

حاشيتان

الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي

المصرى للتوفى سنة ١٠٦٩ هـ

الثانية : لشهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بميرة

للتوفى سنة ٩٥٧ هـ

على

شرح جلال الدين محمد أحمد المحلى

للتوفى سنة ٨٦٤ هـ

على

منهاج الطالبين

للامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

للتوفى سنة ٦٨١ هـ

في فقه الشافعية

تنبيه : وضعنا شرح منهاج الطالبين بهامشي الكتاب . وحشية القليوبي
في الصلب بأعلى الصفحات . وبأسفلها حاشية عميرة .

المجلد الرابع

الطبعة الثالثة

١٣٧٥ - ١٩٥٦ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

[حديث شريف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرجعة

بفتح الراء أفصح من كسرهما قاله الجوهري . وقال الأزهرى : الكسراً كثر ، وأصلها الإباحة ، وتعريفها أحكام النكاح ، وهى لغة المرة من الرجوع ، وشرعاً ما ذكره الشارح ، وتؤخذ أركانها الثلاثة مما ذكره : وهى صيغة ، ومحل ، ومرجع ، وهى كابتداء النكاح تارة ، وكدوامه أخرى وهذا أكثر كما يعلم مما يأتى (قوله بالغا عاقلاً) شمل المحرم والسفيه والعبد ومطلق أمة تحته حرة والسكران ، ويشترط الاختيار أيضاً كما يأتى (قوله فلا تصح رجعة مرتد) وفارق المحرم بأن الردة تزيل النكاح (قوله ولا صبى) أى فرضاً أو بنحو وكالة أو بعد حكم حاكم بطلاقه (قوله ولو طلق بغير الخ) سكت عن دلى الصبي لعدم تصوّره فلا وجد جار بشرط المصلحة كابتدائه أيضاً (قوله بأن يحتاج الخ) اقتضى هذا وجوب الرجعة له كابتداء النكاح ، وقال بعضهم : لا تجب لامكان أن يزوجه غيرها ، ونظريه بأن فيه غرامة لمداف آخر من غير حاجة إليه ، والولى ممنوع من مثله فتأمل (قوله والخلاف مبنى الخ) يشير الى أن الخلاف هنا طريقان : فلا يناسب تعبيره بالصحيح (قوله براجعتك) ولو قال للضرب مثلاً إلا ان قصد الضرب وحده فلا تحصل الرجعة (قوله وهذه الثلاثة صريحة) ومثلها كل ما اشتق من الرجعة كانت مراجعة ويقوم مقام الضمير هذه أو فلانة ولو حاضرة فلا يكتفى راجعت فقط وهل

كتاب الرجعة

هل هى كابتداء النكاح أو كدوامه . قال الشيخان : لا يطلق الترجيع بشئ لاضطراب فروعه . قال الزركشى : وسكتوا عن سببها لاختلاف ذلك بحسب الحال [قوله ولا صبى] أى بأن يוכל فيه مثلاً أى فالصبي لا يتصور طلاقه [قوله على الصحيح] نوقش من وجهين . الأول : أن المقابل بحث للرافى . قاله الزركشى : وهو غير مساعد عليه من جهة المعنى فان تصرف الولى أقوى من تصرف الوكيل لأنه بالولاية فالظاهر الجواز وان منعنا التوكيل فى الرجعة . الوجه الثانى : اعتبار جواز الابتداء بحث فيه الزركشى وغيره أيضاً بأنه انما يتجه اذا قلنا الرجعة كالابتداء . فان قلنا كالدوام : فقد يقال يكتفى بالمصلحة وان توقف الابتداء على الحاجة لأن الابتداء يلزم بلا خلاف قرب مصلحة تنهض بالتسوية فى الدوام دون الابتداء [قوله صريحة] أى لشيوعها وورودها

(كتاب الرجعة)
هى الرد الى النكاح من طلاق غير بائن فى العدة كما يؤخذ مما سبقت (شرط للمرجع أهلية النكاح بنفسه) بأن يكون بالغاً عاقلاً فلا يصح رجعة مرتد ولا صبى ولا مجنون (ولو طلق بغير فلولى الرجعة على الصحيح حيث له ابتداء النكاح) بأن يحتاج المجنون اليه كما تقدم والخلاف مبنى على الخلاف فى جواز التوكيل فى الرجعة فالصحيح جوازه كالتوكيل فى ابتداء النكاح لأن كل واحد من النكاح والرجعة يستباح به محرم (وتحصل الرجعة براجعتك ورجعتك وارجعتك) وهذه الثلاثة صريحة ويستحب الإضافة معها كأن يقول راجعتك الى أولى نكاحي (والأصح أن الرد والامساك)

كقوله رددتكم أرمسكتك (صريحان) أيضا لورودهما في القرآن قال تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أى في العدة إن أرادوا إصلاحا
أى رجعة كما قال الشافعي رضي الله عنه وقال تعالى الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والثاني أنهما كنايةتان يحتاج
معهما إلى النية لأن الأول لم يتكرر في القرآن والثاني يحتمل الإمساك في البيت أو باليد (وأن التزويج والنكاح) كقوله تزوجتك
أونكحتك (كنايتان) والثاني هما صريحان لأنهما صالحان لابتداء الحل (٣) فلأن يصلحا للتدارك أولى برفع هذا

نكفي الإضافة إلى جزئها (قوله كقوله الخ) يفيد أن المراد المشتق منهما فإن المصادر كلها كنايةات كالطلاق
(قوله صريحان أيضا) هو المعتمد لكن مع شرط الرد الآتي في كلامه (قوله لورودهما) لأن المعتمد أنه
يكفي في الصراحة الورود باللفظ في الكتاب مطلقا أو بالمعنى مع الشهرة ولا يشترط التكرار (قوله أحق)
أى مستحقون إذا لحق لغيرهم (قوله لا يكون صريحا) أى فهو كناية لأنه لم يجد نفاذا في موضوعه
الذى هو الأجنبية (قوله أنه يستحب) أى فليست الإضافة شرطا في صراحته على المعتمد بخلاف
الرد (قوله لأنها في حكم استدامة الخ) ولذلك لا يبحث بها من حلف لا يتزوج على المعتمد ولوحلف
لا يرجع حث برجعه بنفسه أو وكيله (قوله على الاستحباب) فيمن الأشهاد على الرجعة سواء كانت
بلفظ صريح وهو واضح أو كناية على اللفظ المنطوق به كما قال الزركشي ويسن على الإقرار بها أيضا يثاب
على ذلك وإن كان فيه إرشاد لأنه ليس لمحض الإرشاد (قوله وتصح بغير العرية) وترجمة الصريح
صريحة والكناية كناية وفي إشارة الأخرس هنا ما في غيرها (قوله ولا تقبل تمليقا) أى ولا توقينا نحو
راجعك شهرا مثلا (قوله إن شئت) بكسر الهمزة فلو فتحها أو أبدلها بأدعت من النحوى دون
غيره وناء شئت مكسورة لأنه خطاب لها فلو ضمها فقال بهض مشايخنا بالصحة لأنه تصرع بالمقتضى وفيه
بحث فتأمل (قوله بفعل) غير كناية أو إشارة أخرى (قوله كوطه) خلافا لآي حنيفة فلو كانت شافعية
فوطئها وهو حنفي فله الطلب وعليها الحرب نعم لو وجد من كافر واعتده رجعة أقرناهم عليه بعد الترافع
أو الاسلام بخلاف ما لو ترافع حنفيان فلا تقرهم إلا أن حكمهما بصحته حاكم (قوله وتخص الرجعة
الخ) جلة ما ذكره ستة شروط وهى كونها موطوءة مطلقة بحانا باقية في العدة لم يستوف بددطلاقها قابلة
للحل وسياق كونها معينة (قوله بموطوءة) ولولم تزل بكارنها ولو في الدبر واستدخال المني ولو في الدبر

في الأخبار وأفهم الإسناد إلى الضمير جواز الظاهر بالأولى ، وينبغي أن تكون المصادر كناية
كنظيره من الطلاق [قوله بناء الخ] كلامه يوم أن الخلاف السابق في صراحة الرد مع قطع النظر
عن هذه العلة وفيه نظر لا يقال قد نقل الزركشي عن الإمام التصريح بذلك قلنا لعل الإمام يرى أنه
صريح معتبر عند الصلة [قوله وعلى المفارقة] قد أجمعوا على أنه ليس بواجب على المفارقة فكان ذلك
قرينة على عدمه فيما قرن بها ولذا نقل الزرخشى عن الشافعي استحباب الأشهاد لظاهر الآية اهـ [قوله
على الاستحباب] لو تركه فهل يستحب بعد ذلك على الإقرار وجهان في الحاوى [قوله ولا تصح بها الخ]
هو استفاد من الفاء في المتن (نبيه) اجراء هذا الخلاف يشكل على قولهم في البيع أن الذى يستقل
به الشخص ينفذ بالكناية قطعاً ولو اختلفت القرائن بالكناية هنا قال الزركشي صح قطعاً كما قالوا في البيع
اه أقول فيه نظر لا شرط الشهود على قوله [قوله لأن ذلك الخ] عبارة غيره لأن الوطء يوجب العدة
فكيف يقطعها بخلاف الوطء فيزمن الخيار فانه لا يوجب الخيار بحال جاز أن يقطعه ولأن الملك يحصل

بأن ما كان صريحا في بابه
لا يكون صريحا في غيره
كالطلاق (وليفل رددتها
إلى أوألى نكاح) بناء على
أن الرد صريح ولم يقترن بنية
وقبل لا يشترط الإضافة
المذكورة كإلى لفظ الرجعة
وفرق بينهما بأن لفظ الرجعة
مشهور في معناها بخلاف
لفظ الرد المطلق لإيهامه
المعنى المقابل للقبول أو الرد
إلى الأبوين بسبب الفراق
قال الرافعي ويشبه أن يجيء
خلاف اشتراط الإضافة في
لفظ الإمساك بناء على أنه
صريح والذى أورده في
التنبيه أنه يستحب أن
يقول أسكتك على زوجتي
مع حكاية الخلاف في
الاشتراط في لفظ الرد وتبعه
في الرخصة على ذلك وأفهم
ما ذكرناه لا يأتى الاشتراط
بناء على أنهما كنايتان
لوجود النية (والجديد أنه
لا يشترط الأشهاد) في
الرجعة لأنها في حكم استدامة
النكاح السابق والقديم
المنصوص عليه في الجديد
أيضا أنه يشترط أيضا

لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل الظاهر قوله تعالى فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم أى على الإمساك
الذى هو بمعنى الرجعة وعلى المفارقة وأوجب بحمل ذلك على الاستحباب كإلى قوله تعالى وأشهدوا إذا تباعدهم للائمن من الجحود (فتصح بكناية)
بناء على عدم الاشتراط ولا تصح بهامع النية بناء على الاشتراط لأن الشهود لا يطلعون على النية (فرع) تصح الرجعة بغير العرية وقبل لا
وقيل إن أحسن العرية لم تصح بغيرها ولا يصح بها (ولا تقبل) الرجعة (تعليقا) كالنكاح فإذا قال راجعك ان شئت فقلت شئت لا تحصل
الرجعة (ولا تحصل فضل كوطه) ومقدماته لأن ذلك حرم بالطلاق كما سياتى ومقصود الرجعة حله فلا تحصل به (وتخص الرجعة

بمطوعة طلقت بلاعوض لم يستوف عدداً مطلقاً باقية في العدة (بخلاف من طلقت قبل الوطء أو بعده بموض أو بدون واستوفى عدد مطلقاً لم يستوف وانقضت عدتها (٤) لحصول اليقونة فيما ذكر وبخلاف من انفسخ نكاحها لاختصاص الرجعة

بالطلاق (محل الحل لاسرعة) فانها لا تحل لأحد كما تقدم في محله فلوارتدت الرجعية في العدة لم تصح رجعتها لأنها آتية الى الفراق بالردة حتى لو راجعها ثم عادت الى الاسلام قبل انقضاء العدة لا بد من استئناف الرجعة (واذا ادعت انقضاء عدة أشهر) كأن تكون آيسة (وانكر صدق يمينه) رجوع ذلك الى الاختلاف في وقت طلاقه والقول قوله فيه (أو وضع حل لمدة امكان وهي بمن نحض لا آيسة فالأصح تصديقها يمين) لأن النساء مؤتمنات على أرحامهن والثاني لا يتطلب باليمين لامكانها فمن القوابل تشهدن الولادة غالباً أما الآيسة من الحيض فلا تصدق في دعوى الوضع لأنها لا تحبل وأما مدة الامكان فينبينا بقوله (وان ادعت ولادة) ولم (تأم) فامكانه ستة أشهر ولحظتان من وقت النكاح لحظة الوطء ولحظة للولادة (أو) ولادة (سقط مصور فائة وعشرون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح (أو) ولادة (مضفة بلا صورة

كالوطء (قوله خلقت) ولو احتسب (قوله باقية في العدة) خرج المعاشرة فلارجعة بعد فراغ العدة وان لحقها الطلاق بعدها والمراد قبل انقضاء عدتها كما أشار اليه الشارح فيدخل ما لو طلقت في الحيض فله الرجعة فيه وان لم تشرع في العدة ومالو وطئت في أثناء عدة الطلاق التي بغير الحمل بشبهة فملت فله الرجعة فيها وان لم تسكن في عدة الطلاق وله الرجعة قبل انفصال تمام الولد أو قبل ثلثي التوأمين نعم لارجعة له مادامت فراشا للوطء ولو كان الوطء للشبهة منه راجع فيما بقي من عدة الطلاق فقط وان تداخلت العدتان الان حلت فله الرجعة الى الوضع لوقوع الحمل عن العدتين معا (قوله من طلقت) فلو شك في طلاقها فراجع ثم ظهر له الحال صح لأن العبرة بالواقع فيما لا يتوقف على نية (قوله قبل ووطء) وتصديق في نفي الوطء ونفي استدخال المني فلارجعة له (قوله وانقضت عدتها) ولو معاشرة (قوله فلوارتدت) أو ارتدت هو لم تصح الرجعة وتستأنف لوعاد المرد الى الاسلام (فتبينه) بقي شرط سابع وهو كونها معينة فلو طلق زوجته ثم راجع احدها بمهمة لم يصح أو طلق احدى زوجتيه بمهمة ثم راجع قبل التبيين ولو بقوله راجعت المطلقة منكما أو احداً كما لم يصح أو نسي المطلقة وراجع كذلك قبل البيان لم يصح خلافاً لابن حجر في هذه (قوله وانكر صدق) وفي عكس هذه تصديق هي من حيث تطويل العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولها النفقة ويصدق هو من حيث جواز نكاحه نحو أخنوخا خرج بأنكر ما لو مات فتعد دلوفاً ولا تصدق في انقضاء عدتها قبل موته ولا تزنه قال الأذرى فان كان الطلاق بائناً صدقت ولومات فادعى وارثها الانقضاء قبل موتها صدق الوارث في عدة أشهر كما في غيرها (قوله فيه) أي الوقت كالطلاق (قوله تصديقها) أي من حيث انقضاء العدة وان خالفت عادتاً وخرج بالعدة غيرها كطلاقها وطلاق ضرمتها كإسرها وكشوت الاستيلاد في الأمة والنسب للولد فلا بد من بينة على الولادة لأن السيد والزوج ينكرانها ولهما نفيه ان لم تقم بينة ولحق الولد للزوج بالفراش فيما لم ينكر وضعه (قوله أما الآيسة من الحيض) وكذا الصغيرة ونحوها كقرب زمن الطلاق (قوله فلا تصدق) ويصدق هو يمينه كما تقدم وقال بعضهم لاحاجة لليمين خصوصاً فيما لا يمكن عقلاً (قوله في دعوى الوضع) وأما الحيض فتقدم قبول الآيسة فيه (قوله ستة أشهر) قال شيخنا تبعاً للبطيनी عددية أخذاً بما بعده وفيه نظر مع الاستدلال بالآيتين وفي شرح شيخنا عددية هلالية وفيه نظر فراجع (قوله مصور) أي فيها صورة ظاهرة أو خفية بقول القوابل وهذه يثبت بها الاستيلاد ولا يجب فيها الغرة (قوله بلاصورة) أي لا ظاهرة ولا خفية لكن لا بد من شهادة القوابل أنها أصل آدمي

بالفعل كالسبي [قوله بمطوعة] قيل هو أحسن من قول غيره معتدة لشموله من طلقت في حيض فانها تراجع في حال الحيض وهي غير معتدة بل في حكمها كما قال الزركشي [قوله باقية في العدة] لو وطئها في أثناء العدة استأنفت ودخل فيها بقية الأولى وراجع في تلك البقية لا غير كإسباتي في المتن ولو خالطها في العدة لم تنقض ولكن الرجعة في زمن الأقراء أو الأشهر خاصة تغليظاً عليه [قوله فالأصح تصديقها] لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن الآبوة له الرجعة بين التوأمين قبل تمام انفصال الولد ثم تصديقها فاصر على باقي الولد دون النسب وكذا في استيلاد الأمة ونحوها [قوله فمائة وعشرون يوماً] ذكر الرافعي في باب العدة أنه يصور في ثمانين وكذا قاله في الشامل والحاوي ونقل عن العراقيين قال الزركشي ويشهد له رواية في مسلم [قوله أو مضفة بلاصورة] اذا لم يكن فيها صورة ظاهرة ولا خفية فلا بد في انقضاء العدة بها

فما نون يوماً ولحظتان) من وقت النكاح وهذا الثلاثة أقسام الحمل الذي تنقضي به العدة على خلاف في الثالث يأتي أن في بابها فان ادعت الوضع في أي قسم لأقل مما ذكر فيه لم تصدق وكان للزوج رجعتها وقوله من وقت النكاح بناء على الغالب

من إمكان اجتماع الزوجين وقت النكاح وفي غير الغالب كما اشترى مع المغربية تكون المدد المذكورة من حين إمكان الاجتماع ودليل
للمدة الأولى أى اعتبار مدة الحمل بستة أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل المدة الثانية والثالثة
حديث الصحيحين ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما منتهى الشهر ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم يرسل
الملك فينفخ فيه الروح الى آخره (أو) ادعت (انقضاء أقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فأقل الامكان اثنان وثلاثون يوما
ولحظتان) وذلك بأن تطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض (٥) يوما وليلة ثم تطهر أقل الطهر

خمس عشرة يوما ثم تحيض
وتطهر كذلك ثم تطعن
في الحيض لحظة وهذه
اللحظة لاستبانة القرء
الثالث وليست من نفس
العدة وقيل هي منها حتى
تصح الرجعة فيها واللحظة
الأولى قيل لا تعتبر بناء
على القول المرجوح أن
القرء الانتقال من طهر
الى دم ويصور على ذلك
بما اذا علق بآخر جزء
من طهرها (أوفى حيض
فسبعة وأربعون يوما
ولحظة) وذلك بأن يعلق
الطلاق بآخر جزء من
الحيض ثم تطهر أقل الطهر
خمس عشرة يوما ثم تحيض
أقل الحيض يوما وليلة ثم
تطهر وتحيض كذلك ثم
تطهر أقل الطهر ثم تطعن
في الحيض لحظة وهذه
اللحظة لاستبانة القرء
ولاحاجة هنا الى لحظة في
الأول (وأمة وطلقت في
طهر فستة عشر يوما
ولحظتان) وذلك بأن

والامتناع بها العدة كالعلقة وثبت لما حيفئذ من الأحكام وجوب الفصل وثبوت النفاس وفطر
الصائمة (قوله من إمكان الاجتماع) أى عادة ولا نظر لما كانه خرقا للعادة من نحو ولت (قوله وفصاله)
أى رضاعه في عامين أى مدة عامين وهما أربعة وعشرون شهرا فإذا سقطت من ثلاثين شهرا بقي
سنة أشهر فهي مدة الحمل واعتبار زيادة اللحظتين لما سر (قوله إن أحدكم) أى كل واحد منكم
يا بني آدم يجمع أى يضم ويحفظ خلقه أى مادة خلقه وهو المني أربعين يوما أى فيها بعد سبعة منها
أوفى آخرها ففي رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشر اطارت في بطن المرأة
تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فإذا كان يوم السابع جمعه الله تعالى وفي رواية أنها تمسكت كذلك
أربعين ليلة ثم تصير دما في الرحم فذلك جمعها ثم تكون عقب ذلك الأربعين في ذلك الحمل علقه أى قطعة
دم تجمد شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثانية تكون في ذلك الحمل أيضا مضغة
أى قطعة لحم قدر ما يعضغ وتقوى شيئا فشيئا مثل ذلك أى أربعين يوما ثم عقب هذه الأربعين الثالثة يرسل
الله الملك الموكل بالرحم ومعنى إرساله أمره بالتصرف فيها لما في الحديث إن الملك الموكل بالرحم من ابتداء
يقول أى رب نطفة أى رب علقه أى رب مضغة فينفخ فيه بعد تشككه على هيئة الانسان الروح وهو ما يعيش
به بأمر الله تعالى وفي هذه الرواية أن إرسال الملك في أول الأربعين الرابعة وفي أخرى في الثالثة وفي أخرى
في الثانية وفي أخرى في الأولى وقد انتشرت أقوال العلماء في ذلك ووقع الجمع بينها بأقوال مختلفة منها أنه بعد
الأولى لتصويره الخلقى والثانية لتصويره الظاهر والثالثة لتشككه والرابعة لتنفخ الروح ومنها أنه بعد الأولى
لمبادئ تخطيطه الخلقى وبعد الثانية لمبادئ تخطيطه الظاهر وبعد الثالثة لمبادئ تشككه وهكذا وانما ذكرنا
ذلك لميسر الحاجة اليه واضطراب الأحوال فيه فانه زبدة ما يحتاج اليه في ذلك وتصوير الأحداث ثم
المتنضية للترخي مؤول فراجع (قوله لاستبانة القرء) أى لمعرفة تمامه فلا رجعة فيها وبصح العقد
فيها لو وقع (قوله فسبعة وأربعون ولحظة) ومثلهما لوعاى طلاقها بولادتها ولم تر نفاسا وكانت معتادة
فتنقضى عدتها بذلك (قوله وأمة) أى من فيبارق (قوله ولحظة) هي اللحظة الثانية في الحرة والأمة

أن يكون مبتدأ خلق آدمى بشهادة القوابل [قوله واللحظة الأولى الخ] كذلك لنا قول إن اللحظة
الثانية لا تنكفي بل لابد من مضى يوم وليلة لاحتمال انقطاع ذلك قال الزركشى وهو قولى نظرا
للاحتمال [قوله ويصور] أى يصور الامكان على هذا بهذا [قوله بآخر جزء] وهذا بخلافه على
الأول فانه لابد أن يبقى من الطهر بعد الطلاق لحظة وان أوهم قول المنهاج في طهر خلاف ذلك
[قوله أو حيض الخ] لو شككت فلم تدري هل هي طلقت في الحيض أو الطهر قال الماوردى حل أمرها
على الأقل وقال شيخه الصيمرى لم يخرج الايقين وهو الوجه

يطلق وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض وتطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة لاستبانة القرء الثانى وهو تمام
عدة الأمة وقيل للاحاجة الى اللحظة في الأول لما تقدم (أو) في (حيض فأحد وثلاثون) يوما (ولحظة) وذلك بأن يعلق الطلاق
بآخر جزء من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطعن في الحيض لحظة
(فتبينه) قوله في طهر المستلثين أى مسبوق بحيض أمان من ابتداء الحيض بعد الطلاق فأقل الامكان فيها حرة ثمانية وأربعون
يوما ولحظة وأمة اثنان وثلاثون يوما ولحظة بناء فيهما على الراجح أن القرء الطهر المحتوش بدمين فان قلنا بالرجوع

فالحكم حكم من حلت قبل الطلاق وقد تقدم (ونصدق) المرأة في ادعاء انعضاء العدة بأقل مدة الامكان بيمينها (إن لم يخالف) فيها لصحة (طهارة) لها (مأثرة وكذا ان خالف في الأصح) لأن العادة قد تتغير والثاني لا تصدق للتمهة (ولو وطئ) الزوج (رجعية واستأنفت الأقراء من وقت الوطء (٦) راجع فيما كان بقي) من أقراء الطلاق دون مايزاد عليها للوطء (ويجوز

ولا حاجة لاعتبار اللحظة الأولى فيهما لاجتماع طلاقهما في آخر جزء من الحيض ونظريه في شرح الروض ولو جهلت المطلقة أنها طلقت في حيض أو طهر حمل الأمر على الحيض احتياطاً للانعضاء قال شيخنا وله الرجعة فيها ونظر بعضهم فيها راجعاً (قوله في ادعاء انعضاء العدة) وكذا في بقائها وان وصلت إلى سن اليأس ولها النفقة (قوله بأقل مدة الامكان) فلا تصدق لو ادعته قبلها فان عادت وادعته بعده صدقت (قوله بيمينها) ظاهره أنها تخلف وان لم تتم وأنها لا يجب استفساها وفي شرح شيخنا وجوب استفساها وإنما تخلف اذا اتهمت (قوله رجعية) وفي نسخة بهاء الضمير بعد الفوقية ونقل أنه بخط المصنف فراجع (قوله الأقراء) خرج الحل فله الرجعة ما لم تضع كاسراً لأنه عن العديتين والأشهر كالأقراء (قوله من وقت الوطء) أي فراغ ملتوقع الملقوق قبله وبذلك فارق الصوم بل لا اشكال ولا فرق فتأمل (قوله دون ما زاد) فلو وطئها بعد مضي قرنين من عدة النكاح استأنفت ثلاثة أقراء والفرد الأول منها واقع عن العديتين فله الرجعة فيه دون القرين الأخيرين لتمتعهما لعدة الوطء (قوله وغيره) منه النظر واليس (قوله فلاحده عليه) ولا عليها وان تكرر وعلم بالحرمه (قوله ولا يعزّر) هو مبنى للجهول بضميره عائد للوطئ ومحل ان رفع الحاكم لعقده التحريم وكذا يعزّر معتقداً لحل اذا رفع لعقده التحريم أيضاً لأن العبرة بعقيدة الحاكم ولو قرى يعزّر بالبناء للفاعل لشمّل الصورتين وضميره للحاكم وكلام الشارح بخلافه فكان الأولى له حمله على ذلك فتأمل (قوله ويجب مهر المثل) لبكر في البكر ونيب فيها ولا يتكرر بتكرّر الوطء لاتحاد الشبهة وهو للشبهة لا للعقد نعم ان دفعه لها تكرّر بقدر الدفع (قوله أنه لا يجب مهر) هو المعتمد كذا ذكره (قوله أن أثر الردة) وهو القتل وحرمه الوطء وأثر الطلاق وهو نقص العدد فبالاسلام يبين حل الوطء بخلاف الرجعة فلا يجب المهر فيه بخلافها (قوله واذا ادعى والعدة منقضية) أي ولم تنكح غيره فان نكحت غيره فله الدعوى عليها وعلى الزوج على المعتمد لاتفاقهما على زوجية الأول فان ادعى على الزوج فأنكر صدق بيمينه لصحة العقد ظاهر ابعداً انعضاء العدة وعدم الرجعة فان أقروا ونكل خلف المدعى بطل نكاح الزوج ولها عليه مهر المثل ان استحقها المدعى والا فالمدعى أو نصف أحدهما ولا ترجع زوجة الا باقرار جديده

[قوله فالحكم الخ] أي فيكون للحررة اثنان وثلاثون يوماً ولحظة وللأمة ستة عشر يوماً ولحظة وقوله وقد تقدم أي في كلام الشرح قال المحشى هذه حاشية صحيحة فينبغي تأملها [قوله ان لم يخالف عادة] وذلك بأن لا تكون لها عادة مستقيمة أو عادتها أقل الحيض والظهر أو لم تكن لها عادة أصلاً [قوله والثاني لا تصدق] قال الشيخ أبو محمد انه المذهب والرواية في الاختيار في هذا الزمان قال الزركشي وحكاها الشيخ أبو محمد عن النص ونص عليه في الأم وهو الصواب لأنه بعضه أصل ظاهر اه ولو مضت العادة فادعت مزبداً وأن العادة تغيرت فنقلنا في العدد عن الامام أن الذي يدل عليه كلام الأصحاب تصديقها وجهها واحداً وعلى الزوج السكنى ثم أبدى الامام فيه احتمالاً بأن لو صدقناها لم يمتدات إلى سن اليأس وفيه إجحاف بالزوج [قوله لا يرتفع الخ] أي لأن تلك المطلقة حسبت ولم تمنحها الرجعة ثم قضية اطلاق المتن أن المهر يجب ولو علمت الزوجة التحريم واعلم أن ابن عبد البر قال لأعلم أحداً أوجب مهر المثل في وطء الرجعية غير الشافعي رحمه الله قال وشبهته قوية لأنها محرمة عليه الابرجعة [قوله لبقاء الولاية عليها] ولأن

الاستمتاع بها) أي بالرجعية بوطء وغيره لأنها مطرقة كالباثن (فان وطئ فلا حد) وان اعتقد تحريمه لشبهة اختلاف العلماء في حله فان الامام أباحه قال بحله لحصول الرجعة به عنده (ولا يعزّر) لا معتقداً تحريمه بخلاف معتقد حله والجاهل بتحريمه (ويجب مهر المثل ان لم يراجع وكذا ان راجع صلى المذهب) المنصوص والطريق الثاني لا يجب في قول محمّز من نصه فما اذا اردت بعد الدخول فوطئها الزوج ثم أسلفت في العدة أنه لا يجب مهر وخرج قول بوجوبه من النص في وطء الرجعية والراجع تقرير النص والفرق أن أثر الردة يرتفع بالاسلام وأثر الطلاق لا يرتفع بالرجعة والحل بعدها كالمستفاد بعقد آخر (ويصح ايلاء وظهار وطلاق ولعان) من الرجعية لبقاء الولاية عليها بملك الرجعة (ويتوارثان) أي الزوج والرجعية لبقاء آثار الزوجية فيها بصحة ما ذكره وتقدم مسئلتنا

التوارث والطلاق في بابه وستأتي الإشارة الى المسائل الباقية في أبوابها والفرض من جمعهم الخس هنا الإشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل الخمس المذكورة وسيأتي في النفقات وجوب نفقتها (واذا ادعى والعدة منقضية رجعة فيها فأنكرت فان انفقا

على وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت يوم الخميس فكانت بل السبت صدقت بيمينها) أنها لا تعلمه راجع يوم الخميس لأن الأصل عدم الرجعة الى يوم السبت (أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس وقال السبت صدق بيمينه) أنها ما انقضت يوم الخميس لأن الأصل عدم انقضائها الى يوم السبت (وان تنازعا في السبق بلا (V) اتفاق) بأن اقتصر الزوج على

أن الرجعة سابقة والزوجة على أن انقضاء العدة سابق (فالأصل ترجيح سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعة قبله صدقت بيمينها) أن عدتها انقضت قبل الرجعة وسقطت دعوى الزوج (أو ادعاه) أي الرجعة (قبل انقضاء) العدة (فقالت بعده صدق) بيمينه أنه راجع قبل انقضائها (قلت فان ادعى ما صدقت بيمينها والله أعلم) قبله الرافعي عن البغوي وغيره وأسقط النووي العزو من الروضة ، والوجه الثاني تصديقها مطلقا ، والثالث تصديقه (ومتى ادعاه) أي الرجعة (والعدة باقية) وأنكر (صدق بيمينه) لقدرته على انشائها وقيل هي المصدقة لأن الأصل عدم الرجعة فان أرادها أنشأها (ومتى أنكرتها وصدقت) كما تقدم (ثم اعترفت) بها (قبل اعترافها) كمن أنكرك حقا وحلف عليه ثم اعترف به لأن الرجعة حق الزوج (وانما طلق دون ثلاث وقال

منها أو حلفه بعد نكحها وان ادعى عليها فان حلفت سقطت دعواه وان أقرته أو نكحت خلف غرمت له مهر المثل لحيلتها بينه وبين حقه باذنه في نكاح الآخر أو تمكينه ولأحد عليه لأن اقرارها لا يسرى عليه واذا مات أو طلق رجعت للأول ويرد عليها ما أخذ ولو أقام المدعي بينة برجعته قبل الانقضاء نزعت من الثاني وسلت له ولها على الثاني مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء (قوله على وقت الانقضاء) أي على وقت يحصل به الانقضاء كفراغ الشهر مثلا فلا ينافي ما قيل انه كيف يدعى الزوجة مع موافقته على الانقضاء (قوله إنها ما انقضت) فلا يكفي الحلف على نفي العلم به هنا وما بعده وفارقا ما قبله ما بأنه حلف على فعل الغير (قوله سبق الدعوى) لاستقرار الحكم بقول السابق ولأنه ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء وان سبق فقد اتفقا على الرجعة على ما تقدم (قوله صدق بيمينه) سواء تراخى كلامهما عن كلامه أو أولا على المعتد و يصدق هو أضافها لوعلم الترتيب في الدعوى وجهل أيهما السابق أو علم ثم نسي ولم يرج بيانه والا فينبغي الوقف اليه (نفيه) ما ذكره هنا لا يخالف ما ذكره في العدة فيما لو ولدت وطلقها واختلعا في المتقدم منهما من أنه لو اتفقا على وقت الولادة صدق الزوج أو الطلاق صدقت الزوجة أو لم يتفقا صدق وان سبقت فهو على العكس مما هنا والولادة كالاتقضاء والطلاق كالرجعة لأنهما نظرا للأصل في الموضعين كان المصدق في أحدهما غيره في الآخر وبأنهما اتفقا هنا على انحلال العصمة في الثاني ثم لافرق في سبق الدعوى بين أن تكون عند حكم أو محكم على المعتد (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف وعطف منى على ترجيح بعيد جدا (قوله لقدرته على انشائها) فدعواه اقرار لانشاء ويترتب على كونه اقرارا عدم الجواز له باطنا إذا كان كاذبا وعلى كونه انشاء الجواز مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبق الرجعة عليه صدق ولا مهر ولو سأل الرجعية زوجها أو نائبه عن انقضاء العدة وجب عليها اخباره بخلاف الأجنبي لو سألهما ولو راجعها بعد اخبارها له بالانقضاء ولم يصدقها ثم اعترفت بكذبها صحت الرجعة (قوله قبل اعترافها) وان تزوجت وقهره المهر كما مر وانما قبل اعترافها لأن الرجوع عن نفي لا ينافيه وبذلك فارق الاقرار (قوله صدقت بيمين) وطئ الزوج حالا ويمتنع عليه نكاح أختها لاقراره (قوله لأن الأصل عدم الوطء) وفارق عدم قبولها في نفي وطء المولى والعنين لأن النكاح فيها ثابت وهي تريد رفعه والأصل بقاءه (قوله عملا بانكارها) ولا نفقة لها ولا كسوة ولا سكنى ولا توارث واذا أخذت النصف ثم اعترفت بالوطء لم تأخذ النصف الآخر الا باقرار جديد

لغة ساء بعلا في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فثبتت أحكام البعولية الا فيما استثنى كالوطء [قوله الانقضاء] للراد وجود ما به الانقضاء عادة لاحقيقة لأن دعواه الرجعة قبل ذلك يمنع من اتفاقهما عليه حقيقة [قوله الأصل الخ] علل أيضا بأن دعواه الرجعة بعد فوات سلطتها يشبه دعوى الوكيل بعد عزله التصرف قبله [قوله انها ما انقضت الخ] قضيته أنه لا يكفي أن يحلف أنه لا يعلم انقضاءها يوم الخميس وكان الفرق بينه وبين ما سلف في الأول من أنها تحلف على نفي العلم بالرجعة يوم الخميس كون الانقضاء ليس من الأفعال الحاصلة بالاختيار بل ليس فعلا وإنما هو أثر الفعل وحكمه [قوله ان عدتها انقضت الخ] قضيته أنه لا يكفي بحلفها على نفي علمها بسبق الرجعة [قوله صدق] اقضى اطلاقهم

وطئت في رجعة وأنكرت) وطأه (صدقت بيمين) أنه ما وطئها لأن الأصل عدم الوطء (وهو مقر لها بالمهر فان قبضته فلا رجوع له) بشئ منه عملا باقراره (والا فلا تطالبه الا بنصف) منه عملا بانكارها ، وترك المصنف ذكره اليمين في بعض صور التصديق لعدم

موجوبه من البعض الآخر

ونظريه بعضهم بأنه في ضمن معاوضة وفيها حاجة لاقرار جديد فتأمل (نفيه) ما ذكره المصنف في الصداق اذا كان ديناً فان كان عينا امتنع من قبول نصفه رقبته كافي الوكالة ليأخذه أو يبرئها منه فان صمم على الامتناع أعطاهما النصف ووقف النصف الآخر الى الصلح أو غيره والله أعلم .

(كتاب الايلاء)

بكسر الهمزة مصدر آلى بالمديولى اذا حلف فهو لغة الحلف وكان طلاقاً لارجعة فيه في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى ما سياتى وشرعاً حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مدة على ما يأتى وهو كبيرة كالظهار وقال الخطيب إنه صغيرة (قوله يصح طلاقه) ويمكن وطؤه أيضاً (قوله من وطئها) أى المشروع لفظاً أو تزيلاً في مسألة لاوطؤك الا في الدبر بخلاف غيرها وسيأتى ما فيه فخرج الاستمتاع بغير الوطء والوطء في نحو حيف أو دبر وسيأتى (قوله مطلقاً) أى من غير تقييد مدة أخذها بعده (قوله أوفوق أربعة أشهر) خرجت الأربعة وما دونها فليس إيلاء وإن أتم به للإيلاء وهو دون اثم الإيلاء وقال في المطلب يجوز أن يكون فوقه لأنه في الإيلاء يمكن زوال الضرر بطلبها بعد الأربعة بخلاف هذا فراجعته وشملت الزيادة ما لم توسع الرفع الى القاضى وهو كذلك وإن انحلت الإيلاء بفراقها (قوله ويصح إيلاء العبد) والذى والمرضى والغصى كما سبذ كره والعين (قوله من الأمة) أى من زوجها والأمة والمرضى ولو متحيرة ولا تحسب المدة الا من زوال المرض أو الشفاء من المتحيرة (قوله والصغيرة) ولو غير المحتملة للوطء ولا تحسب المدة الا من طاقتها فان لم يبق بعدها قدر المدة فلا إيلاء (قوله أنه لا يختص بالحلف بالله وصفاته) لأنه ما يتعلق به حث أو منع كإسرها فهو أعم من اليمين الذى لا يكون الا بالله أو صفته وحيثما ظلمنى الشرعى أعم من القسوى وفى معنى الحلف الظهار كأن تقول على كظهر أمى سنة كما يأتى (قوله أو صوم) محله أن لم يقيد الصوم بكونه من المدة والافلا إيلاء لانحلال اليمين قبلها ولو قال ان وطئتك فعلى صوم الشهر الذى أطأ فيه فهو إيلاء فاذا وطئ فى أثناء شهر لزمه مقتضى اليمين ويجزئه صوم بقية الشهر ويقضى يوم الوطء (قوله من وقوع الطلاق) فان لم يكن بصيغة التعليق بل بصيغة التزام كعلى طلاقك أو طلاق ضررتك فلا يقع الطلاق لو وطئ لأن الطلاق لا يلزم بالنظر وهو مولى وعليه كفارة وفى شرح شيخنا الليل الى عدم الإيلاء من أصله (قوله أو التزام القرينة)

هذا أن الحكم كذلك ولو كان وطؤها فى العدة ثم أسند الرجعة لوقت سابق على الوطء لأن المرأة تحاول رفع النكاح فيها وهو ثابت وهناك قد وقع الطلاق وهو يدمى اثبات الرجعة بالوطء قبله والأصل عدمه [قوله لأن الأصل عدم الوطء] أى وإن وقعت خلوة .

(كتاب الايلاء)

هو مصدر آلى يولى إيلاء أى حلف [قوله زوج] خرج به السيد والأجنبي [قوله من وطئها] أى المشروع خرج غيره من بقية الاستمتاع [قوله أوفوق أربعة أشهر الخ] الآية الكريمة تنفد أن الأربعة فما دونها لا إيلاء فيها وذلك لأن هذه المدة لا معنى لأمرها فيها بالتر بص أربعة أشهر لأن المدة تنقضى قبل ذلك أو معه ويكون بعد ذلك بمنعاضير بين فلا يكون مولى وفى هذه رد على ابن حزم حيث زعم أن الإيلاء يحصل بأى زمن وأما الترتيب حكم من الشارع بعد ذلك (نفيه) قوله أوفوق أربعة أشهر فى معنى هذا تعليقه بمسبغ الحصول فيها فلا يرد ذلك على الحد نعم قيل هو ليس بجامع لعدم شموله ما لو طئ بالوطء التزام شئ ولا مانع لشموله لما جاز عن الوطء بحجب ونحوه قلت يجب أن الشق الأول بأن التعليق المذكور حلف فهو داخل وعن الثانى بأنه غير مراد بقرينة ذكره فى المتن بعد ذلك [قوله يؤلون من نسايتهم] ضمن معنى الامتناع فصدى بمن وكذا يقال فى استعمال الفقهاء ذلك [قوله والجديد الخ] أى لأن ذلك يسمى

(هو حلف زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلاً (ليجتمع من وطئها) أى الزوجة (مطلقاً أو فوق أربعة أشهر) كأن يقول والله لا أطؤك أو والله لا أطؤك خمسة أشهر فيمهل أربعة أشهر ثم يطالب بالوطء أو الطلاق كما سياتى والأصل فيه قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية ويصح إيلاء العبد والذى والمرضى كغيرهم وإيلاء السكران كطلاقه صحيح على المذهب وتقدم صحة الإيلاء من الرجعية فى باب الرجعة وسيأتى ضرب المدة من الرجعة ويصح الإيلاء من الأمة والأمة والمرضى والصغيرة (والجديد أنه لا يختص بالحلف بالله تعالى وصفاته بل لولعق به) أى بالوطء (طلاقاً أو عقداً) كقوله ان وطئتك فضررتك طالق أو فصدى حر (أو قال ان وطئتك فقله على صلاة أو صوم أو حج أو عتق كان مولى) لأنه يجتمع من الوطء لما علق به من وقوع الطلاق أو العتق أو التزام القرينة كما يجتمع منه بالحلف بالله تعالى والتقديم أنه يختص بالحلف بالله تعالى أو صفة من صفاته لأنه المهود لأهل الجاهلية الحاكمين بأن الإيلاء طلاق وقد أبطل الله الحكم

هون الصفة بقوله للذين يؤلون من نسائهم الآية (ولوحلف أجني عليه) أى على الوطء كان قال والله لأطوئك (فيمضى خمسة) أى خالية عن الإيلاء (فان نكحها فلا إيلاء) بحلفه المذكور فلا تضرب له مدة ويلزمه بالوطء قبل النكاح أو بعده كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (ولو آلى من رتقاء أو قرناء أو آلى محبوب) أى مقطوع الذكركه (لمصح) هذا الإيلاء (على المذهب) لأنه لا يتحقق فيه الغرض في الإيلاء من قصد إيذاء الزوجة بالامتناع من وطئها لامتناعه في نفسه والقول الثاني يصح لصوم الآية السابقة وقطع بعضهم بالاول وبعضهم بالثاني وعلى الصحة لا تضرب مدة للرتقاء أو القرناء لأن الامتناع من جهتها قال ابن الصباغ وفائدة الصفة التأنيم فقط ومن جب بعض ذكره وبقي منه قدر الحشفة يصح إيلاؤه ولو بقي دون قدرها فكجب جيعه والخضى يصح إيلاؤه ومن جب ذكره بعد الإيلاء لا يبطل إيلاؤه على الراجح (ولو قال والله لا وطئتك أربعة أشهر فإدامت فوالله لا وطئتك أربعة أشهر وهكذا مزارا فليس بمول في الأصح) لا تنفاد فائدة الإيلاء من (٩) المطالبة بموجبه في ذلك إذ بعد

مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بموجب اليمين الأولى لانحلالها ولا بموجب الثانية لأنه لم يمض مدة المهلة من وقت انقضاءها وبعدمضى الأربعة الثانية يقال فيه مثل ذلك وهكذا إلى آخر حلفه والوجه الثاني هو مول بمقاله لا ضرارها به فانه يتمتع به عن رطتها حذرا من الخنث وفائدة الإيلاء على هذا أنه يأثم به ثم المولى وعلى الأول هل يأثم أم الإيذاء أولا يأثم أصلا لعدم الإيلاء احتمالا لان للإمام قال في الروضة الراجح تأنيجه (ولو قال والله لا وطئتك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا وطئتك سنة) بالنون (فايلا أن لسكل) منهما (حكمه) فلها المطالبة في

نعم ان خرج الى التبرك كأن كانت مريضة مثلا وقال ان وطئت فعلى صوم مثلا وقصد المجازاة فلا إيلاء ولا أثم ويصدق في ذلك (قوله محبوب لم يصح) أو أشل كذلك نعم ان تأخذ ذلك عن الإيلاء لم يبطل حكمه وسيأتي (قوله لا امتناعه في نفسه) فهو ممتنع شرعا كما لو قال لأطوئك في المسجد أدنى نهار رمضان أو في الدبر أدنى الحيض وكذا لو قال لأطوئك الا في ذلك على المعتمد عند شيخنا تبعنا لشرح شيخنا وفي الخطيب خلافة واستوجهه بعضهم لأن فيه الامتناع من الوطء الجائز ضمنا فان أراد شيخنا أن يمينه لا تنعقد فهو ظاهر لكنه يبعد جدا نعم لو قال لأطوئك الا في الدبر قول واستثنى هذا المنع في ذاته (قوله من جهتها) ظاهره انها تضرب لنحو المحبوب وفيه باللسان كما لوجب بعد الإيلاء وسيأتي (قوله على الراجح) هو المعتمد (قوله ولو قال الخ) أى قال ذلك بعنه متصل ببعض فان فصله بزيادة على نحو سكتة تنفس فليس واحد منهما إيلاء قطعاً (قوله واذا مضت) لاحاجة اليه الامن حيث انه اذا حذفه تداخلت المدتان وانحلا بوطء واحد كما علمت (قوله فوالله) ولوحذف لفظ الله فهو إيلاء واحد (قوله الراجح تأنيجه) هو المعتمد ثم الإيذاء وهو دون اثم الإيلاء كما مر (قوله بالنون) لأنه انتهى في الروضة وفي المحرسة أشهر وهي صحيحة لذكر المضاف اذ لو أسقطه احتمل ستة أيام أو جمع وليس مرادا ولذلك حل الشارح كلام المصنف على سنة بالنون ولو حمله على ما في المحرر لكان أقرب (قوله بمسئد الحصول) فحقق عدم الحصول بالأولى كصعود السماء (قوله كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أوحى حلفا فشملته الآية [قوله دون الصفة] أى الصفة التي كانوا يفعلونها وهي الحلف بالله على الامتناع من الوطء [قوله للرتقاء والقرناء] احتراز عن المحبوب لأن المدة تضرب له ويطلب بالفيضة باللسان بأن يقول في "وقل لو قدرت لا صبتك" (تنبيه) لو طرأ الهجر بعد الحلف لم يبطل الإيلاء على المذهب وسيأتي تصريح الشارح بذلك في الجب الموهوم أن الرقي والقرن بخلافه وقد يوجه كلام الشارح بأنه لا معنى لبقائه فيها اذ لا مطالبة مع قيام المانع والمعين بقاؤه فيها لاحتمال الزوال وان كانت المطالبة متمتعاً مادام المانع في الزوجة قائماً [قوله وهكذا مزارا] قبل الاحسن أن يقول وان قاله مزارا [قوله كنزول عيسى] قد يقال انه الآن محقق البعد نظرا الى ما ورد من تأخير عن الدجال [قوله حيث تأخر الخ] يريد أن هذا هو محل الوجه

(٣ - (قيلوبى وعميره) - رابع) الشهر الخامس بموجب الإيلاء الأول من الفيضة أو الطلاق فان طالبته فيه وفاء خرج عن موجبه وبانقضاء الشهر الخامس تدخل مدة الإيلاء الثاني فلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بموجبه كما تقدم فان أخرت المطالبة في الإيلاء الأول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبه به لانحلاله وكذا اذا أخرت المطالبة في الثاني حتى مضت سنة (ولو قيد) الامتناع من الوطء (بمسئد الحصول في الأربعة) الأشهر (كنزول عيسى صلى الله عليه وسلم) أو خروج الدجال كان قال والله لا أطوئك حتى ينزل عيسى عليه السلام أو حتى يخرج الدجال (فول) لظن تأخر حصول المقيد به عن الأربعة الأشهر (وان ظن حصوله قبلها) أى حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر كان قال في وقت غلبة الأمطار والله لأطوئك حتى تنجى الأمطار (فلا) أى فليس بمول للظن المذكور وهو عاقد يميناً (وكذا لو شك) في حصول المقيد به قبل مضى الأربعة الأشهر أو بعد مضىها لا يكون مولياً (في الأصح) لا تنفاد ظن التأخر عن الأربعة الأشهر حتى لو تأخر عنها لا تطالبه

أموت أدخوني أو يموت فلان ثم إن بقي لزول عيسى دون الأربعة أشهر كالיום الثاني من ألبم
الجمال أو كان فلان المذكور غائبا وبقي من مدة يحكم القاضي بموته فيها دون الأربعة فلا يلايه
فيها لعدم المدة كاسر (قوله لا تفتد تحقق الخ) لوقال لا تفتد عن التأخر المقتضى للاضرار لو افق
ما قبله بل هو أولى فتأمل .
(تنبية) إنما قيدت المدة بالأربعة أشهر لأنها المدة التي تصبر المرأة عن الجماع فيها وبمدها
يفنى مبرها أو يقل كما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه مر ليلة في شوارع المدينة فسمع
امرأة تفتد :

لقد طلق هذا الليل وازددت جانيه وأرتقي أن لا خيل إلا به
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لحرك من هذا السرير جوانبه
مخافة ربي والحياه يصدني مخافة بلى أن تلك مرهاته

فسأل عنها فقالوا ان زوجها في الغزاة فرجع الى ابنته حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسألتها كم
تصبر المرأة عن التكاح فقالت أربعة أشهر وبمدها يفنى مبرها أو يقل فنادى حيث قد أن لا تزيد غزوة على
أربعة أشهر (قوله ولفظه) ولو بالجمية حيث مرفعت عن اعلى المعتمد والا فلا ولا كلفظ الكتاب بقوله إشارة
الأخوس (قوله ذكرى) وأراد الحشفة أو أطلق الله عند الإطلاق عليها فان أراد جميع الذكورين فان قال
جميع ذكرى أو كل ذكرى فلا يلايه لدفع ضررها بإدخال الحشفة منه (قوله بفرجك) ولم يقل أردت الذكر
والأدين فلا يكون موليا باطنا (قوله لا أجامعك) أولا أجامع فربك أو نصفك الأسفل ولا يلايه في غير ذلك
من الأعضاء أو الأجزاء كيدك ورجلك ورجلك ونصفك ولم يرد الأسفل (قوله وهي بكر) وان كانت
غوراء وعلم حالها ولا تحصل الفية الإبزوال بكارنها كإبائي (قوله وكذا في الثالث) هو المعتمد ومعنى
التدين مامر ومحل ذلك ما لم تقم قرينة على ما أراده والاقبل ظاهر أو لا يدين في النيك كما في التنبية والحدادي
(قوله وتقيب الحشفة) فلو قال أردت حشفة تمر مثلا لم يقبل ويدين ولوقال لأجاء معك الإجماع - وهـ فلان
أراد ما دون الحشفة فول أو غير ذلك فلا وفي شرح شيخنا مع هذه ما لا ينبغي القول به فراجعهم وتأمل (قوله
فزال ملكه عنه) أي كاه وانظر لوزال من بعضه وظاهر كلام الشارح بقاء الإيلاء لعل المذكرة والموت والحبة
كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدين ونحوهما ولا يعود الإيلاء بموته بعد زوال ملكه كاذكره (قوله أو باعه)
أي يباع لازما أو بشرط الخيار للشترى وحده ولا يعود الإيلاء بفسخه لتجدد الملك فيه (قوله أو وهبه)

المرجوح لا مآلومه العبارة من الحكم به حاله على هذا الوجه ثم قضية قوله فلها المطالبة أنه بمجرد
التأخر عن الأربعة تتوجه المطالبة من غير توقف على مضي مدة أخرى وهو ظاهر [قوله تقيب ذكرى]
صوره الشارح فيما يأتي بأن يقول لا أغيب ذكرى وهو الواقع في كلامهم قال ابن الرفعة وله تأويلان الأول
أن يراد لا أغيب شيئاً منه والثاني أنهم عبروا بالذكر عن الحشفة لأنها العمدة في ترتيب الأحكام انتهى
[قوله واقتضاض بكر] لو كانت غوراء وعلم حالها قبل الحلف قال الزركشي فلا ينبغي أن يكون موليا إلا أن
يقال الفية في حق البكر تخالف الفية في حق الثيب [قوله فان قال أردت بالوطء الخ] اقتضى ضيقه أنه
لو قال أردت بالتقيب تقيب جميع الذكرا يدين وفيه نظر بل ينبغي أن يدين ولا يكون موليا في الباطن
[قوله أو باعه] أي يباع لازما قال الزركشي بخلافه في زمن الخيار وان قلنا بزوال ملكه انتهى ولك
أن تقول اذا زال ملكه لكون الخيار للشترى فقط ثم فسخ فكيف يعتق وقد تجدد الملك .

[قوله]

لحصول الضرر لحلق
فلك (ولفظه) أي اللفظ
المستعمل في الإيلاء لا فائدة
معنى الوطء (صرح وكناية
عن صريحه تقيب ذكرى
بصرف الوطء وجماع
واقتضاض بكر) كان
يقول والله لا أغيب ذكرى
بفرجك أولا أطوك أولا
أجلمعك لولا اقتضاضك وهي
بكر لا شتار ذلك في معنى
الوطء فان قال أردت بالوطء
الوطء بالقدم وبالجماع
الاقتضاض وبالاقتضاض
الاقتضاض بغير الذكر
لم يقبل في الظاهر ويدين
في الأولين وكذا في الثالث
على الأصح كذا في
الروضنة وأصلها وفي
الكفاية في الثالث أنه
يقبل في الأصح وتقيب
الحشفة كتقيب الذكر
(والجديد أن ملاسة
ومباضة ومباشرة وإتيانا
وغشيانا وقرانا ونحوها)
كالمس والافضاء كقوله
والله لا أسك أولا أفضي
اليك (كنايات) مفتقرة
الى نية الوطء لعدم اشتهاها
فيه والقديم أنها صراح
للكثرة استعمالها فيه
(ولو قال ان وطئتك فبدي
حرف زال ملكه عنه) كان
مات أو اعتقه أو باعه

أو وهبه (زال الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء فلو عاد الى

ملكه لم يعد الإيلاء وفيه قول عود الحنف (ولو قال) ان وطئتك (فبدي حرف عن ظاهري

وكان ظاهر قول) لأنه وإن لم يمتنع عن الظاهر لم يمتنع ذلك العبد وتجهيل صحة زبده على موجب الظاهر التزمها بالوطء فلا يوطئ على حقيقة
الايلاء أو بعدها عتق العبد عن ظهاره على الأصح وقيل لا يعتق عنه لأنه يتأدى (١١) به حتى الحنث (والا) أي وإن لم يكن

ظاهر (فلا ظهار ولا ايلاء
بالطأ ويحكم بهما ظاهرا)
لا قراره بالظهار وإذا وطئ
عتق العبد عن الظهار
في الأصح (ولو قال) ان
وطئتك فبدي حر (عن
ظاهري ان ظاهرت فليس
بمحل حتى يظاهر) لأنه
لا يلزمه شيء بالوطء قبل
الظهار لتعلق العتق
بالظهار مع الوطء فإذا ظاهر
صار موليا وإذا وطئ في مدة
الايلاء أو بعدها عتق العبد
لوجود المعلق عليه ولا يقع
العتق عن الظهار اتفاقا
لأن اللفظ المفيد له سبق
الظهار والعتق إنما يقع
عن الظهار بلفظ يوجد
بعده (أو) لو قال (ان
وطئتك فضررتك طالق
قول) من المخاطبة (فان
وطئ) في مدة الايلاء
أو بعدها (طلقت الضررة)
لوجود المعلق عليه
(وزال الايلاء) لانحلاله
(والأظهر أنه لو قال لا ربح
وانه لا أجتمع فليس
بمحل في الحال) لأن المعنى
لا أطأ جميعا فلا يحنث
بوطء ثلاث منهن (فان
جامع ثلاثا) منهن (قول
من الرابعة) لحصول

أي مع قبض لأنها لا تملك الا به (قوله وكان ظاهر) أي وعاد (قوله فليس بمحل حتى يظاهر) قبل الوطء
هذا ان قال أردت أنه لا بد من تقدم الظهار الذي هو الشرط الثاني على الوطء الذي هو الشرط الأول فلذلك
لا يلزمه شيء من ايلاء ولا عتق إذا وطئ قبل أن يظاهر لفوات الترتيب الذي اراده وان ظاهر بعده ومقارنة
الشرط الثاني للأول كتقدمه عليه فيما تقدم كما به عليه السبكي فان قال أردت أنه لا بد من تقدم الشرط
الأول على الثاني فكس ما ذكرنا فإذا قسم الظهار فلا شيء يلزمه لفوات الترتيب الذي اراده وان وطئ بعده فان
وطئ قبل أن يظاهر صار موليا لأنه يمنع من الظهار حينئذ خوف العتق وكذا لو قال ما أردت شيئا أو تعذرت
مراجعتي جلا على القاعدة فيما اذا توسط الجزاء بين شرطين بغير عطف فانه يكون الشرط الأول شرط الجلة
الشرط الثاني وجوابه كما فسر به آية يأيتها الذين هادوا وأما اذا تقدم الجزاء على الشرطين أو تأخر عنهما
اعتبر تقدم الشرط الثاني على الأول مطلقا نحو أنت طالق ان كنت زيدا ان دخلت الدار فلا بد في وقوع
الطلاق من تقدم الدخول على الكلام وكذا لو أخر أنت طالق عنهما (قوله لوجود المعلق عليه) وهو
الظهار والعتق جميعا مع الترتيب الذي اراده كما تقدم (قوله ولا يقع العتق عن الظهار) أي في هذه الأخيرة
وتقدم أنه يقع عنه فيما قبلها كما ذكره الشارح (قوله بلفظ يوجد بعده) حقيقة وأحكاما كما مر (قوله فضررتك
طالق) بخلاف فعل طلاق ضررتك كما مر (قوله فان جامع) ولو في الدبر أو بعد اليقونة نعم ان وطئ الثلاث في
عصمته قبل البائن زال الايلاء وكذا لو وطئها بعد أن تزوجها (قوله قول من الرابعة) وان فارق غيرها أو
مات بعد وطئها (قوله ومقابل الأظهر أنه مول من الاربع في الحال) وبه قال الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم
(قوله كل واحدة) وكذا لو قال لأجامع واحدة منكن الآن أراد واحدة معينة أو مبهمة اختص بها

(قوله ويحكم بهما ظاهرا) بحث فيه الزركشي بأن ظاهري مصدر مضاف وهو لا يقتضي الوقوع على
ما صرح به النحاة كصاحب البسيط منهم حيث قال اذا قلت بجبنى انطلقك فلا بد لي على الوقوع بخلاف
أنك منطلق قاله الشيخ أبو حيان في باب الموصول (قوله وإذا وطئ في مدة الايلاء) أي بأن يكون الوطء
بعد الظهار أما لو كان قبله ثم وجد فلم يصرح الشارح بحكمه وفي شرح الارشاد أنه يعتق العبد وبتبين
سقوط الايلاء ثم ساق اشكالا للرافعي فراجع (قوله فضررتك طالق) لو قال فعل طلاق ضررتك أو فعل
طلاقك فلا يكون موليا قاله الرافعي آخر الكلام على انعقاد الايلاء بغير الحلف بائنة تعالى قال الزركشي وهو
جار على ظاهر المذهب من أنه لا يلزم بمثل هذه الصيغة شيء اه أقول ووجه عدم لزوم أنها صيغة نذر
والطلاق لا يثبت في الذمة فلا ينافي وقوع الطلاق بها ابتداء (قوله لأن المعنى الخ) قال الزركشي وكألو
قال وانته لا أكلم زيدا وهما وبكرا (قوله فان جامع ثلاثا) أي ولو بعد فراق الثلاث ولو في الدبر قاله
الزركشي (قوله ومقابل الأظهر) به قال الأئمة الثلاثة (قوله قول الخ) ظاهر كلامه أنه لو وطئ واحدة
لا يرفع الايلاء في الباقيات وهو مرجع الامام لان الصيغة تتضمن تخصيص كل منهن على وجه لا يتعلق
بصوابتها لكن قال ابن الاصح عند أكثرين الانحلال بعز ووال ايلاء لأنه خلف أن لا يبطأ واحد وقد
وجد وبحث الرافعي أنه أن أراد المعنى الذي قاله الامام فالوجه بقاءه والأفليسكن كالأول لا أجاءمكن فلا يحنث
الابوطء الجميع وفي كونه موليا في الحال الخلاف السابق اه قال الزركشي وفي من صور المسئلة ما لو قال
لا أجتمع واحدة غنكمه ما سلف أو واحدة معينة فواضح أو أطلق حل على التعميم وقال قبل ذلك في هذه

الحنث بوطئها (فلومات بعضهن قبل ووطء زال الايلاء) لانحلاله بعدم الحنث بوطء من بقي ومقابل الأظهر أنه مول من الاربع في الحال
لأنه بوطء واحدة يقرب من الحنث المحذور والقرب من المحذور محذور فضررتك من المدة واسكن منهن المطالبة بعدها (ولو قال) لا ربح
منه (لا أجتمع كل واحدة منكن

قول من كل واحدة) منهن في الحال لحصول الخنث بوطء كل واحدة (ولو قال) والله (لا أجامعك إلى سنة الأمرة فليس بمول في الحال في الاظهر) لأنه لا يلزمه بالوطء مرة شئ لاستثنائها (فان وطئ و) قد (بقي منها) أي من السنة (أكثر من أربعة أشهر قول) من يومئذ لحصول الخنث بالوطء بعد ذلك وان بقي أربعة أشهر أو أقل فهو حالف وليس بمول والثاني هو مول في الحال لأنه بالوطء مرة يقرب من الخنث فتضرب المدة وتطالب بعدها فان وطئ فلا شئ عليه ثم تضرب المدة ثانياً ان بقي من السنة مدة الايلاء (فصل بمهل) المولى (أربعة أشهر) ففوجة (من الايلاء بلا قاض وفي رجعية من الرجعة) لا من الايلاء لاحتمال أن تبين وإنما لم يحتج في الامهال إلى قاض لثبوته بالآية السابقة بخلاف العنة لأنها مجتهد فيها وقوله (١٢) من الايلاء أي في المطيعة للوطء أما غيرها كصغيرة أو مريضة فن حين اطاعة

والباقيات تحليفه في الأولى أنه لم يرد غيرها بخلاف الثانية والمدة فيهما من وقت اللفظ (قوله قول من كل واحدة) فلو وطئ واحدة انحلت الايلاء في الجميع كما هو ظاهر كلام الشارح وهو المعتمد خلافاً للإمام لأن اليقين واحدة وهذه من باب عموم السلب أي التي والتي قبلها من باب سلب العموم (قوله إلى سنة) فان لم يذكر لفظ سنة ففي وطئ صار مولى (قوله أو أقل) أولم يبطأ أصلاً في السنة (فصل : في أحكام الايلاء) من ضرب مدة وغيرها (قوله بمهل) وجو باولو بلا قاض (قوله المولى) ولورقيقة خلافاً للمالك في اكتفائه بشهرين فيه (قوله في زوجة) ولورقيقة خلافاً في حقيقة في اكتفائه فيها بشهرين (قوله من الايلاء) أي من تلفظه ولو في مبهمة عينها كما (قوله لا من الايلاء) وان وقع في حال الزوجية ووطء الشبهة كالطلاق الرجعي (قوله ولو ارتد أحدهما في المدة) أي مدة الضرب وكذا بعدها كما في التهج وغيره (قوله استؤنفت) ان بقي أكثر من الأربعة من مدة الايلاء وبهذا يقال رجل وقع منه ايلاء وضرب له مدتان (قوله ولم يحل) احتراز عن الردة ونحوها (قوله كصوم واحرام) هذا مانع شرعي وأما المرض والجنون فمانع حسي (قوله منع) ان لم يمكن وطء معها كما (قوله حقت في المدة) لا بعدها فلها الطلب (قوله يمنع) أي من حسابان المدة فليس بها بما هو فرض من صوم ولو نفرا أو كفارة أو قضاء فور يلو كذا قضاء موسعاً على المعتمد خلافاً لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نفلاً أو بلاذن على المعتمد ولا يكلف في نحو الصوم الوطء ليلاً (قوله والنفس كالحيض) لا يمنع هو المعتمد (قوله فلها) لاوليها ولا لسيدها مطالبته بعدها أي المدة خلافاً لأن حنيفة رضي الله عنه في أن الطلاق اذا علق به يقع بمضي المدة بلا طلب (قوله أو يطلق) أفاد أنها ترد الابطال بين الفينة والطلاق وهو المعتمد خلافاً لما في المنهج من أنها ترتب الطلب بالفينة أولاً ثم بالطلاق قال بعضهم ولعل قاعدة الخلاف أنه في

أي عند الاطلاق أنه لو وطئ واحدة انحلت اليقين في الباقيات [قوله ولو قال لا أجامعك إلخ] لو ترك الوطء في جميع السنة فلا كفارة عليه على الأصح في زوائد الروضة لأن الغرض منع الزيادة (فصل بمهل أربعة أشهر إلخ)

[قوله ولم يحل بنكاح إلخ] احتراز عن مسألة الردة والطلاق الرجعي السابقين [قوله كصوم] مانع شرعي ومرض مانع حسي [قوله كصوم ومرض] أي مانعين من ايلاج الحشفة [قوله وصوم نفل] اقتضى صفيه عدمه من الموانع وهو لا يحسن لأن الزوج متمكن فيه من الوطء [قوله والاقلها مطالبته إلخ] خالف الحنفية وادعوا أنها تطلق بمضي المدة من غير طلب لأنه كان طلاقاً في الجاهلية الا ان الله جعل المخلص منه

بالمدة

ما مضى لا تنفاه التتوالى المعبر في حصول الاضرار (وقيل بتبني) عليه

(أو شرعي كحيض وصوم نفل فلا) يمنع المدة أي بحسب زمنه منها لأنها لا تخلو من حيض غالباً وهو متمكن في صوم النفل من تحليلها ووطئها (ويمنع فرض في الأصح) لا تمتنع الوطء معه وقيل لا يمنع لتمكنه منه ليلاً والنفس كالحيض وقيل لا لتدبرته (فان وطئ في المدة) فظاهر أن الايلاء انحلت وتلزمه كفارة يمين في الحلف بالله تعالى (والا) أي وان لم يطأ فيها (فلها مطالبته) بعدها (بأن ينفق) أي يرجع إلى الوطء الذي امتنع منه بالايلاء (أو يطلق) للآية السابقة وليس لسيد الأمة مطالبته لأن الاستمتاع حقها وينتظر بلوغ المرافعة ولا يطالب لاوليها لما تنقضى (ولو تركت حقها)

الوطء كما يؤخذ مما سياتي (ولو ارتد أحدهما بعد دخول في المدة انقضت) لان النكاح يخل بالردة فلا يحسب زمنها من المدة اذا أسلم في العدة (فاذا أسلم استؤنفت) فلا يحسب منها ما مضى قبل الردة لأن الاضرار انما يحصل بالامتناع المتوالي في نكاح سليم (وامتنع الوطء ولم يحل بنكاح ان وجد فيه) أي في الزوج (لم يمنع المدة كصوم واحرام ومرض وجنون) أي بحسب زمنه من المدة سواء قارنها أم حدث فيها (أو) وجد (فيها) أي في الزوجة (وهو حسي كصوم ومرض منع) المدة فلا يبتدأ بها حتى يزول (وان حدث في المدة) ككنشوز (قطعها) لا تمتنع الوطء معه (فاذا زال) أي الحادث (استؤنفت) ولا تبني على

بصدده) أى بعد الترتيب لتجدد الضرر (وتحصل الفيشة بتغيب حشفة بقبل) ولا يكتفى في الدبر لأنه مع حرمته لا يحصل الغرض (ولا مطالبة ان كان بها مانع وطه كحيض ومرض) لامتناع الوطء المطلوب حينئذ (وان كان فيه أى في الزوج (مانع طبيعي) من الوطء (كمرض طويل) بأن يقول اذا قدوت فت) لأنه يخف به الأذى (أو مرضى كاحرام فلذهب أنه يطالب بطلاق) لأنه الذي يمكنه لحرمة الوطء (فان عصى بوطء سقطت المطالبة) والطريق الثاني أنه لا يطالب بالطلاق بخصوصه ولكن يقال له ان قتت عصيت وأفسدت عبادتك وان لم تنى طلقنا عليك كن غصب دجاجة ولؤلؤة فابتعتها يقال له ان ذبحتها غرمتها والاغرمت اللؤلؤة (وان أى الفيشة والطلاق فالأظهر أن القاضى يطلق عليه طلاقه نيابة عنه والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآفة مضاف اليه بل يحبس أو يحزره لئلا أو يطلق (وأنه لا يعمل ثلاثة) ليقى أو يطلق فيها لزيادة الضرر بها على الأربعة أشهر والثاني يعمل ثلاثة أيام

التمتع اذا طلق الحاكم لا يقع الطلاق فراجعه (قوله بان لم تطالبه) هو بيان لمعنى الترك والاقلها للمطالبة وان أسقطت حقها باللفظ على العتد ولو اعترفت بالوطء سقط حقها ولا ترجع الى المطالبة (قوله بتغيب حشفة) ولو كان ناسيا أو مجنوناً أو نائماً أو جاهلاً أو مكرهاً رجكنا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تنحل اليمين في ذلك كله وانما تسقط مطالبتها له فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنث ولزمه ما التزم (قوله بقبل) أى مع زوال البسكرة ولو في القوراء وينحل به الإيلاء وان حرم الحيض كما يأتي (قوله فلا يكتفى الوطء في الدبر) لكن ينحل به الإيلاء لحفته اذا لم يقيد حلفه بغيره فلا مطالبة لها بعده (قوله كاحرام) وصوم فرض وظهار (قوله يطالب بطلاق) نعم ان بقي من زمن الاسرام أو الظهار دون ثلاثة أيام وطلب الامهال فيها أمهل وكذا يعمل في الصوم الى الليل (قوله ولا مطالبة) أى بوطء ولا طلاق (قوله كحيض) نعم ان وقع الطلب قبله استمرت المطالبة فيه بالطلاق وهذا عمل قولهم طلاق المولى في الحيض ليس بعده (قوله بان يقول الخ) وتسمى فيئة اللسان (قوله فان عصى بوطء) بتغيب حشفة أو قدرها في قبل وهو مختار عامد عالم وهو محرم أو صائم أو غير ذلك من محرمات الوطء أو في دبر كذلك بغيره السابق أو في حيض أو نفاس أو غيره وتعصى هي أيضاً بتحسينه في ذلك لأنه اعانة على معصية (قوله فلا مطالبة) وينحل الإيلاء بذلك.

(تنبيه) علم بما ذكر أن الوطء تحصل به الفيشة في غير الدبر وتسقط به المطالبة مطلقاً ولا ينحل اليمين ان كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً أو مجنوناً أو نائماً ولا فيمنحل ولا يأم ان لم يعصى بالوطء وان الوطء في الدبر ينحل به الإيلاء ولا تحصل به الفيشة. قال بعضهم: وما فائدة عدم حصول الفيشة مع سقوط المطالبة وانحلالي اليمين الا أن يقال المراد عدم حصول الفيشة الشرعية فراجعه (قوله وان أى الخ) أى ثبت امتناعه عند الحاكم بحضور أو غيبة لنحو ترمذ أو نوار أو غوز (قوله يطلق عليه) بأن يقول أو قتت على فلان طلاقاً أو حكمت عليه بطلاق في زوجته أو نحو ذلك (قوله طلاقاً) ولا يزيد عليها فان زاد لم يقع الزائد عليها ولو طلق المولى ولو جاهلاً بطلاق القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضاً بخلاف عكسه بأن طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبين لم يقع طلاق القاضى وكذا لو طلق بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه فقياس ما مضى من وقوع طلاقهما معا أن يقع هنا والوجه عدم الوقوع تبعاً للخطيب هنا لئلا يلزم خروج الوطء عن الحل الى الحرمة على أن في وقوع طلاقهما اذا طلقا معا نظراً إذ طلاق القاضى إنما يقع مع الامتناع ومع طلاق المولى لا امتناع فتأمل (قوله لا يعمل ثلاثة) قال شيخنا الرمل بل دونها ولم يقيد وفي المنهج يعمل يوماً فأقل كزوال نفاس أو فطر صائم أو شبع جائع أو خفة لمرض وهذا في الفيشة بالوطء، وأما فيئة اللسان فلا يعمل فيها مطلقاً (قوله اذا وطئ) أى عندما عالماً مختاراً ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر (قوله لزمه) ان وطئ في المدة (قوله كفارة يمين) ان كان قد حلف بالله تعالى أو صفته فان كان بالتزام قرينة لم يرغب فيها لزمه ما التزم أو كفارة يمين كنفير اللجاج فان رغب فيها لزمته عينا وان كان بتعليق عتق أو طلاق لها أو لغيرها وقع لوجود الصفة ويكفيه كفارة واحدة وكذا وطء واحد وان تعدد الإيلاء قبلهما وهو يتعدد اذا كرره وقصد الاستئناف أو تعدد المجلس والابان قصد التأكيد وان تعدد المجلس أو أطلق وانحد

بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها. قال القاضى: وهذه دعوى عريضة من أين لهم أن الله سبحانه وتعالى جعل المجلس بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضائها فان عتوا به الإيلاء فليس فيه ذلك [قوله بتغيب حشفة] ولو بغفلها ولو مكرها وان لم تنحل اليمين بذلك [قوله كحيض] قال في البسيط ان العجب ان الحيض يمنع للمطالبة ولا يقطع المدة [قوله والطريق الثاني] عبارة

قربها وقد غفلت فيها الوطء (وأنه اذا وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين) لحفته

والثاني لا يكره قوله تعالى فان طلاقا فله طلاق رجعي اي يفسر الخت بأن لا يؤخذ بكفارته لدفعه من الزوجة ولو طلق في المدة قبل نجب الكفارة فلهما وله حنث بختباره وقيل فيه الخلاف بأنه جاز الى ما يطلب منه (كتاب الظهار) هو مأخوذ من الظهور وصورة الأصلية أن يقول (١٤)

المجلس فلا يصدق جيمه في قصد التأكيد كما يصدق في عدم الإيلاء أو في مدته بذلك والله أعلم .

(كتاب الظهار)

بكسر الظاء المشالة وذكر عقب الإيلاء لمشاركته له فيما يأتي والمذهب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق (قوله هو) أي لفظة مأخوذ من الظاهر وخص الظاهر لأنه محل الركوب والمرأة مراكوب الزوج (قوله) وصورته الأصلية) كافي القاموس وأما شرحه فهو تشبيه الزوج زوجته بمحرمة كما يأتي (قوله وهو حرام) أي كبيرة وكان في الجاهلية وأول الإسلام طلاقاً أو حرمة مؤبدة كما يدل له السبب المذكور فغير الشرح حكمه بما يأتي . وسبب نزول الآية أن أوس بن الصامت طاهر من زوجته خولة بنت ثعلبة فاشتكت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها حرمت عليه فقالت انظري أمري فاني لا أصبر عنه ومضى أولادهم فلما ان ضممتهم اليه ضاعوا ولوان ضممتهم اليه جاعوا فقال لها حرمت عليه فكورت وكر فلما أبست عنه اشتكت الى الله تعالى فأنزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله الآية (قوله كل زوج مكلف) وهو أحد أركان الأربع وثاني منها الزوجة والمثبه به والصيغة وستأتي في كلامه (قوله ولو ذمياً) أي كافراً خلافاً لأي خيفة (قوله والمحبوب) والمسحوق (قوله والأمة) من زوجها لا من سيدها (قوله كبدها) وان لم يكن لها بد لأنه من التعبير ببعض عن الكل وكذا ما يأتي في المثبه أيضاً (قوله دون الصورة) لم يقل دون الصفة كما صرح في الإيلاء لأن الإيلاء حلت فهو وصف والظهار صورة مذكورة

لزر كشي وقيل لا ينبغي طلب الطلاق ويطلب منه الخيعة باللسان كالمنايع والظرف يقاكي يقال الخ [قوله والثاني لا يلزمه] قال الزركشي ليس لنا حاش نلزمه الكفارة جزماً إلا هذا .

(كتاب الظهار)

[قوله وهو حرام] أي كبيرة قال القفال لأنكر من أن يمسد الإنسان إلى ما أحل الله له فيشبهه بما حرم الله عليه من كل الوجوه وأقر ما فيه الأقدام على إحالة حكم الله تعالى وتبديله اه ثم الآية المذكورة نزلت في زوجة أوس بن الصامت حين طاهر منها سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه فقالت انظري أمري فاني لا أصبر عنه فقال حرمت عليه وكررت وكر فلما أبست شكت إلى مولاهما فنزلت [قوله ولو ذمياً] الأحسن ولو كافراً أو أمة تعرض له مع شمول الأول له خلاف الخيفة فيه نظرين إلى أن الكفارة تحتاج إلى نية تأدية لفظ يقتضي التحريم كالطلاق والكفارة فيها شائبة الغرامة ويتصور ملكة المسلم فان لم يكن فيقال له أسلم وكفران شئت والافتراق بها وكذلك إذا أعسر بالعتي وقد عر على الصوم لأنه يمكنه من العدول إلى الإطعام بل يقال له ما سلف [قوله لأنه الخ] عبارة الزركشي كالوقال أنت طالق ولم يقل مني [قوله صريح] اقتضى كلامه أنه صريح وان لم يقل على ونحوها لكن انتهى في الشرح والروضة والمحرر ذكر على قال الزركشي وهو الظاهر لأنه مع تركها يحتمل التشبيه في صورة البدن بل ذلك ظاهر فيه [قوله والظهار الخ] قال الزركشي لم يتعرضوا هنا لتكون ذلك بطريق التعبير ببعض عن الكل أو السراية رفضية التشبيه حيث اه وودعت لو كان به على ذلك عند قول المنهاج الآتي وقوله ورأسك أو ظهره أو

والأصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم الآية وهو حرام قوله تعالى فيه وانهم يقولون منكر من القول وزورا (صريح من سكل زوج مكلف) أي بالغ عاقل فلا يصح من الصبي والمجنون والأجنبي حتى إذا ذكعها لا يكون مظاهراً بما قاله وتقدم تحت من الرجعية في باب الرجعة وسبب أن الرجعة عود (ولو ذمياً ونصباً) أنه يصح الظهار منها ويصح أيضاً من العبد والمحبوب (ظهار سكون كملالة) فيصح على المذهب ويصح من الصغيرة والمجنونة والرقاء والحرثاء والأمة والذمية (وصريحاً أن يقول زوجته أنت على أومني أومني أو عندى كظهر أمي) أي في التحريم (وكذا أنت كظهر أمي صريح على الصحيح) لأنه يقابل إلى القهر أن المني أنت على والثاني أنه كناية لاحتبال أن يريد أنت على خبري (وقوله جسك أو بدنك أو نفسك مكبدن أي

لوجسها لوجلتها صريح) تتضمنه للظهار (والأظهر أن قوله) أنت على (كبدها أو بطنها أو صدرها ظهار) كقوله كظهرها والثاني أنه ليس بظهار لأنه ليس على صورة الظهار المموجة لأجل الجاهلية الحاكمين بأنه غلاق وقد أبطل الله الحكم دون الصورة بقوله الذين يظاهرون الآية (وكذا) قوله أنت على

(كعينا ان قصد ظهرا وان قصد كرامة فلا) يكون ظهرا (وكذا ان اطلق في الأصح) حلا على الكرامة والثاني يحصل على الظاهر فليقل عليه (وقوله رأسك أو ظهرك أو يدك على كظهر أي ظهرك في الأظهر) كقوله أنت والثاني المنع لأنه ليس على صورة الظاهر الموهدة في الجاهلية (والتشبيه بالجدة) كقوله أنت على كظهر جدتي (ظاهر) سواء أراد الجدنة من قبل الأم أم من قبل الأب (والمذهب طرده) أي الحكم بالظاهر (في كل محرم) يشبه بها من نسب أو رضاع أو مصاهرة (لم يطرأ تحريرا) على التشبه كاحت وبنته من النسب ومرضعة أبيه أو أمه وزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته (لامرضعة وزوجة ابن) له طريق تحريرهما عليه وكذا أم زوجته ومقابل المذهب في محرم الذب قول قديم ان التشبيه بها ليس بظاهر لأنه ليس على صورة الموهدة وفي محرم الرضاع قول وقيل وجه مفرغ مع مقابله على الجديد في محرم النسب ان التشبيه بها ليس بظاهر لأن الرضاع لا يقوى قوة النسب لاقتفاء بعض أحكام النسب عنه كولاية والارث والخفة وقطع بعضهم (١٥) بأنه ظاهر ومن طرأ تحريرا

برضاع قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر وحكي عنهم فيه اختلاف ومحرم المصاهرة كمحرم الرضاع في جيع ملاك في قطع بعضهم بأن التشبيه بها ليس بظاهر أصلا بعد المصاهرة عن النسب بخلاف الرضاع لتأثيره في انبات اللحم ولذلك يتعدى التحريم فيها إلى الامهات والأولاد ولا يتعدى في المصاهرة من حليمة الأب والأبوين إلى أمهاتهما وأولادهما (ولو شبه) زوجته (بأجنبية ومطلقة وأخت زوجة وبأب وملاعنة ظفر) لأن الثلاثة الأولى لا يشبهن الأم في التحريم المؤبد والأب أو غيره من الرجال كالأبوين والغلام ليس حلا

بقوله أنت على كظهر أي كما أشار إليه فيما تقدم (قوله رأسك) وشعرك وظفرك وفرجك وسائر الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة في التشبيه فلا يظهر بها على المصنف وكذا رأس الحيوان والروح مالم يقصد بها الكرامة وخرج بالأعضاء الفضلات كالبن والمني فلا يظهر بهما مطلقا (قوله كل محرم) وإن لم توجد أو فقدت أو بدلت (قوله قبل ولادته) وكذا معها (قوله لامرضعت) وكذا بنتا قبل رضاعه بخلاف التي معه أو بعده (قوله مع مقابله) المبر عنه بالمذهب (قوله وقطع بعضهم) فترى ما على الجديد (قوله بأجنبية) وكذا مجوسية أو وثنية (قوله وأخت زوجة) وكذا زوجاته صلى الله عليه وسلم لأن تحريرهن لحرمته صلى الله عليه وسلم (قوله فظاهر) ولو متزاخيا (قوله فدخلتها) أي عامدة طلة مختارة ولو في حال جنونه أو نسيانه لكن لا يصبر عائدا حتى يحسبها بعد زوال عذره زمانا يمكن فيه الطلاق ولو قال ان لم تدخلها فانت على كظهر أي حكمه قبيل الموت حينئذ لا يصبر العود (قوله واليمين) كأن يقول والله لا أكلك ان دخلت الله (قوله قابل للتعلق) وكذا قبل التأقيت كانت على كظهر أي يوما أو

بدك الخ [قوله كعينا] مثله أنت كروحها كذا قال جماعة [قوله ان قصد] أي قصد أنها حرام عليه كظهر أمه (قوله رأسك الخ) قضيته التخصيص بالأعضاء الظاهرة وبه صرح صاحب الروق واللب قال الزركشي وهو غريب [قوله كقوله أنت] أي قياسا على الطلاق [قوله بالجدة] ويكون مظاهرا بالنسب لا بالقياس على الأصح قال في البحر [قوله ومقابل المذهب] الحاصل أن محرم النسب فيه قولان وما عدله في طرق [قوله مع مقابله] هذا المقابل هو المراد فيه بالمذهب بدليل قوله في بيان وقطع بعضهم بأنه ظاهر فالراجع فيه إذا طرئ القولين وأما من طرأ تحريرها بالرضاع فظاهر صريح الشارح الآتي أن المراد بالمذهب فيها طريق القطع وأما محرم المصاهرة فهي كمحرم الرضاع في هذا الأمر الذي نهينا عليه [قوله وقطع بعضهم] يجب أن يكون هذا القطع مفرغا على الجديد أيضا فلا يقال كيف قطع هنا جري الخلاف هناك فتأمل [قوله بخلاف الرضاع] يحتمل أن أصحاب هذه الطريقة يقطعون بتأثير التشبيه بالرضاع مطلقا ويحتمل أن يجعلوه على التفصيل السابق وهو الظاهر وكلام الشارح لا ينافيه [قوله وظاهر] لو قال ثم ظاهر كان أول [قوله أو بعد نكاحها صر مظاهرا] كقولنا هذا كقول الزركشي قول النجاة ان الصفة في المعرفة

لاستمتاع والملاعة ليس تحريرا المؤبد للمحرمة والوصلة (ويصح تأنيده كقوله ان ظاهرت من زوجتي الأخرى فانت على كظهر أي فظاهر) من الأخرى (صار مظاهرا منها) ولو قال ان دخلت الله فانت على كظهر أي فدخلتها صار مظاهرا منها عملا بموجب التعليق وانما يصح تعليقه لأنه يشبه الطلاق لتعلق الحرمة به واليمين لتعلق الكفارة به وكل من الطلاق واليمين قابل للتعلق (ولو قال ان ظاهرت من فلانة) فانت على كظهر أي (وفلانة أجنبية فظاهر لم يصرم مظاهرا من زوجته) لاقتفاء للمطلق عليه حرما (الآن يريد اللفظ) أي ان تلفظ بالظهور منها فيصير مظاهرا من زوجته لوجود المعلق عليه (فالونكحها وظاهر منها صار مظاهرا) من زوجته قال لوجود المطلق عليه (ولو قال) ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت على كظهر أي (فكذلك) أي انكحها بالظهور قبل أن ينكحها لم يصرم مظاهرا من زوجته إلا أن يريد اللفظ أو بعد نكاحها صار مظاهرا (وقيل لا يصبر مظاهرا وان نكحها وظاهر) منها لأنها ليست بأجنبية حين الظاهر فلم يوجد المعلق عليه ودفع هذا بأن ذكر الأجنبية في المطلق عليه

شهرًا فلو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر فظهار وقت وإبلاء (قوله لتعريف لا للاستحاط) وفارق ما وحلف لا يكلم ذا الصبي فكله شيخا أي بالغ حيث لا بحث بأنه يلزم على الشرطية هنا التعليق بالحال ويعد حله عليه (قوله فلفو) إلا أن يراد باللفظ كاسر (قوله لاستحاط الخ) ولم يحمل على الجواز عند تعذر الحقيقة لضعف الظاهر (قوله به) أي بما ذكره من جملة الصيغة المذكورة وضمير به الثانية كذلك (قوله الأولين) وهما إذا لم ينو مجموع اللفظين شيئا أونوى به الطلاق وينضم للثانية ما لونوى مع الطلاق غيره نحو العتق (قوله فلعلم استقلال لفظه) بعدم التلفظ بالمبتدا فيه والمقدر ليس كالمفوض فهو حيثئذ كناية ولم ينو نية الطلاق به لغو لما صر في الطلاق أنه ليس كناية فيه كعكسه فقول الرافعي أنه إذا خرج كظهر أمي من الصراحة ونوى الطلاق به يقع طلاقه أخرى مردود كقوله شيخا الرمى وبه يعلم أيضا رد قول شيخ الإسلام أنه صحيح إذا قصد به طلاقه أخرى غير التي أوقعها على أنه كقوله شيخ شيخنا عميرة لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال أنه يقصد طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول شيخنا أن المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع الطلاق باللفظ الأول وإن قصد به الظاهر فلا ينفي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر تأويل في غاية البعد مع أنه مبنى على كونه كناية وقد مر رده (قوله وأما في الباقي) وهو ثلاث صور الأولى إذا نوى بمجموع اللفظين الظاهر والثانية إذا نوى به الطلاق والظاهر معا وينضم إليهما ما إذا انضم إلى كل منهما غيرهما كاسر فهذه أربع صور مع الثلاثة السابقة جملة التعليق بمجموع اللفظين سبع صور والثالثة ما إذا قصد بكل من اللفظين معنى آخر وهي تتعلق بكل لفظ على أفرادها وهي صورة من اثنين وثلاثين صورة لا يقع الظاهر فيها أيضا كما ستعرفه (قوله لم ينو به لفظه) أي لم ينو الظاهر في لفظه وحده (قوله أو الطلاق وحده) أومع غيره بأن طلق والظاهر وحده أومع غيره بالباقي وهو لفظ كظهر أمي طلق وحصل الظاهر . والحاصل أن الطلاق يقع مطلقا وأن الظاهر لا يقع إلا أن نواه مع لفظه . وأعلم أن ما ذكره المصنف صورة من اثنتين وثلاثين صورة يقع فيها الطلاق والظاهر جميعا بشرطه المذكور ويان ذلك أن يقال إن اللفظ الأول أما أن ينوى به الطلاق وحده أو الظاهر وحده أوهما وحدهما أو غيرهما كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظاهر معه أوهما معه أولم ينو شيئا فهذه ثمانية أحوال في الأول ويأتي مثلها في الثاني فهي أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظاهر باللفظ الثاني يقعان فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع الأول فقط فإذا ضم ذلك إلى السبعة السابقة المتعلقة بمجموع اللفظين حصل أحد وسبعون صورة فهذه نبذة بعض عليها بالنواجز والأنياب ، وقل أن يثر عليها في كتاب ، وما يعقلها إلا أولو الأبواب ، وجع أفرادها من العجب العجيب ، ولولا خوف التطويل والاسهاب ، لكشفت عن وجه إيرادها النقاب ، والله يقول الحق وهو يهدي إلى الصواب ، وما ذكره شيخ الإسلام في المنهج من بعض أفراد هذا الحساب ، وإن كان من جوامع الحكم اللائقة بذلك الكتاب

للتوضيح يجوز يد العالم وفي النكرة للتخصيص نحو صرحت برجل ظريف اه وقد أشار إليه الشارح في جوابه الآتي [قوله طلق ولاظهار] وجه انتفاء الظاهر من الأولى ما قاله الشارح وعبارة الزركشي لأن قوله كظهر أمي لا يفيد لانقطاعه عن أنت بالفصل اه وأما الثانية وهو أن ينوى بمجموع اللفظ الطلاق بالمجموع وينبني أن يكون الجميع كذلك بمعنى أنها تحرم بالطلاق كظهر أمي فلما قاله الشارح قال الزركشي ويكون كظهر أمي تأكيد للطلاق قال الملوردى ولا يأتى فانه انما حرم محرمه لزوال الزوجية بخلاف ظاهره من حاجة أو معتبرة وصورة الثالثة أن ينوى بمجموع كلامه الظاهر وحده والرابعة أن ينو بهما بمجموعه

لتعريف لا للاستحاط (ولو قال إن ظهرت منها وهي أجنبية بمات على كظهر أمي فخطبها بظهار قبل النكاح أو بعده (لفو) أي لا يكون مظاهرا من زوجته لاستحاط اجتماع ما علق به ظاهرا من ظاهرا ثلاثة حال كونها أجنبية وقيل يحمل على التلفظ بلفظ الظاهر في جامع الأجنبية (ولو قال أنت طلق كظهر أمي ولم ينو به عينا (أونوى) به (الطلاق أو الظاهر أوهما أو الظاهر بأن طلق والطلاق بكظهر أمي طلق ولاظهار) أما وقوع الطلاق فلا ينافيه بصرح لفظه وأما انتفاء الظاهر في الأولين فلمع استقلال لفظه مع عدم نيته وأما في الباقي فلا أنه لم ينو بلفظه ولفظ الطلاق لا ينصرف إلى الظاهر وعكسه كما تقدم في الطلاق (أو الطلاق بأن طلق والظاهر بالباقي طلق وحصل الظاهر

(نفيه) لو عكس ما ذكره المصنف كان قل أنت كظهر أى طالق وقع الأول مطلقا لصراحته وكذا
التالى ان نوى معناه عند لفظه لأنه كناية والافلا ويأتى فيه ما تقدم من التفصيل واعلم أنه سئل
والله شيخنا الرملى رحم الله تعالى ترى قبورها عن قال زوجته أنت حرام على هذا الشهر والثانى
والثالث مثل لبن أى فأجاب بأنه ان نوى بأنك على حرام الطلاق أو الظهار وقع مانواه أو نواهما
ولو مرتبا تخير أو نوى نحو تحريم عينيها أو أطلق لزمه كفارة عين فقط ولفظ مثل لبن أى لنوى ان لم يرد به
الظهار والافهوى ظهار ويلزمه كفارة ظهار إن وطئ قبل تمام الشهر الثالث لأنه حينئذ عائد انتهى
وفيه نظر من وجوه منها أن التحريم فيم اذا نواهما مرتبا طريقة شيخ الاسلام وقد مر أن المعتمد
أنه ان سبقت نية الطلاق وقع ولغا الظهار الا في الرجعة أو الظهار وقعا معا ولا عود فليراجع من
عمله ومنها أن اللبن ليس من الأعضاء الظاهرة بل ولا من الأعضاء مطلقا فلا يكون نية التحريم به
ظهارا ، ومنها أن لبن أمه ليس حراما عليه في ذاته بل ولا لعارض الا من جهة منع الارضاع
بعد الحولين على القول به ومنها غير ذلك مما يقتضيه الجواب المذكور مما يدرك بالتأمل والمراجعة
فهو غير مستقيم .

(فصل) في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحتة من قائله (قوله على المظاهر كفارة الخ) أى على
التراخي كما سيأتى أنه المعتمد (قوله وهو) أى العود على القول الجديد من مذهب امامنا رضى الله
عنه وعلى القديم فيه تأويلان أحدهما وبه قال الامام مالك وأحداه بالعم على الوطء وثانيهما بالوطء
وبه قال أبو حنيفة والحسن البصرى من أئمتنا ونقل البيضاوى عن الحنفية أنه بشهوة الوطء ولو بالنظر
اليها (قوله أن يمكسها) ولو جاهدلا أوناسيا (قوله بعد ظهاره) المنجز وإن كرره قاصدا للتأكيد
والافهوى عائد بغير المؤكد أو بعد وجود الصفة وعلمه بها فى العلق بها ولو بفعله لها ناسيا أو جاهدلا (قوله زمن
امكان وجود لفظ يحصل به فرقة) أى شرعية فلا كانت حائضا أو نفساء وان لم يعلم به وأمسكها الى زمن
الظهار لم يكن عائدا إلا ان مضى من زمن الطهر ما يسع الفرقة ولم يفرق فيه (قوله وجهان أحدهما الأول)
أى بأنها بالظهار والعود معا وهى على التراخي على المعتمد فيمهلون عصى بالوطء (قوله اتصلت) أى عرفا فلا

وأما الخامسة فبحث الرافعى فيها بأنه اذا خرج كظهر أى عن الصراحة لم ينو به الظهار وانما نوى به
الطلاق يبنى أن يقع به طقة ثانية اذا كان الطلاق رجعيا [قوله ان كان الخ] قيل مستدرك لأن الحكم
بالحصول لا يكون الا في رجعية [قوله وقامت نيته الخ] عبارة غيره وهو إما على حذف المبتدأ أو على
تعدد الخبر وعبارة الرافعى كلمة الخطاب السابقة تقدر في الظهار اذا نوى .

(فصل على المظاهر كفارة الخ) [قوله لما قلوا الآية] أى بالتدارك وذلك بنقض ما يقتضيه ويحصل
ذلك بالامساك المذكور اذا تشبه يتناول حرمة لصحة استثنائها عنه فهو أقل ما ينقض به قال البيضاوى
بعد حكاية معنى هذا وعند أبى حنيفة باشتائه استمتاعها ولو بنظر موعده مالك بالعزم على الجماع وعن
الحسن بالجماع اه قيل ولفظة ثم من حيث اقتضاؤها التراخي قد يقصد بها غير قول الشافعى رضى الله عنه
لنا أن المأمور بالكفارة لم يستفصله النبي صلى الله عليه وسلم عن صدور شئ من ذلك منه وإيجابها قبل
الميسر حجة على من اعتبر الميسر [قوله وهو أن يمكسها الخ] قيل يرد عليه ما لوكرر ألفاظ الظهار
للتأكيد قيل أيضا وقضية قوله زمن إمكان أنه لو قال عقبه أنت طالق كان عائدا لا مكان أن يقول بده طالق
من غير أنت وفيه نظر لأنه أخذ في أسباب الفراق وقد صور في البسيط عدم العود بقوله أنت طالق فافترضه
ابن الرضا بذلك وهو مردود فقد قالوا لو قال عقب الظهار يا فلانة بنت فلان أنت طالق فليس بمردود وكذا

ان كان طلاق رجعة)
وقامت نيته بالباقي مقام
أن يقول فيه أنت فان كان
الطلاق باثنا فلاظهار

(فصل) يجب (على
المظاهر كفارة اذا عاد)
لقوله تعالى والذين يظهرون

من نسائهم ثم يهودون
لما قلوا الآية (وهو) أى
العود (أن يمكسها بعد
ظهاره زمن إمكان فرقة)
لأن العود للقول مخالفته
يقال قال فلان قولاً ثم عادله
وعاد فيه أى خالفه وقضه
وهو قريب من قولهم
عاد في هبته ومقصود
الظهار وصف المرأة
بالتحريم واسا كما يخالفه
وهل وجبت الكفارة
بالظهار والعود أو بالظهار
والعود شرط فيه وجهان
ومن قال يجب بالعود
اقتصرت على الجزء الأخير من
الوجه الأول (فلو اتصلت
به) أى بالظهار (فرقة)

موت أو فسخ) من أحدهما بمقتضيه (أو طلاق بآن أوجى ولم يرجع أوجن) الزوج عقبه (فلاعود) لتعذر الفراق في الأخير وفوات
الامساك في الأول وانتفائه في غيرها (وكذا لوملكها) بأن كانت رقيقة (أولاعنها) عقب الظهار فلاعود (في الأصح) لا قطع
النكاح بالملك والامان وقيل هو عائد في الأولى لأنه قلها من حل إلى حل وذلك امساك لها وقيل هو عائد في الثانية لتطويله بكلمات المعلن
مع إمكان الفرقة بكامة واحدة وعلى الأول قال (بشرط سبق القذف ظهارة في الأصح) وكذا سبق المرافعة إلى القاضي قاله بغوى وجزمه في
الشرح الصغير وأصل الروضة لما في (١٨) تأخير ذلك عن الظهار من زيادة التطويل والثاني لا يشترط تقدم ما ذكر

يضر نحو سكتة تنفس ولا يافلانه بنت فلان وإن أطال في نسبها خلافا لابن الرفعة (قوله بموت) أي
لأحدهما (قوله أوفسخ) أو انفساخ بردة من أحدهما كما يعلم مما يأتي (قوله أو طلاق) ولو بخلع
فلو لم تقبل فبت طلاقها لم يكن عائدا (قوله أوجن) أو أغنى عليه أو خرس ولا إشارة له (قوله وكذا
لوملكها) أو ملكته بارت أو قبول وصية أو بيع ولا يضر الاشتغال بصيغة البيع وإن تقدم الإيجاب
على قبوله ولا تغتفر المساومة ولا يكفي الملك بالهبة لأنها لا تملك إلا بالقبض ولو تقديرا كأن كانت بيده (قوله
وكذا بشرط سبق المرافعة) هو المعتمد (قوله ولو راجع من طلقها الخ) وهو قيد لنوع الخلاف كما يأتي
(قوله بعد الاتفاق الخ) جواب عن المصنف وسيد كرامه (قوله تبديل الخ) والحل تابع له (قوله
ووجهان على هذا) فعلى مقابله يقطع بعدم العود وهو المبرع عنه بالمذهب في كلام المصنف في مسئلة الاسلام
وهو القاطع بالعود في الرجعة المشار إليه بقول الشارح وقطع بعضهم بالأول الفارق فتأمل (قوله بعد العود)
ولو في الظهار الموقت (قوله ويحرم قبل التكفير) أي مطلقا في الظهار المطلق وفي المدة في الظهار
الموقت كما سيذكره (قوله لأنه تعالى أوجب التكفير قبل الوطء) ورد النهي عنه بقوله صلى الله عليه
وسلم لرجل ظاهر من زوجته وواقعها لا تقربها حتى تكفر رواه أبو داود وغيره (قوله جلا الخ) وصرح
شيخنا الرملي بأنه بالقياس ومما وجهان في الأصول بناء على أنه هل يحتاج لجامع أولا وسيأتي في الباب
بعده أنه عند الشارح من القياس فانظره مع هذا الآن يؤول (قوله وفيما بين السرة الخ) فيه أمور

لوطلقها على عوض فلم تقبل ثبت طلاقها مجانا [قوله بموت] منه أو منهما [قوله وكذا لوملكها] هو
شامل لما لو ورثها ولا خلاف في أنه ليس عودا (فرع) لو اشتغل بالمساومة وتقرير الثمن فهو عائد في
الأصح [قوله ولو راجع] هو محتمز قوله السابق ولم يرجع ولذا قال الشارح من طلقها الخ والألف العبرة
شاملة لما إذا ظهر من رجعية ثم راجع وسيد كرامه الشارح بعد ويحكي فيها قولين كما هنا ويحتمل على بعد
أن تكون المسئلة الآتية لا طرق فيها بل فيها قولان فقط كما قد مرشد إليه قول الشارح فيها في الأظهر دون
المذهب وحيث فيكون قول الشارح هنا من طلقها الخ لأجل التعبير بالمذهب [قوله امساك] زاد
الرافعي لأنها استحداث حل وذلك أبلغ في مخالفة الوصف بالتحريم من الامساك على حكم الحل الثابت
[قوله ليس بعائدهما] وجهه في الرجعة أن العود هو الامساك على النكاح فيستدعي تقدم ثبوت نكاح
[قوله ووجهان الخ] محصل ما في الرافعي أن الخلاف فيها مرتب على الخلاف في الرجعة وهو ما إذا شراح
من قوله ووجهان على هذا وقوله وقطع بعض الأول أي المذكور في المتن وأعلم أن في كل طريقين وأن
الأصح طريق الخلاف وأن صنيع الشارح أوفى في حكاية الخلاف باختصار وأعلام بأن الطرق ترجع إلى
الأوجه الثلاثة [قوله ولا تسقط الخ] وذلك لا استقرارها كالدين لا يسقط بعد ثبوته [قوله لاتحاد الواقعة]

حتى لو اتصل مع كلمات
اللعان بالظهار لم يكن عائدا
لاشتغاله بأسباب الفراق
(ولو راجع) من طلقها
عقب الظهار (أو ارتد
متصلا) بالظهار بعد الدخول
(ثم أسلم) في مدة العدة
(فلم يذهب) بعد الاتفاق
على عود الظهار وأحكامه
(أنه عائد للرجعة لا بالاسلام
بل بعنده) والفارق أن
الرجعة امساك في ذلك
النكاح والاسلام بعد
الردة تبديل للدين الباطل
بالحق فلا يحصل به امساك
وإنما يحصل بعده وقيل هو
عائدهما وقيل ليس بعائد
بهما بل بعدهما وأصل
الخلاف قولان في الرجعة
أظهرهما أنها عود ووجهان
على هذا في الاسلام بعد
الردة أحدهما أنه ليس بعود
وقطع بعضهم بالأول الفارق
بينهما ولو ظاهر من
الرجعية ثم راجعها فهو
عائد للرجعة أيضا في الأظهر
(ولا تسقط الكفارة بعد

العود بفرقة) سواء فرقة الطلاق والموت والفسخ (ويحرم قبل التكفير وطء) لأن الله تعالى أوجب
التكفير قبل الوطء حيث قال فتحرير رقبة من قبل أن يتأسا وقال فسيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا أو يقتل من قبل أن
يتأسا في الاطعام حلا للطلق على المقيد لاتحاد الواقعة (وكذا المس) ونحوه (كالقبلة) بشهوة في الأظهر) لأن ذلك يدعو إلى الوطء
ويضئى إليه والتماس في الآية يشمله (قلت الأظهر الجواز والله أعلم) ونقل في الشرحين ترجيعه عن الأكثرين والتماس في
الآية محمول على الوطء كفى قوله تعالى من قبل أن تمسوهن وفيما بين السرة والركبة خلاف الحائض

والأصح فيه التحريم كما

تقدم في بابه (ويصح
الظهار المؤقت) كقول
أنت على - كظهر أمي يوما
أو شهرا أو سنة (مؤقتا)
أي يصح ظهرا. ومؤقتا
بالتأقيت (وفي قول) يصح
ظهرا (مؤبدا) ويلغو
التأقيت (وفي قول) هو
(لغو) لأنه بانتفاء التأيد
فيه كالتشبيه بمن لا تحرم
عليه مؤبدا (فملى الأول
الأصح أن عوده) أي
العود فيه (لا يحصل بمسك
بل بوطء في المدة) لحصول
الخالف لما قاله به دون
الامسك لاحتمال أن
ينظر به الحل بعد المدة
(ويجب النزع بمغيب
الحشفة) لحمة الوطء قبل
التكفير أو انقضاء المدة
واستمرار الوطء. ووطء الوطء
الأول جائز فإذا انقضت
المدة ولم يكفر جاز الوطء
وبقيت الكفارة في ذمته
ولم يبطأ أصلا حتى مضت
المدة فلا شيء عليه ومقابل
الأصح أن العود في
المؤقت يحصل بالامسك
كالملق وكذا ان قلنا المؤقت
يتأبد (ولو قال لأربع أثنت
على - كظهر أمي فظاهر منه
فان أمسكهن فأربع
كفارات) كالظاهر بأربع
كلمات (وفي القديم كفارة)
واحدة لأنه ظاهرا واحدا (ولو
ظاهر منه بل بمرم كلمات

منها أنه جعل الخلاف في هذا أوجها وهو صريح في خروجه عن كلام المصنف المبرر بالأقوال وعلى
هذا فلا حاجة إلى الاعتراض على كلام المصنف ولا إلى تأويله أو حمله أو غير ذلك مما أطلوا به الكلام
عليه ومنها أنه يقتضي أن الخلاف بين الأكثرين وغيرهم ليس فيما بين السرة والركبة كما تقدم ومنها
أنه يقتضي بطلان ما قاله في المنهج من أن من حل الآية على الوطء ألحق به غيره من التمتع كما حرم به
القاضي وغيره ومنها أن ذكر الجنس ونحوه عقب الوطء يقتضي أنه في غير ما بين السرة والركبة لا يسمى
مباشرة ومنها أن ذلك يقتضي حرمة الوطء في ذلك الغير قطعا ولا قائل به ومنها غير ذلك مما يدرك بالتأمل
فراجعه (قوله والأصح فيه التحريم) وهو المتمد ومنه عدم حرمة النظر خلافا لما يقتضيه كلام
المنهج والحق الظاهر بالحيض لشبهه به (قوله أوسنة) وهو في هذا إيلاء أيضا فلها المطالبة بعد أربعة
أشهر كما هو إذا وطئ في السنة ولو بلا طلب لزمه كفارة ظاهرا مطلقا وكفارة يمين أن كان قد حلف بالله كونه
أنت على - كظهر أمي سنة (قوله مؤقتا) والمكان كالزمان كأنت على - كظهر أمي في مكان كذا والعود فيه
بالوطء في ذلك المكان دون غيره (قوله لغو) أي من حيث عدم الكفارة لا من حيث الائم (قوله
الأصح) هو بالرفع مبتدأ كما يعلم من الشرح (قوله في المدة) لا ما بعدها كما يأتي ولا ما قبلها إذا لم
تصل بظاهره (قوله الحشفة) أو قد مرها من فاقدها (قوله أو انقضاء) الأولى التعبير بالواو لاقتضائه
حل الوطء بعد التكفير مع بقاء المدة وليس كذلك بخلاف عكسه وسيد كره كذا ذكره غير واحد
وفيه نظر رانما مقتضى كلامه حرمة الوطء قبل التكفير وإن انقضت به أو قبل انقضاء المدة وإن كفر
وهو ظاهر فتأمل (قوله واستمرار الوطء) يفيد أن المراد بوجوب النزع عدم الاستمرار واستشكل
هذا بما صرحوا به في الأيمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به لو حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا
لستمرار الوطء لا يسمى وطأ وبما صرحوا به وان وطئت وطأ مباح حيث لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا
إنها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الإشكال من أصله إذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى وطأ وما له
حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم استدامة الوطء وطء أي حكما
بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الخالف والمعلق لفظ الوطء حل على ما سماه
فلا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حل على الأهم وأيضا يقال هنا إن المظاهر ممنوع من المباشرة
بعد العود وبمغيب الحشفة حصل العود والاستدامة لا تنقص عن المباشرة أن لم تكن أغلظ منها فتأمل
ذلك وعرض عليه فانه من استمرار ينبوع الكلام وما عثرت عليه الأفهام (قوله والوطء الأول) أي
مغيب الحشفة الذي يحصل به العود وكذا النزع منه وبقية المباشرة لأنه قبل العود (قوله فان أمسكهن)
أي الأربعة فان أمسك بعضهم فعاد منه (قوله فأربع كفارات) وفارق ما لو حلف لا يكلم جماعة

ولأنه أولى بذلك لطول زمن الصوم [قوله ويصح الظهار المؤقت] أي تغليبا لشأنه اليمين كما
أنه لا يصح التوكيل في الظاهر نظرا لذلك أيضا ودليل هذا أن سلمة بن صخر ظاهرا من زوجته حتى يسلم
رمضان فوطئها في المدة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالتكفير [قوله وفي قول مؤبدا] أي تغليبا
لشأنه المطلق ويلغو التأقيت [قوله لغو] أي لا كفارة فيه وإن كان الائم ثابتا [قوله لاحتمال أن
ينظر إلخ] أي وبالوطء اتنى هذا الاحتمال [قوله جاز الوطء] قال الزركشي ظاهر النص بخالفه وظاهر
القرآن أيضا أقول وجه الأول أن الظاهر وقع مقيدا بالمدة فلا يمنع الوطء بعدها وأما الكفارة فقد استقرت
بالعود [قوله وفي القديم كفارة] قال الزركشي قلده الشافعي رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أنه أقول فيه نظر فان المجتهد لا يقلد مجتهدا واعلم أن الخلاف في هذه المسئلة مبنى على أن الغلب في

متوالية لعائد من الثلاث الأول) لامسك كل منهن زمن ظهار من وليتها فيه فان أمسك الرابعة فأربع كفارات والا فثلاث (ولوكرر)
 هذا الظهار (في امرأة متصلا (٢٠) وقصد تأكيذا فظهار واحد) فان أمسكها فكفارة وان قارحها عقبه فلا

نوع عليه وقبل يلزمه كفارة لأنه بالاحتفال بالتأكيذ عائد ودفع بأن الكلمات المكررة لتأكيد كلمة الواحدة في الحكم (أو استتفا) فالأظهر (التعدد للظهار بعد) الساتف والثاني لا يتعدد (و) الأظهر على التعدد (أنه بالمرّة الثانية عائد في) الظهار (الأول) لامسك زمنها والثاني لا يكون عائدا بها لأنها من جنس الأول فلم يفرغ من الجنس لا يجعل عائدا وان لم يقصد بالتكرار تأكيذا ولا استتفا فالأظهر اتحاد الظهار بخلاف الطلاق لقوته بإزالة الملك واحتراز المصنف بقوله متصلا عن للفصل فانه يتعدد الظهار فيه مطلقا وقبل يتعدد في قصد التأكيذ أي إعادة اللفظ الأول .

﴿ كتاب الكفارة ﴾

ذكر فيه خصال كفارة الظهار فقط وصدره بما يعتبر في أنواع الكفارة فقال (يشترط نيتها) أي مكان يعتق بنية الكفارة فلا يكفي بنية

﴿ كتاب الكفارة ﴾

وكلهم حيث يلزمه كفارة واحدة لأن العود هنا في كل واحدة (قوله متوالية) تصوير للعود في كل واحدة بظهار من بعده لا أنه شرط لأن غيره بالأولى منه ووهم من جعله محترزا فراجع (قوله لفظ ظهار) أي غير موقت لعدم العود فيه غير الوطء كإمس (قوله متصلا) وان تعدد المجلس (قوله وقصد تأكيذا) وان تعدد المجلس أيضا (قوله أو استتفا) وان اتحد المجلس (قوله بالمرّة الثانية لمح) المراد أنه بكل مرة عائد في التي قبلها ولو قصد التأكيذ في بعض والاستتفا في بعض فلكل حكمه (قوله فالأظهر اتحاد الظهار) هو المعتمد (فرع) لو ظاهر من أمة وقال سيدها اعتقها عن كفارتها ففعل اعتقت عنها وانسخ النكاح لتضمن العتق ملكه لها

من الكفر بفتح الكاف وهو المحو أو عدم المؤاخذه أو السر ومنه الكافر لأنه يستراح بالباطل ومنه الزرع، ثلاثا لأنه يستراح بالقراب وأصلها ستر جسم لجسم وحينئذ فاطلاقها على غيره مجاز أو حقيقة عرفية وهي حق الكافر ومسلم لا أم عليه زاجرة وفي حق مسلم آثم جابرة وزاجرة وهذا يجب الأصل إذ لا جبر ولا جبر في نحو المندوب كإتائي وتقدم أن كفارة الظهار على التراخي على المعتد وكذا بقية الكفارات وان عصى بسببها أخلاقا لظاهر ما في شرح الروض من أن كفارة الجاع في الصوم على الفور وهي من العبادات لتوقفها على الية لكن الغلب فيها رعاية الرخي بالفقراء فصحت النية فيها من الكافر كزكاة الفطر عن نحو عبده المسلم وزكاة المرتد عن ذلك وعن ماله (قوله يشترط نيتها) وإن لم تلتفظ بها أولم تقترن بالفعل فتسكنى عند عزل المال كإتي الزكاة وعند تعليق العتق (قوله فلا يكفي بنية العتق الواجب) نعم لو علم أن عليه عتقا وشك في سببه هل هو نذر أو كفارة قتل كفاه نية العتق الواجب للضرورة (قوله نازعة) أي مائة إلى تصرف المال وقد علم أنه لا يجب نية الفرضية فيها لأنها لا تنفع الا فرضا ونظر فيه الزركشي بما قاله في الحج من نحو التصديق بلقمة كمن قتل نحو قلة ورده بعضهم بأن هذه صدقة لا كفارة فراجع الظهار شائبة الطلاق أم شائبة اليمين [قوله متوالية] احترز من غير المتوالية فان الحكم ثابت فها من غير خفاء [قوله فظهار واحد] أي كالطلاق [قوله والثاني لا يعتمد] أي لأن اللفظ الثاني لم يؤثر في التحريم فأشبهه ظهار الأجنبية [قوله لقوته بإزالته الملك] ولأن عدده محصور والزواج ملكه فيعمل تكرار على استيفاء العدد المملوك بخلاف الظهار في كل ذلك [قوله وقبل لا يعتمد] محل هذا اذا صدر قبل التكفير من الأول

﴿ كتاب الكفارة ﴾

قال الرافعي كفارة اليمين فعل ما يجب بالحث فيها وكفارة الظهار فعل ما يجب بالعود فيه قال الله سبحانه وتعالى فكفارتهم إطعام عشرة مساكين اه قال ابن عبد السلام وهل الكفارة زاجرة أو جابرة الظاهر الثاني لأنها عبادات وقربات لا تصح الإلزام وقال الامام فيها معنى العبادة من حيث الارفاق وسد الحاجات ومعنى المؤاخذه والعقوبة وغرضها الأظهر الارفاق اه ونبه صاحب التقریب على أنها في حق الكافر بمعنى الزجر لا غير وهو ظاهر [قوله يشترط نيتها] لحديث انما الأهمال بالنيات وقياسا على لزكاة [قوله والاطعام] هذا في العاجز عن الصوم أو في كفارة اليمين لما سياتي أنه لا يطعم في الظهار ونحوه حتى

العتق الواجب لأنه قد يكون عن نذر وكذا يقال في الصوم والاطعام (لا يمينها) بأن يقيد بالظهار أو غيره حتى لو كان عليه كفارتنا ظهار وقتل فأعتق عبدا بنية الكفارة وقع محسوبا عن واحدة منهما وكذا الحكم في الصوم والاطعام وانما يشترط تعيينها نية بخلاف الصلاة لأنها في معظم خصاها نازعة الى الغرامات فاكتفى فيها بأصل النية فان عين فيها

وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه الا كفارة ظاهر لم يجزئه ما أتى به تلك الآية مما عليه وتشترب نية القدي في الاعتاق والاطعام
 كما جزم به في أصل الروضة لصحتها منه ونيته للتمييز دون التقرب ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة كأن يسلم عبده أو عبده مورثه
 فينتقل اليه وأما الصوم فلا يصح منه لتمحضه قربة ولا ينتقل عنه الا الاطعام (٢١) بقدرته عليه بالاسلام فيقال

له أمان ترك الوطء أو تسلك
 طريق حله من الصوم بأن
 تسلم وتأتي به ويقال له أيضا
 حيث لم تملك رقبة مؤمنة
 أمان ترك الوطء أو تسلك
 طريق حله من اعتاق
 المؤمنة بأن تسلم فتملكها
 وتعتقها (وخصال كفارة
 الظهار) ثلاث إحداها
 (عتق رقبة مؤمنة) قال
 تعالى والذين يظهرون
 من نسائهم ثم يهودون
 لما قالوا فتحرير رقبة الآية
 وقال في كفارة القتل
 فتحرير رقبة مؤمنة فعمل
 الشافعي رضي الله عنه
 المطلق في الأول على القيد
 في الثاني قياسا بجامع حرمة
 سبهما من الظهار والقتل
 (بلاعيب يخل بالعمل
 والكسب) يقوم بكفايته
 فيتنفخ العبادات ووظائف
 الأحرار فيأتي بها تكميلة
 لحاله وهو مقصود العتق
 والعاجز عن العمل
 والكسب لا يتأتى له ذلك
 فلا يحصل بمقتضى مقصود
 العتق فلا يجزئ وقرع
 على ما ذكره ما بين أجزاء
 ومنها بقوله (فيجزئ

(قوله وأخطأ) أو عين عن كفارة فبان عدمها لم يجز صرفه لغيرها (قوله ولم يجزئه) وقع نقلا
 لفهم له الرجوع في الاطعام بشرطه في الزكاة وفارق عدم الاجزاء هنا معة رفع الحدث في مثله لما فيه من
 رفع المانع الشامل لما عليه قال شيخنا فراجع (قوله الذي) ومثله المرتد ويجزئه اخراجها من الردة
 ظه الوطء بعد الاسلام (قوله ويمكن ملكه للرقبة المؤمنة الخ) أوصل الخطيب كالشحرير حصول ملك
 الرقبة المسلمة للكافر الى نحو أربعين صورة (قوله ولا ينتقل) أي ان لم يكن به مجزئ حتى كرض (قوله
 بأن تسلم الخ) ويمكن الاعتاق بالبيع الضمني وفي الشارح أنه اذا عجز عن العتق لا يكفر بالصوم لأنه
 لا يصح منه ولا ينتقل الى الاطعام لقدرته على الصوم بالاسلام فيقال له ترك الوطء أو أسلم واعتق أو صم
 (قوله كفارة الظهار) خصه بالذكر لكونه المحدث عنه ولو لم يذكره لشمك كفارة الجاع وكذا القتل
 وان لم يكن فيها اطعام وليس من الاعتراض الآتي في كلامه (قوله مؤمنة) ولو نبط أو بدار والمراد
 المسلمة وانما عبر بالإيمان تبعاً للقرآن (قوله قياسا) أي لالفاظ من باب التقييد بالصلة من غير اعتبار
 جامع ومما قولان في الأصول كاس (قوله والقتل) أي من حيث هو اذ الآية في الخطأ وهو لا حرة فيه
 (قوله والكسب) هو من عطف الأعم أو المرادف أو المغاير لجهل نقص الوصف كالجنون ومما فيه نقص
 الذات كاليد واعتبر العيب هنا بما ذكر وفي الأهمية بما ينقص اللحم وفي السكاح بما يخل بالجامع وفي البيع
 والزكاة بما يخل بالمال نظرا في كل باب بما يليق به وتقدم في البيع زيادة على هذا فراجع (قوله يقوم
 بكفايته) فيه نظر بأجزاء الصغير (قوله وهو) أي التكميل (قوله صغير) ولو ابن ساعة أو يوم والبالغ
 اكمل خروجاً من خلاف من عينه ولو بان فيه بعد كبره عيب تبين ههنا الاجزاء (قوله وأور) عورا
 لا يخل وفارق عدم أجزاء العوراء في الأهمية لأنه ينقص لها بترك المرحى ولا يجوز الأهمى أي محقق
 العمى وان أبصر حالاً لأن غود البصر نعمة جديدة فان لم ينحرف الصبي فسيأتي (قوله بفهم الاشارة)
 وفهم عنه (قوله وأخشم) وأكوع أي أعوج الكوع وأكع أي تيم أو كاذب (قوله لأن كلا من
 الصفات الخ) قال شيخنا وعطف هذه الصفات بالراء يفيد أنه لو اجتمعت كلها أو بعضها لم يضر وهو كذلك
 على المعتمد (قوله لازم) ومنه شلل الرجل مثلاً لأنه كمن به آفة تمنعه من الكسب وخرج به ما لا يمنع ذلك
 فيمكن ويجزئ عتق الأجدم والأبرص والمحجوب والعين والفاسق وولد الزنا والأحمق والرتقاء والقرباء
 وضعيف البطش والرأى والأخرق وهو من لا يحسن صنعة وفاقداً أسنانه كلها .

يسلم وقد سلف أن الكلام في مطلق الكفارة [قوله قياسا] أي لالفاظ بمعنى أن مجرد وجود اللفظ المفيد
 مقتضى اعتبار القيد في المطلق من غير احتياج الى جامع كما قيل به ومنع الحنفى الحمل للاختلاف فيبقى المطلق
 على إطلاقه والأدلة مبسطة في الأصول وحديث الجارية التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم أعتقها فأتاها
 مؤمنة خطاباً لسيدها الذي ذكر أنه عليه رقبة مؤيد لما يقوله أماناً رضي الله عنه [قوله يخل بالعمل
 والكسب] قبل الأول يعني عن الثاني [قوله مشى] لأحسن تعريفة [قوله وأخشم] هو فاقد النعم
 [قوله ولا فاقد رجل] حساً أو معنى [قوله خنصر] قضية كلام الجوهرى حيث ذكره في مادة خصر أن

صغير وأقرع وأعرج يمكنه نباع مشى) بأن يكون هرجه غير شديد (وأور وأصم وأخرم) يفهم الاشارة (وأخشم وفاقد أنه و)
 فاقد (أذنيه وأصابع رجله) لأن كلاماً من الصفات المذكورة لا يخل بالعمل والكسب (لازم ولا فاقد رجل أو خنصر
 وخنصر من يد أو أظلمتين .

(من) أصبح (غيرها قلت أو أكلة إيهلم والله أعلم) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل والكسب وعلم من ذلك أنه لا يجزى تقيد ولا قانداً أصابعها ولا قانداً أصبع من الإبهام والسبابة الوسطى وأنه يجزى قانداً خنصر من يده بنصر من الأخرى وفاقد أكلة من غير الإبهام فلو فقدت أكلة العليان الأصابع الأربع أجزاء وتردد الامام فيه ولا يجزى الجنين وان انفصل لما دون ستة أشهر من وقت الاعتناق لأنه لا يسطى حكم الحى وقيل إن انفصل كذلك تبين الأجزاء (ولا) يجزى (هرم عاجز) عن العمل والكسب بخلاف غير العاجز فيجزى (و) لا (من) أكثر وقته مجنون) فيه تجوز بالاسناد الى الزمان والأصل ولا من هو فى أكثر أوقاته مجنون بخلاف من هو فى أكثرها عاقل فيجزى فليلاً أكثر في الشقين ومن استوى (٢٢) فيه زمن جنونه وزمن افاقته يجزى فى الأصح (ولا مريض لا يرحى) برؤه

كما جباله فله كالزمن بخلاف من يرحى برؤه فيجزى (فان رأى) من لا يرحى برؤه بعد اعتناقه (بان الأجزاء فى الأصح) لأن المنع كان بناء على ظن وقد بان خلافه (و) الثانى (لا) يجزى لأن نية الكفارة بما يظن هدم برئه غير صحيحة وإن مات من يرحى برؤه بعد اعتناقه فقبل لا يجزى لتبين خلاف المظنون والأصح إجزاؤه وموته بمحمل أن يكون لمرض آخر ولا (يجزى) شراء قريب) يعنى بمجرد الشراء بان يكون من الأصول أو الفروع (بنية كفارة) لأن عتقه مستحق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها الى الكفارة (ولا) حتى (أم ولد) وذى كتابة صحيحة (عن الكفارة) لأن عتقهما مستحق

(قوله من أصبح غيرها) وكذا منهما (قوله الجنين) ولا من لم يتم انفصاله لعدم تحقق حياته (قوله عاجز) قيد كإياديه كلام الشارح كشينخنا الرملى وابن حجر وقيل صفة كاشفة (قوله مجنون) أو مضى عليه (قوله) فى أكثرها عاقل) والمبرة بأوقات العمل ليلاً أو نهاراً وتقييد بعضهم بالنهار نظراً للغالب ولو كان فى أوقات الاقامة خلل لوضعهم الى غير الاقامة كان أكثر ما يجزى وظاهر كلامهم أن المجنون لا يجزى وإن برى أو ظن برؤه فراجع (قوله يجزى فى الأصح) هو المعتقد (قوله على ظن) وبهذا فارق العصى كما سى ولولم يتحقق العصى وأبصر أجزاءه بمساواة وعلى هذا يحمل ما فى الجناية (قوله والأصح إجزاؤه) هو المعتقد ما لم يتحقق أن موته من مرضه كما يؤخذ من العلة (فرع) لا يجزى من نتم قتله بعد الرفع الى الأمام بخلافه قبله ويجزى من قدم للقتل ما لم يقتل (نبيه) الأعشى والأخض وهما من يبصر نهاراً فقط أو ليلاً فقط إن كان ذلك فى وقت كسبهما لم يكف والا كفى اعتناقهما ونقل عن بعضهم عدم الأجزاء مطلقاً (قوله وذى كتابة صحيحة) أى لم يسبقها تطبيق عن الكفارة كما لو قل ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى ثم كاتبه فاذا دخلها بغير اختيار سيده عتق عن الكفارة وبذلك علم أن اعتبار الصفات فى العبد يكتفى بوجودها حال التعليق فلا يصح لو قال لعبد الكافر إذا أسلمت فانت حر عن كفارتى ومقتضاء أجزاء تطبيق عتق البصير عنها أو الصحيح كذلك ويجزى وإن عصى بعده أو مرض بما لا يرحى برؤه وغير ذلك فراجع (قوله فيقع عنها) معللة بصدقه (قوله ومعلق بصفة الخ) ومنه ذو كتابة فاسدة ويجزى مضروب وإن عجز عن تخليصه وحامل ويتبعها ولدها وإن استثناء وجان ومروهون حيث نفذ عتقهما لا وصى بمنفعته ومؤجر (قوله فان فعل الخ) أشار الى أن ما فى كلام المصنف هو صيغة المكفرون العتق يقع مشقفاً كإفعل وعليه لو ظهر عدم أجزاء أحد العبدين لم يصح التكفير عن واحدة من الكفارتين أى

الوزن فعل لكن صاحب المحكم ذكره فى الرباعى فالوزن فعلل [قوله بالاسناد] أى اسناد مجنون الى أكثر [قوله ولا مريض لا يرحى] كالفلج وفى معنى هذا اعتناق من قدم للقتل [قوله غير صحيحة] قال فى التقيح وهو قوى لأنه غير جازم بأنه مرجو الزوال والتردد فى النية قاطع [قوله شراء قريب] مثله ملكه بغير الشراء كالمبة [قوله لأن عتقه الخ] أى فكان نظير ما لو استعق عليه الطعام فى النقطة فدفعه اليه بنية الكفارة [قوله والمدير الخ] يريد أنه تعليق خاص فلا يرد أن ما قبله يبنى عنه .

[قوله] بالبلاد والكتابة فيقع عنهما دون الكفارة أما المكاتب كتابة فاسدة فيجزى عتقه من الكفارة على الأصح لكمال رقه (و يجزى مذبور ومطلق بصفة) ينجز عتقهما بنية الكفارة عنها لجواز التصرف فيها والمدير من عتقه بموت السيد كأن يقوله إذا مات فانت حر (فلو أراد) بعد التعليق بصفة (جعل عتق المطلق كفارة) عند حصول الصفة بأن يبيد التعليق ويزيد فيه عن الكفارة وذلك مثل أن يقول ان دخلت الدار فانت حر ثم يقول ان دخلتها فانت حر من كفارتى (لم يجز) ما أراده فلا يعتق المطلق بالصفة عند حصول الصفة من الكفارة لأنه مستحق العتق بالتعليق الأول فيقع عنه (وله تطبيق حتى الكفارة بصفة) كأن يقول ان دخلت الدار فانت حر من كفارتى فيعتق عنها بالمخول (و) له (اعتناق صديقه عن كفارته من كل) ضماً (نصفها) العبد (ونصفها) العبدان فعل ذلك وقع العتق كذلك لحصول التصود من اعتناق العبدين عن الكفارتين بمقتضى

وقيل متى عبد عن كفارة وعبد عن الأخرى وبلغوا قرضه للنصفين (ولو أعتق معسر نصفين) له من عبيدين (من كفارة) عليه
(فالأصح الاجزاء ان كان باقيهما حراً) بخلاف ما إذا كان رقيقاً والفرق أنه حصل (٢٢٣) مقصود العتق من النكاح

من الرق في الأول دون
الثاني وقيل يجوز اعتاق
النصفين مطلقاً فزاد لهما
منزلة الواحد الكامل وقيل
لا يجوز اعتاقهما مطلقاً
لأن المأمور به اعتاق
رقبة ولم يوجد في ذلك
(ولو أعتق) عبداً عن
كفارة (بوض) على
العبد كأن قال أنت حر
عن كفارتى على أن ترد
على ديناراً (لم يجوز)
ذلك الاعتاق (من
كفارة) لأنه لم يجرّد
الاعتاق لها بل ضم إليها
قصد العوض وقيل يجوز
عنها ويسقط العوض
واسترد المصنف تبعاً لهم
بذكر مسائل فيمن
استدعى الاعتاق بعوض
فقال (والاعتاق بمال
كطلاق به) أى فهو من
جانب المالك مطروحة فيها
شأنية التطبيق ومن جانب
المستدعى مطروحة فيها
شأنية الجمالة (فلو قال
أعتق أم ولدك على ألف
فأعتق نذراً) الاستدعى
(ولزمه العوض) المذكور
وكان ذلك افتداء من
المستدعى باختلاف الأجنبي
(وكذا لو قال أعتق عبداً

طاهراً فلو أعتق عبداً غيره مشقفاً كإفعل أولاً أجزاء (قوله وقيل يعتق) هو صريح في أنه لا خلاف
في الصحة وهو مافى كلام المصنف فلا اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف ولعله اعتمد كرهه لم غيرها
منها بالأولى ولذلك قيل فيها إنه يعتق النصف الأول يسرى إلى الباقي وإن ردّ بأن الصيغة واحدة وبذلك
علم أن الخلاف في وقوع العتق مشقفاً أولاً وعلى هذا لو ظهر عدم أجزاء أحد العبيدين وقع الآخر عن
واحدة من الكفارتين وعلم من ذلك أنه لو قال أعتقت نصفكما عن كفارة قتلى ونصفكما عن كفارة
ظهارى أو قال أعتقتكما نصفكما عن كذا ونصفكما عن كذا أنه يقع غير مشقق قطعاً لعدم التصريح
بنصف كل من العبيدين فإذا كره ابن حجر وغيره هنا غير مناسب لمن تأمله (قوله معسر) أى بقيمة
باقى العبيدين أو أحدهما فإن أسرى بذلك صح لكن لا يقع ماسرى عن الكفارة إلا أن نواها
عند الاعتاق تأمل (قوله باقيهما) أى باقى أحدهما حر (قوله بخلاف ما إذا كان) أى باقيهما معا
رقيقاً يجوز العتق عن الكفارة أى الآن فلو ملك بعض أحدهما بمد ذلك وعتقه عنها تبين الاجزاء
كما هو صريح كلام الروض وغيره ولو خرج أحد العبيدين بغير صفة الاجزاء ففى باقى الآخر ما ذكر
كما مر (قوله على العبد) ليس قيداً كما يؤخذ من التعليل فلو قال لأجنى أعتق عبيدى عن
كفارتى بألف عليك أو قال له أجنى أعتق عبيدك عن كفارتك بكذا على قبيل فيهما صح
العتق لاعتق الكفارة ويلزم المترم الحرّ العوض ويقع العتق عنه كما يأتى فإن كان بصيغة تطبيق
كأن قال لعبدى ان أعطيتنى كذا فأنت حرّ عن كفارتى أو قال لأجنى ان أعطيتنى كذا فعبدى
حرّ عن كفارتى عتق عن كفارة المالك ولا عوض على العبد ولا غيره لكن يشترط لوجود العتق
حصول الصفة من إعطاء العوض المعلق عليه (قوله واستطرد) فهو فى غير محلها لكن لها مناسبة بما هنا
(قوله قال أعتق أم ولدك على ألف) على لك فأعتق نفذ العتق ولزمه العوض ان لم يقل الطالب عني أو هنا
ولا عتقت ولا مال (قوله فأعتق) أى فوراً ولا عتقت ولا مال (قوله ولزمه العوض المذكور) أى ان
كان صحيحاً والافقيتها على قياس ما يأتى فى العبد (قوله أعتق عبيدك) ولم يقل الطالب عني أو هنا
أى قال أعتقته عنك بذلك أو أعتقته بذلك فإن سكّ عن ذلك قال بعض مشايخنا عتقت عن الطالب ولزمه
قيمه فإن نوى العتق لنفسه أو قال أعتقته عني عتق عن السيد ولا شئ فإن قال عن كفارتى وقع عتقها لابه
وبذلك لازم الطالب وإن قال أعتقته عنك مجانعتى من الطالب ولا شئ (قوله ولزمه العوض) على ما مر

[قوله بخلاف ما إذا كان إلخ] أى فانه إذا كان الباقي لغيره فلا اشكال وان كان له سرى وأجزاء
النصفان وفى الأولى أعنى إذا كانا لغيره لو أسرى بعد ذلك أو ملك النصف الآخر ثم أعتقه أجزاء هذا حصل
مافى الزركشى والشارح رحمه الله قال فاسلف قصد به تصوير المسئلة بما إذا كان الباقي رقيقاً لغيره ليصح
التفصيل بين من باقى حر وغيره [قوله على العبد] قال الزركشى لا فرق بين أن يكون على العبد أو غيره
كما عتقت عبيدى هذا عن كفارتى بألف عليك فيقبل أو يقول له غيره أعتق عن كفارتك وعلى كذا
فيفعل فإن العتق يصح لاعتق الكفارة ويلزمه العوض وكان الشارح اعتمد المسئلة بالعبد لأن حمله على
المسوم يرد عليه نحو أعتق عبيدك عن كفارتى على ألف [قوله على ألف] لو زاد لفظة عني نفذ العتق ولا
عوض [قوله والثاني لا يلزمه] عبارة الزركشى والثاني كقوله عني قرينة العوض وسيأتى [قوله عتق من

على كذا فأعتق] فانه كما ينفذ العتق قطعاً يلزمه العوض (فى الأصح) لا التزامه إليه والثاني لا يلزمه إذ لا افتداء فى ذلك لا يمكن نقل
ملك فى العبد بخلاف أم ولد (وان قال أعتقته عني على كذا ففعل عتق عن الطالب وعليه العوض)

بملكه مذهب لفظ الاعتاق) من الجيب كقوله أعتقه هناك لأنه الذي حصل به الملك (ثم يعتق عليه) لتأخر العتق عن الملك وقيل يحصل الملك والعتق معاً عند تمام لفظ الاعتاق خصوصاً لما به ثم أخذ المصنف في بيان من يملكه العتق من الكفارة فقال (ومن ملك عبداً أو غنمه فاضلاً عن كفاية نفسه وعباده فقة وكسوة وسكنى وأثاثاً لا بد منه لزومه العتق) أى بخلاف من لم يملك ما ذكر بوصفه كمن ملك عبداً وهو محتاج إلى خدمته لمرض أو كبر أو ضخامة طائفة من خدمته نفسه أو منصب يأتى أن يخدم نفسه فهو في حقه كالعبد ومختلف من هو من أوساط الناس فيلزمه الاعتاق في الأصح لأنه لا يلحقه به رفق العبد إلى الكفارة ضرر شديد وإنما يفوته نوع رقابية وسكتوا عن تقديره مدة الفقة وما ذكر معناه يجوز الرافى أن تقدر بالعمر الغالب وأن تقدر بسنة لأن للمؤنات تتكرر فيها والصواب كقوله في الروضة الثاني (ولا يجب بيع ضبعة ورأس مال لا يفضل دخلهما) من فلة الضبعة ورجع مال التجارة (عن كفايته) لتحصيل عبيد يعتقه لحاجته إليهما (ولا) بيع (مسكن وعبد فيسعين ألفهما في الأصح

ولورد العتق العوض بعد الجواب ليقع العتق عنه ولو عن كفارته لم ينقلب فإن قاله حال الجواب وقع عنها كما تقدم (قوله لتضمن ما ذكر البيع) قرينة ذكر العوض ويقع عن كفارته إن كانت ونواها كما تقدم ولو لم يذكر العوض فإن قال من كفارتي وقع عنها ولزمه قيمته والاعتق عنه ولا شيء عليه لأنه هبة فكذلك قال بعضهم والوجه عدم العوض في التي قبلها أيضاً لأنه هبة ووقوعه عن الكفارة لا ينافيها فتأمل (قوله ثم) هي لجرد الترتيب (قوله يعتق عليه) فإن نواه عن كفارة عليه وقع عنها كما مر (فرع) لو قال أطعم من كفارتي ستين مسكيناً كل مسكين كذا من جنس كذا صح وكذا الكسوة وإن نوى عند الإخراج الكفارة ولو كفارة اليمين فيهما فله بدل ما أخرجه مالم يقصد التبرع (قوله عن الكفارة) ولو كفارة اليمين أو الأذى في الحج على الراجح وتقييد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام (قوله من ملك) ولو سفيها وفارق كفارة اليمين بأن ما هنا نادر بدم ضرره (قوله فاضلاً) حال متنازع فيها وفي جوازها في العربية خلاف (قوله وعباده) أى مؤنونه وعن كتب فقهاء وخيل جندي وآلة محترف وغير ذلك كالمسكن (قوله ضخامة) أى مملوءة مرتبة بلا منصب أو عبالة البدن وكلام الشارح يميل إلى الثاني (قوله أو منصب) بحيث يلام على مخالفة ذلك ومثله الضخامة على التفسير الأول والأفصح من هذا ويقال في احتياج مؤنونه كذلك وقال بعض مشايخنا يراد في مؤنونه عدم القدرة بالفعل فراجع (قوله بالعمر الغالب) هو المعتمد أى بباقيته وبعده سنة بسنة (قوله ضبعة) هي ما يستقله الإنسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لأن الإنسان يضع بتركها (قوله لا يفضل الخ) فإن فضل لزمه بيع الفاضل إن كفى غنم رقبة والأفلا يلزمه أيضاً ولو كفى الفاضل لكن لم يجد من يشتريه وحده لم يلزمه بيع جميعها إلا أن كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب فراجع وقول شيخنا المراد بالفضل أن يكون لو أجز ذلك أو تجزئ فيه سنة حصل له ما يكفي العمر الغالب غير واضح فتأمل (قوله ولا يبيع مسكن) قال شيخنا الراملى نعم لو اتسع المسكن جداً بحيث يكفيه بعضه بيع باقيه وفيه نظر لأنه إن لم يكن من مألوفه فهو يباع قطعاً وإن كان منه لزم فوات الشرط فراجع

الطالب [قال الزركشى لأنه إذا عتق عن الغير في السراية بغير رضا المالك فلا يقع عنه رضا المالك من باب أولى قال وشمل كلام المصنف ما إذا كان على الطالب كفارة ونوى وهو كذلك] قوله وقيل يحصل الخ [استشكه الإمام بأن فيه الجمع بين الضدين الملك وإزالته وأما الأول فليس فيه سوى تأخير العتق عن الاعتاق بقدر توسط الملك ولا يضر في العتق عن الغير ونه الزركشى على أنه يدخل في ملكه قطعاً وإنما الخلاف متى يحصل وأن بعضهم استشكل تقدير الملك وقال ما الدليل عليه قال الزركشى وحديث السراية هو الدليل وهو أصل في أن التقديرات الشرعية تقدم على كمال أسبابها قولية أو فعلية كتلف المبيع قبل القبض والذي استبعد في الأقوال قرب الأمر في الأفعال لأن موجب اللفظ لا يتقدم على اللفظ فإن فرق بأن الأقوال قبل الأفعال بخلاف الأفعال فلذا احتج إلى الخروج عن الأصل أجيب بأنهم قد صرحوا بحصول العتق وانتقال الملك ولو لوحظ ذلك المعنى لكان العتق ولم يملك [قوله أو غنمه فاضلاً] قال الزركشى هو حال من الثمن والعبد اه وفيه نظر فإن العبد منكرة اللهم إلا أن يدعى أن ابتداءه بالمعرفة سهل محيى الحال منهما [قوله كمن ملك عبداً الخ] في جعل هذا خارجاً سلف نظر ظاهر فتأمل ولذا قال الزركشى المراد بالعبد في عبارته من لا يحتاج إليه لخدمة ونحوها اه وقد يستنصر عن الشارح بأن من يحتاج إليه في الخدمة متلاً غير فاضل عن كفايته من جهة النفقة لأنه غير مكفى في أمر النفقة إذا عدم من يخدمه فيها [قوله لا يفضل الخ]

لحصر مفارقة المؤلف ونفاستهما بأن يجد بمن المسكن مسكنا يكفيه وعبد يصقه ومن العبد عبد اخذته وآخر يعتقه والثاني يجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه ولا تغات الى مفارقة المؤلف في ذلك أما اذا لم يأقهما فيجب بيعهما لتحصيل عبد يعتقه جزأ (ولا) يجب (شراء بغير) كأن وجد عبد الا يبيعه ماله الا بغير غل (وأظهر الأقوال اعتبار اليسار) الذي يلزم به الاعتاق (٢٥) (بوقت الأداء) لا كفارة والثاني

بوقت الوجوب لها والثالث بأي وقت كان من وقت الوجوب والأداء والرابع بأي وقت كان من وقت الوجوب الى وقت الأداء والأخيران محرران (محرران) ففسيهما الى الامام لا يجوز وله غلب الأولين فصح تغييره بأظهر الأقوال (قوله) فرضه الصوم) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع مافعله تطوعا كما لو عدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله) للسيد تحليله منه) هذا في كفارة غير الظاهر وأما فيها فالعمد أنه ليس له تحليله منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره بطول المدة والمبعض كالحر الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو ولاخراج (قوله) فان عجز) أي عن جميع الرقبة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتي والفرق ظاهر لأن الاطعام لا يبدل له ولا يعتبر الجزاءا وبطنا حتى لو صام فتبين يساره بنحو إرث قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله) بنية كفارة) وان لم تعين كما صر فلا صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وبذلك فارق ما صر في العبدین واعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق الجز (قوله) لتعذر الرجوع فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله) ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لأن

(قوله) لحصر مفارقة المؤلف) أي مع كونه هنالك بدل فلا يرديع ذلك في الحجر والفس (قوله) ولا يجب شراء بغير) ولو غير فاحش ولا ينتقل الى البدل فيصير الى أن يجد ما يباع بمن مثله لأنه المورط لنفسه أصالة ولهذا فارق المحصر وكذا غيبة ماله الى مسافة القصر فينتظره وان طالت المدة أكثر من شهرين (قوله) بمن غل) أي غير لا تق بذلك الرقيق والافدية لجمال منها غال لكنه لا تق بها فيجب شراءها ولا يجب قبول هبة الرقيق أو مئنة ولا قبول اعتاقه عنه بل يندب (قوله) بوقت الأداء) أي وقت ارادته أداء الكفارة (قوله) والأخيران محرران) ففسيهما الى الامام لا يجوز وله غلب الأولين فصح تغييره بأظهر الأقوال (قوله) فرضه الصوم) فلو شرع فيه ثم قدر على الاعتاق لم يلزمه العود اليه لكنه يندب ويقع مافعله تطوعا كما لو عدل اليه ابتداء المشار اليه بقوله فان أعتق الخ وكذا يقال في الاطعام مع الصوم أو العتق (قوله) للسيد تحليله منه) هذا في كفارة غير الظاهر وأما فيها فالعمد أنه ليس له تحليله منه ولا منعه منه ابتداء لتضرره بطول المدة والمبعض كالحر الا في الاعتاق فلا يكفر به والسفيه كغيره هنا والمباشر للنية هو ولاخراج (قوله) فان عجز) أي عن جميع الرقبة وان قدر على بعضها بخلاف الاطعام الآتي والفرق ظاهر لأن الاطعام لا يبدل له ولا يعتبر الجزاءا وبطنا حتى لو صام فتبين يساره بنحو إرث قبل شروعه في الصوم وقع نفلا مطلقا ولزمه الاعتاق (قوله) بنية كفارة) وان لم تعين كما صر فلا صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو عين الشهر الأول عن كفارة والثاني عن الأخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وبذلك فارق ما صر في العبدین واعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق الجز (قوله) لتعذر الرجوع فيه الى الهلال) وعدم وجوب الصبر عليه الى الهلال (قوله) ويزول التتابع) ويحرم قطعه بلا عذر لأن

أي بحيث لو كاف بيع ذلك عام مسكينا وانما لم يلزم بذلك لأن عود المسكنة أشق من مفارقة العبد والمسكن المؤلفين ولم يكاف بيعهما كما سيأتي قيل وهذا يقتضي أن يكون مبيعا على اعتبار كفاية العمر الغالب وهو خلاف مرجع النووي في باب الكفارة كما سلف (فائدة) الضيعة العقار (قوله) بغير) قال الزكشي وفي معناه ما اذا وجد جارية نفيسة تباع بالمؤف وهي قيمة مثلها ولكنها خارجة عن العادة (قوله) والثاني بوقت الوجوب) علل بأنه حق يستوفى على جهة التطهير كالحذف في الزنا وهو حر رق أو عكسه أو وهو بكر ثم أحسن قال الرافعي ما معناه إن القول الأول ناظر لشائبة العبادة والثاني لشائبة العقوبة اه وتوجيه الثالث أنه حق يجب في النية بوجوب المال فاعتبر أغلظ الأحوال كالخروج يجب متى تحقق اليسار (قوله) والأخيران محرران الخ) يشير الى نقد على المؤلف من حيث ان الخروج لا تطلق نسبته للشافعي من غير بيان الترجيح أقول لكن سهل ذلك اقتران الخروج هنا بالنصوص على أنه لم يصرح بالنسبة هنا (قوله) وأيسر الثاني) لم يفرض في الأولين يسرا بغير اقتران لأنه اذا ذاك يفوت صدر المسئلة لوجود اليسر وقت الأداء فلا يكون منتقلا عن المرتبة الدنيا لعليا (قوله) بالهلال) أي لأنها الأشهر الشرعية لآية يسئلونك عن الأهلة (قوله) بنية كفارة) أي ولا يشترط تعيين المكفر عنه نعم لوجعل شهرا عن كفارة ثم آخر عن أخرى ثم آخر عن الأولى ثم آخر عن الأخرى لم يحجز بخلاف نظيره من العبدین لفوات الولاء في الصوم فله في المطلب (قوله) لأنه هيئة) أي كالأداء في الصلاة وكذا الطهارة وغيرها من الشروط (قوله) ليكون متعرضا الخ) أي كنية الجمع والقصر في الصلاة (قوله) ويزول التتابع الخ) لو وطئ المظاهر ليلا قبل مضى الشهرين عصي والتتابع

(٤) - (قيل في وعيمه) - (رابع) بنية كفارة) أي لصوم كل يوم من ليلته كما هو معلوم في صوم الفرض (ولا يشترط نية تتابع في الأصح) لأنه هيئة في العبادة والهيئة لا يجب التعرض لها في النية والثاني يشترط كل ليلة ليكون متعرضا خاصة هذا الصوم (فان ابتداء) بالصوم (في أثناء شهر حسب الشهر بعده بالهلال وأتم الأول من الثالث ثلاثين) يوم بالتعذر الرجوع فيه الى الهلال (ويزول التتابع بضوات

هنا في ترك الأمور
وهل يبطل ما مضى أو ينقلب
نقلا فيه قولان (وكذا)
بغواته (بمرض) بأن أفطر
فيه (في الجديد) لأن
المرض لا ينافي الصوم
وإنما خرج منه بطله
والقديم لا يزول التتابع
بافطر للمرض لأنه
أفطر بما لا يتعلق باختباره
(لا يحض) في كفارة
الموتة عن القتل لأنه
ينافي للصوم ولا تخلو عنه
فات الأقراء في الشهرين
غالبًا والتأخير إلى سن
اليأس فيه خطر والنفاس
كالحيض وقيل يقطع
التتابع لسدته (وكذا
جنون) فإنه لا يزول به
التتابع (على المذهب)
لثاقته للصوم كالحيض
والطريق الثاني فيه قول
المرض ثم أخذ المصنف في
بيان الخصلة الثالثة فقال
(فان عجز عن صوم شهر
أو مرض قال لا أكثر)
من الأصحاب (لا يرجى
زواله) وقال والأقلون
كالألم والغزالي يدرم
شهرين فما يظن بالعادة
أو يقول الأطباء (ألحقته
بالصوم مشقة شديدة أو
خلف زيلة مرض كفر
بأطعام ستين مسكينا)
للآية السابقة (أو فقيرا)
لأنه أشد حالاً منه كائناً في قسم الصدقات (لا كافراً ولا هامياً ولا مطلقاً)

الشهرين كيوم واحد ويحرم الوطء فيهما ولو ليلاً لكنه فيه لا يقطع التتابع خلافاً لما لك وأبي حنيفة ويعتبر
الشهران بالهلال فان صام في أثناء شهر حسب ما بعده بالهلال وكل على الأول من الثالث ثلاثين يوماً
(قوله بلا عذر) بأن نسي النية ليلاً أو علم الحرمة وان جهل القطع نعم ان عذر في الجهل لم يقطع على المصنف
وليس من العذر المرض وان جاز به الفطر بخلاف نحو الجنون كإغماء ولو غير مسبوق حيث لم ينو ليلاً
(قوله وهل يبطل الخ) أي اذا وقع صحيحاً ولو شرع في وقت يعلم أن في المدة يوماً لا يصح صومه كالعيد
فشرعه باطل (قوله فيه قولان) أحدهما عن والشيخنا الرمي وقوعه نقلاً وفي الآثار ان قصد الفطر
باطل والاوقع نقلاً واعتمده شيخنا الزبدي وشيخنا الرمي والوجه الأول (قوله في كفارة المرأة عن
القتل) هو اعتراض على المصنف بهذا كرهذا مع تخصيص كلامه في الأول بالظهار إلا أن يقال هو إضافة
حكم زائد وهو غير معيب وعدل الشارح عن تصوير الزكشي له بصوم المرأة عن ظهار قريبها الميت
لأنه غير مستقيم وان تبعه شيخنا الرمي فيه تبعاً لابن حجر لعدم وجوب التتابع عليها حينئذ (قوله
ولا تخلو عنه الخ) يفيد أنها لو كان لها عادة تخلو فيها قدر المدة وشرعت في الصوم في وقت يطرأ فيه حبس
لم يصح وبه قال شيخنا فقول الشارح على هذا غالباً لا مفهوم له (قوله لا يزول به التتابع) مالم يكن له
عادة بالتخلو منه مدة تسع الكفارة كإغماء في الحيض والإغماء كالجنون (قوله فان عجز) في وقت أرادته
كإغماء وان قدر في غيره كأن أراد في وقت الصيف وهو قادر في الشتاء (قوله عن صوم) فيه إشعار بأنه
قادر على الإطعام بشرط كونه فاضلاً عما سار في اعتبار العتق ومعلوم أنه لا يفي بقيمة رقيق يمتقه
(قوله أو مرض) عطف عام (قوله وقال الأقلون) هو المصنف وفارق غيبة المال كإغماء لأن من شأن
المال أن يقدر على إحضاره ولأنه لا يقال معه أنه غير قادر (قوله بالعادة) أي الغالبة لذلك الشخص في
ذلك المرض (قوله بقول الأطباء) أي عدلين منهم (قوله مشقة شديدة) بحيث لا تختمل عادة وان لم تنبع
التيمم ومنها شدة الشبق بفتح المحجمة والموحدة وهو الغلة بضم المحجمة وسكون اللام أي شدة الحاجة
إلى الوطء كإغماء وانما لم يجعل عذراً في رمضان لجواز الوطء فيه ليلاً ولأنه لا بد له ينتقل إليه (قوله بأطعام)
أي عليهم ولو بلا لفظ (قوله ستين) فلا يكفي أقل منهم وان دفع له أكثر من ستين مداً ولا يشترط الإطعام
في وقت واحد ولو دفع الأمداد للإمام فتلقت قبل دفعهما لاساً كين لم يجزئه إذ لا بد للإمام على الكفارات
ولو دفع المكفر لواحد منهم مداتهم اشتراء ودفعه لآخر ثم اشتراء ودفعه لآخر وهكذا إلى تمام الستين كفارة
وان كان مكروهاً (فائدة) ذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكيناً وهي ما قيل ان الله تعالى
خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض المختلفة كالأحر والأصفر والأسود والسهل والوعر والحلو والعذب
وغير ذلك واختلف أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عن جميع الأنواع بصدقة والله أعلم ولا يبعد

إبقاء بحاله خلافاً لآبي حنيفة ومالك رحمهما الله احتج الشافعي رحمه الله بأننا لو أوجبنا الاستئذان لوقع دوم
الشهرين بعد التماس ولو لم نوجب له كان بعضهما قبله وذلك أقرب إلى المأمور به من الأول واحتج الأصحاب
بأنه جاع لا يؤثر في الصوم فلا يؤثر في صفته كالأكل ليلاً وجاع غير المظاهر عنها (فرع) لو أفطر نهراً ١٤٦
جاءه لا يقطع التتابع في فتاوى ابن البرزى عليه السلام أنه لا يقطع التتابع وفيه نظر [قوله عن القتل]
أما الظاهر فلا يتصور منها [قوله بهرم أو مرض] قال الزكشي هو من عطف العام على الخاص وقد استحسنوا
قول جالينوس المرض هرم عارض والهرم مرض طبيعي [قوله لا يرجى زواله] أي بخلاف الذي يرجى
زواله فإنه لا يعدل به إلى الإطعام كالمال القاتل القادر به على العتق [قوله كفر بأطعام الخ] فيه موافقة
لنظم القرآن وقد جاء أطعم بمعنى ملك في قولهم أطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة السدس

أن تكون حكمة كون الصوم ستين يوما كذلك (قوله كما في الزكاة) فلا يكفي الدفع لموالبهم وسبأ في الشرح زيادة على ذلك (قوله ستين مدا) فلا يكفي أقل منها ولولا كثرتين ستين مسكينا (قوله لكل واحد مد) هذا ربما يقتضي أنه لا يجوز دفع الجلة للجلة وليس كذلك فله أن يجمع الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو بوضعها بين أيديهم ولهم بعد ملكها قسمتها ولو متفاضلا كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المد شريكا بقدر ما أخذ لم ينقص غيره عنه فلا يجزئ أو شريكا بقدر المد فليس له أخذ الزائد لأنه ليس حقه وهذا قال الخطيب إلا أن يقال إنه من حيث مسامحة غيره له بشئ من حصته فتأمله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه ولم يقبضوه لم يجز قسمته متفاضلا لعدم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم بلا تقدير لأنه ليس في معاملة وإنما لم يجز دفع ثوب واحد لعشرة مساكين في كفارة اليمين لأنه لا يسمى ثيابا ولا لكل واحد ثوب وخروج بما ذكر مالوعشاهم أو غداهم ولو بأكثر مما ذكر فلا يكفي (فرع) دفع ستين مدا لضعفها مسكينا لم يكف لأنه يخص كل واحد نصف مد وكذا لو دفع ستين مدا لأحد وستين مسكينا لنقص كل واحد عن المد فلو دفع ثلاثين مدا أيضا لستين منهم في الأولى كفي وله استرداد الباقي بشرطه في الزكاة (قوله من الحب) ومثله اللبن والأقط على المعتمد كما شمله كلام المصنف بجعله كالفطرة (قوله بلد المكفر) أي حال وجوب التكفير حين إرادة التكفير وإن كان في غيره والمراد بالمكفر من لزمته الكفارة لا نحو ولي (قوله ويقدم الخ) جواب عن المصنف (قوله ولا من تلزمه نفقته) أي أن كفر من مال نفسه والجاز دفعها له كما سر في الصوم (قوله استقرت في ذمته) وحينئذ لا يحرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا وإن لم يشق عليه تركه فراجع (قوله على خصلة) ولو الأخيرة ولا عبرة بقدرته على بعض خصلة من العتق أو الصوم بخلاف الطعام إذا قدر على بعضه ولو بعض مد لزمه إخراجها ويكون هذا من الشرع فيها فإذا قدر على أعلى منها لا يلزمه العود إليه بل يندب كما تقدم .

(كتاب اللعان)

ومعه القذف أيضا فهو من الزيادة على الترجة وهو غير معيب وهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التمييز نزع الرمي بغير الزنا ولومن الكبار فقيه التعزير لا أحد وخروج أيضا الشهادة والتجريح فيها نعم لو شهد دون أربع بالزنا حدوا واللعان مصدر لاعن أوجع اللعن ومعناه لغة الإبعاد لأن الكاذب منهما بعيد عن رجة الله أو بعد كل منهما عن الآخرة الدنيا اتفاق في الآخرة على ما رجحه شيخنا الرمي ولذلك اختير لفظ اللعن على لفظ الغضب والشهادة وإن اشتمل اللعان عليهما أيضا ولأن اللعن في الآية

(قريبه) لم يذكر هنا فضل الطعام عن القوت كما في الصيام والمظاهر بحيث هنا قال الترمذي في جامعه قال الشافعي وقول النبي ﷺ للرجل خذه فأطعمه أهلك يحتمل أن تكون الكفارة عمن قدر عليها وهذا رجل لم يقدر فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ملكه إياه قال الرجل ما أجد أفقر إليه منا فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذه فأطعمه أهلك لأن الكفارة إنما تكون من الفضل عن القوت قال أغنى الترمذي واختار الشافعي لمن كان على مثل هذه الحال أن يأكله وتكون الكفارة ديناً عليه فتي .

يوما كفر قال الزركشي وعبرة الروضة ملكهم وهو يقتضي اعتبار اللفظ [قوله ستين مدا] أي لما في قصة الأعرابي من أن العرق فيه خمسة عشر صاعا [قوله لكل واحد مد] العبارة لا تفي بهذا صريحا [قوله ولا من تلزمه نفقته] نائب الفاعل [قوله على خصلة] أي بخلاف بعضها إلا الطعام .

(كتاب اللعان)

كما في الزكاة (ستين مدا) لكل واحد مد (ما يكون فطرة) من الحب الذي هو غالب قوت بله المكفر كالبر والشعير فلا يجزئ المحقيق والسويق وقيل يجزئ أن يعطى كل واحد مد على خبز وقيل أدم وتقدم في قسم الصدقات أن المسكين بنفقة قريب أو زوج ليس فقيرا في الأصح فلا حاجة إلى أن يزداد على النفقات هنا ولا من تلزمه نفقته كالزوجة والتقريب فإنه لا يجزئ الصرف إليه لخروجه بذكر الفقير ولا هنا اسم بمعنى غير ظهر أعرابها فيها بعد ما لكونها على صورة الحرف وهو في معنى المستثنى ويزاد عليه العبد والمكاتب فلا يجزئ الصرف إليهما وقد تقدم في الصوم في كفارة الوطء وهي كفارة الظهار أنه لو هجر من الجميع استقرت في ذمته في الأظهر فإذا قدر على خصلة فعلها ومقابل الأظهر السقوط فيلحق ذلك هنا

(كتاب اللعان)

هو كما سيأتي قول الرجل لامرأته أربع مرات أشهد بالله أني لمن الصادقين فيما ربيت به هذه من الزنا إلى آخره فذلك قال (يسبقه قذف وصرح به) أي القذف مطلقا (الزنا كقوله لرجل أو امرأة زنت أو يازاني أو يازانية) أشهرته فيه ولو كسر التاء في خطاب الرجل أوفتحها في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللرأة يازاني فكذلك لأن اللحن في ذلك لا يمنع الفهم (والزنى بإيلاج حشفة في فرج مع وصفه) أي الإيلاج (بتحريم أد) بإيلاج حشفة في (دبر صريحان) فإن لم يوصف الأول بتحريم فليس بصرح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني وسواء (٢٨) خوطب بهما ذكر أم أنثى كأن يقال له أوجت في فرج أودبر أو أوج في

دبرك ولها أوج في فرجك أودبرك وقوله صريحان خبر المبتدأ والمعطوف عليه المقدر بأول التسمية أي الزنى بكذا أو الزنى بكذا صريحان ولو قال صريح كان أخصر وأوضح (وزنات في الجبل) بالهمز (كنية) لأن الزنء في الجبل هو الصعود فيه (وكذا زنات فقط) أي من غير ذكر الجبل (في الأصح) لأن ظاهره يقتضي الصعود والثاني هو صريح والياء قد تبدل همزة كقولهم رويت وروأت والثالث أن أحسن العربية ومواضع الهمز وتركه فكناية والافصرح (وزنت في الجبل) بالياء (صرح في الأصح) والثاني هو كناية لاحتماله أنه أراد الصعود ولين الهمزة والثالث أن أحسن العربية فصريح منه ولا يقبل قوله أثوت الصعود وترك

مقدم على القضب ولأن لعانه قد ينفك عن اعانها ولا عكس وشرعا كلمات جعلت حجة لمن اضطر إلى قذف من لطخ فراشه وألحق العار به أولنى ولد وكانت في جانب المدعى ابتداء كالقسامة مع أنها أيمان على الأصح بلفظ الشهادة كما في الروضة وأشار الشارح إلى ذلك بقوله هو قول الرجل الخ والتقييد بالضطر لا مفهوم له كما سيأتي وإنما هو بيان محل السبب الواردة فيه الآيات وهو أن هلال ابن أمية قذف زوجته مع شريك بن سحماء بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له البيهنة أوحدة في ظهرك فقال يارسول الله إذا وجد أحدنا رجلا مع امرأته ينطلق يلتمس البيهنة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البيهنة أوحدة في ظهرك فقال والله يارسول الله أني صادق وليزني الله ما يرى ظهري فزنت الآيات وهو أول لعان وقع في الاسلام ولم يقع بعده لعان إلا في زمن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه (قوله قول الرجل) المسكف المختار الملتزم للأحكام العالم بالتحريم المحض وكذا المرأة المشار إليها بقوله الخ سواء انفرد كل منهما عن الآخر أولا فللعان في ضد شئ من ذلك (قوله فذلك) أي لقوله فيما ربيت به هذه من الزنا الذي اقتضى وجوب وصفه بالزنا (قوله يسبقه قذف) ان لم يكن المراد منه نفي نسب ولد والانفاه بلا قذف (قوله مطلقا) أي ولوى غير اللعان (قوله لرجل أو امرأة) وكذا خنتي ان قال له زنى فرجك فان ذكر أحدهما فكناية والمراد من يمكن وطؤه لانهو صغير وصغيرة ففيه التعزير للابذاء كما يأتي (قوله يازاني الخ) أو باقحبة أو باعاهراً أو بالانط بخلاف لوطى وسيأتي (قوله لأن اللحن) ان سلم وقد نبوجه (قوله بتحريم) ولم يحمل على نحو حيض لنذوره ولو ادعى ارادته صدق (قوله فليس بصرح) ظاهره أنه كناية فراجع (قوله كناية) وكذا بقاء ومخت وعلق ومأبون وعرض وتخن وطنجير وسوس ولوطى وبلع للزب أولعير ولا تردى يد لاس (قوله ولا يقبل) أي بغير يمين ويقبل بها (قوله فوجهان) أرجحهما أنه صريح أيضا فالعندانه صريح مطلقا (قوله يانبطى) هو نسبة إلى الأنباط قوم يذلون البطائح بين العراقيين أي العرب والحجم سمو بذلك لاستنباطهم أي استخراجهم الماء من الأرض (قوله ولزوجته) أو أجنبية (قوله لم أجذك عذاره) ولم يعلم لها اقتضاض قبل ذلك

[قوله فذلك الخ] دفع لما يقال الترجمة قاصرة عن الوفاء بما في الباب من أحكام القذف [قوله يسبقه قذف] لو كان هنالذ زعم أنه من وطء شبهة لاعتنفه من غير قذف فإذا الشرط تقدم القذف أو نفي الولد ولا بد من بيان نفي الولد [قوله مطلقا] أي سواء كان من الرجل أو من المرأة بينهما زوجية أو لا فالضمير عائد على القذف من حيث هو والألف الساق في المتن صورته أنه صدر من الرجل لامرأته لقوله يسبقه قذف فتأمل [قوله ولو كسر التاء الخ] جعله الزركشي داخلا في عبارة المتن قال ونسبة المصنف إلى افعال ذلك خطأ ونبه على أنه يشترط أن يكون الوصف بالزنا في معرض التعبير ليخرج الشاهد ونحوه وأن يكون يمكن الوطء منه أو فيه

[قوله]

الهمز وان لم يحسنها فكناية منه ويقبل منه ما ذكر

ولو قال زنات في البيت بالهمز فصريح على الصحيح لأنه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت ونحوه زاد في الروضة ان هذا كلام البغوى وأن غيره قال ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فيها فصريح قطعاً وان كان فوجهان (وقوله) للرجل (باجاز يافاسق) ياخييت (ولها) أي لمرأة (ياخييت) يافاجرة يافاسقة (وأنت تحبين الخلوة ولقرشى يانبطى ولزوجته لم أجذك عذاره) أي بكرا (كنية) لاحتماله القذف وغيره والقذف في يانبطى لأم المخاطب حيث نسبته إلى غير من يغيب اليهم ويحتمل

أن يريد أنه لا يشبههم في السر والأخلاق (فإن أنكر أدة قذف) في الكناية (صدق بيمينه) وليس له بحلف أن أكاذبا دفعا لحد واحد ونحو زمان
اعلم الإيذاء (وقوله) آخر (باب الحلال وأما أنا فليست بزنا ونحوه) كقوله أمة ليست بزانية (تعريض ليس بقذف وإن نواه) لأن النية
إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي والاحتمال هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرائن الأحوال وقيل هو قذف إن نواه اعتمادا على الفهم
وحصول الإيذاء (وقوله) لزوجه أو لأجنبية (زيت بك اقرار بزنا) على (٢٩) نفسه (وقذف) للخطابة ومثله قولها

لزوجها أو لأجنبي زيت
بك فهي مقرة بالزنا وقاذفة
للخطاب ورأى الإمام أن
ذلك ليس صريحا بحاف القذف
لاحتمال كون الخطاب
مكرها وانتظام الكلام مع
ذلك (ولو قال لزوجه
يا زانية فقالت زيت بك أو
أنت أزني مني فقاذف
وكناية) لاحتمال أن تريد
اثبات الزنا فتكون في
الصورة الأولى مقرة به
وقاذفة للزوج ويسقط
باقرارها أحد القذف عنه
ويعزرو تكون في الصورة
الثانية قاذفة فقط والمعنى
أنت زان وزناك أكثر مما
نسبتني إليه وأن تريد نفي
الزنا أي لم يطأني غيرك
ووطؤك بشكاح فان كنت
زانية فأنت زان أيضا
أو أزني مني فلانكون
قاذفة وتصدق في إرادة
ذلك بيمينها (فلو قالت) في
جوابه (زيت وأنت أزني
منى مقرة) بالزنا (وقاذفة)
له ولو قالت لزوجه يا زاني
فقال زيت بك أو أنت
أزني منى فهي قاذفة صريحا

والأفليس كناية (قوله فإن أنكر الخ) يفيد أنه بمجرد اللفظ يحمل منه على القذف ويقام عليه الحد وبه
قال شيخنا الرملي وغيره واعتمد تبعه الأذرعى أنه يجب عليه التورية فيما علم أنه عليه فيه الحدود وكان صادقا
نحو زمان الإيذاء (قوله دفعا للحد) في قذف يجذبه (قوله أو تعزرا) في قذف لاحد فيه عافية تعزير
(قوله من أتمام الإيذاء) أي بالحد والتعزير المسبوق بالتحريم والإيذاء (قوله ليس بقذف) قال شيخنا ولا
يعزرا أيضا وإن نواه (قوله لأن النية الخ) علم بما ذكر أن اللفظ إن لم يحتمل غير القذف فصرح وإن احتمل
غيره معه فكناية والافتراض (قوله وقيل) فيه انتقاد على المصنف (قوله اقرار بزنا) أي إن فصل في
اقراره كإقراره في باب الزنا فيحمل ما هنا عليه (قوله وقذف للخطابة) قال الأذرعى فان ظهر أنها زوجته
وأنه لم يعرفها صدق ولاحد على واحد منهما فراجع (قوله ورأى الإمام) أي ماسر ومثله ما يأتي
وأجاب عنه في شرح الروض بقوله بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر الفهم منه إلى صدره
عن طواعية وإن احتمل غيره فراجع (قوله لزوجه) أو أجنبية كإقرار (قوله وقاذفة للزوج) نعم إن
أرادت زني قبل نكاحه وهو محرم مثلا صدقت وليست قاذفة فتحد لاقرارها وتعزير لا إيذاء وإن نكحت
وحلف فهي قاذفة فتحد للقذف (قوله لاحتمال الخ) ويحتمل أيضا نفي الزني عنه وعنهما كما يقال لشخص أنت
سرفت فيقول سرفت معك مثلا ومراة نفي السرقة عنهما (قوله ويقاس بما ذكر الخ) ولو قالت ابتداء
فلان زان وأنت أزني منه أو في الناس زنا فتأنت أزني منهم فصرح بخلاف الناس زنا أو أهل البلد زنا وأنت
أزني منهم فليس قذفا لتحقق الكذب فيه وكذا عكسه (قوله وجهان) أرجحهما عدم الصراحة (قوله
الأن يريد) فيكون قذفا لهما فيحد لهما فإن كان القائل عالما بثبوت زنا فلان المذكور عزله رحد

[قوله بيمينه] لو ترك ولم يحلف حكى الإمام عن الإمام عن الأصحاب أنه يلزمه اظهار ما هناك ليستوفي
منه الحد قال ويحتمل أن لا يجب لمافيه من إيذاء المقذوف كذا قاله هنا ونقل الرافعي عن البغوي
في باب حد الزنا التصريح بعدم الوجوب [قوله ليس بقذف وإن نواه] أي كما أن التعريض في
الخطبة لا أثر له في الحرمة بل هذا أولى لأن الحدود تدبر بالشبهات [قوله اقرار] اعترض بأنه غير مفصل
والتفصيل شرط [قوله ورأى الإمام الخ] قال الرافعي وهو متين ويؤيده أنه لو قال زيت مع فلان
كان قاذفا لها دون فلان اه وأجاب في الوسيط بأن إطلاق هذا اللفظ يحصل به الإيذاء التام لتبادر
الفهم منه إلى صدره عن طواعية وإن احتمل غيره ولذا يحد بالنسبة إلى الزنا وإن احتمل زنا العين
وتابعه الشيخ عز الدين في مختصر النهاية وقال نعم لو أول اقرار بتأويل بعيد لم يبعد القبول اذ له الرجوع
عنه [قوله لاحتمال أن يريد الخ] هذا الاحتمال ليس بمتعين اذ يحتمل أيضا أن يريد أنها هي
الزانية دونه وعكسه وقد خصص الشارح هذا العكس الثانية وليس بمتعين بل الاحتمالات كلها
جارية في المسئلتين حتى الأول يكون جاريا في الثانية أيضا خلافا لصنيع الشارح رحمه الله [قوله
وأن يريد نفي الزنا] أي لأن مثل هذا قد يقصد في التخاطب للنفي .

وهو كان على وزان ما تقدم إلى آخره فلوقال في جوابها زيت وأنت أزني منى فهو مقرة بالزنا وقاذفة لها على وزان ما تقدم أيضا ولو قال
لأجنبية يا زانية فقالت زيت منك وأنت أزني منى فهو قاذفة وهي قاذفة في الأولى مع الاقرار فيه بالزنا وكناية الثاني في احتمال أن تريد
أنه أهدى إلى الزنا أو أحسن عليه منها ويقاس بما ذكر قولها لأجنبي يا زاني فيقول زيت بك وأنت أزني منى ولو قالت ابتداء أنت أزني
منى ففي كونه قذفا وجهان بآتيان في قوله لها ابتداء أنت أزني منى ولو قال لآخر أنت من فلان فليس بقذف إلا أن يريد هو

قذف لها لأن ظاهر اللفظ يقتضي اشتراكهما في أصل الزنا واختصاص المخاطب بزيد ويؤخذ مما ذكر في هذه المسئلة أن الرجاء في التي قبلها عدم القذف أيضا وأنه على وجه القذف فيها يكون القائل مقرا بلزنا لعل المذكورة ودفعت بأن الناس في محاوراتهم في القم والمشاغبات لا يتقيدون غالبا بالوضع الأصلي للفظ فلا يحمل إطلاقهم في ذلك على مقتضاه وقد جاء أفضل في ذلك لغير الاشتراك قال تعالى حكاية قول يوسف عليه السلام لاخوته أنتم شرمكانا (وقوله) لغيره (زنى فرجك) بفتح الكاف أو كسرهما (أو ذكرك) أو قبلك أو ذكرك (قذف) لأن ما ذكر آلة الوطء أو عمله (والذهب أن قوله) زنى (يدك وعينك) ورجلك (ولولده) لست منى أولست ابني كناية ولولده غيره لست ابن فلان (٣٠) صريح الالتقي بلعان) أماني الأولى فلان المفهوم من زنا الأعضاء المذكورة

للمخاطب (قوله الرجاء) هو المقصد كما تقدم (قوله عدم القذف) أي صريحا (قوله لغيره) ذكر كان أو أتى ولا بد في الختي أن يقول زنى فرجك كإس (قوله أو قبلك) ثم لو قال لرجل زنى في ذلك لم يكن قذفا (قوله ولولده الخ) ولأخيه لست أخى كذلك (قوله لست ابني) بخلاف يا ابن الزنا ما ولد الزنا فصرح في قذف أمه قاله الماردى وفي كلام العلامة البرلسي الميل إلى عدم القذف فيه كالأذى قبله وهو وجه (قوله) صريح ولا نظرا لاحتال كونه من شبهة فان ادعاء صدق يجنبه فان عين وإثا وادعاء عرض على القاتل ولو نكل حلفت ولزمه الحد كما يأتي (قوله وأول نص الكناية) وانظر ماذا أنا وبه (قوله لا احتياجه إلى تأديب الخ) قال شيخنا ويلحق به كل من له التأديب (قوله فار قال الخ) وان قال من شبهة فقد مر وان قال من زوج قبل صدق ولم يكن قذفا وان لم يعرف لمزوج وان قال أنه مستعار صدق في نفي ولادته واتنى عنهما معا وان نكل وحلفت الحق به وان نكلت اتنى عنهما أيضا وان أقامت بينة بالولادة أو لحقه بقائه فله فيه باللعان فان لم يكن بينة ولا قائم أول يلحقه به رجوع إلى الحلف كما مر وان قال ما أردت شيئا فلا حد (قوله فيقبل يجنبه) فان نكل حلفت ولحقه الولد ولزمه الحد أيضا وله اللعان لاسقاط الحد (قوله بوطء محرم مملوك) وكذا وطء حليته في دبرها يخرجها عن العفة أيضا (قوله المنى باللعان) أي قبل استباحته والافصر صريح فان قال أردت حال فيه صدق يجنبه فلا يحد ويعزر للإيذاء (قوله فليسأل) ولا يحد قبل

[قوله ودفعت] أي هذه العلة التي استند إليها الوجه المقابل بالقذف [قوله ولولده لست منى] لو قال ولولده أنت ولد زنا كان قاذفا لأنه قاله الماردى وبه أجاب ابن الصلاح تفقها وزاد أنه يعزر للعتوم . أقول كثيرا ما يستعمل هذا اللفظ عند عقوب الولد وعدم اتقياده لأمر أبيه وشحه عليه وإيصال به للأجانب دونه حيث أراد الأب هذا المعنى فلا اشكال في قبوله ظاهر والله الموفق ولو قال لامرأة أنت زانية ثم قال لزوجه وأنت أيضا فالظاهر أنه كناية لاحتمال أن يريد وأنت قريبة منها [قوله] صريح [استشكل باحتيال أن يكون من وطء شبهة ونحو ذلك] . أقول قد يقال المفهوم منه عرفا إرادة الزنا مع الإيذاء التام للام فلا تقبل إرادة مثل هذا كما أسلفنا نظيره عن الغزالي في مسئلة زنى بك

(فرع) قال لفرشى لست من قرش فهو كناية عندهما ونزع فيه الزكشى ونسب للنص أنه صريح ولو قال لأخيه لست أخى فالظاهر أنه كناية [قوله ويحد قاذف محسن] ليرد كضابط القاذف أعني كونه مكافيا لمنزما مختارا لأنه سيد كره في باب حد القذف ولذا أهمل هناك شرط المقدوف وأحاله على ما هنا

المس والمشي والنظر كما في حديث الصحيحين زنا العينين النظر وقيل فيها وجهان أو قولان أحدهما أنه صريح إحقاقه بالفرج وأما الثانية والثالثة فما ذكر فيها هو المنصوص وخرج بعضهم من كل منهما قولاً في الأخرى فحكي فيها قولين أحدهما أنه صريح في قذف أمه المخاطب لسبقه إلى الفهم وأقسهما أنه كناية لاحتماله غير القذف وقطع بعضهم بالأول منهما وأول نص الكناية وبعضهم بالثاني وحل نص القذف على ما إذا أراد والأصح تقرير النصين والفرق أن الأب لا احتياجه إلى تأديب ولده وزجره عما لا يليق بنسبه يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الأجنبي ويستسر فان قال أردت أنه من زنا فهو

قاذف لأنه أوانه لا يشبهني خلقا أو خلقا فيقبل يجنبه وقول

المصنف الالتقي بلعان مستثنى من قوله صريح أي لو قال للولدة المنى باللعان لست ابن فلان يعني الملاحن فليس بصرح في قذف أمه فليسأل فان قال أردت تصديق الملاحن في نسبة أمه إلى الزنا فهو قاذف لها وان قال أردت أن الملاحن نفاة أو انتفاء نسبه شرعا أو أنه لا يشبهه خلقا أو خلقا قبل يجنبه ويعزر عليه للإيذاء . ثم أخذ المصنف في بيان حكم القذف فقال (ويحد قاذف محسن ويعزر غيره) أي غير قاذف المحسن وموقاذف غير محسن وسواء كان المقدوف الزوجة أو غيرها وسيأتي بيان الحد وشرطه في باب بيان التحريم في آخر الأشربة والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون المحسنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة

[قوله]

(والمحسن مكلف) أى (حرم) بالغ عاقل عفيف عن وطء يحد به) بأن لموطأ أصلاً لو وطئ وطأ لا يحد به بخلاف من وطئ وطأ يحد به بل زنى فليس بمحصن (وتبطل العفة) المعتبرة في الاحسان (بوطن محرم مملوك) له كآخته أو عمته من نسب أو رضاع مع علمه بالتحريم (على المذهب) سواء قيل بالقول المرجوح إنه يوجب الحد أم لا لدلالته على قلة المبالاة بالزنا وهو أخش من الزنا بالأجنبيات وقيل لا تبطل العفة به على الثاني لعدم التحاقه بالزنا وقد عبر المصنف في هذا الخلاف المرتب بالمذهب على (٣١) خلاف اصطلاحه (لا) بوطن

(زوجته في عدة شبهة وأمة ولده ومنكوحته بلاولى) أو بلاشهود (في الأصح) وان كان حراماً لقيام الملك في الأولى وثبوت النسب فيما بعدها حيث حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء الحد في الجميع والثاني تبطل العفة به لحرمة ووقوعه في غير ملك في غير الأولى ووطء زوجته أو أمته في حيض أو نفاس أو أحرام أو صوم أو اعتكاف لا يبطل العفة وقيل فيه الوجهان ومقتضيات الوطء كالتبطل والاس وغيرهما لا تبطل العفة بحال (ولو زنى مقذوف سقط الحد) عن قاذفه (أو ارتد فلا) يسقط الحد عن قاذفه والفرق أن الزنا يكتم ما لم يكن فظهوره يدل على سبق مثله غالباً والردة عقيدة والعقيدة لا تخفى غالباً فإظهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً وفي الأولى قول قديم بعدم السقوط لطرق الزنا كاردة وفي الثانية وجه

السؤال (قوله) والمحسن مكلف حرمه عفيف الخ) وهذه الشروط تعتبر في حال القذف ولو باسناده الى وقت اتصافه بها قبل قذفه (قوله بوطن محرم) ولو في غيرها (قوله لدلالة الخ) ومنه يؤخذ ابطال العفة باتيان البهيمة (قوله على خلاف اصطلاحه) فيه نظر إذ على القول بوجوب الحد تبطل العفة قطعاً تأمل (قوله لا بوطن زوجته) أى قبلها في غيرها تبطل العفة كما هو المراد بالزوجة الحلية ويجرى مثل ذلك فيما بعدها (قوله وهو أخش) الراجح أن زنا أخش (قوله وأمة ولده) ولو مستولدة ولا تبطل العفة به وكذا أمته المشتركة أو المزوجة أو من لم يستبرأ منها كذلك (قوله أو بلاشهود) أو بلاولى وشهود معار لو علما (قوله ولو زنى مقذوف) أى مثلاً فالمراد فعل ما يبطل العفة مما تقدم (قوله سقط الحد عن قاذفه) ولو بعد الشروع فيه فلو كان القاذف زوجاً لم يلاعن الاثنى ولما كان (قوله وفي الأولى الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله ومن زنى) أى مثلاً كما هو المراد للعلة لا غلب (قوله لم بعد محصناً) قال بعضهم الأولى أن يقول تبين عدم احصائه كما تشير اليه العلة وفيه بحث لأن المقصود أن صلاحه بمنزله لا يحدده احصاؤه تأمل (قوله كمن لا ذنب له) خصوصاً اذا صرح بمقبول الشهادة قال الأسنوى وهذا من حيث العقاب في الآخرة (قوله بورث) ولو لا إمام فيمن لا وارث له خاص كالقصاص فيستوفيه من يرث المرتد ولو لا الردة (قوله ويسقط بغيره) أى يسقط حق العاقب عنه أو المراد بغيره جميع الورثة (قوله وتغزير القذف كذلك) أى يسقط

[قوله مكلف] أى لأن صورة الزنا من غيره لا توجب حداً فأشبه ما لو نسب المكلف الى وطء لا يحد به وأما الحرية فلا لأن الرق لما منع كمال الحد عليه دل على أن الجنابة عليه بنسبته لزنا قاصرة عن الحرية على بذلك (٧) وأما الاسلام فلحديث « من أشرك بالله فليس بمحصن » وإنما جعل محصناً في حد الزنا لأنه اهانة له ، وأما العفة فلمفهوم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ، ولأنه يقال شرط حد القاذف عدم اثباته زنا المقذوف

(فرع) لو أضاف زنا للزنى والمجنون الى حال الاسلام والافاقة حد [قوله عفيف] أى ولا يبحث عن ثبوت العفة وغيرها تقييظاً على القاذف [قوله بلاولى] أى سواء كان علماً بالتحريم أو جاهلاً كالقراءة قللاً عن البخارى ثم قال وينبغي أن يكون الجاهل كالواطئ بالشبهة [قوله وان كان حراماً] كأنه يشير الى أن صورة مسئلة المنكوحه بلاولى أو شهود أن الواطئ عالم بالتحريم [قوله مع انتفاء الحد في الجميع] أى ولم يعدم فائدة الحرمة أيضاً ولعدم الفحش الذي في المحرم المملوك [قوله ووطء زوجته الخ] هذه المسئلة يفهم حكمها من المتن بالأولى [قوله ولو زنى مقذوف] مثل الزنا سائر الوطء المسقط للعفة [قوله فإظهارها لا يدل على سبق الاخفاء غالباً] ولأن حد القذف موضوع للحراسة من الزنا دون الردة فإزانه يسقط بعدونه ذكره الماردي ولأن الزنا معنى يبطل ماضيه الحصانة فيزانه فيسقطها مستقبلاً والكفر لا يؤثر ماضيه فكذا مستقبله كالمجنون (فائدة) يمكن تصور طرق الرق بعد القذف كأسير قذفه شخص ثم اختار الامام رقه [قوله كل الورثة] لو قذفه شخص بعد موته فإظهاره أن أحد الزوجين بالسقوط كالزنا (ومن زنى مرة ثم صلح) بأن تاب وحسنت حاله (لم بعد محصناً) فلا يحد قاذفه سواء قذفه بذلك الزنا أم زنا بعده أم أطلق

لأن العرض لو انخرم بالزنا لم تنسد ثلثه بالعفة الطارئة وقال الامام ما أرى هذا يسلم من الخلاف فان التائب من الذنب كمن لا ذنب له (وحد القذف بورث ويسقط بغيره) لأنه حق آدمي لتوقف استيفائه على مطالبة آدمي به وحق آدمي شأنه ما ذكر وتغزير القذف كذلك (والأصح أنه يرثه كل الورثة) حيث ملأ المقذوف قبل استيفائه كالمال والقصاص والتلف يرثه غير الزوج والزوجة

لارتفاع النكاح بالوت وانقطاع واسطة التعير (و) الأصح (أنه لو عفا بعضهم) أى بعض الورثة عن حقه من الحد (فلباقى) منهم (كله) أى استيفاء جميعه لأنه حق ثبت لكل منهم كولاية الزوج وحق الشفعة والثاني يسقط جميعه كافى القصاص وفرق بأن القصاص به لا يعدل اليه وهو الدية بخلاف حد القذف والثالث يسقط نصيب العاق ويبقى الباقي لأنه قابل للتقسيم بخلاف القصاص وعلى هذا يسقط السوط الذى يقع (٣٢) فيه الشركة (فصل ٤) أى للزوج (قذف زوجة علم زناها)

بأن رآه بعينه (أولئك ظنا مؤكدا كشياع زناها بز يد مع قرينة بأن رآها فى خلوة) أو رآها تخرج من عنده ولا يتكفى مجرد الشياع لأنه قد يشيعه عدو لها وله أو من طمع فيها فلم يظفر بشئ ولا مجرد القرينة المذكورة لأنه ربما دخل عليها بخوف أو سرقة أو طمع ومن صور الظن المؤكد أن تخبره بزناها فيقع فى قلبه صدقها أو يخبره به عن عيان من يثق به وإن لم يكن عدلا وانما جازله حينئذ القذف المرتب عليه اللعان الذى يخلص به منها لاحتياجه الى الانتقام منها لتلطيفها فرائشه ولا يكاد يساعده على ذلك بينة أو اقرار والأولى أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها هذا كله حيث لا ولد بنفيه (ولو أنت بولد علم أنه ليس منه) مع امكان كونه منه (لزمه نفيه) لأن ترك النفي يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه

بالعفو واستيفاء الامام له نظرا لحق الله تعالى (قوله لارتفاع النكاح بالموت) يعلم منه أنهما لا يرثان من قذف الميت شيئا (قوله عن حقه) فلو عفا واحد عن بعض حقه لغا وله استيفاء الكل (قوله فلباقى) ولو واحدا ولو أقلمه نصيبا

(نفيه) لا يصح عفو صبي ومجنون وليس لولى استيفاؤه فينتظر كمالهما ولا يتوقف طلب غيرهما على كمالهما ومثل ذلك الغيبة فالكمال والحاضر الطلب واستيفاء الجميع ولا يعاد التعزير أو الحد لما بعد كمالهما وان طلباه .

(فروع) لومات العبد المقدوف فليسيده استيفاؤه ولو قذف السيد عبده فلا بد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثه له وهو لا يستحقه على نفسه وظاهر هذا أنه ليس لوارث العبد لولا الرق كآبته أن يطالب به فراجع ولا يجب على الحاكم البحث عن حصانة المقدوف وللقاذف تحليف المقدوف أنه مازى أو ما ارتكب مسقطا للعفة وكذاله تحليف وارثه أنه لم يلم أن مورثه ارتكب ذلك

(فصل : فى قذف الزوج زوجته)

(قوله له) أى فيما بينه وبين الله تعالى وأما بحسب الظاهر فلا يثبت عن ذلك (قوله بز يد) مثلا (قوله رآها) ولو مرة (قوله ومن صور الخ) صرح به مع دخوله تحت الكاف لدفع توهم أنه خبر واحد فلا يفيد الظن المؤكد ولأنه خبر من لا يقبل خبره فليس فيه ظن لا يفتضى تصديقه له (قوله والأولى) وتتأكد الأولوية عند الظن (قوله مع امكان كونه منه) أى وألحق به ظاهره والا كان أن أنت به خفية بحيث لا يلحق به فلا حاجة لنفيه (قوله فيلزمان) فقوله أولاه الخ جواز بعد منع فيصدق بالواجب أى فهو واجب هذا وظاهر كلام الشارح أن هذه ليست من أفراد ما سبق (قوله فلا يقذفها) بل يقتصر على نفي الولد وجوبا

يرث أيضا والمثلة فيها وجهان من غير ترجيح .

(نفيه) لبعضهم الاستيفاء وإن كان البنى صغيرا أو غائبا أو حاضرا كاملا ولم يطلب [قوله وأنه لو عفا بعضهم] قال العلماء لا نظير لذلك فان نظائرهما أن تسقط حصة العاق كالشفعة وأما أن يسقط الجميع كالقصاص

(فصل : له قذف زوجه) استدل على الجواز بأية ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم وعماروى أبو داود ومن أن هلال بن أمية أتى أهله شاء فرأى بعينه وسمع بأذنه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فكره النبي صلى الله عليه وسلم فأجابه فنزلت الآيات وأما الجواز عند الظن المؤكد فبالقياس على التحقق وكافى إيمان القسامة تبنى على القرائن نعم إيمان القسامة يكتب فيها بالاشاعة وقد منعوا كفايتها هنا وكان الفارق ما يطلب فى هذه الفاحشة من السر [قوله بأن رآها فى خلوة] أى ولو مرة نعم قال الامام الذى أراه أنه لو رآه الزوج على استخلاء مرار فى موطن الرية فهو بمثابة الانضمام الى الاستفاعة مرة واحدة اه وهو متين [قوله ومن صور الخ] قد أشار اليه المؤلف بالكاف من قوله كشياع [قوله والا فلا يقذفها] أى ولكن يلزمه النفي ويقول فيأمر ميتابه من اصابة غيري لها على فراشي وإن الولد من تلك الاصابة كإسياتى بيان ذلك فى النفيه

الآتى

حرام وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمان أيضا وانما

يلزمه قذفها اذا علم زناها أو ظنه كاتقسم فى جوارزه والا فلا يقذفها لجواز أن يكون الولد من وطء شبهة قاله البغوى وغيره (وانما يعلم) أن الولد ليس منه (اذالم يطمأ) أصلا (أو) وطئ (ولده) فهو ستة أشهر من الوطء التى هى أقل مدة الحمل (أوفوق أربع سنين) التى هى أكثر مدة الحمل (فلو ولده لما بينهما)

أى بين ستة أشهر وأربع سنين من الوطء (ولم يستبرأ) بعده (بحيضة حرم النفي) للولد رعاية للفراش ولا عبدة بربة يجدها في نفسه (وان ولدته لفوق ستة أشهر من الاستبراء حل النفي في الأصح) لأن الاستبراء أمانة ظاهرة على أنه ليس منه ولكن الأول أن لا ينفيه لأن الحامل قد ترى الدم والوجه الثاني أن رأى بعد الاستبراء قرينة الزنا المبيحة للقذف أو تيقنه جاز النفي بل وجب حصول الظن حيث قد بأنه ليس منه وان لم ير شيئاً لم يجوز ورجع الثاني في أصل الروضة والأول في الشرح (٣٣) الصغير والمحرم وليس في الكبير

ترجيح ومحل الخلاف كما يؤخذ من التعليل ما إذا أمكن كون الولد من الزنا بعد الاستبراء بأن ولدته ستة أشهر من الزنا فولدته لدونها من الزنا وفوقها من الاستبراء لم يجوز فيه جزاً كما استدركه في الروضة والاستبراء يحصل بظهور دم الحيض كما قاله بعض المتأخرين (ولو وطئ وعزل حرم) النفي (على الصحيح) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم من غير أن يحس به ومقابل الصحيح جعل الفزالي العزل مجوزاً للنفي ولو وطئ في الدبر أو فيما دون الفرج فله النفي على الأصح (ولو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا) على السواء بأن لم يستبرأها (حرم النفي) رعاية للفراش كما تقدم وإنما ذكر توطئة لقوله (وكذا) حرم (القذف واللعان على الصحيح) ومقابله قول الامام القياس الجواز انتقاماً منها كما إذا لم يكن ولد وعرض بأن

(قوله أى بين ستة أشهر) لو أتى كلام المصنف على ظاهره لوافق المعتمد من أن الستة ملحقة بما فوقها والأربع سنين ملحقة بما دونها (قوله من الاستبراء) وفي الروضة من الزنا بعد الاستبراء (قوله والوجه الثاني لا يحل النفي الخ) وهو المعتمد ولو حل الشارح كلام المصنف عليه لكان أولى ويكون الأول هو الذي في المحرم لا يقتضى بطلان الحل وما في شرح شيخنا كابن حجر من حل كلام المصنف على غير ذلك فيه نظر يعرفه ناظره بالوقوف عليه (قوله بظهور دم الحيض) فلا يتوقف حساب المدة على تمامه وهو المعتمد (قوله بعض المتأخرين) هو ابن النقيب شيخ الشارح لازالت سحائب الرحمة منصبة على مضجعهم وقيل أراد ابن الملقن وقيل أراد الزركشى رحم الله الجميع ورضى عنهم كسائر العلماء (تفنيه) استدخال المني فيما تقدم كالوطء جوازاً ومنعاً (قوله على السواء) فإن ظنه منه حرم النفي قطعاً وأوليس منه حل النفي كما مر (قوله القياس) على ما مر أول الفصل (تفنيه) وطء الشبهة كالزنا في لزوم النفي وحرمته كالقذف واللعان وليس اختلاف اللون مجوزاً للنفي كولد أسود وكل من أبويه أبيض أو عكسه وان أشبهه من تنهم به أمه كما قصة زيد حب النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في كيفية اللعان وشروطه ونحوه . وأركانها ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه وزاد بعضهم رابعاً وهو الحليلة (قوله فيما رويت الخ) ان كان رماها أو فبا ادعيت به عليها ان ادعاه عليها وأنكرت

الآتي في كلام الشارح الآتي في الفصل الثاني وقول الشارح لزم قذفها لك أن تقول لا يتعين خصوص القذف بل يكفي رميها بالعلق من غيره [قوله حرم النفي] أى ولو علم زناها واحتمل كونه منه أيضاً كما سيأتي التصريح به في المتن وقول الشارح انه علم منها ٧ [قوله رعاية للفراش] روى النسائي أياً رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الخلائق يوم القيامة قال في الكفاية المعنى من قوله وهو ينظر إليه أنه في حالة النظر إليه يكون أرق وأشفق فإذا جحد وفناه كان أبلغ في ارتكاب الجريمة [قوله والوجه الثاني] زاد الزركشى والثالث يجوز النفي سواء وجدت محبة أم لا ولا يجب بحال قال كذا ذكر الرافعي والبغوي هذه الأوجه وزعم ابن الرفعة أن الثالث هو الأول وليس الأمر كذلك فإن الأول يجوز عند المحبة ويوجب عند رؤية الزنا بخلاف الثالث فإنه يجوز مطلقاً قال وكلام النهاية والبسيط صريح في ذلك ونبه أيضاً على أنه يجب تقييد ما في المنهاج بما إذا كان هناك تهمة والافجود الاستبراء لا يصح قطعاً اهـ [قوله ومحل الخلاف الخ] هذا عند التأمل يقتضى أن قول المنهاج حل في الأصح محله عند وجود محبة الزنا فليتأمل [قوله بظهور دم الحيض] أى فتحسب المدة من وقت الظهور وان توقف الأمر على تمام الحيضة فلا يحصل ابتداءها من الانقطاع وكأن الشارح رحمه الله عني ببعض المتأخرين الزركشى فقد بحثه في التكملة ويجوز أن يكون مسبوقاً به [قوله ولو وطئ الخ] انظر هل مثل ذلك مالموطئ ولم ينزل (فصل في كيفية اللعان)

(٥ -) (قليوبى وعمره) - رابع)

الولد بتضرر بنسبة أمه إلى الزنا وإثباته عليها باللعان اذ يعبر بذلك وتطلق فيه الألسنة فلا يحتمل هذا الضرر لغرض الانتقام والفراق يمكن بالطلاق (فصل) في كيفية اللعان والأصل في ذلك قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله (اللعان قوله) أى الزوج (أربع مرار أشهد بالله انى لمن الصادقين فيما رميت به هذه من الزنا) أى زوجته ان كانت حاضرة

(فان ثابت سماعا ورفع نسبها بما يجزها) عن غيرها (والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا) ويشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع ويأتي بدل ضائر الغيبة بضائر التكلم فيقول لعنة الله على من كنت الخ (وان كان ولد ينفه ذكره في الكلمات) الخمس ليفني عنه (فقال وان الولد الذي ولده أو هذا الولد) ان كان حاضرا (من زنا ليس مني) ولو اقتصر على قوله من زنا لم يكن في الانتفاء عند الأكثرين لاحتمال أن يعتقد أن الوطء بالشبهة زنا وصحح البغوي أنه يكفي جلا لفظ الزنا على حقيقته وجزم بتصحيعه في الذرح الصغير وأصل الروضة ولو اقتصر على قوله ليس مني لم يكن على الصحيح لاحتمال (٣٤) أن يريد أنه لا يشبه خلقا وخلقاً ولو أغفل ذكر الولد في بعض

كما يأتي (قوله غابت) أي عن مجلس اللعان (قوله والخامسة) وهي مؤكدة لفظا الكلمات الأربع قبلها كما كررت الشهادة في الأربع لنا كد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود وهي إيمان في الحقيقة (قوله ولد) وحل كما يأتي (قوله ذكره في الكلمات الخمس) كالنارح وغيره أي في كل منها كما يأتي (قوله أن الوطء بالشبهة) أي الوطء الواقع منه لزوجه فقط مالم يعضم هنا (قوله وصحح البغوي أنه يكفي أن يقول من الزنا) وان لم يقل ليس مني وهو المعتمد (قوله لم يكن على الصحيح) أي لا يكفي أن يقتصر على لفظ ليس مني وهو المعتمد (قوله إعادة اللعان) بالكلمات الخمس لأجل نفي الولد ولا يحتاج إلى عذبه لغيره (قوله غضب الله عليها) وخصت بالغضب الذي هو البعد مع الانتقام وخص هو باللعن الذي هو الطرد والعدا لأن جرمة الزنا أشد من جرمة القذف (قوله بالبناء للفعول) ليشمل الرجل والمرأة (قوله لفظ شهادة الخ) أولفظ الله بغيره كالرجل (قوله بين الكلمات) أي لا بين اللعنين من الزوجين (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وكذا كل ما يضر في قطع الفاتحة قاله بعض مشايخنا وشيخنا قلا عن شيخنا الرمي (قوله أمر القاضي) ولو بنائه ومثله السيد في ملائمة رفيقه والمحكم كالحاكم إلا في نفي الولد فلا يجوز التحكيم فيه لأنه حقائق نسبة فلا يسقط برضا غيره إلا ان كان بالغاً ورضى (قوله كلماته) أي الخمس (قوله فيقول قل الخ) ظاهر ما أنه لا بد من تلفظ القاضي بهاراً لا يكفي الأمر منه بها وهو ما اعتمد عليه شيخنا وظاهر كلام الشارح خلافه حيث قاله على العين وذلك كاف فيها ولم يرتضه شيخنا تغليباً لمعنى الشهادة (قوله وأن يتأخر الخ) فلو حكم ما لم يتقدمه نقض حكمه (قوله ويلاعن

الكلمات احتاج لنفيه إلى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها وقبل يحتاج (وتقول هي) أربع مرار (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الزنا والخامسة) أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيه) وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس وتأتي في الخامسة بضمير التكلم فتقول غضب الله على آخره ولا يحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وقيل تذكركه فتقول وهذا الولد ولده ليستوى اللعانان (نفيه) تقدم فيما إذا أنت بولد علم أنه ليس منه أنه لا يقذفها إذا احتمل كون الولد من وطء شبهة وحينئذ يقول في اللعان لنفيه كما قاله الماوردي أشهد بالله اني من الصادقين

[قوله فان غابت] أي بسبب حيض أو غيره من مرض أو موت ونحوه [قوله في الكلمات] أي في كل منها وذكر الزاني واجب أيضاً ان أراد إسقاط الحد بسببه [قوله أن الوطء بالشبهة] يريد وطء نفسه [قوله لاحتمال الخ] أقول فلو قال من أصابه غيري أو من وطء غيري ونحو ذلك فينبغي أن يكون كافياً وحده لا انتفاء هذا الاحتمال والله أعلم [قوله ولا يحتاج المرأة الخ] لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانه على لعانها لأنها تقول قد تقدم وأوجب الحد عليها لولا لعانها وانما أعيد لنفي الولد خاصة هذا ما ظهري وهو ظاهر ان شاء الله [قوله وحينئذ الخ] لا يخفى أنه قد يجوز أن يكون من وطء شبهة وأن يكون من نكاح الغير سابق قال الزركشي وطريقه أن يقول من أصابه غيري اه [قوله لم يصح ذلك] وكذا ذكر أسماء غير الجلالة من أسماء تعالى [قوله وقيل لا يصح الخ] لهذا قال الزركشي لوهر في هذه المسئلة بالذهب لوافق اصطلاحه يعني أبدل لفظ الغضب بلفظ اللعان فان فيه طريقين [قوله ويلقن]

فيها وميتها به من إصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الإصابة ما هو مني إلى آخر كلمات مغن اللعان ولا تلعن المرأة إذ لا حد عليها بهذا اللعان حتى يسقط بلعانها ولم يذكر الشيخان ما قاله (ولو بدل) بالبناء للفعول (لفظ شهادة بخلف ونحوه) كأن قيل أحلف أو أقسم بالله إلى آخره (أر) لفظ (غضب بلعن وعكسه أو ذكرنا قبل تمام الشهادات لم يصح) ذلك (في الأصح) اتباعاً لنظم الآيات السابقة وقيل يصح ذلك نظراً للمعنى وقيل لا يصح أن يأتي بدل لفظ الغضب بلفظ اللعن لأن الغضب أشد من اللعن بخلاف العكس وتشتط الموالات بين الكلمات الخمس على الأصح فيؤثر الفصل الطويل (ويشترط فيه) أي في اللعان (أمر القاضي) به (ويلقن كلماته) في الجانبين فيقول قل أشهد بالله إلى آخره لأن اللعان يمين واليمين لا يستبد بها قبل استحلاف القاضي وان قلب فيه معنى الشهادة فهي لا تؤدى الا عنده بإذنه (وأن يتأخر لعانها عن لعانه)

لأن لغاتها الاسقاط الحد الذي وجب عليها بلعان الزوج (ويلاعن أخوس بإشارة مفهومة أو كتابة) كالبيع فإن لم يكن ذلك لم يصح قلعه ولا لغته ولا غيرها لتعذر الوقوف على ما يريد (ويصح) اللعان (بالجمية) وإن عرف العربية لأن المذهب فيه معنى اليمين أو الشهادة وهما باللفظ سواء وتراعى ترجمة الشهادة واللعن والغضب (وفيمن عرف (٣٥) العربية وجه) أنه لا يصح لغته

بالجمجمة لعدوله عما ووه
الشرع به مع قدرته عليه
وعلى الصحة بها إن أحسنها
القاضي استحب أن
يحضره أربعة من محسنها
وإن لم يحسنها فلا بد من
مترجم ويكنى من جانب
المرأة اثنان لأن لعانها تنفي
الزنا وفي جانب الرجل
طريقان أحدهما على
قول إن الاقرار بالزنا يثبت
بائنين أو يحتاج إلى أربعة
لأن لعان الزوج قول يثبت
به الزنا عليها كما أن الاقرار
بالزنا قول يثبت به الزنا
وأصحهما القطع بالاكتفاء
بائنين والأظهر ثبوت
الاقرار ببائنين (ويفظ)
اللعان (زمان وهو بعد
عصر جعة) فيؤخر إليها إن
لم يكن طلب أكيد فإن كان
فبعد عصر أي يوم كان لأن
اليمن الفاجرة بعد العصر
أغلظ عقوبة حديث
الصحيحين بالوعيد
الشديد في ذلك وبعد عصر
الجمعة أشد لأنه ساعة
الاجابة فيها عند بعضهم
وهما يدعوان في الخامسة
باللحن والغضب (ومكان
وهو أشرف بلدة) أي
بلد اللعان (فيمكن)

أخرس) أصل الخرس أوطارته ولم يرج زواجه قبل ثلاثة أيام والانتظر وقوله بأشربة تغلبا لجانب النبين
الذي هو الأصح غالباً ولوقال بعده لم أرد القذف يشارقي لم يصدق ولم أرد اللعان لم يصدق فيما عليه كالتحريم
المؤبد والفرقة وقبل فيما له كسبوت نسب الولد ولزوم الحد له وله اللعان لثبوتها حيث لم يفت ولو نطق
في أثناء اللعان بنى على ما أشار به أو كتبه ولا بد من كتابة الكلمات الخمس وله كتابة بعضها والاشارة للباق
فلو في كلام المصنف مائة خلق ويكتب مع الكتابة اثني نويت كذا (قوله ترجمة الشهادة الخ) وكذا
قوله الله كاس (قوله وأصمهما) هو المعتمد (تنبيه) ما ذكر في لعان الأخرس يجري في قذفه (قوله
ويغفل) قال شيخنا والتغليظات منوطة بنظر القاضي ولا عبرة برضا الزوجين فيها ولا تغليظ فيمن
لا يعظم زماناً ولا مكاناً كالدهري والزنديقي فيلاعن في مجلس الحاكم كاسياً في ويحسن أن يحلفه بالله الذي
خلقه ورزقه ونحو ذلك (قوله بزمان) ولولا كافر فيما يقسمه من الأوقات عندهم ومن الأوقات عندنا
الشرعية نحو رجب ورمضان والعيد وعاشوراء (قوله بعد عصر) أي بعد أول وقته فهو فيه وبعد فله
أولى وكونه بعد عصر الجمعة أكد (قوله عند بعضهم) وهو قول من أحد وأربعين قولاً فيها أرجحها أنها
فيما بين جالس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة كاصرفي بابها (قوله أي بلد اللعان) ويحرم الانتقال من
بلد إلى غيره ولولمكة والمدينة واللعان في الأماكن الآتية في كل بلدانها هولن هو فيها (قوله الركن الأسود)
وصف بوصف الحجر الذي فيه والسواد طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة شديداً من اللبن
فسودته خطا إلى آدم (قوله والمقام) أي المعروف بمقام إبراهيم صلى الله عليه وسلم وهو حجر نزل له من
الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع حجر البناء فوق الجدار ثم يهبطه (قوله وهو)
أي ما بينهما (قوله المسمى بالحطيم) لما قيل إنه حطم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم (قوله
وقيل في الحجر) بكسر الحاء والأصح أنه يصان عنه لأن غالبه من البيت وهو يصان عن ذلك لأنه أفضل من
المسجد حوله ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر اسمعيل وأمه هاجر (قوله بيت المقدس) ويسمى
إلياء بكسر أوله وثلاثه مع المد (قوله عند الصخرة) وهي أشرف المسجد لأن ناقلة الأنبياء كما قيل وإن
نوزع فيه ولأنهما من الجنة أيضاً (قوله وصحبه البغوي) هو المعتمدان لم يصعدا فعند المنبر من جهة المحراب
وهو في المدينة الشريفة من الروضة المنيفة لأنها ما بين القبر الشريف والمنبر وهو من الجنة أو تستصير جزءاً من
الجنة كما قيل وقد ورد أن الحلف فيها يوجب النار (قوله حائض) ولو متجبرة وكذا النساء وينتدب
ممن يحلفه ثم التلقين معتبر في سائر الكلمات ولا يكفي في أولها فقط [قوله لأن لعانها الخ] استدل
الزركشي بقوله تعالى ويدراً عنها العذاب [قوله ويلاعن أخرس] أي بناء على أن الغلب كونه يميناً فإن
قلنا شهادة لم يصح منه [قوله أو كتابة] أي فيكتب كلمات اللعان أربع مرات ثم الخامسة [قوله وهو بعد
عصر جمعة] الأولى أن يكون بعد فطرها [لحديث الصحيحين] وفي هذا الوقت أيضاً تنزل الملائكة
وتصعد بالأعمال [قوله عند المنبر] روى ابن ماجه والحاكم وصححه لا يحلف عند هذا المنبر عبد ولا أمة
ولو على سواك رطب الاوجب له النار ثم المراد عند المنبر مما يلي الحجر الشريفة وهو الروضة من أمة علينا
برؤية ذلك قبل الممات ثم الجنة من غير سابقة عذاب آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم [قوله
الصخرة] في الحديث الشريف الصخرة من الجنة [قوله لا يليق] أي لأنه رفعه وليس من أهلها [قوله وذمى]

الركن الأسود (والقمام) وهو المسمى بالحطيم وقيل في الحجر (والمدينة عند المنبر وبيت المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع) وهل يسعدان منبر المدينة وغيرها ثلاثة أوجه أحدها ومعجمه البقوى نعم لأن النبي ﷺ لا عن بين الجبلاني وأمر أنه على المنبر رواه البيهقي لكن ضعفه والثاني لأن الصعود لا يليق بحملها والثالث إن كثير القوم سعدوا ببرهما والأفلا (د) تلاحظ (حافظ)

باب المسجد) حرمة مكنتها فيه ويخرج القاضي إليها أويبعث نائباً (وذى في بيعة) للنصارى (وكنيسة) لليهود لأنهم يعظمونها
كتعظيمنا المساجد (وكذا يفتى نارجوسى في الأصح) لأنهم يعظمونه فيحضره القاضي رعاية لاعتقادهم أشبه الكتاب والثاني
لأنه ليس له حرمة وشرف فيلاعن (٣٦) في المسجد أو في مجلس الحكم (لا يبت أصنام ونحوها) لأنه لا حرمة له واعتقادهم

غير مرعى فيلاعن في
مجلس الحكم وصورته أن
يدخل دارنا بأمان أو
هذبة (وجمع) أى ويغلف
محضور جمع من أعيان
البلد (الله أربنة) فان
الزنا يثبت بهذا العدد
فيحضررون اثباته باللعان
(والتعليقات سنة لا فرض
على القصب) كتقليط
اليمين بتعديد أسماء الله
تعالى ووجه الفرض
الاتباع وهما قولان في
المكان طردا في الزمان
والجمع ومنهم من قطع
بالاستحباب فيها والأصح
القطع به في الجمع دون
الزمان (ويسن للقاضي
وعظهما) بأن يخوفهما
بالله تعالى ويقول لهما
عذاب الآخرة أشد من
عذاب الدنيا ويقرأ عليهما
ابن الذين يشتركون بعهد
الله وأيمانهم الآية (ويبالغ
عند الخامسة) منهما في
الوعظ فيقول له اتق الله
فان قولك على لعنة الله
توجب اللعنة ان كنت
كاذبا ويقول لهما مثل
ذلك بلفظ الغضب لعلهما
يخجلان ويتركان فان أيا
لحقهما الخامسة (د) يسن

إيهالهما الزوال المانع (قوله باب المسجد) فيخرج إليها الحاكم بعد فراغ لعان الرجل عند المنبر (قوله
لحرمة مكنتها) أى لاعتقادها الحرمة فالجنب المسلم كذلك وهل يلحق بهما من به نحو جراحة نضاجة أو على
بدنه مثلاً نجاسة غير معقوفة وخرج المرأة الكافرة ولوثت مسلم ولو حائضاً والكافر الجنب فيدخلان المسجد
لعدم ما ذكر فيهما الادخول المسجد الحرام (قوله وذى) ومثله المعاهد والمؤنن وكذا الذمية ولو تحت مسلم
ككافر ولو طلب الذمى المسجد أجيب جوازاً لا ندبا (قوله بيعة للنصارى وكنيسة لليهود) وهذا هو الأصل
والعرف الآن بعكس ذلك (قوله فيحضره القاضي) وكذا الجمع المتقدم نعم ان كان فيها صور محرمة
حرم المحضور فيها (قوله لأنه لا حرمة له) أى ليس لأهله احترام وأن دخوله معصية (قوله فيلاعن في
مجلس الحكم) ومثله نحو زنديق ودهرى ممن لا يعظم زماناً ولا مكاناً ككافر (قوله وصورته أن يدخل دارنا
بأمان) قال شيخنا وفي التصوير نظر إذا لا يمكن من اتخاذه بيت نار عندنا ولو اتخذه هدم ولا تنتقل معه إلى
بلاده لأن النقل من بلد الملاءن إلى غيره لا يجوز ولو لمسكة والمدينة كاتقدم وحضور الأما كن المتقدمة فيها
انما هو لمن هو فيها وقت اللعان ككافر (قوله فان الزنا الخ) يفيد اعتبار كونهم من أهل الشهادة ومن يعرف
لغة المتلاعنين (قوله وعظهما) بعد أن يأتي رجل من ورائه ويضع يده على فيه وامرأة من ورائها
كذلك كما أمر به صلى الله عليه وسلم (قوله ويبالغ) أى ندباً فهو عطف على وعظ (قوله ويجامس الخ) يفيد
أن كلامهما يكون بحيث يرى الآخرون يسمع كلامه وهو مندوب وخلافه مكروه لا لعذر كسائر المندوبات هنا
(تنبيه) يكفي لعان واحد في الزوجة وان تعدد الزنا والزاني سواء طلب كل واحد منهما أو أحدهما ولو قبل
الآخر فله اللعان لدفع الزاني إذا طلب قبلها نعم لو ذكر بعض الزناة في لعانه فليغيره مطالبته وله اللعان أيضاً لدفعه
وهكذا ولا يكفي لعان واحدلاً كتر من زوجة بل لابد من لعان لكل واحد وان اتحد الزاني سواء قذفه معاً
أم مرتباً ويرتب اللعان تدباً في المرتب وفي المعية يبدأ باجتهاد قاض أو رضامنهن أو بقرعة ان تنازع عن (قوله
زوج) ولو فيها مضى كما يعلم عما يأتي وخرج به السيد في أمته وسياق (قوله ويعزر المميز) منهما فان كلاً سقط
الأحسن وكتاني ليشمل من دخل دارنا بأمان من أهل الكتاب [قوله لأنه ليس له حرمة وشرف] هذا هو
أن البيع والكنائس لها حرمة وشرف وهو ممنوع فالأحسن ما قلناه غيره لأنه لم يكن لها حرمة قط (تنبيه)
الكافرة فضل ذلك وان كان زوجها مسلماً لكن قال الرافعى وغيره ان رضى الزوج فأفهم امتناع ذلك اذا
منع منه وعل بأن التعليط عليها حقه فله ترك هذا محصل ما في التكملة ولكن فيها بعد ذلك أن التعليطات
راجعة لنظر القاضي لا تتوقف على رضا الزوجين [قوله في المكان] فيه أيضاً طريفة بالقطع بالاستحباب
تدس لأن القاص لكتها شاذة فلذا تركها الشارع رحمه الله [قوله قاتنين] الأوضح من قيام [قوله زوج]
مما خرج به السيد في الأمة [قوله يصح طلاقه] وذلك لأنه يمين فاشترط فيه ما اشترط في الخالف دون
الشاهد واحتج الأصحاب على كونه يميناً وليس شهادة بما في الحديث في قصة هلال أحلف بالله الذي لا إله إلا
هو أنى لصادق وبأن المرأة لما أتت به على التعت المكروه قال صلى الله عليه وسلم لولا الأيمان لكان لى ولها
شأن وبأنه يصح من الفاسق والأعشى ويؤتى به في معرض الحضرة وبلعن الملاءن لنفسه والشخص
لا يشهد لنفسه وبأن المرأة تسارى الرجل وبأن الأيمان تكرركا في القسامة بخلاف الشهادة قال النووي

(أن يتلاعنا قاتنين) ليراهما الناس ويشتر أمرهما ويجلس هي وقت لعانه وهو وقت لعانها
(وبقرعة) أى للملاءن (زوج يصح طلاقه) بأن يكون بالغا عاقلاً وسواء الذمى والرقبى والمحدود في القذف والسكران وغيرهم
قد يصح من سبي وجنون ولا يقتضى قذفهما لعانا بعد كماله بغير عذر للميز على القذف تأديباً وللعان

من أجنبي وتقدم محته من الرجعية في باب الرجعة وسيأتي محته من البائن حيث كان ولد (ولو ارتد بعد طه قذف وأسلم في العدة لاحقاً) لبقاء النكاح (ولو لاحقاً) حال الردة (ثم أسلم فيها) أي في العدة (صح) لعانه لتبين وقوعه في صلب النكاح (أو أصر) على الردة حتى اقتضت العدة (صادف لعانه بينونة) لتبين الفرقه من حين الردة فإن كان هناك ولم تقاه باللعان فهو نافذ واللاتينا فساد ولا يندفع به حد القذف على الأصح (ويتعلق بلعانه فرقته) لحديث البيهقي المتلاعنان (٣٧) لا يجتمعان أبداً ولولم تحصل الفرقه

كان الاجتماع حاصلًا وهي فرقته فسح كالرضاع لحصولها بغير انقطاع وظاهرها وباطنها وقيل إن كانت الزوجة صادقة لا تحصل بلانها (وحمة مؤبدة وإن أ كذب نفسه) للحديث المذكور (وسقوط الحد عنه) أي حد قذفها أو تعزيره إن كانت غير محصنة (ووجوب حد زناها) وسيأتي سقوطه بلعانها دل على ذلك كله الآيات السابقة، وسيأتي في أواخر الباب مسئلتان لا يجب عليهما فيها حد الزنا، والذمية يجب عليهما الحد بناء على وجوب الحكم بينهما إذا تراضوا إلينا وهو الأظهر وعلى مقابله لا يجب حتى ترضى بحكمنا فإن رضيت ولم تلعن حدث (واتقاء نسب قناه بلعانه) أي فيه حيث كان ولد لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة (وانما يحتاج إلى نفي ممكن

التعزير اكتفاء بزاجر التكليف (قوله من أجنبي) منه السيد في إمامته فنفية بالاستبراء والحلف ولو ملك زوجته وأنت بولده يمكن من النكاح فقط فله اللعان لنفيه وتناهد الحرمة (قوله حال الردة) كلامه فيمن قذف حالة الردة والحكم لا يتقيد بذلك فلو قذفها قبلها ولم يكن ولد أو كانت قبل الدخول كان كذلك وانما قيد المصنف بما ذكر لأنه الصورة التي يتبين فيها فساد اللعان حيث لا ولد وأصر واستدخال المني ولو في الدبر كالوطء (قوله بلعانه) ولو كاذباً ولم تلعن هي أول حكم الحاكم به (قوله لا يجتمعان) قال شيخنا الرملي كوالده لا في الدنيا ولا في الآخرة حتى في الجنة (قوله وحمة مؤبدة) ولو ملك لها بعده أو كانت أجنبية كوطء الشبهة (قوله وإن أ كذب نفسه) لكن إذا أ كذب نفسه سقط الحد عنها وكذا عنه كافي المطلب ووافقه الخطيب (قوله حد قذفها) إن كانت محصنة أو تعزيره إن لم تكن محصنة والاعتبار في ذلك بحالة القذف لا بما بعده أو قبله وكذا حد قذف الزاني وتعزيره إذا ساء في لعانه فلو عمم الشارح لكان أولى فإن لم يسمه أعلام اللعان لأجله ولو طلب الزاني حقه قبل طلبها فله اللعان لدفعه ثم إذا طلبت لاعن أيضاً كما مر (قوله مسئلتان) وهو ما لو قذفها زنى مطلق أو مضاف لما قبل نكاحه بناء في الثانية على مرجوح (قوله واتقاء ولد) ونسقط حصاتها إن لم تلعن وكذا إن لا عنت بذلك الزنا الذي عينه وأطلق ولا تسقط في حق غيره ولا في حقه بغير ذلك الزنا ولا تسقط حصانة الزاني مطلقاً (قوله يمكن منه) خرج الممسوح ومن لم يبلغ تسع سنين (قوله بأن ولدته) وهو تام ولا يعتبر ما تقدم في الرجعة (قوله من العقد) الأولى من إمكان اجتماعهما ولا نظر لنحو إرسال مائه إليها أو وصوله بنحو ولاية كما مر (قوله والنفي على الفور) بأن أتى إلى القاضي رحمه الله في التفتيح والمراد بالزوج من له علقه النكاح فلا يردها لعان الأجنبي بعد البينة لتلقي الولد أو الحد ولا لعان من وطء بشبهة من ظنها زوجته أو أمته أو في نكاح فاسد ثم قذفها فانه يلاعن لتلقي النسب وقوله أو الحد أي فيما إذا قذفها حال النكاح ثم أبانها فانه يلاعن [قوله حيث كان ولد] مثله ما لو قذفها في حال النكاح ثم أبانها كما سيأتي في أول الفصل [قوله واللاتينا فساد الخ] هذا محله إذا كان القذف في حال الردة كما هو صورة المسئلة التي في المنهاج فإن كان في حال النكاح فهو صحيح كما لو قذف زوجة ثم أبانها [قوله فرقته] لا يشكل على ذلك قول عويمر لما نالها تعقب اللعان لأنه يحتمل أن يكون ذلك لما وجد في نفسه العلم بصدقه وكذبها وجر أنها فطقتها جاهلاً بحكم اللعان قاله الشافعي رضي الله عنه [قوله وإن أ كذب نفسه] أي لا يفيد ذلك عود النكاح ولا منع التأيد لأنهما حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق النسب قائم ما يعودان لأنهما حق عليه وأما حدها فهل يسقط قال في الكفاية لم أره لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحدد ولا تحتاج إلى اللعان أقول وفي ذكر المتن وإن أ كذب نفسه قبل هذا إشارة إليه [قوله وسقوط الحد] لأن ظاهر قوله تعالى فشهادة أحدهم إلى آخره يفيد ذلك [قوله ووجوب حد زناها] أي إذا أضافه لحال الزوجية والافسائي [قوله أي فيه] أراد الشارح رحمه الله تعالى بهذا أن قول الشخص وأن هذا الولد ليس مني من جملة اللعان [قوله لاتقاء زمن الخ] علة للتعذر وكذا الكلام في الاتقاء بين الآتين [قوله لاتقاء

منه فإن تعذر) كونه منه (بأن ولدته لسته أشهر من العقد) لاتقاء زمن الوطء والوضع (أو) لا أكثر من ستة أشهر بزمن الوطء والوضع و(طلق في مجلسه) أي مجلس العقد لاتقاء إمكان الوطء (أو نكح وهو بالشرق وهي بالغرب) لاتقاء إمكان اجتماعهما في المدة المذكورة (لم يطعته) لاستحالة كونه منه (وله نفية ميتا) لأن النسب لا ينقطع بالموت بل يقال هذا الميت وله فلان (والنفي على الفور في الجديد) كلرد بالعب بجامع الضرر بالامساك والقيم لأن أمر النسب خطير قد يحتاج فيه إلى نظر وقامل فيمهل ثلاثة أيام وله النفي متى شاء ولا يسقط إلا بسقاطه قولان (وبعذر)

قول القور (لعنر) كأن بلغه الخبر ليل فأخرجني يصبح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائعا فأكل أو مرينا أو هبوبا أولم يجد القاضي فأخبر لكن عليه أن يشهد أنه باق على النفي فإن لم يكن عذر بطل حقه من النفي بالتأخير ولحقه الولد (وله نفي جل وانتظار وضحه) لينتقل ويتحقق احتمال كونه ربحا فإن قال علمت أنه ولد وأخوت رجاء الاجهاض مينا فأكتفى كشف الأمر ورفع السر بطل حقه من النفي في الأصح المنصوص لتأخيره بلا عذر مع علمه ، والثاني لأن الحمل لا يبين فلا أثر قوله علمته (ومن آخر) النفي (وقال جهلت الولادة صدق بيئته ان كان غائبا) قال في الشامل الا أن تستفيض وتنقش (وكذا الحاضر) يصدق (في مدة يمكن جهله فيها) بخلاف ما لا يمكن ويختلف ذلك بكونهما في محل أو محلين أو دار أو دارين (ولو قيل له تمت بولده أوجله الله (٣٨) لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم تعذر فيه) لتضمن ذلك للاقرار به

والاقرار لا يرتفع بالنفي (وان قال جزاك الله خيرا أو بارك الله عليك فلا) يقتصر فيه لأن ذلك لا يتضمن الاقرار به ، والظاهر أنه قصد مكافأة الله بما بهاء (وله اللعان مع امكان يئنه بزناها) لأنه حجة كالبينة (ولها) اللعان (لرفع حد الزنا عنها بامانه) ولا يتعلق بهاها غير ذلك فان أثبت زناها بالبينة فليس لها أن تلعن لرفع الحد لأن اللعان حجة ضعيفة فلا يقاوم البينة .

(فصل : له اللعان لنفي وله وان عفت عن الحد فزال النكاح) بطلاق أو غيره بل يلزمه اذا علم أن الولد ليس منه كما تقدم (ولرفع حد القذف وان زال النكاح ولا ولد وتعزيره) أي ولرفع تعزير

ويقول له إن الولد ليس مني بخلاف اللعان (قوله لعنر) قال شيخنا الرملي من أعتذر الجملة الا قليلا منها ، وظاهر قياسه على العيب كما سبق أن تعتبر اعذارا هناك وفي ابن حجر اعتبار الأضيق فيهما فانظرو (قوله بطل حقه) هو الممتد (قوله جهلت الولادة) وكذا لو ادعى جهل النفي أو القورية فيه كمن أسلم وقرب عهده أو قال لم أصدق الخبر وهو غير عدل (قوله تعذر فيه) يعلم بحمل على ولد آخره (قوله وان قال) أي في وقت لا ينافي القور (قوله ولها) بل يلزمها ان صدقت (نفيه) لو أسلم دمي بعد نفي وله لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه ولو بعد موته وقسمه تركته على ورثته الكفار تبعه وحكم باسلامه ونقضت القسمة ورجع الارث له ولا نظر للنهية .

(فصل) فيما يترتب على اللعان وحكمه (قوله ولرفع حد القذف) ان طوب به كما مر (قوله غير محسنة) أو مكرهه أو نائمة أو جاهلة بالحكم (قوله طفلة) وكذا مسح ورفقاء وقرناء ان لم يقيد بالدبر ويستفصل لو أطلق (قوله الا بطلبها) أي في غير الصغيرة ويستوفيه القاضي فيها ولا طلب لها لو بلغت بحد

امكان اجتماعهما في المدة [أي لأن من بالشرق لا يمكن اجتماعه مع الذي بالمغرب والعكس في المدة المذكورة وهي ستة أشهر ولطفتان أي لم يلحقه أي ولد استلحقه] (قوله على قول القور) صرح الزركشي بأنه يعذر في التأخير لعنر عن الثلاث على القول بها أيضا [قوله مع امكان بيئته] ظاهر القرآن بخالفه ولكن صدق عنه الاجماع قال الزركشي ومن أحسن الأجوبة أن شرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سبب وسبب الآية كان الزوج فيه فاقد البينة [قوله ولها لرفع حد الزنا] ظاهر العبارة أن لها تركه وان كان الزوج كاذبا لكن صرح الشيخ عز الدين في القواعد بالوجوب لئلا تجلد أو ترحم فتفضح أهلها .

(فصل : له اللعان لنفي وله) أي ولو من وطء شبهة أو نكاح فاسد ، والفرض من هذا الكلام أن ثمرات اللعان للتقدمة لا يضر تخلف بعضها في مثل هذا [قوله ولرفع حد] لو أضاف الزنا إلى ما قبل النكاح فلا لعان كما يعلم مما سيأتي [قوله ولتعزيره] أي لأنه اذا كان يسقط الحد فالتعزير أولى ، والظاهر أن الفرقة تثبت بهذا اللعان وأنه يفعل ذلك وان زال النكاح لكن عبارة المنهاج توهم خلاف الثاني [قوله تعزير تكذيب] كأن وجه التسمية مافي التعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي لا يمكن وطؤها ومن ثبت زناها [قوله عن الحد] ومثله التعزير

القذف بأن كانت الزوجة غير محسنة كالذمية والرقبة والصغيرة التي يوطأ مثلها (لا تعزير تأديب لكذب) [قوله] حلوم (كقذف طفلة لا يوطأ) أو صدق ظاهر كقذف كبيرة ثبت زناها بالبينة أو باقرارها والتعزير في غير ذلك يقال فيه تعزير تكذيب ولا يستوفى الا بطلبها وتعزير التأديب في الطفلة يستوفيه القاضي منعاه من الايذاء والخوض في الباطل وفي الكبيرة المذكورة لا يستوفى الا بطلبها على الصحيح (ولو عفت عن الحد أو أقام بيئته بزناها أو صدقته) فيه (ولا ولد) في الصور الثلاث (أو سكنت عن طلب الحد) ولم تعف (أو جنت بسدقته) ولا ولد في صورتين أيضا (فلا لعان في الأصح) اعدم الحاجة اليه لسقوط الحد في الصور الثلاث الأولى ولا تفتاء طلبه في صورتين الأخيرتين والثاني له اللعان لفرض الفرقة المؤبدة والانتقام منها بإيجاب حد الزنا عليها ويستوفى في الجنونة بعد انقضاء ان لم تلعن واذا كان في الصور الخمس ولطفه اللعان لنفيه قطعا (ولو ألجئها) بطلاق أو فسخ (أو ماتت ثم قذفها بزنا مطلق أو مضاف الي) زمن على

(ما بعد النكاح لاهن ان كان ولد بلا حقه) يريد نفيه ونفاه في لعانه كافي صلب النكاح ويسقط حد القذف منه بلعانه ويجب به على البائن حد الزنا المضاف الى حالة النكاح بخلاف المطلق ويسقط بلعانها اما اذا لم يكن ولدا فلا يلاعن ويحد وقيل يلاعن ان اضاف الزنا الى حالة النكاح ويدخل في الولد الحمل فيلاعن قبل انفصاله في الاظهر فان لاهن وبان ان لاجل بان فساد اللعان (فان اضاف) الزنا (الهما) أحفظ من (قبل نكاحه فلا لعان ان لم يكن ولد) ويحد كقذف أجنبية (وكذا ان كان) ولدا (في الأصح) (٣٩) والثاني له العان لأنه قد يظن

الولد من ذلك الزنا فينفيه باللعان وأجيب بأنه كان حقه حقيقا أن يطلق القذف ولا يؤرخه (لكن له إنشاء قذف) مطلق (وبلاهعن) نافيا للولد ويسقط عنه بلعنه حد القذفين فان لم ينفق حد وعلى مقابل الأصح ورجعه أكثرهم كقوله في الشرح الصغير اذا لاهن سقط الحد عنه بلعانه ولا يجب به على البائن حد الزنا في أحد الوجهين لأنها لم تلتحق فراشه حتى ينتقم منها باللعان وحيث لم يجب عليها في هذا وفي المطلق ففي تأيد حرمتها عليه وجهان الأصح نعم وعلى مقابلة قال في الروضة هل يفترق الى محل كالطلاق الثلاث وجهان الصحيح لا واسقط منها مسألة الموت (ولا يصح نفي أحد التوأمين) بأن ولدتهما معا أو أحدهما بعد الآخر ويدنهما أقل من ستة أشهر لأن الله تعالى لم يجر العادة بأن يجتمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر فالتويمان من

(قوله ما بعد النكاح) أي بعد عقده فهو في حال نكاحه (قوله فلا يلاعن) هو المعتمد (قوله في الأظهر) هو المعتمد كما تقدم (قوله وكذا ان كان الخ) هو المعتمد (قوله مطلق) أو مضاف لما بعد نكاحه كما مر (قوله في أحد الوجهين) هو المعتمد (قوله الأصح نعم) المعتمد خلافا فلا تأيد الحرمة (قوله الصحيح) المعتمد خلافا أيضا فلا بد من تحليل (قوله يجمع) وفي نسخة يجتمع وعلى الأولى يقرأ الفصل مبنيًا للجهول بدليل رفع ولده بعده (قوله لحقه الآخر) ويحد بقذفها لمناقضه كلامه (قوله فسكت عن نفيه) أي لم ينفقه فورًا ومثله لومات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد في الأول (قوله لحقه الأول) ولا يحد لقذفها في هذه لأنه بحكم الشروع وانما لم يذبح الثاني بعلالاً ولقوة الذنب فإنه ثبت بغير استلحاق مع الامكان ولأنه ثبت بعد نفيه ولا عكس (قوله ستة أشهر فصاعدا) فيه مع ما قبله نظر اذ ما بين الستة ودونها يصدق بلحظة وكونه معها لا يجتمع ماء الرجلين وبدونها لا يحتمل ماؤهات ناقض لأنهما قد اجتمعا في جميع المدة قبل تلك اللحظة اتفاقا وبذلك علم فساد قول بعضهم إن المراد أنه لا يجتمع ميان لتخلق أو أن في الرحم تقوى بامتددة اذ انزل المني في واحدة انسدت فتأمل ذلك وحرره وراجعه من مظانه

(كتاب العدد)

اسم من اعتدأ وجمع عدة بكسر العين فيع ما وهي لغة مأخوذة من العدد بفتحها لاشتغالها عليه غالباً وضمها لنحو أهبة القتال وجمع هذه عدد بضم العين أيضا (قوله وهي) أي شرعا (قوله لتعرف الخ) هذا هو الأصل فيها فان أصل مشروعيها لصيانة الأنساب وصيانة اختلاط المياه وقد تكون للتعباد والتفجع كما سيأتي وللطلب فيها التعبد بدليل عدم الاكتفاء بقرع مع حصول البراءة به (قوله حرة) ولو بظنه أو في الواقع فلو طوى أمة يظنها حرة اعتدت كحرة نظرا لظنه أو حرة يظنها أمة فكحرة نظرا للواقع (قوله بفرقة حتى) ومنها مسخه حيوانا (قوله وفسخ) منه أو منها بالعيب مثلا (قوله كاهن ورضاع) هما تضاعف كالردة لا فسخ فان كانا مثاليين للفسخ فالمراد به ما يعم الانفساح فتأمل (قوله بدوطة) ولو في دبر أو بد كرخصى أو صغير يمكن دوطوكا أي أزدكر أشل أوزائد على سمت الأصل فقط وضبط الزركشي الوطء الموجب للعدة بما لا يوجب الحد على الواطئ وان أوجبه على الموطوءة نعم قال شيخنا لا تجب العدة بوطء المسكرة

[قوله ما بعد النكاح] أي بعد عقده [قوله كافي صلب النكاح] قاله الزركشي وأولى لأن اللعان حجة ضعيفة فاذا أثرت مع قيام الفرائض فيعد انقطاعه أولى [قوله فان اضاف] مثل هذا ما لو صدر منه القذف في حال الزوجية وأضافه الى ما قبل النكاح [قوله في أحد الوجهين] لعل سبب التعريف أنهما وجهان مذكوران في لعان الموطوءة بشبهة أو نكاح فاسد اذا كان هناك ولد ثم قذف ولا عن فان الظاهر أن في وجوب الحد عليها خلافا وأن الأصح عدم الوجوب لعدم تلطيح الفرائض [قوله فسكت عن نفيه] جعل الزركشي مثل ذلك ما لو مات الزوج قبل انفصال الثاني وبعد نفي الأول .

(كتاب العدد)

[قوله النكاح] خرج الوطء في غير النكاح فلا عدة فيه الا في وطء الشبهة .

ماه رجل واحد في حل فلا يصح أن ينفي أحدهما ولو نقاهما باللعان ثم استلحق أحدهما لحقه الآخر ولو نفي أولهما باللعان ثم ولدت الثاني فسكت نفيه لحقه الأول مع الثاني أما اذا كان بين وضئ الولدين ستة أشهر فصاعدا فهما حلالان يصح نفي أحدهما (كتاب العدد) جمع عدة وهي مدة تفرص فيها المرأة لتعرف براءة زوجها من الحمل (عدة النكاح ضربان الأول متعلق بفرقة حتى بطلاق وفسخ) كاهن ورضاع (وانما تجب بعد وطء) بخلاف ما قبله لقوله تعالى ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن

فالحكم طهر من عدة (أواستدخل منه) لانه كالوطء (وان يتيقن براءة الرحم) كافي الصغير تعبد (لا بخلو في الجديد) والقديم حكم
مكتم الوطء لأنها مظنة (وعدة حرة ذات أقراء) بأن كانت تحيض (ثلاثة) قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (والقروء) الذي هو
واحد الأقراء التي يعتد بها (الطهر) أي المراد به ذلك أخذ من قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أي في زمنها وهو زمان الطهر لأن الطلاق في
الحيض حرام كاتقدم وزمن العدة يعقب زمن الطلاق وقد يراد بالقروء الحيض كافي حديث النسائي وغيره ترك الصلاة أيام أقراءها
والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض وقيل إنه حقيقة في الطهر مجاز في الحيض ويجمع على أقراء وقروء وأقروء (فان
طلقت طاهرا) وقد بقي من زمن (٤٠) الطهر شيء (انقضت بالطنن في حيضة ثالثة) لحصول الأقراء الثلاثة في ذلك

بان يحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قروءا سواء
جامع فيه أم لا ولا بعد في
تسمية قروءين وبعض
الثالث ثلاثة قروء كأنفس
قوله تعالى الحج أشهر
معلومات بشئوال وذو
العدة وبعض ذو الحجة
فان لم يبق من زمن الطهر
شيء كان قال أنت طالق آخر
طهره فانما تنقض عدتها
بالطنن في حيضة رابعة
(أو) طلقت (حائضا في
رابعة) أي فتقضى عدتها
بالطنن في حيضة رابعة
لتوقف حصول الأقراء
الثلاثة على ذلك (وفي قول
يشترط يوم وليلة بعد
الطنن) في الحيضة الثالثة
في الأولى والرابعة في الثانية
ليعلم أنه حيض وعلى الأول
أي الاكتفاء بالطنن
نظرا إلى أن الظاهر أنه دم
حيض لو انقطع لسون يوم
وليلة ولم يعد حتى مضى
خسة عشر يوما تبينا أن

ويلحقه الولد كما سر لأن سقوط الحد عنه لشبهة الاكراه لأنه مباح له بل هو آمن فراجع (قوله) أو استدخال
(منه) ولوى الدبر أو من محبوب أو خصي أو غير مستحكم لأن مسح والمراد المني المحرم بأن لا يكون حال
خروجه محرما لذاته في ظنه أو في الواقع فشمم الخارج بوطء زوجته في الحيض مثلا أو باستمنائه بيدها أو
بوطء أجنبية يظنها حليلته أو عدسه أو بوطء شبهة كسكاح فاسد أو بوطء الأب أمة ولده ولومع علمه بها فأن
استدخلته امرأة ولو أجنبية عالمة بحاله وجب به العدة ولحقه به الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء
وخرج بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كالزنا والاستمناء بيد غير حليلته وألحق به شيخنا الخارج بالنظر أو
الفكر المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان ظنته غير محرم كافي شرح شيخنا لكن تقدم عن
الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لاحق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث الفرائض وبما ذكره لم
أنه كان الأولى للضنف اسقاط الضمير في منه فتأمل (قوله كافي الصغيرة) أي التي يمكن وطؤها ولا فلاة
به وكذا الصغير الذي لا يمكن وطؤه صرح بذلك المتولي في الأولى والزركشي في الثانية فراجع (قوله) وعدة
حرة ولو في ظنه وان خالف الواقع أو عكسه كما سر أو التحقت بدبر الحرب بعد ذلك واسترقت ولو في أثناء
العدة (قوله ذات أقراء) ولو باقرارها ولا يقبل رجوعها بعده (قوله بأن كانت تحيض) وان كانت حاء لامن
زنا ولو احتملا لا يصح نكاحها بعد الأقراء ويجوز وطؤها ولومع الحل وان انتفى الحد في المحتمل للشبهة (قوله
ثلاثة) ولو مستحاضة غير متحيرة بأقراءها المردودة إليها وان جلبت الحيض بدواء (قوله والقروء بضم القاف
وفتحها مشترك) قال ابن الحاجب وعليه أجمع أهل اللغة (قوله ويجمع الخ) وقال ابن الأنباري ان الطهر جمعه
قروء كافي الآية والحيض جمعه أقراء كافي الحديث المذكور (قوله في حيضة) قال في الروضة ولا عبرة بالطنن
في النفس فيما هنا وما يأتي (قوله لم لحظة الطنن) أي على القول الأول أو اليوم والليلة على القول الثاني (قوله

[قوله وان يتيقن] أي لأن الانزال خفي فأدير الأمر على السبب الظاهر وطرده في سائر الوطئات اعموم مفهوم
قوله تعالى من قبل أن تمسوهن [قوله مقام الوطء] قال بذلك عمر وعلى وقول الصحابي حجة في القديم [قوله
والقروء الطهر] قال الغزالي رحمه الله تعالى يشهد لذلك أن العدة وجبت ترصاعا عن النكاح وذلك جدير بأن
يكون في وقت الاستمتاع بالنكاح وهو حالة الطهر دون الحيض [قوله الذي هو الخ] يريد أن الذي يحكم
عليه بالطهر هو هذا والا فالقروء لغة سيأتى تفسيره في كلام الشارح بأنه مشترك [قوله والقروء بالفتح الخ]
يريد أن ماضى تفسير مراد وهذا تفسيره المأخوذ [قوله وقد بقي] أي هذا هو المراد وان كانت
العبارة صادقة بغيره أيضا [قوله وفي قول الخ] هذا الخلاف جار في سائر الأحكام المتعلقة على الحيض

[قوله]

العدة لم تنقص بما ذكر ثم لحظة الطنن أو اليوم والليلة ليستا من العدة بل يتيقن بهما

اقتضاؤها وقيل هما من الرجعة على هذا دون الأول (وهل يحسب طهر من لم تحض) أصلا ثم حاضت في أثناء عدتها بالأشهر
(قروء قولان بناء على أن القروء انتقال من طهر إلى حيض أم طهر محتوش) بفتح الواو (بدين) ان قلنا بالأول فيحسب وتنقض عدتها
بالطنن في حيضة ثالثة أو بلثاني فلا يحسب وانما تنقض عدتها بالطنن في حيضة رابعة (والثاني أظهر) فكذا المبني عليه وهذا الخلاف في
كيفية اعتبار الطهر المفسر به القروء هل هو طهر بين دميين أو طهر ينتقل منه إلى دم سواء سبقه دم آخر أم لا ثم توسع على الثاني
واعتبر نفس الانتقال قروءا حتى

اكتفى في اختصاء عدة من قال لها أنت طالق في آخر طهره أو معه الطعن في حيضة ثالثة وعلى الآخر انما تنقضي عدتها بالطعن في حيضة رابعة ويكون الطلاق بدعي على هذا سنيا على ذلك كما تقدم في الطلاق وقوله محتوش بدمين يصدق بدمي الحيض و بدم النفاس ودم الحيض كما في القرء الأول بان طلق في طهرها من نفاس ثم حاضت ولو قال في القول الأول الى دم لصدق بدم النفاس أيضا فيمن بلغت الحبل دون الحيض ولو قال لها حالة حملها أنت طالق في كل قرء طلبة فانها بناء على أن القرء الانتقال من الطهر الى الدم تطلق طلبة في الحال لأنه طهر يقتل منه الى دم النفاس وعلى أنه الطهر بين الدمين لا تطلق حتى تضع وتطهر من النفاس كذا ذكر في الروضة وأصلها في الطلاق عن المتولى وأقره (وعدة مستحاضة) غير متحيرة (بأقراءها المردودة) هي (ألبها) حيضا (٤٩) وطهر او قد تقدم في الحيض أن

العتادة ترد الى عاداتها في الحيض والطهر والمبينة الى التمييز الفاصل بينهما والمبتدأة ترد في الحيض الى أقله وفي قول الى غالبه وفي الطهر الى باقي النهار أى الثلاثين يوما من حين رأت الدم فتقضى عدتها بثلاثة أشهر عديدة (ومتحيرة بثلاثة أشهر في الحال وقيل بعد اليأس) لتوقعها قبله للحيض المستقيم وعورض بتضررها بطول الانتظار والتعطل وعلى الثاني لا يزداد في ثبوت الرجعة وحق السكنى على الثلاثة أشهر بخلاف حرمة نكاح غير الزوج لها احتياطا فما يتعلق بها والاعتبار بالأشهر الهلالية قطي الأول ان انطبق الطلاق على أول الهلال فذاك وان وقع في أثناء الشهر الهلالي فان بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب

بفتح الواو) لأنه أحاط به غيره وبكسرهما للحيط بغيره (قوله بدمي الحيض) وكذا بدمي نفاسين (قوله وعلى أنه الخ) مرجوح والمعتمد وقوع الطلاق في الحال كالتى قبلها والاحتواش انما اعتبر للتكرار لا للتسمية ولذلك كانت من لم تحض تعتد بالأشهر وان سبق لها نفاس على المعتمد (قوله ومتحيرة) وكذا مجنونة لم يعرف لها حيض ولا طهر (قوله أكثر) أى يوم وليلة فأكثر على المعتمد (قوله أو خمسة عشر) أو أكثر منها بأقل من يوم وليلة كما تقدم (قوله قال أكثرهم) هو المعتمد وانما لم يعتبر لحظة من الشهر الرابع لاحتمال أن آخر ما قبله طهر (قوله بأن عتق بعضها) دفع به التكرار في كلام المصنف (قوله بقرءين) نعم لو تزوج لقيطة فأقرت بالرق اعتدت للحياة كحرة نظرا لحقه وللموت كأمة نظرا لحق الله تعالى وانما اختلفت العدة في الحررة والرقبة مع أنها من توابع الأمور الجبلية لأنه لما كان المقصد الأصلي من العدة براءة الرحم وهي تحصل بقرء واحد وقد ورد الشرع بكونها في الحررة ثلاثا احتياطا وكانت الأمة على النصف منها اعتبر فيها قرآن وانما كانت القرء الثاني لتعذر معرفة نصفه قبل تمامه (قوله ثلاثة أقوال)

[قوله بناء الخ] هذا البناء زيفه الامام بأن القائل بالانتقال يشترطه من الطهر الى الحيض والذي تقدم للمبينة لم يكن طهرا قال ابن الرفعة لأنه من طهرت وذلك انما يكون حقيقة بعد حيض ولم يوجد ومقتضى ذلك أن لا يعتد بقرءه على القولين اه قال الزركشى ومقصود التصحيح في المنهاج المسئلة المبني عليها يعلم حكم المبني [قوله والثاني أظهر] استشكله الرافعي وكذا النووي بوقوع الطلاق في الحال على من قال لمن لم تحض قط أنت طالق في كل قرء طلبة وأجاب باحتمال أن ترجيحهم فيها لمضى يخصها لا لكون القرء هو الانتقال وبين الزركشى المعنى الفارق بأن الاحتواش اشترط في مسئلتنا لأجل براءة الرحم ورجع الطلاق في مسئلته لوجود الاسم ثم لا يخفى أن هذا الحكم الذى ذكره الرافعي رحمه الله تعالى يشكل على مسئلة الشارح الآتى نقلها في الروضة عن المتولى [قوله الى دم] لم يقل الى حيض كما سبق في المتن ليشمل النفاس في المسئلة الآتية [قوله بثلاثة أشهر] وقيل بعد اليأس هذا الخلاف مبني على وجوب الاحتياط عليها فان قلنا كبتدأة فثلاثة أشهر جزما أى هلالية لأعلى الوجه الآتى في كلام الشارح رحمه الله تعالى لأنها اذا جعلت كبتدأة تحيض يوما وليلة من أول الهلال لأنه الغالب كما سلف في باب الحيض فتكون عدتها في الحقيقة بالأقراء لكن ابتداء حيضها من أول الشهر [قوله على الخلاف الآتى] أى والأصح منه الأول [قوله كالقنة] روى أبو داود طلاق القنة طلقتان وعدتها حيضتان وفيه رواتكهم فيه لكن اعتضد برواية أخرى وأيضاً الأمة على النصف من الحررة في الحد والقسم فكذا هاتم لافرق في الأمة المذكورة بين الوطاء واستدخال الماء ونحو ذلك مما سلف في الحررة

(٦ - قليوبى وعميرة - رابع) ذلك قرءا لاشتاله على طهر لا محالة وتعتد بعده بشهرين هلالين أو خمسة عشر يوما فنادونها في وجهه بحسب قرءا أيضا لأن الغالب أنه طهر وأن الحيض في أول الهلال والأصح لا يحسب قرءا لاحتمال أن يكون حيضا وعلى هذا قال أكثرهم لا اعتبار بالباقي وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية لأن الأشهر ليست متأصلة في حقها حتى تبنى على المنكسر وأشار بعضهم الى تأصلها في حقها كمن لم تحض أو يئست وعلى هذا عكث شهرين هلالين وتكمل المنكسر ثلاثين أو تمكث تسعين يوما من الطلاق على الخلاف الآتى قريبا في الآيسة (وأمو له ومكانة) ومدبرة (ومن فيها رق) بأن عتق بعضها (بقرءين) كالقنة (وان عتقت في عدة رجعية كملت عدة حرة في الأظهر أو بينونة فأمة في الأظهر) ويتحصل من جميع المسائلين ثلاثة أقوال أحدها تكمل

عدة حرة مطلقا لوجود العلق في العدة. والثاني عدة أمة مطلقا وطروا العلق لا يغير ما وجب والثالث الأظهر تسكمل الرجعية عدة حرة لأنها كالزوجة فكانت تعتق قبل الطلاق والباين عدة أمة لأنها كالأجنبية فكانت تعتقت بعد انقضاء العدة (وحرر لم تحض) أصلا (أو ينسب) من الحيض (بثلاثة أشهر) (٤٣) قال تعالى واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة

أشهر واللاتي لم يحضن أي فعدتهن كذلك والموالد بالأشهر الهلالية والأمرا ظاهر ان انطبق الطلاق على أول الشهر كأن علقه به أو بانسلاخ ما قبله (فان طلقت في أثناء شهر فعدته هلالان وتسكمل المنكسر ثلاثين) يوما من الرابع وقيل بانكسار شهر ينكسر ما بعده لأن المنكسر يتم بما يليه فينكسر أيضا فتعدت بنسعين يوما من الطلاق (فان حاضت فيها) أي في الأشهر (وجبت الأقراء) لأنها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتنتقل إليها كالتيتم اذا وجد الماء في خلال التيمم (وأمة) لم تحض أو ينسب (بشهر ونصف) على النصف من الحرة (وفي قول شهران) لأنها ما بدل عن القريين في ذات الأقراء (وفي قول ثلاثة) لأن الماء لا يظهر أثره في الرحم الا بعدها فان الولد يتخلق في ثمانين يوما ثم

وفي انفراد كل على حديثها قولان وهذا في غير المتعبرة وأما هي فان طلقت في ابتداء شهر فكذلك أوفى أثناءه فان بقي منه أكثر من ستة عشر يوما اعتدت بعده بشهر هلال فقط أو دونها لفا واعتدت بعده بشهرين هلالين على المتمد (قوله لم تحض) وان ولدت ورأت نفاسا كما مر (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخرون والاقتلانة بالأهلة كما في السلم (قوله حاضت فيها) خرج ما بعدها فلا يؤثر في انقضاء العدة كذا في شرح شيخنا الرمي والخطيب وغيرهما وهذا فيمن لم تحض أصلا قبل الفرق فتعدت بالأشهر اذا لم تحض فيها وان لم تصل الى سن اليأس أو حاضت بعدها كذلك وأما الآية بعد الحيض فسيأتي حكمها وهو أنه اذا حاضت ولو بعد الأشهر تعود الى الحيض مالم تنزوج (قوله وما يتعلق بالطبع الخ) تقدم الجواب عنه (قوله ومن انقطع دمها) حرة أو أمة سواء انقطع قبل الطلاق أو بعده في العدة على المتمد كما يأتي (قوله فتعدت بالأشهر) وعلى هذا فيمته زمن الرجعة الى اليأس قاله شيخ شيخنا البرلسي وتصدق في بلوغها سن اليأس يجيئها على المتمد قالوا وهذه امرأة ابتليت فلنصبر (فتبينه) يظهر أن نفقة هذه المرأة ونحوها في المدة التي هي غير محسوبة من العدة لا تنجز الزوج على نظير عدة شبهة تخلت في عدة طلاق وقد يفرق لكن سيأتي أنها لا تنجزه فراجعه وحرره (قوله وفي القديم) وبه قال الامام مالك وأحد (قوله وجبت الأقراء) فان انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت الأشهر الثلاثة ولا تطلق العدة فلعود الدم أتمت على الأقراء الماضية نعم لو وطئت بشبهة ملك البين وجب الاستبراء به بقدره فقط [قوله عدة حرة مطلقا] رجعه العراقيون وغيرهم قال الزركشي ونص عليه وهو المختار لأن ما اختلف به انعدة ينظر فيه للاقتناء دون الابتداء كعتدة الأشهر اذا عرض الأقراء في أثناءها ولأن الاحتياط للعدة أولى من الاحتياط للعقد [قوله لم تحض] هو شامل كما قال الزركشي قللا من الروضة لمن ولدت ولم تر نفاسا ولا حيضا سابقا فاعتدت بثلاثة أشهر [قوله وجبت الأقراء] ولا يحسب ما مضى قراء في الأولى وكذا الثانية إلا اذا كانت تحض قبل اليأس [قوله في ذات الأقراء] أي في الحرة ذات الأقراء فانها عند اليأس تعتد بثلاثة أشهر بدلا عن ثلاثة أقراء فالشهران بدل عن قريين [قوله لأن الماء الخ] أي فارق انقضاء عدتها بقريين لأن الحيضة الواحدة تدل على البراءة والزيادة عليها بعد موضوع على التفاضل ففارت الحرة فيه الأمة [قوله تصبر الخ] قضى عثمان رضي الله عنه في الموضع بذلك برأى على وزيد رضي الله عنهم قال الشيخ أبو محمد وهو كالاجماع من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين [قوله أو تيأس] انظر عليه هل يمتد زمن الرجعة الى اليأس أم تنقضي بثلاثة أشهر كخطبه السالف في المتعبرة الظاهر الأول [قوله أو لا لعله فكذا في الجديد] أي لأن الأشهر لم تجعل الامن لم تحض وللآيسة وأيضا فلا بد للاقتطاع من سبب وان خفي [قوله فتعدت بالأشهر] ظاهر الخلاف كغيره أنه لا فرق في ذلك بين الانقطاع بعد الطلاق وقبله وحيد فلو طلقها ثم حاضت مرتين مثلا ثم بلغت سن اليأس وانقطع الحيض تعتد بثلاثة أشهر وهو موضع نظرو الوجه أن يحسب لها القراء ان تم تسكمل العدة بشهر ويحمل كلامهم هذا على من انقطع حيضا قبل الطلاق [قوله تسعة أشهر] استدلل له في القديم بما رواه سعيد بن المسيب عن عمر قال البيهقي عاب الشافعي على من خالف أثر عمر وقال قضى به أمير المؤمنين بين المهاجرين والأنصار ولم ينكر عليه فكيف

يجوز

يتبين الحل بعد ذلك وما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرة (ومن انقطع

دمها لعله) تعرف (كرضاع ومرض تصبر حتى تحيض) فتعدت بالأقراء (أو تيأس فبالأشهر) وان طالت مدة الانتظار (أو لا لعله) تعرف (فكذا في الجديد) تصبر حتى تحيض فتعدت بالأقراء أو تيأس فتعدت بالأشهر (وفي القديم) تسعة أشهر) مدة الحمل غالباً (وفي قول) من القديم (أربع سنين) أكثر مدة الحمل وفي قول يخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور أمارة فيها وجبت الأقراء

ثم تعد بالأشهر) إذا لم يظهر حمل (فصل) الجبل بدلو حاض بعد اليأس في الأشهر وجو على الأصل وبحسب ما مضى من الطهر قرء (أو بعد ما قال قول
أظهر ما ان فكحت) زوجا آخر (فلا شيء) عليها (والأقرب) عليها (والثاني لاشئ) عليها مطلقا لا قضاء عدتها في الظاهر بالأشهر والثالث عليها
أن تعد بالأقراء مطلقا لتبين أنها من ذوات الأقراء لا آيسة فينبت بطلان النكاح والأول في قوله لاشئ عليها أن فكحت نظر إلى انقضاء عدتها في
الظاهر مع تعلق حق الزوج بها وما ذكر على الجديد بعد اليأس يأتي مثله على القديم بعد الترتيب (٤٣) فلو حاضت بعده في أشهر العدة انتقلت

إلى الأقراء أو بعده قبل أن
تتكح انتقلت إلى الأقراء
أيضا على الأصح ونسب إلى
النس وقيل لاشئ عليها
أو بعد أن تكحت فلا شيء
عليها ويستمر النكاح
وقيل يبين بطلانه وعليها
أن تعد بالأقراء (والأخير)
في اليأس على الجديد (يأس
عشرين) من الأبرين
لتقاربهن في الطبع فإذا
بلغت السن الذي ينقطع
فيه حيضهن فقد بلغت سن
اليأس (وفي قول) يأس
(كل النساء) بحسب ما يبلغ
من خبره ويعرف وأقصاه
اثنان وستون سنة وقيل
ستون وقيل خمسون (قلت
ذا القول أظهر والله أعلم)
وقل ترجحه في الشرح
الصغير عن الأكثرين
وقال في الكبير إيراد أكثرهم
يقضي ترجحه وفي المحرر
أن الأول أقرب إلى الترجيح
(فصل عدة الحامل بوضعه)
أي الحمل قال تعالى وأولات
الأحبال أجلهن أن يضعن
حملهن (بشرط نسبه إلى
ذی العدة ولو احتملا كنفى
بطلان) فإذا لاعن الحامل
ونفى الحمل انقضت عدتها

(قوله حق الزوج) خرج به السيد فلا يعتبر حقه فتعود إلى الأقراء ولو فارقه الزوج هل تعود إلى كمال العدة
لزال المانع أولا لأنه أتى رابعه (قوله من الأبرين) الأقرب فالأقرب (قوله من خبره) عائد إلى كل
المراد ما يصح غير أهل زمانها كما قاله الأكثرون وخرج بمن بلغنا خبره طوف نساء العالم فلا يفتقر وانما
اعتبر انتقالها إلى الأقراء وإن خالفت عادة النساء على خلاف ما في الحيض لأن الاستقراء فيه أتم منه
هنا (قوله وأقصاه اثنان وستون سنة) هو المختص

(فصل في انقضاء العدة بالحمل وما معه) (قوله بوضعه) وإن ماتت عقبه أو كان وجوده بعد مضى الأقراء
أو الأشهر أو طالت مدة توفيق به وجوب النفقة وغيرها مضى (قوله ذی العدة) زوجا كان أو ذا شبهة
ولو بدعواها كما يأتي (قوله والمرأة مصدقة الخ) وقيل لو أتت برجل آخر مع سبعين فأكثر وقيل لا تنقض
به وادعت أنه راجعها أو وجدتها كاسما أو وطنها بشبهة وأمكن انقضت عدتها به وإن اتى عنه لأنه لا يلحقه
الانحوصية فقوله كنفى بطلان مثال لاستقصاء خلافا لبعضهم (قوله فان لم يكن نسبه) أي لم يعلم نسبه
اليه بأن علم أنه من زنا أو جهل حاله فلا تنقض به (قوله من لا يزل) أرهض وح كذا ويجوز لا يمكن استئصال
شبهه والاقتضاه وعلى هذا يحمل التناقض وخرج قوله لا يزل ما لو أمكن إزاله فتقضي العدة بوضعه
ويطعن به الولد ولا يحكم بغيره بالبر بالزوال فرابعه (قوله وانفصال كله) ولو جده موته كما يأتي بخلاف
انفصال بعضه كغالب الأحكام (قوله ثانی نوعین) وكذا ثالث حيث كان بينه وبين الأول دون سنة
أشهر والآخر فوق السنة عليه أن اتبع التوأم الثاني (قوله وتنقض بيمت) بعد انفصاله وإن مات في بطنها

يجوز مخالفتها قال البرزقي وأفتيت به لما فيه من دفع الضرر عن النساء لاسيما في الثوب وكما في المتغيرة تعدد
بثلاثة أشهر أم وأعلم أن محصل أقوال القديم المذكورة اعتبار مدة الحمل الثالب أو الأ أكثر أو الأقل
[قوله ثم تعد بالأشهر] أي تعدا أو استظهارا [قوله وبحسب ما مضى] هذا إن كانت رأت الدم فما مضى
والأقل من ثلاث كذا استدركه الزركشي وصورته فيمن شرعت في العدة بالأشهر بعد سن اليأس أو
قبله ثم حاضت قبل فراغها لكن لا يخفى أن كلام المنهاج هنا فيمن كانت تحيض وأما هذه الصورة فهي
الساقطة في قول المنهاج وهل بحسب طهر من لا تحض قرء أقولان الخ وفي قوله وسرة لم تحض مع قوله فان
حاضت فيها وجبت الأقراء [قوله من الأبرين] الأقرب فالأقرب بخلاف مهر المثل فإنه يعتبر فيه نساء
العصابات ولو اختلفت عادتهن فينبغي مراعاة الأكثر فإن لم يكن أكثر فيحتمل أقلهن عادة ويحتمل أقصاهن
(فصل عدة الحامل بوضعه) [قوله إلى ذی العدة] زوجا أو غيره [قوله باعان] كذلك المنفى عنه بخلاف ذلك
فيما لو أتت به لأكثر من أربع سنين وادعت أنه راجعها أو وطنها بشبهة وأنكر فإنه لا يلحقه وتنقض به
العدة وإلى هذا ونحوه أشار بالسكاف في قوله كنفى [قوله وانفصال كله] قال ابن أبي الدم لوفصل بين
ما انفصل غالبه وغيره ما كان متجهجا وأعلم أن سائر أحكام الجنين باقية ما لم ينفصل كنفى توريثه وسراية العتق
اليه وتبعيته للام في البيع وعدم الاجزاء عن الكفارة وإيجاب الفدية ونحو ذلك لكن ذكر في باب الفدية
ما يخالفه [قوله دون سنة أشهر] يجعل في الوسيط لسنة حكم مادونها وقطله الرافعي ورد ابن الرضا

بوضعه وإن اتى في الظاهر لا مكان كونه منه والمرأة مصدقة في انقضاء العدة عند الامكان فان لم يكن نسبة الحمل إلى صاحب العدة فلا تنقض
بوضعه كأي من مات حتى لا يزل وأما ما انفصل فتقضي عدتها بالأشهر لا بوضع الحمل لا متفاه عنه وكذا من مات أو طلق زوجته وأتت برجل آخر
سنة أشهر من النكاح لا تنقض عدتها بوضعه لا تنفاه عن الزوج (وانفصال كله حتى ثانی نوعین) لظاهر الآية (ومضى تحلل دون سنة أشهر)
من نوعين (فروسي) بخلاف ما إذا تحلل سنة أشهر فأكثر فالثاني حل آخر (وتنقض بيمت) كالحق لا طلاق الآية (لا طلاق) لأنها

لا تسمى حلا ولا يتيقن كونها أصل الولد (و بمضفة فيها صورة آدمى خفية أخبر بها القوابل) لظهورها عند من كلاً كانت ظاهرة عند غيره
أيضا بظهور يد أو أصبع أو ظفر أو غيرها (فإن لم تكن صورة) أصلاً لا ظاهرة ولا خفية تعرفها القوابل (وقلن هي أصل آدمى) لو جيت
لتصور (انقضت) بوضعها (على المذهب) المنصوص لحصول براءة الرحم وفي قول لا تنقض به خرج من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت
بذلك لا تنفاه اسم الولد وقطع بعضهم بالأول ولو شكت القوابل في أنها لم آدمى لم تنقض بوضعها قطعاً (ولو ظهر في عدة أقراء أو أشهر رجل للزوج
احتدت بوضعها) ولا اعتبار بما مضى (٤٤) من الأقراء أو الأشهر لوجود الحمل (ولو ارتأبت فيها) أي في العدة المذكورة

ومكث أعواماً كثيرة ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقض به العدة وضاع صدقت بجينها (قوله ولا
يتيقن الخ) فيه بحث من وجوب الفصل بها وإيجاب النفاس عقبا (قوله أخبر بها) ولو بغير لفظ
شهادة إلا عند حاكم (قوله القوابل) المراد أهل الخبرة بذلك ولو ذكورا وأقلامهم في النساء أربع
ويكفي أخبار واحدة في الجواز باطنا (قوله من نفسه على أن أمية الولد لا تثبت بذلك) ومن نفسه
على عدم وجوب الفترة فيها ولذلك تسمى هذه مسألة النصوص ، و فرق بأن المدار هنا على براءة
الرحم وأصل آدمى أولى من الحيض فكذا قالوا وفيه نظر لوجود مثل ذلك في العلقه مع عدم
الانقضاء بها كإسار وتعليقها بعدم يتيقن أنها أصل آدمى يجري هنا لأن قول القوابل أن المضفة أصل آدمى
لا يفيد اليقين ولذلك لم يعتبره في العلقه فتأمل (قوله لم تنكح) فيحرم عليها ذلك (قوله باطل) أي
ظاهراً فلو تبين عدمها صح كإلزام مال مورثه أو زوج أمته طائفاً بحياته فبان ميتاً لله شيخنا (قوله
والولد للول) أن أمكن كونه منه دون الثاني (قوله فالولد للثاني) أن أمكن كونه منه وإن أمكن
كونه من الأول لقيام فراشه فإن لم يمكن من واحد منهما فالصحيح لا يبطل النكاح كإني شرح الروض
وبه قال شيخنا وكالثاني وطه الشبهة (قوله نكاحها) فيكره نكاحها وفي الروضة أنه خلاف الأول (قوله
أبطلناه) أن أمكن إلحاق الولد بالأول أخذاً بقوله علم (قوله والا) بأن لم يعلم مقتضى البطلان بأن لم تلد أصلاً أو
ولدت ولداً لا يلحق بواحد منهما بأن كان بينه وبين الأول فوق أربع سنين وبين الثاني دون ستة أشهر فلا
نبطله كما تقدم (قوله لحقه) وإن أقرت بانقضاء عدتها قبله ولو بالأقراء لأن حق الولد في النسب لا ينفك
بإقرارها (قوله سياق كلام المصنف) بقوله أبانها فلذلك جعل عليه (قوله وفيه تساهل) لعل المراد بالتساهل

لثقل وحركة تجدهما (لم
تنكح) آخر بعد تمامها
(حتى زول الرية) فإن
نكحت فالتكاح باطل
للتعدد في انقضاء العدة
(أو بعدها) أي ارتأبت
بعد العدة (وبعد نكاح)
الآخر (استمر) النكاح
لانقضاء العدة في الظاهر
وتعلق حق الزوج الثاني
(الأن تلدهن ستة أشهر
من عهده) فيبين بطلانه
والولد للول بخلاف
ما إذا ولدت ستة أشهر
فأكثر فالولد للثاني (أو
بعدها قبل نكاح) الآخر
(فلنصبر) عن النكاح
نكاحاً (لنزول الرية) فإن
نكحت قبل زوالها
(فالمذهب) المنصوص
(عدم إبطاله في الحال)
لأننا حكمنا بانقضاء العدة
في الظاهر ولا تنقض الحكم
بمجرد النكاح بل نقف (فإن
علم مقتضيه) أي مقتضى
إبطاله بأن ولدت لهن ستة
أشهر منه (أبطلناه) والا

ما قاله الرافعي بأنها إذا ولدت ستة أشهر فقط لا يكون أقل مدة الحمل حاصل لعدم وجود لحظة الوطء وإذا سقط
منها لحظة الوطء خرجت عن أقل مدة الحمل فكلام الوسيط صحيح (قوله أخبر بها القوابل) حكى أن ذلك وقع
في زمن الاصطخري فأذكره علي بن فضال فظهر التخطيط (قوله وقلن هي الخ) قال الروابي كأن طريق
علمه بذلك أن يشاهدن شيئاً من العروق والأعصاب الدالة على أنها حية ولد (قوله فالتكاح باطل) أي
ولو انكشف بعد ذلك عدم الحمل (قوله فلتصبر ندبا الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يريبك إلى
ما لا يريبك (قوله فإن نكحت الخ) منه ما لو راجعها (قوله نقف) قال القاضي ليس هذا كالوقوف على
القديم لأن مقتضى هنا الصحة ثم رفع العقد ليعني يظهر (قوله لأربع سنين) استشكله الشيخ عز الدين من
حيث كثرة الفساد في هذا الزمان (قوله فلا يلحقه) ولكن تنقض به العدة أن ادعت وطء الزوج لها
بشبهة وإن أنكر ومثله لو كان الطلاق رجعيًا وادعت رجعة وإن أنكر (قوله قبل الابانة) عبارة

غيره

فلا يبطله والطريق الثاني في إبطاله قولان للتعدد في انتفاء المانع في الحال وإن بان انتفاؤه بناء على
القولين فيمن باع مال مورثه على ظن حياته فبان ميتاً وأظهرهما الصحة كما تقدم في باب (ولو أبانها) بخلع أو غيره (فولدت لأربع سنين) فما
هوها من وقت الابانة (لحقه) الولد (أو الأ أكثر) منها (فلا) يلحقه لأن مدة الحمل قد تبلغ أربع سنين وهي أكثر مدته كما استقرى وأطلق
أكثرهم الأربع سنين من وقت الابانة كما هو سياق كلام المصنف أيضاً قال الرافعي وفيه تساهل والقويم ما قاله أبو منصور التميمي معترضاً
عليهم من وقت إمكان العلوق قبل الابانة والازدادت مدة الحمل على أربع سنين (ولو طلق رجعيًا) والحال ما تقدم من الاتيان بولده لأربع سنين
لولا كثر (حسبت العدة من الطلاق) لأن الرجعية كالباثن في تحريم الوطء فكذا في أمر الولد الذي هو نتيجة

التساهل الذي تبين في الشرح الصغير وعلى الثاني اذا أنت بولد لا كثير من أربع سنين من وقت انقضاء العدة بالأقراء لا يلحقه لأننا نتحقق انقضاء الحمل في الأقراء فتبين بانقضائها هذا ان أقرت بانقضائها والا فالولد يلحقه وان طال الزمان لأن الطهر قد يتباعد سنين فتتمد العدة لطوله وحيث حكمنا بثبوت النسب تكون المرأة معتدة الى الوضع فيثبت للزوج الرجعة ان كانت رجعية ولها السكنى والنفقة (ولو نكحت بعد العدة فولدت لبون ستة أشهر) من النكاح (فكانها لم تنكح) ويكون الحكم كما تقدم في الابيان بالولد لأربع سنين أو أكثر الى آخره (وان كان لست) فأكثر (فالولد للثاني) لقيام فراشه وان أمكن كونه من الأول (ولو نكحت في العدة فاسدا فولدت للامكان من الأول) دون الثاني (لحقه) واتقنت عدته (بوضعه) ثم تعد للثاني أو للامكان من الثاني) دون الأول (لحقه) كان أنت به لا كثير من أربع سنين من الطلاق البائن (أو) للامكان (منهما عرض على قاتله

كما يقتضيه النظر القويم والفهم المستقيم أنه قد يوجد قبل وقت الابانة زمن كأيام أو شهور مثلا لا يمكن فيه الاجتماع وإذا انضم ذلك الى الأربعة المعتبرة من الابانة لزم زيادة مدة الحمل عليها ثم رأيت بعضهم نقل هذا عن التدريب وما سلمه شيخ الاسلام في المنهج في معنى التساهل غير موف بالمراد إن لم يكن غير مناسب فتأمل (قوله وفي اطلاق القولين) وهما اعتبار الطلاق على الأول وانصرام العدة على الثاني (قوله التساهل) فالحق اعتبار إمكان الاجتماع وفيه بحث اذ ربما يلزم حالة الخلاف فتأمل (قوله هذا) أي عدم الاخلاق على القول الثاني (قوله وحيث حكمنا) أي على كل قول من الأقوال السابقة (قوله ولها السكنى والنفقة) وغيرهما ما تقتضيه أحكام الزوجية (قوله فكانها لم تنكح) أي من حيث لحوق الولد وعدمه كما أشار اليه بقوله أو يكون الخ وأما النكاح فصحيح كقوله في المطلب فراجع مع ما تقدم (قوله فاسدا) أي في الواقع لافي ظن الواطئ والا فهو زان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضا وخرج به نكاح الكفار اذا اعتقدوا صحته فهو كالصحيح عندنا فيما مر ولا يحتاج لقاتف (قوله بوضعه) أي ان فرق بينهما قبله (قوله لحقه) واتقنت عدته بوضعه بشرطه المذكور (قوله البائن) وكذا الرجعي على المعتمد خلافا للبليغي (قوله وقد تقدم حكمه) ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرطه المذكور (قوله فان لم يكن قاتله) أي في دون مسافة القصر (قوله انتظر بلوغه وانقضاءه) ولا تتوقف العدة على ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينف عنهما اهتدت به عن أحدهما ثم تعد للآخر بثلاثة أقراء بعده والا فان اتني عنهما اعتدت لكل بثلاثة أقراء وتقدم عدة الأول.

(فرع) الحمل المجهول لا تعد المرأة به لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطء معه كما مر لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج أو أجنبي بشبهة أو زان أو استدخلت ماء وشكت هل هو محترم أو من زوج

غيره قبيل الابانة [قوله وفي قول الخ] على هذا القول تكون فراشا في عدة الرجعة [قوله وعلى الثاني الخ] عبارة الروضة فان قلنا من وجه الانصرام فقد أطلق الشيخ أبواب وابن الصباغ وغيرهما حكاية وجهين أحدهما يلحقه متى أتت به من غير تقدير لأن الفرائض على هذا انما يزول بانقضاء العدة والثاني أنه اذا مضت العدة بالأقراء أو الأشهر ثم ولدت لا كثير من أربع سنين من انقضائها لم يلحقه لأنها تحققت أنه لم يكن موجودا في الأقراء والأشهر فتبين بانقضائها وتصير كالمولود بالطلاق ثم ولدت لا كثير من أربع سنين وهذا الثاني هو الأصح عند الأكثرين وحكوه عن نص الشافعي رضي الله عنه وذلك أن قول هذا وان استمر في الأقراء لا يستمر في الأشهر فان التي لا تحمل تعد بالأشهر فاذا حلت بان أن عدتها لا تنقضي بالأشهر اه [قوله أو أكثر] أي فاذا كان لا كثير هل يبطل النكاح الثاني حلا على أنه من وطء شبهة من غيره أم يصح حلا على الزنا أو وطء شبهة منه محصل ما في شرح الروض عن ابن الرفعة والأذهرى والزر كشي الثاني [قوله لحقه] أي فتقضي عدته بوضعه ثم تعد للأول بعد النفاس [قوله أيضا لحقه] أي اذا ألحقه بالثاني قال البند نيجي فلا تنقضي عدة المطلق بهذا الوضع وان احتمل كونه منه لأن الاخلاق بغيره مانع [قوله انتظر بلوغه الخ] قال البند نيجي وعليها بعد وضعه أن تستأنف ثلاثة أقراء احتياطاً لأنه ان كان من الثاني فقد احتاطت بالزيادة أو من الأول فقد أوفت عدتها من الثاني ولا يمكن أن تبقى العدة حتى يتبين أمره للضرر وعبرة الروضة فاذا وضعت ومضت ثلاثة أقراء حلت للأزواج قالوا اذا انقضاء عنهما فمن الشيخ أبي حامد تكمل العدة عن الأول ثم تعد للثاني قوله في الحاشية ثلاثة أقراء احتياطاً حتى لو سبق قبل الحمل قرأ ان مثلا فلا عبرة بهما ونستأنف ثلاثاً احتياطاً وله الرجعة قبل وضعه لا بعده لاحتمال كونه منه فتكون عدته قد انقضت به

فلن لحقه بأحدهما فكلا مكان منه فقط) وقد تقدم حكمه وان ألحقه بهما أو أشبه الحال عليه أو لم يكن قاتله انتظر بلوغه وانقضاءه بنفسه

وان تمت به الزمان لا يمكن كونه فيه من واحد منهما كان ولده لكون سنة أشهر من تسلك الثاني ولا أكثر من أربع سنين من طلاق الأول البائن فظاهر أنه لا يلحق واحدا منهما (فصل) اذا (لزمها عدنا شخص من جنس) واحد (بأن طلق ثم وطئ في عدة أقراء أو أشهر بجاهلا) في باني أوروبية بأنها المطلقة (أو عالما في رجعية) بذلك أيضا بخلاف البائن فان وطئ العالم لها وطئ زنا لا حرة له (تداخلنا فبتدئ عدة) بالأقراء أو الأشهر (من الوطء) ويدخل فيها بقية عدة الطلاق (وتلك البقية واقعة عن الجهتين وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي دون ما بعدها (٤٦) وقال الحلبي لا تنقطع عدة الطلاق بالوطء وتسقط بقيتها قال وقيل ذلك أن

أو اجنبي (قوله البائن) وكذا الرجعي على المتمد كاتقدم (قوله لا يلحق واحدا منهما) ولا يبطل به النكاح كما مر .

(فصل) في تداخل العدتين وعدمه (قوله بجاهلا بأنها المطلقة) أو جاهلا بالتحريم وقرب عهد أو نشأ بعيدا عن العلماء والأقراء وان في عدة له شيئا فراجعه (قوله وقال الحلبي) مرجوح لأن عدة الطلاق أقوى فلا يرخصها الأضعف (قوله قال) ظاهر كلامه أنه راجع للحلبي وفي الروضة أن قائل ذلك العبادي ورد عليه دهمي الإجماع (قوله وبالمرجوح) هذا هو الراي الصحيح المذهب ولعل الشارح اغتر برأي الشيخين المبني على الضعف ولم ينتبه للبناء (قوله بالأصح) هو مرجوح وذاؤه على ما ذكره قبله وكذا ما بعده مبني عليه أيضا (قوله لشخصين) أي محترمين أمّا الحريران فان أشعلت مع أحدهما أو زافها إليها اشعلت للثاني فقط خلافا للباقيين ولت بقية عدة الأول الا ان كانت حاملا فتعدت بعده للثاني

[قوله فظاهر الخ] قال في الروضة واذا اقتضاه عنهما فمن الشيخ إلى حاملا أنه لا تنقضي العدة بوضعه عن واحد منهما بل بعد الوضع تكمل العدة عن الأول ثم تعدت عن الثاني اهـ

(قائلة) الحمل المجهول كما هنا يحمل بالنسبة للعدة على الزنا كما قلناه عن الروياني وأقراء وأخى به ائقال وجعل الأمة المجهول مخلوك ولا يحصل به استبراء فان حاضت وقلنا الحامل نجيس وهو الأظهر حل للسبب الوطء والا فلا بد من حيضة بعد الوضع والطهر من النفاس هكذا في بعض الشروح لكن سيأتي في باب الاستبراء أنه يحصل بوضع حمل زنا في الأصح قلت لا اشكال لأن المجهول يحتمل أن يكون من شبهة فيسكون الاستبراء بعد الوضع فهذا هو الاحتياط وجهه على الزنا في مسألة العدة هو الاحتياط أيضا .

(فصل لزومها إلى آخره) [قوله وقال الحلبي] مقالة الحلبي رويها الامام بأن عدة الطلاق أقوى فكيف تنقطع بالأضعف وقيل البقية تنقضي للأولى ثم تبدئ عدة الوطء وأفسده في البسيط لأنه لو لم يبق الا نصف قرء فهو الواجب ولا عدة بوجوب نصف القرء [قوله لكن الإجماع إلى آخره] سيأتي فيما لو وطئها الزوج في العدة علمت حكاية وجه بعدم الرجعة بناء على سقوط بقية الأولى قال الزركشي وهو يرد على العبادي في حكاية الإجماع هنا [قوله والأخرى أقراء] زاد في الأنوار وأشهر [قوله وهي ترى الدم الخ] قيد في المستثنين فان قلت ما الحامل له على هذا التقيد اللازم له جعل التداخل في المتن مفرعا على مرجوح . قلت قول المتن تداخلنا [قوله أول شخصين] انظر هل الأولى أن يقول أو شخصين

لإرجاع في البقية لكن الإجماع صدقته وقد ينقطع أثر النكاح في حكم دون حكم (فان كانت أحدهما حلا والأخرى أقراء) بأن طلقها حائلا ثم وطئها في الأقراء وأجلها أو طلقها حاملا ثم وطئها قبل الوضع وهي ترى الدم مع الحمل وقلنا بالراجع إنه نجيس وبالمرجوح ان العدة لا تنقضي بالأقراء مع وجود الحمل لأنها لا تدل على البراءة (تداخلنا) أي دخلت الأقراء في الحمل (في الأصح) لانعدام صاحبهما (فتقتضيان بوضعه) وهو واقع عن الجهتين (ويراجع قبله) في الطلاق الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (وقيل ان كان الحمل من الوطء فلا) راجع زمانه بناء على انقطاع عدة الطلاق وسقوطها بالوطء ومقابل الأصح أنها لا تتداخلان لاختلاف

جنسهما وعلى هذا إن كان الحمل لعدة الطلاق اعتدت بعد وضعه بالأقراء وله الرجعة [قوله]

قبله أو لعدة الوطء تمت بعد وضعه بقية عدة الطلاق وله الرجعة في تلك البقية وكذا قبل الوضع لأنها لم تكمل عدة الطلاق وقيل لا لأنها في عدة الشبهة أما إذا قلنا بالأصح وهو انقضاء العدة بالأقراء مع وجود الحمل فان كان الحمل لعدة الوطء ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت عدة الطلاق وليس للزوج الرجعة بعد ذلك وان وضعت الحمل قبل تمام الأقراء فقد انقضت عدة الوطء وعليها بقية عدة الطلاق وللزوج الرجعة قبل الوضع وبعد ما إلى تمام الأقراء وان كان الحمل لعدة الطلاق ومضت الأقراء قبل الوضع فقد انقضت أكلت باقي منها بعد الوضع وله الرجعة إلى الوضع (أو) لزوما عدلتان (الشخصين) بأن كانت في عدة زوج أو شبهة غوطت بشبهة

أو نسكاح فاسداً كانت زوجة معتدة من شبهة فطلقت فلا تدخل (لعدة المستحق بل تعدل كل منهما عدة كاملة) فإن كان حل قدمت
عدته) حاشا كان أم لا سداً لأن عدة الحمل لا قبل التأخير فإن كان من المطلق ثم وطئت شبهة فلما وضعت انقضت عدة الطلاق ثم تعدت
بالأقراء للشبهة بعد طهرها من النفاس وللزوج الرجعة قبل الوضع قال الروابي (٤٧) الوقت وطء الشبهة لخروجها

حينئذ عن عدته بكونها
فراشا للوطء وإن كان
الحمل من وطء الشبهة قلنا
وضعت انقضت عدته ثم
تأتي بعدة المطلق أو بقية
بعد الطهر من النفاس وله
الرجعة في البقية وفي وقت
النفاس لأنه من العدة
كالحيض الذي يقع فيه
الطلاق (والا) أي وإن
لم يمكن حل (فإن سبق
الطلاق) وطء الشبهة (أنقضت
عدته) لقوتها باستنادها
إلى عقد جازم (ثم استأنفت
الأخرى) أي عدة وطء
الشبهة عقب عدة الطلاق
(وله الرجعة في عدته)
وبأن في وقت الوطء ما تقدم
عن الروابي (فاذا راجع
انقضت وشرعت في عدة
الشبهة ولا يستمتع بها حتى
تقضيها) رعاية للعدة (وإن
سبقت الشبهة) الطلاق
(قدمت عدة الطلاق)
لقوتها كما تقدم (وقيل)
عدة (الشبهة) لسبقها
وسبأنى أنه لو كان الوطء
بنسكاح فاسد انقضت به
عدة الطلاق أي إلى أن
يفرق القاضي بينهما

(قوله أو نسكاح فاسد) عطف خاص (قوله وللزوج الرجعة) لأنها استدامة وليس له التجديد لأنه ابتداء
(قوله الوقت وطء الشبهة) فليس له الرجعة فيه والمراد به مادامت الشبهة قائمة ولو في غير وقت الوطء
أخذنا من العلة وهما سبب كره بعد وإن طالت المدة بينهما سواء في النسكاح الفاسد أو غيره كما يأتي (قوله
لأنه من العدة الخ) فيه تساهل والأولى قول غيره لأن عدة الحمل لم تنقض (قوله وله الرجعة في عدته) وله
التجديد في البائن بدون ثلاث لأن العدة له (قوله فاذا راجع) أوجده انقضت ولا يسقط باقيا كما يعلم
عما يأتي ولو اشبه الحمل جدد مرتين قبل وضعه وبعده (قوله وشرعت في عدة الشبهة) ما لم تكن حاملاً
من الزوج والأفلا تشرع إلا بعد النفاس (قوله ولا يستمتع) مثل النظر ولو بلا شهوة (قوله وسبأنى الخ) فلا
يرد على المصنف على أن كلام المصنف في عدتين وهذه عدة فرائش لا عدة فيه وهذه من أفراد ما تقدم عن
الروابي أيضاً (قوله إلى أن يفرق القاضي) خرج به غيبته عنها مثلاً إلا أن عزم أن لا يعود فهو كالنفر في
ومثله أيضاً اتفاقهما على الفرقة وموته وطلاقه على ظن الصحة وإذا وجد التفريق المذكور كانت عدة
الطلاق ثم تشرع في عدة الشبهة (فتبينه) يقدم في عدتي الشبهة المطل على غيره مطلقاً أو الأسبق إن لم يكن حل
وهل فرائش إحدى الشبهتين يقطع الأخرى إلى التفريق قياساً ما مر في النسكاح القطع بالأولى هنا فراجع وحوار
(فصل في حكم معاشرته المعتدة) (قوله عاشرها) أي الرجعية كما يأتي ولو في أثناء العدة أو مع علمه
بالتحريم وليس زانياً بوطئها ولا حد عليه به كافي شرح شيخنا وحاصل الحكم فيها أن معاشرته لها منع
من حسابان عدتها لأن الطلاق مدتها لأنها في فرائش أخرى بوجود طلاقها لكنها كالمعتدة لأنها خرجت منها إلى
فرائش المعاشرته بالتفرق بينهما وطئاً بمقدار عدتها من وقت الطلاق حكم الرجعية وفيما بعد ذلك حكم البائن
الأن في حقوق الطلاق وما ألحق به وإذا انقضت المعاشرته تشرع في عدة الطلاق كلها إن لم يسبق منها
شيء على المعاشرته والافتسكها ولها في حكم البائن فلا يصح رجعتها فيها وتنقض بها عدة وطء قبلها
وإن تكررت دخولها فيها فتأمل ذلك وراجع (قوله كزوج) أي كمعاشرته لما قبل طلاقه لأنه
زوجها ولو أسقط الكاف لكان أنسب فالمراد بالمعاشرته أن يدوم على حاله التي كان معها قبل الطلاق
من النوم معها ليلاً أو نهاراً وخلوة بها كذلك وغير ذلك (قوله بلاوطء) قيد به لأجل استمرار
العدة مع المعاشرته لأن الوطء شبهة فيوجب عدة أخرى ويتداخلان فلا تكون عدة طلاق فقط
ومثل عدم الوطء والوطء غير شبهة كما يأتي (قوله ولا رجعة) هو المعتقد وكذا لا تنفقه لها
ولا كسوة فم يجب لها السكنى كافي شرح شيخنا ولا يصح منها لعان ولاظهار ولا إيلاء ولا نورث ولا
تقتل لعدة وفاة لومات عنها وليس له تزويج نحو أختها ولا أربع سواها ولا يصح عقده عليها ولا يصح
[قوله فلان داخل] قال الرافعي إن العدة نوع خمس استحققة الرجل على المرأة فلا يجوز أن تكون محبوسة
للاثنين في وقت واحد كالنسكاح [قوله بكونها فراشا للوطء] قضية هذا أنه لو كان بنسكاح فاسد لا يرجع
حتى يفرق بينهما وبه صرح في شرح الإرشاد [قوله وله الرجعة في البقية الخ] وكذا له الرجعة قبل
الوضع دون تجديد النسكاح في البائن [قوله عدة طلاق] أي إذا كانت بغير حل

(فصل عاشرها الخ)

[قوله أي مطلقة] أي ولو مع علم التحريم [قوله ولا رجعة] لو مات عنها انتقلت إلى عدة

(فصل عاشرها)

أي مطلقة (كزوج بلاوطء في عدة أقراء أو أشهر فأوجه أهمها إن كانت بائناً انقضت والأفلا) والثاني تنقضي مطلقاً والثالث
لا تنقضي مطلقاً لأنها بالمعاشرته تنسب الزوجات دون المطلقات والثاني نظر إلى أن قصد من العدة مضي المدة الدالة على براءة الرحم
فذلك حاصل مع المعاشرته والأول نظر إلى قيام شبهة الفرائش في الرجعية دون البائن (ولا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر)

فان لم تنقض بهما العدة احتياطاً (قلت ويلحقها الطلاق الى انقضاء العدة) كاذكروه الرافعي وقال إنه مقتضى الاحتياط (ولو طهرها أجنبي) بلاوطه أو معه (انقضت واقه أعلم) ولو وطئ الزوج مع المعاشرة البائن عالماً انقضت لأنه وطئ نالاً حرمة له وأجاءه لأو الرجعية مطلقاً فقط تقدم في الفصل السابق أن الوطء (٤٨) يجب به عدة تبدأ منه وتدخل فيها بقية الأولى لكن لا تنزع الرجعية فيها

مادام الزوج يطؤها كما قاله في التهمة ولو كانت المعاشرة في عدة حمل انقضت بوضعه بلاشك مطلقاً (ولو نكح معتدة بظن الصحة وطئ انقضت) عدتها (من حين وطئ) لحصول الفرائش بالوطء (وفي قول لأوجه من العقد) لأنها به معرضة عن العدة وتعود اليها من حين التفريق بينهما وقيل من آخر الوطء الواقعة في النكاح واذالم يطأ لم تنقطع العدة لانقضاء الفرائش وقيل تنقطع لما ذكر من الاعراض عنها بالعقد (ولو راجع حائلاً ثم طلق استأنفت) سواء وطئها بعد الرجعة أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وفي القديم تبنى) على ما سبق من العدة قبل الرجعة (ان لم يطأ) بعدها (أو) راجع تنقض عدتها سواء وطئها بعد الرجعة أم لا فلورفعت بعد الرجعة ثم طلقها (حائلاً) ثم طلقها (فيالوضع فلورفعت ثم طلق استأنفت) عدة بالأقراء سواء وطئها بعد الوضع أم لا لعودها بالرجعة الى النكاح الذي وطئت فيه (وقيل ان لم يطأ بعد الوضع فلاعدة) عليها بناء على أن الحامل تبنى لتعذر بناء الأقراء على الحمل وفي الروضة وأصلها أنه ان وطئ قبل الوضع أو بعده استأنفت فان لم يطأها فكذلك وقيل لا عدة عليها فتني الوطء شامل لما قبل الوضع وبعده في حكاية هذا الوجه فلوزاد على قوله هنا بعد الوضع أو قبله أو حذفه كما في المحرر لوني بما ذكر (ولو خالع موطوءة ثم نكحها) في العدة (موطئ ثم طلق استأنفت) عدة لأجل الوطء (ودخل فيها البقية) من العدة

خلعها وليس لنا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه وتقيم أنه لا يجب بوطئها (قوله فان لم تنقض بهما العدة) أي من حيث حقوق الطلاق كما علم (قوله ويلحقها الطلاق) أي بلاعرض كإسراء ولا عبرة بذكره فيه ولا رجعة في هذا الطلاق أيضاً لأنه تغليظ ويلزمها عدة لهذا الطلاق قاله شيخنا م وانظر ما فائدة هذه العدة (قوله الى انقضاء العدة) أي بالتفريق بينهما ويلزمها بعد ذلك التفريق عدة كاملة سواء اتصلت المعاشرة بالفرقة الأولى أو لم تنصل كما مر ويدخل فيها بقية عدة طلاق قبله من الفرقة الأولى أو بعدها ان وجد وليس لها أن تزوج فيها كإقبلها والظاهر أنه لا سكنى لها فيها وأنه لا يمنع عليه نحو أختها بعد التفريق فراجع ذلك (قوله ولو طهرها أجنبي انقضت) وليس منه السيد فمعاشرة لأتمه المطلقة من زوجها كمعاشرة الزوج سواء بوطء أو غيره وظاهر كلام شيخنا الرمل أنه في معاشرة السيد لا فرق بين الطلاق الرجعي والبائن ولم يوافق شيخنا في البائن لأنه بالأولى من الزوج بل أنه توقف في إلحاق السيد بالزوج اذ لا علاقة بينه وبين المارق فراجع (قوله أو معه) أي بلاشبهة والافسيائي (قوله جاهلاً) أو بشبهة كإسيائي (قوله مادام الزوج يطؤها) أي مادام معاشراً لها ولو بلاوطه لكن بعد وجود وطء كما يؤخذ مما يأتي قريباً وما مر آنفاً (قوله في عدة حمل انقضت مطلقاً) وان كان الحمل من وطئها بعد المفارقة لانحداد صاحب العدة فيهما (قوله وتعود اليها) أي على القولين وان لم يطأ بعد الوطء الأول الى التفريق (قوله واذالم يطأ) أي ولو مع المعاشرة لم تنقطع العدة كما مر (قوله ولو راجع حائلاً) خرج ما لوطئها بالرجعة فيكفيها عدة الطلاق الأول عنهما وكانها وقامعا وان كان الثاني بعوض (قوله فلاعدة) وعلى هذا يقال لتأعده من زوج انقضت والزوجة في عصمته (قوله بناء على الخ) يفيد أن هذا الوجه مبنى على مرجوح وأنها على الراجح تستأنف هنا قطعاً فتأمل (قوله لتعذر الخ) هو عدة لعدم القول بالبناء هنا المنطوق تحت عدم العدة فافهم (قوله بعد الوضع) مفعول لقوله (قوله أو قبله) مفعول لزاد (قوله أو حذفه) عطف على زاد (قوله موطوءة) أي له رشم وطء الشبهة فراجع (قوله استأنفت عدة) من الطلاق بعد الوطء (قوله ودخل فيها البقية من العدة) لأنها انقضت بمجرد العقد

الوفاة وهل يثبت التوارث قال الزركشي سكتوا عنه والقياس عدم نبوته [قوله وقال الخ] أخذ ابن الرفعة رحمه الله تعالى من ذلك عدم جواز الخلع كما لا تستحق الرجعة [قوله ثم طلق] خرج ما لوطئ الرجعية من غير مراجعة فان العدة كافية من غير استئناف [قوله فلاعدة] قال الزركشي أي ويحكم على هذا الوجه بأن قضاء عدتها بالوضع تحت الزوج اه قال الرافعي في توجيهه ويجوز أن تنقض العدة بالوضع تحت الزوج وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر فقوله ويحكم بانقضاء عدتها أي عدة الطلاق الأول وقوله وان امتنع مثل ذلك في الأقراء والأشهر بعد الرجعة وقبل الطلاق ثم رأيت في الرافعي وإذا قلنا بالبناء فراجعها في خلال القرء الثالث مثلاً فهل يجب ما مضى منه قرءاً - حكى المؤلف يعني الغزالي فيه وجهين أحدهما نعم لأن ما بعد القرء نازل منزلة جمعه فعلى هذا اذا طلقها بعد ذلك لاشئ عليها على قول البناء لتام الأقراء لما مضى والثاني لا وعليها قرء ثالث فان بعد الطهر الأول لا معنى لجهله قرءاً والظاهر هو الوجه الثاني [قوله بناء على أن الحامل الخ] اعلم أن غرض المشرح من هذا الكلام أن هذا الذي في المتن وجه

مرجوح

الوطء بنت على ماسبق من عدة وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق لأنه في نكاح جديد بخلاف ما تقدم في الرجعية

(فصل عدة حرة حائل لوفاة وان لم توطأ أربعة أشهر

وعشرة أيام بلياليها) قال تعالى والذين يتوفون

منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة

أشهر وعشرا أى عشر ليل بآيامها وتستوى في

ذلك الصغيرة والكبيرة والمدخول بها وغيرها

وذات الأقراء وغيرها وزوجة الصبي وغيره

لاطلاق الآية المحمولة على الغالب من الحائز الحائلات

وتعتبر الأشهر بالأهلة ما أمكن فان مات أول

الهلل فواضح أو في خلال شهر بقي منه عشرة أيام

أو أقل ضمت الى ذلك أربعة أشهر بالأهلة وأكملت

بقية العشر بما بعدها أو أكثر من عشرة أيام

ضمت الى ذلك ثلاثة أشهر بالأهلة وأكملت عليه بما

بعدها بقية أربعين يوما وقيل اذا انكسر شهر

اعتبرت الأشهر كلها بالعدد ثلاثين ثلاثين (وأمة)

حائل (نصفها) وهو شهران وخمسة أيام بلياليها

ويقاس الانكسار بما تقدم (وان مات عن رجعية

ولو قبل الوطء وقال ابن سريج لا تنقطع قبل الوطء كما في الأجنبية ورد بأنه لا يجوز أن تكون معتدة عنده منه أى لعقد صحيح فلا ينافي ما تقدم (قوله والوطء) ذكره مضرأولا حاجة إليه لأنه ان اعتبر وجوده في نفي عدة اقتضى بقاءها بعد العقد اليه وتقدم رده وان اكتفى بالعقد في نفيها فلا حاجة إليه فتأمل (قوله بنت) أى بعد الطلاق الثاني (قوله على ماسبق) قبل عقد النكاح الثاني من عدة الطلاق الأول (قوله وأكملتها) أى عدة الطلاق الأول (قوله في نكاح جديد) أى وطلق فيه قبل الدخول (قوله بخلاف ما تقدم في الرجعية) بقوله يعودها بالرجعة الى النكاح الذى وطئت فيه فتأمل ولو كانت حاملا بعد التجديد انقضت بوضعه وتستأنف بعد الطلاق الثاني عدة .

(فصل) في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها (قوله حرة) أى ولوفى ظنه وان خالف الواقع كما في عدة الحياة قاله شيخنا مر وخالفه شيخنا الزبائدي (قوله أربعة أشهر وعشرة أيام) وحكمة ذلك أن الحمل يظهر في الأربعة أشهر فلو كان ثم حل لظهر وجعلت العشرة استظهارا (قوله أى عشر ليل) فسر العشر بذلك لتأنيثها والمراد أيامها وانما اعتبر الليالي لأنها غرر الشهور والأيام وأشار بقوله بآيامها الى دفع إيهام اخراج اليوم العاشر من عدة فتأمل (فرع) لو قال لها أنت طالق قبل موتى بأربعة أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوعه ولا عدة عليها ولا ارث لها وان كان الطلاق رجعيا ويؤخذ مما يأتي أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع من معاشرتها ولا من وطئها حال حياته كما تقدم (قوله وأمة) أى من فيها رق ولو بمعضة وفيما لوطنها حرة ماسر (قوله عن رجعية) أى في عدة غرقت المعاشرة بعدها فلا تنتقل كما مر (قوله وسقطت بقية عدة الطلاق الخ) وتسقط نفقتها أيضا ولو حاملا وعدة الفسخ كاطلاق (قوله فلا تنتقل) فلا تسقط نفقتها لو كانت حاملا ولا يلزمها الاحداد ومثلها في ذلك أم الولد والمفارقة عن نكاح فاسد والموطوءة بشبهة لأن عدة الوفاة والاحداد من خواص النكاح الصحيح ودخل في البائن ما لعلق طلاقها

مرجوح مفرع على قول البناء وأن الأصح على البناء وجوب الاستئناف وعبارة الرافعي فان لم يحسها وقلنا الحامل تستأنف فكذا هنا وان قلنا بالبناء يقدر بناء الأقراء على الحمل وفيها وجهان أظهرهما الاستئناف ووجه والثاني لعدة عليها وتقضى عدتها بالوضع تحت الزوج بالحمل دون نظيره من الأقراء والأشهر اه ملخصا [قوله بنت على ماسبق] قال الرافعي رحمه الله اذا نكح التي خالعه في عدة فعن ابن سريج لا تنقطع المدة ما لم يطأ كنكاح الأجنبي فيها جاهلا والصحيح الاقطاع بنفس النكاح واذا صارت المرأة زوجة لم يجوز أن تكون معتدة منه فلو طلقها بعد التجديد فان كانت حاملا انقضت بوضعه وان كانت حائلا فان لم يدخل بها بدت على عدة السابقة ولا يتعلق بهذا الطلاق عدة بخلاف ما سبق في الرجعية اه أقول فلو وضعت الحمل أو انقضت الأقراء والأشهر بعد التجديد وقبل الطلاق المذكور فلا بد من البناء على الأقراء والأشهر ومن الاستئناف في مسئلة الحمل وينبغي أن يجري فيها وجه بسقوط عدة كمنظيرها من الرجعية وهذا كله أخذته من نظيره في مسئلة الرجعية السابقة عن الرافعي على قوله بناء على أن الحامل الخ .

(فصل : عدة حرة الخ) [قوله أى عشر ليل بآيامها] ذهب الأذرمعي الى عشر ليل وتسعة أيام لأن العشر تستعمل في الليالي دون الأيام ورد بأن العرب تغلب التأنيث في اسم العدد إذا أر يد الليالي والأيام تقول سرت عشرا وقوله تستوى في ذلك الخ أى بخلاف عدة الطلاق لأن مقصود هذه العدة رعاية حق الزوج باظهار التمتع لأنها غير محفوفة بالطلاق ولذا وجب الاحداد ولئلا يتخذ انكار الإصابة ذريعة ولا منازع ولأن الموت يقرر المهر كالدخول وثنايف مالك عند رؤية الدم في الأشهر [قوله انتقلت الخ] أى بالاجاع وتسقط النفقة من وقت الموت ويلزمها الاحداد .

[قوله أو بائن] فلو علق الطلاق البائن بالموت فينبغي أن تعتد للوفاة وان كانت لا ترث احتياطا في الموضعين

بل تكمل عدة الطلاق (وحمل بوضعه) لقوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن فهو مقيد لطلاق الآية السابقة (بشرطه السابق) من انفصال كاه ونسبته الى ذى العدة ولو احتمالا كفى بلعان (فلومات صبي عن حامل قبل الأشهر) لا بالوضع لأن الحمل منى عنه لعدم انزاله (وكذا لمسوح) أى مقطوع الذكر والأنثيين فإنه اذا مات عن حامل اعتدت بالأشهر لا بالوضع (اذلا بلحقه) الولد (على المذهب) لأنه لا ينزل ولم تجر العادة بأن يخلق له ولد وقال الاصطخري وغيره يلحقه لأن معدن الماء الصلب وهو ينفذ من قبة الى الظاهر وهما باقيان (٥٥) ويحكي ذلك قولاً للشافعي رضى الله عنه فتنتقض عدتها بالوضع على هذا (و يلحق بحبوا

بقي أنقياء) لبقاء أوعية المني وقد يصل الى الرحم بغير ابلاج (فتعذر) زوجته الحامل (به) أى بالوضع لو فاته ولا عدة عليها لطلاقه لأنه لا يتصور منه الوطء (وكذا مسلول) خصينته (بقي ذكره) يلحقه الولد (على المذهب) وقيل لا يلحقه لأنه لا ماله ودفع بأنه قد يبلغ في الابلاج فيلنذ وينزل ماء رقيقا وإدارة الحكم على الوطء وهو السبب الظاهر أولى من ادارته على الانزال الحنفى فتعذر زوجته الحامل بالوضع لو فاته وطلاقه على المحقوق وبالأشهر للوفاة وبالأقراء لالطلاق على عدم المحقوق (ولو طلق احدى امرأتيه) معينة أو مبهمة كأن قال لها احدا كاطاقي ونوى معينة أولا (ومات قبل بيان) للعينة (أو تعيين) للمبهمة (فان كان لم يطق) واحدة منهما (اعتدنا لوفاة) لأن كل واحدة

بموته فتعذر للوفاة ولا تراث احتياطا قاله شيخ شيخنا عميرة (قوله وحامل) حرة أو غيرها (قوله بوضعه) ولا ثاني توأمين انفصل أحدهما قبل موت الزوج ودخل في وضعه مالموات في بطنها فلا بد من انفصاله وان مكث سنين كامر (قوله فهو مقيد) ولا يناسب اعتبار الغالب كما تقدم مع أن الصواب التعبير بأنه محض فتأمل (قوله كفى بلعان) هو تميم لمقاد الشرط السابق في كلام المصنف وان لم يتصور هنا وقال بعضهم هو تنظير وليس بسد يد وصوره شيخنا الرملى هنا بما لو لاغن حاملا لنفى ولدوله زوجة أخرى حامل ثم طلق احدهما ومات قبل التعيين وفيه نظر وصورها غيره بما لو رماها بوطء شبهة رأته بولد ولا عنها لنفيه فانها لا تبين منه على قول ضعيف (قوله فلومات صبي) لم يبلغ أو ان الاحتمال (قوله وغيره) منه القاضيان والصيدلاني والصيمري وأبو عبيدة قاضى مصرفاته قد ألحق ولدان خصى فحمله على كتفه وخرج ينادى بين الناس يقول ان القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الخصيان (قوله وقد يصل الخ) يفيد أنه لا فرق بين أن يعلم استدخال مائه أولا وفي شرح شيخنا تقييده بما اذا علم ذلك والا فلا يلحقه ولا تعتد به فراجع (قوله ولا عدة عليها لطلاقه) أى مالم تستدخل ماءه وتحمل منه والاعتدت له به (قوله وينزل ماء رقيقا) وقولهم ان الخصبة المني للمني واليسرى للشعر ولذلك لا لحية لخصى لعله لا تغلب اذا قد شوه دخلا (قوله وان وطئ كلا منهما) أو احدهما وهى ذات أشهر مطلقا أو ذات أقراء في طلاق رجعى ويمكن ادخال ذلك في كلامه (قوله أخذنا بالاحتياط) هذا انما يحتاج اليه اذا مضى قبل الموت أكثر من قدر عدة الرجعية وما ذكره بقوله وتقدم الخ انما يأتي اذا لم يمت قبل الموت قدر عدة الرجعية أيضا (قوله من الطلاق) وانما اعتبرت لأقراء من الطلاق في المبهمة مع أن عدتها انما تعتبر من التعيين لأنه لما يس منه اعتبر بسببه وهو الطلاق وقال البلقينى قبا للبخوى وابن الصباغ يجعل الموت كالتعيين (قوله بالأكثر) قال في الكفاية وانظر لم يرجع الى بيان الوارث كامر وقد يقال احتياطا لحق الله تعالى في العدة وأمالأجل الارث فهو معتبر لأنه الذى قد مر

[قوله بل تكمل عدة الطلاق] قال هذا ولها النفقة ان كانت حاملا وذكروا في النفقات خلافه وقوله الطلاق مثله الفسخ [قوله فهو مقيد الخ] هذا قد يخالفه جعلها سابقا محمولا على الغالب لأنه حينئذ ينفى عن التقييد [قوله لأنه لا ينزل] زاد غيره لأن الأنثيين محل المني يندفق بعد انفصاله من الظهر [قوله وغيره] أى كالقاضيين والصيدلاني والصيمري وأبو عبيدة بن حمر بويه حكى أنه ولي قضاء مصرف قضى بالمحقوق فحمله الخصى على كتفه وخرج يقول القاضى جالس يفرق أولاد الزنا على الخصيان [قوله لبقاء أوعية المني] زاد غيره وما فيها من القوة المحبلة للدم [قوله وان احتمل الخ] هذا الاحتمال محل فرضه في الرجعية إذا كان الموت بعد اقضاء الأشهر والأقراء والا فلا يصح فرضه لا تقاطعها الى عدة الوفاة [قوله بالأكثر] لان الأقراء إن كانت أكثر

منهما كما تحتمل أن تكون مفارقة بالطلاق تحتمل أن تكون مفارقة بالموت فأخذنا به احتياطا فان (وكذا ان وطئ) كلاهما (وهما ذاتا أشهر) سواء كان الطلاق بائنا أم رجعيا (وأقراء والطلاق رجعى) فانهما يمتدان عدة الوفاة وان احتمل أن لا يلزمهما الاعدة الطلاق التي هي أقل من عدة الوفاة في ذات الأشهر وكذا ذات الأقراء بناء على الغالب من أن كل شهر لا يتخلو عن حيض وطهر أخذنا بالاحتياط أيضا وقد تقدم أن الرجعية تنتقل الى عدة الوفاة أيضا (فان كان) الطلاق في فتاوى الأقراء (بائنا اعتدت كل واحدة) منهما (بالأكثر من عدة وفاة وثلاثة من أقراءها) احتياطا أيضا (وعدة الوفاة من الموت والأقراء من الطلاق) فلومضى قرأ أو قرأ ان قبل الموت اعتدت بالأكثر من عدة وفاة من قرء من أقراء

(ومن غاب) بسفر أو غيره (واقطع خبره ليس لزوجه نكاح) لغيره (حتى يتيقن موته أو ملاقاه) لأن النكاح معلوم يتيقن فلا يزول الا يتيقن وعن التفال لو أخبرها عدل بوفاته حل لها أن تنكح غيره فيما بينها وبين الله تعالى (وفي القديم تبرص أربع سنين ثم تعدل وفاة وتنكح) غيره قضى بذلك عمر رضى الله عنه رواه مالك وتحسب المدة من (٥١) وقت اقطاع الخبر لكن فتقر

الى ضرب القاضى لها فى الأصح فلا يحسب ماضى قبله واذا ضربها بعد ظهور الحال عنده فقت فلا بد من الحكم بوفاته وحصول الفرقة فى الأصح وهل ينفذ الحكم بالفرقة ظاهرا وباطنا كالفسخ بالعنة أو ظاهرا فقط وجهان مستند الثانى أن عمر رضى الله عنه لما عاد المفقود مكنه من أخذ زوجته رواه البيهقى (فلو حكم بالقديم) أى بما قبل فيه من الوفاة وحصول الفرقة بعد المدة (قاض تقض) حكمه (على الجديد فى الأصح) تخالفته لاقياس الجلى فانه لا يحكم بوفاته فى قسمة ميراثه وعق أم ولده قطعا ولا فارق بينهما وبين فرقة النكاح والوجه الثانى لا ينقض حكمه بما ذكر لاختلاف المجتهدين فيه (ولو نكحت بعد التبرص والعدة فبان) الزوج (ميتا) وقت الحكم بالفرقة (صح) النكاح (على الجديد) أيضا (فى

(قوله ومن غاب) كلامه فى الزوج ومثله الزوجة (قوله ليس لزوجه نكاح) ولا المستولته (قوله يتيقن) بمعنى ما يشمل الظن لشموله حكم الحاكم وإخبار اليقنة على ما مر فى الفرائض (قوله وعن التفال لو أخبرها الخ) هو المعتمد وخزم به ابن المقرئ (قوله عدل) ولو رواية كعبد وامرأة وهل يلحق بذلك غير عدل اعتقدت صدقه راجعه (قوله حل لها) لاسكن لا تقرر عليه ظاهرا فيفرق الحاكم بينهما اذا علم هما (قوله وفى القديم) ونقل أن الشافعى رضى الله عنه رجع عنه لما علم أنه من قضاء أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه لأن المجتهد لا يقلد مثله (قوله قبله) أى قبل ضرب القاضى كما صرح به ابن حجر (قوله مكنه من أخذ زوجته) وهو صريح فى أن الفسخ ينفذ ظاهرا فقط فهو المعتمد من الوجهين واسكن لا يستمتع المفقود بها حتى تنقضى عدة وطه النكاح بها ولا حد عليه به ولا عليها كما أتى (قوله لاقياس الجلى) مع الاحتياط للابضاع (قوله بعض التبرص) لاحاجة اليه بل هو تصوير وانما المدار على كون النكاح بعد العدة سواء قبل ضرب القاضى أو بعده على ما مر عن القديم ولا يقال عطف العدة على التبرص لأنه تفسير لأنه غيرهما كما مر (قوله ميتا) قبل النكاح بمدة عاد الصدوق خرج ما لو بان حيا فهو له على ما تقدم (قوله وقت الحكم) أيضا يفيد أن ما ذكره المصنف مبنى على القديم والحكم بالصحة مبنى على الجديد وضح هنا لحفاء أثر الشك فلا ينافى ما مر فى المرتابة (قوله فى الواقع) أى مع الاستناد الى سبب خفى فلا ينافى ما مر فى المرتابة لاستناده الى سبب ظاهر (قوله لا يبطؤها) ولا يستمتع بها كما مر ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم صحة النكاح باطنا فى الثانى ولتسوزها على

فان كانت هى المطلقة فعلى عدتها وان كانت هى الزوجة فقد حصلت الأشهر فى ضمنها وان كانت الأشهر أكثر فان كانت هى المطلقة فقد حصلت الأقراء وان كانت هى الزوجة فعدها الأشهر قال فى الكفاية ولم يتعرضوا هنا لبناء هذه المسئلة على أن الوارث هل يقوم مقام المورث فى البيان وكان يبنى بناؤها على ذلك [قوله حتى يتيقن موته الخ] رواه الشافعى عن على رضى الله عنه ومثله لا يقال من قبل رأى والقياس الجلى كما سيأتى فى كلام الشارح اذ كيف يقول لا ترض وتنقض عدتها منه [قوله تقض] قال القاضى والامام رجع الشافعى عن القديم [اذبان له أن تقليد الصحابى لا يجوز لأجتهد] (قوله بعد التبرص والعدة) أى وبعد ما سلف من ضرب القاضى وحكمه هذا مراده فيما يظهر هذه الحاشية سطرتها بحثا قبل اطلاقى على تصريح الشارح بمعناها فى قوله الآتى وقت الحكم بالفرقة فبئس الحد [قوله صح النكاح الخ] نظرفيه الزركشى بما سلف من عدم صحة نكاح المرتابة اذا حصلت الرية وان بان أن النكاح صادف اليقونة قال وقد جعلوا من موانع النكاح الشك فى حل المنكوحة كالونكح من لا يدري أم معتدة أم لا وهل هى أخته من الرضاع أم لا اه أقول لا اشكال لأن الأمر هنا متما كد بضرب القاضى وحكمه فأقل مراتبه أن يكون كالأول حدثت الرية بعد انقضاء العدة وهى لا يضرب كسلف [قوله ويجب الاحداد] من أحد وهو المنع لأنها تمنع نفسها التزين وتمنع الخضاب وقوله أيضا ويجب الاحداد انظر لو كانت حاملا ومكنت أربعة أعوام هل تعددتها أو ولدت عقب الموت هل يزول الوجوب والجواز أم الوجوب فقط أمان تعدد بال أكثر من الاقراء والأشهر لو فرض

الأصح) ملقوه عن المانع فى الواقع والثانى لا يصح لاتقاء الجزم بخلوه عن المانع وقت عقده ولو بان الزوج حيا بعد أن نكحت فهو على القديم على زوجته كالجديد لتبين الخطأ فى الحكم لكن لا يبطؤها حتى تعدد للثانى وقبل هى زوجة الثانى لا رافع نكاح الأول بناء على نفوذ الحكم ظاهرا وباطنا وقبل الأول مخير بين أن يزعمها من الثانى وبين أن يتركها ويأخذ منه مهرا مثل لقضاء مهر رضى الله عنه بذلك رواه البيهقى (ويجب

الاحداد على معتدة وفاة) لحديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أو أربعة أشهر وعشرا أى فانها يحل لها الاحداد عليه أى يجب بالاجماع على ارادته (لارجعية) أى لا يجب عليها توقع الرجعة قال بعضهم والأولى أن تزين بماء عسل الزوج الى رجعتها وروى أبو ثور عن الشافعي أنه يستحب لها الاحداد (و يستحب لبائني) بخلع أو ثلاث (وفى قول يجب) كالمتوفى عنها زوجها بجامع الاعتداد عن نكاح و فرق بأنها محفوفة بالطلاق فلا يليق بها ايجاب الاحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها (وهو ترك لبس مصبوغ لزيينة وان خشن) لحديث الصحيحين عن أم عطية كنانتهى أن تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وأن نكتحل وأن تنطيب (٥٢) وأن تلبس ثوبا مصبوغا (وقيل يحل ماصبغ غزله ثم نسيج) كالبرود لا تتقاه

الزينة فيه بخلاف ماصبغ بعد النسيج كالمصفر والمزغفر (ويباح غير مصبوغ من قطن وصوف وكتان وكذا ابريسم) أى حرير (فى الأصح) كالكتان اذا لم تحدث فيه زينة كتنش والثاني يحرم لأن لبسه تزين فعل هذا يحرم العتاني الذي غلب فيه الابريسم ويباح الخرق طعنا لا متناز الابريسم فيه بالصوف الذي هو سداه (و) يباح (مصبوغ لا يقصد زينة) بل اصبية أو احتمال وسخ كالأسود والكحل لا تتقاه الزينة فيه وان تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فان كان برا قاصا في اللون حرم لأنه مستحسن يتزين به أو كدرا مشبها فلا لأن للشبع من الأخضر يقارب للأسود ومن الأزرق

الأول بنكاح الثاني نعم ان فرق بينهما وعادت لنزل المفقود وعلم بها وجبت من حيث (قوله الاحداد من) أحد ويقال الحداد من حد ويقال بالجيم بدل الحاء وهو لغة المنع وشرعا منع مخصوص من التزين والتغضب ونحوهما وقال بعضهم انه اتفق فيه اللتان (قوله على معتدة وفاة) ولو صغيرة ومجنونة بالزمان وليهما ورقية وذمية ولو على ذمي والمعاهد والمؤمن كذلك في الشقين وقيد الأذرى بما اذا ترافعا والاولا والا فلا تعرض لهم وخرج بمعتدة الوفاة ما زاد على الأشهر فيمن تعدد بالأكثر منها ومن الأقراء فيأمر ومالو ولدت عقب الموت ونازع فيها بعضهم ومالو كانت حاملا من شبهة عند الموت فلا تحد الا بعد الوضع نعم ان كان الحمل من الشبهة والوفاة وجب الاحداد ولا تنزع منه للشبهة وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع ولو لأربع سنين فراجع (قوله تؤمن الخ) هو الغالب كما علم بمأمر (قوله للاجماع) وكأنه لم ينظر الى مخالفة الحسن البصري في ذلك (قوله قال بعضهم) أى الأصحاب كفى الروضة (قوله والأولى أن تزين الخ) حل على مالها كانت ترجو رجعة ولم تكن ربية في فرجها بطلاقه (قوله يستحب لها الاحداد) هو الاعتماد اذا لم ترج رجعة كالبائن وخرج بهما المعتدة عن شبهة أو نكاح فاسد ولو بالموت فيهما وأم الولد فلا ينسب لمن الاحداد كما (قوله لبس مصبوغ) ولوليه واستورا نعم يكفى ستره اذا لبسته حاجة (قوله زينة) أى ما جرت العادة أن يتزين به انشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو نفسها (قوله كالبرود) وهي المشهورة بالطرح أو نحو القليعة بضم ألها (قوله وكتان) بفتح الكاف وحي كسرها (قوله أى حرير) فسره الابريسم اشارة لشموله للقر ومحل ما لم يحدث فيه ما يفيد الزينة من صبغ وغيره (قوله كالأسود) اذا لم تكن عادتهم التزين به وإلا كالأعراب فيحرم (قوله مستحسن يتزين به) أى ان جرت عادتهم به والافلا وكذا ما بعده والطرار كالنسيج وحواشى العتاني كالنسيج أيضا (قوله ويحرم حلى الخ) أى نهارا ويكره ليلا لاجابة قول كراهة عها (قوله وغيرها) كالقرط وهو حاقة الأذن والسماع وهو سوار العنق والمتحلى بنحو النحاس ان كان للزينة أو اشبه بالذهب حرم (قوله وقال الامام الخ) هو مرجوح (قوله

زيادة الأقراء فالوجه سقوطه في الزائد لأن تلك الزيادة من حيث الطلاق والله أعلم [قوله على معتدة وفاة] هذه العبارة فقيد مسئلة حسنة وهي لو مات عنها وهي معتدة بحمل عن شبهة فلا يجب الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع [قوله بالاجماع] نقل ابن المنذر أن الحسن البصري خالف اه ومن الأدلة على الوجوب أن الاحداد كان متمنا فاذا جاز وجب كقطع يد السارق [قوله وأن نكتحل] كأن هذا من عطف الجمل والمعنى ونهى أن فعل كذا على زوج [قوله وكتان] هو بفتح الكاف وحي كسرها

[قوله]

يقارب الكحل (ويحرم حلى ذهب وفضة) لحديث المتوفى عنها زوجها لا تلبس

المصفر من الثياب ولا المشقة والحلى ولا تختضب ولا تكتحل رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهي المغرة بفتحها ويقال طين أحمر يشبهها ويستوى في الحلى الخلل والحوار والحاتم وغيرها لا يطلق الحديث وقال الامام والغزالي يجوز لها التختيم بخاتم الفضة كالرجل وانما يحرم عليها ما تختص النساء بحله (وكذا) يحرم (لؤلؤ فى الأصح) من تردد للامام وجزم به الغزالي لظهور الزينة فيه والثاني لا يحرم لأنه ليس كالذهب ولا يحرم على الرجل قال الرويانى ولو نعلت بنحاس أو رصاص بموه بذهب أو فضة أو مشابه لهما بحيث لا يعرف الا بعد التأمل

للهز والافان كانت من قوم يزينون مثله لم يجز أيضا أو يستعملون لفضة يتوهونها فيه جاز (و) يحرم (طيب في بدن ونوب) حديث
 أم عطية السابق وأن تطيب (وطعام وكل) غير محرم قياسا على البدن والتوب (و) يحرم (اكتحال بالعمد) وان لم يكن فيه طيب حديث
 أم عطية السابق وأن نكتحل (الاحاجة كرمذ) فتكتحل به ليلا وتمسحه نهارا فان دعت الحاجة اليه في النهار جاز فيه والكحل الأصفر
 وهو الصبر بكسر الباء كالأمد في الحرمة حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم (٥٣) دخل على أم سلمة وهي حادة

على أبي سلمة وقد جعلت
 على عينيها صبرا فقال ما
 هذا بأمر سلمة فقالت هو
 صبر لا طيب فيه فقال
 اجعليه بالليل واسحبه
 بالنهار أما الكحل الأبيض
 كالتونيا فلا يحرم لأنه
 لازينة فيه وقيل يحرم على
 البيضاء حيث تزين به
 وقيل لا يحرم الأصفر على
 البيضاء وقيل لا يحرم
 الأمد على السوداء لأنه
 بسواده لا يفيد جالا
 (و) يحرم (اسفيداج)
 بالقال المجمة (ودمام)
 بضم المهملة وكسر هار هو
 المسمى بالجرة لأنها تزين
 بهما الوجه وكذا يحرم
 الأمد في الحجاب لأنه يزين
 به (وخضاب حناء) ونحوه
 حديث أبي داود السابق
 ولا تختضب وذلك فيما يظهر
 من البدن كالوجه والبدن
 والرجلين ولا يحرم فيما تحت
 الثياب ذكره الروائي
 (أو يجل تحمیل فراش
 وأثاث) بأن تزين بيتها
 بالفراش والستور وغيرها
 لأن الحداد في البدن لافي

و يحرم لؤلؤ) أي نهارا كما مر وكذا بقية التحلى ثم ان دعت ضرورة الى لبسه نهارا كاحرازه جاز (قوله
 لم يجز) هو المعتمد وكذا ما بعده والنحو به ليس قيد او نحو الصدق والعاج والودع كذلك لمن يزين بها (قوله
 ويحرم طيب الخ) أي ليلا ونهارا والمراد بالطيب ما يحرم على المحرم ثم يجوز نحو قسط أثر حبض وشملت
 الحرمة الابتداء والدوام وهو كذلك ولو احتاجت اليه فهو كالاحاجة للاكتحال الآتي والحرمة كالخفة في
 استعمال الطيب ابتداء لا دوما كما يأتي (فرع) يحرم دهن شعر رأسها ولحيتها وبقية شعور الوجه لأنه
 زينة لادهن بقية البدن (قوله حاجة) قال شيخنا وهي ما تبيح التيمم وفيه بعد والوجه الاكتفاء بما
 لا يتحمل عادة (قوله دعت الحاجة) قال شيخنا المراد بها هنا الضرورة فراجع (قوله الأصفر) ولو
 للبيضاء والأسود ولوللأسوداء كاستنير اليه (قوله بكسر الباء) أي مع فتح الصاد وباسكان الباء مع فتح
 الصاد وكسرها (قوله فقال اجعليه) وفي رواية فقال لافانه يشب الوجه أي يوقده ويحسنه (قوله فلا يحرم)
 ولونهارا (قوله ويحرم اسفيداج) لفظة مولدة (قوله ودمام) قال الأسنوي بكسر الدال المهملة وبميم
 بينهما ألف وفي الشرح جواز الضم أيضا (قوله المسمى بالجرة) بالحاء المهملة المضمومة (قوله الوجه)
 شمل اللثة والشفة والخدين والذقن وغير الدمام مثله في ذلك (قوله يحرم الأمد في الحجاب) وغير الأمد مثله
 ويحرم تصفير الحجاب أيضا بالقاء خضابه بالصفرة لا تصغيره بالغين المججمة وقيل يحرم أيضا وقال شيخنا
 كالحطيط وأما ازالة شعر الابط والعانة والرأس وغيرها فلا حرمة كازالة الأوساخ والاستحمام وغسل
 الثياب ونحو ذلك (قوله حناء) هو مذكر ميموز معدود واحد حناء بالهمزة والمد أيضا (قوله ونحوه) منه
 النقش والتطريف في الأصابع وتصفيف الشعر وتجعيده (قوله بأن تزين بيتها) اشارة الى أن نسبة
 التجميل الى الفراش مجازية والمراد أنها تتجمل بالفراش ومنه الوسائد والأنطاع فلا يحرم (قوله أثاث)
 بمثلثين أمتعة البيت وسكت عن معنى التجميل فيه وفي دخوله فيما قبله بعد فتأمله (قوله في البدن) يفيد أن
 القطاء بنحو الاحفاف كالثياب وبه قال شيخنا تبعه الابن الرضا فيحرر ولوليلة (قوله ليس من الزينة) أي
 المقصودة للزوج فلا ينافي إطلاق الزينة على ذلك في الجملة (قوله عصمت) ان دعت وهي مكلفة والاثنى غير
 المكلفة على وليها ان علم (قوله أي المرأة) لا للرجل فيحرم عليه ولو على نحو زوجته لقدر قوة الصبر في حق
 التي طلب الاحداد لها في النساء وجوز الامام له ثلاثة أيام ولم يوافقوه عليه (قوله احداد) أي تعز بنغير تنغير
 ملبوس ونحوه ما يدل على عدم الرضا بل يحرم (قوله على غير زوج) ممن يطلب الحزن عليه ولو اجنبيا

[قوله ويحرم طيب] لو كانت تحترق فيه فحل نظر [قوله واسفيداج] هو يؤخذ من الرصاص وهي
 لفظة مولدة [قوله حناء] هو مذكر معدود ميموز واحد حناء [قوله فراش] هو ما رقد عليه
 من مرتبة ونطم ووسادة فأما ما تنطى به فقال ابن الرضا الأشبه أنه كالثياب لأنه لباس [قوله من
 الموتى] قال الزركشي من الأقرب

الفراش والمكان (و) يحل (تنظف بضمل رأس وقلم) لأظفار (وازالة ومسح قات ويحل امتشاط وحامان لم يكن فيه خروج محرم)
 واستعداد فان ذلك كله ليس من الزينة كما ذكره الرافعي في الشرح وسكت عن التقييد في الحمام (ولو تركت الاحداد) الواجب عليها كل
 المدة أو بعضها (عصمت واقضت العدة) كالوفارقت المسكن) الذي يجب عليها ملازمته كإسباني فاتها نصي وتقضى عدتها بمضى المدة
 (ولو بلغت الوفا بعد المدة) أي مدة عدة الوفاة (كانت منقضية) لمضى مدتها (ولها) أي المرأة (احداد على غير زوج) من الوفاة

(ثلاثة أيام) فخلعونها (وتحرم الزيادة) عليها (واقه أعلم) وذلك ماخوذ من حديثي الصحيحين السابقين وقد ذكر هذه المسائل الرافعي في الفرح ولم يصرح بحرم الزيادة (فصل: يجب سكنى المعتدة طلاق ولو بآئن) بخلع أو ثلاث - إجمالا كانت أوحاطا قال تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم (الناشرة) (٥٤) بأن طلقت حال نشوزها فانها لا سكنى لها في العدة كافي صلب النكاح قال

في التمة ولو نشزت في العدة سقطت سكنها فان عادت الى الطاعة عاد حق السكنى وقيل ان نشزت على الزوج وهي في بيته فلها السكنى في العدة وان خرجت واستصحت عليه من كل وجه فلا سكنى لها وتسكنى الصغيرة التي لا تحتمل الجماع فلها لا سكنى لها بناء على الأصح أنها لا تستحق النفقة - حالة النكاح وكذا تستثنى الأمة حيث لا تجب نفقتها وقد تقدم في فصل نكاح العبد (ولمعدة وفاة في الأظهر) لحديث فريرة بضم الفاء بنت مالك أخت أبي سعيد الخدري أن زوجها قتل فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرجع الى أهلها وقالت ان فوجي لم يتركني في منزل بل كلفوا أني في الرجوع قالت فانصرفت حتى اذا سكنت في الحجرة أوفى المسجد طائي فقال ما مكنتي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشر أصححه

بلارية كصديق وعالم وصالح ومهر وسيد ومالك (قوله ثلاثة أيام) قال شيخ شيخنا حميرة وقد مر في التعزية اعتبار الثلاث من الموت أو الدفن فيبغى أن يأتي مثل ذلك هنا راجعه وقال بعضهم ينبغي هنا اعتبارها من وقت العلم بالموت على قياس الغائب في الموت (قوله وتحرم الزيادة) أي بقصد الاحداد والا فلا .

(فصل) في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك (قوله يجب) وان أسقطتها عن الزوج لما فيها من حق الله تعالى ولأنه إسقاط لما لم يجب لزوجها يومها فبوما (قوله المعتدة) خرج أم الولد والمفسوخة بعيب أو غيره كردة (قوله طلاق) خرج وطء الشبهة ولو من نكاح فاسد وان وجب عليها ملازمة المسكن الى انقضاء العدة وعليها أجرته وللزوج اسكانها (قوله بآئن) مرفوع خبر مبني محذوف ولم يقدره الشارح كعادته لما قيل إنه وجده مجرورا بضبط المصنف بالقلم وعليه فهو صفة لطلاق محذوف وقول شيخنا الرمي أنه نعم إطلاق المذكور فيه نظرمع الفصل بلو تأمل (قوله فان عادت) ظاهره أنه راجع لنشوزها في العدة ويجوز رجوعه للأولى أيضا ويصرح به ذكر الخلاف بعده (قوله عاد حق السكنى) وللوليوم الذي عادت فيه وان لم تجب نفقتها فيه اذ لا تلازم بينهما كافي - معدة الوفاة ويرجع عاها بأجرة المسكن في مدة النشوز وإن كان لزوجها وله اخراجها اذا نشزت ويجب عودها اذا عادت (قوله وقيل ان نشزت الخ) وبه قال الامام مالك ولا يكون ما ذكر الا اذا نشزت حال الطلاق (قوله وتسكنى الصغيرة) ويتصور وجوب العدة عليها باستدخالها (قوله وكذا تستثنى الأمة) نعم للزوج اسكانها بعد فراغ خدمة السيد صونا لمأنته (قوله لمعدة وفاة) أي غير ناشرة أيضا وكذا معدة الفسخ الانية (قوله في الحجرة) أي محض داره والمسجد بجوارها وهي محل القبر الشريف الآن (قوله أرجح) لأنه الأصل فيه ما يعارض (قوله وفسخ) بالمعنى الشامل للانفساخ بدليل ما بعده (قوله ورضاع) ولعان (قوله في ارتفاع النكاح) خرج ما لو كان لها مدخل في العدة كأن طلقها وادعت الاصابة وأنكرها فهي كالناشرة على المعتدة (نفية) انما وجبت سكنى معدة الوفاة والبائن الحامل لأنها لصيانة الماء المحتاج اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لأنها

[قوله وتحرم الزيادة] قال الامام لأن في ذلك اظهار عدم الرضا بالقضاء والأنيق التلغع بجلباب الصبر ورخص في الثلاث لأن النفوس قد لا تستطيع ذلك فيها ولذا شرعت التعزية فيها لأن اعلام الحزن فنكسر بعدها اه وقد سلف أن مدة التعزية من الموت وقيل من الدفن فيبغى أن يجيء مثله هنا .

(فصل يجب) [قوله ولو بآئن] بالجر قال الزركشي والوجه نصبه [قوله وكذا تستثنى الأمة] لكن هل يجب عليها ملازمة المسكن لو أراد الزوج - حكى الرافعي عن الامام إن يينا في صلب النكاح أن تكون في المسكن الذي يمينه الزوج وجبت الملازمة وان قلنا بجلباب السيد فوجهان وقضية البناء ترجيح وجوب الملازمة كما قال الزركشي [قوله ولمعدة وفاة] لو طلقها قبل الموت طلاقا رجعا ثم مات في أثناء العدة وجب لها السكنى قطعا [قوله الحجرة] أي محض الدار [قوله وعيب] لم يذكر فرقة اللعان لأن البغوى جزم فيها بالاستحقاق فليست من محل الخلاف (فائدة) حيث قلنا لا تستحق فلو أراد الزوج الاسكان وجب عليها

الاجابة

الترمذي وغيره والثاني لا سكنى لها كما هو قضية اذن النبي لفريرة

أولا وقوله لها ثانيا مكنتي في بيتك محمول على التنب جعابيهما ومحجوب بأن حله على الوجوب أرجح (وفسخ على المذهب) كالطلاق جامع فرقة النكاح وفي الحياة ومساواة الفسخ برده واسلام ورضاع وعيب والطريق الثاني قولان أحدهما لا تجب لأن وجوبها بمنزول النكاح مستبعد والنص إنما ورد في المطلقة فيبقى غيرها على الأصل والثالث ان كان لها مدخل في ارتفاع النكاح كأن فسخت

بغير العتق أو عيب الزوج أو فسخ هو بيعها فلاسكى لها قطعا وان لم يكن لها مدخل في ارتفاعه كان انفسخ باسلام الزوج
أورنه والرضاع من أجنبي ففي وجوب السكنى لها القولان والرابع كالثالث في شقه الأول ويجب في الشق الثاني قطعا (وتسكن في
مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس لزوج وغيره اخراجها ولا لها خروج) منه فلو اتفقت مع الزوج على الانتقال الى غيره من غير
حاجة لم يجز وعلى الحاكم المنع منه لأن في العدة حق الله تعالى وقد وجب في ذلك المسكن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
ولا يخرجن واضافة البيوت البين من جهة أنها مسكنهن قال في النهاية والرجعية كغيرها (٥٥) في ذلك قال في المطلب

ونص عليه في الأم وفي
الحاوى والمهذب أن الزوج
أن يسكنها حيث شاء
كالزوجة وجزم به المصنف
في نكته التقيية (قلت ولها
الخروج في عدة وفاة وكذا
بأن في النهار لشراء طعام
وغزل ونحوه) لحاجتها
الى ذلك وعبر في الروضة
كأصلها بشراء طعام أو قطن
أو بيع غزل (وكذا ليلا
الى دار جارة لغزل وحديث
ونحوهما) للتأنس فيها
لكن (بشرط أن ترجع
وتبيت في بيتها) وفي البائن
قول قديم أنها لا تخرج
لما ذكر بخلاف المتوفى
عنها لما ورد فيها من حديث
مجاهد أن رجلا استشهدوا
بأحد فقالت نساؤهم
يا رسول الله انا نستوحش
في بيوتنا فبيت عند
احدهن فأذن لمن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن
يتحدثن عند احدهن
فلذا كان وقت النوم

للسلطنة المنتفية فيهما (فرع) حيث لم تجب السكنى ندب للإمام اسكانها والزوج اسكانها أيضا
ولأجنبي أيضا حيث لاربية وتجب عليها الاجابة اذا طلبت منها خصوصا اذا كانت في مسكن فورقت
فيه (قوله قال في النهاية والرجعية كغيرها) هو المعتمد (قوله ولها) أى المعتدة حيث لم تجب
نفتها (قوله لحاجتها الى ذلك) فلو احتاجت ليلا جاز كأنها قاله شيخنا واذا لم تحتاج لم تخرج أصلا
ولو لم يأتها أوزيارة أو تجارة أو تنمية مال (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف
إلا أن يؤول الشراء في كلامه بما يشمل البيع كذا قيل والوجه خلافه بل يجعل ونحوه عائدا الى
الشراء أولا ذكرا من الشراء وغيره نعم كون الغزل للبيع أقرب من كونه للشراء فتأمل (قوله
إلى دار جارة) والمراد بها الملاصقة وملاصقتها لامافى الوصية (قوله للتأنس) أى ان احتاجت
إليه (قوله وفي البائن الخ) فيه اعتراض عليه بعدم ذكر الخلاف (قوله بأحد) اسم الجبل
الذى كانت عنده الوقعة (قوله أما الرجعية) ومثلها البائن الحامل (قوله الابذنه) أى فيما
يتعلق بالنفقة لوجوبها عليه أما غيرها فلها الخروج لما تحتاج اليه كالتأنس مع الجارة وغيرها
بما مر (قوله وتنقل من المسكن) أى الى أقرب المساكن إليه حيث أمكن وجوبا (قوله ولها)
وان قل واختصاص (قوله أذى) بفتح الهجزة منونا أى إيذاء شديد بحيث لا يحتمل عادة نعم ان تعدت
عليهم منعها الحاكم منه ومن الخروج (قوله للحاجة الى ذلك) أى الخروج وكذلك لو أسلمت بدار الحرب
ولم تأمن مع الإقامة أو لزمها أحد أو دعوى أو يمين وليست مخدرة أو لزمها تعزيب في زنا (قوله الأحاء) أى
غير أبويها نعم لو كان المسكن لها أو ضاقت الدار عنها وعنهم وطال التأذى منها لم أو عكسه فقلوا عنها وجوبا
وأما الأبوان فلا يجب نقلها عنهما لأن المشاحة بينهما لا تطول بل يندب نقلها فقط وقولهم وضائق الدار عنهم
صريح في أنها اذا اتسعت لا يجب النقل وفيه بحث فراجع (قوله الى مسكن) أى في البلد (قوله قبل وصولها)

الاجابة وينبغي أن يكون مثل ذلك ارادة الوارث في المتوفى عنها على القول بعدم الوجوب [قوله
لم يجز] قال العلماء لما كانت العدة لا تسقط بالتراضى فكذا توابعها بما فيه حق الله تعالى [قوله مسكنهن]
أى لامن حيث انها ملوكة لمن والا لما اختص الحكم بالطلاق [قوله وكذا بائن] روى مسلم عن
جابر رضى الله عنه قال طلق خاتى سليبي فأرادت أن تجذخلها فزجرها رجل أن تخرج فجاءت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بلى تجذنى فذلك فانك عسى أن تصدق أو تنفعلى خيرا قال
الشافعى رضى الله عنه ونجى الأضرار قريبة من منازلهم والجذ لا يكون الا نهارا .

تأوى كل امرأة الى بيتها رواء الشافعى والبيهقى أما الرجعية فلا تخرج لما ذكر الابذنه كالزوجة اذ عليه القيام بكفائها (وتقتل
من المسكن تخوف من هدم أو غرق) على نفسها أو مالها (أو على نفسها) من فساق مجاورين لها (أو تأذت بالجيران أو هم
بها أذى شديدا والله أعلم) للحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك كله الرافعى في الشرح وما يصدق به الجيران الأحاء وقد فسر
قوله تعالى إلا أن يأتين بفاحشة مبينة بالبذاءة باللسان على الأحاء (ولو اتفقت الى مسكن بائن الزوج فوجبت العدة قبل
وصولها إليه اعتدت فيه على النص) لأنها مأدورة بالمقام فيه وقيل تعتد في الأول لأنها لم تحصل وقت الفراق في الثاني وقيل
تخير بينهما لأنها غير مستقرة في واحد منهما حالة الفراق ولها تطلق بكل منهما

ويقبل تعتد في أقربهما إليها عند الفراق وإن استويا فتخيرت أما إذا وجبت العدة بعد وصولها إلى الثاني فتعتد فيه جزئيا وإن لم تنقل الأمتعة من الأول (أو غير إذن في الأول) تعتد (وكذا لو أذن ثم وجبت قبل الخروج) منه فانها تعتد فيه (ولو أذن في الانتقال إلى بلد فكمسكن) فيما ذكر فان وجبت العدة قبل الخروج من البلد أي قبل فراق عمرانه اعتدت في مسكنها منه أو بعد الخروج منه وقبل الوصول إلى الثاني ففيه الخلاف السابق أو بعد الوصول إليه اعتدت فيه جزئيا (أو أذن في سفر حج أو تجارة ثم وجبت في الطريق فلها الرجوع والمضي) وهي معتدة (٥٦) في سيرها (فإن مضت) وبافت المقصد (أقامت) فيه (لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع)

في الحال (لعتد البقية في المسكن) فإن كانت العدة تنقضي في الطريق وجب الرجوع أيضا في الأصح للقرب من موضع العدة وإن لم تمض اعتدت البقية في مسكنها ولو وجبت العدة قبل الخروج من مسكنها لم تخرج منه أو بعد الخروج منه للسفر ولم تفارق عمران البلد لزمنها العود إليه لأنها لم تشرع في السفر وقيل تتخير بين العود والمضي لتضررها بتركه للفتوت لفرضها وقيل في سفر الحج تتخير وفي سفر التجارة يلزمها العود والعمره كالحج في جميع ما ذكر (ولو خرجت إلى غير الدار المأوفة) لسكنها (فطلق وقال ما أذنت في الخروج صدق بيمينه) لأن الأصل عدم لأن فيجب رجوعها في الحال إلى دار المأوفة ولو وافقها على الأذن في الخروج لا يجب الرجوع

أي وبعد خروجها من البيت والواجب بقاؤها فيه وسيأتي (قوله وإن لم تنقل الأمتعة) وكذا لو عدت إلى قتلها (قوله في الأول) ما لم يأذن لها في الإقامة في الثاني (قوله قبل الخروج منه) وإن بعثت أمتعتها (قوله في انتقال) أو مطلقا (قوله قبل فراق عمرانه) أو سوره إلى محل تقصيره الصلاة (قوله في الطريق) أي بعد ما ذكر (قوله فلها الرجوع) وهو أولى (قوله أقامت فيه) أي بقدر الحاجة من تمام الحج أو غيره وإن زاد على ثلاثة أيام أو بقدر مدة قدرها لها ويقتصر لها بما بعد ما إلى ما دون الثلاث أو إلى وجود رفقة إن احتاجت إليهم ونحو من طريق (قوله لزمنها العود) وفي هذه والتي قبلها لو كانت أحرمت بالحج أتمت بعد العدة إن أمكن والاتحلت وعليها القضاء ودم الفوات هذا ما اعتمدته شيخنا الرمي (قوله والعمره كالحج الخ) نعم لا يتصور فيها الفوات وغير سفر الحج والتجارة مثلهما ولو لم يجر حاجة أو لثروة ولو سافرت معه فوجبت العدة في الطريق أوفى مقصد الزوج لزمنها العود حالا بالشرط السابق لانقطاع تبعيتها مع عدم الأذن وما في المنهج من اغتفار مدة المسافر غير مراد (فرع) لو جهل حال السفر والأذن فيه حل على النقلة (قوله وقال) أي الزوج ومثله في هذه وأثره (قوله وهما قولان الخ) لعله إشارة إلى أن المراد بالمذهب الراجح بدليل تعبيره به كالمصنف لا بمعنى أن الخلاف طرق وقيل إشارة إلى أن أحد الخلافين مبني على الآخر فأشبه الطرق فتأمل (قوله لأنها أعرف) أي مع اتفاقهما على الأذن وبذلك فارتقت ما قبلها وهل تسقط سكنها إذا لم تصدق هي في المستلئين راجعه (قوله ويبتها من شعر) تفسير لما قبله والشعر مثال وبيوت الحلة كبيوت القرية والحلتان كالقريتين فيما تقدم وكذا بيوت الختان والسفينة فإن عدت بيوت السفينة ولها محرم فيها مثلا أخرج الزوج منها فإن تعذر إخراجها أخرجت هي إلى أقرب شط تأمن فيه فإن تعذر اعتدت فيها مع الاحتياط من النظر والحلوة مثلا (قوله قومها) أي أهلها وغيرهم (قوله للضرورة) فيعين أقرب محل تأمن فيه (قوله أو أهلها) أي ارتحلوا لأمع رجاء عودهم والأكان هربوا من عدو مثلا ويعودون وجب عليها الإقامة حيث أمنت وكذا لو ارتحل بعض أهلها (قوله والأصح تنخير) هو المتمدن ولو رجعية خلافا للبلقيني (قوله بموكا) ولومن حيث المنفعة (قوله ولا يصح بيعه) أي لغيرها نعم لو سبق العدة رهن وتعذر الوفاء من غيره بيع فيه أو سبق حجر فليس فهمي [قوله وقيل تعتد الخ] قال ابن أبي الدم الأقيس ويشهد له حديث الرجل الذي خرج تائباً فأت واختصمت فيه الملائكة [قوله فيه الخلاف] قال الامام ولو أرادت الإقامة في بلد بين البلدين لتقضي عدتها فيه لم يجز اتفاقا [قوله وتجارة] مثله لثروة [قوله لم يجب الرجوع] أي ولو انقضت قبل ثلاثة أيام [قوله لأن الأصل الخ] أي وكما لو خطبها بكنابة الطلاق واختلاف في النية ولأن القول قوله في أصل الأذن فكذا في صفته [قوله والأصح تنخير] خولف ذلك في الحضرية فتلزمها الإقامة وتختلف الحضرية أيضاً فلو أذن الزوج للبدوية في النقة من - إلى - لم يملك في أثناء الطريق فلها الإقامة في قرية أو حلة بينهما ولا كذلك الحضرية [قوله ويليق بها]

في الحال (ولو قالت قلت) أي أذنت لي في النقلة إلى هذه الدار فأعتد فيها (فقال بل أذنت) في الخروج إليها (حاجة) قال ذكرها فاعتدى في الأولى (صدق) بيمينه (على المذهب) لأن الأصل عدم الأذن في النقلة ومقابلته تصديقها بيمينها لأن الظاهر معها بكونها في الثالثة وهما قولان محكيان فيها لو اختلفت الزوجة ووارث الزوج والمذهب تصديقها لأنها أعرف بما جرى من الوارث بخلاف الزوج (ومنزل بدوية وبينها من شعر كمنزل حضرية) فعلها ملازمته إلى انقضاء عدتها فإن ارتحل في أثناءها قومها ارتحلت معهم للضرورة أو أهلها فقط وفي الباقيين قوة وعدد فقبل تعتد بينهم لتيسره والأصح تنخير بين الإقامة والارتحال لأن مفارقة أهل عسرة موحشة (وأنا كان المسكن) بموكا (له ويليق بهاتين) لأن تعتد فيه لما تنتم (ولا يصح بيعه إلا في عدة ذات أشهر فكمستأجر)

فيمسح في الأظهر كما تقدم في باب الأجرة (وقيل باطل) قطعاً والفرق أن المستأجر يملك المنفعة والمعتدة لا يملك كما فإكان المطلق بل هو استحقاق منفعة لنفسه مدة معلومة وذلك باطل (أو مستعار الزمت فيه فإن رجع العبر ولم يرض بأجرة قتلت) بخلاف ما إذا رضى بها فإتزم المطلق ولا تنقل (وكذا مستأجراً نقضت مدته) فإنه إذا لم يرض مالكه بتجديد أجرة تنقل منه (٥٧) بخلاف ما إذا رضى بذلك (أو) ملكاً

كالغرماء. وتقدم هي على الغرماء والورثة في غير ذلك. ويصح بيعه لها مطلقا (قوله فيصح في الأظهر) وان
توقعت الحيض فيها بنحو بلوغ تسع سنين مثلا واذا طرأ الحيض فيها تخير المشتري (قوله قطعا) إشارة الى
أن المبرع عنه بقيل طرأ يقطع وهو معلوم من التشبيه قبله ولكنه مخالف لاصطلاحه (قوله والفرق) أي
من حيث الخلاف (قوله مستعارا) ولو بعد الفرقه (قوله رجع المير) أو خرج عن الأهلية بنحو جنون
أو فقه أو زوال ملكه عنه (قوله نقلت) ولا يلزمها العود له لورضى بعدها (قوله فتلزم المطلق) فهي عارية
لازمة من جهة بالزام الشارع (قوله بخلاف ما إذا رضى) فيلزم المطلق الأجرة ولا يجوز له نقلها (قوله
وطلبت الأجرة) أي أجرة قدر ما يليق بها منه وسواء طلبت بنفسها أو وليها فلزم طلبها فلا أجرة حيث كانت
رشيده كالمسكن معها في بيتها باذنها مدة ولم يطلبها وان كانت أمتعت في عمل وحدها فان لم تاذن له فلها
مطالبته بها (قوله وصححه في أصل الروضة) أي صحح أنها تخير وهو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف وان
أمكن حل كلامه على الجواز دون الوجوب بأن يقال استمرت ان شاءت (قوله ومظاهر كلامهم أن ذلك
واجب) أي نقلها الى القريب أي تعين القريب وهو المعتمد (قوله وليس له) ولو في رجعية (قوله ومدخلتها)
أي ولا مدخلتها وكان المناسب للشارح ذكرها (قوله حيث فضلت) قيد للجواز الآتي فغيرها يمتنع مطلقا
(قوله ذكر) ليس قيدا كما يشير اليه الشارح ولا بد في المحرم وغيره من يأتي أن يكون ثقة وقال شيخنا في
محرمها يكفي أن يكون له غيره ولو غير ثقة ولا بد فيمن ذكر أيضا أن يكون بصيرا وقال شيخنا يكفي أعمى قوى
الادراك (قوله أو امرأة) أو مسوح أو عبدا (قوله اشترط محرم) أو غيره ممن تقدم (قوله وينبغي) أي
يجب (قوله أن يعلق) وأولى منه أن يسمر وأولى منه أن يبنى (قوله كما اشترطهما) أي العلق وعدم
المرور وهو المعتمد وفي كلامه اعتراض على المصنف (قوله وعلا) والأولى إسكانها فيه لأنه أبعد عن الإطلاع
عليها (فرع) محرم خلوة امرءا بمرد وان تعدد أو رجلا بمرد وان تعدد أو بنسوة غير ثقات كذلك

(٨ -) (قلوبى وعمره) - رابع) معه النظر ولا عبرة بالمجنون والصبي الذى لا يميز (ولو كان فى الدار حجرة فسكنها أحدهما والآخـ
الأخرى فإن اتحد المرافق كطبخ ومستراح) ومعد إلى السطح (اشترط محرم) حذرا من الخلوة فها ذكر (والافلا) يشترط (و يبنى أن
يفاق ما بينهما من باب وأن لا يكون عز أحدهما) يعرفه (على الأخرى) كما اشترطها صاحب التهذيب والتمتع وغيرهما حذرا من الخلوة فها ذكر
ومنهم من يشترط التلقى كافى البيتين من الخان (وسفلى) وهو كدار وحجرة) فها ذكر من أنه إن اتحد المرافق اشترط محرم ولا يشترط

فمن ان لم تكن رية كشارع ومسجد مطروق فلا تحرم

(باب الاستبراء)

هو بالدلفة طلب البراءة وشرعا ما سبذ كره وهو في الأمة كالعدة في الزوجة ولذلك ذكر عقبا وخص بها
الاسم لأنه اعتبر أقل ما يدل على البراءة (قوله التبرص بالمرأة) الأولى تبرص المرأة والمراد بها الأمة ولو عبر بها
لكان أنسب (قوله بسبب الخ) هذا هو الأصل والمراد حل الاستمتاع كما سيأتي ولو بلا حدوث أو زوال
أو ارادة تزويج كافي المكاتبه ونحوها وتزويج موطوءة (قوله أو تعبد) عطف على تعرف منصوب بنزع
الخلاص وقيل غير ذلك (قوله بسببين) أي بأحد سببين أصالة كإمر فلا يردوطة أمة غيره بظنها أمة
(قوله أمة) ولو احتملا فشملا الختني وهل يكنى استبرأؤه قبل اتصاحه راجعه وينبغي أن يجري فيه ما في
المجوسية الآية (قوله أو هبة) أي مع قبض أو ارت ولو قبل قبض أو بيع بعد لزومه لاقبله (قوله أوسى)
أي بعد قسمة أو اختيار تملك كما في الجهاد (تنبية) قال شيخنا الرملي يجوز ووطء السراري المجالوة الآن
من الروم لاحتمال أن من جلبها لا تخميس عليه وفيه نظر ذكرناه في محله من كتاب الجهاد (قوله أورد
بعيب) خرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبرأؤها
وما في الروضة مبنى على مرجوح (قوله أو قبول رصية) أو رجوع مقرض أو بائع مفلس أو والده في هبة
فرعه أو أمة قراض بعد فسخه لأمة تجارة بعد إخراج الزكاة كما مال اليه شيخنا الرملي وتوقف فيه شيخنا
الزيادي والتوقف ظاهر خصوصا مع بقائها على التجارة فراجع وتأمل (قوله ومن استبرأها البائع)
ويجوز في هذه تزويجها من غير المشتري ومنه ان أعتقها قبل الاستبراء ومثلها المملوكة من صبي أو امرأة
(قوله فيها) الأولى فيه لأنه عائد إلى الغير ويحتمل عود الضمير لجميع المذكورات (قوله أوطاس) بضم
الهمزة أفصح من فتحها اسم واد من هو ازن عند حنين (قوله وألحق) أي الزاني أي قاس كما ذكره
قبله والمقابلة تفنن (قوله في مكاتبه) أي كتابة صحيحة وكذا أمة مكاتب عجز (قوله عجزت) بضم العين
وتشديد الجيم مبني لا جهول لبديل تفسير الشارح المذكور (قوله وكذا مرتدة) وكذا ردة السيد
أوهما معا قال البلقيني ولو أسلمت أمة كافر ثم أسلم بعدها وجب الاستبراء (قوله لعود الخ) يفيد أن المراد
بحدوث الملك فيما تقدم ملك الاستمتاع لا ملك اليمين فتأمل قال شيخنا وماذا كرم حيث حل التمتع وأما
التزويج فان كان قد وطئ قبل الكتابة أو الرد فوجب الاستبراء والا فلا فراجع (قوله بذلك) أي المذكور
من الصوم والاعتكاف والاحرام ولو اشتراها كذلك كفي الاستبراء في زمنه على المعتد ولا
يتوقف على زواله (قوله لاذنه) قيد للحرمة فالولم تحرم عليه لعدم اذنه فيه فهو أولى بعدم الوجوب

(باب الاستبراء)

[قوله أوسى] أي مع القسمة ثم عسر الا كفتاء بالاستبراء اذا كان الحل يعقبه كما يعلم ذلك مما سيأتي في
المجوسية ونحوه حتى لو اشترى محرمة وجعل الاستبراء زمن الاحرام لم يكف ولا بد من اعدته [قوله ومن
استبرأها البائع] أي لكن هذه يجوز تزويجها لغير المشتري وله ان أعتقها من غير تجديد استبراء وكذا
المملوكة من صبي أو امرأة بخلاف المستولدة اذا استبرأها ثم أعتقها لا يصح نكاحها غيره الا بعد الاستبراء
لشبهها بالحرث كما سيأتي [قوله لعود ملك الاستمتاع] عبارة غير أنها بالكتابة كالحارثة عن ملكه في
تحريم الاستمتاع وإيجاب المهر بوطئها [قوله وكذا مرتدة] لو أسلمت جارية الكافر ثم أسلم قال البلقيني
فالظاهر أنه لا بد من الاستبراء ولو زوج الشخص أمة فطلقت واعتدت وجب الاستبراء ان لم تكن مستولدة
والا فلا شبهة بالحرث [قوله بعد حرمتها على السيد بذلك] احتراز به عن التي اشتراها محرمة ونحوها فانه

(بجب بسببين أحدهما
ملك أمة بشرأه أو إرث أو
هبة أو صبي أو رد بعيب
لو تخالف أو أقاله) أو قبول
وصية (وسواء بكر ومن
استبرأها البائع قبل البيع
ومتقلة من صبي وامرأة
وغيرها) أي غير المذكورات
ويدخل فيه الصغيرة
والآيسة والأصل في ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم في
سبايا وأطاس لا توطأ حامل
حتى تضع ولا غير ذات حمل
حتى تحيض حيضت رواه أبو
داود وغيره وقاس الشافعي
رضي الله عنه غير المسبية
عليها بجامع حدوث الملك
وأخذ من الإطلاق في
المسبية أنه لا فرق بين
البكر وغيرها وألحق من
لا تحيض من الآيسة
والصغيرة بمن تحيض في
اعتبار قدر الحيض والطهر
غالبا وهو شهر كما سيأتي
(ويجب) الاستبراء (في
مكاتبه عجزت) أي عجزها
السيد لعود ملك الاستمتاع
بعد زواله بالكتابة وكذا
لو فسخت الكتابة يجب
(وكذا مرتدة) عادت
إلى الاسلام فانه يجب
استبرأؤها (في الأصح)
لعود ملك الاستمتاع بعد
زواله بالردة والثاني لا يجب
لأن الردة لا تنافي الملك

مخلاف الكتابة (لأن من خلت من صوم أو اعتكاف أو احرام) بعد حرمتها على السيد بذلك لاذنه فيه فانها
يجب استبرأؤها لأن حرمتها بذلك لا تخل بالملك بخلاف الكتابة (وفي الاحرام وجه) أنه يجب الاستبراء بعد الحل منه كالردة لنا كذا الحر منته

لأنه لم يتجدد بالشراء حل
وانما استحب لتمييز ولد
النكاح عن ولد ملك العيين
فانه في النكاح ينقصد علوكا
ثم يعتق في الملك وفي ملك
العيين ينقصد حرا ونصير
أمة أم ولد (وقيل يجب)
الاستبراء لتجدد الملك
(ولو ملك مزرعة أو معلقة)
عن زوج أو وطء شبهة
وهو عالم بالحال أوجاهل به
وأضى البيع (لم يجب) في
الحال استبراء لأنها مشغولة
بحق غيره (فان زال) أي
الملك كوران من الزوجية
والعدة بأن طلقت قبل
الدخول أو بعده أو انقضت
العدة أو انقضت عدة الشبهة
(وجب) الاستبراء (في
الأظهر) لحدوث الملك
والثاني لا يجب لأن حدوث
الملك يخلف عنه حلها فيسقط
آثره (الثاني زوال فراش
عن أمة موطوءة) غير
مستولدة (أو مستولدة
بعق أو موت السيد)
فيجب عليها الاستبراء كما
يجب العدة على المفارقة
عن نكاح (ولو مضت
مدة استبراء على مستولدة
ثم أعتقها) سيدها (أو
مات) عنها (وجب) عليها
الاستبراء (في الأصح)
لما تقدم والثاني لا يجب

(قوله وقطع الجمهور) فالأولى التعيير بالذهب (قوله ولو اشترى) أي الحر الكامل زوجته استحب
الاستبراء بخلاف المكاتب لا امتناع الوطء عليه مطلقا ولو باذن السيد ومثله البعض (قوله فانفسخ)
يفيد أنه لا اختيار في البيع أو الخيار له فقط والافله الوطء في خيار البائع وحده لبقاء الزوجية ويمتنع اذا
كان الخيار لهما لجهل المبيع (قوله لأنه لم يتجدد الخ) فلو تجدد كأن ملك معتدة منه وجهه الاستبراء
بعد العدة ولو رجعية (قوله لتجدد الملك) ولعل عدم النظر اليه اسبق الحل المستمر عليه (قوله ولو
ملك) وسيأتي لو أعتق (قوله أو وطء شبهة) وان تعددت فلو وطئ شريكاً أمة مشركة بينهما ولو في
نحو حض أو وطئ اثنان أمة رجل ظنها كل منهما أمته ثم استبراها في صورتين أو أراها تزويجها وجب
استبراء أن كعتدين لاثنين ويقدم الأسبق ان كان ويجب استبراء ثالث من ملكها ولو اشترى من شريكين
لم يطأها واحد، نهما أو اشترى من نساء أو صبيان هل يتعدد الاستبراء بتعدد البائع أو يكفي استبراء واحد
فيه نظر (تنبيه) يجب على السيد استبراء أمته المذوجة غير مستولدة حالا اذا طلقت قبل الوطء وبعد
انقضاء العدة اذا طلقت بعده فان كانت مستولدة لم يجب استبراء مطلقا وهذا بالقسبة لحل الوطء أما لو أراد
تزويجها فلا يجب الاستبراء مطلقا سواء أم الولد وغيرها كما سرفى المسكينة والمرتدة قياسا عليهما (قوله عن
أمة موطوءة) أي له أو مستولدة بخلاف غير الموطوءة فلا استبراء لتزويجها وكذا الموطوءة لغيره اذا تزوجها
من الواطئ الذي الماء منه أو من غيره والماء غير محترم أو كان استبراها من انتقلت منه اليه (قوله بعق)
أي فيهما (قوله أو موت) أي فيهما أيضا وقال بعض مشايخنا تبعاً للبرلسي انه راجع للمستولدة فقط وأما
الأخرى فهو من حدوث الملك للوارث ولا استبراء من حيث الموت وفيه نظر فراجع (تنبيه) يلحق
بما ذكر زوال الفراش عن وطء شبهة بنكاح فاسد بالتفريق بينهما أو زوال الوطء عن نحو جارية ابن
(قوله ولو استبرا أمة موطوءة) أي له والافسكاً تقدم (قوله لما تقدم) بقوله كما يجب الخ (قوله فأعتقها)
أي لم يجب الاستبراء وخرج ما لموات عنها لأنها تنتقل للوارث فلم تنتقل له كدبرة فكالمتولدة فيجب

لا يكفي الاستبراء قبل زوال ذلك لأنه يصدق أن تحررهما على السيد لأجل الاستبراء لأجل الملك كورات
وأيضا فعل الوجه الآتي في الحرمة اذا كان الاحرام بغير الاذن [قوله ولو اشترى زوجته] بشرط الخيار
قال الرافعي فليس له الوطء اضعف الملك [قوله لتجدد الملك] قال الرافعي لأن الموجب وجدول يمكن ترتيب
حكم عليه حالا فاذا أمكن ترتيب ولا بعد في تراخي الحكم عن السبب كافي المعتدة عن نكاح اذا وطئت بشبهة
تعتد بعد الفراغ من عدة النكاح عن الشبهة [قوله موطوءة] خرج غير الموطوءة اذا أعتقها فلا استبراء
عليها الا أن يكون البائع قد وطئها ولم يستبرئها قبل البيع فانه لا بد من استبرائها ما لم يرد تزويجها من البائع
المدكور ومن ثم تعلم أن تعبيره بزوال الفراش أحسن من تعبيره بغيره بزوال الملك ثم قوله بعق أو موت السيد
فيه نوع قصور إذ لو زال الفراش عن نكاح فاسد بالفراق أو زال فراش الأب عن وطء جارية الابن ونحو
ذلك كان الحكم كذلك [قوله أو موت السيد] الظاهر أن هذا خاص بالمستولدة فان غيرها ينتقل
الوارث فيجب الاستبراء ولو كانت غير موطوءة للسيد ويكون من القسم الأول اللهم الا أن يريد المدبرة
والمستولدة [قوله فأعتقها] لم يقل أو مات عنها لأنها تنتقل الى الوارث فيجب الاستبراء ويكون من القسم
الأول ولا يدفعه حصول الاستبراء الحاصل قبل الموت نعم للوارث تزويجها من الغير بلا استبراء وكذا من
نفسه اذا أعتقها وقولنا لأنها تنتقل الى الوارث يمتنئ المدبرة فانه يعتق بموته ويكتفي فيها بالاستبراء السابق
كأنى أعتقها فيما يظهر [قوله لم يجب عليها الاستبراء] ولو أتت بولد بعد ذلك لم يلحقه لکن هل يشترط في عدم

ويكتفي بمضى (قلت ولو استبرا أمة موطوءة) غير مستولدة (فأعتقها لم يجب) عليها الاستبراء (وتزوج في الحال اذا نشبه منكوحة)
بخلاف المستولدة ذكره الرافعي في الشرح (واقعة أعلم).

ويحرم زواج أمة موطوءة) غير مستولدة (ومستولدة قبل الاستبراء حنرا من اختلاط الماءين ولو أعتق مستولته فله نكاحها بلا استبراء في الأصح) كما ينكح المعتدة منه والثاني لأن الاعناق يقتضي الاستبراء فيتوقف نكاحه عليه كتزويجها لغيره (ولو أعتقها لومات) عنها (وهي مزوجة) في المستلثين (فلا استبراء) عليها لأنها ليست فراشا للسيد (وهو) أي والاستبراء في ذات الأقراء (بقوله وهو حصة كاملة في الجديده) لما تقدم في الحديث السابق والقديم أنه طهر كافي العدة وفرق على الأول بأن العدة تنكح فيها الأقراء فتعرف برأى طهرهم بالحيض المتخلل بينهما وهذا لا تنكح ربيعته الحيض الدال على البراءة وبه بقوله كاملة على أنه لو وجد سبب الاستبراء في أثناء الحيضة لا يكفي فيه بقيتها فلا ينقض (٦٠) الاستبراء حتى تطهر منها ثم تحيض ثم تطهر وعلى القديم لو وجد السبب

في أثناء الطهر اكتفى ببقائه على أحد الوجهين كافي للمعتز جعته البسيط وجزم الجوزي بأنه لا يكفي ولا ينقض الاستبراء حتى تحيض بعده ثم تطهر ثم تحيض ويرجحه في الشرح الصغير وفاق العدة بأن فيها عددا جاز أن يعبر بلفظ الجمع من اثنين وبعض الثالث (وذات أشهر) وهي الصغيرة والآيسة (بشهر) لأنه بدل عن القرء حيضا وطهرا في الثالث (وفي قول بثلاثة) نظرا إلى أن الماء لا يظهر أثره في الرحم في أقل من ثلاثة أشهر فهي أقل ما يدل على براءة الرحم لا يختلف الحال فيه بين الحرمة والرقبة (وحامل مسبية أو زال عنها فراش سيد بوضعه) أي الحلق لما تقدم في الحديث (وان ملكك بشراء) وهي في نكاح أو عدة (فقد

الاستبراء (قوله ويحرم زواج أمة موطوءة) له وفي غير الموطوءة لما تقدم (قوله ولو أعتق مستولته) وكذا موطوءته فله نكاحها بلا استبراء (قوله يقتضي الح) ظاهره أن الخلاف في الوجوب وأن النكاح لا خلاف فيه فراجع (قوله ولو أعتقها) أومات وهي مزوجة أو معتدة عن نكاح لا عن شبهة (قوله فلا استبراء عليها) أي لاحالا ولا مالا كافي شرح شيخنا .
(فروع) لومات سيد أمة مستولدة وزوجها فإن سبق موت الزوج اعتدت له ولا استبراء عليها إلا ان مات السيد بعد فراغ عدتها فيجب الاستبراء وان سبق موت السيد أو ماتا معا فكحرة ولا استبراء عليها أيضا وان أشكل الأمر اعتدت بأربعة أشهر وعشر من وقت موت آخرهما إلا ان تخلل بين الموتين شهران وخمسة أيام يقينا فعليها حيضة وان لم تحض في العدة ولا ثرت ولها تخليف الورثة أنهم لا يعلمون حريتها عند الموت (قوله ثم تحيض ثم تطهر) فأقل الاستبراء اذا وجد سببه في آخر الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوما ولحظتان ولا يقطع الاستبراء وطه السيد في أثناءه أو قبله كما يأتي (قوله وهي الصغيرة) وكذا المتحيرة ومن لم تحض أيضا لكن لوحضت هذه ثم انقطع فلتصبر إلى سن اليأس كافي العدة (قوله بوضع جزنا) أي ان لم تحض قبل وضعه حيضة فيمن تحيض أو شهر في غيرها ولا اكتفى بذلك كافي العدة (قوله بدليل محبة بيعة) فكل ما صح بيعة قبل قبضه كذلك كوصية بعد القبول وهبة فرع بعد الرجوع (قوله لتنام الملك ولزومه) بأن لم يكن خيار وكذا لو كان الخيار للشترى وحده (قوله وتسمع الح) يمكن أن يقال يحمل كلامه على القول بمصير الملك فيها بالعقد ويعلم منه مقابلة بالأولى أو يقال لا هبة وان قلنا تلك بما ذكر فنامله (قوله ولو اشترى محوسبة أو مرتدة) وكذا معتدة عن زوج أو شبهة أو أمة مأذون عليه دين قبل سقوطه لم يكف الاستبراء قبل

الحقوق أن بنفيه أو يكفي دعوى الاستبراء الظاهر الثاني [قوله وهي مزوجة] مثلها المعتدة [قوله حل زنا] سواء كان مقارنا أم حدث ولو حاضرت في زمنه أو مضى شهر فيمن لم تحض فهل يكفي بذلك مع وجوده قضية مافى الروضة أن ذلك لا يكفي الأعلى القول بعدم كفاية وضع حل الزنا نعم رأيت في شرح البهجة نقلا عن فتاوى الزركشي أنها لو كانت من ذوات الأشهر ثم طرأ حل زنا لا يوجب منعاً فالفراغ منه لا يوجب حلا وبه أفق القفال [قوله بارت] ألحق بعضهم به مافى معناه مما يسوغ التصرف فيه من غير توقف على القبض كرجوع الوالد في هبته وقبول الوصية ونحو ذلك قوله أو مرتدة أو محرمة أو اشترى مكاتب أمة بل جعل

سبق أن لا استبراء في الحال) وأنه يجب بعد زوالها مافى الأظهر فلا يكون الاستبراء هنا بالوضع لأنه لما غير الجرجاني واجب أو مؤخر عن الوضع (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (يحصل الاستبراء بوضع حل زنا في الأصح والله أعلم) لا إطلاق الحديث ولأن المقصود معرفة براءة الرحم وهي حاملة به والثاني لا يحصل الاستبراء به كالاتقضى به العدة ودفع هذا باختصاص العدة بالتأكيد بتليل اشتراط التنكح فيها دون الاستبراء (ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض حسب أن ملك بارت) لأن المملوك به لنا كد الملك فيه نزل منزلة المقبوض بدليل محبة بيعة (وكذا اشراء في الأصح) لتنام الملك ولزومه والثاني لا يجيب لعدم استقرار الملك (لا هبة) فانه إذا مضى زمن الاستبراء بعد عقدها وقبل القبض لا يحسب لتوقف الملك فيها على القبض في الأظهر كما تقدم في بابها وتسمع هنا في التصير فيها مع غيرها الملك قبل القبض لدا على الاختصار (ولو اشترى محوسبة) أو مرتدة (طاعت ثم أسلمت لم يكف) حيضها الذي كور في الاستبراء لانه

لا يستحب حل الاستمتاع الذي هو القصد من الاستبراء وقيل يكفي لوقوعه في الملك المستقر (ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) قبل انقضاء الاستبراء (بوطء) لما تقدم (وغيره) كقبلة ولمس ونظر بشهوة قياسا عليه (الامسية فيجعل غير وطء وقيل لا) يحل فيها أيضا كغيرها وعلى الأول فارق الوطء غيره صيانة لمأته عن الاختلاط بماء الحربي لحرمة ماء الحربي (وإذا قالت) علوكة في زمن الاستبراء (حضت صدق) فإن ذلك لا يعلم الامنها ولا تحلف فانها لو نسكت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت السيد فقتل) لها (أخبرني تمام الاستبراء صدق) في تمامه عليها حتى يحل له وطؤها (٦١) بعد الفصل لأن الاستبراء مفقوض الى أماته ولهذا لا يحال

بينه وبينها بخلاف من وطئت زوجته بشبهة يحال بينه وبينها في عدة الشبهة وهل لها تحليف وجهان الأصح في الروضة نعم قال وعليها الامتناع من التمكن اذا تحققت بقائه شيء من زمن الاستبراء وان أبغضاها له في الظاهر (ولانصير أمة فراشا الابوطء) ويعلم الوطء باقراره به والبيئة عليه (فاذا ولدت للامكان من وطئه لحقه) وان لم يعرف به وهذا فائدة تكونها فراشا بالوطء وقبله لافراش فيها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى اذا ولدت للامكان من الخلوة بها لحقه وان لم يعرف بالوطء والفرق أن مقصود النكاح الاستمتاع والولد فاكنتي فيه بالامكان من الخلوة وملك البيِّن وقد يتعد به التجارة

الاسلام فيجب بعده وبعد فراغ المدة وبعد سقوط الدين بخلاف مراهونة وأمة مفلس فتعند فيهما بالاستبراء قبل فك الرهن أو الحجر (قوله) ويحرم الاستمتاع بالمستبراء) خرج المشتري لأن الاستبراء بعده لأمته خلافا لما توجه به بعض أكابر الفضلاء ومن الاستمتاع النظر وسبأني (قوله بوطء) وتقدم أنه لا يقطع الاستبراء وان حرم نعم ان حلت منه قبل تمام الاستبراء انتقلت اليه فلا تحل إلا بوضعه (قوله قياسا عليه) فيه نظر مع أن الواقعة في زمنه على الله عليه وسلم ولا قياس حينئذ ولا اجاع فراجه (قوله الامسية فيجعل غير وطء) وكذا المشتراء من حربي (قوله صيانة لمأته) أي أصالة فلا يرد البكر وما نقل عن نص الشافعي رضى الله عنه من حرمة التمتع فيها بغير الوطء كغيرها أجيب عنه بالاجماع على خلافه في قصة ابن عمر رضى الله عنهما وأيضا قد صح الحديث الدال بمفهومه على جوازها ومذهب الامام الحديث اذا صح كما ذكره بقوله اذا صح الحديث فهو مذهبي (قوله صدق) ويحرم عليه ان كذبها وتصدق هي أيضا في عكس هذه بأن ادعى أنها حاضة وأنكرت (قوله صدق) كما يصدق فيما لو ورث أمة وادعت انها حرام عليه بوطء مورثه وأنكر لأن الأصل عدم الوطء (قوله لا يحال بينهما) وان كانت جيلة جدا وهو مشهور بالزنا وعدم المسكة كما مال اليه شيخنا (قوله الأصح في الروضة) هو المعتمد فتوجه صدق أي باليمين (قوله الابوطء) أي في القبل ومثله ادخال المني فلا ملوق بالبرز فيهما على المعتمد (قوله أو البيئة عليه) أي الوطء وقيل راجع للاقرار والأول صريح كلام المنهج (قوله ونفي الولد) قال شيخ شيخنا عميرة أوسكت عنه وكذا الاستبراء فالجمع بينهما تصوير وأحدهما كاف في النفي (قوله ستة أشهر) خرج دونها من الاستبراء فيلحقه ويلغو الاستبراء (قوله المنصوص) فالمناسب التعبير بالنص (قوله ومنهم من خرج الخ) فصار في كل من المستثنين قولان بالنص

الجرجاني من ذلك أيضا ما لو اشترى صغيرة لا تحتمل الوطء فاستبرأها بشهر ثم أطاقت بعد ذلك [قوله لا يستحب حل الاستمتاع] علل أيضا بأن هذا الوصف لو عرض في دوام الملك وزال أوجب الاستبراء فكيف اذا اقترن ودام [قوله وغيره] أي لاحتمال أن تكون أم ولد لبائعها أو حامل بحرم من وطء شبهة فلا يصح البيع على التقديرين ولأنه يدعى الوطء بخلاف ولد الحربي في المسئلة فانه لا يمنع الرق ولا حرمة لمأته [قوله غير الوطء] قضية هذا الاطلاق الحل حتى فيما تحت الأزار وقد تردد الامام في ذلك وايراد البند ينجي يقتضي الحل [قوله صيانة لمأته] هذا لا يأتي في البكر مع أن حكمها كغيرها [قوله ونفي الولد] ظاهره أنه لو نسكت عن النفي والاستلحاق أنه يلحقه وليس كذلك فيما يظهر [قوله ستة أشهر] خرج ما لو أتت به لدونها فانه يلحقه ولا يصح نفيه باللعان خلافا لما وقع في الروضة هنا [قوله المنصوص] وفي قول يلحقه تخريج الخ [قوله به نعم أنه كان من حق العبارة أن المؤلف يقول على النص] [قوله وقد عارض الوطء] أي فلم يبق بعد المعارضة

والاستخدام فلا يكتفى فيه إلا بالامكان من الوطء (ولو أقر بوطء ونفي الولد وادعى استبراء) بعد البوطء بحضرة وآتي الولد لسته أشهر من الاستبراء (لم يلحقه على المذهب) المنصوص وفي قول يلحقه تخريجاً من نصه فيما اذا طلق زوجته ومضت ثلاثة أقراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يلحقه والفرق على الأول أن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا بد فيه من الاقرار بالوطء وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه اللحق ومنهم من خرج في مسئلة الزوجة من نص الأم قولاً بعدم اللحق (من أنكرت الاستبراء حلف أن الولد ليس منه) ولا يجب التعرض للاستبراء (وقيل يجب تعرضه للاستبراء) أيضا وقيل يكفي الحلف على الاستبراء من غير تعرض لنفي الولد وقيل يصدق بلايين ولهذا

حلف على الاستبراء فهل يقول استبرأنا قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدت بعد ستة أشهر بعد استبرأنا فيه وجهان (ولو ادعت استيلادا فأنكر) (٦٢) أصل الوطء وهناك ولد لم يحلف على الصحيح) لموافقته للأصل من علم

الوطء والثاني يحلف لأنه لو اعترف ثبت النسب فإذا أنكر حلف وإذا لم يكن ولد لا يحلف قطعا (ولو قال وطئت وعزلت لحقني الأصح) لأن الماء قد يسبق إلى الرحم وهو لا يحس به والثاني لا يلحقه كدهوى الاستبراء

﴿ كتاب الرضاع ﴾

تقدم الحرمة كالنسب في باب ما يحرم من النكاح والكلام هنا في بيان ما يحصل به وحكم عروضة بعد النكاح وغير ذلك مما يأتى (انما ثبت لبن امرأة حية بلغت تسع سنين) فلا يثبت لبن رجل لأنه لم يخلق لفداء الولد ولا لبن حتى مالم تظهر أنوثته ولا لبن بهيمة حتى اذا قرب منه صغيران ذكر وأنثى لم يثبت بينهما أخوة لأنه لا يصلح لفداء الطفل صلاحية لبن الآدميات ولا لبن ميتة كأن ارتضع منها طفل أو حلب وأوجره لأنه من جنس منفكة عن الحل والحرمة كالبهيمة ولا لبن من لم تبلغ تسع سنين لأنها لا تعتمل الولادة واللبن المحرم فرعها بخلاف من بلغها الوصلها لبن الحيض وسواء فيها

والتخريج والمعتمد النص فيهما (قوله حلف) فإن نكل توقف لحق الولد على يمينها على أوجه الوجهين كما في شرح الروض فإن نكلت أيضا رجع إلى يمين الولد بعد بلوغه وقتل عن شيخنا الزبدي لحق الولد بمجرد نكول السيدة (قوله وجهان) المعتمد الاكتفاء بكل منهما فالخلاف لفظي (قوله) لأنه لو اعترف الخ) يفيد أن الخلاف فيما إذا كان المراد اثبات النسب فإن أريد نفي الاستيلاد حلف قطعا

﴿ كتاب الرضاع ﴾

بفتح الراء أفصح من كسرهما ويجوز الحاقه تاء تأنيث فيقال الرضاعة ويجوز إبدال ضلحه بمثناة فوقية أيضا وهو لغة اسم لمن الثدي وشرب لبنه وشربا حصول ابن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه فأركانه ثلاثة رضيع ولبن ومرضع وله شروط تأتي قال بعضهم وعلم عما ذكر أن المعنى اللغوي أخص من الشرعي على خلاف الغالب فيهما فليراجع (قوله تقدم الحرمة به) والمحرمة المفيدة لجواز النظر والخلوة وعدم تقض الوضوء باللس ولا يثبت له من الأحكام غيرها فلا توارث بينهما ولا نفقة به ولا عتق بملكه ولا لعان لنفيه ولا سقوط قود ولارده شهادة (قوله امرأة) اسم خاص بالآدمية كالرجال والنساء قاله ابن النقيب وغيره ويدل له ما سيذكره الشارح وأما لفظ ذكر وأنثى فعام في الجن والإنس وغيرهما وحكم الجنينة هنا كالآدمية بناء على جواز نكاحهم الذي هو المعتمد عند شيخنا الرملي وأتباعه حيث علمت أنوثتها وإن لم يكن ثديها أو فرجها في محل المعهود أو لم تكن هي على الصورة المعهودة للآدمي وخالفه العلامة الخطيب في الجن مطلقا (قوله حية) أى حال انفصال اللبن منها بشرب أو غيره مما ياتي حياة مستقرة فإن وصلت إلى حركة مذبوح فكذلك إن كان عن مرض فإن كان عن جراحة لم يحرم كاليتة فإن شفيت حرم (قوله بلغت تسع سنين) قرينة قرينة كما في الحيض (قوله ولا لبن حتى مالم تظهر أنوثته) ولو بعد لارضاع بانضاحه بهانم يكره له كالرجل نكاح من ارتضعت بلبنهما (قوله ميتة) خلافا للأئمة الثلاثة ويكره عندنا كراهة شديدة (قوله ولو حلبت لبنها) أى من محل المعهود فلو خرج من غيره فقال بعضهم ينبغي أن يجري هنا ما في النفي في الفسل ورجمه العبادي والذي يتجه أنه إن كان من صورة الثدي المعهود ومن محل يمكن فيه خروج اللبن منه أعطى حكمه والأفلا فراجع وحرمه (قوله وهو حلال محترم) ربما يفيد هذا أن لبن الميتة نجس وليس كذلك فاعل المراد من

سوى مجرد الامكان وهو غير كاف في ملك اليمين [قوله حلف] قال القاضي انما سمعنا يمينه لأنه اختلاف في تاريخ الوطء ولو اختلفا في أصل الوطء فالقول قوله وكذا في الاختلاف في وقته وقوله ولا يجب التعرض للاستبراء أى كما في نفي ولد الحرة واستنساكه في المطاب من حيثان يمينه ليست منطبقة على دعوى الاستبراء الذي هو متعلق النفي قال ولذا قالوا اذا أجاب بنى المدعي لم يحلف الا على ما أجاب ولا يكفي أن يحلف على أنه لاحق له على إلا أن يكون ذلك جوابه وفارق الولد في النكاح فإن نفيه لم يعتمد دعوى الاستبراء فيه فلذلك لم يشترط التعرض في نفيه إلى ذكره [قوله وهناك ولد] قال الرافعي أما إذا لم يكن ولد فلا يحلف بخلاف وقال ابن الرفعة بل يحلف بخلاف اذا عرضت على البيع ونحوه لأن دعوها تنصرف إلى حريتها دون ولدها [قوله لم يحلف] وجهه المتولى بأنه لا ولاية لها على الولد حتى تنوب عنه في الدعوى ولم يثبت سبب يقتضى نسباً فلا معنى للتخفيف .

﴿ كتاب الرضاع ﴾

[قوله لبن امرأة] لو افترق لها موضع من غير الثدي ونزل منه لبن قال بعضهم اتبع قياسه بالألة المنفتحة

في

البكر والحلية وغيرهما (ولو حلبت) لبنها ومات (فأجر بعد موتها حرم)

بالتقديس (في الأصح) لا تنصه منها وهو حلال محترم والثاني لا يحرم لبعد اثبات الأمومة بعد الموت (ولو جبن أنوزع منه فرجها)

وأطعم الطفل (حرم) بالتشديد لحصول التغذية به (ولو خلط بمائع حرم ان غلب) ففتح الغني على المائع (فان غلب) بضم الغني بأن زالت أوصافه الطعم واللون والريح (وشرب السكل قيل أو البعض حرم في (٦٣) الأظهر) لوصول اللبن الى الجوف والثاني

لا يحرم لأن الغلوب المستهلك كالمعدوم والأصح أن شرب البعض لا يحرم لاتقاء تحقق وصول اللبن منه الى الجوف فان تحقق كأن بقي من المخلوط أقل من قدر اللبن حرم جزاً على الأظهر (ويحرم) بالتشديد (بإجمار) وهو صب اللبن في الحلق ليصل الى الجوف لحصول التغذية بذلك (وكذا اسعاط) وهو صب اللبن في الأنف ليصل الى الدماغ فانه يحرم (على المذهب) لأن الدماغ جوف للتغذية كالعدة والطريق الثاني فيه قولان أحدهما لا يحرم لاتقاء التغذية به (لاحقة في الأظهر) لاتقاء التغذية بها لأنها لا سهال ما نفقد في الأمعاء والثاني يحرم كما يحصل بها الفطر (وشروطه رضيع حي) يعني أن يكون الرضيع حياً فلا أثر لوصول اللبن الى معدة الميت لخروجه عن التغذية (لم يبلغ سنتين) فان بلغهما لم يحرم ارتضاعه لحديث لارضاع الاما كان في الحولين روله البهقي والدارقطني وتعتبر السنتان بالأهلة فان انفكس الشهر الأول كل بالعدد

حيث حمة الاجارة عليه لامن حيث الطهارة والنجاسة (قوله وأطعم) أي الجبن أو المنزوع زبد وهو الخيض وكذا الزبد لبقاء اللبن فيه والقشطة بالأولى بخلاف السمن الخالي عن اللبن والمصل كذلك فانهم (قوله ولو خلط) أي اللبن المخلوب في خمس مرات كما هو معلوم ظاهر لا يحصى عنه ولا يجوز العدول الى فهم خلافه وعمره كذلك بدليل حمة نسبة التحريم اليه المعلوم مما يأتي وحله على المرة الأخيرة المبني عليه ما أطال به بعضهم هنا من الاشكال من باب التحريف والاستشكال وما قيل ان كلام ابن حجر مخالف لذلك أو لبعضه مردود بالفهم السليم فراجع وافهم وحور ويكنى في كل مرة قدر ما يدركه الطرف انفصلاً ووصولاً (قوله بمائع) شمل لبن امرأة أخرى ولا مانع منه ويحصل التحريم بهما معاً والجامد كالمائع (قوله حرم ان غلب) اللبن بأن بقي وصف من أوصافه الآتية فان زالت أوصافه كلها حساً أو تقديرًا فبالأشد كاسر (قوله وشرب السكل الخ) أي ان شربه في خمس مرات كما تقدم وكذا البعض على المروج (قوله أقل من قدر اللبن) بما يمكن أن يكون في خمس مرات على ما تقدم (قوله في الحلق) قيد لتسميته بإجمار أو لا فيسكني وصوله يقينا الى الجوف من منفذ مفتوح ولو من جانفة مثلاً وهذا يشمل وصوله من ثقب في البطن أو الرأس قائمة مقام فرج منسد أو غير قائمة مقامه فهل هو كذلك راجعه لأن وصوله من الفرج لا يحرم ولو قليلاً (قوله ليصل الى الجوف) فان عد بالقي قبل وصوله اليه لم يحرم (قوله لحصول التغذية) أي بحسب الشأن والغالب فلا ينافي كونه قليلاً (قوله في الأنف) خرج به الأذن والعين والمسام نعم ان وصل من الأذن الى محل فطره بالصام حرم (قوله لاحقة) ولومن القبل ويمكن جريان العلة المذكورة فيه (قوله كما يحصل به الفطر) وفي تعليل الأول بالتغذي المعتبر هنا الجواب عن هذا .

(فتبينه) علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالجوف وأنه يحصل التغذية بالواصل اليهما فاعلم ذلك (قوله يعني الخ) تأويل لفساد الحبل اذا رضيع ركن كاسر والشرط حياته فتأمل (قوله الميت) ولو حكما كمن في حركة مذبوح على ما تقدم (قوله لم يبلغ) أي في ابتداء الرضعة الخامسة فيحرم المقارن لتمامها وما ورد مما يخالفه منسوخ أو خصوصية ويعتبر الحولان بالأهلة وتجم الأول ان انفكس ثلاثين يوماً بعدهما من الشهر الخامس والعشرين (قوله بناته) أي الولد أي انفصال جميعه كاسر وهو المعتمد (قوله وخمس رضعات) وحكمتين أن الحواس التي هي سبب الادراك خمس والرضعات جمع رضعة فاعتبر فيها التفرق واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة (قوله ففسخن بخمس معلومات) وتعام الحديث فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن قال شيخ الاسلام وضميروهن عائدة الى الخمس بمعنى أن من لم يبلغ الفسخ لتأخره أو قرب عهده بالاسلام يقرأ خمس رضعات يحرم من فلما بلغه

في نقص الخارج منها وعدمه [قوله وأطعم الطفل] أي ذلك الجبن والزبد أو الجبن واللبن المنزوع منه الزبد فان العبارة صادقة بذلك [قوله لحصول التغذية به] قال بعضهم بل هو أبلغ في حصول التغذية من مائع اللبن والحاصل أن الشافعي رضي الله عنه لم ينظر الى اسم اللبن واعتبر اسم الرضاع وانما عول على حصول عين اللبن وما في معناه في الجوف [قوله لأن الغلوب المستهلك كالمعدوم] أي كافي الخرا إذا استهلك في ما لا أحد فيها وكذا النجاسة المستهلكة لا أثر لها وكذا الطيب المستهلك في طعام لا فدية على المحرم فيه [قوله فان تحقق الخ] أي فتسكون هذه الحالة كما لو شرب السكل [قوله يعني أن يكون] تصحيح للعبارة ودفع لما يقال الرضيع ركن لا شرط [قوله رضعات] لابد من اشتراط التفرق كما يرشد اليه جمع الرضعة

من الشهر الخامس والعشرين وابتدأها من وقت انفصال الولد بتمامه (وخمس رضعات) روى مسلم عن عائشة كن فيها أنزل عشر رضعات معلومات ففسخن بخمس معلومات (وضبطهن بالعرف فلو قطع

أمرضا تعدد أوله وعلف الحلق أو تحول من ثدى إلى ثدى فلا تعدد (ولو حلب منها دفعة وأوجره حسا أو عكسه) أى حلب منها فى خمس مرات وأوجره فى مرة (فرضة) نظرا إلى انفصاله فى المسئلة الأولى وإيجاره فى الثانية (وفى قول خمس) نظرا إلى إيجاره فى الأولى وانفصاله فى الثانية (ولو شك هل) رضع (حسا أم أقل أو هل رضع فى الحولين أم بعد فلا تحريم) للشك فى سببه (وفى الثانية قول أو وجهه بالتحريم) نظرا إلى أن الأصل بقاء المدة (وتصير المرضعة أمه والذى منه اللبن أباه وتسرى الحرمة إلى أولاده) فهم أخوة الرضيع وأخواته (ولو كان لرجل خمس مسئولات أو أربع (٦٤) نسوة وأم ولد فوضع طفل من كل رضة صار ابنه فى الأصح) لأن لبن الجميع

منه (فيحرم من على الطفل لأنهن موطوءات أيه) ولا أمومة لمن من جهة الرضاع والثانى لا يصير لهن لأن الأبوة تابعة للأمومة من حيث أن انفصال اللبن عنها مشاهد والأمومة فلا أبوة فلا يحرم من على الطفل (ولو كان بدل للمسئولات بنات أو أخوات) فوضع طفل من كل رضة (فلا حرمة) بين الرجل والطفل (فى الأصح) لأن الجدوة للام أو الخولة إنما تثبت بتوسط الأمومة والأمومة هنا والثانى تثبت الحرمة تزيلا للبنات والأخوات مسئلة الواحدة كما فى المسئولات وعلى هذا قال البغوى تحريم للمرضعات لكونهن أخوات الطفل لوجهاته واعتقده الرافى والمصنف بأن ذلك إنما يصح لو كان الرجل أب وليس بأب وهو ما اجتلام أو ظال فينبى أن يقال يحرم لكونهن كخالات لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أمتا تكون خالة وكذا أخت الحلق (وأباه المرضعة من نسب أوضاع أجداد الرضيع) فإن كان أى حرم عليهم نكاحها (وأمهاتها) من نسب رضاع (جداته) فإن كان ذكر أكرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب أوضاع أخوته وأخواتها) من نسب أوضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخواله وخالاته (وأبوفى اللبن) أى أبو المنسوب إليه اللبن (جده وأخوه عمه وكذا الباقى) فأما جدته

الفسخ يرجع عن تلاوتها وهذا لا يوافق جوابه فى المنهج بقوله تلى حكمهن وفيه ما نظر إذا الحس ليس فيها تلاوتها مطلقا ولذلك رجع العبادى عودا للضمير العشر وقسم هذا الحديث على مفهوم حديث مسلم لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاد هذا بأصل عدم التحريم (قوله أعرضا) أو نوما (قوله تعدد) أن لم يبق الثدى فى فمه وإن عاد فورا كما فى شرح شيخنا والا فلا يتعدد (قوله أو تحول) أو حوله أو قطعته لشغل أو نحوه فلا يتعدد أن قصر من ذلك ولا تعدد (قوله من ثدى إلى ثدى) شمل ما لو تعددت الرضعة وعبر فى المنهج بقوله إلى ثديها وقال هو أولى من تعبيره بثدى أى لأنه إذا تعددت الرضعة تعدد قطعاً فراجع (قوله منها) قيد للخلاف فالو حلب من خمس نسوة وأوجره دفعة أو حسا حسب من كل رضة قطعاً بل قال بعضهم فى الثانية يحصل خمس رضعات من كل منهن وهو وجه حيث امتزج لبنهن فتأمل (قوله نظرا إلى انفصاله الخ) فتعتبر الحس انفصالا ووصولا على الرجوع فى المذهب ومن تعدد الانفصال ما لو خرج من الثدي بالقبض عليه خمس قطرات فى خمس مرات كما قاله شيخنا الرملى وظاهره يخرج ما لو كانت القطرات الحس من قبضة واحدة لقطعته عند خروجه لئلا يوجد أو برد وفيه نظر فراجع (قوله ولو شك) منه ما تقدم فى المخلوط إذا بقى قدر اللبن فأكثر (قوله هل رضع الخ) أو هل حلب فى خمس أو أقل أو هل قطع أعرضا مثلا أولا أو هل طال الزمن أولا ويمكن شمول كلام المصنف لذلك (قوله فهم إخوة الرضيع) صريح فى أن ضمير أولاده عائدا إلى ذى اللبن وفى شرح شيخنا الرملى أنه عائدا إلى الرضيع قال وهو أولى أى لاتحاد الضمائر ولاقتصار المصنف على الأولاد دون الأصول والحواشى وأعدم ذكره أولاد الرضيع فيما بعد كذا قالوا فراجع (قوله لأن ابن الجميع منه) فلو كان من غيره وارضة طفلة لم تحرم عليه وما فى الروضة مبنى على مرجوح وقول الأسنوى وثبوت

(قائدة) فعلة إذا كان اسما أو مصدرا فتحت عينه فى الجمع كمرقات وصخرات وركعات وإذا كان وصفا سكنت نحو ضخمت [قوله ولو حلب منها] خرج ما لو حلبه من خمس وأوجره فرضه فإنه يحسب من كل رضة [قوله فرضة وفى قول خمس] اعلم أن فى صورة الأولى طريقة قاطعة بأن ذلك رضة وكذا فى الثانية لكن المرجح فى الأولى طريقة الخلاف وفى الثانية طريقة القطع وتعبير المصنف يقتضى استواءهما فى ترجيح طريق الخلاف [قوله نظرا إلى أن الأصل الخ] به تعلم أن الشك فى الثانية من تعارض الأصلين وبحث ابن الرفعة ثبوت الحرمة دون المحرمية لأن الأصل عدم المحرمية والأصل فى الارضاع التحريم [قوله والذى منه اللبن أباه] منه تعلم أن المرأة إذا نزلها لبن بعد بلوغ التسع وقبل الولادة ثبتت الحرمة بالنظر لها دون الزوج [قوله لأن لبن الجميع منه] به تعلم أن صورة المسئلة أن النسوة مدخول بهن ففى تخلف الدخول عن واحدة منهن فلا تحريم [قوله بمنزلة الواحدة] أى البنت الواحدة أو الأخت الواحدة [قوله كفى

المسئولات

لكنهن كخالات لأن بنت الجد للام إذا لم تكن أمتا تكون خالة

وكذا أخت الحلق (وأباه المرضعة من نسب أوضاع أجداد الرضيع) فإن كان أى حرم عليهم نكاحها (وأمهاتها) من نسب رضاع (جداته) فإن كان ذكر أكرم عليه نكاحهن (وأولادهما من نسب أوضاع أخوته وأخواتها) من نسب أوضاع (أخواله وخالاته) فيحرم التناكح بينه وبينهم وكذا بينه وبين أولاد الأولاد بخلاف أولاد الأخوة والأخوات لأنهم أولاد أخواله وخالاته (وأبوفى اللبن) أى أبو المنسوب إليه اللبن (جده وأخوه عمه وكذا الباقى) فأما جدته

وهو أخوه أو أخته وأخوه وأخته عمه أو عمته وأولاد الرضيع من نسب أو رضاع أحفاد المرضعة والفعل (واللبن لمن نسب إليه ولدته له بنسب) بنسب أو وطء شبهة (لأنه لا حرمه اللبن الزنا فلا يحرم على الزاني أن ينسكح) (٦٥) الصغيرة المرتضعة من ذلك اللبن

لكن يكره (ولو نكح) أي نفي الزوج الولد (بلحقه) أي اللبن النازل به (حتى لو ارتضعت به صغيرة حلت للنائي فلو استلحق الولد لحق الرضيع أيضا (ولو وطئت منسكحة) أي وطئها واحد (بشبهة أو وطئ اثنان) امرأة (بشبهة فولدت) بعد ذلك الوطء ولدا (فاللبن) النازل به (لمن لحقه الولد) فما ذكر (بقائه أو غيره) بأن انحصر الامكان فيه في الصورة الأولى وكذا الثانية والواقف حيث لا ينحصر الامكان في واحد فالمرضع من ذلك اللبن وله رضاع لمن لحقه الولد (ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق) وله لبن (وان طالت المدة) كعشر سنين بأن ارتضعت منه جماعة مترتبون (أو انقطع) اللبن (وعاد) لأنه لم يحدث ما يحال عليه اذ الكلام في الخلية وقيل ان عاد بعد أربع سنين لا ينسب إليه كما لو أتت بولد بعدها (فان نكحت آخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها للأول ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني) ويقال ان أقل مدة يحدث

الأبوة دون الأمومة مشكل فقد قالوا لو ارتضعت صغيران على بهيمة لم تثبت الأخوة لأنها فرع الأمومة وإذا لم تثبت الأصل لم تثبت الفرع مردود لأن الأبوة أصل كالأمومة (قوله وأخوه وأخته عمه وعمته) ذكر الأخ مكررا لتقدمه في كلام المصنف وقد يقال ذكره لانضمامه للعمة وقيل المراد أخو الجدة وأخته عمه وعمته بواسطته (قوله وأولاد الرضيع الخ) خرج به أصوله وحواشيه فلا حرمه بينهم وبين المرضعة وذو اللبن وفارق أصولهما وحواشيها بأن اللبن جزء منهما وهما وحواشيها جزء من أصولهما فسرت الحرمة إلى الجميع وليس للرضيع جزء الأفروعه فسرت الحرمة إليهم فقط وقد نظم الامام جمال الدين القنوي ذلك بقوله :

وينتشر التحريم من مرضع إلى أصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له درة إلى هذه ومن رضيع إلى ما كان من فرعه فقط

(قوله نسب إليه ولد) أي ألحق به ولو بمجرد الامكان من حين العقد ولا يشترط اقرار بوطء واستدخال منى خلافا لابن القاصر رحمه الله (قوله بنسكاح) ولو فاسدا بالأولى من وطء شبهة بل هو منه واستدخال منى كالوطء كما رسمه وطء شبهة ملك اليمين (قوله على الزاني) فلا تثبت الأبوة ولا أخوته وأخرج الأم فثبت أمومتها وأخوة الأم منها (قوله حلت للنائي) أي ان لم يكن وقع منه وطء للرضعة بأن لحقه بمجرد الامكان (قوله منسكحة) أي بنسكاح فاسد لأن النكاح الصحيح يلحق به الولد متى أمكن ولا عبرة بالواقف فيه فتأمل (قوله بأن انحصر الخ) بيان للغير ولو عبر بالكاف كان أولى ليدخل ما لو توقف الواقف أو لحقه بهما أو لم يوجد في مسافة القصر فإنه يؤمر الولد بعد بلوغه وجوبا بالانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب ويحبس عليه ولا يجوز له الانتساب بالقدحى بل يعيل الطبع ويلحق اللبن من انتسب إليه فان لم ينتسب بقي الاشكال كالوطء تعدد الولد وانتسب بعضهم لواحد وبعضهم لآخر ولأولاد الولد بعد موته حكمه فيما ذكر ولا يجب الأمر بالانتساب في ولد الرضاع ولو بقائه لأنه لا دخل له فيه (قوله فان نكحت) مثال فالمراد وطئت ولو شبهة أو ملك يمين أو زنا فاللبن للواطئ وان انقطع وعاد أو طالت مدته حتى تلد (قوله بعد الولادة) أي تمام انفصال الولد (قوله له) أي للواطئ أو للولد ولو من زنا كما رسم (قوله ويقال ان أقل مدة يحدث فيها اللبن للحمل أربعون يوما) وقال الماوردي أول حدوثه عند استكمال خاق الحمل وقال الامام والغزالي يرجع إلى قول

المستولدات [فالهن يغزلن منزلة المستولدة الواحدة اذا أرضعت خمس رضعات] (قوله وولده أخوه أو أخته) هذه تقدمت بعد قوله وتسرى الحرمة إلى أولاده لكن ذكرها هنا استيفاء للأقسام كلها [قوله لمن نسب إليه ولد] يقتضي أن الأمر كذلك ولو كانت نسبة الولد إليه بالامكان من غير أن يثبت وطء كفي ولد بالنسكاح لكن خالف في ذلك صاحب التلخيص قال ابن الرفعة وله به نبي مخالفته على أن المهر لا يستقر بذلك أما إذا قلنا يستقر فينبغي أنها تثبت أبوة الرضاع الآن يقال ان ذلك انما يثبت ويستقر بعد اليقين لأجل المهر وعين الرضاع لا مدخل ليمين المرأة في اثباتها وأفادت عبارة المناهج أيضا أن اللبن لو ناز بالوطء قبل الحمل لا يثبت الأبوة وهو كذلك [قوله فان نكحت آخر الخ] مثله وطء شبهة اذ حلت منه وولدت وأما وحلت من الزنا وولدت فهل يستمر اللبن للزوج قال ابن أبي الدم لم أرفيه فقلولا يبعد أن ينقطع عن الزوج كالشبهة قال ويمكن الفرق بأن لبن الزنا لا حرمه له قال وهذا ضعيف بدليل أن الزانية لو ارتضعت صغيرا بلبنها ثبتت الأخوة بينه وبين ولدها من الزنا [قوله ويقال ان أقل الخ] وقال الشيخ أبو حامد يرجع إلى قول القوابل وعلى ذلك

(٩) - (قليوبى وعميره) - رابع) فيها اللبن للحمل أربعون يوما (وكذا ان دخل) وقته يكون اللبن

لأول دون الثاني لأن اللبن غذاء للولد لا للحمل فيتبع المنفصل وسواء زاد اللبن على ما كان أم لا وسواء انقطع وعاد للحمل أم لا

(وفي قول الثاني) فيما اذا انقطع ثم عاد للحمل (وفي قولهما) وفي قول ان زاد فلهما والا فلا أول (فصل : تحته صغيرة فأرضعتها أمه لولاخته) من نسب أوضاع (أزوجة) (٦٦) أخرى له (انقسخ نكاحه) من الصغيرة لأنها صارت أخته أو بنت أخته أو بنت زوجته من الكبيرة لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة نصف مهرها) المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثلها (وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول كله) لأنها أنفقت عليه البضع وهو متقوم بمهر المثل والأول اعتبر بما يجبه له بما يجب عليه (ولورضعت من نائمة فلا غرم) عليها لأنها لم تصنع شيئا (ولا مهر للرضعة) لأن الانقاسخ حصل بفعلها وذلك يسقط للمهر قبل الدخول (ولو كان تحته) زوجتان (كبيرة وصغيرة فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة انقسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الأظهر) لأنها صارتا أختين ولا سبيل الى الجمع بين أختين والثاني يختص الانقاسخ بالصغيرة لأن الجمع حصل لمريضها (وله) على الأظهر (نكاح من شاء منهما) لأن المحرم عليه جمعهما (وحكم مهر الصغيرة) على الزوج (وتقر به المرضعة ماسبق) فطيه للصغيرة نصف المسمى الصحيح وله على المرضعة نصف مهر المثل وفي قول كله (وكذا الكبيرة ان

القوابل وانظر هل الأربعون يوما من أول الحمل أو قبل الولادة راجعه وكلام الماوردي المتقدم يعضد الثاني .

(فصل : في طرق الرضاع على النكاح وغيره) (قوله أمه الخ) لو قال فأرضعتها من يحرم عليها بنتها لكان أعم وأولى فيشمل زوجة أصله أو فرعه أو أخيه بلبنهم (نفيه) تقدم في العدد أن استدخال المني كالوطء وقيد شيخنا الرملي كما مر بمن بلغت حد الوطء ولم يوافق شيخنا (قوله وللصغيرة نصف مهرها) على الزوج الحر في ماله والرفيق في كسبه وله كذلك ان لم يأذن ولم تكن المرضعة مملوكة له والمفروم للعبد لسيده (قوله وله على المرضعة نصف مهر) ولو مكروه أو لمزما الارضاع أو مملوكة لغيره ولو مكاتبه أو مبيعة والغرم على المملوكة في رقبته أو في المبيعة بالقسط وقرار الضمان في المكروه على من أكرهها ولو حلبت لبنها وأمرت غيرها بإجباره فان اعتقد وجوب الطاعة فطليها والا فطليه (قوله وفي قول كله) كالورجع شهود الطلاق قبل الدخول وفرق بتحقيق الفرقه هنا (قوله اعتبر الخ) أي من حيث الجزئية وان اختلف المقدار ولا ترجع على الكبيرة بمهرها لثلاثيها لولا النكاح عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله من نائمة) وكذا مستيقظة ساكنة وقولهم التمكن من الرضاع كفعله هو من حيث التحريم به وفارق ضمان المحرم شرعه اذا تمكن من دفع حاله بأنه في يده أمانة (قوله ولا مهر للرضعة) بل عليها في مهرها مثل الكبيرة أو نصفه ولو حلت الرمح اللبن فلا غرم على أحد (نفيه) العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلو دبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة اذا حصلت الحرمة بمجموعهن وبذلك علم رد ما نقل عن شيخنا الرملي فيما لو كانت تحته صغيرة وكبيرتان فأرضعتها احدهما رضعتين والأخرى ثلاثا أن الغرم عليهما سوية كالألف العتق وقيل بحد الرضعات فراجع

جوى امام الحرمين رحمه الله وذكر الماوردي أنه لا يبحث الا عند استكمال خلق الحمل وجوز دلالة [قوله وفي قول لهما] أي فيجوز أن يكون له أبوان من الرضاع وان لم يجز مثله في النسب .

(فصل : تحته) اعلم أن الرضاع الطاري يقطع النكاح سواء اقتضى حرمة مؤبدة أو تحريم جمع وسيأتي أمثلة كل منهما وقوله فأرضعتها أمه وأخته لو قال فأرضعتها من يحرم عليه نكاح بنتها أو زوجة من يحرم عليه نكاح ابنته لكان أعم لشموله الجدة والبنت ونحوهما ويشمل أيضا زوجة أبيه أو ابنه أو أخيه اذا ارضعت بلبانهم [قوله أو زوجة أخرى] هذه الزوجة تحرم أبدا سواء ارضعت بلبنه أو بلبن موطوءة غيره لأنها صارت أم زوجته وأما الصغيرة فان كانت الكبيرة موطوءة حوت أيضا أبدا لأنها بنت موطوءة سواء ارضعت بلبنه أو بلبن غيره وان لم تكن موطوءة فالتحريم تحريم جمع فقط لأنها ربيبة لم يدخل بأمها وسيأتي ذلك في المتن ثم الكبيرة اذا كانت مدخولا بها فلها المهر والا فلا [قوله ومن الكبيرة] هذه الكبيرة اذا كانت موطوءة فلها جميع المهر لكنها أنفقت عليه بضع نفسها وقوته قال الأئمة ومع ذلك لا يرجع عليها بمهرها لثلاثيها لولا النكاح خاليا من المهر وهو من خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف ما لو كانت المرضعة أم الكبيرة كما سيأتي [قوله وله على المرضعة] أي ولا يمنع من ذلك تعيين الارضاع عليها عند خوف تلف الصغيرة [قوله وفي قول] هو مخرج من شهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا وافرقت بأن الفرقه هنا حقيقة بخلاف تلك فان النكاح باق بزعمهم وقد حالوا بينه وبين الزدج [قوله فله على المرضعة الخ] (فرع) تحته كبيرتان وصغيرة فأرضعت من واحدة رضعتين ومن أخرى ثلاثا فهل الغرم على عدد

والثاني لاشي عليه أن البضع بعد الدخول لا يتقوم للزوج (ولو أرضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمات الكبيرة أبدا) لأنها صارت أم زوجته (وكذا الصغيرة) حرمات أبدا (إن كانت الكبيرة موطوءة) لأنها صارت بنت زوجته الموطوءة بخلاف ما إذا لم تكن موطوءة فلا تحرم هي (ولو كان تحتها صغيرة فطلقها فأرضعتها امرأة صارت أم امرأتها) فتحرم عليه أبدا (ولو نسكت مطاقتة صغيرا وأرضعت بلبنه حرمات على المطاقت والصغير أبدا) لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغير وزوجة أبيه (ولو زوج أم ولده عبده الصغير) بناء على القول المرجوح أنه يزوجه (فأرضعت لبن السيد حرمات عليه) لأنها أمه وموطوءة أبيه (وعلى السيد) لأنها زوجة ابنه (ولو أرضعت موطوءته الأمة صغيرة تحت بلبنه أولبن غيره) بأن تزوجت غيره (حرمنا عليه) أبدا لصيرورة الأمة أم زوجته والصغيرة بنته أو بنت موطوءته (ولو كان تحتها صغيرة وكبيرة فأرضعتها أنفسختا) لصيرورة الصغيرة (٦٧) بنتا للكبيرة واجتماع الأم

والبنت في النكاح تمتنع (وحرمات الكبيرة أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا الصغيرة إن كان الارضاع بلبنه) لأنها بنته (والا) بأن كان الارضاع بلبن غيره (فربيبة) له فإن دخل بالكبيرة حرمات عليه تلك والا فلا (ولو كان تحتها كبيرة وثلاث صغار فأرضعتن حرمات أبدا) لأنها أم زوجاته (وكذا الصغار إن أرضعتن بلبنه أولبن غيره وهي موطوءة) لأنهن بناته أو بنات مدخولته وسواء أرضعتن معا أم مرتبا (والا) أي وإن لم تكن موطوءة (فإن أرضعتن معا بإجماعهن الرضعة) الخمسة أنفسختن (لصيرورتهن أخوات واجتماعهن مع الأم في النكاح ولا يحرم من

(قوله والثاني الخ) قياسا على ما لو نسكح امرأة على أختها ورد بأن نكاح الثانية باطل فلم يجتمع مع الأولى بخلافه هنا (قوله أم زوجته) أي بواسطة (قوله بنت زوجته) أي بواسطة فهي ربيبة بواسطة ولا مانع من تسميتها بذلك (قوله بلبته) خرج لبن غيره فلا تحرم على المطلق (قوله بابن السيد) خرج لبن غيره فلا تحرم عليه وإن انفسخ النكاح (قوله ولو كان تحت الخ) هذه تقدمت وإنما ذكرها هنا لأجل ما بعدها (قوله أرضعتن مرتبا الخ) ولو أرضعتن تنتين معا ثم الثالثة انفسخ نكاح من عدها لانفرادها أو وأرضعت واحدة ثم تنتين انفسخ لكل كما علم (قوله كالو نكح امرأة على أختها) وتقدم الجواب عنه آنفا .

(تنبيه) حيث لم يحرم كما مر فله نكاح من شاء منهن من غير جمع كما قاله فيما مر وتبعه في المنهج وما اعترض به عليه في غير محله فراجع .

(فصل : في الاقرار بالرضاع ومآله) (قوله حرم تناكهما) خرج به المحرمية بينهما فلا تثبت وتحريم أصول كل منهما وفروعه على الآخر فلا تثبت ولا يقبل رجوعهما خلافا لأبي حنيفة حيث قال بصحة الرجوع وانفساخ النكاح وفارق الرجعة بدوام الحرمة هنا ثم لو أقر الولي برضاع محرم بين موليته والخاطب ثم رجع فله تزويجها منه ويجبر عليه ويصير عاضلا إن امتنع قاله البغوي والقاضي الحسين (قوله بأقراره)

الروس أم لي عدد الرضعات في المسئلة وجهان وقضية نظيره من العتق ترجيح الأول [قوله أم زوجته] أي بدة زوجته [قوله فلا تحرم] أي لأن الربيبة لا تحرم إلا بدخول [قوله فتحرم عليه أبدا] أي ولا نظر إلى طرقات الأمومة بعد النكاح الخاف للطارى بالمقارن كما هو شأن التحريم المؤبد [قوله فأرضعت لبن السيد الخ] احتراز عن غير بلبنه فإن النكاح ينفسخ ولكن لا تحرم على السيد لأنها ليست زوجة ابنه [قوله أنفسختا] هذه الصورة تقدمت أول الفصل وذكرنا هنا لبيان تأييد التحريم وعدمه وهناك لبيان القرم .

(فصل : قال هند الخ) [فرع] قال الأب بينها وبين الخاطب رضاع محرم ثم رجع قال البغوي وجب أن يجوز له التزوج منه فلا صر وجب أن يجبر فإن امتنع ففاضل وأجاب القاضي الحسين بنحوه [قوله حرم تناكهما] لو رجع هو أو هي عن الاقرار لم يفد بخلاف ما لو أنكرت الرجعة حيث تصدق ثم رجعت واعترفت فانها تصدق والنرق تأيد الحرمة فكان كالقرار بالنسب وخالف أبو حنيفة رحمه الله فقال

مؤبدا (لا تنفك الدخول بأمنهن فله تجديد نكاح كل منهن من غير جمع بين بعضهن (أو) أرضعتن (مرتبا لم يحرم من) مؤبدا لما ذكر (وتنفسخ الأولى) بأرضاعها لاجتماعها مع الأم في النكاح (والثالثة) بأرضاعها لاجتماعها مع أختها الثانية في النكاح (وتنفسخ الثانية) بأرضاع الثالثة لما ذكر من اجتماعهما في النكاح (وفي قول لا ينفسخ) لأن اجتماع الأختين إنما حصل بالثالثة فيختص الانفساخ بها كالو نكح امرأة على أختها (ويجوز القولان فيمن تحتها صغيرتان أرضعتها أجنبية مرتبا أنفسختان أم الثانية) فقط أظهر انفساخهما لما ذكر ولو أرضعتها معا بالطريق السابق انفسخ نكاحهما جزما لما تقدم والرضعة تحرم عليه أبدا لأنها أم زوجته

(فصل : قال هند بنتي أو أختي برضاع أو قالت هو أخي) أو أباي برضاع (حرم تناكهما) مؤاخذه لكل منهما بأقراره

بشرط الامكان فلو قال فلانة بنتي وهي اكبر سنا منه فلفو (ولو قال زوجان يتنا رضاع محرم فرق بينهما) عملا بقولهما (وسقط المسمى ووجب مهر المثل ان وطئ) (٦٨) وان لم يبطأ فلا يجب شيء (وان ادعى رضاءا فأنكرت الفسخ) النكاح مؤاخذه

له بقوله (ولها المسمى ان وطئ والا فنصفه) ولا يقبل قوله عليها وله تحليفها قبل الوطء وكذا بعده ان كان مهر المثل اقل من المسمى فان نكحت حلف هو ولزمه مهر المثل بعد الوطء ولا شيء له (وان ادعته) أي الرضاع (فأنكر صدق بيمينه ان زوجت برضاها) منه لتضمن رضاها الاقرار بحلفها (والا) بأن زوجها المجهور (فأصبح تصديقها) بيمينها والثاني يصدق هو بيمينه وهل الخلاف اذا لم يمكنه فان مكنته فكما لو رضيت (ولها) في صورتين (مهر مثل ان وطئ والا فلا شيء لها) عملا بقولهما فيما لا تستحقه والورع للزوج فيما اذا ادعت الرضاع أن يدع نكاحها بطلقة لتحل لغيره ان كانت كاذبة (ويحلف منكر رضاء على نفي علمه ومدعيه على ب) رجلا كان أو امرأة لأن الارضاع فعل الغير وفعل الغير يحلف مدعيه على البت ومنكره على نفي العلم كما سيأتي في حله ولو نكل المنكر أو المدعي عن اليمين وردت على الآخر حلف على البت

وينسخ النكاح ظاهرا وباطنا ان صدقة الآخر والافظاها فقط (قوله بشرط الامكان) أي حسا وشرعا ولم يذ كر محترز الشرعي قال ابن حجر وغيره لعله اعدم تصوره هنا فراجع (قوله زوجان) وان قضت العادة بجهالهما لشروط الرضاع (قوله وسقط المسمى) ان لم يكن الرضاع مضافا لما بعد الوطء والاوجب (قوله ووجب مهر مثل) ان لم تكن عالة والا فلا شيء لها (قوله انسخ) وان كذبت المرأة المنسوب اليها الرضاع (قوله ولها المسمى الخ) أي ان كانت معذورة (قوله ولزمه مهر المثل) ان لم تكن مفوضة والا فالتمعة فقط (قوله صدق بيمينه) فدعواها مسموعة وان لم تذ كر عذرا خلافا لما في الروضة وتبقى الزوجية وعليها الامتناع ان كانت صادقة وعليه مؤنتها على المعتمد لاستمتاعه بها نعم ان امتنعت من الذهاب الى محل طاعته فلا نفقة أي ما لم يستمتع بها كما في شرح شيخنا الرمي (قوله برضاها) ولو بسكوتهما في البكر قال العلامة البراسي والصورتان هما رضاها وعدمه (قوله منه) خرج به ما لو كان إذنها لغير معين فهو كالمزوجت بغير رضاها (قوله فان مكنته) أي عالة لان الحوزة (قوله مهر مثل) ان لم تكن قبضت المسمى والا فلا يسترد ولو زاد مهر المثل على المسمى لم تطالب بالزائد في حلفه (قوله فلا شيء لها) نعم ان كانت قبضت المسمى لم يسترد منها (قوله عملا بقولهما فيما لا تستحقه هكذا) في المنهج وغيره وهو الصواب بمعنى أنه عمل باقرارها فسقط المسمى الذي يستحقه وفي نسخة فيما لا تستحقه بزيادة لا وقد يوجه بأن الرضاع لا يصح معه النكاح فلا يستحق معه المهر وقد أقرت بذلك (فرع) لو أقرت رقيقة بأخوة بينها وبين سيدها ولو قبل ملكه لم تقبل على المعتمد أو بمصاهرة كأن كانت زوجة أبيه ولو قبل ملكه أيضا قبلت كالرضاع لم يسبق منها تمكين له بلا عذر (قوله رجلا كان أو امرأة) راجعان لمنكره ومدعيه ولا يضر في العموم عدم تصور الحلف من الزوج المدعى له أو عدم الرد عليه لأنه معلوم مما تقدم في مؤاخذه باقراره والمراد في الجملة فلا ترد أيضا وتصور شيخنا الرمي له في الدعوى بما لو ادعى حسيبة على غائب بينه وبين زوجته رضاء محرم فانه يحلف مع اليقينة على الاستظهار على البت وفي الرد بما لو زوجت بالاجبار ولم يسبق منها مناف ثم ادعت رضاء محرم ما وردت اليقين على الزوج تكلف غير محتاج اليه مع أن المدعى حسيبة لا يمين عليه فراجع (قوله فعل الغير) ولا نظر للارتضاع لأنه كان في الصغير (قوله لاختصاص النساء الخ) منه الشهادة أن هذا من لبن فلانة

يصح الرجوع والنكاح قال الزركشي ويستفاد من العبارة أن المحرمية لا تثبت عملا بالا احتياط قال ولم أره منقولا [قوله وسقط المسمى] لو كان الرضاع مضافا لما بعد الوطء ووجب المسمى [قوله ووجب مهر المثل] أي اذا كانت جاهلة عند الوطء [قوله انسخ] أي ولو كذبت المرأة التي نسب الارضاع اليها [قوله صدق بيمينه] أي فسمع دعواها لتحليفه لكن في الروضة قبيل الصدق قيده بـ لو أبدت عذرا من نسيان ونحوه ثم الظاهر أنها تستحق النفقة لأنها محبوسة عنده لحقه [قوله برضاها] انظر هل منه ما لو اسؤذنت البكر فسكتت ثم رأت في كلامهم أنه كالنطق في هذه المسئلة [قوله فأصبح تصديقها] لأنها ادعت أمرا محتملا ولم يسبق منها ما يناقضه فكان كالوذكرت ذلك قبل النكاح [قوله في صورتين] ظاهره أن الأمر كذلك في الأم ولو كان المسمى أنقص من مهر المثل وهو بعيد وسبقه الى ذلك الأذرى فقال يجب تقييده بما اذا كان دون مهر المثل أو مثله أما اذا كان زائدا فليس لها المطالبة بالزائد [قوله حلف على البت] أي لأنها مثبتة [قوله وبأربع] خالف أحد رضى الله عنه فأثبتته بالمرضة وحدها لظاهر حديث ورد في ذلك وحله أمحانا على الورع (فرع) لو كان الشرب من ظرف لم يكف النساء المتمحضات كذا نقل في التتمة

قال

(ويثبت) الرضاع (بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين وبأربع نسوة) لاختصاص النساء بالاطلاع عليه قالوا كلوا تدرك ثقتين برجل وما يقبل فيه النساء بقبل فيه الرجال والنوعان (والاقرار به شرطه رجلان) لأنه مما يطلع عليه الرجال فطالب

(وتقبل شهادة المرضعة ان لم تطلب أجرة) عن الرضاع (ولا ذكر فضلها) كأن شهدت بأن بينهما رضاعاً بوصفه الآتي (وكذا ان ذكرته فقالت أرضعته) أو أرضعتهما بالوصف الآتي (في الأصح) لأنها غير متهمة في ذلك (٦٩) والثاني لا تقبل له كرهاً فاعل نفسها

كما لو شهدت بولادتها وافرقت الأول بانها ماما في الولادة اذ يتعلق بها النفقة والميراث وسقوط النكاح أم اذا طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لانها ماما بذلك (والأصح أنه لا يكفي) في الشهادة أن يقال (بينهما رضاع محرم) لاختلاف المذاهب في شروط التحريم (بل يجب ذكر وقت) للرضاع للاحتراز عما بعد الحولين (وعدد) للرضعات للاحتراز عما دون خمس (ووصول اللبن جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب) بفتح اللام (وإيجار وازدراء أو قرآن كالنكاح ندى ومعه وحركة حلقه بتجرع وازدراء بعد علمه أنها لبون) فان لم يعلم ذلك لم يحل له أن يشهد لأن الأصل عدم اللبن وقيل يحل له ذلك أخذاً بظاهر الحال ولا يكفي في أداء الشهادة ذكر القرآن بل يعتمد ما يجوز به الشهادة ومقابل الأصح أنه يكفي بينهما رضاع محرم قال الرافعي ويحسن أن يقال يكفي ذلك من الفقيه العارف أي بالرضاع المحرم ولا يكفي من غيره وقد سبق مثله

نعم لا تقبل شهادتهم على الشرب له من ظرف بل لا بد من الرجال (قوله) وتقبل شهادة المرضعة) بأن كانت تمام النصاب ولا تنكفي شهادتها وحدها خلافاً للإمام أحمد (قوله ان لم تطلب) أي ان لم تذكر حال شهادتها استحقاق الأجرة لو كانت مستأجرة بأن سكنت عنها ولا يضر طلبها لها بعد الشهادة ولا قبلها (قوله بوصفه) يفيد أنه لا بد من تفصيلها في الشهادة كغيرها (قوله طلبت على ما تقدم) وهل من الطلب ما رقات وما أخذته من الأجرة حتى أولات طالبوني به راجعه (قوله لانها ماما) لعود نفعه عليها (قوله بل يجب الخ) ولومات الشاهد مثلاً قبل تفصيله وجب التوقف على المعتمد (قوله وعدد الرضعات) ولا بد من ذكر التفريق مع العدد للاحتراز عن اعتقاد تعددها باعتبار المصات أو التحول من ندى الى آخر مثلاً ويمكن أن تدخل في كلام المصنف ولا يمنع منه اقتصار الشارع في المحترز فتأمل (قوله جوفه) بالمعنى الشامل لسماغه كما مر (قوله ويعرف ذلك) أي الوصول (قوله بفتح اللام) كما في خط المصنف ويجوز اسكانها بمعنى الفحل (قوله وإيجار) قيد في الحلب (قوله أو قرآن) لأنها تفيد الظن أو العلم (قوله عدم اللبن) مع احتمال نحو تعطل (قوله ويحرم) ولا يضر ذكر القرآن بعد الحزم على أنها مستندة لآعلى وجه الرية (قوله قال الرافعي ويحسن الخ) هو المعتمد (قوله العارف) عند القاضي الموافق له مذهبه وليس في المسئلة اختلاف ترجيح وشرط ابن الرفعة كونها مقادير لأن الاجتهاد قد يتغير وهو واضح (قوله والاقرار بالرضاع لا يشترط الخ) هو المعتمد فهو كالشهادة (قوله والثاني لا يشترط) هو المعتمد فلا فرق بين الفقيه وغيره (قوله تبعاله) فالعتمد القبول مع الاطلاق كما في قبول الاقرار كذلك قاله شيخنا وتقدم أن الاطلاق إنما يقبل من العارف وحينئذ فالشهادة على الرضاع وعلى الاقرار به كالاقرار به فتأمل .

﴿ كتاب النفقات ﴾

من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل إلا في الخير وعلى صرف الشيء في غيره أو فراغه نحو أنفق عمره في كذا ونفقت بضاعته ويطلق على المال المصروف في النفقة ولو قدمها على الرضاع للإشارة الى عدم كونه من أسبابها لكان أنسب وقد يقال آخرها عنه للإشارة الى أنها تجب فيه لزوجة انفسخ نكاحها به لمقتض فتأمل (قوله وأسبابها) إشارة اوجه جمعها (قوله ثلاثة) وما زيد عليها اما خاص لأسباب خاصة أو على قال الأذرعى والتي فيها أن لا يقبل الا الرجال [قوله ان لم تطلب أجرة] أي وان كانت تستحقها ثم القبول لا يؤثر فيه ما ثبت لها بذلك من جواز الخلوة والمسافرة كما أن الشهود بالطلاق يستفيدون جواز النكاح [قوله لأنها غير متهمة] أي ولأن فعلها غير مقصود ولأنها تشهد على الوضع الذي هو فعل الغير [قوله بل يجب الخ] صفيحه يوهم إيجاب ذلك مع الوصف بالتحريم وليس مراداً فان الوصف بالتحريم حكم لا يجب التعرض له [قوله أو قرآن] لأنها تفيد الظن الغالب وذلك كاف في الشهادة بل قال الامام ان القرآن قد تفيد اليقين [قوله بعد علمه] أي لأنه قد يلتزم نديها ليعال به كما يفعل بالمفطوم وتسكون المرأة غير ذات لبن [قوله قال الرافعي ويحسن الخ] قال في المطلب وكونه فقيها لا يكفي بل ينبغي أن يكون على مذهب القاضي وكلاهما مقلد فلو كانا مجتهدين ففيه نظر لأنه قد يتغير اجتهاد أحدهما عند الشهادة [قوله وفي قبول الشهادة الخ] المرجح في الشهادة على الاقرار بالزنا الا بشرط وقد سوى بينهما المتولى في الخلاف .

﴿ كتاب النفقات ﴾

في الأخبار بنجاسة الماء والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه التعرض للشروط من الفقيه ويشترط من غيره في أحد الوجهين بناء على اشتراطه في الشهادة والثاني لا يشترط لأن المقرر لا يحتاط فلا يقر الا عن تحقيق وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار بالرضاع وجهان تبعاله جمع نفقة وأسباب وجوبها ثلاثة ملك النكاح وملك الميكن وقرابة البعنية وستأنف

﴿ كتاب النفقات ﴾

وبدا بأولها فقال (على موسر لزوجته كل يوم مد طعام ومعسر مد ومتوسط مد ونصف) واحتج الأصحاب لأصل التفاوت بقوله تعالى لينفق فوصفة من سعة الآية واعتبروا النفقة بالكفارة بجامع أن كلا منهما مال يجب بالشرع ويستقر في الزمة وأكثر ماوجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك (٧٠) في كفارة الأذى في الحج وأقل ماوجب فيها لكل مسكين مد وذلك

مرجوح كما يعلم من السير (قوله وبدأ بأولها) وهو ملك النكاح لكونه الأغلب والأكثر ولا يسقط بعض الزمان (قوله كل يوم) ببليلة المتأخرة عنه أخذاً بما يأتي (قوله واعتبروا) أي قاسوا (قوله ما بينهما) وهو نصف ماعلى كل منهما (قوله ولا تعتبر كفايتها) خلافاً لأبي حنيفة وإن قيل أنه قول قديم عندنا وجرى عليه السلف والخلف (قوله والمد مائة الخ) تقدم في الزكاة اعتبار الكيل فيأتي مثله هنا وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائسة رطلاً وثلاثاً من حب الشعير وقد مر أنه نصف قحح بالكيل المصري (قوله ومن فوقه) منه من يلك أو يكسب قدر كفايته مع أنه من المعسر هنا فالمراد بمن فوقه ما فوق هذا (قوله بالرخص والغلاء) وقلة العيال وكثرتهم (قوله والمبعض) وجعله موسراً في الكفارة ونفقة القريب لأن الاعسار يسقطهما (قوله البلد) أي محل الزوجة وقت الوجوب وإن لم يلق به واعتبر ابن سريج قوت الزوج (قوله وجب لائق به) يساراً وعدمه ولا عبرة بأسرافه وتقيره (قوله طلوع الفجر) أي فجر كل يوم بمعنى أنه ينظر فيما عنده من المال ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فإن لم يفضل عنه شيء أوفضل دون مد ونصف فمعسر أو مد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط أو بلغها فأكثر فموسر ويعتبر الفاضل من كسبه جمعاً لأنها أنواع ثلاثة [قولهم وبدأ بأولها] أي لأنه معاوضة ولا يسقط بعض الزمان بخلاف الأخيرين [قوله كل يوم] أي ببليلة أعنى المتأخرة صرح بذلك الرافعي في الفسخ بالأعسار فقال واليوم الثالث إلى اقتضاء اليوم والليلة بعده لأن النفقة لها وبمضيها تستقرا أقول وبه تعلم أنها ونشرت الليلة المستقبل سقطت نفقة اليوم قبلها [قوله واعتبروا النفقة الخ] وأيضا فقد اعتبر الشارع جنس طعام الكفارة بنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وذلك يدل على المقارنة والمساواة بينهما قال الامام ولأن نفقة الزوجة ليست على الكفاية كنفقة القريب بل تستحقها في أيام مرضها وشبهها فإذا بطلت الكفاية حسن تقريرها من الكفارات [قوله وذلك في كفارة الأذى] أي الخالق [قوله وعلى المتوسط ما بينهما] أي وهو نصف ماعلى هذا ونصف ماعلى هذا [قوله ولا تعتبر كفايتها الخ] هذا الذي قول عندنا ينسب للقديم قال الزركشي وهو القوي في الدليل وحديث هند يشهد لذلك وهو مذهب أبي حنيفة وجرى عليه السلف والخلف قال والقباس على الكفارة لا يصح لأن الله تعالى جعل الكفارة فرعاً لنفقة الأهل فقال من أوسط ما تطعمون أهليكم وقيل الاعتماد على فرض القاضي وعليه أن يحتج ويقدر [قوله والمد مائة الخ] قد سبق في الزكاة أن المدار على الكيل وينبغي أن يكون هنا كذلك وقد حرر ابن الرفعة المد الشرعي بمائسة رطلاً وثلاثاً من حب الشعير [قوله ومسكين الزكاة معسر] قيل العبارة مقلوبة والأصل والمعسر مسكين الزكاة [قوله وقيل يرجع إلى العادة] به قال المتولي واقتضى كلام البغوي أنه المذهب وقال في المطلب وهو الذي يقتضيه كلام الأكثرين حيث لم يتعرضوا للضبب اتكالا على العرف انتهى وقال الزركشي إن الأول من تفقه الامام وكلام الأصحاب ساكت عنه ثم اعترض صنيع الشيخين بأن الامام مصرح بأن القدرة على الكسب الواسع لا تخرج عن الاعسار هنا وإن أخرجت عن استحقاق سهم المساكين [قوله غالب قوت البلد] أي لا ماخرجه ابن سريج من أنه يعتبر بقوت الزوج كما اعتبر بحاله في القدر الحاقاً

في كفارة العين والظهار ووقاع رمضان فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقدم يستوى في ذلك الزوجة المسلمة والذمية والحررة والأمة ولا يعتبر حال المرأة في شرفها وغيره ولا يعتبر كفايتها كنفقة القريب لأنها تستحقها أيام مرضها وشبهها (والمد مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم) لأنه رطل وثلاث بغدادى ورطل بعدد مائة وثلاثون درهماً كما تقدم في زكاة النبات (قلت الأصح مائة وأحد وسبعون وثلاثة أسباع درهم والله أعلم) بناء على ما رجحه هناك من أن الرطل مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم (ومسكين الزكاة) وقد تقدم في قسم الصدقات أنه من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه (معسر) ومن فوقه إن كان لو كاف مدين رجع مسكيناً فتوسط والا فموسر) ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقيل

الموسر من يزيد دخله على خرجه والمعسر عكسه والمتوسط من استوى دخله وخرجه وقيل لجنسها يرجع في الثلاثة إلى العادة وتختلف باختلاف الأحوال والبلاد (فرع) العبد ليس عليه الا نفقة المعسر وكذا المسكين والمبعض وإن كثرت مالهما وانصف ملك المسكين ونقص حال الآخر (والواجب غالب قوت البلد) من الخنطة وغيرها (قلت فإن اختلف) غالب قوت البلد أو قوتها من غير غالب (وجب لائق به) أي بالزوج (ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله أعلم)

لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم فالمرس حينئذ عليه نفقة اليسار وإن أعسر في أثناء النهار والمسر بحسبه ذكر ذلك كله
الرافى في الشرح (وعليه تملكها حبا) كالكفارة (وكذا) عليه (٧١) (طحنه وخبزه في الأصح)

للحاجة اليهما والثاني
لا كالكفارة وفرق الأول
بأنها في حبسه والثالث أن
كانت من أهل القرى الذين
عادتهم الطحن والتجيز
بأنفسهم فلا ولا انقم (ولو
طلب أحدهما بدل الحب)
من خبز أو غيره أى طلبته
هى أو بذله هو بالمجبة
(لم يجبر المتنع) منهما
(فإن اعتاضت) عنه شيئا
(جاز في الأصح) لا خبرا
(ودقيقا) فلا يجوز (على
المذهب) أما الجواز في
غيرهما كالإبراهيم والدنانير
والثياب فلائنه اعتياض
عن طعام مستقر في الذمة
لمعين كالاعتياض عن
الطعام المنسوب المثلث
ووجه المنع القياس على
المسلم فيه والكفارة فانه
لا يجوز الاعتياض عنهما
قبل قبضهما وانفصل الأول
في قياسه عن ذلك بأن
المسلم فيه غير مستقر وطعام
الكفارة لا يستقر لمعين
وأما الجواز في التجيز
والدقيق الذي قطع به
البغوى فلائنه تستحق
الحب والاصلاح وقد فقه
فاذا أخذت ما ذكر فقد
أخذت حقها لاعتوضه

كل يوم على مؤنة مؤنه فيه كذلك (قوله لأنه الوقت الذي يجب فيه التسليم) أى من حيث أن لها
المطالبة به ولا يلزمها الصبر عليه وليس لها حبسه ولا للحاكم إجباره لأنه واجب موسع وليس لها
مطالبته بنفقة مستقبله وإن أراد سفرا على المعتمد عند شيخنا الرمى ولو وقع التمكين في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه عن الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة
اليوم واللييلة فإن كانت قبضتها فله استردادها (قوله تملكها) أى الدفع اليها ولو كانت أولى ولها
أوسيد غير المكانية ولو بالوضع بين يدي المدفوع له (قوله وكذا عليه طحنه الخ) أى بنفسه أو
نائبه فإن اعتادت أكله حبا أو باعته أو طحنته بنفسها مثلا فلها مؤنته (قوله فإن اعتاضت عنه)
أى الحب وكذا عن مؤنته وكذا عن الكسوة كما سيأتى (قوله جاز) بشرط القبض في المجلس
خروجا من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه (قوله لا خبرا الخ) أى إلا أن لزم
وجود ربا (قوله مستقر) ولو بحسب المسال فيدخل نفقة اليوم الحال كما يأتى فهو كالمؤمن في زمن
الخيار (قوله المنع لأنه ربا) هو المعتمد كما تقدم (قوله الماضية أو الحالية) ولها في الماضية
مطالبته بالحكم والزامه بها بخلاف الحالية كما مر وما يقع من تقرير مقدار معين عليه في الوثائق
كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول (قوله فلا يجوز
الاعتياض عنها) أى من الزوج كما هو سياق كلامه ولا من الأجنبي بالأولى (قوله ولا يجوز
الاعتياض) من غير زوج قطعا أى فيما يجوز فيه الاعتياض من الزوج فيدخل الماضية والحالية
وهو صحيح في الثانية ، وأما الماضية فيصح الاعتياض من الأجنبي عنها على المعتمد والاعتياض
عن الكسوة كهو عن النفقة .

(فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام فهو تملك وهو مقدر بالكفاية وجنسه من
مالح أو عذب ما يليق به بعادة أمثاله (قوله أكلت) خرج ما لو تلفت أو أعطت غيرها فلا تسقط
نفقتها وعليها الضمان (قوله معه) أى عنده وكذا لو أضافها أحد أكرامه له ولو أياها فان قصد
أكرامها فبالقسط (قوله سقطت) فما أكلته بدل عن الواجب كما هو أحد الوجهين ومحل
السقوط أن أكلت قدر الواجب فأكثر والا رجعت بقدر ما بقى من الواجب وتصدق جيمينها في قدره

لجفها بقدرها [قوله وعليه تملكها] أى الواجب الدفع ويكنى الوضع على قياس الخلع وأما الإيجاب
والقبول فليس بشرط لأن هذا وفاء عما وجب في ذمته [قوله جاز في الأصح] شمل اطلاقه
الاعتياض عن المؤن فإن قلنا باستحقاقها عند بيع الطعام فلا إشكال في صحة الاعتياض والا ثار
خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفقة كذا في المطلب وقوله والامعنا أن يعتاض عن
الجميع وتمام الاعتياض يسقط ما يقابل المؤن لأن منعهما من ذلك انما يتم بالبيع فيجوز خلاف تفريق
الصفقة [قوله ولا يجوز الاعتياض] انظر ما وجهه [قوله سقطت نفقتها] قلت هو كذلك ولكن هل
الواجب أحد الأمرين التقدير أو الأكل أو الواجب المقدر وهذا بدله اغتفر رفقا ومساعدة احتمالا في
المطلب ولو أضافها إنسان أياها فالظاهر السقوط ولو اختلفا فقالت قصدت التبرع وقال بل على النفقة
صدق الزوج بلا يمين كما لو دفع اليها شيئا وأدعت أنه هدية وقال بل عن المهر قاله الزركشى

ورجح العراقيون وغيرهم من الوجهين في ذلك المنع لأنه ربا هذا كله في الاعتياض عن النفقة الماضية الحالية وأما المستقبل فلا
يجوز الاعتياض عنها قطعا ولا يجوز الاعتياض من غير الزوج قطعا (ولو أكلت معه كالعادة سقطت نفقتها في الأصح) لا كقتفاء
الزواج به في الأضرار والأضرار وجريان الناس عليه فيها والثاني لا تسقط

لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره (قلت الآن تكون غير رشيدة ولم ياذن ولها والله أعلم) في أكلها معه فاتها حينئذ لا تسقط عنه جزما كما ذكره الرافعي في الشرح بخلاف ما إذا أذن الولي ففيه الخلاف قال وليكن السقوط مفرعا على جواز اعتياض الخبز وأن يجعل ما جرى قائما مقام الاعتياض يعني أن لم يلاحظ ما جرى عليه الناس في الأعصار كما تقدم (ويجب آدم غالب البلد كزيت وسمن وجبن وتمر) وخل (ويختلف بالفصول) فيجب في كل فصل (٧٢) ما يناسبه (و يقدره قاض باجتهاد مو يفاوت) في قدره (بين موسر وغيره) فينظر ما يحتاج

إليه المدفيعرضه على المعسر وضعفه على الموسر وما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من مكينة زيت أو سمن أي أوقية فقريب (و) يجب (لحم) يلقى بيساره وأعصاره كعادة البلد وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل لحم في الأسبوع الذي حل على المعسر وجعل باعتماد ذلك على الموسر وطلان وعلى المتوسط رطل ونصف وأن يكون ذلك يوم الجمعة لأنه أولى بالتوسع فيه محمول عند الأكثرين على ما كان أيامه بمصر من قلة اللحم فيها ويزاد بعدها بحسب عادة البلد وقال البغوي يجب في وقت الرخص رطل على الموسر كل يوم وعلى المعسر كل أسبوع وعلى المتوسط كل يومين أو ثلاثة وفي وقت الغلاء في أيام مرة على ما يراه الحاكم وقال القفال وغيره لا مزيد على ما ذكره الشافعي في جميع البلاد لأن فيه كفاية لمن قنع قال الرافعي

(قوله وتطوع بغيره) أي من حيث الدفع والافهم مضمون عليها كما نقله البلقيني عن الأصحاب (قوله غير رشيدة) أي محجور عليها والمهمة كالرشيدة (قوله لا تسقط عنه جزما) ولا مطالبة له أن كان رشيدا ولم يقصد أنه عن النفقة والأفوليه الرجوع في الأولى ويحسب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلايين في قصده ذلك أن أنكرته وادعت نحو المهدية كما مر في المهر (قوله أذن الولي) أي صريحا باللفظ ولا يكفي علمه أو رؤيته وسيد الأمة المطلق التصرف أوليه كالولي ولا بد من كون المصلحة في أكلها معه والالم يصح الاذن ويأتي ما مر وتردد العلامة والشيخنا الرملي في المراد بالولي ومال شيخنا إلى أنه ولي المال وهل ينقطع الاذن بموته تأمله (قوله ففيه الخلاف) والمعتمد منه السقوط كما مر (قوله يعني أن لم الخ) قيد للتفريع أي فإن لاحظ ذلك لم يكن مفرعا على ما ذكره (قوله آدم غالب البلد) أي يلد الزوجة أي محلها كما مر فإن لم يكن آدم غالب فإليق به لاهلها ولو تعدد الأدم وجب الجميع اختيار وجبن ولو لم يحتج الواجب إلى آدم لم يجب آدم غيره (قوله ويقدره قاض) أي عند تنازعهما ولو تبرمت من الأدم فلها إبداله إن شئت ولا يلزم الزوج إبداله إلا أن كان غير مميزة أو سفية وليس لها من يقوم بأمرها فلا تلاق أنه يلزم الزوج إبداله قاله الأذرع وأقروه (قوله أوقية) وهي أر بعون درهما (قوله ويجب لحم) يفيد بطفه على الأدم أنه ليس منه وقد يطلق اسم الأدم عليه وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ معه من نحو قرع وكرنب وقياس ما مر في الأدم لزومه عليه لها وإن لم تأكله وأنه يقدره القاضي عند تنازعهما فيه وأنه يفاوت في قدره كما يؤخذ من كلام الشارح (قوله ويشبه أن يقال الخ) حل شيخنا الرملي الأول على ما إذا كفي اللحم للعداء أو العشاء والثاني على ما إذا لم يكف لهما ولم يخلفه شيخنا (قوله وكسوة) بكسر الكاف وضمة (قوله تكفيها) لأن التمتع بجميع بدنهما فوجب كفايته ولا يجب لمادونه وإن كانت عاداتهم

[قوله لأنه لم يؤد الواجب وتطوع بغيره] ظاهر هذا التعليل أنه يذهب بحجنا ونقل البلقيني عن الأصحاب الضمان [قوله الآن تكون الخ] قيل هذا يشكل على ما سلف من التعليل بجريان الناس على ذلك فانهم جروا على ذلك في الرشيدة وغيرها فلامعنى لاعتباره في شيء دون شيء [قوله ولم ياذن ولها] انظر كيف الاذن في الصغيرة وكأنهم جعلوا الزوج كالوكيل عن الولي [قوله بخلاف ما إذا أذن الولي] لو أذن ثم مات هل ينقطع الاذن والمراد بالولي [قوله ويجب آدم] فيه الزركشي على وجوب المشروب قال وهو امتناع وعلى الكفاية أقول في كونه امتناعا نظر قال الرافعي وقد تغلب الفواكه في وقتها فتجب قال القاضي الرطب في وقته واليابس في وقته قال الزركشي مرادهما إذا غلب التأدم بها والافتسح كما صرح به صاحب الترغيب اه وفيه نظر [قوله أي أوقية] حكى الجبلي عن بعض الأصحاب أن المراد الأوقية الحجازية وهي أر بعون درهما وهو ظاهر فان العراقية لا تغني شيئا [قوله وجب الأدم] كذا قطعوا به ولوقيل انه تفريع على المذهب من عدم لزوم الكفاية لكان متجها [قوله تكفيها] أي فلا يكفي ما يقع عليه الاسم بالاجماع

بخلاف

وتبعه المصنف ويشبه أن يقال لا يجب الأدم في يوم اللحم

ولم تعرضوا له ويحتمل أن يقال إذا أوجبنا على الموسر اللحم كل يوم يلزمه الأدم أيضا ليكون أحدهما غداء والآخر عشاء على العادة (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولا نظار إلى عاداتها والأصل في وجوبه قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وليس من العاشرة بالمعروف تكليفها الصبر على الخبز وحده (وكسوة) أي وعلى الزوج كسوة الزوجة قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها) أي على قدر كفايتها وبخلاف ذلك بطولها وقصرها وهزالها وسمنها وباختلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف

عدد الكسوة يسلم الزوج واعساره ولكنهما يؤثران في الجودة والرداءة (فيجب قبض وسراويل رخار) للرأس (ومكعب) أو نحوه بداس فيه هذا في كل من فصل الشتاء والصيف كما يؤخذ مما سياتي أنها تعطى الكسوة أول شتاء وصيف (وتزاد في الشتاء) على ذلك (جبة) محشوة أو نحوها للحاجة إلى ذلك فإن لم تكف أشدة البرد زيد عليها بقدر الحاجة وقيل لا يجب السراويل في الصيف وفي الحار أن نساء أهل القرى إذا لم تجر عاداتهن أن يلبسن في أرجلهن شيئاً في البيوت لم يجب لأرجلهن (٧٣) شيء (وجنسها) أي الكسوة

(قطن) فتكون لامرأة الموسر من لينه ولامرأة المعسر من غليظه ولامرأة المتوسط مما بينهما (فإن جرت عادة البلد لمثل) أي الزوج (بكتان أو حرير وجب في الأصح) ويفاوت بين الموسر والمعسر في مراتب ذلك الجنس والثاني لا يجب بل يكفي الاقتصار على القطن لأن غيره رعونة (ويجب ما تقعد عليه كزلية) بكسر الزاي أي لامرأة المتوسط (أوليد) في الشتاء (أو حصير) في الصيف كلاهما لامرأة المعسر والموسر طنفسة في الشتاء ونطع في الصيف (وكذا فراش للنوم في الأصح) فيجب مضربة وثيرة أو قطيفة والثاني لا بل تنام على ما تقعد عليه نهاراً (ومخدة ولحف) أو نحوه (في الشتاء) في البلاد الباردة وذكر الصراي الملحفة أي في الصيف وسكت غيره عنها وفي البحر لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير

بل لو طلبت التطويل ولونحو ذراع أجيبت (قوله عدد الكسوة) بخلاف جنسها ونوعها كما يأتي والعبرة في التعدد بأحالتها ولو انتقلت إلى بلد اعتبر أهله (قوله قبض) ويتبعه ما يحتاج إليه من خيط ونحوه كالأزرار فيلزمه وإن لم تخط به كما مر في الطحن ونحوه ولو دفعه لها مخيطاً لم يلزمها بقوله ويكفي ليس لم تذهب قوته وأولى منه الجديد (قوله وسراويل) هو اللباس المعروف ويتبعه نكته وما يخط به ويلحق به الأزار والرداء (قوله وخار للرأس) هو ما تغطي به ويلحق به الكوفية ونحوها (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه منقلاً وكسر فسكون مخففاً هو المداس (قوله أو نحوه) كالنعل والخف والقباب وما يتبع ذلك وجميع ما ذكر حيث جرت العادة به وكذا جميع ما يأتي ولا يحتاج لذكرها في كل موضع (قوله بقدر الحاجة) فلوجرت بخطب أو غم أو سرجين وجب أيضاً (قوله لم يجب لأرجلهن شيء) هو المعتمد (قوله عادة البلد) أي محل الزوجة (قوله لمثل) أي مع مثلها فكل منهما مراعى هنا (قوله بكتان) أو حرير أو شعر أو صوف أو أدم نعم لو اعتادوا رقيقاً لا يستر العورة وجب صفيق يستر (قوله رعونة) أي نقص عقل وهي بضم أوليه المهملين (قوله زلية بكسر الزاي) وبتشديد اللام والتحتية المشددة أيضاً مضربة وقيل بساط صغير (قوله طنفسة) بكسر الطاء والفاء وفتحهما وضمهما وكسر الطاء وفتح الفاء وهي بساط صغير ويجب ما يفرش تحته من نحو حصير (قوله نطع) بفتح النون وكسرهما مع سكون الطاء وفتحها (قوله وثيرة) بالمثلثة لينة الحشو (قوله قطيفة) هي الدية (قوله ومخدة) بكسر الميم وفتح الخاء المخجمة سميت بذلك للاصقتها للخذ ولا يجب أكثر من واحدة وإن جرت العادة بالأكثر قاله شيخنا ويجوز مثله في اللحف وغيره مما ذكر (قوله في البلاد الباردة) وقت البرد ليلاً أو نهاراً ويلحق به زيت سراج ومنارته وآتيته ونحو قيلته (قوله الملحفة) وهي المعروفة بالملاية الآن فتجب لها أن احتاجت للخروج لنحو حمام مثلاً ويغني عنها الأزار المعروف (قوله لم يلزم شيء) هو المعتمد (قوله كشط) وخلال وسواك (قوله ودهن) ولو لجمع البدن أو مطبياً (قوله وما يسل به الرأس) وكذا ما يسل به الثياب والأيدي والأواني من نحو صابون أو أشنان (قوله ونحوه

بخلاف الكفارة ووجهه البغوى بأنه يستمتع بجميع بدنها فعليه كفايتها [قوله وسراويل] مثله المتر في حق من اعتاده [قوله لمثل] قضيته النظر إلى الزوج ودرنها قال الزركشي وليس كذلك فإن كلام الرافعي وغيره مصرح بأن اللزوم على عادة البلد والمراد به لمثلها من مثله وقد نص الشافعي في البويطي على اعتبار كسوة بلدها بمثلها [قوله وثيرة] هو بالناء المثلثة وهي الرطبة من كثرة حشوها [قوله على ما تقعد عليه نهاراً] أي من الذي سلف قريباً [قوله ومخدة ولحف] لم يذكرها فيها الخلاف في التي قبلها لأنه لا غنية ههنا بخلاف فراش النوم فقد تستغنى عنه بما تجالس عليه نهاراً [قوله ودهن] وينبغي أن يجب للسراج على العادة وأما الصابون والأشنان فقد صرح القفال بوجوبه قال حتى لو احتاجت إلى خلال وجب عليه [قوله ومرتك] هو معرب [قوله هياها] فاذا هياها وجب عليها استعماله [قوله لأنه لحفظ البدن] أي فلا

(١٠) - (قليوبي وعجمه) - رابع) لباسهم لم يلزم شيء آخر وليسكن ما يلزم من ذلك لامرأة المعسر من المرتفع وامرأة المعسر من النازل وامرأة المتوسط مما بينهما (و) عليه (آلة تنظف كشط ودهن) من زيت أو نحوه (وما يسل به الرأس) من سدر أو نحوه (ومرتك ونحوه لدفع صنان) إذا لم ينقطع بالماء والتراب (لاكل وحضاب وما يزين) بفتح الياء غير ملذ كرفاته لا يجب فإن أراد الزينة به هياها لماتزين به (ودواء مرض وأجرة طبيب وحاجم) وقاصد فلا يجب ذلك لأنه لحفظ البدن

فان كانت ممن لا تصاد دخوله فلا تجب والثاني لا تجب الا اذا اشتد البرد وعسر الفصل الا في الحمام وعليه الغزالي وحيث وجبت قال الماوردي انما تجب في كل شهر مرة (و) الأصح وجوب (نحو ماء غسل جاع ونفاس) اذا احتاجت الى شرائه (لا حيض واحتلام في الأصح) والفرق أن الحاجة اليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون عن لسه وغيره ومقابل الأصح في الأول ينظر الى وجوب التحسين عليها وفي الثاني ينظر الى حاجتها على أنه في الروضة في الاحتلام قال لا يلزم قطعاً أخذاً من سياق كلام الرافعي كما أخذ هنا من الحر والخلاف وهو صحيح فان الوجوب منقول عن فتاوى الفقهاء (ولها) عايه (آلات أكل وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحوها) كعرفة (وسكن) أي ولها عليه نهضة مسكن (يليق بها) عادة من دار أو حجرة أو غيرها (ولا يشترط كونه ملكاً) بل يجوز

كاسفيداج وتونيا وراسخت (قوله وأدومها) وكسوتها وآلة تنظيفها ودهنها وغير ذلك من جميع ما سر (قوله في كل شهر مرة) والمعتمد اعتبار العادة فيه ولو باخلائه لها (تفسيه) دخول الحمام جازئ لمن بلا كراهة حيث لا ريب ولا معصية (فرع) له وطء زوجته وان علم عدم اغتسالها الصلاة الصبح مثلاً والآن عليها (قوله ماء غسل جاع ونفاس) أي لزوجه لا من زنا وشبهة وتغييره بالماء أولى من تغيير غيره بمن الماء لأن الماء هو الواجب أصالة قوله اجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضاه وكذا كل ما وجب لها ما ذكر خلافاً لبعضهم (قوله لا حيض واحتلام) فلا يجب ماؤها ومثلها ادخال ذكره في نحو نوم (قوله ماء الوضوء) وباريقه ويلحق به ماء غسل نجاسة ولو بغير سببه ولا يجب ماء طهارة مندوبة (قوله بلسه) ولو معها بأن تلامسها (قوله لا غيره) أي غير لسه بأن يكون بلسها وحدها أو بغير لمس (قوله عليها آلات أكل) ويعتبر فيها عدة أمثالها كخرف أو خشب أو نحاس أو صيني أو غيره ويلحق به اجابات الفسيل ونحوها (قوله وشرب) بفتح أوله وضمه زاد ابن حجر وكسره وله منعها من أكل ذي ربح كربه أو لسه مثلاً ونحو ذلك وان خالفت نشزت (قوله وقصعة) بفتح أولها . (تفسيه) جميع ما وجب لها ما سر اذا دفعه لها يجوز أن تمنعه من استعماله ولو في نحو أكل وشرب ولها أن تطالب به ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسقط لو تبرعت به من مالها ولو انكسر شيء مثلاً لم يجب ابداله الا في وقت جرت العادة بأبداله (فرع) لو مكنت في أثناء فصل فلها بما يناسبه بقسط ما بقي منه ان أمكن التقييط والاسلمه لها ويحاسبها بما زاد عما يلزمه في الفصل الذي بعده وهذا قياس ما سر في النفقة قال شيخنا ثم رأيت في كلام العلامة ابن قاسم أنه يلزمه قسط ما بقي منه من قيمة ما كان يلزمه فيه وهو أوضح مما تقدم وأولى الا ان تراضيا بالأول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى للاعتراض والاشكال لا ينبغي المصير اليه ولا التعويل عليه ولو نشزت في بعض فصل سقط واجبه وان عادت فيه وله استرداده ان كانت قبضته كما مر في النفقة (قوله ومسكن) حضريه كانت أو بدوية (قوله أو غيرها) كشر أرمه وف أرخشب أو قصب وان كانت من قوم لا يعتادون السكنى على المعتمد (قوله يليق بها) وفارق اعتبار غيره بالزوج لأنه امتناع وغيره عليك ولأنه يمكنها ابداله بخلاف المسكن ومنه يعلم أن له نقلها من بلد لبلدية حيث لاقت بها وان خشن عيشها وايس له منعها من نحو أبيها وولدها من دخوله استمتاعه ولا سططات المسكن الالربية أو نظراً اجنبى فيجب سدها وله منع نحو أبيها وولدها من دخوله لا خادها وله منعها من الخروج ولو لمرض أبيها أو ولدها أو لولتهم (قوله ومستعاراً) ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو ملك نحو أبيها ثم ان سكن في ذلك بغير إذن ولا منع من خروجها لزمته الأجرة كما مر (قوله لمن) أي لحره كما سيأتي (قوله في ذلك) أي في كونها بمن يليق بها أن تخدم نفسها (قوله في بيت أبيها) أي كون مثلها يخدم عادة في بيت أبيها وان لم تخدم بالفعل ليعمل من أبيها مثلاً قال العلامة البرلسي وكذا لو اعتادت أن تخدم في بيت زوج قبله ومنه بالأولى يعلم أن بيت أبيها كذلك (قوله بحرة أو أمة) وكذا ذكر يحل نظره

يجب كما لا تجب عمارة الدار المستأجرة وأما آلة التنظيف فانها نظير غسل الدار وكفسيها [قوله ولها طعام] مثله آلة التنظيف والكسوة [قوله بحسب العادة] قضية صنيع الشارح أن المراد العادة في أصل الدخول وأما قدره فسيأتي من الماوردي [قوله والثاني لا تجب] أي الحاقاً له بالطيب وعليه فيجب ما تزيل به الوسخ من الماء [قوله وشرب] قال الزكشي هو بالفتح المصدر والقصة بالفتح قال وقد قيل الشرب بالفتح في حديث أيام منى أيام أكل وشرب [قوله والعبرة في ذلك بحالها] لو اعتادت ذلك في بيت الزوج دون أبيها ثم طلق

وتزوجت

كونه مستأجراً ومستعاراً (وعليه لمن لا يليق بها خدمة نفسها اخذها)

لأنه من العشرة بالمعروف المأمور بها والعبرة في ذلك بحالها في بيت أبيها مثلاً دون أن ترضع بالانتقال الى بيت زوجها (بحرة أو أمة)

لومستأجرة أو بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمة) ان رضى بها (وسواء في هذا مومر ومعر وعبد) ومكانب وليس له أن يخدمها بنفسه في الأصح لأنها تستحي منه وتعتبر بذلك كعب الماء عليها وجهها اليها المستعم أولا الشرب ونحو ذلك وله أن يفعل ما لا تستحي منه قطعا كالكنس والطبخ والغسل (فان أخذها بجرة أو أمة بأجرة فليس (٧٥) عليه غيرها) أي غير الأجرة

(أو بأتمته أنفق عليها بالملك أو بمن صحبتها لزمه نفقتها) ولزوم نفقتها تقدم فهو مكرر (وجنس طعامها) أي المصحوبة (جنس طعام الزوجة) وقد سبق (وهو) في القدر (مة على معسر) كالمخدومة لأن النفس لا تقوم بدونه غالبا (وكذا متوسط) عليه مة (في الصحيح وموسر مد وثلاث) اعتبارا بثلاث نفقة المخدومة فيهما وقيل على المتوسط مد وثلاث كالوسر وقيل وسدس ليحصل التفاوت بين المراتب في الخدمة كالمخدومة وقيل على كل من الثلاثة مد فقط (ولها) أيضا (كسوة تليق بحالها) من قيص ومقنعة وخف وملحفة لحاجتها الى الخروج وجبة في الشتاء لاسراويل عند الجمهور ويجب لها ما تفرشه وما تنقطي به كقطعة لبد وكساء في الشتاء وباريق الصيف ومخدة ويكون ذلك دون ما يجب للمخدومة جنسا ونوعا (وكذا) لها

كصغير لا يميز وممسوح ومحرم وشمل ما ذكر المسلم الذي في مسألة أودمية وفهم من كلامه أنه لا يلزم أكثر من واحدة وان كانت عاداتها أكثر فهو كذلك الان نحو مرض لا يكتفى فيه واحدة مثلا وتعيين الخادم ابتداء اليه وفي الانتهاء اليها كأن ألفتها لم تكن ربية (قوله وليس له الخ) أي لا يجبرها على أن تخدمها بنفسه وطمانعته منها فتجوز بالرضا ومثله أصوله وأصولها وليس لها إجباره على دفع أجرة الخادم لها وتخدم نفسها ولا تجبر على الرضا بخدمة متبرعة عن الزوج لئنه كذا قالوا وفيه نظر كما مر في دفع الأجنبي النفقة عنه ولأن المنة عليه لا عليها فراجع (قوله وله) أي يجوز له ذلك برضا ولا يجبره عليه ولا تمنعه منه ولا يلزمها فعله لأنه ماعليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقرير سقط ما لبعضهم هنا فراجع (قوله فهو مكرر) كذا قاله تبعاً لغيره قال شيخنا الرملي وهذا استرواح أي أخذ الشيء على الراحة من غير تعب بفكر وتأمل بل ذاك لبيان أقسام الخدمة وهذا البيان ما يلزمه لها اذا رضى بها وقال بعضهم هو توطئة لما بعده وفيه تسليم للاعتراض (قوله لأن النفس الخ) دفع لعدم اعتبار النسبة الآتية في المعسر كغيره فتأمل (قوله اعتبارا الخ) وذلك لأن للخدمة والمخدومة في النفقة حالة كحال وحالة نقص ومما مستويان في الثانية ويزاد في الأولى للمغضولة ثلث ما يزداد للفاضلة كالأبوين في الارث لهما حالة نقص يستويان فيها وهو السدس عند وجود الفرع الوارث الذكر وحالة كمال عند فقد الفرع الوارث للاب فيها ثلثان وللأم ثلث فقط زيد للاب ثلث المال ثم فتأمل (قوله ومقنعة) وهي الخمار المتقمة في الخدمة وقيل انها فوق الخمار (قوله لاسراويل عند الجمهور) اعتبارا بما كان في الزمن الأول وقد جرت العادة الآن به فالمعتمد وجوبه (قوله وبارية) بتشديد التحتية كافي الباقى وحكى تخفيفها نوع يفسح من قصب كالصغير (قوله ذلك) أي ما يجب لها من الكسوة (قوله آدم) ومنه اللحم حيث جرت العادة به قاله شيخنا (قوله وقدره بحسب الطعام) فيكون بقدر ثلثي ما يجب للمخدومة كافي النفقة (نفيه) كل ما لوجب لها مما ذكر يجب ما ينفعه كزرا القميص وخيطه وتكة السراويل وظروف الأكل والشرب والطبخ وغير ذلك (فائدة) علم مما ذكره أن نفقة الخدمة مساوية لنفقة المخدومة في الجنس والنوع وناقصة في القدر وأن الأدم مساوية في الجنس وناقصة في القدر وأن الكسوة لها مساوية في القدر لكونها بالكفاية وناقصة في الجنس والنوع وينبغي أن تكون توابها مثلها وكذا تواب غيرها مما مر من الظروف وغيرها فتأمل (قوله وتأذت) أي الخدمة التي ومثلها الذكر (قوله ومن تخدم نفسها) أي من لا يجب اخداها (قوله وجب اخداها) أي بقدر الحاجة ولو أكثر من خدمة (قوله رقيقة) أي من فيها رق وان جرت عادة وتزوجت غيره فالظاهر وجوب الاخدأ ومثل ذلك يقع في الجوارى البيض كثيرا [قوله أو مستأجرة] قال الامام والفزالي يشترط أن لا تزيد الأجرة على نفقة الخادم والا فلا يجب الاستئجار [قوله في القدر] تصحيح لعود الضمير فانه عائد على الجنس [قوله وكذا متوسط] استشكل الحاق المتوسط بالمعسر هنا بخلافه في نفقة المخدومة [قوله لاسراويل] أي لأنها لكامل السردون أصله [قوله وكذا آدم على الصحيح] سكت عن اللحم بناء الرافعي على الخلاف في مساواة آدم لها الأدم المخدومة يعني جنسا ونوعا وقضيته عدم لزومه

(آدم على الصحيح) لأن العيش لا يتم بدونه ويكون من جنس آدم المخدومة ودونه نوعا وقدره بحسب الطعام والثاني لأدم لها ويكتفى بما يفضل عن الخدمة (لا آلة تنظف) لأن الاتق بها أن تكون شعبة ثلاثا تمتد اليها الأعين (فان كثروا وسخ وتأذت بقمل وجب ان ترفه) بما يزيل ذلك من مشط ودهن وغيرها (ومن تخدم نفسها في العلة ان احتاجت الى خدمة لمرض أو مرضة وجب اخداها) كذا ذكر حرة كانت أو أمة (ولا اخدا لم رقيقة)

باخدامها (قوله حيث لا حاجة) فان احتاجت فهي كالتى قبلها (قوله لقصها) أى عن الحرمة به برد على الوجه المذكور بعده (قوله ويجب في المسكن امتاع) وكذا الخادم أخذاً من العلة (قوله وفيما يستهلك الخ) لو قال وفي غير المسكن والخادم لكان أولى وأخصر وأعم وقد أشار الشارح اليه ومآل من الاعتذار عن المصنف بذكر الخلاف مردود لتمكنه من الوفاء به بأخصر مما ذكره فتأمل (قوله تملكك) وان كان ذلك عن زمن مستقبل كالزكاة المجلة لأن العتد سبب أول وله استرداده اذا عارض مانع ولا يحتاج في تملككها الى ايجاب وقبول لأنها تملك بدفعه لها بشرطه الآتى وتملكه بزيادته المتصلة كحرير بدلا عن قطن بخلاف المنفعة كإيمان لزمه أحد هاتين التملك الآخر باللفظ أو صدقة أو هدية منه لها (قوله كالكفارة) يفيد أنه لا بد من قصد دفعه عما وجب عليه والا فلا يقع عنه ويبقى الواجب دينا عليه كما قاله شيخنا تبعاً لغيره وفيه بعد فينبغى الاكتفاء بقصد هاء وما جرت العادة أنه يدفع عنها فراجع نعم ان قصد به التصديق عليها فظاهر (قوله فلو قترت) أى ضيقت (قوله بما يضرها) أو يضر الزوج أو يضرهما أو الخادم (قوله المملوكة لها) أنتى كانت أو ذكراً كإمر (قوله أو الحرمة) خالف ذلك شيخنا الرولى في شرحه واعتمد أنه يملكها للخادمة والمالك فيها لها لكن لا لخدمة مطلوبة الزوج بدفعها للخادمة ولا تطالبه بنفقة مملوكته ولا أجرة مستأجرة (قوله ولها أن تصرف الخ) أى بناء على ما ذكره من أنها ملك للخدمة (قوله تملكك كالنفقة) فيجوز فيه ما مر آتفاً ولها منعه من الانتفاع بجميع ما تملكه من الفرس والأواني وغيرهما كإمر (قوله شتاء) وهو ستة أشهر وهى فصل باعتبار وجوب الكسوة للسنة باعتبارها فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهى الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكين فى أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقى منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويبدأ بعد تلك البقية فصول كواهل دائماً وما ذكره على أن ما يهر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعطى الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكين الذى رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود تمكين فى أثناء فصل اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما لزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذا وقع التمكين فى نصف فصل الشتاء مثلاً لزم أنه لاقى الستة أشهر الا فى نصف فصل الصيف وعكسه فان قال انه يغلب أحد النصفين على الآخر فهو تحكم وترجيح بلا مرجح وإضاقة لم أن يلزم من الكسوة فى الشتاء غير ما يلزم منها فى الصيف يلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم فى نصف الصيف ما ليس لازماً فيه أو يسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط فى نصف الشتاء ما كان لازماً فيه أو يلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع الى قائل الأول فلعمري أن هذا الراد ما جاهل أو غافل أو ذاهل

لأن الأدم دون آدم المخدمة نوعاً [قوله وفى الجيلة وجه] بحث ابن الرفعة جريانه فى الحرمة الجيلة التى لا يجب اخداها بالأولى [قوله كما تقدم الخ] إشارة الى أن هذا الحكم مفهوم مما سبق [قوله بما يضرها] مثله ما يضره دونها كأن يبيع آلة التنظيف ويحلب شاة [قوله تملكك] هذا قد يدعى فهمه من قوله فيما سلف ان عليه تملكها حباً ويجب أن الفرض هناك بيان الجنس وهنا بيان صفة الاعطاء [قوله تملكك] وجه فى الكسوة بأن الله سبحانه وتعالى جعل كسوة الأهل أصلاً للكسوة فى الكفارة كالطعام والطعام تملكك فيها بالاتفاق وكذا الكسوة فوجب هنا مثله ثم الخلاف من فوائد جواز كونه مستعارة وعدمه وغير ذلك ونازع الزركشى فى ظروف الطعام والفرش قد كرأن الوجه أن يكون امتاعاً وأطال فى ذلك

حيث لا حاجة لنقصها جيلة كانت أم لا (وفى الجيلة وجه) لجرىان العادة باخدامها (ويجب فى المسكن امتاع) لا تملك كما تقدم أنه لا يشترط كونه ملكاً (و) فى (ما يستهلك كطعام تملكك) كالكفارة وألحق به نحوه كأدم ودهن (وتصرف فيه) أى فيما يستهلك بالبيع وغيره للملكها له (فلو قترت بما يضرها منعه) من ذلك ويملكها أيضاً نفقة مصحوبتها المملوكة لها أو الحرمة ولها أن تصرف فى ذلك وتكفيها من مالها (وما دام نفقه ككسوة وظروف طعام ومشط تملكك) كالنفقة (وقيل امتاع) للانتفاع به مع بقاء عينه كالمسكن والخادم فيجوز كونه مستأجراً ومستعاراً على هذا دون الأول (وتعطى الكسوة أول شتاء وصيف) من كل سنة

وطبق سنة فأكثر كالفرش وجبة الحرير بمقدود وقت تجديده على العادة (فان تلفت فيه) أى فى الشتاء أو الصيف أى قبل مضيه (بلا تقصير لم تبدل ان قلنا عليك) فان قلنا امتاع أبدلت (فان مات فيه لم ترد) على التملك (٧٧) وترد على الامتاع (ولولم يكس منه

فدين) على التملك ولا شئ على الامتاع .

(فصل : الجديد أنها) أى النفقة (تجب) يوما فيوما (بالتمكن لا العقد) والقديم تجب بالعقد وتستقر بالتمكن فلو امتنع منه سقطت (فان اختلفا فيه) أى فى التمكن (صدق) على الجديد لأن الأصل عدمه وصدقت على القديم لأن الأصل بقاء ما رجب (فان لم تعرض عليه مدة) وهو ما كنت عن الطلب أيضا (فلا نفقة فيها) على الجديد (لا انتفاء التمكن) وتجب نفقة تلك المدة على القديم إذ لا يسقط (وان عرضت) عليه كأن بشت اليه اتي مسلة قسي اليك والتفريع على الجديد وهي عاقلة بالغة (وجبت) نفقتها (من بلوغ الخبر) له (فان غاب) أى كان غائبا عن بلدها ورفضت الأمر الى الحاكم مظهرة له القسم (كتب الحاكم لحاكم بلده ليعلمه) الحال (فيجوه) لها يتسلمها (أو يوكل) من يجيىء لها يتسلمها وتجب النفقة من وقت القسم ويكون المجيء بنفسه أو وكيله حين علمه بالحال من غير تأخير (فان لم يفعل)

حيث لم يميز بين السلام الصحيح والسقيم فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم (قوله وما يبقى الخ) وأما ما لا يبقى سنة فيجدد على العادة فيه كالدهن وماء العسل (قوله كالفرش) وآلة الطبخ والأكل والشرب (قوله تلفت) أو تلفت كذلك ويلزم المتلف الضمان (قوله بلا تقصير) قيد للخلاف فلا تبدل فى التقصير قطعا (قوله مات فيه) أومات هو أو اطلق أو ولدت الحامل البائن وخرج بذلك ما لو نزلت فيسترد ما أخذته وان أطاعت فى أثناء الفصل كما مر كالنفقة فان كان الفسوز فى أثناء بعض الفصل الذى مكنت فى أثناءه وجع بالقسط الذى دفعه لها عنه (نفيه) سياتى فى آخر الينبات أنه لو اختلف الزوجان أو وارثهما أو أحدهما ووارث الآخر فى امتعة دار فان صلحت لأحدهم فقط فهو الا فلكل تحليف الآخر ان لم تكن بينة ولا اختصاص بيد فان حلفا جعلت بينهما وان نكل أحدهما حلف الآخر وقضى له بها قال شيخنا الرملى واعتمده (قوله ولولم يكس) وكالكسوة جميع ما مر غير الاسكان والاخدام للعله المذكورة .

(نفيه) لو تصرفت فيما أخذته ثم ثبت استرداد رجع فى بدله ولا يبطل النصف كذا قال شيخنا هنا وسياتى قريبا عنه وعن شيخنا الرملى وابن حجر خلافة فى النفقة فراجع .

(فصل) فى موجب المؤن ومسقطاتها (قوله أى النفقة) لو قال أى المؤن لكان أولى ليشمل الأدم والكسوة وغيرهما وعذره قول المصنف الآتى فلا نفقة (قوله يوما فيوما) وان أراد سفرا ولوطو لا خلافا لابن حجر (قوله بالتمكن) أى الناشئ عن العقد فلا يراد نحو وطء الشبه ومنه النكاح الفاسد بعد علمه بانفساد لاقبله كما سياتى (قوله وصدقت على القديم) كما لو اختلفا فى الفسوز والنفقة وفرق بالنظر الى الأصل فى الجميع (قوله فان لم تعرض عليه) أولم يعلم بالعقد (قوله من بلوغ الخبر) ان كان المخبر ثقة أو صدقه الزوج ويصدق فى عدم تصديقه للخبر (قوله كتب الحاكم) وجوب بان عرف محله والا كتب لحاكم البلاد مع القوافل وينادى باسمه فان لم يعرف فرضها قاض من ماله ان رجده مال ويسلمها لها يكفيل لاحتمال طلاقه أو موته فان لم يوجد له مال اقترض لها أو أذن لها فى الاقتراض على الوجه المذكور فى الاقتراض للأصل ويفرضها نفقة موسران علم يساره والافسر ولومنه عذر عن الحضور لم يفرض القاضى عليه شيئا لعدم تقصيره (قوله حين علمه) بما تقدم فى الخبر (قوله بل قالوا تجب الخ) وهو المعتمد عند شيخنا الزيدى

[قوله كالفرش] مثل ذلك آلة الطبخ والشرب والأكل كما يؤخذ من اطلاقهم [قوله فان قلنا امتاع أبدلت] وأما اذا كان بتقصير فلا بدال على الأول بالأولى ويبدل على الثانى وعليها غرم القيمة [قوله فان مات فيه لم ترد] مثله موته وطلاقه وولادة الحامل البائن صورة والمسئلة فيما بعد القبض وأما لو عرض مثل ذلك قبل الاعطاء فالأقبس كما قال الزركشى أن الحكم كذلك واستبعد فى الطلب أن يوجب عليه كسوة فصل اذا طلق مثلا فى يوم النكاح ونحوه قال والأولى أن يجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصمة وهو ما عليه قضاء زماننا اه قال الزركشى وبه صرح الصيمرى .

(فصل : الجديد) [قوله بالتمكن] دليله عدم دفع النبي صلى الله عليه وسلم له نفقة النفقة قبل البناء بها ولأن العقد يوجب المهر فلا يوجب عوضين مختلفين لكن جعل الثانى قديما فيه نظر فى مختصر البوطى آخر قولى الشافى لها النفقة من يوم عقد النكاح وهو أحب القولين الى لأنها بمنوعة عن الرجال بحبسها اه ومن فوائد الخلاف محبة الضمان وأخذ الرهن على قدرتها والحوالة بها وعليها [قوله لا العقد] الذى حاول ترجيعه فى المطلب الوجوب بهما قال إذ لو وجبت بالتمكن المجرد لوجبت فى وطء الشبهة اه والذى نقله الماوردى عن جعل التمكن أصلا أنها تجب بالتمكن والعقد شرط [قوله والقديم تجب] حجته وجوبها

ما ذكر (ومضى زمن وصوله) اليها (فرضها القاضى) فى ماله وجعل كالمفلس لها لأن المانع منه ولم يتعرض البغوى وغيره للرفع الى الحاكم وكتبه بل قالوا تجب النفقة من حين يصل الخبر اليه ويمضى زمان امكان القسم عليها احكام فى الروضة تبع الشرح (والخبر فى مجنونة

ومراقة عرض ولي) لها ولا عبرة بغيرهما أنفسهما على الزوج نعم لو سلمت المراهقة نفسها فسلمها الزوج ونقلها المهره وجبت النفقة (وتسقط) النفقة (بنشوز) أى (٧٨) خروج عن طاعة الزوج (ولو يمنع لس بلا عذر) أى تسقط نفقة كل يوم

بالنشوز بلا عذر في كله وكذا في بعضه في الأصح ونشوز المجنونة والمراهقة كالعاقلة البالغة (وعبالة زوج) أى كبراً لانه بحيث لا تعملها الزوجية (أو مرض) بها (يضر معه الوطء عذر) في النشوز عن الوطء (والخروج من بيته بلا إذن) منه (نشوز) لأنه عليها حق الحبس في مقابلة وجوب النفقة (الا أن يشرف على الهدام) فتخرج خوفاً من الضرر (وسفرها بأذنه معه) حاجته أو حاجتها (أو وحدها) (لحاجته لا يسقط النفقة) (ولحاجتها يسقط في الظاهر) لا تنفاه التمكن والثاني لا تسقط لأذنه في السفر ومنهم من أجرى القولين في سفرها حاجتها معه (ولو نشزت فغاب فاطاعته) كان خرجت من بيته بغير أذنه ثم عادت بعد غيبته (لم تجب) نفقتها من الطاعة (في الأصح) لا تنفاه التسليم والقسم والثاني تجب لعودها إلى الطاعة (وطريقها) على الأول في الوجوب (أن يكتب الحاكم) بعد رفعها الأمر

تبعاً للبقين واعتمد شيخنا الرملي ما في النهاج من اعتبار الرفع إلى القاضي (قوله ومراقة) الصواب أن يقول ومعصر لأنه وصف الاناث والأول وصف الذكور عند أهل اللغة (قوله فسلمها الزوج) ولو صغراً أو مجنوناً أو أسلمها مكرهة والمجنونة مثلها (قوله ونقلها) ليس شرطاً على المعتمد كما علم (قوله وتسقط النفقة) وبقية المؤن (قوله بنشوز) ومنه ما وجبسته ولو بحق أو حبسها هو ولو ظلماً قاله شيخنا الرملي ومنه كونها معتدة عن غيره كوطء شبهة ومنه دعواها طلاقاً مثلاً وهل منه ما لو لم تكن في عدة قبل عدته نحو من انقطع حيضها وأصرت بالصبر إلى سن اليأس لتعتد بعده بطهرت فراجعها وتقدم أنها كذلك لا تلزم الزوج ولو صرف لها المؤن غير عالم بالنشوز ثم علم فله الاسترداد ولو تصرف فيه لم يصح لأنه باق على ملكه كما سيأتي ولو استمتع بها في حالة النشوز لحظة من نهار وجبت نفقته أومن ليلة وجبت نفقتها قاله ابن حجر وبقية شيخنا في شرحه ويجوز ذلك في سائر صور نشوزها وسيأتي (قوله خروج عن طاعة الزوج) وإن لم تخرج من بيته أو قدر على تسلمها نعم لو استمتع بها حالة النشوز لم تسقط مؤنتها فيجب مؤنة زمان استمتع بها فيه من ليل أو نهار كما مر آفاً عن ابن حجر وشيخنا (قوله يمنع لس) أو نظر بنحو تعطية وجهه لا لدلال (قوله كل يوم) وهو النهار وليلته (قوله وكذا في بعضه في الأصح) هو المعتمد وكسوة الفصل كنفقة اليوم ويرجع فمادفعه لها عن ذلك ويتبين أنه على ملكه ولو تصرف فيه تبين بطلانه كما تقدم ولا تعود بمودها للطاعة في بقية الليلة أو اليوم أو الفصل ما لم يستمتع بها على المعتمد كما تقدم (قوله ونشوز المجنونة الخ) وإن كان لا أتم عليها (قوله وعبالة الزوج) عذر لا تسقط به نفقتها وتثبت باقراره أو بأربع نسوة ينظرنه منقشر أو لا يحرم ذلك عليهن لأجل الشهادة ولا يمنه من نظره لذلك (قوله عن الوطء) لاعتنا الاستمتاع (قوله والخروج) طاعة أو مكرهة بحق والالم تسقط مؤنتها للعذر (قوله بلا إذن) ولا علم رضائه ولا ما جرت به عادة حكماء ولا خروج لتعلم أو استفتاء لم يفتأ عنه ولا لزيادة أبو يها مثلاً قبل منعه منها ولا لطلب حق عند قاض (قوله خوفاً من الضرر) ويلحق به خوفها من سارق أو فاسق أو من ضرر به المبرح (قوله وسفرها الخ) هذه تقدمت في باب القسم والنشوز بأولى مما هنا (قوله بأذنه معه) لأحاجة لأذنه في سفرها معه نعم إن نهاها عن السفر معه ولم ترجع فهي ناشرة وإن قدر على ردها ما لم يستمتع بها كما مر (قوله حاجتها) ولو مع حاجتها (قوله حاجتها) أى فقط وحاجة الأجنبية بسؤال أحدهما كحاجة المشول وخروج بالسفر خروجها في البلد ولو لمصناعة بأذنه أو علم رضاه فليس مسقطاً (قوله كأن خرجت) فلازم تخرج وجبت النفقة بمجرد اطاعتها كرتدة أسلمت (قوله وطريقها الخ) بناء على ما تقدم من اعتبار الرفع إلى

للمريضة وإقامة عدم النشوز مقام عدم التمكن [قوله ومراقة] قال الزركشي فيه خلل من جهة اللغة فإن ذلك من وصف الذكور وأما الأنثى فيقال فيها معصر ذكره الجوهرى وغيره وقال الخليل يقال امرأة معصر إذا بلغت عصر الشباب [قوله ولو يمنع لس] أى كقبلة ونحوها قال الامام الآن يكون امتناع دلال ولو منعه من نظرها وجهها أو غيره بلا عذر فناشرة [قوله بلا إذن] لو خرجت بلا إذن لزيارة أبيها أو عيادتها فليس بنشوز كما سيأتي [قوله أو حاجتها] لو تزوج امرأة ببغداد وهي بالكوفة ثم ذهب إلى الموصل وطلبها فسفرها من الكوفة إلى بغداد لا نفقة فيه لأن التسليم لم يحصل ومن بغداد إلى الموصل لها النفقة لأن العبرة في التسليم ببلد بغداد وهي بعدها مسافرة بأذنه حاجتها وقبلها كذلك ولكن الاعتبار بالتسليم ببلد العقد ولم يوجد قبل وصول بغداد [قوله فغاب] مثله لو حصلت الغيبة قبل النشوز ثم عابته ففهم

(ولو خرجت في غيبته لزارة) لأهلها (ونحوها) كعبادة لهم (لم تسقط) فقها مدة ذلك قاله البغوي (والأظهر أن لانفقة صغيرة) لا تحتمل الوطء لعذره اعني فيها كالتأشيرة والثاني تستحبها وهي معدورة في فوات وطئها كالريضة والرتقاء وقرق الأول بأن للرض بطراً ويزول والرتق مانع دائم قدرضى به والخلاف حيث عرضت على الزوج أو سلمت له والافالحكم ماسبق في الكبيرة وشملت العبارة ما إذا كان الزوج صغيراً أيضاً وهو أولى بعدم الوجوب من الكبير (و) الأظهر (أنها تجب) (للكبيرة على صغير) لا بتأني منه (٧٩)

الجماع وقد عرضت نفسها على وليه لأنه لا مانع من جهتها والممانع من جهته والثاني لا تجب وهو معدور في فوات الجماع عليه (واحرامها بحج أو عمرة بلاذن) من الزوج (نشوز ان لم يملك تحليلها) بأن كان مأحومت به فرضا على قول (وان ملك) تحليلها بأن كان مأحومت به تطوعاً أو فرضاً على الأظهر كما تقدم في الحج (فلا) أى فليس احرامها بنشوز (حتى تخرج فساقرم لحاجتها) فان سافرت باذنه سقطت نفقتها في الأظهر كما تقدم أو بفتر اذنه فتأشيرة كما تقدم أن خروجها بفتر اذنه نشوز (أو) أحومت بما ذكر (باذن فنى الأصح لها نفقة مالم تخرج) لأنها في قبضته والثاني لانفقة لفوات الاستمتاع بها ودفعت بان فواته لسبب اذن هو فيه فاذا خرجت فساقرم لحاجتها فان كان الزوج معها لم تسقط نفقتها على المذهب والافسقط على الأظهر كما

الحاكم الذي اعتمده شيخنا الرملي (قوله ولو خرجت في غيبته) أى من غير اذن أو منع قبل غيبته والا لم تسقط في الأول مطلقاً وتسقط في الثاني كذلك على ما مر قريبا والمراد خروج لغير سفر وغيبة عن البلد (قوله لأهلها) ولو غير محارم على المعتمد حديث لاربيته وخروج بهم الأجانب مطلقاً (قوله كعبادة لهم لم تسقط) قال شيخنا الرملي وكذا تشيع جنازتهم وخالفه شيخنا الزبائدي ولو في نحو أيها فالكاف عنده استقصائية وخروج بما ذكره وجه الزارة قبورهم فلا تجوز كفيرهم (فرع) لو التمس زوجة غائب من حاكم ليفرض لها عليه نفقة فان لم يكن له مال حاضر لم يفرض لها شيئاً اذا لا فائدة له والافرض لها نفقة معسر بشرط اثباتها نكاحه وإقامتها في منزله وحلفها على أنها تستحق النفقة وانما لم تأخذ منه قبل غيبته نفقة مسبقاً (قوله وشملت العبارة) في كلام المصنف باطلاقها في الزوج كما تقدم (قوله وهو أولى) قال بعضهم بل العكس أولى إذ في الكبيرة نفقة ممكنة حيل بينه وبينها بخلاف الصغير فتأمل (قوله الكبيرة) أى من تحتمل الوطء ولو لم تبلغ (قوله على صغير) ومجنون وغيره (قوله واحرامها) وان لم تخرج على هذا من البيت نشوز قال شيخنا الرملي مطلقاً ولائهم عليها اذا لم ينهها بخلاف الصوم الآتي فراجع (قوله على قول) هو مقابل الأظهر كما يأتي (قوله باذنه) ومثله علم رضاه كما قاله شيخنا كاسر (قوله لسبب) هو منون واذن بعده فعل ماض (قوله بأن لم تسقط) مالم ينهها كاسر (قوله صوم) مثال فكل نقل مطلق من غيره كذلك (قوله لا متناعها الخ) فيه اشعار بأن الكلام في تمكين تمكين وهو متمكن منه وأراد فعله فيخرج بالأول صوم نحو رتقاء وثلثاني من هو في اعتكاف واجب واعتمده شيخنا الرملي فيهما خلافاً لابن حجر في تعميمه لجواز تحليلها مطلقاً وبالثالث مالم يرد التمتع بها فلا تمنع منه ولم يرتضه شيخنا الزبائدي والرملي

انها لو نشزت في البيت من غير خروج فغاب ثم أطاعت لا يكون الحسب كذلك كما لو ارتدت ثم أسلمت وهو ظاهر لأنها لم تخرج من يده [قوله قلة البغوي] يستثنى منه ما لو نهاها عن الخروج ولو مطلقاً فانه يفتى أن يكون الخروج مع ذلك مسقطاً [قوله والأظهر الخ] يجرى ان في تسليم المهر أيضاً [قوله ماسبق في الكبيرة] أى عند عدم التسليم من محبي القولين وعدم الاستحباب على الجديد [قوله نشوز الخ] أى لأنه باغ في ذلك من النشوز بالفعل أعني في الحالة التي يكون الاشتغال به نشوزاً ثم لا فرق بين أن يكون الزوج حلالاً أو محرماً أيضاً [قوله كما تقدم] أى في الأظهر وكذا المذهب فان قلت لم يتقدم التعبير بالمذهب في سفرها معه قلت بلى لما قال الشارح فيما سلف ومنهم من أجرى القولين في سفرها معه ثبت بذلك أن في سفرها معه طريقين أرجحهما القطع بعدم السقوط هذا مراده رحمه الله [قوله وسواء الخ] يفتى أن يكون راجعاً الى مسألة الأظهر يعنى أن الخلاف ثابت سواء خرجت الخ ويجوز رجوعه أيضاً الى مسألة المذهب لكنه حينئذ باعتبار آخر كلامه يوم أن سفر المرأة مع الزوج بفتر اذن في الخروج والاحرام الأول مسقط وهو ممنوع فتأمل [قوله فان أبت فتأشيرة] أى ولو كان به مانع من الاستمتاع هذا

تقدم وسواء خرجت باذنه أم بفتر اذنه لوجود الاذن في الاحرام (ويمنعها) الزوج (صوم نقل) مطلق وله قطعه ان شرعت فيه (فان أبت) بأن فعلته على خلاف منعه (فتأشيرة في الأظهر) لا متناعها من التمكين بما فعلته والثاني لا لأنها في قبضته وله اخراجها منه متى شاء وتبع المحرم في مكايه الخلاف قولين وهو في الروضة والشرحين وجهان وصوب (والأصح أن قضاءه لا يتضييق) كأن لم يصد بالقطر وقد بقي من شعبان أكثر من الفات (كنفل فيمنعها) منه الى أن يتضييق وله إلزامها الفطر ان شرعت فيه قبل التضييق فان أبت فمما تقدم والثاني أنه ليس كالنفل فلا يمنعها منه وعلى هذا في سقوط النفقة بفعله وجهان

لا تجب نفقة قضاء ما عتدت فيه بالخطر تعديها (د) الأصح (أنه لا يمنع من تجهيل مكتوبة أول وقت لتحوز فضيلة أول الوقت (وسنن رابئة) لتأكيدها بخلاف النفل المطلق ومقابل الأصح ينظر الى أنه نفل

(فرع) صوم الاثنين والنجس كالنفل المطلق فيمنعها منه قطعا وصوم هرفة وعاشوراء كالرواتب فلا يمنعها منه في الأصح وصوم النذر المفشأ بغير إذنه كصوم النفل فيما تقدم فيه (ويجب للرجعية المؤن) من نفقة وكسوة وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطنته (الامؤنة تنظف) فلا تجب لها لامتناع الزوج عنها وسواء في الوجوب الحرة والأمة والحامل والحامل (فلو ظنت حاملا) فأنفق فبان حائلا استرجع مادفع بعد عتدتها وتصدق في قدر أقرائها باليمين ان كذبها والا فلا

يمين (والحائل البائن بخلع أو ثلاث لا نفقة ولا كسوة) لها لا تنفاه سلطنة الزوج عليها (وتجبان لحامل) لقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن (لها) أى لنفسها بسبب الحمل

(وفي قوله للحمل) نفسه وهي طريق في الوصول اليه لأنه لا يتقذى بفدائها (فعلى الأول

وقال لأنه قد يطرأ له ارادته فيمتنع منه حياء ومروءة قال شيخنا ويؤخذ من ذلك منعها من تعليم صفائر لأنه يحقش عن أخذها من عندهن قضاء وطره بخلاف نحو خياطة (قوله أصحهما) هو المعتمد على المرجوح (قوله أما الاداء) أى المؤقت أخذا بما يأتي في النذر بعده (قوله وفي وجه) هو مرجوح (قوله لتحوز فضيلة أول الوقت) ربما يفيد أنه لو كان التأخير أفضل كإبراد أن له المنع ولم يرتضه شيخنا الزيلادى وشيخنا الرملى والتأخير المذكور لا يفوت فضيلة أول الوقت لمن عجل فافهم ولوصلت ثم قالت كنت محدثة مكنت من الثانية ولا يسقط من نفقتها شئ وفارق سقوط ما يقابل الثانية من أجره الأجير في نظيره مع وجوب الإذن له بأن ما هنا مستدرك بخلاف الأجير (قوله وسنن) عطف على مكتوبة أى لا تمنع من تجهيلها أول الوقت ويعلم منه عدم المنع من فعلها بالأولى وقيل عطف على تجهيل وتقتصر في الفرض والنفل المذكور على ما يطلب لا مام غير المحصورين قال بعض مشايخنا لعل ذلك إذا كان معها في الدار وليس مشتغلا بغيرها بحيث لا يبالي ببعدها عنه وهو أصح (قوله رابئة) ولو غير مؤكدة (قوله بخلاف النفل المطلق) يفيد أن المراد بالرابئة ما عداه فيشمل العيد والضحي والكسوف وغيرها (قوله فيمنعها منه) لتكرره فالأيام البيض مثلاً من كل شهر كذلك (قوله فلا يمنعها منه في الأصح) هو المعتمد لعدم تكرره فالأيام البيض من شوال كذلك (قوله وصوم النذر) وكذا اعتكافه وصلاته (قوله بغير إذنه) أى سواء كان مطلقاً أو عيناً بزمان نعم ان شرعت فيه بإذنه فليس له قطعه أما النذر بإذنه فله منعها منه مالم تشرع فيه أيضاً نعم ليس له منعها من نذر معين أذن لها فيه وفي تعيينه (تنبيه) لافرق في جميع ما تقدم بين البالغة وغيرها ولو ادعت فساد شئ مما لا يمنعها منه أذن لها في قضاءه أو إعادته كما مر .

(فرع) لو كان النذر قبل النكاح معينا فكالقرض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها به ولا خيار له لو جهله ولو نكح مستأجرة العين لم يمنعها من الاجارة ولا مؤنة لها مدتها قال الماوردى في الحاوى وله الخيار ان جهل لقوات التمتع عليه وان رضى المستأجر بتسكينه لأنه وعد لا يلزم وفارق ما مر في نذر الصوم بأن هنا يدا حائلة (قوله ويجب للرجعية المؤن) نعم ان ادعت طلاقاً بائناً أو ولادة وادعى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وان راجعها مالم تصدق ودخل في الرجعية المطلقة عن نكاح فاسد لم يعلم بفساده أخذاً من العلة (قوله فلو ظنت حاملا) ومثله لو كانت صغيرة وظنها مطيقة فأنتق فبان خلافه فيرجع أيضاً بخلاف ما وقع عليها طلاقه ولم يعلم به الا بعد العدة والمنكوحة نكاحاً فاسداً اذا لم يعلم به الا بعد الاتفاق لوجود حبسها له كما مر (قوله في قدر أقرائها) ان عرفتها والا فيما زاد على قدر عاداتها ان لم تختلف والا فيما زاد على قدر أقرائها فان نسبتهما فبازاد على ثلاثة أشهر كما في الروضة (قوله بخلع أو ثلاث) أو فسخ أو انفساخ ولو بعارض على المعتمد كردة ورضاع (قوله وتجبان) أى النفقة والكسوة وكذا الأدم والخادم قاله شيخنا الرملى

قضية الملاقهم [قوله مكتوبة أول وقت] في فتاوى القفال رحمه الله تعالى لوصلى الأجير ثم قال كنت محدثاً مكن من الاعادة وسقط من الأجرة بقدر الصلاة الثانية قال الزركشى وقياسه أن يجزى عنها اه أقول أما جزمه وجوب الإذن في الثانية فظاهر وأما سقوط ما يقابلها من النفقة فحمل نظر [قوله رابئة] انظر هل يشمل الرواتب الزائدة على العشر نعم يشملها بدليل قول الشارح بخلاف النفل المطلق [قوله الى أنه] أى المذكور من التجهيل والسنن رابئة [قوله وتجبان لحامل] قال القاضى حسين المعنى فيه أنها مشغولة بمائه فهو مستمتع برحها فكان كالاستمتاع في حالة النكاح إذا انفصل مقصوده كالوطء ولو نشزت الحامل سقطت

لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد) وتجب على الثاني لها على الواطئ لأن الحمل له (قلت لا نفقة لمعدة وفاة وإن كانت حاملا وانقضاء الحمل)
كما ذكره الرافعي في الشرح لأنها بانت والحمل القريب يسقط نفقته بالموت (٨١) (ونفقة العدة مقدرة كزمن النكاح

وقبل تجب الكفاية) فيزاد
وينقص بحسب الحاجة
والراجح في الروضة وأصلها
القطع بالأول (ولا يجب
دفعها قبل ظهور حمل)
سواء جعلت لها أمه (فإذا
ظهر وجب) دفعها (يوما
يوما وقيل) انما يجب
دفعها (حين تضع) فتدفع
دفعه واحدة والأول مبنى
على أن الحمل يعرف وهو
الأظهر والثاني على مقابلة
وفي الروضة وأصلها حكاية
خلاف المسلتين قولين
(ولا تسقط) نفقة العدة
(بعض الزمان على المذهب)
وقيل في الحمل خلاف
مبنى على أن النفقة لها أو
للحمل ان قلنا بالثاني
سقطت لأن نفقة القريب
تسقط بمضي الزمان

(فصل : أعسر بها)
أي بالنفقة كأن تلف ماله
أو غصب (فان صبرت)
بها بأن أنفقت من المألو
مما اقترضت (صارت ديناً
عليه والا فلها الفسخ على
الأظهر) كما تفسخ بالجب
والعنة بل هذا أولى لأن
الصبر عن الاستمتاع أسهل
من الصبر على النفقة والثاني
لافسخ لها لأن المعسر
منظر لقوله تعالى وإن كان
ذو عسرة فنظر إلى مبصرة

(قوله لحامل) بأن نعم ان كانت الفرقة فيها بفسخ أو انفاسخ بمقارن لم يجب لها شيء فله شيخنا الرملي
(قوله لها) هو المعتمد ولذلك نلزم المعسر وتسقط بالفشور كاستناعها من مسكن لائق بها ولا تسقط
بعض الزمان ولا بموته في أثناء العدة لأنها لا تنفصل اعدة الوفاة كما مر (قوله وفي قول للحمل) فعليه
كالقول الأول لانجب لحامل بحمل ففاه فلو استلحقه ولو بعد الرضاع رجعت عليه وعلى ولدها بعده
بأجرة الارضاع وبما أنفقته الى وقت الاستلحاق كما لو أنفق على ولده لظنه معسرا فبان موسرا
(قوله لحامل عن شبهة) أي لانجب على الواطئ ولا على الزوج مدة عدة الشبهة لو كانت منكوحه
(قوله لمعدة وفاة) وان انتقلت إليها كرجعية بخلاف بان حامل قبل موته فلا تسقط لأنها لا تنفصل
فليست معدة وفاة كما تقدم (قوله والراجح الخ) هو المعتمد وفيه اعتراض على المصنف (قوله
ظهر) أي باعتراف الزوج أو بيئته ولو أريج نسوة (قوله يوما يوما) أي من وقت الظهور ويجب
دفع ما قبله من حين العلوق دفعه واحدة (قوله يعرف) أي يعطى حكم المعروف وهو الراجح (قوله
وفي الروضة الخ) فيه اعتراض من حيث الخلاف (فرع) لو أعتق أم ولده الحامل لزمه نفقتها حتى
تضع أو أعتق مملوكته الحامل منه فلا شيء عليه لها (فصل) في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة * (قوله
أعسر) أي الزوج ولو صغيرا أو مجنوناً نعم ان كان للزوج ضامن بالأذن وهو موسر فلافسخ أو ضمنها
أب عن محجوره وهو موسر فلافسخ أيضا ويثبت اعسار الصغير بالبيئته كغيره واعسار غيره بها
ان عرف له مال والا كفى اليقين على المعتمد (قوله بالنفقة) قال بعض مشايخنا أو بما يتبعها كأجرة
الطحن وغيره لابنحو ظروف ولا بالاعسار بنفقة الخادم وتصير ديناً عليه عند وجوده لامع عدمه
ومنه علم أنه لافسخ بالجزء عن الخادم من أصله (قوله صارت ديناً) ان لم تمنع نفسها منه زمن
الاعسار (قوله والا فلها) ولورجعية (قوله أن لافسخ لها بمنع موسر) ولا متوسط سواء حضر
أوغاب وان انقطع خبره بأن تواصلت القوافل الى الاماكن التي يظن وصوله اليها ولم تخبر به وان
وان لم يبلغ العمر الغالب سواء غاب موسرا أو معسرا أو جهل حاله وان شهدت بيئته بأنه غاب معسرا
وهذا ما اعتمدته شيخنا الزيادي وشيخنا الرملي وقال الاذرى انه نص الشافعي وما نقل مما يخالف
ذلك مردود نعم لو شهدت البيئته أنه معسر الآن اعتماداً على اعساره السابق على غيبته من غير
أن تصرح بذلك قبلت ولها الفسخ بذلك وقال شيخ الاسلام في المنهج وغيره وتبعه العلامة الطبرلاوى

نفقتها [قوله لانجب لحامل عن شبهة) أي لانجب على الواطئ وكذا الزوج مدة العدة فيما لو كانت
منكوحه (قوله وقيل تجب الكفاية) أي نظرا الى أنها نفقة قريب بسبب الحمل نعم تستثنى الرجعية
الحامل فلا تزاد بالاخلاف [قوله على المذهب] أي سواء قلنا النفقة لها أم للحمل لأنها التي تنفع
بها وتسقط ببراءتها فلم تجز بحرى نفقة القريب .

(فصل : أعسر بها) [قوله صارت ديناً عليه] أي بشرط أن لا تمنع نفسها منه زمن الاعسار [قوله
فلها الفسخ] أي ولورجعية [قوله كما تفسخ بالجب والعنة] استدلل أيضا بما روى البيهقي عن أبي
هريرة يرفعه في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وقد كتب عمر رضى الله عنه
الى أمراء الأجناد يأمرهم بأخذ النفقة ان وجدوها والطلاق ان لم يجدوها قال الشافعي ولا أعلم
أحدا من الصحابة خالفه [قوله لأن المعسر الخ] أي وكما لا يفسخ بشورها فلا يفسخ بجزءه ،
[قوله لا يفسخ لها بمنع موسر] لكن قالوا لهامتناع من الاستمتاع قال الزركشى وهل ثبت نفقتها مع

(١١ - قلوبى وعميرة - رابع) (والأصح ان لا يفسخ) لها (بمنع موسر - حضر أو غاب) بأن لم يوفها

حقها لاقتفاء الأعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحكم والثاني لها الفسخ لتضررها بالمنع

(ولو حضر وغاب ماله فان كان بمسافة القصر) فافوقها (فلها الفسخ والا) بأن كان دونها (فلا يؤمر بالاحضار) عاجلا (ولو تبرع رجل بها لم يلزمها القبول) لحاقه من (٨٢) مئة التبرع (وقدرته على الكسب كالمال) فلو كان يكسب كل يوم قدر

والغالب المتأخرين ان لها الفسخ بانقطاع خبره وعزى أيضا لوالد شيخنا الرملي في بعض الحواشي وهو غير معتمد له (تنبيه) لو حضر بعد الفسخ بشهادة بينة الاعسار وادعى أن له مالا بالبلد خفي على بينة الاعسار لم يقبل الابينة ولا يشترط أن تذكر علمها به ولا القدرة عليه وحيثئذ يبين بطلان الفسخ قاله شيخنا الرملي وانظر على قول شيخ الاسلام ومن تبعه لو حضر وادعى أن له مالا بالبلد هل يقبل قوله ويبطل الفسخ أولا (قوله وغاب ماله الخ) ومثل غيبته ما لو كان ديناً غير متيسر الحصول بأن كان على غير مؤسر مقر باذل وغيبة مال مدينه كغيبته ماله وتقدر بيع ماله كأن كان عروضا كغيبته أيضا ولو طلب الامهال لاحضار ماله الذي في مسافة القصر أهمل ثلاثا فان لم يحضره أهمل ثلاثا أخرى التي هي مدة الفسخ ثم تفسخ (قوله بمسافة القصر) وهي مرحلتان فأكثروا هذه ليس لها فوق وقول الشارح فافوقها يقتضي حل كلام المصنف على الأول وهو غير مستقيم فتأمل (قوله فلها الفسخ) وفارق عدم الفسخ بغيبته هو بأن العذر في غيبة ماله من جهته وفي غيبته من جهتها (قوله بأن كان دونها) أي مسافة القصر فلا فسخ ومثله لو كان مؤجلا بقدر مسافة الامهال فأقل أو كان على مؤسر مقر باذل كما علم بمأمر أو تعذر احضار ماله لنحو خوف (قوله رجل) ليس ولدا عن والد لزمه اعفاه ولا ولدا عن ولد في حجره ولا سيذا لأتمه أو عن عبده فيلزمها القبول في ذلك ولا تفسخ وهذا ما اعتمدته شيخنا الزياي وشيخنا الرملي وقول الأذري بلزوم القبول أيضا في ولد عن والد لا يلزمه اعفاه غير معتمد وان تبعه والد شيخنا الرملي في بعض حواشيه (قوله عنه) خرج ما لو دفعها له فيلزمها القبول لأن المنة على الزوج لاعليها لأنه ملكها بأخذها (قوله على الكسب) أي الحلال اللائق به فخرج بالأول الكسب بالظهور وآلات الملاهي وصناعاتها وبالكهانة والتنجيم ونحو ذلك فلها الفسخ مع قدرته عليه وبالتالي غير اللائق كفعالة لذي هيئة وقول بعضهم لا عبرة بكونه لا تقا به محمول على ما إذا حصل منه الكسب بالفعل والكلام هنا في القدرة عليه (قوله فلو كان يكسب) لو قال فلو كان يقدر الخ لكان أنسب بكلام المصنف ولأن القادر إذا امتنع من الكسب لم يكن لها الفسخ لأنه كالمؤسر الممتنع قاله شيخنا الرملي (قوله أو ثلاثة أيام) أو أكثر ولو لنحو أسبوع (قوله البسير) لو سكت عنه كان أولى لما علم أن المعتبر كون كسبه يفي بما مضى ولو لم يكسب بعد تلك المدة لعارض ثبت لها الفسخ أولا لمتاع فلا كما علم ولو عجز عن الكسب لمرض يرجى زواله في نحو ثلاثة أيام فلا فسخ والأفله الفسخ ولو عجز عنه اعدم من يستعمله فان كان نادر فلا خيار والأفله الخيار (قوله والاعسار بالكسوة) أي بأقلها وهو ما لا يستغنى عنه كالقميص بخلاف نحو السراويل والفرش أخذا من العلة ويقال في المسكن كذلك وان لم يلق بها فليس لها الفسخ (قوله أظهرها تفسخ) سواء كان

الامتناع في ذمته قياسا ما قالوا في المعسر عدم الثبوت وفيه نظر اه أقول قياس قوله بالاستحقاق عند المنع لاجل عدم قباض المهر الاستحقاق هنا مع الامتناع [قوله ولو تبرع الخ] مثله أداؤها بضمان التبرع فيما يظهر [قوله كالمال] فعلى هذا لو امتنع كلف الكسب كما يكلف المؤسر اعطاء المال والافسخ (فرع) الكسب الحرام كالأدم لكن لو كان يكسب بصناعة الملاهي مثلا لم يستحق المسمى ولكن له الاجرة على تفويت عمله قاله الماوردي والرواي قال الزركشي وهذا سردود مخالف للكلام الاصحاب اه قال أعني الماوردي والرواي وكسب المنجم والكاهن قد بذل عن طيب نفس فليتحق بالهمل [قوله حتى ثبت] ولو علموا اعساره

النفقة فلا خيار لها فان النفقة هكذا تجب ولو كان يكسب في يوم ما يكفي ثلاثة أيام ثم لا يكسب في يومين أو ثلاثة أيام ثم يكسب في يوم ما يكفي الأيام الماضية فلا خيار فانه ليس بمعسر ولا تشق الاستدانة لكل هذا التأخير البسير (وانما تفسخ بعجز عن نفقة معسر) فلو عجز عن نفقة المؤسر أو المتوسط فلا خيار لأن واجبه الآن نفقة المعسر (والاعسار بالكسوة كهو بالنفقة) لأن النفس لا تتبع بدونها (وكذا بالأدم والمسكن في الأصح) للحاجة اليهما والتضرر بهما (قلت الأصح المنع في الأدم والله أعلم) لقيام النفس بدونه ووجب المنع في المسكن بذلك أيضا وهو بعيد (وفي اعساره بالمهر أقوال أظهرها تفسخ قبل وطء لا بعده) لبقاء المعوض قبل الوطء وتلفه بعده كبقاء المبيع في يد المفلس وتلفه والثاني تفسخ في الحالتين بناء في الثانية على أن المهر في مقابلة جميع الوطآت ولم تستوف كبقاء بعض المبيع في يد

(ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره) باقراره أو بيعة فلا بد من الرفع الى القاضي (في نسخه) بعد الثبوت (أو بأذن لها فيه) وليس لمطلع علمها بالجز الفسخ قبل الرفع الى القاضي ولا بعده قبل اذنه فيه (ثم في قول (٨٣) ينجز الفسخ) للاعسار بالنفقة وقت

وجوب تسليمها وهو طالع الفجر ولا يلزم الامهال بالفسخ (والأظهر امهاله ثلاثة أيام) ليتحقق عجزه وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولها الفسخ صبيحة الرابع) بنفقته (الأن يسلم نفقته) ولا فسخ بما مضى (ولو مضى يومان بالنفقة وأنفق الثالث وعجز الرابع بنت) على اليومين وفسخت صبيحة الخامس (وقيل تستأنف) الثلاثة فلا فسخ الا صبيحة السابع (ولها الخروج زمن المهلة لتحصيل النفقة) بكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك لانقضاء الاتفاق المقابل لحبسها (وعليها الرجوع لئلا) لأنه وقت الدعة قال الروايي وليس لها منه من الاستمتاع بها قال البخاري لها منه قال في الروضة وهو أقرب (ولورضيت باعساره) العارض (أو نكحته عالة باعساره) فلها الفسخ بعده (لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت باعساره أبداً فانه وعد لا يلزم الوفاء به) (ولورضيت باعساره بالمهر فلا) أي فليس لها

الاعسار بكله أو بعضه على المعتمد وان قبضت بعضه الآخر (قوله ولا فسخ) أي في جميع ما تقدم من النفقة والكسوة والسكن والمهر حتى يثبت عند قاض أو محكم اعساره ففسخ بعد الثبوت ولو في غير مجلس القاضي وفسخه بأذن في خط المصنف بالرفع على الاستئناف ويجوز التصب أيضاً (قوله وليس لها الخ) نعم ان فقد القاضي والمحكم أو كان يقرهما مالا فلها الاستقلال بالفسخ قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق اذلا عبرة بمهلة بلا قاض وفسخها ينفذ ظاهر أو باطنا قاله شيخنا قال بعضهم والقياس لزوم الاشهاد لها (قوله للاعسار بالنفقة) قيده بهذا مع شمول كلامه لغير النفقة من الكسوة والسكن كما يأتي لما تقدم أول الفصل (قوله امهاله) أي في النفقة وغيرها ولو المهر على المعتمد خلافاً لمتن الروض وغيره (قوله أن يسلم) أي بالفعل أو بالقدرة عليها (قوله نفقته) أي الرابع ولو أراد جعلها عن غير الرابع لم يقبل الا برضاها وما بعده كالخامس والسادس مثله (قوله بما مضى) من الايام الثلاثة أو غيرها الامع البناء الآتي ولو راضيا على جعل النفقة المذكورة عما قبل مدة الامهال فلها الفسخ على الخامس وكذلك لو جعلها عن بعض مدة الامهال لأنها تنفي كاسر (قوله وعجز عن الرابع الخ) وكذا لو أنفق الثالث والرابع وعجز عن الخامس اذا ضابط أنه متى أنفق ثلاثة أيام متوالية استأنفت والا فبني قال بعض مشايخنا ولو فسخت فقد روي بقية اليوم على نفقته لم يبطل الفسخ وفيه نظر (قوله ولها الخروج) وان أمكنها الكسب في بيتها (قوله النفقة) وغيرها مما لها الفسخ به (قوله وليس لها منه الخ) حل شيخنا الرمي الأول على غير زمن التحصيل فتسقط نفقتها بمنعه فيه والثاني على وقت التحصيل فلا تسقط نفقتها بمنعه فيه (قوله العارض) دفع لتكرار ما بعده معه (قوله بعده) أي بعد الرضا أي ان أعسر ثلاثة بعد يوم الرضا (قوله ولورضيت باعساره بالمهر فلا) فسخ قال بعضهم وان كان الرضا قبل العقد فيمنع بغير رضاها فيه فراجع (قوله وكذا الخ) ايراد على كلام المصنف ليناسب ما قبله أو من حيث الخلاف (قوله بمهر ونفقة) وكذا غيرها ويصير ذلك ديناً على الزوج كما روي لو أنفق عليهما الأب ليرجع فله الرجوع قاله شيخنا الرمي (قوله زوج أمة) ولو مكاتبه لكن لا يلجئها أو بمعضة في قدر حصته وله الجأؤها فيها (قوله بالنفقة) خرج المهر فلا سيد الفسخ به لأنه حقه في غير المكاتبه واللبعضة الفسخ بالمهر بناء على جواز الفسخ ببعضه وهو المعتمد كاسر (قوله فلها الفسخ) وان لم يرض به السيد ما لم يسلمها النفقة كاسر (قوله لانه حقه) الأنسب لانها عائد على النفقة ولها مطالبة الزوج بها وبراءة منها ويربأ بتسليمها لها ولا تدخل في ملك السيد الا بعد تسليمها فلا يصح ابراءه منها قبله ولا يتصرف فيها بعده الا ان أبدلها بغيرها وهذا في غير النفقة الماضية أما هي فالحق فيها للسيد فله الابراء

قبل سفره لم يكف أن يشهدوا بذلك بل لابد أن يشهدوا بالاعسار من غير اضافة لذلك الزمن ويجوز لهم ذلك استصحاباً لما كان [قوله بنفقته] أي لا بالمدة الماضية لأن الماضي لا يفسخ به وان توقف عليه الفسخ [قوله ولا فسخ بما مضى] أي في حالة التساميم وعدمه ولذا عبر بالواو دون الفاء [قوله وقيل تستأنف] أي لأن القدرة الكائنة به قطعت ما قبلها وزيفه الامام لأنه يؤل إلى أن ينفق يوماً ويترك ثلاثاً وهكذا فيتخذ عادة قال وما عندي ان صاحب هذا القول يسمح بذلك وانما يقول به اذا لم يتكرر ذلك ويقتضيه الاعتقاد [قوله زمن المهلة] وكذا ينبغي أن يكون الحكم فيما لورضيت بالمقام معه في غير زمن المهلة [قوله لها منه] أي ولا نفقة عند المنع [قوله ولا أثر لقولها رضيت] يستثنى يوم القول المذكور فانه يؤثر فيه [قوله ولورضيت الخ]

الفسخ بذلك بعد الرضا به لأن الضرر لا يتجدد وكذا لو نكحته عالة باعساره بالمهر ليس لها الفسخ بذلك في الأصح (ولا فسخ لولي صغيرة ومجنونة باعسار بمهر ونفقة) لأن الفسخ بذلك متعلق بالشهوة والطبع وهو للمرأة لا مدخل لولي فيه وينفق عليهما من مالهما فلن لم يكن لهما مال فنفقتهما على من عليه نفقتهما قبل النكاح (ولو أعسر زوج أمة بالنفقة فلها الفسخ) لأنه ضمنها

(فان رضيت) باعساره (فلافسخ للسيد في الأصح) والثاني له الفسخ لأن المالك في النفقة له وضرب فواتها يوفد إليه وأجاب الأول بأنها في الأصل لها وبتقاضي السيد من حيث (٨٤) انها لا تملك (وله) أى للسيد بناء على عدم الفسخ (أن يلجئها إليه)

أى الى الفسخ (بأن لا ينفق عليها ويقول) لها (افسخي أو جومي) فلما فسخت أنفق عليها واستمتع بها أو زوجها من غيره وكفى نفسه مؤنتها (فصل يلزمه) أى الشخص ذكر أو كان أو أختى (نفقة الوالد وإن علا) من ذكر أو أختى (والولد وإن سفل) من ذكر أو أختى والأصل في الثاني قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقيس الأول عليه بجامع البعضية بل هو أولى لأن حرمة الوالد أعظم والوالد بالتعهد والخدمة أليق (وإن اختلف دينهما) فتجب على المسلم نفقة الكافر والعكس لوجود البعضية (بشرط يسار المنفق بإفصال عن قوته وقوت عياله في يومه) وليتسه ما يصرفه لى من ذكر فإن لم يفضل شيء فلا شيء عليه لأنه ليس من أهل المواسة (وبيع فيها ما يبيع في الدين) من عقار وغيره تشبهه وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يباع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني لا يفعل

منها والتصرف فيها وغير ذلك (تفنيه) تصدق الأمة في عدم قبضها من الزوج إذا ادعاه وفي قبضها منه إذا أنكره السيد والكسوة وغيرها في جميع ما تقدم كالنفقة (قوله فان رضيت) أو كانت صغيرة أو مجنونة (قوله ان يلجئها) ما لم تكن صغيرة أو مجنونة أو مكاتبه (قوله أو زوجها من غيره) (فرع) لا يلزمه تزوج مستولية ولا عتقا ولا بيعها من نفسها ويجوز أن ينفق عليها على تخليتها للكسب أو إيجارها فان تعذر افعلى بيت المال نفقتها فان تعذر كل ذلك فقال المتولى ترجع الى تزويجها ولو مع غيبة سيدها وأقر ذلك شيخنا في شرحه (فصل) في مؤنة القريب أى في لزومها وقدرها ونحو ذلك (قوله يلزمه أى الشخص) دفع به ارادة الذكرك فقط أو الفرع فقط أو الأصل فقط والمراد به الحر أو المملوك بخلاف الرقيق لأنه لا ماله وكذا المالك كالأفقة له على غيره نعم عليه نفقة ولده من أمته أو من زوجته المملوكة لسيده وليست مكاتبه له (قوله نفقة) وكذا كسوة وأدم وسكنى وغيرها ولو نحو دواء وأجرة طبيب وخادم احتاجه ولو لنصب ومؤنة وزوجة لزم إعفافه بها فلو عبر بالمؤنة لكان أولى وظاهر كلامهم عدم وجوب آلة تنظيف ونحوها غسل أو وضوء وتفكه ونحو ذلك فراجع (قوله الوالد) أى المصوم الحر ولو مبعضا وكذا الولد فخرج تارك الصلاة والزاني المحض والمرتب ونحوهم وخرج الحواشي فلان تجب نفقتهم على بعضهم خلافا لأبي حنيفة (قوله والأصل في الثاني الخ) قال شيخ الإسلام كذا استدلوا بهذه الآية والأولى الاستدلال بآية فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن لأنه إذا لزمه أجره أرضاعه فنفقته أئزم وفيه نظر اذ لا يلزم كما سيأتى (قوله المنفق) من الولد والوالد (قوله عن قوته) أى المنفق والمراد من القوت المؤنة الشاملة للكسوة والسكنى والأدم وما يتعلق بذلك لا عن دينه (قوله عياله) قال الأذرى وهم زوجته وخادمها وأولاده (قوله يومه وليته) المتأخرة عنه كافي نفقة الزوجة فيعبر بذلك اليسار عند جبر كل يوم ولا يعتبر كون ذلك فاضلا عما يكفي للعمر الغالب بخلاف ما مر في الزوجة نظر الحرمة البعضية ولعدم الدينية بفواتها كما يأتى فكل موسر في الزوجة موسر هنا ولا عكس (قوله ما يصرفه) سواء كفاه أولا وما يبدل من فاضل أو معمول له بتأويل أن يفضل (قوله من عقار وغيره) كالخادم أى اذ لم يحتج الى ذلك كافي باب الفليس فليراجع من محله (قوله وجهان) المعتمد منهما الثاني في كلامه (قوله ويلزم الخ) هو في النفقة الحالة اذا طلبت كالدين ودخل في ذلك نفقة حليلة أصله وخادم أصله وغيرهما مما مر وغير النفقة من المؤن مثلها (قوله والثاني الخ) وأجيب بأن ما هنا في المؤن الحالة والافهى من الدين المذكور (قوله مكتسبها) أى قادر

قد يستشكل بما لو انقطع المسلم فيه ورضى المسلم بذمة المسلم اليه بأن له الفسخ بعد ذلك وأجيب بأن المالية هنا لما كانت ثابتة اغتفر فيها ما لم يغتفر في المسلم فيه .

(فصل : يلزمه نفقة الوالد) وكذا عبده المحتاج اليه وزوجته وغير الأصول والفروع لا وجوب عليهم عندنا خلافا للحنفية استدلوا بقوله تعالى وعلى انوارث مثل ذلك وأجاب الشافعى رحمه الله تعالى بأن المراد في أمر المضاربة كذا فسر ابن عباس رضى الله عنهما وهو أعلم بكتاب الله تعالى [قوله والولد] خرج به الحل [قوله لوجود البعضية] أى وأحكامها كاعتق ورد الشهادة واعوم الأدلة [قوله عياله] قال العراقي لا يقدم على القريب الا الزوجة ولفظ العيال يومهم خلافا له . أقول مثلها خادما فيما يظهر ثم الدليل ما روى مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا هلاك فان فضل عن أهلاك شيء فلذى قرابتك ثم الذى يحسن رأيت في الخادم بعد ذلك منقولا والمستولية كالزوجة اه [قوله من عقار وغيره] كالخادم [قوله ولا مكتسبها]

ذلك لأنه يشق ولكن يفترض عليه الآن مجتمع ما يسهل بيع العقار له (ويلزم كسوبا كسبها في الأصح) كما يلزمه ان الكسب نفقة نفسه والثاني لا كما يلزمه الكسب لقضاء الدين (ولا تجب لك كفايته ولا مكتسبها) لا تنفاه حاجته الى غيره (وتجب لفقر

على كسبها الامن اكسب بالفعل لأنه من أفراد ما قبله والكلام في كسب حلال لائق به كما مر في الزوجة على
 للتعتمد خلافاً للآدمي (نفيه) قدرة الأم وأبنت على التزوج لا تسقط المؤنة الا اذا تزوجت ومكنت
 لوجوب مؤنتها حينئذ على الزوج ولو معسرا (قوله غير مكتسب) أي بالفعل بدليل ما بعده من التفصيل
 (قوله زنا) أي به آفة تمنعه من الكسب فصح عطف الصغير عليه أو من هو عاجز عن الكسب فعطف الصغير
 عليه خاص والالحاق المذكور بعده يؤيد الأول (قوله المريض والأعمى) وكذا المتصرف في مال ولده
 والمستغل به لم شرعى والكسب يمنعه منه (قوله لافرع) بل يكلف الفرع الكسب لأجل أصله ولو بأمر وليه
 (قوله الكفاية) بأن يطعمه ولو بأكله معه أو بوكيله ما يقدمه على التردد عادة لانهاية الشيع ولودفعها له
 لم يجزه التصرف فيها بغير الأكل فان أيسر قبل أكلها لم ترد ولودفعها للفرع ثم تلفت ولو باتلافه لم يدفع
 بدلها لسفيه ونحوه لارشيد ويضمن الفرع ما دفع له ان كان رشيدا أيضا وما ذكر في نفقة البعض وأما
 نفقة الحمل فثل أمه وأما نفقة زوجة الأب فمقدرة بنفقة المعسر كما مر وكذا نفقة خادمها وبني أن يكون
 خادم البعض مثله مقدرا بالكفاية وأما غير النفقة فبقدر الحاجة (قوله ولا نصير) أي النفقة وكذا غيرهما من
 المؤن المتقدمة دينا وان تعدى بمنها نعم تقدم أن نفقة الحمل والنفي اذا استلحقه ولو بعد سنين تصير دينا
 وترجع بها الأم ان كانت باذن الحاكم أو أشهدت عند فقده والا فلا (قوله بفرض قاض) بالقائه ليس المراد
 به أن يقول القاضي فرض له في ماله كل يوم كذا لأنها لا تصير دينا بذلك بل المراد أن القاضي يقتض من
 شخص مالا ثم يأذن لذلك الشخص بعد عودته اليه أن يعطى للاب مثلا كل يوم كذا ولو حل الشارح كلام

ان أريد من حصلها بالكسب رجع الى الأول وان أريد القادر وهو الذي في الشرحين والروضة
 لم يصح ذلك مطلقا على طريق الرافعي وبالنسبة للاصول على طريق النووي كما سيأتي في قوله والا
 فأقوال الخ فانه مفروض في القادر على الكسب كما هو صريح تعليل القولين الاولين وبجواب باختيار
 الشق الأول ويمتنع رجوعه الى ما قبله وباختيار الثاني ويريد بالمكتسب من هو شأنه وعادته بخلافه
 فيما يأتي لكن هذا الثاني يلزم عليه أن الوالد لو كان كذلك لا يلزم الولد نفقته وفيه نظر [قوله
 أو صفيرا] أو بلغ مبلغا يحسن فيه الاكتساب كأولاد المحترفة حكمه كالصغير نعم لو هرب وترك
 الحرفة لزم الولي النفقة [قوله أحسنها نجب]

(نفيه) قدرة الأم وأبنت على النكاح ليست كالقدرة على الكسب لأن حبس النكاح أمد طويل
 فالزوجات تسقط الوجوب بالعقد وان كان الزوج معسرا . أقول فلو كان غائبا فقد سلف أن الوجوب يتوقف
 على الارسال له ليحضر فتجب من وقت حضوره والمتجه أن تكون تلك المدة على من كانت عليه قبل النكاح
 أقول على هذا تعليل ما سلف بقولهم لا يجمع بين منفقين وكافي الصغيرة والمجنونة اذا أعسر زوجها [قوله
 وهي الكفاية] أي لقصة هند رضي الله عنهما مع خلها عن شاة المعاوضة بخلاف نفقة الزوجة والمراد بها
 ما يستقل به للتصرف والتردد لا الشيع ولا دفع ألم الجوع ودخل فيها القوت والأدم وخالف البغوى في الأدم
 ويجب أيضا الخادم ونفقته عند الحاجة وكذا الأدوية والسكن والفراش لكن مسكن المتفق يقدم به بلا
 ريب على مسكن قريبه فقولهم يباع فيها المسكن والخادم ينبغي أن يكون عمله بالنظر الى الكفاية في القوت
 ونحوه [قوله لا يجب فيها التملك] فعليه لو قال كل متى كفى ولا يجب تسليمها اليه قال الامام ولو أعطاه نفقة
 أو كسوة لم يجز أن يملكها فغيره فلو لم يأكلها حتى عرض اليسار له لم يجزه الرجوع فيها ولو نفي الولد ثم رجع
 رجعت الأم عليه بنفقته وكذا يستثنى نفقة الحمل اذا قلنا له لا تسقط بمضى الزمن [قوله أو اذنه الخ] أي لم
 يحصل ذلك لأنها تستقر بمجرد الاذن هذا هو الظاهر خلافا لظاهر العبارة ثم المحصر يرد عليه مالم يكن

غير مكتسب ان كان
 زنا أو صفيرا أو مجنونا
 لعجزه عن كفاية نفسه
 والحق البغوى بالزمن
 المريض والأعمى (والا)
 أي وان لم يكن كاذكر
 (فأقوال أحسنها نجب)
 لأنه يبيع أن يكلف بعضه
 الكسب مع اتساع ماله
 والثاني لا يجب للقدرة على
 الكسب (والثالث) نجب
 (أصل لافرع) لعظم حرمة
 الأصل (قلت الثالث أظهر
 والله أعلم) وإيراد الرافعي
 في شرحه يشعر بترجيعه
 (وهي الكفاية وتسقط
 بفواتها ولا تصير دينا عليه)
 لأنها مواساة لا يجب فيها
 التملك (الا بفرض قاض)
 بالقائه (أو اذنه في اقتراض)
 بالقاف (أفية أو منع)
 فانها حينئذ

تصير دينا في القيمة وصير ورتها دينا بفرض القاضي ذكره الغزالي وقال القاضي أبو الطيب والشيخ أبو اسحق في التذكرة
والبندينجي وغيرهم لا تصير (٨٦) دينا لا بذلك (وعليها) أي الأم (ارضاع ولدها اللبن) بالهمز من غير مد لأنه

المصنف على هذه وجهه بالقاف لوافق المعتمد الذي هو المتقول لأن الأول بحث للغزالي كما ذكره في شرح
الروض والمراد بقوله أو أذنه أن القاضي يأذن اللب مثلاً أن يقتض من شخص مالا أو يأذن له بعد القرض
أن ينفق على نفسه منه كل يوم كذا فلا بد من وقوع القرض أيضاً قبل الاذن والا فلا تصير دينا هكذا قررهم
شيخنا واعتمده وفي شرح شيخنا وافقه وكذا في شرح الروض وغيره والشرحين والروضة واعترض في
شرح الروض وشرح المنهج وغيرهما على النووي في تعبيره بالقاء نعم سيأتي أن إذن القاضي لأجنبي في
الاتفاق تصير به دينا وهذه غير ما هنا فتأمل (فروع) له أن يأخذ من مال قريبه قدر نفقة كل يوم عند
امتناعه ولا يجوز مع عدم الامتناع الا باذن حاكم وكذا لو كان المزموم مجنوناً نعم للآب وان علا الولي على مال
طفله أن يأخذ قدر نفقته بلا حاكم كما تقدم بخلاف الأم والولد ولو فقد الحاكم فأنفق القريب على نفسه
باقتراض رجع ان قصد الرجوع وأشهدوا الا فلا واكتفى شيخ شيخنا عميرة بقصد الرجوع من غير اشهاد
فراجع والآب والجدا يجاز فرعه لنفقتهما كما مر (قوله لا تصير دينا الا بذلك) أي الاقتراض والاذن فيه
على ما تقدم تصويره (نفيه) قال بعضهم قد علم من ظاهر كلامهم المذكور أن في النفقة المذكورة شائبة
امتناع من حيث سقوطها بمضي الزمن وشائبة اباحة من حيث عدم تصرفه فيها بغير أكله وشائبة تملك
من حيث ملكه لها بالدفع من غير صيغة وعدم استردادها منه لو أيسر فياً كلها (قوله وعليها الرضاع الح)
ولها أخذ الأجرة عنه وطلبها لأنه الذي ملكها (قوله لأنه لا يعيش الح) فلا امتنع ففات قل بعض مشايخنا
فعليها الضمان قال وما نقل عن ابن أبي شريف من عدم الضمان انما هو في المسئلة الآتية بعد هذه وقال شيخنا
بعد الضمان في هذه أيضاً ويقارق ما لو شئت راحة فاجهضت حيث ضمن جنيته بأن سبب الموت هنا ترك
وهناك فعل لما به الرأحة وفيه نظر ظاهر ثم عاد ومال الى الأول فراجع (قوله ومدته يسيرة) ويرجع في
قدرها الى أهل الخبرة من كونه مرة أو أكثر ولا يتقيد بزمان وقيد بعضهم بثلاثة أيام فتعديده بالمدة المطلقة
فيه تجوز فتأمل (قوله وجب ارضاعه) أي مع الأجرة كما مر بالأولى وفي هذه لو امتنع ففات فلا ضمان
عليه اتفاقاً (قوله منسكوة أيه) خرج منسكوة غيره فله منه ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل ذلك كما
(قوله ليس له منها) ولو بطلب أجرة المثل لكن لا نفقة لها ان نقص استمتاعه بها (قوله وطلبت)
خرج ما لو سكنت فلا أجرة لها (قوله أجيبت) أي الأم ولو خلية وفرضه في الزوجة لمحل الخلاف
(قوله وكذا ان تبرعت الح) ويصدق بيمينه في وجود المتبرعة ونحوها (قوله لا تجاب الأم الح) نعم
لو تضرع الرضيع بغير ابن أمه أجيبت الأم بالأجرة بخلاف (نفيه) المراد بأجرة المثل فيما ذكر أجرة
مثل الأم وتجب في مال الرضيع ان كان له مال والا فعلى من عليه نفقته والكلام في ولد وأم بلا زوج
أحراراً ولا لزوج الحرة المنع مطلقاً والمجاب السيد في الأمة مطلقاً (قوله ومن استوى فرعاه) أي في القرب
حاكم فان الأم تنفق من مالها أو تستقرض ثم ترجع بشرط الاشهاد على ذلك وعلى ارادة الرجوع ومثل الأم
غيرها من مستحق الاتفاق [قوله أو فوقها فلا] هو صادق بما لو طلبت خمسة وأجرة مثلها أربعة وكان
غيرها الموجود أجرة منه خمسة أو ستة ولم يرض بدونه وهو ظاهر لأن ارتفاع أجرة الأجنبية لمصلحة هناك
من جودة اللبن أو غيره [قوله بأقل] لو كانت أجرة مثل الأجنبية خمسة وأجرة مثل الأم عشرة ففي اجابة
الأم وجهان وقضية المتن اجابته أن الأم اذا لم ترض الأجنبية بدون أجرة مثلها والمتجه عدم
لزوم اجابة الأم لما فيه من الكلفة عليه والفرض كفايته بالارضاع وهو حاصل بما ذكر [قوله من
أجرة المثل] الظاهر أن المراد أجرة مثل الأم [قوله والثاني تجاب الأم] لو كانت الأجرة من مال

لا يعيش غالباً الابن وهو
اللبن أول الولادة ومدته
يسيرة (ثم بعده) أي بعد
ارضاع اللبن (ان لم يوجد
الاهي أو أجنبية وجب
ارضاعه) على من وجده
منها ابقاء له (وان وجدنا
لم تجبر الأم) على الارضاع
سواء كانت في نكاح
أيه أم لا لقوله تعالى
وان تعاسرتم فسترضع
له أخرى (فان رغبت) في
ارضاعه (وهي منسكوة
أيه فله منها) من
ارضاعه (في الأصح) لأنه
يستحق الاستمتاع بها
وقت الارضاع لكن يكره
له المنع (قلت الأصح ليس
له منها وما صححه الأكثرون
والله أعلم) لأنها أشفق
على الولد من الأجنبية
ولبنا له أصلح وأوفق
(فان اتفقا) على ارضاعه
(وطلبت أجرة مثل) له
(أجيبت أو فوقها فلا)
تجاب الى ذلك (وكذا ان
تبرعت أجنبية أורضت
بأقل) من أجرة المثل
لا تجاب الأم الى طلب
أجرة المثل (في الأظهر)
لقوله تعالى وان أردتم أن
تسترضعوا أولادكم فلا
جناح عليكم والثاني تجاب

أحدهما أقرب والآخ
وارثا (فالأصح أقربهما)
لأن القرب أولى بالاعتبار
من الارث (فإن استوى
قربهما فبالارث في
الأصح) لقوة قرابته
وقيل لا أثر للارث لعدم
توقف وجوب النفقة عليه
(والثاني بالارث ثم القرب)
هذا مقابل قوله فالأصح
أقربهما فيقدم على هذا
الوارث البعيد على غيره
القريب فإن استويا في
الارث قسّم أقربهما
(والوارثان) على الوجهين
(يستويان أم توزع
بحسبه) أي بحسب الارث
وجهان) وجه الاستواء
اشتراكهما في الارث
وجه التوزيع اشعار
زيادة الارث بزيادة قوة
القرابة وسيأتي ترجيحه
في المسئلة بعد هذه (ومن
له أبوان فعلى الأب) نفقته
صغرا كان أو بالغا أما
الصغير فلقوله تعالى فإن
أرضعن لكم فاستنوهن
أجورهن وأما البالغ
فبالاستصحاب (وقيل
عليهما لبالغ) لاستوائهما
في القرب وهل يستوي
بينهما أو يجعل بينهما
أثلاثا بحسب الارث وجهان
رجح منهما الثاني (أو

والارث أو عدمه اتفاقا مع الا فالمتبر القرب ثم الارث ثم يوزع بحسبه ومثله الأصول (قوله وان
تفاوتنا في اليسار) أو كان يسار أحدهما بمال والآخ بكسب ولو غاب أحدهما أخذ الحاكم
قسطه من ماله ان وجد والا افترض الحاكم عليه فإن لم يتيسر إذن الحاكم فللحاضر أو لأجنبي أن
ينفق بقصد الرجوع عليه اذا حضر أو على ماله ان رجد واعتبار قصد الرجوع مع اذن الحاكم تأكيده
نعم لو لم يكن الحاضر مؤتمنا دفع الحاكم ما يأخذه منه أو من الأجنبي لعدل ينفق عليه (قوله هذا
مقابل قوله فالأصح أقربهما) أي وصرح به لقونه وان كان المعتمد الأصح المذكور وأما المقابل
لقوله في الأصح فقد ذكره الشارح عقبه (قوله فإن استويا) أي على هذا الوجه (قوله في الارث)
أي في وجوده لاني قدره كبت وفت ابن أخذا مما بعده (قوله والوارثان) وان اختلف قصر الارث أيضا
(قوله على الوجهين) يعلم أنهما استويا أيضا (قوله وجهان) أطلقهما هنا اعتمادا على المسئلة الآتية
فإن المرجح فيها على المرجوح هو المرجح في هذه على المعتمد وهو كونها توزع بحسب الارث قال
بعضهم ولم يقع للمصنف اطلاق الخلاف من غير ترجيح في المنهاج الا في مواضع ثلاثة هذا واحد منها
والثاني في شروط الاقتداء والثالث في باب الدعوى بناء على المرجوح وتقدم في شروط الاقتداء ما فيه
زيادة على ذلك فراجع (قوله ووجه التوزيع) هو المعتمد كما علم (قوله وسيأتي ترجيحه) أي بناء
على المرجوح فيها كما علم أيضا (قوله أبوان) أي أب وان علا من جهة الأم والأب وأم وان علت من
جهة الأب والأم (قوله فعلى الأب) هو المعتمد (قوله لبالغ) أي عاقل والمجنون كالصغير (قوله رجح
منهما الثاني) وهو كونه عليها بحسب الارث على هذا الوجه المرجوح (قوله أجداد وجدات) المراد
أجداد فقط أوجدات فقط فإن اجتمعا فعلى مامر في الأبوين فيقدم الأجداد على الجدات وان كن
أقرب منهم وعلى كل اذا تساوا أو تساوين في القرب والارث أو عدمه اتفقوا أو اتفقن معا والاقدم الأقرب
ثم الوارث ثم يوزع كما مر وفي الروضة استواء السك والضعف (قوله كالخلاف في طرف الفروع) يعلم منه أن ذلك
عند الاختلاف في القرب والارث معا بأن اجتمع وارث بعيد مع غير وارث قريب كما في الجد مع أبي الأم
فبالقرب فإن استويا في وجود الارث واختلفوا في القرب كما أم الأم وأم الأب فعلى الأقرب قطعا أو استويا

الطفل وهناك متبعة فلا وجه لجريان هذا (قوله وقيل لا أثر الخ) رد بأنه لا يلزم من عدم مراعاة الشيء منفردا
أن لا يعتبر مرجحا لغيره ثم قوله لا أثر الخ معناه أنهما يستويان على هذا الوجه فاعلم ذلك فإنه ينفعك في فهم
الحاشية الآتية على قوله والا فبالقرب (قوله فإن استويا في الارث) مثاله بنت وبنت ابن (قوله فعلى الأب)
أي وان علا (قوله لبالغ) أي غير مجنون (قوله والا فبالقرب) قد سلف أن الجد مقدم على الأم في إيجاب
النفقة عليه فليكن مقدما على أمهاتها بالأولى فليخرج ذلك من كلامه نعم لو اجتمع أبو الأب والأم قال
الرافعي ان اكتفينا بالقرب - ويؤيد بينهما وان اعتبرنا الارث أو الولاية فالنفقة على أبي الأب اه . أقول اذا
قدم أبو الأب على الأم فهلا قدم على أبيها ثم رأيت الأذرع في شرح المنهاج تعرض لذلك واعترضه بعين
ما قلت ونقله عن غيره والله الحمد والله أعلم ويمكن أن يقال بل يتعين أن قضية قول الرافعي المذكور انما هي
تقديم الأب لأمه استويا قربا وعند الاستواء في القرب يراعى الارث كما أرشد إليه قول الشارح السالف
كالخلاف في طرف الفروع فيكون قوله اذا اكتفينا بالقرب يعني على مقابل الأصح القائل بأنه لا أثر
للارث عند الاستواء في القرب أي بل يستويان (قوله وقيل بولاية المال) قال في البسيط مستند هذه
الطريقة أن الشافعي رضي الله عنه قطع بأن الأب أولى في حالة الضعف مع التردد في البالغ قال الرافعي والمراد

أجداد وجدات ان أدلى بعضهم ببعض فالأقرب (منهم عليه النفقة) (والا فبالقرب وقيل الارث) كالخلاف في طرف الفروع
(وقيل بولاية المال) فانها تشعر بتفويض القرية إليه

هو من أصل وفرع في الأصل على الفرع وان بعد) لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لعظم حرمة والثاني أنها على الأصل استصحابا لما كان في الصغر والثالث أنها عليهما لاشتراكهما في البعضية مثاله أب وابن جد وابن أب وابن ابن أم وابن (أو) له (محتاجون) ولم يقدر على كفايتهم (يقدم زوجته) لأن نفقتها (٨٨) أكد (ثم الأقرب وقيل الوارث) على الخلاف السابق في

طرق الفروع والأصول (وقيل الأولى) في الأصول كما تقدم .

(فصل : الحضانة حفظ من لا يستقل) بأموره (وتريته) بما يصلحه (والاناث أليق بها) لأنهن أشفق وأهدى إلى التربية وأصبر على القيام بها (وأولاهن أم) لوفور شفقها (ثم أمهات) لها (بدلين باناث) لأنهن يشاركنها في الارث والولادة (يقدم أقربهن) فأقربهن (والجسد يد يقدم بعدهن أم أب ثم أمهاتها المدليات باناث ثم أم أبي أب كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث (ثم أم أبي جد كذلك) أي ثم أمهاتها المدليات باناث يقدم من كل من الأمهات المذكورة القرى فالقرى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن في الارث لأنهن لا يسقطن بالأب بخلاف أمهاته (والقديم) تقدم (الأخوات والخالات) عليهن أي على أمهات الأب والجد المذكورات

في القرب واختلفوا في الارث وعدمه كما في الأب وأبي الأم فعلى الوارث على المرجح (قوله أصل وفرع) سواء بعد كل منهما أم لا وسواء استويا في القرب إليه أم لا كما يؤخذ من أمثلة الشارح الآتية (قوله مثاله) أي اجتماع الأصل والفرع (قوله فعلى الفرع) وفي تعدده ما تقدم وكذا في الأصل (قوله محتاجون) من الأصول والفروع أو أحدهما فذكر الزوجة لاجابة إليه بل هو مضر لاقتضائه تقديمها على نفسه وليس كذلك (قوله ثم الأقرب) من الأصول والفروع ولا يقدم أصل على فرع استويا قربا وحينئذ يوزع الواجب عليهما ان سد مسدا والا أقرع والكلام في المستوين في السكال أو عدمه والافيقدم الولد الصغير أو المجنون ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير والأوجه استواء أب مجنون مع ولد صغير أو مجنون ويقدم في المستوين أبواب على أبي أم وذو صغر أو مرض أو ضعف على غيره كذا قال ذلك كله شيخنا الرملي فراجعه وتأمله .

(فصل) في الحضانة هي بفتح الحاء لغة مأخوذة من الحضن بكسرهما وهو الجنب لضم الحاضنة المحضون إليه وتنتهي بالبلوغ وبعد التمييز تسمى كفالة أيضا (قوله الحضانة) أي شرعا (قوله حفظ الخ) عبر بالمصادر فأجرة الحاضنة والأعيان اللازمة خارجة عنها فهي في مال المحضون ان وجدوا لا فعلى من عليه نفقته ولذلك ذكرت عقب النفقات (قوله من لا يستقل) شمل الذكر والأنثى والصغير والبالغ والمجنون والحر والرقيق نعم حضانة المزدوجة لزوجها ان أمكن وطه كعكسه وبنت المجنون تقدم على غيرها وحضانة الرقيق لسيده وحضانة البعض لسيده وقريبه على ما راضيا عليه من مهابة بينهما أو من غيرهما أو غيرها فان تنازعا أخذه الحاكم منها وأعطاه الحاضنة وألزمها أجرتها وللرجل حضانة ولد أمته وله نزع من أبويه الحرين وتسليمه لغيرهما لجواز التفريق (قوله بما يصلحه) ويدفع عنه الضرر بضل جسده وثيابه ودهنه وكله وربطه في المهد وتحريكه لينام وهذه الحضانة الكبرى كما سيأتي (قوله والاناث بها أليق) أي من الذكور والمراد الاناث والذكور من النسب إذ لاحق فيها المحرم رضاع ولا مصاهرة (قوله أشفق) ولا نظر انحوا عطية وقوة سلطنة (قوله بدلين بالأم) يفيد أن المراد الخالات والأخوات من جهتهما فقط (قوله على عمه) وتقدم بنت أتي كل جهة على بنت ذكرها

بالولاية الجهة التي يعتد بها لانفس الولاية التي قد يمنع منها مانع مع قيام الجهة قال الزركشي فليكن قول المنهاج بولاية المال على حذف مضاف أي بجهة ولاية المال [قوله استصحابا لما كان الخ] رجع أيضا بأن الوجوب على الآباء منصوص عليه في قصة هند وغيرها .

(فصل : في الحضانة) [قوله لأنهن أشفق] أي ولا يقدم في ذلك كونها نوع ولاية وسلطنة ومؤنها على الأب كالتفقة ولهذا ذكرت ذبلا للنفقات وقيل لأجرة لها بعد الفطام واعلم أنه قد سلف أن الأم التي تحت والد المحضون ليس له منعها من الرضاع ولكن اذا نقص الاستمتاع بذلك فلا تفقة لها مع الأجرة فهل الحضانة كالرضاع فيما ذكر هو محتمل [قوله ووجه القديم الخ] وجه أيضا بأن الأخوات اجتمعن مع الولد في الصلب والبطن وبما روى البخاري الحالة بمنزلة الأم [قوله بدلين بالأم] منه تعلم أن المراد الأخت لأبوين أو لأم [قوله لأنها أقرب منها] أي ووارثة [قوله وبنت أخ وأخت] خالف ابن الرفعة فقدم العمه وكذا الروياني والمأوردى قال ابن الرفعة وظاهر

النص

وجه الجديد أنهن أقوى قرابة لأنهن يعتن على الولد ووجه القديم أن الأخوات والخالات

يهلين بالأم وهي مقدمة على الأب فلذا يقدم من يدل بها على من يدل به (وتقدم) جؤما (أخت على خالة) لأنها أقرب منها (وخالة على بنت أخ و) بنت (أخت) لأنها تدل بالأم مخلافهما (وبنت أخ و) بنت (أخت على عمه) كما يقدم ابن الأخ في

على الم (وأخت من أبوين على أخت من أحدهما) لقوة قرابتها (والاصح تقديم أخت من أب على أخت من أم) لقوة ارتباطها
والثاني عكسه لادلاء بالام (وخالة وعمة لأب عليهما لام) لقوة جهة الابوة والثاني عكسه رعاية جهة الامومة (وسقوط كل جدة
لا تراث) وهي التي تدلى بذكريين أثبتين كأم أبي الام لادلائها بمن لاحق له في الحضانة على الاصح والثاني لا تسقط لولادتها
وشمول أحكام الأصول لها في العتق ولزوم الثقة وغيرها لكن تتأخر عن (٨٩) جميع المذكورات لضعفها وفي

معنى الجدة الساقطة كل
محرم تدلى بذكر لا يراث
كبت ابن البنت وبنت
الم للام (دون أختي غير
محرم كبت خالة) وبنت
عمة وبنتي الخال والم
أي الاصح لا تسقط بكونها
غير محرم لشقتها باقربا
وهذايتها الى التربية
بالانوة والثاني تسقط لان
الحضانة تخرج الى معرفة
بواطن الامون ويقع فيها
الاختلاط التام فلا احتياط
تخصيصها بالمحرم (وتثبت)
الحضانة (لكل ذكر
محرم وارث) كالأب
والجد والابن والابن
والم لقوة قرابتهم بالمحرمية
والارث والولاية (على
ترتيب الارث) حالة
الاجتماع وقد تقدم كيفيته
في باب (وكذا غير محرم)
وهو وارث (كأب عم)
فان له الحضانة (على
الصحيح) لو فور شقيقته
بالولاية (ولا تسلم اليه
مشتة بل) تسلم (الى ثقة
يعينها) هو كفته وغيرها

(قوله وأخت من أبوين) وكذا عمه وخالة (قوله لقوة جهة الابوة) أي بعد جهة الامومة أو غالبا
(قوله كل جدة) ولومن جهة الأب (قوله عن جميع المذكورات) أي من الأصول والأفهي
مقدمة على الأخوال والحالات (قوله وبنت الم للام) قال شيخنا الرملي في شرحه هو عطف
على كل محرم اذ لا محرمية لها وخرج بها بنت الخال وبذلك علم أن من أدلت بذكر غير وارث
لاحق لها ان كانت محرمات أو كانت بنت عم للام والأفها حق تأمل (قوله الاصح لا تسقط) هو
المعتمد وان كان المحضون ذكرا فان بلغ جدا يشتهى فيه ماسياتي وفارقت بنت الم للام كما مر
بقرب الخال للام مع ادلائها بجھتين تأمل (قوله وثبت) أي عند فقد الاناث (قوله حالة الاجتماع)
نعم يقدم الجد على الابن مطلقا ويقدم الابن على الاخ للاب على الاخ للام فلو قال على ترتيب النكاح
لكان أولى (قوله غير محرم) أي من القرابة لامن العتق وغيره كما تقدم (قوله بالولاية)
وبهذا فارق بنت الم للام كما مر (قوله كفته وغيرها) بشرط كونها ثقة وظاهر كلامه تسليم
الذكور ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث لا ريب وهذا يجمع التناقض (قوله أو الارث دون
المحرمية) أو عكسه كالعتق (قوله وأبي الأم) أي أو ابن الأخ من الأم كما في شرح شيخنا

النص يقتضيه [قوله لادلاء بالام] أي كما تقدم أم الام على أم الاب ورد بأن الجدة من جهة الأم
مساوية للجدة من جهة الأب في الميراث بل أقوى لأنها لا تسقط بالأب بخلاف أمهاتها وامرات
بالادلاء بالام التي هي أهل للحضانة وفي الأخت من الأب زيادة في الميراث وقد تبصر عصبه وأيضا الجدة
فيها صفة نفسها وهو الميراث فكانت أولى بالترجيح من اعتبار صفة في غيرها. أقول وهذا التوجيه يرد
عليه ماسياتي من تقديم الخالة والعمة لأب عليهما لام [قوله لقوة جهة الابوة] ربما يرد على هذا
تقديم أم الأم على أم الأب [قوله رعاية جهة الامومة] أي وليس هنا ميراث مرجح كما في الأخت للاب
مع الأخت للام [قوله كام أبي الأم] هذه العبارة تشمل التي من جهة الام والتي من جهة الاب وهو كذلك
[قوله لكن تتأخر] أي عن الأصول والأفهي مقدمة على الاحوات والحالات على هذا [قوله وبنت الم
للأم] كذا في عدة نسخ ولعله تحريف فانها غير محرم [قوله وبنتي الخال والم] تبع في بنت الخال الرافعي في
الشرح وخالفه وغيره لادلائها بذكر غير وارث [قوله وثبت] لما انتهى الكلام على اجتماع محض الأناث
شرح في اجتماع محض الذكور له أحوال أربع اجتماع الارث والمحرمية كالأب والارث دون المحرمية
كأب الم فقدما كابن الخال فقد الارث فقط كالخال [قوله وكذا غير محرم] يرد عليه المعتق [قوله
لضعف قرابته] أي بدليل سلب الارث والولاية وتحمل العقل أي العدة لكن ينبغي تقديم هذا على المسئلة قبلها
لان الخلاف فيه متماسك لمكان المحرمية والمرجح في الاولى طريق القطع [قوله ثم الأب] يقدم على أمهاته
لادلائها به [قوله وقيل تقدم عليه الخ] الخلاف تفرع على الجديد السابق في قوله والجديد مقدم بعدهن

(١٣) - (قليوبي وعميرة) - رابع)
والثاني لاحضانه له لانتفاء المحرمية (فان فقد) في الذكر (الارث
والمحرمية) كابن الخال وابن العمة (أو الارث) دون المحرمية كالخال والم للام وأبي الام (فلا) حضانه له (في الاصح) لضعف
قربته والثاني له الحضانة لشقيقته بالقرابة (وان اجتمع ذكور واناث فالام) تقدم (ثم أمهاتها) لما تقدم (ثم الاب) وقيل تقدم عليه
الخالة والأخت من الام (لادلائها بالام بخلاف الأخت للاب لادلائها به وهو مقدم على أمهاته. وبعد من الجد أبوه وهو مقدم
على أمهاته وبعد من أبو الجد وهو مقدم على أمهاته (ويقدم الاصح) من ذكر أو أنثى

على ما تقدم (في الحاشية) كالأخ والأخت وإن تقدم خلاف بتقديم الأخت (فإن فقد) الأصل من الذكر والأنثى وهناك حواشي (فالأصح الأقرب) فالأقرب منهم فتقدم الأخوة والأخوات على غيرهم كالحالة والعمة (والا) أي وإن لم يكن فيهم أقرب بأن استووا في القرب (فالأنثى) فتقدم (٩٠) الأخت على الأخ وبنت الأخ على ابن الأخ (والا) أي وإن لم يكن فيهم

(قوله على ما تقدم) أي من الترتيب قطعا أو على الراجح (قوله الأقرب منهم) ومنه تقديم الحالة على بنت الأخ وبنت الأخت خلافا لما في الروضة (قوله فالأنثى) أي يقينا إذا الخثى هنا كالأخ ذكر فإن ادعى الأنوثة صدق بيمينه (قوله على الأخ) ولوشقيقا (قوله وبنت الأخ) ولومن الأم (قوله على ابن الأخ) ولولا بون (قوله ولا حضنة لرقيق) نعم لو أسلمت أم ولد كافر تبعها ولدها وحضنته لها كما في الروضة وأصلها لفرأها يمنع السيد من قربانها قاله الأسنوي فإن فسكت انتقلت الحضنة لاهلها المستحقين لها لا للاب لكفره (قوله ومجنون) ومثله الإبرص والأجنم وتارك الصلاة وذو مرض دائم يشغله عن أحوال المحضون والسفيه والصغير والمغفل سواء الذكر والأنثى في جميع ذلك (قوله على مسلم) ولولا لفظ فن وصف الإسلام من أولاد الكفار انتزع وجوباً منهم احتراماً للكلمة قاله الأذري (قوله الذكر والأنثى) والأعمى والبصير (تنبيه) علم بما ذكر أنه لا يضر العمى لكن يستيب الحاكم عنه وأنه يكتفى بالعدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعده فإن نوزع فيها قبله فلا بد من ثبوتها عند الحاكم ولا بد في الشهادة من بيان السبب كالشهادة بالجرح (قوله ونأكله الخ) نعم لو خالته على حضنة الطفل ولومع مال آخر لم تسقط حضنتها بالنكاح لأنه عقد أجرة وهو لازم (قوله أبي الطفل) أي جده وإن علا (قوله وإن رضى) أي ولم يرض الأب المذكور والاستمرت لها ولا حق لنا كحة أبي الأم كما فهم من كلامه (قوله الأعمه الخ) المراد من له حق الحضنة ولو غير من ذكر كما يؤخذ من العلة أي لو كان منفرداً قاله شيخنا الرمي فلو فسق المم مثلاً انقطعت حضنة الأم وخالفه شيخنا لأن الحضنة لقبه حقيقة (قوله وابن أخيه) صورته شيخنا الرمي بما إذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فأنها تقدم على ابن أخيه لآبيه في الأصح اه فتأمل (قوله أن ترضعه) ولو بالأجرة فإن امتنع من إرضاعه سقط حقها (قوله عسر عليه) أي مع تقصيرها فلو كانت غير لبون لزم الأب ذلك وإن عسر عليه (قوله طلق) ولورجعي أو رضى المطلق بدخوله بيته (قوله حضنت) أي حالاً بلاتولية حاكم وتأنيث الضمائر نظراً للأنات الأغلب والأفقراد من

الخ [قوله بتقديم الأخت] انظر لم يقل والحالة [قوله فالأصح الأقرب فالأقرب] يرد عليه ما جزم به من تقديم الحالة على بنت الأخ والأخت على القولين الجديد والقديم فكيف يكون أصح في مخالفة الجديد ولذا قال الزركشي لا يقال بنت الأخ والأخت ليستا أقرب من الحالة لانا نقول معارض بالمثل فتأتي القرعة وبالجملة فمسئلة الحالة مستثناة من ذلك [قوله فتقدم الأخت على الأخ] قضية عبارته كما ترى أن الأخت ولومن الأم تقدم على الأخ ولومن الأبوين وبه صرح ابن المقرئ ونقله عن الشامل وقس عليه ما يشابهه كفت الأخ وغيرها [قوله ولا حضنة الخ] عدم الماوردي والقاضي من الموانع السفه وأما العمى فالظاهر أنه لا يقدح بخلاف الجزام والإبرص فالظاهر أنهما قادحان [قوله وفاسق] ظاهره الاكتفاء بالعدالة الظاهرة فلا يكلف الثبوت عند القاضي لكن عبر في المحرر بالعدالة كورفي الحواشي وتهذيب الشيخ نصرالا كفتاء بالستر لكن أفتى النووي بأنها إذا دعت عليه الحضنة وأنكر الزوج لم تقبل الابينة ويحث في باب الحجر الا كفتاء في التصرف بالعدالة الظاهرة قال الزركشي في الحضنة أولى [قوله ونأكله غير أبي الطفل] أي بمجرد العقد وإن كان الزوج غائباً [قوله أبي الطفل] أي وإن علا كما في زوجة الجد أبي الأب وصورته إن يزوج ابنه بنت

أي كأخوين وابن أخ (فيقرع) فيقدم من خرجت قرعته على غيره ومقابل الأصح وجهان أحدهما تقدم الأنات مطلقاً فتقدم العمة والحالة على الأخ والم والثاني تقدم العصبات على غيرهم لقيامهم بالتأديب والتعليم فيقدم الأخ والم على الأخت والحالة (ولا حضنة لرقيق ومجنون وفاسق) لأنها ولاية وليسوا من أهلها (وكافر على مسلم) لأنه لا ولاية له عليه وسواء فيما ذكر الذكر والأنثى ورقيق الكل والبعض وذو الجنون الدائم والمتقطع إلا إذا كان يسيراً كيوم في سنة (ونأكله غير أبي الطفل) لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وإن رضى (الأعمه وابن عمه وابن أخيه) حيث رضوا (في الأصح) لأن لكل منهم حق في الحضنة بخلاف الأجنبي والثاني لا حضنة لها في ذلك كالأجنبي (فإن كان) الطفل (رضيعاً اشترط) في نبوت الحضنة لأمه (أن

ترضعه في الصحيح) والثاني لا يشترط وعلى الأب استتجار مرضعة ترضعه عند أمه والاول قاله في تكليف الأب ذلك عسر عليه حيث تنتقل المرضعة الى مسكن الأم (فإن كملت ناقصة) بأن عتقت أو أفاقت أو تابعت لو أسلمت (أو طلقت منكوحة حضنت) لزوال المانع (فإن غابت الأم زوجته

لأوامر المتنت (من الحضانة (فلجدة على الصحيح) كالومات أوجنته الثاني لابل نكون السلطان كالوغب الولي للنكاح أو عضل نكاح
الولاية لسلطان لالا بعد وأجيب بأن القريب أشق وأ كثر فراغب السلطان (هذا) الذي تقدم (كله في) طفل (غير مميز والمميز إن اختلف
أبواه) من النكاح (كان عند من اختار منهما) لأنه صلى الله عليه وسلم خير (٩١) غلامين أبيه وأمه حسنة الترمذي

(فان كان في أحدهما جنون
أو كفر أو ورق أو فسق أو
نكحت) أجنبيا (فالحن
الآخر) فقط ولا تخير
(وتخير بين أم وجد) لأنه
بمغزلة الأب (وكذا أخ
أو عم) مع الأم (أو أب
مع أخت أو خالة في الأصح)
والثاني يقدم في الأولين
الأم وفي الآخرين الأب
(وان اختار أحدهما)
أي الأبوين أو من لحن بهما
كما ذكر (ثم الآخر حول
اليه) لأنه قد يظهر له الأمر
على خلاف ما ظنه أو يتغير
حال من اختاره أولا ولو
رجع عن اختيار الثاني إلى
الأول أعيد اليه كما تصدق
به عبارة المصنف (فان
اختار الأب ذكر لم يمنعه
زيارة أمه) ولا يكلفها
الخروج لزيارته (ويمنع
أنتي) من زيارة أمهات التألف
الصيانة وعدم البروز
والأم أولى منها بالخروج
لزيارتها (ولا يمنعه) أي
الأم (دخولا عليهما زائرة
والزيارة مرة في أيام) على
المادة لاني كل يوم ولما
زارت لا تطيل المكث
(فان مرضا فالأم أولى

له حق الحضانة من تقدم (قوله أو امتنت) ولا تجبر إلا إذا لزما نفقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من له
حق الحضانة (فروع) لو قام بهم كلهم مانع منها عين الحاكم وجوبا من تصلح منهم أو من غيرهم (قوله غير مميز)
ومثله من بلغ سفيا (قوله والمميز) وهو من وصل إلى حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي
وحده ولا يتقيد بسبع سنين (قوله عند من اختار) وان أسقط حقه قبل كفالته ولا يجبر عليها وان
اختاره إلا إذا لزمته نفقته ولو امتنع ما عاينها انتقل الاختيار لمن بعدهما ان كان والا أجبر الحاكم من تارمه
نفقته عليها ولو عاد المتنع منها عادله التخيير (قوله مع الأم) وكذا تخيير بين مستويين كأخوين أو أختين
على المعتمد (قوله أو أب) ومثله بقية العصة ومثله العمة أيضا (قوله مع أخت) أي أغير أب فقط .
(نفيه) دخل في العصة ابن العم لكن لا نسلم له كإسار بل توضع في موضع يراقبها فيه أو يكون
عنده امرأة ثقة (قوله حول اليه) وان لم يطلبه (قوله أعيد اليه) نعم لو ظهر أن تكرره لقله
عقله فهو كغير المميز فيوضع عند من كان عنده قبله .

(نفيه) علم بما ذكر أن من بلغ رشيدا ولو أتى لا يمنع من اعتزال أبويه وغيرهما من له الحضانة
في نوم وغيره ما لم تكن ربة ويصدق مدعيها من ذكر يمينه فيها (قوله كما تصدق به عبارة المصنف) بأن
يقال اختار أحدهما ولو تأتيا وأكثر وحينئذ فتقيد الشارح باختيار الأول ليس مرادا (قوله لم يمنعه) أي
يحرم منعه (قوله أنتي) ومثلهما الخنثى هنا في جميع ما يأتي (قوله من زيارة أمها) خرج به التمر يض فيجب
تمكين أنتي من تمر يض أمها حيث أحسنه ولا يجب تمكين ذكر وان أحسنه وعلم أنه لا يمنعه من
عيادتها (قوله ولا يمنعه الخ) قبل يشكل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب بأن في هذا
مظنة الافساد عليه (قوله لاني كل يوم) أي ان لم تجز به عادة والاجاز أخذنا من العلة (قوله فان مرضا)
فلو ماتا أو أحدهما فليس للأب منع الأم من حضور تجهيز في بيته وله منعها زيارة قبر في ملكه ولو تنازعا في محل
دفنه أجيب الأب (قوله في الشقين) وهما زيارة الأم في الصحة وعبادة الأب لهما في المرض أوهما
التمر يض في بيته أو في بيتها وهذا أقرب لسكلامه وان كان حكم الأول كذلك (قوله وعند الأب) وان
علا ومثله الوصي والقيم والمراد بالليل عدم وقت الحرفة ولونهارا وعكسه (قوله ويسلمه) وجوبا (قوله
لمسكتب) ظاهره أنه بفتح الميم وسكون الكاف وتخفيف الفوقية وأنه اسم للعلم كما يصرح به كلام
الشارح وقال بعضهم انه بضم الميم وفتح الكاف وتشديد الفوقية اسم للعلم أيضا وهو الذي أراد الشارح
وأما الأول فهو اسم لمحل التعليم وقد يقال هو على حذف المضاف بدليل عطف حرفة عليه وهو الوجه ليساوي
الآخر وعلى الأول يقال له كتاب بضم أوله مثقلا (قوله حرفة) أي غير دينية ان لم تكن حرفة أبيه وعلم بما
ذكر أنه تراعى مصلحة الولد فلو كان أبوه في غير بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالحضانة لايه كما أفنى

زوجته من غيره فتلد منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده [قوله أو امتنت] منه تعلم عدم
الاجبار وهو كذلك نعم لو وجبت المأون عليها لفقد الأب فلا إشكال في التعيين به عليه ان الرخصة [قوله
بأن القريب] أجيب أيضا بأن الممتعة صالحة للحضانة في حال الامتناع بخلاف الولي الغائب لتعذر الوصول
اليه [قوله أو عم] مثله ابن العم لكن ان كان المميز أنتي فالأم أحق قطعا [قوله حول] أي بخلاف اختيار

يجهض منهما) لأنها أهدى اليه من الأب ونحوه (فان رضى به في بيته) فذاك (والا فني بيتها) ويوهدهما ويحتجز في الشقين
من الخلوة بها (وان اختارها) أي الام (ذكر فعندها ليلا وعند الاب نهارا يؤديه) بالامور الدينية والحيوية (ويسلمه
لمسكتب أو) ذي (حرفة) يتعلم منهما الكتابة والحرفة (أو أنتي فعندها ليلا ونهارا

يزورها الأب على العادة) ولا يطلب اضلها عنده (وان اختارها أقرع) بينهما ويكون عندهم خرجت قرعته منهما (وان لم يخرجهما واحدا منهما (فالأم أولى) لأن الحضنة (٩٣) لها ولم يخرجهما (وقيل يقرع) بينهما لأن الحضنة لكل منهما هذا

كله في المقيمين (ولو أراد أحدهما سفر حاجة) كحج وتجارة (كان الولد المميز وغيره مع المقيم حتى يعود) المسافر لخطر السفر وسواء طالت مدته أم لا (أو سفر قلة فالأب أولى) من الأم بالحضنة حفظا للنسب وان كان هو المراد للسفر لكن (بشرط أمن طريقه والبلد المقصود) له (قيل ومسافة قصر) بين البلدين بخلاف مادونهما فكالمقيمين والأصح لافرق ولو كان الطريق مخوفا أو البلد المقصود غير مأمن لغيره ونحوها لم يكن له انزعاج الولد واستصحابه (ومحارم العصبية) كالجد والم والأخ (في هذا) المذكور في سفر النقة (كالأب) فهم في ذلك أولى من الأم بالحضنة حفظا للنسب (وكذا ابن عم لذكر) كذلك أيضا (ولا يعطى أثنى) حذرا من الخلوة بها لاتقاء المحرمية بينهما (فان رافقته بنته سلم) الولد الاتي (اليها) وبذلك تؤمن الخلوة.

(فصل: عليه كفاية رقيقه نقة وكسوة وان كان أعمى

به ابن الصلاح (قوله) يزورها الأب) ويحترز في زيارتها كما مر ثم لو كانت من زوجة ومنعه الزوج من دخول بيته خرجت الى الباب ليراهوا يتفقدها (قوله وان اختارها) وهو يميز (قوله) ولو أراد أحدهما فلأرادا معا سفرًا واختلفا طر يقاوم مقصدا فالأم أولى وان طال السفر ثم ان كان طريق الأم مثلا غير مأمن أو فيه اضاءة للولد قدم الأب عليها (قوله مع المقيم) يذهب ان خلت الإقامة عن مثل ماتقدم وكان فيها مصلحة للولد والا كان مع المسافر (قوله نقة) وصدق في قصدها فان رد عليها الميم حافت وأمسكته (قوله أولى من الأم) ثم ان سافرت معه استمر حقها كما يعود لها اذا عاد من سفره (قوله أو نحوها) كعدم صلاحية البلد بحر أو برد أو ضرر بغير الطاعون وان كان في أمثاله فليس عذرا لا مكان تخلفه (قائدة) يحرم دخول بلد الطاعون والخروج منها لغير حاجة ماسة (قوله فهم في ذلك أولى من الأم) ثم ان كان واحد منهم مقيما بلد الأم لم يفرع منها الا في الأب والجد لأنهما أصل النسب فينقل مع الأب وان بقي الجد ومع الجد وان بقي الأخ ولوجعل الشارح الأب شاملا للجد هنا وفيما قبله لكان أنسب فتأمل (قوله بنته) أي النقة كما مر وغير البنت من المحارم مثلها (قوله اليها) أي ان لم تكن في رحله والاسلمت اليه (فصل) في مؤنة المملوك وملعبها (قوله عليه كفاية) يفيد اعتبار نفس العبد زهادة ورغبة وان زاد على كفاية أمثله (قوله نقة وكسوة) لو سكت عنهما لكان أولى بهما لغيرهما كاه طهارة وتراب تيم وأجرة طبيب ونحوه وغير ذلك وقد يقال اقتصاره عليهما بآداب الحديث ولأنهما أهم وأدوم ونصبيهما في كلامه بزع الخافض الخافض الباء أو من أو على التمييز بجمل كفاية بمعنى كاف أو غير ذلك (قوله) وان كان أعمى (أو زنا أو مدبرا أو معقنا أو مستولمة أو موهونا أو مؤجرا أو موصى بمنفخته أو صغيرا أو معارا أو آبقا أو جانيا ولو على كفايته أو مرتدا أو كسوبا وان امتنع من الكسب أو مبيضا بقسطه أو في نوبته أو موهوبا وكذا من زوجة لم تسلم لزوجها ليلانها في مقابلة الملك المتمكن من ازالته وبذلك طرق نقة الزوجة النائرة لأنها في مقابلة السلطنة ونقة القريب المشروط فيه العصمة لعدم تمكنه من ازالة القرابة (تراه لا كتاب) مالم يجهز نفسه وان لم يجهزه السيد قاله شيخنا الرمي خلافا للخطيب وشمل الكتابة الفاسدة وهو كذلك لاستقلاله بالكسب وانما وجبت فطرته فيها لأنها في مقابلة كسابه (قوله) من غالب قوت رقيق البلد) قال بعضهم هي عبارة مقبولة والمراد من قوت غالب أرقاء البلد وفيه نظر والصواب الأول والمراد بلد اقامة العبد عادة (قوله من الخنطة الخ) ويدفع له جميع ذلك مهيا وفارق الزوجة باشتغال بخدمة السيد ولا سيد ابدال طعامه ولو بعد دفعه الا ان حصل له مشقة بتأخيرها عن وقت حاجة الاكل مثلا أو غيره (قوله في اليسار والاعصار) لان الزهادة والبخل والاسراف كباقي ويراعى أيضا أمثال ذلك السيد مجهول النسب لا يصح رجوعه عنه متعلق حق الغير [قوله فالأب أولى] أي ولو كان سفره الى بادية والأم في مدينة ولا فرق أيضا بين أن يكون الأب في البلد التي فيها الأم أم لا [قوله قيل ومسافة قصر] قال الرافعي يشبه أن يكون مفشا الخلاف النظر الى حفظ النسب أو التأديب والتعليم فمن نظر الى الثاني لم يشترط ومن نظر الى الأول اشترط لا مكان معرفة الأحوال بورود القوافل والاخبار عند القرب اه ولولدت الولد فاختلغا في محل دفنه فالظاهر أن الاب يجب

(فصل: عليه كفاية رقيقه)

وزنا ومدبرا ومستولمة) حديث مسلم لا مملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل ما لا يطيق ولا شئ على السيد للكتاب لاستقلاله (من غالب قوت رقيق البلد) وأمه وكسوتهم) من الخنطة والشعر والزيت والقطن والكتان والصوف وغيره ويراعى حال السيد في اليسار والاعصار فيجب ما يطيق بحاله من رفيع الجنس الغالب وخسيسه (ولا يكتفى) الاقتصار على (سفر الصورة) قال الفزالي

[قوله]

المحمول على الاستحباب ولو كان السيد يأكل ويلبس دون اللاتق به المعتاد غالباً بخلاف أوريضة قيل له الاقتصار في رقيقته على ذلك والصحيح لابل يلزمه رعاية الغالب (وتسقط بعضى الزمان ويبيع القاضي فيها ماله) إن استع منها كما في فقة القريب (فإن قد مال أمره يبيعه) أو أجارته أو (اعتاقه) فإن لم يفعل باعه القاضي أو أجاره وهل يبيعه شيئاً فنيماً أو يستدين عليه إلى أن يجتمع شيء صالح يبيع ما يبيع به وجهان أحدهما في الروضة الثاني (ويجبر أمته على إرضاع ولدها) منه أو من غيره لأن لبنها ومنافعها له (وكذا غيره) أي غير ولدها (إن فضل عنه) لبنها لما قسم (و) على فطمه قبل حولين إن لم يضره (و) على (إرضاعه بعدهما) إن لم يضرهما (وليس لها استقلال بظلم ولا إرضاع) ولا حرة حتى في الترية فليس لأحدهما (أي الأبوين) الحرين (فطمه قبل حولين) من غير رضا الآخر (ولهما) ذلك (إن لم يضره ولا أحدهما) فطمه (بعد حولين) من غير رضا الآخر لأنها مأمدة لإرضاع التام (ومما

وإن تعدد ويراى كل سيد بحسب حاله ويراعى أمثال ذلك الرقيق جبالاً وغيره فيفضل الجبل ونحو المأذون في التجارة والنفس ذكرنا أو أتى على غيره (قوله بيلادنا) أفاد اعتبار كل بلد بما يناسب أهلها (قوله بلاد السودان) أي ونحوهم فيكتفى بستر العورة عندهم حيث جرت به العادة والمراد بالعورة ما يحرم نظره في الأمة البرزة جميع البدن نعم يجب ستر عورة لا تنقيد بالنظر مطلقاً نظراً لحق الله تعالى (قوله ينأوله) أي قسراً يسد مسداً ويسن أن يجلسه ليأكل معه خصوصاً في معالج الطعام مالم تكن ريبة (قوله على الاستحباب) أو على قوم أقواتهم متقاربة أو على جواب سائل علم صلى الله عليه وسلم حاله فأجابه بمقتضاه (قوله دون اللاتق الخ) ولو كان يأكل ويلبس فوق اللاتق به فله فعل ذلك. مع أيضاً الألفية وله اعتبار الغالب كأم (قوله ويبيع القاضي فيها) أو يؤجر ماله ويقدم الأجرة على البيع ويقتصر على بيع قدر الكفاية أو أجارته فإن عسر آخره حتى يجتمع قدر يسهل به ذلك فإن عسر باع الكل قال بعضهم بل الوجه بيع كله ابتداءً ثلاثاً كل نفسه وهو ظاهر (قوله كافي فقة القريب) راجع للسنتين قبله فيفيد أنها لا تصير ديناً إلا باقتراض القاضي لفية السيد مثلاً كما تقدم ومنه أن يقول القاضي للرقيق استدين وأنفق على نفسك قاله بعض مشايخنا وفيه نظر ويغني لاحقاً كم أن يأمر الرقيق بالاكسب إذا كان قادراً عليه مقدماً على اقتراضه فليراجع (قوله فإن فقد المال) أي من سلطة الحاكم (قوله أمره يبيعه) في غير أم الولد (قوله أو أجارته أو اعتاقه) ولو في أم الولد نعم قدر ماله لا يجبر فيها على العتق ولا التزوج بل عليه تخليتها لتكسب وتنفق على نفسها فإن تضرر كسبها فتنفق في بيت المال أو على أغنياء المسلمين كإتاني (قوله باعه القاضي أو أجاره) لكن يجب أن يقدم أجارته على بيعه كما مر يفعل في محجور الاحتفاظ فإن تضرر البيع والأجرة قال شيخنا أو كان السيد محتاجاً إليه فكفايته في بيت المال مجاناً إن كان السيد فقيراً والاقتراض على السيد فإن تضرر بيت المال فعل أغنياء المسلمين كذلك (قوله أحدهما في الروضة الثاني) هو المتمدن (قوله ويجبر أمته) أي له إجارته على إرضاع ولدها لأن اللبن ملكه فإن تعيثت وجب الإتيان وقت استماته (قوله أو من غيره) ولو حراً وليس له منه ماله إلا إذا لم يكن مملوكه (قوله وكذا غيره أي غير ولدها) وله منه ماله (قوله إن لم يضره) أو يضرها أو يضرهما فإن تضرر ضررها رويته هي قاله الشمس الخطيب (قوله إن لم يضرها) أو يضره أو يضرهما (قوله وليس لها الخ) فيحرم عليها ذلك إلا بذنه أو وجدوا إلا بإذن الحاكم إن وجدوا إلا فلها الاستقلال مع المصلحة (قوله وللحرة) قال بعض مشايخنا لو قال ولزوجتي كان أولى لبشمل الأمة فراجع مع كلام الشارح (قوله فليس الخ) مقتضاه الحرمة (قوله أي الأبوين) وكذا كل من له حق في الحضنة (قوله فطمه) أي منعه من الإرضاع ولو على غير أمته وإن لم يكن ضرر فيه (قوله من غير رضا الآخر) فإن تنازعا عمل بالأصح (قوله إن لم يضره) ولم يضرها ولم يضرهما (قوله ولا أحدهما فطمه) أي ندبا وإن لم يرض الآخر بعد الحولين حيث لا ضرر ولا أجبره الحاكم عليه ولو بأجرة (قوله ولهما) أي مع الكراهة الإلحاجة (قوله ولا يكلف رقيقه) لو قال مملوكه لكان أولى فإن غير الآدمي مثله (قوله لا عملاً يطيقه) بأن لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة قال شيخنا الرمل يبيع التيمم وهو يقتضى تخصيصه بالآدمي ويلزم عدم معرفة مثله في غيره فالوجه الأول فراجعه أما لا يطيقه فيحرم تسكينه به وإن رضى المملوك به والمراد على الدوام كيوم أو يومين أو ثلاثة ثم يهجز بعد ذلك مطلقاً أو يوماً مثلاً وله تسكينه

[قوله وإن فضل عنه] محله إذا كان الولد منه أو مملوكه والافله إرضاعها الغير [قوله فليس لأحدهما الخ] للبليل عليه قوله تعالى فإن أراد انفصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما قال الامام وظاهر الآية الشريفة أنه لا فرق بين أن تريد الأم استكمال إرضاع الحولين بنفسها أو بغيرها لأن المؤنة على الأب في

عملا شاقا في بعض الأوقات ويجب على الرقيق بذل جهده في خدمة سيده وترك الكسل فيها ولا يمنعه سيده من فعل رتبة ولو في أول وقتها كالفرض إلا أن اتسع الوقت واحتاج إليه ويجب عليه إراحته في وقت جرت العادة بالراحة فيه كاركابه في سفر عند تعبته ولو حمله سيده على الفساد أو كلفه مامرا أجبر على بيعه إن تعين طريقا (قوله) محارجه بشرط رضاها (لأنها معاوضة فلا بد فيها من الصيغة من الجانبين فلا بد من أهليتهما للتصرف وهي دق جاز من الجانبين فلكل فسخها متى شاء (قوله) وهي خراج) أي ضرب خراج (قوله) كل يوم أو أسبوع) أي مثلا (قوله) عما يكتسبه) أي من كسب حلال والامنع كأمرو ولا بد من كونه فاضلا عن مؤنته إن جعلت من كسبه وله التبسط بما زاد عن مال محارجه لا التصديق به ونحوه ويجبر النقص في بعض الأيام بالزيادة في بعضها ومن الكسب ما يحصل بالبيع والشراء وغيرهما من العقود فله ذلك كالأذن وللولى محارجة رقيق محجوره إن كانت مصلحة (فرع) يكره أن يقول عبدي وأمنى بل يقول غلامي وفتاى وجاريتى ويكره للوك أن يقول ربي بل يقول سيدي ومولاي ولا يكره أن يقال رب الدار ورب الدابة ويكره أن يقال لهم في دينه سيد وسيدة ويكره الدعاء على النفس والرقيق والمال والخادم والولد ويجرم الأذى لهم بلا سب وأما حديث أن الله لا يقبل دعاء حبيب على حبيبه فضعيف بافتراق الحديثين وفي الحديث المرفوع عن أبي موسى عن ابن عباس قال دخل أوس بن ساعدة الأنصاري على النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن لي بنات وأنا أدعو عليهن بالموت فقال له لا تدعو عليهن بالموت فإن البركة في البنات هن الجميلات عند النعمة والمنعيات عند المصيبة والمرصات عند الشدة تقاهن على الأرض ورزقهن على الله اه (قوله) دوابه) أي المحنرة ولو عميا زمني فلفظة كك وبقدم على الزاني المحسن ويندب قتل غيرها لا بنحو جوع وعطاش (قوله) يسكون اللام الخ) لعله ليناسب ما بعده وفتحتها ما تعلف به ويعتبر بقدر ما يندفع به ضررها وبقي عنه تخليتها للرعى فإن لم يكفها وجب أثمها ويقال في السقي كذلك وقال العلامة السباطي يعتبر العرف فيهما وكالغلف ما يدفع الحر أو البرد عنها ويقدم الماء كوعلى غيره ويجب ذبح الماء كقول إذا عجز عن نفقته مع غيره وله استعمالها ولو في غير ما هي له عرفا كفرس الحلو وبقر لركوب (فرع) له حبس حيوان ولو سماع صوته أو التفرج عليه أو نحو ذلك للحاجة إليه مع إطعامه (قوله) أن ألفت ذلك) فإن لم تألفه فعل بها ما تألفه (قوله) على بيع) أو أجارة (قوله) أو ذبح) ويتعين عند تعذر غيره (قوله) وفي غيره على بيع) أو أجارة كما تقدم وله البيع هنا ابتداء بخلاف الرقيق صونا لا آدمي من شبهة السلق (قوله) على ما يراه) ويقدم غير الماء كقول عليه فإن تعذر فكفايتها في بيت المال ثم على أغنياء المسلمين مجانا أو قرضا كما تقدم في الرقيق (فرع) يذبح الماء كقول لا كل غير الماء كقول إلا أن احتاج للماء كقول كعبير في برية يحتاج لركوبه (قوله) له غصب الغلف والماء والمحيط لأكلها وشربها وجرحها لكن يبدله (قوله) ولا يغلب) أي يحرم كما قاله شيخنا ولو احتاج لغير اللبن وجب أيضا ويجب في النحل ما يدفع ضررها كبقاء عسل أو نحو ذلك مشوية بعلقها بياض الكوارة وفي دود القز كذلك من ورق توت أو غيره وبيع ماله لذلك ويجوز تزويته لأخذ الحرير عنه وإن مات فيه لأنه كذبح الماء كقول (فرع) قالوا يحرم ذبح غير الماء كقول ولولتسهيل خروج روحه كالذي في حركة المذبوح فراجعاه (قوله) ما يفضل عنه) أي عن كفايته بما لا يحصل له به ضرر لا يحتمل عادة ويجب حلب ما يضر بقاؤه ويندب أن لا يستقصى الحالب بل يبق في الضرع شيئا وأن يقص أظفاره دفعا للأذى عن الحلوب (فرع) يحرم

محارجه بشرط رضاها
وهي خراج) معلوم (يؤديه
كل يوم أو أسبوع) مما
يكتسبه حسبما يتفقان
عليه (وعليه علف دوابه)
يسكون اللام كما ضبطه
المصنف مصدرا (وسقيها)
لحرمة الروح ويقوم
مقاهما تخليتها للرعى وورد
الماء أن ألفت ذلك (فإن
امتنع أجبر في الماء كقول
على بيع أو علف أو ذبح وفي
غيره على بيع أو علف)
صونها من التلف فإن لم
يفضل ناب الحالك عنه في
ذلك على ما يراه وبقضية
الحال (ولا يغلب) من لبنها
(ما ضررها) وإنما يغلب
ما يفضل عنه (وما لا روح
له كقنطرة ودار

الحالين اه أي إذا امتنع من النظام قبلها بشرط رضاها أي وإن يكون الكسب في ذلك عادة
بعد اخراج كفايته منها وحللا اه

ضرب للعبادة على وجهها أو مقاتلتها مطلقا وعلى غير ذلك لغير حاجة ويحرم جز نحو الصوف من أصل الظاهر كلفه لأنه يؤذى والكراهة في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه محمولة على كراهة التحريم .

(فرع) يحرم التهرش بينهم وإنزاع خيل على بقر ويكره إنزاع حمار على خيل ونحو ذلك ويطلب الإنزاع في غير ذلك (قوله لا تجب عمارتها) أي بل تندب ويكره تركها إذا أدى إلى الخراب والمراد من حيث الملك لحق الله تعالى والمال لا تجب تيممه وخرج بحق الله تعالى حق الآدمي فيجب على الناظر عمارة الموقوف من ريع الوقف أو من جهة شرطها الواقف ويجب على الولي عمارة مال موليه منه أو من غيره بما هو له ويجب على الراهن عمارة المرهون إن لم يراضيا على الترك كما يأتي وتجب العمارة على الناظر في المشترك بطلب شريكه سواء الموقوف والملوك لنحو مسجد لا عكس ذلك وكذا على ولي المحجور ويجب على الحاكم في مال غائب أو ميت لا وارث له خاص وعليه ديون (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) أي إن كان عليه أوفيه ثم ينفى بمؤنة السقي ولم يحتج لتخفيفه لنحو وقود والأفلا كراهة ويجب السقي في مرهون حفظا لحق المرتهن مالم يراضيا على تركه كما مر خلافا للدارمي (قوله حذرا من إضاعة المال) أي بغير الفعل أما إضاعته بالفعل فحرام مطلقا كالقاء متاع في البحر بلا خوف كما صرح به الشيخان وبذلك يجمع التناقض في كلام الأصحاب (فرع) لا تترك العمارة بقدر الحاجة وإن زادت على سبعة أذرع والنهي عنها محمول على ما لنحو ثقاف أو تعاطم وأما الزيادة على قدر الحاجة فغلاف الأولى وقيل مكروهة (تنبيه) ورد في الحديث الحسن أو الصحيح خلافا لمن زعم خلافه إذا أراد الله بهبدا شرا خضره في الماء والطين حتى يبنى وفيه أيضا كل بناء وبال على صاحبه إلاها وها يعني الإتيان نحو المساجد مما يطلب وفيه أيضا العبد إذا تطاول في البيان نأذاه الملك إلى أين بأعدائه وفيه أيضا أن التطاول في البيان من علامة الساعة وروى أيضا من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين .

(كتاب الجراح)

بكسر الجيم وأصل مشروعيته حفظ النفوس لأن القاتل إذا علم أنه يقتل انكف على القتل وهو معنى آية ولكم في القصاص حياة وهو أحد الكليات الخمس كما يأتي والقتل ظلما أكبر الكبائر بعد الكفر وهو يوجب العقوبة في الدنيا من حيث حق الآدمي وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ولا يتحكم به لغير مستحله خلود في النار ولا دخوله ولا عقوبة لا مكان العفو ويسقط حق الآدمي بالعضو أو بالثود أو بأخذ اليد فلا مطالبة له في الآخرة ويسقط حق الله بالتوبة الصحيحة لأنها صحيحة منه على الرجوع المعتمد أو بالحج على الصحيح أيضا لا ينسليم نفسه للقتل (فائدة) قال بعضهم ينقسم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد وحرام كقتل المعصوم بغير حق ومكروه كقتل الغازي قريه إذا لم يسمعه يسب الله مثلا ومندوب كقتل الغازي المذكور إذا سمعه يسب الله أو رسوله ومباح كقتل الامام الأسير عند استواء الخصمال في الأخطية فراجع (قوله جمع جراحة) وهو جمع كثرة وجمع القلة جراحات وأما جروح فجمع جرح للكثرة (قوله أو غير ذلك) كالرمخة ومأمعها (قوله معها) أي الجراحة أو الجراح لأنه جاعة (قوله وغير ذلك) كالنحو يبع والسحر ولوعبر بالجناية لشم كل ذلك بعد تخصيصها بالأبدان فلا ترد

(كتاب الجراح)

جمعها باعتبار أنواعها أو باعتبار أفرادها قبل التعبير بالجنايات أولى لعمومها وأجيب بأن الترجمة بها باعتبار الأغلب وبأن الجنايات تطلق على نحو القذف والزنا والسرقة [قوله أو غير ذلك] كالسحر وشهادة الزور [قوله الفعل للرهي] هو شامل للباشرة والسب ومخرج لغير الزهق مما يتناول جنس الفعل لكن

لا تجب عمارتها ولا يكره تركها إلا إذا أدى إلى الخراب ويكره ترك سقي الزرع والشجر عند الامكان حذرا من إضاعة المال والله أعلم (كتاب الجراح) جمع جراحة وهي إما مزهقة للروح أو مميئة للعضو أو غير ذلك ويأتي معها غيرها كالقتل بمقتل ومسموم وغير ذلك والترجمة للأغلب

(الفعل المزهق) الروح (ثلاثة محذوف خطأ وشبه عمد) وسبأى التمييز بينها وصرح الاخبار بها عن الفعل لأن المراد به الجفص (ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص (٩٦) بما يقتل غالبا) عدوانا فقتله (جارج) بالجبر بدل من ما كسيف (أو مثل)

بفتح التثنية والقاف
المشقة أى قبل كان رضى
رأسه بحجر كبير (فان فقد
قصد أحدهما) أى الفعل
أو الشخص (بأن وقع
عليه فأت أورمى شجرة
فأصابه) فأت أورمى
شخصا فأصاب غيره فأت
(خطأ) وظاهر أن فقد
قصد الفعل يلزمه فقد قصد
الشخص وأن الوقوع
منسوب للواقع فيصدق
عليه الفعل المقسم (وان
قصد هما) أى الفعل
والشخص (بما لا يقتل
غالبا) عدوانا فأت (فنبه
عمد ومنه الضرب بسوط
أوعصا) وسبأى في كتاب
الديات أن فيه وفي الخطأ
الدية ودليها آية ومن قتل
مؤمنا خطأ فتحرر برقبة
مؤمنة ودية وحديث قتيل
الخطأ شبه العمد قتيل
السوط والعصا فيه مائة
من الأبل رواء أبو داود
وعبره وصححه ابن حبان
وغیره وأجمعوا على
وجوب القصاص في العمد
بشرطه وظاهر أن الفعل
غير المزهق ينقسم الى
الثلاثة أيضا (فلو غرز
إبرة بمقتل) كالسباغ والعين
والحاق والخاصرة فأت

الجنابة على الأموال مثلا وبذلك علم أن تعبير المزهق بالجنابة معترض أيضا فدعوا الأول بفتح في غير محلها فكل
من العبارتين أولى من الأخرى من وجه فتأمل (قوله النعل) أى بمعناه اللغوى الشامل للقول لأنه فعل
السان كالإقرار والسحر لكن قبل وصف القول بالمزهق بعيد وخروج بذلك القتل بالعين أو بالمال
وسبأى (قوله المزهق) أى المسرع الموت (قوله الا في العمد) ومنه قصد أى واحد من جماعة (قوله
قصد الفعل) أى وجوده أيضا اذ لا يلزم من قصده وجوده (قوله والشخص) أى الانسان المعين ولو ضمنا
(قوله عدوانا) أى من حيث القتل لا من حيث الفعل وان كان حراما أيضا فبغير كبيرة كما يأتي (قوله أى
الفعل أو الشخص) بيان للاحد وهو صادق بقصد هما معا وهو المراد بقوله بأن وقع الخو ليس في كلام
الشارح الآتى معارضة له كما ستعرفه ومثل لفقد الشخص وحده بقوله أورمى شجرة الخ وبقول الشارح أو
رمى شخصا الخ وزاده ليفيد أن الشجرة غير قيد وأشار بقوله وظاهر الخ الى عدم تصور وجود القتل مع
فقد قصد الفعل أى عدم وجود الفعل مع قصد الشخص الشامل له كلام المصنف فهو معلوم الانتفاء وأشار
بقوله وأن الوقوع الخ الى أن تلك الصورة من أفراد الفعل المتقدم في كلام المصنف ليصح التقسيم كما صرح
به مع قطع النظر عن التصديق فيها اذ ليس فيها قصد كما تقدم فلان دفاع ولا تعارض ولا اعتراض فانهم وتأمل والله
الموفق (قوله أوعصا) أى لم يقتل بهما يقتضى القتل غالبا كحر أو برد أو توال (قوله ودليها) أى الدية في
شبه العمد والخطأ فذليل مفرد مضاف لأن دليل الخطأ الآية ودليل شبه العمد الحديث وأخود دليله مع تقدم
ذكره فيما مر مراعاة لشرف الآية والاختصار (قوله وأجمعوا الخ) هو مفهوم ما في الدليلين السابقين
(قوله وظاهر الخ) هو توطئة لما بعده وفيه استدراك على تعبيره بالمزهق فيما قبله فكان الوجه اسقاطه
(قوله ابرة) المراد بها ابرة الخياط لا نحو ابرة خياطة الظروف كالمسلة لأنها تقتل غالبا (قوله بمقتل) بفتح
الفوقية والميم (قوله والخاصرة) والاحليل والثانية (قوله ان تورم) مستدرك اذ المدا على التألم الا أن

سبأى أن غير المزهق ينقسم الى الثلاثة أيضا وأورد على التعبير بالفعل القول كشهادة الزور فلو
عبر بالجنابة وحذف وصف الارهاق لتناول ذلك مع الجنابة على مادون النفس [قوله ثلاثة] الحصر
فيها ظاهر وذلك لأنه اما أن يقصد الفعل والشخص أولا والثاني الخطأ والأول ان كان بما يقتل غالبا
فعمد والافشبه عمد [قوله ولا قصاص الا في العمد] قال الزركشى سواء مات في الحال أم بالسراية
وسواء النفس والطرف وفيه نظر لأن المقسم الفعل المزهق [قوله عدوانا] أى ويكون العدوان أيضا من
حيث القتل [قوله فقتله] عطف على قصد الفعل أى وهو ان قصد الفعل الخ فقتله وانما قيد الشارح بهذا
وكذا قوله جارج أو مقتل وهو تصريح بما شملته العبارة لبشير الى خلاف أبى حنيفة رضى الله عنه في المقتل
لنا حديث الجارية التي رضى رأسها بين حجرين ثم ان عبارته كالمات اقتضت أن الغلبة وصف للاكف ولو جعلت
وصفا للفعل كان أولى ليشمل قتل الابرة في المقتل وان أمكن شمول عبارتهما لذلك [قوله بالجبر] ويجوز
الرفع [قوله فأت] في الخطأ وشبه العمد الآتين لأن المقسم هو الفعل المزهق [قوله أورمى شخصا الخ] فيه
رد على الزركشى حيث قال ان هذا وارد على تعريف العمد السابق [قوله أورمى شخصا فأصاب غيره] لو
رمى شخصا ظنه زيدا فاذا هو عمرو وجب القصاص [قوله وظاهر أن فقد الخ] ليس الفرض من هذا
إبراده على العبارة فان العبارة صادقة بذلك لان فقد قصد أحدهما صادق بقصد هما وانما غرضه اوضح
الكلام وتحقيق المرام [قوله ومنه الضرب بسوط أوعصا] خفيفة ولم يوال بين الضربات وكانت في غير

مقتل

(فعمد) لخطر الموضع وشدة تأثره (وكذا) لو غرزها (بغيره) أى غير
مقتل كالآلية والفخذ (ان تورم وتألم حتى مات) فعمد لظهور أثر الجنابة وسرايتها الى الهلاك

في البدن مقاتل خفية وموته في الحال يشعر باصابة بعضها (وقيل لاشئ) فيه من قصاص أودية لأنه لا يقتل مثله فالموت بسبب آخر (ولو غرزها فيها لا يؤلم بكلفة عقب) ولم يتألم به فأت (فلاشئ) فيه (بحال) من قصاص أودية لأنه لم يمت به والموت عقبه موافقة قدر (ولو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب) لذلك (حتى مات فإن مضت مدة يموت مثله فيها غالبا جوعا أو عطشا فعمد) وتختلف المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حرا وبردا فققد الماء في الحر ليس كهوى البرد (والا) أى وإن لم تمض المدة المذكورة (فإن لم يكن به جوع وعطش سابق) على الحبس (فنبه عمد وان كان) به (بعض جوع وعطش وعلم الحبس الحال فعمد) لظهور قصد الاهلاك (واد) أى وإن لم يعلم الحال (فلا) أى فليس بعمد (في الأظهر) لأنه لم يقصد اهلاكه ولا أتى بهلك والثاني هو عمد لحصول الهلاك به والأول قال حصل به وبما قبله فيجب فيه نصف دية شبه العمد (ويجب القصاص بالسبب)

يقال انه علامة عليه (قوله فإن لم يظهر أثر) أى قوى اذ لا يخلو عن ألم أصلا (قوله في الحال) أى بحسب العرف ولو بعد زمن يسير (قوله فنبه عمد) ويقال خطأ عمد وعمد خطأ وخطأ شبه عمد (قوله لأنه لا يقتل الخ) فلو كان يقتل مثله غالبا كصغير فعمد وهو كذلك كما قاله العبادى (قوله حبسه) لاحاجة إليه أو احترازهم به عما لو أخذ طعامه في مفازة غير مستقيم لأن حبسه مع عدم منعه من الطلب غير مضمن فالوجه أنه خارج بمنعه (قوله الطعام) ومثله منع استغلال في حر ولبس عار في برد وشد محل فصد (قوله والشراب) الواو بمعنى أو هنا وفيما يأتي في الجوع والعطش (قوله والطلب) لاحاجة إليه ان أريد منع التناول والابأن أريد منع احضار طعام له فهو محتاج إليه لكن يخرج عن المقصود لأن المنوع حيثئذ وهو المطلوب منه لا المحبوس على أنه لا يلزم من منع الطلب عدم الحضور فتأمل (قوله فإن مضت مدة) قدرها الأطباء باثنين وسبعين ساعة وهي ثلاثة أيام بلياليها وليس مرادا اذ المدار على مامن شأنه أن يكون مهلكا لمثل ذلك الشخص غالبا ولذلك لو اعتاد الجوع مثلا أياما كثيرة لم يعتبر (قوله فإن لم يكن به جوع وعطش) لا يخفى أن الواو في هذا على بابها من حيث الحكم وبمعنى أو من حيث الوصف يسابق وعليه يحمل كلام ابن حجر وأبو يجعل فاعل سابق كل منهما (قوله فنبه عمد) أى ان كانت المدة مما يمكن احالة الهلاك عليها والا كساعة فهدر لانه موافقة قدر قاله ابن حجر (قوله وان كان به بعض جوع وعطش) سواء كان بحبس أولا والواو بمعنى أو كما مر (قوله فعمد) فعلى الحابس القصاص فإن عفا فدية كاملة ان كانت المدة السابقة قصيرة كساعة والانصاف دية ويهدر النصف الآخر المقابل للجوع والعطش السابق ان لم يوجد فيه حابس والافعليه القصاص أو نصف الدية أيضا كما يأتي بوزياعا على المدتين ولا نظر لطول احدهما على الأخرى كذا قالوا وهو بظاهره يشمل ما لو كانت مدة الحبس قصيرة كساعة في القصاص والدية وفيه بعد والوجه ان تقيده بما ينسب اليها الهلاك مع انضمامها لما قبلها والافلاشئ على الثاني على نظير ما مر وظاهر كلامهم أنه لا قصاص على الاول في الموت بالمدتين وفيه نظر والوجه وجوبه عليه كالثاني كالشتركين في القتل (قوله وان لم يعلم الحابس الحال) ويصدق بيمينه في عدم العلم به (قوله فلا) أى فليس بعمد بل هو شبه عمد فعلى الحابس نصف دية شبه العمد مطلقا بشرطه السابق (قوله والثاني الخ) خصه بما بعد الاوفى الروضة رجوعه لما قبلها أيضا وهو ظاهر فراجع.

(تنبيه) ما ذكر من الحبس وما بعده في الحر لأن الرقيق بضمن بوضع اليه عليه مطلقا (قوله بالسبب) وهو ما يؤثر في القتل ولا يحصله وهو ما شرعى كالشهادة أو عادى ويقال عرفى كالضيافة ومقتل والمضروب غير صغير ولا ضعيف ثم حكمة التخصيص على السوط والعصاذ كرهما في الحديث الآتي [قوله فإن لم يظهر أثر] نفي الظهور دون الوجود يفيدك أن أصل الأثر لا عبرة به [قوله ومات في الحال] أما لو تأخر الموت زمانا ولو غرزها فيها لا يؤلم [قال الزركشى] ولم تتجاوز القوى [قوله ولو حبسه ومنعه] خرج ما لو منعه فقط بأن كان في مفازة متلافا أخذ طعامه وشرابه حتى مات فلا ضمان [قوله والافلا في الأظهر] الملائم لعبارة الروضة جعل هذا الخلاف راجعا لهذه الحالة والتي قبلها [قوله لحصول الهلاك به] أى فكان كما لو ضرب مريض اضرب با يقتله دون الصحيح وان جهل حاله فانه يجب القصاص ويجب بأن المرض يظهر حاله بخلاف الجوع (تنبيه) عبارة الروضة فإن كان به بعض جوع وعطش ففي وجوب القصاص ثلاثة أقوال أحها ان علم الحابس الحال لزمه القصاص والافلا والثاني يجب في الحالين والثالث عكسه ثم ان أوجبنا القصاص وآل الأمر الى الدية وجب في حالة العمد دية عمدا كاملة وفي حالة الجهل دية شبه عمد وان لم توجه فالأظهر نصف دية العمد وشبه العمد [قوله ويجب القصاص بالسبب] منه مسئلة

وترك علاج الجرح أوحى كالا كراه والالتقاء من شاق أو في ماء (قوله كالباشرة) وهي ماتوثر في القتل وتحصله ومنها ترديه في نحو البئر وأما الشرط فهو مالا ولا ولكن يحصل التلف عنده كالخفر والامساك وليس من ذلك راوى الحديث والمقتى وتقدم المباشرة ثم السبب ثم الشرط عند الاجتماع غالبا كما يعلم مما يأتي ولعل المصنف استغنى عن الضمان بالشرط مع ذكره له لجعله من السبب كما يأتي (قوله على رجل) وهو أولى من شخص لاطلاق القصاص في كلام المصنف فتأمل (قوله بقصاص) ويسمى قودا لأنهم كانوا يقدون الجاني بحبل ونحوه لمحل قتله والقصاص من القص وهو القطع ومنه المقتص أو من قص الأثر (قوله وقالا تعمدنا) فإن قال أحدهما أخطأ صاحبي أو أخطأت أو أخطأنا أو قالا أخطأنا فلا قود على واحد منهما فإن رجع أحدهما اقتص منه أن قال تعمدت وتعمد صاحبي والا فلا (قوله بعلمه) أي حالة القتل (قوله وعلمنا الخ) جعله ابن حجر قيدا وتبعه شيخنا في شرحه وفيه نظر مع ما بعده إلا أن يخص بمن يخفى عليه فتأمل (قوله فإن قالا) وكذا لو سكتا ففيه التفصيل المذكور بالأولى خلافا لابن حجر نعم لو قالا ظهر لنا ما يقتضي رد الشهادة فالقاضي هو المقصر وعليهما دية العمد (تنبية) ذكر هذه المسئلة هنا لأجل بيان السبب والافتتائي في رجوع الشاهد في كتاب الدعوى ومهار رجوع الزكي ورجوع القاضي اجتماعا وانفرادا (قوله ولوضيف) الضيافة قيد وسيأتي محترزها وهي من السبب العرفي كما مر وهل منها مناولته له بيده على وجه الاكرام أو بعثه له الى محله مثلا راجعه (قوله بمسموم) أي بسم منفردا أو مع غيره ولو في أطعمة متعددة لكن شرطه في التعدد أن يقدم له المسموم منها وليس أدون من غيره قاله شيخنا وفيه بحث واضح فراجع (قوله صيا أو مجنوننا) مراده غير المميز ويقال به ما بعده كما أشار إليه (قوله وجب القصاص) أن كان السم يقتل غالبا وعالم به والأفنبه عمد في الأول وخطأ في الثاني (قوله وإن لم يقتل هو مسموم) قيل الصواب عكس هذه الغاية لأنها تقتضي أن وجوب القصاص مع القول بأنه مسموم أولى منه مع السكوت مع أن الأمر بالعكس لأن في القول تنفيرا واعلاما بالقاتل واختلف الناس في الجواب عن ذلك فقيل وهو الوجه إن الضيافة احسان والقول المذكور ينافيها فهو أولى بوجوب القصاص لأنه حيث ذمسي بخلاف السكوت الموهوم بقاء الضيافة فهو محسن وقيل إن السكوت يقر به من شريك الخطي وقيل أنه يقر به من أخذ الطعام في المفازة وقيل لعدم الإغراء فيه الذي يوجد مع القول وقيل المراد من العبارة التعميم لا الغاية وقيل المراد منها أني ما يتوهم من جريان الخلاف مع السكوت وقيل المراد منها عدم الأمر بالأكل أي وإن لم يقتل كل من هذه الطعام وقيل غير ذلك مما يعلم بالوقوف عليه (قوله ولم يفرقوا) هو مرجوح والمعتمد التقييد المذكور بعده بقوله تقييد الحبس السابقة فكان ينبغي تأخيرها عن هذا [قوله فلو شهد بقصاص الخ] قال الزركشي أما لو توقف الحاكم في الحادثة فروى له فيها عدل خبرا فقتله ثم رجع الراوى وقال تعمدت الكذب ففي فتاوى البغوى ينبغي وجوب القود كالشاهد وقال القفال والامام بالمنع فإن الخبر لا يختص بالواقعة حكى ذلك الرافعي قبيل الديات [قوله لزمنهما القصاص] قال الامام هو أولى بذلك من الاكرام فإن المكروه قد يحترز ويؤثر هلاك نفسه وليس للقاضي محيص عن الحكم بالشهادة قال العراقي المقتضى لوجوب القصاص رجوعهما مع الاعتراف بالتعمد لا كذبهما حتى لو شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص لاحتمال عدم التعمد [قوله أي فلا قصاص عليهما] لأنهما لم يلجئا إلى البولي لذلك في هذه الحالة حسا ولا شرعا فصار قولهما شرطا محضا كالامساك مع القتل [قوله ولوضيف بمسموم صيا] مثله الأهمى الذي يعتقد وجوب طاعة الأمر فتكون هذه الصورة واردة على كلامه الآتي [قوله وإن لم يقتل هو مسموم] وجه هذه الغاية أن حالة عدم القول قوية الشبه بشريك الخطي .

كالباشرة (فلو شهدنا) على رجل (بقصاص) أي بموجبه (فقتل) بأن حكم القاضي بشهادتهما (ثم رجعا) عنها (وقالا تعمدنا الكذب) فيها (لزمهما) القصاص إلا أن يعترف الولي بعلمه بكذبهما) فيها أي فلا قصاص عليهما وعلى الولي القصاص وفي الروضة كأصلها بعد تعمدنا وعلما أنه يقتل بشهادتنا فإن قالا لم نعلم أنه يقتل بها فإن كانا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهما أو بمن يخفى عليه لقرب هذه بالإسلام فنبه عمد (ولوضيف بمسموم صيا أو مجنوننا) فأكله (فقات وجب القصاص) وإن لم يقتل هو مسموم ولم يفرقوا بين المميز وغيره ولا نظروا إلى أن عمده عمد وللنظر فيه مجال كذا في الروضة كأصلها وعن القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والمنزلي وغيرهم تقييد الصبي بغير المميز

السبي بغير المميز ومثله المجنون بأن لا يكون له نوع تمييز وكذا أعجمي يعتقد وجوب الطاعة (قوله أو بالغا عاقلا) أعني مجزا ولو غير بالغ لأنه الذي يقال في عمده عمد ولأنه في مقابلة غير المميز قبله وهو عطف على صيبا ضئيف مقدر فيه وخرج به ما لو قال لبائع عاقل كل هذا فأكله فهو هدر وان لم يقل هو مسموم فان أكرهه على أكله وجب القود إن جهل الآكل كونه مسموما أو الإفهدر وان جهل كونه قاتلا ويصدق في دعوى جهل كونه سمانا خفي عليه (قوله ولم يعلم حال الطعام) هو قيد لجريان الأقوال والإفهدر قطعا (قوله فدية) أي لشبه العمد (قوله بالضم والفتح) وبالكسر أيضا (قوله في طعام شخص) أي يميز وخرج به ما لو دسه في طعام نفسه فأكله من يعتاد الدخول اليه مثل غلات فهو هدر (قوله الغالب أكله منه) قيد للخلاف لأنه شرط للقول بوجوب القصاص والافالحكم أنه شبه عمد مطلقا فذكر المنهج له ليس في محله وغير المميز يجب فيه القود مطلقا (فرع) لو كان في دهليزه مثلا بر ودعا عجمي أو بصيرا جاهلا بها وهي مغطاة فوق وقع فيها ضمنه ان كان معينا وليس له مندوحة عن المرور عليها والافلاضمان واذا ضمن فهو بالقود في غير المميز وبديهة شبه العمد فيه ومثل البئر بطكب عقور ببابه وقال شيخنا لا يضمن هنا غير الأعمى لأن البصير مقصر (فرع) لو أنهش حية ضمنه أو ألقاها عليه أو عكسه فلا ولو في مضيق ولو أنهش سباعا أو ألقاه عليه أو عكسه أو أغراه عليه في مضيق لا يمكن فيه التخلص ضمنه والافلا لأن شأن الحية النفور من الأدنى (قوله ولوترك الخ) هو من السبب العادي ويقال له العرفي كما مر (قوله لأن البرء الخ) يفيد أنه في عو النصدلاضمان (قوله ولو ألقاه) هو من السبب الحسي قال في شرح شيخنا أنه غير قيد فلا أخذ نحو جراب من عاتم عليه ففرق ضمنه ولم يرتضه شيخنا الزبدي قال لأنه كن أخذ طعامه في مفازة قال بعض مشايخنا وقديفرق والفرق ظاهر لأنه قادر في المفازة أن ينتقل إلى محل يجذ فيه ما يقيه من الجوع وليس قادرا في المأوى أن يقتل إلى محل يقيه من الفرق ولأن من شأن الماء الاغراق وليس من شأن المفازة الاهلاك فتأمل (قوله في ماء) هو معدود مفرد المياه وهو صريح كلام الشارح بعده وظاهر قول المصنف سباحة أيضا وقيل ان ما موصول أو نسكرة بمعنى شئ فيشمل نحو بحر من زئبق وعلى الأول فالحكم واحد (قوله بسكون الفين) ونقل عن المصنف أنه بفتحهما مع تشديد الراء المكسورة (قوله لأنه المهلك نفسه) منه يؤخذ أنه متمكن من خلاص نفسه والاكتنوف فهو عمد (فرع) مثل ذلك ما لو ألقاه مكتوبا في محل لا ماء فيه ذلك الوقت فطرا فيه الماء ففرق به فان غلب وجود الماء فيه فعمد أو ندر فشبه عمد أو عرض نحو سبل غطأ (قوله عوم) هو علم لا ينسى (قوله عارض فشبه عمد) خرج ما لو كان وجود حال اللقاء فهو عمد (قوله وان أمكنه) ويصدق

(أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية) فأكله فدية (قوله وفي قول قصاص وفي قول لاشئ) لتناوله باختياره والثاني قال لتغير يرمو الأول قال يكفي في التقرير الدية (ولو دس سمانا) بالضم والفتح (في طعام شخص) الغالب أكله منه فأكله جاهلا بالخالفات (فعل) الأقوال) وجه الثاني التسبب والأول قال يكفي فيه الدية (ولو ترك المخرج علاج بجرع هلك فدية وجب القصاص) ولا يمنع منه ترك العلاج لأن البرء غير موثوق بل هو عاجل (ولو ألقاه في ماء لا بعد مغرة) بسكون الفين (كسبسط فكث فيه مضطجعا) أو مستقليا (حتى هلك فهدر) لأنه المهلك نفسه (أو) ماء (مفرق لا يخلص منه الا بسباحة) بكسر السين أي عوم (فان لم يحسنها أو كان مع احسانها) مكتوبا أو زمنا فهلك (فعمد وان منع منها عارض كرجع وموج) فهلك (فسبه عمد) ففيه الدية (وان أمكنه فتركها)

[قوله أو بالغا عاقلا ولم يعلم حال الطعام فدية] أي دية شبه عمد [قوله وفي قول قصاص] احتج له بما روى أبو داود في قصة اليهودية التي سمت من أنها لما قتلت مات بشر بن البراء رضي الله عنه وأجاب الأول بأنه مرسل والمحمول ما خرج البخاري من عدم قتلها لكن جمع البيهقي بينهما بأنه لم يقتلها أولا فلما مات بشر قتلها قال في البحر الاستدلال به ضعيف فانها انما قدمت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أضاف أصحابه وما هذا سبيله لا يلزم فيه قصاص اه نعم القول بالقصاص نص عليه الشافعي رضي الله عنه ورجحه الروياني والبخاري والصيمري [قوله لتناوله باختياره] فنقلب المباشرة [قوله ولو دس سمانا] وجمعه سمان ومسموم [قوله فعلى الأقوال] لكن هنا طريقة قاطعة بعدم الضمان [قوله ولو ترك المخرج علاج جرح مهلك] خرج به ما لو فسد عرقه بغير ذنبه فترك عصب نفسه حتى مات وأيضا السلامة موثوق بها عند الربط [قوله فكث فيه مضطجعا] أي والفرض ان كان الحركة [قوله وان منع منها عرض] أنهم أنه لو ألقاه مع قيام الرياح وهيجان الأمواج وجب القود وهو ظاهر [قوله وان أمكنه فتركها] أي لفضب مثلا استشكل هذا بإيجاب القصاص على الصائل اذا أمكن

الوارث إذا ادعى عدم الامكان أو وجود العارض المتقدم (قوله يمكن الخلاص الخ) فان لم يمكنه الخلاص فهو عمد وفيه القصاص (قوله فكث فيها) أي بلا عارض والافشيه عمد كما مر قبله في الماء (قوله أظهر عدم الوجوب) هو المعتمد (قوله واحترز الخ) لوجعل هذا المحترز راجعا للماء أيضا لكان أولى كذا قيل وهو مردود لما فيه من لزوم التكرار فتأمل (قوله ولو أمسكه) ولولغير القتل وهذا من الشرط كالخفر بعده (فرع) لو قدم صيدا لمهدف فأصابه سهم رام فعلى الرامي الضمان بالتقودان علم به قبل رميه والانخطأ فان قدمه أحد بعد ابتداء رمى الرامي فالضمان بالتقود أو بالدية على المتقدم قاله شيخنا الرملى وفيه تقديم الشرط على المباشرة فراجعه والوجه فيه وجوب القصاص على المتقدم وجوب نصف دية خطأ على الرامي (قوله فرداه) هو من المباشرة بعد الشرط فان قتله غير المردى فهو المباشرة والمردى سبب ومنه يعلم أن الشيء الواحد يكون مباشرة ثلثة وسببا أخرى ولا مانع منه (قوله أو ألقاه) هو من السبب الحسى وتلقيه من المباشرة (قوله فقتلاه آخر) أي لم يعط به الملقى حال القائه والافعليلهما التقود كالودفعه على من ييده سكين فقتلاه بها لأنه قتل تعاون عليه اثنان وفيه مساواة السبب للمباشرة وليس كالا كراه فراجع (قوله أي قطعه نصفين) أصل القدر لغة الشق طولاً والقط القطع عرضاً والقطع يعهما وهو المراد هنا فلذلك حل الشارح كلام المصنف عليه بل المراد الأهم من ذلك وهو حصول قتله به وحينئذ فقوله نصفين ليس قيداً وله اعترز به من نحو قطع أصبع مثلاً فتأمل (قوله فالتقصاص على القاتل الخ) هو لف مرتب وهذا ان كانوا أهلاً للضمان فان كان واحداً منهم حربياً فلا ضمان على شريكه لقطع أثر فعله بمن هو من جنس من يضمن ولا عليه لعدم التزامه وان كان مجنوناً أو مجنوناً سبع فالضمان على المسك والحافر والملقى وهو بالدية في الكل أو بالتقصاص

الموصول عليه الدفع فتركه وحاول بعضهم الفرق بأن السبب في مسئلة الصيال لم يتصل بالبدن قال ابن الرفعة فعليه لو اتصل فعل الصائل بالبدن وقدر الموصول عليه على الدفع فتركه فلا قود . قلت ويمكن الفرق بأن الصائل معه رادع وهو التكليف والذي ألقى صار لا يمكنه الكف وقضيته أن الصائل لورمى بسهم فثبت الموصول عليه مع امكان التحرك لاضمان وقديلتزم [قوله ولاقصاص في الصورتين] أي ولوقلنا بوجود الدية [قوله وفي النار وجه] أي كالموترك الشخص مداواة جرحه والفرق أن السلامة هنا محققة لو خرج من النار ولا كذلك المداواة .

(نبيه) إذا لم نوجب الدية في النار وجب على الملقى أرش ماعلق فيه النار الى وقت امكان التخلص فان لم يعرف قدره فلا شيء سوى التعزير [قوله فالتقصاص على القاتل الخ] دليل الأول حديث ورد بمعنى ذلك وقياساً على المرأة تمسك لزنا الغير وسواء أمسكه للقتل أم لا خلافاً لما لك رجه الله تعالى فان كان المقتول عبداً جاز مطالبة المسك والقرار على القاتل بخلاف ما لو أمسك المحرم صيدا فقتله حلال فالضمان على المحرم وذلك لأنه ضمان بدلا ضمان اتلاف واعلم أنهم لم يلغوا فعل المسك في السلب بل سوا بينهما ثم هذا كله اذا كان القاتل مكافاً ما لو أمسكه وعرضه لمجنون أو سبع ضار فالتقصاص على المسك وأما الثانية فتقديمها للمباشرة ادلا أثر للشرط معها وأما الثالثة فتقديمها للمباشرة على السبب ولأن الالتقاء اذا طرأت عليه مباشرة مستقلة اقتلبت شرطاً محضاً محل الخلاف اذا كان الشاهق يموت منه غالباً قال الامام في باب وضع الحجر ولو ألقى انساناً على سكين بيد انسان فقتلاه صاحب السكين بها فالضمان عليهما وقرئ ابن الرفعة بأن التلث فيها حصل بنوع واحد تعاوناً عليه وهناك قصد الملقى الاهلاك بالصدمة والقاد بالسيف فتعارضوا في النظر في تقديم الأقوى ولو كان القاد مجنوناً فالضمان على الملقى بالتقصاص

فهك (فلا دية في الأظهر) لأنه المهلك نفسه باعراضه مما ينبجيه والثاني يقول قد بينه مناهضة وعارض بلحسن (أو في نار يمكن الخلاص منها فكث فيها) حتى هلك (في الدية القولان) أظهرهما عدم وجوبها (ولا قصاص في الصورتين) أي الماء والنار (وفي النار وجه) بوجوبه بناء على وجوب الدية بخلاف الماء والفرق أن النار تؤذي بأول المس جراحة يخاف منها بخلاف الماء وقيل بوجوب القصاص فيه أيضا واحترز بقوله يمكن الخلاص منها عما لا يمكن لحظها أو كونها في وحدة أو كونه مكتوفاً أو زماناً فئات بها فعليه القصاص (ولو أمسكه فقتله آخر) أو حفر بثر أفرادها فيها آخر أو ألقاه من شاهق (أي مكان عال) فقتلاه آخر فقتله أي قطعه بالسيف نصفين (فالتقصاص على القاتل والمردى والقاد فقط) أي دون المسك والحافر والملقى (ولو ألقاه في ماء

وجوب القصاص في الأظهر
لأن الالتقاء سبب الهلاك
والثاني تجب الدية لأن الهلاك
من غير الوجه الذي قصد
(أو غير مفرق) فالتقمه
الحوت (فلا) يجب قصاص
قطعا وتجب دية شبه العمد
(ولو أكرهه على قتل)
فأقرب به (فعليه) أي المكروه
بكسر الراء (القصاص وكذا
على المكروه) بفتحها (في
الأظهر) لأن الأكره بقوله
مثلا اقتل هذا والا قتلتك
يولد ادعية القتل في المكروه
غالبا ليدفع الهلاك عن
نفسه وقد أثرها بالبقاء
فهما شريكان في القتل
ومقابل الأظهر وجه بأن
المكروه آلة للكراهة ودفع
بأنه أتم بالقتل قطعا (فان
وجبت الدية) بأن عني عن
القصاص اليها (وزعت)
عليهما (فان كافأ أحدهما
فقط فالتقصص عليه)
دون الآخر فاذا أكره
عبدا أو عكسه على قتل
عبد فقتله فالتقصص على
العبد (ولو أكره بالغ
مراهقا) على القتل فعليه
(فعلى البالغ القصاص ان
قلنا عمد السبي عمد وهو
الأظهر) فان قلنا خطأ فلا
قصاص على البالغ لأنه
شريك مخطئ ولا قصاص
على السبي بحال ولو أكره

في غير الحافز أو بالقصاص في الكل فيه تردد وصرح مافي حاشية شيخنا الثالث فراجعه نعم ان كان
الامساك والالتقاء لنحو دفع صيال فلا ضمان أصلا (قوله مفرق فالتقمه حوت) أي حيوان قاتل ولو غير
حوت وهذه المسئلة من توابع مسئلة الماء التي تقدمت فكان ذكرها معها أنسب ولعل عذره ضم مسئلة النار
الى الأولى لتناسيها في الخلاف فتأمل (قوله وجب القصاص) سواء علم بالحوت أولا أذن له في الالتقاء أولا
(قوله أو غير مفرق) فلا يجب قصاص وتجب دية شبه العمد ومحل ان لم يعلم بالحوت والاوجب القصاص كما
علم (فتفيه) لو قذفه الحوت سالما قبل القصاص امتنع أو بعده وجب على من اقتص دية عمد في ماله
لورثة المقتص منه ولا قصاص للشبهة (قوله فعليه أي المكروه بكسر الراء القصاص) وان تعدد أو كان بواسطة
(قوله مثلا) راجع للقول المفسر بالجملة بعده فيشمل أمر من تخشى سطوتهم فانه أكره وأشارة نحو آخر
بذلك (قوله اقتل هذا) خرج ما لو قال اقطع يده فقتله فليس من الأكره بل القصاص على القاتل وحده
لأنه عدول عن المأمور به الى أغلظ بخلاف ما لو أمره بالقتل فقطع يده لأنه من جملة المأمور به فهو مكره سواء
مات منه أم لا قاله شيخنا الرمي وقال شيخنا الزيايى ليس من الأكره اعدوله كالتى قبلها (قوله قتلتك)
خرج ما لو قال أتلقت مالك أو قتل ولدك مثلا فليس أكرها ولو ذكر له ما يتضمن تعذيبا نحو قطعك أربا
أربا أي قطعنا متعددة فهو أكره أيضا كما يأتي (قوله بأنه أتم بالقتل) أي ولو كان آلة لم يأتى ومنه يعلم أن
القتل لا يباح بالأكره ومثله الزنا لكن لا حد عليه للشبهة بخلاف سائر المحرمات (قوله بأن عني) الأولى كان
أخذنا بعده لأن من لا يجب القصاص عليه يلزمه نصف دية عمد في الحر ونصف قيمة في العبد (قوله وزعت
عليهما) ان عني عنهما معا وكانا اثنين فان عني عن أحدهما يلزمه حصته أو زادوا على اثنين وزعت عليهم
(قوله مراهقا) المراد به بالسبي المذكور بعده غير البالغ والمجنون كالسبي وقال ابن عبدالحق ان عمد
غير المميز منهما كالخطأ وهو كذلك كما صرحوا به لكن من حيث انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل
نصف دية عمد في ماله (قوله فعلى البالغ القصاص) وعلى الآخر نصف دية عمد في ماله كما مر (قوله
شريك مخطئ) أي شريك من نزل فعله منزلة فعل المخطئ لأنه ليس من الخطأ في الظن بخلاف ما سياتى

[قوله لأن الهلاك الخ] أي فصار شبهة دارة للقصاص ثم هذا الثاني خرج الر بيع من الالتقاء من شاهر
والأصحاب بين راد لهذا التخرج ومضعف له وذلك لأن الملقى لا قصاص عليه ولا دية وهما تجب الدية عند
انتفاء القصاص قال الزركشى فظهر الفرق بينهما وهو أن الارسال في الهواء لا يقتل مالم يصدف فلما اعترضه
معترض نسب اليه وهما حصوله في الماء مهلك لا محالة قال ثم لا فرق بين أن يلتقمه الحوت قبل وصول الماء
أو بعده اه وقوله ثم لا فرق الخ يشكل على الفرق فتأمل مما رأيت هذا الذي ظهر لي مسطورا في الرافعي
مم قتل عن الامام الفرق بأن الحوت ضار بطبعه وليس له اختيار فكان كالألة [قوله أو غير مفرق فالتقمه
الحوت] أي ولم يعلم به الملقى والاوجب القود [قوله وكذا على المكروه في الأظهر] محل الخلاف اذا كان
المكروه على قتله غير نبي والا فيجب القصاص قطعا [قوله ومقابل الأظهر وجه الخ] أي فكان كما لو
ضربه واحتج له أيضا بحديث رفع عن أمي الخطأ الخ [قوله ولو أكره بالغ مراهقا] أي بالغ عاقل [قوله
فعلى البالغ القصاص] أي وعلى السبي نصف دية مغلظة [قوله ان قلنا عمد السبي عمد] أي الذي له نوع تمييز
وهو الأظهر قال الامام طريقة الخلاف ترجع الى أن ننقل فعل المكروه الى المكروه على صفته أم نجعل المكروه
المباشر للقتل وننظر الى صفة فعل المكروه قال الرافعي رحمه الله وهذا يقدح في معنى الشركة اه يريد أن
الراجع كون المكروه بالفتح شريكا وهذا يقتضى ترجيح القول بأنه آلة [قوله فان قلنا خطأ] عبارة

(قوله علم المكره بكسر الراء أنه رجل) فعليه القود إن كافأه والا ف نصف دية محمد وعلى المكره بالفتح نصف دية خطأ (قوله أنه شريك مخطئ) ورد بأن الخطأ في الظن لا يعتبر كما تقدم (قوله لأنه لم يتعمد) فهو خطأ فعلى عاقلة كل منهما نصف دية الخطأ (قوله على صعود شجرة) ومثله نزول نحو بشر (قوله فزاق) وإن لم تكن مما يزلق عليها غالباً على المعتد والتقييده عنده من ذكره لتحريم مكان الخلاف وذكره في بعض نسخ المنهج لا محل له (قوله فشبهه عمد) فعلى عاقلة المكره بكسر الراء دية شبه العمد كاملة (قوله وقيل هو عمد) هذا رأي الغزالي إن كافأه أو الدية أو القيمة (قوله فقتل نفسه) أي رهو عجز حر والا ف القود على مكرهه (قوله فلا قصاص) وعليه نصف دية عمد وكفارة خلافاً لابن حجر (قوله لاتحاد المأمور به والخوف به) يؤخذ منه أنه لو قطع طرف نفسه لم يكن أكرهاً قطعاً وأنه لو قال أقطع طرف نفسك والقتلتك كان أكرهاً قطعاً وأنه لو هدده بقتل يتضمن تعذيباً كان أكرهاً أيضاً وهو كذلك وصرح بهذه في الشرح الصغير (قوله والثاني يمنع ذلك) هل المراد يمنع الاختيار أو يمنع عدم الإكراه أو يمنعهما راجعه (تنبيه) لكل من المكره بفتح الراء والمكره على قتله دفع المكره بكسر الراء ولا ضمان فيه لو قتله (قوله فقتله) وكذا لو قطع طرفه لأنه من الجملة المأذون في اتلافها قاله ابن الرفعة وتبعه شيخنا الزبدي وقال شيخنا الرمي بضمن العضو وقد تقدم عنهما قريباً عكس هذا فراجع (قوله لا قصاص) سواء انحدر أرقاً وحرية أو اختلفا لشبهة الاذن

الزركشي فإن قلنا عمده بخطأ البالغ [قوله وعلى البالغ القصاص في الأظهر] هذا هو الأظهر السابق حكايته في وجوب القصاص على المكره بالفتح [قوله قطعاً] صرح هنا بالقطع لأنه رتبة المكره في المؤاخذه دون رتبة المكره بالكسر بدليل ما سلف في المتن [قوله فالأصح وجوب القصاص على المكره] أي وعلى عاقلة الظان نصف دية مخففة خلافاً لما في الروضة من أنه لا شيء عليه [قوله ووجه المنع الخ] كذا في الروضة ووجه الأول أن المكره هنا لما جهل الحال وظن حل الفعل كان كالآلة للجاهل وأشبهه بالأمير صدياً لا يعقل ثم الوجوب منسوب للتنبيه والتهديب قال البلقيني وغيره هو مفرع على مرجوح وهو كون المكره كالآلة قالوا والمعتد في الفتوى أنه لا قصاص لأنه شريك مخطئ ثم حكاه البلقيني عن تعليق القاضي وتعليق البغوي والنهاية والبسيط ومنع بعضهم صحة تفريعه على المرجوح قال فان محل الخلاف بين الراجح والمرجوح يصور بما إذا كان المكره والمكره عالين فرجوا فيه كون المكره شريكاً لا آلة لظهور إثارة نفسه أمام الجهل فلا يثار فهو بالآلة أشبه وبهذا التقرير تعلم أن وجوب القصاص هنا لا يشكّل بما سلف من أن البالغ لو أكره صدياً وقلنا إن عمده خطأ لا قصاص وذلك لأن جهل الحال هنا يقتضي إلحاق المكره بالآلة مفقود في صورة الصبي المذكورة لأنه عالم بالحال [قوله فلا قصاص على أحد] أي وعلى عاقلة كل نصف الدية وأطلق المتولى أن الحكم يتعلق بالرامي ولا شيء على المكره [قوله وقيل هو عمد] أي كافي جهل المكره السابق قال الزركشي وهذا مراده وليس بوجه [قوله أو على قتل نفسه] خرج الطرف وكذا الولد [قوله والثاني يمنع ذلك] علله الرافعي بأنه بالجهل وجهه قاتله [قوله فالذهب] نظريه الزركشي بأن محل الطرفين الاذن المجرد ومع الإكراه فيه خلاف مرتب على الاذن المجرد قال ابن الرفعة محل الخلاف إذا أمكن دفعه بغير القتل والا فلا ضمان جزماً لأنه دفع صائل ولو عدل عن قتله إلى قطع طرفه فمات قال القاضي سألت عنها الفقهاء فخرجها على مالوكه في الشراء بألف فزاده هل يجوز أولاً ونزع ابن الرفعة في ذلك وقال الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان خلافاً لتخرج الفقهاء [قوله بناء الخ] علل أيضاً بأن القتل لا يباح بالاذن فكان كاذن المرأة في الزنا لا يسقط الحد أقول في التشبيه بالمرأة نظر لانه

به فلا قصاص على المراهق وعلى البالغ القصاص في الأظهر إن قلنا عمد الصبي عمد فان قلنا خطأ فلا قصاص قطعاً (ولو أكره على رمي شخص علم المكره) بكسر الراء (أنه رجل وظنه المكره صيداً) فرماه فمات (فالأصح وجوب القصاص على المكره) بالكسر ووجه المنع أنه شريك مخطئ (أو على رمي صيد فأصاب رجلاً) فمات (فلا قصاص على أحد) منهما لأنهما لم يتعمدا قتله (أو على صعود شجرة فزلق ومات فشبهه عمد) لأنه لا يقصده القتل غالباً (وقيل) هو (عمد) فيجب به القصاص (أو على قتل نفسه) بأن قال اقتل نفسك ولا تقتلك فقتل نفسه (فلا قصاص في الأظهر) لأن ما جرى ليس بأكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختاره والثاني يمنع ذلك (ولو قال اقتلني وإلا قتلتك فقتله) المقول له (فالذهب لا قصاص) عليه للاذن لم يفتى القتل وفي قول من الطريق الثاني عليه القصاص بناء على أنه ثبت للولدت ابتداء (والأظهر) على عسليم القصاص

(قوله لادية) يفيد أنه في الحرج يجب في الرقيق قيمته لأنه لا عبرة بأذنه في المال (قوله غير الامم) ظاهره أنه آثم وإن علم هو أو المأمور أنه ليس باكره فراجع.

(فصل) في الجنابة من اثنين وماسعا (قوله معا) أي في وقت واحد (قوله فعلان) هو للجنس فيشمل ما لو كان فعلا واحدا منهما كأن رميا عليه صخرة ويشمل ما زاد على الفعليين من التعدد منهما أو من أحدهما (قوله من هقان) أي يقينا وعلم من كلامه أن الزرق أعم من المذفق (قوله ماسيائي) بقوله وإن جنى الثاني الخ (قوله هو القاتل) وعلى الآخر ضمان جرحه قودا أودية أو حكومة (قوله رجل) أي مثالا للمرأة وغير البالغ وغير العاقل كذلك ولو قال شخص لكان أعم ولعل المصنف أراد اثبات الحكم في غير الرجل بالأولى لأنه من البرهان فتأمل (قوله إلى حركة مذبح) أي يقينا ولو بأخبار عدلين وكذا لو شك على ما هو الوجه لأن شغل ذمة الثاني مع الشك بعيد مع تحقق جنابة الأول (قوله ابصار ونطق) هما غير منوبين على نية الإضافة لما بعد الثالث ولذلك عبر بعضهم باختيارات ومن ذلك ما لو قطع رأسه أو قطع نصفين مثلا وصار بعد ذلك يتكلم فلانظر لكلامه ولا يعتبر وإن انتظم لأنه اتفقا ومنه ما حكى أن رجلا قد نصفين وصار يتكلم وطلب الاستقامت وسقى وما حكى أن رجلا قطع رأسه ووقع منه مثل ذلك وأنه لصق رأسه بيده فالتصق وحلت فيه الحرارة فحاش زناطولا فلا يسقط القود عن قاطعه ويرث ماله ولا يعود إليه وتخرج زوجته عن عصمته ولا يمدن إليه كما هو الوجه الوجه فراجع (قوله أقطع الأول يده الخ) قال الزركشي والقطعان من بدو واحدة وكلام الشارح ظاهر فيه ثم قال ولا يقال إن فعل الثاني قطع أثر فعل الأول كالخز بعد القطع لانفسار الألم إلى الأعضاء الرئيسية بالقطع الأول من القطعين أي مع نسبة الموت إليهما معا فلا يرد المشبه به فراجع (قوله ولو قتل مريضا) ولو بضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل مرضه كما يأتي لأن جهله لا يبيح له الضرب فيجب القصاص عليه ولو عفا عنه وجبت دية عمدي ماله وفارق عدم لزوم القود فيما لو كان به جوع سابق وجهله لأن الضرب ليس من جنس المرض ولذلك لو ضرب من به جوع ضربا يقتل مثله وجب القود ويؤخذ من التعليل السابق أنه لو أبيع له الشرب لنحو مؤدب لم يجب القود وهو كذلك ويلزمه دية عمد وقال ابن حجر دية شبه عمد (قوله بخلاف من وصل بالجنابة الخ) وهو المتقدم في قول المصنف وإن أنه الخ وذلك لوجود السبب فيه دون المريض ولو اندمات جروح جنايته واسترحمها حتى مات فإن قال عدلان إن موته من الجنابة وجب القود والأفلاشي فيه (تنبيه) من وصل إلى الحالة المذكورة لا يصح منه اسلام ولردة ولا وصية ولا لعان ولا قذف ولا عقد كبيع ولا حل كعتق كما مر لكن لا تشرع زوجته في العدة ولا تنقض عدنها لو ولدت حيفا ولا تجب مؤنة تجهيزه ولا يجوز تجهيزه فلا يكفي غسله

حق الله تعالى وهذا حق الآذن [قوله فليس باكره] خالف في ذلك القاضي وتبعه ابن عبد السلام فلم ير الإبهام مسقطا لآلة الإكره قال ابن الرفعة وعليه فلا يجب القود على المسكوه بناء على اشتراط قصد العين.

(فصل) هو معقود لطريان المباشرة على المباشرة والسبب على السبب والحكم فيها تقديم الأقوى والقسوية بين المتعادلين كذا قاله الزركشي. أقول وكأنه لم ينظر إلى ما في صدر الفصل لأنه مقدمة لما بعده [قوله إذا] قدرها المكان الفاء في قوله فقتلان [قوله مذفان] هو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للفعليين لأنهما ينقسمان إلى المذفق وغيره ولا يصح أن ينقسماهما إلى المذفق وغيره لأنه يفسد بذلك قوله الآتي والا فقتلان [قوله فقتلان] أي لأنه لا يمكن إضافته إلى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه [قوله عيش مذبح] عبارة الامام لو انتهى إلى سكرات الموت وبدت أماراته وتغيرت أنفاسه لا يحكم له بالموت بل يلزم

(فليس باكره) فن قتله منهما فهو مختار لقتله فيلزمه القصاص له ولا شيء على الأمر غير الامم (فصل)

إذا (وجد من شخصين معا فعلان من هقان) للروح (مذفان) بالجملة والمهمل أي مسرعان للقتل (كفر) للرقبة (وقد) للجنة (أولا) أي غير مذفبين (كقطع عضوين) مات منهما (فقتلان) فعليه ما القصاص وإن كان أحدهما مذفقا دون الآخر فقياس ماسيائي أن المذفق هو القاتل كذا في الروضة كأصلها (وإن أنه رجل إلى حركة مذبح بأن لم يبق ابصار ونطق وحركة اختيار ثم جنى آخر فالأول قاتل) لأنه صيره إلى حالة الموت (ويعزر الثاني) لمسكه حرمة ميت (وإن جنى الثاني قبل الإنهاء إليها فان ذفك كفر بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الأول قصاص العضو أو مال بحسب الحال) ولا نظر إلى سرية الجرح لولا الخز لاستقرار الحياة عنده (والا) أي وإن لم يذفك الثاني أيضا ومات المجنى عليه بالجنابتين كأن

أجاءه أو قطع الأول يده من الكوع والثاني من المرفق (فقتلان) بطريق السراية (ولو قتل مريضا في الفزع وعيشه عيش مذبح وجب) بقتله (القصاص لأنه قد عيش عيش بخلاف من وصل بالجنابة إلى حركة مذبح)

ولا تصح الصلاة عليه ولا يجوز دفنه نعم تعتبر أفعال المريض من حيث الضمان مثلا ولا ينقل ماله للوارث بخلاف الجريح فيها فراجع .

(فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفاءة في القتل وغير ذلك مما سيأتي (قوله قتل) أي مسلم أو ذمي استغناؤه والواجب القود (قوله مسلما ظن كفره) أي حوابته بمعنى أنه تردد في حوابته وعدمها كاسلامه أو ذميته فالمراد بالظن مطلق التردد هـ وأوفيا يأتي ويصدق في ذلك إن ادعاه (قوله زى الكفار) بكسر الزاى المحجمة أى عليه هيئة الحرب بين لأنهم المراد وعلم بذلك أن ذلك ليس بردة خلافا لمن زعمه بدارنا ومثله تعظيم آلهتهم بدارهم (قوله بدار الحرب) ومثله صفهم في دارنا لوجود المعنى فيه فهو هدر أيضا (قوله للعذر) أي بالتردد المذكور وخرج ما لو عهده حريا فبان مسلما فإن قتله بدارهم فهو هدر بالأولى من الظن أو بدارنا وجبت دية شبه عمد لا قصاص على المعتمد كذا قالوه والوجه في هذه القطع بعدم وجوب القصاص فتأمل (قوله أو بدار الاسلام وجبا) أي وجب القصاص ان وجدت شروطه والافلاكية (قوله وفي القصاص قول أنه لا يجب) قال العلامة البرلسي محل هذا فيما لو عهده حوابته فان ظنها وجب القصاص قطعاً وصريح كلام المصنف والشارح خلافه وهو الوجه وقد مرّت الإشارة اليه فراجع (قوله من عهده مرتدا) أو ظنه بالأولى (قوله أو ذميا) المراد غير حري في كافر (قوله أو ظنه قاتل أبيه) ولا يتصور فيه خلف العهد وخرج بما ذكره لو ظن أو عهده اسلامه فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعاً فان شك فيه وقتله بدارنا مطلقاً أو بدارهم وعلم مكانه فكدلك والافهدر وهذه مستثناة من عموم التردد السابق فتأمل فانه فيه نظر (قوله فالذهب وجوب القصاص) ينبغي تقييده بما تقدم في المسلم فتأمل (قوله وفيما عدا الأولى قول الخ) فالجبر عنه بالمذهب أحد القولين الموافق لطريق القطع في الجميع أصلاً وطردا (قوله بحث الرافعي الخ) فالجاء المصنف الطرق فيها نظراً لذلك البحث أو تخليفاً وهو الوجه إذ الرافعي ليس من أصحاب الوجوه (قوله نفيه) شمل ما ذكره ما لو كان قاتل المرتد هو الامام وبه قال الخطيب وهو الوجه وخالفه غيره (قوله لوترس الحريون) بمسلم فان قتله من علم اسلامه بدارهم وجبت الدية والافلاكية الرملة فراجع مع ما سيأتي

قاتله القصاص وان كان يظن أنه في مثل حالة المقدود اهـ هذا ولكن كلامهم في باب الوصايا قد يخالف هذا وصريح بذلك جماعة من الأصحاب ولو شرب سماً انتهى به إلى حركة المذبوح فالظاهر أنه كالجريح

(فصل قتل مسلماً)

[قوله لا قصاص وكذا لادية في الأظهر] إطلاقه يقتضي ثبوت الخلاف سواء علم أن في دار الحرب مسلماً أم لا ولكن طريقة صاحب التقریب الجزم بوجوب الدية إذا علم أن فيها مسلماً أو قصد عين شخص يظنه كافراً وان اتنى الأمران فلا دية جزماً وان وجد أحدهما فلا دية على الأظهر ونفى الدية لقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة، ومنة قال الرافعي رحمه الله تعالى من بمعنى في أي في عدوكم ولم يذكر الله سبحانه وتعالى فيه سوى الكفارة ولأنه أسقط حرمة ما قامته بدار الحرب ووجوبها لأن ظاهر حال من في الدار العصمة [قوله وفي القصاص قول] هذا القول قال الزركشي هو الأقرب لأن من خرج في دارنا على زى الكفار لا نرتاب في كونهم منهم . أقول فيه نظر لأن فرض المسئلة في الحريين والنفي في دارنا يظن أن يكون بأمان فاتجه وجوب القصاص عند تبين الاسلام [قوله من عهده مرتدا أو ذميا] لو كان بدارهم ففيها الظن قال الرافعي فالمتجه التسوية بينهما وبين ظن قاتل أبيه في القطع أو اثبات القولين [قوله ولو ضرب مريضاً الخ] من نظائر المسئلة لو وطئ أجنبية يظنها أمته المشتركة أو سرق نصاباً يظنه دونه بل قالوا في هذه الأخيرة يقطع قطعاً وينبني جربان خلاف القصاص فيها ومحله في غير المؤدب والافلاقص

(فصل) إذا قتل مسلماً عن كفره) بأن كان عليه زى الكفار (بدار الحرب لا قصاص) عليه (وكذا لادية في الأظهر) للعذر والثاني عليه الدية لأنها ثبتت مع الشبهة (أو بدار الاسلام وجبا) أي القصاص ابتداء والدية بدلا عنه (وفي القصاص قول) أنه لا يجب ونجب الدية (أو قتل) من عهده مرتدا أو ذميا أو عبداً أو ظنه قاتل أبيه فبان خلافه فالذهب وجوب القصاص عليه وفيما عدا الأولى قول بعدم الوجوب طرد في الأولى وفيما عدا الأخيرة طريق قاطع بالوجوب بحث الرافعي محييه في الأخيرة (ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل المريض) دون الصحيح (وجب القصاص) لأن جهله لا يبيح الضرب

في القتل اسلام أو أمان) كافي القتل والحد (في القتل الحربي) لا انتفاء الشرط (والمرتد) في حق المسلم لذلك وسيدكر في حق ذمي ومرتد (ومن عليه قصاص كغيره) فيلزم قتله القصاص (والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) لأنه لا تسلط له على المسلم (أو مسلم فلا يقتل به) (في الأصح) نظراً إلى استيفائه حداً لله والثاني قال استيفاء الحد للإمام دون الآحاد وفي الروضة قال القاضي أبو الطيب الخلاف إذا قتل قبل أن يأمر الإمام بقتله فإن قتل بعد أمر الإمام بقتله فلا قصاص قطعاً

(و) يشترط لوجوبه (في القاتل بلوغ وعقل) فلا قصاص على صبي ومجنون (والمذهب وجوبه على السكران) لتعديبه وألحق به من تعدى بشرب دواء من العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل وهو من قبيل ربط الأحكام بالأسباب وفي قول لا وجوب عليه كالمجنون أخذاً مما تقدم في كتاب الطلاق في تصرفه (ولو قال كنت يوم القتل صبياً أو مجنوناً صدق بيمينه إن أمكن

في الجهاد) قوله (ويشترط لوجوب القصاص) ومثله الدية وانما قيد به لعطف ما بعده عليه الآتي (قوله) فيه (الحربي) أي مطلقاً والقيد بعده في المرتد (قوله) ومن عليه الخ) جملة مستأنفة (قوله) والزاني المحسن ان قتله ذمي قتل به) وكذا ان قتله مرتد أو زان محسن مثله والعلة قاصرة (قوله) أو مسلم فلا أي لا يقتل به مسلم غير محسن ولو زانيا ولا محسن غير زان وأخذ البلقيني بما ذكر أنه لا يقتل كافر غير محسن بقتله كافرًا محصناً .

(تنبيه) شمل الزاني المحسن ما لو ثبت زناه بأقراره وان رجع وحكم الحاكم بصلحه رجوعه وعلم القاتل بذلك وهو كذلك لسقوط حرمة (قوله) نظراً إلى استيفائه حداً لله) أي في الواقع وان لم يقصده بل وان قصد خلافه نظراً إلى أن شأن المسلم أنه من أهل استيفائه ولذلك لو لم يكن من أهل استيفائه كذمي قتل به (قوله) ومجنون) نعم ان تقطع جنونه وجنى حال إفاقته وجب القود عليه ويقتص منه حال جنونه وسكت كغيره عن المغمي عليه والنائم والقياس لا قصاص عليهما ووجوب دية عمد في مالهما (قوله) والمذهب الخ) كان الأولى التعبير بالأظهر أو المشهور لعدم الطرق كما أشار إليه الشارح (قوله) لتعديبه) فالمراد به من سكر تعدياً أما غيره فهو من أفراد من قبله (قوله) كالمستثنى) وليس مستثنى حقيقة لعدم أداة الاستثناء (قوله) كالمجنون) يفيد أن محل الخلاف إذا وصل إلى حالة الجنون والافيجب القود قطعاً ولو اختلفا في أنه جنون أو سكر صدق القاتل بيمينه (قوله) يوم القتل) أي وقته (قوله) وعهد الجنون) ولومرة وان طال عهدها ولو تعارض بينتان بجنونه وعقله تساقطا ووجب القود نظراً لحالة التكليف قاله شيخنا وغيره وفيه تأمل ٧ بوجوب الدية فقط (قوله) أناصبي الآن) أي وأمكن فلا قصاص ولا يحلف وحيث سقط القصاص عن الصبي والمجنون وجب دية عمده في مالهما (قوله) ولا قصاص أي ولاديه (قوله) على حربي) أي بلا أمان وان أسلم بعد ذلك أو كانت عاتيه نابتة بخلاف ما مر في

[قوله وقيل لا] أي كما لو جوعه جوعاً لا يقتله وكان هناك جوع سابق جهله والفرق أن الضرب ليس من جنس المرض بخلاف الجوع فإنه من جنس الجوع السابق وأيضاً الجوع يخفى بخلاف المرض السابق [قوله لوجوب القصاص] لو قال لوجوب الضمان كان أولى بدليل قوله فهدر ولكن الحامل على ذلك قوله بعد وفي القاتل وكذا قوله ومكافأة وقوله اسلام أو أمان مراده أن العصمة محصورة في هذين ويرد ضرب الرق على الأسير الوثني ونحوه لأنه داخل في الثاني [قوله به] أي إلا أن يكون مثله [قوله في الأصح] أي سواء ثبت بالبيعة أو بالاقرار خلافاً لما في التنبيه تبعاً لما روي من اختصاص ذلك بالأول ثم حاصل ما في الزركشي عدم الوجوب فيما لو قتله بعد الرجوع لاختلاف العلماء في صحته ثم رأيت الأذرعى قال إذا قتله بعد العلم بالرجوع وجب القصاص قطعاً [قوله بلوغ وعقل] أي ليدخل في أدلة القصاص ثم إذا وجب وطراً الجنون بعد ذلك استوفى منه حال الجنون ولو كان ثبوته بأقراره (تنبيه) ينبغي أن يزداد وعصمة لماسيأتي في الحربي [قوله أخذاً مما تقدم] أي وهو انتفاء الفهم الذي هو شرط التكليف وما نقله في الروضة عن أصحابنا في الأصول من أنه غير مكاف وأن مرادهم بذلك عدم خطابه في حال السكر [قوله ولا يحلف] عبارة المحرر ولا يمكن تحليفه قيل وهي أحسن لأشعارها بالعلة [قوله على حربي] أي إذا أسلم بعد ذلك أو عقد له ذمة ولو كان اسلامه بين جرحه وموت المجروح [قوله يجب القصاص على المعصوم] قال الزركشي أي في حق المؤمن وأما في حق بعضهم مع بعض فسيأتي قال والدليل حديث من احتل مسلماً وقتله فهو به قود [قوله والمرتد] هذا العطف يقتضي أن المرتد لا يدخل في إطلاق المعصوم

وبقاء علة الاسلام في الثاني (ومكافاة) بالهمز من المقتول للقاتل (فلا يقتل مسلم بدمي) لحديث البخاري لا يقتل مسلم بكافر (و يقتل
 ذمي به) أي بمسلم (و بدمي وان اختلفت ملتهما) كيهودي أو نصراني (فلو أسلم القاتل لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذميا وأسلم
 الجرح ثم مات الجرح (١٠٦) فكذا) أي لم يسقط القصاص (في الأصح) للمكافاة وقت الجرح والثاني

ينظر الى المكافاة وقت
 الزهوق (وفي صورتين
 أما يقتص الامام بطنب
 الوارث) ولا يفوض اليه
 حفر من تسليط الكافر
 على المسلم (والأظهر قتل
 مرتد بدمي) والثاني
 لالقاء علة الاسلام في
 المرتد وعورض بأنه غير
 مقرر بالجزية (و بمرتد)
 والثاني لا اذ المقتول مباح
 الدم (لا ذمي بمرتد) والثاني
 يقتل به لبقاء علة الاسلام
 فيه وعورض بما تقدم
 (ولا يقتل حر بمن فيه رق)
 لعدم المكافاة (ويقتل
 قن ومدير ومكاتب وأم
 ولد بعضهم ببعض)
 لتكافئهم بقتلهم في
 المملوكية (ولو قتل عبد
 عبدا ثم عتق القاتل أو)
 جرح عبدا ثم عتق)
 الجراح (بين الجرح
 والموت فكك حدوث
 الاسلام) للذمي القاتل
 أو الجراح فيما تقدم وهو
 عدم سقوط القصاص في
 القتل وكذا في الجرح في
 الأصح (ومن بضه حر
 لو قتل مثله لا قصاص وقيل
 ان لم تزد حرية القاتل)

الجرح لأن القتل فيه معلق بالبلوغ (قوله وبقاء علة الاسلام) فهو ملتزم للأحكام حكما وليس له تأويل
 وبذلك فارق ما لو قتل باغ عادلا في القتال حيث يهدر (قوله ومكافاة) وأصلها في اللغة المساواة والمراد بها
 هنا أن لا يزيد القاتل على المقتول بإيمان أو أمان أو حرية أو أصلية أو سيادة (قوله فلا يقتل مسلم) ولو
 زانيا محصنا أو رقيقا (قوله بدمي) كغيره من الكفار أو لم تبلغه الدعوة بالأولى ولعله ذكره للرد على أبي
 حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه (قوله وبدمي) وبمعاهد ومؤمن وكذا يقال فيما بعده (قوله وأسلم
 الجراح) خرج ما لو أسلم قبل الجرح ولو بدعواه لأنه المصدق فيها فلا قصاص وكذا لو أسلم بعد الرمي لم يجب
 قصاص أيضا كما لم يمايأ من أن المكافاة تعتبر من أول أجزاء الجنابة الى الزهوق (قوله والأظهر قتل
 مرتد بدمي) وبمعاهد كحمر ويقدم قتله قصاصا على قتله بالردة لأنه حق آدمي فان عني عنه قبل موته قتل
 بالردة ولا أرض ولادية للعاقب لأنه لا يجب شيء منهما في مال المرتد على الراجح المعتمد الا ان عني بعد اسلامه
 (قوله وعورض الخ) بل هو مردود لأن بقاء علة الاسلام فيه توجب زيادة في اهداره بدليل عدم صحة
 بيع مرتدة وعدم صحة تزويجها من كافر وشمل ذلك ما لو أسلم المرتد بعد جنابته وهو كذلك كما تقدم (قوله
 ولا يقتل حر) ولو ذميا بريق ولو مسلما خلافا لأبي حنيفة نعم ان حكمه لم ينقض حكمه كحمر ودليل عدم
 القتل حديث لا يقتل حر بعد وما ورد بخلافه لم يثبت أو منسوخ أو مقيد (قوله بمن فيه رق) ولو بالشك فلو
 قتل حر عبدا من ثلاثة أعتق أحدهم منهما وخرجت الحرية للمقتول لم يجب قصاص وكذا لو شك في
 أنه حر أو رقيق نعم ان قتله بدارنا وجب القود وكذلك القبط (قوله ومكاتب) نعم لا يقتل مكاتب بقتله عبده
 وان كان أصله على المعتمد نظرا للسيادة فيه (قوله ومن بضه حر لو قتل مثله لا قصاص) والثالثة من حيث
 التبويض لا المقدار كما يدل له الخلاف المذكور وفي التساوي قال شيخنا الرمي يتعلق ربع الدية وربع القيمة
 بماله وربع بهما بريقته وبذلك علم صحة ما أفتي به العراقي وغيره من أنه لو قطع من نصفه حر يد نفسه لزمه بمن

[قوله فلا يقتل مسلم بدمي] نص عليه لخلاف أبي حنيفة وغيره يفهم بالأولى وكذا حكم المسلم اذا
 قتل من لم تبلغه الدعوة لا يقتل به [قوله والثاني الخ] أي هو كما لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد
 الجرح ومات ويجب بأن هذا خرج عن العصمة بخلاف مسئلتنا [قوله قتل مرتد بدمي] أي لأن
 المرتد أسوأ حالا منه [قوله والثاني] قديريد بعدم صحة بيع العبد المرتد للذمي [قوله وبمرتد] فتكون
 عصمته بالنظر الى اسلامه السابق وقديقدح في قصر العصمة على الاسلام والأمان [قوله لا ذمي بمرتد]
 الخلاف في هذه بناء القفال على الخلاف في عكسها وكما لا يقتل به لا يضمنه [قوله يقتل به] أي وطلبه
 للامام [قوله وعورض] قال الزركشي منشأ الخلاف أن المرتد مهدر في نفسه أم معصوم عن غير المسلمين
 لأن قتله تصرف شرعي [قوله وغرض نافي القصاص الخ] مما يدل له اتفاقهم على أنه لو آل الأمر الى
 الدية وكانا نصفين تعلق ربع الدية وربع القيمة بماله ومثلها بريقته .

(فرع) شخص له عبيد ثلاثة أعتق واحدا منهم ومات واحد وقتل واحد قبل موته يقرع بينهم
 فان خرج العتق لأحد الحيين فظاهر وان خرج على المقتول بان أنه قتل حرا وكانت الدية لورثته قال
 القاضي ولا قصاص على ظاهر المذهب لأن الحرية لم تميم عليه وقت الموت بخلاف ما لو قال أنت حر قبل

على حرية المقتول بأن كانت قدرها أو أقل منها

(وجب) القصاص لأن المقتول حيثنذ مساو أو فاضل وعرض نافي القصاص بأنه لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء
 الرق بل يقتل جميعه بجميعه حرية ورقا شاعا فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع

جرح

(ولا قصاص بين عبد مسلم وحردمي) بأن قتل الأول الثاني أو عكسه لأن المسلم لا يقتل بالذمة والمحرر لا يقتل بالعبد ولا تجبر الفضية في كل منهما
 قبيسته (ولا) قصاص (بقتل ولد) للقاتل (وان سفل) لحديث لا يقاتل لابن (١٠٧) من أيه صححه الحاكم والبيهقي

والبغت كالابن والأم كالأب
 قياسا وكذا الأجداد
 والجندات وان علوا من
 قبل الأب أو الأم والمعنى
 فيه أن الوالد كان سببا في
 وجود الولد فلا يكون
 الولد سببا في عدمه (ولا)
 قصاص (له) أي للولد على
 الوالد كأن قتل عتيقه
 أو زوجة نفسه وله منها ابن
 (ويقتل بوالديه) بكسر
 الدال أي بكل منهما
 كغيرهم (ولو دعاها)
 مجهولا فقتله أحدهما فإن
 أحقه القاتل بالآخر
 اختص (أي الآخر لثبوت
 أبوته (والا) أي وان
 لم يلحقه به (فلا) يقتص
 لعدم ثبوت أبوته وبعبارة
 المحرر وغيره أن أحقه
 بالقاتل فلا قصاص وفي
 الروضة كأصلها لو أحقه
 بغيرهما اقتص أي ان
 ادعاء (ولو قتل أحد
 أخوين) شقيقين (الأب
 والآخر الأم معا) والمعية
 والترتيب الآتي بزهور
 الروح (فلكل) منهما
 (قصاص) على الآخر لأنه
 قتل مورثه (ويقدم)
 للقصاص (بقرة) أحدهما
 (فان اقتص) الآخر (بها)

قبيسته لسيده (قوله ولا قصاص بين عبد مسلم وحردمي) وهذا تصريح بما هو معلوم من عموم كلامه المتقدم
 كما مر الإشارة إليه (قوله ولا يقتل ولد) أي لا يقتل والدان علا بقتل ولده ولو منقيا بلعان على المعتقد
 وينقض الحكم بقتله إلا أن الان أوضحه وذبحه كالهيمة لقول الامام مالك به حيثئذ (قوله ولا قصاص له) أي
 لو ورث الولد قصاصا على والده لم يقتص منه بل قال ابن الرضا ولا يرث القصاص أيضا لمقارنة المسقط للسبب
 (قوله ولو تداعيا) هي من أفراد ما قبلها لا فائدة أن الأصالة تسقط القود وان ثبتت بعدهم بالاجتهاد وتقدم
 البيعة على القاتل وان تأخرت عنه وعلى الانتساب بعد بلوغه أيضا (قوله وان لم يلحقه به) سواء أحقه
 بالقاتل أو بغيره أو لم يلحقه بأحد أو تحير فلا قصاص فهي أعم من عبارة المحرر وشاملة أيضا لما في الروضة ولو لمع
 الشرط الذي ذكره الشارح فهي أولى من عبارتهما جميعا فتأمل (قوله شقيقين) زاد في المنهج حارث بن
 وهو لا بد منه لدفع احتمال أن للأب زوجة أخرى غير أمهما وأحتمال شقيق ثالث لم يقتل مع أخويه فقول
 البرلسي لم أفهم للتقييد به معنى غير مستقيم (قوله معا) أي قبيتا على الأوجه وقال شيخنا ولو احتمالا بأن شك
 في المعية وفيه نظرا لاحتال السبق في كل منهما فلا قصاص عليه ولو علم السبق ورجى وقف الأمر إليه
 ولا فالصالح فراجع (قوله فلكل قصاص) فان عفا أحدهما اقتص منه دون الآخر (قوله بقرة) أي
 وجوب في فعلها والتقديم بها (قوله أحدهما) هو نائب فاعل يقدم وهو المقتص منه ولا ينافيه المبادرة
 المذكورة لأنها قبل القرعة كما ذكره الشارح خلافا لما ذكره بعضهم فراجع (قوله أرجحهما في الروضة
 الثاني) أي تقديم البادى بالقتل للاقتصاص وهو العتمد ولا يصح التوكيل لبطلانه بالموت وللإمام

جرح فلان لك يوم فاذا جرح ومات وجب القصاص وهذا الذي قاله حكامه الرازي عن بعض الأصحاب [قوله ولا
 قصاص بقتل ولد] نقل الشافعي رحمه الله تعالى في ذلك الاجماع ومراده في الجملة والافتقار خلف مالك فيها وذبحه
 كالشاة ولو قتل في قطع الطريق ففيه قولان حكاهما النووي رحمه الله ولو كان منقيا بلعان فلا قصاص يقتله
 أيضا لأنه بصدد أن يلحقه بالاستيلاء [قوله وان سفل] لأنه حكم يتعلق بالولادة فاستوى فيه السافل والعالي
 كالارث وغيره كالنفقة [قوله ويقتل بوالديه] لأن أخذ الأقص بالأكل اقتصار على بعض الحق وعكسه
 استفضال عن الحق قاله الماوردي [قوله فقتله أحدهما] أي ولو قبل العرض على القاتل لجواز العرض
 بعد الموت على الصحيح وقوله أحدهما لا مفهوم له إذ لو قتله فلا أمر كذلك لأن شريك الأب يقتص منه
 [قوله اقتص] أي ولا يقدح في ذلك كون القتل صادرا قبل انكشاف الحال خلافا لماوردى وقوله أي
 الآخر إشارة إلى أن اقتص مبنى للفاعل فيكون قوله الآتي فلان لا يقتصاص الآخر فقط للمطلق القصاص
 فلا يرد ما قاله بن الفركاح من أن عبارة النهاج تقتضي أنه لو أحقه بغيرهما لا يقتص منه لأنه انما يتوجه اذا
 كان اقتص مبنيا للجهدول [قوله لعدم ثبوت الخ] من هنا تعلم أنه لو رجع القاتل عن الاستحقاق اقتص
 منه وان لم يلحقه القاتل بأحد منهم ولو تزوجت امرأتى العدة وأنت بولي يمكن أن يكون من كل منهما فانها
 كاتني قبلها الا في شيء وهو أن الجحدول لا يفيد النفي لثبوت النسب بالفراش فلا يسقط بالجحدول [قوله فلا
 قصاص] [تتم] عبارة المحرر وان أحقه بالآخر اقتص [قوله شقيقين] شرط الصحة قوله فلكل
 منهما القصاص على الآخر وبغير ذلك مما يأتي وأما اشتراط الحيابة فلا وجه له فيما يظهر لي [قوله الآخر]
 جعل الفاعل فيأمر ضمير أحدهما وجعله فيما هنا ضمير الآخر والصواب أن يقول بدل الآخر من

لومبادرا) أي قبلها (فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث قاتل بحق) وهو الرجوع (وكذا ان قتل مرتبا ولا زوجية)
 بين الأب والأم أي فلكل منهما القصاص على الآخر ويقدم له بالقرعة أو من ابتداء بالقتل وجهان أرجحهما في الروضة الثاني
 ولو بغير من أريد الاقتصاص منه بالقرعة أولا ببدله بالقتل فقتل الآخر

فلولته قتل (والا) أى وان كانت زوجية بين الأب والأم (فعلى الثاني فقط) القصاص لأنه إذ سبق قتل الأب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والأم وإذا قتل (١٠٨) الآخر الأم ورثها الأول فتنقل اليه حصتها من القصاص ويسقط باقية

قتلها معا (قوله فعلى الثاني فقط) نعم قال البلقيني لو وجد مانع من تقديم أحدهما مع الزوجية كعدم أرثها أو بغيره كالدور فعلى كل القصاص منه كأن كان الولدان من أمته التى أعتقها فى مرض موته وتزوج فيها (قوله حصتها) وهى الثمن ويلزمه لورثة أخيه الباقي وهو سبعة آثمان الدية (قوله وسواء) أى فى القتل وتوزيع الدية كما تصرح به عبارة المنهج (قوله ولا يقتل شريك خطئ) خرج بالقتل القطع وسيأتى والمراد بالمشركة نسبة الموت الى فعالهما معا لا حقيقة المشاركة من وجود فعالهما معا كما يعلم مما بعده وشمل الخطئ نحو الأب فى قتل ولده خطأ فيغلب جانب الفعل ومنه شريك صبي ومجنون لا تميز لهما لأن غيرهما عمده عمد كاسر ومنه شريك سبع أوحية كما فى الأنوار وقيد شيخنا بما لا يقتل غالبا منها واعتمده مخالفا لما فى حاشيته والافقتل شريكهما والوجه التعميم كفى الحاشية لأنه لا تميز لهما فلا يقال عمدهما عمد فتأمل (قوله بعد القطع) هو قيد لتسميته شريك قاطع لا للحكم بل هو عام شامل للعبة والقبلية ويمكن دخول المعبة فى كلامه بأن يكون المراد بعد الشروع فى القطع فيشملهما ويعلم وجود القود فى قبلية بالأولى (قوله بعد جرح الدافع) فيه ما ذكر قبله ولو كان الثاني دافعا أيضا لم يضمن كالأول (قوله وفرق الخ) قد يقال لا حاجة لفارق لعدم الجامع اذ لا يشبه من لا يضمن أصلا بمن هو ضامن بالمال الا أن يقال ذكر الفرق لإفادة القاعدة وهى أن من امتنع قتله لعنى فى فعله لا يقتل شريكه ومن امتنع قتله للعنى فى فعله أو لعنى فى ذاته يقتل شريكه ومنه ما لورميا مسلما فى صف كفار وأحدهما عالم به دون الآخر فيقتل العالم لا الجاهل لعذره بالجهل وهو معنى فى ذاته وأوليس فى فعله ومنه ما لو أكرهه على رمى شخص ظنه المسكره بفتح الراء صيدا فيقتل المسكره بكسر الراء دون المسكره بفتحها لعذره كاسر ومنه هنا يعلم أن الأولى فى القاعدة أن يقال يقتل شريك من امتنع قتله للعنى فى فعله كما مر فتأمل (قوله أورث الخ) أى فالزهورى حصل بما يجب فيه القود وما لا يجوز فيه القود فهو من قاعدة اجتماع مقتضى ومانع فعلى الثاني وليس ذلك فى القاعدة الثانية لأن المانع فيها أمر خارج عما حصل به الزهورى فتأمل ثم اللازم للخطئ حصته من دية الخطأ على

أحدهما لأنه لا يصح تقدير الآخر مع قوله بها فان قيل قوله ويتقدم للقصاص معناه ويقدم لاستيفاء القصاص منه فيكون واقعا على المستوفى منه لا على المستوفى قلنا لكن ينقل الاشكال الى قوله أو مبادرا فتأمل [قوله فلورثه] أى الآخر [قوله ورثها] أى فبرث ثمن القصاص ويجب عليه لأخيه الذى قتل الأم سبعة آثمان الدية [قوله واستحق قتل أخيه] أى ويلزم هذا المستحق لأخيه المذكور [ثلاثة أرباع الدية] قوله ويقتل الجميع بواحد [قال الزركشى بشرط أن يكون فعل واحد لو انفرد لقتل أهـ ويجب تقييده بما إذا لم يتواطأوا على أنه سيأتى فى مسألة السياط الآتية اشتراط التواطؤ مع أن صورتها أن فعل كل واحد الخ قال فيها الزركشى وفارق الجراح حيث لا يشترط فيها ذلك لأن الجرح يقصد به الهلاك بخلاف هذا فانظر كيف يجتمع كلامه ويجوز أن يحمل كلامه هنا على اشتراط أن يكون له مدخل فى التلف [قوله وعن جميعهم] هذا يفهم بالأولى [قوله ويقتل شريك الأب] خلافا لآنى حنيفه رحمه الله لنا ما لو عفا أحد الشريكين وما لورميا ثم مات أحد الراميين قبل الاصابة [قوله بعد القطع] أفهم عدم القصاص فى المعبة والسبق وليس مرادا فيما يظهر [قوله بعد جرح الدافع] فيه نظر [قوله لأنه شريك من لا يضمن] عبارة غيره لأن من لا يضمن أخف حالا من تضمين الخطئ وفارق شريك الأب بأن فعل الأب مضموم [قوله بأن الخطأ شبهة فى الفعل]

ويستحق القصاص على أخيه ولو سبق قتل الأم سقط القصاص عن قاتلها واستحق قتل أخيه (ويقتل الجميع بواحد) كأن أقره من شاقى أو فى بحر أو جرحه جراحات مجتمعة أو متفرقة (وللولى) الضم عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار (الرمس) وعن جميعهم على الدية فتوزع على عددهم فعلى الواحد من العشرة عشرها وسواء كانت جراحة بعضهم أخش أو عدد جراحات بعضهم أكثر أم لا ولو كانت جراحة بعضهم ضعيفة لا تؤثر فى الزهوق كاللدشة الخفيفة فلا اعتبار بها (ولا يقتل شريك خطئ) شريك (شبه عمد) ويقتل شريك (الأب) فى قتل الولد (وعبد شارك حرافى عبد وذمى شارك مسلما فى ذمى وكذا شريك حرافى فى مسلم) (وشريك) (قاطع قصاصا أو حدا) بأن جرح المقتوع بعد القطع فأت منها (وشريك النفس) بأن جرح الشخص نفسه وجرحه غيره فأت منها (و) (دافع المائل)

أى

بأن جرحه بعد جرح الدافع فأت منها (فى الأظهر) والثانى لا يقتل فى الصور المذكورة

لأنه شريك لا يضمن كشرى الخطئ وفارق الأول بأن الخطأ شبهة فى الفعل أورث فى فعل الشريك

عاقلته واللازم في شبه العمد حصته من دية العمد على عاقلته واللازم لشریکهما حصته من دية العمد في ماله
 وظاهر كلامهم أن الدية موزعة عليهما نصفين وهو واضح إن استويا في الجناية كأن قطع أحدهما يده
 والآخر اليد الأخرى والا كأن قطع أحدهما يده والآخر أصبعه مثلا فيذني أن يجب على كل واحد بقدر
 جنايته وقيل لو أوجب جناية أحدهما قودا كأن قطع يده عمد أو آخر يده الأخرى خطأ ومات بهما فلا قود
 في النفس وعلى الخطي نصف دية الخطأ ويقاد من العامد في اليد ولا شيء عليه من الدية فإن كان المقطوع عمدا
 أصبا اقتص منه فيه ولزمه أربعة أعشار الدية كذا نقلوه فراجع وحرة فانه غير مستقيم (قوله ولو جرحه
 الخ) هذه من أفراد ما تقدم وذكرها لدفع توهم أن الشخص لا يسمى شريك نفسه (قوله في الأولى)
 وعليه فيها نصف دية مخففة على العاقلة ونصف دية مغلظة في ماله قال شيخنا الرمي مع قود الجرح إن كان كما
 قلنا وفيه نظر بما مر آتيا بل هو سهو لأنه شريك خطي لما فيه من تضاعف الغرم فراجع والذي يتجه أنه
 مع قود الجرح إن قتل به لا غرم فيه كما تصرح به عبارة الخطيب وغيره وقد تقدم عن شيخنا فراجع وتأمل
 (قوله فيما بعدها) وعليه فيه ضمان جرحه حالة العصمة قودا أو مالا (قوله ولو داوى) هو مثال فالخيانة
 والسك ونحوهما كذلك (قوله جرحه) خرج به ما لو داوى جرح غيره في المذنب يجب عليه القود
 وحده وعلى الأول ضمان جرحه من المال قاله شيخنا وظاهره عدم وجوب القود فيه وإن كان عمدا
 وأمكن وفيه نظر فراجع وفيما يقتل غالبا وعلمه يجب القود عليهما والافدية شبه العمد عليهما كذا قاله
 شيخنا وفيه نظر والوجه أن على الأول ضمان جرحه من دية العمد وعلى الثاني حصته من دية شبه العمد
 إن لم يقتل غالبا وعلمه والا فمن دية الخطأ فتأمل (قوله مذنب) ولو جاهلا بحاله (قوله فلا قصاص على
 جرحه) أي من حيث النفس ولا دية أيضا من حيث النفس ويلزمه ضمان جرحه فقط قودا إن علم المجروح
 الحال والا فمن دية العمد يقول شيخنا على جرحه نصف دية شبه العمد فيه نظر فراجع (قوله فشریک
 جرح نفسه) أي جرحه شريك جرح نفسه فعليه القصاص كما مر (قوله أمهما) أي الأوجه يجب
 أي القصاص على السك إن تواطوا فإن حصل عفو عنهم وزعت دية العمد عليهم على عدد الضربات
 لأعلى عدد الرءوس وفارق الجراحات فيما مر بأن الضرب لا يقصد به الإهلاك غالبا ولا يعظم تأثيره لكونه في
 ظاهر البدن ولو حصل العفو عن بعضهم فعليه ما يخصه بعدد ضرباته (قوله بخلاف الخ) أي إذا لم يتواطوا
 لا قصاص عليهم وعلى كل حصته من دية شبه العمد بعدد الضربات أيضا (قوله عن القاتل) أي واحترز
 بقوله وضرب كل واحد غير قاتل عمالو كان ضرب كل واحد قاتلا لو انفرد فعليه القصاص فإن وجد عفو
 أي فكان كالو صدر الخطأ والعمد من شخص واحد [قوله فيه] أي في الفعل فالضهير فيه راجع
 لقوله شبهة في الفعل [قوله ٤ خطأ] هو بدل من قوله جرحين [قوله وهو قاتل نفسه] سواء
 أعلم بحال السم أم لا وكما ينتق القصاص لادية أيضا ولكن عليه قصاص الجرح أو أرشه [قوله
 لم يقتل] أي جزما [قوله لقصد الداوى] هذا الوجه زيفه الروياني بأنه لا يعتبر قصد الفاعل بل
 كون الفعل ما يقصد به القتل غالبا ثم من تعليل هذا الوجه يستفاد أن محل الخلاف إذا قصد
 الإصلاح فلو استجبل لراحة نفسه مثلا فهو شريك قاتل نفسه قطعا .

(قائدة) قال الامام السم شيء يضاد القوة الحيوانية [قوله حال السم] أي في غلبة القتل به وعدمه
 [قوله بخلاف الخ] قيده المتولى بما إذا لم يعلم المتأخر تقدم ضرب غيره والا فهو كالو حبسه في
 بيت وجوعه مع علمه بجوعه السابق وشرط الامام لأصل المسئلة أن تكون جملة السيات بحيث يقصد
 بها الهلاك غالبا ووجه اشتراط التواطؤ أن الهلاك لا يقصد بمثل هذا الفعل الا مع التواطؤ .

(فبالقرعة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين) في المسائل (التي ثبتت) قلت) أخذاً من الرافعي في الشرح (فلو قتله غير الأول) في الأولى (عصى ووقع) قتله (قصاصاً ولأول دية وأهله) ولو قتله غير من خرجت قرعته فظاهر أن الحكم كذلك .

(فصل)

إذا جرح حريياً أو مرتداً أو عبداً نفسه فأسلم (الحربي أو المرتد) (وعتق) العبد (ثم مات بالجرح فلا ضمان) من قصاص أودية اعتباراً بحالة الجنابة (وقيل نجب دية) اعتباراً بحالة استقرار الجنابة (ولو رماهما) أي الحربي أو المرتد والعبد (فأسلم وعتق) قبل إصابة السهم ثم مات بها (فلا قصاص) لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجنابة (والمذهب وجوب دية مسلم مخففة على العاقلة) اعتباراً بحال الإصابة وقيل لا نجب اعتباراً بحال الرمي والخلاف مرتب في الشرح على الخلاف فيها إذا سلم وعتق بعد الجرح وأولى منه بالوجوب وكان تعبير المصنف فيه بالمذهب لذلك وقوله مخففة على العاقلة هو

فكأمر ولو اختلف ضربهم فلكل حكمه في القصاص والدية وقيد شيئا وجوب القصاص في هذه بمن علم بضرب غيره وفيه نظر فراجع (قوله أو أشكل) هو عطف على مرتب بدليل جمع المسائل بعده ولو عطف على ماتوا أو أريد بالمعية ما يشمل المحتملة لكان جائزاً لكنه خلاف الظاهر (قوله فبالقرعة) وهي واجبة لقطع النزاع (قوله كذلك) أي يقع قتله قصاصاً وإن أساء في هذه كالتى قباه وأغيره الدية ولو قتله أولياء القتلى أو بعضهم أساءوا وحصل لكل منهم بقدر حصته من عددهم وله المطالبة بما بقي فلو كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث دية مقتوله من قدرها ولا قصاص عليهم لأن قتلهم بحق .

(نفيه) الدية الواجبة يعبر في قدرها عن نفس المقتول لا القاتل كإسائتي في العفو وتؤخذ من ترك الحرام إن كانت والا فني ذمته حتى يطالبه المجني عليه بهائي الآخرة وفي رقبة الرقيق فإن مات فالمطالبة عليه في الآخرة أيضاً (فصل) في تغير حال المجروح ومأمعه . ومسائله مبنية على ثلاث قواعد أولها كل جرح وقع غير مضمون لا ينقلب مضموناً بتغير الحال في الانتهاء ثانيها كل جرح مضمون في الحالين فالعبرة في قدر الضمان بالانتهاء ثالثها أن يعتبر في وجوب القود المكافأة من أول أجزاء الفعل إلى الانتهاء وبقي حال رابع وهو عكس القاعدة الأولى أي أن كل جرح مضمون لا ينقلب غير مضمون بتغير الحال كالردة بعد الجرح كما يأتي (قوله جرح) أي معصوم حريياً أو مرتداً وفي عكسه بأن جرح حرياً أو مرتداً معصوماً عليه من مسلم أو ذمى أو مرتداً وأسلم الجرح فلا شيء على الحربي ويجب على المرتد القود فان عفا عنه فالدية (قوله هو أرحم الأوجه أنه دية خطأ) وهو المعتد على وجه الوجوب الراجح هنا المبرعنه بالمذهب (قوله بالأول) وهو أنه دية خطأ على وجه الوجوب المرجوح المتقدم بقوله وقيل تجب دية أي إذا قلنا بوجوب الدية على ذلك الوجه فنقطع

[قوله ومن قتل جمعا مرتباً] قد ذكر المصنف هذه المسئلة بعد قتل الجماعة بالواحد لئلا يتوهم أن الواحد يكفي قتله عن الجماعة .

(فرع) لو ضربه أحدهما حسين سوطاً ثم ضربه الثاني ثلاثة أسواط مثلاً وهو عالم بالأول فعليهما القصاص وإن كان جاهلاً فلا قصاص على أحد وإن انعكس الأمر فلا قصاص مطلقاً لأنه شريك شبه العمد لكن محله عند عدم التواطؤ شرح الروض [قوله بين الترتيب والمعية] هما معتبران بالزهوق لا بالفعل [قوله عصى] هذا يفيد أن القرعة واجبة وهو كذلك [قوله ولأول دية] أي دية قتله لادية القاتل .

(فصل : إذا جرح الخ)

محصل ما فيه بيان تغير حال المجني عليه بين الفعل والموت [قوله أو مرتداً] أي إذا لم يكن الجرح مرتداً مثله [قوله فلا ضمان] أي كافي قطع يد السارق إذا مات منه [قوله وقيل نجب] اعترض الزركشي بأن في كل مسألة طريقين أحدهما في الأولين وجهان وفي الثانية القطع بنفي الدية وفي الثالثة القطع بالنفي والثانية فيها قولان [قوله نجب دية] أي مخففة [قوله أي الحربي أو المرتد والعبد] معنى كلام الشارح أن أحد الأمرين من الحربي والمرتد جزء المتي والعبد هو الجزء الآخر ولهذا عطفه بالواو فانك إذا أردت تفسير المتي من قولك إذا جاء زيد وعمراً فأي زيدا وعمراً ولا يصح أن تقول أي زيدا وعمراً والله أعلم [قوله والمذهب الخ] قضيته استواء المسائل في الخلاف مع أن إيجاب الدية في عبد نفسه أولى لأنه معصوم بالكفارة كذا قال الزركشي فتأمل مع الحاشية التي على قوله وقيل نجب [قوله دية مسلم] أي حرياً [قوله بحال الإصابة] والرمي كالمقدمة قال الزركشي يخرج من هذا التفسير طريقة قاطعة بالوجوب [قوله مخففة] يريد أن تعبير المتن يفيد جريان الخلاف في صفة التخفيف كما يفيد أصل الوجوب

على وجه الوجوب في مسائل الجرح وجزم به في الشرح الصغير (ولوارث الجرح ومات بالسراية فالنفس هدر) أي لا يجب لها شيء (ويجب قصاص الجرح) كاللوحمة وقطع اليد (في الأظهر) اعتبارا بحالة الجنابة والثاني يعتبر حالة استقرارها (يستوفيه قريبه المسلم) للنسب (وقيل الامام) لأنه لا وارث للزند (فان اقتضى الجرح) (١١١) ملاوجب أقل الأمرين من أرشه

ودية) للنفس (وقيل) الواجب (أرشه) بالفا مابلغ ففي قطع اليد نصف الدية عليهما وفي قطع اليدين والرجلين دية على الأول وديتان على الثاني (وقيل) هو (هدر) تبعا للنفس لا يجب به شيء وعلى الوجوب فالواجب فيه لا يأخذ القريب منه شيئا (ولوارثه ثم أسلم فمات بالسراية فلا قصاص) لتخلل حالة الإهدار (وقيل ان قصرت الردة وجب) القصاص ولا يضر فيه تخللها (وتجب الدية) على الأول لوقوع الجرح والموت حالة العصمة (وفي قول نصفها) توزيعا على حالي العصمة والإهدار وفي ثالث ثلثها توزيعا على حالي العصمة وحالة الإهدار والاقوال فيها اذا طالت الردة فان قصرت وجب كل الدية قطعاً وقيل هي في الحاليين (ولو جرح) مسلم (ذمياً فأسلم أو حر عبداً فعتق ومات بالسراية فلا قصاص) لأنه لم يقصد

بأنه دية خطأ ولعل هذا توجيه آخر لتعريف المصنف بالمذهب وان سكت عنه الشارح أي اذا قلنا بأن الدية مخففة على وجه الوجوب الراجح في مسائل الرمي هنا فنقطع بأنها كذلك على وجه الوجوب المرجوح في مسائل الجرح السابقة فالمعبر عنه بالمذهب أحد الوجهين في وجوب الدية وعدمه وعذره في التعبير به ترتيب الخلاف وأحد الأوجه الثلاثة في كونها مخففة أولا ولم يذكره الشارح عذرا في التعبير به فيها اما اكتفاء بالعذر الأول أو لعدم محته هنا لعدم قطع الامام والغزالي في المسئلة السابقة لافي هذه لأن ترتيب الخلاف فيهما بعكس الأول ويمكن كونه توجيها كما مررت الاشارة اليه فتأمل (قوله ومات بالسراية) فان اندمل جرحه ولم يمت فله الاستيفاء بنفسه فان مات قبله فلوارثه (قوله ويجب قصاص الجرح) فان وجب مال وقف بكيفية أمواله (قوله يستوفيه قريبه المسلم) وهو وارثه لولا الردة وله العفو على مال كما يأتي وينتظر كماله فان لم يكن وارث فللام القود والعفو (قوله وعلى الوجوب) أي وجوب المال ابتداء أو بعفو يكون فينا (قوله ولوارثه) أي الجرح وحده أو مع الجرح معاوان عادا الى الاسلام معا فلا قصاص على الوجه الوجهيه وقول شيخنا الرمي ببقاء القود في الثانية فيه نظر لخالفته للعلل وللقاعد السابقة اذ ليس معنى المكافاة المساواة كما توهمه بل عدم نقص المقتول عن القاتل بواحد مما مر فتأمل (قوله وتجب الدية) وهي دية عمد حالة في ماله (قوله والأقوال) أي الثلاثة من وجوب كل الدية أو ثلثها أو نصفها (قوله وقيل هي الخ) أي الأقوال المذكورة ولوقال المصنف وتجب الدية وان قصرت زمن الردة على المذهب لكان أنسب (قوله وتجب دية مسلم) أي مغلظة حالة في ماله (قوله وهي لسيد العبد) فهو يطالب الجاني بها لابقيمته لكن لو دفع الجاني القيمة وجب على السيد قبولها وان كانت الدية عند الجاني (قوله فالزيادة) أي على قيمة العبد من الدية لورثته بالقرابة الخاصة وهذه على العكس فيما أوجرح ذمياً ثم استرق كما مررت الاشارة اليه (قوله ولو قطع الخ) أي فالذي مر في جرح لا مقدر له (قوله الواجبة) قال العلامة البرلسي كالزكشي

[قوله على وجه الوجوب] هو قول المتن وقيل تجب دية [قوله ولوارثه] هذا عكس ما تقدم [قوله أي لا يجب لها شيء] كما لو قتل في هذه الحالة وأولى [قوله والثاني يعتبر حالة استقرارها] وذلك لأن الجنابة قد صارت نفساً فكما لا شيء في النفس بتلك الجراحة والنفس هنا مهجرة فلو أدرجنا لأهدرنا جعلت الردة قاطعة قائمة مقام الاندامل [قوله ولوارثه] هذه الحالة متوسطة بين ما سلف [قوله تخللها] لأنه اذا قصر زمنها لا يظهر أثر السراية ورد بأن السراية حاصلة في زمنها ولا بد وهي حالة غير مضمونة فاتهضت الشبهة [قوله ولو جرح الخ] هذه في الحقيقة نظير التي ابتداء الفصل بها لكنها تفرقها من حيث ان الجرح مضمون في أول الأمر [قوله فليسيد الأقل الخ] فانه ان كان نصف القيمة أقل فهو أرض الجنابة على ملكه وملازاد في حال الحرية لاحقه فيه وان كانت الدية أقل فما نقص عن نصف القيمة نقص بسبب من جهته وهو الاعتناق [قوله الواجبة] مستدركة [قوله ونصف قيمته] احتراز عن قيمة النصف [قوله وفي قول الخ] الذي ظهر لي أن هذا الوجه لا يتجه غيره قياساً على المسئلة قبله والافا الفرق ولا يصح التعويل في الفرق على كون الارش هنا مقترناً وفي الأولى غير مقدر فليتأمل [قوله بأن يقدره موت المقطوع]

بالجنابة من يكافؤه (وتجب دية مسلم) لأنه في الابتداء مضمون وفي الانتهاء حر مسلم (وهي لسيد العبد) ساوت قيمته أو نقصت عنها (فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته) لأنها وجبت بسبب الحرية (ولو قطع يد عبداً فعتق ثم مات بسراية فليسيد الأقل من الدية الواجبة ونصف قيمته) أرض اليد المقطوعة في ملكه لو اندمل القطع (وفي قول الأقل من الدية وقيمته) لأن السراية حصلت بمضمون لسيد فلا بد من النظر إليها في حقه بأن يقتصر موت المقطوع رقيقاً

ومع بأن السراية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد فان كانت للدية أقل من القيمة أو من نصفها فلا شيء على الجاني غيرها ومن اعتناق السيد جاء النقصان (١١٢) وان كانت أكثر من ذلك فالزيادة لورثة المقتول كما تقدم وان كانت

لامعنى له انتهى وفيه نظر فراجع (قوله ويجب) أى القود على الآخرين فان وجد عفو وزعت الهبة أثلاثاً فعملهما ثلثاها للورثة وعلى الأول ثلثها يأخذ السيد منه الأقل منه ومن أرش جنايته وهو نصف القيمة وما زاد للورثة أيضاً ولو جرحه الأول أيضاً بعد العتق فالسيد الأقل من سدس الدية ونصف القيمة (تفنيه) لولم يمكن وارث أخذ السيد الزائد أيضاً بالولاء لأنه الوارث الآن

(فصل) فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني وما معها (قوله يشترط لقصاص الطرف) ولو طرف عبد المكاتب خلافاً للبلقيني نعم قد يوجد قصاص النفس حيث لا يوجد قصاص الطرف كالوقوع حريده عبد ثم عتقه سيده ثم مات سرية وكفى شلل بعض الأعضاء فإنه يقتل السليم بالأشل ولا يقطع به ولا يشترط في القتل الانضباط بخلاف الطرف فتأمله (قوله بفتح الراء) وهو يسكونها للبصر (قوله بضم الجيم) وهو بفتحها نفس الفعل أو محله والمعاني كالجرح (قوله معصوما) ومكافئاً أيضاً (قوله وضعا) أى كلهم أو بعضهم أو غيرهم (قوله سيفاً) مثله كل محدد يقطع ومنه مفاصل تجاذبوه فان أمسك بعضهم عن الجذب عند جذب غيره فلا قود وهذا يجمع التناقض (قوله وتحاملوا) أى كلهم فقط (قوله عليه) أى السيف (قوله دفعة) بفتح الدال المرة وبضمها ما ينصب من مطر أو أماء مرة وكل صحيح هنا وخرج بهما لوتيز فعل بعضهم فلا قصاص على واحد منهم ويجب على كل حكومة تليق بفعله ويجب بلوغ مجموع الحكومات دية اليد على المعتمد وفارق وجوب القصاص في الجراحات بأنه لا يقال هنا ان كل واحد منهم قطع يدا (قوله وشجاج الرأس والوجه) اضافتهما لبيان الواقع لأنه في غيرهما يسمى جرحاً لاشجة وأما الاسماء الآتية من الحارصة وما بعده من العشرة فلا يختص بالرأس والوجه (قوله عشر) أى بالاستقراء باعتبار ذاتها وسيأتي ان أسماءها أكثر من عشرة (قوله حارصة) من حرص القصار الثوب شقه وتسمى قاشرة أيضاً (قوله وقيل معه) وتسمى حينئذ دامة بمهمات وبه مع القاشرة تكون الأسماء اثني عشر اسماً (قوله ومتلاحة) تفاؤلاً بالتحامها (قوله وسمحاق بكسر السين) مأخوذ من سحاق البطن وهو الشحم الرقيق فيها ويقال لها لاطية وملطاة وملطة وبذلك تكون الأسماء خمسة عشر (قوله وتسمى الجلدة به) وكذا كل جلدة رقيقة (قوله تظهره) بمعنى تصل اليه ويعلم وصولها اليه

أى بقدومه حراً وموته رقيقاً ونوجب للسيد أقل العوضين [قوله ويجب] أى القصاص قطعاً وكذا النفس على الأصح [قوله لوجودها] ولا يضرها شركة الأول كما في شركة الأول

(فصل يشترط لقصاص الطرف) دليل القصاص فيها قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وأما اشتراط مباشر للنفس من كون الجناية عمداً الخ فلان الشرع معتن بصيانة النفوس أعني فإذا لم يجب القصاص للنفس في الخطأ وشبه العمد ففيها دونها أولى ولو قال يشترط لقصاص مادون النفس لشم المعاني قال الرافعي ولا يرد كون السلمية لا تقطع بالشلاء والكاملة الأصابع لا تقطع بناقصتها ولو قتله لقتله لأن قصاص النفس لصيانة الروح وقد استويا فيها والشلل والنقصان لا يحللهما وقصاص الطرف لصيافته وقد تفاوتا فيه اه قال الفزالي هو يفارق النفس في شيئين أحدهما أن قصاص النفس يجب بسراية الجرح ولا يشترط في جنايته الانضباط بخلاف مادون النفس .

(فرع) لو قتل السيد مكانه فلا ضمان ولو قطع طرفه ضمنه وهذا يلغزه [قوله قطعوا] كالنفس [قوله عشر] الدليل على ذلك الاستقراء [قوله أى تظهره] أى بحيث يصل اليها ما يوضع في الجرح وان لم ير العظم

صاوية له فظاهر (ولو قطع يده فعتق جرحه آخران) كأن قطع أحدهما يده الأخرى والآخر رجله (ومات بسرانهم) أى بسراية قطعهم (فلاقصاص على الاول ان كان حراً) لعدم الكفافة (ويجب على الآخرين) لوجودها وللسيد على الأول أقل الأسرين من ثلث الدية وأرش القطع في ملكه وهو نصف القيمة وفي قول الأقل من ثلث الدية وثالث القيمة

(فصل . يشترط لقصاص الطرف) بفتح الراء كاليد (واسبح) بضم الجيم (ما شرط للنفس) من كون الجناية عمداً واعدوا والجاني مكافئاً لمتزماً والمجنى عليه معصوماً (ولو وضعوا سيفاً على يده وتحاملوا عليه دفعة فأبأنوها قطعوا) بشرطه (وشجاج الرأس والوجه) بكسر السين جمع شجة بفتحها (عشر حارصة) بمهمات (وهي ماشق الجلد قليلاً) نحو الخدش (ودامية) بتخفيف الياء (تدمية) بضم أوله أى تدمى الشق من غير سيلان الدم وقيل معه

(وباضحة) بموحدة ومججمة ثم مهملة (تقطع اللحم) بعد الجلد (ومتلاحة) بالمهملة (تغوص فيه) أى اللحم [قوله]

ولا تبلغ الجلدة بعده (وسمحاق) بكسر السين وبالحاء المهملتين (تبلغ الجلدة التي بين اللحم والعظم) وتسمى الجلدة به أيضاً (وموئحة توضع العظم) بعد خرق الجلدة أى تظهره (وهاشمة تهشمه)

أى مكسره (ومنقلة) بالتشديد (تنقله) بالتخفيف والتشديد من موضع الى موضع (وماسومة) بالهمز (تبلغ خريطة الدماغ) المحيطة به السجاة أم الرأس (ودامغة تخرقها) وتصل الدماغ وهم مذففة عند بعضهم والعشر تصور في الجهة كالرأس ويتصور ماعدا الأخيرتين منها في الحد وفي قسبة الأنف واللحي الأسفل (١١٣) (ويجب القصاص في الموضحة

فقط) لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها (وقيل وفيها قبلها سوى الحارصة) لا مكان ضبطه بخلاف الحارصة وما بعد الموضحة واستثناء الحارصة مزيد على المحرر أخذا من الشرح (ولو أوضح في باقي السدن) كالصدر والساعد (أو قطع بعض مارن أو أذن ولم يبينه وجب القصاص في الأصح) أماني الإيضاح فلما تقدم في الموضحة وقول الثاني ليس فيها هنا أرض مقدر بخلاف الموضحة لا يضرب وأما في القطع بأن يقدر المقطوع بالجزئية كالثالث والرابع ويستوفى من الجاني مثله فلتيسر ذلك والثاني يمنعه والمارن مالان من الأنف (ويجب) القصاص (في القطع من مفصل) لانضباطه وهو بفتح الميم وكسر الصاد (حتى في أصل غفد ومنكب ان أمكن بلا إجازة وإلا) أى وإن لم يمكن إلاها (فلا) يجب (على الصحيح) لأن الجواقب لاتنضبط والثاني قال ان

بنحو غرز إبرة مثلا (قوله تكسره) ولو بلا انفصال وبلا إيضاح (قوله تنقله) بضم أوله وكسر القاف المثقلة وقيل بفتح أوله وضم القاف المخففة وهو لا يناسب اسمها المذكور وإنما يناسبه لو قيل لها ناقلة والمراد بنقله إزالته عن محله ولو بلا همش ولا إيضاح (قوله الدماغ) وهو الدهن المجتمع في داخل تلك الخريطة . (نفيه) علم بما ذكر أنه اجتمع في الرأس اثنا عشر اسما المسميات ستة متلاصقة مع بعضها فالجلد اسم لما ثبت فيه الشعر المحلوق والاحم اسم لما تحته والسمحاق واللاطية والمطاة والمطاة اسم للجلدة التي تحته والقحف والعظم اسم لما تحته وأما الرأس والخريطة والآمة بالمد اسم للجلدة التي تحته والدماغ اسم للدهن فيها (قوله عند بعضهم) وسيأتى أنه مردود (قوله وفي الخلد) وكذا في سائر البدن (قوله لا مكان الخ) ورد بأن الامكان لا يكفي بل لابد من التيسر كما سيذكره (قوله أو أذن) وكذا حشفة ولسان وشفة واطارها وهو المحيط بها الاطار الدبر له دم ضبطه وعليه يحمل مافي الروضة إذ الاطار ما لحاط بغيره كما في الصحاح (قوله ولم يبينه) بأن بقي زيادة على الجلد ولم يلتصق بحرارة الدم بعد فان التصق بها وجب حكومة فقط وان بقي الجلد فقط أوفضه وجب القصاص قطعا وان عاد والتصق (قوله وقول الخ) هو مبتدأ خبره لا يضرب لأنه لا تلازم بين الأرض والقصاص فان الأصبع الزائدة فيها القصاص فان لم يجب حكومة لأرض والجائفة فيها الأرض دون القصاص (قوله بالجزئية) لا بالمساحة اثلا يلزم أخذ عضو كامل ببعض عضو وسيأتى فيه كلام (قوله مثله) أى الى قدر ما بقي من الجلدة المعلقة مما يفعل ما هو الأصلح لنفسه بقول أهل الخبرة من إبقائها أو عدمه ويجب إزالة المتحم بعد إبانته لا قبلها ولا تؤد بقطع ذلك المتحم (قوله أصل غفد) وهو مشقوق الورك (قوله ومنكب) هو مجمع ما بين العضد والكتف (قوله فلا يجب) ان لم يمت الجنى عليه والا جيف لأن النفس مستوفاة نعم ان قال ان لم يمت لم يقتله لم يكن منها (قوله وقال أهل البصر) أى عدلان من أهل الخبرة وأجيب بأن ذلك تخمين والجراحات لا تكاد تنضبط قوة وضعفا (قوله تعويرها بالعين المهمة) أى فلا يتوقف على فقشها بالفعل (قوله وقطع أذن الخ) هذا معلوم مما قبله الآن يقال لا تلازم بين البعض والكل (قوله أى جلدتى البيضتين) فسر الاثنين بذلك لأنه معانها لغة وليناسب التعليل المذكور الشامل

[قوله ويجب القصاص في الموضحة] أى ولا نظر الى غلط ما فوقها من اللحم ورقته كالعضو الكبير بالصغير [قوله لا مكان ضبطه] هذا مردود فانا نعتبر المائلة بالجزئية لا بالمساحة والا لأدى الى أخذ موضحة بملاحة واذا كان كذلك فكيف ينهى الى غاية العظم لتنضبط بالجزئية [قوله وما بعد الموضحة] محله اذا لم يكن مع الذى بعدها ايضاح والا فله أن يوضح ويأخذ باقي الأرض كما سيأتى [قوله أو قطع] قيل الأحسن شق [قوله لا يضرب] أى كما أن اليد الشلاء والأصبع الزائدة فيهما القصاص بمثلها وان لم يكن فيهما أرض مقدر [قول بالجزئية] أى لا بالمساحة كما في الموضحة تقدر بالمساحة [قوله والثاني يمنعه] أى ويجعله قدر الملاحة مثلا [قوله فلا يجب على الصحيح] نعم يجوز له القطع من مفصل دون ذلك مع أخذ الأرض كما سيأتى [قوله أهل البصر] أى عدلان منهم [قوله وقطع أذن] ولوردها في حارة الهم فالتصقت [قوله بفتح الجيم] وحكى كسرهما أيضا وهو غطاء العين من فوق وأسفل [قوله أى جلدتى البيضتين] عبارة الزر كشي هما البيضتان وجعل الخصيتين تفسيراً للجلدتين

أجاف الجاني وقال أهل البصر يمكن أن يقطع ويجاف

(١٥) - (قليوبى وعمبره) - راجع)

مثل تلك الجائفة وجب لأن الجائفة هنا تابعة لا مقصودة (ويجب) القصاص (في فقه عين) أى تعويرها بالعين المهمة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذ كر وأثيين) أى جلدتى البيضتين

لأن لما نهلت مضبوطة
(وكذا ألبان) بفتح
المهمزة حتى آية وهو
من النوادر وهما موضع
القدم (وشمران)
بضم الشين حرقا الفرج
(في الأصم) لما ذكر
فالتاني قال لا يمكن
استيفائها إلا بقطع غيرها
والخلاف جار في الشفة
واللسان بضمف (ولا قصاص
في كسر العظام) لعدم
الوثوق بالماتة فيه (وله)
أي الجني عليه (قطع
أقرب مفصل إلى موضع
الكسر وحكومة الباقي)
وه أن يفوز ويعدل إلى
المال كل في الروضة كأصلها
وظاهر من ذكر القطع أن
مع الكسر قطعاً ومن ذلك
قوله بعد ولو كسر عضده
وأبانه إلى آخره المشتمل على
زيادة (ولو أوضع وهشم
أوضح) الجني عليه (وأخذ
خسة أجرة) أرض الهشم
(ولو أوضع وقل أوضح)
الجني عليه (وله عشرة
أجرة) أرض التنقيط
المشتمل على الهشم (ولو
قطعه من الكوع فليس له
التقاط أصابعه فإن فعله عزز
ولا فريم) عليه لأنه يستحق
اقتلاف الجثة (والأصح أن
له قطع الكف بعده)

لها ولأن شرط وجوب القصاص في البيضتين قطع جلدتهما سواء قطعتهما معهما أو وقتنا بأنفسهما
بعده والافيهما دية لا قصاص وكذا يودقهما كما قاله الرافعي وبما ذكر علم أن إطلاق الأضيق على
البيضتين مجاز للجواردة وأنه مشترك وصريح كلامه الآتي يدل عليه (قوله وهو) أي مشامع
حذف الفوقية المخالف للقياس وإن كان هو الأصح كما قاله الجوهري (قوله موضع القعود) بن الظهور
والفخذ (قوله بضم الشين) أي هو الفصيح وفتحها اسم لشفرى العين (قوله بضمف) أي فهو كالصم
فلم يلفت إليه المصنف (قوله لعدم الوثوق بالخ) فإن أمكن وجب كافي السن على المعتمد بأن تفسر بفشار
مثلا وهو بنون بعد الميم أو تحية أو همزة (قوله أقرب مفصل) بفتح الميم وكسر المهمة وإن تعدد
كان كسر عظم الكوع فله قطع الأصابع قاله ابن حجر وابن عبد الحق وسيأتي ما فيه (قوله وظاهر الخ)
هو جواب عن اعتراض على المصنف بأن الكسر في الجني عليه ليس فيه إبانة ولا يجوز قطع عضو الجاني
بدونها وبأن ما هنا مكرم ماسيأتي وتقرر الجواب أن يقال إن قطع الجاني يعلم منه أن الكسر
في الجني عليه مشتمل على الإبانة فلا حاجة للتصريح بها وأن ماسيأتي فرد من أفراد ما هنا مشتمل
على زيادة كقطع المفصل الأبعد فلان تكرار فتأمل (قوله المشتمل على الهشم) أي بالفعل وقول
بعضهم غالبا غير مستقيم لما يرد به ذلك ولولم يشتمل عليه لزمه خسة أجرة فقط أرض التنقيط وحده
وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد ومؤول ولو أوضح وأتم أوضح وأخذ ما بقي من أرض
المأومة وهي ثمانية وعشرون بعيرا وثلاث بعير لأن فيها ثلث الدية كما يأتي ومعنى أوضح فيها ذكر
استحق الايضاح فلا ينافي ما يأتي أنه يוכל فيه وأن له العفو عنه (قوله من الكوع) أي مفصله
وهو العظم الذي يلي الإبهام إلى المفصل ويسمى الكعك أيضا وما يلي الخنصر يسمى الكرسوع
وما بينهما يسمى الرغ بالمجعة آخره وما يلي إبهام الرجل يسمى البوع وأما الباع فهو مد اليدين
يمينا وشمالا ولذلك يقال للجني لا يعرف كوعه من بوعه ونظم بعضهم ذلك بقوله :

وعظم يلى الإبهام كوع وما يلي الخنصر الكرسوع والرغ ماوسط

وعظم يلى إبهام رجل ملقب ببوع تقطع بالعلم واحفر من الغلط

والأربعة مضمومة الأولى (قوله فليس له التقاط أصابعه) أي ليس له التقاط شيء منها ولو أتملة فهو مفرد
مضاف فيم (قوله فإن فعله) أي اللقط ولو لأصبح عزروا عن عفا عن الباقي ولو قبل اللقط (قوله والأصح أن
له قطع بقية الكف بعده) أي لا تعلق حكمه لدخولها في قطع الأصابع كالقول فله فقطع رجليه أو يديه ثم أراد

[قوله مضبوطة] أي وكانت بمنزلة الأعضاء التي لمفاصل [قوله بضم الشين] أما بالفتح فهو هشب العين ثم
حكى اقتضاهنا أيضا [قوله والخلاف جار] يريد ليس الخلاف مختصا بما بعد كذا كما توهمه العبارة فهم هو
خلاف غير هذا الخلاف [قوله وله قطع أقرب مفصل إلى موضع الكسر وحكومة الباقي] خالف في ذلك أبو
خليفة رحمه الله تعالى نظرا إلى أنه لا يجمع بين القود والمال ونظر الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن ذلك أقرب إلى
المائة وأيضا لومع من ذلك لا تتخذ الناس ذريعة إلى القصاص في الأطراف [قوله ومن ذلك الخ] جواب
عما يقال هذا يعني عما يأتي [قوله من الكوع] هو العظم الذي يلي مفصل الكف مما يلي الإبهام وما يلي الخنصر
كرسوع والبرع هو الذي عند أصل الإبهام من كل رجل وقال صاحب تنقيف السنان الكوع رأس الزند مما
يلي الإبهام والباع ما بين طرفي يدي الإنسان أو أحدهما يميناً وشمالاً [قوله والأصح أن له الخ] استشكل
هذا بما قلناه فيما لو قطع من نصف الساعد وأراد اللقط فإنه لا يمكن فلو قطع ثم أراد الكوع لم يمكن أيضا
أقول يمكن الجواب بأنه في مسألة الكوع استوفى كل حقه وهو موضع الجنابة فلا يقاس بغيره لا يستشكل

اليد (قطع من المرفق)
 لأنه أقرب مفصل إليه
 (وله حكومة الباقي فلا
 طلب الكوع) للقطع
 (مكن) منه (في الأصح)
 لجزءه من محل الجناية
 ومساحته والتأني لا يخلو
 عما هو أقرب إلى محل
 الجناية ولو قطع من الكوع
 على الأول فله حكومة
 الساعد مع حكومة القطوع
 من الضد (ولو أوضعه
 فذهب ضوؤه أو ضعه فان
 ذهب الضوء) فظاهر
 (والا أذهب بأخف مكن
 كتقريب حديدة محماة من
 حدقه) أو وضع كافور
 فيها (ولو لمسه لطمة
 تذهب ضوؤه غالبا فذهب
 لطمه منها فان لم يذهب
 أذهب) بالمعالجة كما ذكر
 (والسمع كالبرص يجب
 التقصص فيه بالسراية) في
 الأصح لأن له علامته بوطا
 (وكذا الطش والشرق
 والشم) يجب التقصص
 فيها بالسراية (في الأصح)
 لأن لما حال مضبوطة
 ولأهل الخبرة طرق في
 إبطالها والثاني يقول
 لا يمكن التقصص فيها
 (ولو قطع أصبا فتأكل
 غيرها) كأصبع أو كفه
 (فلا تقصص في التأكل)

الضروع النفس على الدية لم يجب له شيء بالعفول لأنه استوفى قدرها كذا قالوا وفيه نظرا ما يأتي أن حكومة الكف تدخل في دية الأصابع لافي قطعها والقياس المذكور لا يصح لأنه لا يمكن الزيادة في القتل على دية النفس (قوله) لأنهم مستحقه أي مع وصوله به إلى تمام حقه فلا يرد ما يأتي (قوله) مكن منه في الأصح هو العتد وخرج بالكوع والمرق ما لطلب لقطع الأصابع فلا يمكن الأمن لقطع أصبع فقط لتعدد الجراحة قلن لقط أكثر منها عزز كما مر وفارق ما ذكرنا من ابن حجر وابن عبد الحق بتعذر مفصل أقرب هناك بخلافه هنا وفيه نظرمع العلة المذكورة فراجع (قوله) وله حكومة الساعد أي مع حكومة الباقي من العتد السابقة فلو طلب حينئذ القطع من المرقق لم يمكن منه لتعدد القطع مع عدم وصوله إلى تمام حقه قال بعضهم والضابط لذلك أن من أخذ مسمى اليد امتنع عليه القود والافان وصل بالقيود إلى تمام حقه مكن منه والافلا .

(فتية) لوجئ عليه بقطاعه من المرفق فطلب القطع من الكوع أو لقط الأصابع ولو أصعبا واحدة لم يمكن منه لقصرته على استيفاء تمام حقه فلا قطع منه أو لقط الأصابع عزر وليس له طلب قطع الباقي ولا حكومة له لأنه يستوفى ما يسمى بدماغ قصيره كذا قاله شيخنا فانظر مع مامر (قوله ضوؤه) هو بفتح الصاد وضوؤها وهذا شروع في وجوب القود في المعاني ومنها الكلام وسيأتي اللبس ولم يذكر له دخول في البطش فان أمكن زواله وحده وجب فيه القود خلافا للطاوسي ومنها العقل وسيأتي ولا وصول إلى القود فيه للاختلاف في عمله ولا وصول إلى إزالة البسرية (قوله أو نحوه) قال ابن حجر بالشرط المذكور في اللطمة وسيأتي (قوله لطمة مثله) أي أن زال الضوء من عينيه جميعا أو من أحدهما وقال أهل الخبرة أن اللطمة تذهب ضوءها فقط والأمتنع اللطم ووجب المعالجة فان لم يمكن أيضا فالدية كما لو لم يمكن إذا ذهب الضوء الإباحة بالحدقة وخرج باللطمة الموضحة فله استيفاءهما مطلقا خلافا لابن حجر في التسوية بينهما وإن تبعه شيخنا في شرحه وخرج بهما نحو الهاشمة فيمتنع مطلقا ويرجع للمعالجة كما مر (قائدة) الحدقة اسم لسواد العين كله والناظر اسم للسواد الأصفر في وسطه والته اسم للسواد والبياض جميعا (قوله والسمع كالبصر) صريح ذلك أنه لا خلاف في وجوب القصاص فيه كالبصر لكن قال ابن الرفعة إن نص الشافعي بقول الجمهور أنه لا قود فيه قال وهو المذهب وضعفه (قوله فتأكل) أو شل (قوله فلا قصاص في التأكل) بل فيه دية مغلظة في

بما لو قطع من المرفق فاقص من الكوع فإنه لا يمكن بعد ذلك من المرفق لأنه بالقطع من الكوع أخذ صورة يد فلا يمكن من الزيادة بل له الحكمة [قوله مكن] فلو أراد بعد ذلك القطع من المرفق لم يمكن قيل ويشكل تمكنه من قطع الكف بعد قسط الأصابع وفيه نظر يعلم من الحاشية التي على قول المتن الأصح أنه [قوله أوضح] غير الموضحة مثلها واما خصها ثلاثتهم انبراجه فيها كذا في الزركشي ومراده مثلها في أن الضوء الناهب بها يجب فيه القصاص والافلوزال بالهشم لا يشتم والثاني لا عليه جاعة من الأصحاب [قوله أوضح] انما شرع القصاص في العاني لأنه يمكن استيفائها بالجناية على محلها فكانت كالروح [قوله من حدقته] الحدقة هي السواد الأعظم الذي في العين والأصفر الناظر والمقلة شحم العين الذي يجمع السواد والبياض ذكره ابن قتيبة [قوله لطمه مثلها] لا يشكل هذا بما لو هشمه فذهب ضوءه فإنه لا يشتم بل يعالج بعد ذلك فان الفرق لا ثم وان كان هذا وجها استحسنه الشيخان [قوله وكذا البطش] هو يزول بالجناية على اليد أو الرجل والنوق بها على الفم والشم بها على الرأس [قوله بها] أي بالسراية .

بالسرابة وخرج فيه القصاص من ذهاب الضوء بها وفرق بأن الضوء ونحوه من المعاني لا يباشر بالحاية بخلاف الأصبع ونحوها من الأجسام فيقصد به محل الضوء مثلا نفسه ولا يقصد بالأصبع مثلا غيرها .

(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه) وغير ذلك على ما سيأتي بيانه في الجميع (اللاتقطع يسار يمين) من يد يـ
أورجلين مثلا (ولا شفة سفلى بعليا) (١١٦) وعكسه) أى يمين يسار وشفة عليا بسفلى (ولا أئمة) بفتح الهمزة

وضم الميم في الأفصح
(بأخرى) ولا أصبع
بأخرى (ولا زائد بزائد
في محل آخر) كزائد بجنب
المختصر وزائد بجنب
الاجهال لا تتقاء المساواة
في الجميع في المحل المقصود
في القصاص (ولا يضر)
فيه حيث اتحد الجنس
(تفاوت كبير) وصغر
(وطول) وقصر (وقوة
بطش) وضعفه (في) عضو
(أصلى) وكذا زائد في
الأصبع (لأن المماثلة فيما
ذكر لا تكاد تتفق والثاني
في الزائد قل ان كان أكبره
في الجاني لم يقتص منه
أوفى الجاني عليه اقتص منه
وأخذ حكومة قدر القصاص
(ويعتبر قدر الموضع)
في قصاصها (طولا وعرضا)
فيقاس مثله من رأس
الشاج ويخط عليه إسواد
أوجرة ويوضح بالوسى
(ولا يضر تفاوت غلط لم
يوجد) في قصاصها (ولو
أوضح كل رأسه ورأس
الشاج أصفر استوعبناه)
إضاحا (ولا تتمه من
الوجه والقفا بل تأخذ قسط
الباقى من أرض الموضع
لوزع على جميعها) فان
كان الباقى قدر الثلث

ماله ولو اقتص في الأصبع فتأكل غيرها من الجاني لم يقع قصاصا ولا يسقط شيء في مقابلته بل لو هنا
الجاني عليه عن الأصبع لزم الجاني أربعة أخماس دية الكفان تأكلت الأصابع الأربع من الجاني عليه .
(باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه)

والقصاص من قص بمعنى قطع واقتص بمعنى تبع ويعبر عنه بالقود كإسار والمراد بالكيفية ما يعم المماثلة
والاستيفاء وقدم المستوفى هنا لأنه قديم وجد الاستيفاء من غير اختلاف مع قصر لفظه وأخوه فيما يأتي لأنه مع
الاختلاف لا يكون إلا بعده مع طول الكلام عليه ووقوعه بعد الأمرين جميعا (قوله وغير ذلك) كالعضو
المدكور في الباب وسكوته عنه هنا ليس معيبا (قوله لا تقطع) الأولى لا تؤخذ كما في المنهج ليشمل المعاني
ولا عبرة برضا الجاني أو الجاني عليه بذلك وتجب في الثاني دية وكذا الأول ويسقط القصاص فيه لأن الرضا
بغيره يتضمن العفو عنه (قوله يمين) وإن فقدت يمين الجاني بعد الجناية أو لم تكن وكذا جميع ما يأتي ودخل
في كلام المصنف جانب الرأس فلا يؤخذ الجانب الأيمن عن الأيسر ولا عكسه وكذا مقدمه ومؤخره وظهر
عضو وباطنه ونحو ذلك والقاعدة المنع عند اختلاف الاسم أو المحل (قوله ولا زائد الخ) ولا أصلى بزائد
وإن اتحد المحل ولا حدث بعد الجناية بما قبلها ولا رائد بزائد أو أصلى دونه كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفصل
ولزائدة الجاني عليه أو أصليته مفصلان ولا بد من مستوى الأصابع والكف يبدأ أقصر من أختها ولو خلقة على
المعتمد (قوله في محل آخر) فإن كان في محله أخذ به إن لم يكن دونه كما سرو يؤخذ زائد بأصلى ليس دونه إن
اتحد محلا كأن تقع أصبعه وينبت له غيرها في محلها ثم يقطع نظيرتها الأصلية من غيره وصوره في الروضة بأن
يخلق بأربع أصابع ثم ينبت له أصبع في محل المفتوحة ثم يجنى على نظيرتها من غيره وفيه نظر اذ هذه أصلية تأخر
وجودها فراجع (قوله وطول وقصر) أى في الجاني والجاني عليه حيث ساوت كل بدأ أختها كما سر والافلا
قصاص وتجب دية ناقصة حكومة إن كان القصر بجناية مضمونة أو لا فدية كاملة وكذا يقال في الضعف المدكور
بعده (قوله بالوسى) أى لا بسيف وحجروان أوضح بهما لاحتمال الخيف قال الخطيب فان أمن الخيف جاز
وأما اعتبرت المساحة هنا لأنه في وصف للعضوان لزم استدعاء عضو ببعض آخر فلا يخالف ما مر من اعتبار
الجزئية في الأعضاء والجواب بغير هذا فيه نظر إن لم يؤول به فأمثله (قوله ولا يضر تفاوت الخ) وكذا لا يضر
وجود شعر وعدمه ويجب إزالة شعر يخشى مع بقاءه خيف عند الإضاح نعم لو كان منبت رأس الجاني عليه
فاسدا امتنع القود على المعتمد (قوله ولا تتمه من الوجه والقفا) وكذا عكسه فلا تنهم الجبهة من الرأس

(باب كيفية القصاص)

من القص وهو القطع قاله الأزهري ولما كان القصاص تارة يستوفى وتارة يعفى عنه بدأ الآن بكيفية
استيفائه ثم يذكر بعد ذلك فصلا لحكم العفو عنه [قوله ومستوفيه] هو عطف على كيفية ولو أخوه عن
الاختلاف كان أولى لأن فصل الاختلاف الآتى سابق على فصل المستوفى [قوله لا تقطع يسار يمين الخ]
هذه الأمور في الأطراف بمنزلة الكفاءة في القوس ولو قال لا تؤخذ ليشمل ففى العين ونحوه كان أولى
[قوله ولا زائد بزائد] كالأصلى [قوله لأن المماثلة الخ] أى ولا تطلق آية وكتبنا عليهم فيها الآية ولأن
في اعتبار ذلك إبطال مقصود القصاص ولذا قتل وقطع العالم بالجاهل والصانع بالأخرق [قوله والثاني الخ]
علل بأنه ليس للزائد اسم مخصوص يوجب النظر إلى القدر ومراعاة الصورة [قوله ولا تتمه من الوجه
والقفا] أى ولا من غيرها [قوله لو وزع] أى الأرض على جميعها أى الموضع

[قوله]

فلا تؤخذ ثلث أرضها (وإن كان رأس الشاج أكبر
أخذ) منه (قدر رأس المشجوع فقط

موضعه إلى الجاني) والثاني
إلى المجنى عليه (ولو أوضح
ناصية وناصبته أصغر ثم
عليها (من باقي الرأس)
من أي موضع كان (ولو
زاد المقتص في موهمة على
على سقته) عمدا (لزمه
قصاص الزيادة) ويقتص
منه (بعد اندمال) موهمة
(فإن كان) الزائد (خطأ
أو عني على مال وجب)
له (أرض كامل وقيل قسط)
منه بأن يوزع عليهما (ولو
أوهمة جمع) بأن تحاملا
على الآلة وجروها معا
(أوضح من كل واحد مثلها)
أي مثل موهمة (وقيل
قسطه) منها لا مكان التجزئة
(ولا تقطع صحيدة) من
بذل أو رجل (بشلاء)
بالمس (وان رضى) به
(الجاني فلو فعل) من غير
أذنه (لم يقع قصاصا بل
عليه دينها) وله حكومة
(فلا سرى فعله قصاص
النفس) فإن كان قطع
بأذن الجاني فلا قصاص
في النفس ولادية في الطرف
إن أطلق الأذن ويجعل
مستوفيا لحقه وإن قال
أقطعها قصاصا ففعل فقيل
للمجنى عليه وهو مستوف
لحقه وقيل عليه دينها وله
حكومة وقطع به بغوى
كذا في الروضة كأصلها

(قوله أن الاختيار في موضعه إلى الجاني) هو المعتمد لأنه حق لزمه وجب رأسه محل لجواز أدائه فله قضاؤه
من أي محل أراد وهذا في حالة الاستيعاب وسيأتي البعض (قوله ولو أوضح ناصية الخ) يفيد أنه لا يجوز
أخذ قدر الناصية من غيرها كخوخر الرأس أو أحد جانبيه وهو كذلك كما لا يجوز أخذ جانب يسار عن عين
وعكسه كما علم عامر (قوله من أي موضع كان) أي مع الاتصال والامتنع ولو بالرضا (قوله المقتص) أي
المجنى عليه بأن فعل قهرا أو برضا الجاني فلا يخالف ما يأتي من وجوب التوكيل من الامام (قوله خطأ) أي
بغير ولو باضطراب منه فإن كان باضطرابهما معا هدر نصفها إن وجب قصاص فيقتص بقدر نصفها بالمساحة
فإن وجب مال وجب أرض كامل لأن نصفها موهمة كاملة لو انفرد كما يعلم مما يأتي بذلك صرح الخطيب
وغيره وفيه نظر لأنه حينئذ لا معنى لاسقاط النصف المذكور فتأمل ولو كان الزائد باضطراب الجاني وحده
فهو يصدق في أنه بغير اضطرابه لأن الأصل عدم اضطرابه (قوله أوضح من كل واحد مثلها) كما سرفي
قطع عضو منه وإذا وجبت الدية فعلى كل واحد منهم أرض موهمة كاملة على المعتمد لأن ما يخص كل واحد
لو انفرد به كان موهمة كاملة ولأنه قد لزم كل واحد منهم موهمة كاملة وبذلك تفرق توزيع الدية نعم
يشكل على ما هنا ما سرفي أخذ القسط إذا قصت رأس الشاج وقد يجاب بأنه لما كان ضمما من استيفاء عضو
كامل كان في إيجاب الأرض السكامل يشبه تضاعف الغرم فتأمل (قوله ولا تقطع صحيدة وان شئت) بفتح
الشيخ بعد الجناية لعدم تقطع القصاص بها ابتداء ولا عبرة بحدوث الجناية وبذلك فارق ما لو قطع ناقص
الأصابع كاملة ثم قصت الأصابع الماثلة للناقص حيث تقطع الآن لأن القصاص يتعلق بالأصابع الأربع وانما
كان هدم القطع مانع وهو الأصبع الخامس وقفزال فتأمل (قوله من يد أو رجل) قيد بذلك لمناسبة
ظاهر كلام المصنف المذكور بعده والافغيرهما كذلك إلا في أمت وأذن وكذا لو سرى القطع مطلقا (قوله
به) أي بالقطع (قوله بل عليه) أي المجنى عليه دية الصحيحة التي قطعها من الجاني وله على الجاني حكومة يده
الشلاء التي قطعها الجاني ولا قصاص هنا لعدم وجود عمائل (قوله فعليه) أي المجنى عليه قصاص النفس أي
نفس الجاني وتسقط به دية الصحيحة لدخولها في النفس فيقتل المجنى عليه في الجاني فإن عطف وجب دية
كاملة على المجنى عليه وعلى الجاني أوفى تركته حكومة الشلاء للمجنى عليه أو لورثته إذا كان له ورثة لا سيما للنفوس
وجوبها وإليه يشير قول المصنف قصاص النفس فتأمل (قوله فلا قصاص في النفس) اقتصر على نفسه لأنه
المثبت في كلام المصنف والافلا دية فيها أيضا كما صرح به جعله مستوفيا لحقه (قوله ولادية في الطرف)
ومعلوم عدم القصاص فيه كما تقدم (قوله إن أطلق الأذن) راجع للقصاص والدية (قوله وإن قال الخ) هو
مقابل للاطلاق (قوله وقيل عليه الخ) هو المعتمد أي على المجنى عليه دية الصحيحة للجاني وله على الجاني
حكومة الشلاء ولو سرى إلى نفس الجاني هدرت للأذن قال شيخنا وفيه نظر لأن اعتبار الأذن يسقط دية
الصحيحة أيضا وقال ابن عبدالحق بوجوب الدية على المجنى عليه والأذن أسقط القصاص فقط ولعل المعنى

[قوله والصحيح الخ] علل ذلك بأن جميع رأسه محل الجناية ومنعه الزركشي نقلا وتوجيها قال لأن
الحق عليه فيؤديه من حيث شاء كالحقوق المالية أقول هذا التوجيه يقتضى أن الخيرة للجاني لأنه
نظير من عليه الدين ثم صوب أن الخيرة للمجنى عليه لذلك ونقله عن العراقيين وغيرهم قال
فكيف يرجع الأول ويبرر بالصحيح [قوله لزمه قصاص الزيادة] أي لأن قدره ما لو انفرد كان
موهمة ولا يمكن بقاؤه على الأول لأن ذلك استيفاء حق وهذا فعل على وجه التعدي [قوله وقيل قسط]
لاتحاد الجراحة والجراح ثم هذا ينسب للقتال وقيل أنه رجع عنه [قوله مثل موهمة] أي كما مثل الجمع
بواحد [قوله وقيل قسطه] كأنلاف المال قال الزركشي هذا احتمال الامام والمقول هو الأول

(الصحيحة الا أن يقول أهل الخبرة لا ينقطع الدم) لو قطعت بأن لم يسد فم العروق بالحسم فلا تقطع حفرا من استيفاء النفس
بالطرف وتجب دية الصحيحة (١١٨) (ويقع بها) لو قطعت (مستوفيا) ولا يطلب أرشا للشلل وقطع شلاء بشلل.

على هذا وجوب نصف دية على دية الصحيحة أو وجوب دية وتسقط دية الصحيحة لدخولها فيها فتأمل
وافهم (قوله أهل الخبرة) أي اثنان منهم (قوله بشلل) نعم لو حمت لم يمنع القطع لتبين أن لاشلل وبذلك
فارق ما لو أسلم الكافر أو عتق العبد قاله العلامة ابن عبد الحق وفيه بحث لأن محتملها بعد قطعها لا تنصور وإن
حمت قبل قطعها فهي من قطع صحيحة بصحة لأن الاعتبار بما نلتها وقت الجناية فتأمل فلهذا من سبق فلم
نشأ من توهم أن المقطوعة هي الصحيحة (قوله والشلل بطلان العمل الخ) وإن لم يزل الحس والحركة ومنه
ما سيأتي في كلام المصنف (قوله تشنج) بمثابة مفتوحة فجحة كذلك فنون مشددة مضمومة لجسم أي
ييس وقيل العسم ميل وادعوا جاج في الرغ والأعسم من به شيء من ذلك وقيل من عمله يد يده أراه أكثر ويقال
له الأعصر (قوله أو قصر الخ) فيه نظر بما مر أنه لا تؤخذ به مستوية بيد أقصر من أختها الآن يحمل
ما هنا على ما إذا كان العسم في يده جميعا وهو خافي أيضا وأن هذا بيان لعنافة وليس مرادنا فليراجع
(قوله ولا أثر الخ) ما لم يكن بجناية أو قوى استحشافها والافلا يؤخذ السليمة منه بها (قوله ذاهبة الأظفار)
ولو غير خلقة وله حكومة الأظفار (قوله وهو القطع الخ) فيه تصريح بأنه كان الصواب عدم ذكر الخلاف في
الأولى والتعير بالذهب في الثانية (قوله والذ كرمحة وشلا كاليد) ونسبهما على الحال المقدمة على صاحبها
الذي هو ضمير الخبر عند الجمهور أو من المبتدأ على رأى سيدي به وخرج به تغير الأظفار فليس داخل في
القضية مع أنه معلوم الانتفاء هنا فتأمل (قوله والأشل الخ) ظاهر كلامه أنه عائد للذ كرمحة فقط والأولى عموم
لكل ما فيه إقباض وانقباض وعلى كل هو من أفراد الشلل المتقدم تعريفه (قوله منقبض) أي منكس
وفيه إيماء إلى أنه لا بد فيه من ييس أو استحشاف كما قاله الخطيب (قوله أي جلدنا الخ) الذي دل عليه ما ذكره
أن الحسية اسم مشترك بين البيضتين والجلدتين وأن الاثنين اسم للجلدتين فقط كما مر وأن من شئ خصية
إن كان مع التاء فهو اسم للبيضتين أو بدونها الذي هو من النوادر فهو اسم للجلدتين فراجع ذلك

[قوله ولا يطلب أرشا الخ] لاستوائهما في العضو ومجرد الاختلاف في الصفة لا يقابل بمال كأخذ الصاع
الردى بدل الجيد [قوله بطلان العمل] أي وإن لم يزل الحس وقيل يشترط زوال الحس ولم
يرجح الشيخان شيئا من الوجهين ورجح ابن الرفعة الأول [قوله تشنج] أي ييس [قوله ولا أثر
الخ] على الإمام بأن منفعة اليد الظاهرة البطش وهو موجود فيها وعلله في الأم بأن ذلك علة
ومرض في الظفر . أقول قضية العلة الأولى أن التي لا ظفر لها تؤخذ بها ذات الظفر وهو احتمال
للإمام سيأتي [قوله منها شيء] أي من الدية [قوله كرمحة وشلا] حال من ضمير الخبر [قوله وللإمام
احتمال في الثانية] قال الزركشي هذا الاحتمال إنما فرضه الإمام في ذاهبة الأظفار خلقة وقول المتن
ذاهبة الأظفار تصوير آخر [قوله كاليد] اعترض الزركشي بأن الأ كرمحة وشلا من اليد لا يؤخذ
بالأقل منه وهنا يؤخذ مطلقا نسب ذلك لما وردى حيث أطلق وقال ولا يمنع منه اختلاف النوع .
أقول وقول الشارح الآتي بالشرط السابق إذا نظرت لعمومه وجدته مخالفا لمقالة الماوردي المذكورة والله
أعلم [قوله لا ينسبط] أي ولا حركة هناك أصلا [قوله لأنه لا خلل في العضو] فكان كأذن الأصم وأقف
الأصم بخلاف اليد الشلاء وقوله لنصف الخ ظاهره رجوعه لسكل منهما وقد جعل ذلك غير مرجح بالعين
خاصة [قوله كالأثنين] أي فأنهما جلدتا البيضتين أيضا كما فسرهما بذلك فيما سلف . والحاصل أن جلدتي

مطلها أو أقل شللا إن لم
يخف نرف الدم كما تقدم
والشلل بطلان العمل
قاله الإمام (ويقطع سليم)
يدا ورجلا (بأصم
وأعرج) والعسم بمهملتين
مفتوحتين تشنج في
المرفق أو قصر في الساعد
أو القص (ولا أثر لخصرة
أظفار وسوادها) المزيلين
لضررها فيقطع بطرفها
الطرف السليم أظفاره
منهما (والصحيح قطع
ذاهبة الأظفار بسليمتها
دون عكسه) أي لا تقطع
سليمة الأظفار بذاهبتها
لأنها أعلى منها ولا قائل
في الأولى بعدم القطع
لاتقاء وجهه وللإمام
احتمال في الثانية بالقطع
لأن الأظفار زوائد تم
الدية بدونها والبغوي قال
ينقص منها شيء وهذا
الاحتمال مقابل الصحيح
وهو القطع في الثانية
كالأولى (والذكر كرمحة
وشلا كاليد) كذلك فيها
تقدم فلا يقطع الصحيح
بالأشل ويقطع الأشل
بالصحيح والأشل بالشرط
السابق (والأشل منقبض
لا ينسبط أو عكسه) أي

البيضتين

منبسط لا ينقبض (ولا أثر لانتشار وعينه) أي

ذكر الأول بذ كرم كل من الآخرين لأنه لا خلل في العضو وتعذر الانتشار لصنف في القلب أو الدماغ والخصى من قطع خصيه أي
جلدتا البيضتين كالأثنين متى خصية وهو من النوادر والخصيتان البيضتان والعين العاجز عن الوطء .

(و) يقطع (أصحح)

عما (بأختم) أى غير علم لأن الشم ليس فى جرم الأنف (وأذن سمع بأصم) لأن السمع لا يعمل جرم الأذن (لا عين صحيحة بحدقة عمياء) مع قيام صورتها (واللسان ناطق بأخرس) لأن النطق فى جرم اللسان ويجوز العكس برضا المجنى عليه (وفى قلع السن قصاص لافى كسرهما) لعدم الوثوق بالمائة فيه (ولو قلع سن صغير بشر) بضم أوله وسكون ثانيه المثلث وقبح ناله المهجم أى تسقط أسنانه الرواضع التى من شأنها السقوط ومنها المقلوعة (فلا ضمان فى الحال) لأنها تعود فى جلة الرواضع غالبا (فان جاء وقت نباتها بأن سقطت البواقي وعدن دونها وقال أهل البصر فسد المبت وجب القصاص ولا يستوفى له فى صفه) فيؤخر حتى يبلغ فان مات الصبي قبل بلوغه اقتصر وارثه فى الحال أو أخذ الأرض (ولو قلع سن مثفور فنبت لم يسقط القصاص فى الأظهر) لأن العود نعمة جديدة والثانى قال المادة قائمة مقام الأولى وعلى القولين للمجنى عليه

(قوله عما) خرج به نحو استحشاف فهو كاليد الشلاء فيأمر وكذا الأذن (قوله وأذن سمع بأصم) ولا يمنع القود قب لأذن وإن التحمت ولا خرمها إن لم يذهب به بعضها ولا قود بقطع الأذن الملتصقة (قوله بحدقة) لو أسقطه كان أخصر وأولى لأن الحدقة اسم لسوادها فقط كما مر ولأن نسبة العين إلى الحدقة دون جميع العين تحكم لأنه عدم الابصار من الناظر الذى هو السواد الأصفر فى داخل الحدقة فافهم (قوله مع قيام صورتها) لعله احتراز به عن فقد بعض الأجزاء أو فقد الحدب فانه مانع من القود ولو مع الابصار [قوله ولا لسان ناطق] ولو حكما كالصغير (قوله بأخرس) يقينا بأن بلغ أو أن النطق ولم ينطق (قوله فيها) أى العين واللسان (قوله برضا المجنى عليه) ويقع به لا يطلب أرشا (قوله وفى قلع السن قصاص) بمثله تزلزلا (قوله لافى كسرهما) نعم قد مر وجوب القصاص فيه أن أمكن بنحو نشر (قوله ولو قلع الخ) حاصله أن القالع والمقلوع اما مثفوران أو غير مثفورين أو القالع غير مثفور فقط أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل أمان يكونا صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير دون الآخر فهو ستة عشر صورة وحكمها أن غير المثفور ينظر فيه القود وأن المثفور لا ينظر فيه ذلك (قوله بضم الخ) فهو مثل يضرب سبيليا للفعول لأنه من باب (قوله الرواضع) المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التى نبتت أولا من أعلى وأفل المسماة بالثنايا ونسبية غيرها بذلك مجاز للجاورة (قوله فلا ضمان فى الحال) لكن يعزر (قوله دونها) فان عادت سليمة فلا شيء عليه أو معيبة وجب قسط أو أرش بحسب الحال (قوله أهل البصر) أى الخبرة والمراد اثنان منهم (قوله وجب القصاص) فلا تقتصر ثم عادت وجبت دية المقلوعة قصاصا (قوله فان مات قبل بلوغه) أى وبعد الحكم بالياس من عودها كما هو فرض المسئلة والأفلا قصاص قطعا ولادية على الأصح بل تجب حكومة فقط قاله شيخنا فراجع (قوله للمجنى عليه) أى إن كان بالغاً والا انتظر بلوغه فان مات فلوارثه ما ذكر (قوله أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال) فلوعادت بعد ذلك فعلى الأظهر هى نعمة جديدة فلا رجوع عليه بدية ولا بما أخذ من الدية والقياس على القول الآخر أنه يرجع بدية المقلوعة قصاصا أو بالدية التى أخذت منه فراجع (تنبيه) لو عادت سن الجاني بعد قلعها قلت ولو أكثر من مرة على ما فى شرح شيخنا كابن حجر وقيد شيخنا الزبائى بمرة فقط نعم لو كان الجاني غير مثفور ورضى المجنى عليه المثفور بقلع سنه فقلعها ثم عادت لم تقلع ثانياً لأنه رضى بدون حقه مع جواز عدوله إلى الدية

البيضاين لهما اسمان الخصيتان والأثنيان هذا صراحه والله أعلم [قوله يقطع الخ] قيل إن كل الشم والجمع لا يشتركان عند نقل الآفة المذكورة فلا يتجه القطع [قوله لا عين صحيحة الخ] علل ذلك بأن البصر فى العين قال الامام وهو يخالف قول الأطباء ثم قال لكن الأمر الشرعى لا يدار على الأمور الخفية ثم قوله لا عين تقديره لا تؤخذ عين التقدير القطع غير صالح فى العين [قوله ويجوز العكس فيها] أى وهو أخذ العمياء بالصحيحة والأخرس بالناطق برضا المجنى عليه وهو ذو العين الصحيحة واللسان الناطق [قوله وفى قلع السن] قوله تعالى والسن بالسن [قوله لأنها تعود] خولف هذا فى الموهمة حيث يقتصر حالا وإن غلب الالتحام لئلا يفتنى الضمان فى غالب الوصحات [قوله لأنها تعود الخ] قريب من قول غيره لأن القصاص إنما وجب فى السن لفساد المبت فكانت كالشعر [قوله وعدن دونها] قيل كان ينبغي وعادت لأن جمع الكثرة لغير العاقل يختار فيه فقلت على فعلين [قوله ولا يستوفى الخ] قيل هذا يأتى فى قوله وينتظر غائبهم وكال صبيهم ورد بأن ذلك فى الوارث وهذا فى المستحق [قوله لم يسقط القصاص فى الأظهر] محل الخلاف إذا نبتت قبل القصاص أو أخذ الدية [قوله لأن العود الخ] أى فهو كأنه مال الموهمة [قوله ولا ينتظر العود] لكن لو فعل ثم عادت قلنا بالثانى فليس للجاني قلع العائدة وهل يستحق أرش سنه ويستردده إذا كان دفعه فيه القولان

أن يقتصر أو يأخذ الدية فى الحال ولا ينتظر العود (ولو قصت يده أصعبا فقطع كاملة قطع

وعليه أرض أصبع) ولا جنى عليه أن يأخذ يد ولا يقطع (ولو قطع كامل ناقصة فإن شاء المقتطوع أخذ يد أو أصابعه الأربع وإن شاء قطعها) وليس له قطع اليد الكاملة (والأصبع أن يحكمه منابن نجب أن لقطا أن أخذ يدتين) لأن الحكومة من جنس اليد دون القصاص فدخلت فيها دونه ومقابل الأصبع في اللقط قاس على اليد وفي اليد قاس على الأصبع (و) الأصبع (أنه يجب في الحالين حكومة خمس الكف) الباقي والثاني قال كل أصبع (١٢٠) نستيع الكف كما نستيعها كل الأصابع أي فلا حكومة في المسئلة أصلا (ولو قطع

لأنه خبر بينهما كما نقله الشيخان عن ابن كعب (قوله وعليه أرض أصبع) أي ناقصة حكومة خمس الكف الذي استوفاه بالقطع (قوله فإن شاء الخ) علم أنه ليس له قطع الكف لاشتغالها على الأصبع الزائدة فلو سقطت تلك الأصبع قبل أخذ الأرض جاز له قطع الكف كامرا (قوله مثلها) ولو بعد الجناية بأن سقطت أصابعه مثلاً فله شيخنا الرمي وتقدم ما يشير إليه (قوله قطع) أي الكامل كفه أي الناقص وأخذ أي الكامل دية الأصابع لكن ناقصة حكومة الكف الذي قطعه (قوله المختلفا الترجيح) من حيث أن الأصبع الاستتباع في اليد دون اللقط .

(تنبيه) لو عكس ما ذكره بأن قطع كامل الأصابع يدا مشلولة أصبعين فله لقط الثلاثة الصحيحة وحكومة المشلولتين وله مع ذلك حكومة جيع الكف لأن الحكومة لا تستيع مثلها لضعفها بخلاف اليد كامرا .

(فصل) في اختلاف مستحق الدم والجاني (قوله قد) أي قتل إذا لقت الشق طولا والقط عرضا والقطع بعهما كامرا وليس خصوص واحد منهما مرادا (قوله ملفوفا) ولو على هيئة الأموات واللف ليس بقيد وانما هو لا فائدة الحكم في غيره بالأولى (قوله صدق الولي) وإن لم يسل دم أو قال أهل الخبرة أنهم موافق (قوله يمينه) وهي يمين واحدة هنا وفيما يأتي خلافا للبقيني وتقبل الشهادة بحياته ولو اعتمدا على أنهم رأوه يتلف ولا تصح بأنهم رأوه يتلف لأنه لازم بعيد (قوله لأن الأصل بقاء الحياة) قال البلقيني يؤخذ من ذلك أن الكلام فيمن علمت له الحياة والا سقط صدق الجاني قطعا وهو المعتمد (قوله وهذا لا أصل له) هو كذلك (قوله فالواجب الدية) أي دية عمد وهو المعتمد (تنبيه) دعوى حريته ورقته كدعوى حياته وموته (قوله به) أي بالأصل فيه أي العضو وكذا لو ادعى حدونه بعد جنياته

[قر له وعليه أرض أصبع] بخلاف الشلاء يقنع به في الكاملة إذا رضى الجاني بأخذها نظير ذلك من أتلف صامح يرفو جلد لتلف صاعا أخذه ويطلب ببذل الباقي وإن أتلف له صاعا جيدا فوجد له صاعا رديشا فليس له الأخذ مع الأرض [قوله أصلا] أي لا حكومة خمس الكف ولا حكومة منابن الأصابع إذا قطعها [قوله فلاقصص عليه] لو سقطت الأصابع فالظاهر وجوب القصاص كمنظيره في الأنامل ويتأكد هذا الحكم فيما لو كانت الأصابع حال الجناية مستحقة القطع بجناية أخرى [قوله ولو قطع فاقد الأصابع الخ] هذه مكررة مع قوله ولو نقصت يده أصبعا فقطع كاملة قطع وعليه أرض أصبع [قوله فقطع يدا الخ] لو كان شلل الأصبعين متأخرا عن القطع فالحكم كذلك بالأولى [قوله وإن شاء قطع يده] بقياس الأولى على الاكتفاء باليد الشلاء عن قطع الصحيحة .

(فصل قديم) [قوله لأن الأصل الخ] أي ورجح هذا على الأصل الآتي لاعتضاده بوجود الجناية وهذا المعنى تجده لمعوظاتي المسائل الآتية وهو النافع في دفع اشتباهاها [قوله فالواجب الدية] لأن الميعن من المدعى لا تثبت القصاص [قوله ولو قطع طرفا] أعم من هذا ولو جنى على مادون النفس

كف بلا أصابع فلاقصص عليه (الا أن تكون كفه مثلها) فعليه القصاص فيها (ولو قطع فاقد الأصابع كاملها قطع كفه وأخذ يد الأصابع) نص عليه (ولو شلت) بفتح الشين (أصبعاء فقطع يدا كاملة فإن شاء) المجنى عليه (القط) الأصابع (الثلاث السليمة وأخذ يد أصبعين وإن شاء قطع يده وقنع بها) وفي استتباع الثلاث حكومة منابن واستتباع دية الأصبعين حكومة منبهما اختلافان السابقان المختلفا الترجيح

(فصل) إذا (قد ملفوفا) في نوب (وزعم موته) حين القتل وادعى الولي حياته (صدق الولي يمينه في الأظهر) لأن الأصل بقاء الحياة ووجه مقابله أن الأصل برامة النعمة وقبل يفرق بين أن يكون ملفوفا على هيئة التكفين أو في ثياب الأحياء قال الامام وهذا لا أصل له قال في الروضة وإذا صدقنا

الولي بلا يمينه فالواجب الدية دون القصاص (ولو قطع طرفا وزعم نفسه) كشلل أو فقد أصبع (فالذهب تصديقه أن أنكر أصل السلامة في عضو ظاهر) كاليد (والا) بأن اعترف به فيه أو أنكره في عضو باطن كالذكر (فلا) يصدق ويصدق المجنى عليه والفرق عسرا قامة البيئة في الباطن دون الظاهر والأصل استمراره على السلامة والقول الثاني يصدق الجاني مطلقا لأن الأصل برامة ذمته والثالث يصدق المجنى عليه مطلقا لأن الغالب السلامة وهذه الأقوال مختصرة من طرق ومعلوم أن التصديق باليمين

(قوله وأن لا قصاص) هو المعتمد (قوله ما يعتاد ستره مروه) هو المعتمد

(نفيه) دعوى عدم العضوية التفصيل المذكور كالأدعى أنه أزال ذكره وأنتبه فأنكر أحدهما فقط (قوله وزعم سرية) أو قلا قبل الاندمال (قوله يمكن) وصدق مدعى عدم الاندمال أو عدم الامكان منهما (قوله أم لا) قال شيخنا ولا بد من امكان الاندمال هنا أيضا لأن إيهام السبب أضعف الاستناد إليه فراجعه وحرره (قوله بلايين) نعم إن إيهام الولى السبب وادعى الجاني أنه قتله عقب قطعه فلا بد من اليقين (قوله سبب الموت) عينه أولا (قوله تصديق الولى) ان لم يمكن الاندمال والاصدق الجاني (قوله لأن الأصل الخ) ولم ينظر لهذا الأصل في جانب الولى فيما مر لاشتغال ذمة الجاني ظاهرا وبديتين (قوله بأن قصر الزمان) هو اصلاح لكلام المصنف مقتضى ظاهرا أن يقال صدق ان أمكن كونه قبل الاندمال والاي يمكن ذلك صدق الجريح وهذا غير صحيح ولذلك لم يذكر الشارح ما بعد الاقتامل وافهم (قوله يمينه) أى ان أمكن الاندمال والاصدق بلايين ويجب أرض فقط (قوله لرفع الخ) أى أن الأرض الثالث وجب لأجل الرفع الذى ثبت يمين الجريح أنه وقع بعد الاندمال الذى وجد قبل ذلك الرفع فرفع متعلق بثالث و بعد متعلق برفع وقبل متعلق باندمال و يمينه متعلق بالثبوت الواقع صفة للرفع المعلوم من الوجوب فتأمل ذلك وافهمه فانه محتاج الى دقة فهم .

(نفيه) محل الخلاف اذا اتفق الرفع والجناية في العمد أو غيره والاوجب الثالث قطعا

(فصل) في مستحق القود ومستوفيه (قوله الصحيح ثبوته) أى تلقيا على المعتمد كما رجع اليه شيخنا آخر والدية مثله ومحل الخلاف في قصاص النفس وأما غير هاتين للورثة تلقيا بخلاف ولا يصح العفو فيه على مال قبل الاندمال (قوله لكل وارث) بحسب الارث ودخل في الوارث وارث من ارثه وان خرج عن الارث ودخل فيه أيضا ذوا الأرحام لأن أخذهم المال بالارث على الرجوع فتخصيص الشارح ليس

[قوله فالاصح تصديق الولى] ظاهره ولو كانت المدة طويلة يمكن فيها الاندمال لكن ظاهر كلام ابن الرفعة تصديق الجاني واعتمده شيخ الاسلام [قوله يمينه] أى ولو طالت المدة جدا بحيث لا تتخلف عادة عن الاندمال فلا تسقط اليقين المذكورة ثم انظر ما الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة الموفختين الآتية [قوله سببا] عينه أو إيهام كما سبق [قوله وجه الثاني] عبارة الزركشى ووجه الثاني أن الأصل براءة الذمة قال فالمسئلة اذا من تعارض الأصلين فلم قدم الأول وأجاب بأن الأصل عدم وجود سبب أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجناية اه وبه تعلم أن هذه المسئلة لا تشكل على قطع اليدين والرجلين السابقة لأن ما زعمه فيها معتد أيضا بالجناية [قوله صدق أن أمكن] استشكل هذا بما لو قطع أطرافه ثم قتله وقال قتله قبل الاندمال فعلى ذمة وقال الولى بل بعد فعلك ديات والزمان يحتمل الاندمال فإن الولى يصدق في بقاء الديات أقول لعل هذا محمول على ما اذا طال الزمان نعم مسئلة الكتاب قد تشكل بمسئلة قطع اليدين والرجلين السابقة [قوله والا] لم يقل والابأن لم يمكن لأنه مشكل اذ عند عدم الامكان يجب ثلاثة أروش بلا شك قطعا وإنما المراد بقوله والآن يكون الزمان طويلا مع امكان فرض الاندمال [قوله لرفع الحاجز] عبارة الزركشى لأنه ثبت رفع الحاجز باعترافه وثبت الاندمال يمين المجنى عليه فقد حصل موصحة ثالثة وجه الاصح بأن الجاني يقول رفعت الحاجز قبل الاندمال حتى لا يلزمنى الأرض فاذا لم يقبل قوله في الاتحاد وجب أن لا يقبل في الثالثة وأمل لا زائدة [قوله بعد الاندمال قبل الرفع يمينه] يريد أن الاندمال كأن قبل الرفع باليمين فقول باليمين متعلق بمقدر .

(فصل : الصحيح) [قوله ثبوته] أى بعد ثبوته للمجنى عليه قبل الموت لكن جزم الرافعى بخلافه

(أو) قطع (يدبه ورجليه) فأت وزعم) القاطع (سرية والولى اندمالا) (مكننا) قبل الموت (أوسببا) آخر للموت عينه أم لا (فالأصح تصديق الولى) يمينه لان الأصل عدم السرية فتجب ديتان والثاني تصديق الجاني يمينه لاحتمال السرية فتجب دية واحترز بالممكن عن غيره لقصر زمته كيوم ويومين فيصدق الجاني في قوله بلايين (وكذا لو قطع يده) ومات (وزعم سببا) للموت غير القطع (والولى سرية) من القطع فالاصح تصديق الولى يمينه لان الأصل عدم وجود سبب آخر ووجه الثاني احتمال وجوده فيجب على الاول دية وعلى الثاني نصفها (ولو أوضح موفختين ورفع الحاجز) بينهما (وزعمه قبل اندماله) أى الايضاح ليقصر على أرض واحد (صدق ان أمكن) بأن قصر الزمان يمينه (والاحلف الجريح) أنه بعد الاندمال (وثبت) له (أرسان قبل وثالث) لرفع الحاجز بعد الاندمال قبل الرفع يمينه ودفع بأنها دافعة للتص عن أرشين فلا توجب زيادة

كالدية وقيل للعصبة خاصة لأنه لدفع العار فيختص بهم وقيل للوارث بالنسب دون السبب لأنه للقتل والسبب ينقطع بالموت فلا حاجة إلى القتل (و ينظر غائبهم) إلى أن (١٢٢) يحضر (و كمال صديقهم) بالبلوغ (و محبهم) بالافاقة (و يحبس القاتل)

في المسائل الثلاث ضبطا
لحق القتل (ولا يخفى
بكفيل) لأنه قد يهرب
و يفتو الحق (وليتفقوا)
أي مستحقو القصاص
(على مستوف) له أحدهم
أو غيره بالتوكيل وليس
لهم أن يجتمعوا على
مباشرة استيفائه لأن فيه
تعديا للقصاص منه (والا)
أي وإن لم يتفقوا على
مستوف بأن أراد كل
منهم أن يستوفيه بنفسه
(فقرعة) بينهم فن
خرجت له تولد باذن
الباقيين (يدخلها العاجز)
عن المباشرة (و يستنيب)
إذا خرجت له (وقيل لا
يدخل) لأنها إنما تجري
بين المستوفين في الاهلية
وفي أصل الروضة أنه أصح
عند الأكثرين ورافعي
نقل ترجيحه عن الإمام
وجاعة ترجيح الأول عن
البغوي وهو أوجه (ولو
بدر أحدهم فقتله فلا يظهر
لأقصاص) عليه لأن له
حقا في قتله (وللباقين قسط
الدية من تركته) أي
المقتول وله مثله على المبادر
(وفي قول من المبادر) لأنه
أنلف ما يستحقه هو وغيره
فلزمه ضمان حق غيره

للتقييد (قوله وقيل للعصبة) أي مطلقا أو الذكور خاصة ومن العصبة ذوو الارحام على الأصح ومنهم
الإمام إذا لم يكن وارثا ولم يكن مستغفرا فيستوفيه مع الوارث (قوله و ينظر) وجوب باغائبهم حتى يحضر
أو يأذن (قوله وكال صديقهم بالبلوغ) ولو سفيها لأن عفوه عن القصاص صحيح وكال مجنونهم بالعقل نعم
لولى الأب أو الجد فقط أن يعنوا عن الدية عند حاجته بخلاف ولّى الصبي لأن له أمدا ينتظر ويراعى الجنون إذا
اجتمع مع الصبا قاله شيخنا الرمي والزبادى والوجه انتظار بلوغه فإذا لم يبق عمل بمقتضى الجنون فراجع
(قوله ويحبس) ولو بلا طلب إلا في حامل كإتاني والإتي غائب قتل عبده فلا بد من إذنه قاله الأذرى والإتي
قاطع طريق تحتم قتله فلا إمام الاستيفاء مطلقا (قوله القاتل) أي الجاني ولو في طرف أو معنى (قوله لحق
القتيل) يفيد أن الحابس الحاكم وأنه لا يحتاج إلى طلب كإمام فلا حاجة لما استشكل به من أنه لا ولاية
للحاكم على أموال الغائبين (قوله على مستوف) أي غير كافر في مسلم (قوله أحدهم أو غيره بالتوكيل)
من باقهم أو منهم وهذا في قصاص النفس أماني غيره فيتعين بتوكيلهم لغيرهم كإتاني (قوله لأن فيه تعديا)
يؤخذ منه جواز الاجتماع في نحو غرق وهو كذلك (قوله فقرعة) أي وجوب با لقطع النزاع (قوله باذن
الباقيين) لاحتمال العفو وبذلك فارق ولاية النكاح (قوله وقيل لا يدخل) وهو المعتمد حتى لو خرجت
لقادر فجزأ أعيدت بين الباقيين ولا ينافي ذلك اعتبار إذنه للممر وسيأتي (قوله فلا يظهر لأقصاص) نعم
إن جهل تحريم المبادرة فلا قصاص جزما وسيأتي أو حكمها كم بمنعه وجب القصاص جزما أيضا (قوله وله)
أي لورثته (قوله فإن جهله) أو حكمها كم له باستقلاله والدية على عاقلته لأن الجهل كالحطأ قاله شيخنا
ولو قتله أجنبي لزمه قصاص أودية لورثته وحق الآخرين في تركته ولا مطالبة لهم على الأجنبي (قوله لزمه
القصاص) وأما حصته من الدية فلورثته في تركته الجاني وكذا بقية المستحقين ومنهم العاني إن عفى على
الدية والأفلاشي له وعلم أنه لو قتل بعد عفو نفسه لزمه القصاص بالأولى ولا شيء لورثته إن كان قد عفى مجانا
والأفكاس (قوله وهذا صادق الخ) وذلك لأنه جعل الضمير في به عائدا لنفي القصاص والمعنى أن

في الكلام على قوله اقتلني والاقتلتك ثم إن المراد أن القصاص يثبت لجلتهم لأن كل واحد يثبت له كل
القصاص ولو كان الوارث يبت المال فقيل لا يثبت له القصاص لأنه يلزم ثبوته لكل المسلمين وفيهم القاصر
والصحيح الثبوت لأنه للجهة [قوله كالدية] بجامع أن كلا حق موروث ولقوله صلى الله عليه وسلم من قتل
له قتل فأهله بخير النظرين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية وجه الدلالة أنه خبرهم بين القتل
والدية والدية تثبت لجلتهم أنفا فكذا القصاص [قوله وقيل للعصبة] أي الذكور أسكن ظاهر
كلام الإمام أن أصحاب الولاء يدخلون على هذا الوجه [قوله ويحبس القاتل] أي كإلوا وجد الحاكم
مال ميت مغصوبا والوارث غائب فانه يأخذه حفظا لحق الغائب [قوله وقيل لا يدخل العاجز الخ] وهو
المعتمد [قوله ولو بدر] أي أسرع [قوله في قتله] أي فكان كوطء الجارية المشتركة لاحد فيه
ولأن مالها يجوز لكل الأفراد [قوله فلزمه ضمان حق غيره] أي كما في إتلاف المال المشترك بين
المتلف وغيره [قوله لأنه استوفى أكثر من حقه] أي فكان كمن استوفى النفس وهو يستحق الطرف
[قوله فله قسطه] حاصل هذا إذا قلنا يجب القصاص تعلقت الدية بتركة الجاني دون المبادر قطعا
[قوله وهذا صادق بنى العلم] في صدق العبارة على هذا والذي يليه خفاء فإن جعلت الواو بمعنى أو توضح

ومقابل الأظهر عليه القصاص لأنه استوفى أكثر من حقه ومحله إذا علم تحريم القتل فإن جهله فلا قصاص قطعا ولولا
وعلى وجوبه إن اقتص منه فله قسطه من الدية في تركته الجاني كالباقيين (وإن بدر بعد عفو غيره لزمه القصاص) إذا لاحق له
في القتل (وقيل لا) قصاص (إن لم يعلم) بالعفو (و) لم (يحكم قاض به) أي بنى القصاص وهذا صادق بنى العلم والحكم

وبنى العلم دون الحكم والعكس ووجهه في الاولين عدم العلم وفي الثالث شبهة اختلاف العلماء فان منهم من ذهب الى أن لكل من الورثة الافراد باستيفاء القصاص حتى لو عفى بعضهم عنه (١٢٣) كان لمن لم يعف أن يستوفيه (ولا

يستوفى قصاص الا باذن الامام) أو نائبه لخطره واحتياجه الى النظر لاختلاف العلماء في شروطه سواء فيه النفس والطرف (فان استقل) به مستحقته (عزّر) واعتدبه (وبأذن لأهل) لاستيفائه من مستحقته (في نفس لاطرف في الأصح) ولا يأذن لعبر أهل كالشيخ والزمن والمرأة وبأذن له في الاستئابة وعدم الاذن في الطرف لأنه لا يؤمن أن يزيد في الايلام بترديد الآلة فيسرى ومقابل الأصح لا ينظر لذلك (فان أذن) له (في ضرب رقبة فاضاب غيرها عمدا) بقوله (عزّر) ولم يعزله لأهليته (ولو قال أخطأت وأمكن) بان ضرب كتفه أو رأسه بما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشع بججزه ويحلف (ولم يعزّر) اذا حلف (وأجرة الجلاد) وهو المنصوب لاستيفاء الحدود والقصاصات وصف بأغلب أوصافه (على الجاني) في القصاص (على الصحيح) لأنها مؤنة حق لزمه أدائه والثاني على المقصين والواجب على

الحكم بعده لم يوجد معلوما فالقول بالقصاص مقيد بما اذا وجد العلم بالعفو ووجد الحكم بعدم القصاص معار الا فلا وهذا من دقائق الشارح رحمه الله تعالى قصده الرد على من اعترض على كلام المصنف فقه دره ما أدراه بأساليب التراكيب وانتزاع محبات الأساليب (قوله الا باذن الامام) نعم لا يحتاج لاذنه في سيد في قتل عبده وفي قاتل في الحاربة وفي مستحق مضطرا أو منفرد بحيث لا يرى سواء عجز عن الاثبات أولا بعد عن الامام أولا (قوله عزّر) ان علم (قوله واعتد به) أي بالقصاص وخرج به حد القذف والتعزير فلا يعتد بهما ولو باذن الامام لعدم تعلقهما بمحل معين مع امكان التدارك فيهما (قوله لأهل) أي من المستحقين حيث جاز أو من غيرهم سواء وجدت قرعة أولا (قوله وبأذن له) أي لعبر الأهل في الاستئابة سواء قلنا يدخل في القرعة على المرجوح أولا اذا لا بد من أنه يوكل لتوقف الاستيفاء على اذنه فما أطال به بعضهم هنا غير مستقيم فراجع (تنبيه) لا يأذن الامام لكافر في مسلم كاسر ولا لعدو في عدو والايضاح والمعاني كالطرف المذكور فلا يأذن للمستحق فيهما (فرع) يجوز للامام أن يأذن للشخص أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع ولو في سرقة لافي جلد ونحوه لايهام عدم ايلام نفسه وظاهر من الجواز أنه لا يأتي بقتل نفسه هنا (قوله بقوله) لأنه لا يعلم الامنه (قوله وأمكن) فان لم يكن فكالمعد فيعززه ولا يعزله (قوله عزله) مالم يكن ماهرا (قوله على الجاني) ان لم يرزق الجلاد من بيت المال من سهم المصالح فان تعذرت على الجاني بأن كان غير موسر بما في المفطرة وتعذرت بيت المال فعلى أغنياء المسلمين (قوله في القصاص) شمل النفس والطرف والقييد به لأجل قول المصنف الجاني فغير القصاص كذلك كما يدل له ما ذكر قبله بقوله وهو المنصوب الخ (قوله ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك ان شاء بخلاف المال كالأرش أو الحكومة فلا يجب دفعه الا بعد الاندمال كما قاله الزركشي وقد مر أنه لا يصح العفو في الجرح على مال قبل الاندمال (قوله فان التجأ الى المسجد الحرام أخرج) أي وجوبا فيحرم الاستيفاء فيه ان خيف تلويثه بالدم وإلا كره (قوله أو غيره من المساجد) أي ففيه ما ذكر من التفصيل والمقابر كالمساجد (قوله وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه) أي المسجد الحرام ويحجب عن قول الله تعالى ومن دخله كان آمنا بأنه مقيد بغير الجاني كافي حديث الصحيحين إن الحرم لا يعذفارا أو على أن المراد الأمن في الآخرة (قوله ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً) أي فيحرم الاستيفاء فيهما بخلاف ظاهره وإن أمن التلويث وهو غير بعيد لشرف الكعبة ولذلك لم يجز في خلاف المسجد

ولو لا في تصريح الشارح بل لا يمكن أن التفي في عبارة المنهاج صرف الى المجموع فيصدق بما قاله الشارح اللهم الا أن يتذر بأن تقدير لم ايمان الاعراب فقط وقوله وهذا راجع لعبارة المنهاج مع قطع النظر عن التصريح بل في المعطوف [قوله وبأذنه] أي ولا يجوز الاذن لعدو الجاني [قوله ولم يعزله] أي بأن يكون الذي فعله فعلا لم يحصل به الاستيفاء [قوله وأجرة الجلاد] ولم يقل المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه اشارة الى أن هذا الحكم ليس خاصا بهذا الباب [قوله في القصاص] انظر ما حكته تقييده بالقصاص [قوله لأنها مؤنة حق] أي فكان ذلك كالحلق والختان [قوله والواجب على الجاني التمسكين] والأول يقول لا يحصل التمسكين الا بإبانة العضو عن الجثة [قوله أي للمستحق ذلك] ولا يقال يؤخر قدر مدة سرية الجرح الى نفس المقتول ولا يؤخر في الأطراف الى الاندمال قاله الزركشي [قوله وفي الحر] ظاهره ولو كان الجاني فعل ذلك

الجاني التمسكين (ويقتص على الفور) أي للمستحق ذلك اذا أمكن (وفي الحرم) ان التجأ اليه سواء قصاص النفس والطرف ولو التجأ الى المسجد الحرام قال الامام أو غيره من المساجد أخرج منه وقتل صيانة للمسجد وقيل تبسط الانطاع ويقتل فيه قال في الروضة ولو التجأ الى الكعبة أو الى ملك انسان أخرج قطعاً (و) في (الحرم والبعد والمرص)

وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب (وتحبس الحامل في قصاص النفس أو الطرف حتى ترضعه اللبن) بهمز من غير مد وهو اللب
أول النتائج لا يعش الولد بدونه غالباً (١٢٤) (ويستغنى بغيرها) صيانة له (أو فطام) له (لحولين) ان لم يوجد

ولأنه في ذلك الغير استعماله ولذلك لم يجز فيه خلاف أيضاً (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه
الأسباب) أي الحرم والحرم والبرد والمرض وحمل على الندب أو على حدوداته كالجلد في الزنى أو الرجم فيه فإنه
يجب تأخيرها لذلك لبنائها على المساحة .

(نفيه) قتل النفس كالقصاص وقطع السرقة وجلد القذف كقصاص الطرف هنا (قوله) وتحبس
وجوبا ان طلب المستحق ولو بولي ومنه الحاكم فيمن لا ولي له والا فلا رعاية للحمل ومنه علم أنها
لا تحبس في حقوق الله تعالى (قوله) الحامل ولو من زنا أو مرتدة أرحمت الحمل بعد وجوب القود
وعبر في المهبج بذات حمل ولله لكون لفظ الحامل مذكراً لعدم هاء التأنيث أو لشمول الحمل لغير
الجنين كشيء على رأسها مثلاً أو لكون الحامل تطلق على غير العاقلة كالبهيمة أولان رصفها بالحامل
في دعواه كما يأتي ليس حقيقة فتأمل (قوله) لحولين) ليس قيداً فيجوز قبلهما ان لم يضر ويؤخر
عنهما ان احتاج اليه ولا عبرة بالتوافق على النقص أو الزيادة (قوله) من مرضعة) تعيّن أولاً يجبر
الحاكم المتعينة أو واحدة منهم عند امتناعهن لكن بأجرة فيرما ولو لم يوجد إلا زانية محصنة قتلت وأخرت
الجانية لندب العفو في الجناية (قوله) أو بهيمة) نعم يندب صبر الولي حتى توجدا امرأة (قوله) تصديقها) ان
أمكن الحمل والا كآيسة فلا تصدق (قوله) بغير محيلة) أي أمانة على الحمل ومعها لا يحتاج الى يمين وإذا
صدقت لزم المستحق الصبر الى ظهور الحمل لا إلى أربع سنين قاله شيخنا الرملي (نفيه) لا يمنع الزوج من
وطئها وان أدى الى عدم القود (فرع) لو قتلها المستحق أو غيره قبل الولادة فعليه غرة ان انفصل الحمل ميتاً
أودية ان انفصل حياً متلاً ومات وان انفصل سالماً أولم ينفصل فلا شيء وعلى قاتلها غير المستحق القصاص
بشرطه وان قتل بعد الانفصال وقبل استغناء الولد فمات وجب فيه قصاص ولو على جلد فان أكرهه
الامام فعليها ما (قوله) خنق بكسر النون مصدر) قال المصنف وبسكونها وفي المضارع مضمومة فقط
(قوله) ونحوه) منه القاؤه في نار وعكسه وسم الامهري لم يقتل به وسهم مسموم وذبح كالبهيمة وكسر عند
ورجم في شهود رجعوا وإنهائه حية قاله شيخنا الرملي وخالف شيخنا في هذه (قوله) اقتص به) ان علم تأثيره
في الجاني والا كضرب يقتل مريضاً تعين السيف (قوله) أو بسحر) وسيأتي ما يتعلق به في فعل ما ثبت به
القود والمال (قوله) وكذا آخر) تعين فيه السيف ومثله بول وماء متنجس لكن على جوازه يبدل بظاهر
وله العدول عن الملح للعذب لا عكسه (قوله) وفي قول السيف) هو المتمد (قوله) الى سيف) أي قطع رأس
لا ذبح (قوله) للمائة) يفيد أنه لا تقطع يسار عن يمين وعكسه وقال بعضهم له ذلك لأن آلاف الجلة والنفس

في وقت الاعتدال (قوله) وفي نص يؤخر قصاص الطرف بهذه الأسباب) نصره الزركشي ونقله من صاحب
البحر وغيره وأيده بقولهم فيما لقطع اليسار وبقي قصاص اليمين لا يجوز استيفاؤه حتى يندمل قطع اليسار
(قوله) وتحبس الحامل) ولو من زنا (قوله) في قصاص النفس) لقوله تعالى فلا يسرف في القتل وقتلها اسراف
لأن فيه هلاك نفسين وخرج بهذا حدود الله تعالى فلا تحبس فيها بل ولا تستوفي مع وجود مرضعة لبنائها
على المساحة فترضعه هي ثم يسلم للكافل فان لم يوجد امتنع إقامة الحد عليها (قوله) والصحيح تصديقها
لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتن ما خلق الله في أرحامهن ومن حرم عليه الكتمان وجب قبول قوله في
الظهار كالشهادة وقوله أيضاً تصديقها قال الماوردي باليمين قال الرافعي في باب الفرائض وظهور محال
الحامل كاف في الصبر وان لم تدعه المرأة فتتظر المحيلة الى مدة الحمل وهي أربع سنين (قوله) مصدر) أي لخلق
يخلق بضمها في المضارع وجوز المصنف فتح النون (قوله) وله القطع ثم الحز) لا يلزم من هذه العبارة أن

لا يستغنى به عن أمه من
مرضعة أولين بهيمة يحل
شربه (والصحيح تصديقها
في حملها بغير محيلة) لأن
له أموات تخفى تجدها من
نفسها فتتظر المحيلة والثاني
قال الأصل عدم الحمل
(ومن قتل بمحدد)
كسيف أو مثقل (أو خنق)
بكسر النون مصدر (أو
تجويع ونحوه) كإغراق
والقاء من شاطئ (اقتص
به) رعاية للمائة وسيأتي
أنه العدول عن غير السيف
اليه (أو بسحر فبسيف)
لأن حمل السحر حرام ولا
ينضبط (وكذا آخر) بأن
أوجرها (ولو لم) بأن لا
يصغر (في الأصغر) والثاني
في الخبر يؤجر ما لم تكن
أواماً وفي اللواط يدس في
دبره خشبة قريبة من
آلته ويقتل بها (ولو جوع
كتجويعه فلم يمت زيد)
تجويعه حتى يموت (وفي
قول السيف) يقتل به
(ومن عدل الى سيف
عن غيره مما ذكر) تخطئ
وتجويع (فله) ذلك لأنه
أسهل وأسرع قال البغوي
وهو الأول (ولو قطع
فسرى) القطع الى النفس
(فلولي خز رقبة) تسهلاً
عليه (وله القطع) للمائة (ثم الحز) للسراية (وان شاء انتظر) بعد القطع (للسراية)

يكون

تسكمل المائة (ولو مات بجائحة أو كسر عضو فالحز) فقط للولي

(وفي قول) له (كفعله) أى الجاني فيجنيه أو يكسر عضده وان لم يكن في الجانفة والكسر لولم يسر يا قصاص والأول نظر الى عدمه فيهما (فان لم يمت) بالجانفة (لم تزد الجوائف في الأظهر) بل تحز رقبتة والثاني تزد حتى يموت والأول من الخلاف الأول قال الرافعي في الشرح أظهر عند البخوي والثاني قال أظهر عند الشيخ أبي حامد وغيره من العراقيين والرويان وعبر في الروضة بدلمهم بالأكثرين وبعبارة المحرر فيستوفى القصاص بمثل ذلك أو بالسيف فيه قولان رجح كثير من الثاني وكأنه لما تقدم (١٢٥) عنه في الشرح سبق قلم مشي

عليه في المنهاج ولم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد (ولو اقتصر مقطوع ثم مات سرية فلوليه مؤوله عفو بنصف دية) واليد المستوفاة مقابلة بالنصف (ولو قطعت يدها فاقصص مات جان من قطع قصاص فهدر) لأنه قطع بحق (وان ماتا) أى الجاني القاطع والمجني عليه المقتصص (سرية) معاً أو سبق المجني عليه فقد اقتص (بالقطع والسرية) (وان تأخر فله نصف الدية) في تركه الجاني (في الاصح) والثاني لاشئ له لأن الجاني مات من سرية بفعله وحضات المقابلة ودمع بأن القصاص لا يسبق الجناية وفي سبق المجني عليه وجه أن له نصف الدية لأن سرية الجاني مهددة (ولو قال مستحق يمين أخرجها فخرج يسرا وقصد إباحتها) فقطعها المستحق (فهدرة) أى

مستوفاة والمائة من حيث سرية لا مقابلة سرية فراجع (قوله وفي قول له كفعله) هو المعتمد الآن قال اذا لم يمت لم أقتله فيمنع ويتعين السيف (قوله لم تزد الجوائف) هو المعتمد (قوله بل تحز رقبتة) وان امتنع عزز (قوله والأول) الذى هو الحز (قوله من الخلاف الأول) الذى هو الحز ومقابله (قوله سبق قلم) فكان الصواب أن يقول رجح كثيرون الأول الذى هو بمثل ذلك الذى هو الثاني في المنهاج المعبر عنه بقوله وفي قول كفعله الذى هو المعتمد فسبق القلم منسوب اليه أيضا وزاد في الاعتراض على المصنف بقوله لم يذكر في الروضة ترجيحه عن أحد فهو أقوى بالاعتراض من الرافعي (قوله ولو اقتصر الخ) محل هذه والتي بعدها فيما لو تساوى في الدية والا كما مرأة قطعت يد رجل فقطع يدها ثم مات فلعفو ثلاثة أرباع الدية لأن يد المرأة بقدر ربع دية الرجل وفي عكسه لاشئ في العفو (قوله لا يسبق الجناية) فلو اعتدبه كان كالمسلم في القصاص وهو بمنع (قوله وفي سبق المجني عليه وجه) فيه اعتراض على المصنف من حيث عدم ذكر الخلاف (قوله ولو قال الخ) أى وكل منهما بالغ عاقل حر فلو كان المستحق مجنوناً هدرت اليسار أو المخرج مجنوناً فكالدخلة أو رقيقاً لم تهدر اليسار وان قصد إباحتها (قوله وقصد إباحتها) أى علم أنها اليسار وأنها لا تجزى وتبرع بتسليمها للقطع (قوله فهدرة) وكذا نفسه لو سرى إليها (قوله فكذب) ليس قيدا فالتصديق كذلك (قوله في الظن المرتب الخ) أى فلا حاجة للجمع بين الظن والجعل ولا عبرة بالتكذيب في الجعل (قوله فلا قصاص في اليسار) أى مطلقاً وان علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزى (قوله وتجب دية فيها) أى اليسار بلا يمين الا اذا ادعى القاطع أن المخرج أباحها فلا بد من يمينه أنه لم يبعها فان رد اليمين على القاطع حلف وأهدرت (قوله ويبقى قصاص اليمين) ويلزمه الصبر به الى ان دمال اليسار ثلاثيها بالموالة نعم ان ظن القاطع اجزاء اليسار أو أخذها عوضاً سقط قصاص اليمين وتجب ديتها (قوله دهشت) وكذا لو قال لم أسمع منه أخرج يمينك (قوله ظننتها اليمين) أو ظننت أنها تجزى فان قال في حال دهشة المخرج ظننت أنه أباحها أو علمت عدم اجزائها أو دهشت لزمه يكون الولي بمكان من مباشرة الطرف فيخالف ما مر ثم لنا وجه قائل بذلك في مثل هذا [قوله لم تزد الجوائف في الأظهر] لا اختلاف تأثير الجوائف باختلاف محلها والثاني تزد أى طلباً للمائة [قوله والأول من الخلاف الأول] هو قوله فالخز والثاني هو قوله وفي قوله كفعله لأنه قطع بحق روى البيهقي عن عمرو بن رضى الله عنهما من مات في حد أو قصاص فلا دية له لأن الحق قتله اه وأوجب أبو حنيفة فيه كمال الدية [قوله وقصد إباحتها] أى مع علمه بأنها اليسار [قوله فهدرة] قضيتها ان قطعها لو سرى الى النفس فلا ضمان فيه [قوله فكذب] قضية هذا أنه لو صدقه يختلف الحكم وليس كذلك بل لا قصاص في اليسار ويبقى قصاص اليمين الا اذا أخذها عوضاً وهذا الاستثناء عام في الأحوال كلها وليس يلزم من أخذها عوضاً أن يظن أنها اليمين بخلاف ما لو ظن أنها تجزى عن اليمين [قوله لا قصاص] أى سواء قال القاطع ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى أم ظننت أنها اليمين أم أخذتها عوضاً وفي الأخيرة يسقط قصاص اليمين [قوله ظننتها الخ]

لا قصاص فيها ولادية سواء تلفظ بالاذن في القطع أم لا وسواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويمر في العلم (وان قال) المخرج بعد قطعها (جعلتها) حالة الاخراج (عن اليمين وظننت اجزاءها) عنها (فكذب) المستحق في الظن المرتب عليه الجعل المذكور (فالأصح لا قصاص في اليسار) لتسليط مخرجها بجعلها عوضاً (وتجب دية) فيها بالجعل المذكور ومقابل الاصح فيها القصاص لان قطعها بلا استحقاق (ويبقى قصاص اليمين) في هذه المسئلة على الوجهين وفي المسئلة قبلها (وكذا لو قال) المخرج (دهشت) بفتح وضم أوله وكسر ثانيه (ظننتها اليمين وقال القاطع) المستحق أيضا (ظننتها اليمين) أى فلا قصاص فيها في الاصح وتجب ديتها ويبقى

قودها (تنبيه) متى وجبت الدية فهي في ماله لا على عاقلة وحاصل مسألة الدهشة المذكورة أن يقال إن
اليمن فيها القود إلا أن ظن القاطع أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد
المخرج الإباحة مطلقا وفيها القود إن دهشا معا أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن إباحتها
والإفادية (تنبيه) علم بما ذكر أن المخرج له أربعة أحوال قصد الإباحة قصد العوضية الدهشة عدم
السمع وأن الحكم في اليسار إهدارها في الأول ووجوب ديتها في الثاني مطلقا وكذا في الآخرين أن
ظن القاطع أنها اليمن أو ظن أنها تجزئ والإفادية القود وفي اليمن مامر والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فصل : في موجب العمد) أي فيما يلزم الجاني في جنابة القتل والقطع عمدا وفي العفو عنها (قوله بفتح
الجيم) أي واجبه أما بكسرهما فهو الفعل المترتب عليه الوجوب ويقال له السبب والآخر المذهب (فائدة)
روى البيهقي عن مجاهد وغيره قال كان في شريعة موسى صلى الله عليه وسلم تحتم القود وفي شريعة عيسى
صلى الله عليه وسلم تحتم الدية تخفف عن هذه الأمة بتغييرها بين الأمرين لما في الزام أحدهما من المشقة
فراجع (قوله بدل عنه) أي عن القود الذي هو بدل نفس الجاني عليه فهو الواجب وبدل البدل يسمى
بدلا فيجب على امرأة قتلت رجلا دية رجل وعلى رجل قتل امرأة دية امرأة وهذا هو المذهب الذي عليه
الشافعي وأصحابه (قوله بغير عفو) بأن مات الجاني أمانى نحو الأب فالواجب الدية ابتداء وقد يقال وجوبها
ابتداء لعارض لا يمنع كونها بدلا كفاي التيمم للعاجز عن استعمال الماء وكفاي الفدية للعاجز عن الصوم ونحو
ذلك وهو الوجه (قوله لا بعينه) فهو المراد وفهم المصنف اتحادهما مع إهام فعبه عنه مراعاة للاختصار
فيه نظر فإن أحد المبهمين قد لا يكون مهايير الحقيقة الآخر وأشار الشارح إلى أن المراد من العبارتين القدر
المشترك أي الحصة التي متى نسبت إلى أحدهما كانت هي المقصود (قوله للولى عفو) ومعناه على
الثاني العدول إليها وغلب عليه معنى الأول فعدى العفو بعلى بقوله على الدية أي على كل الدية أو بعضها (قوله
إن قبل الجاني) أي باللفظ لأنه صالح فلا بد له من صيغة (قوله بأن لم تعرض للدية) بأن سكنت بعد أن قال

خرج ما لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظنفت الإباحة أو دهشت فإن قصاص اليسار واجب
وبقي حالة رابعة وهي أن يقول لم أسمع منه إلا أخرج يسارك فأخرجتها قال الشيخان في كتب
الأصحاب أنه كحالة الدهشة لكن قضية قولهم إن الفعل المطابق للسؤال كالأذن يلتحق بصورة
الإباحة اهـ والحاصل أن المخرج إن قصد الإباحة هدرت يده والإفادية مضمونة بالدية إلا في حالة الدهشة
على ما سلف فبالقصاص واليمن قصاصها باق إذا أخذ اليسار عوضا

(فصل : موجب العمد القود) الدليل عليه قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فأوجب القصاص
ولم يذكر الدية بل جعل وجوبها مشروطا بالعفو واستدل الثاني بحديث من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين
أما أن يودي وأما أن يقادله ورد بأن ذلك لا ينافي أن يكون أحدهما أصلا كما أن ماسح الخف بخير بين
المسح والغسل والغسل هو الأصل قال الامام ولوقلنا بالثاني فلسنا نذكر كون القصاص مقصودا لغرض الزجر
[قوله بغير عفو] كأن مات الجاني [قوله وهو القدر المشترك] يريد أنه ليس واحد معين منهما ولكنه
مبهم علينا بل هو قدر مشترك بينهما وذلك القدر المشترك هو أحدهما لا بعينه الذي يتحقق في ضمن أي
معين منهما [قوله وعلى القولين] قال الامام رحمه الله إذا كنا نخير على القولين ونرجع للدية عند الموت
ففي العبارة المشهورة ترجح القولين تكافؤ العبارة الناصة على المقصود أن يقال العمد يقتضي ثبوت المال
لا محالة ولكنه معارض ومواز للقصاص فهل ثبت تبعاً وبدلاً لأصله معارضاً قولاً [قوله للولى عفو]
لو كان الولي السلطان فالظاهر تعيين الدية على الثاني دون الأول [قوله وعلى الأول] سكنت عن الفرع
على المرجوح لأنه طويل ولا عمل عليه [قوله فالذهب لادبية] لكن له اختيارها عقب ذلك ولو فرغنا

قصاص اليمن

(فصل موجب العمد)

في نفس أو طرف وهو
بفتح الجيم (القود) بفتح
الواو أي القصاص وسمى
قوداً لأنهم يقولون الجاني
بجبل وغيره له الأزهري
(والدية بدل) عنه (عند
سقوطه) بغير عفو أو
بعفوه عنها (وفي قول)
موجب (أحدهما مبهما)
وفي المخرج لا بعينه أي وهو
القدر المشترك بينهما في
ضمن أي معين منهما
(وعلى القولين للولى
هفو) عن القود (على
الدية بغير رضا الجاني)
لأنها بدل القصاص على
الأول واحد ما صدق
موجب على الثاني (وعلى
الأول لو أطلق العفو) عن
القود بأن لم تعرض للدية
(فالذهب لادبية) وفي قول
أوجه من طريق يجب

لأنها بدله والاول يمنع البدلية في هذه الصورة (ولو عفا عن الذية لغا) هذا العفو (وله العفو بعده عليها) لان الاغنى كالصوم (ولو عفا) عن القود (على غير جنس الذية ثبت) الغير المعفو عليه (١٢٧) (ان قبل الجاني) ذلك وسقط

القصاص (والافلا) ثبت (ولا يسقط القود في الاصح) لان العوض م يحصل والثاني يسقط لرضاه بالصالح عنه وعلى هذا قال البغوي هو كما لو عفا مطلقا أى فيأتى فيه الخلاف السابق (وليس لمحجور فلس عفو عن مال ان أوجبا أحدهما) للتقويت على الغرماء (والا) بأن أوجبا القود بعينه (فان عفا) عنه (على الذية ثبت وان أطلق) العفو (فكما سبق) أى أن المذهب لادية (وان عفا على أن لامال فالمذهب أنه لا يجب شئ) وقيل تجب الذية بناء على أن اطلاق العفو يوجبها فليس له تقويتها ودفع بأن المفلس لا يكلف الا اكتساب (والنذر) بالمجعة (في الذية كقطن) فلا تجب في صورتي العفو (وقيل كصبي) فتجب (ولو تصالحا عن القود على مائتي بغير لغا ان أوجبا أحدهما) لانه زيادة على الواجب (والا) بأن أوجبا القود بعينه (فالاصح الصحة) لانه

عفوت لأنه ينصرف للقصاص والدية معا أو بعد أن قال عفوت عن القصاص زمنا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع والاوجب (قوله يمنع البدلية) لعل المراد يمنع إيجابها (قوله بعده) ولو على التراخي (قوله ولو عفا) على كل من القولين (قوله لمحجور فلس) ومثله المريض فيما زاد على الثلث (قوله فكما سبق) أى لأن المحجور لا يكلف اكتساب والعفو اسقاط للقود الثابت والدية تابعة له فيه لاثبات للدية المدومة كما أشار اليه الشارح بقوله بناء الخ (قوله وقيل تجب الخ) قال بعضهم فيه إشارة إلى أن في المسئلة وجهين فلا يناسب التعبير بالمذهب وفيه نظر لاحتمال أنه أشار إلى الطرق بالبناء المذكور فعلى أن العفو يوجبها بحري وجهان في الوجوب وعدمه وعلى مقابله يقطع بعدم الوجوب فالعفو عنه بالمذهب اما طريق القطع الموافق لأحد الوجهين من الحكاية أو عكسه فتأمل (قوله لا يكلف الخ) أى شأنه ذلك فلا يرد أنه يصح عفو وان كان عليه دين عصي بسببه وان كان يجب عليه الاكتساب له (قوله في الذية) أى في إيجابها بالعفو المذكور كما أشار اليه الشارح (قوله لأنه زيادة) أى متعينة وبذلك فارق مامر في غير الجنس (قوله رشيد) المراد به البالغ العاقل الحر ولو سكران أو سفها فاذن الصبي والمجنون كالعدم واذن الرقيق يسقط القصاص لا المال (قوله وفي قول تجب ذية) أى كاملة في القتل ونصفها في القطع وان سرى وقيل ذية كاملة فيهما (قوله عن قوده) والعفو مطلقا ينصرف اليه كما في الأم لا للأرض أى لأنه لم يجب لكونه قبل السرية فان أطلق في العفو بعدها انصرف للقود أيضا وتبعه الأرض فكأنه عفا عن القود والأرض معا كما مر وكلام المصنف في الحالة الأولى لأن العفو صادر من المقتطوع ولذلك كان تارة بلفظ الوصيه وتارة بلفظ غيرها كما يأتي فقول شيخنا صورة كلام المصنف أن يقول عفوت عن قوده على الذية أو على الأرض ثم يقول عفوت عن

على الثاني تعينت الذية [قوله لأنها بدله] أى ولظاهر قوله تعالى فمن عفى له من أخيه شئ الآية وأجيب بأنها محمولة على العفو على الذية [قوله لغا] لو فرعنا على الثاني تعين القصاص ثم لو فرض بعد ذلك موت الجاني وجبت أو عفو عليها فلا قود ولو تراخي الزمن [قوله ولو عفا الخ] قال الزركشي هو تفريع على القولين خلاف ما توهمه العبارة أقول لكن الشارح حل العبارة على التفريع على الأول خاصة بدليل قوله فيأتى فيه الخلاف فتأمل على أن الزركشي ذكر آخر أمثل هذا [قوله لرضاه بالصالح] فهو نظير ما لو صالح عن الرد بالعيب على مال قال الزركشي قضية التنظير أنه لو وقع الصالح مع العلم بفساده سقط القود قطعا قال وهو متجه [قوله فالمذهب الخ] قال الرافعي ان قلنا مطلق عفو لا يوجب المال فالتقيد بالنفي أولى وان قلنا بوجوبه فهنا وجهان أحدهما لا يجب اذ لو كلف المفلس أن يطلق ليثبت المال لكان تكليفا لا اكتسابا فلهذا عبر المؤلف بالمذهب [قوله وقيل تجب] لأنه لو أطلق العفو لوجب نظرا للمبني عليه فيكون النفي كالاسقاط بماله حكم الوجوب [قوله في الذية] أى بخلاف القود [قوله وقيل كصبي] أى لأن حجره لحق نفسه فتلفوا عبارته كالصبي قال الامام ولا وجه لغير هذا لانه لو وهب له شئ أو وصى له به لم يصح رده قال غيره كما لا يصح اعراضه عن الغنيمة بخلاف المفلس في كل ذلك [قوله على مائتي بغير] أى بالصفة الواجبة [قوله لانه الخ] أى فكان كالصالح من مائة درهم على مائتين عن الواجب وهو القود [قوله وفي قول تجب ذية] أى كاملة في الثانية ونصفها في الاولى أما القود فلا يجب قطعا .

بدل عن الواجب بالاختيار والثاني يقول الذية خلفه فلا يزداد عليها (ولو قال رشيد الآخر) (اقطعني ففعل فهدر) أى لا قصاص فيه ولادية (فان سرى) القطع (أو قال اقلني) فقتله (فهدر) (للاذن) (وفي قول تجب ذية) بناء على أنها تجب للوارث ابتداء (ولو قطع) بالبناء للمفعول أى عضوه (فعفا عن قوده

وأرشفه فلن لم يسر) القطع (فلاشئ) من قصاص أو أرض فيه (وان سرى) الى النفس (فلاقصاص) فيه في طرف ولا نفس لأن السراية من معفو عنه (وأما أرض العضوفان جرى) في لفظ المعفو عنه (لفظ وصية كأوصيت له بأرض هذه الجناية فوصية لتأثله) الأظهر معفو عنها كما تقدم في بابها فان أبطلت لزمت أرض العضو وان (١٢٨) صححت سقط أرضه ان خرج من الثلث والاسقط منه قدر الثلث (أو) جرى

(لفظ ابراء أو اسقاط أو عفوسقط) قطعاً (وقيل) هو (وصية) لا اعتبار من الثلث اتفاقاً ودفع بأنه اسقاط ناجز والوصية (ماتعلق بالموت) وتجب الزيادة عليه) أى الأرض (الى تمام الدية) للسراية (وفى قول ان تعرض في عفو) عن الجناية (لما يحدث منها سقطت) أى الزيادة وهذا ومقابله الرجوع القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية كقوله أوصيت له بأرض هذه الجناية وأرشف ما يحدث منها أو تسرى اليه بنى على القولين في الوصية للقائل ويجيء في جميع الدية ما تقدم في أرض العضو في الوصية ولو قطعت يداه فعفا عن أرض الجناية وما يحدث منها فان لم تصحح الوصية وجبت الدية بكاملها وان صححت سقطت بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححنا الإبراء عما لم يجب أم لم نصحه لأن أرض الدين دية كاملة فلا يزيد بالسراية شيئاً (فلو سرى)

أرشفه كما نقله عن شيخه الطندائى ليس على ما ينبغي فراجعه وجرده وخرج بالقود مالا قود فيه بكافة وان عفا عن أرضها صح العفو وان عفا عن قودها لم يصح لأنه لا قود فيها وان عفا عن قودها لو سرت فسرت الى النفس فللولي القود لأنه عفا عنه قبل وجوبه وهو لا يصح أيضاً ثم اعلم ان صيغة عفو لها أنواع لأنه اما أن يقول عفوت عن قوده وأرشفه أو يقول عفوت عن قوده وأرشفه وأرشف ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرضه أو عفوت عن قوده وأوصيت له بأرضه وأرشف ما يحدث عنه أو عفوت عن قوده وأبرأته مثلاً من أرضه أو من أرضه وأرشف ما يحدث عنه ونحو ذلك مما سذكروه وحاصله أنه يصح العفو عن قود ذلك الجرح مطلقاً وعن أرضه كذلك ويسقط حالا ان لم يكن بلفظ وصية والا فلا حكمها وأنه لا يصح العفو عما يسرى اليه ذلك الجرح من قود أو أرض الا ان كان بلفظ وصية وله حكمها فراجع ذلك وتأمله (قوله وأرشفه) عطف على قوده أى فهو من العفو عنه لكن بغير لفظ وصية (قوله فان جرى الخ) أى وان كان حين عفا عن أرض العضو بعد العفو عن قوده أتى بلفظ وصية فله حكمها والاسقط حالا (قوله سقط قطعاً) أى ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث الزائد كما أشار اليه فهى طريقة قاطعة ومقابلها الحاكية المشار اليها بقوله وقيل الخ فالخلاف من حيث انه اسقاط ناجز أو معلق بالموت والا فالأرض معتبر من الثلث فيهما لأنه كإبراء المريض غرامه من دينه عليهم (قوله للسراية) أى في مقابلتها أولاً لجلها سواء تعرض في عفو ما يحدث أولاً للمسرأته قبل وجوبه ويدل له ما بعده (قوله ولو قطعت يداه الخ) هو مفهوم ما ذكره قبله بقوله وتجب الزيادة المقدمة (قوله فعفا) ولو بلفظ غير الوصية لأنه وصية حكما فسقط ما لبعضهم هنا (قوله بكاملها الخ) محله ان تساوت الديتان كما مر (قوله في الأصح) تقدم أنه في النفس يضمن بلا خلاف (قوله بسراية) قيد خرج به المباشرة فلو قطع طرفه ثم حرق رقبته

[قوله الى النفس] أما السراية الى العضو فستأتى [قوله ولا نفس] شرط هذا أن يكون ذلك العضو مما يجب فيه القصاص فلأوجافه فعفا عن قودها ثم سرت وجب القصاص في النفس لأنه عفا عن قود مالا قود فيه [قوله اتفاقاً] أى سواء أكان بهذه الألفاظ أم بلفظ الوصية [قوله وتجب الزيادة] أما اذا لم يتعرض لها بالعفو فواضح وأما لو تعرض فكما سيأتى [قوله في عفو] أى اذا كان بلفظ ابراء أو اسقاط بدليل ما يأتى عن الشارح قريباً من قوله ولو كان العفو عما يحدث بلفظ الوصية [قوله فان لم تصحح الوصية الخ] كذا هو في الرافعى وسكتوا عما لو كان ذلك بلفظ الإبراء لوضوح حكمه وهو سقوط الدية بكاملها ان وفى بها الثلث سواء صححنا الإبراء عما لم يجب أم لا هذا ما تبين لى وهو ظاهر [قوله سواء الخ] انظر كيف وجه هذا مع فرض المسئلة بلفظ الوصية [قوله في الأصح] وجهه أنه عفا عن الجناية في الحال فيقصر أثره عليه وهذا بخلاف نظيره مما سلف في سراية النفس فانه تجب دية السراية قطعاً وكأنه والله أعلم لضعف العفو هنا بواسطة عدم الاندمال [قوله في الأظهر السابق] مراده بذلك القولان في اسقاط الشيء قبل ثبوته [قوله ومن له قصاص] ما تقدم في عفو المجنى عليه نفسه قبل السراية وهذا في عفو الوارث بعد موت المجنى عليه [قوله بسراية] احتراز عن المباشرة كأن قطعه ثم قتله فانه إذا عفا عن أحدهما لا يسقط الآخر

[قوله]

قطع العضو المعفو عن قوده وأرشفه (الى عضو آخر) كأن قطع أصبعه فتأكل باقي

الكف (وان دمل) القطع السارى الى ما ذكر (ضمن دية السراية في الأصح) والثاني ينظر الى أنها من معفو عنه ويضمنها أيضاً في التعرض في العفو لما يحدث من الجناية في الأظهر السابق (ومن له قصاص نفس بسراية طرف) قطع

(أو عفا عن النفس فلاقطع له) لأن مستحقه القتل وقد عفا عنه (أو) عفا (عن الطرف) فله جز الرقة في الأصح (لاستحقاقه والثاني يقول استحقه بالقطع الساري وقد عفا عنه (ولو قطعه ثم عفا (١٢٩) عن النفس مجانا فان سرى القطع بان

بطلان العفو) ووقت السراية قصاصا (والا) أي وان وقت (فيصح) العفو (ولو وكل) باستيفاء القصاص (ثم عفا فاقص للوكيل جاهلا) عفو (فلاقصا عليه) لعذره (والأظهر وجوب دية وأنها عليه لأعلى عاقلة) أي فتكون حالة في الأصح مغلفة في المشهور وهي لورثة الجاني (والأصح أنه لا يرجع بها على العافي) لأنه عمن بالعفو والثاني يقول نشأ عنه الغرم ومقابل الأظهر يقول عفو بعد خروج الأمر من يده فهو والخلاف في قوله وأنها وجهان في الروضة كأصلها (ولو وجب) لرجل (قصاص عليها) أي المرأة (فكسحها عليه جازو سقط) القصاص (فان فارق قبل الوطء رجع بنصف الأرض وفي قول بنصف مهر مثل) جزم في أصل الروضة ترجيح الأول أيضا والرافعي في الشرح عزا ترجيحه للبغوي وقال في المحرر رجع الأول

(كتاب الديات)

جمع دية والهاء عوض من واو فاء الكلمة يقال

وديت القاتل أعطيت دية وبيانها يأتي (في قتل الحر المسلم

مائة بغير مثله في العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه أي حاملا) لحديث الترمذي بذلك (وسواء أوجب) القصاص فعن عن الدية أم لم يوجبه كقتل والد الدولة والبحر يطلق على الذكر والأنثى والخلفه بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبالفاء (ومخمس

فنفوه عن أحدهما لا يسقط الآخر فلو قطع طرف عبد فعتق فجز رقبته فقصاص الطرف للسيد والنفس للورثة (قوله أدعفا) أي وارثه أو أن من واقعة على الوارث (قوله فلاقطع) على المعتد خلافا للبلقيني (قوله ولو قطعه ثم عفا الخ) أي لومات المجنى عليه بقطع طرفه سراية فقطع وليه طرف الجاني وعفا عن نفسه فسرى هذا القطع إلى نفس الجاني ومات به تبين بطلان العفو عن نفس الجاني ويقع موته بالسراية قصاصا عن نفس المجنى عليه (قوله مجانا) ليس قيذا وتظهر فائدته فيما لو كان العفو بعوض فانه لا يلزم ويلزم ردّه ان كان قبض (قوله ووقعت السراية قصاصا) لأن السبب وجد قبله وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو (قوله والا فيصح العفو) أي وان لم يسر قطع طرف الجاني إلى نفسه بل استرحيا صحح العفو عنه فلا يلزمه شيء في مقابلة نفس المجنى عليه بخلاف ما قبله لأن العفو عما يؤثر فيما بقي لا فيما استوفى (قوله لعذره) أي الذي هو غير مقصّر فيه فلا يرد قتل المبادر من الورثة لتوقفه على الاذن ولا قتل من عهده حريا لعدم التثبت فهما مقصران ولذلك لو قصر الموكل بأن أخبره بالعفو من وثق به ولو نحو فاسق لزمه القود قطعاً لعدم جهله حينئذ (قوله فالأظهر وجوب دية) وان تمكن الموكل من اعلامه بالعفو لأنه لا يلزمه (قوله مغلفة) فهي دية عمد في حاله (قوله وجهان) فالتعير بالأظهر في غير محله لكنه تغليب (قوله قصاص عليها) أي في نفس أو طرف أو غيرها سواء كانت الجناية على الزوج بغير القتل أو على مورثه مطلقا (قوله جاز) أي صح النكاح والصداق وخروج بالقصاص ما لو زنحاله دية فنكحها عليها فيصح النكاح ويفسد الصداق لعدم صحة الاحتياض عنها وسواء في المرأة الحرة والرقية ولو كانت الجناية على الزوج فسرى إليه ومات فإراد على مهر مثلها وصية لقاتل قاله شيخنا فراجع (قوله رجع بنصف الأرض) هو المعتد

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله كما روجعها باعتبار الأشخاص أو باعتبار النفس والأطراف بناء على أن الحكومة أو الأرض تسمى دية وهو الأصح فهي شرعا المال الواجب بالجناية على حرّ نفس أو غيرها وغلبها على القيمة في غير الحر أشرفها (قوله والهاء عوض من واو فاء الكلمة) فأصلها ودي بكسر الواو وسكون الدال المهملة كوعدا مأخوذة من الودي بفتح الواو وسكون الدال المهملة وهو دفع الدية (قوله في قتل الحر المسلم) أي المصوم لا الزاني المحسن وتارك الصلاة بعد الأمر لأنهما مهران وان وجب القصاص فيهما لو كان للقاتل مثلها كما في المرتد لمثله (قوله خلفه) جمعها خلف بكسر ميم فتح أو خلفات من لفظها أو حوامل من غير

[قوله مجانا] كذلك الحكم لو كان على عوض [قوله والأظهر وجوب دية] استثنى ابن أبي عسرون ما اذا كان العفو في وقت لا يمكن معه اعلام الوكيل قبل صدور القتل قال فالبغوي ولو لا ضمان لكن الأصحاب أطلقوا القولين [قوله وجوب الدية] لأنه بان أنه قتله بغير حق [قوله وهي لورثة الجاني] غرضه من هذا أن العافي لو عفا عن مال لم يستحق الذي على الوكيل وانما هو لورثة الجاني [قوله لأعلى عاقلة] لأنه عايد في فعله غاية الأمر أن القصاص سقط للشبهة وعلة مقابله أنه فعل معتقدا الاباحة [قوله جاز] أما النكاح فواضح وأما الصداق فلأن ما جاز الصلح عنه صح جعله صداقا.

(كتاب الديات)

آخرها عن القصاص لأنها بدله [قوله في قتل الحر] خرج الرقيق فانه غلب فيه المالية فوجب القيمة [قوله خلفه] في الحديث في بطونها أولادها قال الرافعي اختلف فيه فقيل تأكيدي وقيل اسم الخلفه يقع أيضا

(١٧ - (قليوبي وهيمره) - رابع)

لفظها ومن كلامه يعلم اعتبار كون المائة اثنا (قوله جمع حقة وجذعة) يشير إلى أنهما جعلان لمؤث وفي كلام شيخنا الرملي ما نصه أن الأول جمع لذلك المؤث وأن الثاني جمع لذلك فقط وانما ذكر الشارح ذلك إشارة إلى اعتبار كونها اثنا فلا تجزئ ذلك كورال ابن البون في الخمسة انتهى ولا يخفى ما فيه من النظر لأن اعتبار كونها في الدية اثنا لا يقتضي خروج الشارح عن نهج اللغة إلى الخطأ المحض فيها فراجع (قوله فان قتل) أو قطع أو جرح لذكر أو أتى مسلم أو غيره من الأحرار كإيائي وكذا في المعاني (قوله في حرم مكة) ولو قطع هوأته بالسهم وإن مات خارجه بخلاف عكسه قاله شيخنا في شرحه وقال شيخنا بلفظ مطلقا والتقليظ في هذا خاص بكون الجنى عليه مسلما (قوله أوفى الأشهر الحرم) ولو قطع السهم لبعضها على ما ذكر (قوله ذى القعدة) وهو أولها على العتمد فهي من ستين ويغلف في هذا وما بعده في الجنى عليه المسلم وغيره ولا تغليظ في العبد قتل أو جرح أو في قتل الجنين بالحرم ولا تغليظ في الحكومات (قوله والحرم) خص بوصف التحريم لما قيل إن الله حرم فيه الجنة على إبليس وقيل لأن أول محرّم القتال وقع فيه وآل فيه لأح الصفة وخصت به لأنه أول السنة كأنه قيل الشهر المعروف نسكه الخ وأضيف إلى الله دون غيره كما يقال شهر الله المحرم لما ذكر ولأنه اسم إسلامي وكان يسمى قبل ذلك صفرا الأول قاله الجلال السيوطي (قوله محرما ذارحم) لو قال محرّم رحم بالإضافة كما فعل غيره كشيخ الإسلام في المنهج لكان أخصرا وأولى بإخراج به نحو بنت عم هي أم زوجته أو مرضعتها (قوله ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة) ولومع القرابة كما مر (قوله مؤجلة) بالنصب حال من فاعل الظرف وقيل بالرفع خبر (قوله أي دية) لم يقل مثل ذلك في الخطأ مع أنه المراد لمكان الشرط عقبه المانع منه (قوله لماسيائي) وهو خبر الصحيحين أن امرأتين اقتلتا غدفت بالهاء والذال المهملتين أحدهما الأخرى بحجر أي لا يقتل غالبا أخذ من لفظ الخذف فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي العاقلة وقتلها شبه عمد كما علم في الخطأ أولى والمعنى في ذلك أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم من أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحميلهم بغير العمد لكثرة خصوص ما يمن بتعاطي الأسلحة فحسفت أعاته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه وأجلت عليهم

على التي ولدت ومعها أولادها اه ثم قيل جمعها خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقيل مخاض على غير لفظه كالمرأة تجتمع على نساء [قوله في الخطأ] ولو بفعل صبي عمدا إذا جعلنا عمده خطأ وجوز ابن الرفعة أن يغلف بالتثنية قال غلف به الخطأ الحقيقي عند حصوله في الأشهر الحرم مثلا [قوله جمع حقة وجذعة] يريد أن الذكر منهما لا يجزئ [قوله فان قيل خطأ] خرج غيره فإنه لا يزداد تغليظه بذلك لأن المكبر لا يكبر كما في غسيلات الكلب لا يطب فيها تثنية [قوله في حرم مكة] سبب التغليظ فيه تأمينه لدخوله فإذا غلف على الأمة في شأن طهره وصيده فالضمان بالأدنى أولى بالتغليظ [قوله ذى القعدة الخ] قال في شرح مسلم الأخبار تظافرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب خلاف من بدأ بالحرم لتكون من سنة واحدة اه واختص المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكأنهم قالوا هذا الذي يكون دائما أول العام [قوله المدينة] قال بعض الأصحاب إلا أن قلنا بضمان صيده قال بعضهم ولو ضمنا لاختصاص مكة بالنسك [قوله لماسيائي في بابها] منه أن شبه العمد مردد بين العمد والخطأ فأعطى حكم هذا من جانب وحكم الآخر من جانب وحديث الحامل التي ماتت برمية الحجر [قوله يثبت الرد] إنما ألحق به لأنها تشبهه من حيث كونها عوضا عن شيء بخلاف الأنحية مثلا [قوله ومريض] من عطف الخالص على العام نه عليه لئلا يتوهم حمة أخذه من الأبل

في الخطأ عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وينوبون وحقق وجذاع جمع حقة وجذعة لحديث الترمذي وغيره بذلك (فان قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف وكسر الحاء على المشهور فيهما (والحرم ورجب أو محرمًا فارحم) كالأخ والأخت (فتلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بحرم مكة حرم للمدينة ولا الأحرار ولا بالأشهر الحرم رمضان ولا أثر لحرم الرضاع والمصاهرة ولا تقرب غير محرم كولد للمم (والخطأ وإن تلث) دية بما ذكر (فعلى العاقلة) دية (مؤجلة) لماسيائي في بابها (والعمد) أي دية (على الجاني مهجلة) على قياس إبدال المتلفات (وشبه العمد) أي دية (مثلثة على العاقلة مؤجلة) التثنية لحديث النسائي وغيره والباقي لماسيائي في بابها (ولا يقبل معيب) بحيث الرد في الردف البيع (ومريض الإبرضاء) أي

المستحق بذلك بدلا من حقه في الذمة السالمة من العيب والمرض (و ثبت) (١٣١) الخلفة بأهل خبرة) أي عدلين منهم

(والأصح اجزاؤها قبل خمس سنين) وإن كان الغالب أن الناقصة لا تحمل قبلها والثاني اعتبر الغالب وفي الروضة كأصلها حكاية لخلاف قولين (ومن لزمته) الدية من العاقلة أو الجاني (وله ابل فيها) تؤخذ (وقيل من غالب ابل بلده) إن كانت ابله من غير ذلك ومثل البلد القليلة (والا) أي وإن لم يكن له ابل (فغالب) بالجر ابل (بلدة بلدى) أو قبيلة بدوى (والا) أي وإن لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل (فأقرب) بالجر (بلاد) أي من غالب ابل الأقرب ويلزمه النقل إن قربت المسافة فإن بعثت بأن كانت مسافة القصر وعظمت المؤنة والمنفعة لم يلزمه وسقطت المطالبة بالابل (ولا يعدل الى نوع وقيمة الاقراض) فيجوز العسول به قال في البيان هكذا أطلقه وليكن مبينا على جواز الصلح عن ابل الدية أي والأصح منه لجهالة مفتها (ولو عدت) الا بل في الموضع الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن النقل (فالتقديم) الواجب (الواجب) (قيمتها) (بها)

رفقائهم (قوله المستحق) أي الاهل وعطف المريض خاص (قوله بأهل خبرة) أي اثنين منهم ويكتفى بتدقيق المستحق بأنها احوال فان تبين عدم الحمل ردها وأخذ بدلها ولومات وتنازع في أنها احوال شق جوفها فان ظهر عدم الحمل فكما مر فادعى الدافع إسقاطها عند الأخذ صدق بيمينه إن أخذت بتدقيق الأخذ في جاهل أو به دليل به وأمكن والاصدق بلايين (قوله قبل خمس سنين) أي قبل تمام الخامسة منها (قوله وفي الروضة الخ) اعتراض من حيث الخلاف (قوله ومن لزمته الدية) أي الكاملة المنصرف اليها الاسم عند الاطلاق وما يخرج من لزمه الأرض أو القيمة أو الحكومة فيخير بين النقد والابل (قوله فتها) أي من ابله أي من نوعها ولا تتعين عينها بل يتعين غيرها لو كانت معينة وكذا يقال فيما يأتي وظاهر كلامه أنه لا يجوز العدول الى ابل بلده الا عند عدم ابله وفي الروضة أنه مخير بينهما قال شيخنا وهو المعتمد (قوله بلده) أي بلد اقامته وإن لم يكن محل الجناية وكذا ما بعده ولو لم يكن له بلد ولا قبيلة اعتبر غالب ابل الناس وكذا لو وجبت في بيت المال لأن جهة الاسلام لا تختص وقول البلقيني بوجوب القيمة في هذه مرهود (قوله فأقرب بلاد) فلا يعتبر قرب القبيلة في البلد وعكسه ولو استوى اليه بلدان ولم يختلف نوع الغالب فيهما تخير كذا قال شيخنا وفيه نظر لأنه مع اتحاد نوع الغالب في ابل البلدين لا يتصور التخيير لأن الذي يخرج من مساوئ كل من النوعين وانما يتصور التخيير إذا اختلف نوع الغالب في البلدين والتخيير حينئذ ظاهر فتأمل (قوله وعظمت المؤنة والمنفعة) قال شيخنا ما عطف على بعثت به يعلم اجتماع الأمور الثلاثة وفيه نظر بل أحدها كاف في سقوط الطلب بهامع أنه قد يجعل عظمة المؤنة أو المنفعة ضابطا للبدن قال والمراد بالمؤنة أن تزيد على قيمتها وهو بعيد جدا بل الوجه أن يراد بهاملا لا يحتمل بذله عادة في مثل ذلك وبالمشقة لا يحتمل تكلفه كذلك (قوله ولا يعدل الى نوع) ولو أعلى قال شيخنا الرمى (قوله والأصح منه) هو المعتمد وأخذ من التعليل بجهالة صفتها جواز الصلح عنها إذا علمت وهو كذلك وعلمها بما يأتي في أخذ قيمتها على الجديد (قوله بأكثر الخ) لعله بقدر لا يتغلب به (قوله أو اثنا عشر) هي للتنوع فالذهب من أهلها والفضة من أهلها وانظر ما المراد بالأهل فيهما (قوله والجديد قيمتها) أي إن لم يصبر المستحق الى وجودها (قوله بنقد بلده الغالب) اقتصر المصنف على بلده لأنه المنصور اذ اعتبر غيره انما يوجد عند وجود الا بل فيه فقول شيخنا الاوى أن يقول بنقد محل الوجوب ليشمل غير بلده كما فعل شيخ الاسلام وغيره فيه نظر (قوله وقيمة الباقي) سواء كان البعض الموجود من ابله أو ابل بلده أو ابل أقرب البلاد اليه

المرض كالزكاة كذا قيل وفيه نظر فان المعيب بغير المرض كذلك يؤخذ في الزكاة من مثله [قوله في الذمة] كل سلم فيه اشارة الى الفرق بين هذا وبين الزكاة في أخذ المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين [قوله بأهل خبرة] الحاقا لذلك بالتقويم [قوله والأصح اجزاؤها الخ] أي لصدق الاسم عليها [قوله فتها] أي تيسيرا عليه [قوله من غالب ابل بلده] أي لأنها عوض متلف فاعتبر الغالب لا البلد المتلف [قوله فأقرب] كما في الفطرة [قوله ولا يعدل الى نوع] ظاهره ولو كان أعلى وبه صرح الرافعي رحمه الله تعالى لكن نقل النص عن الاجزاء فيه ونسب لجمع من الأصحاب [قوله هكذا أطلقوه] الضمير فيه يرجع الى قوله فيجوز [قوله فالتقديم الخ] ظاهره التخيير وهو اختيار الامام والجمهور على خلافه أي انه لا يبرى على أهلها والورق على أهلها فأوفى كلامه للتنوع [قوله أو اثنا عشر ألف درهم] قضيته أن الدينار يقابله اثنا عشر درهما [قوله لحديث] لکنمرسل [قوله بنقد بلده] أي كافي بلد المتلفات [قوله أخذ] لأن الميسور لا يسقط بالميسور [قوله وقيمة] أي على الجديد وعلى القديم قسطه من النقد

الواجب (ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم) قصة لحديث بذلك رواه ابن حبان وغيره (والجديد) الواجب (قيمتها) (بها) ما بلغت يوم وجوب التسليم (بنقد بلده) الغالب (وإن وجب بعض) منها (أخذ وقيمة الباقي

وظراء والختى) في الدية
 نصف دية الرجل وألحق
 بنفسها جرحها بها الختى
 نكسا وجرحا لأن زيادته
 عليها مشكوك فيها (و)
 دية (يهودى ونصرانى
 ثلث) دية (مسلم) أخذا
 من حديث عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده أنه
 صلى الله عليه وسلم فرض
 على كل مسلم قتل رجلا من
 أهل الكتاب أربعة آلاف
 درهم ورواه عبد الرزاق
 في مصنفه وقال به عمر
 وعثمان رضى الله عنهما
 (و) دية (مجوسى) ثلث
 دية (مسلم)
 كقالت عمر وعثمان وابن
 مسعود رضى الله عنهم
 ثمانمائة درهم ويعبر عن
 ذلك بحمس دية الذى وهو
 من له كتاب ودين كان
 حقا وتحمل ذبيحته
 ومناكته ويقر بالجزية
 وليس للمجوسى من هذه
 الخمسة الخماس فكانت
 دينه خمس دينه (وكذا
 وثى) أى عبد وثى بالثقة
 لئى صنم (له أمان) بأن
 دخل لنا رسولا فقتل
 ومنه عبد الشمس والقمر
 أى دينه دية مجوسى
 والمرأة في الأربع على
 المصنف كرو (والمذهب
 لمن لم يبلغه الاسلام)
 وقيل (ان تمسك بدين
 لم يبدل فدية دينه) وقيل دية مسلم لعنره (والا) بأن تمسك بدين يبدل فدية دينه

(١٣٣)

(كنصف) دية (رجل نكسا وجرحا) بضم الجيم روى البيهقى حديث دية المرأة

فان وجد بعض من كل منها فان اتحدنوها فذلك والألفه الاتمام من التأخر إن كان أعلى والأرجح
 الى القيمة وهذا كله على الجديد وأما على القديم فيؤخذ بالقسط من النقد المذكور وهل القسط
 باعتبار عدد المائة من الابل أو باعتبار قيمة المأخوذ والمردوم لوجبت أو باعتبار نقص قيمة المأخوذ
 عن الألف حتى لو ساء فلا شئ. راجع ذلك (قوله والمرأة) أى الأثنى وهى مبتدأ والظرف بعدها
 الخبر كما أشار اليه الشارح والختى عطف عليها (قوله نكسا وجرحا) وطرقا ومعنى نعم في حلة الختى
 وهذا كبره وشغريه الأقل من دية امرأة وحكومة كل منها (قوله ودية يهودى الخ) أى له كتاب ودين
 يقر عليه بالجزية ويشترط أن يكون له أمان وان تحمل منا كته والاهدرى الأول ووجب دية مجوسى
 في الثلثى ويقاس بالدية غيرها كذا قاله شيخنا وفي الثاني نظر لأن الدية معتبرة بأغلظ الأصل كما يأتي
 فظاهر كلام المصنف أن لفظ يهودى وما بعده مرفوع عطفا على المرأة وأخرجه الشارح عن اعرابه
 بتقدير لفظ دية قبله وهو معيب وقيل عنده عدم صحة الاخبار عنه بما بعده وأوجب الامام مالك
 في نحو اليهودى نصف دية مسلم وأوجب أبو حنيفة فيه دية مسلم كاملة وأوجب الامام أحمد دية المسلم
 في العمد ونصفها في الخطأ وشبه العمد (قوله ثلث عشر) الأخصر ثلث خمس مسلم قال الخطيب لعدم
 تكرار الثلث وتصويب الحساب (قوله وهو) أى الذى (قوله أى صنم) وقيل الوثن ما يكون من
 نحو نحاس والصنم ما يكون من حجر وعلى كل منهما فالكواكب لا تسمى بواحد منهما وان اتحد
 حكم الدية في الجميع (قوله له أمان) لما تقدمت الإشارة اليه وان كان ظاهر كلامه رجوعه للوثنى
 وحده (قوله والمرأة) ومثلها الختى كما مر في المسلم (قوله ان تمسك) أى يقينا فان شك هل بلغته دعوة
 نبى أولا فهدر على المعتد (قوله بدين لم يبدل) أى عند أهله أو باعتبار اعتقاده بأن لم يبلغه ناسخ له
 (قوله وقيل دية مسلم) فالتعبير بالمذهب ليس في محله (قوله وقيل دية ذلك الدين) وفيه طريق قاطع
 بالأول وأعل تعبير المصنف بالمذهب لأجلها وجع الأولى معها تعليلها وكان حق الشارح ان ينبه على ذلك
 (فتبينه) يجزى في هذه الديات التعليل في العمد وشبهه وفي الخطأ في الأشهر الحرم وفي الرحم المحرم لاقى
 الحرم كما مرّت الإشارة اليه في قتل كتابى مثلامدا أو ذارحم أو في الأشهر الحرم من كل من الحقات
 والجذعات عشر ومن الخلفات ثلاث عشرة خلفه وثلث خلفه وفي قتل نحو مجوسى كذلك جذعتان
 وحقتان وخلفتان وثلاث خلفه ويعبر في المتولد أكثر أصوله دية أبه كان أو أماسواء حلت منا كته
 أولا كما في جزاء الصيد نظرا لمنع ابتداء والله أعلم .

[قوله والمرأة الخ] لما فرغ من مخططات الدية شرع في منقصاتها فنها الاثونة ثم الكفر الى آخر ما قرره [قوله
 نكسا] أى بالاجماع [قوله وجرحا] أى بالقياس [قوله أربعة آلاف] قال الزركشى فاعتبر الثلث في الفهرام
 فقسنا عليه الابل وذهب أبو حنيفة الى ايجاب دية مسلم ومالك الى ايجاب النصف ومنهم من أوجب الثلث
 فأخذه الشافعى للاتفاق عليه ومنه تم أن دليل ايجاب الابل فيه الاجماع [قوله أيضا أربعة آلاف] ولما
 ايجاب الابل فيه فدلله الاجماع لأنه أقل مما قيل [قوله ويعبر عن ذلك] أشار بهذا الى القياس الذى ثبت
 به الحكم المعتد بقول الصحابة [قوله أى عابدون] (فتبينه) المتولد بين مختلفى الدية يلحق بأغلظهما
 قيل ويشكل بالختى حيث ألحق بالمرأة قال السهيلي ولا يقال وثن الأمن فان من غير صخرة كالنحاس
 وغيره [قوله له أمان] ظاهره عوده الى الوثنى فقط وينبى عوده الى الكل [قوله والا فكم مجوسى] اعلم
 أن عموم هذا الكلام كما يشمل ما قاله الشارح يشمل من لم يبلغه دعوة نبى أصلا وفيه طريقان أحدهما
 قولان أرجعهما وجوب الاخص والثانى دية مسلم والثانية القطع بالأول فتعير المصنف بالمذهب صحيح

بالنظر (فكم مجوسى) دية وقيل دية ذلك الدين

(فصل : في موهجة الرأس أو الوجه لمسلم) أي منه (خمس أبرة) لحديث في الموهجة خمس من الأبل رواه القزويني والثلاثة وحسنه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والبعير يطلق على الذكر والأنثى (و) في (هاشمة مع إضاح عشرة) لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب في الهاشمة عشرة من (١٣٣) الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي

موقوف على زيد (ودونه) أي وفي هاشمة من غير إضاح (خمس) أخذا بما ذكر قبل (وقيل حكومة) ككسر سائر العظام (و) في (منقلة) وهي مسبوقة بهشم وإضاح (خمس) عشر) بعيرا لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه أبو داود والذائي وابن حبان والحاكم ورواه من حديثه سابق في الموهجة (و) في (مأمومة ثلث الدية) لحديث عمرو بذلك أيضا وقيل بها الدامغة وقيل تزد حكومة طريق الخريطة وقيل فيها الدية لأنها تذف ومنع ذلك (ولو أوضح) واحد (فهشم آخر) وقل ثالث وأم راج فلي كل من الثلاثة خمسة والرابع تمام الثلث) وهو ثمانية عشر بعيرا وثلاث بعير وهذا كله في المسلم الله كرافة في الموهجة مثلا نصف عشر دية فتراعي هذه النسبة في حق غيره ففي موهجة المرأة بعيران ونصف والذمي بعير وثلثان

(فصل) في حكم واجب مآدون النفس في المسلم وغيره من الذكر والأنثى والخنثى والحر والرقيق (قوله في موهجة الرأس) ومنه البياض خلف الأذن هنا دون الرضوء لتعلقه فيه بالشعر (قوله أي منه) أشار إلى أن اللام بمعنى من لدفع توهم أنه المستحق لها بالجناية على غيره ولا فائدة أن الظرف متعلق بالرأس والوجه فتأمل (قوله خمسة أبرة) أو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أولى لأن الخنة مثلية أو خمسة كما يأتي ولكان أعم لانه المعتبر وسياقي (قوله والثلاثة) هم أبو داود والنسائي وابن ماجه (قوله والبعير يطلق على الذكر والأنثى) وهذا الإطلاق لغة ولو سكت عنه لكان أولى لأن المعتبر هنا الأنثى كما تقدم في الدية وسياقي الإشارة إليه (قوله مع إضاح) ولو لحاجة إليه لإخراج العظم المهشوم ولو وصلت الهاشمة إلى وجته أو فم أو الموهجة إلى آف وجب مع الأرض حكومة أيضا ومحل ما ذكر في رأس أو وجه غير زائد يقينا والا فالواجب حكومة لأرض (قوله أخذا بما ذكر قبل) من أن شرط وجوب العشرة اجتماعهما والواجب في شيئين يقتضي التوزيع عليهما (قوله فهشم) الواو أولى (قوله وأم راج) بفتح الهمزة وتشديد الميم فعل ماض فلو دمع خامس فان قلنا بالمرجوح أن الدامغة مذففة فهو القاتل فعليه الدية وعلى كل ممن قبله ضمان جرحه والا فلان مات بجراحاتهم وزعت الدية على الخمس وسقط مقدار الجروح الأول والا فعلى الخامس حكومة فقط فراحه (قوله وهذا كله الخ) أي كما ربح به المصنف أولا وتؤخذ المذكورة من مذ كير لفظه المتقدم وسكوت الشارح عن الحر هنا مع ذكر المسلم لأوجه له فتأمل (قوله فتراعي هذه النسبة الخ) هو صريح في اعتبار التثليث والتخميس في الموهجة عمدا خمس أبرة اثنا عشرة حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفيها خطأ خمس نحسة بفت مخاض وابن لبون وفت لبون وحقة وجذعة فراجع ذلك وحرره (قوله والذمي) أي الذكروا ذكره وفي الذمية نصف وثلث بعير وفي المجوسية سدس بعير وانظر كيف التثليث والتخميس فيها وغيرها (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس غير الموهجة من الهاشمة وغيرها عليها في تلك النسبة فتأمل (قوله ان عرفت) يقينا (قوله وجب قسط) أي ما لم تكن الحكومة لواهتبرت أكثر منه والاوجب فان استؤثر بتخير (قوله وفي حائفة ثلث دية) وكذا في دامغة بل هي منها كما يأتي وفي مأمومة كما مر بالنظر لهذا فيندفع الاعتراض بأن الخلاف في غيره أوجه وبقي من المنقصات الرق والاجتنان وسياقيان .

(فصل : في موهجة الرأس)

[قوله أخذا بما ذكر] وذلك لأن الواجب في شيئين يوزع عليهما عند الأفراد [قوله وقيل حكومة] على هذا هل تبلغ أرض موهجة تردد فيه جواب القاضي ثم قال لا يبلغ بها [قوله خمسة عشر] لو قل من غير إضاح فهل يجب عشرة أبرة أم حكومة قال الرافعي فيه الوجهان السابقان يعني في الهشم المنفرد عن الإضاح [قوله فهشم] الاثنان بالواو أولى [قوله حكومة] أي ولا يجوز أن يبلغ بها أرض الموهجة [قوله ففيه حكومة] وذلك لأن الشين في الوجه والرأس أعظم لاشتمالهما على المحاسن والحواس وثلثا يلزم أن يجب في جرح العضو أكثر مما يجب فيه

والمجوسى ثلث بعير وعلى هذا القصاص (والشجاج قبل الموهجة) من الحارسة وغيرها المتقدم (ان عرفت نسبتها منها) أي من الموهجة بان كان على رأسه موهجة لذا قدس بها الباضعة مثلا عرف أن المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم (وجب قسط من أرضها) أي الموهجة (والا) أي وان لم تعرف نسبتها منها (فحكومة كجرح في سائر البدن) أي باقية كالأضاح والهشم والتخيل ففيه حكومة (وفي جائفة ثلث دية) لحديث عمرو بن حزم بذلك رواه النسائي وابن حبان والحاكم وهذا

كالستنى مما قبله (وهى جرح ينفذ) بالهجمة (الى جوف كبطن ومصدر وثقرة نهر) بضم المثناة (وجين وخاصرة) أى كداخل المذكورات وصور في الجين بما نقل عنهم من (١٣٤) أن الجرح النافذ منه الى جوف الدماغ جاتفة ووجه به الصول عن قول المحرر وغيره

الجين المفهوم مما ذكر معه ومتا الورك وليس من الجوف داخل الفم والألف (ولا يختلف أورش موضحة بكبرها) فالكبيرة وغيرها سواء في أرسها التقيم (ولو أوضح موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما فوضعتان) وجهه في الثانية وجود حاجز بين الموضعين والأصح فيها واحدة لأن الجنايات أتت على الموضع كله كاستجابته بالإيضاح ولو عاد الجاني فرفع الحاجز بينهما قبل الانفصال لزمه أورش واحد على الصحيح وكذا لو تأكل الحاجز بينهما لأن الحاصل بمرأية فله منسوب اليه (ولو اتقسمت موضحة عمدا أو خطأ أو شملت رأسا ووجهها فوضعتان وقيل موضحة نظرا للصورة والأول نظر الى اختلاف الحكم أو الحمل (ولو ووسع موضحة فواحدة على الصحيح) كما لو أتى به ابتداء كذلك والثاني فقتان (أو) موضحة (غيره فقتان) لأن فعله لا يبنى على فعل غيره (والجائفة كموضحة في التعدد) وعدمه فلا أجابه

(قوله كالستنى) لعدم أداة الاستثناء فيه والتي قبله خرج سائر البدن (قوله وخاصرة) ومثناة ومجان بكسر أوله المهمل وهو ما بين الخشية والبر (قوله جاتفة) وهى الدامغة السابقة في كلام الشارح ولم يذكرها المصنف هناك لدخولها فيما هنا (قوله الجينين) بنون بعد الجيم متى جنب (قوله مما ذكر معه) وهو الخاصرة بعده والبطن قبله (قوله ومنه) أى ماذكر (قوله داخل الفم والألف) وكذا العين والفتحة والذكر فالمراد بالجوف ما فيه حالة للفناء أو الدواء أو ما هو طريق له غير المذكورات (قوله لزمه أورش واحد) ان اتفقت الجنايتان عمدا وغيره والا تعددت كما يأتي ولو رفعه غير الجاني لزمه أورش ولزم الأول أورشان ولو رفعه مع غيره فكذلك كذا قالوا وقياس ما يأتي فيما لو أوقعه جمع أنه يلزم الجاني ثلاثة أروش ويلزم من شاركه في رفع الحاجز أورش واحد ولو اشترك في الموضعين ورفع أحدهما الحاجز لزم الراجع أورشان والآخر أورش واحد كذا قاله وقياس ما يأتي فيما لو أوقعه جمع أنه يلزم الراجع ثلاثة أروش ويلزم الشريك في الموضعين أورشان فتأمل (قوله ولو اتقسمت الخ) يشير الى أن الموضحة كالجائفة تعد بصورة ومحل وحكما وقاعلا (قوله شملت) بكسر الميم أفصح من فتحها (قوله أو موضحة غيره) فغير محرر عطف على ضمير موضحة من غير العدة الجار وهو طريق المصنف تبعاً لشيخه ابن مالك ولم يجعله عطفاً على ضمير وسع مع محته لمنع العطف عليه من غيرنا كيد اتفاق مع ان غير وجدت في خط المصنف بحرورة (قوله في التعدد) ثم لو وسع جائفة غيره من داخل فقط أو من خارج فقط لحكومة فقط (قوله وكذا الخ) أى مما جاتفتان فالتشبيه

[قوله كالستنى] وذلك لأن جروح باقى البدن ليس فيها مقدر الا الجائفة [قوله مما قبله] الذى قبله قول للثمن كجرح [قوله وهى جرح ينفذ الى جوف] أى ولو كان ذلك بآخرة ونحوها [قوله وثقرة نهر] كأنها الثقرة التى فى أعلى الصدر بين الترقوتين [قوله وصور في الجين] لك أن تقول هذا التصوير يرجع الى أن ذلك مأمومة فألحق ما فى المحرر الآن يقال لابد في الجائفة من خرق الجلد أعنى خريطة الدماغ فان قيل هذه تكون دامغة قلنا نعم ولكن الدامغة لا يتقدم لها دية في التناهي [قوله المفهوم مما ذكر] الذى ذكر قول المثلن كبطن الى قوله وخاصرة الا قوله وجين فليس مما ذكر [قوله ومنه] الضمير فيه يرجع الى قوله مما ذكر [قوله موضحة] غيرها مما لم يقدر كذلك وعلى ذلك النظر الى الاسم [قوله لأن الجنايات] عبارة الامام لأنه بازاله أحدهما أثبت الجناية على الموضع كله ولو أوضح جميع ذلك لم يجب أكثر من أورش الموضحة فأولى [قوله عمدا وخطأ] نصب إمام على نزع الحافض أوصفة مصدر محذوف [قوله أو شملت رأسا ووجهها] خرج ما لو شملت رأسا وقفا فلا خلاف في إيجاب موضحة الرأس وحكومة القفا وخرج أيضا ما لو عمت الجبهة والخد فوضحة واحدة ثم شملت بكسر الميم على الأفصح [قوله أو موضحة غيره] أى فغيره محرر ويجوز أيضا رفعه عطفاً على فاعل وسع ويجوز أيضا نصبه إقامة له مقام المضاف اليه [قوله كموضحة] من جهة ما دخل في التشبيه بعدم التعدد عند توسيعه هو وكذا التعدد عند توسيع الغير لها ولم يتعرض لها الشارح وقد تعرض لها الزركشى فقال لو وسع غيره الجائفة من الظاهر والباطن تعددت والا لحكومة على الموسع [قوله وكذا لو اتقسمت عمدا وخطأ] ظاهره اتحاد الجائفة بذلك وهو خلاف ما في الروضة وأصلها حيث قال ويجوز في اختلاف حكم الجائفة واقسامها الى عمد وخطأ ما تقدم في الموضحة والجواب عن الشارح رحمه الله تعالى ان قوله وكذا الخ عطف على صدر الكلام أى فهما جاتفتان

[قوله]

في موضعين بينهما لحم وجلد قبل أو أحدهما جاتفتان ولو رفع الحاجز بينهما أو تأكل فواحدة على الصحيح وكذا لو اتقسمت عمدا وخطأ (ولو تفتت) بالهجمة (في بطن وخرجت من ظهر جاتفتان في الأصح)

اعتبروا للخارجة بالداخلة والثاني في الخارجة حكومة (ولو أوصل جوفه سنانا له طرفان فثنتان) حيث الحاجز بينهما سليم (ولا يسقط الأرض بالتحام . ونقطة وجائفة) لأنه في مقابلة الجزء . الذاهب والألم الحاصل (والمذهب أن في الأذنين دية لحكومة) وهو قول أوجه مخرج وجه بأن السمع لا يحلها وليس فيها منفعة ظاهرة واستبدل الأول بحديث عمرو بن حزم وفي الأذن خسون من الأبل رواه البارقيطي والبيهقي وسواء فيما المقطع والقلع والسمع والأصم (وبعض) منهما (بقسطة) من الدية وهو صادق بواحدة ففيها النصف وبه صرح في المحرر وبعضها ويقدر بالمساحة (ولو أبيضهما) بالجناية (فدية وفي قول (١٣٥) حكومة) لأن منفعتيها لا تبطل

بذلك وهي جمع الصوت ليصل الى الصياح ومحل السماع وعورض بيطان المنفعة الاخرى وهي دفع الموم بالاحساس (ولو قطع بإستين حكومة وفي قول دية) الأول مبنى على الاول والثاني على الثاني كما في المحرر (وفي كل عين نصف دية) لحديث عمرو بن حزم في العين خسون من الأبل رواه مالك وحديثه أيضا وفي العينين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (ولو) هي (عين أحول وأعمش وأعور) أى ذى عين واحدة ففيها نصف الدية لان المنفعة باقية في أعينهم ومقدارها لا ينظر اليه (وكذا من بعينه بياض لا ينقص الضوء) فيها نصف الدية (فان نقص فقص) منه فيها ان انضبط النقص بالاعتبار بالصحيحة التي لا يياض فيها (فان لم ينضبط) النقص (لحكومة)

راجع لقوله لو أجافه في موضعين فأتوممه بعضهم هنا ليس في عمله (قوله أن في الأذنين دية) ولو تعددت الأذان فان كانت كلها أصلية أو اشتبهت تعدت الدية فان علم زيادة بعضها ففيه حكومة وكذا جميع ما يأتي (قوله وهو) أى انقائل بالحكومة قول أوجه مخرج ومقابلة المبرعنه بالمذهب نص فالتعير بالمذهب ليس في عمله (قوله وليس فيها منفعة ظاهرة) هو مردود بأن دفع الموم وجمع الصوت من المنافع المقصودة خصوصا مع الجمال المعتبر بهما (قوله وسواء الخ) ولو حصل مع ذلك ايضاح وجب أرشه أيضا (قوله وبعض الخ) يجوز فيه الرفع على الابتداء لوصفه المقدر كما ذكره الشارح والجرح عطف على الأذنين ولكن بعده حرف الجر بعده ولزوم جريان الخلاف السابق فراجع (قوله من الدية) اقتصر عليه لأنه الراجح وكان المناسب أن يزيد أومن الحكومة فتأمل (قوله ويقدر) أى البعض بالمساحة لعرفه الجزئية المعبرة في أجزاء الأطراف كما مر بخلاف الكل لا اعتبار المائلة وفي اعتبار المساحة ما مر في الموصحة فراجع (قوله وعورض الخ) مراده رد القول ببقاء منفعتيها لأن هذه المنفعة توجب الدية وحدها كما توممه بعضهم ولو أسقط لفظ الأخرى لكان وانما لأن المنفعة واحدة لها جهتان جمع الصوت ودفع الموم فتأمل (قوله الأول مبنى على الأول) لنقص المنفعة عنده والثاني مبنى على الثاني لزوال جميع المنفعة عنده كذا قالوا وفيه على الثاني بحث دقيق فتأمل ومحل القولين في قطع غير عمد أو عفا على مال والاوجب القود كما لا يقال العفو عن القود يقتضى وجوب الدية لأنه لا تلازم بينهما كما لو قتل مرتد مثله فيجب القود ولا شيء لو عفا وكما لو قطع يديه فسرى كما تقدم (قوله ولو هي) قدر المبتدأ دون كان امالأنه وجدعين مرفوعة في كلام المصنف أولأنه أخصر (قوله ففيها نصف الدية) خلافا للائمة الثلاثة (قوله باقية في أعينهم) نعم لو كان نحو العمى بجناية نقص لأجله حكومة (قوله أم الناظر) وهو السواد الأصغر الذى هو محل الابصار في وسط السواد الأعظم (قوله وفي كل جفن) ولو بياضه وفي هدبه حكومة ان فسد المنبت والا فالعزير فقط (قوله على قياس الخ) اذ لانص في ذلك خلافا لمن زعمه ويندرج في الدية حكومة الاهداب (قوله وفي مارن) ولو باشلالة وفي اعوجاجه حكومة كاعوجاج الرقبة وتسويد

[قوله اعتبارا الخ] أى كما أن الداخلة جائفة كذلك الخارجة تقاس عليها وتعتبر بها [قوله لأنه في مقابلة الخ] وفارق ذلك سن غير المتغور وان كان الغالب على الموصحة الالتحام لئلا يلزم اهدار الموصحات دائما بخلاف السن فان المجنى عليه ينتقل الى حالة أخرى يضمن فيها [قوله بقسطه] وقيل حكومة فلأخر الماتن قوله لا حكومة الى هنا لافاد ثبوت الخلاف في البعض [قوله لحكومة] هذا بشكل على قطع الصحيحة بها [قوله وفي كل جفن] وان لم يكن هدب [قوله على قياس الخ] يريد أنها لم ترد في كتاب عمرو بن حزم ولهذا قالوا أغرب الماوردي في قوله انه ورد في كتاب عمرو [قوله وقيل في الحاجز الخ] على

فيها وسواء كان البياض على البياض أم على السواد أم الناظر (وفي كل جفن ربع دية ولو) كان (لاعمى) ففي الأربعة الدية على قياس أن في المتعدد من جنس الدية تقسم على أفراد كالعينين والأذنين (و) في (مارن) وهو مالان من الاف مشتمل على طرفين وحاجز (دية) لحديث عمرو بن حزم وفي الاثنا استؤصل المارن الدية الكاملة وحديث طاوس عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاثنا اذا قطع مارنه مائة من الأبل رواه البيهقي ولايزاد في قطع القصبة مع شيء وتدرج حكومتها في دية في الاصح (وفي كل من طرفيه والحاجز ثلث) من الدية (وقيل في الحاجز حكومة وفيهما) أى في الطرفين (دية) لان الجمال والمنفعة فيهما وقال الاول وفي الحاجز

(و) في (كل شفة نصف) لحديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية رواه النسائي وابن حبان والحاكم (و) في (السان) لناطق (ولولا لکن وأوت) بالثنية (والتخ) بالثنية (وطفل دية) لحديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية رواه من ذكر قبل وأبو داود (وقيل شرط الطفل ظهور أثر نطق بتحرر بكلمة) (و) فان لم يظهر فحكومة (ولاخرس حكومة) فان ذهب ذوقه وجبت الدية (و) في (كل سن) لذكر حرم صلح خمسة أبصرة) لحديث (١٣٦)

وفي السن خمس من الابل رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (سواء كسر الظاهر منها دون السنخ) بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء وهو أصلها المستر بالحكم (أوقلعهابه وفي سن زائدة حكومة وحركة السن ان قلت) بحيث لا تنقص المنافع (فكصحيحة) تلك السن (وان بطلت المنفعة) بشدة الحركة (لحكومة) في سنها (أو نقصت) المنفعة بالحركة (فالأصح) سنها (كصحيحة) ففيها الأرض والثاني فيها الحكومة للنقص (ولو وقع سن صبي لم يضر) بضبطه المتقدم أي من أسنانه التي تسقط وتعود غالبا (فلم تعد) وقت العود (وبان فساد المنبت وجب الأرض) السابق (والأظهر) انه لو مات قبل البيان للحلل (فلاشئ) لان الأصل براءة الذمة والظاهر العود لو عاش والثاني يجب الأرض لتحقق الجناية والأصل

الوجه (قوله وفي كل شفة) ولو باشلال وهي ما بين الشدين مما يستر الأسنان والثة ويندرج فيها حكومة الشارب ونحوه (قوله نصف) نعم لو كانت مشقوقة قصت حكومة (قوله وفي الشفتين الدية) أي مع القياس المتقدم في التعدد وقال مالك بوجوب ثني الدية في الشفة السفلى (قوله وفي لسان دية) وان كان له طرفان أصليان فان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا ففي الأصلي الدية وفي الآخر حكومة تنقص عن قسط قدره من الأصلي (قوله لناطق) ولا عبرة بالذوق معه كذا في شرح شيخنا وفي العباب خلافة فراجعه وتأمله وسيأتي قريبا ما يؤيده (قوله والتخ) فعمل أنه لا يضر نقص بعض الحروف حيث لم يكن بجناية (قوله من ذكر قبل) وهم النسائي وابن حبان والحاكم (قوله وطفل) نعم ان بلغ أو ان النطق ولم يظهر فحكومة بلا خلاف وفي لسان أصم لا يحسن الكلام دية على الأصح في الأنوار (قوله فان ذهب ذوقه) أي الأخرس وجبت الدية ويدخل فيها حكومة للسان ولو ذهب ذوق الناطق مع كلامه فديتان على المعتمد ولا حكومة للسان .

(فرع) لو عاد اللسان بعد قطعه لم يسقط الدية ولا الأرض وكذا سائر الاجرام الا في ثلاثة سن غير المنغور وسلخ الجلد والبكارة وأما المعاني فيسقط الأرض يعودها مطلقا لأن ذهابها مظنون (قوله وفي كل سن) أصلية تامة مشغورة متميزة خمسة أبصرة لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان أعم وأولى ولو كانت أسنانه صفيحة واحدة وجب دية صاحبها فقط على المعتمد وفي إبطال منفعة السن أرض كامل كقلعها على المعتمد (قوله وإعجام الخاء) ويقال بالجيم (قوله أوقلعهابه) أي معافوقلعه وحده بعدها وجب فيه حكومة كما لو قلعه غيره وفي جعل إزالة السن دون نسخها قلعا تجوز لأنه كسر لاقط فتامل (قوله وفي سن زائدة) أي خارجة عن سمت الأسنان والاففها أرض كامل كما في الأصبع الزائدة ولو قلع مع السن شئ من عظم الرأس وجب له حكومة ولو طالت السن بحيث لا تصلح للضغ ففيها حكومة فقط كما لو كانت ناقصة عن أختها (قوله وان بطلت المنفعة) أي كلها اذا قلعه وهي كذلك (قوله أو نقصت) أي بغير جناية والاففها أرض ناقص حكومة (قوله ولو قلع الخ) تقدم مافيه (قوله أي من أسنانه) بيان للقلوعة (قوله الأرض السابق) وان عادت ناقصة وجبت حكومة للنقص وكذا لو عادت كاملة تجب حكومة لأجل الألم قاله شيخنا فراجعه (قوله وهي ثنتان وثلاثون)

هذا لو قطع طبقة مع الحاجز وجب نصف الدية مع حكومة كذا قال الزركشي ثم قال بعد ذلك الثالث يعني من التفتيش محل الخلاف اذا أفرد الحاجز بالجناية لكن عبارة المصنف في حكاية الوجه تناول ما لو قطع أحد الطرفين مع الحاجز وواجبه نصف الدية وحكومة [قوله وفي كل شفة] خالف مالك فقال في السفلى الثلاثان أي حركتها وفي العليا الثلاث [قوله وفي اللسان] نقل الشافعي في الأم وكذا ابن المنذرفيه الاجماع [قوله سواء الخ] لو أبطل نفعها بالكية فكذلك [قوله أو نقصت] ظاهره ولو بجناية [قوله ففيها الأرض] لنقص البطش [قوله فلاشئ] يعني لادية والاففها حكومة واجبة [قوله والثاني يجب] أي لو عاد بعضها بمات فالظاهر عدم مجئ هذا القول [قوله وهي ثنتان وثلاثون] أربع ثانيا وأربع رباعيات وأربع ضواحك لعله

عدم العود (و) الاظهر (انه لو قلع سن مشغور فعادت لا يسقط الأرض) لأن العود نعمة جديدة والثاني وأربع

قال العائدة قائمة مقام الأولى (ولو قلعت الأسنان) كلها وهي ثنتان وثلاثون (فبحسابه) ففيها مائة وستون بعيرا (وفي قول لا تزيد على دية إن اتحد جان بجناية) كان يسقطها بضرية ولو أسقطها بضر بات من غير تغلل انعدام ففيها القولان وقيل تراد قطعها كما لو تغلل الاندمال بين كل سن وأخرى أو تعدد الجاني (و) في (كل لحي) بفتح اللام (نصف دية) كالأذن والاحيان منبت الأسنان السفلى (ولا يدخل أرض

عشرة (في دية اللحيين في الأصح) والثاني يدخل اتباعا للأقل الأكثر ففيهما بأسنانهما على الأول مائة وثمانون بغيرا وعلى الثاني مائة وقد لا يكون عليهما أسنان كلحي طفل لم تنبت أسنانه أو شيخ تناثرت أسنانه (وفي كل يد نصف دية إن قطع من كف فان قطع من فوقه حكومة أيضا) في (كل أصبع عشرة أبخرة) في (كل أظلة) من غير ابهام (ثلث العشرة و) في (أظلة ابهام نصفها والرجلان كاليدين) في جميع ما ذكر في قطع كل رجل من القدم نصف دية ومن فوقه حكومة أيضا وفي كل أصبع منها عشرة أبخرة وأنامل أصابع الرجل كأنامل أصابع اليد كذا قالوا روى النسائي وغيره من حديث

عمر بن حزم في اليد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الابل (وفي حلمتها) أي المرأة (ديتها) في كل واحدة وهي رأس الثدي النصف لأن منفعة الارضاع بها كمنفعة اليد بالأصابع ولا يزاد بقطع الثدي معها

غالب في الآدمي نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم يخصها فالأربعة التي في مقدم الفم تسمى الثنايا والتي تليها تسمى الرباعيات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المرادة بالنواجذ في ضحكه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكه تبسم والتي تليها تسمى الأنياب وبعدها اثنا عشر ضرسا ويلها أربعة تسمى النواجذ وهي من الأضراس يقال لها أضراس العقل ولا مانع من ارادتها في ضحكه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في الخصى والكوسج فأسنانهما ثمانية وعشرون سنا قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا وخرج بالآدمي غيره فأسنان البقر أربعة وعشرون سنا وأسنان الشاة إحدى وعشرون سنا وأسنان التيس ثلاث وعشرون سنا وأسنان الغنم تسعة عشر سنا (قوله وهي ست عشرة) أي في كل لحي ثمانية كما مر ولو ذكر جميع الأسنان لكان أنسب لكنه لما خص الكلام باللحيين الأسفلين اقتصر على ما ذكره ولا يقال لما عليه الأسنان العليا لحي (قوله وكل يد) وإن تعددت سواء علمت الأصالة في الكل أو أشبه الأصل إلى غيره ففي كل واحدة القود أو نصف الدية وإن علمت زيادتها بقول أهل الخبرة لنحو قصر فاحش أو قلة بطش ففيها حكومة (قوله من كف) أي كوع دفعة واحدة فلو قطع أصابعه قبل كفه لزمه دية كاملة للأصابع وحكومة للكف ولو سلخه غيره أو هو قبل قطعه نقص منه حكومة الجلد ولو قطع رجله واحدة يديه أصياله ما قاله شيخنا وخالفه غيره ثم قطع اليد الأخرى تعديا ومات بذلك لزمه ثلث الدية للبد قاله شيخنا وفيه نظر فراجع وانظره (قوله وفي كل أصبع عشرة أبخرة) وإن زادت على العدد الأصلي حيث كان الكل أصليا أو أشبهه فإن علم زيادتها كما مر في اليد ففيها حكومة (قوله وفي كل أظلة ثلث العشرة) فإن زادت الأنامل على الثلاثة أو نقصت عنها وزع عليها واجب الأصبع فلو كانت أربع أنامل للأصبع وجب في كل أظلة ربع العشرة إلا أن علمت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الأصابع فانه يجب دية كاملة للأصبع الزائدة حيث لم تميز زيادتها بقصر فاحش أو انحراف مثلا ولا ففيها حكومة كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو أشبهت وجب فيها ستون بغيرا وما في المذهب مرجوح أو مؤول بعد الضمير فيه على الأنامل دون الأصابع فراجع (قوله وأنامل أصابع الرجل الخ) في كل أظلة من غير ابهام ثلث العشرة وفي أظلة ابهام نصفها (قوله كذا قالوا) تبرأ منه لما قيل إن في خنصر الرجل أظلتين فقط والواقع أنها ثلاثة وإن كانت غير ظاهرة في الحس (قوله وهي رأس الثدي) فهي منه ولونها مخالف للونه وحولها دائرة كذلك ولا يزداد بقطع الثدي معها شيء كالد كرم مع الحشفة

وأربع أنياب واثنا عشر رحي وأربع نواجذ وهي أقصاها وآخرها نباتا ويسمى ضرس الحلم وفي الغالب لا تنبت إلا بعد البلوغ من الناس فمن لا يخرج له شيء منها تكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اثنان فتكون ثلاثين قال بعضهم وفي الحديث حتى بدت نواجذه يريد هنا بها الضواحك وإنما وجب في زائد هنا بجنابة لأن نباتها مختلف ويتأخر بخلاف الأصابع مثلا [قوله وفي كل يد] نقل ابن المنذرية الإجماع [قوله إن قطع] ذكره على إرادة العضو ثم هذا القيد بالنظر إلى قوله فإن قطع فوقه والا فلو لقط الأصابع وجبت دية اليد [قوله حكومة] هذا يشكك بما صححه في الروضة من أن القصة تتبع الأنف [قوله وفي أصبع] فيها وكذا الأظلة تسع لغات شهيرة وتزيد الأصبع عشرة وهي أصبوع [قوله ثلث العشرة] أي بالإجماع [قوله ومن فوقه] أي ولو من الفخذ [قوله وفي كل أصبع] أي وكما قسمت دية اليد على الأصابع كذلك تقسم دية الأصابع على أناملها وتركه الشارح للعلم به من هذا [قوله وهي رأس الثدي] هذا التعريف يشمل حلمة الرجل فهو أحسن من قول

الرجل (حكومة وفي قول دية) كالمرأة وفرق الأول باتقاء المنفعة فيه (وفي اثنين) أي جلدتي البيضتين (دية وكذا ذكر) لحديث
 محمود بن حزم في الذكر وفي الاثنين (١٣٨) الدية رواه أبو داود والنسائي وابن حبان والحاكم (ولو) كان

الذكر (الصغير وشيخ
 وهن) فيه دية (وحشفة
 كذا ذكر) فيها دية لأن
 معظم منافع الذكر وهي
 لغة المباشرة تتعلق بها
 (وبعضها بقسطه منها وقيل
 من الذكر) لأنه المقصود
 بكامل الدية (وكذا حكم
 بعض مارن وحلمة) أي
 يكون بقسطه من المارن
 والحلمة وقيل بقسطه من
 جميع الأنثى والثدي بناء
 على اندراج حكومة قصبة
 الأنثى وحكومة الثدي في
 دية المارن ودية الحلمة
 وقد تقدم (وفي الأليين)
 وهما موضع القعود (الدية)
 كالأثنين والمرأة كالرجل
 ففي أليهايتها وفي الواحدة
 النصف ولو قطع بعض
 أحدهما وجب قسطه ان
 عرف قدره والا فلا حكومة
 (وكذا شراها) أي المرأة
 وهما حرفا الفرج فهما
 ديتها كالأليين (وكذا حكم
 سلع جلد) في دية السالو
 منه (ان بقي) فيه حياة
 مستقرة وحز غير السالو
 رقبته بعد السالو أي ان
 فرض ذلك والا فالسلو
 قاتل له وجعل في وجوب
 الدية كواحد وجبت فيه
 من البدن كاللسان والذكر

ولو أيسر الثديين فدية أو قطع لنبها أو أرغامها فحكومة (قوله أي الرجل) ولو احتملا
 فشمم الخنثى (قوله أي جلدتي الخ) تقسم ما فيه ومحل وجوب الدية ان سقط البيضان والا ففي
 الجلدتين حكومة ولو سل البيضتين فدية ناقصة حكومة الجلدتين (قوله وكذا ذكر) بقطعه
 أو إعلاله وفي تعذر الجاع به حكومة فلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية على العتمد قاله شيخنا
 وفيه نظر فراجع (قوله فيها دية) ولا يزداد بقطع الذكر معها شيء كما علم (قوله بقسطه منها) فلو
 اختل معه مجرى البول وجب الأكر من قسط الدية وحكومة فساد المجرى كما في الروضة (قوله
 وفي الأليين) ومثلها للأحمتان النانان بحجب سلسلة الظهر فبيها الدية (قوله وحز غير السالو
 رقبته) أو حزا السالو واختلفت الجناية عمدًا وغيره ولو نبت الجلد استردت الدية كما تقدم آقا
 (قوله فرع) التعبير به أنسب من التعبير بالفصل كما لا يخفى وزاد الترجمة به لطول الكلام قبله وهو في
 إزالة المعاني المعبر عنها بالمنافع (قوله المنافع) ذكر منها ثلاثة عشر ومحل الوجوب فيها ان لم يرج
 عودها بقول اثنين فأكثر من أهل الخبرة فان لم تعد أومات بعد مضي زمن قدره وجبت الدية
 والا فلا كما مر (قوله في العقل) سمي بذلك لأنه يعقل صاحبه أي ينفعه عن ارتكاب ما لا يليق
 والكلام في العقل الفرزي اذا زال كله وهو ما عليه التكليف وقد مر أول الكتاب أنه غريزة
 يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الحواس ومحل القلب على الراجح وله شعاع متصل
 بالماغ وقيل محل الدماغ وعليه أبو حنيفة وجاعة وقيل محلها معا وقيل لا محل له قاله الامام فان
 زال بعضه وعلم كأن صار يحزن يوما ويفيق يوما وجب قسطه وإلا فحكومة كافي العقل المكسب وهو
 ما به حسن التصرف (قوله أي ازالته) كذا عبر به هنا وفي الشم وعبر في البصر بالازهاب معا
 والازالة وفي السمع وغيره بالابطال فقيل هو تفنن في التعبير بدليل تغييره أولا في الجميع بازالة
 المنافع وبدليل أن المصنف لم يعبر بالابطال ولا بالمذهب وقيل وهو الأقعد إن هذه الألفاظ الثلاثة
 قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره منها كما يقال لمن صرف ماله في شيء أذهب ماله
 في كذا ولا يقال أبطله ولا أنزله ويقال لمن أفسد صلاته أبطاها ولا يقال أذهبها ولا أزالها ويقال لمن قتل
 شيئا من محل إلى آخر أزاله ولا يقال أبطله ولا أذهبه فلعن المصنف والشارح نظرا إلى مثل ذلك فتأمل
 (قوله كأن ضرب رأسه أو لطمه) أي أو مكن زواله بذلك والا كضربه بقم فزواله بهاموافقة قدر لاضمان
 غيره بعد هذا الذي يلتمه المرضع اه قال الامام ولونها في الغالب يخالف لون الثدي وحولها دائرة عل
 لونها وهي من الثدي لامن الحلمة [قوله وعنين] أي لأن العنة ضعف في القلب لا في نفس الذكر [قوله لأن
 معظم منافع الذكر] أي فهي كالأصابع مع الكف [قوله منها] أي كاللسن [قوله وهما حرفا الفرج] هو
 تابع للأثر هري حيث قال الاسكتان ناحيتا الفرج والشفران أطرافهما كما أن أشجار العين أهدابها وقال
 غيره الشفران هما اللحمان المحيطان بالفرج احاطة الشفة بالقم (فرع في العقل دية) قد مر لأنه
 أشرف المعاني [قوله وجبا] أي لا اختلاف المح ثم العقل محل القلب وقيل الرأس وقال الامام لا محل له معين
 [قوله وفي قول يدخل] وجه هذا بأن العقل يشبه الروح من حيث زوال التكليف بزواله ويشبه ضوء
 البصر من حيث إنه يبقى الجمال في الأعضاء مع زواله كما يبقى الجمال في الحديقة بعد ذهاب الضوء فتشبيهه
 بالروح يدخل ارش الجناية في دية اذا كان الارض أقل ولشبهه بالضوء لا يجمع بين بدله وارش الجناية على

(فرع) في إزالة المنافع (في العقل) أي ازالته (دية) روى البيهقي حديث في العقل الدية وقيل
 ابن المنذر فيه الاجماع ولا يزداد عليها ان زال بجناية لأرض لها ولا حكومة كأن ضرب رأسه أو لطمه (فان زال بمجرع له أرض
 أو حكومة وجبا) أي الدية والارض أو الحكومة (وفي قول يدخل

الأقل في الأكثر ففي زواله بالإيضاح يخلل أرش الموصفة في ديبته وفي زواله بقطع الدين والرجلين تدخل ديبته في ديبته (ولو ادعى) المجنى عليه (زواله) أى العقل بالجناية وأنكر الجاني (فإن لم ينتظم قوله) أى المجنى عليه (وفعله في خلواته) بأن روقب فيها (فله دية بلايين) لأن يمينه تثبت جنونه والمجنون لا يحلف وإن انتظم قوله وفعله في خلواته صدق الجاني بيمينه وإنما حلف لاحتمال صدور المنتظم اتفاقاً أو جواً على العادة وفي قوله ادعى المدلول إليه عن قول المحرر وغيره أنكرك الجاني نصح بالمدعى الأصل الانكار وفهم من السياق أن المدعى المجنى (١٣٩) عليه واستشكل سماع دعواه

المتضمنة لزوال عقله وأول ما يرد على المدعى عليه من أن المراد ادعى بوليده ومنه منسوب الحاكم (وفي السمع) أى إبطاله (ديته) روى البيهقي حديث في السمع الدية وقيل ابن المنذر فيه الإجماع (و) في إبطاله (من أذن نصف) من الدية (وقيل قسط النقص) منه من الدية (ولو أزال أذنيه وسمعه فديتان) لأن السمع ليس في الأذنين (ولو ادعى زواله وانزعج للصباح في نوم وغفلة فكاذب) لكن يحلف الجاني لاحتمال ان النزاع بسبب آخر اتفاق (والا) أى وإن لم ينزعج (حلف) لاحتمال تجلده (وأخذ دية وإن نقص) السمع (فقطه) أى النقص من الدية (إن عرف) قدره بأن عرف أنه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من قدر نصفه مثلاً (والا) أى وإن لم يعرف قدره بالنسبة

فإنما (قوله في الأكثر) وكذا لو تساوى على هذا الوجه (قوله لأن يمينه تثبت جنونه) ولا يقال بيمينه ثبت عقله لا مكان صدوره اتفاقاً (قوله والمجنون لا يحلف) يعلم منه أنه في زوال كل العقل والاحلف زمن اتفاقه (قوله في قوله الخ) جواب عن عدول المصنف المقتضى للاشكال المذكور المحجوز للتأويل ولو بني ادعى في كلامه للجهول لم يحتج لذلك فتأمل (قوله المتضمنة لزوال عقله) صوابه أن يقال المتضمنة لبقاء عقله أو المتضمنة لعدم زوال عقله أو المنافية لزوال عقله فتأمل (قوله وفي السمع) وهو أفضل من البصر وغيره من الحواس على المعتمد خلافاً للخطيب ولذلك قسم على البصر في كلام الله ورسوله غالباً ولأنه يترك به من آثار الجهل (قوله أى إبطاله) خرج ما لو ارتق بقول أهل الخبرة فيه حكومة فإن يرجع عودته فلا شيء كما مر (قوله يحلف الجاني) أن سمعه باق ولا يكفيه أن يحلف أنه لا يلزمه شيء (قوله حلف) ولا بد أن يقول إنه زال من جنابة هذا (قوله وإن نقص) أى من الأذنين أو من أحدهما وسيأتي الثاني في كلامه وما ذكره يصدق بواحدة من الأذنين وفيها نصف الدية ولا يتعدد السمع لأنه واحد تعدد منفذه بخلاف البصر فإنه متعدد وعمله الحدقة كذا قاله الخطيب فراجع (قوله إن عرف) ولو بقوله ولا بد في محبة دعواه من تعيين قدر (قوله بفتح القاف) وحكى كسرهما ويسمى ترابكسر المشاة الفوقية وسكون الراء المهمة قبل الموحدة (قوله كل عين) ولو عين أحول أو أعشى وهو من لا يبصر ليلاً وأخفش وهو من لا يبصر نهاراً ولو أعشاه

الجرم كما لا يجمع بين دية الضوء ورش العين القائمة وإن كان بفوات العين القائمة تجب الحكومة بل يدخل الأقل في الأكثر [قوله تدخل ديبته] أى وعلى الأول تجب ثلاث ديات [قوله الأصل للانكار] أى لأنه لا يصلح الإبهام [قوله وأول الخ] لهذا قال بعضهم ينبغي أن يكون ادعى في كلام المقتضى مبنيًا للجهول أى فلا يحتاج إلى تأويل [قوله وفي السمع] جعل الماوردي من طرق إبطاله الصوت المهائل الخارق للعادة [قوله ومن أذن نصف الخ] قياساً على غيره من المتعدد في البدن قال وقد يقال يجب فيه أى في الذاهب من إحدى الأذنين الحكومة فإن السمع واحد وربما كان الذاهب بانسد إحدى الأذنين دون النصف أو أزيد ولكن لما عسر ضبط قصه جعل المنفذ ضابطاً لأنه أقرب بخلاف ضوء البصر فإن تلك اللطيفة متعددة ومحلها الحدقة اه ولو ارتقت الأذن فتعطل السمع بعدم وصول الهواء أول طبقة نلقيه بقول أهل الخبرة بالحكومة [قوله وقيل قسط النقص] أى لأن السمع واحد [قوله السمع] أى من أذنيه [قوله أنه كان يسمع الخ] أى عرف منه ذلك قبل الجناية وقس على نظيره الآتي [قوله بفتح القاف الخ] أما بكسرهما فهو المكافي ثم طريق الاعتبار بالقرن أن يجلسا معاً ويؤمر من يرفع صوته ويناديهما من مسافة بعيدة لا يسمع فيها واحد منهما ثم يقرب شيئاً فشيئاً إلى أن يقول السليم سمعت فيعلم الموضع ثم يديم النداء وهو يقرب إلى أن يسمع المجنى عليه ويختبر من نظير تلك المسافة من جهات أخرى لا يكذب تكثير الارش هذا كتبه قبل رؤيته في كلام الشارح [قوله سدت الخ] ففي مالو ادعى زواله من إحدى الأذنين قال الشافعي

(حكومة) فيها (باجتهاد قاض وقيل يعتبر سمع قرنه) بفتح القاف وسكون الراء أى من له مثل سنه (في محته) ويضبط التفاوت بين سمعيهما) وذلك بأن يجلس قرنه بجنبه ويناديهما من يرفع صوته من مسافة بعيدة لا يسمعه واحد منهما ثم يقرب المنادى شيئاً فشيئاً إلى أن يقول القرن سمعت فيعرف الموضع ثم يديم المنادى ذلك الحد من رفع الصوت ويقرب إلى أن يقول المجنى عليه سمعت فيضبط ما بينهما من التفاوت أى ويؤخذ بنسبته من الدية (وإن نقص) السمع (من أذن سدت وضبط منتهى سماع الأخرى ثم هكس) أى سدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العليقة (ووجب قسط التفاوت) من الدية فإن كان النصف ووجب ربع الدية (وفي ضوء كل عين)

أي اذهابه (نصف دية) ذكروا فيه حديث معاذ في البصر الدية وهو غريب (فلوقفاها لم يزد) على النصف بخلاف قراءة الألف
وابطال السمع منها لما تقدم (وان ادعى زواله) أي الضوء وأنكر الجاني (سئل أهل الخبرة) فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة
عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم بخلاف السمع لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته (أو يمتحن
بتقريب مقرب أو حديدية من عينه بغتة ونظر هل يزعج) أولا فان ازعج فالقول قول الجاني بيمينه وان لم يزعج فقول المجني
عليه بيمينه وفي الروضة وأصلها نقل السؤال عن نص الأم وجاعة والامتثال عن جاعة ورد الامر الى خبرة الحاكم بينهما عن
المتولى (وان نقص) الضوء (فكالسمع) في قصه فان عرف قدر النقص بأن كان يرى الشخص من مسافة فصار لا يراه الا من
نصفها مثلا فقصته من الدية (١٤٠) والاحكام في الاصح وان نقص ضوء عين عصبت ووقف شخص

فنصف دية أو أخفشه أو أعمشه أو أجهده أو أشخص بصره لحكومة والفرق احتمال أن عدم قوة الابصار
اضوء النهار (قوله أهل الخبرة) ويكنى اثنان منهم واذا شهدوا بذهابه أخذت الدية بلا تحليف
بخلاف الامتحان الآتي (قوله اذ لا طريق لهم الخ) فيه نظر بما مر أن لهم معرفة بتوقع عوده
إلا أن يقال لا يلزم من معرفتهم ببقائه لنوع من الادراك معرفتهم بزواله لعدم علاقة عليه (قوله
أو يمتحن) أي بعد السؤال على المعتد فأوللتنويج وأما الوجه الثالث وهو رد الأمر الى خبرة
الحاكم فهو مؤخر عنهما على الراجح لأنه أضعفها (قوله ويؤمر أن يتباعد الخ) تقدم في السمع
عكس هذا بتقديم التباعد على القرب ولعله تفنن لافادة جواز كل من الأمرين في كل من الحالتين
وهذا لا يخالف ما في شرح شيخنا الرمل من ذكره لذلك حكمة فراجعه .

(نفيه) متى اتهم المجني عليه في شيء مما ذكرنا من تخالف المسافة في الجهة أو بتغير نحو ملبوس
وغير ذلك حتى يظهر صدقه وكذا ما يأتي (قوله وعلم قدر الذاهب الخ) أي بما مر في السمع لأنه مثله
ولادخل لأهل الخبرة فيه أيضا (قوله وفي الكلام الخ) أي بعد امتحانه وحلفه (قوله ثمانية وعشرون)
في الأم ان كانت الصحيحة اذا سدت بشيء عرف ذهاب سمع الأخرى سدت وان كان لا يعرف فالقول قوله
بيمينه ويجب له نصف الدية اه قال الماوردي وما ذكر من التجربة لا يكفي مرة بل لابد من مرات يزول
بها التصنع ويتفق فيها النداء فان اختلف هل على أقل الوجوب [قوله لم يزد] هو كذلك واذا قلع الحدقة مع
ذلك وجب لها حكومة [قوله سئل أهل الخبرة] أي ولا تحليف [قوله ورد الأمر الخ] أي وهو الذي في المتن
[قوله والاحكام في الأصح] ومقابلته يعتبر بقرنه [قوله عصبت الخ] أي ويفعل ذلك مرات وينظر قدر
المسافات هل اتحدت أم اختلفت كما سلف نظيره في السمع [قوله وعلم قدر الذاهب] قال الزركشي ويمتنع
عند التنازع بسد أحد المنخرين كما تقدم في السمع اه ولو كان النقص منهما فان عرف قدره بأن علمنا
انه كان يشم من مسافة كذا وصار يشم من نصفها وجب القسط والاحكام هذان من جملة مراد الشارح
فما يظهر [قوله ربع سبع] لأن الواحد من ثمانية وعشرين ربع سبع [قوله وقيل لا يوزع] قال
الاصطخري وابن أبي هريرة وأفسده الماوردي لما قاله الشارح فيما يأتي ولانه يلزمه ما مضى من الحروف
الشفهية فان التزم ذلك والافسد التعليل [قوله في لغة العرب متعلق بالموزع] أي فتفيد العبارة أن غير لغة

في موضع يراه ويؤمر
أن يتباعد حتى يقول
لا أراه فتعرف المسافة
ثم نصب الصحيحة
وتطلق العلية ويؤمر
الشخص بأن يقرب
راجعا الى أن يراه
فيضبط ما بين المسافتين
ويجب قسطه من الدية
(وفي الثم) أي ازالته
بالجناية على الرأس وغيره
(دية على الصحيح)
ذكروا فيه حديث عمرو
ابن حزم في الشم الدية
وهو غريب والثاني فيه
حكومة لانه ضعيف الدفع
ودفع بأنه من الخواص
التي هي طلائع البدن
فكل من كفه منها وفي
لوائحه من أحد المنخرين
نصف الدية وان نقص
وعلم قدر الذاهب وجب

العرب

قسطه من الدية وان لم يعلم لحكومة (وفي الكلام) أي

ابطاله بالجناية على اللسان (دية) روى البيهقي حديث ابن عمر في اللسان الدية ان منع الكلام وتقل الشافعي في الام فيه الاجماع
(وفي) ابطال (بعض الحروف قسطه والموزع عليها ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب) أولها في الذكر عادة ألف أي همزة
ففي ذهاب نصفها نصف الدية وفي كل حرف ربع سبع الدية لان الكلام يتركب من جميعها (وقيل لا يوزع على الشفهية والحلقية)
والاولى البلاء والفاء والميم والواو والثانية الهاء والهمزة والعين والحاء المهملتان والغين والحاء المهملتان لأن الجناية على اللسان
توزع الدية على الحروف الخارجة منه وهي ما عدا المذكورات والاول قال الحروف وان اختلفت مخارجها الاعتماد في جميعها
على اللسان وبه يستقيم النطق والحلقية منسوبة الى الخلق والشفهية الى الشفة وأصلها شفوة وقيل شفوة وعليه قول المجرر الشفهية
وقوله في لغة العرب متعلق بالموزع وقوله قسطه أي ان كان في البعض الباقي كلام مفهوم ظن لم يكن فيه ذلك

فأحد الوجهين وجوب كمال الدية لأن منفعة الكلام قد فانت وجزم به بغوى وقتل الروائي إنه المذهب والثاني وجوب القسط
وماتصل به من المنفعة لا يجب به شيء كإكسار صلبه فقطع مثله قال المتولي وهو المشهور ونصه في الأذم كذافي الروضة وأصلها
(ولو هجز عن بعضها) أي الحروف (خلقة) كالأرت والألتغ (أوبافنة) (١٤١) سماوية فنية) في إبطال كلامه

لأنه مفهوم (وقيل قسط)
منها بالنسبة إلى جميع
الحروف (أو بجناية
فالمذهب لا تكمل دية)
في إبطال كلامه لثلاث
يتضاعف الغرم في القدر
الذي أبطله الجاني الأول
وقيل تكمل والخلاف
مرتب على الخلاف
فما قبله قاله الرافعي أي
فإن قلنا بالقسط هناك
فهنا أولى أو بالكمال
هناك فهنا فيه وجهان
وحاصله طريقان قاطعة
وحاكية الخلاف ولو أبطل
بعض ما يحسنه في المسائل
الثلاث وجب قسطه
بما ذكر على الخلاف
فيه (ولو قطع نصف
لسانه فذهب ربع كلامه
أو عكس) أي قطع
ربع لسانه فذهب نصف
كلامه (فنصف دية)
اعتباراً بأكثر الأمرين
المضمون كل منهما
بالدية ولو قطع النصف
فذهب النصف فنصف
دية أيضاً وهو ظاهر
(وفي الصوت) أي
إبطاله مع بقاء اللسان

ولام ألف مكررة فلا شيء فيها استقلالاً وفي غير لغة العرب يوزع عليها قات أو كثرت ويوزع على
أكثر اللغتين لمن عرفهما أن كان الحرف الذي أزيل من المشترك بينهما والا فعلى لغة هو منها
واستبرشينا الزيادة العربية مطلقاً متى اجتمعت مع غيرها (قوله فأحد الوجهين) هو المعتمد (قوله
أو بجناية) أي من جنس من يضمن كالخرفي والأجناية سبع فكألفه فقوله لثلاث يتضاعف الغرم
أي في نفسه عن شأنه الغرم سواء ضمن أم لا كمبد إذا جنى عليه سيده وسواء أخذ أولاً (قوله
وجب قسطه) ويوزع في العجز الخلق والآفة على ما يحسنه إن أدخل كلامه بالمقصود والأوجب جميع
الدية وتوزع في الجناية على الجميع قاله شيخنا ولا يجر حرف حدث أو أكثر أرش حرف ذهب
بالجناية ويوزع على ما كان وقت الجناية (قوله مما ذكر) وهو ثمانية وعشرون حرفاً أو غير
الشفوية والحلقية ما يحجز عنه أو غير جناية أو بها (قوله المضمون كل منهما بالدية) أي الكلام واللسان
بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان الأخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه
بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف
كلامه فاقص بقطع نصفه فذهب ربع كلامه وجب ربع الدية ولو ذهب ثلاثة أرباع كلامه فلا شيء
لأن المتولد من القصاص هدر (قوله مع بقاء اللسان الخ) ومع بقاء الطعام صحبها أيضاً فلو ضاق
بأعوجاج عنق مثلاً وجبت حكومة ولو أنسد فقال الغزالي وإمامه وجبت دية وإن لم يمت أوبات بغير عدم
الطعام وهو المعتمد (قوله وهذا من الصحابي الخ) هو مردود لأن زيدا المذكور تابعي لاصحابي وقد
يقال مراده أن هذا لفظ الصحابي حكاه التابعي عنه قاله في هذا اللفظ الذي ذكره التابعي هو لفظ الصحابي
النقل عنه وهو من الصحابي الخ فتأمل (قوله وفي الذوق الخ) أي الذي هو أحد الحواس الظاهرة وعمله

العرب لا يوزع على هذه الحروف بل تعتبر حروف تلك اللغة وإن كثرت كما يشير لذلك قول المنهاج الآتي ولو
هجز من بعضها خلقة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقيل على أكثر مما حروفاً وقيل على
أقلها [قوله خلقة] دخل في هذا من كانت لغته كذلك كالفارسي فإن الفارسية ليس فيها ضاد ولا حاء ولا طاء
ولا ظاء ولا عين فضية عبارته ثبوت الخلاف والمعروف القطع بكمال الدية [قوله لأنه مفهوم] ولأن ضعف
منفعة الضوء لا يقدر في كماله كضعف البصر وسائر المعاني [قوله لثلاث يتضاعف الغرم] قضيته أن جناية الخرفي
كألفه وفيه نظر [قوله على الخلاف وفيه] أي فعلى الراجح ينسب في مسألة الجناية إلى جميع الحروف وفيها
قبله إلى ما يحسنه وقيل العكس [قوله فيه] الضمير فيه يرجع إلى قوله بما ذكر [قوله فذهب ربع كلامه] يريد
ربع الحروف [قوله اعتباراً بالأكثر] قال الزركشي لأن الجناية لو لم تؤثر إلا في أحد هاتين كان مضموناً بالدية
فإذا أرت في كل منهما وجب أن ينظر إلى الأكثر وغيره وكما لو أبطل البطش بقطع بعض الأصابع
تجب دية ولو جاء آخر وقطع باقي اللسان وجب عليه ثلاثة أرباع الدية أخذاً بالأغلظ أيضاً ولو ذهب
نصف الكلام بجناية على اللسان بلا قطع ثم قطعه آخر فعليه دية كاملة [قوله أي إبطاله مع بقاء
اللسان على اعتداله الخ] كذا صور في المطلب قال وبهذا يتبين أن مراد الأصحاب بزوال النطق
زوال الكلام وإن وجد معه صوت لا يفهم واللسان معنى الأمرين واحداً [قوله فهجز]

على اعتداله وتمكنه من التقطيع والتريد (دية) فإن بطل مع حركة لسان فحجز عن التقطيع والتريد فديتان) لأنهما منفعتان
في كل منهما دية (وقيل دية) لأن المقصود الكلام ويفوت بطريقين انقطاع الصوت وهجز اللسان عن الحركة وقد يجتمعان
روى البيهقي عن زيد بن أسلم قال مضت السنة في الصوت إذا انقطع بالدية وهذا من الصحابي في حكم المرفوع (وفي الذوق)
أي إبطاله (دية) كغيره من الحواس ويبطل بجناية على اللسان أو الرقبة أو غيرهما

(وتدرك به حلاوة وجودة ومراة وملاحة وعذوبة وتوزع) الدية (عليه) فإذا أبطل ادراك واحدة وجب خمس الدية (قاله قصص)
 الادراك فلم يدرك الطعوم عن كمالها (حكومة) في القصص (وتجب الدية في المضغ) أي إبطاله لأنه المنفعة العظمى للأسنان وفيها الهبة
 فكذلك منفعتها كالبرص مع العينين (و) تجب (في قوة اسنائه) أي إبطالها (بكسر صلب) لقوات الماء المقصود للذلل (و) (في قوة حبل) أي
 إبطالها من المرأة لقوات النسل وهي (١٤٢) دية المرأة (و) في (ذهاب جاع) بحناية على صلب مع بقاء الماء وسلامة

الذكر كصوره فيكون
 المراد بطلان الالتذاذ
 بالجماع وعبر الامام بشهوة
 الجماع واستبد ذهابها مع
 بقاء النقي وعلت المسئلة
 بأن الجماع من المنافع
 المقصودة ولو أنكر الجاني
 ذهب الجماع صدق المجني
 عليه بيمينه لأنه لا يعرف
 الامنة (وفي إفضائها) أي
 المرأة (من الزوج وغيره)
 أي من أي منهما (دية)
 أي ديتها (وهو رفع ما بين
 مدخل ذكر ودبر وقيل)
 مدخل (ذكر و) مخرج
 (بول) وهو فوقه واقتصر
 في الروضة كأصلها على
 الثاني في كتاب النكاح في
 مسئلة لا يثبت الخيار
 بكونها مفضاة قال الماوردي
 وعلى الثاني تجب الدية في
 الأول من باب أولى وعلى
 الأول تجب في الثاني حكومة
 وقال المتولي الصحيح أن
 كلامهما إفضاء موجب
 لدية لأن الاستمتاع يختل
 بكل منهما فلا يزال
 الحائزين لزمه ديتان
 وسكت على مقالته في
 الروضة كأصلها بعد

السان لأنه مفروش في سطحه على العتمد وقبل في طرف الخنجر (قوله) وتدرك به حلاوة (الح) فالحلاوة
 كالصل والحلاوة كالحلل والمرارة كالصبر والملاحة كالملح والعذوبة كالماء ويصدق في زوال ذلك بيمينه
 فان اتهم استحق بالمطعومات (قوله فان قصص) أي ولم يعلم قدر النقص والواجب القسط (قوله عن كمالها)
 أي مع ادراك لذتها فان ذهبت لذتها وجبت الدية (قوله) وتجب الدية في المضغ (الح) قد خالف في تعبيره بهذا
 أسلوبه السابق ولعله للاختصار بإسقاط لفظ الدية في جميع ما بعده ويصدق المجني عليه في هذا وما بعده
 بيمينه وسيصرح الشارح ببعضه (قوله أي إبطاله) بنحو تحذير الأسنان أو صلب مغرس اللحيين بمنع
 حركتهما وفي قصص ذلك حكومة كغيره (قوله كالبرص مع العينين) أي من حيث إنه المنفعة العظمى فيهما
 لامن حيث الحكم كإعلم (قوله أي إبطالها) بأن لم يبق له مني يخرج أصلا وكذا منع إخباره مع خروجه فيه
 دية أيضا قال الأذرى مالم يظهر للأطباء أنه عقيم ولا فلاشئ (قوله صلب) فيه لغات ثلاث ضم أوليه وفتحهما
 وضم فسكون ويقال صالب أيضا (قوله وفي قوة حبل) أي مالم يظهر للأطباء أنها عاقرة (قوله) وعبر
 الامام بشهوة الجماع وهي المرادة سواء من الرجل والمرأة فذكر الشارح لأول تصوير (نفيه) في إبطال
 اللبن بالجنابة على التدين مثلا حكومة كما مر وفارق النقي بأنه وصف ذاتي واللبن يطرأ ويؤزل (قوله وفي
 إفضائها) أي أن لم يلحتم والاختكومة كإفضاء الخنثى وزوال بكارته لأنه جراحة (قوله ديتها) ويندرج فيها
 أرض البكرة لا المهران أرض المأبوء لاختلاف جهة الوجوب ولو لم يستمسك الغائط وجب حكومة أيضا (قوله)
 وهو رفع (الح) هو المعتمد (قوله وعلى الأول (الح) هو المعتمد على المعتمد (قوله) فلا يزال) أي قول المتولي
 المرجوح وسكوته في الروضة وأصلها على مقالة المتولي هذه برجوب ديتين للإشارة إلى أنه وجه ثالث لا لاعتداده
 وفي بعض النسخ سكت عنه بمعنى أسقطه (قوله ولا يلزمها) بل ولا يجوز فيحرم عليها (قوله إفضاءها)
 بالفاء والقاف (قوله فارشها وهو الحكومة) نعم لو أزالها بكر وجب القود عليها (قوله كنكاح فاسد)
 المعتمد فيه وجوب مهر بكر فقط (قوله فلا مهر) ولورقيقة (قوله ولا أرض) أي في الحررة ويجب في الرقيقة

المراد بهذا عدم النطاق [قوله كالبرص (الح) أي وكالشلل مع اليد [قوله صلب] هو بضمهما وفتحهما
 وضم الأول مع سكون الثاني وصالب [قوله وفي إفضائها] علله الماوردي بأنه يقطع التنازل
 لأن النطفة لا تستقر في محل العلوق فكان كقطع الذكر وقد روى الحاكم ذلك عن زيد بن
 ثابت رضي الله عنه ثم هو مأخوذ من القضاء بمعنى السعة ولو التحم سقط الدية بخلاف الحائفة
 [قوله دية] أي ويدخل فيها أرض البكرة [قوله وقيل مدخل ذكر] أي لأن إفضاء ما بين القبل
 والدبر عسر على الآلة فكان مرادهم بالإفضاء هذا [قوله بالإفضاء] أي سواء التفسير الأول والثاني
 [قوله فارشها] يستثنى ما لو كان هذا المزيل يستحق عليها القصاص في نفسها [قوله أو بذكر]
 ولو بحائل كما هو مقتضى الإطلاق [قوله لشبهة أو مكرهة] يجب أيضا أرض البكرة عند انتفاء
 الأمرين إذا كانت رقيقة وقلنا بعدم اندراج أرض البكرة في المهر وهو الأصح [قوله فمهر مثل]

الوجهين السابقين وسواء الإفضاء بالوطء وغيره كأصبع وخشبة والوطء بشبهة وبزنا (فان لم يمكن الوطء) للزوجة الذي وأرض
 هو حق الزوج (الإفضاء فليس للزوج) الوطء ولا يلزمها تمكينه (ومن لا يستحق إفضاءها) أي البكر (فأزال البكرة بغير ذكر) كأصم
 وخشبة (فارشها) يلزمه وهو الحكومة المأخوذة من تقدير الرق كإساقني (أو بذكر لشبهة) كنكاح فاسد (أو مكرهة فمهر مثل نيب وأرض)
 البكرة (وقيل مهر بكر) ولا أرض وإن طأعته فلا مهر ولا أرض (ومستحقته) أي الإفضاء وهو الزوج (لاشئ عليه في إزالة البكرة بذكر)

أوغیره (وقيل ان أزال بغير ذكر فأرض) عليه لعدوله عن الطريق المستحق له الأول يمنع اقتضاء العدول أروا (وفي البطش) أي ابطاله بأن ضرب يديه فشلتا (دية وكذا المشي) أي ابطاله بأن ضرب صلبه فبطل مشيه لأن البطش والمشي من المنافع الخطيرة (و) (في) (نقصه ما حكومة) ومن قص المشي أن يحتاج فيه الى عصا (ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه أو) (١٤٣) مشيه) (ومنيه فديتان) لأن

كلا منهما مضمون بدية عند الانفراد فكذا عند الاجتماع (وقيل بدية) لأن الصلب محل المشي ومنه يتبدأ المشي أي وينشأ الجماع واتحاد المحل يقتضي اتحاد البدية ومنع الأول محلبة الصلب لما ذكر (فرع) اذا (أزال أطرافاً ولطائف) تقتضي ديات (كاليدين والرجلين من الأول والعقل والسمع والبصر من الثاني) (فات) منها (سراية فدية) واحدة للنفس وتسقط ديات ما تقدمها لدخوله في النفس (وكذا لو حزه الجاني قبل اندماله) أي حزه رقبته قبل اندمال جروحه تجب بدية (في الأصح) للنفس ويدخل فيها ما تقدمها والثاني تجب ديات ما تقدمها أيضاً ولو حزه بعد الاندمال وجب مع بدية النفس ديات ما تقدمها لا تقرر اهابا لاندماله (فان حزه عدا والجنايات خطأ أو عكسه فلا تدخل) أي لا يدخل مادون النفس فيها (في الأصح) المبني مع مقابله على الأصح السابق من الدخول عند اتفاق

(قوله أو غيره) ويحرم ان تضررت به (تفنيه) لو كانت يفضيها كل أحد فلزوج الخيار في فسخ النكاح لأنه من الرق قاله الرافعي قال شيخنا وقياسه ثبوته لما اذا كان هو يفضي كل امرأة فراجعها فان فيه نظراً ظاهراً (قوله بأن ضرب يديه فشلتا بدية) هو صريح في أن بطش كل عضو مضمون بما يضمن به ذلك العضو من مقدار أو حكومة فراجعها (قوله بأن ضرب صلبه) أي ولم يكسره والافتاتجب البدية الابدال لاندمال لاحتمال عود السلامة فلو عاد وحصل شين فحكومة فقط (قوله وفي قصصهما حكومة) أي ان لم يعرف والا فقسطه (قوله وجماعه) أي لذته كاسر (قوله فديتان) فان أزال ذكره مع ذلك فدية ثالثة فان شلت رجليه فدية رابعة وهكذا (قوله فرع) هذه ترجمة ذكر فيها اجتماع جنايات ما تقدم (قوله اذا) قدرها الشارح لأجل الجواب بعدها ويقال للفاء انها الفاء الفصيحة (قوله أزال أطرافاً ولطائف) أي أعضاء ومعاني من آدمي هي حقيقة ولورقيقا ويجب في البهيمة قيمتها وقت الموت مع أرض أطرافها ولا يدرج الارش في القيمة وفارقت الآدمي بأن فيه نوع تعبد (قوله ديات) فيه تغليب على قيمة العبد (قوله فات منها) أي مجموعها اذ لا يتصور من اللطائف سراية (قوله بعد الاندمال) أي لجمعها وكذا لبعضها فتجب بدية ما اندمل زيادة على بدية النفس (قوله أي لا يدخل مادون النفس فيها) أي ولا يدخل بعض مادون النفس في بعض مع اختلاف الجناية عمداً وغيره أيضاً كاعلم بما مر في الموصحة (قوله تسقط الديتان) أي بدية الخطأ في الأولى وبدية العمد في الثانية لأنهما ديتا غير النفس فيهما

(فصل) في الجناية التي لا يتقدر أرشها وفي الجناية على الرقيق (قوله تجب الحكومة) سميت بذلك لتوقفها على حاكم أو محكم حتى لو وقعت باجتهاد غيرهما لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لأنه يبعد أن يقال بعدم وقوعها بالموقع لو دفعه الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حاكم على أن في دخول الحاكم فيها نظراً لأنها المعتبر فيها النسبة التي مرجعها الى أهل الخبرة لا الى الحاكم نعم توقف ما لا نسبة فيه على الحاكم ظاهر كإسيائي في نحو آئله لها طرفان لو اذ لم يوجد نقص فراجعها (قوله فيما لا مقدر فيه) أي من الأطراف واللطائف

وأرش البكارة الأولى للاستمتاع والثاني لزوال البكارة ووجه الوجه الثاني ان الفرض الاستمتاع [قوله أو غيره] استشكل بأنه قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد ان كان مهر بكر [قوله وقيل بدية] محل الخلاف اذا كانت الرجل والذكر مع ذلك سليمان لاشلل فيهما والافيجب فيهما ديتان قطعاً وتجب هنا للصلب حكومة مع ذلك بخلاف مسألة الكتاب فانها تدخل في البدية والفرق أن فوات المسمى عند الشلل يضاف وفي مسألة الكتاب يضاف الى كسر الصلب [قوله فرع أزال أطرافاً ولطائف الخ] أي وأما غيرها فدخلها بالأولى [قوله منها] خرج ما لو مات من بعضها بعد اندمال البعض وكذا قبل اندماله بأن كان خفيفاً فان أرشه لا يدخل قال الباقيين لكن نص الطائفي في الثانية يقتضي الاندراج [قوله وكذا لو حزه الخ] أي لأن بدية النفس وجبت قبل استقرار بدل الأطراف فدخل فيها بدل الأطراف كالمودرت [قوله فلا تدخل] لأنه انما يليق بالتفقات دون المخلفات وهذا عكس الراجع في نظيره من العمد ومقابله جعلهما كالعمدين والخطأين [قوله تسقط الديتان فيهما] المراد بهما بدية الخطأ وبدية العمد

(فصل تجب الحكومة)

لما انتهى من الواجب المقدر شرع في الواجب غير المقدر [قوله لا مقدر فيه] ولو بكارة [قوله من البدية]

الجزومات تتم في العمد أو الخطأ ولو قطع يديه ورجليه خطأ ثم حرقته ٤٠ أو قطع من عدا ثم حرقه خطأ وعفا في العمد فيهما على دية وجب في الأول ديتا خطأ ودية عمد وفي الثاني ديتا عمد ودية خطأ وعلى الداخل تسقط الديتان فيهما (ولو حزه) الرقبة (غيره) أي غير الجاني المتقسم (تصدت) أي البدية ولا يدخل فعل انسان في فعل آخر (فصل : تجب الحكومة فيما لا مقدر فيه) من البدية

(وهي جزء نسبتها الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية نسبة نقصها) أى الجناية (من قيمته لو كان رقيقا بصفاته) التى هو عليها فلا كانت قيمته بدون الجناية عشرة (١٤٤) وبعد الجناية تسعة فالتقص العشر فيجب عشر دية النفس وقيل عشر

والجراحات ولم يقع فيه قود وأما الشعور فلا قود فيها مطلقا وتجب الحكومة فيما شأنه الزينة منها كالحية ولو لامرأة وتعتبر فيها بلحية رجل كبير وفي غيره التعزير فقط راجعه (قوله وهي جزء نسبتها الى دية النفس) أى فى الحر ونسبته الى القيمة فى الرقيق لأن المعتبر فى الرقيق القيمة ولا يقوم الا بالنقد والمعتبر فى الحر الدية ولا يقوم الا بالابل أصالة ويجوز اعتبار النقد فيه أيضا نعم لو قطع أذن له أطرافان وجب مع ديتها حكومة باجتهاد قاض لا بالنسبة لعدم امكانها (قوله أى لاجله) أى الطرف أى لراحة عليه ودفع بذلك كون الجناية بازالة الطرف والحكومة لازالته فتأمل (قوله اشترط الخ) أى على القولين فلا يبلغ جرح رأس أرض موشحة ولا جرح بطن أرض جائفة ولا حارصة أرض متلحجة وهكذا (قوله قال الامام) معتمد (قوله فان لا تبلغ دية نفس) وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فالمراد أنه لا يضرب بلوغها أرض عضو مقدر كما أشار اليه الشارح وهذا فى الحكومة الواحدة فلا تعددت ولو لجرح واحد جاز بلوغها دية النفس كما يأتى (قوله ويقوم بعد اندماله) الا ان مات المجروح بغير السراية أو دوام الجرح بلا برة فيقوم قبل اندماله (قوله أقرب نقص) أى أقرب وقت يوجد فيه نقص قبل وقت الاندمال اليه وهكذا الى حال سيلان الجراحة فان لم يوجد نقص أصلا فرض القاضى حكومة باجتهاده على المعتمد (تنبيه) اذا فرض القاضى حكومة فى شخص لم تصر حكما لازما فى كل شخص لاختلاف أحوال الجراحات وبذلك فارق نظيره فى جزاء الصيد (قوله يبقعه الشين) وهو ما تقدم فى التيمم (قوله ولا يفرد الخ) أى ان اتحد المصل والاكوشة رأس تعدى شينها الى القفا فلا يتبع ويفرد بحكومة على العتد ولو أوضح جيفته فأزال حاجبه وجب الأكثر من أمور ثلاثة أرض الموشحة وحكومة الشين وحكومة الحاجب قيل وهذا مستثنى مما تقدم (قوله يفرد الخ) أى فيقوم غير مجروح ثم مجروحا بلا شين فما نقص فهو حكومة الجرح ثم مجروحا مع شين فما نقص بعد النقص الأول فهو حكومة الشين ويجوز بلوغ ذلك دية النفس وله العفو عن احدهما فلا اشكال فى ذلك كما زعمه بعضهم (قوله كما رجه) أى بالأصح المذكور فى الحر وهو المعتمد وفى ذلك تصرح بأن لفظ فى الأصح ليس فى عبارة المصنف وإنما ذكره الشارح اعتراضا عليه ونسبته الى الحر رز بادة فى الاعتراض فتأمل (قوله وفى غيرها) أى نفس الرقيق مما لا يتقدر من الحر وما نقص من قيمته نعم ان

دية العضو المجنى عليه كاليد (فان كانت) أى الحكومة (لطرف) أى لأجله (له) أرض (مقدر اشترط أن لا تبلغ) الحكومة (مقدرة) فان بلغت نقص القاضى شيئا منه (باجتهاده) قال الامام ولا يكفى حط أقل ما يتحمل (أو) كانت اطرف (لا تقدير فيه كنفذ) وظهر (فان) أى فالشروط أن (لا تبلغ) الحكومة (دية نفس) ويجوز أن تبلغ دية طرف مقدر الأرض كاليده وأن يزاد على ديته (و يقوم) لمعرفة الحكومة (بعد اندماله) أى اندمال جرحه (فان لم يبق) بعد الاندمال (نقص) لافيه ولا فى القيمة (اعتبر أقرب نقص) فيه لنقص القيمة (الى الاندمال وقيل مقدرة) أى النقص المذكور (قاض باجتهاده) لاختلاف الجناية من غرم (وقيل لا غرم) وحيفش يجب التعزير (والجرح المقدر) أرضه (كوشة يبقعه الشين حواليه) ولا يفرد بالحكومة (وما لا يتقدر) أرضه (يفرد الشين حواليه) (بحكومة فى الأصح) كما صرح به فى الحر والثانى المذكور فى الوجيز أنه يدع

يرجع الى قوله تجب الحكومة [قوله فيجب عشر دية النفس] أى لأن جلته مضمنة بالدية فكذا أجزؤه يعتبر بها كالمبيع لما ضمن بالثمن كان أرضه جزءا من الثمن [قوله وقيل عشر دية العضو] أى فان كانت على يده وجب عشر ديتها أو على أصبعه وجب عشر ديتها وأفسده الماوردى من حيث ان التقويم لما كان للنفس وجب أن يعتبر بالنص بها أو أيضا لجناية الحكومة قد تقارب جناية المقدر كالسمحاق مع الموشحة فلوا اعتبر النقص لبعدهما بين الارشين مع قرب ما بين الجنايتين قال الاصحاب وقوم الحر عبدا كما ألحقنا العبد بالحر فى تقدير أطرافه من قيمته وقديستأنس أيضا بتقويم ما عتق بالسراية [قوله كاليده] أما الذى لا مقدر فيه فانه يعتبر من دية النفس بلا خلاف [قوله بعد اندماله] أى لأن الجراحة قد تسرى الى النفس أو الى عضو مقدر فلا يكون فى واجبه الحكومة [قوله لا غرم] أى اعدم النقص [قوله فنسبته] الضمير فيه يرجع الى قوله ذلك الغير [قوله فنسبته من قيمته] لو قطع يد عبده قيمته ألف فترجع الى ثمانمائة غرم منه خمسمائة فلو قطع آخر يده قبل الاندمال ثم اندملا لم نغرمه أر بعمائة بل نصف ما وجب على الأول وهو مائتان وخمسون لأن

الجناية

الجرح وفى الروضة وأصلها كلام آخر فى المسئلة يوافقه الثانى (و) تجب فى (نفس الرقيق) التلف (قيمته) بالغة ما بلغت

ليستوى فيه القن والمدبر والمسكاتب وأم الولد (وفى غيرها) أى النفس من الأطراف واللطايف (ما نقص من قيمته ان لم يتقدر) ذلك الغير (فى الحر والا) أى وان قدر فيه كالموشحة وقطع الطرف وغيرها (فنسبته من قيمته) أى فيجب مثل نسبته من الدية من قيمة

كان الجرح على ماله أرض مقدار اشترط أن لا يبلغ أرضه أرض المقدّر الذي هو عليه فان بلغه نقص منه القاضي كما تقدم في الحر قاله البلقيني واعتمده شيخنا ونقله عن شيخنا الرملي وفي شرحه تبعنا لابن حجر خلافاً وفرق تبعاً له أيضاً بأن المنظور إليه في الرقيق أصالة نقص القيمة حتى في المقدّر أرضه على قول بخلاف الحر .

(ففيه) يعتبر البعض بقدر مافيه من الحرية من الدية وبقدر الرق من القيمة ففي قطع يد من نصفه حر ربع الدية وربع القيمة وفيما لا مقدوره يقوم كله رقيقاً سليماً بلا جرح ثم رقيقاً به ويوزع النقص نصفين فيجب نصفه من الدية ونصفه من القيمة وقال بعضهم يتجه أن يقدر حراً كله ثم رقيقاً كله وينظر الواجب لذلك الجرح ثم يقدر نصفه الحر رقيقاً وينظر ما نقصه الجرح من القيمة ثم يوزع كل منهما على الرق والحرية فلو وجب بالتقدير الأول عشر الدية وبالثاني ربع القيمة وجب فيمن نصفه حراً مر نصف عشر الدية ونصف ربع القيمة اه كلامه وفيه نظر وفساد ظاهر فراجع له وتأمله **(قوله يجب قيمتان)** نعم لو جنى عليه اثنان فقطع كل منهما يده مثلاً مرتباً قبل الاندمال لم يمت منهما لزم الثاني نصف ما وجب على الأول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالأول ثمانمائة لزم الأول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخمسون لأن ربع مائة لأنه لما لم تستقر جنايته وقد أوجبنا على الثاني نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصفها فلو اندملت قبل جناية الثاني لزمه أربع مائة فتأمل ذلك ففيه نظر ظاهر وفساد واضح .

(باب موجبات الدية)

بكسر الجيم أي الأسباب المقتضية لا يجابها **(قوله في الباين)** غلب الباب لسبقه على الكتاب ولدفع توهم عوده لكتاب الجراح **(قوله والكفارة)** عطف على الدية ولذلك سكت الشارح عنه بخلاف ما قبله ولا يخفى ما في كلام المصنف من التلافة وأشار الشارح بقوله وذكر فيه الخ إلى أنه من الزيادة على الترجة وليس بمعيب **(قوله صاح)** ولو بلا آلة أوفى ملك نفسه **(قوله على طرف)** لا على غيره كوسطه إلا ان كان نحو جلون مدحرج **(قوله سطح)** أي عال بحيث ينسب للوقوع منه الهلاك **(قوله بأن ارتعد)** قال شيخنا هو قيد لوجوب الدية وفي ابن حجر خلافاً والوجه اعتبار نسبة الوقوع إلى الصباح سواء ارتعد أولاً أو يصدق الصائم في عدم الارتعاد أي عدم نسبة الوقوع لصياحه بيمينه **(قوله بعد الوقوع)** قيد خرج به ما لو مات مكانه فهدر فالمراد بعد ابتداء الوقوع وكلوت تلف بعض أطرافه أو لطائفه كزوال عقله ففيه الدية أيضاً ويجرى هذا في الميزالأي

الجناية الأولى لم تستقر كي يمكن اعتبار النقص وقد أوجبنا نصف القيمة فكأن الأول انتقص نصف القيمة **[قوله يجب]** هذا الفعل يتعلق به من قيمته الذي في المتن وعبرة بالحرر جزء من القيمة نسبتها إليها نسبة الواجب في الحر إلى الدية **[قوله منها]** أي كما أن الواجب في الجملة القيمة **[قوله فلائني]** هذه المسئلة خالف فيها الحر لماسلف من أنه يجب في مثل هذا حكومة باعتبار إحدى الحالات إلى الاندمال ومخالف أيضاً وجوب القيمة بالغة ما بلغت واعتبار نقصان أوصافه من ضمان نفسه وعدم التفرقة بين الذكر والأنثى ووجوب نقد البلد دون الأبل ولو قتل بعد قطع يده وجبت قيمته مقطوع اليدين وهذا الأخير كأن المراد منه بعد اندمال اليدين .

(باب موجبات الدية الخ)

[قوله على صبي] أي ولو كان في ملك الصائم **[قوله بأن ارتعد به]** صرح به في الحرر **[قوله فمات]** في قصيره بالفاء ما يقتضى الفورية وليس مراداً والشرط أن يموت من ذلك ولو زال عقله لزمه دية

العبد ففي قطع يده نصف قيمته **(وفي قول)** يجب **(ما انتقص)** منها نظراً إلى أنه مال وتقدم في الغصب أنه قديم **(ولو قطع ذكره وأثنياء في الأظهر)** يجب **(قيمتان والثاني)** يجب **(ما انتقص)** من قيمته **(فان لم ينقص)** عنها **(فلائني)** فيه على هذا القول

(باب موجبات الدية)

أي غير ما تقدم في الباين **(والعاقلة)** عطف على موجبات وسيأتي بيانهم **(والكفارة)** للقتل وذكر فيه قبلها الغرة وجناية العبد إذا **(صاح على صبي لا يميز)** كائن **(على طرف سطح)** أو برأونه **(فوق)** بذلك الصباح بأن ارتعد به **(فمات)** بعد الوقوع **(فدية)** أي ففيه دية **(مغلظة)** بالتثنية **(على العاقلة وفي قول)** فيه **(قصاص)** لأن التأثر به غالب والأول يمنع غلبته

و يجعل مؤثره شبه محدوقوله لا يميز مقابله قوله بعد و مرأى متيقظ (ولو كان) الصبي المصباح عليه (بأرض) ذوات (أوصاح على بالغ بطرف سطح) ونحوه فسقط ومات (فلا) (١٤٦) دية) فيهما (في الأصح) والثاني في كل منهما الدية لأن الصياح حصل به في الصبي

الموت وفي البالغ عدم التماسك المقتضى اليمردفج بأن موت الصبي بمجرد الصياح في غاية البعد وعدم تماسك البالغ به خلاف الغالب من حاله فيكون موتهما موافقة فقد (وشهر سلاح كصياح) فيما ذكر فيه (و مرأى متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه (ولو صاح على صبيد فاضطرب صبي) لا يميز على طرف سطح (وسقط) ومات (فدية مخففة على العاقلة) فيه لتأثيره خطأ (ولو طلب سلطان من ذكرت) عنده (يسوء فأجهضت) أي أقت جنبنا فرعاً منه (ضمن الجنين) بالبناء للفعول أي وجب ضمانه وسيأتي أن فيه الفرة على العاقلة (ولو رضع صبياً في مسبعة) أي موضع السباع (فأكله سبع فلا ضمان) عليه له أمكنه انتقال أولاً (وقبل أن لم يمكنه انتقال) عن موضع الملاك (ضمن) لأن الوضع والحال ماذكر يعد أهلاً كاعرفاً والأول قال ليس بأهلاً ولم يوجد ما يلجئ السبع إليه ولو

ولو بالفاعل المعتمد (قوله) ويجعل مؤثره هو بفتح المثناة بمعنى التأثير (قوله) وقوله لا يميز الخ) يفيد أن المراد بغير المميز غير قوى التمييز لأن المتيقظ هو قوى التمييز وما في الخطيب وغيره المخالف لهذا غير مناسب فراجع وتأمله (قوله بالغ) أي قوى التمييز فالجنون والبرص والمعته والنائم الموسوس كغير المميز (قوله) فلا دية ولا قصاص) بلا خلاف وسواء في جميع ماذكر الواقف والجالس والمضطجع وغيرهم (قوله) وشهر سلاح) أي على بصير برأوا التهديد كشهرة السلاح ولو على أعمى (قوله) ولو صاح) حلال أو محرر على صيد أي مثلاً فاضطرب صبي ومات فدية خطأ (قوله لا يميز) بالغي السابق والصبي مثال كاتقدم (قوله) ولو طلب سلطان) أو غيره على لسانه بآذنه أو كاذباً والمراد بالسلطان من نخشى سطوته (قوله) من ذكرت الخ) فغيرها بالأولى قال بعض مشايخنا ومثل الطلب المذكور مالوا أخبرها بموت نحو ولدها أو قذفها فأجهضت فيضمن الجنين فقط لأمه فيها اه وفيه نظر والوجه خلافه فيضمنها أيضاً لأن الاجهاض سبب ظاهر للمهلك كما يأتي (قوله ضمن الجنين) وكذا أمه ان ماتت بالاجهاض (قوله على العاقلة) أي عاقلة السلطان ان كان بأمره ولم يعلم الطالب بظلمه والأفعلى عاقلة الطالب ان لم يكن مكرها والأفعلى عاقلةتهما معا كافي الجلاذ (قوله) ولو وضع صبياً) أي حراً اذ الرقيق فيضمن بوضع اليد مطلقاً (قوله في مسبعة) بفتح الميم وسكون السين المهمة وفتح الموحدة كما يدل له التفسير المذكور وقيل بضم أوله وكسر الموحدة (قوله موضع السباع) جمع سبع والمراد به الحيوان الضاري فيشمل نحو كلب عقور (قوله أم لا) أي أم لم يمكنه التخلص بذاته لصغر أو هرم فان كتفه مثلاً ضمنه وكذا لو ألقى أحدهما على الآخر وهما في مضيق لاقى تسع لأن السبع ينفر من الانسان بطبعه في التسع وبذلك فارق ما لو أغرى نحو أعجمي ولو أنه شيهة لكان ألقى أحدهما على الآخر ولو في مضيق لأنها تنفر مطلقاً والضمان في هذه المذكورات بالقود وقال شيخنا في السبع شبه عمد (قوله) ولم يوجد ما يلجئ السبع الخ) لعله احتراز عن القاء أحدهما على الآخر وقد تقدم (قوله فلا ضمان) وكذا لو كانت الأرض غير مسبعة وإن أكله سبع قطعاً (تنبيه) لو تلف الصبي بغير السبع كثر أو برد أو جوع قال شيخنا الرمي ضمنه كالفرق فراجع (قوله ضمن) أي بدية شبه العمد على هذا المرجوح (قوله المقتضى الخ) أي مع عدم قصد هلاك نفسه (قوله) انخسف به سقف) لا بفعل الحارب والا كان ألقى نفسه عليه فلا ضمان (قوله ضمنه التاج له) أي بدية شبه العمد (قوله لما ذكر) وهو الجأؤه الى الحرب الخ (قوله) والثاني لا لعدم شعوره) أي التابع فلو شعر به كأن علم سخافة السقف أو قتل الحارب ضمنه قطعاً

[قوله لا يميز الخ] يريد أن المراد بعدم التمييز من لبس مرأى متيقظاً حاول بذلك دفع ما قبل مفهوم عبارته في المميز غير المرأى متيقظ (تنبيه) في فتاوى البغوى صاحب بدابة الغير أهيجها بوثبة ونحوها فسقطت في ماء أو وحدة وجب الضمان كالصبي [قوله فلا دية] اقتصره على الدية يقتضى أنه لا قاتل هنا بالقصاص [قوله ولو صاح] أي ولو محرراً على صيد غير الصيد من آدمي مثله فيما يظهر [قوله ضمن الجنين] أي لأن علياً أشار به إلى عمر رضي الله عنهما فدفعوا إليه فكان اجاعاً ولو ماتت هي فلا شيء فيها إلا إذا ماتت بالاجهاض فعلى عاقلة ديتها وينبغي للمحاكم إذا طلبت امرأة أن يسأل عن حلتها ويكشف الحال [قوله لأنه باشر] أي والمباشرة مقدمة على السبب [قوله وكذا لو انخسف به سقف] قيد الامام هنا بما إذا كان الانخفاف بسبب ضعف السقف بخلاف ما لو ألقى نفسه في بئر ونحوها

كان الموضوع بالغاً فلا ضمان قطعاً (ولو وقع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء أو نار أو من سطح) فهلاك [قوله ضمان] له على التابع لأنه باشر إهلاك نفسه قصداً (فالوقوع) فيما ذكر (جاهلاً) به (أعمى أو ظلمة ضمن) التابع له لجهالة التابع الى الحرب المقتضى الى الملاك (وكذا لو انخسف به سقف في هربه) فهلاك أي ضمنه التابع (في الأصح) لما ذكر والثاني لا لعدم شعوره بالمهلك

وفي الصورة الأولى لو كان
الراي فيه صيا وقتنا
عمده خطأ ضمنه التاج
له (ولو سلم صبي إلى سباح
ليعلمه) السباحة أي العوم
(ففرق وجبت دية) لأن
غرقه بإهمال السباح وهي
دية شبه العمد ومعلوم
أنها على العاقلة وأن
المسلم الولي (ويضمن
بمخبر بئر عدوان) أي
الحفر ما يترك فيها من
المال بخلاف الحفر
فضمنه العاقلة وكذا
القول في الضمان في جميع
المسائل الآتية (لا) حفر
(في ملككم وموت) لملك
أو الارتفاق فانه غير
عدوان فلا ضمان فيه (ولو
حفر بدله بئر أو دعا
رجلا) فدخله (فقط)
فيماهلك (فالأظهر ضمانه)
لأنه فربه والثاني لا ضمان
فيه لأن المدعو غير ملجأ
(أو) حفر (ملك غيره أو
مشترك بلا إذن) في
المستلثين (فضمنون) أي
حفره فيما (أو) حفر
بطريق ضيق يضر المرة
فكذا) أي هو مضمون
وان إذن فيه الامم وليس
له الاذن فيما يضر والثلاث
من العدوان (أو لا يضر)
المارة (وأذن الامم) فيه

(قوله) وقتنا عمده خطأ أي على المرجوح اذا المعتمد أن عمده محمد فلا يضمنه التابع ومن ذلك يعلم أن الكلام في
صبي له قصد والاضمنه قطعا (قوله) ولو سلم صبي) فغير تسليم يكون مضمونا بالأولى وخرج بالصبي البالغ فغير
مضمون إلا إن دخر به السباح إلى محل الفرق وتركه برفع يديه من تحته مثلا فيضمنه بالقود لا العذر كظبة
فلا ضمان قال شيخنا ولعل المراد لا ضمان بالقود. ويقتضي ضمانه بالدية لأنه مقصر بإدخاله لما ذكر فراجع
(قوله) العوم) وهو علم لا ينسى (قوله) بإهمال السباح) ومنه ما لو أمر شخص الصبي بدخول الماء فدخله
مخارا ففرق فهو مضمون على الأمر قاله العراقيون ومشى عليه شيخنا الرمي لكن فيه نظر ظاهر لأن
عمده عمده إلا أن حمل على من يعتقد وجوب طاعة الأمر أو على غير مميز فليراجع (قوله) على العاقلة) أي
على عاقلة السباح فقط لا عاقلة الولي ولو متدنيا بتسليمه وكذا لو سلمه أجنبي ولو بغير إذن الولي لأن السباح
مباشر (قوله) وأن المسلم لولي) هو قيد لا مفهوم له من حيث الضمان كاعلم بل من حيث الجواز اذا كان
لمصلحة (قوله) أي الحفر) أفاد أن لفظ عدوان صفة للحفر قبله لا مضاف للبئر ولا مضافة لها لعدم صحتها
لكن مقتضاها تضمين المتأمر وسيأتي خلافه إلا أن يقال هو لا صلاح كلام المصنف لأن من حيث الحكم
فتأمله (قوله) من المال) انما قيد به الضمان لا سنده إلى الحافر بدليل ما بعده والمراد بالمال غير الرقيق لأنه
مضمون بالقيمة على العاقلة كالحفر (قوله) وكذا القول الخ) أي أن الضمان في المال على الحافر ونحوه
وبالدية على العاقلة لأنه شبه عمده (قوله) لا في ملكه) أي فيما يملك رقبته أو منفعة فيشمل المؤجر والمستأجر
والموصى به بالمنفعة والموقوف عليه نعم لو حفر في ملكه في الحرم ووقع فيه صبي ضمنه (قوله) ودعا الخ) خرج
التعدي بالدخول فهو غير مضمون ولو رفيقا (قوله) رجلا) هو ثلث فلا تثنى والصبي والمميز وغيره سواء
أولا فائدة أن غيره بالأولى (قوله) لأن غيره) فهو جاهل بهام معذور فلورأها أو أعلم بها أو كانت ظاهرة أو في
منعطف وانحرف إليها فلا ضمان ومنه يعلم أنه لا ضمان بكل عقور مربوط بدله بئر أو سقاية فيه أو على بابه
فيهما ولا بتعليق قنديل كذلك ولا بفرض حصار أو حشيش كذلك ولا بنصب عود أو سقف كذلك ولا
بتطين جدار تلبس به ملبوس ملاءقه (قوله) والثلاثة من العدوان) فهي أمثلة له والأنسب تقديمها على
الحفر في ملكه ويزول التعدي في الأولى بمنع المالك من طمها أو برضاها ببقائها أو بملك الحافر لمحلها وكذا
يقال في حصة شريك في الثانية وتصديق المالك على الاذن بعد التردى لا يدفع الضمان بل لا بد من بينة
(قوله) وأذن الامم) ولو بنائبه ومثله التاضي كما قاله الهروي وتقريره كاذنه فان نهى ضمن الحافر مطلقا
(قوله) سواء الخ) لعله يرجع إلى المستثنين وسكوت الشارح عنه في الأولى يرشد إليه (قوله) فلا ضمان) أي
أن أحكم رأسها والأفيض من مطلقا ولو فتحها غيره بعد سدها أو حفرها بعد طمها فعليه الضمان وحده ولو زاد

[قوله وأن المسلم الولي] في الزركشي لو سدها أجنبي فمما شر يكاف وفيه نظر [قوله عدوان] أي لو كان التردى بعد موت الحافر ولو تردى فلم يمت ثم مات جوعا فلا ضمان ولو زال التعدي كأن اشترى البئر من مالكها أو رضى بأبقائها قال المتولي أو منعه من العلم فلا ضمان ولو حفرها في أرضه المؤجرة فلا ضمان وإن تعدى بالحفر [قوله للملك أو الارتفاق] قضيته أنه لو حفرها للحدين الفرضين يضمن وقد تبع في هذا التقيد بغوى والمتولى لكن قال الامم مثل ذلك ما لو حفرها في الموات لا يفرض [قوله ودعا رجلا] خرج به الصبي فان الظاهر ضمانه قطعا ويحتمل جريان خلاف نظرا إلى أن عمده عمده أو خطأ [قوله فالأظهر ضمانه] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك ولو كان الطريق واسعا بحيث لا يظلم المرور على البئر لكن في كلامهما على مسئلة الطعام المسموم صور المسئلة بما اذا كان الغالب مروره عليها وكانت مغطاة ولم يعلمه [قوله وأذن الامم] تقديره بعد الحكم كاذنه ومثله

(فلاضمان) فيه قال في التهمة سواء حفر لمصلحة نفسه خاصة أو لمصلحة المسلمين (والا) أي وإن لم ياذن (فإن حفر لمصلحة فقط)
(فلاضمان) فيه (أو لمصلحة عامة) كالحفر للاستقامة أو لجمع ماء المطر (فلا) ضمان فيه (في الأظهر) لجوازه والثاني قال الجواز مشروط
بسلامة العاقبة (ومسجد) (١٤٨) كطريق) فيما ذكر فيه من الحفر بتفصيله ومنه ما في التهمة لو حفر بئرا في

مسجد ليجمع فيها ماء المطر فوقع فيها إنسان إن فعل ذلك يذن الإمام فلا ضمان فيه أو بغير إذنه فعلى القولين (و ما تولد من جناح) أي خشب خارج (إلى شارع فمضمون) وإن كان إشرافه جائزا بأن لم يضر بالمرء لأن الارتفاع بالشرع مشروط بسلامة العاقبة لم يفرق قوافي الضمان بين أن يذن الإمام في الأشراف أولا والمتولد من جناح إلى درب منسد بغير إذن أهله فيه الضمان وبذلهم لاضمان فيه (و يحل إخراج الميازيب إلى شارع) للحاجة الظاهرة فيه (والتالف بهامضمون في الجديد) لما تقدم في الجناح والقديم لاضمان فيه لضرورة نصريف المياه ومنع الأول الضرورة (فإن كان يضر في الجدار فقط الخارج) منه فإن تلف شيئا (فكل الضمان) به (وإن سقط كله) فإن تلف (فمنه) أي الضمان (في الأصح) لأن التلف بالداخل غير مضمون فوزع على الخارج النصف والثاني

في حفر غيره فطبيعا معا سوية وإن كان حفر أحدهما أكثر (قوله لجوازه) فهو المعتبر وبه يرد تعليل الثاني كذا قالوه وفيه نظر يعلم مما سيأتي (قوله ومسجد كطريق) بتفصيله وحاصله أن الحفر فيه مضمون إلا إذا لم يضر على المصلين وقد حفر لمصلحة عامة ولو بغير إذن الإمام أو لمصلحة نفسه بآذنه خلافا للزركشي في هذه (تنبيه) الحفر للمصلحة كالحفر لمصلحة نفسه فيما ذكر (قوله ومنه ما في التهمة الخ) فهذا المدكور فيها لا يخالف ما مر عنها خلافاً لزمعه (قوله فمضمون) أي على التفصيل الآتي في الميزاب وإن جاوز في إخراج العادة (قوله ولم يفرقوا الخ) أي لأن الانتفاع بالشارع مشروط بسلامة العاقبة (قوله إلى درب منسد الخ) وكذا إلى ملك غيره فبآذنه لاضمان والا فلا ضمان ومحل في الدرب إذا خلا عن نحو مسجد كبير مسبله والافكال للشارع المتقدم (قوله ويحل) أي لغير كافر في شوارع المسلمين (قوله الميازيب) جمع ميزاب من وزب يزب إذا مال وهو بتحتية بعد الميم أو بهمزة بدلها وكذا براء مهمة قبل الزاي وعكسه فيه أربع لغات والأخيرة ذكرها ابن الأنباري وهي المشهورة على الألسنة (قوله والتالف بهامضمون) وللنازل منها ولو بعد وقوعه على الأرض حكمها والضمان على مالكها كالجناح لأعلى ناصبها (قوله لما تقدم من الجناح) وهو شرط سلامة العاقبة (قوله ومنع الأول الضرورة) أي لجعلها حاجة ظاهرة كالحفر (قوله فألتف) أي الخارج كله أو بعضه ولو بعد انفصاله من الداخل من الهواء بعد سقوطه كله (قوله بالداخل غير مضمون) ولو بعد انفصاله من الخارج في الهواء بعد سقوط جميعه (قوله وفي الروضة) وفي نسخة في أصل الروضة وتقدم الفرق بينهما في باب الحدث (قوله ترجيح الوزن) أي بناء على الوجه المقابل للأصح (قوله إلى شارع) وكذا المسجد أو الملك غيره بغير إذنه لا بآذنه فيه ولو مستأجرا (قوله مضمون) لتعديده بغيره مائلا وبذلك يجبره الحاكم على تقضه وإصلاحه فإن لم يفعل فللعامة تقضه حينئذ كافي الأنوار (قوله قال إلى شارع) وكذا الملك غيره لكن للمالك مطالبته بتقضه وإصلاحه ولو لم يفعل فلا ضمان عليه ومثله أغصان شجرة مالت في هواء ملك غيره (قوله لأن السقوط الخ) ولذلك لا يلزمه رفعه من

القاضي [قوله وإن لم ياذن] أي ولم يذنه والاضمان مطلقا [قوله ولم يفرقوا الخ] قال الرافعي لأن الحاجة إلى الجناح أغلب من الحاجة إلى البئر وأكثر وإذا كبر الجناح تولد الهلاك فلا يحتمل إهداره اه وأسقط الفرق من الروضة قال الزركشي وضمان الجناح ها كضمان الميزاب فإن كان بالخارج فالكل أو بالجميع فالنصف قال ولو تولد التلف منه بصدمة رآك من غير سقوط فلا ضمان كالقاعد في الطريق إذا تعثر به ما شئ اه أقول ينبغي تخصيصه بالجناح الذي فيه المصادمة [قوله الميازيب] قال المصنف فلا يقال من رآك ورآه بأنها لغة حكاه ابن مالك عن ابن الأنباري [قوله مضمون] ظاهر إطلاقه ولو بعد اجتماع الماء النازل منه في الأرض [قوله ومنع الأول الضرورة] أي لا مكان نصريف الماء في ملكه في خد ونحوه [قوله إلى شارع] مثله ملك الغير وكذا السكة المفسدة وأعلم أن حكم المائل كالطرف البارز من الميزاب والجناح وحكم غير المائل كالطرف الداخل [قوله وقيل الخ] بمقال أبو اسحق وابن أبي هريرة والقفال وأبو الطيب والرويانى والماوردي وغيرهم [قوله ولو سقط بعد ماله] أمالو بناء مائلا فالظاهر أنه يضمن من تعثر بالساقط كما يضمن ما تلف

بالسقوط

القطب قبل بالوزن وقيل بالمساحة وفي أصل الروضة ترجيح الوزن فهما من

التمرح (وإن بني جداره مائلا إلى شارع فكجناح) أي فئاتو له منه مضمون (أو) بناءه (مستويا فال) إلى شارع (وسقط) وألتف شيئا (فلا ضمان) به لأن الميل لم يحصل بغيره (وقيل إن أمكنه هدمه أو إصلاحه ضمن) لتقصيره بترك التقض والإصلاح (ولو سقط) بعد ماله (بالطريق) فغير بمشخص) فهلك (أو تلف) به (مال فلا ضمان في الأصح) لأن السقوط لم يحصل بغيره والثاني الضمان لتقصيره بترك رفعه ما سقط الممكن

فيما قبله (ولو طرح قائلنا)
بضم القاف أى كنت
(وقشور بطبخ) بكسر
الباء (بطريق) فحل بها
تلف لثني (فمضمون على
الصحيح) لأن الارتفاق
بالطريق مشروط بسلامة
العاقبة والثاني غير مضمون
لجريان العادة بالمساحة في
طرح ملاذ كر ولو طرح
في موات فلا ضمان (ولو
تعاقب سببا هلاك فعل
الأول) الحواله وذلك بأن
خفر (واحد بتر) ووضع
آخر حجر عدوانا فخر به
بالبناء للفقول (ووقع)
الناثر (بها فعل الواضع)
الضمان لأن العثور بما
وضعه هو القى الجاء الى
الوقوع فيها المهلك فوضع
الحجر سبب أول للهلاك
وحفر البئر سبب ثان له
(فان لم يتعد الواضع) بأن
وضع حجر في ملكه وحفر
آخر بتر عدوانا فخر
ثالث بالحجر ووقع في البئر
فهلك (فالمقول تضمن
الحافر) لأنه المتعدى قال
الرافى وينبى أن يقال
لا يجب عليه ضمان كما قالوا
فيما لو كان حصول الحجر
على طرف البئر بالسييل
(ولو وضع) واحد (حجرا)
في طريق (وآخران حجرا)
بجانبه (فخر بهما) آخر
فئات (فالضمان) هـ

الشارع وان أمر به الامام ومنع الطروق خلافا لما في الأنوار لم يجاوز العادة في الطول نعم لودق على الجدار
لاصلاحه فسقط فمضمون (تنبيه) متى قيل بالضمان فيما من الجدار أو الميزاب أو الجناح لم يبرأ يبيعه
مثلا إلا إن ملكه من مال الى ملكه ورضى به .

(فرع) لو سقط من سطح شئ أو انسان في شارع مثلا فأنلف شيئا لم يضمنه ان كان سقوطه بانتهار الجدار
تحتة والافضمن (قوله فالخلاف الخ) أى قطع مرتبة الخلاف الأول من الخلاف الثاني لأنه عينه
ببطل اتحاد العلة فيهما ولذلك فرعه بالقاء فتأمل (قوله ولو طرح) خرج ما لو وقعت بنفسها فلا ضمان
وان قصر في رفعها قاله شيخنا وفي شرح شيخنا أنه كالطرح (قوله بكسر الباء) أى على الأصح ويجوز
فتحها ويقال فيه طبع أيضا (قوله بطريق) خرج طرحها في ملكه أو على بابها فمضى ما من في وضع السقاية
مثلا وخرج بالقامات الرش فغير مضمون ان كان لمصلحة عامة ولم يجاوز العادة وإلا فهو مضمون على
الرائى لأنه المباشر وهو غير مضبوط وبذلك فارق باقى نحو الجناح فيما تقدم

(فرع) ما تلف بوضع الطين والتراب في الشارع مضمون ان خالف العادة والافلا وتكسيرا الخطب
فمضمون ان ضاق الشارع والافلا ووضع المتاع بباب الخانات مضمون وكذا مشى أعمى بلا قائد
(قوله فمضمون) أى على الرؤوس لو تعدد الطارح كما في وضع الحجر الآتى (قوله في موات فلا ضمان) وكذا
لو تعدد الماشى المشى على القمامة أو كانت في منعطف من الطريق وتقدم ما في ملكه (فرع) ما تولد
من نحو سدر أو نخامة في حمام فعلى الفاعل في اليوم الأول وعلى الجاني فيما بعده لجرى ان العادة بضله كل يوم
نعم ان منعه الفاعل من ازالته استمر الضمان عليه (قوله سببا هلاك) خرج سبب اشترك فيه جمع فكأمر
فيما لو زاد في حفر غيره والمراد بالسبب هنا ماله مدخل في الهلاك لأن الحفر شرط كما تقدم (قوله بأن حفر
واحد بتر) ولو عدوانا (قوله ووضع آخر) أى أهل للضمان والا تحركى وسيل وسبع فلا ضمان على الحافر
أيضا (قوله عدوانا) قيد في وضع وكذا في حفر كما صرح به في المنهج لكنه غير محتاج اليه في ضمان الواضع
المتعدى وبه في عدم تعدى الواضع هنا كما مر (قوله فوضع الحجر سبب أول للهلاك) أى لاقى الوجود بل
هو بالعكس وفيه اشارة أيضا الى أن التعاقب المذكور ليس قيد في الوضع فتأمل (قوله لأنه المتعدى) أى
مع كونه كال مباشر وكذلك لو وضع غيره سكين في البئر تعدى فلا ضمان عليه بل على الحافر ولو لم يتعد الحافر هنا
فلا ضمان على واحد منهما ولو هو أحد اثنين في بئر جذب الآخر فهو يباعا فاما فكل منهما مضمون
كما لو تجاذبا حبلا مثلا فقطع بينهما على التفصيل الآتى نعم ان قصد الهاوى بمجذبه لآخر خلاص نفسه فهو
مضمون لاضمان قلة الأذى ولو ألقى شخصا على سكين بيد غيره ضمنه الملقى الا ان تلقاه الآخر بها فعليه
الضمان (قوله قال الرافى الخ) وأجيب بأن السيل ليس من جنس أهل الضمان كما تقدم (قوله بجنبه) خرج
ما لو كان أحدهما أمام الآخر فالضمان على واضع اثاني الذي تليه البئر الأول لقطع أثره بالثاني قاله شيخ
شيخنا البرلى واعتمده شيخنا لكن قياس ما من تضمن الأول لأن الثلاثة أسباب للهلاك متعاقبة

بالسقوط (قوله فالخلاف هنا) يرجع الى قوله الممكن [قوله فحل] لو تعدد المشى عليها فزلق بها فلا ضمان
[قوله فعلى الأول] لو تعادل السببان كأن حفر واحد وأعمق آخر فعليهما الضمان ولو رفع عبدا من بئر بحبل
فاقطع الحبل ومات ضمن قلة البغوى [قوله لأن العثور] أى فكأن العثور به بمنزلة الدفع من واضعه
[قوله كما قالوا] أقوى من هذا في الاشكال عليه ما قلناه من المتولى أنه لو حفر في ملك ونصب شخص في
البئر حديدة ومات المتردى بها فلا ضمان على واحد منهما أما الحافر فظاهر وأما الواضع فلائن المتردى هو
المضى الى الحديدة ولهذا يقال كيف يقول الشيخان المتقول مع وجود مسئلة المتولى هذه [قوله بجنبه]

(الكلام) نظرا الى عدد الواضع (وقيل فصلان) على الأول نصف وعلى الآخر نصف نظرا الى عدد الموضوع (ولو وضع حجر) في طريقه (فصر به رجل فدرج به فصر به آخر) فهلك (ضمنه المدرج) لأن الحرج إنما حصل هناك بفعله (ولو عثر) ماش (بقاعد أو نام أو واثب بالطريق وماتا أو أحدهما فلا (١٥٠) ضمان ان اتسع الطريق) كذا في الحرر ووجه الاشتراك في عدم التمديد

وفي الروضة كما صلبها والشرح الصغير اهدار العاثر وضمان عاقلة المعثور به أي لنسبته الى تقصير (والا) أي وان ضاق الطريق (فالمذهب اهدار قاعد ونائم) لتقصيرهما (لا عاثر بهما وضمان واقف) لأن الوقوف من مرافق الطريق (لا عاثر به) لتقصيره والطريق الثاني ضمان كل منهم والثالث ضمان العاثر واهدار المعثور به والرابع عكسه (نفيه) ما تقدم من تضمين الواضع والحافر والمدرج وغيرهم النفس من الاسناد الى السبب والمراد وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية بدلالة الترجمة وغيرها .

فراجع (قوله) نظرا الى عدد الواضع) ورد بأنه من باب الاتلاف (قوله ضمنه المدرج) سواء كان عمدا أو سهوا أو جهلا أو قصد ازالته من الطريق لتعطف فعاد اليها (قوله بالطريق) أي لا في منعطف منها ولا لنفع عام أو دفع ضرر كذلك وبالطريق متعلق بقاعد ونائم وواقف (قوله فلا ضمان) أي على المعثور به بل هو مضمون على العاثر كما يأتي لتقصيره واطلاق الشارح في كلام المصنف ليوافق أصله الذي في الحرر وكان الأولى له حل كلام المصنف على ما بعده المذكور في الروضة الذي هو المعتمد (قوله اهدار العاثر) ولو أعمى أو قذلة (قوله فان ضاق الطريق) قال الأذرى أو اتسع ووقف لغرض فاسد (قوله لا عاثر بهما) فهو مضمون عليهما (قوله وضمان واقف) على العاثر به نعم ان انحرف اليه الواقف فكاشحين اصطفا وسأى (نفيه) الجالس في المسجد أو النائم فيه ان كان لما لا يبره عنه كاعتكاف وصلاة مضمون على العاثر به أو لما يبره عنه كنائم غير معتكف فيه تفصيل الطريق المذكور (قوله على عاقلتهم) بالدية الشاملة لقيمة الرقيق تقليبا قال في المنهج في نسب الجناح ومثله وضع الميزاب وبناء الجدار لو كانت عاقلة يوم النصب غيرها يوم التلف فالضمان عليه قاله بغوى وهو واضح وخص ما ذكر لعدم تصور مثله في غير هاتئامه .

(فصل) فيما يوجب الشركة في الضمان وما يقبضه (قوله كادلان) بياوغ وعقل وحرية وقيد به لثلاث يتكرر مع ما بعده وان اتحدا في الحكم وكان دية أن يقيد بغير الحامين أيضا (قوله ماشيان أو راكبان) وكذا راكب وماش وكان الأول ذكره لأنه أخفى مما قبله لا يقال إنه راعى ظاهر كلام المصنف الآتي لأن مراعاته تخرج المشايين فتأمل (قوله بلا قصد) لعمى أو غفلة أو ظلمة أو عدم قدرة على ضبط الدابة أو قطعها عنائها الوثيق أو نحو ذلك (قوله فوقهما وماتا) أشار بالقاء الى تربع الموت على الاصطدام فورا أو مع بقاء الأمل والأفلا والوقوع مثال (قوله فعلى عاقلة كل منهما نصف دية) خطأ في عدم القصد ونصف دية شبه العمدي في القصد نعم هي مثله في العمدي كما يأتي فان قصد أحدهما دين الآخر فكل حكمه ومحل ذلك ان لم تكن حركة أحدهما ضعيفة بحيث يقطع بأنه لا أثر لها مع حركة الآخر والافلا أقوى هدر وعليه ضمان الآخر وهذا يجري فيما يأتي من الدابتين وغيرهما (قوله لو ارث الآخر) أي وقديع التقاس ان وجبت قيمة

(فصل) اذا (اصطدام) أي كادلان ماشيان أو راكبان (بلا قصد) للاصطدام فوقهما وماتا (فعلى عاقلة كل) منهما (نصف دية مخففة) لو ارث الآخر لأن كلامهما مات بفعله وفعل صاحبه ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه ضمان خطأ

خرج به ماله كان أحد الحجرين أمام الآخر فصر بالأول ثم بالثاني فالمدار على الثاني [قوله ضمنه المدرج] لو مات هذا المدرج من تلك العثرة فلا ضمان في ضمان الواضع له وذلك يوجب أن يكون المدرج مفسوبا الى الواضع معنى فهلا كان ضمان الثاني عليه [قوله لتقصيره] أي ولأن التلف حصل بحركته فلا يشكل عليه كون المشي من مرافق الطريق كالوقوف [قوله ضمان العاثر] علته أن الطريق للطروق وهم بالعمود ونحوه مقصرون [قوله والرابع عكسه] علته أن القتل بحركة والمشى لرفاق [قوله وغيرها] منه قوله في مسألة الامام الطالب للراءة ضمن الجنين بالبناء للفعول ومن ذلك اطلاق الضمان في مسائل كثيرة من غير أن يعلقه بالفاعل .

(فصل : اصطدام) [قوله فعلى عاقلة كل] من ثم تعلم أنهما حران [قوله فنصفها] على العاقلة [قوله بناء الخ] أي فتكون الكفارة التي على كل واحد نصفها عنه ونصفها عن رقيقه لأنهما اشتركا

في (وان قصد) الاصطدام (فنصفها مغلظة) لأن القتل حينئذ شبه عمد (أو) قصده (أحدهما) ولم يقصده الآخر (فكل حكمه) من التخفيف والتقليط (والصحيح أن على كل) منهما (كفاريتين) واحدة قتل نفسه وأخرى قتل صاحبه والثاني كفارة بناء على أنها تتجزأ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فواحدة على الأول ونصفها على الثاني (وان مات مع مراكبه) فكذلك (دية وكفارة) (وفي تركه كل) منهما

فيما ذكر فيهما ومنه التقليل المبني على الأظهر أن عمدتهما عمد وسواء ركباً بأنفسهما أم أركبهما وليهما (وقيل إن أركبهما الولي تعلق به الضمان) لأن في الأركاب خطراً والأول قال لا تصبر فيه (ولو أركبهما أجنبي ضمنهما ودأبهما) تعديه في ذلك والضمان الأول على عاقلته ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما (أو) اصطدم (حاملان وأسقطنا) وماتتا (فالدية كما سبق) من أن على عاقلة كل نصف الخ (وعلى كل أربع كفارات على الصحيح) لا شرا كهما في اهلاك أربعة أشخاص نفسيهما وجنيتيهما والثاني كفارتان بناء على التجزؤ وان قلنا لا كفارة على قاتل نفسه فشلات على الوجه الأول وثلاثة أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف غرقى جنيتيهما) لأن المرأة إذا ألفت جنيتها بجنايتها وجب على عاقلتها الفسرة كما لوجنت على حامل أخرى (أو) اصطدم (عبدان) وماتا (فهدر) لأن ضمان جناية العبد تتعلق برقه وقد فأت وسواء اتفقت القيمتان أم اختلفتا وإن مات أحدهما

الابل واتحدت وكان عاقلة كل ورثة الآخر وكذا يقال في جميع ما يأتي فتأمل (قوله نصف قيمة الخ) لا قيمة النصف كما قيل (قوله أي مركوبه) هو لمناسبة كلام المصنف قبله سواء كان مملوكاً له أو لا وتهدر حصه كل في الأول ويجب في الثاني نصف قيمة كل من المركوبين في تركه كل من الراكبين وسكت عمالومات المركوبان أو أحد الراكبين أو المركوبين لظهور حكمه مما ذكر (قوله إن عمدتهما) أي الصبيين أو المجنونين عمد لكن بشرط وجود نوع تميز لهما (قوله وقيل إن أركبهما الولي) والمراد به على هذا الوجه الولي التأديب واعتمده شيخنا الرملي وقال بعضهم ولي الأركاب فيدخل من تلق واحد منهما في مفازة وأركبه حاجته إليه (قوله لا تصبر فيه) يفيد أن محل الوجه الثاني فيما إذا لم يركبهما تعديلاً أو كان أركبهما جواً لا قدرة لهما على ضبطها مثلاً فعلى الولي الضمان لهما ولداً بينهما قطعاً كالأجنبي (قوله ولو أركبهما أجنبي) ولو وصلحتهما لكن بغير إذن الولي لمصلحة كإعالم ضمنهما ودأبهما فإن أركبهما باذن الولي لمصلحة تعلق الضمان وعدمه بالولي (قوله ولا شيء عليهما ولا على عاقلتهما) وإن قصد اصطدام وقلنا عمدتهما عمد على المعتمد (فرع) لو تجاذبا حبلاً ولو فبرهما فاقطع فسقطا وماتا فإن كان أحدهما ظالمًا هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر والافعلي عاقلة كل نصف دية الآخر فإن قطعها غيرهما فعلى عاقلته ديتهما وإن أرخاهما أحدهما هدر وعلى عاقلته نصف دية الآخر قاله شيخنا وفي نظر الوجه وجوب دية كلها فتأمل (قوله وعلى الثاني كفارتان) المناسب لما سيأتي أن يقول أربعة أنصاف (قوله نصف غرقى جنيتيهما) وهو غرة كاملة فلذا دفع أن يسلم لكل رقيقاً كاملاً لا يخص به كما قاله ابن يونس وله أن يسلم لكل رقيقاً مشتركاً بينهما نصفه لهذا ونصفه لذلك (قوله عبدان) وكذا أمتان حاملتين أو أويراد بالعبداً يشمل الأمة كما تقدم عن ابن حزم (قوله فهدر) إن لم يوجد فيهما أو في أحدهما غصب والالزم الغاصب ولو تعددا فداء المصوب بالأقل من نصف قيمته وارش جنايته وقيل من كل قيمته الارش وهو ظاهر ما في المنهج ولم يعتمده شيخنا والاستيلاء كالغصب فيلزم السيد الأقل مما ذكر وضمان الجنين الرقيق بشرق قيمة أمه (قوله برقة الحى) الا في نحو المستولدة كالمسر .

(تنبيه) لو اصطدم حور رقيق فإن مات الرقيق فنصف قيمته على عاقلة الحر ويهدر باقيه أومات الحر فنصف دية في رقة الرقيق ويهدر باقيه أيضاً أوماتا معانصف قيمة الرقيق الذى على عاقلة الحر للسيد لكن يتعلق به نصف دية الحر ولورثته المطالبة به للتوثق (قوله والملاحان فيهما المجران لهما) أى المتعلق بهما إجزاؤهما بنفسهما أو بغيرهما كالرجح سواء تعدد كل منهما أو انفرد ووصفه بالملاح من الملاحه لأصلاحه شأن السفينة وقيل أنه وصف للرجح سمي المسير لها للملاسة وقيل أنه مأخوذ من معالجة الماء الملح والمراد به أنه دخل في سيرها الا ان تعين كالمسلك للدفة فالضمان عليه وحده

في قتل زيد فكفارته عليها موزعة وفي قتل عمرو كذلك [قوله نصف قيمة الخ] أى لا قيمة النصف (فرع) لو داس بمقدم مداسه على مؤخر مداس سابقه فتزق لزومه نصف الضمان أيضاً [قوله ضمنهما] أى ولو تعددا [قوله نصف غرقى الخ] قيل هذه العبارة تقتضي أنه يجب على كل واحد عبد نصفه لهذا ونصفه لهذا وليس كذلك فالفرق التفسيرين أجزاء [قوله وإن مات أحدهما] فلأثر الحى في الميت عيباً تعلق أرشه بنصف هذه القيمة ويحصل التقاص في ذلك المقدار [قوله والملاحان] هو المصلح لشأن السفينة فهو من الملاحة وقيل هو اسم للرجح سمى به الملاح وقيل لمعالجته الماء الملح [قوله كراكين] قضيته أنهما لو كانا صبيين وضعهما أجنبي يكون الضمان على الأجنبي قال الزركشى والظاهر أنه لا يتعلق به ضمان لأن العمد من الصبيين هو الذى اقتضى الهلاك والوضع في السفينة ليس كراكب الدابة لأن الأركاب

وجوب نصف قيمته متعلقاً برقة الحى (أو) اصطدم (سفينتان فكدا بتين والملاحان) فيهما المجران لهما (كراكين

(قوله فيما تقدم في ذلك) منه ضمان الولي إذا أركب صبيين أو مجنونين أو أجنبي كذلك على ما صرح منه تعلق الضمان برقيتهما لو كانا رقيقين وغير ذلك (قوله نصف قيمة الحر) أي استقرارا والافلاطالبة بكل القيمة ويرجع الغارم (قوله بما فيها) أي مع نصف قيمة ما فيها من ماله (قوله نصف دية الآخر) مخففة في الخطأ ومغلظة في غيره على العاقلة في غير العمد وعليه فيه فعل أنه يجب فيه القود أن أمكن بعدم الموت (قوله نصف ضمانه) بالمثل في المثل وبالقائمة في المتقوم ولو كان فيهما أوفى أحدهما أرقاه فهم من المال المذكور أو أحرار فعلى عاقلة الضامن لهم نصف دية كل منهم في غير قصد الاصطدام والافلاطود ويقاد منه لواحد بالقرعة أو بالسبق فيهم والبقية البت في ماله أو في تركته (قوله نصف قيمتهما) أي استقرارا كما مر (قوله فلا ضمان) ويصدق بيمينه في عدم قصيره (فرع) خرق السفينة للإصلاح شبه عمد ولعدمه يوجب القود وإصابة غير محل الخرق خطأ والضمنان بالقسط على المعتمد فلا كان فيها تسعة أعدل فوضع عدلا عاشراف فرق فعليه العشر فقط (قوله سفينة فيهما متاع وراكب مثلا) أو متاع وحده أو راكب وحده (قوله على غرق) أي لمسا أو لمتاعها أولا ركبها أولاثنين منهم أو لـ لكل (قوله جاز طرح متاعها) أي أن أذن من له تعلق بذلك المتاع من مالك أو وليه أو سيد رقيق مع مرتين في مرهون أو غريم في مظان وعلم الرضا كالأذن ولا يطرح من متاعها إلا ما يحتاج إلى طرحه منه بحسب الحال (قوله لرجاء سلامتها) هو بيان لمحل الجواز وهو ما تنوقف صحة الكلام على تقديره لأن قول المصنف لرجاء نجاته الراكب متعلق بقوله يجب كأي دليله مخالفة الأسلوب ولا يصح تعلقه بجواز أيضا ولا بجواز وحده وبذلك سقط ما لبعضهم هنا لما يقول عليه فراجع (قوله) ويجب لرجاء نجاته الراكب أي وإن لم يأذن المالك ولا غيره وصرح كلامه الآتي دخول المتاع في الراكب وفي وصفه بالراكب تجوز نظرا للتغليب مثلا فعلقه على المتاع عطف عام أو من حيث وصفه باللقاء وعدمه ومنه يلزم وجوب اللقاء بعض المتاع لسلامة بعضه والقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه أن يقال يجب اللقاء غير الحيوان لسلامته والقاء غير المعصوم منه لسلامة المعصوم منهما والقاء بعض كل لسلامة بعضه ولا يجوز اللقاء الحيوان المعصوم لسلامة غيره ويجوز اللقاء بعض المتاع المعصوم لسلامة بعضه كما في اللقاء لسلامة السفينة كما تقدم فافهم (قوله إذا خيف هلاكه) أي وظنت سلامته فإن اتقى الخوف امتنع اللقاء ولو لمال نفسه أو لم ترج السلامة امتنع الوجوب (قوله ما لا روح فيه) قال شيخنا ولو نحو مصحف (قوله ذي الروح) أي المعصوم ولو كلبا بخلاف الحربي والمرتد والزاني المحسن ويلقى كل منهم لنجاة غيره ولو مالا أو كافرا معصوما ويقدم في اللقاء من هؤلاء الأخس أخذ من القاعدة هنا المبني عليها ما ذكره من أنه يقدم للقاء الأخس فالأخس في الأموال والأدبيين نعم لا يلقي رقيق لحر ولا كافرا لمسلم وياق أسير كافر لنجاة غيره ولو متاعا إن رآه الأمير مصلحة (لطيفة) حكى أن بعض الملاحين الحذاق أشرفت سفينته على الفرق وفيها مسلمون وكفار فتحير في أمره ثم اتفق معهم على أن يمزج بعضهم ببعض ويجعلهم حلقة ويدور فيهم بعدد مخصوص وكل من وقع عليه آخر العدد يلقه في البحر ففعل ذلك فوق العدد على جميع الكفار فالتقاهم ونجا المسلمون وصورة المزج تعلم من هذا البيت :

الله يقضى بكل يسر ويرزق الضيف حيث كان

فما تقدم في ذلك إن كانتا
لهما فإذا تلفت السفينتان
بما فيهما المملوكتان
فالملاحين المجردين وهلكا
أيضا بالاصطدام ففي تركته
كل منهما نصف قيمة سفينة
الآخر بما فيها وعلى عاقلة
كل منهما نصف دية الآخر
وفي مال كل منهما كفرتان
على الصحيح السابق
(فإن كان فيهما مال أجنبي
لزم كلا) منهما (نصف
ضمانه وإن كانتا لأجنبي
لزم كلا) منهما (نصف
قيمتها) ووجه الضمان
في ذلك أن الاصطدام
نشأ عن الاجراء فإن
حصل بطلية الرياح
وهيجان الأمواج فلا
ضمان في الظاهر ومقابلته
قيس على غلبة الدابة
الراكب و الفرق الأول بأن
ردها بالجلع يمكن (ولو
أشرفت سفينة) فيهما متاع
وراكب مثلا (على غرق
جاز طرح متاعها) في
البحر لرجاء سلامتها
(ويجب) طرحه (لرجاء
نجاته الراكب إذا خيف
هلاكه) ويجب اللقاء مالا
روح فيه لتخليص ذي
الروح وتلقى الدواب

بحملها على السير والاتلاف [قوله فلا ضمان] أي والقول قوله في الغلبة قاله ابن المنذر [قوله جاز طرح
الح] أي بحسب الحاجة قال البلقيني في هذا ولا يجوز إلا بأذن صاحبه [قوله إذا خيف الح] قال الزكشي ينبغي
تزيل هذه الحالة على ما إذا غلب المالك والاولى على ما إذا غلبت السلامة اه أقول مثل غلبة السلامة استواء
الأمرين فيما يظهر ثم قضية كلام المصنف أن هذا الحكم لا يتوقف على إذن المالك وإن توقف على عدم

طرح مال غيره بلا اذن
ضمنه والا) أى وان طرحه
بأذنه رجاء السلامة (فلا)
ضمان (ولو قال) لغيره (أنى
متاعك) فى البحر (وعلى
ضمانه أو على أنى ضامن)
فألقاه فيه (ضمن) الملقى
(ولو اقتصر على) قوله
(أنى) مناسك فى البحر
فألقاه (فلا) ضمان (على
المذهب) وفى وجه من
الطريق الثانى فيه الضمان
كقوله أذ دينى فأداه فانه
يرجع عليه فى الأصح وفرق
الأول بأن أداء الدين ينفعه
قطعا واللقاء قد لا ينفعه
(وانما يضمن ملتصق
لخوف غرق ولم يختص
نفع اللقاء بالملقى) فى غير
الخوف لا ضمان وكذا فى
الاختصاص بأن يكون
القائل على الشط أو فى
سفينة أخرى وفى الأولى
المتاع وصاحبه فقط ولو
كان معه الملتصق أو غيره
قليل يسقط قسط المالك
وهو فى واحد معه مثلا
النصف والأصح المنع
(ولو عاد حجر منجنيق)
بفتح الميم والجيم (فقتل
أحدرماته هدر قسطه وعلى
عاقلة الباقيين الباقي) من
ديته لأنه مات بفعله وفصلهم
خطأ فان كان أحد عشرة
سقط عشر ديته ووجب
على عاقلة كل من التسعة
عشرها (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتله (أو قصدوه

فكل حرف. همل مكان مسلم وكل حرف. محجم. كان كافر والعدد تسعة بعد تسعة من أوله إلى آخره مرة بعد
أخرى فافهم وتأمل (قوله فان طرح) ولو فى حالة الوجوب مال غيره المعصوم بلا اذن ممن تقدم اعتبار إذنه
ضمنه بما مر (قوله ولو قال لغيره) أى ولو فى سفينة أخرى (قوله ألقى متاعك) وان لم يكن معلوما ولا بحضرته
وفى شرح شيخنا تقييده بكونه معيناً أو مشاراً إليه وبأن لا يرجع القائل قبل اللقاء ومال شيخنا الزايدى
إلى الأول تبعاً للبلقيني ولو قال لزيد ألقى متاع عمرى فالضمان على مباشر اللقاء (قوله على أنى ضامن)
ولا بد من ضمير مثلاً يعود إلى المتاع أى ضامن له أو ضامنه والا فلا ضمان والضمان عليه وحده ولو قال
أنا وأهل السفينة ضامنون لزمه السكل إلا ان أراد اخباراً عن أحد منهم أو كلهم وصدقه فعليه وعلى من
صدقه ويصدق منكر الاخبار عنه بيمينه و يظهر أن الضمان فيه بعدد الرسوم فراجع (قوله ضمن
الملقى) بفتح القاف أى ضمن القائل المتاع الذى ألقاه المقول له وان لم يقل للقائل فيها شئ. أو لم تحصل
النجاة باللقاء والضمان بماسماه ان كان سمي شيئاً كقوله وعلى ضمانه بكذا والاضمنه بيمينته أى بما
يساويه فى ذلك الوقت فى ذاته عند أهل الخبرة سواء المثل والمثلى والمنقوم لأنها لا تحيلولة ولذلك لولفظه البحر
وجب رده ويرجع بمادفعه وهذا ما اعتمدته شيخنا محققنا فى الرملى كوالده فى قولهما يضمن
المثل بمثله مع موافقتهما على الرجوع اذ ارد (تنبيه) ألحقوا بهذا مالاً قال لغيره اعف عن هذا الأسير
ولك على كذا أو اعف عن قصاص هذا ولك على كذا أو أطعم هذا ولك على كذا فانه يلزمه ما التزمه لأنه
الترام لغرض يعوض صحيح وانظر لو قال فى ذلك وعلى ضمانه (قوله وانما يضمن ملتصق) أى بشرطين
أحدهما وجودى وهو المشار اليه بقوله لخوف غرق والآخر عدمى وهو المشار اليه بقوله ولم يختص الخ
وتقدم شرطان آخران المشار إلى أحدهما بقوله ألقى متاعك وإلى الآخر بقوله وعلى ضمانه (قوله لخوف
غرق) أى للتمس لنفسه فقط أو مع غيره أو لماله فقط أو مع غيره أو مع مال غيره ويقتل فيه خوف
غرق غيره فقط لأجل الشرط بعده فتأمل (فرع) قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لرفيقة فى سفر مثلاً
خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى متاعك وعلى ضمانه ضمنه كإنا وفيه نظر كما يعلم مما يأتى ومما تقدم
من الشروط فتأمل (قوله ولم يختص الخ) بأن اختص بالتمسق أو به أو بالملقى أو بأجنبى فقط أو به
وبأحدهما أو مع الثلاثة فهذه ست صور ذكرها شيخنا وفى دخول الثلاثة نظر مع فرض المسئلة فى خوف
التمسق الآن يقال هو من حيث عموم العبارة كما مررت الإشارة إليه (قوله والأصح المنع) هو المعتمد
فيضمن الملتصق السكل كما علم وذكرها محل الخلاف (قوله منجنيق) هو آلة لرمى الحجارة ولفظه فارسى
معرب ويقال منجنيق باللام ومنجنيق بالواو ويذكرو يؤنث (قوله أحدرماته) وهم من مسك الحبل
ورمى الحجر لامن مسك الخشبة أو وضع فيه الحجر إلا ان كان لهم دخل فى القتل (قوله خطأ) بالنصب حال

الضمان أى فى حال الثانى [قوله لأبقاء الأديمين] ولا يجوز اللقاء الكافر المعصوم لخلاص المسلم كما لا يجوز
قتله فى الخمسة [قوله أو على أنى ضامن] أى له [قوله ضمن] ان سمي قدر الزمته والا فالظاهر القيمة مطاقاً
وأن تعبر قبل الهيجان ولا بد أنه يقول ألقى هذا أو يكون المتاع معيناً معلوماً للقائل أو غير معلوم ولكن ألقاه
بحضوره وله الرجوع قبل اللقاء لأنه ليس على حقيقة الضمان بل افتداء كقوله أعنت عبدك عنى على كذا
ولو لفظه البحر رد لصاحبه وأخذ الضامن ما غرمه [قوله ولم يختص الخ] تحت ست صور (فرع) قال لرفيقة
فى الطريق خوفاً من اللصوص عند طلبهم لهما ألقى وعلى ضمانه فالحكم كذلك [قوله لا ضمان الخ] والحال
أنه قال على أنى ضامن [قوله منجنيق] هو فارسى معرب ويقال فيه أيضاً منجنيق بالواو ومنجنيق
باللام [قوله فان كان] أى المقتول [قوله أو قصدوه] نظر بعضهم فى هذا بأن قصدوه مع فرض الغلبة كيف

فعمد (قبله) في الأصح ان غلبت الاصابة) والثاني شبه عمداً لأنه لا يتحقق قصد معين بالمنجنيق والأول يمنع هذا وان غلب عدم الاصابة فشبه عمده حزماً (فصل: دية الخطأ أو شبهه) (١٥٤) العمد تلزم العاقلة كما تقدم أول كتاب الديات وذكر هنا توطئة لما بعده روى

الشيخان عن أبي هريرة أن امرأتين اقتلتا غدقت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها من صور شبه العمد وإذا ثبت أن الدية فيه على العاقلة في الخطأ أولى (وهم عصبة) أي الجاني من النسب (الا الأصل والفرع) أي الأب وان علا والابن وإن سفل في الحديث السابق في رواية وأن العقل على عصبتها وفي رواية فيه لأبي داود وبرأ الولد أي من العقل ويقاس عليه الأصل وروى الفسائي حديث لا يؤخذ الرجل بجريمة ابنه (وقيل يعقل) في المرأة (ابن هو ابن ابن عمها) كما يلي نكاحها والأول يجعل البنوة مائة هنا (ويقدم الأقرب) فالأقرب بأن ينظر في عدده والواجب آخر الحول ويوزع على العدد على ما يأتي بيانه (فان بقي شيء) من الواجب (فن يليه) أي الأقرب يوزع

فالواجب دية خطأ موزعة عليهم نعم ان قصروا معينا منهم وغلبت الاصابة فهو عمد فتجب دية عمد عليهم ولا يلزمهم قصاص لأنهم شركاء مخطئ وسكتوا عن ذكر هذا الشرط هنالحنحقق القاتلة بخلاف ما بعده (قوله نعمد قتله) أي فعلهم القود فان آل الأمر الى الدية وزعت عليهم (قوله وان غلب عدم الاصابة) أو استوى الأمران فشبه عمد أيضا .

(فصل) في بيان العاقلة وكيفية تحملهم وسموا بذلك أخذاً من العقل بمعنى المنع لئلا يمتنع عنه أو بمعنى الدية لتحملهم لها أو بمعنى الحبس أو العقل لحبسهم بالابل بضاء دار المستحق بعقلها (قوله غدقت) بالخاء والذال المجتمعتين كما ضبطه شيخ الاسلام وهو بمعنى الرمي لكن مع اعتبار كون المرمي به من الحصى الصغير أي مع نسبة القتل اليه وسكت في الحديث عن كون الغرة على العاقلة أيضا لأنه معلوم لأنه لا يتصور فيه عمد كما سيأتي (قوله في الخطأ أولى) لوجود المعنى السابق فيه بعذر (قوله وهم عصبة) والمراد بهم عند الإطلاق المتعصبون بأنفسهم أصالة والمراد بهم هنا أعم من ذلك والتقييد بالمجمع على ارتهم الخ للأغلب ويرتب عليه ما بعده كقوله المجمع على ارتهم الصالحون لولاية النكاح ولو بالقوة ليدخل الفاسق من حين الفعل الى القوات فلوارثه الجارح بعد جرحه وقبل موت الجريح فعلى عاقلته المسلمين أرض الجرح والزائد في ماله فلو عاد الى الاسلام قبل موت الجريح فكل الدية على العاقلة اعتباراً بالطرفين ولو ارتد الجريح فعلى العاقلة الأقل من أرض الجرح والدية والباقي في ماله كذا قالوا فراجعه فان فيه نظراً من وجوه وقولنا عند الإطلاق لدفع اراد الاخوة من الأم وذوي الأرحام لأنهم يعقلون كما سيأتي (قوله أي الجاني) ربما يفيد أن المجنى عليه يعقل نفسه اذا كان عصبة للجاني وأن الجاني لا يعقل وان كان عصبة للمجنى عليه فراجع (قوله من النسب) الأولى اسقاطه ولا يعارضه الاستثناء بعده لأن الكلام في ضبط العاقلة لا في تقديم بعضهم على بعض فتأمل (قوله في الحديث الخ) أشار بالحديث الأول الى الدليل على تحمل العصبة وبالحديث الثاني الى اخراج الفرع منهم وبالحديث الثالث الى اخراج الأصل وقدم القياس عليه اهدم محته كما يؤخذ من صيغة التريض (قوله هنا) بخلافها في النكاح فهي غير مقتضية ولعل الفارق بينهما وجود النص هنا على الولد لا يعقل أولاً لأن الأم أقوى شفقة على الولد فهي أشد اعتناء بدفع الضرر عنه (قوله نظرا الى أن الخ) ورد بأن قرابة الأم تمنحها للترجيح (قوله ثم معتق) أي يوزع عليه وان تعدد ما بقي بعد عصبة النسب (قوله ثم عصبة) أي المعتق فيوزع عليهم ما بقي بعده ويقدمون كفي النسب فيقدم اخوته ثم بنوهم ثم أعمامهم ثم بنوهم ويعقلون ولو في حياة المعتق (قوله ثم معتقة) أي المعتق على ما مر

يجرى فيه الخلاف نعم بعض الأصحاب يقول لا يتصور قصد رجل معين بالمنجنيق . (فصل: دية الخطأ وشبه العمد) أي أما العمد ولوم من يميز فعلى الجاني على قياس المتلفات ولما قال ابن عباس رضي الله عنهما لا تحمل العاقلة عمدا ولا صلحا ولا اعترافا ثم محل اللزوم أن تشهد البيئة أو يعترف بالقتل ويصدقوه [قوله وهم عصبة] أي الذين هم بصفة الكمال أعني من يصح أن يكون ولي مكاح بفرض الجاني أتى من الفعل الى الموت فن أسلم بعد الجناية لاشيء عليه [قوله والأول يجعل البنوة مانعة هنا] اهموم الحديث [قوله ثم عصبة] توقف الامام في الضرب عليهم مع وجود المعتق عند بقاء شيء لأنه لا سبب ولا نسب وقال أيضا إن الأصح عموم الضرب على عصبة المعتق من غير اعتبار الأقرب فالأقرب

الباقي عليه وهكذا والأقرب الأخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم هكذا كالارث (و) يقدم (مدل بأبوين) على مدل بأب (والقديم التبنوية بينهما) نظرا الى أن المرأة لا تعقل (ثم) بعد عصبة النسب (معتق ثم عصبة) من النسب الا أصله وفرعه في الأصح (ثم معتقة ثم عصبة) الا أصله وفرعه على الخلاف (والا) أي وان لم يوجد معتق ولا عصبة

(فتى أبي الجاني ثم عصبة) من النسب (ثم معتق معتق الأب وعصبة) وفي (١٥٥) المحرر وغيره ثم بدل الوار (وكذا الجاني)

أي بمسند معتق الأب وعصبة معتق الجد وعصبة إلى حيث ينتهي ويعلم مما تقدم استثناء الأهل والفرع من عصبة معتق الأب ومعتق الجد على الخلاف السابق (وعتيقها) أي المرأة (بعقلها عاقلها) دونها (ومعتقون كمعتق) فيما عليه كل سنة لأن الولاء لجميعهم لا لكل واحد منهم (وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) قبل موته ولا يقال يوزع عليهم لأن الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء بل ينتقل لكل منهم وسيأتي أن على الغني من العاقلة كل سنة نصف دينار والمتوسط ربع دينار (ولا يعقل عتيق في الأظهر) لا تنفاه ارثه والثاني نظر إلى أن العقل نصرة والعتيق أولى بنصرة معتقه (فان فقد العاقل) بمن ذكر (أول يف) ماعليه بالواجب في الجناية (عقل بيت المال عن المسلم) الكل أو الباقي لأنه يرثه بخلاف الذي قاله فيء فالواجب في ماله (فان فقد) بيت المال (فكله) أي الواجب بالجناية (على الجاني في الأظهر) بناء على أن الواجب ابتداء عليه ثم تتحملة العاقلة

(قوله فعتق أبي الجاني) ويعقل معتق الأمهات أيضا على الترتيب في معتق الآباء لكن يقدم معتق الذكر على معتق الأنثى في كل مرتبة تساوي فيها ويستثنى فيهم الأصول والفروع وعصبة معتق الأمهات كمصبة معتق الآباء أيضا مادام الولاء لهم فان انتقل عنهم سقط العقل عنهم بمعنى انتقاله إلى عصبة الأب ان اكتفى بهم فلوزع رقيق بعتيقة فالولاء على أولاده لمعتقها وعصبة في عقول عن الولد فان عتق الأب أبحر الولاء عنهم لمعتق الأب وعصبة فيسقط التحمل عنهم على مامر كما سيأتي في كتاب العتق (قوله ومعتقون كمعتق فيما عليه) أي فعلهم كلهم نصف دينار ان كانوا أغنياء أو ربعه ان كانوا متوسطين ويوزع ذلك النصف أو الربع عليهم بحسب الملك لا الروس فان اختلفوا غني وغيره فعلى الغني منهم حصته لو كان الكل أغنياء وعلى المتوسط حصته لو كان الكل متوسطين (قوله وكل شخص من عصبة كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) لكن بحسب حال كل منهم فالوكان الشخص من العصبة غنيا فعليه ماعلى المعتق لو كان غنيا وعكسه وان كان المعتق متوسطا في الأولى أو غنيا في الثانية (تنبيه) علم بما ذكر أنه لو كان له معتقان بالسوية أحدهما غني والآخر متوسط فعلى الأول نصف النصف من الدينار وعلى الثاني نصف الربع منه وعلى كل من عصبة الأول مثله ان كان غنيا والآخر نصف الربع وعلى كل من عصبة الثاني نصف الربع ان كان متوسطا مثله والآخر نصف النصف فراجع ذلك وتأمله (قوله وسيأتي الخ) (تنبيه) لو كان الفاضل بعد التوزيع على الأقرب أقل مما يلزم الأبعد كأن فضل عن الأخوة مثلا ثلث دينار أو ربعه وهناك عم غني فالوجه أنه لا يطالب الابن فقط ولو كان الواجب أقل مما يقتضيه التوزيع فالوجه أن ينقص من حصة كل واحد بقدر النسبة فالوكان الواجب ديناراً بالجناية وله أربعة من العصبة أغنياء في درجة لزم كل منهم ربع دينار اذ لو أوجبنا على كل منهم نصف دينار ل زاد على قدر الواجب ولو أوجبنا على أحدهم مثلاً نصفاً وعلى أحدهم ربعاً كذلك لكان من التحكم وهكذا فتأمل ذلك وحرره (قوله ولا يعقل عتيق) وان سفل ولا عصبة (قوله بمن ذكر) أي من العصبة من النسب والولاء ولو سكت عن هذا لكان أولى ليشمل ذوي الارحام والأخوة للام لأنهم يعقلون بعد العصبة المذكورين ويقدمون على بيت المال للاجتماع على توزيعهم في الجلة وعلى كل واحد منهم نصف دينار أو ربعه كما تقدم (قوله عقل بيت المال) أي من سهم المصالح (قوله عن المسلم) أي غير اللقيط لأن وارثه بيت المال فلا فائدة في أخذه ما منه وعودها اليه وكذا كل من ورثه بيت المال لعودها المذكور مالم يظهر له وارث فترجع إليه (قوله بخلاف الذي) ومثله المؤتمن وكذا المرتد لأن ماله فيء ولا عاقلة له فالواجب بقتله خطأ في ماله مؤجلاً فان مات سقط الأجل (قوله فكله) أو الباقي منه بعد التوزيع على الجاني مالم يكن ذرواً وأرحام من الأخوة للام أو غيرهم والافهم مقدمون عليه بناء على الرجوع من توزيعهم ويقدمون أيضاً على بيت المال اذ لم ينظم كفاي الارث والكلام في المذكور منهم غير الأصول والفروع بناء على أن الواجب ابتداء عليه وهو المعتمد وفي الميرى وغيره أن الخلاف في الروضة وغيرها وجهان ولم ينبه الشارح عليه فراجع (قوله وحيث الخ) فيه تنبيه على أن قول المصنف على العاقلة ليس قيداً فلو

هكذا في شرح الزركشي [قوله والثاني] على هذا يتجه تأخره عن المعتق وعصباته وأما عصبات العتيق فلا يتحملون قطعاً وكذا عتيق العتيق فيما يظهر وان كان الجاني تحمل عنه ويمكن جريان الخلاف فيه نظراً لذلك (تنبيه) قطع الشافعي رحمه الله بأن العتيق لا يرث وتردد في تحمله العقل لأن الميراث مداره على النعمة ولا نعمة له على المعتق والعقل على المناصرة وهي لا تقة به [قوله عقل بيت المال] لقوله صلى الله عليه وسلم أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه [قوله فكله] أي والفاضل عن العاقلة من قسط العام ولو كان فقيراً ثبت في ذمته [قوله وحيث وجب] دفع لما عصاه بتوهم من

والثاني المنع بناء على أن الواجب ابتداء على العاقلة وعلى هذا يكون ديناً في بيت المال في أحد وجهين وحيث وجب

في بيت المال أو على الجاني، فيتأجل تأجيله على العاقلة ثلاث سنين في كل سنة ثلثة (وتؤجل على العاقلة دية نفس كاملة) بالاسلام والله كورة
بصالحية (ثلاث سنين في كل سنة) آخرها (ثلث) التأجيل بالثلاث رواء البيهقي من قضاء عمر وعلى رضي الله عنهما وعزاء الشافعي في
المختصر الى قضاء النبي صلى الله عليه (١٥٦) وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنته وتأجيلها بالثلاث

أسقطه لكان أولى وأعم نعم يخالف الجاني العاقلة بأنها يسقط الواجب عنها بموتها بخلافه وبأن الواجب عليه
كل سنة ثلث الواجب بخلاف الواحد منها (قوله في بيت المال أو على الجاني) وكذا على الاخوة للأم أو
على ذوى الأرحام كما تقدم (قوله وتؤجل) أي تثبت مؤجلة (قوله بعد الحرية) المألومة من لفظ الدية
(قوله وعزاء الشافعي الخ) أفاد بهذا أن قضاء عمر وعلى به ليس عن اجتهاد منهما لأن الشافعي لا يستدل به
وحينئذ فكان المناسب إسقاطهما أو تأخيرهما ليقع اتقوية لعز الشافعي المذكور فتأمل (قوله والظاهر
الخ) هو حكاية عن قول الأصحاب لا بحث من الشارح فتأمل (قوله لكثرتها الخ) سيأتي ما يترتب على
الخلاص (قوله لأنها ثلث الخ) والدية والمعاهد والمؤمن والمجوس ذكورا وإناثا كذلك لأنها ثلث أو
أقل من الثلث (قوله امرأة مسلمة) وخشي كذلك (قوله وتحمل العاقلة العبد) بالمعنى الشامل للأمة أو
هي مثله والمراد قيمته بالجناية عليه من الحر وأما الجناية منه فهي تتعلق برقبته ولا يحمله أسيدته ولا عاقلته
ولا عاقلة أسيدته وهذا معنى قولهم لا تحمل العاقلة عبدا كما لا تحمل عمدا ولا صلحا ولا اعترافا (قوله قدر
ثلث دية) أي دية نفس كاملة فإن كانت قدر نصف دية في السنة الأولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي
وهكذا فإن كانت قدر ديتين في ست من السنين وكذا يقال فيما يأتي في الأطراف ومأمعها (قوله رجلين)
أي مسلمين (قوله في ثلاث) من السنين وكذا ثلاثة رجال وأكثر ولو قتل ثلاثة رجال واحدا فعلى
عاقلة كل منهم تسع دية في كل سنة من الثلاث (قوله من الزهوق) يزهرق أو يسراية جرح (قوله من
الجناية) لكن لا مطالبة الأبعد الاندمال فإن حصل قبل تمام سنة من الجناية طولت العاقلة بواجبها
وإن مضت السنة قبل الاندمال سقط الطلب بواجبها عن العاقلة ويطلب به بيت المال أو الجاني فلو
مضى جميع السنين الثلاثة قبله فلا مطالبة على العاقلة بشئ هذا مافي الروضة وغيرها نعم لو جنى على
أصبع فسرى الى الكف فأجل الكف من سقوطها لامن الجناية على المعتمد (قوله من العاقلة)
خرج الجاني وقد مر أنه يؤخذ الجميع دفعة من تركته إذا مات (قوله فلا يؤخذ الخ) أفاد أن المراد
بالسقوط عدم الوجوب عليه (قوله ولا يعقل فقير) ولو كسوبا (قوله من لا يملك) أي من ليس في ملكه
شئ زائد على ربع دينار فوق الكفاية المعتبرة في الكفارة على دوام بقية العمر الغالب فمن في ملكه
زائد على ذلك فليس فقيرا ثم إن كان الزائد قدر عشرين دينارا فأكثر ففني أو دونها وأكثر من ربع
دينار فتوسط فإن لم يكن أكثر منه فقير كإمام لأنه يدفع الربع يعود الى وصف الفقير لعدم ملكه زيادة
على كفاية العمر الغالب وقد اعتبروا أن يبقى معه زيادة على كفاية العمر ولودون الربع ليخرج بها

لكثرتها وقيل لأنها بدل
نفس (و) تؤجل دية
(ذمي سنة) لأنها قدر ثلث
وجه المسلم (وقيل ثلاثا)
لأنها دية نفس (و) تؤجل
دية (امرأة) مسلمة
(سنتين في الأولى) منها
(ثلث) من دية الرجل
والباقي في الثانية (وقيل)
تؤجل (أثلاثا) لأنها دية
نفس (وتحمل العاقلة
للعبد) بالقيمة (في الأظهر)
لأنها بدل نفس والثاني هي
في مال الجاني حالة كبديل
البيمة وعلى الأول إذا
كانت قدر دية أو ديتين
(في كل سنة قدر ثلث دية
وقيل) كلها (في ثلاث)
لأنها بدل نفس (ولو قتل
رجلين في ثلاث وقيل
ست) تؤخذ ديتهمافي كل
سنة لكل ثلث دية على
الأول وسدس دية على
الثاني (والأطراف)
والأروش والحكومات
(في كل سنة قدر ثلث دية
وقيل كلها في سنة) قلت
أو كثرت (وأجل النفس
من الزهوق) للروح
(وغرها من الجناية)
وقيل من الاندمال (ومن)

قوله المتن الآتي وتؤجل على العاقلة [قوله وتؤجل] يوهم توقف ذلك على ضرب القاضي وليس مرادا [قوله
لكثرتها في قول المصنف كاملة] إشارة لذلك [قوله في ثلاث] أي لأن كل نفس متميزة عن غيرها وقيل ست
نظرا الى ان النفس الواحدة تؤجل على ثلاث فيزداد بسبب الأخرى ثلاث [قوله من الزهوق] لأنه وقت
وجوب بدلها كما أن مادونها من الجناية لأنه وقت الوجوب وإن توقف الطلب على الاندمال [قوله من العاقلة]
خرج به الجاني فإنه يحمل عليه [قوله سقط] أي لأنها مواساة وعديته ذلك بتلف النصاب في أثناء الحول ثم
التعبير بالسقوط يقتضى سبق الوجوب قال الرافعي رحمه الله وههنا مباحثة للإمام رحمه الله قال لا يمكن أن
يقال
مات من العاقلة (ببعض سنة سقط) من واجبها فلا يؤخذ من تركته شئ
بخلاف من مات بعدها (ولا يعقل فقير) لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها قال ابن الرفعة والمراد به هنا من لا يملك ما يفضل
عن كفايته على الدوام لامن لا يملك شيئا أصلا

لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصي ومجنون) وامرأة لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة بهم (ومسلم عن كافر وعكسه) اذ لا موالاة بينهما فلا نصرة (ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه في الأظهر) لا اشتراكهما في الكفر المقر عليه والثاني نظر إلى انتطاع الموالاة بينهما (وعلى الفنى) من العاقلة (نصف دينار والمتوسط ربع كل سنة من الثلاث وقبل هو) أى المذكور (واجب الثلاث) والتقدير بالنصف لأنه أول درجة المواساة في زكاة الذهب وبالربع لحصول المواساة به من متوسط بين من لا شئ عليه ومن عليه النصف (ويعتبران) أى الفنى والمتوسط (آخر الحول) فقط (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) من واجب ذلك الحول وان كان موسرا من قبل أو أيسر بعد ومن أعسر بعد أن كان موسرا آخر الحول لم يسقط من واجبه (فرع) من كان فى أول الحول رقيقا أو صيا أو مجنونا أو كافرا وصار فى الآخرة بصفة

من ذلك الوصف وبذلك سقط ما لبعضهم هنا (قوله ورقيق) وكذا ببعض لكن يعقل عنه بعتق بعضه كاعلم (قوله ومجنون) وان تقطع جنونه وكان قليلا (قوله وامرأة) كاعلم مما مر من أنها لا تعقل عتيقها والخنى كل امرأة لكن اذا باتت ذكورتها رجع عليه بما كان يلزمه فيؤخذ منه ويدفع منه المستحق لا للعاقلة وترجع العاقلة على المستحق بقدره عما دفعه له (قوله) ويعقل يهودى عن نصراني وعكسه والمراد بكل منهما غير الحر فى يشمل المعاهد والمؤمن ويشترط فى غيرهما اقامة جميع السنة التى يعقل فيها فى دارنا وفيهما اقامة تلك السنة مع جزء مما بعدها كذلك فمن أقام منهما سنة فأقل ومن غيرهما دون سنة لم يطلب بشئ قاله الأذرى (قوله وعلى الفنى من العاقلة) أى عن يؤخذ منه العقل من الورثة ليدخل ذوا الأرحام كإس (قوله نصف دينار) أى مقداره اذ الواجب الابل فلو أخذ منهم دراهم صرفت فى الابل (قوله فى زكاة الذهب) لأنه نصف مثقال من عشرين مثقالا (قوله لحصول المواساة) لأنه نصف ما بين النصف والعدم ولأن دون الربع لا تنفع فيه بدليل عدم القطع به فى السرقة وعن الامام مالك والامام أحمد أنه لا تقدير بل يرجع إلى رأى الامام (قوله ومن أعسر فى آخر الحول) وكذا من رقى أو جن فيه سقط عنه التحمل فى ذلك الحول سواء الحول الأول أو غيره وكذا من كان كذلك فى أثنائه ولو أعاد الشارح ضميره فى الحول المضاف إليه لشمله (قوله من كان فى أول الحول رقيقا الخ) وكذا من كان كذلك قبل أوله من حين الفعل فلورمى ذمى صيدا فأسلم فأصاب السهم انسانا لم يعقل عنه مسلم ولا ذمى ولو جرح ذمى انسانا خطأ ثم أسلم ثم ملت الجرح سرية فعلى عاقلته الذميين أرض الجرح وعليه الباقي فان جرحه ما نيا بعد اسلامه ومات بالجرحين سرية فعلى عاقلته المسلمين نصف الدية من الباقي فان بقي منه شئ فعليه وتقدم أول الفصل لوارتد فارجع إليه ان شئت (قوله رقيقا) ولو مبعضا أو صيبا ولو مرأقا أو مجنونا ولو كان جنونه منقطعاً أو كافرا ولو مرأقا (قوله لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده) كإس وهو العتمد (تنبيه) العتمد أن الدعوى بالدية على الجاني وأن العاقلة يدفعونها ولا يدعى عليهم بها كذا قاله شيخنا وغيره والله أعلم .

(فصل : فى جنابة الرقيق) هو من اضافة المصدر إلى فاعله أى ضمان الجنابة الواقعة منه على غيره من نفس أو مال (قوله مال جنابة العبد) بالمعنى الشامل للأمة ولو أعجميا أو غير مميز لكن فى هذين بأمر غيرهما يتعلق الضمان بالآمر ولو قطعاً فى سرقة ويلزمه الفداء بالأرض بالنفا ما بلغ والمبعض فى جزئه الحر كالحرق فى الرقيق كالرقيق ولا نظر لما يأتى ويفديه السيد بالأقل من حصته وما يقابلها من الأرض

يقال حصة الحول من الدية لا تجب إلا فى آخره لأن موجب الدية القتل وهو متقدم ولو كانت واجبة على العاقلة وكان ضرب الأجل للتخفيف وجب أن لا يسقط بالموت وأن يحل الأجل كسائر الديون ويشبه أن يقال الدية واجبة فى المال ولكن لا يضاف وجوبها إلى العاقلة على التعيين بل ينظر آخر الحول فان كانوا بصفة التحمل تعين الوجوب عليهم والاتبين تعلق الوجوب ببيت المال أو الجاني اذالم يكن بيت المال اه [قوله نصف دينار] أو قيمة نصف دينار وكان ينبغي أن يقول أوستة دراهم أى على أهل الفضة (تنبيه) الدعوى بالدية على الجاني والعاقلة يدفعون ولا يدعى عليهم وقوله كل سنة وجهه أنه تعلق بالحول فيتكرر كالزكاة كذا علوا به ونظر فيه بعضهم بأن الزكاة لا تنقيد بثلاث [قوله واجب الثلاث] فعلى هذا يجب على الفنى فى كل سنة سدس والمتوسط نصف سدس [قوله آخر الحول] يفيدك عدم اعتبار غيرهما من الشروط بآخره وهو كذلك فلو كان بعضهم أول الحول بل عند صدور أول فعل الجاني كافرا أو رقيقا أو صيبا أو نحو ذلك ثم كل فلا شئ عليه مطلقا كما نبه عليه الشارح بالفرع الآتى .

(فصل : مال جنابة العبد)

الكامل لا يدخل فى التوزيع فى هذا الحول وما بعده وقيل يدخل فيما بعده وقيل فيها (فصل : مال جنابة العبد) بأن كانت غير محمد

أو عمدا وعنى على مال
(يتعلق برقبته وليس له
بيعه لها) أى لأجلها أو
تسليمه لبيع فيها (وفداؤه
بالأقل من قيمته وأرشها
وفي القديم) فديه (بأرشها)
بالغا ما بلغ لأنه لو سلمه
ربما يسع بأكثر من
قيمتها والجديد ما يعتبر
هذا الاحتمال وتعتبر
القيمة يوم الجناية وقبل
يوم الفداء (ولا يتعلق
بذمته مع رقبته في الأظهر)
والثاني يتعلق بالنزعة
والرقبة موهونة بما في
النزعة أى فان لم يوف الثمن
به طوب العبد بالباقي
بعد العتق (ولو فداه ثم
جنى سلمه للبيع) أى لبيع
أولاه (أو فداه) كما تقدم
(ولو جنى ثانيا قبل الفداء
باعه فيهما) أو سلمه
ليباع فيهما (أو فداه بالأقل
من قيمته والأرشين)
في الجديد (وفي القديم)
يفديه (بالأرشين) لما
تقدم (ولو أعتقه أو باعه
ومحتملها) أى قلنا
بمحتملها وهو القول
الراجح في اعتاق المومر
والمرجوح في بيعه (أو فداه
فداه) لزوما (بالأقل) من
قيمتها والأرض قطعا
لتعذر البيع باحتمال الزيادة
(وقيل) فيه (القولان)
أحدهما يفديه بالأرض

(قوله أو عمدا وعنى على مال) ولا يقال ان المال في العفو ثبت برضا مستحقه فيتعلق بالنزعة نظر الأصل
سببه ولذلك جله في المبيع غاية ويتعين على المجنى عليه أو وارثه العنولو سبقه غيره اذ لا طريق له سواء لتقدم
غيره عليه (قوله يتعلق برقبته) لأنه من جنس العقلاء بخبايته مضافة اليه وذلك فارق البيعة وعلم من
إضافة التعلق الى رقبته أنه لا يتعلق بجزء منها ولو مثل محل الجناية ولذلك لو عفا المستحق عن بعض حقه
محانا انفك من الرقبة بقسطه فليس كالمرهون لكون التعلق هنا قهرا (قوله وليس له بيعه) أى ان أذن
المستحق والا فلا يصح البيع كالمرهون وله أن يبيع منه بقدر الواجب ان أمكن ووجد راغب وعلم بما ذكر
أنه يوفى جميع الأرض حالا ولو في غير جناية العمد وهو الراجح المعتمد وقيل إنه يؤجل كالدية في الحرفيباع
منه في غير العمد قدر ثلث الأرض في السنة الأولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بأنه لا أجل في القيم (قوله لها)
أى للجناية أى لأجلها ونوقاله أى المال لكان أنسب (قوله أو تسليمه لبيع) أى ولا سيد تسليمه لمن شاء
ليبيعه لأجل الأرض ولو بعد اختياره الفداء كما يأتي (قوله وفداؤه) أى ولا سيد فداؤه ولو قهر اعلى المجنى عليه
(قوله ربما يسع بأكثر الخ) فلو وجد المشتري بذلك اعتبر قطعا (قوله القيمة يوم الجناية) والمعتمد سواء
منع السيد من بيعه وقتها أولا (قوله ولا يتعلق بذمته مع رقبته) فلو بقي شيء من الأرض زائدا على قيمته
لا ينبع به بعد العتق وعلم أنه لا يتعلق بذمته فقط لاضرار المستحق بفوت حقه أو تأخيره الى مجهول مع
عذره بعدم رضاه وبذلك فارق نحو القرض ولا يكسبه وحده أو مع ذمته أو رقبته أو مع ما عا ولا بذمة السيد
ولا بأمواله وان أذن له في الجناية لأنه لو اعتبر أنه لما تعلق برقبته كالمعاملات نعم غير المميز ولو بالغا اذا جنى
بأمر غيره ولو سيده يتعلق الأرض بالأمر له كما مر آنفا ولو أقر الرقيق بجناية ولم يصدقه سيده ولا يئنه
تعلق أرشها بذمة الرقيق كما مر في الإقرار ولو أقره السيد على لقطة في يده فتلقت وهو غير أمين أو ألقفها
مطلقا تعلق المال برقبته وأموال السيد كما مر في اللقطة (قوله أى فان لم الخ) يقتضى أن تعلقه بالرقبة
ليس على معنى الوجوب الذي في المرهون والامصاص العتق قبل الوفاء أو ألزم السيد بالوفاء فراجع
(قوله سلمه) أى ولو بعد منعه أو بعد اختياره الفداء ولو في الجناية الأولى لأنه وعد كما مر (قوله أى لبيع)
دفع لتوهم أن البيع وقع وهذا تسليم له (قوله بالأقل من قيمته) أى وقت الجناية كما مر لكن انظر
هل يعتبر قيمته وقت الجناية الأولى أو الثانية لو اختلفا ويظهر اعتبار الأكثر منهما ان كان الأرض
أكثر منهما فراجع (قوله والمرجوح في بيعه) أى قبل اختيار الفداء والا فالراجح صحة البيع أيضا
وحل عليها بعضهم كلام المصنف (قوله والأرض) لأمه للجنس فيشمل صورة الارشين المذكورة
وتوزع قيمته أو الواجب منها أو مال الفداء عليهما بالنسبة .
(قوله لو باعه السيد بعد اختياره الفداء ثم تعذر الفداء بنحو غيبة أو إفلاس فسخ البيع وبيع في الجناية
قاله شيخنا وانظر هل ينسخ العتق أيضا لو كان أعتقه السيد بعد اختيار الفداء والقياس نعم لسبق تعلق حق

[قوله وليس له] أى لأنه متعلق الحق كالمرهون فيتحيز فيما ذكر [قوله ولا يتعلق بذمته الخ] أى لأنه
لو تعلق بها لم يتعلق بالرقبة كسائر ديون المعاملات [قوله فان لم يوف] ظاهر إطلاقه أن الحكم كذلك
على هذا القول ولو كانت الجناية خطأ وخالف في ذلك الجويني والغزالي لأن أرش الخطأ لا يجب على الجاني
ولا على عاقلة الرقيق [قوله ولو جنى ثانيا الخ] قال ابن القطان في فروعه لو كانت الثانية قتلا عمدا ولم يصف
بيع في الخطأ وحده ثم يقتل كالجويني خطأ ثم ارتد قال المعلق عن ابن القطان فلو لم يجد من يشتريه لمكان
القود فعندى ان القود يسقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطأ قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقه
فأعجل الأمور أن تشركا ولا سبيل اليه الا ترك القود والعفو

(فلوهرب) العبد (أومات)
 برى سيدة من علقته
 (الاذاطلب) منعه (فنه)
 فيصير مختارا لعدائه وغير
 ذلك صادق بأن لم يطلب
 منه أو طلب ولم يمنعه (ولو)
 اختار الفداء فالاصح أن
 له الرجوع وتسليمه) لبيع
 والثاني يلزمه الفداء
 (ويفدى أم ولده) الجناية
 لزوما لامتناع بيعها
 (بالأقل) من قيمتها
 والارش قطعا (وقيل)
 فيها (القولان) أحدهما
 يفديها بالارش أبدا وتعتبر
 القيمة يوم الجناية وقيل
 يوم الاستيلاء (وجناباتها
 كواحدة في الظاهر)
 فيفديها بالأقل من قيمتها
 والارش فتشترك أصحاب
 الاروش الزائدة على القيمة
 فيها بالخاصة كأن تكون
 ألفين والقيمة ألفا والثاني
 يفديها في كل جناية بالأقل
 من قيمتها وأرش تلك
 الجناية والثالث كالثاني
 ان وقعت الجناية الثانية
 بعد فداء الأولى وكالاول
 ان أخر الفداء عن الجنابات
 (فصل : في الجنين) الحر
 المسلم (غرة ان انفصل
 ميتا بجناية) على أمه مؤثرة
 فيه كضربة قوية لا للطمعة
 خفيفة (في حياتها وموتها)

الجنى عليه فراجع (فائدة) يقال فدا لمن دفع مالا وأخضر جلا وأفدى أعكسه وفادى لمن دفع رجلا وأخذ رجلا (قوله فلوهرب العبد) ويلزم السيد عوده اذا عرف محله ولا مشقة فيه (قوله أومات) أى بغير جناية مضمونة والاتعلق الجنى عليه ببذله فيلزم السيد تسليم الأرض منه أو من ماله فان أوجبت الجناية فودا السيد أن يقتص ويقت حق الجنى عليه على المعتمد وفي الروض أنه يلزم الفداء (قوله وغير ذلك) أى مفهوما كلام المصنف في الاستثناء (قوله صادق الخ) ولو قال مخرج لكذا أو مفهم لكذا لكان أولى إذ الصدق على شيء لا يمنع من الصدق على غيره فراجع (قوله ولو اختار الفداء) ولا يكون الا باللفظ لأنه أمر ثبت بالشرع ولا يكون بالفعل كالوطء (قوله الرجوع) أى مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أهرب أو قصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تف بالارش ولم يعرفم السيد قدر النقص أو لزم ضرر للجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا لو باعه بأذن المستحق بشرط الفداء (قوله لامتناع بيعها) أى وقت ارادته فيشمل ماله حدث الاستيلاء بعد الجناية ومثلها منذور العتق والموقوف وفداؤها على التاخر والواقف ولو بهد موتها من تركتهما ويخرج ماله كانت المستولدة مرهونة من معسر ويقدم بيعها للجنى عليه على المرتين ويقضيها في كل جناية كغير المستولدة (تنبيه) لاتعلق للجنى عليه بحمل غير المستولدة بل هو للسيد فان لم يفدها بيعا وللسيد حصصة الحمل من الثمن يوم الجناية على المعتمد كما تقدم ويظهر في تقويمهما ما مر في الرهن (قوله فيشارك أصحاب الاروش) وان ترتبت أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها ألفا وجبت وكانت جناتين مرتابا وأرش كل منهما ألف فلعل خمسة فان كان الأول قبض الألف رجع عليه الثاني بنصفه وان كان أرش الثانية خمسة رجع بثلثه وان كان أرش الأولى خمسة والثانية ألفا وقبض الأول الخمسة رجع عليه الثاني بثلاثها وعلى السيد بخمسة تمام القيمة ليكمل له ثلثا الألف ومع الأول ثلثه .

(فصل) في الغرة وهي لغة اسم للخيار من الشيء كاهنا وأصلها البياض في وجه نحو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمي غرا أو مطلق البياض وذكر التحجيل على هذا لبيان التخصيص وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الأمة بيضاء خلافا لبعضهم أخذوا بمعناه اللغوي كما مر والرقى خيار ما يملك الانسان أو لا اعتبار سلامته هنا (قوله في الجنين) ذكر أو أنثى أو خنثى وهو اسم لاولد مادام في البطن مأخوذا من الاجنتان وهو الخفاء ومنه الجن خلفا ثم عنا (قوله الحر المسلم) قيد بهما لأجل ما يأتي ولا بد من كونه معصوما ليخرج جنين حربية من حربي وجنين مرتهدة مملوك حملت به حال ردها ثم أسلمت ثم أجهضت (قوله بجناية على أمه) ولو غير معصومة أو أمة (قوله كضربة) أو صوم أو جوع أو صلاة حيث

[قوله برى] لو علم مكان الهارب يلزمه احضاره لأن التسليم واجب عليه كذا بحثه الزركشى وينبغي تخصيصه بما إذا لم تكن مؤنة [قوله أن له الرجوع] علل ذلك بأنه وعد لا أثر له نعم لو قتل أو هرب بعد اختيار الفداء فليس له الرجوع ثم محل الخلاف المؤسر اذا معسر لا أثر لاختياره قطعا [قوله والثاني الخ] أى سواء قال اخترت الفداء أو قال أنا أفديه ولا يشترط صيغة التزام فلا أتى بصريح الالتزام وفرعنا على تعلق الحق بذمة العبد مع الرقة فالله مال اليه الامام الصحة [قوله قطعا] استشكل الامام ذلك بأن الاستيلاء تصرف في ملك نفسه فكيف يجعل بسببه ضامنا اه ثم قضية كلامهم الضمان ولو مات عقب الجناية وأمامها فالظاهر عدمه [قوله وقيل القولان] قال الزركشى لعل مأخوذا جواز بيع أم الولد [قوله فيفديها بالأقل] أى ولاتأتى الطريقان خلافا لظاهر العبارة [قوله وأرش تلك الجناية] لأن الاسترداد بعيد .

(فصل : في الجنين غرة) أصلها البياض ولذا ذهب أبو عمرو بن العلاء أنه يجب أن تكون بيضاء [قوله كضربة] أو شرب دواء أو طلب سلطان أو تخويف أو تهديد أو صوم يخشى منه ولو فرضا

يعتبر فيها انفصاله (والا)
 أي وان لم ينفصل ولا ظهر
 بالجناية على أمه (فلا) شيء
 فيه لأننا لم نتيقن وجوده
 (أو) انفصل (حيا) بجناية
 على أمه (و يقي زمانا بلا ألم
 ثم مات فلا ضمان) فيه لأننا لم
 نتحقق موته بالجناية (وان
 مات حين خرج أودام ألمه
 ومات فدية نفس) لأننا
 تيقنا حياته وقدمات بالجناية
 (ولو ألفت) أي المرأة
 بالجناية عليها (جنينين
 ففترتان) فيهما (أو بدا
 فغرة) فيها لظن أنها بالجناية
 بابت من الجنين الذي
 تحقق بها (وكذا لحم قال
 القوابل فيه صورة خفية)
 أي على غير أهل الخبرة
 (قيل أو قلن لو بقي لتصور)
 أي فيه غرة وان شككن
 في تصوره لو بقي فلا غرة
 فيه قطعا (وهي) أي الغرة
 (عبد أو أمة يميز سليم من
 هيب مبيع) ولو رضى
 بقبول المبيع جاز (والأصح
 قبول كبير لم يهجز بهرم)
 والثاني لا يقبل بعد عشرين
 سنة والثالث لا يقبل
 بعدها في الأمة بعد خمس
 عشرة سنة في العبد
 (ويشترط بلوغها) قيمة
 (نصف عشر الدية) وهو
 خمس من الأبل (فان
 فقدت خمسة أبرة) بدلها
 (وقيل لا يشترط) بلوغها ما ذكر (فلانقد قيمتها) على هذا (وهي لورثة الجنين)

اقتضى ذلك الاجهاض أو شرب دواء كذلك نعم يجوز القاؤه ولو بدواء قبل نفخ الروح فيه خلافا للفرالي
 (قوله متعلق بانفصل) أي لا بجناية لأنه لا شيء في جنين انفصل بجناية على أمه بعد موتها على المعتمد (قوله)
 بخروج رأسه مثلا ميتا) أي وان عاد أو مات أمه قبل انفصاله لأنه محل الخلاف فان انفصلت بقيته وجبت
 الغرة بخلاف كما يعلم من الشارح (قوله لتحقق وجوده) فلو خرج شخص رأسه حيا لزمه القود إلا ان
 كان في حركة المذبوح بالجناية (قوله لأننا لم نتحقق) وفي نسخة لم نتيقن وهي المناسبة لما بعده (قوام وان
 مات حين خرج) أي بعد تمام انفصاله ولو في حركة مذبوح لانحوا اختلاج (قوله فدية نفس) قال بعض
 مشايخنا دية شبه عمد فراجع (قوله جنينين) أي مثلا فإزاد كذلك وكذا بدنين ولو برأس واحدة
 أو أكثر من بدن ولم تتحقق اتحاد الرأس أي فتجب غرتان (قوله أو يدفغرة) أي ان ماتت عقبها أو ألفت
 باقيه والا فصف غرة وفي بدنين ورجلين أو بدنين فأكثر أو رجلين فأكثر غرة ولا يزاد حكومة للزائد على
 المعتمد (قوله فيها) أي اليد وكذا ضميراتها وبها المذكورين (قوله وكذا تجب الغرة في لحم قال
 القوابل) أي أربع منهن أو رجل واحد أو رجلان فيه مودة ولولته حويد خفية أي على غير القوابل فيه
 الغرة بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا شيء فيه وان كانت تنقض به العدة (قوله وهي عبد أو أمة) والخبرة
 للدافع (قوله ميمرا) ولد دون سبع واشترط شيخنا الطباي بلوغه سبعا أيضا (قوله سليم الخ) فلا يقبل
 كافر وخنى وحامل وخصى (قوله لم يهجز بهرم) فلا يجزئ الهرم هنا كافي الكفارة قال شيخنا على
 المعتمد فيها خلافا لشيخ الاسلام في المنهج والتعبير بعدم القبول في غير المميز وغير السليم وعدم الاجزاء في
 الهرم يفيد الاجزاء في الأولين مع القبول بخلاف هذا فراجعهم و بعضهم عبر في الهرم بعد لزوم القبول أيضا
 فيجوز في مافي الذي قبله وهو مفاد كلام المصنف (قوله والثاني الخ) علل بأخذه في النقص والثاني في
 الأمة كذلك وفي العبد بعد دخوله على النساء (قوله قيمة) هو منصوب على التمييز المحول عن المضاف اليه
 ونصف بعده منصوب على المفعولية بعد حذف المضاف والأصل قيمة نصف عشر الدية وادعى بعضهم أنه
 لا يميز هنا وأن قيمة مفعول مضاف الى نصف ويلزم عليه تغيير اعراب كلام المصنف فتأمله (قوله وهي)
 راجع الى نصف العشر المذكور وأنه لأجل الخبر كما هو الأولى (قوله نصف عشر الدية) أي دية الأب المساوي
 لعشر دية الأم كما سيذكره الشارح لأنه أولى (قوله خمس من الأبل) ففي غير الخطأ حقة ونصف وجذعة
 ونصف وخلفتان وفي الخطأ واحد من كل من الأصناف الخمسة فيه (قوله فان فقدت) أي الغرة العبد والأمة
 (قوله لخمس أبرة) على الوجه الراجح (قوله قيمتها) أي الغرة المذكورة على الوجه المرجوح (قوله)
 وهي لورثة الجنين) وفارقت حصته من مورثه الموقوف له حيث تعود لورثة الميت الأول اذا انفصل هو ميتا

[قوله متعلق بانفصل] أي فلا يجوز أن يتعلق بجناية لقوله أو موتها [قوله انفصاله] أي وقوفا مع الوارد [قوله]
 لم نتيقن وجوده] أي وان كان هناك قبل حركة [قوله فدية نفس] أي ولو كانت حركته حركة مذبوح
 [قوله عبد أو أمة] أي ولا بد من أن يكون سنه سبع سنين فلو يميز قبلها فلا يكفي في الغرة أي والخبرة للفرام [قوله]
 عيب مبيع] أي كافي ابل الدية لأنه حق آدمي لوحظ فيه مقابل ما فات من حقه فغلب عليه شائبة المالية ثم
 ضابطه هذا يقتضي أن الحامل لا تجزئ ويقتضي أجزاء الكافر لكن جزم الشيخان بأنه لا يجبر المستحق
 على قبول الكافر [قوله والأصح قبول كبير] لوجود المنفعة [قوله والثالث] رد بأن السن كالم يختلف
 في الابتداء فينبغي أن لا يختلف بينهما في الانتهاء [قوله و بعد خمسة عشر] من اعتبر العشرين علل بالنقص
 بعدها ومن اعتبر الخمسة عشر علل بأنه لا يدخل على النساء [قوله فان فقدت الخ] مفرع على الاشتراط
 [قوله وقيل لا يشترط] أي لا لطلاق الحديث [قوله فلان فقدت] مفرع على قوله لا يشترط [قوله وهي لورثة
 الجنين] قال الأصحاب لو كان قد مات مورث الجنين وأوقفنا شيئا فلا يجعل هذا الموقوف لورثة الجنين بل

بنتقير اتصاله حيا مموتة (وعلى عاقلة الجنائي) خطأ كانت جنايته أو شبه عمد أو عمدا بأن تصغير الحامل فأصابها أو قصدها بما لا يؤدي إلى الإجهاض غالبا أو بما يؤدي إليه (وقيل إن تعمد فعله) والأول ينفي (١٦١) العمد في الجنين لعدم تحققه أو عدم

بإشترته بالجناية وظهوراته
لاقصاص فيه ونص عليه
في الأم وتقدم حديث
الفرقة مع الدية في فصل
لزومها العاقلة (والجنين
اليهودي أو النصراني قبل
كسمل وقيل هدر والأصح)
فيه (غرة كثلث غرة
مسلم) كما في دينه (و)
الجنين (الرقيق) فيه
(عشر قيمة أمه) على
وزان اعتبار الفرقة في
الحرب عشردية أمه المساوي
لنصف عشر الدية المتقيد
(يوم الجناية وقبل) يوم
(الإجهاض) والقيمة في
الأول أكل غالبا فإن
فرض ز يادتها بعده اعتبرت
الزيادة فيعتبر أقصى القيم
من الجناية إلى الإجهاض

بالغليظ على الجنائي هنا (قوله جنايته) أي الجنين أي الجناية عليه (قوله كما في دينه) وقياسه
في الجنين فهو المجوسى كثلثي عشر غرة مسلم كأم في دينه أيضا (قوله والجنين الرقيق) هو مبتدأ
خبره الجلة بعده المحذوفة الخبر المشار إليه بقول الشارح فيه ويصح عطفه على اليهودي مع التقدير
المدكور والقول بأنه معطوف على الجنين أول فصل ليس بشئ فتأمل (قوله فيه) ولواتى كأم (قوله
عشر قيمة أمه) ولوأم ولد أو مكاتبه وقد عبر بعضهم في هذا بالشرط ومقتضاه عدم أجزاء مادونه فانظر
هل المراد ذلك أو المراد عدم لزوم القبول كما تقدم (قوله على وزان اعتبار الخ) فهذا هو الضابط كما مر
الإشارة إليه (قوله فيعتبر أقصى القيم) هو المعتمد نعم لو انفصل حيا ثم ماتت بالجناية اعتبر يوم انفصاله
قطعا (قوله لسيدها) فلو كانت هي الجناية أو سيدها فلا شيء فيه (قوله للملك الجنين) فالعبر المالك
ولو لم يكن سيدها (قوله أمر خالق) يفيد أن النقص الطارئ بجناية يفرض عدمه قطعا (قوله في
الأصح) هو المعتمد نعم أن الأم تقوم سليمة مطلقا وكذا تفرض كالأب دينا إن فضلها فيه .

(فروع) لو كان الجنين مبعضا وزعت الفرقة على قدر الرق والحرية على الأوجه ولو كانت الأم مبعضة
فهل يعتبر عشر قيمتها أو عشر دينها أو عشرهما معا راجعه ولو كانت كافرة والجنين مسلم قدرت مسامة
أو كانت حرة والجنين رقيق قدرت رقيقة ولو أنكر الجنائي أصل الجناية أو أقربها وأنكر الإجهاض
أو أقربهما وادعى نزوله ميتا أو ادعى موته بسبب آخر وأمكن لطول زمن صدق بيمينه في جميع ذلك
وتقبل بينة الوارث ولورجلا وامرأتين مطلقا وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة
وتشهد في الأخيرة بدوام الألم إلى الموت ولو لم يمكن فيها ماذ كر صدق الوارث ولو أقاما يمينتين في شئ
من ذلك قدمت بينة الوارث ولو ألفت جنين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو
غرة ودية أنثى ولو ألفت حيا وميتا وسات هي والحي وادعى الوارث الجنين سبق موتها ووارثها عكسه
فإن حلفا أو نكلا فلا توارث والاقضى للعالم

يرجع لورثة ذلك الميت بخلاف الفرقة يقدر فيها حياته تغليظا على الجنائي وإنما نص الشيخ على أنها
لورثة الجنين لخروج ذلك عن القواعد من التضمن مع الشك في الحياة ولأن الليث بن سعد قال يصرف
للإمام خاصة لأنه بمنزلة عضومنها وعن عليّ للعصبة وعن زبيدة الأيوبي قال البندنجي ويقدر ملك
الجنين لهأم يورث كما في الدية [قوله وقيل إن تعمد الخ] قيل قضية هذا التعبير تصور العمد فيه وأنه
مع ذلك يجب على العاقلة على الراجح وليس كذلك لأن من يقول على العاقلة يمنع تصور العمد . أقول
لا يلزم من قوله تعمد وجود حقيقة العمد المانع من تحمل العاقلة فليتأمل [قوله قيل كسمل] أي لاطلاق
الخبر وقيل هدر أي لأن التسوية غير لائقة والباب باب تعبد فلا يصار إلى التجزئة فيكون هدرًا قال
التركشي والتحرير في حكاية الوجه الأول أن يقال تجب غرة نسبة قيمتها إلى دية الصراية كنسبة الخمس
من الأبل إلى دية المسلم [قوله وقيل يوم الإجهاض] لو مات قبل الإجهاض على هذا فهل يرجع إلى يوم
الجناية أو تقدر حياتها يوم الإلقاء أو تعتبرها قبيل الموت احتمالات الأولان الإمام والأخير لابن الرضا
[قوله لسيدها] أي لأنه المالك للجنين غالبًا لو كان غيره فهو لملك الجنين [قوله أمر خالق] كأنه يشبر
بهذا إلى ما قال غيره ينبغي أن يكون محل الوجهين النقص الخلق والنقص بغيره تقدر فيه السلامة قطعا

(لسيدها) للملك الجنين
(فإن كانت مقطوعة) أي
مقطوعة الأطراف
(والجنين سليم قومت
سليمة في الأصح) بأن
تقدر كذلك لسلامته
والثاني لا تقدر سليمة
لنقصها لأن الأعضاء أمر
خلق وفي تقدير خلافه بعد
ولو كان الجنين مقطوع
الأطراف والأم سليمة لم
تقدر مقطوعة في الأصح
لأن نقصان الجنين قد

(٢١) - (قليوبى وعبره) - رابع) يكون من أثر الجناية واللائق الاحتياط والتغليظ (ونحوه) أي العسر
في الجنين الرقيق (العاقلة في الأظهر) هما القولان السابقان في حل العاقلة العبد . ثانيهما أنه في مال الجنائي

(فصل تجب بالقتل)

هذا أو عبه عمد أو خطأ
(كفارة) قال تعالى ومن
قتل مؤمنا خطأ فمحرر
وقبة الآية وغير الخطأ أولى
منه (وان كان القاتل صبيا
ومجنونا) فتجب في الملهما
فيقتل الولي منه (وعبدا)
فيكفر بالصوم (وذميا)
وتكفيره بالعق بأن يسلم
عبده فيعتقه (وعامدا)
وعطشا) كمتوسط بجنابة
شبه العمد (ومتسبيا)
كبائر (بقتل مسلم ولو)
كان (بدارحوب) بأن ظن
كفره لكونه على زى
الكفار (وذى وجنين)
لضمانهما (وعبد نفسه
وقسه) لحق الله تعالى
(وفى نفسه وجه) أنه لا تجب
لها كفارة كما لا يجب
ضمانه (لامرأة وصبي
حريين وباغ وصائل
ومقتص منه) أى لا يجب
الكفارة بقتل واحد من
الخمسة لعدم ضمان الأولين
والحاجة الى دفع الاثنين
بدهما ولاستحقاق القصاص
في الأخير (وعلى كل من
الشركاء) في القتل (كفارة
في الأصح) لأن كلامهم
قاتل والثاني على الجميع
كفارة (وهي كظهار) أى
ككفارته المقدمة في بابه
(لكن لا اطعام) فيها
(في الأنظار)

(فصل) في كفارة القتل وتقدم معناها في بابها والمراد هنا من تلزمه وهو غير حربي لا أمان له بقتله معصوما
عليه (قوله تجب) أى فورا في العمد على المعتمد (قوله بالقتل) خرج به الأطراف والمهاني والجروح
فلا كفارة فيها (قوله صبيا ومجنونا) أى لم انواع تميز مطلقا أولا بأمر غيرهما والافضل الأمر لهما كإس
(قوله فيقتل الولي) ولو غير أب وجد ومنع الولي من العتق محمول على عتق التبرع (قوله منه) أى ماله
وللاب أو الجدان يكفر من ماله فان لم يكن لهما مال بقيت في ذمتها ولو صام الصبي أجزاء والسفيه كالصبي فيها
ذكر (قوله وعبدا) بالمعنى الشامل للأمة ويكفران بالصوم (قوله وذميا) ومعه هذا ومؤمنا لا حريا
(قوله بأن يسلم الخ) أو يبيع ضمنى (قوله وعامدا) ومنه جلا دلم ظلم الامام (قوله ومتسبيا) بالمعنى الشامل
للشرط كخاف برولو بعد موته وشهادة قزور ولا تجب على المتسبب مع المباشر قاله شيخنا وفيه نظر فراجعهما
يأتى في الشركاء (قوله ولو بدارحوب) وان هدر (قوله وذى) ومعه هذا ومؤمن وفي مرتد بقتله مرتدا
آخر (قوله وجنين) ولو بقتل أمه له في اصطدام (قوله ونفسه) ان كانت معصومة أخذ من العتق بخلاف
قتل مرتد نفسه أو زان محصن كذلك أو تارك صلاة بعد أمر الامام بخلاف قتل واحد منهم للآخر كما يعلم
مما مر لأنه معصوم عليه وهذا المذكور موافق لما قاله ابن حجر في باب التيمم وقال شيخنا الرملى وأتباعه ان
كل من المذكورين معصوم على نفسه (قوله لامرأة وصبي) ومجنون كذلك لأنه مهدر (قوله وباغ)
قتله عادل أو عكسه (قوله ومقتص منه) ولو بوكالة أو جلا في غير ما مر أو منفرد بلا اذن الامام .
(فرع) لا كفارة على عاتق يقتل بعينه كالأقود ولا دية عليه لأن القتل عندها لا بها لأنه ينفصل عنها جواهر
لطيفة غير مرئية تتخلل المسلم ويندب للعاكم حبسه ولو أبدا وله تعوير عينيه ويندب للعائن أن يدعو
للمعين فيقول اللهم بارك فيه ولا تضره ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنتك بالحق القيوم الذى لا يموت أبدا
ودفعت عنك السوء بلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم لوروده في بعض الأخبار (قوله لا تجب الكفارة
بقتل واحد من الخمسة) وهم المرأة الحرية والصبي الحربي والباغى والصائل والمقتصر منه وبقي المجنون
الحربي وعادل قتله باغ كما مروني الوجوب المناسب لكلام المصنف برأيه عدم الطلب ولونديا أو جوارزا
(قوله ولاستحقاق القصاص) أى كله أو بعضه (قوله وعلى كل من الشركاء كفارة لأن كلامهم قاتل) أى
مع عدم الدل هنا بذلك فارق جزاء الصيد حيث وزع جزاؤه على قاتليه (قوله والثاني على الجميع كفارة)
قال شيخ شيخنا عميرة ويظهر لزوم رقبة كاملة على الجميع ولا يتجزأ اعتاقهم (قوله لا اطعام فيها) أى
(فصل تجب بالقتل الخ) [قوله أولى منه] ذهب مالك وأبو حنيفة الى عدم الوجوب في العمد لأنها عقوبة
فلا يدخلها القياس [قوله ومجنونا] وكذا كره [قوله منه] كذا يعنى من ماله عنهما ان شاء اذا كان
أبا أو جادا ولو صام الصبي أجزاء في الأصح وسكتا عن السفيه وقد ذكرنا في كفارة اليمين أنه يكفر فيها بالصوم
لكن صرح الصيمرى في باب الحجر بأن كفارة القتل تلزمه في ماله [قوله ومتسبيا] أى ولو شرطا كالخفر
والبهيمة [قوله ولو كان بدارحوب] أى فانه لا يجب فيه قصاص ولا دية [قوله وذى] لقوله تعالى وان كان
من قوم بينكم وبينهم ميثاق الآية [قوله كما لا يجب ضمانها] ولأن في الكفارة معنى العادة فيبعد أن
تثبت على الميت [قوله وباغ] كذا الوقتل الباغى العادل لا كفارة عليه كما لا يضمنه قاله الزركشى [قوله
وعلى كل من الشركاء] أما في العمد فكالاقود ولأن فيها معنى العادة وهي لا تتوزع بخلاف الدية وفارق
جزاء الصيد لأنها لملك الحرمة لا بدل بخلاف الصيد ولو كان بعضهم حريا مثالا فالظاهر عدم التجزؤ
قطعا بخلاف نظيره من الصيد لأنه يقبل ذلك بخلاف الكفارة [قوله والثاني] عليه يتجه أن يجب
على الجميع تحصيل رقبة ولا يتجزأ اعتاقهم ثم نعيه بالأصح يخالف تعبيره في اصطدام الحاملين
بالصحيح [قوله والثاني على الجميع كفارة] أى كما في جزاء الصيد

التصلا على الوارد فيها من اعتناق رقة مؤمنة فان لم يجدوها فصيام شهرين متتابعين والثاني فيها الاطعم ككفارة الظهار الوارد فيها فن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا وتقدم الكلام على ذلك (كتاب (١٦٣) دعوى الدم والقسامة)

بفتح القاف وهي الأيمان
تقسم على أولياء لهم
قاله الجوهري وعبر عن
القتل بالدم للزومه له غالبا

والدعوى به تستنع
الشهادة به الآتية في الباب
(يشترط أن يفصل) مدعى

القتل (ما يدعيه من همد
وخطأ) وشبه عمد (واقترانه
وشركة) فان الأحكام

تختلف باختلاف هذه
الأحوال (فان أطلق
استفصله القاضي) بما ذكر

لتصح بتفصيله الدعوى
(وقيل يعرض عنه) لثلا
ينسب الى تلقين وفي الروضة

كأصلها في كلام الأئمة
ما يشعر بوجوب الاستفصال
وقال الماسرجسي لا يلزم

الحاكم أن يصح دعواه
وهذا أصح أي فلا يلزمه
الاستفصال فيكون أوله

(وأن يعين المدعى عليه
فلو قال) في دعواه في
جاعة حاضرين (قتله

أحدهم) فأنكروا وطلب
تحليفهم (لمحلفهم القاضي
في الأصح) أي لا تحليف

لإيهام المدعى عليه والثاني
محلفهم أي يأمر محلفهم
للتوصل الى اقرار أحدهم

من المكفر فلوليه بعد موته أن يكفر عنه بالاطعام لكنه بدل عن الصوم (قوله على ذلك) ومنه
أن القياس لا يقع في الأصول وانما يقع في الأوصاف كالإيمان للرقبة .

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

أي دعوى القتل والإيمان عليه وعبر بالدم للزومه القتل غالبا كما سيذكره وبالقسامة لأنها صارت حقيقة
عرفية على الحسنيين بينما من جانب المدعي ابتداء كإسباتي (قوله وهي) أي لغة واصطلاحا وقيل لغة اسم
للأولياء (قوله وعبر عن القتل بالدم) لأنه لا قسامة في غيره من الأطراف والجراحات والمعاقي (قوله
تستنع) فسكوته عنها في الترجمة غير معيب (قوله في الباب) قال بعضهم فيه إيهام إلى أن التعبير به
كان أنسب من التعبير بالكتاب الذي سلكه المصنف أي لأنه من جملة ما قبله (قوله يشترط الخ)
الحاصل من الشروط ستة تعتبر في كل دعوى ولو بغير القتل كما يؤخذ من كلامه الآتي وهي كونها منفصلة
ملزمة معلومة غير متناقضة من معين ملزم على مثله وما خرج عن ذلك مستثنى لا يرد عليه (قوله أن
يفصل) أي في غير القتل بالسحر لعدم الاطلاع عليه فيعمل بتغيير السحر (قوله من عمد الخ) أي مع
وصفه الامن فقيه موافق للقاضي في مذهبه (قوله وشركة) أي وذكر عدد الشركاء ولو بقاية كقوله
لا يز يدون على عشرة ويطالب المدعي عليه بحصته من ذلك العدد كالعشر من العشرة نعم ان أوجب
القتل قودا لم يجتزأ الى عدد لوجوبه على كل واحد (قوله الماسرجسي) بمهملتين مفتوحة فساكنة فيم
مكسورة عند الأسنوي أو مفتوحة عند الكرخي ثم سين مهملة (قوله فلا يلزمه الاستفصال) فهو مندوب
وهو المعتمد كما أشار اليه بقوله فيكون أولى نعم ان كان الذي أغفله من الشروط امتنع استفصاله .
(فرع) كتب ورقة وقال ادعى بما في هذه الورقة كفي على المعتد ان قرئت بحضرة خصمه
(قوله أي لا تحليف) أشار الى أنه لا يحلف واحدا منهم لعدم صحة الدعوى وفي شرح شيخنا أنه يحلفهم
اذا كان لوث فاذا امتنع واحد منهم مثلا أقسم الولي عليه واستحق الدية وكذا لو حلفوا كلهم
وظهر للولي تعيين واحد ولم ير فضة شيخنا الزايدى تبع لابن حجر (قوله أي يأمر بتحليفهم) لاجابة
الى هذا التأويل على ذلك الوجه بل فيه إيهام أن القاضي لا يحلفهم بنفسه وليس مرادا فتأمل (قوله
للتوصل الخ) فلا وحلفوا كلهم على هذا ففيه ما ذكر قبله قاله شيخنا البرقي أيضا فراجعه (قوله وسائر المعاملات)

(كتاب دعوى الدم الخ)

شتر بيت موزون [قوله تستنع الخ] أي فلا يعترض بعدم الترجمة عنها [قوله من عمد الخ] لا بد من تفصيل
حقيقة العمد وغيره أيضا [قوله في جاعة حاضرين] عبارة الزركشي محل الخلاف اذا انحسروا والا فلا يبالى
بقوله ولا يشكل بقصة خير لاحتمال أن تكون الدعوى على قوم معينين منهم .

(فتية) انما قدر الشارح هذا ليعود عليه الضمير الآتي ولأن القسامة في الدعوى على الغائبين مختلف
فيها وان كان الأصح ساءها [قوله لم يحلفهم] لعدم صحة الدعوى [قوله أي لا تحليف] لم يقل أي لم يأمر
محلفهم كإسباتي نظيره فلا يوجبهم أن لهم الحلف من غير أمره بعد طلب الخصم [قوله والثاني محلفهم] هذا يؤيد
بصحة الوصية مبهمة [قوله ولا ضرر] أي بخلاف المدعى فعليه الضرر بعدم التحليف فلزنا كما وجدنا قال
في الوسيط استشكلت اليمين الردودة على الدعوى المبهمة [قوله بخلاف الخ] ولو نشأت تلك المعاملة عن
وكيله أو وليه أو مورثه أو عبده ومات المعامل فهل يجري الخلاف أولا لكون أصلها معلوما محل نظر

(ويجوز ان في دعوى غصب وسرقة وانلاف) على أحد حاضرين بخلاف دعوى انقراض والبيع وسائر المعاملات لأنها تنشأ باختيار
للمتعاقدين وشأنها أن يضبط كل منهما صاحبه (وانما تسمع) الدعوى (من مكث) أي بالغ عاقل

(مقدم) كاذبي بخلاف الحربي (على مثله) أى مكاف ملتزم ومنه فى الشقين محجور بسفه أو فلس (ولو ادعى) على شخص
(انقرضه بالقتل ثم ادعى على آخر) (١٦٤) الشركة أو الافراد (لم تسمع الثانية) لأن الأولى تكذبها ولا يمكن

من العود الى الأولى لأن الثانية تكذبها (أو) ادعى (عمدا ووصفه بغيره لم يبطل أصل الدعوى فى الأظهر) لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعتد وصفه والثانى يبطل لأن فى دعوى العمد اعترافا براءة العاقلة (وتثبت القسامة فى القتل بعمل لوث) بالثلاثة (وهو) أى اللوث (قرينة لصدق المدعى بأن وجد قتيل فى محلة أو قرية صغيرة لأعدائه أو تفرق عنه جمع) ولو لم يكونوا أعداءه وفى الروضة كإصلها وصف محلة بمنفصلة عن بلد كبير (ولو تقابل صفان لقتال واقتتلوا) وانكشفوا عن قتيل (من أحد الصنفين) (فإن التحم قتال بينهما أو وصل سلاح أحدهما الى الآخر كفى الروضة وأصلها) (فلوث فى حق الصنف الآخر وإلا) أى وإن لم يتحم قتال ولا وصل سلاح (فلوث) فى حق صنفه (أى القتييل) (وشهادة العدل) الواحد بأن شهد أن زيدا قتل فلانا (لوث وكذا عبيد أو نساء) أى شهادتهم

خرج بها الوصية والاقرار والمثمة والكسوة والنفقة ونحوها فتسمع فيها الدعوى بالمجهول (قوله ملتزم) فيه زيادة على ما قبله لشموله للسكران وفى الأول شمول للعاهد والمؤتمن والمراد التزامه حالة الدعوى وإن لم يكن ملتزما قبلها حال الجناية مثلا (قوله ومنه محجور بسفه) (أورق) أو فلس فتسمع عليهم وليس منه صبي ومجنون نعم تسمع عليهما لمن معه بيعة كما سيأتى (قوله لم تسمع الثانية) نعم إن صدقه الثانى وكان قبل الحكم بالأولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الأولى (قوله ولا يمكن من العود الى الأولى) أى إن كان قبل الحكم بها والا عمل بمقتضاها ولا تسمع الثانية (قوله أو ادعى عمدا ووصفه بغيره) هو مثال والمراد مخالفة وصفه لدعواه (قوله لم يبطل أصل الدعوى) وهو دعوى القتل مثلا (قوله لأنه قد يظن) يفيد أنه لا فرق بين من يخفى عليه وبغيره (قوله فيعتد وصفه) وتتم به الدعوى مع الأصل المذكور ولا يحتاج الى تجديد دعوى.

(ثمة) تقدم أنه يشترط للدعوى أن تكون ملتزمة فلا تصح دعوى اقرار بشيء أو به أو يبعه حتى يقول فى الهبة وقبضتها باذن الواهب وفى غيرها يلزمه التسليم إلى نعم يقول السفه فى دعوى المال ويلزمه التسليم الى ولي لعدم تصرفه فى الأموال (قوله بعمل لوث) فلا يكون القاتل معلوما بيينة أو اقرار (قوله وهو) أى شرعا وأما لغة فهو الضعف وقيل القوة أو هو من الأضداد (قوله قرينة) ولو حالية أو مقالية كالحسية المذكورة (قوله قتيل) وكذا بضه إن علم موته والافليس لو نافليس من اللوث عدم وجود شخص دخل دار غيره مثلا ولو وجد بعضه فى محل وبعضه فى آخر فالولى أن يقسم على كل منهما أو أحدهما (قوله لأعدائه) أى فى دين أو دنيا وهو متعلق بقرية ومحلة لكن يشترط على المعتد أن لا يساكنهم غيرهم ولو من غير أصدقائه وأهل (قوله جمع) أى محصورون ولو بارادته على المعتد (قوله بمنفصلة) وهو المعتد والافسكالقرية المذكورة أولا (قوله تقابل) بالموحدة للنسبة لقوله اقتال (قوله واقتتلوا) ذكره لقوله وانكشفوا وفيه حذرة مع ما بعده فتأمل (قوله أو وصل سلاح) ولو من نحو نبل (قوله فلوث فى حق الصنف الآخر) أى إن ضمنوا والا كأهل عدل مع بضاعة فلا (قوله وشهادة العدل) أى اخباره بغير لفظ شهادة وكذا ما بعده فلا يكون لوثا مع لفظ الشهادة فى القتل العمد العدوان بعد الدعوى بل يحلف بمينا واحدا ويستحق المال (قوله بأن شهد) ولو قبل الدعوى (قوله أن زيدا) أو أحد هذين (قوله وكذا عبيد أو نساء) ويكون عبد أو امرأة ويعلم من هذا أن العدل فيما قبله هو عدل الشهادة تأمل (قوله وقول فسقة وصبيان وكفار) قال شيخنا فلا بد من ثلاثة فأكثر من كل صنف واعتمد شيخنا الرملى الاكتفاء بواحد كالمكر

[قوله ملتزم] هذا يفتى عن التكليف ويكون شاملا للسكران فلا يقتصر عليه كان أولى ثم هذا الشرط وغيره انما يترصد الدعوى ولو كان قاتنا هندا لجناية [قوله أو عدو وصفه بغيره] قال الزركشى مثله عكسه وفيه خلاف أيضا [قوله أصل الدعوى] وهو مطلق القتل [قوله والثانى يبطل] أى فلا يعتمد وصفه ولا يمكن من الرجوع للعهد [قوله قرينة] حالية أو مقالية [قوله لأعدائه] الضمير فيه يرجع الى كل من قوله محلة أو قرية [قوله لأعدائه] محل هذا اذا كان يدخلها غير أهلها والافليس بشرط صرح به الزوائد قال ابن الرفعة لأنها تكون حيثئذ شبيهة بالدار التى تفرق أهلها عن قتيل [قوله واقتتلوا] انظر هذا مع قوله الآتى والا [قوله قتل فلانا] أى ولو بعد الدعوى [قوله لوث] قال الماوردى لو كانت شهادتهم فى قتل خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يحلف معهار يستحق المال [قوله لا احتمال التواطؤ] رد بأن ذلك كاحتمال الكذب فى شهادة العدل [قوله وكفار]

لان اتفاهم على الاخبار عن الشيء يكون غالبا عن حقيقة والثاني قال لا اعتبار بقولهم في الشرع والثالث قول الكفار ليس بلوث (ولو ظهر لوث) في قبيل (فقال أحد ابنه قتله

(١٦٥)

اللوث وفي قول لا) يبطل فيحلف المدعي على هذا دون الأول (وقيل لا يبطل)

اللوث (بتكذيب قاسق)

لان قوله غير معتبر في

الشرع وهذا يخص اقولين

بالعدل والأصح لا فرق

(ولو قال أحدهما قتله زيد

ومجهول وقال الآخر) قتله

(عمرو ومجهول حلف كل

على من عينه وله ربع

الدية) لا عرافه بأن الواجب

نصف الدية وحصة منه

نصفه (ولو أنكر المدعي

عليه اللوث في حقه فقال

لم أكن مع المتفرقين عنه)

أى القتل (صدق يمينه)

وعلى المدعي اليمين (ولو

ظهر لوث بأصل قتل دون

عمد وخطأ) وشبه عمدا (فلا

قسامة في الأصح) لأنه

لا يفيد مطالبة القاتل ولا

العاقلة والثاني قال بظهوره

خرج الدم عن كونه مهذرا

(ولا يقسم في طرف)

وجرح (واتلاف مال الا في

عبد في الأظهر) بناء على

الأظهر السابق أن العاقلة

تحمله ومقابله مبنى على

أنها لا تحمله وعدم القسامة

فيما ذكر لأنها خلاف

القياس يقتصر فيها على

(نفيه) من اللوث الشروع على السنة العام والخاص بأن فلانا قتله ونحو أمرضته بسحري ونحو تطلق نوبه ونحو سيفه بدم وتحرك يده بنحو سيف وليس هناك نحو سبع ووجود عدو وليس ثم رجل آخر لا وجود رجل عنده بلا سلاح ولا تطلق يد ولو عدو ولا قالوا قال قلتي فلان أوجرحني أودى عنده لا احتمال ارادة ضرره لعداوة مع خطر القتل وبذلك فارق محبة اقراره بالمال ونحوه ولو لوارث (قوله وكذبه الآخر) أى صريحا والأفلا يبطل وما هنا في الحاضر وسيأتى الغائب (قوله بطل اللوث) نعم بحث البلقيني أنه لو شهد عدل بخطأ أو شبه عمد بعد دعوى أحدهما لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعا فلمن لم يكذب أن يحلف حسين يميناً ويستحق (قوله وله ربع الدية الخ) فلو قال كل منهما المجهول غير من عينه أى رد كل ما أخذه لتكاذبهما ولكل تحليف من عينه وان قال كل منهما المجهول من عينه أى حلف كل حسين يميناً أخرى عليه وله كمال نصف الدية وان قال أحدهما شيئا ما ذكر دون الآخر فلكل حكمه (قوله صدق يمينه) وهى يمين واحدة وقال شيخنا خسون وفيه نظر لأنها لدفع اللوث (قوله وعلى المدعي اليمين) بأنه كان حاضرا قتله فان أقامها وأقام هو يمينه بغيته قدمت هذه ان اتفقا على سبق حضوره على غيبته والاسقطنا ولو أقام المدعي عليه وحده يمينه بغيته سمعت وان اقتصر على قولها كان غائبا (قوله ولو ظهر لوث) بشهادة عدل مثلا ولو بعد دعوى مفصلة (قوله فلا قسامة) ولا يحلف مع شاهد لو كان لعدم مطابقتها للدعوى (قوله يمينه) وهى خسون يميناً في الطرف والجرح ويمين واحدة في المال (قوله وهى) أى القسامة أى حقيقة عرافا (قوله أن يحلف المدعي) أى ابتداء حسين يميناً والأفلا تسمى قسامة (قوله على قتل) ولو لكافر أو أتى أوجنين أو عبداً أو امرأة كاسر (قوله حسين يميناً) وحكمة كونها حسين أن الدية تقوم بألف دينار أو أنها ألف دينار على القديم السابق وقد طلب التغليب في عشرين ديناراً فجعلوا لكل عشرين ديناراً يميناً قال بعضهم وفي هذه المحكمة نظر من وجوه لأن دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السدس منه أو أقل وأن الفرة على نصف العشر منه وأن قيمة

هذا القسم لا تقبل روايتهم بخلاف العبيد والنداء فلذلك أفرد كلا عن الآخر [قوله بطل اللوث] فتتحول اليمين على المدعي عليه [قوله وفي قول لا] أى كسائر الدعاوى [قوله والثاني قال بظهوره الخ] روجه في المطلب وقال إنه ظاهر النص لاسيما اذا قلنا الوجوب يلاقيه ابتداء وعقد ذلك بكلام قتله عن الرافى محصله أنه اذا ثبت الكذب في حق جماعة جاز تعيين بعضهم فكما لا يعتبر بظهوره فيما يرجع الى الأفراد والشركة كذلك صفة القتل من عمد وغيره قال وعليه يحكم بالأخف وهو الخطأ لكن تكون الدية في ماله ونقل الزركشى عن التهذيب مثله ثم قال فظهر بهذا فساد عبارة المتن بل متى ظهر اللوث وفصل الولي سمعت الدعوى وأقسم قطعاً وان لم يفصل لم تسمع الدعوى على الأصح ولا يقسم والثاني تسمع وثبت القسامة فيجب المدعي عليه حتى يبين صفة القتل فان قال ما قتله عمدا لزم دية الخطأ في ماله اهـ [قوله وجرح] أى ومعنى [قوله لأنها الخ] وأيضا فالنفس أعظم حرمة بدليل الكفارة [قوله أن يحلف] أى ابتداء فخرج حلفه بعد نكول المدعي عليه حيث لا لوث وخرج بقوله المدعي حلف المدعي عليه حيث لا لوث أو بعد نكول المدعي في اليمين في كل ذلك خسون ولا يسمى قسامة [قوله على قتل ادعاء] يفيد

مورد النص وهو النفس ففي غيره القول قول المدعي عليه يمينه مع اللوث وعدمه (وهى) أى القسامة (أن يحلف المدعي على قتل ادعاء حسين يميناً) لحديث الصحيحين بذلك المخصص لحديث اليمين على المدعي واليمين على المدعي عليه (ولا يشترط موالاتها على المذهب) وقيل وجهان أحدهما يشترط

لأن لها أثر في الزجر والردع
والأول نظر إلى أنها حجة
كالشهادة لجوز قهر بقها
في خمسين يوما (ولو تخلفها
جنون أو غم أو غيب) بعد
الافتاق وان اشترطت الموالاة
قيام العذر (ولو مات)
قبل تمامه (لم يمين وارثه على
الصحيح) والثاني صححه
الروائي (ولو كان للقتيل
ورثة وزعت) الحسنون
(بحسب الارث وجبر
الكسر وفي قول يحلف
كل) منهم (خمين) لأنها
كيمين واحدة في غير
القسامة من جماعة والفرق
بأن الواحدة لا تنبعض
ظاهر (ولو نكل أحدهما)
أي الوارثين (حلف الآخر
خمين) وأخذ حصته (ولو
غاب) أحدهما (حلف
الآخر خمسين وأخذ
حصته) لأن الحسين الحجة
(والا) أي وإن لم يحلف
الحاضر (صبر للغائب)
حتى يحضر فيحلف معه
ما يحضه ولو حضر الغائب
بعد حلفه حلف خسا
وعشرين كما لو كان حاضرا
ولو كان الوارث غير حائز
حلف خمسين ففي زوجه
وبنت تحلف الزوجة عشرا
والبنت أربعين

الرفيق قد لا تنفي به أركانها زيد على الهدية وأن الأيمان هنا واجبة وأن التغليب لا يكون بأيمان مستقة
يقال إن الحكمة بالنسبة للهية الكامل ولا يلزم اطرادها وكونها بأيمان مستقة لفظ أمر القتل فتأمل .
(نليه) يجب في كل يمين أن تفصل كادعي من عمد أو شبهه أو خطأ أو أفرادا وشركة وقال الخطيب إن
ذلك مندوب لأن يمينه منزلة على دعواه فيكفي أن يقول والله إن فلانا أو هذا قتل فلانا أو هذا ولا يكفي أن
يكسر لفظ والله وحده اتفاقا (قوله ولو تخلفها جنون أو غم أو غيب) وكذا عول خاص وعوده فان عاد عوده
استؤقت (قوله لم يمين وارثه) بخلاف ما لو مات المدعي عليه قبل تمام أيمان توجت عليه فان وارثه يمين
لأنها أيمان نفي فتفيد مطلقا (قوله والثاني يمين الح) قياما على ما لو أقام شاهد ثم مات فأقام الوارث شاهدا
بعد موته والفرق ظاهر (قوله بحسب الارث) ولو عاتلا في زوج وأختين لأب وأختين لأم يحلف الزوج
ثلاثة أسباع الحسين يعني ثلثا سبعة عشر يمينا وكل من الأختين لأب اثني عشر يمينا لأن لها تسعين من
أربعة أسباعها والأختان للأم اثني عشر يمينا كل واحدة ستة أيمان لأن لهما قدر تسعينها ويكمل
المنكسر في الجميع وهذا في الارث المتيقن أما في الشك فيحلف الأكثر يأخذ الأقل ففي ابن واضح ووله
خنتي يحلف الواضح ثلثي الحسين أر بعوا ثلاثين يمينا ويأخذ نصف المال ويحلف الخنتي نصف الأيمان
ويأخذ ثلث المال ويرقب الباقي على المدعي عليه إلى البيان أو الصلح ولا تعداد القسمة بعد البيان فيعطى
الباقي لمن تبين أنه له بلا يمين ولو كان خنثيين حلف كل أر بعوا ثلاثين يمينا ثلثي الحسين مع الجبر ويأخذ
ثلث المال وفي الباقي مامر . (فرع) لو رثته بنون ثلاثة حلف كل منهما ثلث الحسين سبعة عشر
فان لم يحضر الا واحد ولم ينظر حضور الاثنين حلف خمسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر حلف
خسا وعشرين وأخذ الثلث أيضا فان حضر الآخر حلف سبعة عشر فكل واحد يحلف بقدر
ما يحضه لو كان حاضرا مع من قبله قاله ابن حجر وغيره ولو أراد أحد الحاضرين أن يحلف الحسين
مكن من ذلك قاله العبادي (قوله ولو نكل الح) وإنما لم تبطل القسامة لأن نكوله ليس تكذيبا وإنما
يبطالها التكذيب (قوله ولو غاب أحدهما) أو جن أو كان صغيرا (قوله حلف الآخر) أي الحاضر وخمين
فلو تبين موت الغائب قبل حلفه وكان وارثا للغائب أخذ الباقي بلا إعادة حلف وإن مات بعد حلف الحاضر
فلا بد من أن يحلف قدر حصة الغائب ويأخذها (قوله وإن لم يحلف الحاضر) ولو مع امتناعه بأن قال
لا أحلف الا قدر حصتي لأن امتناعه ليس تكذيبا كما مر (قوله صبر للغائب) وإنما لم يكتف بالأيمان في
غيبته بخلاف إقامة البيعة لأن البيعة حجة عامة (قوله تحلف الزوجة عشرا والبنت أربعين) لأن لهما
خمس من الثمانية هذا إن لم يكن رد لا تنظام بيت المال والاحلف الزوجة سبعة أيمان بجبر المنكسر
لأن لها ثمن الحسين لعدم الرد عليها وهو ستة وربع وحلفت البنت أربعة وأربعين بالجبر لأن لها الباقي
فرضا ورثا وفي زوجه مع بيت المال تحلف الزوجة خمسين وتأخذ الربع ولا يثبت حق بيت المال بحلفها بل
ينصب الامام مسخرا يدهي على المنسوب اليه القتل ويحلفه خمسين يمينا فان حلف لم يطالب بغير حصة الزوجة
أنه لا بد من التعرض في اليمين لما فصل في الدعوى وينبغي أن يكتفى بقوله مثلا القتل المدعي به [قوله لأن لها
أثر الح] وأيضا كالمعان وفرق بتعلق الاحتياط في اللعان من حيث الأنساب والعقوبة [قوله والثاني صححه
الروائي] وجهه القياس على توزيع الأيمان على الورثة لأنه ينافي الحقيقة فالبناء على يمين المورث أولى
[قوله وجبر الكسر] فلو خلف تسعة وأربعين ابنا حلف كل واحد يمينين وإنما كان كذلك لأنها
لو أسقطناه نقص نصاب القسامة [قوله وفي قول يحلف] هما مبدان على أن الدية تثبت للوارث
ابتداء أولا [قوله ولو نكل الح] يريد بهذا أن التوزيع مقيد بعدم نكول بعضهم وعدم غيبته

(والذهب أن يمين المدعى عليه بلاوث و) اليمين (المردودة) منه (على المدعى أو) المردودة بشكول المدعى (على المدعى عليه مع لوث واليمين مع شاهد خسون) لأنها يمين واحدة في الأربع لأنها (١٦٧) ليست مما ورد فيه النص بالتحسين

وفي الأولى طريقة قاطعة بالأول أسقطها من الروضة وفي الثالثة طريقة قاطعة بالأول هي الراجعة فقوله المذهب للمجموع (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العقالة) مخففة في الأول ومغلظة في الثاني كما تقدم (وفي العمد على القسم عليه) ولا قصاص فيه في الجديد (وفي القديم) فيه (قصاص) كما في غير القسامة وفرق الأول بضعفها (ولو ادعى عمدا بلاوث على ثلاثة حضر أحدهم أقسم عليه خسين وأخذ ثلث الدية فان حضر آخر أقسم عليه خسين) (كأول) (وفي قول خسا وعشرين) كما لو كان حاضرا يحلف عليهما خسين قال الرافعي في الحر وغيره بحثا هذا الخلاف (ان لم يكن ذكره) أي الثاني (في الأيمان) السابقة (والا) أي وان كان ذكره فيها (فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الأصح) كاقامة الينة ومقابله وجه بضعف القسامة والثالث اذا حضر يقاس بالثاني فيما ذكر فيه

وان امتنع من الحلف حبس الى أن يحلف أو يقر لأن المسخر لا يحلف (قوله أن يمين المدعى عليه) وان تعدد في حلف كل واحد خسين يميناً (قوله من) أي المدعى عليه أي وان تعدد كما مر وظاهره سواء كان الذي رد كلهم أو بعضهم فراجع (قوله على المدعى عليه) وله ردّها على المدعى الناكل لأنها غير الأولى الأصلية عليه وكذا اليمين مع الشاهد لما ذكر وبذلك فارقت القسامة غيرها (قوله وتجب بالقسامة دية) عليه في العمد وعلى عاقفته في غيره وخرج بها اليمين المردودة فيجب بها القصاص على المعتمد لأنها كالأقرار أو كالينة (قوله ولا قصاص فيه في الجديد) لخبر البخاري ما أن تدوا صاحبكم أو تؤذونوا بحرب من الله وأما خبر تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فالمراد بدل دمه جعابين الدليلين وقدم الأول لصراحته وأخذ الهبة والدم يطلق عليها وعلى النقود (قوله في غير القسامة) استدبل بالقياس دون الحديث لما تقدم (قوله كالأول) لكن بلا تجدد دعوى وأما حلفه خسين لأنه لم يتعدد بل هو مدع واحد وحلفه على الحاضر الأول من المدعى عليهم لا يفيد وجوب استحقاقه على من بعده فهو تجدد استحقاق واذا حضر المدعى عليه الثالث من الثلاث حلف عليه كالذي قبله خسين أيضاً ما ذكر ولذلك لو ذكر الاثنين الغائبين في حلفه على الأول أو ذكر الثالث في حلفه على الثاني لم يحتج إلى إعادة الحلف على من ذكره كما قاله الرافعي وتبعه المصنف بقوله ان لم يكن الخ (قوله قال الرافعي الخ) هو إشارة إلى أن القيد المذكور ليس من كلام الأصحاب وفيه اعتراض على المصنف حيث ساقه مساق المذهب (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله يقاس الخ) فيحلف خسين على مقابل الأصح ان ذكره وعلى الأصح ان لم يذكره ولا يحلف على الأصح ان ذكره (قوله ومن استحق الخ) ذكره توطئة لما بعده لعله مما مر في حلف المدعى وخرج به من ارتد بعد أن جرح غيره ومات مرتدا فلا يقسم عليه لأن ماله في (قوله من وارث) ولو كافرا ومحجورا (قوله ولا يقسم سيده) نعم ان عجز نفسه قبل الحلف حلف سيده لأنه المستحق الآن ولو أوصى لأم ولده مثلاً بقيمة عبده ان قتل فالحلف الوارث بعد دعواه أو دعوى الموصى له وهو غير مستحق فعمل أن الحالف قديكون غير مدع أو غير مستحق نعم قال ابن الرفعة لو كمل الموصى به في يد الموصى له فهو الحالف جزماً فراجع

[قوله المردودة على المدعى] قال الزركشي فيه إشارة إلى أنه اذا نكل المدعى عن القسامة في محل اللوث فردت اليمين على المدعى عليه فنكل أنها رد على المدعى مرة ثانية ثم نقل عن الرافعي معنى ذلك وأن السبب الممكن للمدعى من الحلف أو لا اللوث والسبب الممكن هنا النكول فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة [قوله مع لوث] يرجع إلى قول الشارح المردودة [قوله هي الراجعة] أي لقوله صلى الله عليه وسلم أفترئكم يهود بخمين يميناً قال القاضي في هذه المسئلة وأما يحلف يعني المدعى عليه بعد تجديده الدعوى هذا اذا كان واحداً ولو كان واجاعة حلف كل خسين بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كلاً من المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل المدعى كما ينفيه العدد واذا تعدد المدعى لا يثبت كل واحد لنفسه ما يثبت الواحد لو انفرد [قوله قصاص] أي شرطه [قوله كما في غير القسامة] منه تعلم أنه لو كان واجاعة قتلوا في القديم ثم قوله أولاً بالقسامة يخرج به اليمين المردودة على المدعى فان القصاص يثبت بها لأنها كالأقرار والدية [قوله فان حضر آخر أقسم عليه] قال الزركشي ادعى وأقسم عليه . أقول وهذا فيه نظر يعرف من قول المتن ادعى على ثلاثة ومن بحث الرافعي الآتي [قوله بحثا] منه تعلم أن كلام المنهاج موهم [قوله وجه بضعف الخ] عبارة غيره لأن اللوث ضعيف فلا ينض قريضة حتى يسلم من قدح الخصم [قوله ومن استحق بدل الدم أقسم] خرج ما لوجرح

(ومن استحق بدل الدم أقسم) من وارث أو سيد (ولو) هو (مكاتب يقتل عبده) ولا يقسم سيده بخلاف ما اذا قتل عبد المأذون له فان السيد يقسم دون المأذون له (ومن ارتد)

قبل أن يقسم (فالأفضل تأخير أقسامه ليسم) فإنه لا يتورع عن اليمين الكاذبة (فإن أقسم في الردة صح) أقسامه (على المذهب) لأن الحاصل به نوع اكتساب لئلا فلا يمنع منه (١٦٨) الردة كالاكتساب وغيره قال الرافعي هذا هو المشهور وعن المزني وحكي قولا

(قوله قبل أن يقسم) فهو إنما ارتد بعد موت الجريح كما تقدم (قوله قال الرافعي الخ) يفيد أن في المسئلة قولين أو نصا وعجزا فلا يناسب التعبير بالمذهب وفي الزركشي أن الخلاف طرق وانما ذكر المصنف أحد طريقين وهي عامة أي سواء قلنا بزوال ملكه أولا والثانية أن قلنا بزوال ملكه لم يحلف أو يعلم زواله حلف وعلى هذا فتعير المصنف بالمذهب صحيح وكان حق الشارح التنبيه عليه فراجع (قوله ينصب) أي وجوبا (قوله ويحلفه) فإن لم يحلف حبس إلى أن يقرأ ويحلف كما مر ولا يحلف المنصوب .

(فصل) فيما يثبت به موجب القود أو المال (قوله بكسر الجيم) لأنه بمعنى السبب المترتب عليه ذلك وهذا الترتيب يقال له الموجب بفتح الجيم وبذلك علم أن المراد بالإيجاب ترتيب الحكم المذكور فيجوز العفو أو يندب فتأمل (قوله القصاص) أي في النفس أو عضو أو جرح كالومضة قال شيخنا ولا يقبل غير الرجال في المومضة وإن أوجب مالا فراجع (قوله بأقرار) ولو حكما فيشمل اليمين المردودة كما مر (قوله أو شهادة عدلين) ومثلها علم الحاكم (قوله من قتل) أي خطأ أو شبه عمد أو عمدا لا قود فيه كقتل الوالد ولده (قوله موجب المال) إن ادعاه وهو ما عدا القتل العمد (قوله ولا يثبت الأول بالأخيرين) ولو تبعوا فلوا دعي بماله أو قصاص وأقام رجل وامرأتين ثبت له المال دون القصاص (قوله ولو عفا الخ) سواء قبل الدعوى أو بعدها والخلاف في الثانية ولا يقبل في الأولى قطعا وفي ابن حجر عكس ذلك وتبعه شيخنا في شرحه ولعله سهو (قوله لم يقبل) نعم ثبت بذلك لو ثبت فلها الحلف معه (قوله لأن العفو الخ) وبهذا فرق السرقة فانه ما يثبتان فيها معا ولو أقام بعد هذا العفورجلين قبلا (قوله بهاشمة قبلها إيضاح) أي شهد بهما معا ومما من شخص واحد في مرة واحدة والابن كانا من شخصين أو في مرتين من شخص ثبت أرض الهاشمة بذلك (قوله وهو مخرج) أي من نصه فيما لو نفذ السهم من شخص إلى آخر حيث عدت جائرة ثانية وأجيب بأن هذا خطأ فتأمل

مسلمًا فارتد ومات فلا يقسم وليه لأن ماله فيء [قوله على المذهب] قال الزركشي اختلفوا على طريقين أحدهما تنزيل قسامته على الخلاف في ملكه إن قلنا لم يزل اعتد بها والا فلا والثانية الاعتداد بها مطلقا وهو الصحيح لأنه لا يمنع الاكتساب ثم قال بصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والا فلا قسامة لعدم الارث ولو عاد إلى الاسلام اعتبرنا ماصدر في الردة من القسامة .

(فصل: إنما يثبت الخ) [قوله بأقرار] أي ولو حكما فيشمل الحلف بعد النكول نعم قد برد حكم القاضي [قوله عدلين] خرج الرجل والمرأتان أو اليمين فإن ذلك لا يثبت القصاص بل وعند الشهادة بذلك لا يثبت المال أيضا بخلاف نظيره من السرقة فإن المال يثبت وإن تخلف القطع لأن الشهادة المعتبرة هناك كما ثبت القطع ثبت المال ولا كذلك هنا لأن الواجب القود عينا أو أحدهما لا بعينه ثم لا يخفى أن شهادة المرأتين والرجل وإن لم تقبل تثبت لونا [قوله لأن العفو الخ] مبنى على أن الواجب القود عينا أمالوقلنا الواجب أحدهما لا بعينه فبالعفو يكون الواجب المال فتقبل الشهادة ولذا قال الزركشي إن الثاني مفرع على هذا (قوله وهو مخرج الخ) إيضاح ذلك أن الشافعي رضى الله عنه كما نص هنا على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زيد إلى عمرو أنه يثبت الخطأ في عمرو ورجل وامرأتين فقبل قولان بالنقل والتخرج والمذهب تقرير النصين والفرق أن الجنابة هنا متحدة فاحتياط لها [قوله أرشها] أي الهاشمة وأما المومضة فلا يثبت قودها ولا أرشها وقيل يثبت أرشها . (فرع) لو ادعى رجل قصاصا ومالا فشهد له بذلك رجل وامرأتان قبلت في المال ولا يمنع من الرد في القصاص .

عجزا ولو منصوصا أنه لا يصح (ومن لا ورث له) خاصا (لا قسامة فيه) لأن تخليف عامة المسلمين غير ممكن ولكن ينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه

(فصل: إنما يثبت موجب القصاص) بكسر الجيم من قتل أو جرح (بأقرار) به (أو شهادة عدلين) به (و) إنما يثبت موجب (المال) من قتل أو جرح (بذلك) أي بأقرار به أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو برجلين) ولا يثبت الأول بالأخيرين ولا الثاني

بامرأتين ويمين وهذه المسائل من جملة ما يأتي في كتاب الشهادات فذكرت هنا تبعا للشافعي رضى الله عنه (ولو عفا) من القصاص (ليقبل للمال رجل وامرأتان) أو رجل ويمين (لم يقبل) في ذلك (في الأصح) لأن العفو إنما يعتبر بعد ثبوت موجب القصاص ولا يثبت بمن ذكر والثاني يقبل لأن القصد المال ولو شهد هو ومما أي الرجل والمرأتان (بهاشمة قبلها

[قوله]

إيضاح لم يجب أرشها) أي الهاشمة (على المذهب) لأن الإيضاح قبلها الموجب للقصاص لا يثبت بمن ذكر وفي قول من طريقة وهو مخرج يجب أرشها لأنه مال ومثل المرأتين اليمين

(وليصرح الشاهد بالمدعى) بفتح العين كاقْتُل (فلو قال ضربه بسيف فجرحه فمات لم يثبت) قتله (حتى يقول فمات منه أو فقتله) لاحتمال موته ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح (ولو قال ضرب رأسه فأدماه أو فأسالدمه ثبتت داميته) بذلك ولو قال فسالدمه لم يثبت لاحتمال سيلانه بغير الضرب (ويشترط لموهمة ضربه فأوضح عظم رأسه وقيل (١٦٩) يكفي فأوضح رأسه) لفهم المقصود

منه وهذا جزم به لولا في الروضة كأصلها ثم ذكرنا ما قبله عن حكاية الامام والغزالي وعبر فيه في المحرر بالأقوى (ويجب بيان محلها وقدرها) أى الموهمة (ليمكن قصاص) فيها (ويثبت القتل بالسحر باقرار لا بينة) لأن الشاهد لا يعلم قصد الساحر ولا يشاهد تأثير السحر والاقرار أن يقول قتله بسحري فان قال وسحري يقتل غالبا فاقرار بالعمد أو يقتل نادرا فاقرار بشبه العمد أو قال أخطأت من اسم غيره الى اسمه فاقرار بالخطأ وفي الأول القصاص وفي الأخيرين الدية في حال الساحر لا العاقلة إلا أن يصدقوه لأن اقراره عليهم لا يقبل (ولو شهد لمورثه) غير أصله وفرعه (يجرح قبل الاندمال لم يقبل) لأنه لومات كان الأرض له فكأنه شهد لنفسه (و بعده يقبل) لاتقاء التهمة (وكذا) لو شهد له (بمال في مرض موته) يقبل (في الأصح) والثاني

(قوله وليصرح) أى وجوبا (قوله لم يثبت قتله) لكنه لو ثبت كاتقدم (قوله فمات منه) أو فمات مكانه على المعتمد أو أنهر دمه فلو قال ابتداء أشهد أنه قتله كفى أيضا (قوله وقيل يكفي) هو المعتمد في علمي لا يعرف مدلول الايضاح الشرعى وإلا فلا كذا قاله شيخنا الرملى قال بعضهم وهذا جاع بين الوجهين لكن يلزمه إحالة الخلاف (قوله ليكن قصاص فيها) فان أوجبتمالا وجب بيان محلها من كونه من الوجه أو الرأس أو غيرهما ولا يجب ذكر القدر في الأول لأن الأرض لا يختلف به ويجب في الثاني لاخلاف الحكومة قاله شيخنا فراجع (قوله بالسحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه وشرعا مزاوله النفوس الحبيثة بأقوال وأفعال ليدشأ عنها أمور خارقة للعادة وهو مذهب أهل السنة أنه حق وله حقيقة وأنه يؤلمو يمرض ويقتل ويفرق ويجمع وتعليمه حرام إلا التحصيل نفع أو دفع ضرر أو الوقوف على حقيقته واختلف هل فيه قلب أعيان والأرجح لا والفرق بينه وبين الكرامة والمهجزة توقفه على المزاوله المذكورة وتوقف المهجزة على التحدى وعدم توقف الكرامة على شيء نعم قالوا إن السحر والكرامة لا يظهران إلا على يد الفساق وفيه نظر فان كتب القوم مشحونة بذكر الكرامات عنهم (قوله فان قال الخ) وكذا لو قال قتله بالنوع الثلاثي وشهد عدلان بأنه يقتل غالبا فان قال لا يقتل غالبا فبشبه عمد ولو قال أمرضه بسحري فلم يمت به فهو لو ثبت فيقسم الولي ويأخذ الدية ولو لم يمت بقتل شيئا بل اقتصر على قتله بسحري وجب عليه دية خطأ جلا على اليقين وخرج بالسحر القتل بالحال أو بالعين فلا قود ولا دية ولا كفارة فيهما وقدمهما يتعلق بالعين في فصل الكفارة أيضا ويلحق بهذين القتل بنحو أسماء الله تعالى (قوله ولو شهد) أى الوارث وقت شهادته وان لم يكن وارثا قبله أو بعده (قوله كان الأرض له) أى أصالة فلا يردهم الصحة مع دين مستغرق (قوله وفرق الأول بأن الجرح الخ) وكذا يفرق بأن المال يجب حالا (قوله العاقلة) أى الذين هم في محل التحمل ولو فقراء لأن الغنى متوقع كل وقت كالولاية بخلاف الأبعد اذا وفي الأقرب لبعده توقع الموت كذا قالوا هنا وهو مخالف لما قالوه في عدم صحة رهن المدبر وعلوه بقرب الموت فراجع (قوله في المجلس) قال شيخنا الرملى أو بعده وأشار بقوله مبادرة الى أنها أخبار لاشهادة وقائدها توقف الحاكم عن الحكم ندبا فله الحكم من غير توقف حيث علم باستمرار الولي على تصديق الأولين (قوله فان صدق الولي الأولين) أى دام على تصديقهما حكم بهما وكذا لو لم يكذبهما

[قوله قتله] خرج الجرح فانه ثبت بذلك وحيف ذلك لى اذا زعم بعد ذلك أن الموت منه أن يحلف خسين يمينا وتثبت الدية ولو أنكر الجاني كون الموت من الجرح فان الولي هو المصدق [قوله ويشترط لموهمة الخ] أى أمران الأول ما قاله الثاني ما في قوله ويجب الخ [قوله ليكن قصاص] قضيته ثبوت الأرض عند الاقتصار على الشرط الأول وهو الأصح لأن الأرض لا يختلف بموضع الموهمة من الرأس ومساحتها قال الزركشى وقياس هذا أن يثبت الأرض برجل وامرأين وبه صرح في الحاوى الصغير واستفكره وكلام الرافعي هنا كالصرح في عدم الثبوت اه [قوله باقرار] أى ولو حكما ولو قتله بالعين فلا ضمان لأنه لا يقدر على القتل بها اختيارا قال الامام وإلا لقضينا بنظر من نظر الى من تنوق نفسه اليه أو بالحال فقال بعض المتأخرين يجري فيه تفصيل السحر [قوله والاقرار الخ] لو قال امريض بسحري ولم يمت فهو لو

(٢٢ - (قلىوبى وعميره) - رابع) لا يقبل كالجرح للتهمة وفرق الأول بأن الجرح سبب الموت الناقل للحق اليه بخلاف المال (ولا تقبل شهادة العاقلة بفسق شهود قتل يحملونه) من خطأ أو شبه عمد لأنهم متممون بدفع التحمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة عمد (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله فشهدا على الأولين بقتله) في المجلس مبادرة (فان صدق الولي) المدعى (الأوليين) أى استمر على تصديقهما (حكم بهما) وسقطت شهادة الآخرين لان الولي كذبهما (أو) صدق (الآخرين أو الجميع أو كذب الجميع

بطلت أي الشهادة في الثالث وجهه في الثاني أن في صدق أي فريق تكذيب الآخر وفي الأول أن فيه تكذيب الأولين وعداوة الآخرين لهما (ولو) (١٧٠) أقر بعض الورثة بضع بعض منهم عن القصاص وعينه أو لم يمينه

(سقط القصاص) لأنه لا يطعن وبالأقرار سقط حقه منه فيسقط حق الباقي ولغير العاني والعاني على الهدية حقهما منها بخلاف من أطلق العفو في الظاهر وإن لم يمين العاني أو عين فأنكر ويستدق يمينه فهي لكل (ولو اختلف شاهدان في زمان أو مكان أو آلة أو هيئة) للقتل كان قتل أحدهما قتله بكرة والآخر عنية أو قتله في البيت والآخر في السوق أو قتله بسيف والآخر برمح أو قتله بالحز والآخر بالقد (لقت) شهادتهما للتناقض فيها (وقيل) هي (لوث) للاتفاق فيها على القتل والاختلاف في الصفة غلط من أحدهما أو نسيان فيقسم المدعى وقوله قيل مأخوذ من طريقة حاكية للقولين في اللوث كقاطعة به وقاطعة باتفاله وعبر في الروضة بالمذهب

﴿ كتاب البغاة ﴾

من البني وهو مجاوزة الحد لغة ولذلك سموه فهم لغة قوم متجاوزون الحدود وأول من قاتل البغاة أي المرتدين منهم أمير المؤمنين أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأول من قاتل غير المرتدين منهم أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وليس البني وصفا مذموما لأنه يتأويل وماورد من ذمه محمول على ما فقد شرطا مما سيأتي (قوله هم) أي شرعا مسلمون ولو فيامضي فيشمل المرتدين كما مر على المعتمد (قوله مخالفو الامام) ولو جازا أو فاسقا (قوله وترك الاقياد له) هو مفاد ما قبله (قوله أو منع) عطف على ترك لأنه من الخروج عليه وسيأتي في الشارح ما يصرح بأنه عطف على الخروج فهو من عطف الخائن (قوله كالزكاة) هو حق الله ومثله حق الآدمي بالأولى (قوله وشوكة) بحيث يحتاج الامام الى احتمال كلفة معهم بنفسه أو برجاله أو صرف أمواله أو نصب قتال وإلا كافر اذ قلة يسهل الظفر بهم فليسوا بغاة ولذلك اقتصر من عبد الرحمن بن ملجم بضم أوله وكسم الجيم قاتل علي رضي الله عنه بقطع يديه ورجليه ورأسه وحرقه مع تأويله بكونه نائبا عن امرأة قتل علي رضي الله عنه ولها ومن قاتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو لؤلؤة عبد المظيرة ابن شعبة واسمه فيروز الفارسي وكان مجوسيا وقيل نصرانيا وكذا لو استولوا على حصن وتحصنوا به فان استولوا على ماوراءه أيضا بغاة (قوله تحصل به قوة الشوكة) أشار به الى أن المطاع شرط في الشوكة لا شرط مستقل (قوله منصوب) صفة كاشفة (قوله ولو أظهر قوم رأي الخوارج) أي اعتقادهم وظهوره إما بالفعل أو بالقوة وقد أشار الى الأول بترك الجماعات وللثاني بالتكفير المذكور (قوله وتكفير ذي كبيرة) فيحكمون بحباط عمله وخلوده في النار ولا يفسقون بذلك سواء قاتلوا أولا في قبضتنا أولا تأويلهم (قوله فلا يتعرض لهم) أي بالقتل ان كانوا في قبضتنا ولنا التعرض لهم بالدفع ان نصررنا بهم كإظهار بدعتهم

[قوله بطلت] ظاهره أن أصل الدعوى باق على حاله وهو ظاهر في تكذيب بعض الورثة فيحلف الخصم لكن عبارة الجمهور بدل حقه [قوله ولو أقر] خرج ما لو شهد فلا يخفى حكمه [قوله للقتل] خرج ما لو كان المشهود به الاقرار فانه لا يؤثر الاختلاف في الزمان ولا المكان وكذا الاقرار بالآلة والهيئة فيما يظهر

﴿ كتاب البغاة ﴾

[قوله حق] فله تعالى أولادهم وبما يدخل في هذا الضابط كإقال العراقي ما لو قاتل فثان من المؤمنين فأصلح الامام بينهما لأنه كان من حقه هم المقاتلة والرفع الى الامام فترك ذلك والافقيات عليه منع لحق متوجه عليهم [قوله حتى لا تعطل الخ] كأنه يريد ما قال ابن الرفعة رحمه الله الخلاف في الامام لأجل تنفيذ الأحكام لالعدم الضمان [قوله والأصح عدم اشتراطه] أي بدليل أن أهل سفين وأهل الجبل لم ينصبوا لهما إماما قاله إمام الحرمين [قوله تركوا]

﴿ كتاب البغاة ﴾

جمع باع (هم مخالفو الامام بخروجهم عليه وترك الاقياد) له (أو منع حق توجه عليهم) كالزكاة (شرط شوكة لهم وتأويل) لخروجهم على الامام أو منعهم الحق

(ومطاع فيهم) تحصل به قوة للشوكة (قيل وإمام منصوب) لهم حتى لا تعطل الأحكام بينهم والأصح عدم اشتراطه ولا تعطل لهما (ولو أظهر قوم رأي الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي كبيرة قوله قاتلوا تركوا) فلا يتعرض لهم

وذلك

(والا) أى وإن قاتلوا (نقطع طريق) أى لحكمهم حكمهم كذا فى الروضة كما صلبها عن البغوى بعد قولهما عن الجمهور ولو بحث الامام اليهم والياقتلوه فطليم القصاص وهل يتعمق قتل قاتله كقاطع الطريق لأنه شهر السلاح أم لا لأنه لم يقصد اخافة الطريق وجهان زاد المصنف أحدهما لا يتعمق (وتقبل شهادة البغاة) لتأويلهم (١٧١) (وقضاء قاضيهما فيما قبل) فيه

(قضاء قاضينا الآن يستحل) دماءنا) فلا يقبل قضاؤه لانتهاء العدالة المشترطة فى القاضى وكذلك الشاهد اذا كان يستحل خطاه لا تقبل شهادته وللمال كلام فى ذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابته بالحكم) جوابا (ويحكم بكتابه) بجامع اليقينة (فى الأصح) كتنفيذ كتابته بالحكم والثانى لا لما فيه من اقامة منصبه وفى الروضة كما صلبها حكاية الخلاف قولين (ولو قاتلوا) حقا وأخذوا زكوة وجزية وخراجا وفروقا سهم المرتزقة على جندهم صح) ما فعلوه فى البلد الذى استولوا عليه فاذا طردوا لا يبنى فعلهم (وفى الأخير وجه) أنه لم يقع الموقع لأنه تهديد لسبب الخروج على الامام (وما ألقه باغ على عادل بعكسه ان لم يكن فى قتال ضمن) أى ضمن كل منهما مطلقه من نفس ومال (والا) أى وإن كان فى قتال بسببه (فلا) ضمان على واحد منهما (وفى قول يضمن الباقي) ما ألقه

(قوله) والاى وإن قاتلوا (نقطع) أى إن أشهروا السلاح وأخافوا الطريق والا فلا وعلى هذا يحمل التناقض المذكور (قوله) أحدهما لا يتعمق (هو) المعتمد بشرطه المذكور ولو سبوا الأئمة عزروا (قوله) الآن يستحل (قوله) ولو احتملوا المراد بغير تأويل والافيقيل وبهذا يجمع بين الكلام المتخالف فى كلام النووى والرافعى (قوله) دماءنا) أو أموالنا كما سيذكره (نفيه) قاضينا وشاهدنا فى هذا الاستحلال كذلك كما قاله الشافعى رضى الله عنه (قوله) لانتهاء العدالة) لم يقل لكفره لكان التأويل (قوله) وكذلك الشاهد) أوردته مع شمول كلامه له بجعل الاستثناء عائدا اليه أيضا كما قال الزركشى نظرا للظاهر من كلامه ولعدم التثنية بعد العطف بالولو ولو أوله بكل لكان أقرب (قوله) وللمال كلام) وكذا بقية المفسقات كالنروج قاله الزركشى (قوله) وينفذ بالتشديد) ضبطه بذلك لأن الكلام فى عملنا به لافى نفوذه فى نفسه (قوله) جوارزا) فهو خلاف الأول نعم يجب ان كان لواحد منا على واحد منهم وكذا كتابه بسمع اليقينة (قوله) ولو أقاموا واحدا) أو تعزيرا (قوله) وأخذوا زكوة) ولو بمخافة وان زالت شوكتهم قبل وقتها (قوله) صح ما فعلوه) ان كان من مطاعهم والا فلا (قوله) فى البلد) ليس قيدا (قوله) وما ألقه باغ) ولا يوصف اتلافهم بحل ولا حرمته لأنه خطأ معفو عنه لتأويلهم وبذلك فارق حرمته اتلاف الحربى وإن لم يضمن أيضا وعكسه كذلك (قوله) وجب ضمانه قطعا) لعدم المبيع له فى كل من الجانبين كما مر حتى لو طوى أحد هاتمة الآخر بلا شبهة حدة ولزومه المهران لم تطاوعه والونرى (قوله) والمتأول بلاشوكه) أو بتأويل يقطع بطلانه ضامن لأنه ليس من البغاة (قوله) فلا يضمن الخ) قصر التشبيه على هذا ليخرج قضاء القاضى وشهادة الشاهد وغير ذلك من فليسوا كالبغاة فيه فلا يعمل به (فرع) المرتدون ولم يشوكه طم حكم البغاة على الراجع كما مرته الاشارة اليه (قوله) ولا يقاتل الامام) أى لا يجوز فيحرم حتى يبعث اليهم فيجوز أى يجب لأنه بعد منع فعله أن قتالهم واجب على الامام وكذا البعث ويجب فى قتالهم ما فى قتال الكفار من صبر واحد من الاثنين وغير ذلك (قوله) أمينا الخ) أى ندبا فى الجميع نعم ان كان البعث للمناظرة وجب كونه فطنا (قوله) مظلة) بكسر اللام) اسم لما يظلم به فان كانت مصدرا جاز الكسر والفتح (قوله) أزالها) أى الامام ولو بنائبه المبعوث (قوله) نصحبهم) أى ندبا

وذلك لأنهم ليسوا كفارا وقد قال لهم على رضى الله عنه لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ولا تمنعكم النىء ما دامت أيدينا فى أيديكم ولا تبدأ لكم بقتال [قوله] وتقبل الخ] أعمال يستثنى من الخطأ ما لو كانت الشهادة على موافقيه أو صرح بالسبب لانتهاء التهمة حينئذ [قوله] لتأويلهم] أى فليسوا فاسقة [قوله] فيما قبل فيه] أى فلا يعضى اذا خالف نصا أو قياسا جليا ولا من جاهل وفاسق أو من تخلف فيه شرط مع مكانه [قوله] الآن يستحل] يرجع الى كل من قوله وتقبل شهادة البغاة وقضاء قاضيهما [قوله] الآن يستحل] أى بأن يعلم ذلك أو يشك فيه [قوله] وكذلك الشاهد] حاول الزركشى أن يدخله فى عبارة الماز بجعل الاستثناء واجبا للصنفين [قوله] ولو أقاموا الخ] أى اذا كان المقيم لذلك ولاية أمورهم [قوله] ضمن] يستثنى من هذا ما لو أريد اضعافهم وهزيمتهم قاله الماوردى [قوله] ودفع بشبهة تأويله] استدلل أيضا بقوله تعالى فأصلحوا بينهما حيث لم يذكر تباعا بدم ولا مال وكذا فى حروب صفيين والجل

على العادل لأنه مبطل ودفع بشبهة تأويله ولو كان الاتلاف لاسبب القتال وجب ضمانه قطعا (والتأويل بلاشوكه يضمن) ما ألقه من نفس ومال وإن كان فى قتال (وعكسه كباغ) فلا يضمن ما ألقه فى قتال على القول الراجح (ولا يقاتل) الامام (البغاة حتى يبعث اليهم أمينا فطنا ناصحا يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلة) بكسر اللام (أو شبهة أزالها فان أمرها) بعد الاتلاف (نصحبهم) بأن يعظهم ويأمرهم بالعود الى الطاعة (ثم) أى ان لم يرجعوا

(آذنتهم) بلد أي أحدهم (بالقتال فان استمهلوا) فيه (اجتهد) في الامهال وعدوه (وفعل مارآه صوابا) منهما فان ظهر له أن استمهلهم
 لتأمل في إزالة الشبهة أمهلهم أولا ستلحاق مدد لهم لم يهلهم (ولا يقاتل) اذا وقع قتال (مدبرهم ولا) يقتل (مشخصهم) من أنتخته الجراحة
 أضغته (وأسيرهم ولا يطلق وان كان صيبا وامرأة حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم الا أن يطبع باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا في الرجل
 ولما الصبي والمرأة فيطلقان (١٧٢) بعد انقضاء الحرب وذكر المحرر لهما بعد الرجل ظاهر في ذلك (ويرد

فله المبادرة الى قتالهم ان كان في عسكره قوة والا انتظرها ولا يتقيد وجوب قتالهم حيث يشاء عنهم حقا ولا غير
 ذلك قاله شيخنا الرملي (قوله آذنتهم بالقتال) أي بعد اعلامهم بالمناظرة أو بعد وجودها (قوله أمهلهم)
 ولا يتقيد بمدة (قوله لم يهلهم) وان بذلوا مالا ودرهنا زرارهم ويقال لهم الأسهل والأسهل لأنهم كالمساكين
 (قوله ولا يقاتل) أي يقتل كما أشار اليه الشارح (قوله مدبرهم) غير متعيز ولا متحرف ولا يقتل من
 أتى سلاحه أو أغلق بابا أو ترك القتال ولا قود لو وقع قتل في شيء من ذلك بل بحبديّة وكفارة (قوله ولا
 يطلق) أي أسيرهم ان كان صيبا أو امرأة أو رقيقا من جنسه (قوله ويتفرق جمعهم) تفرقا لا يعود بعده
 (قوله وأما الصبي والمرأة) أي غير المقاتلين كما علم (قوله ويرد) وجوبا (قوله ولا يستعمل سلاحهم وخيلهم)
 فيحرم ويضمن وتلزم الأجرة ولو في الضرورة (قوله كما يرد غير ذلك) أي غير السلاح والخيل من أموالهم
 بمجرد انقضاء الحرب (قوله كنار) وتفرق وإلقاء حيات ولا يمنع طعام ولا شراب (قوله واحتج)
 يفيد أن المراد بالضرورة الحاجة (قوله ولا يستعان الخ) فيحرم الاستعانة (قوله ولا بمن يرى الخ) فيحرم
 ان لم يره الامام كخفي (قوله ابقاء عليهم) وفي نسخة ابقاء لهم وفي أخرى اشفاقا عليهم (قوله وآمنوهم
 بالمد) والقصر مع تشديد الميم من لحن العوام (قوله أي عقدوا الخ) يفيد أن الاستعانة في طلب عقد الأمان
 فهو من عطف الطرف على مظهره والابان لم يكن في صلبه نفذ الأمان علينا وعليهم واذ اقاتلوا انتقض
 عهدهم في حقنا وحقهم (قوله وقال الامام الخ) هو المعتمد (قوله أهل الذمة) خرج أهل العهد والأمان
 فينقض عهدهم الا إن ثبت بحجة أنهم مكرهون (قوله مكرهين) ولو بقولهم (قوله أو أنهم محقون)
 أو ظننا أنهم استعانوا بنا على كفر أو ما كان (قوله ويقاتلون الخ) خرج بالقتال غير من ضمان ما تلّفوه
 نفسا ومالا فيلزمهم ولو قودا على الراجح .

سلاحهم وخيلهم اليهم اذا
 اقتضت الحرب وأمنت
 فالتهم) بمودتهم الى
 الطاعة أو تفرقهم كما يرد
 غير ذلك من أموالهم (ولا
 يستعمل) سلاحهم وخيلهم
 (في قتال الضرورة) بأن
 لم يجد أحدا ما يدفع به عن
 نفسه الاسلحة أو ما يركبه
 وقد وقعت هذه الامور
 (ولا يقاتلون بعضهم كنار
 ومنجنيق) بفتح الميم
 والجيم آلة رمي الحجارة (الا
 لضرورة) بأن قاتلوا به
 فاحتجج الى المقاتلة مثله دفعا
 كما أفصح به في المحرر (أو
 أحاطوا بنا) واحتجنا في
 دفعهم الى ذلك كافي الروضة

وغيرهما [قوله ولا يطلق الخ] قال الماوردي وغيره المراد من ذلك حبسه وعلل بأنه امتنع من واجب
 عليه فيحبس به كالدين وقال الجمهور لا لأنه يضعف البغاة وهو الصحيح لأنهم لو حبسوا لوجب البيعة لما جاز
 اطلاقهم لآبها فعلى الأول يكون الحبس واجبا وعلى الثاني يكون موكولا الى رأى الامام [قوله بمودتهم
 الخ] يفيد أن ذكر أمن الغائلة هنا لا ينافي ايماله في الأسير لأنهم اذا تفرق جمعهم فقد أمنت غائلتهم [قوله ولا
 يستعمل الخ] لقوله ﷺ لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه [قوله ولا يقاتلون الخ] لأنهم قد
 يرجعون فلا يجدون الى النجاة سبيلا [قوله فاحتجج] قد يقال تغيير المصنف بالضرورة فيه تنبيه على
 ذلك ثم التقييد بعدم الضرورة ينبغي أن يأتي مثله في المعطوف الآتي [قوله كما أفصح به] يرجع الى قوله
 فاحتجج وقوله كما في الروضة يرجع الى قوله واحتجنا [قوله وآمنوهم] في كلام المتولى التصريح بأن
 الاستعانة تقضى عن التصريح بعقد الأمان فيكون في عبارة الكتاب تصريح بالالزام ثم ضبط آمنوهم بالمد كما
 في قوله تعالى وآمنهم من خوف وعكى مكي من اللحن قصر الهمزة والتشديد [قوله أو مكرهين فلا] قضية كلام
 الرافي الا كثفاء بدعوى ذلك من غير احتياج الى بيته وصرح به ابن الصباغ وشرطه المزني والبندنجي

وأصلها (ولا يستعان عليهم
 بكافر) لأنه يحرم تسليطه
 على المسلم (ولا بمن يرى
 قتلهم مدبرين) كالخفي
 ابقاء عليهم (ولو استعانوا
 علينا بأهل حرب وآمنوهم)
 بالمد أي عقدوا لهم أمانا
 ليقاتلوا معهم كما في الروضة
 وأصلها (لم ينفذ) بالمجعة
 (آمانهم علينا ونفذ عليهم
 في الأصح) والثاني المنع
 لأنه أمان على قتال المسلمين

فصل

وعلى الثاني قال البغوي لهم أن يكروا عليهم بالقتل والاسترقاق وقال الامام ليس
 لهم اغتيالهم بل يبلغونهم المأمن (ولو أعانهم أهل الذمة عاين بتحرير قتالنا) مختارين فيه (انتقض عهدهم أو مكرهين فلا)
 ينتقض (وكذا ان قالوا ظننا جوازهم) أي القتال اعانة (أو أنهم محقون) فلا ينتقض (على المذهب) وفي قول من طريق ينتقض
 لفساد ظنهم (ويقاتلون) أي من قلنا لا ينتقض عهدهم في المسائل الثلاث (كبغاة) لانضمام اليهم

(فصل : شرط الامام كونه مسلماً) ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين (مكفا) ليلي أمر الناس (حراذ كرا) ليكمل ويهاب ويتفرغ ويحسن من مخالطة الرجال (قرشياً) لحديث الفسائي الأئمة من قرش عدلا يوثق به علماً (مجتهداً) ليعرف الأحكام ويعلم الناس ولا يفوت الأمر عليه باستكثار المراجعة (شجاعاً) ليفزو بنفسه ويعالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة (ذا رأى وسمع وبصر ونطق) ليرجع اليه ويتأق له فصل الأمور وما اشترطه الماوردي من سلامته من نقص (١٧٣) يمنع من اسقياء الحركة وسرعة

التفويض داخل في الشجاعة كما دخل في الاجتهاد العلم والعدالة بناء على اعتبار هافيه (وتعقد الامامة بالبيعة) كما بايع الصحابة أبا بكر رضي الله عنهم (والأصح بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) ولا يعتبر فيهم عدد والثاني يعتبر كونهم أربعين كالعدد في الجمعة والثالث يكفي أربعة أكثر نصب الشهادة والرابع ثلاثة لأنها جماعة لا يجوز مخالفتهم والخامس اثنان لأنهما أقل الجمع والسادس واحد لأن عمر بايع أبا بكر أولاً ثم وافقه الصحابة رضي الله عنهم ويشترط في الواحد أن يكون مجتهداً (وشرطهم صفة الشهود) أي العدالة وفي الروضة وأصلها وأن يكون فيهم مجتهد لينظر في الشروط المعبرة هل هي حاصلة فيمن يولونه (و) تنعقد أيضاً (باستخلاف

(فصل : في شروط الامام الأعظم وماءه) والامامة فرض كفاية كالتقضاء فيجوز فيها ما فيه من جواز القبول وعدمه (قوله حرا) وأما حديث أطيعوا وان ولى عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الرقيق أو على الخت في بذل الطاعة ونحو ذلك لأنها قضية شرطية (قوله ذكر كرا) يقينا فالختى كالمرأة وان بان ذكر كرا (قوله قرشياً) فان فقد فكناني فن بنى إسماعيل أوجرهم فن بنى اسحق وقال ابن الرفعة لا يبعد التقديم بما في انبأت الاسم في الحيوان (قوله مجتهداً) ويقدم المجتهد العدل على المجتهد الفاسق فان فقد المجتهد مطلقاً فدل جاهل أولى من عالم فاسق ويقدم الأقل فسقاً عند عدم العدل (قوله البيضة) أي جماعة الاسلام (قوله وسمع) ولو بأذن واحدة أو به قتل (قوله وبصر) ولو بعين واحدة أو هو أعشى (قوله ونطق) ولومع تمتعة ولا يضرب فقد الشم والذوق (قوله داخل في الشجاعة) فلا بد من اشتراطه ولا يحتاج الى التصريح به وهذا في الابتداء فلا يضرب طروداً ذلك كما لا يضرب طروداً فسقاً أو قطع يد أو رجل أو جنون قليل أو اغماء ويضرب طروداً قطع اليدين أو الرجلين (قوله بناء الخ) هو مرجوح من حيث ذلك الاعتبار ولا بد من وجودها هنا (قوله بالبيعة) والمعتبر عدم الرد لا القبول ويشترط الاشهاد في تولية الواحد لا الجمع (قوله يتيسر اجتماعهم) بلا كلفة والمراد حل الأمور وعقدها (قوله ولا يعتبر فيهم عدد) فيكتفي واحد ولو غير مجتهد على المعتمد (قوله ويشترط) أي على الوجه السادس المرجوح (قوله وفي الروضة الخ) مبنى على المرجوح من اشتراط العدد (قوله من عينه) وكل منهما أهل ولو أصله أو فرعه أو جماعة مترتين (قوله أي جعله الخ) أي أن يعقد له في حياته ليكون خليفة بعده ويشترط عدم الرد قبل موت من عهد له ولو غاب المعهود له بعد الموت وتضرروا بعينته فلم يقامة نائب عنه مكانه ينزل بقدمه ويعتبر ترتيبه ولومات مقدم تولى من بعده ولو صار الأمر اليه تولية غيرهم (قوله فيرضون) ان ارادوا ولو في حياته (قوله بين ستة)

(فصل) لما كان النبي الخروج على الامام ناسب ذكره عقبه [قوله مكفا] لما ولي المقتدر الخلافة كان سنة ثلاث عشرة فألف الصوفي كتاباً احتج فيه على ولاية الصغير بأن الله سبحانه وتعالى نبأ يحيى بن زكريا صلى الله عليه وسلم وهو صبي وأن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الصبيان في أمور قال الزركشي وأظنه خرقاً للاجماع وما عسك به لاحجة فيه [قوله من مخالطة الرجال] ففي الصحيحين لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ولو ولي الختني ثم بان ذكر كرا لم يصح [قوله قرشياً] وأما قوله صلى الله عليه وسلم أسعوا وأطيعوا ولو ولي عليكم عبد حبشي فمحمول على غير الامامة العظمى [قوله مجتهداً] أي ولو فاسقاً عند تعذر المجتهد العدل أي فهو مقدم على العدل غير المجتهد خلافاً لقضية كلام القاضي الحسين [قوله وسمع وبصر ونطق] اقتضى هذا أنه يجوز أن يكون فاقد الشم والذوق وهو كذلك قال الروياني ولا يجوز أن يكون أعور بخلاف القاضي [قوله ويشترط في الواحد] أي الذي ذكره السادس [قوله وباستخلاف] أي يشترط أن يكون فيه الأهلية وقت الاستخلاف لا وقت الموت فقط ولا بد من القبول أيضاً ووقته بعدموت المستخلف على وجه الصحيح ما بين الاستخلاف والموت [قوله فيرضون] ظاهره الوجوب وليس كذلك بل ان تركوا فسكان لا عهد

الامام من عينه أي جعله خليفة بعده ويعبر عنه بعده اليه كما عهد أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما (فلو جعل الأمر شورى بين جمع فسكان بخلاف) الا أن المستخلف غير متعين (فيرضون أحدهم) كما جعل عمر رضي الله عنه الأمر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضي الله عنه (و) تنعقد أيضاً (باستبلاء جامع الشروط) بعد موت الامام من غير عهد ولا بيعة بأن يقرر الناس بشوكتهم وجنوده لينتظم شمل المسلمين

وهم عثمان وعلى وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم ومن بقية الصحابة أجمعين (قوله وكذا فاسق وجاهل) وكذا غيرهما ماعدا الكافر .

(نفيه) ليس لغير الامام خلعه ولو بمن ولاه ولا أن يخلع نفسه ولا ينفذ خلعه وإن رضى ولا يخلع نفسه الا بسبب يقتضيه في كل ذلك ولو عجز عن القيام بأمور الخلافة انخلع (قوله ولو ادعى دفع زكاة الى البغاة) أى مطاعهم ولو نائبه (قوله صدق يمينه) ندبا ان انهم والاصدق بلايين (قوله المسلم) خرج الكافر فلا يصدق بلا خلاف (قوله ويصدق) أى بلايين (قوله فى حد) أو تعزير (قوله وذكر هذه الخ) جواب عن اعتراض على المصنف (قوله من ذكر الرافعى لها) أى فى الشرح .

﴿ كتاب الردة ﴾

أخذنا الله وسائر المسلمين منها بمنه وجزيل كرمه وهى لغة الردة من الرجوع وشرعا ما ذكره المصنف وكان حدها القتل لأنه الممكن في قطع ألتها لأنها اعتقاد يخشى دوامه وهى أغش أنواع الكبائر بعد الشرك بالله تعالى وأوهى منه وهى أغش منه ويلها القتل ظلمات الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذه الكليات الخمس المشروعة حدودها لحفظ الدين والنفس والفسب والعرض والمال وأخر الردة عن القتل مع أنها أغش منه كما مر اعمومه وكثرت وحصوله بمن لا توجد الردة منه واعلم أنها تحبط ثواب الأعمال مطلقا وكذا العمل ان اتصل بالموت اجاعا فيها والافلا تحبط بمعنى أنه لا تلزم إعادة نحو صلاة أو صوم كان فعله قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه بوجوب الاعادة لأنها عند تحبط العمل أيضا وقيد بعضهم العمل الذى تحبط الردة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجع (قوله هى قطع الاسلام) أى بعد وجوده حقيقة فخرج المنتقل لأنه يبلغ المأمون والزندق والمناقى لعدم سبق الاسلام لها وولد المرتد كذلك ولكن لم يحكم المرتد فيما سأتى ويعتبر فى القطع المذكور كونه عمدا بلا عنركا يأتى فيخرج من سبق لسانه اليه أو وقع منه عن اجتهاد أو ذكره حاكيا له وإن حوت حكايته عند غير القاضى ولغير نحو تعليم (قوله بنية كفر) أشار الى أن لفظ بنية غير متون قصد اضاقة ما بعده اليه ولفظ فعل منون وإن اعتبر فيه القيد لعدم صحة اضافة ما سبقه اليه (قوله فى القول) قيد به نظرا للظاهر فى كلام المصنف فالتية والفعل كذلك فلو عممه وأراد بالقول ما يعين التية والفعل لصح ذلك كقول العرب قال سيدهم مثلا لو كان أكثر فائدة وأدفع للاعتراض نعم قد يكون قصد الشارح بالقيد الفرار من ركاكة نسبة التية التى تدخل فى القول على ذلك التقدير الى الاعتقاد الذى هو معنى التية لئلا يرجع الى أنه سواء نوى التية فتأمل (قوله استهزاء الخ) فخرج من يريد تبجيد نفسه أو أطلق كقول من

[قوله وجاهل] قال الزركشى الواو بمعنى أو فان الخلاف جار فى أحدهما قال وسائر الشروط كذلك ونبه على أن إطلاق المنهاج يشمل المتقلب فى حياة الامام قال والأمر كذلك ان كان العلم متعلبا والا فلا يتعقد للثانى [قوله صدق يمينه] أى استحبابا وقيل وجوبا فلو نكل أخذت منه على الثانى دون الأول [قوله المسلم] خرج به الكافر فلا يصدق فى دفعه جزما .

﴿ كتاب الردة ﴾

قال لأصحاب الردة انما تحبط الأعمال بالموت عليها لقوله تعالى فيمت وهو كافر فعليه لا يجب إعادة الحج الذى فعله قبل رده اذا أسلم بعد ذلك خلا فالأبى حنيفة لكن نص الشافعى على أن ثواب الأعمال يحبط بمجرد ما وهى فائدة جلية [قوله الردة] هى لغة الرجوع عن التى وشرعا ما قاله المصنف [قوله هى قطع الخ] يرد عليه من تردد ويجب أن المراد قطع الجرم به مما فيه دور لأن الردة أحد أنواع الكفر فليحمل الكفر فيه على الأصل وقوله قطع الاسلام ولو كان مسلما تبعا لأبيه حين بلغ وصف الكفر وكذا من حكم بسلامه تبعا لاسلام أحد أبويه فلما بلغ وصف الكفر أى أعرب به عن نفسه [قوله وهذا مثل الخ] أى فقد ثبت عن

تتعقد باسقبلاهما الموجود فيه بنية الشروط (فى الأصح) لما ذكر وان كان عاصيا بفعله والثانى ينظر الى عصيانه (قلت) كقال الرافعى فى الشرح فيما لو عاد البلد من البغاة البنا (لو ادعى) بعض أهله (دفع زكاة الى البغاة صدق يمينه) لأنه أمين فى أمور الدين (أو جزية فلا) يصدق (على الصحيح) لأن الذمى غير مؤتمن فيها يدعيه على المسلمين للعداوة الظاهرة (وكذا خراج) أى لا يصدق المسلم فى دفعه (فى الأصح) لأنه أجرة (ويصدق فى حد) أنه أقيم عليه (لا أن يثبت يمينه ولا أثره فى البدن والله أعلم) فلا يصدق فيه ويصدق فيما أثر بالبدن وفى غير الأثر ان ثبت باقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل انكاره بقاء الحد عليه كالرجوع وذكر هذه المسائل هنا أنسب من ذكر الرافعى لها عند قوله فى البغاة ولو أقاموا حدا الى آخره لتعلق الحقوق فيها بالامام

﴿ كتاب الردة ﴾

(هى قطع الاسلام بنية) كفر (أو قول كفر أو فعل) مفكر (سواء) فى

القول (قال استهزاء أو اعتقلا) وهذا مثل قول الجوهرى سواء على قت أو قعدت

سئل عن شيء لم يردده ولو جاءني جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما قبلته واعلم أن التورية هنا فيما لا يحتمل اللفظ لا تنفيد فيكفر باطنا أيضا وفارق الطلاق بوجود التهاون هنا (قوله فاندفع الخ) أي لأنه يرجع إلى أنه لا تنعين الممزة إلا مع وجود أم وعكسه (قوله فن نفي الصانع) هو الله تعالى وليس ههنا من أسمائه لأنها توقيفية على الأصح (قوله أو الرسل) لأمه للجففس والنبي كالرسل (قوله أو كذب رسولا) خرج ما لو كذب عليه ومثل تكذيبه لو قصد تحقيره ولو بتصغير اسمه أو سبه أو سب الملائكة أو صدق مدعى النبوة أو ضلل الأمة أو كفر الصحابة أو أنكر غير جاهل مذكور البعث أو مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحسب أو الثواب أو العقاب والوجه فيمن قال علم الله أو فيما يعلم الله كذا وكان كاذبا عدم الكفر بمجرد ذلك لأن غاية أنه كذب فإن اعتقد عدم علم الله به أو أن علمه تعالى غير مطابق للواقع أو جوز ذلك فلا شك في كفره .

فاندفع تصويب ذكر
الممزة بعد سواء ومقابلتها
بأم (فن نفي الصانع أو
الرسل أو كذب رسولا أو
حل محرما بالاجماع كالزنا
وعكسه) أي حرم حلالا
بالاجماع كالنكاح (أو نفي
وجوب جمع عليه) كركعة
من الصلوات الخمس (أو
عكسه) أي اعتقد وجوب
ما ليس بواجب بالاجماع
كصلاة سابعة (أو عزم
على الكفر غدا أو تردد
فيه كفر) ومثله العزم
حل عليها قوله بنية كفر
المزيد على الراضى ولم
يذكره في الروضة وهو أعم

(فرع) من صلى خوفا من العذاب وأنه لولا ذلك عصى بترك الصلاة لا يكفر فإن اعتقد عدم الاستحقاق كفر (قوله بالاجماع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد من كونه معلوما بالضرورة فخرج انكار أن لبث الابن السادس مع بنت الصلب فلا يكفر به ولو من عالم بخلاف بعضهم (قوله كالزنا) والمكس والربا (قوله كالنكاح) والبيع (قوله أو نفي وجوب جمع عليه) وكذا لو نفي مشروعية نفل راتب كالعيد (قوله كركعة) أو سجدة (قوله صلاة سادة) أو زيادة ركعة في واحدة من الصلوات (قوله أو تردد فيه) أي الكفر أي هل يكفر أولا وبعضهم جعله شاملا للتردد في إجماد فعل مكفر أيضا كالتردد في القاء مصحف بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجع (قوله كفر) أي حالا وهو فعل ماض جواب من نفي وكفره بذلك لأن فيه تكذيبا للرسل صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم التكفير بتكذيب الله تعالى بالأولى كأن ينفي محبة أبي بكر رضي الله عنه أو ينفي ربه عنه عائشة بما رآها الله منه وخرج بذلك من سبه أو غيره من الصحابة كعمر بن الخطاب والحسن والحسين أو نفي وجود أبي بكر أو غيره من الصحابة وإن لم يعلم نفي محبة أبي بكر لأن لازم المذهب ليس بمذهب فلا يكفر بشئ من ذلك على الأصح المتمد (قوله وهو أعم) أي القول المتمد الذي هو النية لغة أعم لشمولها الحال كالاستقبال وخصوص العزم بالثاني فحمل بعضهم النية على العزم غير مستقيم في كلامه رد للاعتراض على المصنف بأن ذكر النية مستدرك وقيل الضمير قائم على العزم كما صرح به ابن حجر كالوارد وغيره فهو أعم من النية وفيه نظر واضح لأنهم صرحوا في

النية فلا يعترض [قوله الصانع] هذا شمل إطلاقه الاشتقاق من صنع الله الذي أقن كل شيء والافليس من أسمائه تعالى وهو خارج عن الأسماء الحسنى [قوله أو كذب رسولا] أو نفي رسالة رسول بخلاف من كذب عليه خلافا للجويني [قوله أو حل الخ] لحديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه صلى الله عليه وسلم بعث أباه المحرجل هرسا بامرأته فضرب عنقه وأعطى ماله وحل هذا على أنه استعمل ذلك [قوله أو نفي وجوب جمع عليه] لقوله صلى الله عليه وسلم والتارك لدينه المفارق للجماعة واعلم أن الإمام استشكل تكفير مخالفة الإجماع بأن من خرق الإجماع ورده أصلا لا يكفره وحل كلام الأصحاب على ما إذا صدق المجمعين ثم خالف وأجاب الزنجاني بأن يكفره من حيث مخالفة الإجماع وقال ابن دقيق العيد الخلق أن المسائل الاجماعية إن صحها تواتر كفر جاحدا لمخالفة التواتر لأن مخالفة الإجماع والافلا قال الزركشي وغيره وهو الصواب وقضية هذا أن لا يقول على حكم الإجماع في هذا الشأن ويحجب بأن وجه اختصاصه بالذكر كونه الغالب على المجمع عليه التواتر وعلمه من الدين بالضرورة [قوله ولم يذكره في الروضة] الضمير فيه يرجع إلى القول من قوله حل عليها [قوله وهو أعم] وجه الأعمية شموله من نوى أن يكون كافرا حالا من غير قول ولا فعل جوارح

(والفعل المكفر ما تعمد استهزاء مريحا بالدين أو جحودا له كإلقاء مصحف بقاذورة) بإجماع الذال (وسجود لصنم أو شمس) فكل من الثلاثة ناشئ عن استهزاء (١٧٦) بالدين أو جحودا له واقتصر في الروضة كأصلها على الاستهزاء ومثل

بها (ولا تصح رد نصي و) لا (مجنون و) لا (مكره) أي لا اعتبار بما يصدر منهم مما هو ردة من غيرهم لا تنافي فكيفهم (ولو ارتد جفن لم يقتل في جنونه) لأنه قد يعقل ويصود إلى الاسلام (والمذهب صحة ردة السكران واسلامه) عن رده وفي قول لا تصح رده وقطع بعضهم بصحتها وفي قول لا يصح اسلامه وإن صحت رده وقطع بعضهم بعدم صحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي على وجه الإطلاق (وقيل يجب التفصيل) لاختلاف الناس فيما يوجبها والأول قال لغيره لا يقدم الشاهد بها إلا عن بصيرة (فعل) الأول لو شهدوا بردة فأنكر حكم بالشهادة) فيلزمه أن يأتي بما يصير به الكافر مسلما وعلى الثاني لا يحكم بها (فلو قال كنت مكرها واقتضته قرينة كإسرها كفار) له (صدق يمينه) وحلف لاحتمال كونه مختارا (والا) أي وإن لم تقتضه قرينة (فلا) يصدق ويجرى عليه حكم

غير موضع بأن العزم مغاير للنية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن تراخي عنه سمي عزما فإن قالوا هذا العزم الشرعي وأما القوي فهو شامل فيقال لهم النية لغة شاملة فهي مساوية له وحلها على الشرعية دونة ودعوى الأعمية فيه تحكم فتأمل (قوله والفعل المكفر ما تعمد استهزاء صريحا) خرج بالعمد والسهو والقفلة ونحو النوم والاستهزاء نحو إكراه أو خوف كسجود أسير لصنم بحضرة كافر والقاء نحو مصحف بقاذورة خوفا من وقوعه في يد كافر قال شيخنا الرملي وفيه نظر إذا لم يظن إهانتة له وبالصرح ما كان معه قرينة تصرفه عنه كالإصاق على اللوح لأجل مسح ما فيه من القرآن (قوله كإلقائه مصحف بقاذورة) بالفعل أو بالعزم والتردد فيه ومسه بها كإلقائه فيها وألحق بعضهم به وضع رجله عليه ونزوع فيه والمراد بالمصنف ما فيه قرآن ومثله الحديث وكل علم شرعي أو ما عليه اسم معظم قال شيخنا الرملي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة وإلا فلا وشملت القاذورة الطاهرة كصياق ومخاطبة (قوله أو شمس) وكذا كل مخلوق ولوحيا والركوع كالسجود ومنه الانحناء عند ملاقة العظماء وقيد شيخنا الرملي بما إذا قصد بذلك تعظيم الراكع له أو الساجد له كتعظيم الله تعالى وإلا فلا (قوله واقتصر في الروضة) أي فهو كاف عن الجحود فذكره في كلام المصنف مستترك (قوله أي لا اعتبار الخ) أشار إلى أن وصف ما ذكر بالصحة وتسميته ردة مجاز فيهما (قوله جفن) أفاد بالفاء أن المجنون لم يتأخر عن الردة وإلا بأن طوب وامتنع قبل جنونه فيقتل فيه حتما (قوله لم يقتل) أي لا يجوز قتله ولا ضمان على قاتله وإن أم (قوله صحة ردة السكران) أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق والأفضل تأخير استنابته إلى إفاقته (قوله واسلامه عن رده) ولا بد من عرض الاسلام عليه بعد الإفاقة فإن وصف الكفر فترد (قوله وقطع بعضهم الخ) والمبرعنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة الموافقة لطريق القطع في الردة والمخالف لما في الاسلام فتأمل (قوله وتقبل الشهادة بالردة مطلقا) أي بلا تفصيل هو المعتمد (قوله أي على وجه الخ) أي فطلقا ليس من صيغة الشهادة كما يتوهم بل المراد عدم تفصيل الشاهد في شهادته فيكفي كفر بالله أو ارتد عن الإيمان وكذا كفر أو ارتد خلافا للرافعي ولو طلبوا من حاكم عصمة دمه خوفا من رفعه لحاكم لا يقبل التوبة بعد الشهادة أجابهم ويمنع على الشاهد أن يشهد عند من لا يرى التوبة (قوله وقيل يجب التفصيل) ومضى عليه شيخ الاسلام وتبعه الخطيب (قوله فيلزمه الخ) فإن أبي قتل فلو قال بعد الشهادة كنت مكرها صدق بيمينه فإن لم يحلف عمل بالشهادة ولا ضمان على قاتله (قوله لفظ لفظ كفر) أو فعل فعل كفر وادعى إكراهها

[قوله والفعل الخ] قال الزركشي يأتي في قسم الاعتقاد أيضا [قوله ما تعمد] خرج غير العمد كالسهو [قوله مريحا] خرج الفعل المتردد كشذازنار لمن دخل دار الكفر مثلا فلا ينصرف إلى صريح الكفر إلا بقرينة [قوله بالدين] متعلق بقوله استهزاء [قوله أي لا اعتبار] يريد أن الردة معصية على كل حال فكيف توصف بالصحة نفيًا وأثباتًا ثم دليل الإكراه قوله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقضية إطلاق الكتاب عدم اعتبار ردة الصبي ولو قلنا بصحة اسلامه وهو كذلك قال الزركشي وإذا أوجبوا قضاء الصلاة على المرتد إذا عثر له الجنون فلا اعتبروا لفظه بالكفر تغليظا عليه أيضا [قوله بها] أي لعدم التفصيل لا إنكار كما توهمه العبارة [قوله وإلا فلا] بحث ابن الرفعة أن الشهادة إن كانت على إقراره بالكفر

المرتد (ولو لا) أي الشاهدان (لفظ لفظ كفر فادعى إكراهها صدق مطلقا) بقرينة أو دونها فانكر والحزم أن يجحد كلمة الاسلام (ولو مات معروف بالاسلام عن ابنين مسلمين فقال أحدهما ارتد فمات كافرا فإن بين سبب كفره) كسجود لصنم (لم يرثه ونصيبه فيء) ليت المال

لأنه قد يعتقد ما ليس بكفر
كفرا والثالث الأظهر في
أصل الروضة كالوجيز
يستفصل فإن ذكر ما هو
كفر كان فيثا أو غير كفر
صرف اليه واقتصر في
المحرر على الأولين وفي
الشرح الصغير على
الأخيرين ورجح فيه
الثالث (وتجب استنباط
المرتد والمردة وفي قول
تستحب وهي) على
القولين (في الحال وفي قول
ثلاثة أيام فإن أصرا قتلا)
لحديث البخاري من بدل
دينه فاقتلوه واستناب قبل
القتل لاحتمال أن يكون
عنده شبهة فتزال (وان
أسلم) المرتد ذكرا كان
أو أنثى (صح) اسلامه
(وترك وقيل لا يقبل اسلامه
ان ارتد الى كفر خفي
كزنادقة وباطنية) هذا
المقول وجهان وقيل
لا يقبل اسلام الزنادقة
الذين يبتلون الكفر
ويظهرون الاسلام وقيل
لا يقبل اسلام الباطنية أى
القائلين بأن للقرآن باطنا
وأنه المراد منه دون ظاهره
(وولد المرتد ان اعتقد
قبلها) أى الردة (أو بعدها
وأحد أبيه مسلم
فسلم) بالتبعية (أو أبواه
(مرتدان فسلم) لبقاء

صدق أى جينه مطلقا بقرينة أو دونها وفارق الطلاق في عدم القرينة وبأنه حق آدمي وبحقن الدماء هنا
(قوله وكذا ان أطلق) مرجوح (قوله والثالث الأظهر الخ) هو المعتمد (قوله أو غير كفر) كشرب
خمر أو زنى أو أكل لحم خنزير فإن تعذر استقصاؤه ولو باصراره على عدم التفصيل لم يحرم من الارث
على جميع الأقوال كذا في شرح شيخنا (قوله واقتصر في المحرر على الأولين) أى فالصنف تابع له وهما غافلان
عما ذكرناه في الروضة وفي الشرح الصغير (قوله وتجب) هو المعتمد وكذا كونها في الحال (قوله فإن
أصرا قتلا) ودفنا بمقابر الكفار ويتولى القتل الامام ولو بنائبه لا غيره الا السيد في رقيقه ويعز غيرهما
وإن اعتد به ولو ذكر عند ارادة قتله شبهة ناظرناه بعد اسلامه لا قبله أو جوعا أطعم لأجل المناظرة (قوله وان
أسلم) بأن أتى بالشهادتين مرتبتين متواليتين ولو بالجمية وان أحسن العربية وقال شيخنا لا تشترط
الموالة وفيه نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان ينكرها أو البراءة عما يخالف دين الاسلام ولا بد من
رجوعه عن اعتقاده ارتد بسببه ولا بد من تكرار لفظ أشهد قال شيخنا أو اتيناه بالواو بدلها كما في تشهد
الصلاة وبه يجمع التناقض ولا بد من مراعاة هذه الصيغة فلا يبدل لفظ منها ولو بمرادفه فلا يكتفى
للمعبود بحق الا الله أو لا الرحمن الا الله أو لا إله الا الرحمن أو أعلم أن لا إله الا الله أو أعلم أن
محمد رسول الله أو أشهد أن أحمد مثلا رسول الله أو أن محمدا عبده أو أن محمدا رسول الرحمن
أو نحو ذلك وأفراد المصنف ضمير أسلم الراجع الى المثنى اما باعتبار المذكور أو كل أو عموم لفظ المرتد لاثنى تغلبا
(فرع) لا يعز مرتد أول مرة (قوله وترك) نعم ان كانت ردتة بقذف حد بعد اسلامه (قوله
هذا المقول) هو باليم وفي نسخة بدونها وليس صحيحا وعليه فبراد المذكور (قوله الذين يبتلون
الخ) هذا ما قاله الشيخان هنا وفي صفة الأئمة وفي الفرائض وقال في اللعان الزنديق من لا ينتحل
دينا قال الأسنوى وهو الصواب (قوله وأنه المراد منه) أى وأن الباطن هو المراد من القرآن
(قوله وولد المرتد) أى من غير كافر أصلي والا فكافر أصلي لأنه أشرف أبيه (قوله ان انه قد)
أى حلت به أمه (قوله وأحد أبيه) ولو أتى أو من جهة الأم أو كان ميتا فالمراد بالأبوين الأصلان
ولو بواسطة حيث نسب اليه ولو نسبة اقوية (قوله أو أبواه مرتدان) أى وليس في أصوله المنسوب
اليهم مسلم والا فهو مسلم (قوله الأظهر مرتد) ظاهره وان كان في أصوله كافر أصلي فانظره مع
ما مر أيضا والوجه حل هذا على ما مر (قوله ونقل العراقيون الاتفاق على كفره) ان أراد بالكفر الردة
أو الأعم فهو زائد في الرد على اقول باسلامه وتقوية لما رجحه وان أراد به الكفر الأصلي فقط فهو مرجوح

فأنكر أنه يقبل ذلك منه كتنظيره من الشهادة على الاقرار بالزنا [قوله وتجب استنباط] لأنه كان
معصوما بالاسلام والثاني أن سبب ذلك عروض شبهة [قوله والمردة] كأنه يشير الى قول أبي حنيفة
بعدم قتلها وانما تحبس وتضرب [قوله وفي قول يستحب] أى لحديث من بدل دينه فاقتلوه
ولم يذكر توبة [قوله في الحال] لظاهر قوله في الحديث من بدل دينه فاقتلوه ولأنه حد فلم يؤجل
[قوله وفي قول ثلاثة] لأنه ورد عن عمر رضى الله عنه وعن الصحابة أجمعين [قوله وقيل لا يقبل اسلام
الباطنية] كأن وجه دخول هذا في الخفي من حيث إنه خفي في ذاته وان أظهره صاحبه [قوله
أو بعدها] لوشك في القلبية والبعدية كان الحكم كذلك لأن الحادث يقدر بأقرب زمن كذا بحثه
الزركشي وبحث أيضا استثناء أولاد المبتدعة اذا كفرنا آباءهم فلا يسرى لأولادهم [قوله وفي قول كافر
أصلي] أى لأنه لم يثبت له حكم الاسلام [قوله على كفره] هو صادق بما رجحه وبالكفر الأصلي ومحل ذلك كله

عبارة الروضة وبه أي بأنه
كافر قطع جميع العراقيين
وقيل القاضي أبو الطيب في
كتابه المبرد أنه لا خلاف
فيه في المذهب (وفي زوال
ملكه عن ماله بها) أي
الردة (أقوال أظهرها أن
هلك مرتدًا بان زواله بها
وإن أسلم بان أنه لم يزل)
والأولى زواله بها والثاني
عدم زواله بها (وعلى
الأقوال يقضى منه دين
لزمه قتلها وينفق عليه
منه) مدة الاستنابة (والأصح
يلزمه غرم ائلافه) مال
غيره (فيها وثقة زوجات
وقف نكاحهن وقريب)
والثاني لا يلزمه ذلك بناء
على قول زوال ملكه كما في
الروضة وأصلها حكاية
الخلافة على هذا القول
(وإذا وقفنا ملكه فتصرفه
إن احتمل الوقف كعتق
وتدبير وصية موقوف إن
أسلم نفذ بالمهمة (والأ
فلا يبيعه وهدته ورهنه
وكتابته باطلة) في الجديد
(وفي تقديم موقوفة) إن
أسلم حكم بصحتها والأفلا
(وعلى الأقوال يجعل ماله
مع عبد وأمه عند امرأة
ثقة) لتعلق حق المسلمين
به وإن قلنا ببقاء ملكه
(ويؤجر ماله) كعتق
ورقيقه (ويؤدى مكانه
النجوم إلى القاضي)
مفظا لها

(كتاب الزنا)

وإنما ذكره مبالغة في الاعتراض على الرافعي في حكمه بالاسلام (قوله أبو الطيب) هو امام العراقيين فصح
نسبة القتل اليهم (نفيه) لا يخفى أن هذا الخلاف بالنسبة لأحكام الدنيا أما الآخرة فمن مات من أولاد
المرتدين أو الكفار الأصليين قبل بلوغه فهو في الجنة على الراجح خادماً لأهلها (قوله عن ماله) أي المال
المعرض للزوال الموجود قبل الردة لا نحو أمواله ومكانه ولا ماله حال الردة بنحو اصطيد لأن فيه وجهين
هل يملكه أو باق على اباحتها (فرع) لا بد من ضرب الحجر على المرتد من جهة الحاكم لأجل أهل النية
ولا يصبر محجوراً عليه بنفس الردة (قوله يقضى الخ) ولو في حال حياته فيقتضيه الحاكم وإن قلنا ببقائه
على ملكه فهو كالتركة لا يمنع انتقالها للوارث قضاء دين الميت منها فلا اشكال على القول الأول والأظهر
(قوله قبلها) ولو بغير ائلاف (قوله) ويلزمه غرم ائلافه فيها) أي الردة نفسها ومالا وتقييد الشارح له
بالمال نظر الظاهر لا يمنع ذلك (قوله وثقة زوجها الخ) أي ثقة المومنين (قوله وقريب) وإن تعدد
وتجدد وكذا أم ولد ورقيق (قوله وحكاية الخلاف الخ) أي فإن قلنا ببقاء ملكه لزمه ما ذكر قطعاً
(قوله وتدبير) وإيلاد (قوله الأقوال) كلها متقدمة عند امرأة ثقة أو نحو محرم (قوله إلى القاضي)
لأنه لفساد قبضه ويعتق إذا أدى ولو أدى زكاة ماله حال رده اعتدبه وإن أسلم ونبته للتمييز

(كتاب الزنا)

أخوه عن القتل والردة لأنه دونهما وهو من أكبر الكبائر ومن السبع الموبقات ومن الكليات الخمس كما مر
وإنما لم تقطع آله كالسرقة حفظاً لبقاء الفسل مع أمن تهاديه لظهوره فلا ينافي ما مر في قتل المرتد

إذا لم يكن له أحد من أصوله مسلم [قوله عبارة الروضة] وجه سياقها أن الذي نقل الاتفاق القاضي أبو الطيب
والمنسوبة للعراقيين القطع بذلك [قوله أظهر الخ] وجه ذلك القياس على بضع امرأته بعد الدخول ووجه
الثاني أن العصمة تزول بالردة فكذا المال ووجه الثالث أن الكفر لا ينافي الملك وأعلم أن الثاني رجعه
كثير من الأصحاب ونسب للصنف قال صاحب البحر لأن حرمة النفس أعظم من حرمة المال وقد زالت
لكفره فكذا حرمة مثله بالأولى ثم إن الأصحاب جعلوا معنى الزوال بما لا لا يفسخ النكاح قبل الدخول
بالردة إلا ما ورد في فتل عن ابن سريج أن معناه زوال التصرف لأنه زال في نفسه والالم بعد قال ابن
أبي الدلم وهو حسن جداً لكنه غريب ثم الظاهر جريان هذه الأقوال فيما اكتسبه بعد الردة باصطيد
ونحوه وحيث فعل قول الزوال هل ينتقل صيده لأهل لقيه أم نقول الصيد باق على اباحتها لعدم
أهليته للملك ذهب المتولي إلى الثاني ويحتمل ترجيح الأول كما في العبد يكتب لسيده لكن يلوح
فاق من حيث أن المرتد لا يقصد بالكسب أهل النية بخلاف العبد [قوله والأول الخ] كأن وجه
التعبير بالأول أنها محكمة في كلام الأصحاب على وجه جعل هذا أولاً وما في المتن ثالثاً فإبراجع من كلام
الأصحاب [قوله وعلى الأقوال] أما على قول الوقف والبقاء فظاهر وأما على قول الزوال فلا نغاية
ذلك أن يكون المرتد كالميت تقضى ديونه من تركته وإدامات وهناك دين هل نقول انتقل السكك
لأهل النية والدين متعلق به أم المنتقل ما عدا قدر الدين القياس الأول [قوله والأصح الخ] قال الزركشي
ظاهرة أن الخلاف جار على الأقوال ولم يذكره الأصحاب إلا على قول الزوال [قوله وإذا وقف الخ] أي
أما لو أزلناه فواضح وإن أبقيناه منه اتصرفه نظراً لأهل النية فيضرب عليه الحاكم الحجر ولكن ينفذ
تصرفه إلى أن يحجر عليه [قوله في الجديد] هما القول في وقف العتود [قوله وإن قلنا ببقائه] ولا يكتفى
على هذا القول بالجعل بل لا بد من ضرب القاضي الحجر عليه كما نص عليه الشافعي رحمه الله .

(كتاب الزنا)

(قوله)

(الإلاج الذكرك فرج محرّم)
لعينه خال عن الشبهة
(مستهي) يعني هو مستهي
الزنا (يرجى الحد) أي وهو
الرجم القاتل في المحسن
والجلد والتغريب في غيره
كما سيأتي والمعتبر بالإلاج قدر
الحشفة والمراد بالفرج
القبل (ودبر ذكر وأنت)
أجنبية (كقبل) فيوجب
الإلاج فيه وهو اللواط
الحد (على المذهب) كالزنا
فبرجم المحسن ويجلد ويغرب
غيره وفي قول يقتل فاعله
بالسيف محسناً كان أو غير
محسن وفي طريق أن
الإلاج في دبر المرأة زنا
(ولا حد بمخاضة) بأعجام
الذال ونحوها من مقدمات
الوطء (ووطء زوجه) بهاء
الضمير المتصلة بالجيوم وبالتاء
الفوقانية المنقوثة (وأنته
في حيض وصوم واحرام)
لأن التحريم لعارض
(وكذا أنته المزوجة
والمعتدة) قطعاً وقيل في
الأظهر (وكذا لم لو كنته
المحرّم برضاع) أو نسب
كأخته منها وبنته وأمه
من الرضاع أو مصاهرة
كموطوء أبيه أو ابنه
(ومكره في الأظهر) لشبهة
الملك والاكرام والثاني
ينظر إلى المحرمية التي
لا يسقبح الوطء معها

(قوله بالقصر) أي على الأفصح وهي لغة حجازية وبالمدفحة تميمية وهو لغة مطلق الإلاج في مطلق
الفرج أوفى قبل الآدمي خاصة وكلام الشارح ظاهر في هذا ولذلك يقال في الدبر لواط وفي البهيمة
أتیان وشرعاً ما ذكره قاله ابن حجر وكلام الشارح يوافقه بقوله وهو أي شرعاً ما ذكره الخ وفيه تأمل
(قوله الذكرك) من الآدمي الأصلي المتصل في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أودبر وبذلك علم أنه يشمل
الإلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كأن أوج ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله
البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كفطر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة فيهما مع الحد
ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا الزبدي وهو صريح مافي شرح شيخنا الرزلي (قوله
مستهي) أي جنسه ليدخل الصغيرة (قوله يعني الخ) هو كالمصرح في فساد كلام المصنف وليس كذلك فإن
اسمه معلوم من كونه المبوب له ويصرح به ما مر بقوله وهو ما ذكر مع أن وجوب الحد معلق به
فكان حقه أن يعلله به وقد يقال أشار بذلك إلى إخراج اللواط الشامل له كلام المصنف من حيث
التسمية لغة بدليل تقييده الفرّج بالقبل المتفق عليه لأن في الدبر طريقين فتأمل (قوله قدر الحشفة)
الصواب اسقاط لفظ قدر لأن العبرة بها مع وجودها وإن خرجت عن حد الاعتدال وكذا يعتبر
قدرها من مقطوعها ويعتبر قدرها معتدلة من أقران فاقدها خلقة فافهم (قوله والمراد الخ) خصه
للتنبيه المذكور بعده ولأجل التسمية السابقة والافهم من جلة الحد المذكور من حيث الحكم (قوله
أجنبية) أي غير حليلته أمهي فدبرها لا يوجب الحد مطلقاً ولكنه يحرم طلقاً ويغز به في غير المرة الأولى
وليس كبيرة في تلك المرة وتقل بعضهم جوارزه عن بعض الصحابة كعلي رضي الله عنه ونوزع في ذلك النقل
وتبرأ شيخنا من تلك النسبة وشمل الذكر عبده فيحد بوطئه في دبره (قوله كالزنا) ظاهره أنه لا يسمى
زناً وبدل له ما ذكره بعد وهذا من حيث اللغة فهو زنا شرعاً ولذلك يبحث فيه من حلف لا يزني (قوله
فبرجم المحسن) أي الفاعل وأما المفهول فيجلد مطلقاً وفي كلام الشارح تصرّح بأن ذكر الخلاف والتعبير
بالمذهب في كلام المصنف غير مستقيم لأن وجوب الحد الذي هو المقصود لا خلاف فيه وأن كونه لا يسمى
زناً لا خلاف فيه أيضاً إلا في دبر الأتني فتأمل (قوله وبالتاء الفوقانية) أي بدلا من الهاء لامتعاها وكان
حقه ذكر البدلية المذكورة أو التعبير بأو فتأمل رسوا في الوطء المذكور في القبل أو الدبر

(ففيه) أحكام الجن تبني على حل منّا حكمهم وعدوها فلا يرجع من محله (قوله وقيل في الأظهر) فيه اعتراض
على المصنف بعدم ذكر الخلاف الذي هو طرق وليس في الفصل بكذا إشارة إليه بدليل ما بعده (قوله لم لو كنته
المحرّم) وكذا المشتركة ولو في دبرها بخلاف أمة بيت المال فيحد لضعف الشبهة فيها ومن ظنهما مشتركة فبانت
أجنبية فيحد بها لأن حقه المنع (قوله لشبهة الملك) راجع لأتمته المزوجة والمعتدة والمملوك المحرم والخلاف في
المحرّم فقط بدليل المقابل ولور جمع المسئلة للزوجة أيضاً ويراد بالملك ما يملك الرقبة ولا تنفع لم يكن بعيداً ولا يتأفقه
تطيل الزوجة السابق وهذه من شبهة المحل وخرج بها شبهة الظن كأن ظنها حليلته فلا تسقط الحد كما علم (قوله
والاكرام) أي ولشبهة الاكرام في المكره وهذا من شبهة الفاعل ويلزمه المهر ولا يثبت النسب وفي كون

[قوله خال عن الشبهة] قديم مستدرك لأن محرم يعني عنه اذ وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا تحريم [قوله أو غير
محسن] لحديث من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه [قوله وفي طريق الخ] أي فيثبت له حكم الزنا
بلا خلاف ثم من هنا تعلم أن مسئلة دبر الذكر ليس فيها طرق [قوله ووطء زوجه] شبهة محل [قوله ومكره]
شبهة فاعل [قوله ويقول الانتشار] منه تعلم أن محل الخلاف عند الانتشار وقضيته أيضاً عدم الخلاف
في المرة وفيه نظر [قاعدة] الزنا لا يحل بالاكرام قال الرافي سواء الرجل والمرأة وبحث الزكشي نفى الأم

بحال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة واختيار

(وكذا كل جهة أباح بها عالم كنيكاح بلاشهود) كذهب الامام مالك (أو بلا ولي) كذهب الامام أبي حنيفة لاحد بالوط فيه (على الصحيح) وان اعتقد تحريمه لشبهة (١٨٠) الخلاف والثاني بمحذ معتقد تحريمه في الكنيكاح بلاولي (ولا) حذ (بوط بمينة

المكره بكسر الراء طر يقان في ضمان المهر وجهان (قوله لشبهة الخلاف) وهذه من شبهة الطريق ويؤخذ منها عدم الحذف في الكنيكاح الموقت لقول ابن عباس بجوازه وفي الكنيكاح بلاولي ولاشهود معاً لقول داود الظاهري به (قوله لاحد بالوط فيه) أي في الكنيكاح بلاولي بدليل المقابلة في كلامه اشارة الى الاعتراض على المصنف في تعميم الخلاف لغيره وهذا من أسرار الشارح فتأمل وافهم (قوله ولا بوط بهيمة) فاعلة كانت أو منقولة (قوله لكن يعزر) أي الآدمي (قوله فيها) أي الميتة والبهيمة (قوله وتذبح الخ) بناء على القول بقتل الفاعل (قوله ومبيحة) والقول بجملة عن عطاء كذب عليه (قوله وليس ماذكر) من الاباحة والاباحة والعقد في المحرم شبهة والراهن في محرمه المملوكة كما علم بمحرم فذكر الغاية في كلام المصنف وهو محل التوهم بعدم ايجاب الحد ويجب الحد بوط بمطة ثلثا وملاعتة وزوجة غيره ومعتدة وخامسة وأخت زوجة وممرتدة ونفية قال البغوي وكذا مجموعية والمعتمد خلافه لما قيل يصححة العقد عليها (تنبيه) لو ادعى سقطا للحد كجهل تحريم أو نسب مدعى ان أمكن والا فلا (قوله وشرطه التكليف) يباوغي وعقل مع التزام الأحكام فيحد ذمي وممرتد لا حربي ونحو معاهد (قوله فلا يجد الصبي) وان بلغ في أثناء الوط واستدامه للشبهة في الابتداء بخلاف ما لوطن أنه صبي فبان بالغاً فيحد (تنبيه) حكم الخنثى هنا ما سرفى الفسل (قوله وحد المحسن) أي وقت وطء الزنا وان تغير بعده فبرجم حر استرق لا عكسه و برجم ذمي أسلم فلا يسقط حذمه باسلامه وان ثبت باقراره على المعتمد والعبرة في صفة الحد بوقت الأداء فيحد تخفيفاً من بالسياط ومن تخف بالشكال (قائدة) الاحصان لغة المنع وشرعا يطلق على نحو سبعة، معان الاسلام والباوغي والعقل وبكل منها فسرت آية فاذا أحسن والحرية وبها فسر آية والمحسنات من النساء والعفة عن الزنا وبها فسر آية والذين يرمنون المحسنات والاصابة في نكاح صحيح وبها فسر آية محسنين غير مسافحين وهذه المرادة هنا (قوله الرجم) واستغنى به عن قطع آتله خوفاً في جملة بدنه المالك كما دخل فيه الجلد لوسيقه كأزني بكر أم محسن فبرجم فقط ولا يجلد ولا يغرب على قاعدة ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا بوجوب أدونهما بعمومه كما في الحد الثامن الأصغر مع الأكبر كذا قالوا هنا وفيه تأمل (قوله وهو) أي المحسن هنا مكلف يباوغي وعقل كما مر وحرية كاملة ووطء في نكاح صحيح كما يأتي (قوله حر) أي كامل الحرية (قوله ولو هو ذمي) هو قيد لوجوب الحد والا فلا حربي محسن كما قاله شيخنا الرمي لوجود ما يأتي فيه فلوزني بعد اسلامه رجم (قوله حال حرية) ولو

في الأصح) لأنه مما ينفر الطبع منه فلا يحتاج الى الزجر عنه والثاني يحد به كوطء الحية (ولا) بوطء (بهيمة في الأظهر) لما تقدم لكن يعزر فيها ومقابلة قبس على المرأة والثالث يقتل بالسيف محسناً كان أو غير محسن وتذبح المأكولة وتؤكل وان كانت لغير الفاعل وجب عليه التفات بين قيمتها حية ومذبوحة ولا تقتل غير المأكولة (ويحد في مستأجرة) للزنا (ومبيحة) للوطء (ومحرم) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وان كان زوجها) وليس ماذكر شبهة دافعة للحد (وشرطه) أي الحد في الرجل والمرأة (التكليف) الا السكران وعلم تحريمه فلا يجد الصبي والمجنون ومن جهل تحريم الزنا قربا عهده بالاسلام وزاد على غير استثناء السكران أي فانه يحد وهو غير مكلف لا تتقاء فهمه وحده من قيل ربط الأحكام بالأسباب كما تقدم في طلاقه (وحد المحسن) رجلاً كان أو امرأة (الرجم) لأمره

عن المرأة ونسبه للقضاء (قوله وكذا كل الخ) شبهة طريق (قوله أباح بها) أي الوطء ثم يستثنى ما لو حكم القاضي بالصحة أو الفساد فلا يكون من هذا (قوله والثاني) الى قوله بلاولي فيحدك أن على كلام المصنف واخذة في حكاية الخلاف في الكنيكاح بلاشهود (قوله ويحد في مستأجرة) قل عن أبي حنيفة رحمه الله أن ذلك شبهة قال الزركشي لأننا لو كان شبهة ثبت النسب وهو لا يثبت باتفاق أو يقول يرد عليه ما أسلفه من أن الاكراه شبهة ولا يثبت النسب على ما بحثه ونقله عن صاحب التتمة ثم نبه على أن الجرجاني استثنى ما لو اعتقد الاباحة وأن قضية كلام المصنف عدم الفرق (قوله وان كان زوجها) خلافاً لحنفية حيث جعلوا العقد شبهة (قوله ومن جهل تحريم الخ) والظاهر أنه يحلف (قوله مسلم وغيره) قال ابن المنذر يجلد ويرجم أي لحد يث ورد بذلك (قوله وهو مكلف) هذا الوصف شرط في أصل الحد فلا يختص بالاحصان (قوله غيب حشقة) ظاهره ولو مكرها وليس بيعيد ومثله التحليل فيما يظهر كذا حاوله الزركشي (قوله والثاني) عبارة غيره

لأن صلى الله عليه وسلم به في الرجل والمرأة في أحاديث مسلم وغيره (وهو مكلف حر ولو) هو (ذمي غيب حشقة) قبل في نكاح صحيح لا فاسد) فانه فيه غير محسن (في الأظهر) نظرا الى الفساد والثاني ينظر الى النكاح (والأصح اعتقاد التغييب حال حرية

وتسليفه) والثاني يكتفى به
في غير الحالين (و) الأصح
(أن الكامل الزاني بناقص)
من رجل أو امرأة (محسن)
نظر إلى حاله والثاني يشترط
كمال الآخر (و) حد (البكر)
من المكلف (الحرة) رجلا
كان أو امرأة (مائة جلد)
وتغريب عام) لأحد
مسلم وغيره بذلك المريد
فيها التغريب على الآية (إلى)
مسافة القصر فما فوقها)
إذا رآه الإمام (وإذا عين
الإمام جهة فليس له طلب
غيرها في الأصح) والثاني له
ذلك فيجب إليه (ويغرب
غريب من بلد الزنا إلى
غير بلده) هو (فإن عاد إلى
بلده منع) منه (في الأصح)
والثاني لا يعرض له (ولا)
تغريب امرأة وحدها في
الأصح بل مع زوج أو محرم
ولو بأجرة) له عليها (فإن)
امتنع بأجرة لم يجبر في
الأصح) والثاني يجبر لأقامة
الواجب وبهذا وجه تغريبها
وحدها (و) حد (العبد)
خسون ويغرب نصف
سنة) على النصف من الحر
(وفي قول سنة) (في قول)
لا يغرب) والمراد به الجفص
الصادق بالذكور والأنثى ومنه
المدير والمكاتب وأم الولد
والمبعض (ويثبت) الزنا
(بينة أو أقرار مرة ولو أقروا
نهر جمع سقط) الحد

حر يا لأن أنكحتهم محكوم بصحتها (قوله وتسليفه) أي يشترط في التغيب الذي لا يصير به محصناً أن
يوجد في حال حرية وتسليفه وإن وقع عقد النكاح قبلهما (قوله بناقص) هو متعلق بالكامل كما
يصرح به كلام الشارح لا بالزاني كما يتوهم فسقط ما لبعضهم من أن لا يقول عليه (قوله مائة جلد) وتغريب
عام) بأمر الإمام فلو فعلهما بنفسه أو فعلهما غيره به وليس نائباً عن الإمام لم يعتد بهما ويصدق في مضي
العام ويندب تخليفه إن اتهم لأنه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره فيكفي ولو ذهباً وإياباً ولا يحتاج
في عودته إلى إذن الإمام ويكتفي حد واحد لمن زنى مراراً قبله (قوله إلى مسافة قصر) بشرط أمن الطريق
والمقصود عدم طاعون لحرمة دخول بلده وعدم اجارة على عينه لعمل يتعذر مع التغريب فيؤخر التغريب
إلى زوال ما ذكر وله استصحاب أنه يتسرى بها أو زوجة فقط ومال للنفقة لا غيرها كأهل ومال يزيد على
النفقة نعم لو خرج أهلها معه لم يمنحوا بل له استصحاب من يخاف عليهم بعده ويقدر إن خيف هر به أو عوده
ويحسب إن خيف أفساده للنساء أو الغلمان قال شيخنا الرمي وكذا كل من خيف منه هذا الأمر ولو غير
زان قال وهي مسألة نفيسة (قوله جهة) خرج البلد فله الانتقال إلى أخرى بقر بها أو أبعده مثلاً (قوله إلى
غير بلد) وجوبا (قوله فإن عاد) أي إلى دون مسافة القصر مطلقاً أو إلى بلده أي ببلد وطنه الأصلية أو إلى
بلد غريب منه (قوله منع منه) أي منعه الإمام وأعادته إلى ما كان فيه أو إلى مثله واستأنف المدة ومن لا وطن
له يترك حتى يتوطن وإن لزم فوات الحد لأنه بعيد ويغرب مسافر ولو لحج إلى غير مقصده وإن فاته الحج ولو
زنى فيما غرب إليه نقل إلى غيره في غير جهة وطنه ولا تستأنف المدة عليه (قوله ولا تغرب امرأة) وخشي
وأمر دجيل (قوله بل مع زوج أو محرم) أو مسح أو امرأة ثقة والمراد محبة من ذكر لها ذهاباً وإياباً
لأقامة قاله شيخنا ونوزع فيه (قوله بأجرته عليها) أن قدرت عليها والافضل بيت المال والافضل للمسلمين
(قوله لم يجبر) ولا أم عليه وعلى هذا يتأخر التغريب إلى وجوده (قوله والمراد به) أي بالعبد الجنس ولو قال
والمراد به الرقيق والمملوك أو من فيه رق أو ما يشمل الأمة لكان وانحاز في الصدق الذي ذكره تأمل
ظاهر (قوله الصادق بالذكور والأنثى) وبالمسلم والكافر يأتي فيمن يصحب الأمرد أو الأنثى مامراً في الحرمة
والحر الأمرد ولا نظر لضرر السيد بغيته أو بقله كما في قتله بالردة وقدر أن للسيد أن يحد عبده ولو كافراً
لكافر (قوله أو أقرار) أي حقيق فخرج ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه مازنى فرد عليه اليمين وحلف
فلا يثبت الزنا ولا الحد على واحد منهما ولا بد في الإقرار والبيعة من التفصيل ولو من عالم بذكر الزنى بها وكيفية
الادخال وزمانه ومكانه وكونه على وجه الزمانه بها (قوله سقط الحد) أي جميعه أو ما بقي منه إن رجع في أثناءه
وإن شهد حاله بكذبه والرجوع مندوب بل والستر على نفسه ابتداء مطلقاً ويندب للشاهد عدم الشهادة قوماً

لأن الفاسد كالصحيح في العدة والنسب [قوله بناقص] متعلق بكامل فيكون ذكر الزاني ليس فيه كبير
فائدة بل يستغنى عنه وأما تعلقه بالزاني كما هو ظاهر العبارة فقد أفسده الزكشي من وجوده فراجع وقد قال
بعضهم الصواب الثاني بناقص [قوله من المكاف] من تبعية [قوله جلد] قال الروياني وغيره سمي
الجلد جلد لوصوله إلى الجلد [قوله لأحد مسلم الخ] أي وليس فيه نسخ للآية خلافاً للحنفية
ثم في عطفه الترتيب بالواو إشارة إلى عدم الترتيب ولقطة التغريب قد تشعر بأنه لو غرب نفسه لا يكتفى
به وهو كذلك [قوله فما فوقها] أي لأن المقصود الابتعاد [قوله لم يجبر] والظاهر أنه لا أم ثم محل
الخلاف إذا تعين [قوله والعبد خمسون] لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد
الجلد لأن الرجم لا يتبع [قوله وفي قول سنة] أي كما أن مدة العنة والابلاء لم يفرقوا فيها بين الحر
والعبد ووجه الثالث ما في التغريب من تغريب حق السيد ثم الظاهر أن الأمة تعتبر معها محرم كالحرمة .

(ولو قال لا تحلوني أو هرب) من إقامة الحد (فلا) سقوط له (في الأصح) والثاني قال ذلك مشعر بالرجوع (ولو شهد أربعة بزناهم أو مع أنها عذراء) بالهبة والمدة (١٨٢) (لم تحدهم) لشبهة العذرة (ولا قاذفها) للشهادة بزناها واحتمال عود البكارة (ولو

عين شاهد) من الأربعة
(زانية زناه والباقون
غيرها لم يثبت) لعدم تمام
العدد في زانية (ويستوفيه)
أي الحد (الامام أو نائبه)
فيه (من حر ومبعض)
لجزئه الحر (ويستحب
حضور الامام وشهوده)
أي الزنا استيفاءه وحضور
الامام شامل للاقرار (ويحد
الرفيق سيده) رجلا كان
أو امرأة (أو الامام) وقيل
في المرأة يتعين الامام (فان
تنازعا) فيمن يحده
(فالأصح الامام) لعموم
ولايته ويرى أبو داود
والنسائي حديث أقيموا
الحدود على ما ملكت
أيمانكم (و) الأصح (أن
السيد يقر به) لأن التقرب
بعض الحد والثاني يحط
ربة السيد عن ذلك (و)
الأصح (أن المكاتب) في
حده (كحر) لخروجه عن
قبضة السيد والثاني لأنه
عبد ماني عليه درهم
(و) الأصح (أن الفاسق
والكافر والمكاتب يحدون
عبيدهم) والثاني لا نظرا
إلى أن في الحد ولاية وليه
من أهلها (و) الأصح (أن
السيد يميز) عبده في

قيل إنه يندب له أن يأتي للامام ويطلب إقامة الحد على نفسه كافي الشهادات حمله شيخنا على حق الأدعي فإنه
يجب تسليم نفسه له بعد الاقرار (فرع) يقبل الرجوع في غير الزمان حقوق الله كالشرب والسرقة من
حيث سقوط الحد والقطع ولا يقبل الرجوع عن الاقرار بالبولغ أو الاحصان واعلم أنه بسقوط الحد عنه
وباقامته عليه لا يعود محصنا أبدا فلو قذفه شخص لم يحد أو قتل لم يقتل منه بل عليه الدية (نبيه) لو أقر
وأقيمت عليه بينة عمل بمقتضاها وان تأخرت لأنها أقوى من حقوق الله تعالى ولو حكم حاكم بعد ما كان
أسند حكمه للينة امتنع الرجوع والأفله الرجوع (قوله لا تحلوني) خرج ما لو قال قد حدثني امام فيقبل
وان لم ير له أثر يبدنه (قوله أو هرب) فلا سقوط لكن يكف عنه وجوبا ان لم يتكرر هربه لاحتمال رجوعه
(قوله عذراء) وصفت بذلك لتعذر وطها وكذا لو كانت قرناء أو رتقاء (قوله لم تحدهم) ان لم تكن غوراء أخذوا
من العلة والا حدهم (قوله ولا قاذفها) ولا الشهود أيضا ولو لم يطلب المهر ان قامت بينة بأنه أكرهها مع عدم
الحد أيضا (قوله واحتمال عود البكارة) هو مفعول معه والاولى واللعبة ولو لم يحتمل عودها حد قاذفها ومنه الشهود
في حدون (قوله لم يثبت زناها) خلافا للحنفية ويحد قاذفها والشهود أيضا (قوله من حر) وان رقب كاعلم
تمام (قوله ومبعض) وموقوف ومحجور بلا ولي وموصى بهتفه زنى بعد الموت وقبل عتقه لتوقفه على
الاجازة وان أجاز الوارث بعد وقن بيت المال ولو مسلما على كافر ويستوفيه من الامام بعض ثوابه أو امام
آخر (قوله ويحد الرفيق) وان عتق وسواء حد زنا وغيره ولو قصاصا أو قطعاً في سرقة (قوله سيده) ولو
بنائبه وان كان عبداً الزنا أراعتقه كحرم والولي ولو وصيا أو قفيا في محجوره كالسيد في عبده ودخل في السيد
مشتريه قبل الحد وموصى له به كذلك لبقاء الملكية فيه وبذلك فارق الحر اذا رقب (قوله أن السيد يقر به)
وؤنة التفرغ على السيد وان زادت على مؤنة الحر فان غره الامام فالمؤنة في بيت المال قاله شيخنا (قوله
وأن المكاتب) أي كتابة صحيحة وقت زناه وان عجز نفسه بعبده كما قاله ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي
في شرحه (قوله كحر) ويقدم ما ألحق به في حقه أي من حيث استيفاء الامام الحد منه (قوله والكافر) في
عبد كافر (قوله والمكاتب) والمبعض والمرأة (قوله ولاية) علم بهذا رد هذا الوجه لأن الاستيفاء في هؤلاء
بالمالك لا بالولاية ولذلك يحد العبد سيده بعلمه بخلاف القاضي (قوله وأن السيد يقر به عبده) بأوصافهما
السابقة (قوله ويسمع) أي السيد بأفراده السابقة (قوله ويقيم السيد معها) أي الحدود

[قوله ولو شهد أربعة بزناهم أو مع أنها عذراء] لما فرغ من مسقط الاقرار شرع في مسقط البينة [قوله لم تحدهم] محله ما لم تكن
غوراء والا حدهم [قوله لم يثبت] خالفه في ذلك أبو حنيفة لامكان الوطء في زوايا. لنا أن الحد يدرك بالشبهة ثم
اقتصاره على نفي الثبوت يفيد أن حق القذف واجب على القاذف والشهود وهو كذلك كما قاله الزركشي
[قوله ويحد الرفيق] أي سواء في ذلك حد الزنا والقذف والشرب وكذا قطعته في السرقة والحراية [قوله لأن
التفرغ الخ] لكن مؤنة تفرغه في بيت المال فان لم يكن فعلى السيد أو ما النفقة زمن التفرغ فعلى السيد
[قوله والثاني الخ] استدلل له باقتصاره في حديث الجارية على قوله وَاللَّهِ [قوله في حقوق الله] يريد
الشارح رحمه الله أن تعزير العبد لحق السيد مقطوع به ليس من محل الخلاف وأما حقوق غيره من الأدمين
فسكت عنها وقضية التقيد بحقوق الله تعالى إلحاقها بحقوق السيد [قوله ويسمع البينة] كما يقيم العقوبة
يسمع بينها ثم قضية هذا اسماعه البينة على شرب الخمر وحده القذف وقطع السرقة والخمار به وهو محتمل [قوله
والثاني قل الخ] من ثم تعلم أن الامام لو نازعه فلا إشكال في تقدم الامام عليه [قوله ويقيم السيد معها]

الضمير

حقوق الله تعالى كما يؤديه في حق نفسه (ويسمع البينة بالعقوبة)

أي مجموعها والثاني قال التعزير غير مضبوط فيقتصر الى اجتهد وسماع البينة من منصب القاضي ويعمل باقراره جزأاً وبشاهدته
له وقيل لآبناء على عدم القضاء بالعلم في الحدود ويقيم السيد معها .

قتل الردة قبل القطع والقتل قصاصا (والرجم) حتى يموت (بمدر وحجارة معتدلة) لا بحصبات خفيفة ولا بصخرة مذففة (ولا بحفر للرجل) إذا ثبت زناه بالبينة أو بالاقرار (والأصح استحبابه للمرأة أن (١٨٣) ثبت زناها (ببينه) فإن ثبت

بأقرار فلا يستحب لميكنها
الحرب ان رجعت والثاني
يستحب مطلقا الى صدرها
والثالث لا يستحب بل هو
الى خيرة الامام (ولا يؤخر
لمرض وحر وبرد مفرطين)
لأن النفس مستوفاة فيه
(وقيل يؤخر ان ثبت
بأقرار) لأنه لو لم يؤخر
ربما رجع في أثناء الرمي
فيعين ما وجد منه على قتله
(ويؤخر الجلد للمرض)
المرجوة البرء منه (فإن لم
يرج برؤه) منه (جلد
لا بسوط بل بمشكال)
بكسر العين وبالثلثة (عليه
مائة غصن فإن كان) عليه
(خسون) غصنا (ضرب
به مرتين وتعمه الأغصان
أو ينكبس بعضها على
بعض ليناله بعض الألم)
فإن اتقى المس والانكسار
لم يسقط الحد (فإن برأ)
بفتح اراء بعد الضرب
بالمشكال (جزاء) الضرب
به (ولا جلد في حر أو برد
مفرطين) بل يؤخر الى
اعتدال الوقت (وإذا جلد
الامام في مرض أو حر أو
برد) فهلك الجلود (فلا
ضمان على النص فيقتضى
أن التأخير مستحب)
ومقابل النص قول مخرج
التأخير أو يجوز التحجيل

(قوله قبل والقطع والقتل قصاصا) المعتمد أن للسيد جميع ذلك كما تقدم
(تنبيه) يشترط في الحد بالجلد نية وإن أخطأ فيه كأن جلده عن زنا فبان عن شرب وفي الاكتفاء
في الخطأ نظر يعلم من قاعدة ما يجب التعرض له جلة أو تفصيلا يضر الخطأ فيه فتأمل ولا يكتفى بالإطلاق
ولانية غير الحد كصدارة ولا يشترط للقتل نية ولا يضر نية غيره فلو قتله بقصد الظلم فبان أنه قاتل
أبيه اعتد به (قوله والرجم) سمي بذلك لكونه بالرمي بالأحجار ولو قتل بسيف اعتد به وإن
فان الواجب (قوله بمدر) أي طين مستحجر (قوله وحجارة معتدلة) قال الماردي فالخيار
أن تكون ملء الكف (قوله ولا يحفر للرجل) أي لا يندب فالامام يخبره ولا يربط ولا يقيد (قوله
والأصح استحبابه) أي الحفر للمرأة قال بعضهم ومثلها الأمر الجليل (قوله بينة) أولهان (قوله
فلا يستحب) والحفر في قصة الغامدية مع أنها مقررة بيان للجواز

(تنبيه) يجب في كل من الرجل والمرأة ستر عورة وأمر بسلامة دخل وقتها وتوقي ضرب وجهه ويندب
فيها ستر بقية البدن وعرض توبة أو أجابة للشرب لا أكل ولصلاة ركعتين ولا يبعد الضارب عنهما ولا يدنو
منهما (قوله ولا يؤخر) أي الرجم أي لا يجب تأخير المرض أو حر أو برد مفرطين نعم يندب
التأخير لمرض يرجى برؤه ويجب لجل ولو من زنا وفطم وغيره كما تقدم في القصص وكذا سائر
حدود الله تعالى (قوله ويؤخر الجلد) وجوبا للمريض وغيره كما يأتي ولا يحبس وإن ثبت الزنا
بالبينه وخيف هربه (قوله بكسر العين) أي على الأشهر وهو اسم للمرجون وعليه التنازع التي
بها يحصل استيفاء الحد المذكور (قوله فإن اتقى الخ) ولو احتمالا بأن شك في ذلك وفارق الأيمان
باعتبار الزجر هنا (قوله برأ بفتح الراء) أي على الأفصح ويحوز الكسر (قوله بعد الضرب) أي بعد
جميعه فإن برأ بعد بعضه اعتد بما مضى وجلد الباقي كالأصحاء (قوله ولاحد) أي جائز لأن الأصح
وجوب التأخير كما يأتي وسكت المصنف عنه لأجل الخلاف الآتي (قوله يؤخر الى اعتدال الوقت) ولو
ليلا وهذا إن أمكن وإلا فلا يؤخر ولا ينقل الى بلد معتدل ولا يحبس لو أخر كما مر (قوله فيقتضى الخ) هو
مرجوح كما يأتي (قوله ومقابل النص قول مخرج) أي من التعزير وسأقي الفرق بينهما فهو هنا

الضمير فيه يرجع الى قوله في الحدود [قوله والرجم الخ] قال الأصحاب جميع بدنه محو للرجم والاختيار أنه
يتوقى الوجه [قوله ولا يحفر للرجل] ظاهر كلامه امتناع الحفر لكن مال في شرح مسلم الى التخيير [قوله
فإن ثبت بالاقرار الخ] يحتمل أن يكون مثله ما لو ثبت بلعان لا احتمال أن تلعن فيه سقط ويحتمل خلافه نظرا
الى أن الرجوع على الاقرار مطلوب بخلاف هذا فقد يكون الزوج محقا وهذا جزم في شرح المنهج [قوله ولا
يؤخر لمرض الخ] نعم تؤخر الحامل ولو من زنا حتى تفطم الولد ويوجد من يكفله [قوله وقيل يؤخر] ظاهر
اطلاقه جريان هذا الوجه ولو كان المرض لا يرجى برؤه قال الزركشي وحكاية هذا الوجه تقتضى وجوب
التأخير وليس كذلك بل قاله يحمل ذلك مستحبا كما في الجلاء الآتي . أقول قضية التشبيه وجوب تأخير
عن الرجم [قوله ويؤخر الجلد] هل يحبس مدة التأخير هو متجه في اثبات البينة [قوله فإن لم يرج برؤه
جلد] لما روي أن رجلا اشتكى حتى أضنى فصار جلده على عظمه فوق على جارية بعضهم فأمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذوا له مائة شمراخ فيضربوه بها مرة واحدة قال الشافعي رضي الله عنه
وإذا اختلفت هيئة الصلاة باختلاف حال المصلي فهذا أولى [قوله فلا ضمان] أي بخلاف ما لو خنت الامام في

بوجوب الضمان وهو لجميعه أو نصفه وجهان على عاقلة الامام أو في بيت المال قولان وعلى الضمان يجب
بشرط سلامة العاقبة وجهان زاد في الروضة

مرجوح أيضا والراجع بناء عليه من الخلاف المذكور الأول في الجميع (قوله المذهب وجوب التأخير)
هو المذهب ولا ضمان مطلقا على المذهب أيضا فقوله مطلقا أي سواء قلنا بالضمان أولا كما سرح به الخطيب
والدميري وفارق وجوب الضمان في التعزير والخلف بأنهما بالاجتهاد وهو قد يخطئ ولا كذلك
الحدود لأنها مقطرة بالنص .

(كتاب بيان حد القذف)

أخره عن الزنا لأنه دون رتبة وقد روي الحد من حيث هو لغة نهاية الشيء أو طرفه وشرعا عقوبة مقدرة تجب على
معصية مخصوصة حقا لله أو لآدمي ولهما كالشرب والقصاص والقذف فانه لهما والمذهب فيه حق الآدمي
لخصايته والقذف لغة الرمي مطلقا وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعزير لتخرج الشهادة به فتعزير الشارح
له الرمي بالزنا لا يناسب واحدا من التعريفين إلا أن يقال هو من التعريف بالأعم وسكت عنه هنا لذكره في
اللعان وهو من أكبر الكبائر ومن السكيات الخمس ومن السبع الموبقات وفاعله فاسق بنص القرآن
والنساء كالرجال بالأولى لأنهم أحصر على الزنا لتقصيهم نعم من قذف غيره في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله
والحفظه فليس بكبيرة موجبة للحد ولا يعاقب في الآخرة إلا عقاب كذب لا ضرر فيه كما مر وكان حد القاذف
دون حد الزاني لأنه أخف ودون حد المرتد لا مكان المرتد من دفع الحد عن نفسه بإسلامه وإنما لم تقطع آله
كالسرقة حفظا للعبادة والمعاملات وإبقاء لأشرف نوع فضل به الإنسان كالم تقطع آله الزاني إبقاء للفصل كما مر
(قوله شرط حد القاذف) أي شرط القاذف الذي يجب عليه الحد وهو أحد أركان الثلاثة وتقدم شرط القذف
وأحال شرط المقذوف على مافي اللعان من كونه مكلفا حرا مسلما عفيفا (قوله التكليف) أي مع التزام
الأحكام ولو حكما ليدخل المرتد وعبد الذمي ويخرج الحر في والمهاد والمؤتمن (قوله فلا يحد المكره) أي
بفتح الراء وكذا المكره بكسرهما لكن يعزr الثاني (قوله له نوع تميز) قال شيخنا فيسقط بالكمال (قوله
ولا يحد بقذف الولد) لكن يعزr وكذا ما ذنن له في القذف لأنه لا يباح بالاذن وإنما سقط الحد للشبهة وعمله
في اذن خال عن نحو قرينة استهزاء (قوله ذكر كرا كان الولد أو أمتي) لوقال ذكر كرا كان كل منهما أو أمتي
لشمل الوالد أيضا وكان أفيد (قوله كالا يقتل به) يفيد أن مورث الولد مثله انحصار الارث فيه والافغيره
استيفاء الجميع كما يأتي لأن حد القذف يورث كالتعزير لكن غير موزع على مقدار الارث ولذلك لو مات
المقذوف مرتدا فلوارثه لولا الردة استيفاءه لأنه للتشفي ولو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء ولو عفا وارث على
مال سقط حقه ولا يستحق شيئا من المال ولو عفا عن قاذفه لم يحد بقذفه بعده فراجع (قوله فالحر) أي
كامل الحرية حالة القذف ثمانون وانزرق بعده كما مر (قوله فالعبد لا تقبل شهادته) أي عند غير الحنابلة
وبذلك علم عدم صحة دعوى الاجماع كاذكره بعضهم واقتصر على العبد لأنه محل توهم قبول الشهادة
فاخراج الأمة بالفحوى أو المراد به ما يشملها (قوله والرقيق) أي من فيه رق حالة القذف أو بمون وان عتق
بعده كما مر (قوله الاحصان) ولا يلزم القاضي أن يسأل عن احصانه ولا عن غيره من نحو أصالة أو اذن
حر أو برد فانه يضمن بالدية وفوق بأن الخلق ثبت بالاجتهاد فأشبه التعزير فشرط فيه سلامة العاقبة
بخلاف الحد ثم تخصيص المصنف المرض وما عطف عليه يفيدك أن نصوص الخلق أي ضيقه لوجلد بغير
المشروع كان مضمونا [قوله وجوب التأخير مطلقا] أي سواء قلنا بالضمان أم بعده .

(كتاب حد القذف)

[قوله فلا يحد المكره] أي لأنه معذور ولا المكره لأنه لا يمكنه أن يستعير لسان غيره ليقتل به بخلاف القصاص
لا مكان أن يضرب بيد غيره وذهب جماعة إلى وجوبه على المكره بالفتح كالتقصص [قوله كما لا يقتل به]

المذهب وجوب التأخير
مطلقا

(كتاب حد القذف)

بالمهمة أي الرمي بالزنا
(شرط حد القاذف
التكليف إلا السكران)
زاد استثناءه والكلام
فيه كما تقدم في الباب قبل
هذا (والاختيار) فلا يحد
المكره على القذف كما
لا يحد عليه الصبي والمجنون
(ويعزr المميز) من صبي
أو مجنون له نوع تميز (ولا
يحد بقذف الولد وان
سفل) ذكر كرا كان الولد
أو أمتي كما لا يقتل به
(فالحر) حده (ثمانون)
جلدة الآية فاجلدوهم
ثمانين جلدة والمراد فيها
الأحرار لقوله فيها ولا
تقبلوا لهم شهادة أبدا
فالعبد لا تقبل شهادته وان
لم يقذف (والرقيق) حده
(أربعون) جلدة على
النصف من الحر ومنه
المذبر والمكاتب وأم الولد
والمبعض (و) شرط
(المقذوف) الذي يحد
قاذفه (الاحصان) سبق
(في) كتاب (اللعان) بقوله

(قوله والمحسن مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء محبته) هذه الجملة مقول القول والقول مع مقوله بيان لما سبق (قوله ولو شهد) أي عند قاض أو لاعلى المتمد (قوله دون أربعة بزنا حدوا) وكذا أربعة فيهم الزوج لأنه لا يتم به النصاب وينبى للشاهد مراعاة الصلحة للشهود له وعليه من ستر أو عدمه ولا يحد بشهادته إذا صرح بالزنا فيها (قوله حدوا) نعم لهم تخفيف المشهود عليه أنه مازنى فإن حلف حدوا والاحلفوا أنه زنى وسقط عنهم الحد كذا قاله شيخنا وهو يقتضى وجوب الحد عليهم إذا لم يحلفوا وفيه نظر والوجه سقوطه عنهم بامتناعهم من الحلف لوجود الشبهة فراجع (قوله أربعة نسوة) لرأسه لفظ أربعة لكان أخصر وأعم إذ الأقل والأكثر كذلك وكذا الجمع في عيب وكفرة (قوله من أهل الذمة) قيد لوجوب الحد عليهم فلا حد على حرمى ولو معاها أو مؤمتنا كما مر (قوله يحدون) هو بيان للتشبيه وقية تغليب الذكور ولو أعاد العيب والكفرة الذكور الشهادة بعد الكمال بالحق والاسلام قبلت منهم (قوله ليسوا من أهل الشهادة) أى من أصلها فلا يرد ما لو شهد أربعة من الفسقة فإنه لا حد عليهم ولا تقبل منهم لو أعادوها بعد الكمال لايهاهم تزويج شهادتهم الأولى وبذلك فارقوا ما مر (قوله فليس تقاسا) فيعز كل منهما (قوله والحدان لا يتفقان في الصفة) سكت عن الجنس المذكور قبله وهو يقتضى اتفاقهما فيه وقد يقال عدم الاتفاق فيه معلوم بالأولى من عدم الاتفاق في الصفة وكذا النوع إن لم تشمل الصفة (قوله المرور وذى) بمهمة بعد الميم ساكنة فواو مفتوحة فمهمة ثقيلة مضمومة فواو ساكنة فذل معجمة مكسورة فذمعية قيل هو من الزيادة في النسبة إلى مرو (قوله لم يقع الموقع) وإن أذن فيه القاذف ويضمنه المقذوف في غير الأذن لومات نعم لمن بعد عن السلطان أو عجز عن بيئة القذف الاستقلال ولو فى البلد حيث آمن وكذا السيد العبد القاذف له وكذا لولى المحجور القاذف له (قوله من منصب الامام) لكن لا يجوز للامام الاستيفاء الا ان طلب صاحب الحق (تنبه) خرج بالقذف السب فلمن سبه شخص أن يسبه بمثل ما سبه به وهو المراد بقول المنهج بقدر ما سبه به بشرط أن لا يكون كذبا ولا قذفا نحو ظالم وأحق لأنه لا يخلو أحد عنهما ولا يجوز سب أمه ولا فرعه وإذا انتصر بسبه فقد استوفى ظلامته وبرئ الآخر من حقه ولا تزيير عليهما لكثرة وقوع ذلك وعلى الأول أتم الابتداء لحق الله تعالى .

(كتاب قطع السرقة)

أخرها عن القذف لأنها دونها إذا اعتنا بحفظ العرض أشد على أن المال وقايتة له وسيأتى ولو أسقط لفظ قطع كان أولى وقد أجاب عنه شيخنا في شرحه بأن القطع هو المقصود وفيه نظر فإن القصد لا ينافى الأولوية فتاة له والوجه أن يقال ذكره لصحة عود ضمير وجوبه عليه والتصريح بوجوبه فراجع وهى من الكبائر أى قياس الأولى لأن القصاص يجب للكافر على الكافر وللعبد على العبد ولا كذلك القذف ثم الأم والجندات كالأب زاد الخلف سواء كان الأصول من جهة الأب أو الأم ثم قضية الاقتصار على نفي الحدوث التعزير . قال الزركشى وهو المنصوص [قوله ولو شهد دون أربعة] دليل هذا أن عمر رضى الله عنه جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه بالزنا رواه البخارى ولم يخالف فكان إجماعا [قوله والثاني ينظر إليها] وجهه أنهم جاءوا شاهدين لاهاتكين قال الغزالي وهو الأقيس ثم محل الخلاف إذا كانت الشهادة فى مجلس الحكم وعمله أيضا إذا لم يكن هناك قرينة على عدم القذف كالمشهد بجره فاستفسره القاضى فأخبره بزنا فلا حد سواء كان بلفظ الشهادة أم لا [قوله وكذا أربعة الخ] هذا فى نقص الصفة والأولى فى نقص العدد قال الامام ومحل الخلاف إذا شهدوا ثم انكشف نقص صفتهم والافهم قاذفون .

(كتاب قطع السرقة)

والمحسن مكلف حرم مسلم عفيف عن وطء محبته وتقدم شرح ذلك (ولو شهد دون أربعة بزنا حدوا فى الأظهر) حذرا من الوقوع فى أعراض الناس بصورة الشهادة والثاني ينظر إليها (وكذا أربعة نسوة وعيب وكفرة) من أهل الذمة فانهم فى كل من المسائل الثلاث يحدون (على المذهب) لأنهم ليسوا من أهل الشهادة والاطريقى الثاني فى حدهم القولان تنزىلا لنقص الصفة مغفلة نقص العدد (ولو شهد واحد على إقراره فلا حد عليه) ولو قاذفا فليس تقاسا لأن التقاس إنما يكون عند اتفاق الجنس والصفة والحدان لا يتفقان فى الصفة لاختلاف القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف غالبا تفه الرافى عن ابراهيم المرور وذى (ولو استقل المقذوف بالاستيفاء لم يقع الموقع) لأن إقامة الحد من منصب الامام .

(كتاب قطع السرقة)

بفتح السين وكسر الراء (يشترط لوجوبه في المسروق أمور) الأول (كونه ربع دينار خالصا أو قيمته) أى مقوما به والدينار وزن متقال روى مسلم حديث (١٨٦) لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا والبخارى حديث تقطع اليد

لأنها نوع من الغصب وشرع القطع فيها لحفظ المال لأنها أحد الكليات الخمس ولذلك ذكرت آخرها وكان الحد فيها بقطع آلتها الأصل ولعلم تعطيل المنفعة عليه من أصلها (قوله بفتح السين وكسر الراء) وهو الأصح ويجوز اسكان الراء مع فتح السين وكسرها وهى لغة أخذ الشيء خفية وشرعا أخذ الشيء أو المال خفية من حرز مثله بلا شبهة ويعتبر في الأثم كونه عمدا ظلما وفى الضمان كونه مالا متمولا وفى القطع كونه المال نصابا كما يأتى وعلم مما ذكر أن أركانها ثلاثة سرقة وسارق ومسروق وقيد بغير الحرز فيكون رابعا (قوله كونه ربع دينار) أى يقينا فلا شك فيه ولو باختلاف الموازين أو المقومين أو الشاهدين فلا قطع مطلقا ولصاحبه الحلف على الأكثر للتقريم إذا لم يحلف الآخذ على الأقل (قوله عن الغشوش) أى بما ليس بمقوما والاعتبرت قيمته وتضم اليه فى النصاب (قوله فان بلغ خالص المسروق منه ربع دينار) أى وزنا وقيمة وكذا التبر والقراضة والسيكة والحلى المذكورات (قوله والتقويم) أى لغير الذهب مطلقا وللذهب غير المضروب لأنه يعتبر بالمضروب (قوله شيئا) أى من غير الذهب (قوله يساوى) أى فى الوزن أو القيمة أوهما (قوله ولا يبلغ) أى فى القيمة (قوله ولو سرق ربعا) أى من الذهب وزنا (قوله ولا يساوى ربعا) أى فى القيمة كما يصرح به ما علل به (قوله ولو سرق خاتما) أى من الذهب (قوله نظرا الى الوزن) هو صريح فى أنه لو بلغ وزنه ربعا قطع به وهو يقتضى اعتبار قيمة الصنعة وفيه نظر فراجع .

(تنبيه) علم مما تقرر أنه يعتبر فى الذهب بلوغه ربعا وزنا وقيمة معا كما قاله شيخنا الرملى لكن لما كان لا يتصور نقص القيمة فى المضروب اعتبر فيه الوزن فقط وأنه يعتبر فى غير الذهب ولو من الفضة المضروبة أو من كتب حديث أو علم شرعى أو مصحف أو ثياب أو ماء أو تراب أو فاكهة أو بقول أو حشيش أو طعم أو لوم بما يسرع فساد أو معدن بلوغه قيمته ربع دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة فى التقويم بنقد البلد الغالب لى آخره لا حاجة اليه بل لا معنى له الا ان كان يتوقف عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فتأمل وحرر (قوله ولا أثر لظنه) أى لا عبرة به مع وجود قصد السرقة ولذلك لو ظن أنه له فيان لغيره لم يقطع (قوله ولو أخرج نصابا من حرز) أى بنقب الحرز أو نحوه لا يهدم جداره أو نحوه كما سيأتى لأن هذا من ازالة الحرز لا من هنك (قوله وفى أصل الروضة الخ) يفيد أن إعادة الحرز من غير المالك كالعدم وهو ما فى شرح

هى تتعدى باللام وبمن وبالضمير كالمطبة والحكمة فى مشروعية هذا الحد لها صون الأموال عن أخذها خفية من حرزها لتعسرافة البينة على ذلك ولذا لم يقطع فى الغصب لظهوره ولما قال للملحد : يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت فى ربع دينار أجابه السنى : عز الأمانة أغلاها وأرخصها ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

[قوله الأول] مبتدأ خبره قول المصنف كونه [قوله أى مقوما به] أى حال السرقة [قوله والبخارى حديث] وفى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا فى مجن أى ترس قيمته ثلاثة دراهم قال الشافعى ولا مخالفة بين الأحاديث فان الدينار كان اذ ذاك اثني عشر درهما ولذا قومت الدية باني عشر ألف درهم من الورق أو الفدينار من الذهب ولهذا كانت القيمة عندنا تختلف باختلاف البلاد والأزمان قاله الزركشى [قوله من غير المضروب] متعلق بقوله يساوى ربع دينار [قوله لا يساوى] هو أفصح من يسوى [قوله قطع الخ] قال الرافعى لأن المذكور فى الخبر لفظ الدينار وهو منصرف الى المضروب [قوله والثانى ينظر الى الوزن] عبارة الرافعى بلوغ العين فى ذلك النصاب كما فى نصاب الزكاة [قوله فان تخلل] أى وأمكن الذهاب اليه

فى ربع دينار فصاعدا
أوفيا قيمته ربع دينار
فصاعدا واحترز بالخالص
عن الغشوش فان بلغ
خالص المسروق منه ربع
دينار قطع به وكذا خالص
التبر ويقطع ربع دينار
قراضة والتقويم يعتبر
بالمضروب فلا سرق شيئا
يساوى ربع متقال من
غير المضروب كالسيكة
والحلى ولا يبلغ ربعا
مضروبا فلا قطع به
(ولو سرق ربعا سيكة)
أو حليا (لا يساوى ربعا
مضروبا فلا قطع) به (فى
الأصح) نظرا الى القيمة
فيها هو كالساعة والثانى
ينظر الى الوزن ولو سرق
خاتما وزنه دون ربع
وقيمة بالصنعة ربع
فلا قطع به على الصحيح
نظرا الى الوزن والثانى
ينظر الى القيمة (ولو سرق
دنانير ظنها فلولا لا تساوى
ربع قطع) ولا أثر لظنه
(وكذا ثوب رث) بالثلثة
فيهما (فى جيبه تمام ربع
جهه) السارق فانه يقطع
به (فى الأصح) ولا نظرا الى
جهه والثانى ينظر اليه
(ولو أخرج نصابا من حرز
مربنين) بأن تم بالثانية

قبل

(فان تخلل) بهما (علم المالك وإعادة الحرز) بإصلاح النقب أو اغلاق الباب مثلا

(فلا يخرج الثانى سرقة أخرى) فلا قطع فى ذلك وفى أصل الروضة وأعلته الحرز (والا) أى

وان لم يتخلل علم المالك أو يتخلل ولم يعد الحرز (قطع في الأصح) ابقاء للحرز بالنسبة اليه والثاني ما يبقيه ورأى الامام والفرازي في الصورة الثانية القطع بعدم القطع لأن المالك مضيع وأسقط ذلك من الروضة وفي (١٨٧) وجه ان اشتهر خراب الحرز بين

المرتين لم يقطع والقطع وفي رابع ان كانت الثانية في ليلة الأولى قطع أوفى ليلة أخرى فلا (ولو تب وعاء حنطة ونحوها فانصب نصاب) أي يقوم به وهو ربع متقال كما تقدم (قطع) بذلك (في الأصح) لهتك الحرز الخارج به نصاب والثاني ينظر الى عدم اخراجه (ولو اشترك في اخراج نصابين) من حوز (قطعهوا لا) بأن كان الخرج أقل من نصابين (فلا) يقطع واحد منهما توزعاً للمسروق عليهما بالسوية في الشقين (ولو سرق خرا وخزيراً وكاباً وجلد ميتة بلا دغ فلا قطع) به لأنه ليس بمال وسواء سرقه مسلم أم ذمي (فان بلغ إناء الخمر نصاباً قطع) به (على الصحيح) نظراً الى أخذه من حوزة والثاني نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة فجعله شبهة في دفع القطع (ولا قطع في) سرقة (طنبور ونحوه) لأنه من الملاهي كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره نصاباً قطع قلت الثاني أصح) وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين (واقة أعلم) واختار الأول الامام (الثاني) من الشروط

شيخنا الرملي وخالفه شيخنا الزياي (قوله وان لم يتخلل الخ) هو صريح في أن يتخلل أحدهما لا يمنع القطع خلافاً للبقيني وان اشتهر خراب الحرز عند الطارقين أو اختلفت الليلة كما يعلم مما بعده (قوله ولم يعد الحرز) هو مبنى للفاعل والحرز مفعوله على مافى الروضة أو المفعول والحرز نائب فاعله على مافى المنهاج فتأمل (قوله ورأى الامام الخ) فيه اعتراض على التعبير بالأصح في الثانية والجواب عنه باسقاطه من الروضة (قوله وفي وجه) لم يقل والثالث لثلاثتهم رجوعه للصورتين وهو لا يصح لأن الثالث يعتبر اشتهار الحرز عند الناس الطارقين وعدمه والرابع يعتبر اختلاف الليلة وعدمه سواء وجد فيهما علم المالك واعادة الحرز أو لم يوجد كما ما بعده (قوله والثاني بنظر الخ) هو شامل لما لو خرج دفعة أو شيئاً فشيئاً فقول شيخنا عميرة ان الأولى ليست من محل الخلاف فيه نظر (قوله قطعاً) ان كانا أهلاً وان لم يطق كل منهما حل النصابين فان كان أحدهما صيباً أو أجمعياً بأمر الآخر قطع الكامل وحده وكذا يقال فيما بعده ولو تميزا في الاخراج قطع من أخرج نصاباً دون الآخر أخذاً من كلام المصنف والعلّة (قوله في الشقين) وهما ما قبل الاوما بعدها (قوله خرا وخزيراً الخ) في تعبيره بالواو إشارة الى أنه لا فرق بين سرقة الجميع أو بهضهار قول الشارح لأنه أي المذكور (قوله وجلد ميتة) وكذا جزء من حي كآلية شاة لأنه ميتة نعم ان دغ الجلد قبل اخراجه من الحرز قطع به ومثله خر تحلّت ولو بلغ إناء الخمر نصاباً قطع به (قوله نظر الى أن مافيه مستحق الاراقة) فيه إشارة الى أنه دخل الحرز بقصد السرقة فان دخل بقصد الاراقة لم يقطع قطعاً لجواز دخوله لذلك وهو كذلك (فرع) قال شيخنا ويجزى ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته لجواز دخوله فلا قطع بها الا على من دخل بقصد سرقتها وفيه نظر والوجه أنه لا قطع بها مطلقاً لأنها غير محرزة فتأمل ولو كسر آلة اللهو أو إناء النقد قبل اخراجه من الحرز ثم أخرجه وبلغ نصاباً قطع به قاله الخطيب (قوله من الملاهي) ومثلها كل محرم نحو صليب وكتب محرمة (قوله الثاني أصح) بشرطه السابق وهو أن يكون قاصداً للسرقة والابان قصد ازالة المسكر فلا قطع (قوله وفي الروضة الخ) فيه اعتراض على الرافعي في تصحيحه ما ليس عليه المعظم (قوله ملك الغيرة) أي كاه يقينا (قوله فلو ملكه) كاه أو بعضه كما يأتي (قوله كسراً) ولو قبل تسليمه وكذا هبة ولو قبل قبضها وجود القبول وبذلك فارق

قبل السرقة الثانية كذا ضبطه بعضهم [قوله وان لم يتخلل علم المالك] هذا يلزم منه عدم اعادة المالك للحرز لأنها غير ممكنة مع عدم العلم فتأمل [قوله ولو تب الخ] يريد أنه لا يشترط الاخراج باليد ونحوها بل ما هو فيه معنى ذلك [قوله فانصب الخ] الذي في الروضة ان حصل الانصاب دفعة قطع أو على التدرج فكذلك على الذهب وقيل وجهان وبه تعلم أن على المنهاج تقدمان وجهين [قوله وهو ربع] الضمير يرجع الى قول المصنف نصاب [قوله الخارج به] يرجع لهتك [قوله فلا يقطع واحد منهما] أي هذا مراده فلا يرد ما قيل العبارة تصدق بقطع أحدهما دون الآخر على أن الزركشي اعترض هذا الايراد بأنه انما يتوجه في مطلق النفي لا في النفي المنحط على اثبات شيء سابق كما هنا [قوله فلا يقطع واحد منهما] ولا يشكل بنظره من القصاص لأن الفرق ظاهر ولو كان أحدهما غير ميمز فهو كالآلة [قوله ولو سرق الخ] قيل الأحسن ولو أخرج لأنه ليس بسارق [قوله بلا دغ] أي ولو دخل حوزاً فقطع آية شاة وأخرجها فلا قطع لأنها ميتة [قوله ولا قطع] كأنه يقول يشترط في المسروق أن يكون محترماً [قوله طنبور] هو فارسي معرب [قوله كونه ملكاً] كغيره [ولو سرق المشتري المبيع في زمن الخيار للبائع فلا قطع وان قلنا الملك للبائع وكذا الموهوب قبل

(كونه) أي المسروق (ملكاً غيره) أي السارق فلا قطع على من سرق مال نفسه من يد غيره كالزهرن والمساجر (فلو ملكه يهت) بالثقة (وغيره) كسراً (قبل اخراجه من الحرز أو قص فيه

موصى به قبل قبوله ولو بعد موت الموصى فيقطع به الموصى له كغيره (قوله بأكل) ومنه باع نحو جوهرة أو دينار إذا لم يخرج بعد ذلك فإن خرج ولو ناقصا وجب القطع (قوله كاحراق) ومثله تضمنخ بنحو ملك لأنه بعد تلفه (قوله وكذا ان ادعى الخ) يؤخذ من تعليل الشارح في هذه وما بعدها أنها من محترزات الشرط الثالث الآتي لعدم الشبهة ولعل ذكرها هنا لأجل الملكية فتأمل (قوله ادعى ملكه) أى لنفسه أو لمن لا يقطع بسرقة ماله كأصله وسيد (قوله أى المسروق) وكذا لو ادعى ملك الحرز المسروق منه وان علم مالكه كإقاله شيخنا وانظره مع ما بعده وكذا لو أقر مالك المسروق أو المسروق منه بأنه ملك للشارق (قوله لأن مادعاء محتمل) أى في ذاته وان كذبه الحس أو الشرع أو قامت بينة بخلافه أو كذبه المقر أو المقر له وكذا لو ادعى أنه أخذ من غير حرز أو أنه دون نصاب أو أن المالك أذن له في الأخذ ولا يستفصل في دعواه بشئ من ذلك ان علم كذبه نظرا الى أن الحدود تدفع بالشبهات قال أبو حامد ودعوى الملك المذكورة من الحيل المحرمة ويسمى مدعى بالشارق الظريف قاله الامام الشافعي وأما دعوى زوجية المزني بها فهو من الحيل المباحة وفارقت الأولى بأن فيها دعوى ملك ماله مملوك لغيره بخلاف هذه وظاهر كلامه شموله لمن هي زوجة لغيره وظاهر العلة يخالفه فراجعه وعمل عدم القطع بدعوى الملكية المذكورة قبل الرفع الى القاضي أما بعده ولوقبل الثبوت فلا يسقط القطع (قوله وحل النص) هو مبنى للفاعل والنص مفعوله وضميره عائد للوجه أو القول المخرج وبنائه للمفعول بعيد جدا فتأمل (قوله لأنه مقر بتكذيب رفيقه) فان لم يكذبه بأن صدقه أو سكت أو قال لأدري فلا قطع عليه أيضا (قوله أنه ملكه) أى قال المسروق منه إن المسروق ملك للشارق فلا قطع وان كذبه الشارح ومثل ذلك الحرز (قوله لأنه في كل جزء حقا) هو يقتضى قطعه بحال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرقة من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما وفيه ودخله بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله سرقة نصف دينار) أو ما قيمته ذلك ولعل هذا هو المراد للتأمل (قوله لما بينهم من الاتحاد) شامل لما لو كان أحدهما رقيقا أو لم يحب ثقته على الآخر وهو كذلك ومن عبر بوجوبها يراد به في الجملة نعم لو نذر عتق رقيق غير ميمر لصغر سرقة أصله أو فرعه قطع لعدم جواز تصرفه فيه (قوله مال سيد) أى لا يقطع من فيه رق ولو مكاتباً ومبعضا بسرقة مال سيده ولا بمال أصل سيده أو فرعه أو غيره عن لا يقطع السيد بسرقة ماله ولو سرق السيد مال المكاتب أو ماله ملكه البعض بعضه الحرام يقطع على الراجح (قوله أحد زوجين الخ) وفارقت الزوجة العبد بأن ثقتهما دين على الزوج والدائن يقطع بسرقة مال مدينه نعم ان أخفت مال الزوج عن ثقة لها ماضية ولو بدعواها فلا قطع أو أخذ الدائن مال مدينه بقصد دينه فلا قطع ويصدق في دعوى جاحد مدينه أو عمالته (قوله فيها هو محرز عنه) ككونه في محل لا يجوز له دخوله أو في نحو صندوق مقفول أو خزانة كذلك والا فلا قطع (قوله لعدم الادلة) لم يقل لعدم الشبهة الذي هو مفهوم الشرط المذكور فاقضى أنه يقول بوجودها كالقول الثاني لكنها لما ضعفت هنا كما علم من الفرق المذكور بينهما وبين العبد لم تعتبر

القبض لا قطع بسرقة [قوله عن نصاب بأكل وغيره] هذا عنه الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعلى دعوى الزوجية عند ثبوت الزنا من الحيل المباحة [قوله كاحراق ثم أخرجه] بخلاف ما نقص بعد الإخراج كصبر تخمر خلافا لأبي حنيفة ثم هذه المسئلة كان ينبغي ذكرها في الشرط الأول [قوله ان ادعى] ومثله لو زعم المسروق منه أنه ملك للشارق وان كذبه لكن لا قطع في هذه. بخلاف [قوله ولو] الاتيان بالقاء أحسن [قوله ومال سيد] أى بالاجتماع ولو كان العبد مكاتباً على الأصح [قوله للشارق] وكذا لا قطع بسرقة

للشارق (ملكه) أى المسروق لم يقطع (على النص) لأن مادعاء محتمل فيكون شبهة في دفع لقطع وفي وجه أو قول مخرج يقطع وحل النص على المأنة بينة بمادعاء (ولو سرقا وادعاء) أى المسروق (أعد ماله أو لم يملكه كذبه الآخر لم يقطع المدعى) لما قسم (وقطع الآخر في الأصح) لأنه مقر والثاني لا يقطع المكذب لصوى وفيقه الملك له كالحال المسروق منه إنه ملكه يسقط القطع (وان سرقة من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الأظهر وان قل نصيبه) منه لأن لفي كل جزء حقا وذلك شبهة والثاني قال لاحقه في نصيب شريكه فالشارق نصف دينار من المشترك بينهما بالسوية كان سارقا لنصاب من مال شريكه فيقطع به على الثاني (الثالث) من الشروط (عدم شبهة فيه فلا قطع بسرقة مال أصل وفرع) للشارق لما بينهم من الاتحاد (و مال سيد) للشارق لشبهة استحقاق للثقة عليه (والأظهر قطع أحد زوجين بالآخر) أى بسرقة ماله فيها هو محرز عنه لعدم الأدلة والثاني المنع للشبهة فانها تستحق الثقة عليه

وكان الوجه في كره هذا في التعليل فافهم وتأمل (قوله ان فرز) أي أفرزه الامام ولونائبه وهذا القيد
لا حاجة اليه كما يعلم مما بعده فتأمل (قوله لطائفة) وان لم يكن لهم سهم مقدر خلافا للامام (قوله كمال
مصلح) ولو غيبا (قوله وكسدة) نحو زكاة سواء سرق منها أو من مال وجبت فيه وان لم يكن من
جنسها كمال تجارة وذکر الفقير ليس قيدا كما يؤخذ من كلام الشارح ليدخل نحو غارم وغارو وثلاثة
فالمراد من يجوز له الأخذ منها (قوله والمذهب قطعه بباب مسجد) أي عام فان خص بطائفة فلهم
الحكم المذكور ويقطع غيرهم مطلقا قطعا (قوله فان لاسم الانتفاع الخ) وكل ما شأنه ذلك لا قطع به
لأن له فيه حقا ومنه المسجد نفسه والبسط التي تفرش فيه والنبر والمارة وكروسي مصحف ومصحفه
وبكة المؤذن وسلمها ودلو بئر ورشاؤها وبلاطه ورخامه في أرضه وكذا بكرة وفي شرح شيخنا عدم
القطع في البكرة في الذي أيضا وفيه نظر لأن عدم القطع على الذي إنما هو في الجهات العامة كما
يأتي فان حل كلام شيخنا على ذلك فواضح وان كان بعيدا (قوله لتحسينه وعمارته) وكل ما شأنه
ذلك به كسواربه وجدرانه وجنوعه وباب سطحه ووسطحه وشبابيكه والوجه أن رخام جدرانه مثلها
وكذا يقطع بستر الكعبة المحاط عليها ونحوه ان شد عليها ليكون محرضا قال الخطيب ومثله ستر المنبر
وفيه نظر (قوله ورأى الامام الخ) أي ان الامام خرج من عدم القطع في نحو الحصر وجهاته الى الباب
والجذع بدم القطع فيها فصار فيها وجهان فالتميز بالمذهب فيها لا يصح بالانقلاب ما بعدهما عليهما
(قوله وذکر) أي الامام (قوله في الحصر والقناديل وجهين) أي فهما طريقة حاكية مقابلة للمذهب
الذي هو الطريق الجازم كما يأتي (قوله وثالثا) أي وحكي الامام وجهها ثالثا خلافا وهو المعتمد من
حيث الحكم وفيه نظر من حيث الخلاف لأن قناديل الزينة ليست في كلام المصنف للتعديد بقوله تسرج
فلا يصح دخولها في القاطعة المعبر عنها بالمذهب ولا في الحاكية المقابلة لها وقناديل الاستضاءة داخلة فيها
فلا يصح كون هذا الوجه مقابلا لها . فان قيل الطريقة الحاكية شاملة للقسمين لعدم ذكر القيد المذكور
فيها قلنا هذا لا يستقيم لأنه يلزم أن يكون هذا الثالث هو عين المعبر عنه بالمذهب لأن ذكر القيد فيه صريح في
التفصيل المذكور ويلزم عدم صحة قول الشارح فيقطع في الثاني كما يقطع فيه على الطريقة الأولى الجازمة
ثم ان أراد بقوله كما يقطع الخ أنه داخل في الطريقة الجازمة لم يصح كما علمت من ذكر القيد وان أراد أن القطع
فيه مفهوم من ذلك القيد فلم فتأمل (قوله المقابل لها الخ) فيه نظر لأنه ان أراد الاعتراض على المصنف
فسلم وقد علمت فيهما وان أراد الجواب عنه فغير مستقيم لأنه لا يجوز أن يكون الوجه الواحد مقابلا لطريقة
قاطعة ولا حاكية وبذلك علم رد ما قاله بعضهم من أن تعبير الشارح بقوله على الطريقة الأولى الجازمة وهي
طريقة الجمهور إشارة الى الجواب عن تعبير المصنف بالمذهب فتأمل (نفيه) قال شيخنا لا يقطع بواب
المسجد بشئ مما ذكر فيه لأنه غير محرز عنه فراجع (قوله والذي يقطع في المسائل المذكورة) وهي ما يتعلق
بالمسجد كما هو ظاهر كلام الشارح من تقييده السابق بالمسلم والأولى عمومها لما قبلها فيدخل ما يتعلق بمال

بسرقة بعض مال سيده [قوله وهو بملك الجبر عليها] زاد الزركشي رفعها بالمذهب مالك [قوله ومن سرق
مال بيت المال الخ] ما ليس فيه سهم مقدرة لا يؤثر فيه الافراز به على ذلك البلقيني فلو أفرز لطائفة من
العلماء مثلا فلا قطع بسرقه غيرهم [قوله وهو فقير] يرجع الى قوله وكسدة [قوله وان لم يكن له الخ] مثاله
الغني يسرق مالك الصدقات [قوله والقناديل] وجهه القطع فيها بأنه اذا ثبت في حق آدمي حق الله أولى [قوله
كما يقطع فيه على الطريق الأولى] أي أخذنا من مفهوم الشرح [قوله على الطريقة الأولى] وهي قول المصنف
والمذهب قطعه [قوله ما رأى الامام] الذي رأى الامام قوله ورأى الامام يخرج وجه الخ [قوله وما ذكره الخ]

وهو بملك الجبر عليها
(ومن سرق مال بيت المال
ان فرز) بالقاء والزاي آخوه
(لطائفة ليس هو منهم
قطع) إذ لا شبهة له في ذلك
(والا) أي وان لم يفرز
لطائفة (فالأصح أنه ان
كان له حق في الموقوف
كمال مصلح وكسدة وهو
فقير فلا) يقطع للشبهة
(والا) أي وان لم يكن له
فيه حق (قطع) لا تنافي
الشبهة (والمذهب قطعه
بباب مسجد وجذعه)
بأعجام الذال (لا يحصره
وقناديل تسرج) فيه لأن
للمسألة الانتفاع بها بالقرش
والاستضاءة بخلاف به
وجذعه في سقف مثلا
فانهما لتحسينه وعمارته
ورأى الامام تخرج وجه
فيهما لأنهما من أجزاء
المسجد والمسجد مشترك
وذکر في الحصر والقناديل
وجهين وثالثا في القناديل
الفرق بين ما يقصد
للاستضاءة وما يقصد
للزينة أي فيقطع في الثاني
كما يقطع فيه على الطريقة
الأولى الجازمة المقابلة لها
ما رأى الامام تخرجه وما
ذكره من الخلاف والذي
يقطع في المسائل المذكورة
بلا خلاف (والأصح

قطعه بموقوف سرقه) لأنه
مال محرز (وأم ولد سرقها
ثائمة أو مجنونة) لأنها مملوكة
مضمونة بالقيمة والثاني
قال الملك فيها ضعيف
وكذا في الموقوف بناء على
أن الملك فيه للواقف أو
للموقوف عليه وعلى القول
بأن الملك فيه لله تعالى
فهو كالمباحات (الرابع) من
الشروط (كونه محرزا
بملاحظة أوصافه موضعه
فإن كان بصحراء أو مسجد)
أو شارع وكل منها لاحصانة
له (اشتراط) في كونه محرزا
(دوام لحاظ) بكسر اللام له
(وإن كان بحصن) كدار
وحانوت (كفي لحاظ
معتاد) ولم يشترط دوامه
ومن الحصن حوز لمال
دون مال كما في قوله
(وإصطبل) بكسر الهاء
(حوز دواب) أي وإن
كانت نفيسة (لا آنية
وثياب) وإن كانت خسيسة
(وعرصة دار وصفها حوز
آنية وثياب بذلة) بالمهمة
(لاحلى - وقد) وثياب
نفيسة (ولو نام بصحراء أو
مسجد) أو شارع (على
نوب أو توسد متاعا فحوز
فلو انقلب فزال عنه فلا)
أي فليس حيثئذ محرزا
(وثوب ومتاع وضعه
بقربه بصحراء) فهو مسجد
(إن لاحظته)

بيت المال أيضا ولا نظر لا تنفع الذي بنحو الرباطات والقاطر لأنه بالتبعية لنا ضرورة فاقامته بدارنا لا لحقه
فيه ولا نظر أيضا لنفقة الامام عليه عند مجزؤه لأنها للضرورة بشرط الضمان عليه أي إن كان بالغافلا يرد مائة
الرافعي أنه لا رجوع في نفقة الامام على اللقيط الذي (فرع) لو سرق من مال مرتد لم يقطع ان علت على
الردة وللسارق حق في القتل والاقطع قله شيخنا وقد يقال لا قطع مطلقا نظر القول بزوال ملكه بالردة فراجع
(قوله قطعه بموقوف) أي على من يقطع بسرقة ماله فلا يقطع بموقوف على نحو أصله وسيدته ولا بسرقة
الموقوف عليه كله أو بعضه لأنه مستحق له وظاهر العلة قطع الواقف بما رقه وفيه نظر نظرا للقول بأنه ملكه
(قوله وأم ولد) أي ويقطع بأمواله (قوله سرقها ثائمة أو مجنونة) أو غمى عليها أو سكرى أو مكره أو عبياء أو
أعجمية تعتقد الطاعة (قوله مضمونة بالقيمة) أي وغير مستقلة بالتصرف ليخرج المكاتب والمبعض فلا
قطع على سارقهما (قوله وكذا في الموقوف) أي الملك فيه ضعيف بناء على القولين الأولين القائلين بالملك
فيه وعلى القول الثالث بعدم الملك فهو من المباحات فقوله وعلى القول الخ من ثمة الوجه الثاني فتأمل
(فرع) لا قطع على مسلم ولا على ذمي بموقوف على الجهات العامة أو في وجوه الخير نحو بكرة بئر مسجلة وآلات
رحا كذلك وفارق الذمي هنا مرق في نحو القاطر بأنه هنا داخل في الموقوف عليهم قصد من حيث العموم كما
علم (قوله أوصافه) بالصادق المملوكة هي القوة والمنعة (قوله وكل منها) أي الصحراء والمسجد والشارع (قوله
لاحصانة له) أي في نفسه ولذلك لو دفن ماله بصحراء فلا قطع بسرقة لأنه مضيع له وقد قال الغزالي والمحرز
ملا يعد المالك أنه مضيع لماله فيه ومزجه العرف لأنه ليس له ضابط لغة ولا شرعا كالقبض في المبيع
والأحياء في الموات (قوله دوام لحاظ) أي من استحفظه صاحب المتاع والأفليس محرزا قاله شيخنا أخذا
من مسألة الحمام فراجع فإن فيه نظرا ظاهرا ولا يضر في دوام الفترات العارضة عادة ولو تغلفه السارق فيها
قطع ولا نظر لعدم رؤية الملاحظ خلافا للبقيني (قوله بكسر اللام) اسم لمؤخر العين ويقابله الموق وهو
مقدمها الملاقص للأنف والمراد هنا مطلق النظر منها (قوله وإصطبل بكسر الهاء) قال الزركشي وهي همزة
قطع أصلية (قوله حوز دواب) إن اتصل بالهاء مطلقا والأفلا بد من غلق الباب وملاحظة كاسياتي (قوله
خسيسة) أي ولم تجر العادة بوضعها فيه والاكباء تبرزعة ونحو سطل وسرج غير نفيس فهو حوز لها (قوله
حوز آنية) يتجه أنه غير ممنون لنية إضافة بذلة إليه خلافا لظاهر كلام الشارح لتخرج الآنية النفيسة لأنها في
معنى الحلى كما صرح به الزركشي (قوله لاحلى الخ) أي لأن حوزها بيوت الدور والخانات والأسواق
المنبعة (قوله أو توسد) أي مثلا فنه الخاتم في الأصبع وإيس مخاخلا ولو بفص ثمين والدوار في اليد
ونحو الخلل في الساق والعمامة على الرأس والملاس في الرجل والمثتر متزرا به والرداء متوحشا به
(قوله متاعا) أي مما يعد التوسد حوزا له لا نحو كيس جوهر أو نقد فخره شدة بوسطه لا نومه عليه
(قوله فلوا انقلب) ولو بقلب السارق ومثله رمية عن دابة وهدم حائط دار واسكاره حتى غاب عقله لأن

الذي ذكره قوله وذكر في الحصر [قوله بموقوف] احتراز به عن غلة الوقف فيقطع بها بلا خلاف ولو كان
وقفا على القمامة مثلا قطع أو كان ذميا [قوله وعلى القول] هو أيضا من فقار يع الضعيف [قوله أو - صانة]
أي مع لحاظ معتاد وبدونه وقد يمثل له بالمقابر المتصلة بالعمارة وكذا الدور عند اغلاقها وقد يرد بأن هذا لم
ينحل عن أصل الملاحظة نعم قد يمثل له بالراقد على المتاع [قوله وإن كان] أي قوله مستد فيفدك أن الدفن
للمال في الصحراء ليس بمحرز [قوله وإصطبل الخ] أي واللحاظ المعتاد لا بد منه ولو لحظ الجيران مع
الاغلاق في المتصل بالعمارة نهرا كذا ينبغي [قوله بكسر الهاء] وهي همزة قطع أصلية قال أبو عمرو
وليس هو من كلام العرب [قوله حوز دواب] أي لأنه في الحديث جعل للمراح حوزا للماشية [قوله بذلة]

كما تقدم (حرز والا فلا) ولوكثر الطارقون مع الاحاط خرج بزحمتهم عن كونه محرزا في الأصح (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استغاثته) فان كان ضعيفا لا يبالى به السارق والموضع بعيد (١٩١) عن الفوت فليس بحرز (ردار

منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا) أى وان لم يكن بها أحد أو كان بها ضعيف وهي بعيدة عن الفوت كما تقدم أو قوى تامم (فلا) أى فليست حرزا مع فتح الباب واغلاقه وفي وجه أنها في اغلاقه مع النوم حرز قال في الشرح الصغير وهو الأقرب وفي الروضة وهو أقوى وجزم الراجح في المحرر بمقابله انتهى ولا ترجيح في الشرح الكبير (ومتصلة) بالعمارة أى بدور أهله (حرز مع اغلاقه) أى الباب (وحافظ ولو) هو (تامم) ليلا ونهارا (ومع فتحه ونومه غير حرز ليلا وكذا نهارا في الأصح) والثاني هو حرز في زمن الأمن اعتمادا على نظر الجيران ومراقبتهم (وكذا يقظان تغفله سارق) فانها في ذلك غير حرز (في الأصح) لتقصيره في المراقبة مع فتح الباب والثاني ينفي التقصير عنه بعدم اشتراط دوام المراقبة ولو بالغ فيها فاتهمز السارق فرصته قطع بلا خلاف (فان خلت) أى الدار المتصلة من حافظ فيها (فالذهب أنها حرز نهارا

ذلك من زوال الحرز لا من هتكه (قوله كما تقدم) أى لحاظا دائما وفيه إشارة الى أن هذه المسئلة هي السابقة بقوله فان كان بصحراء الخ والتصرح بالقرب هنا معلوم من الملاحظة ولذلك قال شيخنا الرملى ان ذكرها ايضاح (تنبيه) من هذا يعلم أن ثياب القصارين والصباغين ونحو ثياب أيام الزينة ولو نفيسة ونحو خشب أو جذوع خفيفة مرمية في الأزقة ولو على باب دار مالكمها غير محرزة بلا حافظ وأما الثقيلة فحرزة في الأزقة ولو بلا حافظ لا في الصحارى الا بحفاظ (قوله وإلا فلا) أى وان لم يلاحظه فليس بحرز فلا قطع وان أغلق باب المسجد ودخله بقصد السرقة لا باحتد قوله (قوله ولوكثر الطارقون) وكذا الواقفون كرحمة نحو خباز أخذا بقوله خرج عن كونه محرزا بزحمتهم (قوله وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق) أى على منع السارق بالفعل وان ضعف عن غيره فلو وضع مناعه بموضع فتغفله سارق أضعف منه قطع أو أقوى منه فلا قطع (قوله أو استغاثته) بمجتمعة فثلاثة أو هائلة فنون (تنبيه) لا يشترط في الملاحظ أن يراه السارق على المعتمد ويشترط كونه يقظان (قوله ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز الخ) سواء زمن أمن أو خوف ليلا أو نهارا ولو قال محرزة كان أولى ليشملها وما فيها نعم هي محرزة دون ما فيها زمن أمن بلا حافظ (قوله وفي وجه الخ) هو المعتمد وفي ذكره اعتراض على المصنف فتأمل وخرج بقوله بها مالو كان خارجا عنها فلا بد من يقظته كما تقدم (قوله أى بدور أهله) بمداهمة المقتوحة وكسر الهاء وفتح اللام أى فيها أهلها (قوله حرز مع اغلاقه) ومثل اغلاقه مالو كان له صرير يوقظ النائم أو كان نائما خلفه بحيث لا يمكن فتحه إلا بإيقاظه (قوله وحافظ ولو هو نائم) وكذا ضعيف (قوله في زمن الأمن) هو قيد لجريان الوجه المرجوح فزمن الخوف غير حرز قطعاً (قوله اعتمادا الخ) يؤخذ من علة هذا الوجه ضعفه لعدم نظر الجيران ما في الدار وأما نفس الدار فحرزة بذلك وكذا أبوابها المركبة عليها المنصوبة ومساويرها المثبتة وستوفها كذلك اتفاقاً (قوله وكذا يقظان تغفله سارق) أى بغير الفترات القليلة المفترة فيما مر فالمراد أن الغفلة في نفس الحافظ اليقظان تزيد الحرز وخرج بها مالو اتهمز فرصته فيقطع كما سيذكره (قوله فانها في ذلك غير حرز في الأصح) لعل اسم الإشارة عائد لدة زمان الحافظ الذي توجد منه الغفلة والتشبيه من حيث جريان الخلاف فيه فلا يقال مقتضى التشبيه إنها غير حرز ليلا قطعاً فتأمل (قوله والثاني ينفي الخ) صريح كلامه أن الثاني لا يشترط دوام المراقبة فلا يجعله مع الغفلة مقصرا والأول يشترطها فيعده مقصرا ومنه يعلم عدم توارد الخلاف على محل واحد فتأمل وإفهم (قوله نهارا) ويلحق به ما قبل الشمس من الاسفار وما بعد الغروب الى انقطاع الطارقين (قوله واغلاقه) وليس مفتاحه موضوعا بقربه ويلحق باغلاقه ما مر آتيا من صريره ونحوه (قوله وعبر في الروضة الخ) فيه اعتراض على المصنف

يرجع الى كل من قوله آنية وثياب [قوله محرز وإلا فلا] ثم لا فرق في الصحراء بين الموات والملك كما بحثه الراجح رحمه الله [قوله سارق] قيل يؤخذ من التكبر أنه لو كان ضعيفا ولكن السارق أيضا ضعيف يجب القطع وان كان لو سرقة في هذه الحالة قوى لا قطع ثم انظر ما ضابط المفارقة التي بها يقطع هل تحصل ولو بخطوة أو يشترط مفارقتها لذلك الموضع عرفا أو يكفي دفنه بالأرض وأن يفارق الموضع الظاهر الأخير ولو تنازعا في اللحاظ فالقول قول السارق حتى لو اعترف بأصله ولكن قال كشتغافلا صدق أيضا [قوله مع فتح الباب] قاربن سراقه إلا أن يكون نائما على الباب [قوله والثاني هو حرز الخ] محل ضعف هذا الوجه ان لم يكن المتاع في بيت من الدار مغلق وإلا وجب القطع [قوله بعدم اشتراط دوام المراقبة] ظاهره أن هذه العلة متفق عليها هنا وحينئذ فيشكل [قوله أو الوقت ليلا] من ثم تعلم أن ما يسرق من الأسواق المحكمة

زمن أمن واغلاقه) أى الباب (فان فقد شرط) مما ذكر بأن كان الباب مفتوحا أو الزمن زمن خوف أو الوقت ليلا (فلا) أى فليست حرزا وعبر في الروضة بالمذهب أيضا وفي الشرح والمحرر بالظاهر ولم يذكر له مقابل

(وخيمة بصحراء ان لم تشد أطناها وترخى أذيلها) بالمهمة (فهي وما فيها كتاع بصحراء) فيشترط في كون ذلك محرزاً دوام لظلمة (والا) بأن شدت أطناها وأرخيت (١٩٣) أذيلها (حزب بشرط حافظ قوي فيها ولو) هو (نائم) وفي الروضة

بكونه عبر بالمذهب مع عدم الطرق بل عدم الخلاف من أصله وبجعله منقول الأصحاب مع أنه بحث للرافعي (قوله وخيمة بصحراء) خرج مالوكا كانت بالعمران ولو في مسجد أو شارع فهي محرزة والصحراء هنا قيد فلا بد في كونها وما فيها محرزين من دوام لحاظ لعدم هيبة المرورجين (قوله وفي الروضة الخ) يفيد أن كون الحافظ فيها ليس قيداً وهو كذلك (قوله وترخى بالرفع) لعل الملقى له إلى ذلك رسمه بالياء التي يجب حذفها مع الجزم ولو جعله محزوماً على لغة من يحزمه بحذف الحركات أو على خطأ الكاتب بآبائهم أو نحو ذلك لسلّم بما يأتي من الاعتراض عليه بقوله هو من عطف جملة على جملة توجيه الصحة للرفع وفيه نظر لأنه إن أراد بالجملة الثانية الجزم ومدخوله لم يصح كونه في حيز النفي الذي ذكره وإن أراد بها الفعل ونائبه لم يصح الرفع لقول النحاة بوجوب جزمه لأنه فعل مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم الثاني وأن المراد بالثاني معناه غير مسديد وتصريحه بما انتفاء الشد والارخاء معاً قبل الإيوجب شمول ما بعدهما لوجود أحدهما دون الآخر أيضاً وهو فاسد إذ مع انتفاء الشد وحده تكون كالواثنية معافى كتاع بصحراء فلا بد من دوام الاحتفاظ ومع انتفاء الارخاء وحده يكون ما فيها كذلك وتكون هي محرزة بحافظ ولو نأما فتأمل (قوله ولو صرح الخ) هو مسلم من حيث كونه يصبر من عطف المفرد لامن عطف الجملة فيسلم من حيث الاعتراض في الأهراب وأما الاعتراض من حيث الحكم فباق فتأمل (تنبه) اكتفى هنا بالنائم بقرب الخيمة كافي الروضة كما تقدم بخلاف الدار ولعله لأن الخيمة أهيب والنفس منها أرهب فراجعه (قوله بأبنية) يلوم من نحو شيش أوقصب والكلام فيما إذا أحاطت الأبنية بجميع جهات محل الماشية من سائر جوانبه فلو اتصل جانب منه بالبرية ففيه ما يأتي بعده (قوله محرزة بلاحافظ) ظاهره ولو ليلا مع عدم الأمن وفي شرح شيخنا تقييده بالنهار والأمن (قوله ولو كانت الأبواب مفتوحة) هو مفهوم مغلقة اشترط حافظ مستيقظ ويكفي عنه قرب غوث أو نومه في الباب (قوله مثلاً) يحتمل رجوعه لابل وترعى فيشمل بقية الماشية كما هو المقصود ويشمل مالوكا في مراح لكن يشترط في هذه كونها معقولة أيضاً (قوله لم تكن محرزة) نعم يكفي في كونها محرزة وجود الطارقين للرعى مثلاً (قوله في المذهب الخ) مرجوح (قوله ومقطورة) أي وابل مقطورة كما هو صريح كلامه وليس هو قيداً بل غير الابل وغير المقطورة كذلك لأنه لا يعتبر القطار ولا عدد القطار إلا في الابل والبغال حالة كونهما في العمران (قوله تقاد) انما قيده لأجل كلام المصنف بعده والافالسائق كالقائد (قوله التفات) ويكفي عن التفاته مرورها بين الناس في نحو الأسواق (قوله فائدها) وسائقها وراكب آخرها كذلك (قوله تسعة) اعتمده الخطيب ومن تبعه وفي المنهج اعتبار تسعة بتقديم السين واعتمده شيخنا الرمل ومن تبعه وفي شرحه موافقة السرخسي في التفصيل وسيأتي (قوله في الأصح) مرجوح

ليلا لا قطع فيه الآن يكون بها حارس [قوله وماشية بأبنية الخ] سكت هنا عن اشتراط النهار زمن الأمن فيحتمل اعتبار ذلك هنا كتنظيره من الدار المتصلة ويحتمل اغتفار ذلك نظراً إلى أن الماشية ليست كغيرها والوجه الاعتبار [قوله ولو هو نائم] لو خلت الابل عن الأبنية وكانت معقولة اكتفى بالنائم أيضاً [قوله وابل بصحراء] إلى آخر أحكامها لما فرغ من الكلام على الابل إذا أحرزت في البناء أخذتكم عليها في غير ذلك [قوله ولم يبلغ صوته] أي مع النظر [قوله ومقطورة الخ] أي سواء كانت في الصحراء أو العمران بدليل ما يأتي عن أبي الفرج ثم هذا فيما يتعلق بالسائرة والذي سلف فيما يتعلق بالقارة في الأبنية أو الصحراء [قوله وأن لا يزيد] معطوف على قوله التفات قائدها [قوله فكثير المقطورة] أي الآية لا التي

كأصلها أو نام بقرها وقوله وترخى بالرفع من عطف جملة على جملة في حيز النفي أي إن انتفى الشد والارخاء ولو صرح بالثاني في المعطوف كالحرر وغيره كان وانما (وماشية بأبنية مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلاحافظ ويرتبة يشترط في إحرازها) حافظ (ولو) هو (نائم) ولو كانت الأبواب مفتوحة اشترط حافظ مستيقظ (وابسل بصحراء) ترخم مثلاً (محرزة بحافظ يراها) فإن لم ير بعضها لكونه في وهدة مثلاً فذلك البعض غير محرز ولو نام عنها أو تشاغل لم تكن محرزة له ولو لم يبلغ صوته بعضها إذا رجاها ففي المذهب وغيره أن ذلك البعض غير محرز وسكت آخرون عن اعتبار بلوغ الصوت لامكان العدو إلى ما لم يبلغه ولا ترجيح في الروضة كأصلها (ومقطورة) سائرة تقاد (يشترط) في إحرازها (التفات قائدها إليها كل ساعة بحيث يراها) وراكب أولها كقائدها فإن لم ير بعضها الحائل فهو غير محرز (وأن لا يزيد قطار على

والثاني محرزة بساقها المنتهى نظرها إليها كالقطورة المسوقة وهو أولى الوجهين في الشرح الصغير وعبر في الأول في الحرر بالأشبه ومنهم من لم يقيّد القطورة بعدد وتوسط أبو الفرج السرخسي فقال في الصحراء لا يقيّد القطار بعدد وفي العمران يعتبر ما جرت به العادة فيه وهو ما بين سبعة إلى عشرة فإن زاد لم تكن الزيادة محرزة قال الرافعي وهو الأحسن وعبر (١٩٣) عنه في أصل الروضة بالأصح (وكفن في قبر بيت محرز) ذلك

البيت (محرز) ذلك الكفن (وكذا) كفن في قبر (بمقبرة بطرف العمارة) أي محرز (في الأصح) للعادة والثاني أن لم يكن هناك حارس فهو غير محرز كتاع وضع فيه (لا بمضيعة) بكسر الضاد وبسكونها وفتح الياء أي بقعة ضائعة كافي الحرر وغيره فإنه غير محرز (في الأصح) إذ لا خطر ولا انتهاز فرصة في أخذه والثاني قال القسبر حرز للكفن حيث كان لأن النفوس تنهاب الموتى ولو كان بمقبرة مخوفة بالعمارة يندر تخلف الطارقين عنها في زمن يتأتى فيه النباش أو كان عليها حراس مرتبون فهو محرز جزما

(قوله والثاني محرزة الخ) هو المعتمد (قوله بساقها) ومثله راكب آخرها (قوله وتوسط أبو الفرج السرخسي) بأنه لا يقيّد القطار في الصحراء بعدد وفي العمران يقيّد بما بين سبعة إلى عشرة واعتدله شيخنا الزبدي ونقله عن شيخنا الرملي وهو لا يخالف ما مر عنه فراجع (تنبية) لصوف الدواب وشعرها ووبرها ولبنها والأشعة عليها حكمها في الأحراز وعدمه فلا يوجب من لبنها ما يقطع لكن قيده بعضهم بما إذا اتحد مالك ما حبل منه أو كان مشتركا أو لا كسائين كل منهما الواحد فلا يقطع فراجع (قوله وكفن) ولو غير مشروع (قوله وكذا كفن) أي مشروع ولو من غير مال الميت أو من بيت المال وليس من نحو غصب (قوله في قبر) أي مشروع لا نحو مفضوب ولا على وجه الأرض ونصب أحجار عليه نعم إن تعذر الحفر قطع سلوقه (قوله محرز في الأصح) فيقطع سارقه إن أخرجه من جيع القبر لا من اللحد في هواء القبر (قوله لا بمضيعة) ولا بإلقائه في بحر وإن غاص فيه (قوله عليها حراس) وإن زاد الكفن على المشروع (تنبية) لا يقطع على حافظ القبر بسرقة الكفن منه لأنه غير محرز عنه ولا سرقة مال من ادعاه لدخول داره أو حانوته ولو لنحو شراء (فرع) الملك في الكفن لصاحبه وهو الخاص به لو سرق ولو أكل الميت نحو سبع عامال له سواء كان المالك بيت المال أو أجنبيا من ماله أو وارثا من التركة أو من ماله.

(فصل) فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرز الشخص دون آخر أو مال دون آخر وما يتبع ذلك (قوله يقطع مؤجر الحرز) اجارة صحيحة قبل انقضاء المدة (قوله المالك له) أي لمنفعته (قوله لأنه مستحق لمنافعه) وبذلك فارق عدم حد السيد بوطء أمته المزوجة (قوله فلا يقطع مؤجره) ولا غيره أيضا وكذا بعد فراغ المدة (قوله لاستحقاقه منفعة) يفيد أن العارية صحيحة مستمرة وأن المسروق مما يستحق وضعه فيه والا فلا يقطع وقال شيخنا الرملي إن لزمته الأجرة كأن أحدث وضع الأتعة فلا يقطع والاقطع إن لم يؤمر بالرد راجع ذلك (فرع) لو أعار عبده لحفظ مال غيره أو رعى دوابه ثم سرق السيد من ذلك شيئا أو أعار ثوبا لشخص ثم سرق شيئا من جيبه أو سرق من دار اشتراها قبل استحقاق قبضها قطع في المسائل الثلاث فإن استحق القبض بأن وفي الثمن أو كان مؤجلا فلا يقطع بسرقة مال البائع منها وقيد شيخنا

سلفنا لأن الكلام في السائرة [قوله وتوسط الخ] يدل على أن قولك ومقطورة لا فرق بين الصحراء والعمران [قوله وكفن] خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله نظرا إلى أن النباش إنما يخصه. لنا حديث من نبش قطعناه وسواء قلنا ملك الكفن لله تعالى أم للكفن كمنظيره من الوقف بل لو كان من بيت المال ثبت القطع أيضا نظرا إلى أن تعيينه للميت واختصاصه به معتبر والقطع في هذه خاص بالكفن الشرعي دون الذي دفن معه أو كان زائدا كما نبه عليه الشارح بالقياس الآتي [قوله بكسر الضاد] أي والأصل مضيعة بسكون الضاد وكسر الياء ثم نقلت الكسرة إلى الضاد.

(فصل: يقطع مؤجر الحرز) لا يشكل على هذا عدم حد من وطئ أمته المزوجة وقوله مؤجر أي اجارة صحيحة [قوله فخرج بهذا التوجيه الخ] هذا قد يشكل بأن يد المستأجر على الحرز ولاحق للمؤجر في منافعه تلك المدة وليس كغاصب الحرز لأنه لا يد له [قوله وكذا معيره] لو أعاره قيضا فطوى المعير جيبه

(٢٥) - (قليوبي وعميرة) - رابع) يقطع بسرقة منه مال المستعير (في الأصح) لاستحقاقه منفعة والثاني لا يقطع لأن له الرجوع عن العارية متى شاء والثالث إن دخل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو بقصد السرقة قطع (ولو غصب حرزا لم يقطع ماله) بسرقة منه لأن له الدخول فيه (وكذا أجنبيا) أي لا يقطع بسرقة منه (في الأصح) لأنه ليس حرزا للغاصب والثاني قال ليس للأجنبي الدخول فيه

(ولو غصب مالا وأحرزه بحرزه فسرقة المالك منه مال الغصب أو) سرق (أجنبي) منه المال (المغصوب فلا قطع) على واحد منهما (في الأصح) أما المالك فلأن له دخول الحرز لأخذ ماله والثاني نظرا إلى أنه أخذ غير ماله وأما الأجنبي فلأن الحرز ليس برضا المالك والثاني فيه نظرا إلى أنه حرز في نفسه والخصم (١٩٤) عليه المالك ومثل غصب المال في جميع ما ذكر سرقته (ولا يقطع مختلس

ومنتهب وجاحد وديعة) وفهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والمخائن قطع صححه الترمذي والأولان يأخذان المال عيانا ويعتمد الأول على الحرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان غيره بخلاف السارق لأخذه خفية فشرع قطعه زجرا (ولو قب) في ليلة (وعاد في ليلة أخرى فسرقة قطع في الأصح قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين والا) أي بأن علمه المالك أو ظهر للطارقين (فلا يقطع قطعا والله أعلم) لانتهاك الحرز ومقابل الأصح وجه بأنه علة بعد انتهاك الحرز والأصح أي الحرز بالنسبة إليه ولو تقى أول الليل وأخذ في آخره قطع أيضا ويأتي فيه خلاف مما تقدم في إخراج النصاب في مرتين بطريق الأولى فإنه هناك تم السرقة وهنا ابتدأها (ولو نقب) واحد (وأخرج غيره فلا قطع) على واحد

بأن دخل لا بقصد السرقة والاقطع أيضا فراجع (قوله ولو غصب مالا) أي وان قل وكذا اختصاصا وخرج بالغصب من عنده مال قراض أو وديعة أو رهن فسرقة ماله معه مال العامل أو الوديع أو المرتين فإنه يقطع ان دخل بقصد السرقة والا فلا كما مر (قوله المال المغصوب فلا قطع) أي على الأجنبي فلو أخذ مال الغاصب ولو مع المغصوب قطع كما يؤخذ من التعليل بخلاف المالك للمغصوب وان دخل بقصد السرقة فلا قطع عليه (قوله والثاني فيه) أي الأجنبي (قوله وجاحد وديعة) ومثلا العارية والأمانة (قوله والأولان الخ) وسكت عن الثالث وهو المخائن المفسر بجاحد نحو الوديعة لعدم أخذه المال من ماله قهرا عليه فلا يحتاج للفرق بينه وبين السارق كما ذكره بخلاف الأولين فتأمل (قوله قطع في الأصح) ان لم يعد الحرز والأبأن أعيد الحرز ونقبه ثانيا وأخذ المال فإنه يقطع قطعا (قوله لا انتهاك الحرز) أي بظهوره للمالك أو للطارقين واكتفى بذلك في عدم القطع هنا لعدم الشروع في السرقة بخلافه فيما مر فاعتبر مانع قوى بإعادة الحرز فيه وبهذا تعلم أن ماله على الشارع في توجيه الأولوية غير مستقيم (قوله وأخرج غيره) ولو جنى بالقسم عليه أو مكرها أو حيوانا معلما كقرد أو أفعى لا يعتد الطاعة فإن اعتد الطاعة أو كان آدميا غير مميز قطع الأمر وفارق ما هنا وجوب القود على المكره بكسر الراء وعلى من أمر نحو قرد بالقتل لأن القود يجب بالسبب والقطع هنا إنما يجب بالمباشرة أو ما في حكمها مما تقدم .

(فرع) لا يقطع أعنى حل بصيرا معه مال مسروق حامل له (قوله فلا قطع) أي بالمال المخرج على أحد فلو بلغ قيمة نحو الأجر الذي أخرج من الجدار نصابا قطع الناقب وحده لأنه أخرج من حرزه بنقضه له وان لم يأخذه أو لم يمنع المالك منه فتأمل (قوله تعاونوا في النقب) أي من موضع واحد فلو نقبا من موضعين معا قطع من أخرج نصابا منهما أو من أحدهما أو مرتبا فلا قطع على الثاني لأنه لم ينقب حرزا وكلامه شامل لما لو نقب أحدهما نصف عرض الجدار مثلا والآخر باقية فراجع (قوله ناقب) لو أسقطه لاستغنى عن القيد الذي ذكره الشارع عن الروضة وأصلها (قوله ولو وضعه) أي أحد الناقبين بوسط نقبه أي في أجزائه وأخذه الآخر لم يقطع وكذا لو ناله فيه لصاحبه فان ناله له أو وضعه خارج النقب فيهما وأخذه الآخر قطع الداخل أو داخل النقب قطع الآخر الخارج ولو قال أو بدل لو لاستغنى عن ما ذكره الشارع (قوله ولو رماه إلى خارج حرز) أو أخرج يده به من الحرز قطع

وسرق منه قطع بلا خلاف [قوله ولا يقطع مختلس الخ] لما انتهى الكلام في شأن المسروق شرع يتكلم في شأن السرقة مشيرا إلى تعريفها [قوله وجاحد وديعة] لو قال وجاحد عارية كان أولى لأن الامام أحدنا لقنا فيها وقال بالقطع مستمسكا بحديث المرأة التي كانت تستعير المتاع وقطعت وسلف لنا جوابه [قوله ولو نقب واحد وأخرج الخ] قال الشافعي رحمه الله لو بلغت قيمة الأجر الذي أخرج من النقب مقدارا يجب به القطع قطع [قوله ولو تعاونوا] أي بأن يتحاملا على الآلة معا ويخرج هذا لينة وهذا لينة على الأصح [قوله وهو في الثانية الخ] لو قال المصنف الآخر بالتعريف لوفى بهذا الغرض وبعضهم لأجل تناول هذا القيد جعل قوله وضعه معطوفا على انفراد وكذا يقال في المسئلة الآتية [قوله حرز] الأحسن الحرز معرفا

منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز (ولو تعاونوا في النقب وانفرد أحدهما بالأخراج [قوله] أو وضعه ناقب بقرب النقب فأخرجه آخر قطع المخرج) وهو في الثانية شريك في النقب كقاي الروضة وأصلها (ولو وضعه بوسط نقبه فأخذه خراج وهو يساوي نصابين لم يقطع في الظاهر) لأنهما لم يخرجاه من تمام الحرز والثاني يقطعان لاشترائيهما في النقب والأخراج كذا وجهه الرافعي ومنه يؤخذ أن الخلاف في المشركين في النقب (ولو رماه إلى خارج حرز

أوضحه بماء جار) خرج به من الحرز (أظهر دابة سائرة) خرجت به من الحرز (١٩٥) (أو من مخرج هابته فأخرجته)

من الحرز (قطع) لأنه أخرجه من الحرز بماء جار (أو) وضعه بظهر دابة (واقفة فشت بوضعه) حتى خرجت به من الحرز (فلا) يقطع (في الأصح) لأن لها اختيارا في السير والثاني يقطع لأن الخروج حصل بفعله ولا يتأني الخروج في الماء الراكد إلا بتحريكه فان حركة خرج قطع (ولا يضمن حر بريد ولا يقطع سارقه) لأنه ليس بمال (ولو سرق صغيرا بقلادة) نصاب (فكذا) أي لا يقطع (في الأصح) لأنها في يد الصبي محزنة به والثاني جعل سرقة لها (ولو نل عبدا على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة قطع) لأنه أخرجه من الحرز (أو حر فلا) يقطع (في الأصح) لأن البعير في يد الحر محرز والثاني قال أخرجه من الحرز (ولو نقل من بيت مغلق إلى محزن دار بابها مفتوح قطع) لأنه أخرجه من حزره إلى محل الضياع (والا) بأن كان الأول مفتوحا والثاني مغلقا أو كما مفتوحين أو مغلقين (فلا) يقطع ووجهه في

وان أعاده به أو تلف بالرمي كإحراق نار وان علمها أو أعاده إلى حزره بعد الرمي أو أخذه غير الرمي ولو مالكة أو وقع في حزر آخر للمالك وقول شيخنا عميرة لا قطع لو أخذه المالك لتوقف القطع على الطلب فيه نظر وقول شيخنا الرمي يعدم القطع في وقوعه في حزر المالك بحمل على ما إذا لم يخرج من حزر مثله ولم يتخلل بينهما غير حزر كالو أخرجه من صندوق في بيت هو حزره أيضا قائل (قوله أو وضعه بماء جار) ولو حكا كالورمي شجرة فسقط ثمرها في الماء المذكور فيقطع بشرط كون الرمي داخل في حزر الثمرة (قوله سائرة) أي لجهة محل الخروج والافسكالواقفة (قوله لرجع هابته) أي بالفعل بخلاف ما لو طرأ عليها (قوله لأنه أخرجه من الحرز) وان لم يأخذها وأخذ غير كاسر (قوله فلا يقطع) وان استولى عليها بعد خروجها أو فتح لها بابا مغلقا خرجت منه خلافا للبقيني (قوله لأن لها اختيارا في السير) شمل ما لو أشار إليها بنحو حشيش أو سارت مثقلة أي فلا قطع وخروج ما لو ساقها أو قادها فيقطع ومن هنا يؤخذ أنه لو سرق شاة لا تساوي نصابا فتبعتها ما يكمل به النصاب من ولدها أو غيره فلا قطع (قوله فان حركة خرج) بالمسروق قطع وان حركة غيره قطع المحرك ان كان مشاركا لآخر في الذنب معا والافلاوان حركة نحو سيل أو مرج فلا قطع (قوله ولا يضمن حر بريد) ومثله ببعض ومكاتب كتابه محيضة (قوله ولو سرق صغيرا) ولو نالها (قوله بقلادة) أي مثلا فثيابه ونحو دابة هورا كبها كذلك فلا قطع (قوله لأنها في يد الصبي محزنة) فان نزعها منه قطع والكلام في قلادة لا تقة به والافلا قطع إلا إن أخذها معه من حزرها فيقطع ومثله من أخذ قلادة نحو كلب من حزرها ولو معه وعلم من كلامه أن حزر القلادة هو نفس الصبي فتقول بعضهم انه لو نزعها بعد إخراجها من الحرز قطع والافلا غير مستقيم (قوله ولو نال عبدا) ونحو قويا ومثله عبد متيقظ غير مميز أو مميز وأكرهه والافلا بغير محرز معه (قوله قطع) أي بالعبدا والبعير أو بهما معا (قوله لأنه أخرجه) أي المذكور من الحرز إلى غير حزر وان أدخله بعد في حزر آخر كقافلة أخرى نعم ان اتصلت القافلتان فلا قطع حتى يخرج منهما كما مر من الإشارة إليه (قوله أو حر) أي لو أخرجه من القافلة حرانما على بعير فلا يقطع ولو غير مميز ومثله ببعض ومكاتب كاسر (قوله لأن البعير في يد الحر محرز) ولو رماه عنه فان كان قبل إخراجها من القافلة قطع أو بعده فلا (قوله وبابها مفتوح) أي لا يفتحها والالم يقطع حتى يخرج من الباب (قوله قطع) ان لم يكن هو البواب أو أحد السكان وليس المال محزرا عنه ولذلك لودخل دارا فحدث بها مال وهو فيها فأخذه وخرج به لم يقطع لأنه أخذه من غير حزر الآن (قوله من بعض حزره) وبه يعلم أن الكلام في مال يكون محزن الدار حزره والقطع بلا خلاف (قوله وبيت خان) ومثله نحوه مدرسة وورباط وحوش فيه

[قوله فشت بوضعه] أي ولو كان ذلك عقب الوضع خلافا للصحيح في نظيره من فتح قصص الطائر [قوله ولا يضمن حر بريد] خرج الرقيق فان كان غير مميز ولو مجنوناً فأخذه من حزره ولو من فناء دار سيده ولو خدعه قطع بخلاف ما لو كان خارج الفناء وأما المميز فان كان نائما أو سكران أو حوله مربوطا قطع وكذا قوى على الامتناع أخرج من الحرز بالسلاح ونحوه أو نال على بعير بقافلة كإسياني هذا محصل ما في شرح الارشاد ومثله وفي الزركشي لو جعل العبد فلا قطع في الأصح [قوله ولو سرق صغيرا] مثله لو سرق الأمتعة من عليه ولم يكن المحل الذي وقع فيه القطع حزرًا لتلك الأمتعة [قوله وأخرجه عن القافلة قطع] قال الزركشي لو كان العبد قويا فلا وفي شرح الارشاد ومثله خلافا [قوله أو حر فلا] أي ولو أنزله من على البعير وهو نائم بعد إخراجها من القافلة فلا قطع لأنه رفع الحرز ولم يستكه قاله البغوي [قوله أو مغلقين] أي ولو كان محزن الدار لا يصلح حزرًا لتلك المتاع

المفتوح أنه غير حزر (وقيل ان كانا مغلقين قطع) لأنه أخرجه من حزره والأول قال من بعض حزره فان الباب الثاني منه (وبيت خان ومثله كبيت و) محزن (دار في الأصح)

فيقطع في القسم الأول دون الباقي على خلاف في الرابع والثاني يقطع فيه قطعا لأن من الخان مشترك بين السكان
(فصل : لا يقطع مبي ومجنون) لعدم تكليفهما (ومكره) بفتح الراء لشبهة الا كراه الدافعة للحد وقطع السكران على الخلاف فيه
 من قبيل ربط الأحكام بالأسباب (١٩٦) (ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أى كل منهما لا التزام الذمي

الأحكام كالسليم (وفى
 معاهد أقوال أحسنها إن
 شرط قطعه بسرقة قطع
 والا فلا) يقطع والأول
 يقطع مطلقا والثاني عدسه
(قلت) كما قال الرافعي في
 الشرح (الأظهر عند
 الجمهور لا قطع) مطلقا
(وابنه أعلم) قال فيه
 والتفصيل حسن وفي المحرر
 أحسنها (وتثبت السرقة
 بين المدهي المردودة في
 الأصح) فيقطع بها لأنها
 كالبينة أو كإقرار المدهي
 عليه وكل منهما يقطع
 به والثاني لا يقطع بها لأن
 القطع حقه تعالى كذا
 في الروضة كأصلها وفيهما
 في الدعوى الجزم بالتأني
(وابقرار السارق) ولا يشترط
 تكريره (والمذهب قبول
 رجوعه) كالزنا وفي قول
 لا كلال والطريق الثاني
 القطع بقبول رجوعه
 فلا يقطع وفي الغرم قولان
 أظهرهما وجوبه وفي طريق
 ثالث القطع بوجوب الغرم
 أيضا (ومن أقر بعقوبة
 لله تعالى) أى بموجبها
 بكسر الجيم كالسرقة
 والزنا ابتداء أو بعد

مساكن متعددة (قوله فيقطع الخ) هو المعتمد

(فصل : فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به وغيرها) وعلم من كلامه أن شرط المقتطوع كونه مكلفا
 مختارا ملتزما عالميا بالتحريم ولو حكما لا شبهة له وليس أصلا ولا مأذونا له ويعزران (قوله لعدم تكليفهما)
 ويعزر من له نوع تمييز منهما (قوله ومكره بفتح الراء) ولا يعزر أيضا خلافا لبعضهم ويعزر المكره بكسر
 الراء ولا يقطع عليه الا اذا أمر من يعتقد الطاعة على ماسياتي (قوله على الخلاف فيه) المعتمد منه وجوب
 قطعه (قوله كل منهما) عائد الى كل من السارق والمسروق منه دفع به توهم الاجتماع وكان الأولى التعبير
 بأوفيهما (قوله وفي معاهد) ومؤمن (قوله لا قطع) أى على المعاهد أو على المؤمن بسرقة ولولماله مثله
 ولا على غيره بسرقة ماله ولومسما (قوله قال فيه) أى الشرح وفيه اشارة الى مخالفة عبارة المحرر والمناهج
 كالمحرر فالاعتراض عليه أقوى (قوله مطلقا) أى سواء شرط عليه القطع أو لانهم ينتقض عهد من شرط
 عليه وبلغ المأمن (قوله وتثبت السرقة) أى المرتب عليها القطع كما سيذكره وسكوته عنه هنا لعدم
 القطع في البعض كما يأتي (قوله فيقطع بها) أى اليمين المردودة وهو مرجوح (قوله والثاني لا يقطع بها) وهو
 المعتمد ولا خلاف في وجوب المال المسروق مطلقا (قوله وبإقرار السارق) أى تثبت السرقة به لكن لا بد
 في القطع من وقوع الإقرار بعد دعوى لتوقفه على طلب المال كما يأتي ويشترط في الإقرار التفصيل كافي
 الشهادة الآتية (قوله والمذهب قبول رجوعه) أى من حيث القطع ويجب المال قطعا في هذه الطريق كما
 في الطريق الثالث لأنها قاطعة بقبول الرجوع وبغرم المال أخذ من تعبيره بقوله أيضا والطريق الثاني عكس
 الأولى فقوله وفي الغرم قولان أى على الطريق الثاني فتأمل (قوله كالزنا) يفيد صحة الرجوع في أثناء القطع
 فلا يبقى ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل عوده الى الإقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر
 وأقيمت عليه بينة فحكم حاكم عليه ففيه ما مر في نظيره في الزنا فراجع (قوله ومن أقر بعقوبة لله الخ)
 خرج بالإقرار البينة والعقوبة المال وبالله الأدبي فلا يحل التعريض في شيء منها (قوله أن للقاضي أن
 يعرض له بالرجوع) جوازا بعد الإقرار ونادبا قبله ليمتنع منه كقوله شيخنا وفيه نظر من حيث فوات المال
 بعدم إقراره في الثانية فراجعه الآن يحمل على عدم إقرار المال كما يأتي وكذا له أن يعرض للشهود ليمتنعوا
 من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يمع ما بعد الانكار وكذا في قيد الانكار كما مر نعم ان خيف
 انكار المال لم يحل التعريض (قوله والثاني لا يعرض) قال شيخنا في محرم التصريح على جميع
 الأوجه (قوله ما خالك سرقت) بكسر الهمزة وبنو أسد فتفتحها وهو القياس قال الزركشي

(فصل : لا يقطع مبي) [قوله ومكره] كافي الزنا [قوله ان شرط قطعه] قضيته عدم الاكتفاء على
 هذا القول بشرط عدم السرقة من غير تعرض للقطع [قوله مطلقا] كذلك لا يقطع المسلم بسرقة ماله قال
 الامام من المستحيل أن لا يقطع المعاهد بسرقة مال المسلم ويقطع المسلم بسرقة مال المعاهد [قوله لأن القطع
 حقه] كما لو ادعى عليه أنه زنى بأخته مكرهة وحلف اليمين المردودة [قوله لا قطع بوجوب الغرم أيضا]
 يريد أن هذه الطريقة مراد المثلن وأن الامام نسبها للحققين لكنه نهى بعد ذلك على أن المرجح في الرافعي
 طريق الخلاف وقد راجعت الرافعي فوجدت الأمر كذلك [قوله فالصحيح الخ] أما التعريض بالانكار

دعوى (فالصحيح أن للقاضي أن يعرض له بالرجوع) عن الإقرار و (ولا يقول) له

(الرجوع) عنه والثاني لا يعرض له بالرجوع والثالث يعرض له ان لم يعلم أنه الرجوع وان علم فلا يدل للأول قوله صلى الله عليه وسلم
 لما عثر القوم بالزنا طلق قبلت أو غزت أو نظرت رواء البخاري ولن أقر عنده بالسرقة ما خالك سرقت رواء أبو داود وغيره

قبل

وصريح الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد والماسب أن يقول لعلك غصبت أو أخذت بأذن المالك أو من غير حوز أو نحو ذلك فتأمل .

(فيه) لا يجوز القطع إلا بعد طلب المالك ماله بمعنى الدعوى به وإثباته وإن لم يأخذه وإنما توقف على الطلب لاحتمال أن المالك يقر باباحته للسارق بملك أو غيره فيسقط القطع ولا يكفي العلم بعدم عفو المالك بما مر قبل الدعوى لاحتمال عفو عند إرادتها (قوله ولو أقر بلا دعوى) ليس قبدا (قوله أنه سرق مال زيد الغائب لم يقطع) ومثله الصبي والمجنون وكذا السفينة على الاعتماد ويقتظر كالمهم كحضور الغائب لاحتمال أن يملكوا المال للسارق قبل الرفع للقاضي فيسقط القطع عنه (قوله بل ينتظر حضوره) لكن يحبس المقر إلى حضوره وكذا إلى كمال من ألحق به بمن مر (قوله أو أقر أنه أكره أمة غائب على زنا) هو قيد لوجوب المهر لها وعدم الحد عليها لالوجوب الحد عليه الذي الكلام فيه فلا وسطه. كان أنسب بقوله حد في الحال ويتوقف المهر إلى حضوره (قوله وقفها عليه) بناء على المرجوح من عدم الحد على الموقوف عليه بوطء الموقوفة عليه والاعتماد وجوبه عليه كما مر في باب (قوله) ويشترط ذكر الشاهد الخ ظاهره ولو عالما بشروطها فراجعها ولا مدخل لشهادة الحسبة في المال فلو شهدت بالسرقة ثبت القطع دون المال كذا قاله شيخنا وانظر مع ما تقدم من اعتبار طلب المال وتوقف القطع عليه (قوله المسروق منه) أي هل هو زيد أو عمرو مثلا بدليل ما بعده (قوله وغير ذلك) محذور عطفنا على السارق لإفادة ذكر ما بقي من الشروط كييان السرقة وكونه لاشبهة للسارق فيه كما ذكره في شرح الروض وغيره والكاف في قول الشارح كاتفاق الشاهدين قياسية وقول بعضهم إن غير ذلك مرفوع عطفنا على قول المصنف ذكر وهو توطئة لما بعده والكاف للتمثيل غير مناسب فافهمه قال شيخنا ولا يشترط ذكر كون المال نصبا لأنه لنظر الحاكم ولا لكونه لغير المالك لأن المالك يثبت ماله بغير هذين الشاهدين (فيه) لا تصح الشهادة على الغائب في ذلك إلا إن ادعى عليه قبل غيبته لأن حقوق الله تعالى لا تثبت بالدعوى على الغائب ومثل الغيبة التعرز والتواري (قوله أي أحدهما) خرج ماله وشهادتهما أنه سرق بكرة وآخران أنه سرق عشيبة فان اتفقا على عين واحدة تساقطا ولا حكم ولا ثبت ما شهد به كل وثبت القطع (قوله أن يحلف مع أحدهما) أي مع كل منهما إن وافق دعواه ويقره ما شهد به معا كأن ادعى بدينار وعشرة دراهم فشهد أحدهما بالدينار والآخر بالبراهم ولو اختلفا في الحرز أو المسروق منه فباطلة أيضا فان وافق أحدهما الدعوى حلف

قبل الاعتراف فهو جائز قطعاً بل جزم الماوردي والقاضي وغيرهما بالاستحباب كذا في التكملة للزركشي رحمه الله [قوله لم يقطع في الحال] أي ولكن يحبس إلى حضوره [قوله وأنه أكره] لو أقر أنه زنى به ولو لم يتعرض للأكراه كان الحكم كذلك لكن فائدة ذكر الأكراه ثبوت المهر [قوله ثبت] ولو شهد رجلان حصة من غير دعوى ثبت القطع دون المال أي ولكن لا قطع حتى يطلب صاحب المال بدليل ماسلف في مسألة الاقرار بسرقة مال الغائب بل يحتمل أن نقول هنا لا قطع حتى يثبت المال ولو باقرار أورجل وامرأتين [قوله شروط السرقة] لأنه قديظن ما ليس سرقة سرقة واختلاف العلماء في الموجب للقطع ومن جهة ماساقه الرافعي هنا أنه يشير إلى السارق أن كان حاضراً ويرفع نسبه إن كان غائباً قال الزركشي وهو مشكل إذ حدود الله تعالى لا يقضى فيها على غائب أقول يمكن حل كلام الرافعي على شخص ادعى عليه بالسرقة فأنكر ثم غاب في البلد مثلاً شهدت عليه البيعة فإن الظاهر قبولها في مثل هذا ولا يشترط تسمية بلوغه النصاب ولا عدم ملك السارق ولا عدم الشبهة كذا في الزركشي وفي التصحيح في اشتراط الأخير خلاف فليراجع [قوله وغير ذلك] كأنه بالرفع عطف على ذكره قاله توطئة لما بعده [قوله أي لا يرتب عليها] يريد أنه ليس المراد بالبطان عدم

(ولو أقر بلا دعوى أنه سرق مال زيد الغائب يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الأصح)
 لا احتمال أن يقر أنه كان أباحه له والثاني يقطع في الحال لظهور موجه (أو)
 أقر (أنه أكره أمة غالب على زنا حد في الحال في الأصح) والثاني ينتظر حضوره لا احتمال أن يقر أنه كان وقفها عليه (وقبت) السرقة المرب عليها القطع (بشهادة رجلين فلو شهد رجل وامرأتان) بسرقة (ثبت المال ولا قطع) وكذا شاهد ويمين المدعى بها (ويشترط ذكر الشاهد شروط السرقة) الموجه للقطع ببيان السارق والمسرورق منه والمسرورق وكونه من حوز بتعيينه أو صفته وغير ذلك كاتفاق الشاهدين بها (ولو اختلف شاهدان كقوله) أى أحدهما (سرق بكرة والآخر عشية فباطلة) أى لا يترتب عليها قطع ولا غرم وللشهود له أن يحلف مع أحدهما فيغرمه

أبو داود وغيره (وقطع يمينه) أولاً (فان سرق ثانيا بعد قطعها فرجله اليسرى وثالثا يده اليسرى ورابعاً رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويغمس محل قطعه بزيت أودهن مغلي) لتفسد أفواه العروق وينقطع الدم (قيل هو قحة للحد) لأن فيه مزيد ايلام (والأصح أنه حق للقطع) لأن الفروض المعالجة ودفع الهلاك عنه بنزف الدم (فؤته عليه وللإمام إجماله) وعلى الأول ليس له إجماله ومؤنته كؤونة الجلاد (وتقطع اليد من كوع والرجل من مفصل القدم) من الساق (ومن سرق سراً بلا قطع كفت يمينه) لاتحاد السبب (وان نقصت أربع أصابع قلت) أخذاً من الرافى في الشرح (وكذا لو ذهبت الخمس في الأصح والله أعلم) والثاني يعدل الى الرجل (وتقطع يد زائدة أصبعاً في الأصح) والثاني لابل يعدل الى الرجل (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو جناية (سقط القطع) ومن لا يمين له قطع رجله (أو) سقطت (يساره) بأفة (فلا) يسقط قطع يمينه (على المذهب) وقيل يسقط في قول

المدعى معه وغرمه ولو شهد واحد بكبش مثلاً والآخر بكبشين نبت واحد وقطع به ان باغ نصاباً له الحلف مع الآخر وأخذ الثاني (قوله وعلى السارق رد ماسرق) غنياً كان أو لا قطع أو لا وقال مالك ان كان غنياً غرمه ولا فلا وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع (قوله وتقطع) بعد جالس المقطوع وضبطه ثلاثاً متحرك أى يقطع الإمام ولو بنائبه أو نحو السيد من عبده ولو قطع السارق يد نفسه باذن الإمام كفى أو بغير اذنه لم يقطع حداً ويؤخذ مما سياتى أنه ان قطعها بعد ثبوت المال سقط القطع عنه أو قبله عدل الى الرجل (قوله يمينه) أى ان كانت موجودة حال السرقة ولو شلاه ان أمن نزف الدم أو ناقصة بعض الأصابع أو زاندها خلة أو عرضاً ولو تعددت قطعت الأصلية ان تميزت والاكتفت ولا يقطعان معا ولو سرق بعد ذلك قطعت الأخرى ولا يعدل الى الرجل ولو تعدد قطع احدهما عدل الى الرجل ولو زادت على اثنتين فعل ما ذكر ولو قطع الإمام يده اليسرى أولاً فقياس ما يأتى في قطع الطريق الأجزاء لأنه حد تام وان أساء (قوله فرجله اليسرى) أى بعد ان عمال يده وجوبا وفارق الخرابية بأن اليد والرجل فيها حد واحد ولذلك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها (قوله بعد ذلك) أى بعد فقد الأربع ولو بغير قطع أو كان في ابتداء السرقة وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لأنها آلات السرقة بالأخذ والمشى وقدمت اليد لقوة بطشها وقطع من خلاف لابقاء جنس المنفعة عليه وانما لم يقطع ذكر الزانى ابقاء للنسل ولللسان القاذف ابقاء للعبادة وغيرها كما مر والأمر بقتل السارق منسوخ أو مؤول بمن استحل أو ضعيف بل قال ابن عبد البر منكر لأصل له (قوله ويغمس) أى ندبا على ما يأتى وهذا في الحضرى ويحسم البدوى بالنار نظراً للعادة فيها (قوله مغلي) بضم الميم وفتح اللام والقصر من أغليت وفتح الميم وكسر اللام لحن لأنه لا يقال غليت (قوله أنه حق) أى مصلحة (قوله فؤته عليه) أى على التفصيل في مؤنة الجلاد كما سيذكره (قوله وللإمام إجماله) نعم ان كان غير مميز بلا كافل وخيف هلاكه وجب الحسم على الإمام وكذا على غيره ممن علم وقدركذا استدركه بعضهم فخره (قوله كفت يمينه) وكذا غيرها (قوله لاتحاد السبب) أى مع كونه حق الله تعالى فلا يرد تعدد الفدية في الحج لأنها حق الفقراء (قوله وكذا اودھبت الخمس) ولو مع بعض الراحة أيضاً (قوله والثاني) مبنى هو وما بعده على القياس على القود ورد بعدم اعتبار مماثلة هنا (قوله ولو سرق فسقطت يمينه) قال شيخنا الرملى بعد طلب المال وثبوت والتقييد بيمينه في المرة الأولى وكذا الحكم فيما بعدها (قوله سقط القطع) لأن الحق تعلق بيمينها وقد زالت (قوله ومن لا يمين له) أى حال استحقاق القطع كما علم أو تعدد قطعها كما مر أو شلت ولم يؤمن نزف الدم تعلق الحكم بما بعدها وكذا ما بعدها . (فرع) لو أخرج المقطوع يده اليسرى للجلاد فقطعها فان قال أخرجتها لظنى أنها اليمين أو أنها تجزئ أجزأته والافلا على المعتمد قاله شيخنا الرملى والوجه ضمها بما في القود في مسألة الدهنة .

(باب قاطع الطريق)

من القطع بمعنى المنع لما يترتب عليه من منع سلوك المارة فهو البروز لأخذ مال أو قتل أو ارباب على ما يأتى الاعتبار أصلاً وعبارة المحرر لم يثبت بشهادتهما شئ [قوله وعلى السارق] خالف الحنفية فقالوا ان قطع لم يغرمه وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنياً ضمن والافلا لنا أن القطع لله والغرم للادعى [قوله وتقطع يمينه] أى ولو شلاه [قوله بعد قطعها] خرج ما لو تكررت السرقة قبل قطعها كما سياتى [قوله والثاني] يعدل الى الرجل [أى لفقد مابه البطش] [قوله والثاني لا] كالتصاص [قوله سقط القطع] أى لفقد اليد .

(باب قاطع الطريق)

على قوة وقدرة يظلمون بها حيث لا غوث كإسائي (لا يختلسون بقرضون لآخر قافلة) يسلبون شيئا (يعتمدون الحرب) بركض الخيل أو العدو على الأقدام فليسوا قاطعا لا تفتاء الشوكة (والذين يظلمون شزيمة) بالهجم الذال (بقوتهم قطاع في حقهم لا) قطاع (لقافلة عظيمة) سلبوا منهم شيئا بل يختلسون (وحيث يلحق غوث) بالثلثة (ليس) ذوو الشوكة بما ذكر (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمارة (أو اضعف) في أهلها مع القرب عن الأغانة (وقديظلمون) أي ذوو الشوكة (والحالة هذه) أي الأضعف (في بلد فهم قطاع) وعبرة المحرر فلهم حكم القطاع ولا تشترط فيهم الذكورة فالنساء قاطعات طريق والواحد إذا كان له فضل قوة يطلب بها الجماعة وتعرض للنفوس والأموال مجاهرافهو قاطع طريق والكفار ليس لهم حكم القطاع وإن أخافوا السبيل وقتلوا والمراهقون لا عقوبة عليهم (ولو علم الامام قوما يخيفون

وفيه قطع الأيدي والأرجل وقدر النصاب في السرقة فذكر معها وأخر عنها لأنها كجزءه وعبر بالقاطع دون القطع لأجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور ولو في داخل الأبنية والدور ولهم باعتبار فعلهم أربعة أحوال من أصل تسعة لأنهم من ضرب ثلاثة القتل وأخذ المال والاختاف في مثلها يسقط منها خمسة كل واحد مع نفسه والاختاف مع القتل أو مع أخذ المال ويبقى أربعة كل واحد منفرد أو جمع القتل مع أخذ المال فتأمل ويثبت برجلين لأبرجل وامرأتين أو يمين (قوله مسلم مكلف) ولورقيقا وسيأتي محترهما (قوله بجماعة) قيد لمناسبة ما بعده وسيدكر محترمه (قوله للأموال) قيد للهاب كما علم (قوله شزيمة) ولومساوية لهم (قوله بالثلثة) وبالفين المجمة وقيل بالمهمل والنون (قوله ذوو) بواوين جمعا وفي نسخة بواو مفردا في معنى الجمع وفي نسخة ليسوا وهي أوضح لمناسبة الخبر ولا حاجة للتأويل الذي ذكره الشارح معها وأراد بما ذكر القوة ولوجعل ضمير ليس عائدا للذين المذكور قبله لكان أقرب فتأمل (قوله اضعف في أهلها) أي بالنسبة للقطاع وإن كانوا أقوياء في ذاتهم ولذلك لودخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة ولو بالسلطان ولومع قربه وقوته فهم قطاع في حقهم كما علم (قوله أي الضعف) وسكت عن البعد عن الغوث وكان الوجه ذكره وما قيل أنه سكت عنه لعدم تصوره بمنوع إذا لم يبعد استغاثة أهل بلد بأهل بلد أخرى فتأمل (قوله وعبرة المحرر الخ) وهي أولى من عبارة المنهاج (قوله الواحد) ولو أتى وهذا مفهوم ماسبق بقوله بجماعة (قوله والكفار) ولو واحد أو هذا مفهوم مسلم فيما مروكونهم ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والأفلهم حكم المسلمين فيأذكر (قوله والمراهقون) ولو واحد أو هذا مفهوم مكلف فيما مرو واستثناهم من القطع فقط كما أشار إليه بقوله لا عقوبة عليهم وإن كان لهم حكم القطاع من حيث غرامة المال وبذل النفس (قوله ولو علم الخ) فله الحكم بعلمه (قوله قوما) ولو واحدا (قوله ولم يأخذوا مالا) أي نصابا (قوله عززهم) وجوب إن لم ير المصلحة في عدمه (قوله بحبس في غير موضعهم) كافي الروضة والأولى استدلاله إلى ظهور توهمهم (قوله نصاب السرقة) فيعتبر فيه القيمة بالذهب المضروب وإن كان النصاب من جمع مشتركين فيه وكون أخذ المال من حرز مسلم وعدم الشبهة ويؤخذ منه توقف القطع على طلب المال وسقوطه بما يسقط به القطع في السرقة وثبوته بما ثبت به كما مررت الإشارة إليه (قوله يده اليمنى) أي للمال كالسرقة ورجله اليسرى للجارية ولو تعددت اليد أو الرجل فكما مر في السرقة ولو فقدت أحدهما اكتفى بالباقية ولو فقدت ما ععلق الحكم بما بعدهما ولو عكس ما ذكر كأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أولا أجزأ لأنها حد تام وإن أساء أجزأ ولا ضمان ولو قطع يده اليمنى ورجله اليسرى أولا لم يعتد بقطع رجله وفيها الضمان بما مر في مسألة الدهشة ولا يسقط قطع رجله اليسرى وفارق ما قبله لأن

[قوله هو مسلم] خرج الكافر وقوفامع مورد الآية لكن اعتمد الزركشي وغيره اعتبار الالتزام بالأحكام ليدخل الذي [قوله فليسوا قاطعا] أي بل حكمهم في القصاص والضمان كغيرهم [قوله والذين يظلمون] بين بهذا أن شرط الشوكة بالنظر لمن يخرجون عليهم لا مطلقا [قوله بما ذكر] راجع لقوله الشوكة [قوله لا عقوبة عليهم] أي ولكن يضمن النفس والمال وإنما اختص المعتمد القوة بالتعليظ لفظ جنابته حيث اعتمد قوته بخلاف من يعتمد الحرب [قوله ولو علم] يقتضى الحكم بالعلم هنا وقد يقال ما فيه من حق الأدعى سوغ ذلك [قوله قوما يخيفون] الأول مفعول أول والثاني منقول ثان واعتراض بأن قوما منكرة فلا يصح كونه مفعولا أول لعلم [قوله ولا قتلوا] يجوز أيضا أن يضمن يأخذوا معنى تلفوا فيستغنى عن هذا [قوله بحبس وغيره] ظاهره وجوب ذلك كحقتل غيره وقطعه والواو في عبارته بمعنى أو

الطريق ولم يأخذوا مالا ولا قتلوا (نفسا عززهم بحبس وغيره) والحبس في غير موضعهم أولى (وإذا أخذ القاطع نصاب السرقة قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى فإن عاد فبسراره ويمناه

ومن قتل قتل حتما لا يسقط بوجه (وان قتل وأخذ مالا) ربع دينار (قتل ثم صلب) بعد غسله ونكفنه والصلاة عليه (ثلاثا ثم ينزل وقيل يبق حتى يسيل صديده وفي قول يصلب قليلا ثم ينزل فيقتل) ويغسل ويكفن ويصلى عليه (ومن أعانهم وكفر جمعهم) ولم يأخذ مالا ولا قتل نفسا (هزر مجس وتغريب وغيرهما) (٢٠٠) أي بواحد مما ذكر برأى الامام (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) واذا

فيه تبعية خصل لم تعهد مركبة من خصلتين (تنبية) يؤخذ مما صر في السرقة أنه لو سقط العضو المستحق قطعه بعد طلب المال رائبانه سقط القطع أو قبله لم يسقط وينقل لما بعده فراجع (قوله قتل) لأجل القتل احتمالا لأجل المال ان كان حال قتله ملاحظا لأخذه سواء أخذه أم لا ولا فلا يتحتم قتله ويصدق في عدم الملاحظة قبل أخذه وفيما بعد أخذه نظرا لآله الأذرى (قوله ثم صلب) أي حتما (قوله بعد غسله ونكفنه) والصلاة عليه في محل محاربه ان كان في محل مرور الناس والافنى أقرب محل اليه مما هو من محال مرورهم ندبا ولومات حتف أنه قبل صلبه لم يصب (قوله ثلاثا) أي من الأيام بلياليها وجوبا ولا يجوز الزيادة عليها ولو خيف انتجاره قبل اتمامها أنزل وجوبا أيضا (قوله ومن أعانهم) ولو بدفع سلاح أو مركوب أو تبليت ولو اضافة وليس معذورا بخوفه منهم مثلا (قوله عزز) أي عززه الامام وجوبا بما ذكر مما يراه (قوله بتغريب) وسيأتى أنه دون عام في الحر ودون نصفه في الرقيق (قوله وهل يعزر في البلد الخ) هو تغريب على الوجه المرجوح المعين للتغريب والمتمتع عليه ماصححه في الروضة (قوله وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص) هو المعتمد لأنه حق آدمى اجتمع مع حق الله تعالى (قوله لا يقتل الأب بولده) ولا يغيب كفه وهل يتحتم قتله كافي العفو الآتى راجعه (قوله ولو عفا) أي ولو بلا مال لم يسقط قتله أي عن المحاربة ويسقط قتله عن القصاص (قوله لتحتم قتله) ولذلك لا يسقط باقراره ولا يصح الرجوع فيه لو ثبت بالاقرار ولا شيء على قاتله بعد العفو وتجبدته قبله لورثته ودية المقتول في تركته (قوله وعلى الثاني) وهو كون المقلب معنى الحد والخامسة فيه القتل بمقتل أو بقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة قتل الجمع والثانية الموت والأولى في قتل نحو ولده وذكرها على ألف والفسر غير المرتب لأنه الأولى (قوله ولا قيمة فيها) أي في الثانية في قتل العبد (قوله كالخائفة واجبه المال) أي جزما ولا قتل فيه مطلقا (قوله والسارى) أي من الجروح قتل لشمول القتل لما بالسراية (قوله لا بعدها) ما لم يثبت توبته قبلها بينة بعد دعواه بها (قوله في الشقين) وهما قبل التوبة وبعدها والمعبر عنه بالمذهب فيهما طريق القطع (قوله ودليل السقوط الخ) أي ولأنه قبلها غير متهم فيها بخلافه بعدها قال شيخنا في شرحه والمراد بما قيل القدرة أن لا يعتمد اليهم يد الامام بهرب أو استخفاف أو امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الأقرب فراجع

[قوله ثم صلب] أي حتما [قوله ثم ينزل] هذا والوجه عقبه مفروضان بعد استيفاء الثلاث لكنه لو تغيب قبلها أنزل وكذا لو خيف تغيبه على الأصح [قوله وفي قول] وجهه أن الصلب في الحياة فيه تعذيب فلو قدم القتل لفات فكان كجلد الخمر يقدم على القصاص على ما عتمده الزركشى ونقله عن الامام كاسنبيه عليه آخر الباب [قوله وهل يعزر في البلد] أي هل يعزره أو يكتفى بالنفي [قوله ولو عفا عليه] الضمير فيه يرجع الى قوله بالأول [قوله ويقتل في الأولى] لو قتل عبد نفسه أو غيره معصوم كزنان محصن لم يقتل على هذا القول أيضا [قوله والسارى قتل] هو محتمل قوله فاندمل [قوله وقيل في كل منهما قولان] وجه السقوط بعد القدرة أنه تعالى خصص هنا وأطلق في آية السرقة بقوله فمن تاب من بعد ظلمه ورد بأنه في هذا حل المقيد على المطلق عكس القاعدة

عين صوبا منه العدول الى غيره وهل يعزر في البلد المنتفى اليه بضرب وجس وغيرهما وجهان قال في الروضة الأصح أنه الى رأى الامام وما اقتضته المصلحة (وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول) معنى (الحد) حيث لا يصح العفو عنه ويستوفيه السلطان (فعلى الأول لا يقتل بولده وذمى) وهب (ولومات) من غير قتل (فدية) في الحر وقيمة في العبد من تركته (ولو قتل جمعا قتل بواحد والباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالأول ولو عفا عليه لم يسقط قتله لتحتم (ولو عفا عليه) أي المقتول (بمال وجب) المال (وسقط القصاص ويقتل حدا) لتحتم قتله (ولو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله) وعلى الثاني يقتل بالسيف في هذه الخامسة ولغا العفو في الرابعة ولادية في الثالثة والثانية ولا قيمة فيها ويقتل في الأولى (ولو

[قوله

جرح فاندمل لم يتحتم قصاص في الأظهر) فالقاطع فيه كغيره والثاني يتحتم كالقتل

والثالث يتحتم في اليدين والرجلين المشروع فيهما القطع حدا دون غيرها كالأنف والأذن والعين والقصاص على الأقوال المقابلة بالثلث وبما لا قصاص فيه كالخائفة واجبه المال والسارى قتل وقد تقدم حكمه (ونسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لا بعدها على المذهب) في الشقين وقيل في كل منهما قولان ودليل السقوط قوله تعالى الا الذين

كجواب من قبل أن تقدروا عليهم الآية وقد تقدم ما يخصه من قطع اليد والرجل وتحتم القتل والصلب (ولا يسقطه سائر الحدود) أي باقيها وهو حدود الزنا والسرقه والشرب والقذف (بها) أي بالتوبة (في الأظهر) في حق قاطع الطريق وغيره والثاني يسقط بها قياسا على حد قاطع الطريق (فصل) في اجتماع عقوبات على غير قاطع الطريق (٢٠١) (من لزمه) لأميين

(قصاص) في النفس

(وقطع) لطرف (وحد

قذف وطالبوه جلد ثم

قطع ثم قتل ويأمر بقتله

بعد قطعه لاقطعه بعد جلده

ان غاب مستحق قتله) لأنه

قد يهلك بالموالة فيفوت

قصاص النفس (وكذا

ان حضروا قال مجازوا القطع)

فانا لانجمله (في الأصح)

خوفا من الهلاك بالموالة

والثاني قال التأخير كان

لحقه وقد رضى بالتقديم

(واذا أخر مستحق النفس

حقه جلد فان برأ) بفتح

الراء (قطع) ولا يقطع قبل

البرء خوف الهلاك به (ولو

أخر مستحق طرف) حقه

(جلد وطى مستحق النفس

الصبر حتى يستوفى الطرف)

حذرا من فواته (فان باهر

فقتل فلمستحق الطرف

دينه) لفوات استيفائه

(ولو أخر مستحق الجلد)

حقه (فالقصاص) مما سبق

(صبر الآخرين) فلا

يقتل ولا يقطع قبل الجلد

(ولو اجتمع حدوده

تعالى) على واحد بأن

شرب وزنى بكرا أو سرق

وارتد (قدم الأخف) منها

(قوله فان تابوا) اعلم أن التلاوة الا الذين تابوا فله سهو من الشارح أو تحريف من الناسخ واعلم أن التوبة لغة الرجوع مطلقا وشرعا الرجوع عن الطريق المعوج الى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا يستدعى سبق ذنب وشروطها في حقوق الله تعالى النذب والاقلاع والعزم على عدم العود ويزاد في حق الآدمي رد المظالم اه فراجعه لأن رد المظالم شرط للتوبة مطلقا (قوله من قطع اليد) في المرة الثانية والرجل أى في المرة الأولى لأن ذلك هو المأخوذ للمحاربة وهو جزاء وعقوبة وقع تابعا لاختلاف الجهة (قوله ولا يسقط سائر الحدود أى باقيها) وان ثبت بالاقرار نعم يستثنى منه قتل المرتد باسلامه وتارك الصلاة بفعالها ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حدود ثلاثة (قوله وهو حدود الزنا) ولو من كافر أسلم على المعتمد فيحد بعد اسلامه جلدا ورجا وقتلا وقطعا وتقدم أن الحد يتعد إن حد عقب كل مرة والا كفى حد واحد ويدخل الجلد في الرجم لمن زنا بكرا ثم محصنا لامن زنى محصنا كافرا ثم رق ثم زنى فلا يدخل على المعتمد كذا قاله شيخنا فراجعه (قوله أى بالتوبة) والتفصيل المذكور بالنسبة للظاهر والا فهي نسق العقوبة مطلقا في الآخرة كالأقيمت عليه الحدود في الدنيا نعم لابد في هذه من التوبة عن العزم والاقدام .

(فصل: في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الآدمي أو لهما) فهي أقسام ثلاثة سواء في قاطع الطريق وغيره والتقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليس في محله ولعله ناظر الى الخلاف فليأتل (قوله قصاص الخ) وكذا تذيير فهي أربعة ويقدم التعزير على الجلد لأنه أخف (قوله ويأمر بقتله) وجوبا (قوله لاقطعه بعد جلده) فيمهل وجوبا الى أن يبرأ (قوله لأنه قد يهلك) فلو علم عدم هلاكه عجل قال العلقمي نعم ان خيف بالامهال فوت ما بعده نحو من به مرض مخوف طلب التحجيل قال شيخنا وجوبا (قوله خوفا الخ) فان لم يخف موته عجل جزا (قوله وعلى مستحق النفس الصبر) لأن العفو مندوب اليه ورميا يؤول اليه الأمر فسقط ما لا نام هنا (قوله فان باهر فقتل) جعل مستوفيا لحقه لكنه يعزر (قوله صبر الآخرين) وجوبا (قوله ويمهل) أى وجوبا والتعزير بين الجلد والقطع على المعتمد (قوله بأن انضم الى ما ذكر) وهو الشرب وزنا البكر والسرقه والردة وانما ذكر القذف دون غيره لذكر المصنف له (قوله ثم يقتل) أى بلامهلة (قوله لأنه حق آدمي) والقاعدة أن حق الآدمي

[قوله من قطع اليد] اعترض المنهاج بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد لأنه لا يخص القاطع واعتذر العراقي بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فان المجموع هنا عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها قال ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرفعة حتى نقل في الكفاية عن النووي اختيار عدم سقوط اليد [قوله ولا يسقط الخ] أى سواء ثبت بالبينه أم بالاقرار [قوله والقذف] نازع الزركشي في ثبوت الخلاف فيه وخصه بحدود الله سبحانه وتعالى [قوله الثاني يسقط بها] ظاهره عدم التوقف على صلاح حاله .

(فصل: من لزمه قصاص) [قوله جلد فاذا برأ قطع] هذا قد يفنى عن قوله السابق لاقطعه بعد جلده الخ الان ذكره هنا استيفاء للتقسيم [قوله دينه] أى في تركة المقتول [قوله على حد زنا]

(٢٦) - (قليوبى وعميرة) - رابع (فالأخف) وجوبا وأخفها حد الشرب فيقام ثم يمهل وجوبا حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ويمهل ثم يقطع ثم يقتل (أو) اجتمع (عقوبات لله تعالى ولآدميين) بأن انضم الى ما ذكر قذف (قدم حد قذف على) حد (زنا) لأنه حق آدمي وقيل لأنه أخف (والأصح تقديمه على حد شرب

مقدم مطلقا ان لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا أو قطعاً قاله شيخنا الرملي وبه صرح شيخ الاسلام
ولعله للأغلب كما يعلم مما يأتي فلما اجتمع قطع قصاص وقتل ردة قدم القطع أو اجتمع قطع سرقة
وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما لاستواء الحتين قطعاً اذا المقلب في المحاربة القود ورجله للمحاربة
أو قتل زنا وقتل ردة عمل الامام بالصلحة في أيهما يقدم لاستوائهما في كونهما حقين لله تعالى أو قطع
سرقة وقتل محاربة قطع ثم قتل وصلب للمحاربة وقدم حق الله هنا لعدم فوات حق آدمي به
ولو اجتمع قصاص بلا محاربة وقتل محاربة قدم أسبقهما لاستوائهما في كونهما حقا لآدمي فان
لم يكن سبق أفرع بينهما ولو اجتمع قتل قصاص وقتل ردة قدم القتل على القصاص وان سبقت
الردة لأنه حق آدمي ولا ينظر الى مصلحة أخذها مما سبق في القاعدة وقد ينظر فيه بما مر في قطع
اليدين عن السرقة والمحاربة معا إلا أن يقال لا يتصور في قطع اليد حقيق لتوقفهما معا على طلب
المال فتأمل (قوله وأن القصاص الخ) تقدم المعتمد فيه عن شيخنا .

﴿ كتاب الأشربة ﴾

أي بيان حقيقتها وحدودها ومستحقيها وفيه بيان التعزير ومستحقه لأنه قد يكون على مشروب
أو لتقلب الحد عليه اكونه عقوبة أو غير ذلك (قوله جمع شراب بمعنى مشروب) وحقيقته المتخذ
من ماء العنب وألحق غيره به وقيل الخ حقيقة في الجميع واختلاف أنواعها جمعها كالتعازير والمراد
بالمشروب ما يعم المأكول (قوله أسكر) أي بأن كان فيه شدة مطربة في ذاته لا مافيه تخدير كالبنج
والحشيش كما يأتي (قوله حرم) للاجتماع على تحريمه الواقع آخره في غزوة خير لا تحريمه في ثالث سني
الهجرة بعد أن كان حلالا قبلها في أول الاسلام ثم أحل بعده ثم حرم ثم أحل ثم حرم مرتين أو أكثر فهو
مما تكرر عليه النسخ كما مر في الذكاح وشربه كبيرة وان منجه بمثله من الماء ويكفر مستحله
الاقدرا لا يسكر من غير العنب لقول أبي حنيفة بحله (قوله وحد شاربه) وان لم يسكر حيث كان
مكلفا مسلما مختارا عامدا عالما به وبتحريمه وتعاطاه شرابا صرفا بلا شبهة ولا يرد حد الحنفي
لما يأتي ويتعدد الحد لمن حد عقب كل مرة والا كفي حد واحد كما مر (قوله وحريا)
ولو معا هذا كالذي بالأولى (قوله وعدم التزام الخ) أي بسبب عقد الجزية فلا يرد عقابهما
في الآخرة ويجب على كل منهما أن يتقايها وكذا كل مكاف ولو مكرها كما اعتمده شيخنا ويندب
لصبي ومجنون ولو بعد افاقته ويصدق المكره بيمينه (قوله لوجهين) أحدهما وجوب الحد بناء

وأن القصاص قتلا وقطعا
يقدم على حد (الزنا)
تقدما لحق آدمي والثاني
العكس تقدما للأخف
﴿ كتاب الأشربة ﴾
جمع شراب (كل شراب
أسكر كثيره حرم قليله)
وكثيره (وحد شاربه)
قليلا كان أو كثيرا من
عنب أو غيره (الاصبا
ومجنونا وحريا وذميا
وموجرا) أي مصبوبا في
حقه قهرا (وكذا مكره
على شربه على المذهب)
فلا يحدون لعدم تكليف
الأولين والآخرين وعدم
التزام المتوسطين حومة
الشراب ومقابل المذهب
طريق حاك لوجهين
(ومن جهل كونها) أي
الخمر

أي زنا البكر [قوله تقدما للأخف] هذا قاصر على جلد الزنا وكأنه فرّ بهذا عن قول البلقيني
ان كان حد الزنا رجلا فلا خلاف في تقديم القطع عليه اه وعلى قياس ما قاله البلقيني حد القذف
مقدم على الرجم قطعاً ثم قوله والثاني يرجع لحد الشرب أيضا أي فيقدم على حد القذف لأنه أخف
لكن صنيع الشارح اقتضى أن القصاص مقدم على حد الزنا وهو ممنوع .

﴿ كتاب الأشربة ﴾

[قوله وحد شاربه] ولو كان يرى حل تناوله ولو كان من عادته عدم سكره بشرب الخمر [قوله
الاصبا الخ] الظاهر أن الاستثناء من الحد خاصة ثم رأيت الشارح ذكره بعد لأن الصحيح
أن السكفار مخاطبون بفروع الشريعة [قوله وكذا مكره الخ] نقل في شرح المذهب عن الأكثرين
أن عليه أن يتقايها سواء كان معذورا بشربه أم لا قال وكذا سائر المحرمات من المأكول والمشروب
والنهي في البحر وغيره الاستحباب [قوله لوجهين] أحدهما يحل بناء على أن شربها لا يباح بالكراه .

وهي المشتقة من صبر العنب (خرا) فشر بها (لم يحد) لعفوه (ولو قرب اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لجهله (أو) قال بعد علمه بتحريمها (جهلت الحد حد) لأن حقه أن يتمتع (ويحد) (٢٠٣) جردى (خر) وهو ما ينقي

في أسفل انائها نخيتا (لا يخبز عجن دقيقه بها) ومجهون هي فيه (لاستهلاكها) وكذا حقنة (سقوط) بفتح السين أى لا يحد بهما (في الأصح) لأن الحد للزجر ولا حاجة فيهما الى زجر والثاني يحد بهما للطرب بهما كالشرب والثالث يحد في السقوط دون الحقنة (ومن غص) بفتح الغين (بقمة أسافها) بخمر ان لم يحد غيرها (وجوبا ولا حد) (والأصح) تحريمها لدواء (وعطش) اذا لم يحد غيرها لعدم النهي عنها والثاني جوازها لذلك والثالث جوازها للتداوى دون العطش والرابع عكسه والجواز في التداوى مخصوص بالقليل الذي لا يسكر وبقول طيب مسلم ويرتفع الجواز في العطش الى الوجوب كتناول الميتة للضطر وعلى التحريم قيل يحد وقيل لا وعلى الجواز لاحد (وحد الحر) أربعون ورقين (عشرون) على النصف من الحر (بسوط أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب وقيل بتعين سوط) لاقتصار

على أنها لا تباح بالا كراه (قوله وهي المشتقة الخ) هو بيان حقيقة الحرة والمراد هنا المسكر مطلقا كما مر ويصدق في جهله بيمينه نعم ان نشأ بين المسلمين بحيث لا يخفى عليه لم يصدق ويحد (قوله انائها) أضافه نظرا لما السلام فيه والا فالردى اسم لما يرسب في أسفل اناء كل مائع (قوله نخيتا) فهي خرة معقودة وحده بها نظرا لأصلها كما لا يحد بالحشيش والبنج ونحوهما ولو مذابة نظرا لأصلها لم تصل الى الشدة المطربة (قوله لاستهلاكها) راجع للخبز والمجهون ولا يتقيد الحكم بهما أخذنا من العلة فالماء ونحوه كالعسل كذلك والمراد باستهلاكها عدم ظهور عينا بالرؤية (قوله والثاني يحد الخ) صريح في أن الخلاف في الحد وأما الحرمة فهي باقية اتفاقا وهو كذلك في هذا وكذا ما قبله أيضا لا ننحو وتداو كما يأتي (قوله في السقوط) نظرا لكونه في الدماغ فلا يسمى شرابا (قوله ومن غص) بفتح الغين أى المجهمة ويجوز ضمها وبعدها صادمهمة ثقيلة بمعنى شرب (قوله ان لم يحد غيرها) مما يقوم مقامها ولو من بول نحو كلب فهو قيد للوجوب ويلزم عدم الحرمة وعدم الحد والا فلا يجب بل يحرم ولا حد للشبهة (قوله تحريمها لدواء) أى وهي صرفة والا فيجوز التداوى بما هي فيه كصرف بقية النجاسات (قوله اذا لم يحد غيرها) أى بما يفي عنها ولومن مطلق كما تقدم وهذا قيد للخلاف فان وجد غيرها حرمت قطعا ولكن لاحد كما مر (قوله والجواز في التداوى الخ) هو قيد للجواز المبني على الوجه الثالث المرجوح (قوله ويرتفع الجواز في العطش) أى على الوجه الثاني والرابع وكذا على الأول الرابع والثاني لأن حالة الاضطرار لا خلاف في الجواز فيها فلأسقط لفظ الجواز من عبارته لكان صوابا تأمل (قوله الى الوجوب) وحيث لا حرمة فيها كما مر ومثل العطش غيره مما تقدم (قوله وقيل لا) أى لا يحد وهو المعتبر (قوله وعلى الجواز) أى فيما ذكر من الوجوه الأربعة لاحد بلا خلاف نعم يحد حتى يشر به ما يقول بجواز زجر الميل الطبع اليها لأنها من باب درء المفاسد ولذلك لا تزدها منه (فرع) يجوز إزالة عقل لنحو قطع ساعة بنحو بنج لا يسكر على المعتد (قوله وحد الحر) أربعون وقال الأئمة الثلاثة ثمانون (قوله ورقين) ولو مبعضا عشرون على النصف من الحر وقياس ما ذكر عن الأئمة الثلاثة أن حده أربعون وهو معطوف على الحر وعدم تعريفه المناسب رعاية للاختصار وهو يشمل الذكر والأنثى فيهما (قوله لاقتصار الصحابة عليه) أى على السوط بعده صلى الله عليه وسلم (قوله فانه) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كان يضرب) أى بأمر بالضرب كما مر فالأحاديث كلها إيان لمطلق الضرب من غير تقدير كما سيذكره (قوله بأن سأل) أى أبو بكر من حضره في مجلسه أو من

[قوله ولو قرب اسلامه] يستثنى الخاطا للعلماء كأهل القمة بمصر [قوله انائها] أضافه لقول المتن جردى خر والا فالردى ما يرسب في أسفل المائع مطلقا [قوله ولا حاجة] أى لأن النفس لا تدعو الى ذلك [قوله والثالث يحد] كما يحرم في الرضاع السقوط دون الحقنة [قوله بفتح الغين] أى وفيه الضم أيضا [قوله وعطش] بحث الزركشي جواز كل النبات المحرم عند الجوع اذا لم يحد غيره ومثله بالحشيش قال لأنها لا تزيد الجوع وفيه نظر يعرف بالنظر في حال أصلها عند أكلها [قوله والثاني جوازها لذلك] كغيرها من النجاسات واحتج الأول بأن الله لما حرّمها سلب نفعها بأن شر بها يثير العطش بعد ذلك [قوله أربعون] أى خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا إنها ثمانون [قوله وقيل بتعين سوط] فلا يجوز الأيدي والنعال ومراده بالسوط ما يشمل العصا لأخصوص المتخذ من سيور ففي الحديث أتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع ثمرته

الصحابة عليه بعد النبي صلى الله عليه وسلم فانه أتى بشارب فقال اضربوه بالأبدى والنعال وأطراف الثياب رواء الشافعي وفي صحيح البخاري نحوه وفيه وفي صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام كان يضرب بالجريد والنعال وقد ذكر ذلك الضرب للشرب بأربعين في زمن أبي بكر رضي الله عنه بأن سأل من حضره فضرب أربعين حياته ثم عمر أربعين الى أن

فاستشار جلده ثمانين قال
على رضى الله عنه لأنه إذا
شرب سكر وإذا سكر هذى
وإذا هذى افترى (ولو
رأى الامام بلوغه ثمانين
جلى في الأصح) كما فعل
عمر رضى الله عنه والثاني
لمنع لأن عليا رضى الله عنه
رجع عن ذلك فكان يجلد
في خلافته أربعين (والزيادة)
عليها (تعزيرات وقيل
حد) بالرأى (ويحد باقراره
أو شهادة رجلين لا بريح
خبر ويكره في) لاحتمال
كونه غائطا أو مكراها (ويكفي
في اقرار وشهادة شرب
خرا وقيل بشرط وهو عالم
به مختار) لاحتمال أن
يكون جاهلا به أو مكراها
عليه ودفع بأن الأصل عدم
الجهل والا كراه (ولا يحد
حال سكره) بل يؤخر الى
أن يفيق ليرتدع (وسوط
المحدود) في الشرب والزنا
والقذف (بين قضيب
وعصا ورطب ويابس)
للاتباع (ويفرقه) أى
السوط من حيث العدد
(على الأعضاء) ولا يجمع
في عضو واحد (الامقائل)
كشرة النحر والفرج
ونحوهما (والوجه قيل
والرأس) لشرفه كالوجه
والأصح لا والفرق أنه مغطى
غلبا فلا يخاف تنويهه
بالضرب بخلاف الوجه

حضر الجلد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كما صرح به بعضهم ولعل المستول أجاب بالأثر بعين أخذنا مما
بعده أى أجابه بذلك اجتهدا ووافقا عليه الحاضرون ففعله أبو بكر وقيل أجابه برواية مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم كان يضرب في الحجر بالجريد والنعال أربعين وعلى هذا ففعل أبو بكر لم يكن بلغه ذلك حين سأل
وفيه نظر والوجه أن هذه الرواية لم تثبت وأن كانت في مسلم ولا ماسياقى عن علي رضى الله عنه كما يصرح به
قول الشارح وقد رد ذلك الخ إذ لو ثبت لكان عدم بلوغها للخلفاء الأربعين ومن حضر من الصحابة أبو بكر
حين سؤاله عن ذلك من أبعده البعيد ولما استشار الامام عمر رضى الله عنه من حضره في كم يضرب ولما وسعه
الاجتهاد بمخالفها بالزيادة عليها ولما وسع الامام عليا أن يقول كل سنة فتأمل وافهم وراجع والخق أحق من
المراء (قوله تتابع الناس) أى أكثر منهم الشرب (قوله فاستشار) أى عمر كما هو الظاهر أى شاور من حوله
في الزيادة على الأربعين الى الثمانين فقيل لم يشير وأعليه ففعلها باجتهاده وهو الموافق لما سياتى وقيل أشاروا
عليه بها فوافقهم ولذلك قال علي رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
ثمانين وكل سنة وهذا أى الأربعين كما قاله ابن حجر وغيره أحب الى تبعاله صلى الله عليه وسلم (قوله قال علي
رضى الله عنه الخ) هو بيان لمستند الامام عمر في ضربه ثمانين لأن ذلك لازم (قوله هذى) من الهذيان
وهو التكلم بغير روية (قوله افترى) أى قذف وحد القذف ثمانون (قوله كما فعل عمر رضى الله عنه)
باجتهاده ولم يثبت عن الصحابة موافقته عليه فدهوى الاجماع عليه مدخولة فلذلك رجع عنه على رضى الله
عنه كما ذكره بعد (قوله والزيادة الخ) هو جواب عن الواقع من عمر رضى الله عنه باجتهاده أو مع موافقة
الصحابة عليه أو مع وجود النص بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر كما قيل فيما مر (قوله عليها)
أى الأربعين الى الثمانين فقط ولا يجوز الزيادة بعدها لقيام الاجماع على منع الزيادة عنها (قوله تعزيرات)
أى أكثر من تعزير على وجه مخصوص فلذلك بلغت قدر الحد وامتنعت الزيادة فافهم (قوله وقيل حد
بالرأى) أى وقيل الزيادة حد برأى الامام الذى يأمر بالحد لا بالنص عليها لعدم الاتفاق على ثبوته كما مر
فهو مخالف لبقية الحدود لجواز ترك بعضها وعدم تحقق مقتضيه (قوله ويحد باقراره) أى الحقيقي ومثله
علم السيد في عبده لا غيره (قوله ولا يحد حال سكره) فيحرم ولكن يجزئ لو وقع مالم يصير ملقى كالخسبة
ويكره في المسجد ويحرم ان لوته بنجس (قوله وسوط) هو فى الأصل سيور تلف وتلوى سمي بذلك لأنه
يسوط الجلد أى يشقه وكون السوط بين ما ذكر واجب كما قاله الزركشى وقيل مندوب (قوله الحدود)
لوقل العقوبة كان أولى ليشمل التعزير (قوله في الشرب والزنا والقذف) أشار الى أنه لا يوجد تعين
الجلد في غيرها فالمراد بالزنا في البكر (قوله قضيب) هو عصا رقيق جدا (قوله ويفرقه) وجوبا (قوله
من حيث العدد) لامن حيث الزمان أو الخفة والتقل (قوله الامقائل) فيحرم ولا ضمان لومات (قوله
والوجه) فيحرم (قوله والأصح لا) قيده بعضهم بغير نحو مخلوق وأفرع والا فيجذب قطعا ومتى
وضع يده على محل لم يعد عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيحرم ان تأذى به ويجلد الرجل قائما مد بالمرأة جالسا

فقال بين هذين فأتى بسوط قد ركب به ولان فأمر به وجلد [قوله لأن عليا رضى الله عنه رجع عن ذلك]
لك أن تقول ان كان الذى صدر من عمر اجاعا فكيف ساغ لعل مخالفة وان كان غير اجاع فكيف احتج
به الأصحاب ويحجب بأنه اجاع على جواز الزيادة لاعلى تعينها لما سياتى أنها تعزيرات [قوله تعزيرات]
أى لأنها لو كانت حدا ما جاز تركها ووجه الثاني أن التعزير لا بد من تحقق سببه وأيضا لو كان تعزيرا لما
جاز بلوغه أربعين ورد بأن ذلك تعزيرات واعترض الرافعى بأن الجنابة المتولدة منه لا تنحصر فجاز
مجاوزه الثمانين [قوله ويحد باقراره] أى الحقيقي [قوله قضيب] وهو الفصن أى فيكون ضعيفا .

كذلك ويلف عليها ثيابها وجوبا ويلفها نحو امرأة ومحرم والخثي كالمرأة ولا يلف ثيابه الا محرم (قوله ولا تشديه) أي المحدث ولو أتى والد مفرد مضاف فيشمل الدين معا فيحرم شديهما عند شيخنا الرملي ويكره فقط عند الخطيب والأول موافق لما مر من تمكنه من وضع يده على ما يؤله ولا يتولى الجلد الا الرجال ولومن أتى وخثي ويجلد ذوالهيئة في محل خال واستحسن الماوردي ما أحدثه أهل العراق من جلد المرأة في نحو غرارة لأنها أسرتها (قوله ولا تجرد) فيكرهه (قوله دون نحو جبة) فيجب نزعه (قوله فلا يجوز) أي عدم تواليه فيحرم ولا يعتد به نعم إن بقي ألم الأول عند الضرب الثاني كفى قاله الامام ورجحه

(فصل : في التعزير) من العزر وهو مفرد التعازير كما مروى يطلق لغة على التعظيم والتفخيم والتأديب والاحلال والرد والمنع والضرب الشديد ودون الحد وشرعاً تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة غالباً وهو لله أولادى ولا يستوفى ما يتعلق بالآدمي الا بعد طلب ذلك الآدمي كافي حد السرقة وغيره ويلزم الامام إجابته المصلحة (قوله في كل معصية الخ) هذا الضابط للغالب فقد يشرع التعزير ولا معصية كتأديب طفل وكافر وكن يكذب بالآلة طولا معصية فيها قد يفتنى مع انتفاء الحد والكفارة كقطع شخص أطراف نفسه وكصغيرة صدرت من ذى هيئة قبل نهى الحاكم له وان تكررت ومثله وطء حليته في دير هالذا تكرر وتكليف المالك مملوكه مالا يطبق وقد يجتمع مع الحد كما فيمن تكررت منه الردة لأن الاصرار على الردة ردة ويعزر بعد اسلامه وقد تجتمع مع الكفارة كما في الظهار واليمين الغموس وافساد صومه يوما من رمضان بجماع منه حليته وقد يجتمع الثلاثة نحو من زنى بأمة في رمضان زاد ابن عبد السلام وهو صائم معتكف محرم في جوف الكعبة قال فيلزمه العتق والفدية ويحد للزنا ويعزر لقطع رجه واتهالك الكعبة (فرع) يعزر من وافق الكفار في أعيادهم ومن يمسك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لدمي يا حاج ومن سمى زائر قبور الصالحين حاجا (قوله كباشرة الأجنبية) من رجل بوطه أو غيره وان أوهم كلامه الأول والمراد بالأجنبية غير حليته ولو محرما له (قوله والتزوير) هو محاكاة خط الغير (قوله بحبس) وله ادامة حبس من يكثر أذاه للناس ولا يكفه التعزير حتى يموت (قوله صفع) هو الضرب بجمع الكف أو يبطنها (قوله أوتو يبخ بالكلام) وبالقيام من مجلس وخلع ملبوس ويجوز باركاب دابة نحو حمار مقابا ودورانه بين الناس وبكشف رأسه وبحلق رأس لمن يكرهه ويصلب دون ثلاث وتقريب دون عام في الحرودون نصفه في الرقيق ولا يجوز منع طعام أو شراب أو صلاة أو خلق لحية وان قلنا بالأصح انه يكره حلقها لنفسه من نفسه وحلق رأس المرأة كاللحية ولو عزر به فيهما كفى ومنع شيخنا الرملي ثعبا لابن دقيق العيد الضرب بالردة المعروفة الآن لقوى الهيات لأنه صار عارا في ذريتهم فراجع (قوله ويجتهد الامام) وكذا غيره ممن يجوز له التعزير من نحو كافل صبي أو مجنون أو سفيه وسيد في رقيقه ومعلم لم تعلم منه لكن باذن ولي محجور وزوج خلق نفسه (قوله وله أن يجمع الخ) هو دفع لما توهم من أن أو لأحد الاشياء فيفيد أنها للإباحة فله جمع نوعين فأكثر ونجب مراعاة الأخف فالأخف كالاصيال (قوله وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة) بخلاف المتعلق بالآدمي كما مرّت الاشارة اليه

(فصل : يعزر بحبس أو ضرب الخ) وله أن يجمع بين نوعين منها كالضرب والحبس قال ابن الرفعة لكن ينبغي أن ينقص الضرب حينئذ عن أدنى الحدود نقصانا لا يبلغ مع الذي ضم اليه من ألم الحبس مثلا أدنى الحدود ثم من الأنواع التي يعزرها التقي أيضا ولا يجوز خلق لحيته وفي تسويد وجهه وجهان والأكثر على الجواز ولا يجوز على الجديد بأخذ المال .

(ولا تشديه) بل تترك يده مطلقين حتى يتقى بهما (ولا تجرد ثيابه) بل يترك عليه قميص أو قميصان دون جبة محشوة أو فروة (ويؤلى الضرب) عليه (بحيث يحصل زجر وتنكيل) فلا يجوز أن يضرب في كل يوم سوطا أو سوطين (فصل) في التعزير (يعزر في كل معصية لاحد لها ولا كفارة) كباشرة الأجنبية فيما دون الفرج وسرقة مادون النصاب والسلب بما ليس بقذف والتزوير وشهادة الزور والضرب بغير حق (بحبس أو ضرب أو صفع أو توبيخ) بالكلام (ويجتهد الامام في جنسه وقدره وقيل ان تعلق بالآدمي لم يكف توبيخ) فيه بخلاف المتعلق بحق الله تعالى وله أن يجمع بين الحبس وغيره وله في المتعلق بحق الله خاصة العفو ان رأى المصلحة فيه

(فان جلد وجب أن ينقص في عبد عن عشرين جلد و) في (حر من أربعين) جلد أدنى حدودهما (وقيل عشرين) أدنى الحدود على الإطلاق (ويستوى في هذا (٢٠٦) جميع المعاصي) السابقة (في الأصح) والثاني لابل يعتبر كل معصية منها بما

يناسبها مما يوجب الحد فتعزير مقدمات الزنا أو الوطء الحرام الذي لا يوجب الحد ينقص عن حد الزنا لاعتدال حد القذف

والشرب وتعزير السب بما ليس بقذف ينقص عن حد القذف لاعتدال حد الشرب وتعزير سرقة مادون النصاب يعتبر بأغلب حدود الجلد وهو مائة جلد لأن القطع أبلغ منها (ولو عفا مستحق حد) عنه كحد القذف (فلا تعزير للإمام في الأصح) والثاني له التعزير لحق الله (أو) مستحق (تعزير فله) أي للإمام التعزير (في الأصح) والفرق بين الأصحين أن الحد مقدر لا يتعلق بنظر الإمام فلا سبيل إلى العدول إلى غيره بعد سقوطه والتعزير يتعلق أصله بنظر الإمام جاز أن لا يؤثر فيه إسقاط غيره

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية

(له) أي الشخص (دفع كل صائل) مسلم وذمي حر وعبد وصبي ومجنون

(قوله فان جلد) وغير الجلد مثله كالمس (قوله ولو عفا مستحق حد عنه فلا تعزير) ولا تجوز الشفاعة في ترك الحدود إن بلغت الإمام أو كان المحدود صاحب شر والجلز وتجاوز الشفاعة في التعزير مطلقا إلا لذى شر أيضا (قوله فله الخ) أي للإمام أن يعزر من لزمه التعزير بعد عفو مستحقه لما فيه من الإصلاح وقد فرق الشارح بينه وبين الحد .

(كتاب الصيال)

وضمان الولاية وكذا ضمان غيرهم وحكم الخائن وسكوته عنهما غير معيب والصيال لغة الاستطالة والثوب وشرعا استطالة مخصوصة (قوله له) أي أن لم يكن من الولاية والواجب الدفع عليهم ولو عن المال وفي غير الصيال ولهم وكذا لغيرهم عند الأذن على المعتد المتهجم على فاعل المعصية كضرب خرفي بيته كما قاله الإمام وتفسير الضمير بالشخص يشمل دفع ذمي أو حر في مسلم صال على كافر ولو حريا أو على مسلم ولو غير معصوم أو على بضع أو مال ولو حرية أذرتي قال شيخنا وهو كذلك لأنه لا يجوز لغير المعصوم نحو القتل على ما يأتي (قوله مسلم الخ) سواء الذكور أو الأنثى ولو أديتة حاملا والأصل والفرع نعم لا يدفع مضطر ولا مكره على أنلاف مال غيره وقيد شيخنا الرمي بما إذا كان الاكراه بالقتل أو القطع فان كان باءلاف ماله جاز للمالك دفعه ولكل من المسكره بفتح الراء والمضطر عليه دفع المسكره بكسر الراء ولا ضمان وإن ظهر الاكراه بعد القتل مثلا (نبيه) لا يخفى أن الاختصاص كالمال فيما ذكر فيه (قوله على نفس) ولو بمال أو للصائل وكذا ما بعدهما وجوبا أو ندبا فمن رأى شخصا يحرق مال نفسه جاز أن يدفعه عنه أو رآه يريد قتل بماله أو رآه يزني بماله وجب دفعه عنه (قوله أو بضع) وكذا مقدماته (قوله إذا كانت الخ) هو قيد لوجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز الدفع عن غير المعصوم الابن نحو قطع أو تلف منفعة عضو نعم قال شيخنا يجب الدفع عن بضع الحرية ولو بالقتل قال ودخل في المعصوم الكتاب المحترم فيجب الدفع عنه ولو كان الصائل عليه مسلما معصوما أدى إلى قتله ونقل عن الخادم ما يخالفه فراجع (قوله فان قتله) أي قتل الدافع الصائل لم يضمنه وعكسه بأن قتل الصائل الدافع فيضمنه ولو بالقودوان لم يوجب الدفع على المعتد (قوله فلا ضمان) وفارق قليل المال هنا مافي السرقه لوجود المبيع هنا (قوله ولا يجب) أي على غير الولاية كالمس (قوله الدافع عن مال) الاقتصار كولي في مال محجوره ووديع وكالمرهون ولو على غير المرتهن وكما أولزم على عدم الدفع قص جاء أو منصب أو خسارة أو نحو ذلك واختار الفزالي وجوب الدفع عن المال مطلقا كما ذكره شيخنا في شرحه والاختصاص كالمال ويشترط الأذن كما يأتي في نحو النفس (قوله وكذا نفس) كلا أو بضا أو منفعة وأول ذمي (قوله كافر) ومثله مسلم غير معصوم أيضا (قوله أو بهيمة) أي صائفة كما هو الفرض فخرج به ماله وحالات بهيمة بينه وبين ماله فلا يجوز دفعها ويضمنها إن تلفت بدفعه (قوله فيجوز الاستسلام) إن لم يمكن هرب أو نحو استغاثة والواجب ذلك فان قاتل مع ذلك صار ضامنا لقتله

[قوله وفي حر من أربعين] لا يرد على هذا ما سلف من بلوغ حد الجرمين لأنهما تعزيرات لا تعزير واحد

(كتاب الصيال)

[قوله كل صائل] دخل المرأة الحامل وبحث بعضهم تخريبها على تترس الكفار بالمسلمين وكذا يأتي مثل هذا في دفع المرأة الحامل وقد قال الشيخ أبو حامد يحرم ذبح الحيوان المأكول الحامل بغير مأكول [قوله فلا ضمان] أي جواز القتل بئاني ذلك ولأنه أبطل حرمة دمه بصياله [قوله وكذا نفس] بحث الزركشي استثناء النفس الكافرة فلا يجب الدفع عنها لا تنفاهة الموجب هنا [قوله فيجوز الاستسلام] منه ما وقع

لثمان

(على نفس أو طرف أو بضع أو مال) وإن قل إذا كانت المذكورات معصومة (فان قتله فلا ضمان)

فيه بقصاص ولادية ولا قيمة ولا كفارة (ولا يجب الدفع عن مال) لارواح فيه (ويجب عن بضع) قال بغوي بشرط أن لا يخاف على نفسه (وكذا نفس قصدها كافر أو بهيمة) أي يجب الدفع عنها (لا مسلم في الأظهر) فيجوز الاستسلام له

بعض مشايخنا نعم لا يجوز استسلام من به تقع عام كعالم أو شجاع قاله شيخنا (قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه الخ) أي ذاتها أو ما تعلق بها من مال وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب نارة إلى الأول وبقوله ولا يجب أخرى إلى الثاني لكن كلام المصنف ظاهر أو صريح في إرادة الأول وعلى كل فهذا داخل فيما قبله ولعل ذكره لأجل مخالفة الخلاف فتأمل (قوله ولا يجب الدفع عن المال بشرطه) وفارق حرمه كتمان الشهادة المؤدى للضياع بوجود الصيال هنا (قوله فيها) ضميره في الموضوعين عائد إلى أخرى للإشارة إلى أن في الدفع عن المال طريقين وأنه لا خلاف في الدفع عن النفس خلافا لما يوهمه كلام المصنف (قوله ضمنا) إن كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والا كفصوب أو نحو ميل فلا ضمان لها بل يضمن واضعها ما أنلفته (قوله ويدفع الصائل) ويصدق في دعواه عدم الصيال وفي مراعاته الممكن بيمينه فيهما ما لم تقم قرينة قوية على صياله كهجوم بنحو سيف وضعف المصول عليه عنه (قوله بكلام أو استغاثته) فهما سواء إلا أن لزم على الاستغاثته ضرر من نحو ظالم فيجب تأخيرها عن الزجر (قوله بالمجعة والمثلثة) لا بالمجعة والنون فإنه لا يصح لشموله الاستغاثته بمن يقتله أو يضربه مثلا (قوله وتحريم قتال) وكذا غيره من نحو ضرب أو قطع فإن خالف ضمن ولو بالقصاص على المعتمد أي حيث وجدت شروط القصاص بأن دفعه بما يقتل غالبا كما يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم أن وجوب تقديم الزجر على الاستغاثته من حيث الحرمة إذ لا ضمان فيهما وكذا غيرهما بما فيه الترتيب ومخالفة فسقط ما بهضمهم هنا من الاعتراض فراجع ولو أمكن المصول عليه خلاص نفسه بهرب أو غيره وجب عليه وحرم عليه المقاتلة .

(تنبيه) محل مراعاة الترتيب عند امكانه فالولم يجد الاسكينا أو سيفا ابتداء فله الدفع به أو التحم قتال واشتد الأمر سقط الترتيب أو كان المصول عليه غير معصوم كحربي فكذلك قال شيخ الإسلام وكذا في الفاحشة كأن رآه قد أوجع في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه ولم يعتمد عليه شيئا تبعنا الشيخنا الرملي ونقل عن

والثاني يجب دفعه (والدفع عن غيره كهو عن نفسه) فيجب تارقه ولا يجب أخرى على خلاف فيها (وقيل يجب فيها) (قطعا) لأن له الإيثار بحق نفسه دون غيره والوجوب مقيد بما إذا لم يخف على نفسه قال الرافعي كذلك قيده الشيخ إبراهيم المرورودي وغيره وسكت في الروضة عن العزو (ولو سقطت جرة) من علو على الإنسان (ولم تندفع عنه إلا بكسرها) فكسرها (ضمنها في الأصح) والثاني لا تنزيلا لها منزلة البهيمة الصائفة ودفع بأن للبهيمة اختيارا (و يدفع الصائل بالأخف) فالأخف (فإن أمكن بكلام أو استغاثته) بالمجعة والمثلثة (حرم الضرب أو بضرب بيد حرم سوط أو بسوط حرم عصا أو بقطع عضو حرم قتل فإن أمكن هرب فالذهب وجوبه وتحريم قتال) والقول الثاني

لعثمان رضى الله عنه [قوله والثاني يجب] أي أقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وكما يجب عليه إحياء نفسه بالطعام [قوله والدفع عن غيره الخ] اقتضى هذا الكلام أولا وآخر أن من رأى إنسانا يتلف مال الغير أو مال الرأى وتمكن من دفعه من غير ضرر يلحقه لا يجب الدفع واستشكل بتحريم كتمان الشهادة بل صرح الغزالي بالوجوب ثم لا يخفى أن إزالة المنكر من فروض الكفايات فلهل المنفى هنا الوجوب العيني ثم ظهر لى أن هذا الجواب غير صحيح لأن وجوب الدفع عن البضع من فروض الكفايات ويجوز أن يقال في إزالة المنكر بالفعل مثلا بمعنى أنه يحصله بيده مثلا فإن توقف التخلص على دفع وقتال كان ذلك في الأموال ونحوها جائزا لا واجبا كما بين في هذا الباب وبهذا إن شاء الله تعالى يزول الاشتكال [قوله فإن أمكن هرب] أي إذا كان الصيال على النفس أو غيرها وأمكن الحرب به [قوله فالذهب وجوبه] إذا تأملت هذه العبارة استفدت منها أن معنى جواز الاستسلام السابق أنه إذا دار الأمر بين القتال وبين الاستسلام جاز الاستسلام وأما إذا أمكن الحرب فإنه يجب ويحرم الثبات والا لكان من حق المؤلف أن يقدمه على تحريم القتال ولا يذكر وجوب الحرب وهذا ظاهر إن شاء الله ولكن بقي شيء وهو أنه لو تمكن من الحرب فلم يفعل هل يكون مضمونا الظاهر نعم ولا يشك على هذا ما لو ألقاه في ماء مفرق فترك السباحة وهو يحسنها

لا يجب النظر في الثاني حل نص الحرب على من يقن النجاة به ونص عدمه على من لم يقن (ولو عشت يده خلعها بالأسهل من فكه لحية وضرب شديقه) بكسر الشين (٢٠٨) (فان عجز فسأله فندرت أسنانه) بالنون أى سقطت (فهدر) لأن العض لا يجوز بحال

(ومن نظر) بالبناء للفعول (الى حرمه) بضم الحاء وفتح الراء وبالهاء (في داره من كوة) بفتح الكاف طاقه (أو ثقب) بفتح المثناة (عمدا فرماه) أى الناظر صاحب الدار (بخفيف كحصة فأعماه) أو أصاب قرب عينه فخرجه فات فهدر بشرط عدم محرم وزوجة للناظر) لأن له معها شبهة في النظر (قيل و) عدم (استتار الجرم) بالثياب لأنه مع استتارهن لا يطلع على شيء فلا يرى ودفع بأنه لا يدري متى يسترن ويتكشفن فيحسم باب النظر (قيل و) شرط (انذار) بالمجعة (قبل رمية) على قياس دفع الصائل أولا بالأخف وعورض بأنه لا يجب ابتداءه بالقول بل يجوز بالفعل (ولو هزرولى) ولده (ووال) من رفع اليه (وزوج) زوجته فيما يتعلق به من شوز وغيره (ومعلم) صبية ويسمى في غير الوالى تأديبا أيضا (فمضمون) تعزيرهم على العاقلة اذا حصل به هلاك لأنه مشروط بسلامة العاقبة

شيخنا الرملى حل كلام شيخ الاسلام على المحسن (قوله عضت) قال أهل اللغة العض بالاضاد المجعمان كان بالجراحة والافبالطاء المشالة نحو عظ الزمان (قوله بالأسهل) فيقدم الانذار ثم الزجر ثم الفك ثم نحو بيع بطنه أو عصر خصيته ثم ضرب شديقه ثم فقه عينه فالواو بمعنى الفاء (قوله فهدر) أى ان كان العضوض معصوماً أو حياً كان العاض مظلوماً والاكتارك صلاة بعد الأصر بهاوزان محسن ومردت فلا يهدر (قوله لأن العض لا يجوز بحال) أى حيث أمكن التخلص بغيره والا فهو حقه فله فعله (قوله ومن نظر بالبناء للفعول) لأن بناءه للفاعل فاسد ويشترط كون النظر لا لغرض كخطبة وليس النظر أصلاً ولا فرغاً للنظور اليه ويصدق ان ادعى غرضاً تمكنا (قوله الى حرمه) جمع حرمه من الاحترام ولو خنتى أو أمرد ولو مستورة (قوله في داره) ولو عارة أو مؤجرة ومثلها الخيمة في الصحراء وخرج بهما غيرها كالمسجد والشارع ونحوهما (قوله من كوة) أى غير واسعة وكذا من نحو منارة مما لا يعد صاحب الدار مقصراً بفتحها بخلاف باب مفتوح أى بغير فتح الناظر (قوله عمدا) خرج ماله وقع اتفاقاً أو خطأ ويصدق الرامى في ذلك لو خالفه الناظر وخرج ماله وكان الناظر مجنوناً أو أعمى أو فى ظلمة فهو مضمون وان تبين بعد الرمى (قوله أى الناظر) ولو مؤجراً أو عبراً أو امرأة وصيباً (قوله بخفيف) لا بشقيل الا اذا لم يجد غيره فله رمية به فان لم يندفع به استغاث عليه بنحو سلطان فان تعذر فله ضربه بسلاح ورميه بنبل (قوله وزوجة) أى حليلة ولو أمة أو متاعاً (قوله قيل وعدم استتار الخ) هو مرجوح فدرى ولو مستورة كما تقدم (قوله قيل وشرط انذار الخ) اعتمد شيخنا الرملى ان ظن أنه يفيد والا فلا يشترط وهو جمع للتناقض (تنبيه) متى قصر الرامى فهو ضامن مالا أو قوداً (قوله ولو عزرولى ولده) أى موليه (قوله وزوج زوجته) أى الحرمة وكذا الأمة بلاذن سيدها (قوله ومعلم صبية) الأولى متعلمة منه ولو غير صبية وسواء أذن له الولي أولاً إذله التأديب ولو بالضرب بغير اذن الولي على المعتمد (قوله فمضمون) نعم لا ضمان على سيد أو مأذونه في عبده بالضرب أو بنوع مخصوص منه فان قال عززه وأطلق فهو مضمون ولا على من عزز غيره بأذنه مطلقاً أو بنوع مخصوص ولا على من عزز تمتعاً من أداء حق عليه وان أدى الى قتله كما مر في الفلس عن شيخنا الرملى ولا على مكرتدابة بضربها المعتاد (قوله على العاقلة) فهو ضمان شبه عمد نعم ان ضرب به ضريراً يقتل غالباً أو بما يقتل غالباً أو قصد قتله وجب القصاص أو دية مغلفة في ماله كذا قاله بعض مشايخنا فليراجع (قوله اذا حصل به هلاك) منه يعلم أنه لا ضمان بنحو توخيح بكلام وصفع (قوله ولو وحدها مقدر افلا ضمان) ولو فى حراً أو برد أو مرض يرجى رؤه (قوله بالنص) بيان للراد من المقدر في خرج به مبالاً لاجتهاد وسيأتى (قوله دون الشرب) قيد لعدم الخلاف لا لخراج من الحكم كما يعلم مما بعده (قوله ضرب) مبنى للجھول وكذا ضربه المذکور بعده (قوله بأن يتعين السوط) اذا تأملت ما ذكره الشارح في تقرير الخلاف ظهر لك أن المعبر عنه بالصحيح

لأن الفعل وهو الالقاء قد انقطع بخلاف الصيال والله أعلم [قوله لا يجب] لأن اقامته بذلك المكان جائزة فلا ترجع مفارقتها [قوله فأعماه الخ] قضيته التخيير والمنقول أنه يقصد العين ثم لا يضربا صابته ما بقربها خطأ [قوله فهدر] خالف في ذلك مالك وأبو حنيفة [قوله واستتار الجرم] عطف على قوله محرم [قوله وانذار] عطف على قوله عدم [قوله فمضمون تعزيرهم] قال الزركشى لو كان الضرب يقتل غالباً وجب القصاص [قوله ولوحد] أى الامام ولو جلد المقذوف القاذف بأذنه فات فلا ضمان والاوجب الضمان بالقود [قوله مقدراً] هو تأكيد فان الحد لا يكون الا مقدراً لكن أشار الشارح الى الجواب بقوله بالنص [قوله بالنص]

(ولوحد مقدراً) بالنص كذا التقذف دون الشرب فهلك (فلا ضمان) فيه والحق قتله (ولو ضرب شارب بضعال وثياب) دفع فهلك (فلا ضمان) فيه (على الصحيح) والثاني فيه الضمان بناء على أنه لا يجوز أن يضرب هكذا بأن يتعين السوط (وكذا أو بعون سوطاً)

بها اجتهادي كما قسم (أو

أكثر) من أر بعين غلات (وجب قسطه بالعدد) ففي أحد وأر بعين جزء من أحد وأر بعين جزء (وفي قول نصف دية) لأنه مات من مضمون وغير مضمون (ويجزيان في قاذف جلد أحدًا وثمانين) ففي قول يجب نصف الدية والأظهر جزء من أحد وثمانين جزءا منها (ولستقل) بأمر نفسه (قطع ساعة) منه وهي بكسر السين غدة تخرج بين الجلد واللحم إزالة للسين بها (الإغوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها أو الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فلا يجوز له قطعها بخلاف ما الخطر في تركها أكثر أو في القطع والترك متساو فيجوز له قطعها كغير المخوفة (ولأب وجد قطعها من صبي) ومجنون مع الخطر (فيه) ان زاد خطر الترك (عليه) (لا سلطان) بعدم فراغه للنظر الدقيق المحتاج إليه القطع ولو زاد خطره على خطر الترك أو تساوى امتنع القطع (وله) أي للولي الأب أو الجدة (ولسلطان قطعها بلا خطر) فيه (وفسد وحجامة فلو مات) الصبي أو المجنون

طريق قطع بعدم الضمان في الضرب بالسوط وأن المعبر عنه بالمشهور ومقابلته طريق حاكية مقابلة له وأن مقابل المشهور طريق قطع بالضمان في غير السوط وأن الصحيح ومقابلته طريق حاكية مقابلة له فتأمل وافهم والله الموفق (قوله أو أكثر من أر بعين) لم يقل سوطا على ما هو ظاهر العبارة ليفيد أن هذا لا يتقيد به بل يجوز في غير السوط مما تقدم فتأمل (قوله وجب قسطه) أي أن بقي ألم الضرب قبله وإلا فكل الضمان به عليه (قوله في أحد وأر بعين) أي في الحر وفي أحد وعشرين في غيره جزء من أحد وعشرين جزءا من قيمته وهو ثلث سبعا (قوله والأظهر الخ) استشكله الزركشي بأن ألم السوط الأخير لا يساوي ألم السوط الأول لأن هذا لا في البدن محييا فيجب أن يسقط فإن جهل وجب النصف وأجيب بأن المراد بالألم المعنوي وهو واحد في كل ضربة وأما ألم الجسم فغير معتبر وإن كان واسطة في التألم الأول ولذلك لم يوجبوا كون الضربة الثانية مثلا على محل الضربة الأولى فراجع (قوله ولستقل) وهو البالغ العاقل الحر ولو سفيها ومثله المسكاتب والوصى بعته بعد موت الوصي ولوقبل اعتاقه (قوله قطع سلعة منه) بنفسه أو بنائبه ولا ضمان عليه (قوله بكسر السين) على الأنصح ويجوز فتحها مع سكون اللام وفتحها وهو الأنصح في الأمانة (قوله غدة) أقلها كالحصى وأعلىها كالطبيعة (قوله لا خطر في تركها) أي والخطر في قطعها فقط (قوله بخلاف ما الخطر في تركها أكثر) أو كان فيه فقط (قوله كغير المخوفة) بأن لا يكون خوف في تركها ولا في قطعها جملة الصور ستة يمنع القطع في اثنين منها بأن يختص الخطر بالقطع أو يكون فيه أكثر ويجب في اثنين أيضا بأن يختص الخطر بالترك أو يكون فيه أكثر كما قاله البلقيني وأقر مشيخنا في شرحه ويجوز في الباقيتين فقوله فيجوز هو جواز بعد منع فيصدق بالواجب فتأمل وبقي ما لو جهل خطر الترك أو القطع أوهما معا وفي ابن حجر جواز القطع في الأولى دون البقية كذا قالوا وفيه بحث واضح لأنه إذا جهل خطر الترك فاما أن يعلم خطر القطع أولا والقطع في الأول ممنوع والثاني هو جهلها معا وإذا جهل خطر القطع فاما أن يعلم خطر الترك أولا والقطع في الأول ممنوع والثاني هو جهلها معا وبما ذكر علم أن ما عدا جهلها معا داخل في كلامهم السابق لأن قولهم إن الخطر يختص بالترك شامل لما إذا علم عدم خطر القطع أو جهل وقولهم إن الخطر يختص بالقطع شامل لما إذا علم عدم خطر الترك أو جهل فلم يخرج عن كلامهم إلا مسئلة جهل خطرهما معا والظاهر فيها عدم القطع لاجتماع مقتضى المانع فراجع وتأمله ويعلم الخطر بقول أهل الخبرة ولو واحدا أو بمعرفة القاطع بنفسه أو بمعرفة الولي إذا كان عارفا بذلك (قوله ولأب وجد) ومثلها أم لها وصاية وقيم ووصى والجواز هنا بمعنى الوجوب لأنه بعد منع كإس فيجب بالأولى عند اختصاص الخطر بالترك وحده (قوله لا سلطان الخ) ظاهره وإن اختص الخطر بالترك فراجع مع ما يأتي (قوله أو تساوى امتنع القطع) بخلاف المستقل كما مر لأنه يتصرف في نفسه (قوله الأب أو الجد) وكذا من ألحق بهما كما مر ولسلطان علاج لا خطره فيه أي العلاج ومنه سلعة لا خطر في تركها ولا في قطعها كما في المستقل كما مر ومنه ثقب الأذان وإن كره في الذكر وخرج بالولي والسلطان غيرهما كالأجنبي ومنه أب رقيق أو سفيه ومنه سيد في رقيقه فليس لهم علاج مطلقا ويضمنون قودا أو مالا (قوله كالتعزير) وقرئ بخوف الهلاك هنا (قوله ولو فعل سلطان) وكذا غيره ممن مر بصبي أو غيره مأمع منه فدية مغلظة

دفع لما يقال ذكر التقدير في المتن مستدرك [قوله غلات] أي بالجميع [قوله أحدًا وثمانين] ذكر باعتبار السوط [قوله ولستقل] بأمر نفسه أي وهو الحر المسكاف ولوسفيا [قوله والثاني الخ] أي فتجب الدية قال الزركشي وتكون شبه عمد [قوله فدية] ظاهره ولو كان الخطر في القطع أكثر أولا

ولا قصاص ولو كان ذلك بفعل الأب أو الجدة فدية في ماله والمجنون كالصبي (وما وجب بخطأ امام في حد وحكم فعلى عاقلة وفي قول في بيت المال) مثال الحمة ضرب في (٢١٠) الحمر ثمانين فأت في محل ضمانه القولان (ولو حده بشاهدين فبأنا

هسدين أو ذيبين أو صراحتين) فأت (فان قصر في اختبارهما فالضمان عليه وإلا فالقولان) وفي الشق الأول قال الامام يردد فطر الفقيه في وجوب القصاص فيجتمعل أن لا يجب للاستناد الى صورة البينة والأظهر وجوبه لهجومه (فان ضمنا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على النسيين والعبد في الأصح) لأنهم يزعمون أنهم صادقون والثاني نعم لأنهم غرروا بالقاضي والثالث للعاقلة الرجوع دون بيت المال وعلى الرجوع على العبد ينطبق القرم بذمتها وقيل برقبتهما وعلى الأول لا رجوع على المراهقين لأن قول الصبي لا يصلح للاتزام وعلى الثاني ينزل ما وجد منهما منزلة الاتلاف (ومن حجج أوفد بادن) من يعتبر اذنه فأفضى الى تلف (لم يضمن) وإلا لم يفعله أحد (وقتل جلاد وضر به بأمر الامام كباشرة الامام ان جهل ظلمه وخطأه) فالقصاص والضمان على الامام دون الجلاد (وإلا) أى وان علم ظلمه

في ماله وسيد كر الشارح بعضه (قوله ولا قصاص) نعم لو عاج بقطع سلعة الخطر في قطعها فقط أوفيه أكثر وجب القصاص قاله البلقيني وأقره شيخنا في شرحه وخالفه الخطيب (قوله وما وجب) أى من غير الكفارة (قوله بخطأ امام في حد وحكم) ومنه التعزير (قوله فعلى عاقلة) أى الامام (قوله فبأنا) أو أحدهما (قوله فان قصر) قال شيخنا الرملى بأن لم يبحث أصلا (قوله والأظهر وجوبه على عاقلة) هو المعتمد اذا لم يبحث أصلا كما مر (قوله فلا رجوع على النسيين) وكذا لا رجوع على المراهقين وكذا لا رجوع على الفاسقين إلا ان كانا متجاهرين بفسقهما بغير الكفر كما مر وهذا هو المعتمد لأن تدليسهما الظاهر ألقى تقصير الامام فعليهما القصاص أو المال (قوله ومن حجج أوفد) أى مثلا فشكل علاج كذلك بجراحة أو دواء (قوله بادن) بحيث ينسب الفعل اليه (قوله من يعتبر اذنه) ومنه الولي فيما يجوز له فعله بنفسه (قوله لم يضمن) ان كان عالما ولم يخطئ أو قال له ارض داو في بهذا الدواء مثلا فان أخطأ أو كان غير عالم بالطب ضمن مطلقا وكذا ان قال له افصد في مثلا ان رأيت مصلحة وكان غير خاذق بقول أهل فنه قاله شيخنا الرملى (تنبيه) يحرم على المئتم قتل نفسه وان زاد أله ولم يطفئه لأن برأه مرجو نعم له مراعاة أهون مهلكين كان يلقي نفسه من نار في ماء أو يعدل الى السيف (قوله وان علم ظلمه وخطأه) الواو بمعنى أوفده مخالفة الاعتقاد كأن أمرا امام حتى جلادا شافعيًا بقتل مسلم في ذمى فان أكرهه الامام فلا ضمان على واحد منهما وإلا فعلى الجلاد وحده وفي عكس ذلك لاضمان على الجلاد وان لم يكرهه الامام (قوله ويجب ختان) الأولى ختن لأن الختان محل القطع من الذكر والأنثى ويندب اظهار ختن الذكور واخفاء ختن الاناث وأول من اختن من الرجال إبراهيم الخليل بالقدوم ومن النساء حليته هاجر أم ولده اسمعيل والقدوم مخففا اسم آل النجار على الأرجح وقيل اسم مكان وكان عمره ثمانين سنة وقيل مائة وعشرين سنة وحل بعضهم الأول على ما بعد النبوة والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليتأمل (قوله الاحمية) المسماة بالبطر بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة وهى فوق مخرج البول الذى هو فوق مدخل الذكر وخرج بالرجل والمرأة الختن فيحرم ختنه لأن الجرح مع الاشكال ممنوع على المعتمد في الروضة والمجموع ومنه يعلم أن من له ذكر ان مثلا لا يجوز ختن واحد منهما اذا اشتبا فان علم الأصل ختن وحده أو كانا أصليين ختنهما ولو خلق مخنونا سقط الوجوب وقد ولد مخنونا من الأنبياء أربعة عشر وقال السيوطي سبعة عشر وهم آدم وشيث وادريس ونوح وسام وهود وصالح ولوط وشعيب ويسر وسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وحنظلة وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم وقد نظمهم الجلال المذكور بقوله : وسبعة قد رووا مع عشرة خلقوا وهم ختان غدا لازلت مأنوسا

خطري الترك لكن قطع الماوردى هنا بوجوب القصاص [قوله وفي قول في بيت المال] لأن الوقائع تكفر والعصمة لا تطرد فايجابها على العاقلة اجحاف [قوله لأنهم يزعمون] أى ولأنه أيضا مأمور بالبحث [قوله وعلى الأول] يتعلق بقوله بذمتها [قوله وعلى الأول الخ] هذا يشبه قول الأصحاب لو أئلف العبد الودعية فان قلنا الصبي يضمنها لو أئلفها لتعلق برقبة العبد وان قلنا لا يضمن تعلق بالذمة [قوله من يعتبر اذنه] شمل اذن الولي فيما يجوز له فعله [قوله ويجب ختان] قيل الصواب الختن مبسودا لأن الختان موضع الختن ومنه اذا اتى الختانان [قوله بعد البلوغ] أى على الفور إلا لعذر ولو بلغ مخنونا فلا وجوب قتل

وخطأه (فالقصاص والضمان على الجلاد ان لم يكن أكره) من الامام وان أكرهه فالضمان عليهما والقصاص على الامام وكذا الجلاد في الأظهر (ويجب ختان المرأة بجزء) أى بقطع جزء (من اللحمة بأعلى الفرج والرجل بقطع ما ينجلي حشفته) حتى ينكشف جميعا (بعد البلوغ)

محمد آدم ادريس ثبث ونو ح سام هود شعيب يوسف موسى
لوط سليمان يحيى صالح زكريا حنظلة مرسل للرسل مع عيسى

نعم في ذكر سام معهم نظر لأنه ليس نبيا الا إن كان مراده مطلق من ولد محتونا وغلب غيره عليه .
(فرع) يجب قطع السر من المولود بالأولى من الختن لتوقف الحياة عليه غالبا وهو بضم السين ثم المهمة
المشددة ويقال لمحله السرة (قوله الذي هو مناط التكليف) أى فاستغنى بذكره عن التكليف الذى هو المراد
ولابد من الاطاقة أيضا والسكران كالكف وخرج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يطيقه فلا يجب ختنهم وقال
شيخنا يجب على ولي المجنون ختنه ولا يجوز ختن الميت وان تعدى بتركه لسقوط التكليف عنه وعلم من
وجوبه أنه يجبره الامام عليه لو امتنع وأنه لا ضمان لومات به الا ان كان في نحو حو فعليه نصف الضمان قاله
شيخنا (قوله للأمر به) علة للوجوب بقوله تعالى أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختن كما مر وأمرنا
باتباعه أمرنا بفعل تلك الأمور فهو من شرعنا وليس أمرنا بها صيرها شرعا لنا (قوله وعدم الخ) دفع
لما يقال لا يلزم من الأمر باتباع الملة الوجوب لاشتمالها على الواجب والمندوب والجواب أن هذا قطع
جزء ولا يخلف ولولم يكن واجبا لما جاز كما في قطع اليد أو الرجل في السرقة (قوله في سابعه) ويكره
قبله والكلام في المطبق (قوله سابع يوم من الولادة) أى بعده فلا يحسب من السبع يوم الولادة بخلاف
العقيقة والفرق لائح فان أخر فالى الأربعين ثم الى السنة السابعة (قوله أخر) وجوبا (قوله حتى
يحنثه) بقول أهل الخبرة (قوله وعليه الدية) مغلظة في ماله لأنها دية عمد (قوله أى أب أوجد)
وكذا وصى وقيم وكلام المصنف يشملهما (قوله أجنبي) أى غير من له ولاية بغير اذن وليه أو بأذنه
وهو عالم بعدم اطاقته فان جهل فالضمان على الولي ويصدق في دعوى جهله بيمينه (قوله ضمنه) أى
بالقود وان قصد اقامة الشعار نعم ان ظن الجواز فلا قود وتجب الدية المغلظة (قوله وأجرته) وبقيّة
مؤنه (قوله في مال المختون) فان لم يكن فعلى من عليه نفقته من قريب أو بيت مال أوسيد في رقيقته .
(فصل) في بيان حكم ما تلتفه الدواب (قوله مع دابة) الأولى معه دابة وولدها السائب معها مثلها كما
سيأتى (قوله ضمن) ولوصيا أو قنا في رقبة ولو بأذن سيده (قوله اتلافها) أى ما تلف بها أو بما عليها
لوروق على شئ أو بسببها كأن انزعج بها فتلف وضمان النفس على العاقلة (قوله أم غاصبا) قال شيخنا
وكذا المسكره لكن قرار الضمان على المسكره بكسر الراء فراجعه (قوله وسواء الخ) وسواء البصير
والأعمى أيضا وهذا إذا انفرد من ذكر فلا اجتماعا أو اثنان منهم استوى السائق والقائد ويقدم الراكب
عليهما قال ابن يونس الا إن كان زمامها بيد غيره فعليه لاعلى الراكب فراجعه ولوتعدد الراكب فعلى
المقيم ان نسب اليه فعل لانحو مريض ولوركب ثلاثة في الجانبين والوسط فقال شيخنا الزيادة والعلامة
ابن قاسم كالطلاوى ضمنوا سواء وقال شيخنا الرمي كوالده بتضمين الذى في الوسط وحده ولوتعد

الشارح الذى هو مناط التكليف كأنه يشير الى ذلك [قوله ويندب تعجيله] أى ولو لأثنى [قوله
فلا ضمان في الأصح] (تمه) كما يجب الختان يجب قطع السرة لأن الطعام لا يستقر بدون ذلك قال
الغزالي وتثقيب أذن الصغيرة لتعلق الحلقى حرام لأنه جرح لم تدع اليه ضرورة الآن ثبت فيه شئ من
جهة الشرع ولم يبلغنا ذلك واعترض بحديث أم زرع قوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كباى زرع الخ
وقد نص الامام أحمد على جوازه للصبية لأجل الزينة وكرهته في حق الصبي [قوله والثاني الخ] هذا
يرشدك الى شمول عبارة المنهاج لمن بلغ مجنوننا وإن أباه قول الشارح السابق وهو في الصغير أسهل .

(فصل من كان معه دابة أو دواب)

الذى هو مناط التكليف
للأمر به وعدم جوازه لولم
يكن واجبا (ويندب
تعجيله في سابعه) أى سابع
يوم من الولادة (فان ضعف
عن احتماله) في السابع
(أخر) حتى يحنثه (ومن
ختنه في سن لا يحنثه)
من ولي وغيره فمات (لزمه
قصاص الاواله) فلا وعليه
الدية (فان احتمله وختنه
ولي) أى أب أوجد وأعلم
ان لم يكن له ولي غير فمات
(فلا ضمان في الأصح) لأنه
لا بد منه وهو في الصغير
أسهل والثاني نظر الى أنه
غير واجب في الحال وان
ختنه أجنبي فمات ضمنه
في الأصح (وأجرته في مال
المختون) لأنه لمصلحة
(فصل من كان معه دابة
أو دواب ضمن اتلافها نفسا
ومالا ليلا ونهارا) سواء
أ كان مالكها أم أجبره أم
مستأجرا أم مستعبرا أم
غاصبا وسواء أ كان سائقها
أم راكبها أم قائدها لأنها في
يده وعليه تمهدها وحفظها
(ولو بالتأويلات) بالثبوت

(بطريق فتلف به نفس أو
ملا فلا ضمان) لأن الطريق
لا تخلو عنه والمنع من
الطروق لا سبيل إليه
(ويحترز عما لا يعتاد
كركض شديد في وحل
فان خاف ضمن ما تولد
منه) لخالفته المعتاد (ومن
حمل حطباً على ظهره أو
بهيمة خاك بناء فسقط
ضمنه) لأن سقوطه بفعله
أو فعل دابته المنسوب إليه
(وان دخل سوقاً فتلف به
نفس أو مال ضمن) ذلك
(ان كان زحام) بكسر
الزاي (فان لم يكن وتمزق)
به (توب فلا) بضمه (الا
توب أحمى ومستدبر
البهيمة فيجب تنبيهه) أى
كل من الأحمى والمستدبر
فان لم ينبهه ضمنه (وانما
ضمنه) أى ماذ كر (اذالم
يقصر صاحب المال فان
قصر بأن وضعه بطريق
أو عرض له الدابة فلا)
ضمنه (فان كانت الدابة
وحدها فأتلفت زرعاً أو
غيره نهاراً لم يضمن صاحبها
أو ليلاً ضمن) لأحديث
الصحيح في ذلك رواه
أبو داود وغيره وهو على
وفق العادة في حفظ الزرع
ونحوه نهاراً والدابة ليلاً (الا
ان لا يفترط في ربطها) بأن
أحكمه وعرض حلها (أو
حضر صاحب الزرع وتهاون

أحد الثلاثة مثلاً وزع الضمان على الروم فلم لو سقطت الدابة بمرض أو موت أو الركب كذلك فتلف بهما
شيء فلا ضمان قال الزركشى وكالمرض الرمح الشديدة وخالفه ابن حجر ولو غلبت ركبها وأتلفت شيئاً ضمنه
لتقصيره بر كوب ما لا يقدر على ضبطه وشأنه أن يضبط وبذلك فارقت السفينة وخرج بغلبته مالوا انفلتت
قهر عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث (تنبيه) لو أركب أجنبي أو ولي صبياً أو مجنوناً دابة ضمن
الركب وان أمكنهما ضبطها على المعتد ولو نخسها انسان بغير اذن من معها ضمن الناحس وان كان رقيقاً
ولو غلبت ركبها فردها انسان بغير اذنه ضمن الراد حيث نسب ردّها اليه ولو بإشارة فان رجعت فزعامة
فلا ضمان عليه (تنبيه) ضمان النفس ونحوها في هذا الباب على العاقلة (فرع) لو كان خلف الدابة تبع
لها كولدها ضمن ما يتلفه ان كان له يد عليه بذلك أو غصب أو إغارة أو ودعة أو استحفاظ والا فلا يضمن
ذلك كما لا يضمنه أيضاً (قوله فتلف به) أى بالبول أو الروث حال وجوده أو بعده نفس أو مال فلا ضمان هو
المعتد خلافاً لما في المنهج (قوله في وحل) أو في زحمة للناس فيضمن ومثله في الضمان سوق نحو غم أو بقر
أو ابل غير مقطورة في الأسواق قاله شيخنا الرملى وخالفه شيخنا (قوله لخالفته المعتاد) فما يعتاد من
الركض وغيره لا ضمان فيه نظراً للعادة (قوله ضمنه) أى بمثله لأن البنات مثلية لصحة السلم فيها وضربها
عن اختيار وما قيل من ضمانه بالقيمة يعمل على المالم يكن بناؤه بلبنت فلم لا يضمن جدار بنى مثلاً (قوله)
ان كان زحام) أى حال دخوله فان طرأ الزحام فلا ضمان (قوله فان لم يكن) أوطراً كما علم (قوله الانوب)
أى مثلاً والمراد مامعهما وكذا أنفسهما (قوله أحمى) وكذا معصوب العين (قوله ومستدبر الخ) أى
مطلقاً وكذا مقبل غير معزب أو جنون وغافل ومفكر مطروق وملفت وكذا لو لم يجد منحر فانه يحرف اليه
(قوله ضمنه) أى كلاً من المذكورين ومأمعه ولو نحو مداس ويجب كل الضمان وان لم يكن من صاحب المتاع
جنب والا فمليه نصف الضمان ولو شك في فعل أحدهما رجع الى القرينة (قوله بأن وضعه بطريق) ولو
واسعاً وبأذن الامام ومنه بطرابة بباب داره أو على حائوته فيضمن مطلقاً أيضاً ومن التقصير في المار مالو
أراد أن يسبق دابة عليه احطب فتمزق به ثوبه فلا ضمان فيه (قوله صاحبها) أى من معها ولو غاصباً كما مر
(قوله على وفق العادة الخ) فلو جرت بالحفظ نهاراً دون الليل فعليه أو بالحفظ فيهما ضمن فيهما أو بعده
فيهما لم يضمن فيهما سواء البنان والصحراء قاله شيخنا كابن حجر وقال شيخنا الرملى انه يضمن في البنان
مطلقاً (قوله أو حضر صاحب الزرع) أى حافظه ولو غير مالكة وتهاون في حفظه مع تمكنه من الدفع فلا
ضمان والا ضمن صاحبها ولو أرسلها في مكان مقصوب فانتشرت لغيره وأفسدته ضمنه المرسل ليلاً ونهاراً ولو
وجدتها في زرعها فان لم يلزم على إخراجها دخولها في زرع غيره فله إخراجها الى حديقاً من فيه عودها الى
زرعها فان زاد عليه ضمنها ان لم يكن مالكة سببها ولو أمكنه منعها من الأكل بنحو ربط فهاوأم تلف
شيء يبقائها لزمه بقاءها فان أخرجها ضمنها بشرطه المذكور فان لزمه على إخراجها دخولها في زرع
غيره ولو زرع مالكة لزمه بقاءها اذ لا ضرر عليه لأنه يفرم مالكة ما أتلفت الا ما أمكنه منعها منه

أى ولو مقطورة (قوله بطريق) احتزبه عن ملكه [قوله ضمن ذلك] أى مطلقاً عن التقيد بالأحمى
والمستدبر [قوله اذا لم يقصر الخ] ألحق القفال بالتقصير مالو كان يمشى من جهة وجار حطب من
جهة أخرى فر على جنب الحمار وأراد أن يتقدمه فتمزق ثوبه بالحطب فلا ضمان لأنه جان بمروءه
وجعل من ذلك مالو كان الحطب موضوعاً بالطريق الواسع فربما انسان وتعلق به [قوله لم يضمن صاحبها]
محله اذا أرسلها في الصحراء دون العبد والمراد بصاحبها ذواليد لكن قال بغوى ان المودع والمستأجر
يضمنان نهاراً وتوقف فيه الشيخان [قوله رواه أبو داود] وهو حديث البراء السابق وعلى التهار حمل

في دفعها) فلا يضمن

(وكذا ان كان الزرع في

محوطه باب زرع مفتوحا)

فلا يضمن (في الأصح)

والثاني يضمن لخالفته

للعادة في ربطها ليل (وهرة

تلتف طيرا أو طعاما ان عهد

ذلك منها ضمن مال الكهاني

الأصح ليل ونهارا) لأن

هذه ينبغي أن تربط ويكف

شرها والثاني لا يضمن ليل

ولانهارا لأن العادة أن

الهرة لا تربط (والا) أي

وان لم يعهد ذلك منها (فلا)

يضمن (في الأصح) لأن

العادة حفظ الطعام عنها

لاربطها والثاني يضمن في

الليل دون النهار كلابية

﴿ كتاب السير ﴾

بكسر السين وفتح الياء

هو مشتمل على الجهاد وما

يتعلق به المتلقى من سير

رسول الله صلى الله عليه

وسلم في غزواته فترجم بها

ومنهم من ترجم بالجهاد

(كان الجهاد في عهد رسول

الله صلى الله عليه وسلم) بعد

الهجرة (فرض كفاية

وقيل فرض عين)

لقوله تعالى لا تنفروا

بمذبحكم عذابا اليها ومن لم

يخرج من المدينة كان

يحرسها وحراسها نوع

من الجهاد والأول يمنع

حراسة الجميع (وأما بعده

فلا كفار حالان أحدهما

يكونون ببلادهم ففرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

بنحو ما مر لتفريطه فان أخرجهما ضمنا ان ضاعت وضمن ما تلتفه من زرع غير مال كها لتعديه ولونته
بغير وأتلف شيئا كزرع فلا ضمان وكذا لو أفلتت دابته من يده أو نفرت الدواب على الراعي لهيجان
ريح أو ظلمة في النهار فلا ضمان بخلاف ما لو تفرقت الدواب لنومه أو غفلته أو اشتغاله لتعديه .

﴿ نفيه ﴾ يستثنى من الدابة الطيور كحمام وان أرسله مال كها وأتلف شيئا أو التقط حبا فلا ضمان عليه
ليلا ولا نهرا لجرى العادة به وان جازحسه مع تعهده بما يحتاجه نعم ان أرسله لشيء بعينه ضمنه .

﴿ فرع ﴾ لو حلت الريح ثوبا وأشرف أن يقع في ملكه فدفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه (قوله
وهرة) ومثلها كل حيوان عاد الا الطيور كحمار ومنها النحل على المعتمد عند شيخنا الزبدي فلا ضمان

فيما أنلفه مطلقا وبه قال العلامة الخطيب تبعا للامام البلقيني وتقل شيخنا الرملي خلافه (قوله عهد) ولو
مرة واحدة (قوله ضمن مال كها) ما لم يفرط مال كها والمراد بمالكها ذواليد عليها ولو بابواه أو لنحو

تأديب نعم ان أفلتت قهرا فأتلفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر .

﴿ نفيه ﴾ يدفع ذلك الحيوان بالأخف فالأخف وجوبه وان أدى الى قتله كالمائل قال بعضهم لو كان يندفع
بالزجر لكنه يعود ويكلف مادفع عنه مع التغافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله

لأنه لا يكف شره الا بالقتل فراجع .

﴿ كتاب السير ﴾

أي الجهاد بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة بكسر السين وسكون الياء وهي لغة الطريقة أو السنة أو التبع
أوالذكر الحسن عند الناس واصطلاحا ما يؤخذ بما ذكره الشارح توجيها للتعبير بالسير التي ليس هذا محلها

وانما المناسب هنا التعبير بالجهاد والكتاب شامل للغزوات وهي ما خرج فيها بنفسه صلى الله عليه وسلم
وكانت ستا وعشرين وقيل سبعا وعشرين ورجع ولم يقاتل بنفسه الا في واحدة منها وهي غزوة أحد وقيل

انه قاتل في تسع أو أكثر وحمل على معنى عزمه على القتال أو على ما لو احتيج اليه لقاتل ولم يقتل بنفسه الا
واحدا وهو أبي بن خلف في غزوة أحد وشامل للبعوث والسرايا وهي ما لم يخرج فيها بنفسه صلى الله

عليه وسلم وكانت سبعا وأربعين (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكل ممنوع مطلقا وله بعدها ثلاثة أحوال
لأنه أبيع له أو لا قتال من قاتله لا ابتداء به ثم أبيع له الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم أبيع له مطلقا وليس

فرض الكفاية الا في الثالثة فيحمل قولهم انه بعد الهجرة فرض كفاية عليها فكذا قال بعد الهجرة وبعد
إباحته مطلقا فأملم وافهم (قوله فرض كفاية) وقيل فرض عين ﴿ فرع ﴾ قال شيخنا الزبدي تبعا

لشيخنا الرملي المعتمد أن القيام بفرض العين أفضل من القيام بفرض الكفاية (قوله والأول يمنع الخ)
أو يقول فرض العين على من عينه النبي صلى الله عليه وسلم للخروج لأن الامام اذا عين شخصا لا قيام

بفرض الكفاية يتعين عليه ولا يجوز له انابة غيره فيه ولا أخذ أجره عليه (قوله وأما بعده) لو أسقطه كان
أصوب أو هو الصواب لأن الحالين المذكورين في عهده أيضا (قوله يجب في كل سنة مرة) وتجوز الزيادة

حديث « الجماء جبار » أي هدر .

﴿ كتاب السير ﴾

جمع سيرة وهي الطريقة قال الامام وهذا الباب مع قسم الفنائم تتداخل فصولها فما نقص من أحدهما
فليطلب من الآخر وفي الحديث لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها [قوله فرض كفاية]

وقال بعضهم فرض كفاية فيما لم يفرضه بنفسه وفرض عين فيما غزاه بنفسه وقال بعضهم فرض عين على
المهاجرين دون غيرهم وقال بعضهم على الأنصار دون غيرهم [قوله وأما بعده الخ] اعترض بأن الحال الثاني

يكونون ببلادهم ففرض كفاية) يجب في كل سنة مرة

عليها ويقع الزائد فرض كفاية كما هو قضية كلام السبكي وكما في صلاة الجنازة ويجوز ترك المرة لعذر
كضعف بنا أو رجاء اسلامهم (قوله اذا فعله الخ) و يغني عن ذلك أن يشحن الامام الثغور بمكافئين مع
إحكام الحصون أى الثغور وتقليد الأمراء ذلك أو بأن يدخل الامام أو نائبه دار الكفار بالجيش لقتالهم
فأحد هذين الأمرين كاف عن الفعل المتقدم على المعتمد (قوله من فيهم كفاية) ولو من صبيان وأرقاء
ونساء لأنه أكثر نكابة للكفار وبذلك فارق عدم الاكتفاء بغير المكلف في احياء الكعبة في الحج ورد
السلام ونحوهما (قوله سقط الحرج) أى الاثم عن الباقيين فيأثم الجميع بتركه حيث كانوا من أهل
الوجوب (قوله الحجج العلمية) وهى البراهين على اثبات الصانع عز وجل وما يجب له من الصفات وما
يستحيل عليه منها وعلى اثبات النبوات للأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعلى اثبات ما ورد به الشرع من
المعاد والحساب وغير ذلك (قوله وحل المشكلات) أى الأمور الخفية المدرك لقوته (قوله ودفع الشبه)
وهى أمور باطلة تشبه بالحق (قوله بما يتعلق بهما) أى من علم العربية قل الغشى والعربية تنقسم
الى اثني عشر علما اللغة والصرف والاستقاف والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط
وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فهو ذيل البلاغة (قوله
بحيث يصلح للقضاء والافتاء) بأن يكون معززة بادة على ما لا بد منه فلان قدر على الترجيع دون الاستنباط فهو
مجتهد الفتوى وان قدر على الاستنباط من قواعد امامه ووضوابطه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من
المكتاب والسنة فهو المجتهد المطلق وهذا قد انقطع من نحو الثلثمائة فغلبت البلادة على الناس ولا يشترط في
المجتهد حرية ولا ذكورة ولا عدالة على الراجح ويجب تعدد المفتى بحيث يكون في كل مسافة قصر واحد
وتعدد القاضي بحيث يكون في كل مسافة عدوى واحد (قوله لما ذكره بعد) وهو بحيث الخ وهى عطف
على تفسير والكاف استقصائية ولا يصح عطفه على علوم خلافا لمن زعمه لما لا يخفى (قوله وأسقط أى
المصنف من عبارة المحرر الفتوى ولعله استغنى بذكر القضاء عنها) (فائدة) قال الشافعى رضى الله عنه
طلب العلم أفضل من صلاة النافلة والجهاد (قوله والأمراخ) ولا ينكر الاعلى فاعل بتعدد التحريم ولا
عذر له وان لم يعتقد المنكر التحريم يعمل الحاكم بعقيدته فيعزر شافعى حنيفا رفع اليه في شرب نبيذ مسكر
وشرط وجوب الأمر سلامة العاقبة ولو في العرض وعدم جراءة الفاعل وارتكابه أقوى مما أنكر عليه فيه
ونحو ذلك ولما حذنب الانكار على فاعل المسكروه وتارك المندوب من الشعائر الظاهرة (قوله واحياء
الكعبة) أى يجمع يحصل بهم الشعائر من هم أهل للفرض لا غيرهم واكتفى العلامة السنباطى بواحد ولو من
أهل مكة (فائدة) عدد الحاج في كل عام ستون ألفا فان نقصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم
فراجعه (قوله بأن يؤتى بالحج والعمرة) فهذا هو المراد من الزيارة في كلام المصنف ولا يكفي نحو صلاة
واعتكاف ولا حج من غير اتمام أو عكسه (قوله ودفع ضرر المسلمين) أى كل مسلم من المعصومين وكذا
كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم أيضا [قوله بحيث يصلح للقضاء] احتراز عن القدر الضروري فانه فرض
عين [قوله والافتاء] يريد أن القاضي يرجع اليه الناس في فصل الخصومات والمفتى يراد لفرض آخر فلا
يسقط الفرض بأحدهما قال ابن الصلاح والذي فهمته من كلامهم عدم حصول المقصود بالمجتهد المقيد وينبغي
أن يحصل بذلك الفرض الفتوى وان لم يحصل به فرض الكفاية في احياء تلك العلوم التى يستمد منها المفتى
[قوله وأسقط من المحرر] فاعله النووى رحمه الله [قوله وأسقط الخ] معطوف على قوله وعرف [قوله أى الأمر
بواجبات الشرع الخ] قد يشكل على هذا ما سلف من أن دفع الصائل عن غير النفس والبضع جائز ليس
بواجب وقد تعرضنا للجواب في الورقة السابقة عند قوله والدفع عن غيره كهو عن نفسه [قوله بأن يأتى بالحج]

(اذا فعله من فيهم كفاية)
سقط الحرج عن الباقيين
كما هو شأن فرض الكفاية
بناء على قول الجمهور انه
على الجميع (ومن فرض
الكفاية القيام بأقامة الحجج)
العلمية (وحل المشكلات
في الدين) ودفع الشبه (و)
القيام (بعلوم الشرع
كتفسير وحديث) بما
يتعلق بهما (والفروع)
الفتحية (بحيث يصلح
للقضاء والافتاء للحاجة
البحار عرف الفروع دون
ما قبله لما ذكره بعده
وأسقط من المحرر الفتوى
(والأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر) أى الأمر
بواجبات الشرع والنهي
عن محرماته (واحياء
الكعبة كل سنة بالزيارة)
بأن يأتى بالحج والاعمار
كفى الروضة وأصلها بدل
الزيارة الحج والعمرة
(ودفع ضرر المسلمين)

كافر معصوم (قوله ككسوة عار) بما بقي بدنه عما يضره من نحو حر أو برد (قوله وإطعام جائع) بقدر الكفاية (قوله بركاة) أو بندر أو وقف أو كفارة أو وصية (قوله بأن لم يكن فيه شيء منه) أي من سهم المصالح (قوله أهل الثروة) أي المال بأن يملك ما يذله زيادة على كفاية سنة فقط لا العمر الغالب خلافا للفقيني ويقدم حاجة مسلم على كافر وكالكسوة والإطعام أجره طيب وتغن دواء لمر يض وخادم لقطع وحمل عاجز عن المشي وحمل متاع عاجز من حمله ويحرم المنع على من سئل وإن كان ثم غيره دفعا للتواكل (قوله وتحمل شهادة) أي إذا حضر محل التحمل أو دعا معه ذور جعة أو امرأة (قوله والصنائع) عطف خاص على الحرف لأن الصناعة ما كانت بالآلة والحرفة أعم منها وسميت بذلك لانحراف الشخص إليها لأجل الكسب غالبا كما سر في الكفارة (قوله وماتم به المعاش) أي بابه قوام الدين والدنيا وعطفه على ما قبله مرادف (قوله وجواب سلام) أي مطلوب كل منهما بصيغة شرعية ولو من مصل علم قصده به أو بغير العربية لقادر عليها فخرج جواب أنى مشتبه بآثر رجل ليس بينهما نحو محرمية فلا يجب بل يحرم عليها الرد كالابتداء عليه ويكره له الرد والابتداء عليها ويجوز في نحو المجوز بلا كراهة ويندب في نحو المحرم ويحرم على كل من الجنين مع الآخر ابتداء وردا وانحى مع الرجل كالأنثى ومع الأنثى كالرجل وخرج جواب كافر لمسلم لأنه يحرم على المسلم ابتداء به حتى لو علم كفره بعد سلامه عليه وجب كما قاله شيخنا ويندب كما قاله شيخ الإسلام أن يقول رد على سلامي ولو بالسبي خلفه وأما عكسه بأن سلم الكافر على المسلم ولو بصيغة شرعية فيجب الرد لكن بصيغة وعليكم فقط بالواو أو بدونها وبالميم ودونها وخرج نحو سلام الله عليكم أو السلام على سيدنا أو مولانا أو السلام على من اتبع الهدى أو السلام على المسلمين فلا يجب الرد لهم الصيغة الشرعية وكذا وعليكم السلام لا يجب فيه الرد لما ذكرنا لأن صيغته المطلوبة ابتداء السلام عليكم أو سلامي عليكم أو سلام عليكم وصيغته كذلك ردا وعليكم السلام أو عليكم السلام وهذه الثانية تكفي في الابتداء أيضا فلو ذكرها شخصان معا تلقيا وجب على من لم يقصد الرد منهما أن يرد على الآخر ويندب ذكر الميم في الواحد وزيادة وحمة الله وبركاته ابتداء وردا وخرج نحو الّا كل ممن يأتي (قوله على جماعة) وهو قيد لفرض الكفاية وإن كان في المسلم عليهم غير مكاف ولا يكتفي بغير المكاف منهم ولا رد غيرهم ممن لم يسلم عليه عنهم ولو مكافا وجواب الواحد فرض عين ويكتفي بجواب واحد لجماعة سلموا ولو مرتبا إذا لم يطل فصل سواء قصد هم أو أطلق (قوله ويسن ابتداؤه) وإن ظن عدم إجابته لأن علمه وهو أفضل من الرد الواجب ولو من غير مكلف فيهما ومثله إبراء المعسر وانظاره ولا ثالث لهما على الأصح وذكر شيخ الإسلام لهما ثالثا في الصلاة بالسواك في جواب اشكال فيه والأولى فيه في الابتداء أن يكون من المار على غيره ومن راكب البعير على راكب الفرس ومنه على راكب الحمار ومنه على المشي ومنه على الجالس ونحوه وشمل الابتداء باللفظ أو بالكتابة لنحو غائب أو بإشارة حتى للأخس ويجب اتصال الجواب به كافي البيع ويحب معه الإشارة لنحو أصم ولا عبرة بإشارة ناطق ابتداء ولا ردوا ولا بلفظ السلام وحده أو لفظ عليكم وحده كذلك ولا يقدّم الخطاب

وينبغي أن يشترط في حصول المقصود ظهور الشعار بذلك فلا يكتفي واحد واثنان ونحو ذلك [قوله ككسوة عار] أي يجمع بدنه على العادة ولا يكتفي ستر العورة ويختلف الحال شاء وصيغته قضية كلام الرافعي الاكتفاء بسد الضرورة دون الارتقاء إلى كفاية الحاجة (فرع) يجب على الأغنياء فك الأمر ولا يجب من بيت المال [قوله وبيت مال] لو كان فيه ولكن تعذر الوصول إليه كان كالأعدم ثم يحتمل أن يكون ذلك حينئذ فرضا على بيت المال إذا استأذن الإمام وبه صرح الإمام [قوله وتحمل الشهادة] أي إذا حضر التحمل عليه أو كان الطالب قاضيا أو معذورا [قوله وأداؤها] لا يخفى أنه فرض على المتحملين فقط بخلاف التحمل [قوله وجواب سلام] هو - ق لله تعالى

ككسوة عار وإطعام جائع
إذا لم يندفع بركاة وبيت
مال من سهم المصالح بأن لم
يكن فيه شيء منه وهذا في
حق أهل الثروة (وتحمل
الشهادة وأداؤها) للحاجة
اليهما (والحرف والصنائع
وماتم به المعاش) كالبيع
والشراء والحرائن (وجواب
سلام على جماعة) فيكتفي
من أحدهم (ويسن
ابتداؤه)

أهل السلام على مسلم (لأعلى قاضي حاجة وأكل و) كائن (في حمام) ينتظف لأن أحوالهم لا تناسبه (ولاجواب عليهم) لو أتى به لعدم
سنه (ولاجهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لضعفها عن القتال (ومريض) يتعذر قتاله أو يشق عليه مشقة شديدة
ولا عبرة بالصداق والحي الخفيفة (٢١٦) (وذى عرج بين) وإن قدر على الركوب ولا عبرة يسير لا يمنع المشي (وأقطع

وأشلت) لأن كلا منهما
لا يمكن من الضرب
(وعبد) وإن أمره سيده
(وعادم أهبة قتال) من
صلاح وثقة وراحة في
سفر القصر فاضل جميع
ذلك من ثقة من تلزمه
ثقة وما ذكر معناه الحج
(وكل غير منع وجوب
الحج منع الجهاد) أي
وجوبه (الاخوف طريق
من كفار وكذا من
لصوص مسلمين على
الصحيح) أي فإن الخوف
المذكور لا يمنع وجوب
الجهاد لبنائه على مصادمة
الخطوف ومقابل الصحيح
يقيدها بالكفار (والدين
الحال) على موسر (يحرم
سفر جهاد وغيره) بالجر
(الاباذن غيرهم) أي رب
الدين مسلماً كان أو ذمياً وله
منعه السفر بخلاف المعسر
وقيل له منه لأنه نهر جوان
يوسر فيؤدى وفي الجهاد
خطر الهلاك ولو استناب
الموسر من يقضى دينه
من مال حاضر جازله السفر
(والمؤجل لا يحرم السفر فلا
يمنع من الدين) (وقيل يمنع
سفرًا مخوفًا) كسفر الجهاد
وركوب البحر (ويحرم)

فيهما إلا في تبليغ رسالة بأن يقول له السلام على فلان قبله له فإذا قال له فلان بسم عليك كفاه أن يقول وعليه
السلام فإن قال له سلم لي على فلان أو حملتك السلام على فلان وجب على الرسول أن يقول السلام عليك من
فلان ولا يكتفى فلان بسم عليك ويجب الرد بقوله وعليك السلام أو عليك وعليه السلام أو عليكما السلام
ولا يكتفى غير ذلك قاله شيخنا فراجع (قوله على مسلم) تقدم مفهومه (قوله وآكل) بالمد أي متلبس
بالأكل أن يسلم عليه حاله بلعه أو مضغه بخلاف ما بعد بلع لقمة وقبل وضع أخرى (قوله ينتظف) خرج غير
المنتظف ومن بمسحة (قوله ولا جواب عليهم) بل يكره قاضي الحاجة ومثله الجامع (قوله له دم سنه) قضية
هذا عدم وجوب الرد على فاسق لعدم ندمه عليه وعلى مستمع الخطبة لكرامته عليه والعمد فيه ما وجوب
الرد على العلة للأغلب والأصل (قوله ولا جهاد) أي واجب أو جائز على ما يأتي (قوله وامرأة) ومثلها الخنثى
والكافر (قوله وأقطع) بدا أورجلا (قوله وأشلت) بدا أورجلا ومنه يعلم عدم الوجوب على الأعمى وقائد
الأصابع من إحدى اليدين قال في العباب وكذا إذا قد أكثر أنامل يده (قوله وعبد) أي من فيه رق ولو مكانا
ومبعضا يحرم أيضا بغير إذن السيد (قوله وعدم أهبة) وله الرجوع بعد فراغها ولو من الصف ما لم يلزم فشل
المسلمين وسواء سفر القصر ودونه فبإذن كذا في عدم الركوب فيعتبر كون السفر سفر قصر (قوله والدين
الحال) وإن كان به رهن أو كفيل أو كان قليلا كدبرهم (قوله يحرم سفر جهاد) وكذا الجهاد أيضا وإنما
لم يذكره لعلمه بالأولى لأنه أشد خوفاً منه والمراد بالسفر هنا ما يجوز فيه النقل على الراحة قاله شيخنا فراجع
فلعله بعيد (قوله الاباذن غيرهم) أو بغير رضاه (قوله وله منعه) وإن حدث الدين في السفر نعم لا يحرم دوامه
بغير منع بعد الحدوث فيه وكالدين الحال مؤنة أصل أو فرع واجبة وإن سلم مؤنة يوم سفره وقال البلقي
لا يحرم في يوم سلم مؤنته ومال إليه شيخنا (قوله والمؤجل لا يحرم السفر) وإن قصر الأجل وله المنع بعد
حلوله في أثناء السفر (قوله ويحرم على الرجل) قيده لأنه محل الوجوب وبه يعلم الحرمة على غيره بالأولى (قوله
جهاد) أي نفسه وسفره كما يعلم بما بعده فليس ساكتاً عنه كإقيل وسواء فيه وفيما بعده السفر الطويل والقصير
حيث كان مخوفاً ويعتبر في الطويل الاذن ولو غير مخوف أيضاً والقصير أقل ما يحل فيه التفتل على الدابة كما مر
(قوله بغير إذن أبويه) وكذا بقية أصوله ولو مع وجود الأقرب ذكوراً وإناثاً (قوله إن كانا مسلمين) خرج
الكافر من أصوله فلا يعتبر إذنه أي بالنسبة للجهاد فهو في غيره كالسلم ولو أسلم بعد سفره فينبغي أن يكون
كحدث الدين فيمنع كما تقدم وشمل الأصل الحر والرقيق والمراد بالولد الحر والمبعض ويعتبر في المبعض إذن
سيده أيضاً ويعتبر في الرقيق إذن سيده فقط (قوله لا سفر تعلم فرض عين) وكذا كفاية على المعتمد فلا يحرم
السفر لهما ولو نحو صنعة ومثلها آتيا (قوله جائز) أي أن أمن الطريق ولو منفرد أو ليس في بلده من
يفنيه ويعتبر في فرض الكفاية أن يكون رشيداً وليس أمرد جليلاً (قوله فإن أذن أبواه) أي جميع أصوله
كما مر (قوله والغريم ثم رجعوا بعد خروجه) قيده بمناسبة ما بعده فقبله يتمتع بالأولى (قوله إلا أن يخاف على
نفسه) كالأب أو بعضاً إذا ومنفعة ولو أمكنه الإقامة في طريقه في محل إلى رجوع من يأمن معه لزموا إلا أنه المضي
[قوله وثقة] ذهاباً وإياباً وكذا إقامة ويكتفى في تقديرها غالبية الظن بحسب اجتهاده قلته بحثنا وهو ظاهر [قوله
من تلزمه ثقته] أي حين يحضر [قوله سفر جهاد الخ] الظاهر أنه يمنع الجهاد كما يمنع السفر للجهاد لكن لم يظهر

على الرجل (جهاد الاباذن أبويه) وإن كانا مسلمين ولو كان الحي أحدهما فقط لم يجز الاباذنه أيضاً (لا سفر تعلم فرض
عين) فإنه جائز من غير إذنها (وكذا كفاية في الأصح) كطلب درجة الفتوى والثاني يقيسه على الجهاد وفرق الأول بخطر الهلاك في الجهاد
(فإن أذن أبواه والغريم) في الجهاد (ثم رجعوا) بعد خروجه وعليه (وجب) عليه (الرجوع إن لم يحضر الصف) إلا أن يخاف على نفسه

أمواله فلا يلزمه الرجوع (فان) حضرو (شرع في قتال) ثم علم الرجوع (حرم الانصراف في الأظهر) والثاني لا يحرم بل يجب والثالث
يتخير بين الانصراف والمصارعة والخلاف في الروضة أوجه وفي أصلها أقوال أو أوجه (الثاني) من حال الكفار (يدخلون بلدة لنا فيلزم
أهلها الدفع بالممكن فان أمكن تأهب لقتال وجب الممكن) على كل منهم (٢١٧) حتى على فقير وولد ومدين وعبد

بلاذن) من الأبوين
ورب الدين والسيد (وقيل
ان حصلت مقاومة بأحرار
اشترط) في العبد (اذن
سيده) فلا يجب عليه
والنسوة ان كان فيهن
قوة دفاع كالعبيد والا فلا
يحضرن (والا) أى وان
لم يمكن تأهب لقتال (فن
قصد دفع عن نفسه بالممكن
ان علم أنه ان أخذ قتل)
يستوى فيه الحر والعبد
والمرأة والأعمى والأعرج
والمرضى (وان جاوز
الأسر) والقتل (فه
أن يستسلم) وأن يدفع
عن نفسه (ومن هودون
مسافة القصر من البلدة
كأهلها) فيجب عليه أن
يجيء اليهم ان لم يكن
فيهم كفاية وكذا ان كان
في الأصح مساعدة لهم
(ومن) هم (على المسافة
يلزمهم الموافقة بقدر
الكفاية ان لم يكف أهلها
ومن يليهم قبل وان
كفوا) يلزمهم الموافقة
مساعدة لهم (ولو أسروا
مسلمة فالأصح وجوب
النهوض اليهم خلاصه

(قوله أو ماله) ظاهره وان قل فراجع (قوله فان حضر) قيد به لمناسبة المقام والا فالشروع ولو بلا سفر كذلك
(تنبية) هذا الخلاف والتفصيل خاص بالفرع والمدين كما هو صريح كلام المصنف فغير مما له
الرجوع والانصراف مطلقا إلا مع الفشل كما مر الإشارة إليه آنفا (قوله بلدة لنا) مما مثال اذ غير البلد
كالجبل والخراب القريب منها كذلك وبلاد الذميين كبلادنا لأنه يلزمنا الذب عنهم كما يأتي (قوله
ان علم الخ) أولم تأمن المرأة والأمرد فاحشة لو أخذنا (قوله وان جاوز الخ) أو أمن من ذكر الفاحشة
ولو حال القتال وله الدفع اذا أريدت منه بعهة الأسر (قوله فله أن يستسلم) لأنه قد أمن المحذور الآن
وقد يستمر وبذلك فارق ما لو حال عليه كافر فتأمل (قوله في الأصح) هو المعتمد والكلام فيمن يلزمه
الجهاد ابتداء وليس لمن بلغه الخبر تأخير لثوب خروج غيره بخلاف (قوله بقدر الكفاية) فهو فرض
كفاية في حقهم وفيمن بلغه الخبر بما علت (قوله ولو أسروا مسلمة فالأصح وجوب النهوض اليهم)
ولو على رقيق ونحوه بلاذن (قوله ان توقعناه) أى خلاصه والا كان توغلا في بلادهم تركناه للضرورة
(فصل) فيما يكره من الغزو ومن يكرهه وما يجوز أو يسن فعله بهم ومن يحرم قتله منهم وما يتبع ذلك
والغزوة لطلب لأن الغزى يطلب اعلاء كلمة الله تعالى واصطلاحا يعلم مما يأتي (قوله يكره) أى في
المتطوعة ويحرم في المرتزة بلاذن نعم ان كانت المصلحة في الغزو لكن تركه الامام وجنده باقبالهم
على الدنيا أو امتنع من الاذن فيه أو كان انتظار الاذن يفوت مقصودا لم يكره بغير اذنه (قوله ويسن
أن يؤمر الخ) نعم إن لزم على عدم الامارة خلل في القتال وجبت ويسن منع مخذل أو مرجف من الخروج
ومن الجهاد بل يجب ان لزم على خروجه فساد في القتال أو طمع في المسلمين (قوله اذا بعت سرية)
سميت بذلك لأنها تخرج سرا أولا غالبا وتعود الى الجيش وأقلها مائة وأكثرها أر بعائة والمراد
بها هنا مطلق الجماعة الشاملة للبعث والكتيبة والفئة وهى مادونها الى الواحد ولما فوقها ويسمى
بالمسر الى ثمانمائة ثم بالجيش والخمس الى أربعة آلاف ثم بالجحفل لما زاد بلانهاية (قوله البيعة)
بفتح الموحدة اليمين بالله (قوله بطاعة الأمير) ويحرم كونه مبتدعا نحو فاسق .

(تنبية) يجوز بل يندب لكل جماعة أرادوا سفرا ولو قصيرا أن يؤمرا عليهم واحدا منهم
ويجب عليهم طاعته وتحرم مخالفته (قوله وله الاستعانة بكفار) وان لم يخالفوا معتقد العدو على
المعتمد وسواء احتيج اليهم أولا ويراد بالمقاومة ولو بالقوة وشمل الكفار مالمو كانوا نساء باذن

لى فرق بين لفظ السفر هنا واسقاطه في مسألة الأصول الآتية [قوله قيل وان كفوا] قال الامام
هذا يلزمه الاجاد على كل الأمة لكن قاله بوجهه على الأقربين فالأقربين بلا ضبط حتى يصل الخبر
بأنهم قد كفوا وأخرجوا [قوله يلزمهم الموافقة] لم يقل بقدر الكفاية كما هو ظاهر العبارة لئلا يتدافع
(فصل: يكره غزو) [قوله بمافية المصلحة] قيل محل هذا في غير المرتزة والا فيمتنع عليهم لأنهم بصد
مهمات الدين التي تعرض فلا يغزون بغير اذن الامام [قوله البيعة] هى اليمين والحلف بالله تعالى وسميت
السرية سرية لأنها تسرى ليلا وقيل من الشئ السرى أى النفيس وقيل لأنهم يخفون سيرهم من السرور

(٢٨) - (قيلوبى وعميره) - رابع) ان توقعناه) كايئض اليهم في دخولهم دار الاسلام لدفعهم لأن حومة المسلم

أعظم من حومة الدار والثاني قال ازعاج الجنود لخلاص أسير بعيد

(فصل: يكره غزو بغير اذن الامام أو نائبه) الأمير لأنه أعرف بمافية المصلحة (ويسن اذا بعت سرية أن يؤمر عليهم ويأخذ البيعة)
عليهم (بالتبات) ويأمرهم بطاعة الأمير ويوصيه بهم للتابع (وله الاستعانة بكفار تؤمن خياتهم) أهل ذمة

أومشركين (ويكونون بحيث لو انضمت فرقنا الكفرة ومناهم) قال في الروضة عن الماوردي و يفعل بالمستعان بهم ما يراه مصلحة من
لغيرهم في جانب الجيش أو اختلاطهم به بأن يفرقهم بين المسلمين (و) له الاستعانة (بعبيد باذن السادة ومراقبين أقوياء) في القتال
ويقتنع بهم في سقي الماء ومداواة الجرحى (وله بذل الأبهة والسلاح من بيت المال ومن ماله) فينال ثواب الأمانة وكذا اذا بذل واحد من
الرحمة (ولا يصح استئجار مسلم لجهاد) لأجل أنه بحضور الصف يتعين عليه فلاجرة له (و يصح استئجار ذمي) لجهاد (للامام قيل ولغيره)
من الآحاد والأصح المنع لأنه من (٢١٨) المصالح العامة لا يتولاها الآحاد ويفتقر جهالة العمل لأن المقصود القتال على

ما ينفق (ويكره لغاز قتل قريب) له من الكفار (و) قتل (محرم أشد) كراهة (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الا أن يسمعه يسب الله تعالى) (أو رسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم) فلا يكره قتله (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنى مشكل) انتهى في حديث الصحيحين عن قتل النساء والصبيان وإلحاق المجنون بالصبي والخنى للمرأة فان قاتلوا جاز قتالهم (ويحل قتل راهب) شيخ أو شاب (وأجير وشيخ) ضعيف (وأعمى وزمن لا قتال قيم ولا رأى في الأظهر) لعدم قوله تعالى

أزواجهن (قوله أومشركين) أى أهل حرب ولوعبيدا ومراقبين بالاذن كإمر ويمكن شمول ما بعدهم (قوله وبعبيد) ولومكانيين وموصى بمنفعتهم ولوليت المال ذكورا أو إناثا وكذا ما بعده من المراقبين ولا بد من الاذن في الجميع على المعتمد (قوله في القتال) أى فيما يتعلق به بدليل ما بعده (قوله والسلاح) عطف خاص (قوله فينال الخ) يمكن رجوعه للمستثنين قبله (قوله ولا يصح استئجار مسلم) ولو صغيرا ورفيقا على المعتمد والعلة للأغاب والأصل (قوله و يصح استئجار ذمي) أى كافر مطلقا خلافا للامام مالك وأبي حنيفة وتصح بلفظ المصالحة وتنسخ بإسلامه وبالصلح على ترك القتال قاله شيخنا وفي شرح شيخنا عدم الفسخ ولا تتوقف الاجرة على الحاجة واذا لم يخرج الكافر أو انفسخ تجريع عليه بما أخذه كله في الأولى وكذا في الثانية ان لم يعض من زمن الاجارة شيئا والاقبال قسط كذا قاله بعض مشايخنا فراجع (قوله والأصح المنع) أى منع محبة اجارة الكافر من غير الامام وهو المعتمد ولومن نحو قضاة العساكر حيث لا نيابة لهم فيها (قوله لأنه من المصالح العامة) ولذلك صح الاستئجار للأذان من غير الامام ولأن الأذان من غير الامام (قوله ويفتقر الخ) وأيضا يفتقر في معاقدة الكفار ما لا يفتقر في غيرها كما يأتي (قوله ويكره لغاز قتل قريب) وكذا محرم لأقربائه قاله شيخنا وعن شيخنا الرمي خلافه (قوله وقتل محرم) أى قريب أيضا وكان الأولى للشارح ذكره (قوله الآن يسمعه يسب الله) أى يعلم منه ذلك (قوله أو رسوله صلى الله عليه وسلم) ولو قال رسولا لكان أعم والنبي كالرسول ولو عبر به كان أعم وأولى وكذا من سب الاسلام أو المسلمين قاله ابن حجر (قوله ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة وخنى) ومن به رقة (قوله فان قاتلوا جاز قتلهم) وكذا من سب منهم الاسلام أو المسلمين نعم لا عبرة بسب صبي ومجنون (قوله ويحل قتل راهب) هو عابد النصرى (قوله وأجير) أى من استأجروه على قتالنا أو استأجرناه لقتالهم ثم انضم اليهم نعم يحرم قتل الرسل منهم البنا (قوله وتفرع الخ) أى لعدم ذكر الخلاف فيه (قوله وتسبى نسائهم) ولومترهبات وكذا خنائهم وأرقائهم ومجانينهم (قوله ويجوز الخ) أى على قول الترك (قوله ويجوز رميهم بنار الخ) وان أمكن

بأن اللام في السر وراء (قوله بعييد ومراقبين) أنه بالأول على ما في معناه كالديون والولد والثاني على ما في معناه كالنساء (قوله مسلم) أى ولو رفيقا لأن الأرقاء يجب عليهم اذا قصد الكفار دار الاسلام بمثل ذلك حضور الصف (قوله و يصح الخ) الظاهر أنه لا بد هنا من شروط الاستعانة بالكفار كما سلف ولو حصل صلح في أثناء الطريق قبل وصول دار الحرب انفسخت الاجارة وقضية نظيره من الحج عدم الاستحقاق مطلقا (قوله من الآحاد) كالأذان (قوله على ما يفتق) أى يقع (قوله ومحرم) ظاهره وان لم يكن قريبا والوجه خلافه بدليل تقدم الأقارب مطلقا في التصديق على محارم الرضاع (قوله ضعيف) هو صفة لشيخ (قوله لا قتال فيهم) قال الزركشي ينبغي أن يرجع للشيخ وما بعده فان الأجير والراهب

(ان كان فيهم مسلم اسجلوا تاجر جاز ذلك) أى الرى بما ذكر وغيره **(على المذهب)** وفيها اذالم يكن ضرورة اليه قول بحرمته هذه طريقة والطريقة الثانية ان علم حلاك المسلم لم يجز والا فتولان (ولو اتعم حرب فقتلوا بفساد وصبهان) منهم ولو تركوا لغلبوا المسلمين كقول الروضة كأصلها (جاز رميهم) في هذه الحالة (وان دفعوا بهم عن أنفسهم ولم تدع ضرورة الى رميهم فالأظهر تركهم) فلا يرمون والثاني جواز رميهم ورجحه في الروضة (وان تفرسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى رميهم (٢١٩) تركناهم) فلا يرميهم (والا) أى وان

دعت الى رميهم بأن يظفروا بنالور تركناهم (جاز رميهم) في هذه الحالة (في الأصح) على قصد قتال المشركين وتتوقى المسلمين بحسب الامكان والثاني المنع اذالم يأتى تركهم الكفار الأبرمى مسلم (ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم يزد عدد الكفار على مثلنا) بأن كانوا مثلنا أو أقل قال تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين هو خبر بمعنى الأمر (الاستحوا لقتال) كمن ينصرف ليكمن في موضع ويهجم أو ينصرف من مضيق ليقبض العدو الى متسع سهل للقتال (أو متحيزا الى فئة يستبعد بها) قليلة أو كثيرة فانه يجوز انصرافه قال تعالى الا متحرفا الى آخره (ويجوز الى فئة بعيدة في الأصح) والثاني يشترط قربها ومن يجوز بمرض ونحوه الانصراف بكل حال (ولا يشارك متحيزا الى بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها) ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها (ويشارك متحيزا

قتلهم بغير ذلك نعم يجب عرض الاسلام على من تبغى الدعوة قبل قتاله ويحرم ذلك ان التجثوا لنحو الحرم بلا ضرورة فيه **(قوله فان كان فيهم مسلم الخ)** ولو ظنا أو يقينا **(قوله جاز ذلك)** أى ولا ضمان في المسلم لأنه لم تعلم عينه كما هو فرض المسئلة **(قوله قول بحرمته)** المتعمد الكراهة فقط **(قوله والثاني جواز رميهم)** هو المتعمد حيث كانت حاجة ولو بلا ضرورة **(قوله بمسلمين)** أو ذميين **(قوله تركناهم)** وجوبه على المتعمد ولا عبرة بالحاجة هنا وفارق ما قبله بأن الحق في المسلم لله وفي نحو النساء للغائبين **(قوله وان دعت)** أى الضرورة جاز رميهم **(قوله ويحرم الانصراف)** أى على كل مكلف حريص عليه القتال كما هو وسيأتى في الشرح بعض مفهوم ذلك **(قوله من الصف)** خرج غير الصف فيجوز فرار مسلم من كافرين وان طلبهما وان لم يطلباه **(قوله اذالم يزد الخ)** ولا بد من اعتبار القوة أيضا فيجوز انصراف ما تم تناقصه عن مائتين الا واحدا منهم أقوى **(قوله ليسكن)** مضارع كمن كنصر **(قوله من مضيق)** أو نحو شمس أو ربح **(قوله متحيزا)** ذاهبا **(قوله فانه يجوز)** ويصدق في قصده ذلك وان لم يعد لأنه لا يلزمه العود **(قوله بعيدة)** بحيث لو استغاث بها لم تسمعها **(قوله ولا يشارك)** أو يحول على جاسوس أرسله الامام فانه يشارك مطلقا. والحاصل أن كلا من المتحرف والمتحيز يشارك فيما غنم قبل مفارقتها وحال مفارقتها وبعد عوده إلا ان بعد **(قوله ولم يشارك)** هو بيان لما قبله أولا حاجة اليه **(قوله ونص الخ)** ظاهره سواء بعد أولا ومنه المتحيز **(قوله وواحد)** وكذا اثنان وثلاثة لا أكثر على المعتد **(قوله وتجوز المبارزة)**

لا فرق فيما بين الشباب والشيخ . أقول لعل مراده لا قتال بالفعل فيعود للكل وينبغي به محل الخلاف **[قوله وفيما الخ]** أى وأما عند الضرورة فيجوز قطعا **[قوله والطريقة الثانية]** ظاهره أن الأمر كذلك ولو كان ثم ضرورة وينبغي اختصاص هذه الطريقة بعدم الضرورة ثم رأيت الزركشى صرح بذلك بأن حالة الضرورة لا خلاف فيها **[قوله والا فتولان]** عبارة الزركشى نقلا عن الروضة قال قولان **[قوله وان دفعوا بهم]** عبارة أصل الروضة وان لم تدع ضرورة بأن دفعوا بهم عن أنفسهم اهـ لكن قال الزركشى إنه يعنى المنهاج احتراز بهذا عما لو فعلوا ذلك مكر أو خديعة لعلمهم بأن شرعنا لا يقتلهم فانهم يرمون قطعا ثم قال وما اقتضاء كلامه من أنه اذا لم تدع ضرورة ولكن لم يقصدوا الدفع لا يتركون غير صحيح . أقول تأمل الجمع بين كلاميه المذكورين **[قوله والثاني الخ]** قال الزركشى أى كما ينصب المنجنيق وغيره عليهم وان كان فيهم ذرية **[قوله تركناهم]** أى قطعا **[قوله الاستحوا لقتال الخ]** لو ادعى التحرف صدق بجميعه قال الفزالي وشرط فيه البغوى أن يعود قبل انقضاء القتال وصححه في الروضة في باب قسم الغنيمة **[قوله نص عليه]** الضمير فيه يرجع الى كل من قوله يشاركه ولا يشاركه **[قوله ونص الخ]** هذا ساقه لأنه كالل دليل على ما رجاء **[قوله والثاني يقف مع العدد]** أى ويقول تتبع الأوصاف عسر والأول قال يستنبط من النص معنى يخصه **[قوله المبارزة]** مأخوذ من البروز وهو الظهور .

الى قرية) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها (في الأصح) والثاني لا يشاركه لمفارقتها ويشاركه فيما غنم قبل مفارقتها قطعاً والمتحرف يشاركه فيما غنم قبل مفارقتها ولا يشاركه فيما غنم بعد هانص عليه ومنهم من أطلق أنه يشارك أهله فيمن لم يبعد ولم يغرب ونص فيما اذا انحرف واقطع عن القوم قبل أن يضمنوا أنه لا يشاركهم (فان زاد) العدد (على مثلنا جاز الانصراف الا أنه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين وواحد ضاعف الأصح) نظرا الى الثاني يقف مع العدد (وتجوز المبارزة)

ولا يستحب ابتداؤها ولا يكره (فان طلبها كافر استحب الخروج اليه) لها (وانما تحسن ممن جرب نفسه) وعرف قوته وجرائته فاضيف
 التي لا يثق بنفسه يكرهه ابتداء واجابة (و) انما تحسن (بإذن الامام) فلو بارز بضراذه جاز ومثله الأمير المعبر به في الروضة كأصلها (و) يجوز
 اطلاق بناتهم وشجرهم لحاجة القتال (٢٢٠) والظفر بهم وكذا يجوز اطلاقها (ان لم يرج حصولها لنا فان رجبى نذب

الترك) والأصل في ذلك
 حديث الشيخين أنه صلى
 الله عليه وسلم قطع نخل بني
 النضير وحرق فأرسل الله
 ما قطعتم من لبنه الآية
 (ويحرم اطلاق الحيوان
 الا ما يقتلون عليه) كالخيل
 فيجوز اطلاقه (لهم أو
 ظفر بهم أو غنمنا أو خفا
 رجوعه اليهم وضروه) لنا

فيجوز اطلاقه دفعا لضرره

فصل: نساء الكفار

وصبيانهم اذا أسروا قروا

وكذا العبيد (يصرون

بالأمر أرقاء لنا) فيكون

الثلاثة كسائر أموال

الغنيمة الخمس لأهل الخمس

والباقي للغانمين (ويجتهد

الامام في الأحرار الكاملين)

اذا أسروا (ويفعل) فيهم

(الأحظ للمسلمين من

قتل) بضرب الرقبة

(ومن) بتخلية سبيلهم

(وفداء بأسرى) مسلمين

(أموال واسترقاق) للاتباع

ويكون مال الفداء ورقابهم

اذا استرقوا كسائر أموال

الغنيمة ويجوز فداء مشرك

بمسلم أو مسلمين أو مشركين

بمسلم (فان خفي) على الامام

(الأحظ) في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي

نم تحرم على فرع ومدين ورقيق لم يؤذن لهم في خصوصها وهي مأخوذة من البروز وهو الظهور بأن
 يظهر اثنان مثلا كل واحد من صف للقتال بين الصنفين مثلا (قوله وانما تحسن) أى تجوز أو تستحب
 (قوله نكروه) وان أذن له الامام وطلبها الكافر (قوله جاز) أى مع الكراهة وان طلبها
 الكافر. والحاصل أنها تباح لقوى أذن له الامام ان لم يطلبها الكافر منه وتسئل له ان طلبها وتكره
 في غير ذلك وتقدم ما تحرم فيه (قوله ومثله الأمير) لاحاجة اليه لأنه من أفراد ما قبله ولعل ذكره
 من الشارح للاعتراض على الروضة بذكره بعد ما قبله فتأمل (قوله نذب الترك) فيكره الاطلاق
 نعم ان فتحنا بلادهم صلحا على أنها لنا أو لهم أو قهرا ولم نحتج اليها حرم اطلاقها (قوله والأصل الخ)
 لا يخفى أنه ليس في الحديث تصريح بواحد من الأحكام الثلاثة المذكورة وهي حاجة القتال والظفر
 بهم وعدم حصولها لنا فانظرو (قوله ويحرم اطلاق الحيوان) أى المحترم فنحو خنزير يجوز اطلاقه
 مطلقا بل يندب .

﴿فصل﴾ في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب (قوله نساء الكفار) وان كن حاملات بمسلم أو غير
 كتابيات والمراد غير المرتدات والخائفات كالنساء (قوله يصرون الخ) فعنى الرقيق فيهم انتقله لنا لأنه
 مستمر وان كانوا مسلمين ولا يسرى في البعض رقه بل جزئته الحر حكم الحر على العتد والمجانين كالصبيان
 ذكورا وإنا (قوله الكاملين) بذكورة يقينا وبلوغ وعقل وحرية ولولبعنه كاسر (قوله ويفعل)
 وجوبه بحسب اجتهاده (قوله بأسرى مسلمين) وكذا بكفار وله فداء أسرانا بسلاحهم لأنه دوام وبذلك
 فارق عدم بيعه لهم ولو اختار خصلة ثم ظهر له غيرها جازله الرجوع عنها الا ان كانت الخصلة التي اختارها
 أولا قتل والا فلا تغليب للحقن الدم ومعلوم أن البعض لا يقتل وله ضرب الرق على جزء الواحد ولا يسرى
 لباقيه على العتد كاسر (قوله ويكون مال الفداء) ولو سلاحا لأنه لا يرد اليهم اذا أخذ كالفى فيخمس
 (قوله ولو أسلم أسير) كامل أو بذل الجزية بالتزامها عصم دمه وكذا ولده الصغير والمجنون أخذا بما
 يأتي ومن التعليل بالاسلام لأنه صار مسلما تبعا وكذا ماله ان لم يتخر الامام رقه لازوجته فلا يعصمها

﴿فصل: نساء الكفار الخ﴾ لنا قول أن العربي الكامل لا يجوز اطلاقه فينبغي جر بأن نظيره هنا لم يذكره
 وخرج بإضافة النساء الى الكفار نساء المسلمين الكافرات فلا ترق على ما يأتى بيانه وينبغى أن يجري
 خلاف في - بي الرامية قاله الزركشى [قوله من قتل] قد فعله صلى الله عليه وسلم في عقبه بن أبى معيط
 والنضر بن الحرث بدر وجعل المنجامة بن أنال وأبى عزة والفداء كثير قال تعالى فامنا بعد وإفاداء
 والاسترقاق وقع في بني قريظة وفي بني المصطلق و - كى بعض الأصحاب فيه لاجماع [قوله لأنه لا يقر بالجزية]
 أى وفي الاسترقاق تقريره ويحجب بأن كل من جاز المن عليه جاز استرقاقه [قوله وكذا عربنى في قول]
 ذكره الشافعى رضى الله عنه في موضع من الأم عن بعض العلماء وقال لولا أنا تأم بالتمنى لتميننا أن يكون
 الحكم كهذا انتهى والتأيم بالتمنى فائدة جلية ثم دليل المذهب سبى هوازن وغيرهم من قبائل
 العرب كبنى المصطلق [قوله وفي قول الخ] وجهه أنه أسير محرم القتل فكان كالصبيان والنساء

[قوله

﴾ في الحال (حبسهم حتى يظهر) له فيفعله وسواء في الاسترقاق الكتابي

والرقى والعربى وغيره (وقيل لا يسترق وثنى) لأنه لا يقر بالحرية (وكذا عربنى في قول) لحديث فيه لكنه واه (ولو أسلم أسير
 عصم دمه) لحديث الشيخين أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا منى دماءهم (وفي الخبر

في الباقي وفي قول يتعين الرق) أى يصير رقيا بنفس الاسلام

(واسلام كافر قبل ظفر به)
 يعصم دمه وماله) للحديث
 السابق ففيه وأموالهم
 (وصغار ولده) عن النبي
 ويحكم باسلامهم تبعاً له
 (لازوجه) عن الاسترقاق
 (على المذهب) وفي قول
 من طريق يعصمها لثلا
 يبطل حقه من النكاح
 (فان استرقت انقطع
 نكاحه في الحال) قبل
 دخول وبعدة لامتناع
 امساك الأمة الكافرة
 للنكاح (وقيل ان كان بعد
 دخول انتظرت العدة فطلعت
 تنق فيهما) فان اعتقت
 استمر النكاح وان لم تسلم
 لأن امساك الحرمة الكتابية
 جائز (ويجوز إرراق
 زوجة ذمي) اذا كانت
 حرة وينقطع به: نكاحه
 (وكذا عتيقه) الحربي
 يجوز إرراقه (في الأصح)
 والثاني المنع لثلا يبطل حقه
 من الولاء (لاعتيق مسلم
 وزوجه الحربيين) أي
 لايجوز إرراقهما (على
 المذهب) وفي قول من
 طريق يجوز (واذا سبي
 زوجار أو أحدهما انسخ
 النكاح) بينهما (ان كانا
 حرين) صغيرين كانا أو
 كبيرين واسترق الزوج
 لحدوث الرق (قيل أو
 رقيقين) أيضاً لحدوث
 السبي

بالأولى من زوجة من أسلم قبل الظفر به على ما يأتي (نتية) من قتل أسيراً بعد اختيار قتله فلا شيء عليه أو قبله عزز فقط أو بعد اختيار رقه لزمه قيمته غنيمة أو بعد المن عليه لزمه دينه لورثته ان قتله قبل بلوغ مأمنه والافهدر أو بعد الفداء فعليه دينه غنيمة ان لم يكن قبض الامام فداءه والا لزمه دينه لورثته ان لم يبلغ مأمنه والافهدر (قوله واسلام كافر قبل ظفر به) أي قبل أسره كافر يعصم دمه وماله وان كان بدارهم وليس معه (قوله وصغار ولده) وكذا حله والكبير المجنون من ولده أخذاً من العلة والكلام في الأولاد الأحرار (قوله لازوجه) قال شيخنا أي الموجودة حال اسلامه ولو حالاً منه كافر وقال شيخنا الرمي إنه يعصمها لأنها الآن زوجة مسلم وفيه نظر لأنه يلزم أن لا يوجد زوجة لمسلم غير معصومة فان قيل يتصور في زوجة أسرت قبل اسلامه لأن اسلامه يهدأ سرها لا يعصمها عن الاسترقاق الذي حكم به قبل اسلامه ويؤول قول الشارح عن الاسترقاق بالسابق على اسلامه ويرده أن كلام المصنف بقوله فان استرقت الخ صريح في خلافه فالوجه الذي لا يتجه غيره أن يراد بزوجه المذكورة هنا التي لا يعصمها أنها هي التي عصمت حين أسلم وزوجه التي يعصمها كما يأتي هي التي تزوجها بعد اسلامه أو هو مسلم أصلي لثلا يلزم على كلام شيخنا الرمي تضعيف كلام المصنف وكلام الأصحاب المرتب عليه فتأمل وراجع وانهم والله الموفق للصواب (قوله فان استرقت) الأولى رقت لأنه لا يحتاج الى ضرب رق كما تقدم وكذا يقال فيما بعده وغيره فراجع (قوله انقطع نكاحه في الحال) لأن المسلم لا يجوز له نكاح الرقيقة الكافرة مطلقاً ولا المسلمة إلا بشروط هي معدومة هنا وبذلك علم رد الوجه المذكور (قوله فان اعتقت الخ) أي على الوجه المرجوح (قوله ويجوز إرراق زوجة ذمي) أي الحكم بالرق لا ضرب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كافر قال العلامة السبكي لعل هذا في زوجة ليست تحت قدرتنا أو في زوجة طرأت بعد عقد الجزيلة فلا ينافي ما قالوه ان عقد الذمة لكافر يعصم زوجته تبعاً فراجع من محله وتأمله (قوله وينقطع به نكاحه) أي الذي لأن حدوث الرق نقص يمنع ابتداء نكاحها وهذا شامل لما وكانت كتابية وقد مر جواز نكاح الكتابي الحر لها فراجع نعم سيأتي أن حدوث الرق كالمرتبة فلا فرق فتأمل (قوله وكذا عتيقه) أي الذي يجوز إرراقه وان أسلم الذي بعد أو كان العتيق عاقلاً كبيراً وبرق بنفسه الاسر كالرقيق الأصلي على المعتمد فنقول الشارح يجوز إرراقه مرجوح أو مؤول بمراعاة كلام المصنف كافر (قوله والثاني المنع) ويد بأن سيده لو التحق بدار الحرب جاز رقه فعتيقه أولى (قوله لا عتيق مسلم وزوجه) قال شيخنا الرمي أي الموجودين حال اسلامه وان كان كافراً قبل وفيه نظر فالوجه أن يراد بعتيقه من اعتقه بعد اسلامه أو وهو مسلم أصالة وبزوجه كذلك كما تقدم فلا تغفل (قوله ان كانا حرين) وكذا لو كان أحدهما ورق سبي أو أرقاق (قوله واسترق الزوج) عائد لقوله كبيرين فقط وسواء فيما ذكر سبياً معاً أو مرتباً وسواء سبق سبي الزوج أو الزوجة (قوله لحدوث الرق) أي وحدوثه كالمرتبة كما صرحوا به وبذلك فاق جواز نكاح رقيق

[قوله ظفر به] وهو أسره [قوله عن السبي] وكذا لو كانت الأم هي التي أسلمت قبل الظفر [قوله لازوجه] لاستقلالها [قوله حقه] أي كما في الولاء [قوله امساك الأمة] ولأنه زال لمسكها عن نفسها فزوال ملك الغير عنها أولى [قوله فان اعتقت الى آخره] هو من تمة الوجه [قوله زوجة ذمي] أي بخلاف زوجة المسلم الآتية لأن نكاح المسلم يتخيل فيه التأمين [قوله لا عتيق مسلم] أي ولو كان السيد حين الاعتاق كافراً ثم أسلم قبل الأسر [قوله انفسخ النكاح] وذلك لأن السبي إذا أبطل ملك المال أبطل ملك النكاح [قوله لحدوث السبي] عبارة غيره لأن السبي يقتضي في الحرمة ملكاً لم يكن فوجب مثله في الأمة واجتماع رقين

والأصح التمسك أولاً إذا لم يحدث رقّة وإنما انتقل من ملكه إلى آخر فأشبه البيع وغيره (وإذا أرق) حربى (وهلبه دين لم يسقط فيقضى من ماله إن غنم بعد إرقاقه) وانزال ملكه عنه بالرقّة فإن غنم قبل إرقاقه أرمعه لم يقض منه وفى المعبة وجه فإن لم يكن له مال أولم يقض منه بقى فى ذمته إلى أن يمتق فيطالب به هذا كله إن كان الدين لمسلم وبمثله أجاب الامام إن كان لمدى وذكر البغوى فيه وجهين وإن (٢٢٢) كان لحربى فعن القاضى حسين وهو الظاهر سقوط الدين وفيه احتمال

لرقبة أو حرّة ابتداء (قوله والأصح المنع) هو المعتمد فلا يفسخ النكاح بينهما سواء سبياهما أو مرتباً لعدم حدوث الرق (قوله إن كان لمدى) وكذلك المعاهد أو مؤمن والمطالبة فيهما به وبودائعها ونحوها للامام (قوله وهو الظاهر) أى سقوط الدين إن كان لحربى هو الظاهر وهو المعتمد وكذلك العكس الذى فى التهذيب وهو إرقاق الدائن أى والمدى حربى لأنه العكس (قوله لا يسقط) هو المعتمد فالحاصل أنه لا يسقط لإدين حربى على مثله بارقاً أحدهما (قوله فيطالب) بكسر اللام سواء عتق أولاً فإن مات قبل عتقه فالطالب الامام (قوله ثم أسلم) أو أحدهما معاً أو مرتباً (قوله أو قبلاً) أو أحدهما كذلك جزية أو أماناً أو عهداً كذلك دام الحق (قوله فأسلم) أو قبلاً جزية أو عهداً أو أماناً وكذلك المثلث على ما تقدم وكالحربى مع مثله إذا عصم أحدهما الحربى مع المصوم إذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والائلاف به دام الحق فى الأول وعدم الضمان فى الثانى كما علم (قوله وكذا يحكم بالغنيمة على ما أخذه) أى قهراً أو برضا فى حال الحرب فدار الحرب غير قيد (قوله واحد أو جمع) أى مسلمون أما الذى فى المثلث ما أخذه (قائدة) قال شيخنا الرمل وأتباعه أخذوا بما ذكر إن السرارى المجاورة من نحو الهند والترك يجوز وطؤها والتصرف فيها لاحتمال أن السارى لها أولاً ذمى لكن الأحوط شراؤها من أمين بيت المال فإن علم اسلام السارى امتنع ذلك حتى تخمس اه وفيه نظر ظاهر لأن الأضلاع يحتاط لها فلا يكتفى باحتمال الحل فيها ولأنها إن كانت مملوكة لكافر سبها فلا ولاية لأمين بيت المال عليها أو لمسلم وجب تخميسها ولا ولاية للأمين على أهل الخمس إلا أن يقال يحتمل أنه ملكها كافر ثم ملكها منه مسلم ثم رجع أمرها لبيت المال بنحو موته بلا وارث وفيه من البعد ما لا يخفى ودونه شرط القتاد وقدم (قوله غنيمة) فيخبر الامام فى الكامل منها بما سر (قوله لمسلم) أو ذمى (قوله وفى المهذب والتهذيب سنة) هو المعتمد (قوله يعود فيه الخلاف) الأصح منه أنه غنيمة (قوله وللغنائين) ولو أغنياء أو ذميين ولو أجروا بغير إذن الامام ولم يرضخ لهم (قوله التبسط) أى التوسع (قوله قبل القسمة) أى قبل اختيار تلك الغنيمة (قوله بأخذ القوت الخ) أى بأن يأخذ كل واحد منهم ما يحتاجه من القوت لنفسه وعمونه لا لغيره (قوله يعتاد أكله) لا التدهن بنحو دهن (قوله وفى الحرر الخ) وأهل المصنف أسقطه لصحة جعله معمولاً للمصدر أو صفة لمصدر محذوف (قوله وعلف الدواب) المحتاج إليها فى الحرب لانهوا الزينة (قوله بسكون اللام) مصدر عطف على أخذ فإباده معمول له ويجوز فتحها عطفاً على القوت وما بعده حال أو معمول لمحذوف أو بدل على المحل واختيار الأول لأنه لا يشترط العلف بالفعل كما يؤخذ مما بعده (قوله للحمة) وكذا يجوز ذبحه لأكل غير لحمه كجلده ويجب رد جلده لا يؤكل ولا يجوز جعله سقاء أو خفا كما لا يجوز الذبح لذلك

محال فقدم الأقوى المستند إلى السبى لتعذر إسقاطه [قوله ثم أسلم الخ] مثله لو عرض ذلك لأحدهما [قوله أو أسلم المتأب] إنما قيد بذلك لأجل الخلاف [قوله من دار الحرب] مثله دارنا إذا دخلها بأمان [قوله وعليه الامام والغزالي] بل ادعى الامام اتفاق الأصحاب عليه [قوله وذبح حيوان ما كول] استدلل بمفهوم

للإمام وفى التهذيب سقوط الدين فى عكس هذه أيضاً وهو إرقاق الدائن وقال الامام فيها إذا كان على مسلم دين قرض أو غنم حربى استرق لا يسقط وفى الوسيط نحوه فيطالب به (ولو اقترض حربى من حربى أو اشترى منه ثم أسلم أو قبلاً جزية دام الحق) لا لزامه بعقد (ولو ألق عليه فأسلم) أو أسلم المثلث (فلا ضمان) عليه (فى الأصح) لعدم التزامه والثانى قال هو لازم عندهم (والمال المأخوذ من أهل الحرب قهراً غنيمة) كما تقسم فى باب قسمها وذكر هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد أو جمع من دار الحرب سرقة أو وجد كهيئة اللقطة) مما يعلم أنه للكفار فأخذ فانه فى القسمين غنيمة (على الأصح) بمعنى أنه يقسم قسمها خمسة لأهل الخمس والباقى لمن أخذها والثانى يختص به من أخذه وعليه الامام والغزالي (فإن

أمكن كونه) أى الملتقط (لمسلم) بأن كان هناك مسلم (وجب تعريفه) قال الشيخ أبو حامد يوماً أو يومين (قوله وفى المهذب والتهذيب سنة وبعد التعريف يعود فيه الخلاف السابق) (وللغنائين التبسط فى الغنيمة) قبل القسمة (بأخذ القوت وما يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد أكله عموماً) وفى الحرر وغيره على العموم (وعلف الدواب) بسكون اللام (تجنا وشعبنا ونحوهما وذبح حيوان ما كول لحمه والصحيح جواز الفاكهة) وهى مما يؤكل غالباً والثانى قال لا يتعلق بها حاجة

حالة ولا يجوز الفانيد والسكر ومانندر الحاجة اليه على الصحيح (د) الصحيح (أنه لا يجب قيمة المذبح) والثاني يجب لنذور الحاجة الى ذبحه وضع الأول الى ندورهما (وأنه لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف) بفتح اللام والثاني يختص به فلا يجوز لفه أخطأها لاستغنائها عن أخذ حق الفير والأول قال ليس فيما ورد في ذلك (٢٢٣) من الأخبار تقييد بالحاجة نعم

ليس له صرف الطعام مثلا الى حاجة أخرى بدلا عن طعامه (وأنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة ووجه الجواز مظنة الحاجة) وعزة الطعام هناك (وأن من رجع الى دار الاسلام ومعه بقية) مما تبسطه (لزمه ردها الى المغنم) أى الغنيمة كما في الصحاح والثاني لا يلزمه لأن المأخوذ مباح والأول قال بقدر الكفاية وهما في الروضة وأصلها قولان ولا يملك بالأخذ (وموضع التبسط دارهم) أى الكفار كما في المحرر وغيره دار الحرب (وكذا) محل الرجوع (مالم يصل عمران الاسلام في الأصح) فان وصله انتهى التبسط والثاني قصره على دار الحرب (ولقائم رشيدولو محجورا عليه بفسل الاعراض عن الغنيمة قبل قسمة) وبه يسقط حقه منها ولا يصح اعراض محجورا عليه بسفه (والأصح جوازه) (رشيد) بعد فرز الجنس (لأن حقه لم

ويضمنه ذابحه بقيمة لحمه وجلده (قوله حاقه) بمهمة فقاف مشددة أى قوية (قوله ولا يجوز الفانيد والسكر) فن احتاج الى شئ منهما فله أخذه ويحسب عليه من قسمه وكذا يقال في الملبوس والركوب فيلزم من استعماله أجرته الا ان كان لضرورة القتال فلا والفانيد المراد هنا هو العسل الأسود وخرج به غسل النحل فيجوز التبسط به لنص الحديث عليه (قوله ومانندر الحاجة اليه) أى لا يجوز أخذه كدواء وسقاء وخف ونحوها (قوله نعم ليس له الخ) أى لا يجوز لمن أخذ الطعام الا أكله فقط لأنه على سبيل الاباحة لا التملك كإسائتي وله التزود منه لذهابه ورجوعه الى ما يأتي (قوله والحيازة) فقبل الحيازة له التبسط وان لم يكن له حق في المغنم كاسر وفي شرح شيخنا منه ولم يرتضه شيخنا (قوله الى دار الاسلام) أى دار في قبضة المسلمين وان لم يكن فيها مسلم (قوله لزمه ردها) أى البقية الى الغنيمة قبل القسمة أو الى الامام بعدها ويقسمها الامام ان أمكن والا أخرج لأهل الخمس حصتهم منها وجعل الباقي للمصالح وكان الفانين أعرضوا عنه وكان عدم لزوم حفظه له حتى يضم لغيره لأنه تافه (قوله كما في المحرر الخ) دفع به توهم عود الضمير الى المسلمين المفهوم من دار الاسلام (قوله مالم يصل عمران الاسلام) بالمعنى المذكور فيما مر نعم لو وقع القتال في دار الاسلام وعز فيها ما تقدم فلم يتم التبسط فيها (قوله رشيد) أى حال اعراضه ولو بعثى أو بولغ أو عقل طراً بعد القتال فيخرج ضدهم نعم يصح اعراض المكاتب واعراض البعض في جزء الحرب أى ان لم يكن مهايأة وفي الكل في نوبته ان كانت صحيح وفي غير ذلك باطل لأن الرقيق لا يصح اعراضه لأن الحق لسببه (قوله قبل القسمة) أى واختيار التملك (قوله فلا يصح الخ) هو المعتمد لأنه من التصرف في الأموال والمحجور ممنوع منها وبذلك فارق محبة اسقاطه القصاص وانما يصح اعراض الفليس لأنه من الاكتساب وهو لا يلزمه قال شيخنا الرمى ومقتضاه أنه لو لزمه لوفاء دين عصى به لم يصح اعراضه انتهى وفيه نظر بما قاله في باب الفليس أنه لا يلزمه التمسك لأجل الدين وان عصى به وانما اللزوم من حيث الخروج من العصيان فراجع من محله والسبي والمجنون كالسفيه الا ان كلاً كاسر (قوله لأن حقه الخ) أى لأن الأخماس الأربعة باقية على الشيوع (قوله لجمعهم) أى حيث كانوا كاملين وصيغة الاعراض أن يقول أعرضت عن حقى أو أسقطته أو سأحت منه أو وهبته لهم وأراد الاسقاط فان أراد الهبة لم يصح وله الرجوع عن الاعراض قبل اختيار تلك الفانين ونقل عن شيخنا الرمى عدم محبة الرجوع مطلقاً لأن المعرض عنه حق تملك لا عين وبذلك فارق جواز العود بعد الاعراض عن نحو كسر الخبز والسنايل قبل أخذ غيره لهما

قوله صلى الله عليه وسلم من ذبح شاة لاهابها لم يرجع كفافاً [قوله لا يجب قيمة المذبح] وإلا لما جاز الذبح [قوله وأنه لا يختص] تشبيهاً بطعام الولائم لأن المأخوذ مباح كالصيد [قوله ولا يصح] استشكل بصحة عفو عن القصاص مجازاً وقد اعتمد الزركشى وغيره محبة عفو ونسب لقضية كلام الجمهور كالفلاس (فرع) لو أعرض الشخص ثم رجع فيحتل الصحة قبل تلك الفانين ويحتمل أن التملك بمنزلة القبض في الهبة كالأعراض عن كسرة ثم رجع اليها [قوله والثاني منع ذلك] لأنه يلزمه تملك الأخماس الأربعة [قوله بلا عمل]

بتعين منه والثاني لتمييز حق الفانين (وجوازه لجمعهم) أى الفانين ويصرف حقهم مصرف الخمس والثاني منع ذلك (وبطلانه من فوى القربى وسالب) أى مستحق سلب والثاني محته منهما كالفانين وحدهم وفرق الأول بتعين حق السالب وبأن حق فوى القربى بلا عمل وحق الفانين بعمل حصل به المقصود الأعظم من الجهاد وهو اعلاء كلمة الدين والغنيمة تابعة

وغير ذوى القربى من أصحاب الخمس جهات علمة لا يتصور فيها اعراض (والعرض كمن لم يحضر) فيضم نصيبه الى الغنم (ومن ملأ) ولم يعرض (حقه لوارثه) فله طلبه (٢٢٤) والاعراض عنه (ولا تلك) الغنمية (الابقسمة ولهم) أى للعائنين (التلك)

(قوله وغير ذوى القربى إلخ) هو جواب عن سكوت المصنف عنهم الموهوم لصحة الاعراض منهم وليس كذلك (قوله الابقسمة) أى ان قبل ما أفرز له أورضى به لا بمجرد القسمة لأن المعتبر هنا هو اختيار التملك (قوله والتملك فى الأول) المتقدم بقوله ولهم التملك ولا بد من اللفظ كما أشار اليه بقوله كأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى ولا يملك بالاستيلاء (قوله طريق ثان) أى على الوجه الثانى ومنفرد على الأول المعتمد (قوله فى أحد أوجهه) وهو مرجوح والمعتمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامام أو غيره (قوله قرب) يجوز بناؤه للجهول والمعلوم (قوله تنفع) راجع لسكب وكلاب وغلب الثانى وخرج ما لا ينفع فكالعدم (قوله عددا) أى لقيمة نصف الملك هنا بتوقفه على اختيار التملك وبذلك فارق اعتبار قيمتها عند من يراها فى الارث (قوله سواد العراق) سعى سوادا لكثرة حضرة بالأشجار والحضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لاستواء أرضه بخلافها عن الجبال والأودية وأصل العراق الاستواء وهو من اضافة الجنس الى بعضه لأن طول السواد والعراق واحد وهو مائتا فرسخ وعرض السواد مائة وستون فرسخا وعرض العراق منه مائة وخمسة وعشرون فرسخا فالسواد يزيد عليه فى العرض بخمسة وثلاثين فرسخا وجملة السواد بالتكسير عشرة آلاف فرسخ هذا ما فى شرح شيخنا فراجع (قوله بفتح العين) أى قهرا لأنه لو كان صلحا لم يقسم وتفسير عنوة قهرا هو المراد والافهوى يقال على الصلح فهو من أسماء الأضداد كما قاله بعضهم فراجع (قوله بين العائنين) وأهل الخمس ولعل اقتصار الشارح على العائنين لأجل ما بعده (قوله ثم بذلوه بعدة قسمته) واختيار ملكه والبذل إنما يكون بمن يمكن بذله وهم العائنون وذو القربى ان انحصروا بخلاف غيرهم من بقية أهل الخمس فلا يحتاج الامام فى وقف حقهم الى بذله لأن له أن يفعل فيه بالمصلحة (قوله وقفه عمر) بن الخطاب أمير المؤمنين رضى الله عنه وهو أول وقف صدر فى الاسلام (قوله وآجره لأهله) اجارة مؤبدة للحاجة والمصلحة الكلية (قوله وخواجه) المضروب عليهم بقدر معلوم لكل جريب وهو ثلاثة آلاف ذراع وستائة ذراع ولعل هذا فى اصطلاح الفقهاء بناء على أن القصة ستة أذرع فقط وفى شرح التوضيح لشيخ خالد أن القصة ستة أذرع وثلاث ذراع وضربها فى عشرة أقسام هو عشر الجريب فيكون الجريب على هذا أربعة آلاف ذراع وأربعة مائة ذراع وأربعة وأربعين ذراعا وأربعة أنصاع من ذراع فراجع وتأمل والمخرج المضروب على كل جريب قدر معلوم فعلى جريب الشبر درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية والعنب عشرة والزيتون اثناعشر

أى فكان كالارث [قوله وقيل يملكون قبلها إلخ] وجهه أن ملك الكفار قد زال ويبعد بقاؤه بلامالك [قوله بأن يقول كل منهم إلخ] أى بخلاف القسمة فانها اذا حصلت مع الرضا كانت طريقا أيضا وان لم يوجد فيها هذا اللفظ ونحوه [قوله وملك العقار] أى خلافاً لى حنيفة حيث خبر الامام بين قسمته أو وقفه أو رده على الكفار . لنا القياس على المنقول وقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ الآية وقصة خير على العائنين ولو استولينا على البلد والعقار ثم أزلونا عنه بعد أيام مثلا فالوجه عدم انقطاع حقنا منه حتى لو فرض استيلاء غيرنا من المسلمين بعد ذلك عليه لا يخرج عن حق الأولين ثم المراد من كلام المتن أن الاستيلاء ثبت به حق التملك كفى المنقول وجعل الزركشى قوله كالمنقول إشارة للقياس [قوله قرب به ملك العقار] وجه التقريب فى الاستيلاء أن الاستيلاء فى المنقول أكمل [قوله فتح صلحا] أى ثم رده عليهم بخراج يؤدونه كل عام وقيل بعضه صلح وبعضه عنوة وقيل بالوقف

قبلها (وقيل يملكون) قبلها بالاستيلاء ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض (وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم) بالاستيلاء (والا) بأن تلفت أو عرضوا (فلا) ملك لهم والتملك فى الأول بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصيبى طريق ثان للكم (ويملك العقار بالاستيلاء كالمنقول) الذى الكلام السابق فيه فى أحد أوجهه والتشبيه مزيد على المحرر مذكور فى الروضة كأصلها قرب به ملك العقار والاكتفاء فى ملكه بالاستيلاء (ولو كان فيها) أى الغنمية (كلب أو كلاب تنفع) لصيد أو ماشية (وأراد به) من أهل الجهاد أو الخمس (ولم ينازع أعطيه والا) أى وان نازعه غيره (قسمت ان أمكن) قسمها عددا (والا أفرع) بينهم (والصحيح أن سواد العراق) من البلاد (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنوة) بفتح العين (وقسم) بين العائنين (ثم بذلوه) بالمجعة أى أعطوه (ووقف)

[قوله]

هون مساكنه لما ساقى فيها (على المسلمين) وقفه عمر رضى الله عنه وآجره لأهله

(وخواجه) بزرع أو غرس (أجرة تؤدى كل سنة لصالح المسلمين) والوجه الثانى فتح صلحا

(قوله وهو) أى السواد والمبدأ والغاية داخلان في الحدود المذكورة (قوله الموصل) سمي بذلك لأن نوحاً صلى الله عليه وسلم لما وصل بسفينته إلى الجودي أدلى حجاراً في حبل ليعلم به قبر ما بقي من الماء فوصل الله الأرض في ذلك المحل (قوله القادسية) سميت بذلك لأن إبراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لها بالقدس (قوله البصرة) بثلاث الباء والفتح أفصح والنسبة إليها بصري بالفتح والكسر لا بالضم وتسمى قبة الاسلام وخزانة العرب وخزانة العلم بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب رضى الله عنه قيل كان بها سبعة آلاف مسجد وعشرة آلاف نهر لكل نهر اسم مخصوص وبني بعدها الكوفة بسنتين على الأشهر في خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله يسمى الفرات) الصواب أن هذا هو نهر الصراة وما بعده هو نهر الفرات فاذا ذكره الشارح فهما خلاف الصواب والفرات اسم مكان بها لأنه النهر المشهور (قوله أحياء المسلمون) وهم عثمان بن أبى العاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن عمر رضى الله عنه (قوله بعد) أى بعد فتح العراق (قوله من الدور والمساكن) إلا الخانات فانها من الوقف قال شيخنا وكذا الأشجار فهي وقف لدخولها في وقف الأرض فيمتنع التصرف فيها كان موجوداً منها حالة الوقف وكذا يقال في بناء الخانات (قوله وفتحت مكة صلحا) أعلاها على يد الزبير رضى الله عنه وأسفلها على يد خالد بن الوليد رضى الله عنه لكن بعد وجود صورة قتال ابتداء من جهة خالد قبل التسليم له ثم سلموا فكف عنهم وبهذا يجمع التناقض في الأخبار والأقوال وفتحت مصر عنوة وقيل فتحت قراها صلحا وضعفه شيخنا الرملى وفتحت مدن الشام صلحا وقراها عنوة ورجح السبكي أن دمشق فتحت عنوة وسيأتى في الجزية زيادة على المذكور هنا فراجع .

(فصل : في الأمان مع الكفار) وهو أحد العقود التي تفيدهم الأمن وهي ثلاثة أمان وجزية وهدنة لأن العقد انطلق بمحصور أصالة فهو الأمان والأمان كان إلى غاية فالهدنة والأمان الجزية وهذا يختص بالامام وتأتي وبوالى الأقليم في عقد الهدنة (قوله يصح) أى يعتبر الأمان ويعمل به ان وجد من مسلم مكلف مختار ولفظه كل لا حاجة إليه فان أمنه غير من ذكر بلغ المأمن ان ظن محته (قوله أمان حرى) وهذا من مقابلة الفرد بالفرد سواء كان كل منهما ذكراً أو أنثى (قوله وعدد محصور) وهذا من مقابلة المفرد بالجمع وعكسه أولى وأما مقابلة الجمع بالجمع كأن أمن مائة ألف من مائة ألف منهم فقال الامام في كل واحد لم يؤمن الا واحدا منهم لكن محل الصحة ان لم يندس باب الجهاد ولا بطل الكل ان وقع العقد دفعة ولا يصح الأول فالأول إلى

[قوله وهو من عبادان] ابتداء الغاية داخل في الكل وكذا انتهائها [قوله وهو من عبادان إلى حديثه الموصل إلخ] هو بالفراخ مائة وستون طولاً وعثمانون عرضاً [قوله أحياء المسلمون] ابتداء ذلك على يد عتبة بن غزوان وعثمان بن أبى العاص بعد فتح العراق وكان البناء في سنة سبع عشرة ولم يعد بها صنم قط ثم هذا لا يختص بالبصرة بل كل موات كان في أرض العراق لا يدخل في هذا الحكم [قوله الصحيح] موضع الخلاف الأبنية التي كانت موجودة حين وقفها عمر رضى الله عنه فأما الحادث فلك قطعاً نعم استثنى بعضهم من الأبنية التي كانت الخانات ونحوها مما يستقل لجهة وقفها كالأراضي والشجر ولو اتخذ من طين الأرض ابن وبني به فوقوف والشجر الذي غرس بعد ملكه ويجوز أن يبنى من طينها المساجد والربط [قوله وأرضها المحياة] يفنى أن ير يد التي كانت محياة وقت الفتح ليكون للفاء معنى والافالموات وقت الفتح ملك من أحياء بعده سواء فتحت عنوة أو صلحا

(فصل : يصح من كل مسلم مكلف إلخ) لودخل دارنا وزعم رسالة لم يجز قتله وكذا من قال أردت سماع القرآن أو طلب مالى الذى عندكم وسيأتى ذلك في الجزية

(وهو من عبادان) وهو من عبادان إلى حديثه
(المشقة) إلى حديثه
(الموصل) بفتح الميم
(طولا ومن القادسية إلى حبلان) بضم الحاء (عرضاً)
(قلت) أخذنا من الرافعي
(في الشرح) الصحيح أن
(البصرة) بفتح الباء في
(الأشهر) وان كانت داخلة
في حد السواد فليس لها
حكمه الا في موضع غربي
دجلتها (يسمى الفرات
(وموضع شرقها) أى
لدجلة يسمى نهر الصراة
وما عدا ذلك منها كان
مواتاً أحياء المسلمون بعد
ومن أدخله في الحكم مثنى
على التحديد المذكور
(و) الصحيح (أن مافى
السواد من الدور
والمساكن يجوز بيعه والله
أعلم) ومن منعه مثنى على
على أنه وقف (وفتحت
مكة صلحا فندورها وأرضها
الناس يقبضونها
(فصل : يصح من كل مسلم
مكلف مختاراً أمان حرى)
واحد (وعند محصور)
منهم كعشرة قومانة (فقط)
أى بخلاف

أهل تاجية و بلدة و دخل في الضابط البدو المرأة و المحجور عليه بسفوه و غير هو و خرج المكروا الصبي و الكافر (و لا يصح أمان أسير لمن هو معهم في الأسير) و الثاني يسحب دخوله (٢٢٦) في الضابط و الأول نظر إلى أنه مقهور في أيديهم (و يصح) الأمان (بكل لفظ

ظهور الخلل فيبطل مازاد (قوله أهل ناحية و بلدة) أى لم يعلم عددهم فلا يصح ان انسداد باب الجهاد والى
 فيصح على المعتقد كاعلم (قوله لمن هو معهم) ولا تغيرهم اخذنا من العفو ويؤخذ من ذلك صحة امان الأسير
 المطلق بدارهم الممنوع من الخروج منها ولا يصح امان أسير معنا الا من الامام ونائبه وكذا بمن أسره ان
 لم يقبضه الامام منه والا فلا على المعتقد (قوله ولو كان الرسول كافرا) ولو صييا مأمونا قتلنا لحقن الدماء
 (قوله وكذا) أى لا يحصل الأمان للكافر ان لم يقبل فى الأصح هو العتدو به يعلم أن القبول على الفور
 (قوله من قدر على النطق) وهى كناية منه مطلقا ومن الأخرس فيها التفصيل المعروف ويصح بالجمية
 أيضا (قوله أن لا يزيد) أى فى امان الرجال أما النساء والخنا في فلا يتقيد الأمان لمن بزمان لعدم انسداد باب
 الجهاد فيهن (قوله بطل في الزائد) ان لم يكن بناضف والا فيصح فى الزائد بحسب الحاجة الى عشر سنين كما
 فى الهدنة فان احتيج لزيادة عليها زيد بعدد آخر أو أكثر ولا يزيد فى كل عقد على عشر (قوله ولا يجوز
 امان يضر المسلمين) ولو من الامام تجبر لا ضرر ولا ضرار أى لا يضر أحد نفسه ولا يضر غيره أولا يضر أحد
 غيره ولا يتضرار اثنان مثلا وقدم (قوله وطبعة) هى ما يتقدم على الجيش ليطلع على أحوال عدوهم
 ثم يجبرهم (قوله قال الامام الخ) هو المعتقد (قوله وليس للامام نبد الأمان) ولا تغيره بالأولى (قوله فان
 خافنا نبيه) أى الامام وكذا من أئنه لا غيرهما (قوله ولا يدخل الخ) أى ان أئنه غير الامام ونائبه وهو
 بدارنا (قوله ماله) أى مامعه من المال سواء كان محتاجا اليه أولا وسواء كان له أو لغيره على المعتقد (قوله
 وأهله) أى ولا يدخل ولده الصغير والمجنون ولا تدخل زوجته ولو بالنص عليها وكانت بدارنا (قوله بدار
 الحرب) وان شرط دخولها (قوله وكذا مامعه) أى ما بدارنا من ماله ولله لا يدخل الا بشرط دخوله
 الا زوجته كما مر وما ذكره المصنف قسم من ثمانية أقسام لأنه اما أن يكون الكافر بدارنا أو بدارهم وعلى
 كل اما أن يكون ماله وأهله معه أولا وعلى كل اما أن يؤمنه الامام ولو بنائبه أو غيره وحاصل الحكم فيها أنه
 ان أئنه الامام أو نائبه دخل مامعه من ماله وأهله وكذا زوجته هنا ولو بلا شرط سواء أئنه بدارنا أو بدارهم
 ويدخل ما ليس معه منها ان شرط دخوله والا فلا وان أئنه غير الامام لم يدخل ما ليس معه مطلقا ويدخل
 مامعه ان شرط دخوله والا فلا لم لا تدخل زوجته هنا ولو بالشرط كما تقدم (قوله والمسلم بدار كافر) أو بدار
 اسلام استولى عليها الكفار ولا تسمى دار كفر لأن الاسلام يعلم (قوله استحلب له الهجرة) أى ان لم
 يرج نصرته المسلمين بمقامه ولم يدر على الاعتزال فان رجع ما ذكره فقامه أفضل وأقدر على الاعتزال حرمت

[قوله لمن هو معهم] هو مستدرك فغيرهم كذلك [قوله في الأصح] خص الامام بالخلاف بتأمين غيرهم أسره والافيطل قطعاً ثم الامان من الأسير غير نافذ حتى في حق نفسه [قوله أو كناية] قال الماوردي لا بد من النية [قوله بكتابة] أى مع النية [قوله ولو كان الرسول كافراً] توسعة في حقن الدماء ولو كان الرسول صيباً ففعل فطر [قوله فلا بدر مسلم الى آخره] ولو كان المؤمن ونازع الزركشى في هذا الشرط واستند الى ظاهر قصة أم هانئ علم الفتح [قوله وكذا ان لم يقبل] لو سبق استيجاب أعني عن القبول [قوله والثاني لا يبطل بالسكوت] لبناء الباب على التوسعة كالمدة عند قوتنا ما لم تبلغ سنة لأن الجزية ترتبط بالسنة ففي استيفائها منع للجزية [قوله كالمدة] أى على قول [قوله ولا يدخل الخ] لما فرغ من حكم النفس أخذ يتكلم على المال والأهل [قوله وكذا مامعه] أى لأن اللفظ قاصر عن افادة ذلك ثم عبارة الكتاب تشمل مثل ثياب بدنه [قوله الا بشرط] راجع لما بعد كذا فقط

يفيض مقصوده) صريح نحو
 أمستك أو أجرتك أو أنت
 في أمالي أو كناية نحو
 أنت على ماتحب أو كن
 كيف شئت (وبكتابة)
 بالفوقانية (ورسالة) ولو
 كان الرسول كافرا (ويشترط
 علم الكافر بالأمان) بأن
 يبلغه فان لم يبلغه فلا أمان
 فلو بدره سلم فقتله جاز وإذا
 علمه (فان رده بطل وكذا
 ان لم يقبل) بأن سكت (في
 الأصح) والثاني لا يبطل
 بالسكوت (ونكفي إشارة
 مفهومة للقبول) من قدر على
 النطق وكذا في الإيجاب
 (ويجب أن لا تزيد مدته على
 أربعة أشهر وفي قول يجوز)
 الأمان (ما لم تبلغ سنة) كالمدنة
 فلزاد على الجائز بطل الزائد
 فقط فريقا للصفة وإذا
 أطلق حل على أربعة أشهر
 ويبلغ بعدها المأمّن (ولا
 يجوز أمان يضر المسلمين
 كجاسوس) وطليعة فلا ينعقد
 قال الامام وينبغي أن
 لا يستعنى بتبليغ المأمّن
 (وليس للامام نذ الأمان
 ان لم يخف حياة) فان خافها
 بئذ كالمدينة وهو جائز من
 جهة الكافر ببذنه متى شاء
 (ولا يدخل في الأمان ماله
 وأهله مدار الحرب وكذا

ملعه منهما في الأصح الإيثار) والثاني لاجتاج إلى شرط (والمسلم بدار كفر إن أمكنه اظهار دينه) [قوله بأن كان مطاعاً في قومه أوله عشيرة بحمونه ولم يخف فتنة في دينه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام لئلا يكيدوا له

(ولا وجبت ان أطاها) فان لم يقدر عليها فمذمور الى أن يقدر (ولو قدر أسير على حرب لزمه) فخلوه به من قهر الأسر (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتل وسبيا وأخذاً لمال (أو على أنهم في أمانه) (٢٢٧) حرم عليه اغتيالهم (فان تبعه

قوم فليدفعهم ولو قتلهم كالصائت (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بالشرط (ولو عاهد الامام علجاً) وهو الكافر الغليظ الشديد (بدل على قلعة) فتفتح عنوة (وله منها جارية جاز) ذلك للحاجة اليه معينة كانت أو مبهمة رقيقة أو حرة لأنها نصير رقيقة بالأسر والمبهمة بينها الامام (فان فتحت بدلالته) وفيها الجارية (أعطياها أو بنيرها فلا) شيء له (في الأصح) لأن القصد المبالاة الموصلة الى الفتح والثاني يستحقها بالدلالة (فان لم تفتح فلا شيء له) لقوله فيها (وقيل ان لم يعلق الجمل بالفتح فله أجرة مثل) لدلالته (فان لم يكن فيها جارية أو مانت قبل العقد فلا شيء له) (أو بعد الظفر قبل التسليم وجب بدل) جزماً (أو قبل ظفر فلا) بدل (في الأظهر) لعدم القدرة عليها والثاني يجب لأنها حادثة وتسلم تسليمها (وان أسلمت) بعد الظفر أوقبه (فالذهب وجوب بدل) وقيل في كل قولان (وهو) أي البدل حيث

المجبرة لثلا يستولى الكفار على محله فيشبه دار الكفر (قوله ولا وجبت) ولو على امرأة بلا حرم (نتيجه) كانت المجبرة في زمنه صلى الله عليه وسلم من غير بلده اليه وبعده من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام كاسر وأما المجبرة من بلد يعمل فيها المعاصي ولم يقدر على إزالتها قتال شيخنا لا يجب بل تندب وقال العلامة السباطي مكفيرة يجب أيضاً (قوله لزمه) وان أمكنه اظهار دينه (قوله اغتيالهم) والنتيجة أن يخدعه فيذهب به الى مكان فيقتله فيه (قوله على أنهم في أمانه) وكذا عكسه نعم ان قالوا أمانك ولا أمان لنا عليك فله اغتيالهم أيضاً (قوله فليدفعهم) أي ندبا (قوله كالصائت) فليدفعهم بالأخف فالأخف مالم يحاربوه وإلا انتقض عهدهم وله قتلهم مطلقاً (قوله لم يجز له الوفاء) ان لم يمكنه اظهار دينه وإلا فله الوفاء ولو حلفوه مكرها لم تنعقد يمينه ومنه منعهم من اطلاقه من الحبس إلا بالحلف بالله أو بالطلاق فلا كفارة ولا وقوع (قوله علجاً) من العلاج قوته في نفسه والمراد به مطلق الكافر قال شيخنا وكذا المسلم على المعتد لكن تعطى له الجارية اذا أسلمت (قوله قلعة) فتفتح القاف مع فتح اللام وسكونها وأصلها الحصن النبيع سواء كانت معينة أو مبهمة في قلاع محصورة (قوله منها) لا بما عنده الا ان علمت (قوله جاز) ان كان في دلالة كلمة كما في الاجرة على المعتد والا لم يجز (قوله فان فتحت) على يد من عاقده عنوة بدلاتها أعطياها وان فتحت ملجأ أعطى بدلها الآتي ان رضى به والا فان رضوا بدفعها مجاناً أو ببذلها وهو من حيث يكون الرضخ أعطياها والا بنذ الصلح وبلغوا المأمن (قوله أو مانت) أو هربت قبل العقد فلا شيء له (قوله أو مانت قبله) أي الظفر وبعد العقد فلا شيء له أيضاً أو مانت بعد الظفر وجب البدل بوسايتي (قوله وان أسلمت) أي بعد العقد سواء قبل الظفر أو بعده وجبت قيمتها (قوله وجوب بدل) قال شيخنا الرمي وهو من أصل الفضيحة فان لم تكن فن يت المال (قوله في معينة) وكذا في المبهمة بأن مات كل جارية فيها وعينها الامام (قوله وقيل قيمتها) وهو المعتد والحاصل أنه ان فتحت القلعة قهراً بدلالته وفيها الأمة بعد الظفر حية أعطياها ان لم تسلم أو قيمتها إن أسلمت أو مانت بعد الظفر وإلا فلا شيء له (فرع) لو حاصر ناقله فصالح زعيمها على نفي القتل عن مائة شخص منها مثلاً جاز فان عدا مائة فبر نفسه فلذا قلناه

[قوله أو على أنهم في أمانه] مثله عكسه [قوله فله أجرة مثل] قال ابن داود من خمس الخمس [قوله لدلالته] يراد هذا بأن قوله منها في معنى التعليق على الفتح وان لم يصح به لفظاً [قوله أو مانت الخ] منه تعلم أن موتها ثلاث أحوال [قوله فلا شيء له] أي وقد أخطأ ظنه وقيل يرضخ له لأنه أعاننا [قوله وجب بدل] لأنها حصلت في قبضة الامام فكانت من ضلته [قوله في الأظهر] هذا الخلاف مفرع على قولنا بعدم الاستحقاق اذا لم يفتح [قوله وتعذر] أي بالموت [قوله وان أسلمت بعد الظفر] لو أسلم هو أيضاً في هذه الحالة فقط قال الماوردي وابن الصباغ ان تأخر اسلامه عن اسلامها لم تسلم اليه ولا أسلمت [قوله أوقبه] بخلاف نظيره من الموت لأنها هنا موجودة حساً غاية الأمر ان الاسلام منع (نتيجه) هل اسلامها قبل العقد كذلك أم يلحق بالموت الظاهر الثاني ثم رأيت شيخنا جزم به في شرح المنهج وهو ظاهر [قوله وقيل الخ] جريان الخلاف في الاسلام بعد الظفر بشكل على نظيره من الموت فقد تقدم فيه الجزم بالاستحقاق ووجه الاشكال ظاهر خصوصاً وقد قالوا بأن البدل يجب في الاسلام السابق على الظفر ولا يجب في الموت السابق فالاسلام المتأخر أولى بالجزم

وجب في المبهمة (أجرة مثل وقيل قيمتها) وفي الروضة كآصلها أن الجمهور عليه فضيحتها ضلن يد وعلى الأول ضلن عقد وترجيحه صلى على ترجيح قول وجوب مهر المثل في تلف الصلح قبل قبضه وتقدم ترجيحه في بابه

﴿ كتاب الجزية ﴾ هي مال يلزمه الكفار بقصد على وجه يأتي (صورة عقدها) الأصل من الموجب (أقركم وسيأتي) في المحرر وغيره أقرنكم (بدار) (٢٢٨) الاسلام أوأذنت في اقامتكم بها على أن تبذلوا) بالمجعة أى تطوا

﴿ كتاب الجزية ﴾

من المجازاة لأنها في مقابلة اقامتهم بدارنا وكف أذانا عنهم لاني مقابلة مقامهم على الكفر وقيل من الجزاء بمعنى القضاء وذكرت عقب الجهاد لأنه مغياها والمعنى في أخذها أنه معونة لنا واهان لهم وربما حملهم على الاسلام وغاية مشروعيها الى نزول عيسى صلى الله عليه وسلم لزال شبهتهم فلا يقبل منهم إلا الاسلام وهذا من شرعا لأنه يحكم به متقبلا من الكتاب والسنة والاجماع وبالا جهاد المستمد من هذه الثلاثة وهو لا يخطئ فيه وليس للأذهاب عنده اعتبار إذ لا عبرة بالاجتهاد مع النص والمجتهد لا يقدّم مثله فافهم (قوله) هي (مال الخ) أى تطلق على المال وكذا على العقد وعليهما معا واختار الأول لمناسبة ما يأتي فأركانها خمسة كما يؤخذ عند كراع قدس سره وهو مال وصيغة ومكان (قوله) صورة عقدها الأصل) فلا يرد معها مع اقامتهم بدار الكفر وسيد كره ولا ابتداء الكافر بعقدها ولا عقدها للنساء لأنه يكتفى فيه بالانتماء لحكم الاسلام (قوله) من الموجب) وسيأتي أنه الامام ولو بنائبه فقط لا الآحاد (قوله) وفي المحرر الخ) فعبرة منها حاجة أولى لافادتها الصحة مع المضارع الذي لا يصح معه غيرها من العتود (قوله) بدار الاسلام) أى غير الجمال كما يأتي (قوله) لحكم الاسلام) هو مفرد مضاف فيساوى ما في المحرر وغيره (قوله) لا اعتقادهم حله) فالعقد منزل على ما يعتقدون حرمة ولن لم يصرح به (قوله) ولو قال الخ) هو مستثنى من التأقيت المبطل (قوله) بخلافنا) أى بخلاف المشيئة من جهتنا بأن يقول أقرنكم ما شئت أنا أو ما شاء المسلمون أو ما شئت أنا وكذا ما شاء الله فلا يصح العقد في ذلك كله (قوله) ويشترط لفظ قبول) أى بشروطه في البيع من اتصاله بالاجاب وبغيره وفي الاشارة الى الكتاب ما صرح في الضمان واذا فسد العقد من الامام أو نائبه لم يلزم الكافر أقفها لمدة إقامته بدارنا وخرج بضاد العقد ما إذا بطل بأن عقده الآحاد فلا شيء عليه (قوله) فقال) أى قبل أسره والا فلا بد من بينة (قوله) صدق بلايين) ويندب انهم ولا جزية عليه لعدم عقدها له (قوله) أو نائبه في عقدها) ولو عموما على الحتمد (قوله) المراد به) أى بالجلوس في الروضة كأصلها الذي هو الأعم منه بدليل وصفه بقوله نخافه

﴿ كتاب الجزية ﴾

[قوله الأصل] قيد به لقوله بدار الاسلام [قوله دون الشرب] أى ودون العبادات ونكاح المحرم من المحارم وما أشبه ذلك [قوله لا كف الا لسان الخ] أى وأما التعرض لعدم قتالنا ونحوه مما ينتقض به عهدهم فلا يشترط التعرض له جزما [قوله ولا يصح مؤقتا] أى لأنه عقد يتحقق الدم كالا سلام فكما لا يجوز الاسلام مؤقتا كذلك هذا ثم اذا عقد مؤقتا بلغوا المأمن ومهما نكثوا بدارنا أخذنا منهم أقل الجزية عن كل سنة قاله الطبري كشي [قوله ولو قال الخ] يريد أن هذا كالمستثنى من ضرر التأقيت كما يستثنى من محل الخلاف ما شئت أنا أو ما شاء الله فانه يبطل العقد جزما لعدم العلم بمقدار الأجل نعم هذا الذي اغتفر هنا من التعليق بمشيتهم لم يضره واثله في الهدنة [قوله لفظ قبول] مثله الاشارة في الأخرس وكذا ينبغي أن ينقد بالكتابة بالفوقانية كالبيع [قوله أنه يطالب] وجه ذلك أن الغالب كون الحرب لا يدخل دارنا إلا بأمان [قوله في عقدها] خرج نائبه العام فلا يتناول ذلك وانما اختصت بالامام لاحتياجها الى نظر واجتهاد وتعليقها بالمسورين وغيرهم [قوله جلوسا] هو صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير [قوله المراد الخ] يريد أن عبارة النهاج لانقيد تحريم اجابة الجلوس ولكن مراده

(جزية) وتنفذوا لحكم الاسلام) وفي المحرر وغيره أسكنكم ومنها المتعلق بالعمالات والفرامات كما ذكرها صاحب التهذيب والبيان وحده السرقة والزننا دون الشرب لا اعتقادهم حله كما ذكرت في أبوابها (ولا يصح) لا يشترط ذكر قسرها أى الجزية كالأجرة وسيأتي أن أقفها فينظر لكل سنة من كل واحد والثاني لا يشترط ويحل للطلق على الأقل (لا كف الا لسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه) أى لا يشترط ذكره لأن في ذكره لا يخلو غنية عنه والثاني يشترط ذكره ليؤمن دهرى عدم إرادته (ولا يصح العقد مؤقتا على المنصب) وفي قول أووجه يصح الطريق الثاني القطع بالأقل ولو قال أقرنكم ما شئتكم جاز لأن لهم بند العقد متى عازا بخلافنا وسيأتي اقرارهم بالجزية في دار الكفر (ويشترط لفظ قبول) منهم لما أوجب (ولو وجد كافر بدارنا فقال دخلت لسماع كلام الله أو

رسوله أو بأمان مسلم صدق) فلا تعرض له (وفي دعوى الأمان وجه) أنه يطالب عليه بينة لا مكانها غالبا (ويشترط لعقدها بالامام أو نائبه) في عقدها (وعليه الاجابة اذا طلبوا) الجلوسا نخافه) المراد به ما في الروضة كأصلها عقب وجوب الاجابة فلان خلاف قائمهم وأن ذلك مكينة منهم

لم يجهم وفيها بعد ذلك فرع الجاسوس الذي يخاف شره لا يقر بالجزية (ولا تعقد إلا اليهود والنصارى والمجوس وأولاد من يهود
أوتنصر قبل النسخ) لهينه وإن كان بعد التبدل فيه (أوشككنافي (٢٢٩) وقته) أي اليهود أو النصارى أو المجوس
قبل النسخ أم بعده (وكذا

الشعر بأن المراد ما منعه الخوف وذكره فيهما منفردا خاص بعد عام لم يفتح توهم إرادة الجمع في الذي قبله
هكذا فهم والجاسوس صاحب السر والشمر والناموس صاحب السر الخبير ولا تعقد لأسير طلبها (قوله
لم يجهم) فيحرم عقدها لهم كما يجب عليه إذا طلبوا مع الأمن (قوله قبل النسخ) وكذا معه كما يعلم
تمامه والمراد من يهود قبل نسخ شريعة موسى ببيعة عيسى أو من تنصر قبل نسخ شريعة عيسى
بيعة نبينا ﷺ وقبل دعواه القلبية بلايين فإن تبين كذبه بشهادة عدلين فلا ملام قتل وان لم
يشترطه عليه في العقد وكذا يقال فيما بعده (قوله وإن كان الخ) أفاد أن المعتبر النسخ وأنه لا يعتبر
التبدل ولا عدم اجتنابه وكذا التحريف (قوله وكذا زاعم الخ) وظرف عدم صحة نكاح المتمسكة
بذلك بطلب حق النساء هنا وأفاد بذلك الزعم أنه يؤخذ بقوله وإن لم يعلم صدقه وينبغي أن يعتبر في
التمسك المذكور كونه قبلبيعة تفخه كاسر (قوله بصحف إبراهيم) وهي عشرة صحائف ومثلها
التمسك بصحف ثبث وهي خسون صحيفة أو بصحف ادريس وهي ثلاثون صحيفة تعقد الجزية
جميع هؤلاء تغليا لحقن الدم كاسر وسكت عن صحف موسى وهي عشرة قبل التوراة للاستغناء عنها
بالتوراة (قوله أحد أبويه) الذكرا والأنثى والمعتبر من نسب إليه وغلب فيه حقن الدم نعم إن اختار دين
الوثني بعد بلوغه لم تعقله لأنه لا يقر وما في المنهج مؤول فراجع والمراد بالكتاني هنا من له كتاب عما ذكر
(تفسيه) لو انتسب إلى أبوين من اليهود أحدهما تمسك قبل النسخ والآخ بعدد قياسي ما ذكر أن
تعقله الجزية ويحتمل خلافه فراجع (قوله بعد النسخ) أي بقينا كما علم (قوله إن خالفوا الخ)
فلهم هنا حكم ما في النكاح وأصل كل دين نبيه وكتابه كاسر (قوله وأدرج الخ) لوجعل هذا من
مدخول الثاني أو مقياسا على ما فيه لكان أولى فتأمل (قوله وما روى) عطف على الدليل القرآني
قبله (قوله من مجوس هجر) وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب وأخذها أيضا من أهل نجران
(قوله ولا جزية على امرأة وختي) فإن طلبا عقدها لهما أعلمهما الإمام بأنه لا جزية عليهما فإن رغبنا في
طلبها عقدها لهما وما يؤخذ منهما هبة ولوتين ذكورة الختني طوب بهما من وقت العقد ولا يفتي فيها مادفعه
أو لا على المعتمد ولو لم تعقله لم يلزم متى على المعتمد (قوله ومن في هرق) ولا تعقله لو طلبها نعم ينبغي أن
يكون المبيع كالمرأة للملك ببعضه الحر ولو سقى الرقيق عقدته إن كان ممن تعقله وطلبها والبالغ
المؤمن سواء أعتقه مسلم أم كافر (قوله وقيل الخ) فيه اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف (قوله
ومجنون) ولا يصح عقده عليه عنه كالصبي ولا يجوز عقده السفيرة ولا عقده ليه بأكثر من دينار ولا هبة بالسفه
الطاريء بعد الرشد حال العقد وسيأتي (فرع) لو عقد على الرجال على أن يذلوها عن ذرارهم شيئا
غير ما عليهم جازولزمهم إن كان من ملهم لا من مال الفراري (قوله كساعة من شهر) أي مثلالزمته والاضابط

[قوله وأولاد الخ] قال العراقي يرد على عبارة المنهاج والتفسيه والحاوي إذا تهود أو الأصل أوتنصر قبل النسخ
لكن انتقلت ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا يقر بالجزية كما نص عليه [قوله
أوشككنافي] هو عمدة الصحابة في تقرير نصارى العرب [قوله بصحف إبراهيم] لشمول الكتاب في الآية
لها [قوله وصبر في الروضة الخ] كان يريد بهذا أن الأحسن إسقاط الحصر الذي في عبارة المنهاج [قوله
أي يلزمونها متقادين] الالتزام تفسير الاعطاء والاقتياد تفسير الصغار [قوله لأن آيتها السابقة الخ]
ولأن الجزية لحقن الدم وسكنى الدار والمرأة محقونة وتابعة لغيرها وكذا الصبيان

قبل النسخ أم بعده (وكذا
زاعم التمسك بصحف
إبراهيم وزبور داود على
الله عليهما وسلم ومن أحد
أبويه كتاني والآخ وثني
على المذهب) في المستلثين
وهو في الأولى أصح وجهين
قطع به بعضهم في الثانية في
أصل الروضة أصح الطرق
وقول من طريقين أن قطع
بعضهم بمقابله وصبر في
الروضة ككاملها في
المذكورين بأنهم يقرون
بالجزية ولا يقر بها أولاد
من يهود أوتنصر بعد
النسخ في ذلك الدين ولا
عبدة الأوثان والشمس
واللائكة والسامرة
والصابئون إن خالفوا
اليهود والنصارى في أصول
دينهم فليسوا منهم فلا
يقرون والآخرهم والأصل
في إقرار المذكورين
بالجزية قوله تعالى قاتلوا
الذين لا يؤمنون بالله إلى
قوله من الذين أوتوا
الكتاب حتى يعطوا الجزية
إلى آخره أي يلزموها
متقادين لحكم الإسلام
وغلب من أحد أبويه
كتاني وأدرج فيهم
التمسك بالصحف
والزبور والروى البخاري

أنه صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر (ولا جزية على امرأة وختي) لأن آيتها السابقة للذكور (ومن في هرق) وقيل نجب
بجسط حريته (وصبي ومجنون) لعدم نكاحيهما (فإن تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر لزمته أو كثيرا كيوم يرم) أو يومين (فلا يصح

بلفظ الاقامة فاذا بلغت سنة وجبت) والثاني لا تجب والثالث تجب كالعاقل والرابع يحكم بموجب الأغلب فان استوى الرمان وجبت (ولو بلغ ابن ذمي ولم يبذل) بالمجبة أى ببط (جزية الحق بأمنه وان بذلها عقد له) وتقدم أن اعطائها بمعنى التزامها (وقيل عليه كجزية أبيه) ولا يحتاج (٢٣٠) الى عقد اكتفاء بعقد أبيه (والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم

وأحمى ورأى وأجبر) لأنها كاجرة الدار (وفقير هجر من كسب فاذا تمت سنة) للفقير (وهو مصر في فتمه حتى يوسر) وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ومقابل المذهب في غير الفقير أن لاجزية عليهم ان قلنا لا يقتلون كالنساء وفي الفقير قول وغيره مشهور أنه لاجزية عليه وعلى هذا انعقد على أن ينفلسا عند القدرة فاذا أسر فهو أول حوله (ويمنع كل كافر من استيطان الجبار) وفي الشرح ومن الإقامة به واقتصر عليها في الروضة (وهو مكة والمدينة واليامة وقراها) كالطائف لمكة وخيبر المدينة (وقيل له الإقامة في طرقة الممتدة) لأنها ليست موضع إقامة الناس روى البيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجا اليهود من الجبار وروى الشيخان حديث أخرجا للمشركين من جزيرة العرب ومسلم حديث لأخرج اليهود والنصارى

أن تكون أوقاته لولفت لا تقابل بأجرة قاله شيخنا الرمل (قوله تلفق الإقامة) ان أمكن وإلا انسحب عليه حكم الجنون فيها (قوله الحق بأمنه) فان مضت مدة قبله لزمه لها أقل جزية (قوله وتقدم الخ) هو اصلاح لتعبير المصنف بالبذل الذي فسر بالاعطاء أى فالمراد منها عقد هاله (قوله وفقير) أى تلزمه الجزية لأنها أجرة والمراد به فقير الزكاة لو كان مسلما وقيل الفطرة

(ففيه) يدخل في عقد الجزية للذمي أمواله وعبيده وزوجاته وصغار أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له به علقه بقرابة أو مصاهرة من النساء والعبيان والمجانين والأرقاء ان شرط دخولهم (قوله ومقابل المذهب) فيه اعتراض على التعبير به (قوله ويمنع كل كافر من استيطان الجبار) والإقامة به معاقبة له بأخراج النبي صلى الله عليه وسلم منه كذا قيل فراجعه وسمى بالجبار كاسم لحجزة بالجبال والجبار أول أنه حاصر بين نجد وتهامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر بما في الحديث أنه من اليمن الان حل على مجاورته وهو مقابل لأرض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من جزيرة العرب كما يأتي (قوله وفي الشرح ومن الإقامة به) وهي أدلى كما اقتصر عليها في الروضة ويمنع أيضا من أن يشتري شيئا منه أو يتخذه ولولسكنى مسلم خلا فلا ينحصر ومن الإقامة بجاراته ولو خرابا ومن الإقامة في بحريه ولو في سفينة نعم له ركوبها خارج الحرم لاقية (قوله واليامة) اسم لأرض واسعة ينسب إليها مسيلة الكذاب وأصلها اسم لجارية زرقاء كانت ترى من مسيرة ثلاثة أيام ولاقتها بتلك الأرض سميت بها وهي حجاز كذا كر قيل يمن وقيل فاصلة بينهما (قوله كالطائف بمكة) ومثله وجع وجدة (قوله وخيبر المدينة) على ثمانية برد منها ومثلها الينبع وسكت عن قرى البجامة لعدم وجودها في الضمير العائد إليها تطلب فراجع (قوله آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى في شأن الكفار أو في شأن الجبار أو المراد آخر ما سمعه الراوى المذکور فتأمل (قوله المشتمة هي عليه) لأنها من أقصى عدن إلى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام عرضا وسميت جزيرة لأنه أحاط بها أربعة أبحر مدجلة والفرات وبحر فارس وبحر الحبشة كاسم (قوله أذن له) قال شيخنا وجوبه باسواء الذكروا لآتي في ذلك (قوله ما يحتاج اليه) هو مبنى للجهول أى ما يحتاج اليه المسلمون لأنهم المذكورون قبله (قوله لم يأذن) فيحرم ولومع مسلم لتجارة معهما أو لطلب أو صياغة نص عليه

[قوله فاذا بلغت سنة] أى هلالية فلو كان جنونه خمسة أشهر نواقص أخذنا قدر الناقص بعد ذلك من زمن الإقامة [قوله ولو بلغ ابن ذمي] ولو بنات العانة [قوله ان اعطاها] أى المذكور في الآية أى فيكون البذل هنا بمعنى الالتزام [قوله كجزية أبيه] لو كان آباؤه مفقودين فالظاهر على هذا الوجه مراعاة جزية قومه أو أقر به كذا قاله الزركشى ولك أن تقول صورة المشتمة أنه ابن ذمي فلا بد أن يكون لأبيه جزية ولو فقد [قوله وشيخ] إذا لم يكن ذا رأى والافقر جزما [قوله وفقير] وجهه أنها الحقن السهم والفقير والغنى يشتركان فيه [قوله ومقابل المذهب] عبارة الزركشى في حكاية هذا وقيل يبنى على قتلهم وبالتأمل يظهر لك أنه مراد الشارح وأما الفقير فليس فيه قولان [قوله وقرأها] الضمير يرجع لمكة وما بعدها فقط [قوله وخيبر] منها أيضا فذكر وقر يظفروا للضمير ويمنع من الجبار أيضا [قوله وقيل] هو خاص بغير الحرم [قوله آخر ماتكم به]

من جزيرة العرب والقصد منها الجبار المشتمة عليه (ولو دخله) الكافر (بغير إذن الامام أخرجه وعززه ان علم أنه منوع) منه (فان استأذن أذن له ان كان) دخوله (مصلحة للمسلمين كرسالة وحل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها كبر حاجة لم يأذن

الا بشرط أخذ شيء منها

وقد روي إلى رأي الإمام (ولا يقيم الا ثلاثة أيام) ولا يحسب منها يوم الدخول والخروج (ويمنع دخول حرم مكة فان كان رسولا) والإمام في الحرم (خرج إليه الإمام أو نائبه يسمعه) ويجبر الإمام (وان) دخله (مرض فيه قل وان خيف سوته) من قله (فان مات) فيه (لم يدفن فيه فان دفن نيش وأخرج) منه (وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله ترك والا نقل فان مات) فيه (وتعذر نقله دفن هناك) وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه لاختصاصه بالنسك وفيه حديث الشيخين لا يحج بعد العام مشرك وغير الحجاز لكل كافر دخوله بالأمان .

(فصل : أقل الجزية دينار لكل سنة) عن كل واحد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخذ من كل حاكم أي محتمل دينارا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم (ويستحب للإمام مما كسبه حتى يأخذ من متوسط دينارين وغنى أربعة) ولو شرط ذلك في العقد جاز ويعتبر النفي

وغيره

(قوله الا بشرط أخذ شيء منها) مرة في السنة فقط كالجزية فم ان باع ما دخل به ثم رجع واشترى غيره أو مثله بغيره ثم دخل به أيضا أخذ منه شيء آخر ثانيا وكذا ثالثا وهكذا بخلاف ما لو لم يبعه ورجعه ثم عاد به ودخل فلا يؤخذ منه شيء ثانيا (قوله وقدره) أي المأخوذ إلى رأي الإمام ظاهره قدر العشر ووقته ودونه فراجعه (قوله ولا يقيم) أي في موضع واحد فان تعدد فله الإقامة ان كان بين كل موضعين مسافة قصر والا فلا (قوله ويمنع دخول الحرم) ولو لمصلحة عامة أو بذل مال (قوله ويجبر الإمام) فان امتنع الا من أداتها مشافهة تعين خروج الإمام له فان تعذر رد بها أو أسبغها من يجبر الإمام بها ولو كان طيبا وجب اخراجه المريض إليه محمولا فان تعذر رد أو وصف لمرضه وهو خارج ولا تجوز إجابته وان بذل مالا كإسار (قوله نيش) أي مالم يكن قد تهرى (قوله وعظمت المشقة) أو خيف سوته من قله أو زيادة مرضه وهذا هو المعتد وقيل يجب قله مطلقا وقيل لا ينقل مطلقا (قوله وليس حرم المدينة كحرم مكة فيما ذكر فيه) أي من حيث الوجوب ولكنه يندب ويجوز في غير الحجاز دخول كل كافر له بأمان ولو لغير تجارة ونحوها كما ذكره .

(فصل : في مقدار مال الجزية وما ينفقه مما يأتي (قوله أقل الجزية دينار) أي عند قوتنا والا فيجوز المقدم معهم بدونه والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لنا التعدي بغيره وان سلوا ما يجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضا بقيمته ولو نقضوا بغير رافع ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه الا بنحو عقد كسبة (قوله مما كسبه) أي مشا احتولا يجوز عقدها بدونها حيث أمكن ولا يجوز عقد هالسيه بأكثر من دينار احتياطا ولو بولي لوجود حقن الدم به وبذلك فارق صلحه على التصاص بأكثر من الدية وان حجر عليه بعد العقد بأكثر من ما عقده كما يأتي (قوله حتى يأخذ من متوسط دينارين) وضبط شيخنا في شرحه بعلالين حجر المتوسط والغنى بما ذكره في النفقة وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية عمره الغالب أكثر من مد ونصف إلى مدين فان ملكهما أو أكثر فهو غني وخالقهما شيخنا واعتد ضبطهما بالعاقل وهو أن المتوسط من يملك زيادة على ما يفي ببقية العمر الغالب أكثر من ربع دينار إلى عشرين دينارا فان زاد عليها فهو غني (قوله ويصبر الخ) هذا ان عقد على الأوصاف كأن يقول عند العقد على المتوسط منكم كذا وعلى النفي منكم كذا فان عقد على الأشخاص بالمما كسبه عند العقد فقط فلا يجوز أخذ زيادة على ما عقده كإسار فان فضل شيء مما عقده فدين ولا يتصور بقاء شيء في العقد على

لصل المراد فيما يتعلق بأسر الكفار (قوله لم يأذن الا بشرط الخ) قال الفزاري محل ذلك في الذمى وأما الحر في فلا يمكن من دخول الحجاز للتجارة كما نقله البلقيني من النص قال البلقيني وجرى عليه الأصحاب . (فصل : أقل الجزية دينار) أي فلا يجوز عقدها بغيره ولو فضة تعدله وان جاز الاعتياض عنه بعد العقد بفضة أو غيرها (قوله عن كل واحد) أي ولو فقيرا أو سفيا (قوله ولو شرط الخ) انظر كيف هذا مع قول الزركشي محل ذلك في الابتداء عند العقد وأما بعد صدوره فلا مما كسبه كائن عليه الشافعي رضي الله عنه اه والجواب عن هذا يعلم من الحاشية على قوله أيضا ولو شرط الخ الظاهر والله أعلم أن غرض الشارح من هذا الكلام أن معنى المقتن تستحب المما كسبه عند العقد ولا يتعين على الإمام إجابة الكافر إلى طلب العقد بدينار بل يسن له أن يخالفه ويما كسه حتى يعقده بأربعة مثلا فيكون العقد صادرا مع كل واحد (قوله ولو شرط ذلك في العقد جاز) معناه أن يعقده بدينار مثلا ويشترط في العقدان كان غنيا آخر المحول أخذ منه أربعة أو يقول مثلا عقدتكم على أن على النفي كذا والمتوسط كذا والفقير دينارا ثم رأيت في الروضة ما يدل لهذا (قوله ويعتبر) معطوف على قوله جاز

الأوصاف (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (ولو عقدت بأكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار) لهم ما التزموه فلن أبوا فالأصح (٢٣٢) أنهم ناقضون) للعهد والثاني لا ويقع منهم بالدينار (ولو أسلم ذي

الأوصاف (قوله قبل قوله) أي في أنه متوسط أو فقير أو غني (قوله ولو أسلم ذي أومات بعد سنين) أخذت الجزية لمنه أومات أو جن أو حاجر عليه بسفه أو فلس أخذ جزية من أي السنين الماضية من تركته في الموت ومن ماله في غيره لأن الصحيح أن الجزية تجب في العقد لا بالآخر الحول ومحل في الموت أن خلف وارثا مستقرا فلن لم يخلف وارثا أصلا سقطت أو غير مستغرق أخذ جميع ماضى قبل موته من السنين، قدما على الارث وأخذ السنة الموت من الوارث من تركته بقدر ما يقابل حصته كإيأى وسقط الباقي سواء قبل القسمة وبعدها على المعتمد (قوله أو في خلال) أي لو أسلم أومات أو جن أو حاجر عليه بسفه أو فلس في أثناء سنة فسقط من الجزية بقدر الماضى منها كذا في المنهج ويأتى في الميت ما حروا وأخذ القسط فيه ظاهر وكذا في الجنون إن أطبق جنونه وأما معجور السفه والفلس ففيهما نظر لأنه إن كان المراد سقوط ما بقى من السنة عنهما فلا قائل به وإن أراد أنه يؤخذ منهما في بقية السنة فسقط السفه والفلس فهو مردود لأن المعتمد أنه يؤخذ منهما ما وقع العقد عليه به مطلقا كما صرح به شيخنا في شرحه وغيره وقد يجاب بحمل كلامه على ما لو عقد على الأوصاف وكان المحجور قبل حجره غنيا أو متوسطا فيؤخذ منه القسط بذلك الوصف قبل الحجر وقسط الفقير بعده فتأمل ذلك وحرة (قوله كالزكاة) وفرق بأن الجزية معاوضة (قوله وتؤخذ الجزية باهانة) مالم تؤخذ باسم الزكاة كإيأى (قوله ويضرب) بكفه مفتوحة ضربتين وقيل واحدة ويقول يا عدو الله أذحق الله تعالى (قوله ودعوى استحبابها الخ) فدعوى وجوبها أشد وأعظم خطأ بل هي حرام إن حصل بها أذى أو أكرهت (قوله المسند إلى تفسير الصغار في الآية) والصواب في تفسيره أنه بالتزام أكامنا

[قوله ناقضون] فعليه لو طلبوا العقد بدينار بعد النقض بما ذكر هل تجب اجابتهم نقل الزكشي عن النص أنهم إن دعوا إلى ذلك قبل ظهور الامام عليهم لم يكن له الامتناع [قوله بعد] متعلق بكل من قوله أسلم أومات [قوله منه] متعلق بقوله أخذت [قوله والطريق الثاني] محصلها تخريجه على الأقوال في امتناع حق الله وحق الآدمي لكن الأصح هنا استواءهما نظرا لجانب الأجرة والأصح في الزكاة ودين الآدمي تقديم الزكاة .

(فرع) أسلم ثم مات وعليه زكاة وجزية قدمت الزكاة فيما يظهر [قوله بالحول] والأول يقول تجب بالعقد وتستقر بمضى المدة كالأجرة [قوله ويقبض الآخذ لحيته] لو لم يكن له حية فهل يأخذ بموضعها هو محتمل [قوله من الجانبين] وهل يضربها في الجانبين أو يكتفى بجانب ظاهر المنهاج الأول وبحث الرافعي الثاني [قوله وكله مستحب] لأن الفرض أخذ المال وهو حاصل بدون ذلك [قوله وقيل واجب] تحصيله لمعنى الصغار [قوله بخلاف الثاني] فلا يוכל مسلما ولا كافرا .

(فرع) لو وكل شخص شخصا في أمر الدعوى وجلس مع القاضي منع من ذلك ذكره الزبيلي في آداب القضاء [قوله قلت الخ] قال الشافعي رضي الله عنه في الأم وإن أخذ منهم الجزية أخذها باجبال ولم يضرب أحد منهم ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لأن يضربوا ولا أن يؤذوا انتهى قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به [قوله ودعوى استحبابها] لاشك أن الوجوب أولى بالانكار فكان ينبغي أن يقول فضلا عن وجوبها ثم وصفها بالبطلان يقتضى أنها محرمة عنده [قوله عليها] في نسخة عليه وهو ظاهر الضمير على الخلاف وأما تأنيته فيعود للهية أو الآية [قوله المسائل المذكورة]

أومات بعد سنين أخذت جزية من في الاسلام منه وفي الموت (من تركته مقدمة على الوصايا و يسوى بينهما وبين دين آدمي على المذهب) والطريق الثاني تقديم هي في قول ودين الآدمي في قول و يسوى بينهما في قول (أو في خلال سنة فسقط) لما مضى كالأجرة (وفي قول لاشئ) بناء على أن الوجوب بالحول كالزكاة (وتؤخذ) الجزية باهانة فبجلس الآخذ ويقوم الذي و يطأ رأسه ويحني ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين (وكله مستحب وقيل واجب) وهو معنى الصغار في قوله تعالى وهم صاغرون عند بعضهم (فصل الأول) أي الاستحباب (له توكيل مسلم بالأداء) للجزية (وحالة) بها (عليه وأن يضمنها) بخلاف الثاني (قلت هذه الحديث باطله ودعوى استحبابها أشد خطأ والله أعلم) وقال

في الروضة لانهم أصلا معتمدا ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الخلفاء الراشدين فعل شيئا منها وإنما ذكرها طائفة من أصحابنا الحارثيين وقال جمهور الأصحاب تؤخذ الجزية برفق كأخذ الديون انتهى وفيه تحمل على التماسين لها والخلاف فيها المسند إلى تفسير الصغار في الآية بها المبنى عليها المسائل المذكورة (ويستحب للامام لها أمكنه

التي هي عليهم فاصولوا في بلدهم ضيافة من يجرهم من المسلمين زائدا على أقل جزية وقيل يجوز منها ويجعل على الأول (على غنى) ومنوسط لا تقبل في الأصح) والثاني عليه أيضا كالجزية (وبذكر عدد) (٢٣٣) الضيفان رجلا وفرسانا وجنس الطعام

والأدم وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومنزل الضيفان من كنيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا يجاوز ثلاثة أيام) والأصل في ذلك ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صالح أهل أبة على ثلثائة دينار وكانوا ثلثائة رجل وعلى ضيافة من يجرهم من المسلمين وروى الشيخان حديث الضيافة ثلاثة أيام والطعام والأدم كالحبز والسمن والعلف كالتبن والحشيش ولا يحتاج إلى ذكر قدره وإن ذكر الشعر بين قدره وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد ولا يخرجون أهل المنازل منها ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم (قوله) ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية فلامام اجابته (إذا رأى) ذلك فسقط عنهم الإهانة (ويضع عليهم الزكاة) كافضل عمر رضى الله عنه (فن حصة أجرة شاتن وخسة وعشرين بنتا مخاض) وأربعين شاة شاتان (وعشرين دينارا ديناروماتي درهم عشرة

(قوله من يجرهم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاصيا بغيره (قوله من المسلمين) قيد للندب لا للجواز ويجعل الاطلاق المار على المسلم سواء كان مسافرا أم لم يجرهم أو عكسه وسواء كان العقد بدارنا أو دارهم (قوله زائدا على أقل جزية) وهو الدينار فلا يجوز كونها منه إذا أمكن من غيره (قوله ويذكر) وجوبا عدد الضيفان وعدد أيام الضيافة كاتمة يوم في السنة مثلا وقدر الإقامة (قوله وجنس الطعام) ومنه الفاكهة والحلوى ونحوهما في كل زمان على العادة وبلغهم أجرة طيب ونحن دواء (قوله وعلف الدواب) أي جلتها أو لكل واحد واحد مثلا ويجعل الاطلاق عليها وهم في الجلة يوزعون فيها بينهم أو يتحمل بعضهم عن بعض وله أن يقارب بينهم في القدر كأن يجعل على واحد عشرة وعلى آخر دونها (قوله ومنزل الضيفان) ويشترط عليهم رفع يده ليدخله الفارس راكبا مثلا (قوله ولا يجاوز ثلاثة أيام) ندبا وعليهم أن يعطوا الضيف عند رحيله كفاية يوم وليلة ولولم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بدل الضيافة إلا إن شرط عدد مثلا في يوم وفات ذلك اليوم بغير ذلك العدد (قوله أبة) بفتح الهزة واللام وبينهما تحية ساكنة وآخوه هاء هو اسم للوضع المعروف بالعقة من منازل الحج المصري وهو المراد من القرية في قول الله تعالى واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآية وأما إيلياء بكسر الهزة واللام وبينهما تحية وآخوه ياء مفتوحة بعدها همزة ممدودة فهو بيت المقدس (قوله كالحبز والسمن) والزيت ونحوها لا ذبح دجاج ونحوه (قوله والعلف كالتبن والحشيش) والقت ولا يحتاج إلى ذكره لأن الاطلاق يحمل عليه (قوله ولا يحتاج) أي إذا ذكر جنس العلف لا يحتاج إلى ذكر قدره (قوله وإن ذكر الشعر) هذا مستثنى من ذكر القدر أي لا يحتاج إلى ذكر القدر في شيء من أنواع العلف إلا في الشعر إذا ذكره قال شيخنا لكونه من الحبوب المسكية وينبغي أخذنا من العلة أن القول ونحوه كذلك (قوله ولا يخرجون أهل المنازل منها) فيحرم ومنى امتنعوا من شيء مما شرطه عليهم مما ذكرنا تنقضي عهدا لم تنع منهم إلا إذا أمكن الأخذ منه بالاجبار (قوله ومقامهم يضم الميم أوله اسم زمان أي مدة إقامتهم) احتراز به عنه بفتح الميم فإنه اسم مكان الإقامة وهو مستثنى عنه بقوله ومنزل الضيفان الخ (قوله باسم صدقة) أي باسم زكاة لأنه المراد فلامام اجابته جوازا (قوله فسقط عنهم الإهانة) أي لا يطلب فيمتنع فعلها على القول بها السابق (قوله ويضع عليهم) مرة ومرتين وأكثر بقدر إمكانه ثم لا يضاعف كالتنطير وسيأتي وجوب التضعيف إذا لم يف الأصل بالدينار (قوله كافضل) أي أخذ كذلك عمر رضى الله عنه ولم يحاله أحد فصار اجابا (قوله وخمس العشرات) فيما يكون واجبه العشر وعشرها فيما واجبه نصف العشر (قوله لم يضعف الجبران) لأنه خلاف القياس ولأنه يكثر التضعيف ولأنه يؤخذ منا ومنهم فلو ملك ستون لآتين بغير اليس فيها بقتال يون أعطى لنا بنتي مخاض ومع كل واحدة شاتين أو عشرين درهما أو أعطى حقتين لنا وأخذنا لكل واحدة

أي في المتن وهي التوكيل والحوالة والتضمين [قوله أن بشرط] متعلق بقوله يستحب [قوله في بلدهم] خرج بلدنا [قوله في الأصح] الخلاف مبنى على جواز كونها من الجزية وعدمه قال ابن الرفعة فإذا لا خلاف [قوله ولكل] قيل الواو مستتر كذا [قوله والأصل في ذلك] هو دليل على أصل المشروعية وعلى كون ذلك خارجا عن الجزية [قوله وخمس العشرات] أي في المسقى بلامؤنة [قوله ولو وجب الخ] إنما خص الخلاف بهذه الصورة أشارة إلى أنه لو دفع حقتين من ست وثلاثين بدلا عن بنتي لبون لم

(٣٠ - (قيلوبى وجميعه) - رابع) وخمس العشرات ولو وجب بنتا مخاض مع جبران) بدل بنتي لبون عند الله (لم يضعف الجبران في الأصح) والثاني يضعفه فيأخذ مع كل بنت مخاض أربعين درهما

ما ذكر وهذا يقتضي أن الجبران يؤخذ عن الأصل وعن التضعيف وبه صرح شيخنا في شرحه فالمراد بمنع تضعيف الجبران منع تكراره عن كل واحدة كما أشار إليه الشارح .

(نفيه) الخيرة في الصعود والنزول ههنا لا مالم ولو بنائبه لا لئلا يكافئ عليه الشافعي رضي الله عنه (قوله) لم يجب قسطه أي قدر قسطه ولا يجب شيء في الوقف ولا في مال غير زكوي كالعوامل والمالوفة ويعتبر النصاب جميع الحول نعم لو تم الحول وليس عنده مال بزكي أخذت الجزية من بقية أمواله (قوله) ثم المأخوذ جزية فيصرف كله مصرفها ولذلك قال عمر رضي الله عنه هؤلاء قوم حتى أبوا الاسم ورضوا بالماضي (قوله) كالمرأة والصبي) فلا تؤخذ من مالهما خلافا للإمام مالك في الأخذ منهما ولأي حنيفة في الأخذ من المرأة فقط (فصل) في بقية أحكام عقد الجزية مما يطلب مناهم أو عكسه أو يمتنع كذلك (قوله) يلزما) بعقد الجزية وإن لم يشترط (قوله) الكف عنهم) سواء كانوا بدارنا أم لا (قوله) نفسا ومالا) وعرضا وسائر ما يقرون عليه تكفر وخزير لم يظهرهما (قوله) وضمان ما تلتفه عليهم) روى أبو داود حديثا حسنه غير واحد ولفظه ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئا بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة اه قالوا وهذا يحتمل أن يكون للزجر عن التعرض لهم ويحتمل أنه على حقيقته ويكون حكمته صون أمته صلى الله عليه وسلم عن توهم نقص مقامهم الناشئ عن مساواتهم للكفار في قيامهم معهم في موقف الخاصة وهذا معلوم لا يتفاء عنه صلى الله عليه وسلم لا يقال تخصمته عن الكافر إن لم تكن بأذنه فهو فضولي أو كانت بأذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لأننا نقول إن ذلك من الخيال الفاسد لأن الحاكم نائب الغائبين في حقوقهم ولا يقال فيه أنه فضولي ولأن في تخصمته المذكرة أوضح دليل وأقوى شاهد على أنه لا يرأى أمتي أخذ حق عدوهم منهم ولو بغير سؤاله ولأن فيه نفيها للكافر على أنه لا ينبغي له أن يتعاشى عن طلب حقه خشية أنه صلى الله عليه وسلم يرأى أمتي في عدم أخذه منهم ونحو ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم نقص في مقامه كإعمالهم بأسرارهم وتأمل (قوله) ودفع أهل الحرب عنهم) وكذا غيرهم من مسلم وذمي فلا يطلق الدفع كان أدلى وأعم ولو شرط عدم الدفع فسد العقدان كانوا بدارنا أو بمحل لو قصدهم عدوهم مر علينا ولا فلا ولا جزية عليهم مدة عدم الدفع حيث وجب (قوله) وفي الروضة الخ) هو المعتمد (قوله) لا يلزما الدفع عنهم) أي إن لم يكن معهم مسلم ولو أسيرا والأوجب الدفع عنه وعنهم لأجله في الموضع الذي ينسب إقامته فيه عرفا وهذا المراد بجوار بلدهم لنا (قوله) في بلد أحدثناه) أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله (قوله) كبغداد) والقاهرة والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع أو ثمان وخسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هابسنتين في خلافة عثمان رضي الله عنه وهدم ذلك البناء قبل تقضم العهد كما في العباب ويبنى ولو قبل بلوغهم مأماتهم والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود يضاف له الجبران قطعا وقول الشارح بدل الخ دفع لما عساه يقال عبارته تقتضي أن بنى الخاض تجبان عينا مع الجبران وهو لا يكون [قوله ولو كان بعض نصاب الخ] أي لأن الآثر عن عمر ليس فيه ذلك [قوله والثاني الخ] لو كان مال كما لما دون النصاب فهل يجري فيه ذلك تردد فيه ابن أبي الدم ولو وجب عليه نصف شاة بالخلطة أضعفت بلا خلاف .

(فصل يلزما الكف عنهم نفسا ومالا)

فيه الخلف من الأول لدلالة الثاني وهو ضعيف [قوله ونعمهم أحداث كنيسة] أي وإن لم شرط

[قوله]

(ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه في الأظهر) والثاني يجب ففي عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة (ثم المأخوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لا جزية عليه) كالمرأة والصبي ويزاد على المصنف إن لم يف بدينار عن كل رأس إلى أن يفي به ويجوز الاقتصار على قدر الزكاة ونصفها إذا وفي بالدينار (فصل : يلزما الكف عنهم) بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا (وضمان ما تلتفه عليهم نفسا ومالا) أي ضمنه المثلث منا (ودفع أهل الحرب عنهم) كاتنين بدار الإسلام أو منفردين ببلد (وقيل إن انفردوا ببلد لم يلزما الدفع عنهم وفي الروضة كإصلها تقييد البلد بجوار الدار أي دار الإسلام والمستوطنون فار الحرب وبذلوا الجزية لا يلزما الدفع عنهم جزما (ونعمهم أحداث كنيسة) وبيعة (في بلد أحدثناه) كبغداد

(أو أسلم أهل عليه) كالمين وما يوجد في الأول لا ينقض لاحتمال أنه كان في قرية أو برية فاصلة به عمارة المسلمين وإن عرف أحداث في قنص (وما فتح عنوة لا يحد ثوبها فيه ولا يقرون على كنيسة كانت فيه في الأصح) (٢٣٥) والثاني يقرون بالصلصة (أو) فتح

(صلحا بشرط الأرض لنا

وشروط أسكانهم) بخراج

(وابقاء الكنائس) والبيع

(جاز) وإن ذكروا أحداثها

جاز أيضا (وإن أطلق) أي لم

يشترط ابقاؤها (فالأصح

المنع) منه والثاني لا وهي

مستثناة بقرينة الحال

لحاجتهم إليها في عبادتهم

(أو) بشرط الأرض (لهم)

ويؤدون الخراج (قررت

ولهم الأحداث) أيضا (في

الأصح) والثاني المنع لأن

البلد تحت حكم الاسلام

(ويمنعون وجوبا وقيل

ندبا من رفع بناء على بناء

جار مسلم) وإن رضى لحن

الاسلام (والأصح المنع

من المساواة) أيضا للتميز

بين البنائين (و) الأصح

(أنهم لو كانوا معجلة منفصلة)

عن العمارة (لم يمنعوا)

من رفع البناء والثاني

يمنعون منه لما فيه من

التجمل والشرف (ويمنع

الذي ركوب خيل) لأن

فيه عزا واستثنى الجويني

البراذين الحسية (لا جبر

وبقال نفيسة) وقيل يمنع

ركوب البغال النفيسة لما

فيه من التجمل (ويركب

باكاف وركاب خشب

لا حديد ولا سرج) تمييزا

له عن المسلم والا كاف بكسر

والبيعة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وما يأتي فيما ليس لنحو زول المارة (قوله أو أسلم أهل عليه) كلهم أو المعتبر منهم (قوله كالمين) قال شيخ الإسلام والمدينة وهو مثال لما أسلم أهل عليه من حيث الإسلام والأفهم ممنوعون من التجاوز مطلقا كما مر (قوله وما يوجد في الأول) وفي الثاني بالأولى لا ينقض إلا أن عرف أيضا (قوله وما فتح عنوة) ككسر وأصهان والمغرب ومثله ما فتح صلحا مطلقا من غير شرط كون الأرض لنا أو لهم أو بشرط كون الأرض لنا مع السكوت عن أحداث وابقاء فلا يجوز فيه الأحداث ولا يقر على الموجود (قوله جاز) أي الأحداث والابقاء قال شيخنا الرمي بشرط وجود ضرورة والأفلا يجوز (قوله أي لم يشترط ابقاؤها) وكذا أحداثها وإنما لم يذكره لمراعاة كلام المصنف (قوله فالأصح المنع) أي من الابقاء ومن الأحداث بالأولى كما مر والحاصل أنه لا يجوز الابقاء ولا الأحداث إلا فيما فتح صلحا بشرط كون الأرض لهم مطلقا أولنا مع شرط ذلك (فرع) قال الزركشي وإذا حرم ابقاؤها أو أحداثها لم يحرم علينا دخولها بغير إذنهم اه وفيه نظر لأن البناء ملك لهم واستعماله حرام فإن حل عدم الحرمة على جواز اشغال الأرض التي ليس عليها نحو بلاط لهم فواضح فراجع (قوله قررت) يشير إلى أن المراد بالجواز المذكور إقرارهم على ذلك والأفهم من المعاصي ولو تعدد الفتح واختلف الشرط كبيت المقدس اعتبار الأول (قوله ويمنعون) أي ابتداء أخذ من ذكر البناء وكذا الإعادة بعد الهدم على المعتمد فخرج ما لو استأجره أو اشتراه ممن جاز له الرفع لأنه دوام والروشن كالبناء لكن يمنع فيهما من إشرافه وأولاده على المسلمين حتى يجعل مانعا ولو نحو بناء حاجز مرتفع فوق البناء ولم يمنع منه هنا لأنه لمصلحة فتمل (قوله من رفع بناء) أي زيادة على قدر كفايته والاجازة للحاجة إليه (قوله جاز) المراد به أهل محله وملاصقه (قوله وإن رضى) لأنه لحق الإسلام ولذلك لا يسقط هدمه بوقفه ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا يسلم وإن حكم الحاكم بمنع هدمه على المعتمد نعم يسقط الهدم بالإسلام ويرفع بناء المسلم عليه بعده (قوله بمحلة منفصلة عن العمارة) أي عمارة المسلمين بحيث لا يكون منهم إشراف على المسلمين ولا مجاورة عرفا (قوله ويمنع) وجوبا الذي أي الكافر ولو معاهدا ومؤمنا الذي ذكر المكلف بخلاف غيره من ركوب خيل ولو في محلة افتردوا بها ويمنعون وجوبا مطلقا من الركوب في زحمتنا ومن حمل السلاح ومن التختم ولو بفضة ومن استخدام المماليك ومن استخدام المسلم ومن خدمتهم للأمراء ولو بالرضا (قوله ويركب) أي ويؤمر وجوبا بركوبه بكاف الخ وبركوبه عرضا سواء في طويل السفر وقصيره وتقل عن شيخنا الرمي جواز الركوب بغير العرض في الطويل (قوله لا حديد الخ) فيحرم تمكينه من ذلك لمن قدر عليه من المسلمين (قوله ويلجأ) وجوبا فيحرم إثارة به لمن قصد تعظيمه والأفلا (قوله ولا يوقر ولا يصدر في مجلس فيه مسلمون) ولو واحدا ولو طارئا وجوبا فيحرم ذلك بالضرورة ويحرم الميل إليهم بالقلب من حيث الكفر ويكره لغيره وتكره مهاداتهم إلا لنحو رحم أو رجاء إسلام أو جوار (قوله ويؤمر) ولو أتى بالغباء ويغنى عنه العبادة ونحوها المعروف الآن ولا يمنع من لبس نحو ديباج أو طيلسان (قوله والزنا) ويغنى عنه نحو منديل على الكتف مثلا (قوله فوق الثياب) للذكر وتحت الأزار لا ثيابي والخنثى بحيث يظهر بضمه ليرى (قوله ولهم الخ) قال الشافعي لأنها ليست أكبر من الشرك .

(فرع) لا يجوز لنا دخولها إلا بآذنهم وإن كان فيها صور حرم مطلقا وكذا كل بيت فيه صورة (قوله وجوبا) ظاهر صنيعة أنه لا خلاف في أصل المنع وليس كذلك (قوله للتمييز) أي كما يجوزون في اللباس وغيره

المهزة يطلق على البرذعة ونحوها (ويلجأ إلى أضيق الطرق) عند نزوح المسلمين فيه بحيث لا يقع في وهدة ولا يصدمه جدار روى الشيخان حديث إذا قُتِم أحدكم أي اليهود والنصارى في طريق فاضطره إلى أضيقه (ولا يوقر ولا يصدر في مجلس) فيه مسلمون (ويؤمر بالغباء) بكسر المجهمة (والزنا) بضم الزاي (فوق الثياب) والأول ما يخالف لونه لونهما بحيث على الكتف ونحوه والأولى باليهودى الأصفر

وبالنصراني الأزرق والثاني خيط غليظ يشد به وسطه وهما للتمييز وجمعهما المنقول عن عمر رضي الله عنه تأكيد والفيار واجب وقيل مستحب (وإذا دخل حماميه مسلمون) متجردا (أو تجرد عن ثيابه) في غير حمام بين مسلمين (جعل في عنقه خاتم حديد) بفتح التاء وكسرها (أورصاص) بفتح الراء (٢٣٦) (ونحوه) أي الخاتم كالجلجل وفي الحرر وغيره يجعل عليه جلجل (ويمنع من

(قوله وبالنصراني الأزرق) أولا كهب وهو الرمادي وبالجموسى الأسود وبالسامري الأحمر وقد وقع الأمر بذلك في زمن المتوكل محمد بن المعتض بالله بن المكتفي بالله سنة سبع مائة واستمر إلى الآن وخص اليهودى بالأصفر لصفرة ألوانهم من الغش فيها ولا يضر كونه كان شعارا لبعض الصحابة كاقيل للعلم بكالم و بعد زمنهم هن البدع ويمنعون من العدول لغير ما أمروا به مما ذكر (قوله وجمعها الخ) فأحدهما كاف قالوا بمعنى أوفى كلام الصنف (قوله والفيار) بالمعنى الشامل للزناز واجب هو المعتمد وهو في حق البالغين العقلاء منهم (قوله فيه مسلمون) ولو واحدا (قوله جعل) وجوبا وكونه في عنقه مثلا أدى من نحو يده (قوله بفتح الراء) قال شيخنا الرملي وكسرها من لحن العوام فراجعه (قوله أي الخاتم) يفيد أن نحوه معطوف على خاتم وهو مرفوع كإبدال عليه عبارة الحرر يكون جعل مبنيا للفعول أو منصوب بكونه مبنيا للفاعل ويجوز جره عطفا على حديد أورصاص (قوله وقولهم بالنصب) أي عطفا على شركا وهو د ضمير الجمع بعد الأفراد سائغ ولا يجوز فيه الجر عطفا على اسماع لأن القول من غير اسماع لا يمنعونه منه نعم لو جر عطفا على ضمير اسماع المضاف جاز ولا يضر عدم إعادة الجار الذي أوجه الجمهور لأن المصنف لا يوجهه كشيخه ابن مالك (قوله في عزير والمسيح) أي بأنهما ابنا لله مثلا وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله (قوله وناقوس) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وهو آلة من نحو خشب تضرب بها النصارى لإعلام وقت صلاتهم مثلا (قوله وعيد) مجرور عطفا على خبر أي من أظهاره وكذا نحولهم ونوح وقراءة نحو تورات وأنجيل ولو بكنايتهم ولا يمنعون مما يتدينون به من غير ما ذكر كغطر في رمضان وإن حرم عليهم من حيث تكليفهم بالفروع وبذلك حرم بيع المظفرات لهم فيه لمن علم ولو بالظن أنهم يتعاطونها نهارا لأنه اعانة على مصيبة قوية على الدلالة بالثاؤون بالدين وبذلك فارتد دخولهم المساجد (قوله أظهارها) بأن اطلع عليها المسلمون من غير تجسس (قوله لم ينتقض العهد) ففائدة الشرط الإرهاب والتخويف (قوله ولو قاتلونا) أي بلا شبهة كما سرفي البغاة (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم قاتل منهم وكذا من امتنع من اجراء الأحكام عليه أو من امتنع منهم عن الجزية نعم من أمكن أخذ الجزية منه بالإجبار لم ينتقض عهده كما تقدم وهو في الروضة (قوله ولو زنى ذمى بمسلمة) أولا ط بمسلم (قوله أي باسمه) أي النكاح أي بلفظه من النكاح أو تزويج والتأويل باسمه لدفع إيهام محته ومحل النقض فيه لمن كان عالما بامتناعه (قوله ودعا الخ) عطف تفسير (قوله أودى) أي واحد من الرسل أو نبيا أيضا أو القرآن أو قتل مسلما عمدا أو قذفه (قوله فالأصح) هو المعتمد (قوله أنه ان شرط الخ) أي وعلمنا وجود الشرط يقينا فان شك فلا نقض وسواء قلنا بنقض عهده أولا بإقام عليه موجب ما فعله من حد أو تعزير (قوله جاز دفعه وقناله) هو عطف تفسير وهو جواز بعد المنع فهو واجب لأن المعتمد وجوب قتله ولا يبلغ المأمون وظاهر أنه لا يجب لوطب تجديد عهده فراجعه (قوله لم يجب الخ) وفارق الهدنة بأنها محض أمان وفارق بلوغ من أمانه صبي إلى ما أنه لأنه يعتقد لنفسه أمانا (قوله بل يختار الخ) ما لم يطلب تجديد عهده والاوجب جوابته (قوله ومعلوم الخ) وحيث يتعين المنع عليه فقط (قوله وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم) لو قال ذرارهم كان أعم ليدخل الخنثى والمجانين ولو طلب أحد من هؤلاء

اسماعه المسلمين شركا) كقوله ثالث ثلاثة (وقولهم) بالنصب (في عزير والمسيح) صلى الله عليهما وسلم (ومن أظهار خبر وخزير وناقوس وعيد) فإن أظهر شيئا مما ذكر عزروا إن لم يشرط في العقد (ولو شرطت هذه الأمور) في العقد أي شرط فيها (بخالفوا) بأن أظهارها (لم ينتقض العهد) لأنهم يتدينون بها (ولو قاتلونا أو امتنعوا من) إعطاء الجزية أو من اجراء حكم الاسلام عليهم (انتقض) عهدهم بذلك لمخالفته موضوع العقد ومقتضاه (ولو زنى ذمى بمسلمة أو أصابها بنكاح) أي باسمه (أودى أهل الحرب على هوية للمسلمين أو فتن مسلما عن دينه) ودعاه إلى دينهم (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء) فالأصح أنه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ينتقض والثاني ينتقض مطلقا لتضرر المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تخل بمقصود العقد ومحله في أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقناله أو بغيره لم يجب إبلاغه بأمانه في الأظهر بل يختار الإلام فيه قتلا ورضا وفعله قلن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع قتله (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم

باب

المسلمين بها والثالث لا ينتقض مطلقا لأنها لا تخل بمقصود العقد ومحله في

أصل الروضة (ومن انتقض عهده بقتال جاز دفعه وقناله أو بغيره لم يجب إبلاغه بأمانه في الأظهر بل يختار الإلام فيه قتلا ورضا وفعله قلن أسلم قبل الاختيار امتنع الرق) فيه الجائز في الأسير لأنه لم يحصل في يد الإمام بالقهر فيمتنع فداؤه أيضا ومعلوم امتناع قتله (وإذا بطل أمان رجال لم يبطل أمان نسائهم ولا صبيانهم في الأصح) والثاني يبطل تبعاً لهم

كاتبهم في الأمان وفع بآتهم لم يوجد منهم نقض (ولذا اختار دمي نبد العهد والمعوق بداء الحرب بلغ المأمن) أي ما بين فيه ليكون مع النبد الجاز له خروجه بأمان كدخوله ﴿باب الهدنة﴾ (٢٣٧) على الصلح مع الكفار على

ترك القتال مدة معينة من غير عوض أو مع كاسياتي (عقد الكفار الاقليم) كالروم والهند (يختص بالامام ونائبه فيها) فيجوز لها (و) عقدها (بلدة) أي لكفارها (يجوز لوال الاقليم) تلك البلدة كما في أصل الروضة (أيضا) أي معهما (وأنما تعد لصاحبة كضمان بقعة عدد وأهبة أو رجاء اسلامهم أو بذل جزية) من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل (فان لم يكن) أي ضعف كافى المحرر وغيره (جازت) بلاعوض (أربعة أشهر) لآية فسيحوا في الأرض أربعة أشهر (لا سنة وكذا دونها) فوق الأربعة لا تجوز (في الأظهر) والثاني تجوز لنقصها عن مدة الجزية والأول نظر الى مفهوم الآية (ولضع تجوز عشر سنين فقط) روى أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم هادن قريشا في الحديبية على وضع الحرب عشر سنين وفي الروضة كما صلحها أن العشر

بلوغ المأمن أوجب النساء والخنايا وكذا الصبيان بعد البلوغ والمجانين بعد الافاقة وقبل ذلك لا يجابون إلا إن طلبهم من له الحضانة (قوله كاتبهم) أي من شأنهم التبعية وإن احتاجوا في التبعية الى شرط (قوله بلغ المأمن) لأنه لم يوجد منه نقض ولا خيانة وأمانه دار الحرب المشار اليها بقوله ما يأمن فيه أي على نفسه وما له وغيرهما ومن له أمان اعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تغير الامام ﴿باب الهدنة﴾

من الهدون وهو السكون بسكون القتال بسببها فيها شبه الجزية والأمان كالمسرو تسمى مهالدة ومسالمة ومعاهدة وموادة وأصلها الجواز وقد تجب (قوله هي) أي شرعا وأمالفة فاسر أو مطلق المصاحبة (قوله امام) أي لأهل العدل فلا يعقدها امام البغاة فلو عقدها لمن ظنوا صحتها منه بلغوا المأمن كما لو عقدها الأحاد (قوله ونائبه فيها) أي في عقدها ولو بالعموم (قوله وبلدة) أي يجوز لوالى الاقليم أن يعقدها لأهل بلد وكذا الاقليم بقدر الحاجة على المعتمد (قوله في الرجاء والبذل) وكذا في اعانتهم لنا أو عدم اعانتهم علينا أو بعد دارهم (قوله كافى المحرر) دفع به توهم عود الضمير للرجاء والبذل (قوله بلاعوض) أو مع (قوله أربعة أشهر الخ) هذا في حق الرجال وأما النساء ونحوهن والأموال فيجوز عقدها لها مؤبدا (قوله فقط) فلا يجوز أكثر من العشر ولو في عقود متعددة فان احتيج بعد فراغ عقد جدد عقد آخر (قوله وفي الروضة الخ) هو المعتمد (قوله وأظهرهما) هو المعتمد ولو دخل اليها كافر بأمان لصالح كلام الله تعالى واستمع في مجالس لم يهل أربعة أشهر لحصول غرضه بدونها (قوله واطلاق العقد يفسده) لأنه يقتضى التأييد وهو باطل وليس له مدة محقة يحمل عليها لاختلافها بحسب المصلحة وبذلك فارق الأمان (قوله بأن شرط الخ) ومن الفساد شرط اقامتهم بالحنجاز أو دخولهم الحرم (قوله مال المسلمين) فصل اللام يقتضى أن المراد المال المضاف للمسلمين ووصلها يقتضى خلافه وعبرة المنهج مالنا والظاهر منه أن ما سلم موصول أى الذى للمسلمين من .

﴿باب الهدنة﴾

[قوله مع الكفار] أى سواء منهم من يقر على دينه ومن لا يقر قال الزركشى ومعناها في اللغة المصالحة أى وأصلها السكون [قوله أو مع] كأنه يريد المسئلة المذكورة في قول المنهاج الآتى أو بذل جزية فانه معطوف على رجاء لا على اسلامهم بدليل قول الشارح عقبه من غير ضعف بنا في الرجاء والبذل اه والا لقال في الرجاء وأستقط قوله والبذل هذا ما ظهر في كلام الشرح وفيه نظر والله أعلم [قوله لتلك البلدة] يرجع لقول المتن الاقليم [قوله أى معهما] الضمير فيه يرجع لكل من قول المتن الامام ونائبه [قوله كضماننا] هذا مثال حاجة وهى أخص من المصلحة [قوله أو رجاء] عطف على ضعفنا هذا مثال لأربعة أشهر والذي قبله مثال لعشر سنين [قوله أو بذل جزية] معطوف على قوله أو رجاء اسلامهم [قوله أى ضعف] خلاف ظاهر العبارة من انتفاء كل ما تقدم [قوله لا سنة الخ] قضية العبارة عدم الخلاف في السنة وليس كذلك نعم لا خلاف فيما فوقها قال في الروضة لا يجوز فوق السنة قطعا ولا سنة على المذهب ولا ما بينها وبين الأربعة على الأربعة [قوله بحسب الحاجة] متعلق بقول المتن الجائز [قوله على الصحيح] مقابله يصح العقد ويلغو الشرط لأنها ليست عقد معاوضة حتى تفسد بفساد الشرط [قوله أو لتعقد] أى أو صلح لتعقد الخ

وملأونها بحسب الحاجة (ومتى زاد على الجائز) بحسب الحاجة (فقولا تفريق الصفقة) في عقد أحدهما يبطل في المزيد وغيره وأظهرهما في المزيد فقط (واطلاق العقد) عن ذكر المدة (يفسده وكذا شرط فاسد) يفسده (على الصحيح) بأن شرط منع فك أسرفتم منهم (أو ترك مالنا) أى مال المسلمين في أيديهم (لم أو لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد

(أو يدفع مال اليهم) معطوف على يكون وسيأتي رد مسئلة تأنيانهم والتعير في التقديف بالأصح (وتصح الهدنة على أن ينقضها الامام متى شاء) فقام هذا القيد مقام تعيين الهدنة في الصحة (ومضى صحت) أي الهدنة (وجب الكف عنهم حتى تنقضى) مدتها (أو ينقضوها بتصريح) منهم (أو قتلنا أو مكاتبه أهل الحرب بعورة لنا أو قتل مسلم) ومما تنقضى به المدة قد الامام في مسئلة التقيد بمشيئته (وإذا انقضت) أي الهدنة (جازت الاغارة عليهم وياتهم) (٢٣٨) بفتح الموحدة في بلادهم فلو كانوا بدارنا بلغوا مأمنهم (ولو قص بعضهم)

مسلم ومال وغيرهما كرد مسلم أقلت منهم فاللام في مالنا على الأول جزء كلمة وعلى الثاني حرف جر وهو الأنسب لعمومه لما تقدم فتأمل (قوله أو يدفع مال اليهم) نعم ان دعت ضرورة كفك أسرى بعد بونهم أو خوف استئصالهم لنا جاز بل وجب دفعه اليهم لكن لا يملك كونه والعقد فاسد ومحل نيب فك الأسرى في غير المعدين والافواج ومحل بعضهم الوجوب على الامام والندب على غيره (قوله معطوف على بدون) لا على دينار لأن العقد حينئذ صحيح (قوله وسيأتي الخ) يفيد أنه من جهة ما هنا والجواب عن اراده لأجل نوع الخلاف وعن تأخير ضرورة التقسيم معه (قوله أن ينقضها الامام) وكذا ذكره على ذور أي في الحروب ولا مام حدث بعد الأول تنقضا ان فسدت بنص أو اجاع وبذلك علم أنها لا تنقض بموت الامام ولا بعزله (قوله متى شاء) ولا يجوز أن يشاء أكثر مما يصح العقد به ابتداء ولا تصح مع متى شاء الله أو غيره الا ما تقدم (قوله وجب الكف) أي كف أذا ما وأذى أهل العهد لا الحر بين ولا بعضهم عن بعض (قوله أو مكاتبه أهل الحرب) أو ابوائهم وان لم يشرط في العقد (قوله قتل مسلم) أو ذى بدارنا أو سب الله أو نبى له من أنبيائه عليهم الصلاة والسلام (قوله ومما تنقضى الخ) فهو من أفراد كلام المصنف وكلام المعين السابق (قوله انقضت) وان لم يعلموا بالتناقص (قوله بعضهم) سواء أميرهم أو غيره (قوله لا شعار الخ) وفارق مثل ذلك في الجزية لقوتها وكذا في المسئلة بعدها (قوله المأمن) ومن له مأمنان يعتبر مسكنه منهما فان سكنهما تخير الامام فيهما كما مر (قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة) خرج شرط رد مسلم سواء قيده بذكره أو أطلقه فلا يفسد العقد كما سيذكره وخرج شرط رد كافر أو كافرة فلا يفسد بالأولى (قوله تأنينا) وكذا لو أسلمت عندنا بعد مجيئنا من عندهم (قوله وسواء الحر والأمة) والواحدة والختى (قوله فلا تكرار) أي على ما هنا وفي الروضة التعير في هذه بالصحيح أيضا فهو مكرر مع قوله ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنينا أو أسلمت عندنا كما مر ولا يجوز ردها اليهم وان جنت بعد اسلامها أو شككنا في جنونها هل هو بعد اسلامها أو قبله ولو كانت كافرة وجنت ووصفت الكفر ثم أفاقت ردت اليهم (قوله الصادق الخ) أي الأمر محتمل للوجوب ولعدمه وهذا العدم موافق للأصل الذي هو براءة الذمة وهو يصدق بالندب ورجحوا هذا الندب لما ذكره فالصادق نعت سبى للندب وضعير به عائد اليه وعدم فاعل يصادق والموافق نعت لعدم والضهير في رجحوه عائد للندب فتأمل

[قوله ومما تنقضى الخ] يرد أن هذا لا يرد على عبارة المصنف بل هو داخل فيها [قوله وياتهم] من عطف الخامس على العام [قوله لا شعار الخ] ولما أن هدنة البعض هدنة للكل [قوله وبلغهم] التبليغ واجب خلافا لظاهر العبارة نعم في نسخة وبلغهم المأمن [قوله تأنينا] مستدرك [قوله فلا ترجعوهن الى الكفار] هذه الآية نزلت بعد ما وقع في الحديبية من الشرط العام فهي ماسخة أو مخصوصة هذا ان صح رواية التعيم وان كان الشرط الذي وقع فيها خاصا بالرجال كجروى فلا اشكال [قوله فسد] أي لأنه شرط أهل حواما [قوله والندب] فيه نظر فانه حقيقة في الوجوب [قوله الصادق به عدم الوجوب] الذي في

العهد (ولم ينكر الباقون بقول ولا فصل) بأن ساكنوهم وسكنوا (انقض فيهم أيضا) لا شعار سكونهم بالرضا بالتناقص (وان أنكروا باعترافهم أو اعلام الامام يقاتهم على العهد فلا ينقض فيهم) (ولو خاف) الامام (خياتهم) بظهور أماره لا بمجرد الوهم (فله) فبذ عهدهم اليهم وبلغهم المأمن) أي ما يأمنون فيه من المسلمين وأهل عهدهم (ولا يفيد عقد الذمة بهيمة) بفتح الهاء لأنه عقد معاوضة مؤبد (ولا يجوز شرط رد مسئلة تأنيانهم) لا متنازع ردها لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار وسواء الحر والأمة (فان شرط فسد الشرط وكذا العقد في الأصح) أشار به الى قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صورة تقدمت بالصحيح إشارة الى ضعف الخلاف فيها فلا تكرار ولا تخالف (وان شرط) الامام لهم (رد من جاء)

منهم مسلما لينا (أولم يذكر ردا لجاءت امرأة) مسئلة (لم يجب)

ليرتفع نكاحها بسلامها قبل الدخول أو بعده (دفع مهر الى زوجها في الأظهر) والثاني يجب على الامام اذا طلب الزوج المرأة أن يدفع اليه ما يملكه من كل الصداق أو بعضه من سهم المصالح فان لم يبذل شيئا فلا شيء له وان لم يطلب المرأة لا يعطى شيئا قال تعالى وآتوهن من الأنواج ما أنفقوا أي من المهور الأمر فيه محتمل للوجوب والندب الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل

قول

ورجعه على الوجوب لما قام عندهم في ذلك (ولا يرد) من جاءنا آتيا بكلمة الاسلام وطلب رده (معي ومجنون) وأتاهما (وكذا عبد) بالغ عاقل (وحر) كذلك (لا اعتبار له على المذهب) لضعفهم وقيل يرد (٢٣٩) الاخيران قوتهما بالنسبة الى غيرهما

وقطع البعض بالرد في الحر والجهور بعنده في الصبد (ويرد من له عشيرة طلبته اليها لا الى غيرها) أي لا يرد الى غير عشيرته الطالبه (الأن يقدر المطلوب على قهر الطالب والحرب منه) فيرد اليه (ومعنى الرد أن يخلى بينه وبين طالبه) كما في الوديعة (ولا يجبر المطلوب على الرجوع) الى طالبه (ولا يلزمه الرجوع) اليه (وله قتل الطالب ولنا التعريض به لا التصريح) به روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وأباصبر وقد جاء في طلبه رجلان فرده اليهما فقتل أحدهما في الطريق وأفلت الآخر وروى أحمد في مسنده أن عمر قال لأبي جندل حين رد الى أبيه ان دم الكافر عند الله كدم الكلب يعرض له بقتل أبيه وان لم يوجد طلب فلارد (ولو شرط) عليهم في الهدنة (أن يردوا من جاءهم مرتدا) من لزيمهم الوفاء) بذلك (فان أبوا فقد قضوا) العهد (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) المرتد

(قوله لما قام الخ) وهو عدم شغل القيمة التي هو الأصل كما مر (قوله ولا يرد صبي ومجنون وأتاهما) وحرهما وريقهما فان كلا جاز ردهما حيثنذ وان وصفا كفرا (قوله وكذا عبد) ويعتق ان جاء قهرا على سيده أو قبل عقد الهدنة (قوله عشيرة طلبته) كلها أو من يحبه منها ولو واحدا برسول (قوله والحرب) الواو بمعنى أو (قوله ولا يجبر الخ) أي لأنه اذا لم يجبر المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في بلاد الاسلام فلا بد الكفر أولى فلاو شرط على الامام بعنه فسد العقد (قوله ولا يلزمه الخ) بل عليه الحرب من البلد اذا علم بمجي من يطلبه خصوصا إن خشي فتنة (قوله وله قتل الطالب) قال شيخنا ان عجز عن غير القتل وهو يقتضى أنه كدفع الصائل فراجع (قوله ولنا التعريض له به) بقتل طالبه ولو بحضرة طالبه (قوله لا التصريح) فيمتنع نعم لنا التصريح لمن أسلم بعد عقد الهدنة قال الزركشي وفيه نظر (قوله وأفلت) أي هرب (قوله أن عمر قال) وأهل النبي صلى الله عليه وسلم سمعوا وأقره أو علم به كذلك (قوله من جاءهم مرتدا) حرا أو رقيقا ذكرا أو أنثى (قوله لزيمهم الوفاء) وهو الرد فيما يظهر وهل يكنى التولية والنسكين كما سيذكره على القول الثاني فراجع (قوله والأظهر جواز شرط أن لا يردوا المرتد) لكن يفرون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عدالينا رددنا عليهم القيمة دون المهر لأن الرقيق يصير ملكا لهم والمرأة لا تصير زوجة لهم كذافي الروضة واعترض بأن الردة تقتضى انفساخ النكاح أو توقفه على انقضاء الهدنة فلا وجه للفرم بأن صيرورة الرقيق ملكا لهم مبنى على جواز بيع المرتد للكافر وهو مرجوح وقد يجاب بأن استيلاءهم على المرأة منزل مغللة الشهادة بما يفسخ النكاح من نحو رضاع بجامع الحيولة وبأن استيلاءهم على الرقيق منزل منزلة الملك لأنهم ملك حقيق فراجع (ففيه) يجوز شراء أموال المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لأنه يملكه بالقهر لغير المعاهد لامن أبيه وان قلنا بالمعتمد أنه يملكه بالقهر ولا يجوز سبيهم وعلى هذا يحمل ما قاله الماوردي فراجع (كتاب الصيد والنباه)

ذكره هنا عقب الجهاد لما فيه من الاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالفروود ذكره في الروضة وغيره عقب ربح العبادات لأنه عبادة وقول بعضهم ذكره هنا وهناك نظرا لكونه فرضا فيه نظرفأمل (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوجة وجمعها لاختلاف أنواعها اما بذاتها كختم وبقرو صيد وطير أو بهيئة ذبيحتها ككونه في حلق أولية أو غيرها كرمي بسهم أو بمحل ذبيحتها كالحلق واللبغ وغيرها أو بألة ذبيحتها كسكين وسهم وركب وجارحة والمعنى الأول هو المناسب لقولهم وافراد الصيد لأنه في الأصل مصدر وهو هنا بمعنى المصيد وكل منهما يتوقف على فاعل ومفعول وفعل وآلة فهي أركان أربعة (قوله ذكاة الحيوان) هو لفظة التطهير والتطيب والتحليل وشرعا ما ذكره والمزاد الذكاة بالفعل أو بالألة أو بالتبعية فلا

قول المتن لم يجب دفع [قوله ورجعه] الظاهر أن الضمير يرجع الى السدب فتأمل [قوله وكذا عبد الخ] صورة المسئلة مع الشرط السابق والافلارد جزما [قوله ومعنى الرد الخ] علل بأن الشرط لم يجز معهم وتقديم انكاره على الله عليه وسلم على أبي بصير في امتناعه وقتله من قتله قال بعضهم ويجب عليه الحرب والتخلص من الطالب ان أمكنه (تنبيه) قولهم لأن الشرط لم يجز معهم قد رأيت متكررا في كلامهم وفيه نظر فان قضيت عدم تعدى الحكم لمن ولد هنا بعد العقد

(كتاب الصيد والنباه)

[قوله ذكاة] التذكية لفظة التطيب ومنه رائحة ذككية أي طيبة والذكاة تطيب الحيوان

والثاني التبع بل لابد من استرداده لاقامة حكم المرتدين عليه فليهم المنكبين منه والتخيلة دون التسليم

(كتاب الصيد والنباه) جمع ذبيحة (ذكاة الحيوان لما كول) البرى

المطالبة هو ما قلنا كذا تحصل (بذبحه في حلقه) هو أعلى الضيق (أوليه) بفتح اللام هي أسفله (ان قدر عليه) وسيأتي أن ذكاته بفتح
كل الحظوم والمرى فهو معنى الذبح (٢٤٠) وذالهما مجمة (والا) أي وإن لم يقدر عليه (فيعقر) بفتح العين

(محرقي) للروح (حيث)
أي في أي موضع (كان)
ذكاته (وعشره ذابح)
وطهر (وصائد) ليحل
مطبوخه ومعتوره ومصيده
(حل منا كته) بأن يكون
مسلمًا أو كتيابيا بشرطه
المذكور في كتاب التكاح
قال تعالى وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم (وتحل)
ذكاة أمة كتيابية) وإن لم
تحل منا كته والفرق أن
الرقعان في التكاح دون
الذبح وهذا مستثنى من
مفهوم الشرط وخروج به
المجوس وغيره (ولو شارك
مجوسى مسلما في ذبح أو
اصطياد) قاتل كأن أمرا
مكننا على خلق شاة أو قتلا
صيدا بهم أو كلب (حرم)
الذبح والمصطاد تقليبا
للعوام (ولو أرسل كلبين
أو سهمين فإن سبق آلة
السلم فقتل الصيد) أو
ألقاهما إلى حركة الذبح حل
ولو انكس (مذكو) أو
جره مما لم يحل ذلك
(أو مرتبا ولم يذف
أحدهما) بأعجام وإعمال
أي لم يقتل سريرا فهلك
بهما (حرم) تقليبا للعوام
ومسألة الجهل مزيدة
ولي الرخصة صكأصلها

يؤد الجنين (قوله المطالبة شرعا) دفع تحصيل الحاصل المأخوذ مما ذكر بأن معنى الذكاة والذبح
واحد وقد دفع ذلك بتقييد الذبح بكونه في الحلق أو اللبة والمقيد غير المطلق وحكمة الذبح تمييز حلال اللحم
من حرامه (قوله ان قدر عليه) أي حالة إصابته الآلة له ولا نظر لما قبلها فليرمى سهمًا على صيد يعدو فوقه
في سفرة مثلا وصار مقدورا عليه فأصابه السهم حيث شق فيه مذبحه لم يحل ولو عكس ذلك لم يحرم وفارق حل
الناكحة كما يأتي بأن القدرة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال (قوله يقطع الخ) سواء في مرة
أو أكثر بحيث يكون به في ابتداء المرة الأخيرة حياة مستقرة (قوله في أي موضع) لعله مما ينسب
إليه الزهوق لانهو حافر وخف (قوله حل منا كته) من أول اجراء الفعل ولو بإرسال جارحة إلى
الزهوق فلو تغلغل أو اقتن بجزة من ذلك مانع لم يحل والمراد حل الناكحة من حيث هي في ذات
النكوح فلا يرد الحرمة لعارض خاص كأزواج النبي صلى الله عليه وسلم ونحو المطلقة ثلاثا
والملاحنة والأمة الكتيابية للنبي صلى الله عليه وسلم وقول بعضهم لأهل ملته لتدخل الأمة المذكورة
معتز بدخول المرتد والمرنفة ولذلك لم يعتبره المصنف (قوله والفرق الخ) فيه أنه فرق بصورة
المسئلة (قوله ولو شارك مجوسى) وإن أسلم بعد الشروع في الفعل كما تقدم وهذا فيما لو وقع الفعل
منهما جيبا فلو أكره المجوسى مسلما أو المحرم حلالا على الرمي أو الذبح كان حلالا كما في شرح
شينخا وانظر حكم عكسه (قوله حرم) ويضمنه المجوسى أن أزمه المسلم أولا (قوله وفي الروضة
الخ) وهي أولى لشمولها للعبة والترتيب كذا قيل والوجه تساويهما لقول الشارح ذلك فذكره
لعبارة الروضة استشهاده لكلامه فتأمل (قوله ويحل ذبح صبي عجز) هو من المصدر المضاف إلى
فعله ورميه وإرساله جارحة كذبحه كاسيد كره ولا يكره ذلك وكأصبي في ذلك الأتني والخشي والحافض
والنساء والأخرس والأفلف والمكروه (قوله وكذا غير عجز) أي فهو عطف على عجز قبله فهو في الصبي
ويبدله عطف ما بعده عليه ورجوع الخلف للجميع ولا يختص بماله نوع تمييز وقيل عطف على صبي
فصطف ما بعده خاص بعد علم وعليه فيسنتى منه نحو النائم أخذ من العلة وعلى كل فلفظ غير مرفوع مبتدأ
خبره كذا ومجنون وسكران عطف عليه ولا يصح عطفهما على المضاف إليه (قوله لأن لهم) أي حالة الفعل
قال بعضهم منه يعلم عدم حمة ذبح من صار كالخشيبة للمقام من السكران أو المجنون أو الغمي عليه لأنه حينئذ
أسوأ من النائم وهو واضح لكن تغييره بقوله في الجملة ربما ينافيه (قوله في الأصح) هو العتمد

فانه لو خرجت روحه بغيرها كالخلق لتغير لجه لونا وطعما [قوله بذبحه الخ] أي بالاجاع قيل الحكمة
فيه أنه أسرع إلى خروج الروح وأخف ثم مراده بالذبح هنا مطلق القطع فلا ينافي ما سيأتي في قوله من
نحر ابل وذبح بقر وغنم [قوله فيعقر] أي ولكن يستقي عقر الكلب للتردى كإسباتى وهو خبر لمبتدأ
محذوف وهو قول الشارح ذكاته [قوله حل منا كته] أي ولو كان يرى عدم حل ذلك المذبح كالابل
خلافا لما لك رحمه الله ولو قال نكاحا له بدل صيغة الفاعلة لكان أوضح ولو أكره الشخص على الذبح
صح وحل أكله [قوله أوتو الكتاب] المراد اليهود والنصارى وروى الشافعى في المجوس سنوا بهم
سنة أهل الكتاب غير أكلى ذبائحهم ولا ناكحى نساءهم [قوله قاتل] خرج الاشتراك في مجرد
الاصطياد أي الاصطياد غير القاتل [قوله صبي عجز] أي ولو كتيابيا قال الشافعى وذبحه وكذا ذبح
الحافض أحبال من ذبح الكتاني [قوله لأنه ليس له قصد] أي فصار كما لو أرسل الكلب بنفسه

[قوله]

بطلها ولو لم يعلم أجهالته غرام (ويحل ذبح صبي عجز ومجنون وسكران

في الظاهر) لأن لهم قصدا وإرادة في الجملة والثاني لا يحل لفساد قصدهم (وتكره ذكاة أعمى) لأنه قد يخطئ المذبح (ويحرم صيده
بوجهه وكذب في الأصح) لأنه ليس له قصد صحيح والثاني يحل كذبحه أطلقه جماعة

فيحرم لأنه لا يرى الصيد فلا يمكن قصده (قوله وقيد الخ) أي فاذا لم يخبره أحد لم يحل جزأ (قوله والمجنون) والسكران أيضا على المرحوح (قوله والمذهب هنا الحل) أي لما صاده الصبي ولو غير مميز والمجنون كذلك والسكران كذلك سواء بالسهم أو بالجراحة وهو العتيد (فرع) لو أخبر بصير بصيد في ظلمة أو من وراء شجرة فرماه حل جزأ ولو أخبر فاسق أو كذاب أنه ذبح هذه الشاة مثلا قبلناه وحلت ولورأينا شاة مذبوحة ولم ندر من ذبحها فإن كان في البلد نحو محوسى لم تحل والاحلت وهذا بظاهره شامل لما لو قل المحوس كواحد في بلد أو إقليم وليس كذلك خصوصا في نحو مصر وإقليمها فالوجه تقييده بما إذا لم يعلم من تحل ذبيحته وقيد بعضهم أيضا بجري العادة فيها بدم نحو المحوسى وهو غير بعيد وما إلى الشيخنا (قوله وتحل ميتة السمك) والمراد به حيوان البحر الذي يعيشه في البرعش مذبوح (قوله وكذا الدود المتولد من طعام) ومثله النحل الصغير في شمعته ونحوس باقلا أو تمر فيه فهو حلال معه ولو بطبخ وأما المتولد من غير الشيء كمنمل في خل أو عسل فلا يحل إلا أن تهري ولو بطبخه معه أي ولم يغيره كما يعلم من باب الطهارة ويحل ما تهري من جراد وقع في قدر ويعنى عما في باطنه للشقة كما يأتي في السمك (قوله ميتة) أو حيا أيضا (قوله لعسر تميزه) أي شأنه ذلك (قوله أشار إليها المحرر الخ) أي لأن ما حلت ميتته لا حاجة لذبحه (قوله ولا يقطع الشخص بعض سمكة) أي يكره له نعم يسن ذبح سمكة كبيرة والقليل كالقطع (قوله أو بطن سمكة حية) أي فهو حلال وخرج الميتة فتحرم الكبيرة قطعاً وتحل الصغيرة على أقرب الوجهين عند شيخ شيخنا عميرة (قوله لما في جوفه) ورد بأنه معفو عنه وهذا في الصغير كما مر فلا يتنجس به دهن قلى فيه مثلاً ولا يحرم قليه حيا على المعتمد نعم ما يقع الآن من تقطيع الصغير وجعله بسارية قبل استقصاء غسله فالوجه نجاسته ودهنه وما يتصل به فراجع (فرع) وجدت سمكة في جوف أخرى حلت ما لم تتغير (قوله وطرودا الوجهين في الجراد) المعتمد أنه كالسمك في جميع أحواله

[قوله ميتة السمك] أي سواء مات طافيا أو راسبا خلافاً لأنى حنفية. لنا قضية العنبر (نفيه) خالف مالك رحمه الله في صيد المحوس للجراد ويكره ذبح السمك إلا أن يكون كبيراً يطول بقاؤه فيستحب إراحته له [قوله ولا اعتبار الخ] قضية هذا الحل فيما لو صادهما محرم ولكن الأصح التحريم قاله الزركشى [قوله وكذا الدود الخ] يفيد أن غير المتولد يحرم وهو كذلك ومنه النمل في العسل قال في الأحياء إلا إذا وقعت غلّة أو ذبابة وتهرت أجزاءها فإنه يجوز انتهى ولو أخرج الدود وأكله مع طعام آخر حرم ولا فرق في الجواز بين الذي يعسر تميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل [قوله وإن قيل بطهارته] هو رأى القفال [قوله وهذه المسئلة] مراده التي في قول المتن وكذا الدود [قوله كالسمك والجراد] تمة العبارة لا حاجة إلى ذبحه ثم الإشارة في الكاف الداخلة على السمك والجراد [قوله ولا يقطع] اقتضى هذا أن القطع حرام للتعذيب وإنما الخلاف في حل التلول واعتداه الزركشى وقال إنه وقع في الروضة ما يخالفه فلا تغتر به وأن قول المنهاج حل يريد به حل تناول اه أقول بوقول الشارح ما ذكر فيه مخالفة له فيما يظهر ويجب أن قوله والثاني الخ يرشد إلى موافقته فتأمل والذي في الروض التصريح بالحل [قوله حل في الأصح] لقطع بعض سمكة فانت بذلك حل المقطوع [قوله كافي غير السمك] أي لعموم ما بين من سمى فهو ميت [قوله لما في جوفه الخ] هذا لا يختص بالحية وعلله بحديث أحلت لنا ميتتان لأنه يخرج هذا ثم الخلاف جار في القائه في الزيت المغلى وهو حى قال الزركشى ولو بطن سمكة كبيرة ميتة حرم لنجاسة جوفها قال وفي الصغيرة كذلك وجهان وميلهم إلى الجواز

المختلف في صيد الصبي غير المميز والمجنون بالسكب والسهم قال في شرح المذهب والمذهب هنا الحل قال وصيد المميز بهما كذبحه (ونحل ميتة السمك والجراد) اجاعا (ولو صادهما محوسى) فتحل ولا اعتبار بغسله قال في الروضة ولو ذبح سمكة حلت (وكذا الدود المتولد من طعام كحل وفاكهة إذا أكل معه) ميتا يحل (في الأصح) لعسر تميزه بخلاف أكله منفردا فيحرم والثاني يحل مطلقا لأنه جزء منه طبعا وطعما والثالث يحرم مطلقا لاستقذاره وإن قيل بطهارته وهذه المسئلة قال في الدقائق أشار إليها المحرر بقوله ما حلت ميتته كالسمك والجراد (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) حية (فإن فعل ذلك) (أو بطن) بكسر اللام (سمكة حية حل) ما ذكر (في الأصح) والثاني لا يحل المقطوع كما في غير السمك ولا البلوغ لما في جوفه قال في الروضة وطرودا الوجهين في الجراد (وإذا رمى صيدا متوحشا أو بعيرنا أو شاة شردت بسهم أو أرسل عليه جراحة فأصاب شيئا من بدنه ومات في الحال حل) للاجاع في الأول بالسهم والجراحة ولحديث الشيخين

وقد ورد بمعنى فترك كلنحوش واحترق بقوله كأصله المزبد على الروضة وأصلها ومات في الحال عما إذا أدر كهوفيه حياته مستقرة أو ماكنه ذبحه ولم يذبح وماتت فانه يحرم كإيائي (ولو تردى بغير نحو في برولم يمكن قطع المقومه فسكناد) في حله بالرمي وكذا بإرسال الكلب في رجا اختاره البصريون (قلت الأصح لا يحل بإرسال الكلب ومعه الروي والشاشي إنا أعلم) ورفق الروي بأن الحديد يستباح به الذبح مع القدرة وحق الكلب بخلافه (ومنى تيسر لحوقه) أى الناد (بهدو أو استعانة) بنون ومهملة (بمن يستقبله فقدور عليه) فلا يحل إلا بالذبح في المذبح (ويكنى في الناد والمتردى جرح بفضى (٢٤٢) الى الزهوق وقيل بشرط مذف) أى مسرع للقتل لينزل منزلة

(قوله) نذ وشرد بمعنى فترك الخ) لكن لا يستعمل نذ الا في الابل خاصة (قوله) ولم يمكن أى لم يسهل ذلك الوقت وان سهل بعد ذلك وقال شيخنا لا بد من التعذر (قوله) الأصح لا يحل أى المتردى بإرسال الكلب ونحوه وهو المعتمد (قوله) ومنى تيسر أى بالنسبة لحال الطالب قوة وضعفا واعتبر شيخنا التعذره كإسار (قوله) أو استعانة) بمهملة فنون أو بمججمة فتلك (قوله) جرح بفضى الخ) فان نفذ الى الجانب الآخر فلا وصل بعد نفوذه الى صيد آخر وآثر فيه كذلك حل حيث لا يحل لموته على سبب آخر (فرع) لو تردى بغيران متلافوق بضمهما في نحو برقان مات الأسفل بثقل الأعلى فلا يحل بخلاف ما لو طعن الأعلى بنحو سهم أو رمح فوصل الى الأسفل وآثر فيه بقيتا فهما حلالان وان لم يطعن بالأسفل (قوله) فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) أى لم يضل على ظنه ادراكها فلا تحل اذا شك في وجودها فيه والحياة المستقرة ما يكون معها حركة اختيارية وتعرف بالحركة القوية أو تفجر الدم أو القيام وتقدم أنه يكتفى بوجودها عند ابتداء آخر مرة لو تعذر القطع وهذه انما تعتبر فيما إذا لم يكن سبب الموت أو كان بسبب يحال عليه الموت كجرح وأكل نبات سمى وأكل ما يحصل به نفخ أو مرض وصل الى حركة مذبح بالمرض فلا تعتبر فيه تلك الحياة (قوله) بلا تقصير) يقينا فلوشك في تقصيره حل وليس من التقصير حيولة نحو سبغ أو اشتغاله بنحو توجيهه للقبلة أو طلب مذبحه أو قلبه ولو وقع منكسافلا يحرم في ذلك (قوله) قبل القدرة عليه) ولا يكلف العدو خلفه مثلا (قوله) لتقصيره) ومنه الذبح بظهر السكين وسميت سكيناً لأنها تسكن الحياة والحرارة الناشئة عنها وتسمى مدينة لقطعها مئة الحياة أيضا (قوله) غصبت) أى قبل الرمي فان غصبت بعده فلا تقصير فيه (قوله) أى علقت فيه) أى لا تعارض ولا فتحل (قوله) وفيها التذكير) وهو الغالب (قوله) في الحال) قيد لا بد منه فان تركه بعد قدرته عليه حتى مات لم يحل (قوله) وقيل يحرم العضو) هو المعتمد أخذاً من تصحيحه في الروضة كأصلها (قوله) بقطع) يفيد أنه بمحدد من آلات الذبح فخرج نحو خنق وبندقة وزرع رأس نحو عصفور بيده (قوله) مخرج) أى محل الخروج ويلزمه الدخول فهو مساو لما في الروضة (قوله) يستحب الخ)

قطع الحلقوم في المقبور عليه (وإذا أرسل سهما أو كلباً أو طائراً على صيد فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة أو أدركها وتطرذبحه بلا تقصير بأن سلّ السكين فمات قبل إمكان الذبحه (أو امتنع) منه (بقوته ومات قبل القدرة) عليه (حل) فيما ذكر) وان مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين أو غصبت) منه (أو نثبت) بفتح النون وكسر الشين المججمة (في الغمد) بكسر المججمة الخلاف أى علقت فيه ففسر إخراجها وفيها التذكير أيضا وسأيت (حرم) في الصور المذكورة (ولو رماه فقتله نصفين حلالاً) تساوا أو تفاوتا ولو أبلن منه عضواً) كيد أو رجل (بجرح مذف) أى مسرع للقتل فمات في الحال كافي الروضة وأصلها (حل العضو والبدن) أى ببقية (أو بغير مذف ثم

[قوله) وزد وشرد] أى فلا يفتى أن يتوهم مغايرتهما من ظاهر المتن [قوله) تيسر] يريد أمكن [قوله) ويكنى الخ] دليله حديث لوطعت في نخذه لأجزاء وجرح الفخذ ليس مذففاً غالباً ثم قضية كلامه أن الصيد لا يشترط فيه ذلك قطعاً محل الخلاف في الرمي أما الجارحة فلا يشترط ذلك فيها قطعاً [قوله) ومات] ولو ما لا فلا يفتى جعله من أقسام ما فيه حياة مستقرة [قوله) السكين] سميت بذلك لأنها تسكن حركة المذبوح [قوله) قدر عليه] يرد عليه ما لو أخرج الجنين رأسه فانه يحل بذكاة أمه وان كان مقدوراً عليه [قوله) والمريء] جمعه مروء كسبر وسرر [قوله) وهما عرقان] قال الزركشي

ذبحه أو جرحه جرحاً آخر مذففاً) فمات (حرم العضو) لأنه أبين من حي (وحل الباقي) وحل في الصورة الثانية (وما إذا لم يثبت بالجرح الأول فان أثبت به تعين ذبحه ولا يجزى الخرج لأنه مدة دور عليه ذكروه في الروضة كأصلها) فان لم يثبت من ذبحه ومات بالجرح حل الجميع) كما لو كان مذففاً (وقيل يحرم العضو) لأنه أبين من حي ومعه في الروضة كأصلها (وذكاة كل حيوان) يرى (قدر عليه بقطع كل الحلقوم) بضم الحاء (وهو مخرج النفس) وفي الروضة كأصلها بمجره خروجه ودخوله (و) كل (المريء) وهو مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرقان في صفحة العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمريء مؤخر بكل إلى أنه يضرباء يسير من أحدهما في الحل (ولو ذبحه من قفاه عصى فان أسرع) في ذلك (فتقطع الحلقوم والمريء) وبه حيلة مستقرة

حل (إلا فلا) محل (وكذا ادخال سكين بأذن ثعلب) ليذبحه ان أسرع فقطع الحلقوم والمرىء داخل الجلد وبه حياة مستقرة حل
 وإلا فلا محل (ويسن نحر ابل) في المبة (وذبح بقر وغنم) في الحلق للاتباع في أحاديث الشيخين وغيرهما (ويجوز عكسه) أي ذبح
 ابل ونحر بقر وغنم من غير كراهة لأنه لم يرد فيه نهى (وأن يكون البعير قائما معقول رقبته) روى الشيخان عن ابن عمر أنه
 سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم وفي شرح المذهب يستحب أن (٢٤٣) تكون المقولة اليسرى وقد ذكرت

فدراية أبي داود من جابر
 فان لم ينحر قائما فباركا
 (والبقرة والثاة مضجعة
 جنبها الأيسر) الذي عليه
 عمل المسلمين لأنه أسهل
 على الذابح في أخذه السكين
 باليمين وامساكه الرأس
 باليسار كما قاله في شرح مسلم
 (وتترك رجلها اليمنى) بلا
 شد لتستريح بتحرير يدها
 (وتشد باقي القوائم) ثلاثا
 تضطرب حالة الذبح فيزيل
 الذابح (وأن يحد شفرته)
 بضم الياء وفتح الشين
 لحديث مسلم وليحد أحدكم
 شفرته وهي السكين
 العظيمة (ويوجهه للقبلة
 ذبيحته) بأن يوجه
 مذبجها وقيل جميعها
 ويتوجه هو لها أيضا
 (وأن يقول) عند الذبح
 (باسم الله ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا يقل
 باسم الله واسم محمد) أي
 لا يجوز ذلك لايهامه
 التشريك ودليل الاجماع
 والتوجيه والتسمية
 الاتباع في أحاديث الشيخين
 وغيرهما في الأضحية

ولا يحرم قطع مئزاد ولو بانفصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين ويسميان الوريدين دون
 الحلقوم والمرىء وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتقيا
 لم يحل على الأصح كما لو أخرج شخص حشوته أو نخسه في خاصرته حالة ذبحه (قوله حل) أي مع
 الصبيان والتعلب مثال (قوله نحر ابل) وكل ما عنته كذلك كالنعام لأنه أقرب لمفارقة الحياة (قوله
 وذبح بقر وغنم) وكل ما قصر عنقه كالخيل (قوله جنبها الأيسر) لا الأيمن وإن عسر عليه لم يكون
 عمله بيده اليسرى بل يستنصب غيره (قوله الذي عليه عمل المسلمين) المراد بيان عادة الناس لأنه دليل
 (قوله وهي السكين العظيمة) بيان للشفرة لغة والمراد هنا الأعم ويندب اسرار الآلة برفق ذهابا وإيابا
 وأن لا يجدها والذبيحة تنظره وأن لا يذبح واحدة بحضرة أخرى بحيث تنظر إليها وأن لا يبين رأسها
 وأن لا يزيد على القطع المطلوب وأن لا يكسر عنقها وأن لا يقطع عضوا منها قبل وقتها وأن ينقلها عن
 محلها قبل موتها وأن يسوقها للذبح برفق وأن يرض عليها ماء للشرب (قوله وأن يقول بسم الله)
 عند الذبح أو أرسال الجارحة (قوله ولا يقل) هو نهى محتمل للحرمة والكراهة ويحتملها تغيير الشارح
 بقوله لا يجوز الخ والحاصل أن يقال تحرم الذبيحة والقول عند قصد التشريك وإلا فلا تحرم الذبيحة
 مطلقا ولكن بكرة القول أن قصد التبرك ويحرم أن أطلق ولو ذبح على اسم الكعبة أو التقرب للجن
 حرم المذبح فيهما أو على قصد صرف الجن عنه لم يحرم المذبح لعدم قصد التشريك
 (فصل) في الركن الرابع من أركان الذبح وهو آلة الذبح وماعها (قوله محل ذبح الخ) هو من اطلاق

هما الوريدان في الآدمي ولا يستحب أن يزيد على ما ذكره الشيخ لكن قال الواحدى تحرم الزيادة
 لأنها جرح بعد تمام الذبح (قوله ويجوز عكسه) أي خلافا لما لك حيث قال لا يجوز ذبح الأبل
 ولا نحر البقر والغنم لكن قال ابن المنبر لأعلم أحدكم ذلك وإنما كرهه مالك فقط (قوله وأن يكون
 البعير) أي لقول الله تعالى اذكروا اسم الله عليها صواف قال ابن عباس قياما على ثلاث قوائم (قوله
 معقول) هو نصب على أنه خبر ثان لا على الحال لإضافته إلى معرفة (قوله مضجعة) ثبت ذلك في الشاة
 وقيس به البقرة وحكى في شرح مسلم الاجماع في ذلك (قوله وأن يقول الخ) خاف أبو حنيفة فقال ان
 تركها عمدا لم تحل لنا لأنه يقال أباح لنا ذبائح أهل الكتاب وهم لا يذبحونها وفي الحديث أيضا ان قوما من
 الأعراب يأتونا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا فقال صلى الله عليه وسلم سموا واكلوا
 وأما الآية فتؤولة وكفاك دليلا على صحة التأويل الاجماع على أن من أكل ذبيحة لم يسم عليها لا يفسق
 قال الزركشي وأحسن الأجوبة أن يراد بها ما أهل به لغير الله بملاحظة كون الواو للحال وقيل المراد
 به الميتة قاله الامام أحمد بدليل قوله تعالى وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم وذلك لأنهم كانوا يقولون
 نأكلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله يعني الميتة (قوله من توجيه الذبيحة) أي الأمور به في الأحاديث
 (فصل : محل ذبح إلى آخره) قيل الأحسن المقدور عليه لا يحل الا بالذبح بكل محد الخ

بالضأن والحاق غير ذلك به وفهم من توجيه الذبيحة للقبلة توجه الذابح لها وسن الصلاة على النبي في حالة الذبح كغيرها نص
 عليه الشافعي رحمه الله (فصل : محل ذبح مقدور عليه وجرح غيره بكل محد) بفتح الدال المشقة
 أي شيء له حد (بجرح كحديد) أي كحديد حديد (ونحاس وذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج) وفضة ورماسه (إلا ظفرا وصنا
 وسائر العظام) لحديث الشيخين ما نهر الدم

وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر وألحق بهما باقي العظام ومعلومهما سيأتي أن ماقتله السكب بظفره أو نابه حلال فلا حاجة إلى استثنائه (فلو قتل بمقتل (٢٤٤) أو قتل محمد كبنقة وسوط وسهم بلا نصل ولا حلق) هذه أمثلة للأول

والسهم بمنزل أوحدة قتل يقتله من أمثلة الثاني (أو) قتل (سهم) وبنقة أو جرحه نصل أو أثر فيه هرض السهم في مسوره ومات بهما) أي بالجرح والتأثير (أو انخسق بأحولة) وهي ما يعمل من الجبال للاصطياد ومات (أو أصابه سهم فوق بأرض) عالية (أو جبل ثم سقط منه) في المستثنين ومات (حرم) في المسائل كلها (ولو أصابه سهم بالهواء فسقط بأرض ومات حل) وفي السقوطين لا يدري للموت بالأول أو بالثاني وكذا في مسئلتى سهم وبنقة وجرح وتأثير فقلب الثاني المحرم في الثلاث وحرمه المنخني والمقتول بالمثل أو قتل المحدث لقوله تعالى والمنخنة والموقودة أي المقتولة ولو كانت أصابة السهم في الهواء بغير جرح ككسر جناحه حرم والمقتول بفتح القاف المشددة الثقيل (وبحل الاصطياد بجوارح السباع والطير ككلب وفهد وباز وشاهين) والمراد بحل المصطاد بها المدرك ميتا

المصدر على اسم المفعول إذ المراد أن المذبوح من الحيوان تحصل ذكاته المحللة له بالفعل أصالة أو تبعا كما في الجنين الآتي في الأطعمة بكل آلة تجرح بجرحه بها في أي موضع منه في غير المقدور عليه ابتداء أو دواما أو بقطع الحلقوم والمرى المقدور عليه كذلك وإن حرم الفعل أو الآلة أو كانت نجسة أو متنجسة أو غير ذلك قال بعضهم ومنها خيط قطع بجرحه لا ينخني (قوله وذكر اسم الله عليه) هو قيد للأكل وضيمر عليه وكلوه للهورأى المذبوح المأخوذ من أنهر وحكمة المنع المذكور في الظفر لأنه ممدى الجوس وألحق به السن وحكمة المنع في العظم لأنه زاد الجن غالبا فلا ينحس عليهم وهذا ظاهر في أنهم لا يأكلون لحم الميتة وحينئذ فالمنع في عظمها حسب الباب (قوله فلا حاجة إلخ) لأنه لا يمكن الاحتراز منه والاستثناء عائدا إلى كلام المصنف والحديث ويؤخذ مما ذكر أنه لو قتله بعظم معلق في قلادته أنه لا يحل وهو محتمل فراجع والوجه حرمة (قوله وبنقة) ويجوز الاصطياد بالبندق في صيد لا يموت به وإلا فيحرم كالصافير والبندق شامل لما كان بواسطة نار أو لا وهو مثال فكل مثقل كذلك (قوله عرض السهم) هو بضم العين بمعنى الجانب وبفتحها مقابل الطول وبكسرهما موضع المدح والذم من الناس (قوله بأرض عالية) المراد بهما ما ينسب موته إلى وقوعه منها على غيرها فدخل ما وقع عن غصن شجرة على آخر أو أصابه جدران حائط في نحو بثر وقع فيها سواء كان بهما أو لا وما لو انغمس في الماء بوقوعه فيه أو بالسهم سواء كان هو أو الرامي في هواء الماء أو في الماء أو خارجا عنه (قوله حرم في المسائل كلها) نعم إن كان الجرح مذكفا في المسائل كلها أو كانت الأحولة في عتق الجارحة وإن علمت على الصيد بها أو ماتت بقتل الجارحة كما يأتي لم يحرم وخرج بسقط ما لو تدرج على الأرض أو الجبل فلا يحرم كالأول كان السقوط قريبا لا يؤثر في الموت ولومات بشدة عدوه أو فزعا من الجارحة حرم (قوله في الهواء) ولو باعانة الهواء للسهم وسيأتي (قوله بأرض) فإن سقط بنار حرم أو بماء فقدم (قوله ككسر جناح) ومثله جرح غيره وشره وهذا تنقيح لأصابة السهم في كلامه (قوله ويحل الاصطياد) أي غير المقدور عليه حال عدم القدرة عليه (قوله بجوارح) أي كواسب من قول الله تعالى ويعلم ما جرحتم أي كسبتم (قوله ككباب) أو خنزير وإن حرم اقتناؤه (قوله والمراد إلخ) فأطلق المصدر على اسم المفعول (قوله في حركة المذبوح) فإن كانت حركته أقوى منها فإن ذكي حل وإلا فلا (قوله وما علمتم من الجوارح مكليين) وهو مأخوذ من السكب بفتح اللام بمعنى الإغراء وقيل من التضرية بالضاد المججمة بمعنى الاعتقاد (قوله معلمة) ولو بتعليم نحو محوسى أو ثنى (قوله صاحبه) ليس قيد في هذا وما بعده (قوله ولا يأكل منه) عقب إمساكه أو قتله بلا إذن من صاحبه له أما بعده من طويل أو باذن صاحبه فلا يضر وشمل الأكل من لحمه وكرشه وعظمه وأذنه وغيره لا يشعره ورشه ووبره ولعق دمه كما يأتي لأنها غير مقصودة للصائد

[قوله أو انخني] كان ينبغي ذكرها مع مسائل المقتول بسبب واحد [قوله عالية] فيه رد على من يقول تعبيرة بالوقوع بالأرض غير مستقيم [قوله لا يدري] أقول بل لو علمنا أن الموت بهما حرم قطليا لا يحرم على أن قوله وكذا قد يخالف قول المان أولا ومات بهما [قوله لقوله تعالى] استبدل أيضا بمحسوم حديث ما نهر الدم [قوله بفتح القاف المشددة] فيه رد على الزركشى حيث قال بالكسر [قوله والمراد إلخ] يعني (٢) أما وضع اليد على الصيد وماسكه بغير المذكورات أيضا حتى بالبندق خلافا لبعض الأصحاب [قوله ليأخذه الصائد] يعني يشترط في التعليم أن تمسك الجارحة الصيد ولا ترسله حتى يأتي صاحبها فأخذه

أوفي حركة المذبوح كما في الروضة كاصلا والمحرم قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح [قوله] أي صيده (بشرط كونها معلمة بأن تفرج جارحة السباع بزجر صاحبه) في ابتداء الأمر بعد شقة عدوه (وبترسل بمرساة) أي يبيع باغرائه (وبمسك الصيد) ليأخذه الصائد (ولا يأكل منه)

وفيها ذكر تذكير الجارحة وسبأني تأنيها نظرا الى المعنى تارة والى اللفظ أخرى (و يشترط ترك الأكل في جارحة الطير في الأظهر) كجارحة السباع والثاني لا يشترط لأنها لا تقتل الضرب لتعلم ترك الأكل بخلاف السكب ونحوه وفي الروضة كأصلها ويشترط فيها أن نهيج عند الاغراء قال الامام ولا مطمع في ازجارها بعد الطيران وبعد اشتراط انكشافها في أول (٢٤٥) الأمر انتهى (ويشترط نكسر

هذه الأمور بحيث يظن تأدب الجارحة) والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارح وقيل يشترط نكسر ثلاث مرات (ولو ظهر كونه معلما لم يملك لحم صيد لم يملك ذلك الصيد في الأظهر فيشترط تعليم جديد) والثاني يحلوا كله يحتل أن يكون لشدة جوع أو لغيظ على الصيد اذا أتبعه ولو نكسر أكله حرم المأكل منه آخر وفيما قبله وجهان قال في الشرح الصغير الأقوى التحريم (ولا أثر للعلم) في كونه معلما لأنه لم يتناول ما هو مقصود الصائد (ومعنى السكب من الصيد نجس والأصح أنه لا يعني عنه) والثاني يعني عنه للحاجة (و) الأصح على الأول (أنه يكفى غلبه بماء و تراب) أى سبعا إحداها بتراب (ولا يجب أن يقسور ويطرح) والثاني يجب ذلك ولا يكفى الغسل لأنه تشرب لعابه فلا يتخلله الماء (ولو تحاملت الجارحة على صيد فقتله بقلها حل في الأظهر) كالموت قتلته

(قوله نظرا الى المعنى) في التذكير بكونها كلبا أو بازا أو اللفظ في التأنيث بكونها جارحة (قوله وفي الروضة) هو المتمدن أريد به غير الاغراء لأن المعتبر فيها أمران ترك الأكل وأن تهيج في الابتداء فقط (قوله ثم أكل) أى مما أرسل اليه حال صيده أو عقبه كما أرسل من غير ما أرسل اليه ولا منه بعد زمن كما تقدم وعليه حل خبر كل وان أكل مع أنه قيل بضعفه واللحم ليس قيدا كما سبق آتفا (قوله لم يملك ذلك الصيد) أى الذى أكل منه لا مابقله فهو حلال ولو حال الجارحة بين الصيد والصائد بمنع تسليمه له بطل تعليمها أيضا (قوله ومعنى الخ) ذكره استطرادى ومحل باب النجاسة (قوله ولو كان الخ) شروع في أنه يشترط في الذبح الفعل أو القصد كما يشير اليه بالعله (قوله باعانة ربح) خرج ما لو نسبت الاصابة الى الربح وحده فلا يحل أكله [قوله وفيما ذكر تذكير الجارحة] أى في قول المتن بزجر صاحبه [قوله ثم أكل] لو اختل غير ذلك كالانزجار مثلا قال الرافى فينبغى أن يكون كالأكل ولو استرسل بنفسه وأكل لم يحل ولم يقدح في التعليم [قوله حرم المأكل منه آخر] أى جزأ وهو واردة على الكتاب وقوله وفيما قبله أى مما أكل منه كما رأيت في بعض الشروح منقول عن عبارة الشرح الصغير وحيث قد انظر بين ذلك وبين مسألة القولين هل اختلافهما في أى صورة ولو سلم كون الوجهين في غير المأكل كونه الماصيين لاستقام ثم رأيت القونوى فرضها فيما لم يؤكل منه وعبارته ولا ينقطع التحريم على ما صطلده من قبل ما لم يتكرر منه الأكل وفي موضع آخر ولا يحل ما قبل ذلك الذى أكل منه ان اعتدال الأكل لأن اعتياده يخرج عنه كونه معلما ثم رأيت الكمال المقدسى اعترض ما فى الحاوى الذى مشى القونوى على ظاهره وصوب أن الذى لم يأكل منه حلال سواء اعتدال الأكل أم لا ونقل ذلك عن الروضة وأصلها ثم راجعت الروضة فوجدت فيها ما يقطع الاشكال من أصله وهو أن قوله ولو نكسر الخ مفرع على مقابل الأظهر [قوله وفيما قبله] أى ما أكل منه كما صرح به فى الشرح الصغير أما قبل ذلك فلا ينقطع عليه بالتحريم كما أشار اليه المصنف بقوله ذلك الصيد [قوله والثاني يجب] قال الامام هذا القائل يطرد هذا في كل لحم وما فى معناه بمضة السكب بخلاف مجرد ملاقة اللاب من غير عرض وفي المسئلة وجوه ستة يغسل بماء وتراب يغسل فقط يعنى عنه مع نجاسته طاهران أصابهما قاذفا ان سرت النجاسة الى كل الصيد لم يحل والاحل يجب التقوير [قوله حل] قال الرافى رحمه الله بقوله تعالى فكوا بما أمكن عليكم فلم يفرق بين ما قتله بنابه أو ظفره أو ثقله ولأنه بعد تعليم الجوارح أن لا تقتل الا جرحا انتهى ولومات فزعا أو من شدة العدو لم يحل قطعها [قوله كالأقتل بثقل السيف] ربحه جاعة والقولان مبنيان على أن الصفات أعنى قوله تعالى من الجوارح حل هى للتخصيص أو للتفريق أقول وفى هذا أن الجوارح ليست بمعنى السكواب وهذا الباء ينتسب للشافى رضى الله عنه ومن أدلة الثاني أيضا حديث ما أنهر الدم ولومات بالجرح والنقل حل قطعها [قوله لا تتفاه الذبح] راجع لقول المتن وانجرح وقوله وقصده راجع لقول المتن أو احتسكت به وقوله والارسال راجع لقول المتن أو استرسل كلب [قوله صاحبه] مثله غيره [قوله فزاد] خرج به مجرد الاغراء ولو أغرى شخص كلبا مثلا بغير إذن صاحبه حل الصيد كالسكين المصوبة [قوله لم يحل الصيد فى الأصح] لاجتماع الاسترسال المحرم والاغراء فغلب المحرم ولأن العدو ناشئ عن

بجرحها والثاني يحرم كالأقتل بثقل السيف والسهم (ولو كان يده سكين فسقط وانجرح به صيد) ومات (أو احتسكت به شاة وهو فى يده فاقطع حلقومها ومريئها أو استرسل كلب به فقتل لم يحل) واحد من الثلاثة لا تتفاه الذبح وقصده والارسلان (وكذا لو استرسل كلب فأغراه صاحبه فزاد عدوه) لم يحل الصيد (فى الأصح) والثاني ينظر الى الاغراء المزيد به العدو ويحلب بتخصيب المحرم (ولو أصابه) أى الصيد (سهم باعانة ربح) حل) إذ لا يمكن الاحتراز عن هبوجها

ينظر الى قصد الفعل دون
مورده (ولو رمى صيدا
فنه حجرا) حل ولا اعتبار
بظنه (أو سرب طلباء فأصاب
واحدة حلت ولو قصد
واحدة فأصاب غيرها حلت
في الأصح) لوجود قصد
الصيد والثاني ينظر الى أنها
غير المقصودة (ولو غاب عنه
الكلب والصيد ثم وجده
ميتا حرم) لاحتمال أن
موته بسبب آخر (وان
جرحه وغاب ثم وجده ميتا
حرم في الأظهر) لما ذكر
والثاني يحل حلا على أن
موته بالجرح وصحة
البغوى قال في الروضة
والغزالي في الاحياء وفي
شرح المذهب وهو الصحيح
(فصل: يملك الصيد بضبطه
بيده) وان لم يقصد تملكه
(و يجرح مذف) أى
سرع للهلاك (وبالزمان)
برمى (وكسر جناح) ويكفى
فيه ابطال شدة العدو
وصبرونه بحيث يسهل
لحقوه (و يوقعه في شبكة
نصبها) فهو له وان طرده
طارده فوق فيها (وبالجائه
الى مضيق لا يفلت) يضم
أوله وكسر اللام أى ينقلب
(منه) بأن يدخله ميتا
ونحوه (ولو وقع صيد في
ملكه) كزرعة (ومار
مقدورا عليه بنوحل وغيره

(قوله) ولو أرسل سهما لاختبار قوته) أو أرسل كلبا عبثا أو الى حجر أو الى ما لا يحل يقينا أى فأصاب
صيدا لم يحل في ذلك كله كما يأتى ولو أرسل سهما وكلبا على صيد فان أزمته السكب ثم ذبحه السهم
حل والا فلا (قوله ظنه حجرا) أو ظنه لا يحل كذب فانه يحل ولا اعتبار بظنه أى لظنه بالاصابة
فلو أصاب غيره لم يحل لأنه خطأ في الظن والاصابة معا وبه يعلم أنه لو علمه حجرا أو ذببا وأصاب غيره لم
يحل بالأولى كما مر (قوله سرب) بكسر أوله قطع وأصله جماعة (قوله) ولو قصد واحدة) أى برميه
أو بارساله الجارحة (قوله فأصاب غيرها) واحدة أو أكثر أو أمسكت الجارحة كذلك أو أمسكت
واحدة بعد ارسال أخرى نعم ان أمسكت غير الأولى قبلها مع استدبارها حرمت المسوكة (قوله وان
جرحه) أى جرحا غير مذفط والاحل قطعا (قوله حرم في الأظهر) هو المعتمد وفي كلام الشارح
إيماء الى الاعتراض على التعبير بالأظهر .

(فصل) فيما يملك به الصيد وما يذ كرمه (قوله يملك الصيد) الذى ليس بحرم ولا به أثر ملك ونحوه
كنضب وقص جناح فان وجد به ذلك فضالة أو لقطعة أو هدى (قوله بضبطه بيده) أى بأخذه ولو بغير اليد
وهو غير محرم ولا مرند ولولينظر اليه وان كان غير مميز ولو بأمر غيره نعم ان قصد المميز ولو بصيا غيره كان
للقصود بناء على ما مر عن شيخنا الرملى أنه يعتبر قصد الصبي في تملك المباحات وتقدم أنه منظور فيه
وعليه فيظهر أن يكون ذلك القصد مقارنا لأول الفعل لأنه لا يقدر على ازالة ملكه بعد ثبوته فتأمل (قوله
وان لم يقصد تملكه) بل وان قصد عدم التملك (قوله وكسر جناح) وكذا قص ريشه (قوله ويكفى فيه)
أى في الازمان الموجب لملك كما هو الظاهر أو في الملك الناشئ عن الازمان وخرج بشدة العدو مالو وقت
ايعاء أو عطشا لا يجزا فلا يملك به (قوله في شبكة) أى لم يفلت منها ولم يذهب بها أو ذهب بها ولم يقدر على
الامتناع بها والا فلا يملك (قوله نصبها) ولو غاصبها أى وكان نصبها لأجل الاصطياد أولا بقصد شئ فان
قصد غير الاصطياد لم يملك ما يقع فيها وكذا لو قصد صيد نوع فوقع غيره لا يملكه وعلى ما ذكر يحمل ما في
المنهج وغيره وخرج بالنصب مالو وقعت منه فتعثر بها صيد فانه لا يملكه (قوله فهو له) أى فالصيد يملك
للصاحب وان كان الوقوع فيها بعد موته فيكون تركه له (قوله الى مضيق) بحيث يمكن أخذه بسهولة (قوله
ونحوه) أى الليت ومنه نحو تركه لأجل صيد سمك وحفرة لوقوع وحش (قوله ولو وقع صيد) أو عشنش
في ملكه أى ما يستحق منفعة ولو باجارة أو اعارة (قوله لم يملكه) ولا ما حصل منه كبض وفرخ (قوله
فان قصد به) أى قصد بالتوكل الاصطياد ومثله البناء لذلك وقيد شيخنا الرملى ما ذكر بما يعتاد
توكله أو بناؤه للصيد كالأبراج والا فلا يملكه وان قصده به قال بعضهم وعليه فينبغى أن يقيد بما اذا سهل
انفلاته منه والا فهو من الجائنه الى المضيق فراجعه وحيث قلنا لا يملكه فهو أحق به من غيره فليس لغيره أخذه

الاسترسال المحرم وز يذته بالاغراء لاتنافيه (قوله ولو أرسل سهما) قال صاحب المعتمد لو كان بدل السهم
جارحة لم يحل وجهها واحدا . أقول عبارة الروضة على المذهب (قوله أو سرب) هو القطع من المتوحش
ومن غيره السرب بافتح (قوله والثاني يحل) بعض هذا مسألة الظنية وتصديق الولي في قتل الملفوف
ويعضد الأول امتشاط المحرم اذا حصل انتاف وشك هل هو منه أو من أمر سابق فانه لا فدية .
(فصل: يملك الصيد بضبطه بيده) أى كسائر المباحات ولا فرق بين يد الكبير والصغير (قوله
وكسر جناح) عطف على قوله برمى (قوله وكسر جناح) أى بأن تكون منفعة به فقط (قوله
في شبكة) ولو مقصوبة (قوله في ملكه) حكم المستاجر والمعار كذلك

(وكذا) لا يزل (بارسل)

المالك له في الأصح) كلو

سبب دابته فليس لغيره أن

يصيه اذا عرفه والثاني

يزول كما لو أعتق عبده

لكن من صاده ملكه

والثالث ان قصد بارسله

التقرب الى الله تعالى زال

ملكه والا فلا وعلى التقرب

قيل لا يحل صيده كالمجد

المعتق والأصح في الروضة

حله ثلاثا يسبر في معنى

سوائب الجاهلية وعلى

الأول لا يجوز ارساله لهذا

المعنى ولو قال عند ارساله

أبحثه لمن يأخذه حل

لأخذه أكله ولا ينفذ

تصرفه فيه (ولو تحول

حامه) من رجه (الى برج

غيره) المشتعل على حامه

(لزمه رده) ان تميز عن

جمله وان حصل بينهما

بيض أو فرخ فهو تبع

للأقوى فيكون لملكها

(فان اختلطا وعسر التميز

لم يصح بيع أحدهما رهبة

شيئا منه ثالث) لأنه

لا يتحقق الملك فيسه

(وبجوز) بيع أحدهما

رهبة ماله منه (لصاحبه

في الأصح) ويقتفر الجهل

بين المبيع للضرورة والثاني

ما يقتضيه (فان باعهما) أى

الحامين ثالث (والعدد

معلوم والقيمة سواء صح

البيع ووزع الثمن على

غير اذنه لكن اذا أخذه ملكه ومن هذا ما لو استأجر سفينة فنزل فيها سمك .
(فرع) لو اصطاد سمكة فوجد في جوفها جوهرة فان لم تكن من بحر الجوهر أو كان بها أثر ملك
 فهي قطعة ولا فيملكها ولو باع السمكة بها صارت ملكا للشترى تبعا لكفى المعدن في الأرض التي
 ملكها جاهلا به وقضيته أنه لو علم حال شرائها بالجوهرة فيها أنه لا يملك الجوهرة فيها فراجع **(قوله قاله**
في الشرح الصغير الخ) وهو المعتمد **(قوله بافلاته)** الابنحو قطع الشبكة كاسر أو بكسر باب حبس
 فيه ابتداء من غير ضبط ييد **(قوله والأصح في الروضة)** أى بناء على وجه التقرب المرجوح **(قوله**
وعلى الأول) الذى هو المعتمد من منع الارسال مطلقا **(قوله لا يجوز)** أى فيحرم نعم ان خيف من
 حبسه هلاك له أو لغيره كإرضاع له أو منه وجب ارساله أخذا من حديث الغزاة ولا يزل ملكه عنه
 بارسله نعم لا يجب ارساله ان كان ولدا مأكولا فله ذبحه **(قوله حل لأخذه أكله)** أى العالم باباحته
(قوله ولا ينفذ تصرفه فيه) لغيره ولو بالأكل قاله شيخنا كوالده وفي شرح الروض جواز اطعام
 غيره منه واستوجهه العلامة العبادى وهو وجهه على به أسوة **(قوله لزمه رده)** أى ان وضع يده
 عليه والا فاللزم له التخلية والتحكين **(قوله لم يصح الخ)** نعم ان علما التقدير والقيمة صح قاله
 شيخنا الرملى تبعا للزركشى وابن الملقن والكلام فيما اذا باع منه شيئا بالنقص ولم يقين أنه ملكه
 فان باع جزءا معلوما بملكه أو تبين أن ما باعه فلا مانع من الصحة حينئذ وكذلك لو قاله لأحدهما
 أو كل منهما بملك الحام الذى لى فيه بكذا **(قوله أى الحامين ثالث)** فيه إيماء الى أنه كان الأنسب أن
 يقول فان باعاه أى الحام بغير ثالث **(قوله والعدد معلوم)** أى عدد مال كل واحد منهما منه معلوم كما أشار
 اليه بالثالث **(قوله والقيمة سواء)** أى قيمة كل واحدة من أحد الحامين مساوية لقيمة كل واحدة من
 الحام الآخر أو قيمة أفراد الحامين مساوية هذا ظاهر كلامهم أو صريحه وينبى أنه كذلك فيما لو علم أن
 جملة قيمة حام أحدهما قدر نصف قيمة جملة حام الآخر مثلا فالثمن أثلاث بينهما وكذا لو علم مساواة جزء
 منساوى الاسم لكل منهما كأن تكون قيمة كل واحدة من تلك حام أحدهما مساوية لقيمة كل
 واحدة من تلك حام الآخر وقيمة الثلثين الباقيين من كل منهما كذلك كما لو كان لأحدهما تسعون حاماة
 منها ثلاثون قيمة كل واحدة درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم والآخر ستون حاماة منها
 عشرون قيمة كل واحدة منها درهمان وقيمة كل واحدة من الباقي درهم فالثمن بينهما أخماس
 للأول ثلاثة أخماس وللثاني خمس وهكذا فافهم وتأمل والله يوفق فضله من يشاء **(قوله أى وان جهل**
العدد الخ) قصر كلامه على هذه مراعاة لما في الروضة وأصلها وهو غير مناسب لأنهم بما يكون عدول
 المصنف ٤ فافهم للعموم فانه يدخل في كلامه هنا ما لو علم العدد وجهلت القيمة وما لو جهلا معا ونحو ذلك
[قوله لم يزل الخ] فهو كباقي العبد قال الشافعى رضى الله عنه لو كان هرب الوحشى يخرج من الملك لكان
 هرب الانسى كذلك قال الزركشى وأما في ارساله فكذا لو سبب دابته بل لا يجوز **[قوله لكن من صاده**
ملكه] استدراك على قوله كما لو أعتق عبده **[قوله وعلى التقرب]** أى على الوجه الضعيف الثالث كما
 في الروضة **[قوله وعلى الأول]** هو قول المتن في الأصح **[قوله لهذا المعنى]** أى لأجل هذا المعنى يحرم ارساله
 على الوجه الأول وقوله وعلى الأول بفهم الجواز على غيره من الأوجه وفيه نظر **[قوله بين المبيع]** قال
 بعضهم لو علما القيمة والعدد في هذه الحالة ينبغي السحرة قطعاً قال الزركشى ثم ما صححناه هنا بشكل عليه أنه لو
 اختلط عبده بعبيد الغير فقال بملك عبدي من هؤلاء فإنه لا يصح كقوله البغوى والمتولى **[قوله باعهما]** قيل
 الأحسن أن يقول باعهما بالافراد ليعود الضمير على الثالث المتقدم **[قوله ولم تستو القيمة]** كأن المراد قيمة
 العدد فان كان أحدهما مائة والآخر مائتين كان الثمن أثلاثا (والا) أى وان جهل العدد كفى الروضة كما أصلها أى ولم تستو القيمة واستوت

فراجعه (قوله فلا يصح) نعم لو وكل أحدهما الآخر في بيع حمامه صح ولهما قسمة الثمن بالمصالحة وفارق عدم صحة بيع عبده وعبده غيره بوكالته ولو مع اختلاطهما للضرورة هنا ولكثرة الاختلاط في الحمام ولو توافقا على قيمة الحمام ابتداء صح ولكل التصرف فيما يخصه .

(فروع) لو شك في أن الحمام المختلط بحمامه مباح أولا جازله التصرف فيه لأن الإباحة هي الأصل فلو ادعاه غيره لم يصدق والورع تصديقه مالم يعلم كذبه ولو اختلط حمام مباح غير محصور بحمام بلد ولو غير محصور جاز الاصطياد منه فان كان المباح محصورا حرم ولو اختلطت حمامة أو نمره بملوكه لغيره بحمام أو نمر له فله الأكل منه بالاجتهاد الواحدة ولو اختلط حمام أو دهن أو نحرها حرام مملوكه فيقدر الحرام وصرفه في مصارفه جازله التصرف في الباقي ولا يخفى الورع ولذلك كره بعضهم اصطياد الحمام والأكل منه وبناء الأبراج والأكل من حمامها بل الواقع الآن اختلاط حمام الأبراج يقينا وأن ما يصاد من حمام الأبراج المملوك يقينا لكن مالكه مجهول فلا يجوز صيده ولا بيعه ولا شراؤه ولا الأكل منه (قوله أو أزمين) أي الثاني فله الصيد وإن كان لازمان بانضمام جرحه إلى الأول كما شملته العبارة قاله شيخ شيخنا عميرة وكلامهم يرجح في خلافه كما سيأتي فيما لو أزمين أحدهما وذفب الآخر وغيره فراجعه (قوله وان أزمين الأول فهو له) وهو حيث قد مقدور عليه فكذلك (قوله ثم ان ذفب الثاني) أي وفيه حياة مستقرة بقطع ما ذكر حل لوجود تذكيره وان ذفب لابقطعها أو وصل إلى حركة مذبوح حال جرحه الأول لم يحل (قوله بقيته مزمنا) ان كان فيه حياة مستقرة حال تذييفه والا فلا يضمن الثاني أصلا (قوله وفي الجرح الخ) قال شيخنا هذا على المرجوح والمعتمد أنه ان ذبحه الأول الزمن بعد جرح الثاني لم يضمن الثاني ما قص من أرض كنه وجلد فقط وان لم يذبحه مع تمكنه فقد قوت على نفسه فلا يلزم الثاني جميع القيمة بل زيادة على الأرض المتقدم بما يأتي وان لم يتمكن الأول من ذبحه لم يضمن الثاني جميع القيمة فلو كانت قيمته سلعا عشرة وجرحه الأول تسعة وجرحه الثاني وصارت قيمته مذبوحا ثمانية لزم الثاني في عدم تمكن الأول ثمانية ونصف لأن الدرهم التاسع فاب بعليهما فيوزع عليهما والتمانية فانت بفعل الثاني وحده وفي التفويت تجمع قيمته قبل الجرحين وهو عشرة مع قيمته بعد الجرح الأول وهي تسعة فمما تسعة عشر ويوزع عليهما ما فواته وهو العشرة فيلزم الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءا من

(فلا) يصح البيع للجهل بحصة كل بائع من الثمن (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان ذفب الثاني) أي قتل (أو أزمين دون الأول فهو للثاني) ولا شيء على الأول بجرحه لأنه كان مباحا حينئذ (وان ذفب الأول فله) الصيد وعلى الثاني أرض ما قص من لجه وجلده ان كان لأنه جنى على ملك الغير (وان أزمين الأول فله) الصيد (ثم ان ذفب الثاني بقطع حلقوم ومري فهو حلال وعليه للأول ما قص بالذبح) عن قيمته مزمنا (وان ذفب لابقطعها أولم يذفب ومات بالجرحين حرام) لاجتماع المبيع والحرم المقلب (ويضمنه الثاني للأول) في التذييف بقيته مزمنا وفي الجرح بنصفها وقيل بكلاهما

الافراد [قوله أو أزمين] هو شامل لما اذا تحقق الا زمان بالثاني بأن كان الا زمان حاصلًا بمجموع الجرحين والحكم فيها أنه الثاني كما اقتضت العبارة [قوله دون الأول] العبارة صادقة بما لو ذفب الثاني وأزمين الأول وليس مراداً وفي الجرح بنصفها اعلم أنه ان مات قبل أن يتمكن الأول من ذبحه فضية كلامهم يلزمه تمام القيمة مزمنا واستدرك عليهم صاحب التقرير أنه اذا كانت قيمته سلعا عشرة ومزمنا تسعة ومذبوها ثمانية يلزم الثاني ثمانية ونصف وهذا الاستدراك هو الأصح وأما اذا تمكن من ذبحه قبل موته وترك فوجهان أحدهما لا شيء سوى الأرض لتقصير الأول والأصح يضمن زيادة عليه وعلى هذا قيل كمال القيمة مزمنا والأصح أنه كالو جرح عبده نفسه وجرحه غيره ومات بهما وكانت القيمة كذا كرمثا وفيه أوجه ستة أحدها يجب على الأول خمسة أي فيسقط من هذا المثال لسكونه مالكا وعلى الثاني أربعة ونصف قاله ابن سريج وضمه الأئمة لأن فيه ضياع نصف دينار على المالك والسادس قاله ابن خيران واختاره صاحب الايضاح وأطبق العراقيون على ترجيحهم أنه يجمع بين القيمة فتكون تسعة عشر فيقسم عليها ما فواته وهو عشرة فعلى الأول عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من العشرة وعلى الثاني تسعة أجزاء من تسعة عشر من العشرة وهذا محصل ما في الروضة والأوجه الستة مبسوطه فيها فقول الشارح نصفها انما يخرج على

العشرة وهي أر بعشرة درهم وأربعة عشر جزءاً من تسعة عشر جزءاً من درهمين الأول لو كان ضامناً عشرة أجزاء من ذلك فتقدر وهي خمسة دراهم وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءاً من درهمين وهذا ما صححه الشيخان كصاحب التقریب (قوله وان جرحاً معاً) والاعتبار بالاصابة (قوله وذقفاً) بأن كان جرح كل منهما لو انفرد مذكفاً وكذا في أزمنا (قوله أو أزمنا) وكذا لو ذقف أحدهما وأزمّن الآخر فإن احتمل كون ماذ كرمهما أو من أحدهما فهو لهما وإن علم تأثير فعل أحدهما وشك في الآخر سلم النصف لمن علم تأثير جرحه ووقف النصف الآخر فإن تبين الحال أو اصطالحاً فواضح والاقسم بينهما ونصب استحلال كل منهما الآخر (قوله ومعلوم الخ) قال في المطلب ويكون الصيد بينهما وبغني أن يجري هنا ماضٍ في الاحتمال السابق .

(فرع) أرسل جماعة كلابهم على صيدهم وجد ميتاً فإن علم قتل الجميع له كأن تطلق جميع الكلاب به فهو بينهم أو علم قتل بعضهم له كأن تطلق به كلب واحد مثلاً فهو لصاحبه فإن شك وقف إلى الصلح فإن خيف فساد يبيع ووقف ثمنه لذلك .

(كتاب الأنحية)

ذكرها عقب الصيد والذباح لاشتراكها فيه في توقف الحل على الذبح في الجملة وسميت بأول زمان فعلها وهو الضحى وأول طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وركاة المال والفطر (قوله بضم الهمزة وتشديد الياء) أي على الأوضح من لغاتها الثمانية لأنه يقال فيها أنحية بضم الهمزة وكسرهما مع تشديد الياء وتخفيفها وجعلها أضاحي ويقال أنحية بفتح الهمزة وكسرهما وجعلها أنحى كأرطاة وأرطوي ويقال أنحية بغير همز كما سيذكره بفتح الضاد وكسرهما مع تشديد الياء فيهما وجعلها أنحالياً (قوله اسم لما يضحى به) وهو ما يضحى من النعم تقرّباً إلى الله تعالى في يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة (قوله أي التضحية) وهو الفعل المفهوم من الأنحية إذ لا تطلق الأنحية على الفعل حقيقة ولا مجازاً وما في شرح شيخنا غير مستقيم (قوله سنة) لسلم بالغ عقل حرو لو مبعضاً غنى بأن ملكها زائدة على كفاية نمونه يوماً وليلة كما في صدقة التطوع قاله ابن حجر وبعده شيخنا الرمي واعتبر شيخنا الزيادة كفاية يوم العيد وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كملك وسملك وفطرة ونحوها وهي أفضل من صدقة التطوع لأنه قيل بوجوده ولو سيأتى أنها كانت واجبة في حقه صلى الله عليه وسلم وكان له أنحية مندوبة أيضاً وأسكه صلى الله عليه وسلم من أنحيته محمول عليها ويكره تركها لقادر عليها وليس للولي فعلها من مال محجوره ويسن من ماله عن المولود لاهن الجنين (قوله في حقنا) وأما هو صلى الله عليه وسلم فكانت واجبة عليه خصوصية له صلى الله عليه وسلم كاسم والواجب عليه واحدة وما زاد عليها مندوب وسيأتى كونها سنة كفاية أو عين (قوله لا تجب الالتزام بالنذر) وكذا

الوجه المذكور الذي ضحفه الأئمة فليتأمل ثم تأملت الوجوه الستة التي في مسئلة العبد فرأيت فيها أيضاً وجهاً خامساً ذهب إليه صاحب التقریب وغيره واختاره الإمام والغزالي هو أن على الجارح الأول خمسة ونصف والثاني أربعة ونصف فعمل الشارح رحمه الله اعتماد هذا الوجه وبني كلامه عليه ولكن الذي اعتمدته ابن المقرئ وغيره وهو الذي في متن البهجة هو الوجه السابق والله أعلم [قوله فلهما] قال الزركشي محله إذا كان جرح كل واحد لو انفرد لأزمّن أو ذقف [قوله وان ذقف واحد] قيل كان الأحسن ذكر هذه الصورة قبل صورة المعية .

(كتاب الأنحية)

[قوله لا تجب الالتزام] يراد به أن نية الشرع لا لأنحية لا توجبها وهو كذلك على الأصح [قوله بالنذر] أي

(وان جرحاً معاً وذقفاً) بجر حيهما (أو أزمنا) به (فلهما) الصيد لاشتراكهما في سبب الملك (وان ذقف أحدهما أو أزمّن) في جرحهما ما (دون الآخر) فله أي للذقف أو لأزمّن الصيد لا تفتراده بسبب الملك ولا شئ على الآخر بجرحه لأنه لم يجرح ملك الغير ومعلوم حل المذقف في المستثنين والتذفيف في المذبح أو في غيره (وان ذقف واحد) في غير المذبح (وأزمّن آخر) مرتباً (وجعل السابق) منهما (حرم) الصيد (على المذهب) لاحتمال تقدم الأزمّن فلا يحل بعده إلا بقطع الحلقوم والمريء ولم يوجد في قول من طريقي ثان لا يحرم لاحتمال تأخر الأزمّن ورجحان الأول للاحتياط في حل الصيد ومعلوم حله إذا كان التذفيف في المذبح .

(كتاب الأنحية)

بضم الهمزة وتشديد الياء اسم لما يضحى به كالضحية (هي) أي التضحية كما في المحرر وغيره (سنة) في حقنا مؤكدة (لا تجب الالتزام) بالنذر

(وَمِنْ لَرَبِّهَا أَنْ لَا يُزِيلَ شَعْرَهُ وَلَا ظَفْرَهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يَضْحَى وَأَنْ يَذْبَحَهَا) أَى الْأَحْمِيَةِ (بِنَفْسِهِ وَالْأَفْئِدَةِ) رَوَى
الشيخان وغيرهما أحاديث تضعيته (٢٥٠) صلى الله عليه وسلم بنفسه ومسلم حديث إذا رأيت هلال ذى الحجة وأراد

أحدهم أن يضحي فليمسك
عن شعره وأظفاره وفي
رواية فلا يأخذ من شعره
وأظفاره شيئا حتى يضحي
والحاكم حديث أنه صلى الله
عليه وسلم قال لفاطمة قومي
إلى أميكتك فاشهدها
فانه بأول قطرة من دمها
ينسر لك ما سلف من
ذنوبك وقال صحيح الإسناد
وقولهم سنة أرادوا سنة
كفاية وسنة عين لم يأت
عنهم (ولا تصح) الأحمية
من حيث التضحية بها
(الأم من أبل وبق وغنم)
المتصارا على الوارد فيها
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وأصحابه رضي الله عنهم
(وشرط إبل أن يطعن في
السنة السادسة وبق وماعز
في الثالثة وضأن في الثانية
ويجوز ذكروا حتى وخصي)
والطاعن في الثانية هو
الجذع والجذعة وفيما قبله
الثني والثنية روى أحد
حديث نحوها بالجذع من
الضأن فانه يأتى ولابن ماجه
نحوه وروى الشيخان
قوله صلى الله عليه وسلم
لأبي بردة في التضحية
بجذعة للمزولن تجزى
عن أحد بحدك أى وأما
تجزى الثنية والثني

ما لحق به (قوله لَرَبِّهَا) سواء طلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا وأما غيره فينبى على ماسياتى من حصول
الثواب وحصول نحو المغفرة والعق فهو كالفاعل أو من سقوط الطلب عنه فقط فلا يكره له الإزالة (قوله أن
لا يزول) فتكره الإزالة إلا لعذر وقال الإمام أحمد تحرم الإزالة المذكورة (قوله شعره) ولو من نحو عانة
وإبط (قوله في عشرين ذى الحجة) ولو في يوم الجمعة على العتد لأن الأقل براعى وحكمة ذلك شمول
المغفرة والعق من النار لجميع أجزائه (قوله حتى يضحي) ولو بواحدة لمن تعددت في حقه ويخرج وقت
هدم الإزالة لمن لا يضحي بزوال وقت التضحية (قوله بنفسه) ولو مرأقا وسفيا (قوله والوالا) بأن
وكل غيره أى استنابه ليذبح عنه والأفضل للمرأة والحكى الاستنابة ويكره استنابة كافر ونحو صبي وأعمى
فتصح استنابتهم والمراد بشهوده حضوره ولو أعمى (قوله تضعيته صلى الله عليه وسلم بنفسه) فقد نصي
صلى الله عليه وسلم بمائة بدنة تحر يدها منها ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا رضي الله عنه فنهضت عام المائتين
ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم (قوله أن يطعن) بضم العين من باب نصر وخصت الأسنان
المذكورة وهى تحديدية لعدم الإزراء والحل فيها المؤبدين إلى رداءة لحمها أو قتلها (قوله وفيما قبله) أى قبل
الطاعن الذى هو من الضأن المعلوم من قيده بالثانية والذى قبله هو الماعز والبق والابل (قوله والخصي)
أى بجزى وهو لونه وشعره من جمع ما ذكره وقدم لهذا من يديان في البليات وعمله أن المتى مع تاء التأنيث
اسم للبيضتين ومع عدسها اسم للجملتين وأن لزم سقوط البيضتين وندوره هدم التاء في مثله (قوله
عن سبعة) أى هنا وكذا في الكفارات والتمتع في الحج وأردت كآب محظورات فيه وكذا كل أسباب
مختلفة واجبة أو لآلئ المتولدة بين غنم وهز أو ابل وبق لتجزى عن أكثر من واحد وسياتى ويصير في
السبعة أن يكون كل منهم مستقلا سواء كان له أهل بيت أو لا ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم بجزء
من حصته يثا وخرج بالسبعة ما لو كانوا أكثر ككثافتة واشتر كوا في بدنة أو بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو
مع الجهل بحددهم أو بالحكم أو ضم لما شاة كالأشرك اثنان في شاتين ولا يضر شركته غيره وضع معه في
الثواب في الشاة أو في البدنة ولو امتنع بعض الشركاء في البدنة من الذبح فالوجه أن يقال إن كان لا يحتاج إلى
نية كمنفورة منه ذهبت قهرأ عليه والأفغيره أن يذبحها إن خيف خروج وقت الأحمية نظرا للوصول لحقه
وإن فات كونها أحمية على الممتنع لتقصيره ويحتمل أنه يرجع الحاكم لينوى عن الممتنع كفى الزكاة فراجع
ذلك للشركاء قسمة الأحم لأنها أفرز لا بيع مادام يثا والأفهم مقوم ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وقع
سبعها عن الواجب والباقي تطوعا بخلاف ما لو أخرج بعير من شاة في الزكاة كأمرو تقدم الفرق فيها بكونها في

وما لحق به بجعلتها أحمية وهذه أحمية [قوله يسن لَرَبِّهَا] لو دخل يوم جمعة وهو يريد التضحية لم يطلب
منه ترك أخذ الشعر ونحوه وكذا لو أراد الاحرام بالعمره أو أكرامة تحليل اللحية كالحرم فيه نظر وظاهر
أن طلب الترك يزول بأول شاة يذبحها ولو كان يريد التعدد [قوله وأن يذبحها بنفسه] تحصر صلى الله عليه وسلم
بيده الشريفة من الهدى ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنعرا غير من المائة أقول فيه إشارة خفية إلى عدد
أعوام حياته صلى الله عليه وسلم وفديته بنفسى وأبى وأمى وولدى والناس أجمعين [قوله وشرط ابل الخ] قال
الزركشى هذه الأسنان تجزى بالاجاع والمعنى فيه أن هذه الأسنان لا تحمّل أتاها ولا ينز وذكروا قبل ذلك
[قوله وخصي] لأنه صلى الله عليه وسلم نحي بكبشين موجهين أى خصيين وأيضا فلان الخصيتين غير
ما كوتلين عادة بل قبل محرمتها وكذا الذكروا الفرج للاستقذار [قوله وفيما قبله] الضمير فيه يرجع إلى قوله

ويقتل بالمز البقر والابل والخصي ما قطع خصياه أى جلدتا البيضتين مثنى خصية وهو من النواذر والطاعن
والخصيتان البيضتان وجبر ما قطع من غير بدنة لم يطبا وكثرة (والجبر والبقرة) أى كل منهما تجزى (عن واحد)

فالتضحية سنة كفاية لكل أهل بيت أى سنة عين لمن ليس له أهل بيت وكل من البقرة والبقرة والشاة يقع على الذكر والأنثى وإجزاء كل من الأولين عن السبعة مقبوس على ما في حديث مسلم عن جابر نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية البدنة من سبعة والبقرة من سبعة أى في التحلل للأحصار عن العمرة والبدنة الواحدة من الأبل (وأفضلها) أى الأنحية (ببئر) ثم بقره ثم ضأن ثم معز) كذا في أصل الروضة ولا حاجة إلى ذكر الأخير إذ لا شئ بعده وفي الشرح والمحرر والبدنة أحب من البقرة والبقرة من الشاؤ الضأن من المعز وفي حديث الشيخين في الرواح إلى الجمعة المذكورة في بابها تقديم البدنة ثم البقرة ثم الكبش (وسبع شياه أفضل من بغير) أو بقره لكثرة الدم المراق (وشاة أفضل من مشاركة) بقدرها (في بئر) أو بقره لا نفرله باراقة لهم (وشرطها) أى الأنحية لتجزئ (سلامة من عيب ينقص لها فلا تجزئ محققاً) أى ذاهبة

الزكاة أصلاً أو بدلاً بخلافه هنا (قوله وإن كان له أهل بيت حصلت السنة لجميعهم) صريح هذه الجملة أن المراد بأهل البيت من تلزم نفقتهم للمضحي وأن الثواب لهم كالمضحي وأن المضحي هو المتزوم بالنفقة وشيخنا وافق على الأول لأنه لو كان المراد بأهل البيت من اجتمعوا في المؤنة عرفاً أوفى السكني قاتل وإن كانوا أهل بيت وخالف في الباقي وقال أنه لا فرق بين أن يكون المضحي هو المتزوم أو غيره منهم وأن الثواب خاص به هناك وإنما يسقط عن الباقيين الطلب كما هو شأن فرض الكفاية أو سنة الكفاية وكلام الشارح صريح في خلافه في هذه ومحمّل في التي قبلها (قوله وأفضلها) أى من حيث كثرة الثواب (قوله إذ لا شئ بعده) مردود إذ بعده شرك من بدنة ثم شرك من بقره إلا أن يقال لا شئ بعده مع الانفراد أو لا شئ بعده في كلامه لأنه سيذكر المشاركة (قوله وسبع شياه الخ) واقتصره على الله عليه وسلم على الكبشين في بعض أحواله لأنهما الموجود إذ ذاك فلا يعارض ما مر والسبع من الضأن أفضل منها من المعز قال العبادي ويظهر وجوب التصديق بجزء من كل واحدة من السبع والوجه خلافه إذ المضحي واحد (قوله بقدرها) فإن زاد فهو أفضل على المعتمد واستكثر القيمة أفضل من العدد واللحم خير من الشحم ويقدم الأقرن على غيره ويقدم السمن على اللون وأفضل الألوان البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم الحمراء ثم السوداء والذكر أفضل من الأنثى ما لم يكن زوانه وإلا فالأنثى أفضل والخنثى كالأنثى (قوله وشرطها سلامة) حالة الذبح فقط (قوله المنخ) ويقال له النقي بكسر النون وسكون القاف وتفسيره بقوله والمنخ دهن العظام يشمل غير الرأس (قوله ومقطوعة بعض أذن) ففادتها ولو خلقة لا تجزئ بالأولى لأنها عضو لازم للحياة وبذلك فارتفع نحو الآية كالضرع وقال أبو حنيفة يجوز مقطوعة ثلث الأذن وقال الإمام مالك يجوز مقطوعة الأذن لا مكسورة القرن وتجزئ فاقدة الآية لا مقطوعتها إلا قلقة يسيرة أو ما يقطع من طرفها لأجل سمنها وخرج بالقطع الشق والخرق والتقب وسبأى وشلل الأذن كفقدها إن خرجت عن كونها مأكولة ولا تجزئ مقطوعة بعض اللسان (قوله وذات عرج) واللين فيه ما تتخلف به عن المشاية وقت السحى لنحو المرمي وكذا يمنع العرج ولو حال الذبح فقط العضو بالأولى (قوله وعور) فالعوى بالأولى ولم يقيد العور باللين لأن فيه

والطاعن [قوله حصلت السنة لجميعهم] انظر هل يطلب من كل منهم ترك الشعر والظفر أم يخص ذلك بصاحب البيت ينبغي الأول [قوله أى سنة الخ] حكمة التعبير بأى أن ما بعدها استفاد من التثنية وما قبلها استفاد من الشرح [قوله وأفضلها] المراد الأفضلية بالنظر إلى إقامة الشعائر وإلا فلحم الضأن أطيب من الجميع ويؤدى البيهقي في البقر ألبانها دواء ولحمها دواء وزعم أنه صحيح الاستناد واعتراض بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن نساءه بالبقر وهو لا يتقرب بالهاء [قوله أى الأنحية] يعنى عند الانفراد فلا ينافى ما يأتي من أفضلية السبع [قوله إذ لا شئ بعده] لك أن تقول بل بعده الشرك في البدنة والبقرة [قوله وفي الشرح الخ] هي أحسن من عبارة المنهاج لأن قولهما والضأن من المعز لا يرد عليه اعتراض الشارح فتأمل [قوله تقديم البدنة الخ] أى فيدل الحديث على الأفضلية على هذا التقريب (فائدة) قال النووي وأما تضحيته صلى الله عليه وسلم بكبشين فله لم يتيسر له غيرهما في ذلك الوقت [قوله بقدرها] خرج المشاركة بأزيد فهي أفضل [لتجزئ] أما لو نذر معيبة فضحي بها أو قال جعلتها أنحية فإنها تتعين ويجب ذبحها وقت الأنحية وتفرقة جميع لحما ولا تجزئ عن الأنحية المطلوبة شرعاً بخلاف السليمة المذكورة نعم لو نذر سليمة ثم عرض العيب فالظاهر الإجزاء عن الأنحية [قوله فتزول] بل الجنون نوع من المرض

للمخ من شدة هزها والمخ دهن العظام (ومجنونة) وهى التي تستدير في المرمى ولا ترمى الا قليلاً فتزول (ومقطوعة بعض أذن) وإن كان يبرأ وهو كما قال الإمام ما لا يلوح النقص به من بعد وفيه وجه أنه لا يضر (وذات عرج وعور

مرض وجوب بين) في الأربعة (ولا يضر سببها) لأنه لا يؤثر في اللحم (ولا فقد قرون) لا تنفاه قص اللحم (وكذا شئ أذن وخوقها وقبها) لا يضر (في الأصح) إذ لا قص فيها (قلت الصحيح المنصوص) المنقول في الشرح عن المعظم (يضر سبب الجرب والله أعلم) لأنه يفسد اللحم والدوك وتبع في المحرر الغزالي والامام وفي السنن الأربعة وغيرها حديث أربع لا تجزى في الأضاحي العوراء البين عورها والمريضة (٢٥٢) البين مرضها والعرجاء البين عرجها والجفاء ومحمه ابن حبان وغيره

وجه مقابل الأصح في شئ الأذن ونحوه أن موضعه يتصلب ويصير جليداً (نفيه) قل المصنف في باب زكاة الفهم من شرح المذهب عن الأصحاب أن الحاصل لا تجزى في الأضحية لأن المقصود فيها اللحم وهو يعلّ بسبب الجلب بخلاف الزكاة لقصد القتل (ويدخل وقتها) أي التضحية كما في المحرر وغيره (إذا لم تفت الشمس كرم يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة وفي الشرح بدخول وقت صلاة العيد (ثم مضى قدر ركعتين) خفيتين (وخطبتين خفيتين وبقى حتى قرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) الثلاثة بعد العاشر (قلت لارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى فبر الركعتين والخطبتين والله أعلم) هذا مبنى على دخول وقت صلاة العيد بالطلوع كما تقدم في بابها والأول على دخوله

صفة كاشفة كافي الحديث ولا يضر ضعف بصري لا يؤثر في الرمي ولولولا وقال شيخنا لا يضر عدم الإصرار ليل (قوله مرض) والبين فيه ما يؤثر في المزال ومنها الهياه وهي التي تميم في الأرض ولا ترمى ومنها التولاء ومنها المجنونة (قوله ولا فقد قرون) أي لا يضر في الأجزاء فيجزى منها فاقد قرن واحد بالأولى وخرج بالفقيد الكسر فيضركا ومحل أن أثر في المزال أو قص اللحم به والا فلا يضر ولا يضر السكبي ولا فقد الأسنان كلها أو بعضها ولو طارنا إلا أن أثر في المزال (قوله وكذا شئ أذن) لا يضر ولا خوقها ولا تقبها والشئ ما فيه طول واخراج والحرق فيه الأول والتقب ما فيه استدارة (قوله المنصوص) أي أراجع المعتمد (قوله حديث الخ) ليس فيه دليل لمنع الجرباء إلا أن قيل بالتقياس على الجفاء بدليل ما علم به فيه (قوله إن الحمل الخ) ولو علقه ومضغه ومثلهما قريبة العهد بالولادة وفي شرح شيخنا أجزاء هذه (فرع) لا تجزى المتولد بين نم وغيره أو يعتبر في المتولد بينهما الأقل فالمتولد بين غنم وبقر يجزى عن واحد فقط كما تقدم (قوله خفيتين) لو قال خفيات لكن أولى والخفة بأن يقتصر على الواجب فيهما وهي في عبارته قيد في الركعتين والخطبتين كما أشار إليه الشارح وليس ذلك بمن باب الحذف من الأول لعلالة الثاني كما قيل وفي شرح شيخنا أن الثانية باعتبار أن الخطبتين واحد والركعتين واحد فراجع (قوله أيام التشريق الثلاثة) قيدها بالثلاثة إشارة إلى رد قول الامام مالك بأنها يومان (قوله طلوعها) أي طلوع جزء منها ويعتبر في النروب جميعها إلحاقاً للخصي بالظاهر فيهما (قوله مبنى على الخ) هو معتمد مبنى على معتمد (قوله ومن نذر) وهو رشيد مطلقاً أوسفيه أو عبد في ذمة والتعيين فيهما بعد الرشد والعق والسفيه التعيين قبله قال بعضهم وعليه فلا بد من إذن الولي له فيه فراجع ذلك (قوله أضحية) بأن قاله على أن أضحي أو أن أضحي بهذه وينصرف في الأول لما يجزى أضحية وقت ذبحه وفي الثاني لما عينه على ما يأتي (قوله معينه) قال

[قوله وجرب] هو نوع من المرض [قوله ولا فقد قرون] قال المالوردي الجرب أن مالكا رحمه الله يمنع مكسور القرن ويجوز مقطوع الأذن وذلك غير ما كوله هذه ما كوله وتجزى الخلوقة بالأذن وبلاية [قوله وخوقها وقبها] مقابل الأصح تمسك بحديث رواء على رضي الله عنه ومال إليه ابن الرضا والخرقاهي صاحبة الحرق المستدير كذا فسر في شرح المذهب قيل فيشكل على تصحيحه أن بعض الأذن ولو يسيراً مضر قال الزركشي والحرق والتقب واحد فلو اقتصر على أحدهما سلم من التكرار [قوله كرم] وذلك أن ما قبل هذا الوقت وقت كراهة فلم يعتبر [قوله يوم النحر] لو غلطوا فوقوا الثامن وذبح في التاسع بناء على ذلك أجراً لأن الواجب يجوز تقديمه على يوم النحر والتطوع يقع للحج ولو انكشف وأيام التشريق باقية لا يضر ذلك [قوله المحسكي هناك] يرجع أقوله على دخوله [قوله هنا] أي في اعتباره الارتفاع وهناك أي في اعتبار الطلوع [قوله واعتذر] أي بقوله أنه جرى هناك على رأى وفرع هناك على آخر [قوله واعتذر عنه] الضمير فيه راجع للوجيز [قوله معينه] لو قال جعلتها أضحية أو هذه أضحية كان الامر كذلك أيضاً بخلاف مجرد النية. والحاصل أنه لا بد من اللفظ بخلاف الإضافة إلى الله تعالى

[قوله] بالارتفاع المحسكي هناك والمحرر تبع الوجيز هنا وهناك واعتذر عنه في الشرح بأن كلا على رأى وروى الشيخان حديث أن أول ما تبدأ به في يومنا هذا نصلي ثم زجج فتشجر فمن فعل ذلك فقد أصاب سقنا وحديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي المدين قبل المحطة فيؤخذ منهما أن أول وقت التضحية بعد الصلاة والمحطة وروى ابن حبان حديث في كل أيام التشريق ذبح (ومن نذر) أضحية (معينه فقال الله على أن أضحي بهذه) الشاة مثلاً (لزمه ذبحها)

شيئنا بشرط كونها من النعم ولو بشرط صفة الاجزاء ولا تقع النجاسة بشرط الصفة وان مكنت بعد النذر حكمه ويلزمه ذبحها وتفرقتها وعلم بمكس أنه لا يصح نذر التضحية بشرط النعم كالنزاع ومقتضاه عدم وجوب ذبحه وتفرقته فراجحه .

(تنبيه) قد تعين التضحية بشرط النذر كما تقدمت الإشارة اليه ومنه ما لو قال بعد شراء شاة مثلا هذه النجاسة أو جعلتها نجاسة وان جهل وجوبها بذلك فیتعین ذبحها وتفرقة جميعها نعم ينبغي علم الوجوب اذا قال وقت ذبحها اللهم هذه النجاسة فاجعلها خالصة لك ونحو ذلك لقربة ارادة التبرك فليراجع (قوله في هذا الوقت) فان فات الوقت لزمه ذبحها قضاء وان ذبحها قبله لزمه تفرقتها كلها ولزمه قيمتها في أكثر الوقتين ويتصدق بها ولا يشتري بها غيرها (قوله وان تلفها) حقيقة بقتل أو كل أو غيره أو تلفها حكما كأن قصر حتى تلفت ولو بنحو سرقة أو ضلال (قوله فان كانت الخ) فالعبرة أكثر القيمتين من وقت الاتلاف ووقت وجوب الذبح قال بعض مشايخنا ويصير ما بينهما أيضا (قوله لزمه ان يشترى) بنفسه وإن كان قد خان باتلافها (قوله كريمة) أو اثنين أو أكثر ولو بالشاركة (قوله أو أقل منه) أي لو كانت قيمتها أقل من ثمن مثلها حصل به مثلها ان كان هو المالك فان كان المالك أجنبيا أخذ القيمة منه ثم اشترى بغيره مطلقا (قوله وان نذر في ذمته ثم عين) منه بل لا تعيين قال شيخنا ولو معيبا على المعتمد وقدم أنه لا يقع النجاسة ففصل الكلام هنا من حيث وجوب ذبحه وتفرقته وفيه بحث ظاهر والأفضل أن يمين عنه سلبا والوجه أنه لا يمين الا لسلام الجزى لأنه المنصرف اليه النذر كما مر فراجحه (قوله لزمه ذبحه) فان ذبحه غيره لم يقع عنه لعدم النية ويلزمه أرش أو قيمته ويصير للنذر غيره وجوبا (قوله فان تلفت قبله) ولو بلا تقصير أو بآلاف أجنبي أو تعينت بما يقع الاجزاء بقي الأصل عليه ويلزم المالك قيمتها للنذر ولو تلفت فحين فبرها ثم وجدها ولو قبل ذبح المعين على المعتمد يلزمه ذبحها لأنها عادت للملك والتقييد بقوله قبله ليس قيذا (قوله الذي قطع به الجمهور) هو اعتراض على المصنف في تعبيره بالأصح (قوله ان لم يسبق تعيين) أي بسبب نذر ابتداء أو بسبب نذر عند تعيين مافي القدمه أو عند الجعل الآتي فلا ذبحها حينئذ أجنبي في الوقت كفى ويلزم المالك تفرقها ان تمكن ولو باستردادها من أخذه والافعال وتلفت ويلزم الأجنبي الأرض بصرف كالأصل وقال بعضهم يلزمه قيمتها مذبحه يشتري بها لحم ويفرقه المالك واستوجه بعضهم صحة تفرقة الأجنبي وهو وجه (قوله وكذا ان قال الخ) وكذا لو عينها عساق الذمة لا بصيغة نذر ولو ذبحه أجنبي فكما مر في النية عساق الذمة للاحتياج الى النية كما تقدم (قوله عند اعطاء الوكيل) ولا يحتاج الى نية الوكيل ولا يشترط في هذه أسامة ولا غيره لأنه لو لم يعلم أنه مضى لم يضر (قوله وله تفويضها اليه) أي الى الوكيل بشرط كونه مسلما عذرا لا كافرا وعكران ونحوهما نعم يكره تفويضها لنحو صبي ولا أجنبي في واجب ولو عذرا

[قوله قبله] منه فيه قبل التمكن [قوله ثم عين لزمه] وذلك لأن التعيين يؤثر من غير سبق التزام فع سبقه أولى [قوله قبله] كذلك الحكم لو تلفت في الوقت أو بعده نعم ينتفي الخلاف اذا قصر بعد دخول الوقت حتى مضى [قوله لأنه عينه] أي وخرج من ملكه بالتعيين فكان المعين في الدوام كالمعين في الابتداء [قوله والأول قال هو مضمون عليه] يعني أن هذا المعين مرصد لوظائف مافي الذمة فوجب أن يكون من ضمانه الى حصول الوفاء كالبيع يتلف قبل القبض وكأن اشتراه بدين على البائع [قوله وتشترط النية] أي قصد اراقة الدم للتقرب فلا يخفى عنه التعيين السابق لكن وقع في كلام الشيخين ما يخالف هذا فيما لو ذبحها أجنبي [قوله في قيد اشتراطها الخ] أي الذي أفهمته عبارة المنهاج السابقة وهذا متعين ولا فلا كفتاء بها عند اعطاء الوكيل واشترطها عند الذبح فيما ذبح بنفسه كإقتضاء صبيح المنهاج مما لا وجه له

يشترى قيمتها مثلها) بأن سلوت من مثلها (ويذبحها فيه) أي في الوقت المذكور فان كانت قيمتها يوم الاتلاف أكثر من ثمن مثلها اشترى بها كرماء وأقل منه حصل مثلها كافي الروضة كأصلها وليس فيها مسئلة المساواة (وان نذر في ذمته) ما يضحى به (ثم عين) المنذور له (لزمه ذبحه فيه) أي في الوقت المذكور (فان تلفت) أي العينة عن النذر (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه في الأصح) الذي قطع به الجمهور والثاني لا يبق لأنه عينه فتعين والأول قال هو مضمون عليه (وتشترط النية) للتضحية (عند الذبح) لما يضحى به (ان لم يسبق تعيين) لأنه النجاسة (وكذا ان قال جعلتها) أي الشاة مثلا (النجاسة) وهذا تعيين يشترط فيه النية عند ذبحها (في الأصح) والثاني قال يكفي تعيينها هذا ان لم يوكل (وان وكل بالذبح نوى عند اعطاء الوكيل) ما يضحى به (أو) عند (ذبحه) التضحية به وقبل لانكفي النية عند اعطائه وله تفويضها اليه أيضا وفي الروضة كأصلها يجوز تقديم النية على الذبح في الأصح المنهي عليه جوازها عند اعطاء الوكيل فيقيد اشتراطها عند الذبح بما اذا لم تقدمه ولو نوى جعل هذه النية ولم يتلف شيء

فالجديد أنها لا تصبر أنحية بخلاف ما لفظ بذلك (وله) أي المضى (الأكل من أنحية لقطع والطعم الأغنياء) منها (لا عليكم) ويجوز تملك الفقراء منها ليتصرفوا (٢٥٤) فيه بالبيع وغيره (وبأكل ثلثا وفي قول نصفا) ويتصدق بالباقي عليهما وفي

قول يتصدق بثلثيها كل ثلثا ويهدى إلى الأغنياء ثلثا ودليها القياس على هدى التطوع الوارد في قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أي الشديد الفقر والقانع والمعتز أي السائل والمترضى من غير سؤال (والأصح وجوب تصدق ببعضها) وهو ما ينطلق عليه الاسم من اللحم ولا يكفي عنه الجلد ويكفي تهيئته لتسكين واحد ويكون ثلثا لا مطبوخا والثاني يجوز أكل جميعها ويحصل الثواب برفقة اللحم بنية القرية (والأفضل) التصدق (بكلها الا لتمام يتبرك بأكلها) فانها مسنونة كالحق في أصل الروض قروي اليميني أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبده أنحيته (ويتصدق بجلدها أو يفتقه) في الاستعمال وله اعز من يده واجارته (وولد) الأنحية (الواجبة) المعينة ابتداء من غير نذر أو به أو عن نذر في النعمة (بذبح) مع أمه سواء كانت حلالا عند التعيين أم حلت بعده كافي الروضة مكاملها وليس فيه تضحية بحمل فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا

أو كفارة (قوله) فالجديد أنها لا تصبر أنحية أي لا تصبر واجبة على المعتد لأنه لا يحصل النذر بغير اللفظ فلا يحصل الجعل كذلك بالأولى (قوله) (وله) أي المسلم غير المرتد (قوله الأكل) ندبا (قوله) والطعام الأغنياء) بمافي الزكاة (قوله لا عليكم) أي بنحو هبة أو بيع فيجوز ارسال اليهم منها هدية ويمتنع عليهم التصرف فيه بغير الأكل وكذلك على مرتهم ولا يجوز اطعام كافر مطلقا سواء المضى وغيره (قوله) وفي قول يتصدق بثلث الخ) وهذا هو المصنف (قوله والقانع) من قنع كضرب اذا سأل لا من قنع كدم لأنه لمن رضى ومضارع كل منهما مفتوح العين والأصح وجوب التصديق ببعضها ولو أقل متمول ويجب كونه ثلثا لا قديدا ولا يجوز التصديق به على كافر ومن تلمزه فقله شيخنا فراجعه ولا تنفي الهدية عن التصديق واذا لم يتصدق ضمن أقل متمول يشترى به شيئا (قوله) ولا يكفي عنه الجلد) ولا غيره كالسكرش والرتة والسكد والأذن وان كانت من اللحم (قوله) والأفضل التصديق بكلها) ولا يجوز قتلها كل زكاة لا متدا الا طعاما اليها وبذلك نظارة الكفارة والنذر ويثاب عليها ثواب الأنحية كلها وثواب الصدقة على ما تصدق به ولو كلها ولا يكره ادخالها ولو في زمن غلاء وله اعطاء مكاتب منها لاعتد نفسه (قوله الا لتمام الخ) والأفضل كونها من السكبة اقتداء بضعه وأمره صلى الله عليه وسلم ولعل حكمته كونها يقع بها اكرام الله تعالى لأهل الجنة لما ورد أن أولاد اكرامه لهم بأكلهم زيادة كبد الحوت (قوله) ويتصدق) هو ومثله وارثه بجلدها قال شيخنا ولو على من تلمزه فقله ولا يجوز بيعه ولا اجارته ونجوز عاربه ولا أخذه التصرف فيه لا بنحو بيع ولا يجوز اعطاؤه أجرة للجزار وجوز بعضهم لمن يأخذه التصرف بالبيع وغيره وهو وجهه ان كان الفنى أخذه من الفقراء كافي من اللحم والا فلا فليراجع (قوله) ولدا المعينة) أي من غير نذر كالجعل المتقدم (قوله) يذبح) وجو باوان ماتت أمه وفي أكله ما يأتي (قوله فان الحمل الخ) فهي حين التضحية غير حامل أخذا من لفظ الولد (قوله) (وله أكل كله) هو المعتد والجنين كل واحد وسواء ماتت الأم أولا وكلا كل غيره كضيافة وتصدق لا بنحو بيع ولهم ركوب الأم حاجة بأن لم يجد غيرها ولو باجارتها ولا نظر للاطرة ولها ركابها لغيره حاجة بشرط الضمان وليس له اجارتها ولا ولدها واذا قلنا وأحدهما فعلى المؤجر الاجارة والضمان وعلى الأجير

[قوله من أنحية] أنهم علم جواز الجميع أي في حقه وحق الأغنياء أيضا بقرينة عطف الاطعام على الأكل (فرع) لو مضى عن ميت حرم الأكل منها على المضى لأنها وقعت عنه فلا يأكل المضى الا بذنه وهو متطهر فيجب التصديق بجميعها قاله ائمة [قوله لا عليكم] أي لا عليكم تملك تصدق بدليل صحة الاهداء لهم [قوله منها] أي فليس له اطعام الجميع لهم [قوله وفي قول الخ] قال الرافعي يشبه أن لا يكون هذا مخالفا للأول بأن يكون من اقتصر على الثلثين ذكر الأفضل أو توسع فعدت الهدية صدقة [قوله قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا] لم يحمل الاكل على الوجوب لأن أصل اخراجها ليس بواجب وكفى الحقيقة وبقى أمر الاطعام على ظاهره لأن الصدقة هي المقصود ونظير الآية كلاً من ثمرة اذا أتمر وآتوا حقه وقوله تعالى وكان بهم وآتوهم من مال الله . (نفية) قوله تعالى فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير دليل القولين الأولين من حيث انه جعل ذلك منفيين كما أن آية وأطعموا القانع والمعتز دليل الثالث من حيث انه جعلها أقساما ثلاثة [قوله أو يفتقه به] وان كان التصديق أفضل [قوله لا يسمى ولدا] راجع لقول المتن الواجبة [قوله وله أكل كله] قال الزركشي هو مبني على مرجوح وهو جواز الأكل من أمه

[قوله]

كذلك كراه في كتاب الوقت (وله) أي المضى (أكل كله) وقيل يجب التصديق ببعضه لانه أنحية وصححه الروياني والاول الغزالي

(و) له (قرب فاضل لبنا) عن ولدها وقيل لا وفي آكله منها قولان أو وجهان أحدهما في شرح المهذب لا يجوز وفي الروضة كأنها ترجيح كل منهما عن جماعة وأنه يشبه الجواز في المعينة ابتداء (٢٥٥) والمنع في الأخرى وبالله

ذهب الماوردي وعلى الجواز في قدر ما يأكله الخلاف في أضحية التطوع ولو كانت الواجبة بنذر مجزأة كقوله إن شئ الله مريضى فقهى أن أحمى هذه الشاة أو بشاة لم يحز الأكل منها جزأ (ولا تضحية لرقيق) بناء على الظاهر أنه لا يملك بغيرك سيده (فإن أذن سيده فيها (وقته) أى للسيد بشرطها وإن قلنا يملك بغيرك سيده وأذن له فيها وقت للرقيق وسواء فيذكر القن والمدير والمستولدة (ولا يضحى مكاتب بلاذن) من سيده فإن أذن له التضحية في الظاهر والثاني المنع لأنها تبرع وهو ناقص الملك والسيد لا يملك له في يده والأول قال له فيه حتى فالحق لا يعدوهما وقد توافقا على التضحية فتصح ومن بعضه رقيق له التضحية بما ملكه بحريته ولا يحتاج إلى إذن (ولا تضحية عن الغير) الحى (بغير أذنه) وبأذنه تقسم (ولا عن ميت إن لم يوص بها) وبأصائه تقع له .

الأجرة فقط فإن علم فكالزوجة والقرار عليه (قوله له شرب فاضل لبنا) هو المعتمد وإن كره والصوف ونحوه كاللبن فيأخذ كرو قال الخطيب إن كان بقاؤه بضرها جاز أخذه (قوله أحدهما) هو المعتمد وجلدها وكبدتها وبقية أجزائها كاحمها فلا يجوز الأكل منها . (تنبيه) وارث المضى مثله في جميع ما تقدم ويجزى في التصديق عليه مأمور في الجلد (قوله ولا تضحية لرقيق) أى غير مكاتب كما سيذكره (قوله بشرطها) وهو أن ينويها عن السيد وعن شيخنا الرملى أن الأذن للعبد متضمن لنية السيد فلا حاجة لنية العبد بل لو نواها العبد لنفسه وقعت عن السيد فراجع (قوله) ومن بعضه رقيق (الح) هو المكاتب إذا مضى بأذن سيده وقعت عنه لا عن السيد على الراجح (قوله) ومن بعضه رقيق (الح) هو المعتمد (قوله ولا تضحية عن الغير) نعم يصح أن يضحى الولي من ماله عن محجوره واستثناء بعضهم تضحية الإمام عن المسلمين وتضحية واحد من أهل البيت وذبح أجنبي أضحية مندورة معينة ابتداء كالمهر غير صحيح لأنه ليس فيها تضحية عن الغير فانهم (قوله وبأصائه تقع له) قال شيخنا ويجب التصديق بجميعها على الفقراء ولا يجوز أكل الأغنياء منها ولا الناظر على وقفها ولا ذابحها لتعذر إذن الميت في الأكل نعم إن كان الذابح ممن فيه شرط الميت فينبى جواز أكله .

(فرع) تسن التسمية ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم التكبير ويسن التثليل في ذلك ثم يستقبل القبلة بنفسه ويوجهها أيضا مذبح ذبيحته ثم الدعاء بقوله اللهم هذا منك واليك فتقبل منى . (فصل في الحقيقة) من العنق بمعنى الشق لأن ما يذبح يشق ظهره ويندب أن تسمى نسبه وذبيحته ويكره أن تسمى حقيقة ما فيها من التفاؤل وهي لثة شعر رأس المولود وشعر ما يذبح لأجله والمعنى فيها اظهار السرور ونشر الفسح غالباً لا يرد ولذا زنا (قوله تسن) مؤكدة بمن تلزمه نفقته أن ملكها زائدة على ما في الفطرة قبل مضى أكثر مدة النفاس كما قاله شيخنا وغيره ولا يتطلب من أسر بعدها ولا يجوز من مال المولود لأنها تبرع وصرفها عن الوجوب القياس على الأضحية لأن كلاهما أذقة دم بلا جناية (قوله من مولود) ولو من زنا في حق أمه إن لم يكن طار وإن مات قبل السبع (قوله من غلام) ولو أحملاً كما عنتى على المعتمد (قوله بشاتين) وأفضل منهما ثلاث وما زاد إلى سبع ثم يعبر ثم يفرق كالشاتين سبعان من نحو بدنة فأكثر ويجوز مشاركة جماعة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة سواء كان كلهم من حقيقة أو بعضهم من أضحية أو لا ولا كالمهر وفضل الذكر كالمدينة (قوله بشاة) فلو جمعها مع الأضحية بشاة كفى قاله شيخنا الرملى وهو جار على ما قلناه من تدخل الولام كالمرونى ابن حجر وغيره خلافه وهو الوجه (قوله بأن يذبح) أى ما ذكر من الشاتين أو الشاة بنية الحقيقة فلا يكتفى بدونها

[قوله له شرب (الح)] ولا يجوز بيعه قطعا واستشكل بعضهم جواز شربه وكذا أكل الولد مع خروج الأصل عن ملكه بالتمين [قوله بشرطها] أى من النية وغيرها ففيه دفع ما قيل كيف يقع عن السيد مع عدم النية [قوله ولا تضحية عن الغير] أى لأنها عبادة [قوله وبأذنه تقدم] كان مراده بذلك التوكيل السالف في الحاشية على قوله فيفيد اشتراطها (الح) [قوله وبأصائه] أى والفرض أنها من غير ماله وبالأولى فيما إذا كانت من ماله وقال الرافى فينبى أن يقع له وإن لم يوص لأنها ضرب من الصدقة وحكى عن أبى العباس السراج شيخ البخارى أنه ختم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضعى عنه مثل ذلك .

(فصل: يسن (الح) [قوله وجارية] قال القفال إنما كان كذلك لأن الفرض منها استبقاء النفس وفداؤها

(فصل في الحقيقة) : (يسن أن يعق عن (مولود (غلام) أى ذكر (بشاتين وجارية) أى أنثى (بشاة)

بأن يذبح بنية الحقيقة ما ذكره بطبخ. كاسبائى والشافى

منها (سكالاً ضحية) في
الذكورات (ويسن
طبخها) ويكون بحلو
تفاؤلاً بحلوة أخلاقه (ولا
يكسر عظم) تفاؤلاً بسلامته
من الآفات (وأن تذبح يوم
سابع ولادته) أي المولود
وبها يدخل وقت الذبح ولا
نفوت بالتأخير عن
السابع (ويسمى فيه
ويحلق رأسه بعد ذبحها
ويتصدق بزنته) أي
النسر (ذهباً أو فضة
ويؤذن في أذنه حين يولد
ويحسب جمراً) بأن يصفغ
وبذلك به حسكه داخل
القم حتى يزل إلى جوفه
فمن منه ذكره في شرح
المهذب روى الترمذي
 وغيره حديث عائشة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرهم أن يقى من
الغلام شاتان وعن الجارية
شاة وحديث سمرة الغلام
مرتون بحقيقته تذبح عنه
يوم السابع ويحلق رأسه
ويسمى وحديث أنه صلى
الله عليه وسلم أذن في أذن
الحسن حين ولدته فاطمة
بالصلاة وقال في كل حسن
مصحح وروى مسلم أنه
صلى الله عليه وسلم أتى بسلام
حين ولدته فمات فلا كهن ثم
فزعاه ثم محه فيه وروى
الحاكم ومعه عن علي

(قوله وسنها الخ) أي وهي كالأضحية في سنها وسلامتها والاهدا والتصدق وقدر الواجب وجنسه
وجوبها بالتكر أو الجعل واعتبار الأفضل منها قدر أو جنس أو مشاركة ولو نأوا جواز الادخار من غير الواجبة
وجوب التصديق بجميع الواجبة وجوازاً كل ولدها وشرب فاضل لبنها وعدم محبة نحو البيع ولولجدها
وغير ذلك فم لا يجب التصديق بجزء منها شيئاً ويجوز بيع التي ما أهدى له منها قال شيخنا (قوله ويسن
طبخها) ولو مندورة فم يعطى نفعها شيئاً للقاءة والأفضل الأيمن (قوله بحلو) كسائر الولائم وبكبر
بحامض ولو مع حلو (قوله ولا يكسر عظم) ولو بدنة شارك بسبعهم تلاً أو أكثر أو كلها عن واحد أو أكثر
فإن كسر خلاف الأولى لا مكروه ويندب العق أول النهار عند طلوع الشمس ويندب لطخ رأسه
بزعفران ويكره بدم الحقيقة ولم يحرم لحبه ورد فيه بل قيل بندبه وبحرم اطبخ الأبواب بدمها و بدم
الأضحية والأفضل بدمها إلى الفقراء لادعائهم اليها (قوله ولا نفوت بالتأخير) وإن مات المولود فإذا بلغ سقط
العق عن غيره وطلب منه عن نفسه ولا يفوت الحلق وماله أيضاً بالتأخير ولا بالموت إلا الحلق بالموت كذا قاله
شيخنا (قوله وأن يسمى) ولو سقطاً فإن جهلت ذكوره وأنوته سمي باسم يصلح لهما نحو هند وطلحة
وأن يحسن اسمه وأفضل الأسماء عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره باسم الله تعالى غير الخاص به كالحق كقوله
النور ولا باسم نبي أو ملك وتكره عبد النبي أو عبد علي وكل ما ينطير بتفنية أو إثباته بكرة وغنيمة ونافع
و يسر وحرب ومرة وشهاب وشيطان وحمار وتشتد الكراهة بنحوست الناس أو العلماء أو القضاة
أو العرب أو الطبيب وتحرم تلك الأسماء ورفيق الله ونحوها وبحرم التسمية بأبي القاسم مطلقاً ولا بأس
بلقب حسن لا بما توسع الناس فيه مما يضاف إلى الدين كبد الدين وعبد الدين وأمين الدين فهو خلاف
الأولى أو مكروه وبحرم التلقب بما يكره وإن كان فيه لالنحو تعريف كالأعمش وتحرم تسمية كافر
ومبتدع وفاق الاخذ لأنهم ليسوا من أهل التكرمة ويسن تسمية أهل الفضل ولو من النساء (قوله فيه)
أي السابع ولا بأس بتسميته قبله ولو يوم ولادته كافي بعض الأخبار وقال النووي تسن في السابع لمن أراد
العق وقبله لغيره ولو ولد ليلا حسب اليوم التالي لتلك الليلة (قوله ويحلق رأسه بعد ذبحها) أي كافي الحج
ويأتي هنا هناك في كيفية الحلق (قوله أوضة) هي للتوزيع وعبرة الروضة فإن لم يتيسر ذهب وعبرة
غيرها فإن لم يرد بالذهب (قوله في أذنه) أي اليمنى ويقام في اليسرى ليكون أول ما يطرق سمعه في الدنيا
ذكر الله تعالى ولأن فيه أمناً من تابعة الجن ولأن فيه طرد الشيطان من نفسه حالاً إذ لم يسلم منه الاصرير مما بها
كافي الأخبار (قوله بأن يصفغ) أي بمضنه رجل أو امرأة من أهل الصلاح ويقدم الرطب على القر
وبعدهما حلوم ثم النار (قوله حسكه) أي المولود ذكر أو كان أو غيره (قوله الغلام مرتين) أي
لا ينعوم مثله أولاً يشفع في والديه يوم القيامة إذا لم يقى عنه وتقاس الغلظة بالغلام في هذا وغيره بما ذكر
(قوله فلا كهن) من لا يولد ككاهن يقوم أي مضغته وفقر بفتح المجتمعين فتح ومعه بالجيم أي قفل
بريقه بمضغته فيه وكان المولود ابن الأنبياء طلحة وسماه عبد الله (قوله وقيس عليها الذهب) وقسم عليه لأنه
أكل ولعل أمره بها بالنفقة كان لعدم وجود الذهب عندها (قوله يحصل أصل السنة بشاة) ويقبى أن
منه سبع من بدنة أو بقرة ولو عجز به كان أولى وعلم من كلامه أنه لا تحصل السنة ولا أصلها بغيره من
حيوان أو غيره وفارق الوليمة بالنص هنا كما مر (قائده) يندب النهضة في الولد للوالد ونحوه بنحو برك

فأشبهت الدبة [قوله من تلمذه ثقة المولود] أي ولو بتقدير إصراره [قوله من ماله] الضمير فيه راجع لقوله
المولود [قوله ويكون بحلو] ولا يكره بحامض [قوله ولا نفوت بالتأخير] كما يؤخذ من عطف أن تذبح على

لن النبي صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة فقل زنى شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة وقيس
عليها الذهب وعلى الله ذكرها ذكر الأتي (تفنيه) يحصل أصل السنة في حقيقة الله ذكر بشاة كافي الروضة كأصلها

(كتاب الأضمة) أي الحلال وغيره من الحيوان وغيره (حيوان البحر) أي ما يعيش فيه وإذا خرج منه كان عبثه عبث مذبح (السك منه) أي ما هو بصورته المشهورة (حلال كيف مات) أي (٢٥٧) حلف ألقه أو مضطه أو صدمه

أو انحسار ما لم يضر به صلبه (وكذا غيره) أي غير السمك المشهور وحلال (في الأصح وقبل لا) يحل لأنه لا يدمى سمكا ولا يؤكل يقال يساه (وقيل إن كل مثله في البر) كبقر وغنم (حل والإ) أي وإن لم يؤكل مثله في البر (فلا يحل) كسكب وحرار (الثاني زاده في الروضة وقال وإن كان في البر حلالا والوحش المأكول صرح به صاحب الشامل والتهديب وغيرهما أي تقليبا لشبه الحرام وعلى الثالث لا ينظر له في البر حلال (وما يعيش في بر وعمر كضفدع) بكسر أوله وناله (وسرطان وجبة) وعقرب وسلحفاة بضم السين وفتح اللام وتمساح (حرام) وفي الأولين قول والآخرين وجه بالحلل كالسمك والحمرمة في الأربعة للاستصحاب وفي الحية والعقرب للسمية (وحيوان البر) يحل منه الأنعام قال تعالى أحلت لكم بهيمة الأنعام وهي الأبل والبقر والغنم (والخيل) روى الشيخان عن جابر بن سمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجر الأهلية

الله لك فيه وبقته رشده ورزقك بره والرد بنحو جزاك الله خيرا
(كتاب الأضمة)

جمع طعام بمعنى مطعم وذكره عقب العيد لبيان ما يحل منه وما لا يحل كذا ذكر عقبه الأضحية لبيان ما يجزى فيها وما لا يجزى بعد العلم بطلبها وغلب في الترجمة غير الحيوان عليه أو أنه طعام حلال والحيوان طام بحسب المسأل (قوله أي الحلال الخ) أي من حيث ذاته لا معنى خارج كضرب ونحوه كغيره وتسمى (قوله غيره) منه الدنيلس بنشد النون المكسورة وهو المعروف بأمل الحلال ومنه القرش المعروف ويقال له لحم بلام ومجمعة مفتوحين ومنه الدنيلس ويقال له ود الماء (قوله المشهور) هو جواب عما ذكره بعده من التسمية بالسمك فيهما (قوله لأنه لا يسمى سمكا) فيه تصريح بأن الحل تابع للاسم على الوجهين والوجه أنه لا حاجة إليه على الأول (قوله وما يعيش في بر) أي ما شأنه ذلك (قوله كضفدع) بكسر أوله وناله وبكسر أوله وفتح ناله وعكسه و بضم أوله وفتح ناله ومن خواصه أنه لا عظم له وأنه إذا كفى طشت في بركة هو فيها منع من نعيقه فيها (قوله وسرطان) ويقال له عقرب الماء وهو يتوه من لحم الدنيلس غالبا (قوله وفتح اللام) أوضهما (قوله وتمساح) ونسناس وترسة ويقال لها الأجزاء بالجيم والمراد بالفسناس البري لأنه نوع من القروذ بخلاف البحري كما لم (قوله للسمية) الوجه لأن هذه حكمة لأعلاء فان الحرمة ثابتة وإن لم تكن سمية مع أن حيوان البحر الذي فيه السمية يحرم للضرر كما مر. نعم ما كان من هذا النوع له نظير ما كوله من البر كقرش البحر يحل بتدكيته لا بدونها على المعتمد (قوله وحيوان البر) أي ما شأنه أن لا يعيش إلا فيه وعيشه في البحر عبث مذبح (قوله يحل منه) أي بذبحه بشرطه (قوله الأنعام) سميت بذلك لكثرة نعم الله على عباده فيها من دروسل وشعر وصوف ووبر وركوب وغير ذلك (قوله والخيل) وأصل خاقها من الرج وهي أربعة أنواع منها العتاق أبواها عريان والمقرق أبو عجمي وأمه عربية والمجني عكسه ومنها البراذين أبواهما مجنيان وسميت خيلا لاختياليها في منيها (قوله وبقر)

يسن ولومات طلبت أيضا ولو كان الموت قبل السابع كما تطلب تسجيته بعد الموت

(كتاب الأضمة)

[قوله أي ما هو بصورته المشهورة] بر يدفع ما قبل عبارة المتن تقتضي اختصاص اسم السمك بالذئب المشهور والأصح عدم الاختصاص [قوله وانحسار ماء الخ] قال أبو حنيفة بحرمة الذي مات طافيا واستدل أئمتنا بحديث العنبر وإطلاق حديث هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال القفال رحمه الله إنما اختص السمك بعدم اشتراط الذكاة لأنه لا دم له يسيل وعيشه في الماء ينظفه ويطيبه وإذا فارقه لم يلبث أن تزهد روحه وقد لا تنبأ له آلات الذبح قبل موته بخلاف غيره أقول الجراد وجد في الشق الأول من كلامه دون ما بعده [قوله حل] أي بشرط الذكاة على هذا الوجه [قوله وما يعيش في بر الخ] لو فرض أن الحية والعقرب لا يعيشان إلا في البحر حرمنا أيضا للسمية خلاف ظاهر العبارة قال الماوردي رحمه الله البحر أقسام مباح ومحظور ومختلف فيه فالضفدع وفؤات السموم حرام والسمك على اختلاف أنواعه حلال وما يعيش في البر والبحر فإن كان يستقر في البر ومرعاه في البحر كطير الماء حل وبالعكس كالسلحفاة يحرم أن يستقر فيهما ومرعاه فيهما ينظر أغل أحواله فإن استوت فوجهان [قوله كضفدع] ورد انتهى عن قتلها (قائدة) ذكر ابن مطرف أن السرطان يتولد من اللحم الذي في الدنيلس [قوله وبقر وحش وحملته] أي وإن استأنسا كما يحرم الأهل وإن استوحش

(٣٣ - (قليوبي وعميرة) - رابع)

صلى الله عليه وسلم قال في الثاني كلوا من لحمه وأنه صلى الله عليه وسلم أكل منه وقيس به الأول

سميت بذلك لأنها تبقّر الأرض أى تشقى ومنه الجواميس كالغراب وتقيده بلوحى لاخراج
الأهلى بل لعطف الحمار عليه (قوله وظي) بالمعنى الشامل للفرزال ومنه نيس الجبل بالجيم والموحدة
الفتوحتين ويسمى الوعل بفتح الواو مع فتح العين وكسرهما وبضم الواو مع كسر العين ويسمى
الخرنيت بمهجمة فهمة فثنائين بينهما تحتية ويسمى الأيل بهمزة مفتوحة فتحية مشددة مكسورة
(قوله وضع) هو اسم للذكر والأنثى وجعهما ضباع كسيع وسباع قاله ابن الأنبارى وقال الأزهري
هو اسم للأنثى فقط ويقال لها ضباعة وضباعة وجعهما ضبعانات ولا يقال ضبعة ويقال للذكر ضبعان
بكسر فسكون ويقال لثنى منهما أومن أحدهما الضبعان بفتح أوله وضم ثانيه وكسر آخره ومن
شأنه أنه يحض ومن حقه أنه يتناول حتى يصاد وهو سنة ذكر وسنة أنثى (قوله وض) وهو
حيوان يشبه الورل يعيش نحو سبعمائة سنة ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل
أربعين يوما مرة وأنه للأنثى منه فرجان وللذكر ذكران ومنه أم حين بمهجمة مضمومة فوحدة
مفتوحة فتحية ساكنة فنون دوية قمر الكفصفراء كبيرة البطن تشبه الحرباء وقيل هي الحرباء
(قوله أكل على مائدته) ولم يأكل منه ^وفقط قيل له أحرام هو فقال لا ولكنه ليس
بأرض قوى فتفسى تعافه (قوله وأرب) وهو يشبه العناق غير أنه قصير اليدين طويل الرجلين
كالبربوع ويقال للأنثى منه عكرشة ولولدها خرنق (قوله وتعلب) ويكنى أبا الحصين وأثناء يسفدها
أى يطؤها العقاب كذا قاله وفيه نظر بما مر أن المتولد بين ما كور وغيره لا يحل إلا أن يقال إن
هذا أمر غير محقق فان تحقق عمل به فراجع ومن شأنه الروغان وأثناء تعلبة وكنيتها أم هر بل قيل ومنه
الثنا بالثلاثة ثم الفاء (قوله ويربوع) نوع من الفاركان عرس وحلها مستثنى منه والبربوع قصير اليدين
طويل الرجلين كما مر عكس الزرافة (قوله وفذك) دوية يؤخذ من جلدها الفراء كالسمور (قوله
وسمور) حيوان كالسمور ويحل القنفذ ومنه اللبل والوبر بموحدة ساكنة في شكل القنفذ ويسمى
ضم بني إسرائيل وابن عرس والحوصل والقام والسنباب وهو في شكل البربوع وهذه الثلاثة يؤخذ منها
الفراء كالسمور والأخيران من ثعالب الترك ويحرم البربوع حذتين مفتوحة فساكنة ويقال له الفرائق
بالفاء أوله وهو من السباع ويعادى الأسد وتحرم الزرافة على الأصح في المجموع وفي العباب أنها حلال وبه
قال بغوى وصوّبه الأذرى والزركشى وهو حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس البربوع
ذكر أنها متولدة من سبع حيوانات لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة لها رأس كالابل وجلده كالخمر وذنب
كالظبي وقرون وقوائم وأظلاف كالبقرة في الثلاثة لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك وقيل
متولدة بين ما كولين وهذا وجه القول بحلها المذكور (قوله ويحرم بثل) وإن حلت به فرس لأنه متولد
منها ومن الحمار وأكثر شبهه بأمه ويحرم ذبحها مادامت حاملا لأدائه إلى موته نعم المتولد بين فرس
وحمار وحشى لم يحرم (قوله وحمار أهلى) وكنية الذكر أبو زياد والأنثى أم محمود (قوله وكل ذى ناب)

[قوله وضع] هو اسم للأنثى ويقال للذكر ضباع [قوله وض] العرب تستطيعه وتمدحه [قوله لأنه بعث]
بوركا إليه الخ] لم يبلغ أباحيفة الحديث فحرمه [قوله لأن العرب] أى وأنها ضعيف أيضا [قوله والحمار] أى
فتحرّم الحمار لم يقع إلا في زمن خير وقيل كانت حلالا وبهذا رد على من تمسك في تحرّم الخيل بآية الخيل
والبغال والحمار لتركبوها من حيث إنه في معرض الامتنان ولم يذكر الأكل ووجه الرد أن الآية مكية
فلو دلت على التحريم لزم تحرّم الحمار قبل خير وهو ممتنع بالاتفاق [قوله وكل ذى ناب] قيل ينبغي أن
يستثنى من ذى الناب الضبع والتعلب والبربوع وقوله ناب المعنى فيه أن ميسم من فريسته التى يكسرها بنابه

(وظي) بالاجماع (وضع)
بضم الباء سئل جابر رضى
الله عنه الضبع صيد يؤكل
قال نعم قيل له أقاله رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
نعم رواه الترمذى وغيره
وقال حسن صحيح (وضب)
روى الشيخان أنه أكل
على مائدة رسول الله صلى
الله عليه وسلم (وأرب)
لأنه بعث بوركا إليه صلى
الله عليه وسلم قبله رواه
الشيخان زاد البخارى
وأكل منه (وتعلب) ثلاثة
(ويربوع) ذئبان (فتح
الفاء والواو) (وسمور)
بفتح السين وضم الميم
المشقة لأن العرب
تستطيع الأربعة وظاهر
أن المراد في كل مما ذكر
الذكر والأنثى (ويحرم
بثل) روى أبو داود عن
جابر ذبحنا يوم خيبر
الخيل والبغال والحمار فنهانا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من البغال ولم ينهنا
عن الخيل واستاده على
فهرط مسلم (وحمار أهلى)
لحديث جابر السابق عن
الشيخين (وكل ذى ناب
من السباع)

وطلب بكسر الميم (من الطير) انتهى عن الأول في حديث الشيخين وعن الثاني في حديث مسلم والمراد من الأول ما يهدو على الحيوان ويتقوى نابه (كأسودغر) بفتح النون وكسر الميم (وذئب) بالهمزة (٢٥٩) والهمز (ودب) وفيل وقرود وباز وشاهين

ولأن كاله من فريسته كذئب الخلب كأسد وله ستائة اسم وثلاثون اسما (قوله ومخلب من الطير) ومنه الوثق واللقاق والشرشير والصرد (قوله وغر) بفتح النون وكسر الميم وسكون الميم مع فتح النون وكسر هاسمي بذلك لا اختلاف لونه لا يزال غضبان مجعاً بنفسه ان شبع نام ثلاثة أيام (قوله وذئب) بالهمز وتركه وطبعه الانفراد والوحدة ونام بأحدى عينيه (قوله وقرود) وطبعه ذكاء الفهم وسرعته والأنس بالناس والضحك ومنه الناس البرى كاسر وهذا آخر أمثلة ذئب الناب (قوله وشاهين) هو فارسى معرب (قوله وصقر) بالصاد أو الزاى أو السين وهو من غطف العام (قوله ونسر) بفتح أوله وضمة وكسره (قوله وعقاب) نوع من الحداة (قوله وكذا ابن آوى بالمد) أى فى الحمزة أوله وهو مفرد وجعه بنات آوى سمى بذلك لأنه يأوى الى جنسه ويعوى اذا استوحش ليلا وصياحه يشبه صياح الصبيان وهو كربه الرمح دون الكلب وفيه شبه من الذئب والطلب ومن خواصه أنه اذا مر تحت حائط عليه دجاج فساقطت من شدة خوفه منه وهذا ما يمد له ملحق بذئب الناب وأفرده للتحلاف فيه (قوله وهرق وحش) وهى المعروفة بالنمس وقيل غيرهم فهى حرام ويلحق بها فى الحرمة ابن مقرض بميم مضمومة فتقف ساكنة فمهملة مكسورة فصاد مجعومة أو بكسر الميم وفتح الراء ويقال له الدقي يضم ففتح وهو دودية أصغر من الفأر كلاء اللون طويلة الظهر تقتل الحمار وتقرب النبات (قوله وتحرم الهرة الأهلية) كالحوشية المتقدمة وهى السنور وفى تغييره بالصحيح فيها جواب عن تخصيص المصنف لها بالوحشية فيما مر (قوله ويحرم ما ندب قتله) ومنه القمل والبرغوث والبق والبعوض والزنبور (قوله حكية وعقرب) هما اسم للد كرو الأتقى (قوله وغراب أبقع) ويقال له الأسور لحدته بصره أول كونه يغمض إحدى عينيه عند النظر وسيأتى آتقا (قوله وحداء) بوزن عبة (قوله وفأرة) ومنها الجرذان (قوله والكلب العقور) هذا القيد لمحل التدبب والافهوه حرام مطلقا ويحرم قتل غير العقور وقيل يجوز قتل ما لا تقع فيه ولا ضرر كما قل عن والد شيخنا الرملى تبعاً للامام الشافعى رضى الله عنه (قوله وكذا رخه) طائر أبيض كبير بطيء الطيران مصفر المنقار (قوله وبنانة الخ) هى من البوم وهو حرام بأنواعه كلها قلة والصدى والضوع وملاعب ظله وغواب الليل ومنه الخفاش وهو الطوطى نعم استثنى شيخنا الرملى من البنات النورث : يسمى الجوزية فقال انه حلال ويحرم الرخ وهو أعظم الطيور حجة لأن طول جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف فراع (قوله يقال له الزاغ) بمجهتين وقد يكون محر المنقار والرجلين هذا أحد نوعيهما الآخر أسود أو رمادى اللون ويسمى الغداف الصغير وهو حلال على الأصح المعتمد أيضا (قوله ويحرم الغراب الأسود الكبير) ويسمى

وهى ميتة وكذا يقال فى ذئب الخالب [قوله بفتح النون وكسر الميم] ويجوز اسكان الميم مع فتح النون وكسرهما [قوله وشاهين] هو فارسى معرب [قوله وصقر] قيل الصواب أن هذا مع الذئب قبله من غطف العام على الخامس [قوله ونسر] قال ابن الصباغ لا مخلب له يعدو به ولكنه خبيث كالرخه (فائدة) قال ابن مطرف الفسمر مثل النون [قوله وهره] قال ابن الصلاح رحمه الله ويحرم النمر لأن له ناباً يعدو به على الدجاج وهو أسوأ حال من الهرة [قوله لأن الأول تستخيه] زاد الزركشى من جنس الكلاب وله ناب يعدو به ويأكل النجاسات [قوله ويحرم ما ندب قتله] لأن الأمر بقتله أسقط احترامه ومنع اقتنائه ولو وطئ شخص بهيمة ما كوله وجب ذبحها وحل أكلها [قوله حكية] هى وكذا العقرب تطلق على الذكر والأنثى [قوله بينا]

وبالهمزة والثالثة طائر أبيض بطيء الطيران أصغر من الحداة ألحق بها (والأصح حل غراب زرع) وهو أسود صغير يقال له الزاغ بمجهتين وقد يكون محر المنقار والرجلين لأنهم مستطاب بأكل الزرع والثانى نظر الى أنه غراب ويحرم الغراب الأسود الكبير فى الأصح وقطعه بعضهم لأنه مستخيت بأكل الجيف (و) الأصح (تحرىم بينا) بفتح الموحدين وقسده الثانية والجملتين وبالقصر .

وهو المعروف بالذرة
(وطاوس) لأنهما
مستخبران والثاني يمنع
ذلك (ونحل نعامه
وكركي ويط) بفتح أوله
(واوز) بكسر أوله وفتح
ثانيه (ودجاج) بفتح أوله
(وحام وهو كل ما عب)
أي شرب الماء من غير
مص (وهدر) أي صوت
(وما على شكل عصفور)
بضم أوله (وان اختلف
لونه ونوعه كعندليب)
بفتح العين والهمال
المهملتين بينهما نون
وآخره موحدة بعد
تختانية (وصعرة) بفتح
الصاد وسكون العين
للمهملتين (وزرزور) بضم
أوله لأنها من الطييات قال
نحالي أحل لكم الطييات
(لاخطاف) بضم الخاء
وتشديد الطاء في الصحاح
(ونحل ونحل وذباب) بضم
المهملة (وحشرات) بفتح
الثين (كخفساء) بضم
الخاء وفتح الفاء وبالمد
(ودود) أي قاتها لا تحل
لاستخباتها وفي التزويل
في صفة النبي صلى الله عليه
وسلم ويعمر عليهم الخبائث
وتقدم حل أكل دود الخمل
والفاكهة معه (وكذا
ماتوله من مأكول
وفيها) لا يحل

الضاد الكبير والجبل لأنه يسكن الجبال ويحرم بقية أنواع التراب كالعقور يقال القمع وهو على قدر
الحمامة طويل الذنب ذلونين أبيض وأسود قيل وهو الأبقع السابق والمعروف أن الأبقع ملونه بسواد
ورماديه يتشام العرب بصوته ويعرف بالأعور كاسر (قوله وهو المعروف بالذرة) وإيست من طيور
العرب بل تجلب من النوبة واليمن ولها قوة على حكاية الأصوات وقبول التلقين (قوله وطاوس) وهو
ذو ألوان فريضة يجلبها وبفسه وهو عفيف طبعاً لكنه يتشام باقتنائه (قوله ويط) هو من الأوز
فقطف الأوز بعده عام (قوله وحام) هو بتفسيره المذكور يشمل غير الحمام المعروف كالليمام والقطا
والدباسي والدرجاج والفاخت والحباري والشقراق وأبو قردان والحجرة والحجل ويسمى دجاج البر والقبيج
بالقاف والموحدة الفتوحتين والجيم ويسمى ذكره يعقوب والقمرى ويقال لذكره ورشان وشفتين
بكسر الشين والنون وبينهما فاء ساكنة ويطلق على ذكر الليمام كاسر (قوله وهدر) هو لازم لعب
فذكره تأكيد (قوله وما على شكل عصفور) سمي بذلك لما قيل أنه عصى نبي الله - سبحانه - صلى الله عليه
وسلم وفرمته وكيفية أبو يعقوب ومنه الغر بضم النون وفتح النين المهملة ويصغر على تير ومنه
حديث أبي عمير ما فصل النعير كاقيل والببل بضم الموحدين ويقال له الهزار وأثم بكسر الشاة
كالأوز والتهب بكسر الشاة أوله كاللقلق والتنوط بضم الشاة أوله وسكون النون وكسر الواو وقيل
بفتح الشاة أوله كاللجاج (قوله بضم أوله) ويجوز فتحه (قوله كعندليب) وهو المعروف بالهزار
بفتح الهاء كاسر يلتد بصوته (قوله وصعرة) صير أحر الرأس (قوله وزرزور) بضم أوله
وثالث المهمتين سمي بذلك لأن صوته الزرزرة (قوله لاخطاف) وهو المعروف بعصفور الجنة
نسب إليها لزمده في أقوات الناس ويطلق الخطاف على الخفاش وهو الوطواط وهو حرام أيضاً
وكذا القمص والنحاس والضوع وملاعب ظله واللقلق كاسر (قوله ونحل) يحل قتل الصغير
الأحر منه لا يذاته وسمى بذلك لثقله بكثرة ما يحمل مع قلة قوائمه وهو لاجوف له وعينه
بالشم مع أنه أحرص الحيوان على القوت (قوله ونحل) جمع مفردة نحلة ويقال له البهر بفتح
المهملة وسكون الموحدة أوحى إليه في يوم الرحة وهو عيد الفطر وهو حيوان في طبعه الشجاعة
والنظر في العواقب والفهم ومعرفة فصول السنة وأوقات المطر وتدير المرعى والمرتع وطاعة الأمير
وبديع الصنعة وذكر أنه تسعة أصناف (قوله وذباب) مفرد جمعه أذبة كغراب وأغربة وقيل
جمع وهو أجهل الحيوان يلتقي فيه فيما يهلكه كاللار والراد به العروف ويطلق على ما يشمل
البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها فسطفه على هذا عام ومنه
الحديث الصحيح الذباب كله في النار إلا النحل أي لتعذيب أهلها به لا لتعذيبه بها (قوله
وحشرات) ومنها الحرياء بكسر الحاء وسكون الراء وفتح الموحدة تمتد وتقصر وهي كالقار
تنلون بساتر الألوان ومنها حار قبان بموحدة مشددة بعد القاف وهي دابة كالدينار ومنها
الحرفون بمهملتين مكسورة فساكنة فذال مهملة مفتوحة كالورل (قوله كخفساء) منها اللزعفوق
ويسمى الجملان بضم الجيم ومنها الجدد بمهمتين مضمومتين وهو الصرصار (قوله ماتوله من
مأكول) وإن كان على صورة الماء كحل وويلو على غير صورة الماء كحل نحو كحل
قال الزركشي ليست من طيور العرب وإنما تجلب من النوبة واليمن [قوله ونحل نعامه الخ] قال القاضي قاعدة
لشافى رضى الله عنه إن كل طير يأكل المأكل ولا يكون نهاشاً فهو حلال إلا ما استثنى [قوله ونحل ونحل] قال
القائل الحكمة فيهما أنه لا حلية فيهما يتنفع بها [قوله وحشرات] يستثنى منها القنفذ والبرع والوبر

تقليد لأصله الحرام (وما لانس فيه ان استطابه أهل يسلم وطباع سليمة من العرب في حال رفاة حل وان استغشوه فلا وان جهل اسم حيوان ستراعنه وعمل بنسيتهم) له مما هو حلال أو حرام (وان لم يكن له

(٢٦١)

صوة أو طبع أو طعم لحم
(واذا ظهر تغير لحم جلالة)
من نم أو دجاج وهي التي
تأكل العذرة اليابسة
أخذنا من الجنة ففتح الجيم
بالراحة والتفن في عرقها
وضربه (حرم) أ كاه (وقيل
يكراه قلنا الأصح يكراه
والله أعلم) قلنا الرافعي في
الشرح عن إيراد أكثرهم
وتبع في المحرر الامام والبنوي
والتمزالي في ترجيحهم
الأول (فان علفت طاهرا
فطاب لهما) بزوال الرائحة
(حل) أ كاه بالذبح من
غير كراهة ويجزى الخلاف
في لبنها ويضاهى على الحرمة
يكون اللحم نجسا وهي في
حياتها طاهرة والأصل
فيها حديث ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن أكل الجلالة
وشرب لبنها حتى تطف
أو بين ليقروا والدارقطني
والحاكم والبيهقي وقال
الحاكم صحيح الاسناد
والبيهقي ليس بالقوي ولفظ
نهى يصدق بالحرمة
والكراهة (ولو تنجس
طاهر) مائع (تحلل
ودبس ذائب) بالجمعة
(حرم) تناوله لتغير طهره
وفي وجه يظهر اللهمن
كلزيت فضله كما تقدم

من شاتين (فرع) يراعى في المسوخ أصله ان بدلت صفته فقط فان بدلت ذاته كلبن صار دما ولو
كرامة لولى اعتبر حاله الآن فيحرم أ كاه ويخرج عن ملك مالكة فان عدلينا عاد الملك مالكة كجاء دبح
فيجبرده اليه ويحل تناوله ويخرج بالمسوخ ما عسخ كلبن خرج من ذرعه دما ومعنى كذلك فهو باق
على طهارته مطلقا (قوله تقليد لأصله الحرام) ومنه النهاس ويقال له السبع بكسر السين من الضبع
والذئب والزرافة لما تقدم (قوله العرب) أى اثنان منهم ويقدم الأ كاه فقر يش والعبرة في كل زمن
بأصله ان لم يسبق فيه حل عن قبلهم أو حرمة فان لم يوجدوا فهو حلال نظر الأصل (قوله في صورة أو طبع
أو طعم لحم) ويقدم الطبع فالطعم فالصورة (قائده) قال القزويني ورد في الحديث عن عمر إن الله خلق
في الأرض ألف أمة ستائة في البحر وأربعمائة في البر وقال مقاتل بن حبان ان الله تعالى ثمانين ألف عالم
أربعون ألفا في البر وأربعون ألفا في البحر (قوله وهي التي الخ) هو تفسير لمعنى الجلالة والمراد ما علفت
بنجس مطلقا ولو من غير العذرة لأنه يكراه اطعامها ومنه شاة ارتضعت لبنين نحو كلبه أو أتان وسقى الزرع
بالجس مثل العلف به على المعتمد وخرج بذلك يرضى صلق بنجس وزرع نبت في نجس فلا يكراه وخرج
بالنجس للنجس فلا يكراه أيضا (قوله والتفن) عطفه على الرائحة تفسير وكلا رائحة الطعم واللون (قوله
فان علفت طاهرا) وكذا بنجس أو متنجس وخرج بالطف زوال التغير بالفصل مثلا فلا يزول به الكراهة
(قوله ويجزى الخلاف في لبنها ويضاهى) وكذا عرقها وصفها وشعرها وجنينها وولدها نم لا كراهة في
لبن فرس ولنت بفلو لو في نحو لحم ما كولة علفت حراما كنصب ومسروق (قوله حتى تطف أو بين
ليلة) هذا بالنظر لأغلب من أن التغير يزول بذلك لأن كل أ كاه يمكن قطعها في البدن أو بين يوما فلزوال
التغير بدون ذلك أو بغير علف زالت الكراهة نم ما ذكر مندوب في البدنة ويندب في البقرة أن تطف
ثلاثين يوما وفي الشاة سبعة أيام وفي السجاجة ثلاثة لخبر ورد بذلك ولوعاد التغير عادت الكراهة (قوله
يصدق بالحرمة والكراهة) وقدمت على الحرمة للاتفاق على طهارة العالوفة بذلك حال الحياة ولأن التغير
كتفن اللحم المدكى وهو لا يحرم ما لم يضر (قوله مائع) قيد ليناسب كلام المصنف إذ الحكم في الجامد
كذلك (قوله حرم) أى ما لم يكن معفوا عنه كبول وروث بقر الدياسة على الحب فله الأكل منه ولو
جميعه الا ما علم تنجسه قال شيخنا ويندبه اذا أكل ما لم يعلم طهارته أن يفصله منه احتياطا (قوله
بمخاضة) أى مباشرة ومخالطة والمراد بالنجس ما فيه نجاسة فيم المتنجس (قوله كجمامة) لافساده
وحلافة ومشاطة لبدن أو غيره بطاهر وكلامهم شامل لكراهة ما كسب بالشبهة المصولة من شعر الخنزير
للكتان (قوله وكفس لزبل) ودبح وجزارة وصباغة بغير طاهر لاصباغة لنحو حل ولا حياكة ولا
نحو هامن سائر الحرف الحالية عن ذلك وأفضل المكاسب الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة (قوله ونحوه)
أى الزبل كالعذرة والسرقة أو نحو الكفس مما تقدم والأول أولى لسلامته من التكرار (قوله مكروه
للحر) الكامل الانتفاع به كإتاقى (قوله ويسن أن لا يأكله) أى لا ينتفع به الحرسواء المكاسب له أو غيره

[قوله وما لانس فيه الخ] دليل هذا قوله تعالى قل أحل لكم الطيبات أى ما استطيعه النفوس والخطاب مع قوم
الرسول ﷺ وغيرهم لهم في ذلك تبع ويبنى الاكتفاء بقول شخصين منهم ولو اختلف مخبران ومخبران
فالظاهر التحريم كذا في الزركشي في التصحيح ما يخالفه فيراجع [قوله وقيل يكراه] أى لأنها كاللحم
المتن [قوله فان علفت طاهرا] مثله المتنجس فيما يظهر ولو زالت الرائحة ثم عادت فينتجه عود النجاسة

في باب النجاسة فيحل بعد غسله (وما كسب بمخاضة نجس كجمامة وكفس) لزبل ونحوه (مكروه) للحر كسبه حر أو
عبد (ويسن أن لا يأكله)

وغيره حديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الجمل فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك واعلفه ناضحك (ويحل جنين يوجد ميتا في بطن مذكاة) بللجسة روى أبو داود وغيره حديث أبي سعيد الخدري قلنا يا رسول الله أنا نذحر الأبل ونذبح البقرة والشاة فنجد في بطنها الجنين أفنقيه أم نأكله فقال كره إن شئت فإن ذكاته ذكاة أمه أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها وبها وظاهر أن سؤالهم عن الميت لأنه محل الشك بخلاف الحي الممكن الذبح في العلوم أنه لا يحل إلا بالتذكية فيكون الجواب عن الميت بطابق السوء (ومن خاف على نفسه ونا أو مرضا مخوفا) من عدم الأكل فقد حلال بأكله ويسمى مضطرا (ووجد محرما) كنية ولحم خنزير (لزمه أكله وقيل يجوز) له الأكل ولو تركه (فان توقع حلالا قريبا) أي على قرب (لم يجوز غير سد الرمق) وفي سد الجوز وبقي الجواز أخذا مما تقدم (والا) أي وإن لم يتوقعه (ففي قول يشيع) جوازا (والأظهر سد الرمق) فقط لا لدفع الضرورة به فيجب في

ولو يئرا كل كصدقة أو هدية فتكره له بذلك (قوله وأن يطعمه رقيقه الخ) المراد أن يملوك الحرف يرفع به سواء يملوك الكاسب أو غيره ولم يكره له كالحرف لشرف الحر عليه (قوله فنهى عنه) وصرفه من الحرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وأعطى الجحام أجرته وقال أطعمه رقيقك وناضحك فاعطاه الأجرة دليل على جواز أخذها والأصل فيما يجوز أخذه جواز الانتفاع به وأمره بإطعمه لرقيقه وناضحه ليس صريحا منعه منه وغاية ما يفيد الأولية وهو المطلوب ولو كان تعاطى الحجامة حراما لم يجز دفع الأجرة له لأن كل صنعة محرمة لا يجوز دفع أجره لفاعلها ولا يجوز لفاعلها أخذها كما أن كل صنعة مكروهة يكره فيها ما ذكر (فرع) لا يحرم الأكل ولا المعاملة ولا أخذ الصدقة والهدية ممن أكرهه حراما لا بما علم حرمة ولا يخفى الورع (قوله جنين) أي ليس علقه ولا مضغة ومات عقب ذبح أمه لأقبله حالا ولم ينصل منه شيء قبل ذبحها أو بعده وفيه حياة مستقرة تخرج رأسه وإن عاد ولم ينسب موته إلى سبب كضربه به ثم إن خرج رأسه وفيه حياة مستقرة فذبحت ومات قبل انفصاله حل أو خرج وفيه حركة مذبوح كذلك ولو شك في موته بذبحها أو لا لم يحل ولو مكث بعد ذكاة أمه زمانا طويلا حيا لم يحل (قوله في بطن مذكاة) بذكاة شرعية ولو بسهم أو بجراحة أو يموت بحتف ألقه كافي حيوان البحر ولو وجد جنين في بطن الجنين حل أيضا لشمول الحكم له (قوله إن شئت) دفع لتوهم الوجوب من الأمر بالأكل أي أكله مباح لكم (قوله أي ذكاتها الخ) يفيد أن ذكاة أمه مرفوع خبرا لأن ويجوز نصبه بنزع الخافض الذي هو الباء الموحدة لا الكاف الذي ذهب إليه الحنفية من عدم حله إلا بدعيه كما أنه إذا لم يكن فيه ذلك لم يحتج إلى السؤال عنه فهو من التهاوت الذي لا معنى له فتأمل (قوله ومن خاف) أي وهو معصوم ولو كافرا فخرج المرتد والحربي وتارك الصلاة وقاطع الطريق وقتل عليه قصاص وخرج نحو عاص بنحو سفر لا بإقامة وهي خاف علم أو ظن برجعان أو استوى الأمران ولا يتوقف على قول نحو طيب (قوله مرضا مخوفا) وكذا غير مخوف مما يبيع التيمم ولو باق طاع من رقة أو بطل برء وإن دام زمانا طويلا (قوله ووجد محرما) بقصد الإدراء المفتوحة من مأكل أو مشروب غير مسكر ويقدم غير المفلط عليه قال شيخنا جوازا وبغير بين ميتة مأكل وغيره ولم يعتمد الخطيب تقديم الأولى وجوبا (ففيه) يظهر من كلامهم وجوب الاجتهاد في اشقباميتة بعد ذكاة في اشقباميتة آدمي بغيرها وفي اشقباميتة غير مغلظ بميتة ولا يعارض ما مر في باب الاجتهاد من تصريحهم بمنع الاجتهاد في مثل ذلك لأنه في معرض التطهر والمالك وما هنا في معرض التخفيف في النجاسة مع أنه ربما يشمله قولهم أن يكون له أصل فيما طلب منه الذي هو الأكل هنا فتأمل وراجع (قوله لزمه أكله) ولا يجب أن يتقيا ما إذا وجد طاهرا بعده وخرج بالأكل التمكن من الزنا فلا يجوز لضطره لأنه لا يباح إلا كراه (قوله سدر مرق) بالنسبة المهمة كما اختاره الأذهرى فالمراد بالمرق شبة الروح وبالمجبة فالمراد بالمرق قوة البدن (قوله في شيع) هو المعتمد أي بقدر ما يظن أنه يكفيه لا بأن لا يجد للطعام مساغا (قوله) أي للضطر بل عليه إذا كان فيه نفع والا كان وصل إلى حالة الموت فلا يجوز (قوله) كل آدمي ميت أي غير ميتة نبوية فيمتنع فيه مطلقا ولا يعارضه كون الأنبياء أحياء لأنه أمر آخر ولا يجوز لكافر

من

الأصح (لا أن يخاف قلنا ان اقتصر) عليه في شيع قطعا وجوبا في الأصح (وله) أي

لنظير (كل آدمي ميت) لأن حرمة الحي أعظم فلو كان فنيا والميت مسلما ففي أكله وجهان قال في الروضة

أكل ميتة مسلم مطلقا (قوله القياس تحريره) هو المعتقد (قوله وقتل مرتد وحربي) وكذا قتل من له عليه قصاص ومثلهما زان محصن وترك صلاة ولا يبذل لحم طعام لو اضطروا (قوله لأنهما) أي المرتد والحربي سواء الذكركر والأنثى وكذا من ألحق بهما (قوله الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون والكلام فيما قبل الاستيلاء عليهم والأفهم من المصوم قال ابن عبد السلام ويقدم بالغ حربي على صبي كذلك والصبي ما شبهه .

(تفسيه) له الطبخ أو الشيء في ميتة غير الآدمي المحترم مطلقا وكذا فيه ان لم يمكن من الأكل بدونه (قوله ولو وجد طعام غائب الخ) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيرها والاقدمها عليه كسيأتي آنفا والمراد الغائب المصوم غير المضطر والاقبال في التصحيح بفضل بين ما قرب حضوره وغيره (قوله وغرم قيمة ما أكله) الأدلى بذله (قوله الخلاف السابق) والأصح منه وجوب الأكل بقدر سد الرميح إلا ان خاف تلفا في شبع (قوله أو حاضر مضطر) أي وجد طعام حاضر مصوم ولم يجد ميتة ولا غيرها لم يلزمه بذله له وحضور الولي في مال محجوره كحضوره في مال نفسه (قوله ان لم يفضل عنه) أي قدر سد رمقه وعموم هذا شامل لما لو كانا مسلمين أو كافرين أو مختلفين فراجع (قوله فان آثر) أي صاحب الطعام الذي هو الحاضر المضطر إليه أيضا (قوله مسلما) أي موصوفا واحدا أو أكثر ويقسم بينهم ان أمكن والاقدم أب على ابن وعالم على غيره وكذا نحو جوار أو رحم والاختلاف فيه لمن شاء (قوله بخلاف الكافر) أي فلا يجوز إيثاره ظاهره وان كان صاحب الطعام كافرا أيضا فراجع اذ الذي يظهر أنهما حيثما كانا مسلمين (قوله أو غير مضطر) أي وجد حاضر طعام حاضر غير مضطر ولم يجد غيره من ميتة ولا غيرها لزم صاحبه اطعام المضطر مسلم أو ذمي (قوله ونحوه) كموثمن والمراد المصوم (قوله إلا ان كان الخ) قال شيخنا نبينا لشيخنا الردي ان الاستثناء عائد الى القهر والقتال أي ليس لغير المسلم أن يقهر المسلم ولا يقاتله وإذا قتله ضمنه بديته في غير العمد وكذا في قتل العمد على المعتقد وظاهر كلام الشارح رجوع الاستثناء الى عدم الضمان ويفهم من الضمان منع المقاتلة وظاهره جواز القهر وبه قال ابن حجر قال لأنه هنا مقصر وبذلك فارق منع أكله ميتة المسلم كما تقدم (قوله وانما يلزمه بعوض الخ) له في مضطر لم يجد اطعامه على سائر المسلمين وصاحب الطعام ليس منهم فراجع (قوله ففسية) قال شيخنا ولا يشتري حالا وان رضى بذمته لأنه لا يأمن مطالبة حالا وقال الزركشي وتبعه شيخ الاسلام يجوز اذ رضى ويمنع من مطالبة الى يساره وعلى الأول ينبغي أن يستثنى الولي في مال محجوره والمراد بالعوض عن مثله زمانا ومكانا وبذل سترته في عن طعام ويصلى على يابلا عادة

من بدن نفسه ففضية من الارشاد الجواز وقضية من الحاوي وشرح القنوي الوجوب وقوله أكل يجب في هذا الاقتصار على سد الرميح قطعاً ولا يجوز فيه ولا يطبخه وقيد الرافعي الجواز بما اذا لم يجد ميتة غيره أقول كان محصل تقييد الرافعي وكذا امتناع الشيء في ميتة المصوم [قوله جاز] أي لقوله ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة واعلم أن ذلك مستحب صرح به القاضي وغيره [قوله فان منع فله] ظاهره جواز ذلك للذمي وفيه نظر فقد قال النووي لو وجد الذمي ميتة مسلم فالقياس تحريمها عليه اه فقتل الحى أولى ويجوز أن يقول لها نزاعه ما يؤدي الى قتله أو تلف عصبه ويحتمل أن يمنع مطلقا في التصحيح والأصح أنه يجب على المضطر قهر مالك الطعام وانتزاعه اذا لم يخف وأما القتال فلا يجب وقوله فله الخ اقتضى أنه لا يجب ثم محل هذا اذ لم يجد المضطر ميتة فان وجد فليس له المقاتلة نص عليه وسيأتي الكلام فيه قريبا [قوله والا ففسية] كذا قاله الشيخان وفرع عليه أن المال لو كان لمحجور جاز لولي البيع نيته قال الزركشي وهو كله مشكل والوجه أن له أن يتمتع بالبيع حالا ولكن لا يطلب الا عند القدرة لأجل الاضرار .

القياس تحريمه (وقتل مرتد وحربي) بالغ وأكلهما لأنهما غير مصومين (لاذمي ومستأن وصبي حربي) وحريية حرمة قتلهم (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين لا أكل والله أعلم) قتل الرافعي الحل عن الامام والحرمة عن البغوي زاد في الروضة الأصح قول الامام (ولو وجد طعام غائب أكل) منه (وغرم) قيمة ما أكله وفي وجوب الأكل والقدر المأكول الخلاف السابق (أو حاضر مضطر يلزمه بذله) بالمهمة (ان لم يفضل عنه فان آثر) المالد في هذه الحالة (مضطرا مسلما جاز) بخلاف الكافر وان كان ذميا (أو غير مضطر لزمه اطعام مضطر مسلم أو ذمي) ونحوه (فان منع فله) أي للمضطر (قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا شيء في قتله الا ان كان مسلما والمضطر غير مسلم ثم المقتور عليه ما يسد الرميح وفي قول قدر الشيخ (وانما يلزمه) الاطعام (بعوض ناجزان حضر والا ففسية) ولا يلزمه بلا عوض (فله) أطمعه

المضطر لأنه خلصه من الهلاك كما في العفو عن التصاص يلزم معه الدية فيلزمه قيمتها كل في ذلك المكان والزمان (ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) وهو غائب كما في الروضة وأصلها (أو محرم ميتة وصيدها فالذهب أكلها) والثاني أكل الطعام والصيد والثالث التحخير بين الاثنين في المستئين فالأول نجس لاضمان فيه والثاني طاهر فيه الضمان والخلاف في الأولى أوجه ويقال أقوال وفي الثانية قولان والثالث قول أو وجه وفيها طريق قطع بالأول بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ميتة (والأصح) في المضطر (محرم قطع بعضه) كاحمة من نخله (لأكله) بلفظ المصدر لأنه قد يتوهم منه الهلاك (قلت) أخذ من الرافعي في الشرح (الأصح جواز) لأنه اختلاف بين الاستيفاء الكل كقطع اليد للأحذية (وشريطة) أي الجواز (فقد الميتة ونحوها) مما تقدم (وأن يكون الخوف في قطعه أقل) من الخوف في ترك الأكل بخلاف ما إذا كان مثله أو أكثر (ويحرم

فإن خاف من البرد لم يحوله بذلها (قوله) ولو لم يذكر عرضاً ظاهره ولومع الجوز مر ذكره بجزمه عن الناق فراجه ولو اختلف في ذكر العرض وقدره صدق المالك (قوله) يلزمه معه الدية (أي على الوجه المرجوح) (قوله) ولو وجد مضطر ميتة) قال الزركشي من غير آدمي فراجه (قوله) وهو غائب قيد به لأجل كلام الروضة وأصلها أولاً لأجل التفصيل في مفهومه والا فالوجه اسقاطه أخذاً بموم كلام المصنف إذ الحاضر المتع من البذل كذلك وليس له قهره ولا قتله خلافاً لما في بعض الحواشي (قوله) أو محرم الخ قال شيخنا ويتخير المحرم بين الصيد وطعام الغير وفيه نظر لأنه بقتله صار ميتة فهو من أفراد الميتة قبله فراجه (قوله) فله أكلها أي الميتة وهو جواز بعد منع فيجب فيهما ولا يجوز قهر ولا مقاتلة كاسر (قوله) وفيها طريق فظلت على الأولى في التعبير بالذهب فيما ألوجب التقديهما على طعام الغير (قوله) بناء على الخ يؤخذ منه أن صيد المحرم للحلال كذلك لأنه ميتة على المعتد وخرج بما ذكره من بذر الحاضر طعامه بجنا أو بمن مثله كاسر أو بزيادة يتغابن بها فلا تحل الميتة ويندب المضطر شراء الطعام بالزيادة التي لا يتغابن بها وله أن يحتال في فساد العقد ليلزمه من المثل ولو لم يجد المحرم إلا صيداً والحلال إلا صيد المحرم أكله واقتدى (قوله) بلفظ المصدر احتراز عن اسم الفاعل أو عن السكل المقابل للبعض (قوله) جوازه) فليس واجبا خلافاً لمصنعه (قوله) مما تقدم كالتردد والحر في (قوله) أقل الخ أو عدم الخوف من أصله (قوله) أو أكثر (قوله) أو أكثر الخوف في القطع وحده الأولى (قوله) ويحرم قطعه أي بعض الإنسان أي العصوم (قوله) نيره) مالم يكن نيباً فيجب له في هذه والتي بعدها (قوله) ومن معصوم أي على القاطع فبدخل امتناعه من أحد المهذرين لآخر (كتاب المسابقة والمناخلة)

الأولى مأخوذة من السبق بسكون الموحدة وهو التقدم وأما فتح الموحدة فاسم لال الذي يجعل بين السابقين والثانية وهي أفضل من الأولى كما يأتي مأخوذة من الضل وهو الغلبة يقال نضله عليه وناضله غلبه وزناومعني ولم يسبق أحده من المصنفين الإمام الشافعي رضي الله عنه في تصنيف هذا الباب وكان الأندلس ذكره قبل الجهاد لأنه كالوسيلة لثمة فيه الآن يقال أخره للإشارة إلى عدم توقف الجهاد عليه ولا اشتاله على ما ينفع فيه ولعلم توقفه على المجاهد وذكره عقب الأئمة لوجوده لا كتناسب فيه بالعروض وقدمه على الإيمان

[قوله] كما في العفو عن اتصاف قال الزركشي كذا ذكره الرافعي هنا لكن الأصح في العفو المطلق عدم لزوم الدية (قوله) والثاني أكل الطعام حل عينه [قوله] طاهراً أي بناء على أن ما يذبحه المحرم من الصيد ليس بميتة [قوله] والخلاف في الأولى الخ أي في النظر إلى اختلاف الأصحاب في نوع الخلاف ساغ التعبير بالذهب في الجلة [قوله] لأنه قد يتوهم الخ وكقطعه من غيره بجامع العصمة [قوله] ويحرم قطعه أي لأنه معصوم [قوله] ومن معصوم لأن عصمة بعضه كعصمة كله قال العراقي وهو ينهم جواز قطع البعض من غير المعصوم وليس كذلك لتعذيب صرح به الماوردي

(تمة) في إعطاء النفس حظاً من الشهوات الباسطة مذهب حكماء الماوردي أحدها منعها وقهرها كي لا تنطق والثاني إعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبثا روحانياتها والثالث قال وهو الأئمة التوسط لأن في إعطاء السكل سلاطون في المنع بلائ [قوله] دل على ذلك [يريد أن هذا الحكم مذكور في الرافعي لم يفرد النووي بزيادته (كتاب المسابقة)]

سابق صلى الله عليه وسلم على الخيل التي ضمرت من الحيفاء إلى ثنية الوداع وعلى الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق والمسافة الأولى خمسة أميال وأوستة والثانية ميل

قطعه أي بعض الإنسان من قبه (قوله) أي المضطر (و) قطعه (من معصوم) لنفسه أي المضطر (ولأنه أعلم) [قوله] هل على ذلك قوله في الروضة كأصلها لا يجوز أن يقطع لنفسه من معصوم غيره ولا لغيره أن يقطع من نفسه للمضطر (كتاب المسابقة والمناخلة)

الأول على الخيل ونحوها والثاني على السهام ونحوها كما سيأتي (وما) إذا قصد بهما التأهب للجهاد (سنة) أي كل منهما مسنون (وبحسب أخذ عوض عليهما) على ما يأتي بيانه (وتصح المناضلة على سهام وكذا مزاريق ورماح ورمي بأحجار) باليد وبالقتال (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكر (٢٦٥) (على المذهب) ووجه مقابلة في الأولين

بقلة الرمي بهما في الحرب وفي الآخرين بأنهما ليسا من آلة الحرب ومنع ذلك وقطع الأول في الأربعة في الروضة فيها طريقان أحدهما الجواز والثاني وجهان أحدهما الجواز وفي الشرح فيها وجهان أحدهما الجواز ثم حكى طريق القطع به وقوله كأصله وكل نافع في الحرب يعني عما يشبه الأربعة فيأتي فيه الطريقان وإن لم يصرح به في الروضة كأصلها (لاعلى كرة صولجان) بفتح الصاد واللام أي محجن وهاء كرة عوض عن واو (وبندق وسباحة وشطرنج) بكسر أوله المحجم والمهمل في تكملة الصغاني وغيره فتحة (وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما يده) من شفع ووتر كما في الروضة وأصلها من الفرد والزوج لأن هذه الأمور لا تنفع في الحرب (وتصح المسابقة على خيل) وأبل وهما الأصل فيها (وكذا فيل وبنل وحمار في الأظهر) الحديث لا سبق إلا في خفة أو حافر أو فصل رواه

لعدم الاحتياج إليها فيه (قوله الأول الخ) هو صريح في مغايرتهما وليس كذلك بل الأول أعم قال الأزهرى النضال في الرمي والرهان في الخيل والسباق فيهما قال تعالى إنا ذهبنا نستبق أي بالرماح فتأمل (قوله إذا قصد الخ) فإن قصد بهما محرم حراماً أو مباح أيباح كحالة الإطلاق (قوله سنة) أي للدكتور المسلمين ويحرم على النساء والخناثي يعرض ويكره أن يكره بدونه وأما الكفار فليل بجوازهم لهم أصح بيع السلاح لهم وبه قال العلامة السباطي وينبغي أن يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم بفروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والأبل والبنغال والحمير والفيلة لا غيرها من الحيوان نعم تجوز المسابقة على البقر بلا عوض (قوله كل منهما مسنون) لكن المناضلة أفضل ويكره تركها لمن تعلمها (قوله على سهام) والعريية منها تسمى النبل والجمجمة تسمى الفشاب قاله الأزهرى (قوله ورماح) عطف عام لأن المزاريق ورماح صغار (قوله ورمي باليد وبالقتال) أي يرى أيهما أبعدهما أما شيلها المعروف بالعلاج والمرامة التي تسمى للطابة بأن يرى كل منهما إلى الآخر غرام إلا إن غلبت السلامة وكذا كل أنواع اللعب الخطرة ومنها اللعب بالحيات ويجوز التفرج عليها حيث جازت وإلا فلا (قوله ومنجنيق) عطفه خاص لأنه من آلة رمي الجحارة كاسر (قوله غير ما ذكر) كأنواع القسي والمسلات والابر (قوله لا على كرة الخ) أي لا تصح المسابقة عليها وتحرم أن كان يعرض وكذا جميع ما يأتي لأنه من أكل أموال الناس بالباطل ولذلك قال ابن سر ميج لوتره أن اثنان على رقي نحو جبل أو اقلل صخرة أو حمل كذا إلى موضع كذا أو السعى إلى موضع كذا أو أكل كذا أو شرب كذا كان حراماً لأنه ضلال وجهالة وأكل مال بالباطل مع مافيه من ترك نحو صلوات وفعل منكرات (قوله صولجان) هو عصا طويلة بل طرفه معوج (قوله وبندق) قال شيخنا وهو ما يرى به إلى الحفرة قال غيره وكذا بقتلاع أو قوس ولم يرتضه (قوله وسباحة) أي عوم وكذا الغطس في الماء ولا يجوز على الدفاف كما قاله الأذهرى واعتمده الخطيب كالإسكاف والعوم علم لا ينسى (قوله وغيره فتحة) مبتدأ وخبر (قوله وخاتم) ويقال له خاتم وخاتم وختم (قوله ووقوف على رجل) ومسابقة بأقدام أو سفن (قوله فصل) قال الرافعي شامل للسهم والسيف والرمح والسكين ونحوها وزاد بعض الكذايين في الحديث أوجناح وله حكاية مشهورة (قوله وسابق ﷺ على الخيل) فكان سباقه على الضمرة منها من الخفياء بالحاء المهمة والمدة والقصر اسم مكان ويقال له الحفياء بتقديم التحية على الفاء أي ثنية الوداع وبينهما نحو

[قوله على سهام] أي سواء العريية منها وهي النبل والجمجمة وهي الفشاب قاله الأزهرى [قوله ورماح] من عطف العام على الخاص وما بعده عكسه [قوله وفي الشرح] قوته تعطي ترجيح الخلاف فلهذا اعتمده الشارح في حل عبارة المتن [قوله لا على كرة الخ] قال الزركشي بعده عله على عوض وإلا فيجوز قال ومنه يؤخذ جواز اللعب بالخاتم [قوله ونصل] قال الرافعي هو شامل لنصل السهم والسيف والسكين والرمح واستدل لبطل حديث ركوبه عليه الصلاة والسلام لبطلته الشهباء يوم حنين (تنبيه) تعجب الزركشي من إهمال المؤلف الأبل أقول لأعجب فقد ترك في ذلك الاقتداء بالكتاب العزيز حيث اقتصر عليها أي الخيل [قوله وفتحتها] منه يستدل على جواز العوضين [قوله قصر الحديث] رده الامام بأن العدول عن ذكر البعير والفرس إلى الخلف والحافر مؤيد لارادة التعميم [قوله وسابق صلى الله عليه وسلم] ثبت أيضاً أن الناقة

(٣٤٤ - (قليوبي وعميرة) - رابع) الأربعة وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان يروى سبق بسكون للوحدة مصدراً وفتحتها وهو المال الذي يدفع إلى السابق والثاني قصر الحديث على الأبل والخيل لأنها المقاتل عليها غالباً وسابق صلى الله عليه وسلم على الخيل رواه الشيخان (لاطبر) جمع طائر كراكب وركب

(مصرع) جوض فبهما (في الأصح) لأنهما ليسا من آلات القتال والثاني قال يقتنع بالطير في الحرب لانتهاء الأخبار وصرع النبي صلى الله عليه وسلم ركاة على شياه رواه أبو داود في مراسله وأجيب بأن النرض أن يريه شقته ليسم بدليل أنه لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه ويصح عليهما بلاعوض جزاء (والأظهر أن عقدهما) أي المسابقة والمناخلة بعوض (لازم) كالأجارة (لأجاز) وهو الثاني كالجملاء وبلا عوض (٢٦٦) جاز جزاء وعلى لزومه (فليس لأحدهما فسخه ولا ترك العمل قبل

شرع) فيه (وبعد ولا لاز يادقو) لا قص فيه ولا في مال بموافقة الآخر وعلى الجواز يجوز جيع ذلك وعلى الزوم لم يفسخ العقد ولن له فضل منهما إذا لم يمكن أن يدركه الآخر ويسبقه ترك العمل لأنه ترك حق نفسه (وشرط المسابقة) من اثنين (علم الموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان إليها (وتساويهما فيها) فلو شرط تقدم موقف أحدهما أو تقدم غايته لم يجوز (وتعيين الفرسين) مثلا (ويتعينان) فلا يجوز إبدال واحد منهما وفي قيام الوصف مقام التعيين وجهان أحدهما في أصل الروضة نعم (وامكان سبق كل واحد) منهما فإن كان فرس أحدهما ضعيفا يقطع بتخلفه أو ظاهرا يقطع بتقدمه لم يجوز ولو كان سبق أحدهما يمكنه على الدور ففي الاكتفاء به وجهان أحدهما المنع ولا اعتبار

العضاء كانت لا تسبق وأن أعرايا جاء بقعود فسبقها [قوله كالأجارة] أي بجماع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه إلحاقها بالجمالة النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا الأبق [قوله فليس لأحدهما] أي بشير العيب فلو بان في العوض العين عيب جاز الفسخ كالأجارة [قوله وشرط المسابقة] ذكر من شروطها خمسة وقد استدرك الرافعي على الوجيز استباقهما على الهاتين فلو أرسل الدابتين من غير راكب فلا يجوز ومن الشروط أيضا إمكان قطع المسافة وتعيين الفارس بالعين أي فلا يكفي فيه الوصف بخلاف الدابة كذا بحته الزركشي وهو ظاهر [قوله وتعيين الفرسين] لأن النرض امتحانهما وأيضا فليضمرا ويمرنا على العدو [قوله ويتعينان] اتباعا للشرط [قوله وامكان سبق كل] أي غالبا استنبط بعضهم من هذا اشتراط اتحاد الجنس وهو كذلك إلا في البغل والحمار [قوله ويجوز شرط المال] كلامه يفيدك أن لإخراج المال ثلاث حالات

بالاحتمال الناصر (والعلم بالمال المشروط) عينا كان أو ديناً (ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الامام [قوله] لأحد الرعية من سبق منكأ فله في بيت المال أو على كذا) لما فيه من التعريض على تعلم الفروسية وبذل مال في طاعة (ومن أحدهما فيقول ان سبقتي فله على كذا أو سبقتك فلا شيء) لي (عليك) فإن شرط أن من سبق مهما فله على الآخر كذا لم يصح (لأن كلا منهما متردد بين أن يتم وأن يترجم وهو صورة القمار المحرم) (إلا يجعل فرسه كفاء لفرسهما) ان سبق أخف ملها وإن سبق لم يترجم شيئا كما في المحرز وغيره فيصح

(فان سبقهما أخذ المألين) جاء معا أو أحدهما قبل الآخر وقيل مال المتأخر للحلل والثاني لأنهما سبقاه وقيل للثاني فقط (وان سبقاه وجاء معا فلا شيء لأحد وان جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فإن هذا لنفسه ومال المتأخر للحلل وللذي معه) لأنهما سبقاه (وقيل للحلل فقط) اقتصارا لتحليله على نفسه (وان جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فالأول في الأصح) لسبقه الاثنين والثاني له والحلل لسبقهما الآخر والثالث للحلل فقط لما تقدم والرابع لنفسه (٣٦٧) كمال الأول لنفسه (وان تسابى ثلاثة فصاعدا وشرط) بلحل

المال غيرهم (الثاني) منهم (مثل الأول فسد) العقد كالوكانا اثنين وشرط ملا ذكر لأنهما لا يجتهد واحد منهما في السبق وقيل جاز وهو الأصح في الروضة كأصلها لأن كل واحد يجتهد هنا أن يكون أولا وثانيا وان شرط للثاني أكثر من الأول لم يجز على الأصح في الروضة كأصلها (ودونه) أي وان شرط للثاني منهم دون الأول (يجوز في الأصح) كالأصح فيما لو كانا اثنين لأنه يجتهد ليفوز بالأكثر والثاني قال قد يتسكامل عنه فيفوت مقصود العقد فلا يجوز (وسبق ابل بكتف) وفي الروضة كأصلها بكتف بفتح الفوقانية أشهر من كسرها وهو جمع الكتفين بين أصل العنق والظهر (وخيل بعنق) والفرق أن الابل ترفع أعناقها في العدو فلا يمكن اعتبار رفعها والخيل ترفعها فالتقدم ببعض الكتف أو العنق سابق وان زاد طول أحد

(قوله فان سبقهما الخ) فيه صورتان لأن المحلل إما أن يكون معهما معا أو مع الأول منهما أو مع الثاني أو بينهما أو متأخرا عنهما وجاء معا أو مرتبا أو سابقا لهما وجاء كذلك وحكم المال مذكور في كلامه ثم الأولى ليست في كلامه وحكمها لا شيء فيها لأحد (قوله وشرط الخ) قيده الشارح بدون البازل غيرهم وليس كذلك فلو علمه لكان أولى (قوله فسد) مرجوح والمعتد بالصحة كاذكره عن الروضة (قوله لم يجز) هو المعتد (قوله يجوز في الأصح) هو المعتد أيضا (قوله ابل) ومثله كل ذي خف (قوله بكتف) المراد منه ما ذكره في الروضة (قوله وخيل) وكل ذي حافر (قوله بعنق) ولو شرط خلاف شيء من ذلك فسد العقد وفي الإطلاق يحمل على العنق في الابل والخيل قاله شيخنا وفيه نظر في الأول فراجع (قوله لأن الابل ترفع أعناقها) فلو كانت تمدد أفعى كالخيل على المعتد عند شيخنا تبعها الشيخنا الرملى وفيه بحث فراجع (قوله قاله بق تقدمه الخ) وسبق الأقصر بتقدمه بجزء من عنقه زائد على قدر عنقه من الآخر (تنبيه) ولو شرط السبق بأقدام أو أذرع اعتبرت من آخر الميدان لامن أوله ولا وسطه ولو وقف أحدهما لغيره بعد جريهما معاه فهو مسبق والا فلا (قوله ويشترط للناضلة) أي زيادة على الشروط السابقة كإمساك شروط عشرة وهي بيان المبادرة والمحاطة وبيان عدد النوب وعدد الإصابة وقدر المسافة وقدر الغرض وارتفاعه وصفة الرمي وتعيين الفرس والسهم وبيان البادى بالرمي والمعتد أنها مندوبة وليست شرطا للصحة الايمان البادى وعدم الإصابة فقط (قوله أن يبدى) بضم الهمال أي يسبق (قوله فن أصابها) ولوفى

[قوله فان سبقهما الخ] ذكر المصنف أحوال أربعة أن يسبقهما معا أو مرتبا والثاني أن يسبقاه ويجيا معا الثالث أن يسبقاه مترتين ويجي مع الأول الرابع أن يتوسط بجيشه بينهما قال الزركشى والصور الممكنة ثمانية أن يسبقهما ومهما معا أو مرتبا أو يسبقاه ومهما معا أو مرتبا أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولهما أو ثانيهما أو يجيشوا معا. أقول حكم الأولين أن يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للأول والخامسة كذلك والسادسة الأول والمحلل والسابعة الأول والثامنة لاشئ [قوله وقيل للثاني] كأن قال هذا يجعل دخول المحلل محلا لغيره منهما أخذ المال إذا سبق ونفسه أخذ المال إذا سبق ولم يكن بينهما سبق [قوله وجاء معا] قال الزركشى مثله مالو ترتبوا وكان المحلل مع الثاني بخلاف مالو كان فكلاه (٧) ومأقوله مردود ولعله تحريف في النسخة فان الذي رأيته في الروضة وغيرها السبق للأول في المسئلتين [قوله مع أحدهما] أي السابق اقتصارا [قوله على نفسه] والأول مبنى على أنه محلل لنفسه ولغيره وهو الأصح [قوله غيرهم] قيل بذلك لأن قوله للثاني مثل الأول لا يمكن صدوره الا من غيرهم [قوله وشرط ما ذكر] يرجع لقوله باذل وقوله قد يتسكامل عنه الضمير فيه يرجع لقوله بالأكثر [قوله وسبق ابل بكتف] أي فلو شرط خلاف هذا بطل العقد فليس المراد الحل عليه عند الإطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشيعين وغيرهما [قوله وقيل السبق بالقوائم] هي المعتبرة في ابتداء الميدان قطعاً وعبارة الروضة الأقدام [قوله يبدى] هو بالضم يسبق ومحل كونه ناضلا بعد استوائهما في عدد الرمي أو الياأس على تقدير المساواة

الصقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قمر الزائد (وقيل) السبق (بالقوائم فيهما) لأن العدو بها (ويشترط للناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي أن يبدى أحدهما بإصابة العدو المشروط) كخمسة من عشرين فن أصابها ناضل لمن أصاب أربعة من عشرين فيستحق المال المشروط في العقد (أو محاطة) بنشد يد الطاء (وهي أن تقابل أصابتهما) من هدد معلوم كعشرين من كل منهما (ويطرح المشترك) أي ما اشتركا فيه من الإصابات

(فمن زاد) فيها (بعدد كذا) تكمس (فناضل) لا آخر فيستحق المال المشروط في العقد ثم اشتراط بيان أن الرمي مبادرة أو محظية أحد وجهين وأصحهما في أصل الروضة وعزاء الرافعي للبغوى لا يشترط والإطلاق محمول على المبادرة لأنها الغالب (وبيان عدد نوب الرمي) بين الراميين كأربع نوب كل نوبة خمسة أسهم (و) عدد (الاصابة) تكمة من عشرين (ومسافة الرمي) بالذراعان أو المشاهدة وإن كان فيها عادة غالبية ففي قول لا يشترط (٢٦٨) بيان المسافة وينزل المطلق على العادة وهو المرجح في الروضة كأصلها (وقدر

أول العشرين ولا يحتاج إلى تمام باقية مطلقا (قوله فمن زاد) أول يمكن لصاحبه شيء (قوله وأصحهما) هو المعتمد وإن جهلا لأنه نادر وتحمل على سهم فسهم فإن ذكر قدرا اتبع تكمة ثم خمسة وهذه نوب الرمي المذكورة (قوله وعدد الاصابة) هو المعتمد ويؤخذ من مثال الشارح أن لا تكون نادرة كقسعة من عشرة ولا تمتعة كأن تكون متوالية ولا متيقنة كواحد من مائة (قوله بالذراعان) والغالب وقوعها في مائتين وخسين ذراعا بذراع اليد (قوله وهو المرجح) هو المعتمد (قوله طولاً وعرضا) وارتفاعاً وغلظاً (قوله كالشن) وهو بالشن المكممة ثم النون الثقيلة الحلة البالي والمراد ما يريدونه من أي نوع كان ويندب وقوف الرماة صفافان تنازعوا في موقف وقفا فيه واحد بعد واحد (قوله في الأصح) هو المعتمد ولا يضر في كل نوع مابعده وبقى منها الحرم بالمكممة ثم المهمة وهو أن يصيب طرف الفرض فيخرمه والحوالي من حبالسي وهو أن يقع السهم بين يدي الفرض ثم ثبت إليه (قوله بمحلل الخ) لكن لا يأتي هنا جميع

[قوله تكمس] لو أصاب أحدهما الخمس المذكورة ولم يصب الآخر شيئا أصلا فالظاهر أن الأول ناضل قيل لكن يلزم ذلك نقض حد المحاطة ولو شرط بعد طرح المشترك أن من فضل له شيء فهو ناضل هل يجوز ويكون محاطة ظاهر كلامهم لا ويحتمل أن يقال تلك الصورة الأصلية وهذا ملحق بها [قوله نوب الرمي] هي المعروفة بالارشاق جمع رشق بكسر الراء ويجوز أن يتفقا على أن يرمى أحدهما جميع العدد ثم الآخر كذلك والإطلاق محمول على سهم قاله في الروضة وفي الصحاح الرشق بالفتح الرمي وبالكسر الأسهم وهو الوجه من الرمي [قوله وقدر الفرض] ويشترط أيضا إمكان الوصول إلى الفرض على تدوير قال الأصحاب ويجوز ما دون المائتين ذراع وكذا المائتان على المشهور وكذا المائتان وخمسون على الأصح ولا يجوز فلما زاد على ثلاثمائة وخمسين وقبائنها وجهان [قوله كالشن] قال المصنف وهو الجلد البالي [قوله صفة الرمي] أي كما يطلب بيان عدد الاصابة يطلب بيان صفة الاصابة وقول الشارح في الاصابة دفع لما قيل هذا صفة الاصابة لاصفة الرمي كما عبر به الكتاب والشيخ النووي قد تبع صاحب التفتيش في هذا التعبير والا فالذي في المحرر صفة الاصابة [قوله إن ثبت] لم يقل إن يثبته ويثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديمة وثبت كشيء وكذا لو كان هناك صلابة ولولاها ثبت كإسباتي في المتن [قوله فإن أطلق الخ] أفاد هذا أن الطلب الأول ندب لا وجوب [قوله من حيث] قال الزركشي معناه من جهة كذا لأن حيث في اللغة ظرف مكان والمكان مجاور للجهة [قوله رمية] يرجع لقوله يكون [قوله فلا يصح إلا بمحلل] لو كانا حزين ولهم محل واحد فهل يكفي مع أنه لا يأخذ إلا قدر حصته دون جميع المال فيه وجهان قاله الزركشي . أقول سيأتي قريباً في كلام الشارح التصريح بأنه لا بد أن يكون عدده كعدد الحزب [قوله ولا يشترط الخ] لما ذكر ما يجتمعان فيه ذكر ما يفترقان فيه [قوله وجاز إبداله] قال الماوردي لكن يجوز تأخير الرمي لبداله إذا اختلف ولا يجوز إذا لم تختلف [فرع] يشترط اتحاد الجنس فلا يجوز على سهم

الفرض) بفتح الفسين المكممة والراء أي ما رمى إليه (طولا وعرضا إلا أن يقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه) والفرض من خشب أو جلد كالشن أو قرطاس (وليينا صفة الرمي) في الاصابة (من قرع) يسكون الراء (وهو اصابة الشن بلا خدش) له (أو خرق) بالمكممة والزاي (وهو أن يثقبه ولا يثبت فيه أو خسق) بالمكممة ثم المهمة (وهو أن يثبت) فيه (أو مرق) بالراء (وهو أن ينفذ) من الجانب الآخر ولا يشترط الأخير وكذا جميع ما قبله في الأصح وعليه قوله (فإن أطلقا اقتضى التصرع) لأنه المتعارف (و) يجوز عوض الناصلة من حيث يجوز عوض السابقة بشرطه أي عوض المسابقة فيجوز أن يكون عوض من غير الراميين ومن أحدهما ومنهما بمحلل يكون أخذا مما تقدم وصرح ببعضه

ورماح

الماوردي رمية كرميها في القوة والعدد المشروط يأخذ ما لهما أن غلبهما

ولا يرم أن غلب صورة الأول أن يقول أو أحد الرعية ارميا عشرة فمن أصاب منها كذا فله في بيت المال أو على كذا وصورة الثاني أن يقول أحد الرماة كذا فإن أصبت أنت منها كذا فلك على كذا وإن أصبت أنا فلا شيء لي عليك وصورة الثالث أن يشترط كل منهما المال على صاحبه إن أصاب فلا يصح إلا بمحلل كما تقدم (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) لأن الاعتماد على الرامي (فإن عين لنا وجزأه) أن العين (بمثله) من نوعه وإن لم يحدث فيه خلل يمنع من استعماله (فإن شرط منع إبداله

فسد العقد لتساد الشرط بالتضييق فيه على الرأى فانه قد يرضى له أحوال خفية تجرحه الى الابدال ولا يشترط تعيين نوع في العقد ويتراضيان بعده على نوع مثلا ولو عين فيه نوع لم يجز العدول عنه الى أجود منه أو دونه الا بالتراضى وذلك كالقسي والسهام الفارسية فهى أجود من العربية (والأظهر اشتراط بيان البادى) منهما (الرأى) لاشتراط الترتيب بينهما حذر من اشتباه المصيب بالخطئ لورميما معا والثاني لا يشترط بيانه ويقرع بينهما ان لم يبين في العقد (ولو حضر جمع للمناخلة فانصب زعيمان) منهم (يختاران أمهبا) بالتراضى بينهم بأن يختار زعيم واحدا ثم الآخر في مقابلته واحدا وهكذا الى آخرهم فيكونون حزينين (جاز ولا يجوز بشرط تعيينهما) الأصحاب (يقرعة) ولأن يختار واحد جميع الحزب أولا لأنه لا يؤمن أن يستوعب (٢٦٩) الخذاق والقرعة قد تجتمع مهم في جانب

في فوت مقصود المناخلة وبعد تراضى الحزبين يتوكل كل زعيم عن أمهبا في العقد ويعتده الزعيمان (فان اختار) زعيم (غريبا) ظنه رافيا فبان خلافه أى أنه غير رام أى لا يحسن الرأى أصلا (بطل العقد فيه) وسقط من الحزب الآخر واحد) بازائه (وفى بطلان الباقي قولاً) تفرق (الصفقة) فى قول لا تفرق فيبطل فيه وفى الراجح تفرق فيصح فيه (فان صححنا فلم يجبا الخيار) فى الفسخ للتبعيض (فان أجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر إرضائه ثم الحزبان كالشخصين فى اشتراط استوائهما فى عدد هما عند الأكثر وفى عدد الرأى والاصابة وفى جواز شرط المال من غيرهما ومن

الصور السابقة فتأمل (قوله) ولا يشترط تعيين نوع في العقد هو المعتمد وخروج النوع الجنس كقوس ورج فلا بد من بيانه (قوله بيان البادى) أى بالشخص فالرأى غيره قبله لم يحسب له ولا عليه سواء أكلما أو أصاب (قوله لأنه لا يؤمن الخ) يؤخذ منه أنه لو ضم حاذق الى غيره فى كل جانب جاز الاقراع اذا لمافع (قوله لا يحسن الرأى أصلا) خرج مالو كان يحسنه بضعف فلا خيار لحزبه أو فارها فلا خيار للحزب الآخر ويستمر العقد على الصحة فيهما (قوله وتنازعوا الخ) يفيد أنه لا يتعين بطلان من فى مقابلته وعلى قول البلقينى بأنه يبطل مقابله لا تنازع فتأمل (قوله وفى عدد الرأى) ولا يشترط فيما يخص كل حزب ان ينقسم على عدده صحيحا فراجع ذلك (قوله وقيل بالسوية) هو المعتمد كذا ذكره عن الروضة قال بعضهم وعلى هذا فلا زعيم منع غير الخذاق من حربه عن الرأى بخلافه على الأول لما فيه من منعهم من المال فراجع (قوله) وزع عليهم بالسوية) ظاهره وان قلنا ان الاستحقاق فى الحزب الناضل بحسب الاصابة فراجع (قوله بالنصل) بالصاد المهمة (قوله لا يعرض السهم) يضم العين أى جانبه ولا يفوقه بضم الغاء وأوله أى محل الوتر (قوله تلفوتر) ولومع خروج السهم من القوس (قوله من غير تقصير) قيد لحسابه له عدم حسابه عليه فان قصر حسب عليه (قوله موضعه) أى موضعا لو كان باقيا أصابه فيه (قوله فلا يحسب عليه) أى ان لم يصب الغرض فى الموضع المنتقل اليه فلا ينال فى مافى الروضة كما أشار اليه الشارح فهما مسئلتان هذا هو الوجه فى

ورماح [قوله فسد العقد] أى لأنه عقد معاوضة كالأجارة [قوله ويقرع] انما لم يعتمد هذا لأن هذا العقد موضوع على الفشاط وقوة النفس والقرعة فى خروجها الانسان كسر قلب لصاحبه فعت واشترط البيان فى العقد قاله ابن الرفعة [قوله فانصب] أى بنصب القوم [قوله جاز] ويكون كل حزب فى الاصابة والخطأ كالشخص الواحد [قوله وفى عدد الرأى الخ] لكن لو أراد الزعيم عند الرأى الاقتصار على الخذاق من حربه ومنع غيرهم فالظاهر أن له ذلك لكن قولهم يشترط أن يكون عدد الرأى ينقسم عليهم جميعا بأبى ذلك [قوله بالنصل] أى لا يعرض السهم مثلا [قوله وما بعد لا] المراد بالثاني فى قوله فلا والمراد بما بعده ما قوله بحسب [قوله ولا يرد على المنهاج] كدان وجه عدم الورود صدقه بها وبغيرها مثل أن يصيب محلا آخر غير الغرض وغير موضعه وهذا الشق الثانى وان قال الزركشى وغيره إنه أولى بالحسبان عليه من مسئلة الروضة فكان الشارح رحمه الله تعالى لا يرى ذلك بل يقول بعدم الحسبان عليه وقد يوجه بأن من أصاب الغرض فى غير موضعه فقد تعهده وقصد له حسب عليه بخلاف من لم يصبه وأخطأ موضعه الأصلي فان له عذرا ما خصوصا اذا كان تحوله من محله

أحدهما ومنهما يجعل حزب ثالث يكافى كل حزب فى العدد والرأى كما صرح به الماوردى (واذا فضل حزب قسم المال) المشروط (بحسب الاصابة) لأن الاستحقاق بها (وقيل بالسوية) بينهم وعلى الأول من لم يصب منهم لاشئ له والثاني هو المصحح فى الروضة كأصلها ومنه من قطع به نظرا الى أن الحزب كالشخص واذا غرم حزب المال المشروط وزع عليهم بالسوية (ويشترط فى الاصابة المشروطة أن تحصل بالنصل) لأنه المفهوم منها عند الاطلاق (فلوتلفوتر) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار فى حال الرأى من غير تقصير (أو عرض شئ انقسم به السهم) كهيئة (وأصاب) فى المسائل الثلاث الغرض (حسب له والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) لعذره فيعذر ربه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب موضعه حسب له) عن الاصابة المشروطة (والا فلا يحسب عليه) وما بعد لا من يرد على الحرر وفى الروضة كأصلها لو أصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لا ولا يرد على المنهاج (ولو شرط خسق فتقب وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط) من غير نقب (حسب له) اذا تقصير منه

كلامه وان كان العمد حسابه عليه فيما فتأمله نعم ان عرضت الريح بعد الرمي وكانت اصابت
للعرض في غير موضعه بواسطة الريح لم يحسب عليه وجل شيخنا الرملي كلام المصنف على هذه
(فرع) يندب حضور شاهدين عند القرض ليشهدا على المصيب والمخطئ ويطلب منهما عدم مدح
الأول وعدم ذم الثاني .

(كتاب الإيمان)

بفتح الميمزة ولعل ذكرها هنا لعدم احتياج ما قبلها اليها كالمسح وتوطئة لباب القضاء المحتاج اليها فيه
وذكرها التبر لأن أحد قسميه يمين وفيه كفارته (قوله جمع يمين) وهي لغة اليد اليمنى وسميت
بذلك لأنه كان في الجاهلية اذا حلف أحدهم أخذ يمين صاحبه يمينه واليمين والقسم والحلف والابلاء
الفاظ مترادفة وفيه نظر بما مر أن الحلف أعم وشرعا تحقيق أمر محتمل بكسر الميم الثانية قيل
ويفتحها سواء كان ذلك الأمر ماضيا أو مستقبلا نفيًا أو اثباتًا فيهما علمابه الحالف أو جاهلا فلتراد
احتمال الصيغة في ذاتها لأمر غير محقق الوجود أو العدم فخرج بالتحقيق انمو اليمين وبالمحتمل نحو
لأموتن لصدقه بتحقيق وقوعه مع عدم تصور الحث فيه وانما حثت في نحو لأقتلن الميت لعدم صدقه
بتحقيق عدمه ففيه هتك حرمة اليمين (قوله بذات الله) خرج ذات غيره كالنبي والولي قال الشافعي
أخشى أن يكون معصية وجل على الزجر عنه والتنفير لأنه مكرره (قوله بأن يحلف) أي المكلف
المختار ولو حكما فدخل السكران ولا بد من قصد اليمين كإتيان (قوله بما مفهومه) أي بلفظ مسماه
الذات أو الصفة وظاهره أنهم ليسا يمينين كقوله بذات الله أو باسم الله أو بصفة الله كذا وبه صرح
الرافعي لكن اعتمد شيخنا خلافه وأن ذلك يمين (قوله أو الصفة) هي مانعة خلوفيدخل ما مفهومه
مما سماه كالخالق (قوله والذات) وهي الاسم الدال عليها وحدها أو مع الصفة وهذا مبتدأ خبره
وما بعده كذا كرم لقابله بما يأتي بقوله والصفة وكان المناسب التعبير بالقاء بدل الواو ولا يصح عطفه على ما قبله
لاقتضائه أن الصفة وحدها لا تكون ميمًا أو صريحًا بما يأتي بخالفه ويقتظر بما ذكره خمسة أقسام ما اختص
الله تعالى به وما هو فيه أغلب وما هو فيه وفي غيره سواء وما هو في غيره أغلب وما هو صفة له وادخل بعضهم
الراجع في الثالث نظرا لصحة الإطلاق المعروف كالعالم (قوله وكل اسم مختص به تعالى) ولو بالاضافة أو
مشتقا أو من غير أسمائه الحسنى كصانع الموجودات قال شيخنا الرملي ومنه الجنب الرفيع والاسم الأعظم
ومقسم الأديان وفي شرحه عدم الانقضاء بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية (قوله ولا يقبل قوله) أي الحالف
أي لا يخرج عن الحث دعواه أنه لم يرد به أي بهذا القسم كقوله الشارح يعني المختص به تعالى أي أنه

قبل إرسال السهم فهو معذور في عدم اصابه موضعه فلا يحسب عليه بخلاف الذي أصاب القرض
فانه قد قصده فيحسب عليه لتقصيره هذا غاية ما ظهر لي فليتنامل فقد تأملت بعد ذلك وليس بشئ .

(كتاب الإيمان الخ)

[قوله بذات الله] خرج بذلك الأنبياء والكعبة والملائكة وغير ذلك الحديث من كان حالفا فليحلف بالله
أوليسمت قال الشافعي وأخشى أن يكون الحلف بغيره معصية وبها صرح الجويني والداردي وقطع الامام
بعد التحريم ومن ذلك الحلف بالطلاق واعترض ابن برهان التعبير بالذات في كلام المتكلمين والفقهاء
وقال ليست بهذا المعنى يعني الحقيقة معروفة في اللغة وأما هي بمعنى صاحبة [قوله بما مفهومه الذات] أراد
بهذا سائر ما يأتي الى قوله والصفة وذلك لأن الرازي والخالق ونحوهما مفهومها الذات لأنها أسماء لها
وهي المرادة منها وكذا النقي والموجود ونحوها إذا أر يد به الذات تكون مفهومه وقوله أو مفهومه الصفة
والذات ناظر لقوله بعد الصفة كوعظمة الله وذلك لأن الحالف بالعظمة المضافة لله تعالى فالعظمة محض صفة

(كتاب الإيمان)
جمع يمين (لا تعتقد) اليمين
(الابواب الله تعالى أوصفه)
له بأن يحلف بما مفهومه
الذات أو الصفة والذات
(كقوله والله ورب العالمين)
أي مالك المخلوقات (والحي
الذي لا يموت ومن نفسى
بيده) أي قدرته يصرفها
كيف يشاء (وكل اسم له
مختص به سبحانه وتعالى)
غير ما ذكر كلاله والرحن
وخالق الخلق (ولا يقبل
قوله) في هذا القسم (لم أورد
به اليمين) لاني الظاهر ولا
ليها يمينه وبين الله تعالى

لم يرد أى بافراده اليمين لأنه منصرفه اليه من غير ارادته فلا ينصرف عن اليمين الا بصرفه بارادة غير
اليمين فهما مستثنان عدم ارادة اليمين و ارادة عدم اليمين والذي في كلام المصنف هي الأولى وبقى مسئلة
ثالثة ليست في المناهج وهي ارادة غير الله تعالى باسم من هذه الأسماء التي في هذا القسم وحكمها عدم قبوله
في ذلك ومن قال ان هذه التي في المناهج يجعل ضمير به عائدا لاسم الله فقط وانه كان الصواب أن يقول لم أرد
به الله تعالى لأن ارادة غير اليمين مقولة غير مصيب بل هو ساء أو غافل أو جاهل بأساليب الكلام بل
كلامه متناقض اذ مفاد لم أرد به الله ولم أرد به اليمين واحد وهو عدم الارادة المفيدة للاطلاق ومفاد
أردت به غير الله أو أردت غير اليمين اثبات للارادة المطلقة بغير الله أو بغير اليمين فبين المقادين مضادة
فالمناهج لو غير لفظ اليمين بلفظ الله لم يختلف الحكم فيه فاذا ذكره المعارض على التعبير بقوله لأن ارادته
غير اليمين مقبولة غير مستقيم فبان بذلك فساد الاعتراض على المناهج وفساد التصويب عليه وان كلامه
هو الحق الذى لا غبار عليه ولذلك لم يعترض عليه هذا الشارح المحقق الذى هجرت العقول والافهام عن
ادراكه بأساليب الكلام فلا زالت سحائب الرضوان منهلة عليه ولا زال قبره روضة يانعة فوقه وحواليه
(قوله والرب) لأن آل قرينة ضعيفة لاقوة لها على الفناء القصد وبذلك فارتقت الاضافة فيما تقدم
(قوله والحق) والطالب والغالب والمدرک والمهلك (قوله الا أن يريد به غيره) ظاهره ولومعه فليس
يحمينا وهو محتمل فراجع (قوله سواء) نصب على الحالية أو بترفع الخافض أو المصدرية أى استعمالا
سواء (قوله الابنية له) ظاهره ولومعه غيره وهو محتمل وفيه مع ما قبله تدافع في صورة اجتماع ارادته مع
غيره فراجع (قوله فهو بها يمين) هو المعتمد (قوله كوعظمة الله) فالعظمة صفة محضة له تعالى
بحسب الوضع فقال بعضهم إنها لمجموع الذات والصفة فيه نظر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال لم تصح اضافتها
الى الله تعالى كما يقال خالق الله ولا رازق الله فتأمل وراجع (قوله وكلامه) ومنه منسوخ التلاوة والتوراة
أو الانجيل كذا ذكره شيخنا هنا وهو لا حاجة اليه الا اذا أريد بالكلام مصادقه فتأمل (قوله بأن يؤتى
الح) هذا شرط للصراحة فهو يمين مع الهاء بالية (قوله وبالقدرة الخ) وبكلامه الحروف أو النقوش
وبالبقية ظهوراً ثارها وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين مالم يرد بالكتاب الحروف أو نحوها وبالقرآن
المخططة أو نحوها بالمصحف الأوراق أو نحوها (قوله وحق الله فيمين) صريح إن جرح والافسكائية قاله
شيخنا الرملي وحق الكتاب أو المصحف أو القرآن كذلك مالم يرد ما تقدم (تنبيه) هذا الذى تقدم في

والمضاف اليه مفهومه الذات وبالجملة فالمحل محل تأمل ونظر فان الرحمن والرحيم والخالق ونحو ذلك مفهومها
الصفة والذات بل الرب وأمانحو وعظمة الله فالخلاف به نفس العظمة مثلا وهي محض صفة غاية الأمر أنه لا بد
من اضافتها وذلك لا يخرجها عن كونها هي المخلاف بها وليست الذات المقدسة من مفهومها فليست تأمل وعبارة
الحرر بذات الله أو صفته فالأول كالنفي أعبدته ومن نفسى بيده الخ والذي في الروضة أن يخلف بالله أو باسم
من أسمائه أو صفة من صفاته وأراد بالأول نحو الذى أعبدته أو الجمله أو فلق الحبة أو نفسى بيده أو مقلب
القلوب ونحو ذلك ويجوز أن يكون قول الشارح رحمه الله والذات كقوله الخ استثناءا وحيث قد يتضح
الكلام ويزول الاشكال [قوله وما انصرف الخ] قال الزركشى وجه اندراج هذه في القسم الأول وان
كانت صفات أنها غلبت عليها الاسمية [قوله سواء] نصب على الحال [قوله الابنية] فهو كناية وما قبله نص
أو صريح وظاهر ويجوز أن يقول الصريح قسمان نص وظاهر فلا واسطة بين الصريح والكناية [قوله
كوعظمة الله] قال الزركشى علم مما فسر به الصفة ان المراد بما سلف جميع أسمائه سواء اشتقت من صفة
ذات كالسميع والعليم أم من صفة فعل كالخالق والرازق [قوله الضمير في الستة] انظر لو أتى بالضمير بعد

(وما انصرف) من هنا
القسم (اليه سبحانه عند
الاطلاق كالرحيم والخالق
والرازق والرب) والحق
(تتعقده اليمين الآن يريد
غيره) تعالى فانه يستعمل
في غيره مقيدا كرحيم القلب
وخالق الافك ورازق
الجيش ورب الابل (وما
استعمل فيه وفي غيره) تعالى
(سواء كالثمن والموجود
والعالم) بكسر اللام (والحق)
والنفي (ليس يمين لابنية)
له تعالى فهو بها يمين وفي
وجه صححه الرافعي في
الشرح أنه ليس يمين وصحح
في الروضة الأول (والصفة
كوعظمة الله وعزته
وكبريائه وكلامه وعلمه
وقدرته ومشيئته يمين) بأن
يؤتى بالظاهر بدل الضمير
في الستة (الا أن ينوي) أى
يريد (بالعلم المعلوم وبالقدرة
المقدور) فانه يقبل فيه
ولا يكون واحد منهما يميناً
لأن اللفظ محتمل له (ولو قال
وحق الله فيمين) لفظة
استعماله فيها بمعنى استحقاق
الله الالهية (الا أن يريد
العبادات) التي أمر بها
فليس يمين لاحتمال اللفظ
لها (وحروف القسم) عند
أهل اللسان ثلاثة (باء)
موحدة (واو وطاء)
فوقائية (كبابه وواؤه
وتالفة)

الثاء) للقوائية (بالله)
والواو بالمظهر وتدخل
الموحدة عليه وعلى المضمر
فهى الأصل وتليها الواو
(ولو قال الله ورفع أو نصب
أو جر) لأفعلن كذا
(فليس يمين الابنية) لها
واللحن بالرفع لا يمنع انعقاد
اليمين والنصب بنزع الجار
(ولو قال أقسمت أو أقسم
أو حلفت أو أحلف بالله
لأفعلن) كذا (فيمين
إن نواها أو أطلق وإن قال
قصدت خبرا ماضيا) في
صيغة الماضي (أو مستقبلا)
في المضارع (صدق باطنا
وكذا ظاهرا على المذهب)
وفي قول لا وبه قطع بعضهم
لظهور اللفظ في الانشاء
فإن عرف له يمين ماضية
قبل قوله في إرادتها قطعاً
(ولو قال ليبره أقسم عليك
بالله أو أسألك بالله لتفعلن)
كذا (وإراد يمين نفسه
فيمين) يستحب للمخاطب
إبراره فيها (والا فلا)
ويجمل على الشفاعة في
فعله (ولو قال إن فعلت كذا
فأنا يهودى أو برى من
الاسلام فليس يمين) ولا
يكفر به إن قصد تبعية
نفسه عن الفعل قال في
الروضة وليقل لإله الإله
محمد رسول الله ويستغفر
الله وإن قصد الرضا بذلك

صفات الذات الثبوتية القائمة به في الأزل أما صفاته السلبية وهي القائمة به كذلك كعدم جسميته وعرضيته
وصفاته الفعلية كخلقه ورزقه ورحمته وهي الثابتة له فيما يزال فتردد شيخنا في الأولى وقال القاضي فتعقد
اليمين وجرى عليه العبادى وجزم بعد انعقاد اليمين بالثانية تبعاً للإمام الرافى والجمهور خلافاً للخفاف
فراجعهم وأما نحو على عهد الله وبنائه وكفاله وأشهد بالله وأمر الله - كناية (فرع) لوقال إن فعلت كذا
فأيمان البيعة لازمة لى أو فأيمان المسلمين لازمة لى فإن أراد اليمين بالله أو أطلق لم تنعقد وإن أراد بيعة
الحجاج انعقدت على ما يأتي لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلما تولى الحجاج
ربها أيماناً تشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والحج والاعتاق وصدقة المال وانظر ماذا يلزمه
منها ولو شارك في بيعة بين ما ينعقد به وما لا ينعقد به كوالله والكعبة فقال العبادى المنع عنه عندى الانعقاد سواء
قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجعهم (قوله وتختص الثاء بالله) الأنصح ويختص
الله بالثناء وسمع شاذاً ترب الكعبة وتارحن وتحيات الله ولا ينعقد بها اليمين وقيل هو كناية وحكمة
اختصاصها جبرضعفها لأنها بدل عن الواو التي هي بدل عن الموحدة وخرج بهذه الثلاثة الفاء
والألِف الممدودة والتحتية نحو والله وآله وبالله قال شيخنا فهى كناية وكذا به بتشديد اللام
وحذف الألف على المتمد (قوله أو جر) أو سكن أيضاً (قوله واللحن الخ) أى هنا وكذا في
سائر الأيمان الصريحة والكناية لا يمنع الانعقاد على أنه لالحن لا مكان جعل الرفع على الابتدائية
محذوف أى الله أحلف به والنصب على نزع الخافض والتسكين على نية الوقف (قوله حلفت أو
أحلف) وكذا عزمت أو أعزم وأشهدت أو أشهد ولو حذف لفظ الله لم ينعقد يميناً وإن نواه
(قوله عليك) فلا سكت عنه فيمين مطلقاً (قوله يمين نفسه) أى فقط (قوله يستحب الخ) أى مالم
يقع في مكروه أو حرام ولا يكره عدم إبراره إلا في السؤال بوجه الله وإن كان مكروهاً فيكره السؤال به
ورده (قوله وإلا) بأن أراد يمين المخاطب أو يمينهما معاً أو الشفاعة أولم يرد شيئاً فلا يكون يميناً في الثانية
بحث يعلم مما مر (قوله ولو قال إن فعلت الخ) والحلف بذلك حرام ولو قال يعلم الله أو يشهد الله فإن كان صادقا
فلا بأس وإن كان كاذباً حرام بل إن قصد أن الله يعلم ذلك وهو كاذب فيه كفر كما قاله النووي وتبعه شيخنا
(قوله إن قصد تبعية نفسه) أو أطلق (قوله لا إله إلا الله) والأولى الاثبات بأشهاد بل يتعين أن كان كفر

تقدم ذكر الظاهر هل يكفي [قوله وتختص الثاء بالله] قيل الصواب ويختص الله بالثناء لأن الباء مع فعل
الاختصاص إنما تدخل على المقصور [قوله فهى الأصل] قال النحاة أبدلوا من الباء واوا لقرب المخرج ثم
من الواو ثاء لقرب المخرج كفى ترات وإنما اختصت الثاء بلفظ الله لأنها بدل من بدل فضايق التصرف فيها قال
ابن الحشاش هى وإن ضاق نصرت فما قد يورك لما في الاختصاص بأشرف الأسماء وأجلها [قوله بالله] احتز
عن أن يقول أقسم فقط لكن أورد حديث الرؤيا التي فسر لها الصديق وقوله أقسمت عليك لتخبرنى
فقال صلى الله عليه وسلم لا تقسم قسماً شرعياً كذا قال القاضي عياض لكن قال في
شرح مسلم هو عجيب فإن الذى في جميع نسخ مسلم فوالله يارسول الله لتحدثنى [قوله أقسم عليك] أى
أما بدون عليك فيمين لا يأتى فيها هذا التفصيل [قوله ولو قال إن فعلت كذا] لوقال إن فعلت كذا فعلى
عتق أو صلاة مثلاً لم يمت ما التزم أو كفارة يمين ولو قال العتق يلزمنى لأفعلن كذا فالظاهر أنه كذلك لأنه في
معنى أن فعلت كذا فعلى عتق [قوله فليس يمين] لكنه حرام كما صرح به الماوردى والدارمى والنووى في
الأذكار وقوله فليس يمين أى لأنه خال عن اسم الله تعالى وصفاته وعن التزام دعوى القرب [قوله
ومن سبق لسانه] قال الشافى الغفر فى كلامهم غير المعقود عليه ولهذا لو قصد إلى شئ فسبى لسانه

(بالمفسر) كقولہ فی حال غضب أو لجاج أو صفة كلام لا والله تارة و بلى والله أخرى (لم تنعقد) يمينه ويسمى ذلك قنوا اليمين المفسر به في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في حديث أبي داود (٢٧٣) واليهي (وتصح) اليمين (صل ماض

ومستقبل) نحو والله ما فعلت كذا أو فطنته والله لأفعلن كذا أو لا أفعلن (وهي مكروهة) قال تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم (إلا في طاعة) كفعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه خطاة (فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى بحلفه ولزمه الحنث) بالثلاثة (وكفارة أو) على (ترك مندوب أو فعل مكروه) كاللغف في الصلاة (سن حثه وعليه كفارة) أو (على) ترك مباح أو (فعله) كدخول دار وأكل طعام ولبس ثوب (فالأفضل ترك الحنث وقيل) الأفضل (الحنث) ليقنع المساكين بالكفارة (فرج) الأيمان الواقعة في اللغو إذا كانت صادقة لا تنكرو ولا يكره اليمين لتوكيد كلام (وله تقديم كفارة بغير صوم على حث جائز) كالحنث في المباح (قيل و) حث (حرام) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام كلتا (قلت هذا) الوجه (أصح) من مقابله وهو المنع

(قوله بلا قصد) أي لفظها (قوله و بلى والله أخرى) أوجع بينهما خلافا لابن الصلاح قال القاضي ومن لقوا اليمين ما ودخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي وهو كثير وتم البلى به (قوله وهي مكروهة) أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كاذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا فقولهم اليمين الفموس كبيرة هو من حيث اقتطاع المال بها لامن حيث ذاتها فراجع ذلك وإنما كرهت اليمين لأنه ربما يهجر عن الوفاء بها ولكثرة تولع الشيطان به الموقع له في الندم كما في حديث الحلف حنث أو ندم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كاذبا قط (قوله فطاعة) أي ليست مكروهة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت أو فعل مندوب أو ترك مكروه نذبت (قوله عصى بحلفه) أي من حيث الترك أو الفعل لامن حيث اليمين كما تقدم قاله سببية نعم لو أمكن سقوط الواجب كقود أو كان كفاية لم يعص كذا قاله وفيه نظر إلا ان أرادوا امكان عدم الحنث كما لو حلف لا ينفق على زوجته فله طريق في أنه لا يحنث بأن يكفيها ويبرئها وتبرئه (قوله ولزمه الحنث) وفيه عكس ذلك يحرم الحنث ويحصل الحنث في ترك الواجب بفعله وفي فعل الحرام بتركه في وقت قيد به ان قيد وإلا فتركه مطلقا قال بعض مشايخنا ولا بد من العزم على الترك فراجع هذا كما ترى إنما يتصور في المستقبل أي فيما يمكن فعله أو تركه بعد حلفه وان سبق سببه أم لو حلف أنه ترك واجبا معينا كاذبا أو فعل حراما كذلك فهو حنث بمجرد حلفه وهذه من الحلف على الماضي وتلزمه فيه الكفارة خلافا للأئمة الثلاثة (قوله سن حثه) بالثلاثة وفي عكس ذلك يكره حثه وفيه ماضى (قوله فالأفضل الخ) أي يندب عدم حثه تعظيما لاسم الله تعالى نعم ان تعلق به غرض ديني كأن لا يأكل طيب لا يلبس ناعما كره حثه وفي عكسه حثه قطعا فيهما سواء قصد التأسي بالسلف أولا وقال الشيخان ينظر إلى قصد الحالف وهو المعتقد (قوله اذا كانت صادقة لا تنكرو) هذا وما بعده مستثنى من الكراهة السابقة بل لو توقف خلاص الحق عليها وجبت وقيل مأم أن الوجوب لامن حيث ذاتها بل من حيث التوقف (قوله ولا يكره اليمين لتوكيد كلام) اثباتا أو نفي ماضيا أو مستقبلا ومنه حديث والله لأغزون قريشا

(تنبيه) علم مما مر من كلامهم هنا ومن قولهم إن اليمين لا تفسر حكم المحلف عليه حراما أو غيره أنها لا تكون حراما مطلقا وان وصفها بالوجوب وغيره لامن حيث ذاتها بل باعتبار ما هي وسيلة له

إلى غيره كان من لقوا اليمين اه وجعل منه صاحب الكافي ما لو أراد صاحبه أن يقوم لحلف عليه أن يقعد نعم اللغو لا يجري في العناق والطلاق لتعلق حق النير قاله الرافعي رحمه الله تعالى [قوله لا والله تارة الخ] لو قللها في وقت واحد كانت الأولى لقوا والثانية منعقدة قاله الماوردي [قوله المفسر به] الضمير فيه يرجع لقوله لقوا [قوله ومستقبل] لو حلف لا يصعد السماء فلا حنث بل لا تنعقد اليمين للامتناع ولو حلف ليصعدن انقضت وحنث حالا وفرق الرافعي بأن هذا يغفل بتعظيم اسم الله تعالى وحرمة خلاف تمتنع الحنث كالتال الأول [قوله وهي مكروهة] كأنه أراد به ما يشمل الحرام والمكروه وقال الزركشي المراد أنها مكروهة في الجملة كافي المهرر [قوله سن حثه] وتكون اليمين مكروهة في الحالين وان بحث الزركشي أنها خلاف الأولى في الثاني لعله في الأول [قوله ليقنع المساكين] وأيضا ففي إقامته تغيير لموجب الشرع [قوله فرج الخ] يؤخذ منه أن القسم الأخير في كلام المتن مكروه أيضا [قوله جائز] أراد به ما يشمل للمندوب والواجب وغيره وأفهم قوله أن الأولى التأخير وهو كذلك خروجها من خلاف أبي حنيفة

كما تقدمت الإشارة إليه فراجع ذلك من محله وحرره (قوله وله تقديم الخ) فقدم التقديم أولى مطلقا وإذا قدم وفات التكفير بعدم الحنث فله الرجوع بما في الزكاة المجتعة فم لو كان التقديم بالعتق امتنع الرجوع ويقع ندبا وكذا لو خرج العبد عن الأجزاء في الكفارة المجتعة قبل وقت الحنث فيكفر بعتق آخر أو بغيره (قوله فلا يجوز التقديم على السببين) ولا مقارنة السبب الأول أيضا كأن أعتق مع الشروع في الجرح ولو وكل معه لم يصح التوكل وعلم بما ذكر جواز العتق بعد النذر في شفاء المريض ولو قبل الشفاء سواء قيده بوقت بعد الشفاء أولا (قوله على الموت) وكذا غيره مما مر ولعل خصوص ذكره لعدم الإطعام فيه

(فصل : في صفة كفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون الفاء وهو السر وأصله في اللغة لا يطلق إلا على ستر جسم بجسم آخر فها هنا مجاز أو حقيقة شرعية وتقدم أنها جارية في حق المسلم زاجرة في حق غيره وسببت بذلك للأغلب إذ لا إثم في نحو المباح كالندوب ثم إن كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية كأن لا يزني ثم زنى كفرت إثم الحنث أو عكسه كأن لا يصلي فصرأه صلاه كفرت أم العقد كذا قالوه وفيه نظر بما مر فإن كانا مباحين تعلقت بهما لكنها بالحنث أحق لأنه الموجب لها كما يأتي قالوا وهي عجرة ابتداء أى في الحصال الثلاث الأولى مرتبة انتهاء أى في الخصلة الرابعة التي هي الصوم لا اعتبار توقفها على فقد الثلاثة قبلها (قوله يتخير) أى المكفر الحر الرشيد غير المقلد ولو كافرا (قوله بين عتق) أى اعتاق وهو أفضلها ولو في زمن مجاعة على المعتد خلافا لأن عبد السلام (قوله والإطعام) أى تملك أخذها مما يأتي (قوله عشرة مساكين) ولو في عشرة أيام ولا يجوز أقل من العشرة (قوله كل مسكين مد حب) فلا يكفي أقل من مد واحد (قوله من غالب الخ) الاعتبار ما في الفطرة (قوله بلده) أى بلد الخائف الذي حنث فيه وإن لم يحلف فيه أو أدى عنه غيره بلذنه ويحتمل عود ضمير بلده للحنث المعلوم من المقام فيوافق ما ذكر وفي كلام شيخنا اعتبار وقت التكفير فإن أراد به وقت وجوب التكفير فهو ما تقدم لأنه بالحنث وإن أراد وقت إرادة التكفير فقد يخالف ما مر والوجه اعتبار قوت بلد الحنث حالة إرادة التكفير وإن كان في غيره فتأمل (قوله أو كسوتهم) أى العشرة فلا يجوز دونهم ولأن يطعم بعضهم ويكسو بعضهم لأنه تليفق من خصلتين (قوله بما يسمى كسوة) ولو متنجسا أو من جلد أولبد أو فروة حيث اعتيدوا وأوجب الامام مالك وأحمد سائر العورة (قوله كقميص) ولو بلا كم على المعتد أو كبير اجدا لو واحد فلا يكفي دفعه لأكثر من واحد قبل قطيعه (قوله أو عمامة) أو مقنعة أو طرحة لا قلنسوة وقبع وطاقيّة وفصادية وعصابة والاكتفاء بالعرقية في المنهج وغيره محمول على ما يجعل تحت سرج الفرس لا العرقية المعروفة بالطاقيّة كإس (قوله أو إزار) هو المنزر وهو ما يشد

[قوله إلى ارتكاب حرام] والأول نظر إلى أن التحريم ثابت قبل اليمين وبعده فالتكفير لا يفيد الاستباحة (فرع) قال القاضي لو أيس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فيما دفعه رجع كلزكاة وكذا قال الامام لافرق بين البايين . أقول انظر هل يأتي ذلك في العتق عن كفارة اليمين (فصل : يتخير الخ) [قوله وإطعام] لو أطعم خمسة وكسا خمسة لم يصح لأن هذا قسم رابع والتخير في الآية بين ثلاثة فقط [قوله قوت بلده] أى فلا يجوز قوت نفسه إذا خالف قوت البلد (ففيه) إنما اعتبر المقتضى أخذنا من حديث العرق ولأنه سداد الرغب وكفاية المقصد ونهاية الزائد والكسوة لا سبيل إلى ضبطها لاختلاف الناس في الطول والقصر وغير ذلك وعن أبو بلى أن الواجب سائر العورة وهو قول مالك وأحمد قيل وهو قوي لأنها إحدى الحصال فيجب تقديرها كالإطعام واعتذر عنه الأصحاب بأنه خارج عن اعتبار

إلى ارتكاب حرام والصوم لا يجوز تقديمه على الحنث (و) له تقديم كفارة طهار على العود و) كفارة (قتل على الموت و) تقديم (من نور مالي) على المعلق عليه كشفاء المريض في قوله إن شفى الله مريضى فقه على أن أعتق عبدا والولد في الجلع التقديم بعد الحلف والظهار والجرح والنذر الأسباب الأول والحنث وما بعده الأسباب التواني فلا يجوز التقديم على السببين ولا يجوز تقديم الصوم على الموت وصوبوا التقديم على العود بما إذا ظهر من رجعية ثم كفر ثم راجعها وبما إذا طلق بعد الظهار رجعا ثم كفر ثم راجع أما إذا عتق عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لآله لأن التمسك بالاعتاق عود (فصل : يتخير في كفارة اليمين بين عتق كالظهار) أى كعتق كفارته وهو متقدمة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما تقدم في محله (و) إطعام عشرة مساكين كل مسكين مد حب من غالب قوت بلده أو كسوتهم بما يسمى كسوة كقميص أو عمامة (قوله إزار)

لهذه (لاخف وقنازين ومنطقة) بكسر الميم وتقدم ضمير الثلاثة في باقي زكاة النقد ومحرمات الاحرام (ولا تشترط صلاحية) له ما يكس (لرفع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير لا يصلح له و) يجوز (٢٧٥) قطن وكتان وحريز لامة

ورجل وليس له ذهب
قوته فان عجز عن
الثلاثة) أى كل منها (لزمه
صوم ثلاثة أيام) لا ية (ولا
يجب متابعتها في الأظهر)
لاطلاق الآية والثاني يجب
احتياطاً (وان غلب ماله
انتظره ولم يصم) لأنه واحد
(ولا يكفر عبد بماله) لأنه
لا يملك (إذا دام لك سيده
طعاماً أو كسوة وقنا يملك)
بملكه فانه يكفر به والأظهر
عدم ملكه فلا يكفر به
ولو ملكه عبداً ليعتقه من
الكفارة وقنا يملكه فضل
لم يقع عنها لاستناع الولاية
للعبد وقيل يقع والولاية للعبد
(بل يكفر بصوم فان ضربه)
الصوم قال في المحرر لطول
النهار وشدة الحر (وكان
حلف وحنث باذن سيده)
فيهما (صام بلاذن) منه
(أو وحدا بلاذن) لم يصم
الاباذن منه لأن حقه على
النور والكفارة على
التراخي (وان أذن في
أحدهما) فقط (فالأصح
اعتبار الحلف) فان كان
باذن صام بلاذن وان كان
بغير اذن لم يصم الاباذن
والثاني اعتبار الحنث فان
كان باذن صام بعناذن لو

على الوضوء يستر العورة (قوله أورداء) وهو ما يجعل على الكتف كالقفوطة ويكفي المنديل الذي
يجعل في اليد عند شيخنا الرمي وفيه نظر بما مر في العرقية (قوله لاخف) وجوب ومداس ونعل
ونحوها (قوله وقنازين) وخاتم وفضة (قوله ومنطقة) ودرع ولومن نحو حديد كالزردية المعروفة
(قوله فيجوز سراويل صغير) وفيه وعمامته ورداؤه ونحوها لكبير لا تكة السراويل ولا التبان
وهو سراويل لاتصل إلى ركبة صغير قاله شيخنا الرمي فراجعه (قوله فان عجز) وقت ارادته التكفير
بصغير سفة أو فلس مطلقاً أو رق على ما يأتي أو يجره عن قدر ما يخرج به زيادة على ما يكفى للعم
الغالب (قوله والثاني يجب) أى متابعتها احتياطاً جلا لالطلاق على المقيد في كفارة الظهار ومنع
الحل بأن حقه أوسع (قوله انتظره) ولو فوق مسافة القصر وجوبا (قوله ولم يصم) أى لا يصح
صومه من الكفارة (قوله ولا يكفر عبد بـ ل) ولو مكاتباً ولا يكفر سيده عنه به نعم لا يكاتب
التكفير بالطعام والكسوة باذن سيده وليس له أن يكفر عنه بذلك باذنه ويمتنع بالحق مطلقاً (قوله
والأظهر) هو الاعتماد نعم لسيده بعد موته أن يكفر عنه بغير الاعتاق (قوله والولاية للعبد) على هذا
اقول المرجوح كذافي الروضة وفي نسخة منها والولاية للسيد وهو تحريف (قوله بل يكفر) أى العبد
(قوله بصوم) ومثله محجور السفه والفلس قبل فك الحجر عنه (قوله لطول الخ) كأنه احتراز
عن نحو المرض (قوله صام بلاذن) وليس له منعه والقرض أنه يضره في خدمة سيده كاسيد كره
ولو باعه لم يكن لمشتريه منعه ولو أجره فلم يستأجر منعه ولا يصوم الاباذنه (قوله فالأصح) مرجوح
(قوله والثاني اعتبار الحنث) هو العتد (قوله والمراد الخ) فيه اعتراض على المصنف من اقتضاء
كلامه خلاف ذلك (قوله وفي الروضة الخ) تقدم ترجيحه (قوله ولولم يضره) أى العبد ومثله الآية
التي لا تحمل للسيد أمام من تحمل له فلا يصوم الاباذنه مطلقاً (قوله لاعتق) أى على المذهب كما مر في
الرفيق نعم ان قال له سيده ان أعتقت عن كفارتك فصبي حر قبل عتقك أو معه كماله شيخنا
صح عتقه عنها (قوله ولا صوم لماليتها) فالو لم يكن له مال فهو في نوبته كالححر وفي غيرها كالرفيق .

الاسم وهو أصل وعن اعتبار الكفاية وهو عرف [قوله ومنطقة] أى ولا قلده وقولا خلاف في عدم اجزاء
المنطقة وأما الخلف فعلى الأصح ومثله القفازان فيما يظهر ووجه عدم الاجزاء أن ذلك لا يسمى كسوة [قوله
قطن] جمعه أقطان كقفل وأقفال [قوله وكتان] أى وصوف وشعر [قوله أى كل منها] أى لا مجموعها فان
المعنى عليه فاسد [قوله احتياطاً] أى وحلا لهذا المطلق على المقيد في كفارة الظهار. أقول قد يمنع من الحل
لأن الظهار حق آدمي وهذا حق الله تعالى لجزا اعتبار التخليط فيما يترتب على ذاك دون هذا وإيضاف ذاك
سبب حر لم ومقدار الصوم مختلف فيه [قوله ملكه سيده] مثله غيره [قوله يكفر به] أى ان أذن له سيده
في التكفير بماله الزركشي [قوله لطول النهار الخ] كأنه احتراز عن أن يضره لمرض [قوله والثاني اعتبار
الحنث] وذلك لأن الاباذن اذا صدر في اليمين لا يلزمه الاباذن فيما يترتب عليها لأنها حاة من الحنث قال ابن
الرفعة رحمه الله تعالى مأخذ الخلاف يلتفت إلى أن سبب الكفار ماذا ان قلنا اليمين فقط كان المعتبر الاباذن
فيها وان قلنا الحنث فقط اعتبر وان قلنا المجموع وهو الأصح انجبه اعتبار الحنث اذا يلزم من وجود الاباذن
في أول السببين الذي ليس بملجئ للسبب الآخر ترتب الحكم عليه ويلزم من الاباذن في أحد السببين ترتب

بغير اذن لم يصم الاباذن والمراد أن في كل من الحلف باذن والحانث بغير اذن وعكسه وجهين في الصيام بغير اذن أحدهما جواز له والثاني
منه والترجيح مختلف وهو الجواز في الأولى والمنع في الثانية وفي الروضة كأصلها المنع في الأولى والجواز في الثانية ولو لم يضره الصوم
في الخلعة لم يمتنع الى اذن فيه (ومن بصره حر وله مال يكفر بطعام أو كسوة لا حق) لقنعه عن أهلية الولاية ولا صوم لماليتها

يبحث لو خرج وترك فيها
أهلها ومتاعه (فإن مكث
بلا عفر حنث وإن بحث
متاعه) وأهلها كلهم يفتنهما
لأن حلفه على سكنى نفسه
وإن مكث لعنرك أن أعلق
عليه الباب أو منع من
الخروج أو أخاف على نفسه
أو ما يخرج لم يحنث (وإن
اقتتل بأسباب الخروج
كجمع متاع وإخراج أهل
وبس ثوب) للخروج (لم
يحنث) بمكته لما ذكره
عنه بعد الخروج في الحال
(ولو حلف لا يسكنه في
هذه الدار فخرج أحدهما
في الحال لم يحنث وكذا لو بنى
بينهما جدارا لكل جانب
مدخل) لا يحنث (في الأصح)
لا يشترط برفع المساكنة
والثاني بحث لحصولها إلى
تمام البناء من غير ضرورة
وفي الروضة كإصلها نسبة
تسميته إلى الجمهور
وترجيح الأول إلى البغوي
(ولو حلف لا يدخلها وهو
فيها أو لا يخرج وهو
خارج فلا حنث بهذا)
للكور لأنه لا يسمى
دخولا ولا خروجا (أولا
يخرج أولا يظهر أو
لا يلبس أو لا يركب أو
لا يقوم أولا بقصد استخدام
هذه الأحوال) التي هو
عليها من التزوج إلى آخرها
(حنث قلت نحيثه
باستدامة التزوج والتطهر)

(فصل) في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرهما (قوله فليخرج) على العادة فلا يكف العذر في
مشيئه لكن يشترط أن ينوي التحول ليمتد عن الخروج المعتاد ولا يكف أقرب البابين فله الخروج من
الأبعد إلا أن كان يصعد نحو سطح (قوله فإن مكث بلا عفر حنث) قال بعضهم وإن كان مكثه بقدر زمن
الاعتكاف وقال شيخنا يفتن ما بعد مكثنا في العرف (قوله أو منع من الخروج) قال شيخنا وليس من المنع
حلف غيره عليه بعد الخروج (قوله أو أخاف على نفسه) وكذا على عتقه أو عرضه أو على ماله لو أخذه معه
أو تركه فيما يظهر فلم يحنث لم يحنث إلا أن كان أو نهارا وإن اختص الأيمن به ومن العذر ضيق وقت صلاة
(قوله لم يحنث بمكته) وإن طال زمنه نعم إن أمكنه في جمع المتاع إنباء غيره في جمعه من يأتونه ولو بأجرة قدر
عليها ولم يفعل حنث (قوله فإليه) أي إلى جمع المتاع أي مع فقد ثوب كاسم وخرج بالعدو إليه ما لو عاد بعد
تحويله ولو لم يغير غرض فلا يحنث وإن طال مثله (قوله ولو حلف لا يسكنه) أولا يسكن معه أولا مساكنة
بينهما (قوله في هذه الدار) أو أطلق فإن نوى شيئا عمل به حتى لو نوى أن لا يسكنه في البلد حنث بسكناه
فيها ولو في طرف بعيد عنه من طرفها (قوله فخرج أحدهما) أي بنية التحول ولو إلى محل ملاصق لها من
نحو خان أوفى دار كبيرة حيث استقل كل محل بمرافقه من نحو بالوعة وحش وصدوسم وغير ذلك (قوله
لم يحنث) فلو قال أردت مدة كسهر مثلا قبل منه في اليمين بالله لا يطلق أو عتق ولو حلف لا يسكن زيدا
وعمرًا برّ مخرج أحدهما أو لا يسكن زيدا ولا عمرًا لم يحنث بذلك (قوله وكذا) لا يحنث على مرجوح
لو بنى بينهما جدارا لكل جانب مدخل في الأصح فيد أنه لو كانا معا في أحد جانبي الجدار حنث قطعا ويظهر
أن جهة ولكل جانب مدخل جهة حالية ليفيد أن كل من المدخلين موجود قبل بناء الجدار بينهما ويحتمل
عطف لكل على بينهما فيكون كل من المدخلين جدد بناؤه كالجدار فراجع (قوله لا تتقاه الخ) فيد
أن محل الخلاف في تعاطيه البناء بنفسه فلو مكث حتى بنى غيره الجدار ولو بأمره حنث قطعا أو خرج بكسر
حتى بنى غيره الجدار ثم عاد لم يحنث قطعا فراجع ذلك (قوله والثاني يحنث) وهو المعتمد عند شيخنا
(قوله ولو حلف الخ) اعلم أن هذه المسائل مختلفة في الحكم والمعنى لم يجعلوا لها ضابطا يجمع جزئيات أفرادها
فيرجع فيها إلى المنقول في كل واحدة منها (قوله أولا بقصد) أو لا يسافر أو لا يشارك أو لا يستقبل القبلة
أو لا يسكن فاستدام هذه الأحوال حنث فلو كرر الحلف فيها تكرار الحنث وكذا لو حلف عليها وشرع فيها
واستدامها في حنث أيضا وهكذا فلو حلف بكما تكرر بكل لحظة حنث فلو قال كلما لبثت فأنت طائفي
طلقت ثلاثا بمضى ثلاث لحظات ولو حلف لا يلبس إلى وقت كذا فاستدامه لحظة حنث أولا يقيم في محل كذا

الحكم عليه كالأذن فيهما .

(فصل : حلف لا يسكنها الخ) [قوله فإن مكث] أي ولو تردد في المكان واستدل لعدم اعتبار المتاع بآية
وبأن أسكنت من ذر بنى فأطلق على ذلك إسكانا وليس معهم رحل ولا متاع واقتضى كلامهم أن المكث
ولو قل يضر قال الرافعي هو ظاهر أن أراد لا أمكث وإن أراد ألا اتخذها مسكنا فينبغي عدم الحنث بمكث نحو
الساعة ثم أجاب بأن مجرد النية لا يخرجها عن السكنى كالمقيم لا يصير مسافرا بمجرد النية (فائدة) جعل
المأوردى من العذر ضيق وقت الفريضة [قوله لم يحنث] أي لأن المشتغل بأسباب الانتقال ليس ساكنا
ههنا [قوله لا يسكنه] مثله لا يسكن معي أولا يسكن معه (فائدة) قال الزركشي من قال في مسئلة جمع
المتاع بعدم الحنث قال هنا كذلك ومن لا فلا لا الرافعي في الشرح الصغير فصحح هناك عدم الحنث وصحح
هنا الحنث وفرق الزركشي بأن قصد المساكنة موجود هنا وقصد التحول موجود هناك وفيه نظر [قوله
وكذا لو بنى بينهما الخ] أي بفعلهما أو بأمرهما أو بأمر الحالف أو فعله [قوله التي هو عليها الخ] قال

ثلاثة أيام فإلما ولو متفرقة حث بخلاف عدم الكلام لأن المقصود منه المجر وهو لا يحصل بغير المتوالي
 (قوله لا نسي زوجا) لأن الخلف فيه منصرف إلى العقد وهو لا يتقدر بمدة قال شيخنا الرملي ويحتمل من
 حث لا يفسر باستدامته مطلقا ووافقه شيخنا كابن حجر في التسري الشرعي وهو حجب الأمة مع الوطء
 بخلاف العرفي وهو حجبها من الابتداء فلا يحتمل باستدامته كالنكاح فراجع (قوله وتطهرا) أي استدامة
 الطهر لا تسمى تطهرا لأنه منصرف إلى فعل الطهارة وهو لا يتقدر بمدة فلو حلف في أثناء الوضوء حث
 باتمامه قاله شيخنا فيه نظر (قوله ليست تطيبا) لأنه ينصرف إلى الفعل (قوله وكذا وطء) أي لا يحتمل
 باستدامته لأنها لا تسمى وطأ وإن كان وطأ وتقدم الفرق بينهما في الظاهر فارجع إليه واستدامة الوطء يعلم
 النزع وإن أنزل (قوله وصوم وصلاة) لا يحتمل باستدامتهما لأن الخلف فيهما ينصرف إلى انعقادهما بالنية
 وهي لا تتقدر بزمن وقولهم صمت شهر أو صليت يوما مثلا لا ينافي ذلك (قوله بنسيانها) أو بأشارة أخوس
 (قوله والمسائل الأربع الخ) وألحق بها النصب فلا يحتمل باستدامته من حلف لا ينصب (قوله لا يدخل
 دارا) ومثله الرباط والمدرسة والمسجد بخلاف البيت لا يحتمل بدخوله دهليزه لأنه محل البيات (قوله حث
 بدخول دهليز الخ) أي بنفسه حيث ينسب إليه فلو حلف إنسان بغير أمره وإن قدر على منعه أو ركب دابة
 زمامها في يد غيره لم يحتمل فإن حله بأمره أو كان الزمام بيده حث وقال بعض مشايخنا لا يحتمل
 في الحمل مطلقا ويحتمل في الدابة مطلقا ولفظ الدهليز فارسي معرب (قوله لا بدخول طاق معقود قدام
 الباب) ولا بدخول درب كذلك وإن نسب لها ودخل في حدها حيث لا باب في أوله ولا بدخول
 نحو اصطبل كبستان ليس داخلا في حدها ولا باب له منها (قوله لا دخوله في البيع) وفرق بأنه من مسماها
 ولا يسمى دخوله دخولا لها كالذي بعده (قوله وكذا محوط) أي لا يحتمل بدخول المحوط الذي لم
 يسقف فإن كان مسقفا ولو لبعضه حث به وإن لم يدخل تحت السقف حيث كان للسطح مرقى
 من الدار والا فلا يحتمل به مطلقا (قوله لم يحتمل) نعم إن اعتمد على ذلك الداخل من رجليه أو رأسه
 أو يده فقط حث قال شيخنا ولو أدخل بدنه كله ولم يعتمد على شيء منه كأن علق بحبل مثلا لم
 يحتمل وفيه نظر ثم رأيت في شرح شيخنا أنه يحتمل فراجع وحرره (قوله لبقاء اسم الدار) فالمراد
 بالأساس أسفل الحيطان ككلها أو بعضها فوق الأرض لا ما تحتها من الأرض فإن لم يبق فوق
 الأرض شيء لم يحتمل بدخولها ولو بعد إعادتها زوال المحلوف عليه وهو اسم الدار نعم إن أعيدت بنفسها وحده
 حث قاله شيخنا فراجع ولو لم يذكر لفظ الدار حث بدخول عرصتها (فتبينه) السفينة والآدمي كالدار
 فلو قال لأركب هذه السفينة أولا كالم هذا الآدمي فترفع عنها بعض الألواح أو قطع منه بعض الأعضاء ثم
 ركبها أو كلفه حث لبقاء الاسم بخلاف ما لو حلف لا يلبس هذا الثوب فترفع منه بعض خيوطه لم يحتمل بلبسه لأن

فيهما لا يسمى تزوجا
 وتطهرا بخلافها في باقي
 الأحوال فتسمى لها
 ودكوبا إلى آخرها
 (واستدامة طيب ليست
 تطيبا في الأصح) فلا يحتمل
 بها الخلف لا يتطيب (وكذا
 وطء وصوم وصلاة والله
 أعلم) أي استدامتها ليست
 نفسها في الأصح فلا يحتمل
 باستدامتها الخلف لا يضعها
 ويتصور في الصلاة بنسيانها
 والمسائل الأربع ذكرها
 الرافعي في الشرح (ومن
 حلف لا يدخل دارا حث
 بدخول دهليز) بكسر
 الدال (داخل الباب) لا ثاني
 له (أو بين بايين لا بدخول
 طاق) معقود (قدام الباب)
 وقيل يحتمل بدخوله في البيع
 (ولا بصعود سطح) من
 خارجها (غير محوط وكذا
 محوط) من الجوانب الأربعة
 (في الأصح) والثاني يحتمل
 لاحاطة حيطان الدار به
 (ولو أدخل يده أو رأسه أو
 رجليه) فيها (لم يحتمل)
 لأنه لم يدخل (فإن وضع
 رجليه فيها معتمدا عليهما
 حث) لأنه نوع من
 الدخول فإن مدحها فيها
 وهو قاعد خارجها لم يحتمل
 (ولو انتهت فدخل وقد
 بقي أساس الحيطان حث)
 لبقاء اسم الدار

حت بدخول ما يسكنها
بذلك لا باعرة واجارة
وغصب (الآن يريد بداره
(مسكنه) فيبحث بالملك
وغيره (ويبحث بما يملكه
ولا يسكنه الا أن يريد)
بداره (مسكنه) فلا يبحث
بما لا يسكنه والأصل في
ذلك أن الاضافة اليه من
ملك تقتضي الملك (ولو
حلف لا يدخل دار زيد
أولا بكم عبده أو زوجته
فباعهما أو طلقها فدخل
وكلم لم يبحث) لزوال الملك
بالباع والطلاق (الا أن
يقول داره هذه أو زوجته
هذه أو عبده هذا فيبحث)
تقليبا للاشارة (الا أن
يريد مادام ملكه) فلا
يبحث (ولو حلف لا يدخلها
من ذا الباب ففزع وسب
في موضع آخر منها لم يبحث
بالتالي ويبحث بالأول في
الأصح) فهما جلالين
على المنفذ دون المنسوب
الغيب ونحوه والثاني
التكس جلا على المنسوب
والثالث لا يبحث بواحد
منهما جلا على المنفذ
والمنسوب معا هذا ان
أطلق فان قل أردت بعض
هذه الحامل حل عليه قطعا
(أو لا يدخل بيتا حث
بكل بيت من طين أو حجر
أو آجر أو خشب أو خيمة)

المعتبر فيه احاطة الحلف عليه بالبدن قاله شيخنا تبحر الشيخنا الرمي وفي السفينة نظر (قوله أو يستأفلا
يبحث) وكذا لو جعلت مخزنا لخب أو غيره أو زينة لبواب أو طاحونا وان بقيت على هيئتها وقت الحلف
وسواء أشار اليها وقت الحلف أولا أخذها مما سيأتي (قوله دار زيد) أو حانوته (قوله لا باعرة واجارة
وغصب) أي لا يبحث بدخول دار تحت يد زيد بشئ من ذلك وان كان ساكنها فيها وكذا ما تحت يده بوقت
عليه أو بوصية له بمنفعتها وقت ابن الرفعة من أئمتنا كالأئمة الثلاثة يبحث بالعار وغيره بمالك كره (قوله الا
أن يريد الخ) هذا كله في الحلف بالله تعالى أما الحلف بالطلاق والعق فيقع بما يملكه وان لم يسكنه وبما
يسكنه ولو لم يملكه لأنهما حق آدمي والرجوع عنه لا يصح وان لم تكن ارادة فالكل سواء في الحكم كذا
قالوا وفيه نظر فتأمل (قوله ويبحث بما يملكه ولا يسكنه) ومثله ما يعرف به كدار العدل يفسد وهذا
راجع لما قبل الارادة اشارة الى أن قول المصنف ما يسكنها مستدرك وشمل الملك ما يتجدد بعد الحلف بزيادة
على الموجود وقتها وهو كذلك على المتعدد واليه يرشد التعبير بالمضارع وهو نظير ما لو حلف لا يكلم عبدا
أولا يس شعره فانه يشمل الموجود والمتجدد ولو بعد خلق شعره الأول لقد رتبه على اتحاد العبد وجوبان
العادة يعود الشعر في زمن يسير وبذلك فارق ما لو حلف لا يكلم ولز يدفاه لا يبحث بكلام الولد الحادث بعد
الحلف (قوله فباعهما) فيه التثنية بعد أو سواء باع السكل أو البعض ههنا أو شيوعا ولو كالباع غيره كوقف
وفرض أخذا من العلة (قوله لم يبحث) وان لم يعلم بالبائع أو الطلاق (قوله لزوال الملك الخ) يعلم منه أن
الكلام وقع بعد لزوم البيع من جهة البائع وأن الطلاق بائن (قوله أن يقول) أو ينوي (قوله تقليبا
للاشارة) أي على الاضافة والاسم نعم ان زال الاسم كأن عتق العبد أو جعل الدار نحو مسجد كما لم يبحث
قاله شيخنا واعتمده ولو لم يد كراسم الدار والعبد حث بدخوله مطلقا (قوله الآن يريد) أي في العين
بالله كما تقدم (قوله جلالين على المنفذ) لأنه الحقيقة دون المنسوب لأنه المجاز (قوله والثاني العكس)
فيه تقديم المجاز على الحقيقة وهو خلاف الأصل في الألفاظ (قوله والثالث الخ) فيه حل اللفظ على حقيقته
ومجازه معا وهو ما عليه الامام الشافعي وموافقه (قوله أولا يدخل بيتا حث بكل بيت) أي ان حلف
بالعينة سواء كان حاضرا أو بدويا في جميع ما يأتي فان حلف بالعجمية كقوله درخانه زروم أو أنه خانه زروم لم
يبحث الا بالبنى فقط وخرج بالبيت الدار وان أطلق عليها اسم البيت كما في مصر فلا يبحث بدخولها كعكسه
(قوله أو خشب) منه القصب والجر يدومحله ان أحكم البناء فيها لا نحو بيوت الرعاة من جريد وحشيش كما
قاله الماوردي (قوله أو خيمة) والمراد بها العرفية المتخذة من نحو الثياب اذا نهبت وشدت أطناها وإن لم

قوله وان صارت فضاء [قوله المتن وان صارت فضاء] لو قال لأدخل هذه حث بدخول العرصة وان
صارت فضاء [قول المتن ولو حلف لا يدخل دار زيد الخ] لأن الاضافة تقتضي الملك ألا ترى أنه لو قال هذه الدار
لزيد ثم قال أردت أنه يسكنها باعارة أو اجارة لا يقبل ولو قال داري لزيد بطل اقراره للتناض (فرع) لو
قال لأدخل حانوت زيد قضيته أن الأمر كذلك لكن ساق الزركشي كلاما طويلا فيها وكذا في الدار
للؤجرة مثلا وحاول الحث نظرا الى عرف اللفظ دون عرف اللفظ قال وقتل هذا في الشامل عن الأئمة
الثلاثة [قوله للملك وغيره] ولو منسوب [قوله فلا يبحث بما لا يسكنه] أي بل يبحث بما يسكنه ولو منسوب
[قوله من ذا الباب] مرجع الاشارة جهة المنفذ والباب وقوله فزع أي الباب المنسوب وهذا ظاهر
والاعتراض عليه لا وجه له [قوله لم يبحث بالتالي] ولوسد الأول [قوله ويبحث بالأول] أي لأنه هو المحتاج
اليه في الدخول والخروج (فرع) حلف لا يدخل من باب هذه الدار جدد لها بابا آخر حث على الأصح
(فرع) حلف لا يدخل هذه الخيمة فضربت في مكان آخر حث بدخولها [قوله أو خشب] فلا
يبحث ببيوت الرعاة من الجريد والحشيش لأنه لا يراد بالسكنى [قوله أو خيمة] قال الزركشي قضية كلامهم

يتأف به زيد وغيره) عالما بذلك (حت وفي قول ابن نوى الدخول على غيره دونه لا يبحث) كما في مسألة السلام الآتية وتفرق بينهما بأن الدخول لا ينجس بخلاف السلام (فلو جهل حضوره) في البيت (تخلاف حث الناس) والجاهل في ذلك والأظهر منه عدم الحث أخذاً من الرافعي في الشرح (قلت ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على قوم هو فيهم) علمه (واستثناء) باللفظ أو بالنية (لم يبحث) وإن أطلق حث في الأظهر والله أعلم) لظهور اللفظ في الجمع والثاني وجه بأن اللفظ صالح للجميع وللبعض فلا يبحث بالشك ولو جهله فهم لم يبحث في الأظهر أخذاً بما تقدم

(فصل: حلف لا يأكل الروس ولا نية له حث برؤس تباع وحدها) وهي رؤس النعم والبقر والأبل (لا) برؤوس (طير وحوث) وصيد الأبلد تباع فيه مفردة) فيبحث بأكلها فيه بخلاف أكلها في غيره فلا يبحث به في وجه صححه المصنف في تصحيح التثنية وفي الروضة كاصلا ووجهه الشيخ أبو حامد والروائي والأقوى الحث وهو أقرب

نرخ أنبلها وخرج بها الفرية وهي مأخوذة من نحو أعواد وتسقف بنحو حشيش كافر في بيوت الرعاة ويظهر أنه لا يبحث بدخوله تحت نحو ردة جعلت على أعواد لدفع حر الشمس مثلاً يردد القلبي بيوت الأعراب ويظهر الحث بها كالخيمة وربما يشملها قول الشارح أو من شعر فتأمله (قوله) لأنها لا يقع عليها اسم البيت) نعم إن كان في واحد منها نحو خلاة حث بدخولها كغارجيل هي للبيات والسكنى فيه (قوله) فدخل يتأف به زيد وغيره) حث وإن استثناء بقلبه أو لسانه لأن الدخول لا يقبض بخلاف السلام كما يأتي ولو قال مؤمناً لسكان أعم وأولى إذ غير البيت مثله إلا نحو حمام أو مسجدهما لا يختص بأحد عرفاً فله شيخنا الرمي وحينئذ في مفهوم كلام المصنف تفصيل فتأمل (قوله) الأظهر منه عدم الحث) وهو المعتمد ولا يلزمه بعد علمه الخروج حالا ولا تنحل الممين (قوله) فسلم) أي ولو من الصلاة على قوم هو فيهم وقصد السلام عليهم وكان المحلوف عليه بحيث يسمح والأفلا حث مطلقاً وإنما اعتبر القصد هنا بخلاف السلام من غير الصلاة لانصراف السلام فيها للتنحل منها (قوله) لم يبحث) لما تقدم وظاهره سواء حلف بآفة أو بالطلاق فراجع (قوله) إن أطلق حث) إلا في السلام من الصلاة كافر (فصل) في الحلف على الأكل والشرب وما يقتلوه بعض المأكولات وغير ذلك والقاعدة في ذلك العمل بالعرف فإن اضطرب عمل بالغة (قوله) حث برؤوس) أي بأكل ثلاث رؤوس إن حلف بالطلاق نظراً لتحقق العصية فإن حلف بآفة حث بواحدة كاملة عند شيخنا وهو الوجه لما يأتي وقال الخطيب وابن عبد الحق يبحث ببعض واحدة أيضاً ولو حلف لا يأكل رؤوساً بالتكثير لم يبحث إلا بثلاث مطلقاً عند الجميع هذا في النفي وأما في الإثبات كالحلف لا يأكل رؤوساً أو الرؤوس فلا يبرأ إلا بثلاثة مطلقاً كاذكره الشيخان وفاقاً لابن الصباغ وغيره وقال المارددي والروائي إذا حلف على معدود في الإثبات نحو لا أكل الناس أو لا تصدقن على المسكين لم يبرأ إلا بثلاثة اعتباراً بأقل الجمع وفي النفي يبحث بواحدة اعتباراً بأقل العدد والفرق أن في الجمع يمكن وإثبات الجميع متعذر فاعتبر في كل ما يناسبه اهـ لكن في جعل أقل العدد واحداً انظر فراجع (قوله) تباع وحدها) أي شأنها ذلك (قوله) الأبلد الخ) أي إلا أن كان الحالف من بلد تباع فيه مفردة سواء حلف فيه أو في غيره أكله فيه أو في غيره على المعتمد من الخلاف المذكور بمده (قوله) والأقوى الحث) هو المعتمد (قوله) وهل يعتبر) أي على كل من الوجهين (قوله) وجهان) أحدهما الثاني كالتهم (قوله) إذا حلف) أي ولا نية له فإن نوى شيئاً حل عليه فلا يبحث بغيره وكذا يقال في جميع ما يأتي (قوله) على مزاييل الخ) أي على بيض شأنه أن يشارك بآفة في حياته ولو غير ما كول اللحم كغراب وحية لأن البيوض كلها مأكولة وإن حرمت لضرر كسم في بيض الحيات وسواء أكله وحده أو مع غيره ويبحث ببعض بيضه لأنه اسم جنس سواء عرفه أو نكره فإن قال بيوضاً لم يبحث إلا بثلاثة مطلقاً ويشترط في الحث كونه يسمى حالة أكله بيضاً بأن

تصورها بما إذا اتخذت مسكناً (قوله) ولا يبحث بمسجد (لو نواه فالظاهر الحث وبه مرجح الجرجاني خلافاً لابن سراقه (قوله) ولو جهل حضوره الخ) لو قال والله لأدخل عليه عامداً ولا ناسياً حث عند دخوله جاهلاً بخلاف (فتفيه) لا تنحل الممين بالفصل ناسياً ولا جاهلاً

(فصل: حلف لا يأكل الروس الخ) (قوله) ولا نية له) قيل كان ينبغي أن يقول مثل ذلك في مسألة البيض الآتية (قوله) والبقر والأبل) لأنها تفصل عن أبدانها وتباع وحدها (قوله) لطير وحوث) قال الشيخ عز الدين رحمه الله تعالى قاعدة الإيمان أتباع العرف مالم يضطرب فإن اضطرب اعتبرت اللغة (قوله) وصيد من عطف العام على بعض أفرادها (قوله) بخلاف أكلها) منفصلة أو متصلة (قوله) والأقوى الحث) علمه الرزكوني شارح التنبيه بأن العرف إذا ثبت في موضع عم تكثير الرز بطبرستان فقوله الشارح نقلاً عن الروضة

في ظاهر النص وهل يعتبر نفس البلد الذي ثبت فيه العرف أم كون الحالف من أهله وجهان فإن قصد أن لا يأكل ما يسمى رأساً حث برأس السمك والطير وغيره وإن قصد نواهاً لم يبحث بغيره انتهى (والبيض) إذا حلف لا يأكله (يحمل على من يابى بآفة في الحياة كدجاج

يجمع له (وفضاعة وحلم لاسمك وجواد) لأنه يخرج منه بعد الموت بشق البطن فيبحث باكل القسم الأول دون الثاني (واللحم) إذا حلف لا يأكله يحمل (على فم) أي ابل وقر وغنم (وخيل ووحش وطير) ما كولين فيبحث بالأكل من مذاكها على لينة وملا يؤكل كاذب (٢٨٠) وجهان رجح القفال وغيره الحنف والشيخ أبو حامد والرواني المنع قال في

يتصلب قشره لا بما يسمى عقودا في باطن السجاجة ولا بما خرج منها بلا قشر متصل ولا بما تفرخ منه ولا بأكله في نطف حلاوة المنقوش المعروفة (قاعدة) البيض كله بالضاد المجهمة إلا من النمل فهو بالطاء المشالة (قوله بفتح أوله) أي على الأفصح فهو مثلك الأول وهو اسم لا تسمى واسم الذكر الذي ويبحث ببيضه أيضا وهو يبيض في عمره مرة واحدة يضة واحدة أوفى كل سنة يضة واحدة (قوله لاسمك) أي يبيض المعروف بالبطارخ (قوله من مذاكها) سواء أكله مطبوخا أو مشويا أو فشا (قوله وملا يؤكل) في اعتقاده الخالف (قوله المنع) أي منع الحنف في أكل لحم الميتة وغيره لما كره أقوى وهو العتيد (قوله لاسمك) أي حيوان البحر وإن لم يكن من السمك المعروف (قوله بفتح أولهما الخ) ويجوز سكون ثانيهما مع فتح أولهما وكسره (قوله ومسمى) هو مقصور بوزن رضا اسم للصارين (قوله ويرثه) بالهمز وتركه وقاضة وذكروا اثنين وأما الجلدان ريق فكلاهما والإفلا (فرع) لا يبحث من حلف لا يأكل ميتة ميتة سمك وجواد ولا من حلف لا يأكل دما بكبد وطحال (قوله والدم) ويسمى الودك (قوله وشحم ظهر) و بطن وعين وجنب وفي تناوله لشحم الظهر والجنب نظر لما سمي أنهما من اللحم وهو لا يتناوله (قوله وكل دهن) قال شيخنا من حيوان كسمن وزبد وهو ظاهر وفي شرح شيخنا تناوله لمن غير ذي الروح كسمسم وزيت ولم يرضه شيخنا وليس من السمك اللبن والقشطة على المعتد عند شيخنا (فرع) السمك والزبد واللبن والدم متغيرة لا يتناول واحد منها واحدا من البقية والقشطة متغيرة لغير اللبن والدم ما كان من ذي الروح المذكور فلا يبحث من حلف عليه يغيره والزفر يتناول اللحم والبيض ولو من سمك فيهما ويتناوله دهن الحيوان لا غيره ولاد من ميتة والمرق ما كان عن لحم وفيما كان عن نحو كرش وجهان والظاهر الحنف به والأدم والادام والتأدم سيأتي (قوله ولحم البقر يتناول جاموسا) أي دعبا وهي البقر المشهور ولا يتناول أحدهما الآخر ولحم النعم يتناول ضاؤا ومعزا ولا يتناول أحدهما الآخر (قوله مشبرا إلى حنطة) أي إلى قدر ضنها يمكن تناوله عادة ولو في مذقة طوية كافي شرح الروض لكن ينظر إلى قدر ذلك الطول بماذا يقدر من الزمن (قوله لا آكل هذه) وكذا لا آكل الحنطة هذه لأن ناخرا الإشارة عن الاسم كالاتصار عليها هنا وفيما يأتي (قوله حث بأكلها) أي جميعها ولو مقلية ويطحنها ولا يضر نحو بقاء دقيق نافعه في الرخا ونحوها خلافا للعلامة السباطي والطبيب والبرلسي ولا يبحث بما ينشأ عنها والوزعت (قوله لا آكل هذه الحنطة) بأن قدم الإشارة أولم يذكرها نحو لا آكل حنطة (قوله حث بها مطبوخة) ما لم تهر عسيدة لأنها حثت كالحنونة الآتية وهل يعتبر نفس البدأ على الأول [قوله لاسمك] يبيضه هو البطارخ قال الزركشي ولا يجوز أكل المصران الذي مع البطارخ في الجوف لأنه محتمل على النجاسة [قوله كرش] يقال بفتح الكاف وكسر الراء وبسكون الراء مع فتح الكاف وكسرها ومثلها السكد [قوله في الأصح] ولا يبحث أيضا بالجلد قال بعضهم إلا أن كان صغيرا يؤكل معه ولا يبحث أيضا بقاضة السجاج ونحوه [قوله الذي لا يتناوله] أي أما ما يتناوله فلا حث به قطعا [قوله وقيل هما شحم الخ] وجه الأول أنهما في معناه ووجه الثاني نباتهما في اللحم وشبههما به في الصلابة [قوله و بطن] وكذا يتناول اللبن بلارب دون دهن السمسم ونحوه لأن الدم مرتبط بذى الروح [قوله حث بأكلها] أي كمالها لكن في الماحن لا يمتن شيء يعلق في الرخا والظاهر عدم اغتفاره [قوله حث

الروضة المنع أقوى (لاسمك وجواد) لأنهما لا يفهمان من إطلاق اللحم هرقا (وشحم بطن) وشحم عين لأنهما يخالفان اللحم في الصفة كالاسم (وكذا كرش وكبد) بفتح أولهما وكسر ثانيهما (وطحال) بكسر الطاء (وقلب) ومضى وورثة (في الأصح) والثاني نظر إلى أنها مقام مقام اللحم (والأصح تناوله) أي اللحم (لحم رأس ولسان) وجلد وأكل عرج والثاني يقول لا يفهم من إطلاق اللحم هرقا (وشحم ظهر وجنب) وهو الأبيض النقي لا يتناوله الآخر لأنه لحم سمين ولهذا يحمر عند الجزال والثاني نظر إلى اسم الشحم ويبنى عليهما الخلف في قوله (وأن شحم الظهر لا يتناوله الشحم) إذا حلف لا يأكله (وأن الآية والسنام) بفتح أولهما (لبسا شحما ولا لحما) أي ليس كل منهما ما ذكر لخالفته له في الاسم والصفة فلا يبحث بهما من حلف لا يأكل شحما ولا لحما وقيل هما

شحم وقيل لحم فيبحث (والآية لا تتناول سناما ولا يتناولها) فلا يبحث من حلف لا يأكل أحدهما بالآخر بها

(والسم يتناولهما) وشحم ظهر و بطن (وكل دهن) فيبحث بأكل أحدهما من حلف لا يأكل دما (ولحم البقر يتناول جاموسا) فيبحث بأكله من حلف لا يأكل لحم بقر ويبحث بقر الوحش أيضا (ولو قال) في حلفه (مشبرا إلى حنطة لا آكل هذه حث بأكلها على هبتها ويطحنها ونحوها) عملا بالإشارة (ولو قال) فيه (لا آكل هذه الحنطة حث بها مطبوخة وبنية ومقلية) بفتح الميم

(لا بطحينها وسويقها وجبينها وخبزها) (زوال اسمها) (ولا يتناول وطب تمرا ولا بسرا ولا هب ز بيابوكذا العكوس) فلا بحث بأكل
 التمر من حلف لا يأكل رطباً والعكس وكذا الباقي (ولو قال) في حلفه (لا أكل هذا الرطب فتتمر فأكله أولاً أكلهم فما الصبي
 فسكاهم شيخاً فلا بحث) به (في الأصح) (زوال الاسم والثاني بحث) (٢٨١) لبقاء الصورة وإن تغيرت الصفة

(والخبز يتناول كل خبز
 كحطة وشعير وأرز وباقلا
 ونذر) جتح الممطرة وضرم
 الراموتشيد الزاي واللام
 مع القصر والحجاء القال
 والماء عوض من ولو أو
 ياء (وحصن) بكسر الحاء
 وفتح الهم وكسرهما
 فيبحث بأكل أي منها من
 حلف لا يأكل خبزاً ولا
 يضر كونه غير معهود ببلده
 وسواء ابتلعه بعد مضغ أم
 دونه أكله على هيئته أم
 بعد جمعه ثريداً كما قال
 (فلو ثرده) بالثنية مخففاً
 (فأكله حنت) لكن لو
 صار في المرققة كالحسو
 فتحسبه لم يبحث (ولو
 حلف لا يأكل سويقاً
 فصفه أو تناوله بأصبع)
 مبلولة (حنت) لأنه بعد
 أكله (وان جمه في ماء
 فشربه فلا) يبحث لأنه
 ليس أكله (أو) حلف
 (لا شربه) أي السويق
 (فبالعكس) أي يبحث في
 الثانية دون الأولى (أو)
 حلف (لا يأكل لبناً أو مالحاً
 آخر) كالسلس (فأكله
 بخبز حنت) لأن أكله
 كذلك (أو شربه فلا)
 يبحث لأنه لم يأكله (أو)

(قوله لا بطحينها) أي لا يبحث بأكله ويظهر أن منه الجريش وعطف سويقها يدل لذلك لأنه دقيقها فهو
 من عطف الطائر أو الأعم فتأمل (قوله وكذا الباقي) مما ذكره غيره من بقية أنواعه فان أوله طلع ثم خلال
 بفتح المجهمة ثم طلع ثم يدر ثم رطب ثم تمر ولا يبحث في الرطب بالمشخخ يضم الميم وفتح المجهمة والبدال المستدرة
 وآخوه خام مبهمة ويقال به بصير المعمول وهو ما عولج حتى يترطب ويبحث في البسر والرطب بالنصف نعم إن
 قال رطبة أو بسرة لم يبحث به (قوله زوال الاسم) لأنه المعتبر حيث أخرج عن الإشارة فلأخرها عنه أو اقتصر
 عليها حنت مطلقاً والمراد بالشيخ البالغ والعبد إذا عتق كالصبي إذا بلغ (قوله كل خبز) أي مخبوز ومنه
 الكنافة والقطائف والراقق ونحوها وخروج به المقل كل لآلية وما يخبز تارة وبقي أخرى كالسنبوسك فلكل
 حكمه فيبحث به مخبوزاً لا مقلباً (فرع) العيش والحلف بكسر الجيم وسكون اللام خاص بالخبز المعروف
 لانهو فطير ورقاق (فتبينه) ظاهر كلامهم أنه يبحث في الخبز ولو ببعض رقيق والوجه أن يجري فيه ما يقل
 في الروس فتأمل (قوله وسواء الخ) هذا من الحلف باقية أما بالطلاق فلا يبحث إلا بأكله بعد مضغ لأنه الأكل
 لغة المعتبر في الطلاق (قوله لكن لو صار الخ) هو استثناء من التبريد الذي يبحث به والرققة في الأصل ماء طبخ
 اللحم والمراد بها هنا أعم من ذلك (قوله كالحسو) هو بفتح الحاء ضم السين المهملة وتشديد اللام أو اسم
 للمزوج من الدقيق أو الخبز أو نحوهما بالماء حتى يصير كالسائغ (قوله فتحسبه لم يبحث) وكذا الودقة ناعماً واستفه
 لأنه لا يسمى الآن خبزاً (قوله سويقاً) هو دقيق الشعير أو مطلق الدقيق أو ما قلى بنا قبل طحنه (قوله
 فبالعكس الخ) لأن الأكل في الجوامد والشرب في المائعات ولو حلف لا يطعمه حنت بكل منهما ولو حلف
 لا ينفق حنت بوجود طعمه بضمه وان جمه والايحار في الحلق وان وصل جوفه لا يسمى أكلاً ولا شراباً ولا ذوقاً
 فلا يبحث به فيها (قوله لبناً) وهو ينصرف عند الإطلاق إلى الماء كولو من آدمي أو صيد بجميع أنواعه ولو في
 زبد أو قشلة ومنه اللبن الذي ينزل أول الولادة بخلاف المعمول في النار في الأواني وبخلاف اللبن والمصل
 والأقط والسمن واللبن غير الماء كولو كلب الأنان (قوله عينه ظاهرة) أي جرمه في العصيدة مثلاً مشاهداً
 متميزاً في الحس لا ربحه وطعمه ولونه (فتبينه) لو حلف لا يأكل عنباً أو رماناً أو قصباً أو نحوها فقصه وشرب
 ماءه أو مصه ورعى فله لم يبحث لأن هذا لا يسمى أكلاً ومنه سكر وضعه في فيه وذاب بنفسه وبلعه فان أذابه حنت
 بها مطبوخة [أي مع بقاء الحبات] (قوله لا بطحينها الخ) استشكل الزركشي ذلك بما لوقال ان ظهرت
 من فلانة الأجنبية فانت على كظهر أي ثم تزوجها وظهر منها فانه يكون مظاهراً من الأولى ويكون
 قوله الأجنبية تعريفاً قال في الفرق اهـ أقول الفرق أن الظاهر لا يصح شرعاً إلا من زوجة فوجب
 انحطاط الوصف معه على التعريف بخلاف أكل الحنطة فانه يمكن مع وصف الحنطة فجاز اعتبار وصف
 الحنطة معه ويحتمل أن يكون على التقريب [قوله فسكاهم شيخاً] مثله البالغ ولو قال لا أكل لحم هذه
 البقرة وأشار لسخلة حنت بها بخلاف نظيره من البيع فانه يبطل لأن السيئة إذا فسد بعضها فسد كلها [قوله
 ولو حلف لا يأكل سويقاً] من قوائد الباب أن الأفعال مختلفة الأجتناس كالأقوال ثم ما صح هنا من أن
 الأكل لا يشترط فيه المضغ صحح في الطلاق خلافه [قوله أو حلف لا يأكل لبناً الخ] (فرع) حلف
 لا يأكل مما اشتراه زيد لا يبحث بما اشتراه زيد مع عمرو [قوله ان كانت عينه ظاهرة] بحيث يرى جرمه

(٣٦) - (قلوبى وعميره) - رابع) حلف (لا يشر به فبالعكس) أي يبحث في الثانية دون الأولى (أو) حلف
 (لا يأكل سمناً فأكله بخبز جامداً أو ذائباً) بللمجة (حنت) كما لو أكله وحده (وان شر به ذائباً فلا) يبحث (وان أكله في عصيدة
 حنت ان كانت عينه ظاهرة) بخلاف ما اذا كانت مستهلكة (ويدخل في

كانقصر والزبيب (قلت)
أخضع من الرافعي في الشرح
(وليمون ونبق وكذا
بطيخ) بكسر الباء فيها
(ولب فستق) بضم التاء
وفتحها (وبندق وغيرهما
في الأصح) فهو من يابس
الفاكهة والثاني ينفيها
عنه وعن البطيخ (لاقتاء)
بكسر القاف وبالمثناة والمد
(وخيار وباذنجان) بكسر
الذال المعجمة (وجوز)
قلبت من الفاكهة (ولا
يدخل في الثمار) بالمثناة
إذا حلف لا يأكلها (يا بس
واحدة أعلم) وهي جمع تمر
(ولو أطلق بطيخ وتمر
وجوز لم يدخل هندي)
من الثلاثة فيها فلا يحث
بأكله من حلف لا يأكلها
والهندي من البطيخ
الأخضر (والطعام) إذا
حلف لا يأكله (يتناول
قوتاً وفاكهة وأدماً
وحلواء) وتقدم في باب الربا
السواء وفيه هنا وجهان
(ولو قال) في حلفه (لا آكل
من هذه البقرة تناول
لها) فيحث به (دون
وله) لها (ولبن) منها فلا
يحث بهما (أو من هذه
الشجرة تمر) يحث به
(دون ورق وطرف غصن)
منها عملاً في الحث
بالمطرف في المثلثين

قاله شيخنا ولعله إذا كسره بأسنانه لأن أداره بلسانه حتى ذاب كما هو الوجه فراحه
(فرع) لو حلف لا يفطر حث بكل مفطر ولو جامعاً لبردة وحيض وجنون ودخول ليل (قوله فاكهة)
وهي في الأصل اسم اسكل حلو لذيق الطعم ذي شجر (قوله وعنب ونبين) ومنه الجيز المعروف أخذاً
بإطلاقهم ويقال له التين الأحق وتوقف بعضهم في الحث به هنا وفي دخوله في التين عند إطلاقه
فراحه (قوله بضم الهمزة الخ) ويقال أترج وترنج أيضاً (قوله ورطب) بفتح الراء ومجمله أن يبلغ
أوان لذاته وتقويه لانحو حصرم عنب ورمال (قوله ويابس) أن بقي فيه لذادة لانحو حشف تمر
ويابس بطيخ وعلج ليمون وحشفه ونحو ذلك (قوله وليمون) ونارنج واثبات نون ليمون صحيح لغة
خلافاً لمن منعه ولا يحث بالزيتون على الاعتماد من وجهين (قوله وكذا بطيخ) وقصب سكر وموز
(قوله بكسر الباء فيهما) أي النبق والبطيخ ويجوز سكوتها في الأول وفتحها في الثاني ويقال فيه
طبيخ بكسر الطاء وفتحها وتأخير الباء عنها وتشديد الباء (قوله وبندق) بالوحدة أو له وقد تبدل بالفاء
(قوله فهو) أي اللب فعطفه تفصيلاً كالذي قبله (قوله لاقتاء) ومنها الققوس المعروف (قوله وخيار
وباذنجان وجوز) بفتح الجيم وكسرهما ثم زاي ثم راء فليست أي الأربعة من الفاكهة وهي أجناس
فلا يحث من حلف على واحد منها بغيره منها (قوله جمع تمر) بفتح أوليه وهو جمع ثمرة وجمع الثمار
تمر بضم أوليه وجمعه أثمار (قوله والهندي من البطيخ الأخضر) وهذا حرف قديم قد اقلب الآن
فيحث به دون الأصفر على الاعتماد (قوله قوتاً) منه التمر والزبيب والأجسم والأزولان من الفاكهة
أيضا وقد تقدم والثلاثة من الأدم عند ابن حجر ونوزع في الثلاثة منها فراحه وفي شرح الروض أنه
لا يحث بها إلا أن اعتاد التفوت بها والأفلا (قوله وأدماً) منه الفجل والشمار والبصل والملح والخل
والشبرج والتمر بالمشاة القوية ونحوها (قوله وحلواء) قال السمرقاني بالمدة وظاهر كلام الفقهاء خلافه
وهي ما يركب بصناعة من الحلو وغيره بالنار كالذشا مع العسل والحلو بخلافها كالسكر والفانيد والمواد
هنا الأعم ومما تقرر يعلم أن قول شيخ الإسلام بشمول الفاكهة للأدم والحلواء فيه نظر فتأمل
(فرع) لا يتناول الحلو منها حامضاً من جنسه كالزمان والعنب والاحاص (قوله وفيه) أي في تناول
الطعام هنا للدواء وجهان أحدهما أنه لا يتناوله هنا وفارق الربا بوجود هلة الطعم فيه (قوله لهما)
وكذا بقية أجزائها (قوله دون ولد) وكذا جنين (قوله ولبن) وما يتخذ منه كخبز (قوله فتمر)
ومنه الطلع ومثله الجمار فيحث به قاله شيخنا فراحه ولا يحث بغير ما كوله منها ولا بصمغها ولا
بأكل تمر غصن زرع فيها أو تمر من غصن زرع منها وأتمر كما مر في الخطة والبيض (قوله وطرف
غصن) أي لا يحث بأكله إلا أن جرت العادة بأكله فيحث به (فرع) حلف لا يشرب ماء النيل
أو البحر أو النهر أو البر ولو مع الإشارة لم يحث بالشرب منه أو حلف لا يشرب منه حث بشر به منه
يبد أو فم أو كرع أو بانه وغير ذلك

(تنبيه) جميع ما تقدم عند الإطلاق فإن أراد الخالف شيئاً معيناً رجع إلى ما أراده
(فصل) في المسائل المنثورة (قوله التمرة) بالمثناة أو بالمثناة واختلطت بحسبها ولم تتميز وأمكن اشتباهها
(قوله إلا تمر) أو بعضها غير ما يصدق مدركه كما يأتي فإن أكله حثاً بآخر جزء من آخر واحدة فتعته
[قوله رطب وعنب ورمال] خالف في ذلك أبو حنيفة متمسكاً بالعطف في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل
ورمال وقوله تعالى حبا وعنباً إلى أن قال وفاكهة وأبا ورد بأن ذلك نظير قوله تعالى وملائكته
ورسله وجبريل أي باعتبار أن فاكهة في سورة الرحمن مسوقة في مقام امتنان فتم
(فصل: حلف لا يأكل هذه التمرة الخ)

لم يثبت) لغير أن تكون التروكة هي الخلف عليها (أولياً كانها فاختلطت) بغير (لم يبرأ بالجميع) لاحتمال أن تكون التروكة الخلف عليها (أولياً كان هذا لمائة فاما يبرأ بجميع حبها) ولو قال لا آكلها فترك حبة (٢٨٣) لم يثبت (أولاً ليس هذين لم يثبت بأحدهما) لأن الخلف عليهما (فإن لبسهما لو مرتباً بحث أولاً ليس هذا ولا هذا بحث بأحدهما) لأنه يمينان (أولاً كان ذا الطعام غداً فات قبله) أي الند (فلا شيء عليه) لأنه لم يبلغ زمن البر والحنث (وان مات أو تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من أكله حنث) لأنه تمكن من البر (رقبه) أي التمكن (قولان ككراهة) لأنه قوت البر بغير اختياره والأظهر فيه عدم الحنث (وان أكله بأكل وغيره قبل الغد حنث) لأنه قوت البر باختياره وهل الحنث في الحال لحصول اليأس عن البر أو بعد مجيء الغد فيه قولان أو وجهان وعلى أولهما لو كانت كفارته بالصوم جاز أن ينوي صوم الغد عنها وعلى ثانيهما حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد أو قبل غروب الشمس وجهان أحدهما عند بغوى الأول (وان تلف أو أكله أجنبي) قبل الغد (فكمكراهة) لما تضمنه والأظهر فيه عدم الحنث (أولاً قضين حنث عند رأس الهلال فليقتصر عند

في الطلاق من حيث (قوله لاحتمال الخ) يفيد أن الراد بالجميع ما أمكن اختلاطها به فلو اختلط بجانب من صبرة تعالى الحكم به ومثل التمر كل ما تميزت أفراده كزبيب ولو حلف لا يأكل منه أو لا يأكل منه كغذاء البعض حنثاً وبراً والمائع مثل ذلك أيضاً فلو حلف لا يشرب به أو لا يشرب به فاختلط بمائع آخر وامتنع بجميع أجزائه لم يثبت في الأول ولم يبرأ في الثاني إلا بشرب الجميع أو لا يشرب من منه أو لا يشرب منه كغذاء شرب بعضه فيهما برا وحنثاً (قوله فترك حبة) وبعض الحبة مثلها برا وحنثاً الاملاق مدركه كالمزج ولا عبرة بشحمها وقشرها (قوله أولاً ليس هذين) أو هذا وهذا (قوله لأنهما يمينان) لاعادة حرف النفي فإن لبسهما معاً أو مرتباً لزمه كفارتان ولو قال لأبسن هذين أو هذا وهذا لم يبرأ بأحدهما أو ليلبس هذا فهذا أو هذا ثم هذا فلا بد من الترتيب وهل يعتبر الفور في الأولى والمهلة في الثانية ويظهر عدم اعتبارهما راجعه .

(تفسيه) لو كوز اليمين على شيء واحد فسيأتي فيه ما في الإيلاء وهو أنه ان قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المجلس تعددت الكفارة والأفلا (قوله غداً) أي لا قبله نفسه والاحتساب لأنه قوت البر باختياره قاله شيخنا فراجعه (قوله وان مات) أو نسي حتى تلف الطعام وسواء تلف كله أو بعضه في جميع ما ذكر (قوله بعد تمكنه) بزم من يسع الأكل ولا ضرورة فإن كانت ضرورة كأن لم يجد مساقلاً كل ولو بأكل طعام سابق على الحلف لم يثبت ولو حلف ليسافر غداً أو ليقضيه حقه غداً فهو كاطعام المذكور ولو حلف بالطلاق الثلاث ليسافر في هذا الشهر فالحق قبل فراغه فإن مضى الشهر ولم يسافر تبين بطلان الخلع ويقع الطلاق الثلاث لأنه قوت البر باختياره وهذا على طريقة شيخنا الرمي من أن الخلع لا يخلص في الإثبات المفيد كالمزج في الخلع وتقدم عن شيخنا وغيره كالحطاب وابن حجر وابن عبدالحق أنه يخلص فيه (قوله بغير اختيار) يفيد أنه لو تلف بتقصيره حنث (قوله وان أكله) أي إذا كرر الحلف مختاراً أو الأفلأ يثبت (قوله حنث) خلافاً للأئمة الثلاثة (قوله فيه قولان) المعتمد منهما الثاني وهو أنه لا يثبت إلا بعد مجيء الغد (قوله أحدهما عند بغوى الأول) وهو حنثه بمضي زمن إمكان الأكل من الغد وهو المعتمد (قوله أكله أجنبي) ولم يقدر على منع من اتلافه لم يثبت (قوله عند رأس الهلال) أو مع أوله أو فيه أو مع رأسه ولو حلف لفظاً رأس تعين من رؤيته (قوله فليقتصر) وعليه السفرا فيه لم يكن به عذر من أعتذر بالجمعة قاله ابن حجر نعم إن سافر الحالف حنث لتفريته البر باختياره (قوله فان قدم) أي وليس فيه الحالف أن لا يؤخر حقه عن الشهر والام يثبت (قوله حنث) أي أن لم يكن له عذر ولو بما يرخص في الجمعة غير محذور كره ومنه الأعرار باليمن

[قوله لم يثبت] أي بخلاف ما لو أكل الجميع فانه يثبت بأخر مرة يأكلها [قوله لم يثبت بأحدهما] أي كما لو حلف ليلبسهما (فرع) قوله لا ألبس هذا وهذا مثل هذين بخلاف لأبسن هذا وهذا قال الرافعي وهو مشهور كل لأن الإثبات مبني على النفي . أقول لو قال المريض لعبدية أعتقت هذا وهذا وهما ثلثاه عتق الأول ولا يقرع وهذا يؤيد الفرع المذكور [قوله حنث] أي حين التلف [قوله وقوله] قال الزركشي هو شامل لمعلومات قبل التدمع أنه لا حنث قطعاً . أقول هذا عجيب فإن هذه قد سلفت في المتن فليست مرادة قطعاً [قوله قبل الغد حنث] أي إذا كان وقت الاتلاف ذا كرا ليمين وقال الأئمة الثلاثة لا حنث لأن الفرض أن لا يؤخره عن الغد [قوله آخر الشهر] راجع لقوله الطلوع^(١) ليكليه لا يقتصر وفيه نظر

غروب الشمس آخر الشهر) فوق الترويب أول جزء من الليلة الأولى من الشهر (وان قدم) القضاء على الترويب (أو مضى بعد الترويب فهو مكته) أي القضاء (حنث) فينبى

(١) قول المتن راجع لقوله الطلوع الخ مكثاً في الصفحة التي يأتيها وفيه سقط فخر اه

أن بعد الحلال ويترصد ذلك الوقت فيفضيه فيه (وان شرح في الكيل) أو الوزن (حيث قد ولم يفرغ لكثرة الاجد مدة لم بحث) وبمنه
أجيب فيلوا تبدأ حيث بعدمة (٢٨٤) القضاء كحمل الميزان (أو لا ينكم فسيح) انه (أو قرأنا فلا حث)

ومنه الشك في الحلال ومنه موت صاحب الحق ولا عبرة بوارنه لاسناد الخطاب اليه (قوله أن بعد) بضم أوله وكسر ثانيه من الاعداد لامن العدد (قوله حيث قد) أي في الوقت ولم يفرغ الاجد أو كان شروعه في قدر يعلم أنه لا يسمع القضاء لم بحث ومثل الشروع في العد الشروع في احضار الحق أو احضار نحو الميزان كما قاله الشارح .

(فرع) لو حلف ليقضيه حقه الى حين أو زمان أو دهر أو مدة قريية أو بعيدة أو حقب أو أحقاب أو نحو ذلك حث قبيل الموت ان تمكن من القضاء وفارق الطلاق بأنه تطبق وهنا وعد لا يختص بزمان (قوله فسيح الخ) ضابطه أن لا يأتي بما يبطل الصلاة ومنه اعتبار الخطاب ولو بغير العربية (قوله أو قرأنا) ولو حبنا أو قرأنا من التوراة ما لم ييقن تبديله (قوله وفي وجه الخ) هو استعراض على المصنف (قوله فسل عليه) ولو من صلاة مع قصده في السلام منها كما مر (قوله حث) ان تلفظ بحيث يسمعه وفيه قوة السماع وفهم الخطاب ولو بالقوة فدخل ما لو كله تأمنا وخروج ما لو كان أصم أو مجنوناً أو مضى عليه أو بعيداً أو لا بد من مواجهته بالسلام أيضاً فلو توجه الى غيره ولو نحو جدار وخطب ذلك الغير لم بحث وان صدق افهامه مراده (قوله أو أشار اليه) ولو أخرس وانما اعتد بها في نحو العقود للضرورة كما مر (قوله على حقيقته) أي التحوية لكونه لفظاً مركباً مفيداً كما قاله ابن حجر تبعاً للزركشي وفي شرح شيخنا اعتبار حقيقته الشرعية وفيه نظر الا ان كان مقصوده منها اعتبار الخطاب في الكلام كما مر (قوله والقديم الحث الخ) وهو مردود بأن محل الكلام على المجاز مع امكان الحقيقة وعدم قرينة على المجاز ليس مقبلاً والآية التي استدل بها تدل على أن ذلك من الحقيقة وهو لا يثبت به فتأمل (قوله وقصد قراءة) ولو مع التفهم كاهل مما مر (قوله أي وان لم يقصد قراءة) بأن قصد التفهم أو أطلق على المعتمد كأن تقدم في الضابط بقوله أفهمه مقصوده بمعنى أتى بما يفهمه بمقصوده (فرع) لو حلف لا يسمع كلاماً يزيد لم بحث بسماع قراءته أو حلف ليؤمن على الله أحسن التناء أو أكله أو أعظمه أو أجله كفاه أن يقول سبحانه لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ولا يحتاج الى زيادة بعضهم ولك الحمد حتى ترضى أو ليحمدنك بجميع الحمد أو بأجل الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاه أن يقول الحمد لله جدا برأى نعمه ويدافع عنه ويكافى من يده ولو حلف ليصلين على النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاه ما في التشهد (قوله وان قل) ولو غير مستول كما قاله ابن حجر وقال شيخنا يشترط كونه متمولاً (قوله وما وصى به) وكذا منصوب وضال ومسروق وغائب قال شيخنا نعم ان همل من هو عليه أو اتقطع خبره لم بحث به وفي شرح شيخنا خلافه (قوله ودين) ولو على مكانه ولو بهجوم الكتابة على المعتمد وكذا على ميت قال شيخنا ان كان له تركه والا فلا بحث به واعتمده ويبحث بما على المعسر (قوله والثاني الخ) ورد بالمؤخر (قوله لا مكاتب) أي كتابة صحيحة فيبحث بالمكاتب كتابة فاسدة كالاستولادة (قوله لأنه كالحارج عن ملكه) ولذلك لا بحث به من حلف لاجده أو لارقيق على المعتمد وسواء عتق أو عاد الى الرق بتجهيز أو نحوه (فرع) لو حلف لا ملك له حث ولو

والظاهر أنه مثل الشروع في احضار الكيل والميزان [قوله أو لا ينكم] قال الزركشي ضابط الكلام فيما يظهر اللفظ المركب لافتادة الخطاب بلفظه واعتبر الماوردي والتقال المواجهة به محتجا بقصة عائشة مع أم سلمة عند خروج عائشة ونهى أم سلمة لها [قوله أفهمه] المظهر أن الشرط في الحث قصد الافهام وان لم يفهم الخطاب [قوله وقصد قراءة] ولو مع قصد الاعلام

به لأن اسم الكلام عند الإطلاق ينصرف الى كلام الأعميين في محاوراتهم وفي وجه أنه بحث (أو لا يكلمه فسل عليه حث) لأن السلام عليه نوع من الكلام (وان كاتبه أو راحه أو أشتر اليه به أو غيرها) كراس (فلا حث به) (في الجديد) اقتصاراً بالكلام على حقيقته والتقديم الحث خلافاً لكلام على المجاز مع الحقيقة وفي التبريل للتقديم وما كان بشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فليجدد فقلن أكلن اليوم إنسيا فأشارت اليه (وان قرأ آية أفهمه بها مقصوده وقصد قراءة لم بحث) لأنه لم يكلمه (والا) أي وان لم يقصد قراءة (حث) لأنه كله (أو لا مال له حث بكل نوع وان قل حتى توب بدنه) لصديق الاسم عليه (ومدبر ومطلق عتقه بصفة وما وصى به) من مال (ودين حاله) وكذا مؤجل في الأصح) والثاني نظر الى انعدام استحقاق المطالبة به كالعموم (لا مكاتب في الأصح) لأنه كالحارج عن ملكه والثاني بحث به لأنه عبد مابق عليه نعمهم (أو ليضربنه قاله) فيه

(بما يسمى ضرباً ولا يشترط) فيه (الإلام) وقيل يشترط (ألا أن يقول ضرباً شديداً) فبشترط فيه الإلام (وليس وضع سوط عليه وهضم وخفق) بكسر النون (وتنفشعر) بفتح العين (ضرباً قيل ولا لطم) (٢٨٥)

أن كلا منهما ضرب
(أول يضربه مائة سوط
أو خشبة فند مائة) من
السياط أو الخشب (وضربه
بها ضربة أو) ضربه
(بشكل) بكسر العين
وبالمثلثة أي عرجون
(عليه مائة شمرخ) بكسر
السين (بر) أن علم أصابة
الكل أوتراكم بعض على
بعض فوصفه ألم الكل
وفي الروضة كأملاها صحيح
أنه لا يبر في قوله مائة سوط
بالشكل (قلت) أخذاً
من الرافعي في الشرح (ولو
شك في أصابة الجميع ر) على
النس والله أعلم (وفي قول
عمرج إن لا يبر) (أول يضربه
مائة مرة لم يبر بهنفاً)
المدكور من الشكل أو
للمائة المشدودة لأنه لم
يضربه المرة (أولا
لأقارئك حتى أستوفي حتى)
مك (فهرب ولم يمكنه اتباعه
لم بحث) بخلاف ما إذا
أمكنه (قلت) أخذاً من
الرافعي في الشرح (الصحيح
لا بحث إذا أمكنه اتبعه
والله أعلم) لأنه حلف على
فعل نفسه فلا بحث بفعل
غيره والحث مبني على
حث المكره الرجوع
(وان فارق) الخاف (أو

بنحو مضروب وأبق لا بنحس ولا بنحس ولا بزوجه ولو أمة (قوله بما يسمى ضرباً) أي عرفاً فخرج نحو
وضع أصبع أو نحوه (قوله وقيل يشترط الإلام) وبه قال الإمام مالك رحمه الله تعالى (قوله إلا أن يقول) أو ينوي
(قوله ضرباً شديداً) فبشترط فيه الإلام قطعاً (قوله بكسر النون) وبالسكون لحن (قوله أي دفع) بيان
للمراد سواء بظهر الكف أو بطنها وأصله الضرب باليد مطبوعة (قوله والأصح أن كلا منهما) أي اللطم
والوكز (قوله ضرب) فيبر به وهو المعتمد وكذا الرقس واللسم والصفع والرمي بنحو حجر أصابه
(فرج) قال الخفيعه لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو يقول حل على حقيقته أو حتى أقتله أو يموت أو يقع ميتاً
حل على أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً واعتدته شيخنا الرملي قال
بخلاف ما لو قال لأجبرن مديني على الفرك فيحمل على مطلقه فراجع (قوله فوصفه ألم الكل) ولو بالنكباس
بعضها على بعض ولم تمس البدن (قوله وفي الروضة) كأملاها صحيح أنه لا يبر في قوله مائة سوط بالشكل
وهو المعتمد لأنه ليس من جنس السياط فيكفيه أن يشد مائة سوط والمائة في ذلك مثال فلو كانت خمسين
ضرب بها مرتين وهكذا (قوله ولوشك) أي تردد ولوع رجحان في عدم الإصابة حصل البر (قوله
مخرج) أي مما في الزمان أنه لا يكتفي بالشك حالة الشك وفرق بقوة ارادة التكيل فيه (قوله لأنه لم
يضربه المرأة) فلا بد من تعدد المائة ولو غير متوالية ولو حلف لأخيك ففعل كذا حل على منعه منه
مع علمه وقدرته (قوله منك) قيد به لأجل ما بعده فلو لم يقل منك كفي الاستيفاء من وكيله ومن الأجنبي
قال شيخنا وبالحالة إن قبض في المجلس (قوله فلا بحث بفعل غيره) وإن أذن له فيه (قوله وكان
ماشين) ظاهره وإن فارقته لنحو بول بخلاف ما لو كانا واقفين أو قاعدين (قوله وفي المهرج) فهي أولى لعدم
الطية فيها (قوله حث) إن كان عامداً عالماً غنائراً وحل الحث مالم يكن أراد بالاستيفاء براءة التهمة منه
و صدق في إرادته ذلك ظاهره أو باطنا (قوله فارقته) قيل لاحاجة إليه واستعفه (قوله والأخيرة) نعم إن فارقته
فيها بأمر الحاكم لم يثبت لأنه إكراه (قوله وتغوبته في الثالثة) وكذا في الرابعة وأعماله يذكر فيها لأجل
الخلاف ومقتضى العلة أنه يثبت بمجرد إرائته واحتياله وهو مبني على الحث بتلف الطعام قبل التذقيص
وهو مرجوح فلا يثبت هنا إلا بعد المفاقة لأنها كالتفاد فلا بد منها في الحث (تنبيه) لو قال لفرجه لا تفرقني

[قوله ولا يشترط إلام] أي لصدق الاسم ألا ترى أنه يقال ضربه ولم يؤذله لكن قال الإمام لا بد من شيء ملصق
الألم فلو وضع الأتلة على جسده فهو متلاعب لا ضارب [قوله وقيل يشترط] هو مذهب مالك [قوله
ضرباً شديداً] قال الإمام ولا حد يوقف عنده في هذا لكن يرجع إلى ما يسمى شديداً وقتل الشيخين من
الخفية أن لو قال لأضربه حتى ينشئ عليه أو حتى يقول حل على الحقيقة أو حتى أقتله أو يقع ميتاً حل على
أشد الضرب قال الرافعي ويظهر على أصلنا الحل على الحقيقة أيضاً اهـ [قوله بكسر النون] ولا يثبت
بكونها [قول المتن أصابة الكل] يتصور بأن يسطها على الحصير ثم يضرب [قوله فوصفه ألم الكل]
لأن حيالته لبعض كحيالة الثياب واعترض تغييره بالألم بأنه غير شرط كالسلف قال بعضهم إلا أن يقال لما
ذكر العدد في حلفه كان قرينته على إرادة الإلام فيلتحق بقوله ضرباً شديداً وبعبارة الروضة قل
الكل [قول المتن حتى أستوفي حتى] زاد الشارح منك وباعتبارها لا يبر إلا بالقبض منه وبدونها يصح
من الوكيل ومن الأجنبي إذا أدى عنه [قول المتن فهرب ولم يمكنه الخ] مثله لو أذن له في المفاقة [قوله
بخلاف ما إذا أمكنه] أي فاته بحث كمنظيره في انقطاع خيار المتبايعين [قوله لا بحث] مثل

وقف حتى ذهب (الفرج) وكما ماشين أو أبراه من الحق (أو احتال) به (على غريم) للفرج (ثم فارق) في المستثنى (أو أنفلس)
هو أي ظهر أنه مفلس (فأقرقه ليوسر) وفي المهرج إلى أن يوسر (حث) في المسائل الخمس لوجود المفاقة في الأولين والأخيرة
وتغوبته في الثالثة البر بالخيار ولعدم الاستيفاء الحقيقي في الرابعة بالاحتياط وقيل لا حث فيها

نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء (وان استوفى) حقه (وقارقه فوجده ناقصا ان كان من جنس حقه لكنه أردأ) منه (لم يحنث والا) وان لم يكن جنس حقه بان (٢٨٦) كان حقه المراهم فخرج ما اخذه نحاسا أو منشوشا (حنث علم) به (وفى فيه)

حتى استوفى أو توفى حتى فهمي من الحلف على فعل غيره فان قارقه التريم وهو لا يبالي بحلفه أو يبالي وهو عائد عالم بخمار ولو فرار منه حثت فان فر الحالف منه لم يحنث وان أمكن اتباعه كخمر ولو قالا لا تفرق أو لا تفرقنا حتى استوفى حتى ففهما الحلف على فعل كل منهما وقد علم (قوله) لكنه أردأ منه لم يحنث (وان لم يتساع بمثله لأن القص فيه مطلقون وبذلك فارق قصه من غير جنسه لأنه محقق (قوله) حنث عالم به) أي قبل المارقة (قوله) أظهرهما لا حنث عليه) لجهله وهو المتمدن (قوله) تكبير المجلس في البيع) وهي المارقة العرفية (قوله) لا رأي منكرا) أي فاعلهو يحمل على رؤية البصر لمن كان حال حلفه بصيرا ولا يفعل العلم به والمراد منكرا في اعتقاد الحالف ولو وحده (قوله) حتى ملت) أي الحالف (قوله) على قاضي البلد) قال شيخنا قاضي بلد الحلف وفي شرح شيخنا قاضي بلد الحالف وفي شرح الارشاد لابن حجر قاضي بلد المنكر وفي شرحه للأصل تفصيل يرجع منه وكل من اعتبر واحدا لا يحصل عنده البر بالرفع الى غيره ولا الى نائبه ولا اليه في غير محل ولايته ويتجه الا كقتفاء بأي قاض منهم حيث كان له ولاية تأديب الفاعل لأن مقصود الحالف منع فاعله منه فراجعهم يلزم على ما ذكره أنه لو تعدد القاضي في البلد كفي الرفع لواحد وان لم يجب اجابته فراجعهم (قوله) فان عزل) أو مات وتولى غيره في محل ولايته فالبر بالرفع اليه في محلها (قوله) في ذلك البلد وغيره) وان لم تلزمه اجابته (قوله) وان لم ينو) بأن أطلق أو قصد عينه ويكون ذكر القضاء فيه للتعريف لا للتقييد (قوله) باخباره) أي القاضي (قوله) برسول أو كتاب) ولومن غير الراي أو بغير عمله ويكفي علم القاضي من غير اخبار ولو كان الحالف هو فاعل المنكر لم يبر الا برفع نفسه الى القاضي فلو كان هو القاضي فلا يبر الا برفع نفسه لقاض غيره وعلم القاضي ولومن غير الفاعل كما رفع الا برفع نفسه .

(فصل : في الحلف على أن لا يفعل كذا) والأصل فيه أن اللفظ يحمل على حقيقته ما لم يكن مجاز متعارف ويريد به فلا يحنث أمير حلف لا يني داره الا بفعله ولا من حلف لا يحنث رأسه بفعل غيره ولو بأمره (قوله) فقدت) أي بأن وجدت الصيغة الصحيحة الموجودة للملك أو مع خيار مما سياتي أنه لا يحنث بفساد إلا إن أراد به أو كان في الشك (قوله) ولا يحنث) بما ذكر ولا يبره وان لم يتمكن من فعله بنفسه كخمر إلا إن أراد أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنث بفعل غيره (قوله) فيحنث) وهذا يشمل من وكله فيه قبل حلفه ومثله ما لو أذن لزوجته في الخروج ثم حلف عليها أن لا تخرج الا بإذنه فلا بد من الاذن بعد الحلف والواقع الطلاق على المتمدن في المسلمين ونقل عن شيخنا الرمي عدم الحنث في الأولى (قوله) بقصد وكيله) أي لا برجعته سواء قلنا انها ابتداء نكاح أو استدامة أم لو حلف لا يرجع فيحنث برجعته بنفسه وبوكيله (قوله) لأن الوكيل الخ)

ذلك المنكره على الطلاق اذا ترك التورية مع القدرة [قوله نظرا الى تسمية الاحتيال استيفاء] الصحيح الحنث ولو جعلنا الحوالة استيفاء لأن ذلك باعتبار الحكم وليس على الحقيقة [قوله] ويحمل أي نظرا الى أن اللفظ جنس قاضي البلد بقرينة كون الحالف منها [قول المتن وان لم ينو] صادق بالاطلاق وبقصد العين .

(فصل : حلف الخ) [قول المتن فوكل من فعله] لو كان المحلوف عليه لا يتعلطى الا بالأمر دون المباشرة كالاتهام والنفسد وحلق الرأس وبناء الدار حنث وفي الروض خلاف هذا وجعل الرافعي بناء الدار من الذي لا يحنث به وحكي في حلق الرأس طريقين من غير ترجيح وجزم بالحنث فيه في هرمات الاحرام [قول المتن لا يحنث] ولو بحضرته [قول المتن الا أن يريد] يحنث الزكشي استثناء ما لو وكل قبل الحلف ثم

وهو الجاهل به (القولان) في حنث الناسي والجاهل أظهرهما لا ثم المارقة الترتب عليها الحنث هي القاطعة لخيار المجلس في البيع (أو) حلف (لاأرى منكرا) الارتفاع الى القاضي فرأي ذلك (ويمكن) من الرفع (فلم يرفع حتى مات حنث) ويحمل على قاضي البلد فان عزل وتولى غيره (فالبر بالرفع الى الثاني أو الارتفاع الى قاض بر بكل قاض) في ذلك البلد وغيره (أو الى القاضي فلان فرأه) أي المنكر (م عزل) اقاضي (فان نوى مادام قاضيا حنث ان أمكنه رفعه فتركه والا) أي لو لم يمكنه رفعه لم يحنث (فكمكره) والأظهر عدم حنثه (وان لم ينو) مادام قاضيا (بر برفع ليه بعد عزله) ويحصل الرفع الى القاضي باخباره برسول أو كتاب وان لم يكن معه صاحب المنكر .

(فصل : حلف لا يبيع) أو لا يشتري ثمعه لنفسه أو غيره (بولاية أو وكالة) حنث ولا يحنث بمقد وكيله له أو لا تزوج أو

لا يطلق أو لا يعتق أو لا يضرب فوكل من فعله لا يحنث الا أن يريد أن لا يفعل هو (ولا يفعله) فيحنث (ولو لا ينكح) حنث بمقد وكيله له لا بقوله هو (فانه) لأن الوكيل في قبول النكاح سفير عن محض لابعده من تسمية الزوج

على الصحيح (أولاً) بيع
له فأوجب له فلم يقبل لم
يحنث (أولاً) عدم تمام العقد
(وكذا إن قل ولم يقبض)
لا يحنث (فى الأصح) لأن
مقصود الهبة من قل الملك
لم يحصل والثانى نظر إلى
تمام العقد (ويحنث)
الحالف لا يبيع (بعمري
ورقوى وصدة) لأنها أنواع
من الهبة مذكورة فى بابها
(لا اعارة ووصية ووقف)
فلست من مسمى الهبة
(أولاً) يصدق لم يحنث به
فى الأصح (والثانى) يحنث
بها كعكسه وقال الأول
الصدقة أخص من الهبة
كأن تقدم فلا يحنث بغيرها
من الهبة (أولاً) يحنث بها
اقتراء زيد لم يحنث بها
اقتراء مع غيره (كعمرو
شركة) (وكذا لو قال من
طعام اقتراء زيد) لم يحنث
بما ذكر (فى الأصح)
لأن كل جزء منه مشترك
والثانى قال بسخول من
يصدق الأكل مما اشتراه
زيد (ويحنث بما اشتراه
سلباً) لأنه نوع من الاقتراء
(ولو اختلط ما اشتراه بمشترى
غيره لم يحنث) بالأكل من
المختلط (حتى يتيقن أكله
من ماله) بأن يأكل كثيراً
كالكف والكفين بخلاف
القليل ككثير حبات
وعشرين حبة فيمكن أن

يؤخذ منه أن من لو حلف لا يزوج موليته من زبد فوكل زيد من يقبل له أن الولي يحنث خلافاً لمن زعم خلافه
قاله شيخنا ولو حلف امرأة لا تزوج فأذنت لوليها فزوجه احنث كذا قالوه فانظره مع ما مر فى حلق الرأس
(قوله لا يبيع مال زيد) أولاً يبيع لزيد ماله على المعتد (قوله لفساد البيع) ويؤخذ منه أن عدم الاذن
مثال (قوله وهو) أى البيع وكذا غيره من سائر المحلوف عليه وإن أضافه إلى ماله قبله كأن حلف لا يبيع
خراً أو مستولدة منزل على الصحيح ولو فى العبادات الا فى النسك فلا حلف على الفاسد كأن لا يبيع يباع
فاسداً ففعله حنث به واعلم أن الفاسد غير الباطل فلا يحنث الحالف على أحدهما بالآخر قاله شيخنا (قوله
وصدة) وهبة مندوبين (قوله لا اعارة ووصية ووقف) وكذا اجارة وضيفة وقرض وكفارة وزكاة
وهبة بثواب لأن الهبة ما فيه تمليك تطوع فى حياة (قوله لم يحنث به) ولا هدية وقرض وقراض وإن
ظهر ربح وضيفة وعار يقرى بحنث بصدقة فرض أو نقل ولو على غنى وذمى وبعث وبراء ووقف وبذلك علم
حنث من حلف لا يصدق على عبده فأعتقه أو على مدينه فأبراه (فرع) لو حلف لا يشارك فقارض
حنث قال الزركشى وعمله بعد ظهور الربح لا قبله فراجع (تفسيه) قال شيخنا ليس لعين تابعة للوقف
حكمه كعين الموقوف بوصفه ووبره خلافاً للبلقيني فانظره وأما (قوله) وقال الأول الصدقة أخص من
الهبة) فالمراد الهبة هنا ما قبل الصدقة والهبة وفيما مر ما يشملها كما قرر (فرع) حلف لا يبرئه حنث
بذم وصدقة وبراء لا نحو زكاة (قوله أولاً ياكل الخ) والبس والركوب كالأكل (قوله شركة) معا أو
مرتباً لأن العين منزلة على ما اشتراه وحده بنفسه ولو سلباً أو تولية أو مباحة أو اشراكاً وأقرض حنث أو
اشترى باقية وخرج ما اشتراه وكيله وما لا يسمى يباعاً كارتبوصية وهبة ورد بهيمة وصلاح وإقالة وقسمة نعم
من الشركة ما ملكه بقسمة رد كأن اشترى بطينخة ورمانة ثم تراضيا برد شي من إحدى الحصتين لانهما بيع
(قوله بمشترى غيره) أى بملك غيره وإن لم يكن بشراء وظاهر ذلك يشمل المناهات فراجع (قوله يتيقن)
أى يظن واستشكل ذلك بمسئلة التمرة فيما مر (قوله أى بعضها) قيد للظاهر والأفلا وأخذها بشفعة جوار
أوفى مرتين أو أكثر وكذلك (فرع) حلف لا يأكل مما لم يحنث به بصدق على وجهه حتى يضيغ
لا يبرئ ذلك كمن قطع لحم ووضع ماء أو لا يأكل مما خبز حنث بما وضعه فى التنوير أو لا يقطع هدم السكين فغير
حدها من الجانب الآخر لم يحنث أولاً يكتب بهذا القلم جدد برأيه بعد كسر الأولى لم يحنث لأن القلم اسم لها لا
لقصة أولاً لبس حليا حنث بخلع حال وسوار وملح وطوق وخاتم سواء من ذهب أو فضة أو لا يلبس خاتماً
حنث بلبسه فى الخنصر فقط أولاً يصل حنث باسوام بفرض أو نقل لا بملا جناية أو لا يزور فلان قنع
جنازته لم يحنث أولاً يشرب ماء أو لا يأكل له طعاماً وأطلق فضيفه لم يحنث يشرب مائه وأكل خبزاً أو طعامه
لأنه يملكه بوضعه فى فمه على المعتد وهذا يشمل كون الحلف بالله وبالطلاق فراجع قال شيخنا الرمى ولو
حلف لا يشرب من مائه أو لا يأكل من طعامه فضيفه لم يحنث لما مر وفيه نظر والفرق بين هذا وما مر ظاهر

فعل الوكيل ذلك بعد الحلف فلا حنث كما قال القاضى فيما إذا حلف لا يبيع وجعل البلقيني مثله ما لو حلف
لا يخرج الابذنه وكان قد أذن قبل الحلف فى الخروج [قول المتن بما اشتراه مع غيره] قال العراقى تبعها
لشيخه لو اشترى نصف الطعام مشاعاً ثم اشترى عمرو النصف الآخر مشاعاً فالحكم كذلك [قوله
كالكف والكفين] هذا قال النووى رحمه الله أنه يشكك على ما لو حلف لا يأكل هذه التمرة
فاختلطت بتمر فأكله الا واحدة (تمه) حلف لا يلبس هذا الثوب فسل خيطاً منه ثم لبسه فلا حنث .
(فرع) حلف لا يصلى خلفه فوجده يصل اماماً فى الجمعة وقد ضاق الوقت محل نظر يحتمل أن
يصلى ويحنث ويحتمل أنه يصلى ولا يحنث لأنه ملجأ .

يكون من ماله الآخر (أو لا يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنث به بل أخذها) أى بعضها (بشفعة) لأن الأخذ بها لا يسمى شراء

فتأكل ولو حلف لا يشرب له ماء فأكل خبزه أو لم يس قيصه لم يحث وكذا عكسه أو لا يأكل كل خبزه فلبس قيصه لم يحث وعكسه .

(فرع) تقدم في الطلاق عن افتاء والد شيخنا الرملي أنه لو حلف لا يكتب مع فلان في شهادة لم يحث ان كتب خطه قبل رفيقه الا إن أراد أنه لا يجتمع خلهما فراجعه أو لينفردن بعبادة فانه يطوف منفردا أو يتولى الإمامة العظمى .

(كتاب النذر)

بالجمعة هو لغة الوعد بشرط أو التزام ماليين بلانزم أو الوعد بخير أو بخير أو شر وشرطا التزام قربة لم تتعين أى شأنه ذلك فلا يرد أن نذر اللجاج مكروه وعلم من ذلك أن أركانه ثلاثة نذر ومنذور وصيغة وشرط النذر اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما يندره فيصح نذر سكران وسفيه مهمل ولو في الأموال ورفيق كضمانه ولا يصح نذر صبي ومجنون ومجور سفيه وكافر ومكره مطلقا ولا محجور فلس في عين ماله وانما صح وقف الكافر لعدم اعتبار القرية في الوقف وشرط الصيغة لفظ يشعر بالتزام وفي معنى اللفظ اشارة الأخرس والكتابة مع النية ولو من ناطق فلا يصح بالنية وتقدم شرط المنذور في الحج (قوله لجاج) وهو التبادي في الخصومة وعطف غضب عليه تفسير ويقال له نذر غلق ونذر لجاج وغضب وغلق فهي ألقاظ مترادفة واللقى بالنين المجمة وفتح أوليه ويقال في في الجميع أنه ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر (قوله فله على) أو فعله وان لم يقل لله بخلاف يلزمى أو لازم لى فلقو (قوله كفارة يمين) قال الامام نعم ان قصد التقرب لزومه ما التزم عينا فراجعه وشملت الكفارة ما لو كانت بالصوم فيخبر بين أن ينوى الكفارة أو النذر كالأول نذر العتي (قوله أو نذر) هو مجرور عطفا على يمين مضافا الى كفارة أى فعلى كفارة نذر فلو قال فعلى نذر خير في نذر اللجاج بين كفارة وقرية من القرب ولزومه في نذر التبرر قرية من القرب وتعيينها اليه ولو قال فعلى يمين فلقو ولو قال فعلى كفارة فأنظره وله اذا اختار شيئا في جميع مامر الرجوع عنه الى غيره ولو أغلظ ولو قال نذرت لله بكذا فيمين الا إن نوى النذر ولو قال نذرت لفلان بكذا فصريح في الاقرار (قوله ونذر تبرر) سمي بذلك لما فيه من طلب البر وهو قرية مندوب ولو وقع التعليق

(كتاب النذر)

[قوله أو إن لم أخرج] أى وان لم يكن الأمر كما قلته لأن اليمين إما حث أو منع أو تحقيق خبر والنذر المذكور كاليمين [قوله فله على] أو فعلى [قوله وفي قول ما التزم] لحديث من نذر أن يطيع الله فليطعه أى وكما في نذر التبرر ووجه الثالث أنه أخذ شيئا من نذر التبرر من حيث إنه التزام طاعة ومن اليمين من حيث المنع ولا سبيل الى المنع والى التعليق فوجب التخيير وانما خرج من حديث الوفاء بالنذر لشبهه باليمين قال الامام محل الخلاف اذا قصد منع نفسه فان قصد التقرب لزومه ما التزم قول واحد أقول سكت عن حالة الاطلاق وينبغي أن تلحق بقصد المنع لأنه الغالب من هذه الصيغة والمتبادر منها [قوله بأن يلتزم الخ] اعلم أنه يقع عند القضاء لأن الإنسان يشهد على نفسه بمأنه ان أحياى الله بقية هذا اليوم وطالب فلان فلانا بكذا كان على القيام له بنظيره على وجه النذر وغرضهم من هذا التحيل على جعله من نذر المجازاة كى يلزمه ما التزم وفيه عندى بحث من ثلاثة أوجه الأول أنهم شرطوا في نذر المجازاة حدوث النعمة قال في شرح الروض بخلاف النعم المستمرة كتظيره من سجدات الشكر وقوله ان أحياى الله معناه ان استمرت حياتى وحينئذ فلا يصح أن يكون من المجازاة الثاني أنا نسلم أنه من النعم الحادثة لكن قدرته بالمطالبة المانعة من لزوم خصوص ما التزم لكونها لجاجا والماتع مقدم على مقتضى الثالث أن في الروضة عن النزالي لو قال ان ظهر المبيع مستحقا فلك على كذا أنه لا يصح قال النزالي لا يقال المحبة قرية لأننا نقول ليست قرية محبة

(كتاب النذر)

بالجمعة (هو ضربان نذر لجاج) وغضب (كان كانه) أى فلانا أو ان لم أخرج من البلد (فله على عتي أو صوم) أو صلاة (وفيه) اذا وجد المطلق عليه (كفارة يمين) لأنه يشبه اليمين (وفي قول ما التزم وفي قول أيهما شاء) وعنى الأول حل حديث مسلم كفارة النذر كفارة اليمين (قلت الثالث يظهر) فلفظ الروضة أيضا (ورجعه للمراقبون) كآله الرافعي في الشرح (والله اعلم) قال لكن رجس الأول البغوي والرواية وابراهيم الروزى والوقوف ابن طاهر وغيرهم (ولو قال ان دخلت البلد فعلى كفارة يمين أو نذر لزمت كفارة بال دخول) في صورتين (ونظر تبرر بأن يلتزم قرية

صوم أو غيره (فيلزمه ذلك إذا حصل المعلق عليه) قال صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه رواه البخارى (وان لم يطقه بشئ كتبه على صوم لزمه ذلك (فى الأظهر) والثانى لعدم العوض (ولا يصح نذر معصية) كشرب الخمر والزنا والحديث مسلم لا نذر فى معصية الله (ولا واجب) كالصبح أو صوم أول رمضان إذا لمعنى لا يجابه بالنذر (ولو نذر فعل مباح أو تركه) كقيام أو قعود (لم يلزمه الفعل أو الترك) روى أبو داود حديث لا نذر إلا فيما ابتغى به وجهه الله (لكن ان خالف لزمه كفارة بين على المرجح) فى المذهب كما فى الحرر وفى قول أو وجهه لا كفارة و يؤخذ ترجيحه من الروضة كأصلها حيث حكى الخلاف فى نذر المعصية ان خولف ورجح فيه عدم الكفارة ثم أحيل عليه نذر الواجب ونذر المباح المذكور وفى شرح المهذب الصواب أنه لا كفارة فى الثلاثة (ولو نذر صوم أيام نذر تجبيلها) مسارعة الى براءة الذمة (فان قيد بتفريق أو موالاته واجب) (جازا) أى التفريق والموالاته

(قوله حدثت نعمة الخ) خرج بالحدوث النعمة المستمرة والنعمة هنا أعم مما فى سجود الشكر وكذا النعمة (قوله كان شفى الخ) وان كرره ولو بعد طول الفصل ويعلم الشفاء بقول عدل رواه فى التجربة ما مرفى التيمم ولا يصح ان علق بمشيئة الله تعالى (قوله أو غيره) كعتق وصلاة وصدقة ومال للفقراء أو لمعين ولوجنبا وورقيا ويشترط عدم ردّه لايت إلا فى نحو مشهد صالح ينتفع به بسراج مثلا وللمعين المطالبة به ولو قال ان شفى الله مريضى عمرت مسجد كذا أو دارى بدأ أو فعلى ألف دينار فلفو وكذا الوقال العتق يلزمى ما فعلت كذا أو فعلته أولا أفعله أولا فعلته إذ لا تعليق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا الرملى ان نوى الالتزام تخير كنذر اللجاج ولو قال مالى صدقة فلفو أو إن دخلت الدار فمالى صدقة فكندر اللجاج أو إن شفى الله مريضى فمالى صدقة فلفو فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالى طالق فان نوى النذر فكاللجاج وإلا فلفو ولو قال جعلت هذا للنبي ﷺ صح وصرف فى مصالح الحجرة الشريفة ولو قال ان حصل لى كذا جئت له بكذا فلفو (قوله فيلزمه ذلك) لاعلى الفور ولو بقر به مالية إلا لمعين وطالب كاسر وهذا يسمى نذرا بالمجازاة لأنه فى مقابلة غيره ومعنى لزمه تعلقه بذمته ويجب الوفاء به نعم قال الزركشى ان نوى به الممين لزمه فيه كفارة فراجع (قوله ولا يصح نذر معصية) لذاتها وأولازمها ولا مكروه كذلك ولا خلاف الأولى كذلك (قوله ولا واجب) أى عيني (قوله مباح) أى فى أصله وان طلب ندبا لنحو تقوى على عبادة (قوله على المرجح) مرجوح والمعتمد أنه لا كفارة فيه وقول شيخنا الرملى يحتمل عدم الكفارة على ما اذا خلا عن حث ومنع وتحقيق خبر وإضافة الى الله تعالى وإلا ففيه الكفارة وهذا جمع بين الكلامين انتهى غير مستقيم إذ لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكر فيلزم إحالة مالا كفارة فيه فيبطل الجمع المذكور مع أن فى محبة النذر مع الحث ونحوه نظرا لأنه خال عن صفة الله تعالى وأيضا فى جعل ما ذكر من نذر المباح نظر لأنه التزام قر به على ترك مباح أو فعله فهو من نذر اللجاج وانما نذر المباح أن يقول الله على أن أقوم مثلا أو ان شفى الله مريضى فته على أن أقوم وهذا لا كفارة فيه وكذا يقال فى المعصية والواجب فتأمل ذلك وحوره فانه مما لا وجه للعدول عنه (فائدة) قال شيخنا فى شرحه يقع كثيرا ممن اقترض من آخر مالا أن يندر لمقرضه كل يوم كذا مادام القرض أو شئ منه فى ذمته والمرجح محته لأن فيه نعمته مرج القرض ودفع نعمة المطالبة به ولو لم يقل أدنى منه ثم دفع منه شيئا بطل حكم النذر لا تقطاع ديومة السكل (فرع) لو جمع فى نذر ين ماصح ومالا يصح كقوله ان سلم مالى وهلك مال زيد أعقت عبدى أو طلقت زوجتى فلكل حكمه و يلزمه فى الجزاء عتق العبد لاطلاق الزوجة (قوله صوم أيام) أى غير معينة (قوله نذر تجبيلها) الا لنذر أو فوت ما هو أهم (قوله وجب ذلك) أى التفريق أو الموالاته ولا يجزى أحدهما عن الآخر فلونذر عشرة أيام متفرقة فصام عشرة متوالية حسب له منها خمسة فقط وهى الافراد والخمسة باطلة ان علم والا فنقل مطاق ولونذر عشرة متوالية فصام عشرة متفرقة فالوجه أنه لا يقع شئ منها عن النذر لفوات الشرط مع عدم تصور القضاء وفى وقوعها فلا مامر نعم ان وصل اليوم الأخير بصوم تسعة بعده متوالية حسب من العشرة (قوله جازا) بألف التثنية بدليل تفسير الشارح وغيره وفى بعض النسخ سقوط الألف ولعله من الناسخ لتوهمه أنها مكررة مع الألف بعدها فراجع

هو من المباح انتهى والفرع المذكور من هذا الوادى فلي تأمل وفى فتاوى القفال لو قال الله على أن أعطي الفقراء عشرة دراهم ولم يرد الصدقة لم يلزم وهو يؤيد ما قلناه ذكره فى شرح الروض [قوله ان حدثت نعمة] ظاهر اطلاقه أنه لا يشترط أن تكون تلك النعمة نادرة للحصول [قوله نذر تجبيلها] أى مالم يعارض معارض من جهاد أو مشقة فى سفر [قوله بتفريق] ظاهره ولو لم يمين مقدار التفريق وهو ظاهر

(لوسنة معينة) كسنة كذا أوسنة من الفد أو من أول شهر كذا (صامها) عن نذره إلا مذكر في قوله (وأفطر) أي منها (العبد) أي يرميه (والشريقي) أي أيامه الثلاثة لأنها غير قابلة للصوم لحرمته فيها (وصام رمضان) منها (عنه) لأنه غير قابل للصوم غيره (ولا قضاء) لما ذكر عن النذر لأنه غير داخل فيه لما تقدم (وان أفطرت بحيف ونقاس) في السنة (وجب القضاء) لأيامهما (في الأظهر) لأنها قابلة للصوم (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (الأظهر لا يجب) وبه قطع الجمهور والله أعلم (لأنها غير قابلة للصوم منها فلا يدخل في نذرها (٣٩٠) (وان أفطر يوما بلا عذر) من السنة (وجب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة

(قوله سنة معينة) وتحمل على الهلاية ان لم يقدر بغيرها (قوله لأنها) أي أيام الحيض والنفس وهو شامل لما لو اختلفت عاداتها أو جلسته بدواء ونحوه فراجع (قوله بلا عذر) هل منه نسيان النية لئلا راجعه أما بالعذر فان كان لشقة تبيح الفطر للقيم كالمرض ونحوه فلا قضاء حضرا كان أو سفرا أو لعذر السفر مع عدم المشقة لو صام وجب القضاء قاله شيخنا تبعنا الشيخنا الرملي فراجع (قوله فان شرط التابع) ولو بنية الله شيخنا في شرحه (قوله وجب استئنافها) وان كان فطره لعذر كمرض وجنون كل الكفارة قاله شيخنا أيضا فتأمل (قوله عن فرضه) خرج بالوصاية عن غيره فهو باطل ويقع التابع حينئذ ويجب الاستئناف وكذا لو أفطره وهذا شامل لجميع رمضان ولبعضه ولو يوما منه فراجع وحره فان الوجه فيه أنه لا يقطع التابع مطلقا لأنه لم يدخل في النذر في وقته والتقييد بقوله عن فرضه بيان لما هو عنه لا قيد لخروج غيره فتأمل وراجع (قوله ويقضيها) أي أيام رمضان والعيد والتشريق (قوله تباعا) أي متتابعة متصلة بالسنة ولا يضر لو تغلها ما لا يقبل الصوم مثلا (قوله ولا يقطعه حيض) ومثله النفس ولا يجب قضاؤه أيضا الحاقا بالحيض الذي شأنه التكرار وخرج بذلك المرض ولو جنونا والسفر بقياس ما مر وجوب الاستئناف فراجع (قوله فيصوم كيف شاء) فان صام شهورا ولو غير متوالية فهي اثنا عشر شهرا بالهلال ويقضى أيام العيد والتشريق والحيض والنفس ورمضان قاله شيخنا وفي قضاء الحيض والنفس نظر كما مر نعم ان كانت تخلو عنه في شهور وصامت غيرها فوجوب القضاء له وجه لتقصيرها وان صام أياما فهي ثلاثمائة وخمسة أوسنة وخمسون يوما لأن ذلك مقدار الاثنى عشر شهرا العربية وقولهم يصوم ثلاثمائة وستين يوما فيه نظر لأنه ليس بمقدار السنة العربية كما علمت ولا بمقدار السنة القبطية لأنها ثلاثمائة وستة وستون يوما فراجع ذلك وحره (قوله وكأن وجهه الخ) مردود لأنه لم يعمد نعم نقل ابن حجر وتبعه شيخنا الرملي أن حذفها وإثباتها

[قوله وأفطر العيد الخ] وذلك لأنها لا تصح عند التعيين فالأولى أن لا تدخل عند الإطلاق [قوله فان شرط التابع وجب] قال المساردي ولو بالنية لكن صحح الرافعي أن نية تتابع الاعتكاف لا تؤثر فيها ولو نذر اعتكاف شهر أقول له في غير المعين فلا تخالف [قوله ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه] خرج بالوصاية عن نذر أو تعلق فانه لا يصح ويقطع التابع به قطعا [قوله أظهرهما لا يجب] لك أن تقول قضاؤهما أولى من العيد ورمضان فليتأمل [قوله فيصوم كيف شاء] أي اذا كان قد أطلق أمالو شرط التفريق فانه يلزمه كاسلف نظيره [قوله ان سبقت الكفارة] قال ابن الرفعة إلا اذا كان قادرا على العتق وقد نذر الصوم لأنه حينئذ لم يتقدم فاقضى استثناءه له وهو محل توقف [قوله وأضافه المصنف الخ] الذي في الزركشي قلا عن

فان شرط التابع وجب استئنافها (في الأصح) وفاء بالشرط والثاني قال ذكره مع التعيين نحو (أو غير معينة وشرط) فيها (التابع وجب ولا يقطعه صوم رمضان عن فرضه وفطر العيد والتشريق ويقضيها تباعا متصلة بالآخر السنة) ليني بنذره (ولا يقطعه حيض) أي في زمنه (وفي قضاؤه القولان) أظهرهما لا يجب كما تقدم (وان لم بشرطه) أي التابع (لم يجب) فيصوم كيف شاء (أو يوم الاثنين أبدا لم يقض أثنى رمضان) اللازمة وهي أربعة لعدم دخولها في النذر لما تقدم (وكذا العيد والتشريق) الأيام الخمسة لا يقضى أثنائها (في الأظهر) لما ذكره والثاني يقضيها لأن مجيء الاثنين فيها غير لازم وفي الاثنين الخامس في رمضان هذا الخلاف بترجيحه

الفراء

(فلولزمه صوم شهرين تباعا لكفارة صامها ويقضى أثنائهما) لنذره (وفي قول لا يقضى

ان سبقت الكفارة النذر قلت ذا القول أظهر والله أعلم) رجعه في الروضة أيضا والرافعي في الشرح نقل ترجيح كل عن طائفة والأقول ناظر الى وقت الأداء والثاني الى وقت الوجوب (فتبينه) ذكر الجوهرى في جمع اثنين أثنان وبه عبر في المحرر وغيره معرفا باللام وأضافه المصنف هنا حذفا تونه وقال في شرح المذهب قول الشيخ أثنان رمضان صوابه أثنان بحذف النون انتهى وكأن وجه التبعية لحذفها من المفرد ووجه اثباتها أنها محل الاعراب بخلافها في المفرد وظاهر على المصنف بقاء يكون لئلا كما قل عن ضبط المصنف في للموضعين

ترجيح عدم القضاء ولعل
السكوت عن زيادته للعلم
به من الزيادة السابقة
ولو كان له عادة غالبية فعدم
القضاء فيما يقع فى عاداتها
أظهر (أو) نذر (يوما
بعينه لم يصم قبله) والصوم
بعده قضاء (أو يوما من
أسبوع) بمعنى جمعة (ثم
نسيه صام آخره وهو الجمعة
فان لم يكن هو وقع قضاء)
وان كان هو وقع أداء
(ومن شرع فى صوم نفل
فنذر أتمامه لزمه على
الصحيح) والثانى لا يلزمه
لأنه نذر صوم بعض اليوم
(وان نذر بعض يوم
لم ينقذ) نذره لأنه غير
معهود شرعا (وقيل) ينقذ
و (يلزمه يوم) أقل المعهود
(أو يوم قدوم زيد فلا يظهر
انقاده) والثانى قال لا يمكن
الوفاء به لاتقاء تبييت
النية المشروط لاتقاء العلم
بقدومه قبل يومه وأجاب
الأول بإمكان العلم بقدومه
قبل يومه فيبييت (فان قدم
ليلا أو يوم عيد أوفى
رمضان فلا شئ عليه)
لعدم قبول الأولين للصوم
والثالث لصوم غيره (أو
نهارا وهو مفطر أو صام
قضاء أو نذرا وجب يوم
آخر عن هذا) فنوات
صومه (أو وهو صائم فلا
فكذلك وقيل) لا يل

لثان (قوله وتقضى زمن حيض ونفاس فى الأظهر) مرجوح والمعمد عدم القضاء كاد كره عن
الروضة (قوله لم يصم قبله) فلا يصح عنه ويأتى ان علم (قوله والصوم بعده قضاء عنه) سواء صام
نظيره أو غيره وهذا ان عينه بوقته أو باسمه ووقته معا فان عينه باسمه فقط كيوم خميس فله صوم
أى خمس شاء ولا يتصور فيه القضاء ولا يصح صوم يوم غيره عنه ويستقر فى ذمته بمضى أول خميس
بعد النذر فلومات قبل صومه عصى (قوله بمعنى جمعة) بيان للراد من الأسبوع ولتصور القضاء
فيه كذا قيل وهو لا يستقيم إذ الأسبوع والجمعة ليس فيهما تعيين وقت فلا يتصور فيهما القضاء الا
ان عينه كأول شهر كذا أو آخره وانما قوله الشارح للأسبوع لأنه اسم للجمعة أيام ولا يلزم أن
يكون آخرها يوم جمعة بخلاف الجمعة فتأمل (قوله وهو يوم الجمعة) هذا بناء على أن أول الأسبوع
يوم السبت وهو المعتمد وصح نذر يوم الجمعة لأنه مندوب فى نفسه وانما المكروه افراده حتى لو
قيد نذره بالافراد لم يصح نذره (قوله ومن شرع فى صوم نفل) ليس الثبوت والصوم قيدا والمراد
أن ينذر أتمام نفل شرع فيه سواء كان متلبا به أولا أو كل نفل شرع فيه (قوله لزمه الاتمام)
لأنه الصوم بل هو باقى على النفلية وانما يحرم الخروج منه ولا يجب فيه تبييت النية وفى تعليل الوجه الثانى
نظر (قوله بعض يوم) وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك نعم يصح نذر بعض الفسك وبعض
الطواف قاله شيخنا وعليه فهل يلزمه الفسك كاملا والطواف كاملا أو اذا فعله يقع قدر ما نذره واجبا
وغيره فلا أو يفرق بين الفسك والطواف والذي يتجه فيهما الثانى لكن لا يخرج عن النذر الا بفعل
الجميع فى الفسك وكذا فى الطواف ان قلنا بالمرجوح إنه لا يندب بالتطوع بنحو طوفة منه وعلى هذا
لو قصد فى نذره الاقتصار على البعض الذى نذره لم ينقذ نذره على نظير ما مر فى افراد يوم الجمعة فراجع
(قوله يوم قدوم زيد) خرج أمس يوم قدومه فلا يصح نذره على المعتمد الذى صححه فى المجموع
ونقل خلاف ذلك عنه سهو قاله شيخ الاسلام لكن الجواب الآتى ربما يخالفه فيستجهحه نذره أيضا كما
هو الوجه الوجه فراجع (قوله أوليلا أو يوم عيد) أو نثر بقى أوفى يوم حيضها أوفى نفاسها (قوله
فلا شئ عليه) قال الرافى ويندب أن يصوم اليوم التالى لليل فى الأول ويوما فى الثانى شكرا لله تعالى
(قوله وهو مفطر) أى لا ينحو جنون والافلا شئ عليه (قوله أو صائم قضاء) أو نذرا وجب يوم آخر قال
الامام الشافى رضى الله عنه وأحب أن يعيد ذلك القضاء والنذر لأنه تبين أن ذلك مستحق الصوم

الفراء أنه يجمع على أثنين وأثاني يحذف النون وقال إنها عبارة المصنف بفتح الباء ويجوز التسكين نحو
أعطيت القوس بارها [قوله لم يصم قبله] كالواجب بالشرع [قوله صام آخره] القياس صوم الأسبوع
كله ولكن امتنعوا من ذلك لأن النية تكون متعدة لكن هذا قد يشكك بما لو نذر أن يصلى فى ليلة
القدر حيث قالوا يلزمه إيقاع تلك الصلاة فى جميع ليالى القدر [قوله وهو الجمعة] ذهب البيهقى الى أن
أول الأسبوع الأحد وأطال فى بيان ذلك لكن حكى ابن النحاس قولاً أن أول الأيام الأحد وأول
الجمعة السبت قيل وهو أحسنها وقد أيد كونه الأول الأحد بأن الاثنين سمي بذلك لأنه تانى
الأسبوع وكذا سمي الخميس لأنه خامسه [قوله وان كان هو الخ] انظر كيف يصح نذر الجمعة مع
أن صومه منفردا مكروه [قوله وقيل ينقذ] يحتاج الأول الى جواب عما لو نذر بعض ركعة فانه
يلزمه ركعة على ما فى تسكيلة الزركشى لكن الذى صوّبه غيره عدم لزوم [قوله أو نذرا] ظاهره
ولو كان ذلك النذر تعلق بهذا اليوم بعينه وفى كلام الماوردى الحاق مثل هذا برمضان .
(فرع) لو كان مفطرا لجنون فلا قضاء [قوله وقيل يجب تيممه] أى فلا بد من نية النذر من الآن .

(يجب تيممه ويكفيه) بناء على لزوم الصوم من وقت قدومه والصحيح أنه

بعده) أي بعد قدومه (فقدما
في الأر بقاء وجب صوم
الخيس عن أول النذر ين
ويقضى الآخر) بيوم .

(فصل) إذا (نذر المشي
إلى بيت الله تعالى) ناويا
الكعبة (أو أتيانه فالذهب
وجوب أتيانه بحج أو
عمرة) وفي قول من طريق
لا يجب ذلك حلالا لنذر على
الجارز والأول بحمله على
الواجب وان لم ينو الكعبة
فقل يحمل عليها والأصح
لا يصح نذره (فان نذر
الاتيان لم يلزمه مشي) فله
الركوب (وان نذر المشي
أو أن يحج أو يعتزم ماشيا
فلا يظهر وجوب المشي)
والثاني له الركوب (فان
كان قال أحج ماشيا فن
حيث يحرم) من الميقات
أو قبله (وان قال أمشي
إلى بيت الله تعالى فن
دورة أهله) يمشي (في
الأصح) والثاني يمشي من
حيث يحرم (واذا أوجنا
المشي فركب لعذر أجزاء
وعليه دم في الظاهر)
لتركه الواجب والثاني لادم
عليه كولو نذر الصلاة قائما
فصلي قاعدا لجزءه لاشئ
عليه (أو بلا عذر أجزاء
على المشهور) لأنه لم يترك
الاهيئة التزمها (وعليه

لنيرهما (قوله من أول النهار) وهو الذي تقدم ترجيحه لأن الصوم لا يقبض وبذلك فارق مالو
نذر اعتكاف يوم قدوم زيد فاعلم يلزمه من وقت قدومه وعلم من الجواب المتقدم أنه لو أخر بقدمومه
غدا وبيت النية صح صومه وأجزأه ان قدم ولا يضرك تردده في قدومه وعدمه حيث كان النذر عدلا
أوصدقه كما مر في اخبار هلال رمضان (قوله عن أول النذر ين) فان صامه عن الثاني أجزأه عنه مع
الانم ويصوم الذي بعده عن الأول (قوله ويقضى الآخر) في كونه قضاء نظر فتأمله .

(فصل) في نذر اتيان الحرم المسكى أو غيره وما يحمل عليه ألفاظ نذر العباداة أو غيرها وما ينبع ذلك (قوله
نذر) ولوداخل المسجد أو الكعبة (قوله ناويا الكعبة) وكذا لو ذكرها بالأولى ومثل الكعبة سائر
أجزاء الحرم كدار أبي جهل وجبل أبي قيس وخرج بما ذكر سائر المساجد ولومسجد المدينة والأقصى
فلا يصح نذر المشي إليها ولا أتيانها ولا زيارتها نعم يصح نذر زيارة من فيها كقبره صلى الله عليه وسلم وغيره
(قوله نذر أتيانه) أو الذهاب إليه أو الانتقال إليه أو المضي إليه أو المشي إليه أرمسه ولو بشو به وبجري ذلك
في سائر أجزاء الحرم كحجر ولو نذر المشي مثالا إلى عرفات فان نوى الحج لزمه والا فلا (قوله بحج أو عمرة)
وان نفاه في نذره لأنه شديد التعلق وبذلك فارق بطلان نذر الأتحية مع نفي التصديق بها (قوله لا يجب
ذلك) أي الاتيان والفكس فيندب وهو يفيد انعقاد نذره مطلقا وان الخلاف في الوجوب أو الندب فتأمل
(قوله فان نذر الاتيان) أي غير المشي وهذا تفصيل للذكر قبله (قوله أو ان يحج الخ) أو عكس ذلك
(قوله وجوب المشي) وصح نذره لأنه مندوب وان كان الركوب أفضل منه ولذلك لا يصح نذر الحفاء الا في
محل يندب فيه ومحل حجة نذر المشي ان كان حال النذر قادرا عليه والا فلا ويلزمه الفكس راكبا ولادم عليه
وبذلك علم حجة نذر المعضوب للفكس وللمشي فيه ولا يلزمه المشي فان قيد فيه أن يفعل بنفسه لكان نذره له
(قوله الثاني له الركوب) كالمونذر الصلاة فاعدا فله القيام وفرق بأن ما هنا يمكن تداركا به بالمال وبأن المنذور
هنا وصف وذاك جزء فهو كجزاء بدنة بدلا عن شاة مندورة (قوله أحج) أو أعتزم ماشيا أو أمشي حاجا
أو معتبرا (قوله أو قبله) وكذا بعده وان أتم لجاوزته الميقات مريدا للفكس قال شيخنا ويلزمه اذا جاوزه
مريدا راكبا دمان للجوازاة وركوب وفي وجوب دم الركوب نظر فراجع (قوله من دورة أهله)
المراد من ابتداء سيره للفكس والأفضل له تأخير الاحرام إلى الميقات (قوله فركب) ولو جزءا يسيرا ولا يتعدد
الدم بتعدد الركوب الا ان تخلله مشي من المنذور لا نحو حوط وترحال ونزول قضاء حاجة وهكذا متى فسد نسك
سقط عنه وجوب المشي فيه وانما يلزمه المشي في القضاء لأنه المجزئ عن النذر قال الدميري وانما يلزمه المشي
في القضاء في محل ركب فيه في الأصل والا فلا وفيه نظر فراجع (قوله لعذر) وهو ما يبيح القعود في الصلاة
(قوله والثاني الخ) وفرق بأنه عهد لزوم الدم في الحج مع العذر .

(فصل : نذر المشي الخ) (قوله وجوه أتيانه) قال في الكفاية لأن مطلق كلام الناذر ين يحمل على ما ثبت له
أصل في الشرع فن نذر أن يصلي يحمل على الصلاة الشرعية لا الدعاء والمعهود في الشرع قصد الكعبة
لحج أو عمرة فحمل النذر عليه اه (قوله لا يجب ذلك) الظاهر أن مرجع الإشارة الحج والعمرة وأما الاتيان
فواجب ويحتمل عدمه أيضا (قوله وان نذر المشي) أو ان يحج ولو نوى حجة الاسلام (قوله وجوب المشي) أي
لأنه جملة وصفافي العبادة كالمونذر أن يصلي قائما (قوله فان كان قال أحج ماشيا فن حيث يحرم) مثله عكسه
(قوله أو قبله) قال الزركشي من تفقحه أو بعده (قوله والثاني الخ) به تعلم أنه مجزئ قطعاً (قوله فصلي قاعدا
الخ) والجواب أن الصلاة لا تصح بالمال بخلاف الحج أشار إليه الشافعي رضي الله عنه (قوله لترفعه بتركها)

دم (لترفعه بتركها والثاني لا يجزئه لأنه لم يأت بما التزمه بالصفة مع قدرته عليها والدم في المسكتين شاة وفي قول أي
بدنة ووجوب المشي فيها ذكر في العمرة حتى يفرغ منها وفي الحج حتى يفرغ من التحللين وقبل من الأول وله الركوب بعد ذلك قال الرافعي

والقياس أنه إذا كان

يتردد في خلال أعمال
النفسك لفرض تجارة
وغيرها فله أن يركب
ولم يذكره وسكت عليه
في الروضة (ومن نفر
حجا أو عمرة لزمه فله
بنفسه) ان كان صحيحا
(فان كان مضوبا اسقناب)

كان حجة الاسلام (ويستحب
تجهيله في أول) زمن
(الامكان) مبادرة الى
براءة النمة (فان تمكن
فآخر فوات حج من ماله)
وان مات قبل التمكن فلا
شيء عليه كحجة الاسلام
(وان نذر الحج عامه
وأمكنه لزمه) فيه (فان
منعه مرض) بعد الاحرام
(وجب القضاء أو عدو)
أو سلطان أو رب دين
لا يقدر على وقائه (فلا)
قضاء (في الأظهر) أو
صده عدو أو سلطان بعد
ما أحرم قال الامام أو امتنع
عليه الاحرام للعدو فلا
قضاء على النص وخرج
ابن مريج قولا بوجوبه
وحكى الامام هذا الخلاف
في المرض وان لم يمكنه في
العام قال في التتمه بأن كان
مرضا وقت خروج الناس
ولم يتمكن من الخروج
معه أول بعد رقة وكان
الطريق غسوقا لا يتأتى
للاحد سلوكه فلا قضاء

(قوله والقياس الخ) هو المعتمد وخلال النفسك ليس قيدا بل المراد ما ليس من سير النفسك .
(فرع) هل من الركوب السفينة تردد فيه شيخنا ومال الى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا
عرفا اذ لا يبحث به من حلف لا يركب وفيه نظر أما أولا فلأن المنذور هنا المشى وهذا لا يسمى مشيا
اتفاقا وأما ثانيا فلأن المراد بالركوب هنا ما يقابل المشى وهذا مما يقابله قطعاً مع أن كون ركوب
السفينة لا يسمى ركوبا عرفا فيه منع ظاهر فان قيل لا يتبادر الى الفهم . قلنا يشاركه في ذلك ركوب
نحو غزال وقد فتاوى (قوله لزمه) بحسب ما التزم مفردا أولا (قوله اسقناب) فان عجز عن الاسقناب
أيضا وقت عام النذر قبل محته فلا قضاء عليه (قوله ويستحب) نعم ان خشي العضب وجب
التجهيل (قوله فان تمكن) بتوفر شروط الوجوب واذا شئ العضوب بعد حج غيره عنه لم
يقع له بل للأجير ويلزمه الحج بنفسه ويرجع على الأجير بما أخذه كما قالوه في حجة الاسلام
وقد يفرق بأن تلك وظيفة العمر فراجع (قوله لزمه فيه) ويقع عن النذر ان لم يكن عليه حجة
الاسلام والواقع عنها وكأنه نذر تجهيلها فان لم يحج فيه أو لم يعين علما لم يقع حجه عنها بل عن
حجة الاسلام وان نوى به النذر وحده لأنه لا يقع عن غيرها مع بقائها (قوله فان منعه مرض
وجب القضاء) ومنه نحو الجنون والاعماء ومثله خطأ الطريق أو الوقت أو النسيان لما أولا أحدهما
أو للنفسك (قوله بعد الاحرام) قيد لوجوب القضاء (قوله أو عدو) عطف على مرض أى أو منعه
عدو فلا قضاء الخ فهو من المنع الخاص به بعد الاحرام (قوله أو صده) هو عطف على منعه وهذا
من المنع العام له ولغيره بعد الاحرام (قوله العدو) ومثله السلطان وهذا يشمل الخاص والعام (قوله على
النص) هو المعتمد (قوله وخرج) أى من النص في قضاء نذر صوم يوم كاتقتم (قوله في المرض)
أى بعد الاحرام فيكون فيه طريقان والمعتمد منهما طريق القطع بوجوب القضاء كما تقدم (قوله
فان كان مريضا) هذا مفهوم القيد المتقدم بقوله بعد الاحرام (قوله هذا) أى ما ذكره بقوله وان
منعه الخ وحاصله من حيث الخلاف أنه لا خلاف في المرض قبل الاحرام بعد القضاء وكذا لا خلاف
في وجوب القضاء فيه بعد الاحرام أو فيه طريقان وأن غير المرض ان كان خاصا وبعد الاحرام
فيه قولان والا ففيه النص والتخريج ومن حيث الحكم أنه لا قضاء الا في المرض بعد الاحرام
لأنه لا يجوز التحلل فيه الا بشرط بخلاف غيره وتقدم وجوب القضاء في النسيان وغيره مما ألحق به وقد كنت
ذكرت عن شيخنا ما يخالف هذا فليحذر وسكت الشارح عن ذكره مقابل الأظهر ما لعدم ذكر الروضة
له كما يؤخذ من الإشارة السابقة أوله من مقابل النص أوله بذلك (قوله أو نذر صلاة) أى معينه بخلاف
ما لو نذر صلاة جميع النوافل دائما أو أن يقوم فيها كذلك أو سجد نحو ثلاثة عند مقتضيا كذلك لم

أى كالحرم اذا تطيب [قوله وجب القضاء] كالو نذر الصوم سنة معينة فافطر فيها بعذر المرض قاله الزركشى
قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في التي بعدها قال أعنى الزركشى وأما في العدو فكأن حجة الاسلام
اذا صد عنها في أول سنى الامكان ويفارق المرض لاختصاصه بجواز التحلل من غير شرط بخلاف المرض
هذا هو النص وخرج ابن مريج قولا أنه يجب لأن باب النذر أوسع من واجب الشرع قال ومسألة المرض
مقيدة بما بعد الاحرام بخلاف مسألة العدو [قوله أو عدو الخ] عبارة الروضة أو منعه عدو أو سلطان وحده
اه وبه تعلم الفرق بين المنع والصد أى المراد بالمنع أن يمنع الشخص وحده بالصد المنع العام له ولغيره [قوله
بأن كان مريضا] أى ولم يحرم [قوله هذا] أى ما ذكر في الشرح والمثل نعم عبر في الروضة في مسألة المرض
بالمذهب الذى قطع به الجمهور قال وحكى الامام تخريجه على الخلاف في العدو اه وقد أشار اليه في المتن

عليه لأن المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه كالاتق حجة الاسلام والحال هذه هذا ما في الروضة كاصلها في المسألة (أي غير صلاة الصوم)

ينعقد نذره لما فيه من ابطال رخصة الشرع (قوله في وقت) أي معين ولو نذر صلاة ركعتين فاحرم بأرجح لم يصح على المتمد وقال النووي يجوز له تشهدان أو تشهد واحد وان نذر تشهدين لزماه أو نذر صلاتين لم يكفه صلاة بسليمة واحدة (قوله فغنه مرض) أي من فعلها لم ينه عن فعل ذلك فيه والا لم يصح النذر ولو نذر أن يصلي في أفضل الأوقات أو أحبها إلى الله في ليلة القدر أو نذر أن يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها أحد فليطف وحده كإمر وعجزه عن القيام فيها بالمرض فله فعلها جالساً ومن المرض الاغماء وفارق عدم وجوب صلاة يوم استفرقه الاغماء بأن النذر لا يتكرر وعن شيخ شيخنا عميرة وجوب ما فات بنحو الحيض هنا لذلك وقياس ما سر خلافه وهو الوجه فراجع (قوله أو عدو وجب القضاء) للصلاة والصوم اما في الصلاة بأن منعه من فعلها كإمر أو أكرهه على فعل مبطل لها واستشكل منع العدو للصوم لأنه لا يمكن المنع من النية والا كراه على تعاطي الفطر لا يبطله وقد يقال إن ذلك بيان لحكمه لو وجد أو أن هذا قول الرافعي القائل بطلانه بالا كراه كإمر في بابه والمصنف تبعه بذكره ولم ينه لما مر له من تصحيح خلافه كأنه لم ينه على ما تقدم في نذر صومه سنة معينة بأنه لا يجب قضاء ما فات منها بالمرض على الراجح العتمد فلعل ما هنا مبني على المرجوح الذي هو طريقة الرافعي فافهم ذلك فانه بمقابل العتور عليه الا بتوفيق (قوله وجب القضاء) ويجب فعل الصلاة في الوقت المعين كيف أمكن كإتي الفرض الأصلي (قوله هذا الثوب) يفيد أنه ليس المراد بقوله هدياً ما ينصرف إليه الهدى الشرعي وإنما المراد به التصديق بشئ مخصوص كزيت وشمع وغيرهما سواء كان في الذمة أو معيناً ولو عين نجساً ولو أطلق ما في الذمة كفي أقل متمول من غير نجس وبما ذكر سقط ما لبعضهم هنا نعم في عمة نذر العين من النجس تأمل (قوله لزمه حله) إن أمكن ومؤنه عليه فان عجز عنها بيع منه جزء لها (قوله إلى مكة) أي حرمها إن لم يعين موضعاً منه والا فإليه ولو عين وقتاً لم يتعين (قوله بعد ذبح الخ) قال شيخنا إن كان مما يجزئ في الأضحية والا لزمه صرفه لم حيا فان ذبحه ضمن قصه وفيه نظر فراجع (قوله على من بها) ما لم يعين الناذر غيرهم كسترها وطيبها والاوجب صرفه فيما نواه كزيت للوقود ان احتجج إليه والبيع وصرف ثمنه في مصالحها كإتي الفقار ونحوها مما يشق نقله وليس لها كم مكة التعرض له فيه ولا أخذه (قوله من الفقراء الخ) وهم من يصح صرف زكاة المسكين عليهم ويعمهم به ان انحصروا وأمكن والا كفي ثلاثة منهم (قوله على أهل بلد) شمل ما لو كان فيهم كافر أو كانوا كلهم كفاراً وسلوك واجب الشرع بالنذر في نحو ذلك من حيث وجوب صرفه وتخصيص أهله ونحو ذلك كإتي في نذر الرقية الكافرة في شرح شيخنا أن شرط صحة النذر أن لا يكون أهل البلد كفاراً لأن النذر لا يصرف للكفار فراجع (قوله لزمه) أي صرفه إلى فقرائه ولو بنبر ذبح لأن نذر الذبح لا يصح إلا بالحرم ويعمم أهله كإمر ولا يجوز نقلها إلى غيرهم ولو نذر التصديق على ميت أو قبره فان لم يقصد تملكه وجري عرف بصرف ذلك لأهل عمله صح النذر والا فلا ولو نذر تصديقاً بشئ من صريه ان شفى فشفى جاز صرفه له ان لم تلزمه نفقته (قوله في مكان) بخلاف الزمان كإمر (قوله إلا المسجد الحرام) هذا الاستثناء من حيث الشخص فلا نذر فرضاً أو نقلاً في مسجد لزمه في أي مسجد شاء

في وقت فغنه مرض أو
عدو وجب القضاء) لتعين
الفعل في الوقت (أو) نذر
(هدياً) كأن قال لله خلى
أن أهدي هذا الثوب أو
الشيء إلى مكة (لزمه حله) إلى
مكة والتصدق به بعد ذبح
ما يذبح منه (على من بها)
من الفقراء أو المساكين
(أو) نذر (التصدق على
أهل بلد معين لزمه) سواء
مكة وغيرها (أو) نذر
(صوماً في بلد لم يتعين) فله
الصوم في غيره سواء عين
مكة أم غيرها (وكذا صلاة)
نذرها في مكان لم يتعين
(إلا المسجد الحرام) فيتعين
(وفي قول ومسجد المدينة
والأقصى قلت) أخذنا
من الرافعي في الشرح
(الأظهر

حيث لم يحك فيه خلافاً [قوله إلى مكة] قال الزركشي أو أطلق [قوله وكذا صلاة] فرق ابن الرضا بين ذلك وبين لزوم الصوم في زمن معين بأن الشارع عهد منه النظر إلى الصوم في زمن معين بخلاف الصلاة فانه لم ينظر فيها إلى مكان معين قال ولا يشكل على الفرق لزوم الاعتكاف بالنذر لأن الشارع نظر فيه إلى إمكانية خصوصية بخلاف الصلاة اهـ واعلم أن حكم الاعتاق في نذره في المساجد كالصلاة على الراجح .

تعيينهما كالسجد الحرام والله أعلم) لاشتراك الثلاثة في عظم الفضيلة ونظرا لقول الآخر إلى أنهما لا يتعلق بهما نسك بخلاف الأول وهما
التعيين يقوم الأول مقامهما في الأصح ويقوم أحدهما مقام الآخر في أحد وجهين وصحح في الروضة ثالثا زاده أنه يقوم أولهما مقام الآخر دون
عكسه كالصحح في نذر الاعتكاف وتقدم في كتابه حديث الشيخين (٢٩٥) لانتد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

وحديث الامام أحمد صلاة
في مسجدي هذا أفضل
من ألف صلاة فيما سواه إلا
المسجد الحرام وصلاة في
المسجد الحرام أفضل من
مائة صلاة في مسجدي
(أو) نذر (صوما مطلقا
فيوم) لأنه أقل ما يفرد
بالصوم (أو أياما فثلاثة)
ذكره الامام (أو) نذر
(صدقة فيما) أي بأي شيء
(كان) بما يتجول كدائقي
ودونه (أو) نذر (صلاة
فركعتان) أقل واجب منها
(وفي قول ركعة) أقل جائز
منها (فعلى الأول يجب
القيام فيها مع القدرة)
عليه (وعلى الثاني لا) يجب
فيما يأتي به (أو) نذر (عتقا
فعلى الأول) المبني على
واجب الشرع عليه (رقبة
كفارة) بأن تكون
مؤمنة سليمة من العيب
(وعلى الثاني) المبني على
جائز الشرع عليه (رقبة)
فتصدق بكافرة معينة
(قلت الثاني هنا أظهر
والله أعلم) رجحه في
الروضة أيضا (أو) نذر
(عتق ككافرة معينة
أجزاء كاملة فان عين

ولا يتعين ما عينه (قوله تعيينهما) وخرج بهما مسجد قباء فلا يتعين وإن صح الحديث أن ركعتين فيه تعدل
عمرة (قوله وصح في الروضة) هو المعتمد (قوله وتقدم الخ) وتقدم هناك أن الصلاة في المسجد
الحرام بمائة صلاة في مسجد المدينة الشريفة وبماتين في الأقصى وبمائة ألف فيما سواه ما وأن الصلاة في
مسجد المدينة بصلتين في الأقصى وبألف صلاة فيما سواه ما وأن الصلاة في الأقصى بخمسمائة فيما سواه
(قوله مطلقا) أي عن عدد وإن وصفه بدهر طويل أو حق أو كثير بالثلاثة أو الموحدة سواء ذكر ذلك
معرفا أو منكرًا أو قال شيخنا إن عرف العصر والعصر جعل على بقية عمرة (قوله أو أياما فثلاثة) وكذا الأيام
وهو مشكل بما مر من الروس وقال الخطيب هنا يلزمه جميع الأسبوع (قوله صدقة) وإن وصفها بعظم
أو نحوه (قوله فركعتان) أي بسلام واحد فلا يزال عليهما لم يصح إجماعه على المعتمد عند شيخنا (قوله
الثاني هنا أظهر) نظرا لثبوت الشارع إلى فك الرقاب (قوله أجزاء كاملة) وإن قدر على ما عينه
(قوله تعيين) ولا يلزمه بدلها لو أنفها هو أو أجني وله أخذ بدلها منه ملكه لا يتصرف فيه (قوله أو نذر
صلاة قائما) أي نذر القيام في صلاة قلين معينين فلا يرد ما عترض به عليه (قوله طول قراءة) ويكفي
حصولها في الركعة الأولى كالجمعة وغيرها ما لم يرد أكثر ويكفي فيه أقل زيادة على ما يندب لمام غير
محصورين على المعتمد (قوله أو الجماعة) سواء في الفرض أو النفل ما لم يكره تطويلها أو يصح نذر الحصة
الطيا من خصال الكفارة النجزة وهي العتق دون غيرها على المعتمد ومتى خالف شيئا مما ذكر من الأوصاف
وفات لا يقضي نعم لو نذر الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في غير القيام آخر قراءتها لما بعد السلام فلا
خوف قبلها وإن طال الفصل كما هو ظاهر كلامهم ويتجه أنه لا يلزمه قراءتها أصلا لأن طلبها صاف وقت
كرامتها كالمو نذر ابتداء ونظيره ما لو نذر أن يصلي ركعتين كلما عطس فعطس وقت الكراهة فراجعه .

(كتاب القضاء)

بالمدانة الإلزام ونحوه وشرعا الحكم بين الناس كذا ذكره أو الإلزام بحكم الشرع وهو أفضل من الجهاد ويحتاج
الممولو متولوا مولى فيه ومحل ولا يتوصف والمولى هو الامام الأعظم وأتابه وقطعه فهو تصرفه فيما
تولى فيه وأهليته كما يأتي والمتولى هو النائب وشرطه صحة تصرفه فيما يتولى فيه واعتبار أهليته أيضا والمولى

(قوله بخلاف عكسه) [قاعدة] لو قال بصيغة العموم فعلى أن أصل النوافل قائما لم ينقصد لأن فيه
إبطال رخصة الشرع كذا نبه عليه إبرا هيم المروزي كطاعة الأصحاب وقال البغوي والقاضي ينقصد [قول
المتن أو طول قراءة الصلاة الخ] قال في شرح الروض بشرط أن لا يندبر فيه ترك التطويل [قول المتن لزمه]
لو خالف سقط عنه النذر لأنه ترك الوصف الملتزم ولا يمكن قضاء الصفة وحدها واعلم أن صحة نذر تطويل
القراءة والجماعة محله في الفراغ قال البلقيني ولا يلزم النذر في التوافل وإن شرعت الجماعة فيها
[قوله والثاني قال الخ] (تقنة) لو نذر زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لزمه ولو قال إن شئ
الله مريضى فقله على أن أتصدق بدينار فشئى جاز دفعه إليه إذا كان فقيرا ولا يلزمه نفقته .

(كتاب القضاء)

أصله قضاي من قضيت قلبت الياء هو ينظر فيها أو ألف زائدة قال امام الحرمين هو شرعا اظهر حكم الشرع

ناقصة تعينت (تعلق النذر بالعين) (أو) نذر (صلاة قائما لم يجز قاعدا بخلاف عكسه) أي نذر الصلاة قاعدا فتجوز قائما (أو)
نذر (طول قراءة الصلاة أو سورة معينة أو الجماعة لزمه) ما ذكر لأنه طاعة (والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء
كعبادة) لم يرض (وتشجيع جنازة والسلام) لأن الشارع رغب فيها فهي كالعبادة والثاني قال ليست على وضعها .
(كتاب القضاء) أي الحكم بين الناس (هو فرض كفاية) في حق الصالحين له في الناجية

أى وان لم يتعين له واحد في
الناحية بأن كان معه غيره
(فان كان غيره أصح
وكان) أى الأصح (بتولاه)
أى رضى بتوليته
(فالمفضل) وهو غير
الأصح (القبول وقيل لا)
ويحرم طلبه وتوليته (و)
على الأول (يكراه طلبه
وقيل يحرم) والفاضل
يندب له القبول وقيل يلزمه
ويستحب له الطلب وان
كان الأصح لا يتولى ذو
كالمعدوم (وان كان)
غيره (مثله فله القبول
ويندب) له (الطلب ان
كل خلا يرجو به نشر
العلم أو) كان (محتجا الى
الرزق) ويحصل بمن بيت
المال (والا) أى وان لم
يكن خلا ولا محتجا الى
الرزق (فالأولى) له (تركه
قلت) كما قال الرافى في
الشرح (ويكره) له الطلب
والقبول (على الصحيح
واثقه أعلم) والثاني هما
خلاف الأولى (والاعتبار
في التعين وعسبه بالناحية)
كما تقدم أخذا من هنا
(وشرط القاضي) أى من
يولى قاضيا (مسلم مكلف)
أى بالغ عاقل (حر) ذكر
عدل سميع بصير ناطق
كاف) فلا يولاه رقيق
وامرأة وطلق لنفسهم ولا

فيه هو ما يتصرف فيه وشرطه جوازه شرعا وتعينه من الأنسكة أو الدماء أو الأموال أو غير ذلك
وخل الولاية مكان نفوذ تصرفه ويشترط تعيينه ببلد أو محلة أو إقليم أو غير ذلك والصيغة ايجاب ولو بكتابة أو
رسالة أو إخبار موثوق به أو نحو ذلك وهو صريح كوليته القضاء وخلفته فيه واستنبطت فيه واقض بين
الناس واحكم بينهم أو كناية كاعتمدت عليك في كذا وفوضته اليك وأنتك فيه ووكلتك فيه وقبول كالوكالة
ولا يجوز عقد القضاء أو الامامة برزق أو نحوه ولو من غير بيت المال ولا يجوز لأحدهما أخذ شيء من بيت المال
ان تعين وكان مكنتسا والا فله أخذ كفايته وعمونه (فرع) يجوز للامام أن يرزق من بيت المال من
عمله مصلحة عامة للمسلمين كأمر ومؤذن ومختب ومفت ومعلم قرآن أو علم شرعى (قوله فيولى الامام)
وجوبا لأنه في حقه فرض عين كإيقاع الحكم بين المتخاصمين وعليه أن لا يخلى مسافة عدوى عن قاض
لا يخلى مسافة قصر عن عالم يفتى (قوله لزمه) أى في الناحية فقط وهى مادون مسافة العدوى من وطنه
ويجبر عليه لو امتنع ولا يفسق بامتناعه ولو توقف على بذل مال منه وجب بذله ولا يملكه الأخذ وبذله لثلا
يعزل كذلك ويندب بذله لعزل غير صالح ويحرم لعزل صالح ولو بأفضل منه ويفسق طالب عزله ولو بعير بذل
مال (قوله بتوليته) أى قبوله ففيه استخدام (قوله يكره) هو المعتمد نعم ان كان أطوع للناس أو
أقرب لقبول الناس أو أقوى على القيام بالأمر أو أزم في الحكم فلا كراهة (قوله مثله) في المفوضية
(قوله فله القبول) ندبا (قوله خلا) أى غير مشهور (قوله ويكره) ان جاور أن غيره يقبل رالا فلا
كراهة (قوله بالناحية) فلا يلزمه في غيرها لأن أمد القضاء يطول غالبا وبذلك فارق نحو الجهاد عما يتوقف
على سفر (قوله وشرط القاضي) ولو في الواقع ويندب فيه أن يكون قرشيا نسبيا ذا حل ولين وفطنة
ونيقظ ووقار وسكينة كتابا صحيح الحواس والأعضاء عارفا بلغة أهل محل ولايته فنوعا سليما من الشحاء
صدوقا وافر عقل ولا يجوز له أخذ مال على القضاء إلا قدر أجرته ان لم يكن له شيء في بيت المال كامر (قوله
سميع) وان كان سمعه قليلا (قوله بصير) ولو بعين واحدة أو لا يرى نهارا أو عكسه وفي شرح شيخنا أن من
لا يرى نهارا كالأعمى وخالفه شيخنا لكن قال لا يحكم إلا وقت إبصاره وليس معزولا في غيره ولا يرد ولاية
النبي ﷺ لابن أم مكتوم على المدينة لأنه ولأه في إمامة الصلاة فقط كذا قالوا أو يقال انه كان
قبل عماره وهو خصوصية له وأنه منسوح (قوله ناطق) ولو مع لسان أو نحوها (قوله لارقيق) ولو لمبعضا
(قوله وامرأة) وخنى وان بان ذكرا (قوله وكافر) ولو على كفار فان وقع فهو تقليد سياسة لا ولاية
والزامة لهم من اطاعتهم لا من حكمه (قوله وأخرس) وان فهمت اشارته (قوله ومغفل الخ) هو محتر كافي
وسكت عن محترز مكلف لعلمه من ذلك بالأولى أو هو منه ولا يصح في محجور السفه دون محجور الفس لجهالة
ويصح كونه أفتيا أو لا يعرف الحساب كاعلم (قوله هو متعلق الاجتهاد) وما بعده متعلق الكتاب والسنة قال
الماوردي وآيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية وكذا أحاديث السنة وهذه المادة من معرفة الكتاب

في الواقعة من مطاع واحتز بالمطاع عن المفتى واعتصر والوجه أنه الزام بمن له في الوقائع الخاصة بحكم الشرع
لمعين أو غيره فخرج بالالزام المفتى وبالخاصة العامة ومن ثم كان الحكم بثبوت الهلال مجرد ثبوت لأن الحكم
على عام غير ممكن قال الفزالي وهو أفضل من الجهاد (قوله فيولى الامام الخ) أى وجوب عين عليه
(فتبينه) اعتبر الأصحاب بين المفتين قدر مسافة القصر قال الزركشى فينبغي أن يكون هنا كذلك وذكر
الامام أنه لا يجوز اخلاء مسافة العدوى عن القاضي وقوله شرح والروايات عن الاصطخري (قول المتن
ويكره الخ) يجب فرضه فيها لو كان هناك من هو خامل أو يرجو الرزق (قول المتن عدل) هو ممن عن الاسلام

أصم وأعمى وأخرس ومغفل ومختل النظر بكبر أو مرض (مجتهد هو أن يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالأحكام) هو [قول
متعلق الاجتهاد (وخاصة عامه) ومطلقة ومقيدة (وبحمله ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره) أى الآحاد (والمتمصل والمرسل)

أى غير المتصل (وحال الرواة قوة وضعفا) فيقدم الخلق على العام المعارض له والمقيد على المطلق والناسخ والتصل والقوى (مسلان)
 الحرب لانه ونحوها وأقوال العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا فلا يخالفهم في اجتهاده (والقياس بأنواعه) الأول المسلولي
 والأدون فيعمل بها كقياس الضرب للوالدين على التأفيف لهما وقياس احراق (٢٩٧) مال الزين على كله في التحريم

فيهما وقياس للتباح على
 البرق بليل بالجميع العلم
 المشتمل عليه مع القوت
 والكيل البر (قن تعذر
 جمع هذه الشروط) في
 رجل (قولى سلطان له
 شوكة فاسقا أو مقلدا فذل)
 بالمجبة (قضاؤه للضرورة)
 لئلا تعطل مصالح الناس
 قاله في الوسيط تفقها قال
 في الروضة كأصلها وهذا
 حسن (ويندب للامام
 اذاولى قاضيان بأذن له في
 الاستخلاف) اعانة له
 (فان نهاء) عنه (لم
 يستخلف) ويقتصر على
 ما يمكنه ان كانت توليته
 أكثر منه (فان أطلق)
 توليته فما لا يقدر الا على
 بعضه (استخلف فيما
 لا يقدر عليه) لحاجته اليه
 (لا) في (غيره) أى ما يقدر
 عليه (في الأصح) والقادر
 على ما عليه لا يستخلف فيه
 في الأصح أيضا والثاني في
 المستثنين يستخلف
 كالامام بجامع النظر في
 المصلحة العامة ولو أذن للامام
 له في الاستخلاف قطع ابن
 كج بانه يستخلف في
 المقدور عليه كغيره وقال

والسنة التي يتوصل الى استنباط الأحكام الشرعية منها (قوله أى غير المتصل) فيشمل المعضل والمنقطع
 والموقوف وغيره لأن المتصل ما لم يسقط أحده من روايته من ابتداء سنده الى انتهائه فان سقط فيه الصحابي
 فهو المرسل أو التابعي أيضا فهو الموقوف أو اثنان متصلين فهو المعضل أو واحد ولو من مكانين فهو المنقطع أو
 أسند الى النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر شيء من الرواة فهو المرفوع (قوله لغة ونحوها) وبلاغة وصرفا
 وغير ذلك من علوم الأدب وهي اثناعشر علما كما قاله الزمخشري اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان
 والاشتقاق والعروض والقافية والخط وقرض الشعر وانشاء الرسائل والخطب والمحاضرات والتواريخ وأما
 البديع فهو كالذي لم يسم (قوله وأقوال العلماء) أى في المسئلة التي يريد الخوض فيها (قوله تعذر) ليس
 قيدا (قوله قولى سلطان) خرج نائبه فلا يصح توليته لمن ذكر (قوله له شوكة) بيان للواقع في السلطان
 وفي كلام شيخنا الرملي الاكتفاء بأحدهما قال شيخنا محله ان اختصت الشوكة له على أهل محل مخصوص
 بعيد عن السلطان مثلاً وليس من ذوى الشوكة من شوكته بغيره كالقاضي الأكبر (قوله فاسقا أو مقلدا)
 وكذا غيرهما ممن فقد الشروط ما عدا الكافر قال شيخنا ومحله اشتراط الشوكة في الفاسق والمقلد وجود
 عدل ومجتهد والا فلا ولعل هذا وجه اقتصار المصنف عليهما وذكر التعذر فيهما فتأمل ولو اجتمع عالم فاسق
 وعالم عدل قدم الأول ان كان فسقه بحق الله والا كرشوة قدم الثاني وراجع العلماء (نفيه) يحرم على
 الامام تولية غير أهل مع وجود أهل ويحرم القبول أيضا ولا تنفذ توليته (قوله للضرورة) قال شيخنا
 ويشترط في قاضي الضرورة أن يذكركم مستنده في سائر أحكامه والا فلا وذكركم شيخنا الرملي أيضا ولوزلات
 شوكة من ولا ما نزل ويسترد منه ما أخذ من الأوقاف والجوامك ونحوها لأن الضرورة في نفوذ أحكامه
 والضرورة تنقدر بقدرها (قوله لم يستخلف) أى مطلقا الا في نحو سماع يئنه أو تحليف ما لم ينه عن ذلك
 بخصوصه (قوله فيما لا يقدر الخ) أى إن اتحد المحل فلولا في محلين متباعين فله اختيار أحدهما به
 ينزل عن الآخر بخلاف تولية مدرس في مدرستين متباعتين فله الاستئابة في احدهما قال شيخنا الرملي
 (قوله استخلف) ولو أصله وفرعه (قوله فيما لا يقدر عليه) سواء حال التولية أو بعدها ما لم يعلم نهي عنه
 (قوله قطع ابن كج الخ) هو المعتمد من حيث الحكم وغيره المعتمد من حيث الخلاف (قوله قطع
 القفال بجوازه) هو المعتمد كما مر ما لم ينه عن خصوصه كما تقدم (نفيه) خرج بالاستخلاف ما لو فوض
 اليه الأمر في الاستخلاف شخص فليس له تعيين أصله أو فرعه ولو فوض الولاية لانيان وهو في غير محل

[قول المتن لغة ونحوها] الأول لفردات والثاني للركبات [قول المتن فان تعذر الخ] قضيته أنه مع عدم التعذر
 لا ينفذ قضاؤه اذا ولاه وقضية العلة النفوذ. (قاعدة) قال ابن السمعاني في القواطع وهذا الذي ينفذ
 للضرورة اذا ادعى عليه خصم وجب عليه الاجابة ظاهرا لا باطنا. (نفيه) لو علم من نفسه الفسق وخفي
 حاله على الامام حرم عليه القبول ولا تصح ولايته من ذى الشوكة ولا غيره قال الزركشي وقاضى القضاة اذا
 دلى من ليس أهلا من الفسقة وغيرهم لا تصح توليته [قوله المتن له شوكة] مثله غيره فيما يظهر لأن الغرض
 تعذر الشروط [قوله المتن كلقاضى] قال الرافى لودعى الى كل منهما خصم واحد وجب اجابة الأصل

(٣٨) - (قلىوبى وعميره) - رابع) الرافى القياس محيى الخلاف فيه وسكت عليه في الروضة وما ذكر في
 الاستخلاف العام والاستخلاف في أمر خاص كتحويل وسماع بينة قطع القفال بجوازه وقال غيره هو على الخلاف وهو مقتضى
 المطلق الأكثرين كذا في الروضة كأصلها (وشرط المستخلف) بفتح اللام (كالقاضى) أى كشرطه المتقدم (الا أن يستخلف
 في أمر خاص كسماع بينة فيكفى علمه بما يتعلق به وبحكم اجتهاده) ان كان مجتهدا

(الاجتهاد مقلده) بفتح اللام (ان كان مقلدا) بكسرها حيث ينفذ قضاء المقلد (ولا يجوز أن يشترط عليه خلافه) أى خلاف الحكم
باجتهاده أو اجتهاد مقلده وقضية ذلك (٢٩٨) أنه لو شرط له صرح الاستخلاف وكذا لو شرطه الامام في تولية القاضي لم يصح

توليته (ولو حكم) بتشديده
الكاتب (خصمان رجلا
في غير حد لله تعالى جاز
مطلقا) على التفصيل الآتي
(بشرط أهلية القضاء وفي
قول لا يجوز) مطلقا (وقيل)
يجوز (بشرط عدم قاض
بالدوقيل بخص) الجواز
(عالم دون قصاص ونكاح
ومحو ممل) كاللعان وحد
القذف وكل من الوجهين
ما خوذ من طريقة حاكية
للقولين في ذلك والمنع منها
داخل فيما قبل الجواز منها
زائد عليه فاقصر عليه
والتعير فيه بقيل صحيح
ولا يجزى التحكيم في
حدود الله تعالى اذ ليس لها
طالب معين (ولا ينفذ
حكمه) أى الحكم (الاعلى
راض به فلا يكفي رضا قائل)
بحكمه (في ضرب دية على
عاقلة) بل لا بد من رضا هم
به (وان رجع أحدهما قبل
الحكم امتنع الحكم ولا
يشترط الرضا بعد الحكم
في الأظهر) والثاني بشرط
كقبول الحكم (ولو نصب)
الامام (قاضيين بناد
وخصن كلام منهما) بمكان
منه (أو زمان أو نوع)
كلام سوال أو الدماء أو

ولايته ليذهب ويحكم بهاصح التفويض قاله شيخنا كوالده (فرع) لو ولاه القضاء في بلدة في بلد وسكت
عن صوابها عمل بالعرف فيها من دخول وعدمه ويراعى في اختلاف العرف الأكثر فلا يقرب عهدا (قوله)
أو اجتهاد مقلده) أى المعتمد منه عند مقلده إن لم يكن هو متبحرا والافبا عتاده ولا يجوز له الحكم بغير
مذهبه (قوله أن بشرط) خرج بالشروط الأمر والنهي نحو احكم بمذهب كذا أولا تحكم به فيلغو ولا
تبطل التولية ويعتبران في التفويض (قوله وقضية ذلك الخ) هو المعتمد في المسئلتين (قوله ولو حكم
خصمان) أى رشيدان يتصرفان لأنفسهما وليس الحكم أصلا ولا فرعاً لأحدهما ولا عداً له (قوله جاز
مطلقا) أى ولو مع وجود قاض ولو مجتهدا وهو المعتمد مع وجود الشرط المذكور (قوله وبشرط أهلية
القضاء) أى غير الاجتهاد فلا يجوز تحكيم أعمى ولا أصم ولا امرأة ولا خنثى ولا رقيق ولا كافراً ولو في
خصم كافراً (قوله وقيل يجوز بشرط عدم قاض بالبلد) هو المعتمد ولو لغير الأهل فيمنع تحكيم غير الأهل
مع عدم وجود قاض الضرورة إلا ان كان بأخذ مال له وقع بحيث يضر حال الفارم فيجوز التحكيم وان كان
القاضي مجتهدا وهذا ما قاله شيخنا فهما من كلام شيخنا الرملى (قوله والتعير فيه بقيل صحيح) أى لأنه
أحد وجهين من الطريقة الحاكية والجواب بخلاف هذا غير مستقيم ومقصود الشارح الجواب عن
المصنف حيث لم يعبر بالمذهب (قوله ولا يجزى التحكيم في حد ودائه) وكذا حقوق الله المالية التي ليس لها
طالب معين أخذاً من العلة (قوله راض به) أى لفظاً في غير بكر نتم لو كان أحد المحكمين له قاضياً لم يحتج
إلى رضا لأنه نائب الحاكم وليس للحكم أن يحكم بعله على المعتمد وليس له حبس ولا ترسيم ولا استيفاء
قصاص ونحوه ولا ينقض حكمه وله أن يشهده في المجلس على نفسه لا بعده لأنه ينزل بالتفريق (قوله)
قاضين) أو أكثر بحسب الحاجة على المعتمد (قوله بمكان) ولا ينفذ قضاؤه في غيره ولا في
بضه الذي منع من سماع الدعوى فيه بخارج مجلسه المعين (قوله بل عهم) أى صريحاً أو
تزيلاً كأن أطلق لأنه يحمل عليه (قوله في محل الاجتهاد) ومثله اختلاف الاعتماد في المقلدين
وخرج بذلك المسائل المتفق عليها فيجوز شرط الاجتماع أخذاً من العلة .

(تنبيه) يقدم في الطلب الأصل على خليفته ثم الأسبق طلباً ثم يقرع ويقدم في اختيار الخصمين عند التنازع
على الحضور لأحد القاضيين صاحب الحق فان تساوى فيه كافي التحالف أجيب طالب الأقرب فان تساوى بأقرع .

[قول المتن في غير حد لله] أى بخلاف حدود الله تعالى لأن مناط الحكم رضا المستحق وهو مفقود فيه قال
ابن الرفعة ولا يجزى هنا ما تقدم من ولاية غير الأهل للضرورة لفقد العلة وهي ولاية ذى الشوكة [قول المتن
جاز] دليله تحاكم عمر وأبي بن كعب إلى يزيد بن ثابت وعثمان وطلحة إلى حبيب بن مطعم ولم يخطفوا فكان
اجتماع رضاه عنهم [قول المتن وفي قول لا يجوز] أى لأنه يؤدي إلى اختلال أمر الحكم وقصور نظرهم
والافتيات عليهم [قوله والتعير فيه بقيل صحيح] أى لأن المراد به الطريقة غلبة الأمر أن شق المنع منها لما
دخل فيما قبله لم يتعرض له [قول المتن وكذا أن لم يخص] قال الشيخ أبو علي والقاضي والامام وإذا أرسل
لخصم بحاج من سبق دأبه فان جاء آقراً بينهما (فرع) ولا هما ولم ينص على تعميم ولا غيره صح
وحل على الاستقلال ولا كذلك نظيره من الوصيين والفرق أن الوصيين لو شرط اجتماعهما على العمل
صح بخلاف هذا وقضية الفرق أن الوكيلين كالوصيين نعم استشكل بما قاله للموصى أو من شئت ولم

الفروج (جاز وكذا ان لم يخص) بما ذكر بل عهم ولايتهما
مكاناً وزماناً وحدته فانه يجوز (في الأصح) كلوكيلين والوصيين (الا أن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يجوز لما يقع
بينهما من الخلاف في محل الاجتهاد والثاني لا يجوز كلاماً لا يتعدد

يقول

(فصل) اذا (جن قاض أو أغمى عليه أو ذهب أهلية اجتهد به وضبطه بنقله أو نسيان لم ينفذ حكمه) في حال بمأذوكر ونحوه عليه على الأصح الآتي (وكذا لو فسق) لم ينفذ حكمه (في الأصح) والثاني ينفذ كالامام وفرق الأول بحدوث الفتن في حق الامام دون القاضي (فان زالت هذه الأحوال لم تعد ولايته في الأصح) والثاني تعود من غير استئناف تولية (والامام عزل قاض ظهر منه خلل أولم يظهر وهناك) أي في حال عدم الظهور (أفضل منه أو مثله وفي عزله به مصلحة كدسكين فتنة (٢٩٩) والافلا) أي وان لم يكن في عزله به

مصلحة فليس له عزله (لكن ينفذ العزل في الأصح) لطاعة السلطان والثاني لا ينفذ لانتفاء المصلحة فيه وقوله مثله كذا دونه وقوله وفي عزله الخ قيد في مثله وهو الصالحين للقضاء وان لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره لم يجز عزله فلو عزل لم يعزل (والمذهب أنه لا يعزل قبل بلوغه خبير عزله) وفي قبول من الطريق الثاني أنه يعزل كأرجح القولين في الوكيل والفرق بينهما على الأول عظم الضرر في نقض القضية دون تصرفات الوكيل (واذا كتب الامام اليه اذ قرأت كتابي فانت معزول فقرأه انعزل) وكذا ان قرئ عليه في الأصح نظرا الى أن التعرض اعلامه بصورة الحال لا قرأته بنفسه والثاني ينظر الى صورة اللفظ (ويعزل بموته) أي القاضي (وانعزاله من أفق له في شغل معين كبيع مال

(فصل) في انزال القاضي وعزله وغيرهما (قوله جن قاض أو أغمى عليه) وان قصر زمنه (قوله وكذا لو فسق) أوزاد فسقه بحيث لو عرض على موليه لابرءاه (قوله هذه الأحوال) ومنها العمى وقيد شيخنا الرمي بما اذا تحقق زواله أو الاعادة الولاية بعوده قال بعضهم ولعل مراده أنه يتبين عدم زواله ما به فلا ينافي ما قاله من أنه لا تعود الولاية بعود الأهلية بعد زوالها إلا في الأب والجد والحاضنة والناظر بشرط الواقف (قوله والامام عزل قاض ظهر منه خلل) ولو بالظن الغالب وهذا في الخليفة العام عن الامام ويحرم على الامام عزله بلا سبب وخرج بذلك القاضي فله عزل نوابه مطلقا وأما نحو مدرس وناظر وقيم يتيم فليس لموليه ولا لغيره عزله ولا يعزل لو عزله إلا بسبب يقتضيه ولا يكفي فيه غلبة الظن وقال شيخنا بالاكتفاء ونوزع فيه (قوله لكن ينفذ) أي مع الحرمة والقاضي عزل نفسه مطلقا ما لم يتعين (قوله الصالحين) لاجل حاله مع المثل (قوله خبره) الذي تثبت به ولايته واثبته مثله فلا يعزل من لم يبلغه خبر العزل منهما ببلوغ الآخر ويصح حكمه قبل بلوغه ولو لم يعلم بعزله على المعتمد (قوله عظم الضرر) أي غالبا (قوله الغرض اعلامه) أي بواسطة القراءة فلا يكفي اخباره بما في الكتاب من غير قراءة ولو لم يقرأه خلاب بعضهم وفي نحو بعض الكتاب ما في الطلاق ولو كتب عزلتك أو أنت معزول انعزل ببلوغ الكتاب (قوله والأصح انعزال نائبه) وان لم يبلغه الخبر لخروجه عن الأهلية وبذلك فارق العزل فيما تقدم (قوله عني) قال بعض مشايخنا وعنا أو عني وعنك فراجع (قوله ولا يعزل قاض) ولو قاض ضرورة بموت امام لكن عن غير ذي الشوكة كما مر آتيا ولا وال بذلك ولو بالولاية العامة ولا ناظر وقب أو قيم وأمين بيت المال أو محتسب أو ناظر جيش كذلك (قوله بحكمه) وخرج شهادته باقرار الخصم عنده فتقبل (قوله بحكم حاكم) ولو قاض ضرورة فليس ذكرا جازا الحكم قيدا ولعل ذلك كره دفع توهم شمول حاكم الشرطة وفيه نظر (قوله قبلت)

يقبل عني ولا عنك فانه لا يصح ولم يزلوه على الوصاية عن الموصى كي يصح وفرق بأن الأصل منع وصاية الوصى حتى يصرح الموصى بأنه يوصي عنه

(فصل : جن قاض الخ) [قول المتن لم ينفذ] عبر بهذا دون الانعزال ليلائم حكاية الخلاف في القول الآتي [قول المتن ظهر منه خلل] عزل النبي ﷺ امام قوم يصبى في القبلة وقال لاتصل بهم بعد هذا أبدا رواه أبو دلود [قوله لكن ينفذ العزل] أي والامام آثم [قوله والثاني ينظر الخ] كما في تعليق الطلاق على قراءة الكتاب وفرق بأن تفاصيل الصفات مراعى في تعليق الطلاق وأمر العزل يراعى فيه صرفا الاعلام ولو راعى الامام غير الاعلام عدا عابثا وقضية هذا الفرق أنه لو أعلم رجلا ان يقول الامام في هذا انعزل [قول المتن في شغل معين] انظر هل يقال في هذا لا يعزل إلا ببلوغ الخبر كالامام أم لا [قوله ووال] كالأمير والاحتسب وناظر الجيش ووكيل بيت المال وما أشبه ذلك [قول المتن ولا يقبل الخ] أي لأنه غير قادر على الانشاء فلا يقدر على الاقرار [قول المتن جاز الحكم] قيل هونا كيد

ميت) أو غائب (والأصح انعزال نائبه المطلق) بمأذوكر (ان لم يؤذن له في استخلاف أو) ان (قيل) له (استخلف عن نفسك وأطلق) له الاستخلاف (فان قيل) له (استخلف عني فلا) يعزل الخليفة بمأذوكر والثاني الانعزال مطلقا والثالث عدمه مطلقا رعاية لمصلحة الناس (ولا يعزل قاض) (وموت الامام) وانعزاله لشدة الضرر في تعطيل الحوادث (ولا ناظر يتيم ووقف بموت قاض وانعزاله) لثلاث تعطل أبواب المصالح (ولا يقبل قوله بعد انعزاله حكمت بكلمة) وانما ثبت حكمه بالبينه (فان شهد مع آخر بحكمه لم يقبل على الصحيح) لأنه لا يشهد على فعل نفسه والثاني يقبل اذا تجزأ بهادته ففعل نفسه ولا يدفع ضررا (أو بحكم حاكم جاز الحكم قبلت في الأصح) والثاني المتع لأنه لا يقدر بدفع فعل نفسه فان بين غيره

ثبت (ولو قبل قوله قبل هذه حكمت بكذا فان كان في غير محل ولايته فكعزول) فلا يقبل (ولو ادعى شخص على معزول)
 له ذكر للقاضي (انه اخذ ماله برشوة) أي على سبيل الرشوة كما في الحرر وغيره والراء مثلثة (أوشهادة عبيد مثلا) أي لو
 غيرهما من لا تقبل شهادته (٣٠٥) ودفعه الى المدعي (أحضر وفصلت خصوصتهما وان قال حكم بعبدين ولم يذكر

مالا أحضر وقيل لا حتى
 تقوم بينة بدعواه) قال في
 الحرر ورجحه مرجحون
 وفي الشرح انه أصح عند
 البغوي والأول أصح عند
 الروياني وضربه وجزم
 أصل الرشوة بتسحيحه
 (فان حضر) على الوجهين
 وادعى عليه (وانكر
 صنف بلايين في الأصح)
 لأنه أمين الشرع فيمان
 منصبه عن التحليف
 والابتذال بالمنازعات (قلت
 الأصح جين والله أعلم)
 كالودع وسائر الأمانه اذا
 ادعى عليهم خيانتهم في الحرر
 والشرح أن الأول أحسن
 على الروضة كالمسألة أنه
 أصح عند الشيخ أبي عاصم
 والبغوي وأن الثاني أصح
 عند العراقيين والروياني
 (ولو ادعى على قاض جور
 في حكم لم يسمع) ذلك لأنه
 أمين شرعا (ويشترط
 يئنه) به فلا يحلف فيه
 (وهو لم يتعلق) ما يدعى به
 عليه (بحكمه حكم بينهما)
 فيه (خليفته أو غيره) أي
 قاض آخر

(فصل) في آداب القضاء
 وغسبها (ليكتب
 الامم لمن يولي) القضاء
 ببلد كتابه وانما يحتاج اليه فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للكتاب (شاهدين بخبرجان معه الى البلد) وجه التحريم
 (خبرجان بالخال) من التولية وغيرها

مالم يعلم المشهود عنده أنه يعنى نفسه والا فلا تقبل شهادته (قوله و يقبل) ولوقاضى ضرورة وبين السبب
 كما تقدم (قوله حكمت بكذا) ولو بطلاق نساء قريته (قوله ولو ادعى) أي أخبر كما أشار اليه الشرح
 (قوله على سبيل الرشوة) الاضافة بيانية فالمدعى به هو الرشوة (قوله أوشهادة عبيد) عطف على
 رشوة فالل مال المأخوذ غير الرشوة كما أشار اليه بقوله ودفعه الى المدعي ولعل المراد بدفعه ما يميم أمر القاضي
 للمدعي عليه باعطاء المال للمدعي وانما عبر بدفعه لأجل قول المصنف أخذ ماله الخ (قوله أحضر)
 ولو بوكيله ثم تعاد الدعوى ولا يحضر قبل الاخبار بها لأنه ربما قصد ابتداله (قوله وفصلت
 خصوصتهما) بأن يعيد المدعي عليه الدعوى على القاضي المعزول وبأمره القاضي المدعي عنده بإعادة
 ما أخذه بالرشوة وباعادة ما أخذه المدعي من المدعي عليه (قوله وان قال الخ) المعتمد في المسئلة أنه
 لا يحضره حتى يخبره المدعي بان معيينة وأنه لا تشهد البيئة إلا بعد احضاره والدعوى عليه فان حلت
 الاقامة في كلام المصنف على الاخبار فالصحيح الوجه الثاني أو على الشهادة فالصحيح الأول وهذا جمع بين
 الوجهين لكن يلزم عليه احالة الخلاف فافهم (قوله الأصح جين) بل لو عزل بجور أو فسق حلف قطعا
 قاله الزركشى (قوله وسائر الأمانه) ولو أماناه حتى لو حوسبوا وظهر معهم مال وقالوا أخذناه من
 أجرتنا رجع عليهم بما يز يد على أجرة مثلهم (قوله ولو ادعى على قاض) أي حسن السيرة ظاهر العدالة
 حال ولايته في محلها والاحلف (قوله وان لم يتعلق بحكمه) أي ولا يقدح في ولايته كما قاله الزركشى
 (فصل) في آداب القضاء وغيرها من حيث التولية وغيرها وعلم من ذكر الآداب أنها مندوبة على الأصل أي
 غالبا (قوله ليكتب) أي ندبا وكذا جميع الأفعال الآتية كما علم (قوله الامام) وكذا القاضي خلفائه ونوابه
 وينبأ أيضا أن يجعل الكاتب عنده نسخة أخرى ليتذكر بها ما يكتبه ومن كتب له ويبلغ في الوصية بما
 يكتبه وفي مراجعته العلماء فيما يقع له (قوله به الخ) ضمير به عائد الى القضاء وضمير فيه وضمير اليه عائد الى ما

[قول المتن و يقبل قوله] خلافا لما لك حيث قال لا يقبل إلا بيينة لنا القياس على ولية البكر وأجاب بالفرق
 برفور الشفقة (فرع) لو ولاء قاض قضاء بلد وولاء آخر قضاء بلد آخر فهل له أن يزوجه امرأة وهو في بلد من
 أهل البلدة الأخرى الظاهر لا لأن مستنيبه في البلد الذي هو فيه عاجز عن ذلك [قول المتن في غير محل ولايته]
 يعني أن يكون ضابط ذلك في البلد الوصول الى حد تقصيره الصلاة [قوله أي على سبيل الرشوة] يقتضى
 أن المدعى به نفس الرشوة المأخوذة [قول المتن أحضر] أي ولو وكل كفى [قول المتن بعبدين] قال ابن
 الرفعة وهو يعلم ذلك وأنه لا يجوز وأنا أطالبه بالفرم . أقول انظر ذلك مع قول المنهاج ولم يذكر مالا [قول المتن
 وقيل لا] أي لأنه كان أمين الشرع والظاهر من أحكام القضاء مضيا على الصحة ومنصبه يمان عن الابتذال
 بالارسال خلفه قبل تبين الحال ولا كذلك مسئلة الرشوة لأنه يسهل على المدعى إقامة البيئة على الحكم لأنه
 يقع ظاهرا بخلاف أخذ المال ممعنى البيئة اقامتها ليقين الحاكم الحال كي يحضره على بهيرة ولا يبنى
 فلك من اعادتها بعد ذلك [قوله كالودع وسائر الأمانه الخ] ولعموم حديث البيئة على المدعي واليمين
 على من أنكره ولو عزل بفسق وجور حلف قطعا بحته الزركشى رحمه الله تعالى

(فصل : ليكتب الامام الخ) [قوله أي المكذوب] وإذا قال في التنييه ويشهد على التولية
 [قول] ببلد كتابه وانما يحتاج اليه فيه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه الى اليمن
 رواه أصحاب السنن وفيه الزكاة والديات وغيرها (ويشهد بالكتاب) أي للكتاب (شاهدين بخبرجان معه الى البلد) وجه التحريم
 (خبرجان بالخال) من التولية وغيرها

ويكنى اخبارهما بها من غير كتاب (ونسكني الاستفاضة) بها (في الأصح) كما جرى عليه الخلفاء والثاني قال التولية عقد والعقد لا يثبت بالاستفاضة ثم منهم من أطلقها ومنهم من ذكرها في البلد القريب وليس للتعديد كادل عليه كلام الروضة وأصلها (لا مجرد كتاب) بها أي لا يكتفى (على المذهب) وفي وجه من الطريق الثاني المحكي في الوسيط يكتفى بعد الجراءة في مثل ذلك على الامام (ويبحث) بالرفع والمثلية (القاضي عن حال علماء البلد وعدوله) قبل دخوله فان لم يتيسر (٣٠١)

الاثنين) قال في الروضة قال الأصحاب فان قصر يوم الاثنين فالتجسس والاقتلاب (ويؤخذ وسط البلد) يفتح المسكن ليسأوى أهل في القرب منه (وينظر أولا في أهل الحبس) لأنه عذاب (فن قال جدت بحق أدامه) فيه (أولما فعل خصمه حجة) ويصدق المحبوس بيمينه ان لم تقم (فان كان خصمه) غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا فان لم يفعل أطلق (ثم) بعد فراغه من المحبوسين ينظر في (الأوصياء) بأن يطلبهم (فن ادعى وصاية) بكسر الواو وفتحها (سأل عنها) من جهة نبوتها بالبيعة (وعن حاله وتصرفه فن وجده) مستقيم الحال قويا أقره أو (فاسقا أخذ المال منه أو ضعيفا) لكثرة المال أو لسبب آخر (عضده بمعين ويتخذ بالهجمة (مركبا) بالزاي للحاجة اليه وسبب شربه في أواخر الباب

(قوله ويكنى اخبارهما بها) أي بالحال أو التولية والأول الأقرب بل هو المتعين فان كان في البلد كما كتبت التولية عنده بشرطها (قوله لا مجرد كتاب بها) ولا اخباره بنفسه ثم ان صدقوه وجب عليهم طاعته خلافا لابن حجر (قوله بالرفع) دفعالتوهم عود الضمير على الامام لو نصب (قوله عن حال الخ) أي ان لم يعرفهم (قوله ويدخل يوم الاثنين) أي صبيحته وعليه عمامة سوداء ويقصد المسجد ويصلي فيمركتين ويأمر بقراءة العهد التي معه وينادي من كان له حاجة فليحضر محل كذا وعند النظر في أهل الحبس ينادي من كان له محبوس فليحضر يوم كذا وهكذا فيما يأتي (قوله وسط البلد) ان لم يكن له موضع معين معروف به (قوله وينظر أولا) ندبا فيهما كما تقدم خلافا لابن حجر ويقدم على هذا النظر في الشهود وأحوالهم (قوله أدامه فيه) الى وفاته أو ثبوت اعساره ومن كان له حدا وتزير أقامه عليه وأطلقه (قوله ويصدق الخ) ويطلق بلا كفيل فان رآه غسن (قوله أطلق) أي بعد حلفه وبحسن أخذ كفيل عليه ومن لم يعرف له خصم نادى عليه فان لم يحصل له خصم بعد ثلاث أطلقه (قوله في الأوصياء على أيتام) أو غيرهم ويبدأ بمن شاء منهم ثم بعدهم ينظر في أمناه القاضي على الأطفال وله عزلهم بلا سبب لأنهم من جهته بخلاف الأوصياء ثم في الأوقاف ولو عامة ومتوليها وأهلها وبما زالت اليهم وهل لبعضهم ولاية على بعض أولا ثم ينظر في اللقطة من حيث حفظها أو تملكها وجعلها في بيت المال أو غيره (قوله وعن حاله) ويجب على من سأله اخباره ولو بما فيه كذب وكذا جميع الباب (قوله فن وجده) يقينا أو ظنا أو شك فيه على المعتمد (قوله أخذ المال منه) وجوبا ان كان باقيا والافبله (قوله مركبا) المراد به وبما بعده الجنس فلا يكتفى واحد في واحد منها وتقييد الجميع بالحاجة بفهم أنه لو لم يحتاج اليهم لم يتخذهم ومحل ندب اتخاذهم ان رزقوا من بيت المال وكذا رزق من يدون السجلات والمحاضر ونحوها منه أيضا فان لم يكن فعلى من أراد الكتابة فان لم يرد لم يجبر وبمحرم اتخاذ صنف منهم لا يقبل غيرهم كما يأتي في الشهود (قوله مسلما) حوا ذكرا حاسبا فصيحيا (قوله وكتب حكمية) هي الحجج المعروفة الآن وسيأتي في كلامه الآخرون (قوله كالشاهد) يفيد أنه لا يكون أصلا ولا فرعا للمترجم عنه وبه صرح ابن الرفعة (قوله كفى الخ) هو المعتمد وكذا أربع نسوة فيما ثبت بهن (قوله ويكتفى في الزنا رجلان) هو المعتمد

[قول المتن لا مجرد كتاب] ذكر المصنف في زوائد الروضة وشرح المذهب أنه يجوز الاعتماد على الفتوى اذا أخبر من يثق به أنه خط المتن أو كان يعرف خطه ولا يشك فيه قال الزركشي يذني أن يحصى ههنا منه [قول المتن فعلى خصمه حجة] قبل هذا من كل لأن وضعه في الحبس حكم من القاضي الأول بحبسه فكيف يكلف الخصم الحجة [قول المتن وكاتب] كان له عليه الصلاة والسلام كتاب منهم زيد بن ثابت وعليه معاوية رضي الله عنهم أجمعين [قول المتن وسجلات] السجل الكتاب وأصله الاستحكام والاستيثاق [قول المتن وترجا] أي طعن أنه ^{بطل} أمر أنسان يتعلم العبرانية من أجل مكاتبة اليهود قال فتعلمتها في نصف (١)

(وكاتب) لما ذكر (ويشترط كونه مسلما عدلا عارفا بكتابة محاضر وسجلات) وكتب حكمية لأن القاضي لا يتفرغ لها ظاهرا (ويستحب) فيه (فقه ووفور عقل وجودة خط) وضبط للحروف (ومترجا) للحاجة اليه في معرفة كلام من لا يعرف القاضي لفته من خصم لو شاهد (وشرطه عدل ونحوه وعدد) كالشاهد وان كان الحق بما يجب برجل وامرأتين كفى في ترجمته مثل ذلك واشترط الامام والهنوي رجلين ويكتفى في الزنا رجلان وفي قول بشرط أربعة

(والأصح جواز أعمى) في الترجمة والثاني قاسم على الشهادة وفرق الأول بأنها تفسير للفظ لا تحتاج إلى معابة وإشارة بخلاف الشهادة (و) الأصح (اشتراط عدد في إسماع قاض به صمم) كالترجم والثاني لا يشترط لأن المسمع لو غيراً نكر عليه الخصم والحاضرون بخلاف المترجم وعلى الثاني يشترط الحرية في الأصح (٣٠٢) وعلى الأول يشترط لفظ الشهادة أيضاً في الأصح وليجوز الخلاف في لفظ

الشهادة والحرية مع ما بعده في المترجم وبشبهه أن يكتفى بإسماع رجل وامرأتين في المال كافي المترجم وأجاب في الوسيط بالمنع أما إسماع الخصم الأصم ما يقوله القاضي والخصم فقال القفال لا يشترط فيه العدد لأنه إخبار محض (ويتخذ درة) بالمهمة (للتأديب وسجناً لآداء حق ولتعزير) كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ويستحب كون مجلسه فسيحاً) أي واسعاً لئلا يتأذى بضيقه الحاضرون (بألف) أي ظاهراً ليحرفه من يراه (مصوناً من أذى حروبهم) ودرج وغبار ودخل (لا تقابل الوقت) من صيف وشتاء (والقضاء) بأن يكون داراً (لا لمسجداً) فيكره اتخاذ مجلساً للحكم في الأصح صوابه من ارتفاع الأصوات واللفظ الواقفين بمجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو قضيا وقت حضوره في المسجد لصلاة أو غيرها فلا بأس بفضله (ويكره أن يقضى في حال غضب وجوع وشبع وفرطين وكل حال يسوء خلقه) فيه كمرض مؤلم

(قوله والأصح جواز أعمى) هو مستثنى من قياسه على الشاهد وحيفئذ فيأمر القاضي الحاضرين بالسكوت خوف الاشتباه (قوله به صمم) أي تقل سمع كاسر (قوله كالترجم) وقد يفتى عنهم (قوله لفظ الشهادة) هو المعتمد (قوله وبشبهه أن يكتفى الخ) هو المعتمد وكذا الاكتفاء برجلين في الزنا كاسر (قوله فقال القفال الخ) هو المعتمد قال شيخنا وقيل له عدم اشتراط الحرية والذكورة وغيرهما أخذاً من العلة (قوله درة) بكسر المهملة أوله وتشديد ثانيه (قوله كما اتخذهما) أي العدة والسجن عمر رضي الله عنه أمير المؤمنين وكانت درته من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يضرب بها أحداً على معصية وعاد إليها ومنع ابن دقيق العيد الضرب بالدرّة في هذه الأزمنة لقوى الهيات لأنه يعير به ذرية المضر وب وكان سجن عمر ٧ رضي الله عنه ولا يلزم القاضي طلب المسجون إذا هرب وإذا حضر سأله فإن لم يبدع عذراً عزره وله نقله من سجن إلى آخر حيث خيف هربه ولو طلب صاحب الحق لا لزوم غريمه بغير حبس أوجب لآكسره وأجرة السجن على المسجون وأجرة السجن على صاحب الحق (قوله كون مجلسه فسيحاً) ويندب تعدده بعدد الأجناس من ذكر وورخاني ونساء ويكره اتخاذ حجاب للأنحور حجة وكونه ممسوحاً لنحو نساء (قوله من صيف وشتاء) ومن الصيف الربيع ومن الشتاء الخريف ويندب كونه دأزهاة كخضرة في الربيع وذمام في الصيف وذات كرف في الشتاء ويوضع له فراش على مرتفع ورسادة يتكى عليها لأنه أهيب وإن كان متواضعاً ويركب في مسيره ويسلم على الناس في طريقه ودخوله (قوله أو غيرها) كطير (قوله فلا بأس) لكن مع منع الخصوم من نحو مشاعة فيه ومن الجلوس فيه إن أمكن (قوله ويكره) ولو في غير مسائل الاجتهاد أو كان النضيق مالم تدع حاجة إلى القضاء (قوله الفقهاء) أي أهل الافتاء العدول ولو عبيداً ونساء (قوله أن لا يشتري الخ) أي لا يامل مطلقاً إلا لأصله وفرعه سواء في ذلك عامل لنفسه أو لغيره (قوله لئلا يجاني) فإن وقعت المحابة حرم العقد وحرم أخذها (قوله فإن أهدى) أو أضاف أو وقف على عينه أو فذر له أو تصدق عليه ولو صدقة واجبة قال شيخنا غير الزكاة [قوله جواز أعمى] أي يفتقر ذلك هنا وإن كانت شهادة بلفظها لكون المشهود عليه حاضراً بين يدي القاضي والحاجة داعية إلى ذلك فافتر ذلك هنا وغلب فيه معنى الرواية وإن كان الغلب في المترجم معنى الشهادة من حيث العدد والحرية ولفظ الشهادة وغير ذلك (فائدة) أجرة الرسول على الطالب إن لم يتمتع المدعى عليه من الحضور والافعل المدعى عليه ثم تعيين الرسول والوكيل والكتاب إلى صاحب الحق دون القاضي [قول المتن صمم] أي تقل سمع [قوله مع ما بعده] أي والمتعجب اشتراط لفظ الشهادة فيه جزماً ووجه واعلم أن اشتراط الحرية في المسمع يعلم من اشتراط العدد [قول المتن وسجناً] لو كان مستأجر العين على عمل لا يمكن في الحبس امتنع حبسه ولو امتنع الشخص من الأداء وله مال ظاهر فهل يحبس حتى يبيع أم لا وجهان وحكي في الروضة في القفوس عن الأصحاب التخيير والمرضى والخدرة وابن السبيل تقل الرافعي لا يحبسون ويمنع من التمتع بزوجه إن رآه القاضي وأفتى القزالي بذلك في محادثة الصديق أيضاً (فائدة) أجرة الحبس على المسجون [قوله ولو أنفقت الخ] هو يفهم من التعبير بالاتخاذ [قول المتن في حال غضب] أي وينفذ لقصة الزبير المشهورة [قول المتن الفقهاء] أي ولو أدون منه بدليل إسقاطه صلى الله عليه وسلم لغيره [قوله ومشاورتهم الخ] روى أبو داود المستشير معان والمستشار مؤتمن

[قول]

وخوف مزيج (ويندب أن يشاور الفقهاء) ومشاورتهم عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الآراء (و) يندب (أن لا يشتري ويبيع بنفسه ولا يكون له وكيل معروف) (فإن أهدى إليه من له خصومة أو) غيره (لم يهد قبل ولا يته حرم قبولها) لأنه في الصورة الأولى يدعو إلى الليل

فراجه أو أبرأه من دين عليه أو وقي عنه ديناً عليه لا بشرط رجوع لكن يصح ما ذكر وإن حرم
(فرع) الإهداء للفقير والمعلم ولو لقرآن والواعظ ينسب قبوله إن كان لحض وجه الله تعالى والأولى عدمه بل
يحرم أن لم يعلم أنه عن طيب نفس **(قوله إليه)** ولو بنائبه أو إلى بيته أو محجوره أو نحوه **(قوله خصومة)** ولو
ما لا **(قوله حرم قبولها)** ولا يملكها ويحرم الإهداء ونحوه مما مر على فاعله إلا لأجل الحكم بالحق
(قوله ولا تحرم الخ) ما لم تكن مقدمة لخصومة كاعلم **(قوله أن يثيب)** أو ردها أو يجعلها في بيت المال **(قوله)**
(حرم قبولها) أي جيعها الآن يمكن فصل الزائد ورد **(قوله لنفسه)** أماعلى نفسه فإقرار على المعتقد
قال شيخنا الرملى ويصح حكمه لمحجوره وإن كان وصياً عليه قبل القضاء وإن تضمن استيلاءه على المال
وكذا بائبات وقف شرط نظره لقاض وجد وصفه فيه وإن تضمن وضع يده عليه وبائبات مال بيت المال
وإن كان يرزق منه لأبماً أجرة هو أو مأذونه من وقف على مدرسة هو مدرستها مثلاً **(قوله وسأل)** فالولم
يسأل لم يلزمه لأنه يتمتع الحكم له قبل سؤاله **(قوله أو يمينه)** أو قبول يمينه أقامها **(قوله لزمه ما ذكر)**
وكذا لو حلف المدعى عليه ابتداء وسأل القاضي الأشهاد ليكون حجة له فلا يباطل مرة أخرى **(تنبيه)**
صيغة الحكم حكمت له بكذا أو قضيت له به أو ألزمت له الحق وأما صح عندي كذا باليمين العادلة فهو ليس بحكم
بالحق بل تعديله للينة وكذا ثبت عندي كذا ليس بحكم أيضاً إلا في نحو وقف على الفقراء **(فائدة)** الحكم
بالموجب يلزمه الصحة ويتناول الآثار الموجودة والتابعة والحكم بالصحة يتناول الموجودة فقط ولكنه
أقوى من حيث استلزامه الملك وقد ذكر الولى العراقي الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب في مؤلف
له . ونحن نذكر حاصله لمافية من الفوائد الجلية ونذكر ما خولف فيه في أثناء مع زيادة عليه فنقول الآثار
المقربة إن كانت متفقاً عليها فأمروها واضح لا حاجة إلى ذكره وأما المختلف فيها فنسرد صحة الحكم بها ومنع
المخالفة من قضائها أن يكون قد دخل وقتها كالحكم حنفى بموجب التديير ومن موجه منع بيعه عنده فليس
للشافعى أن يأذن في بيعه إذا رفع إليه فإن لم يدخل وقتها حين الحكم فهو افتاء لا حكم منه كالحكم على إنسان طلاق
امرأة أجنبية على نكاحه لها وحكم ماله على بموجبه فإذا عقد ذلك الإنسان عليها كان للشافعى الحكم
باستمرار النكاح إذا رفع إليه لأن وقوع الطلاق معلق على سبب لم يوجد حال الحكم فهو نظير ما لو قال
حكمت بصحة بيع هذا العبد إذا بيع أو بطلاق هذه المرأة إذا طلقها زوجها وهذا جهل أو سفه وفي شرح
شيخنا اعتماد خلاف هذا والرد على الولى العراقي فيه ولم ير أنه شيخنا وغيره إلى بهم أسوة ومنه ما لو حكم
شافعى بموجب الإجارة ثم مات المؤجر فله حنفى أن يحكم بفسخها لعدم دخول وقت الفسخ حال حكمه وقد
يستوى الحكم بالصحة والحكم بالموجب كالحكم حنفى بالنكاح بلاولى أو بشفعة الجوار أو بالوقف على
النفس وكالحكم حنفى بآجارة الجزء الشائع من دار أو عبد وقد يفرقان كافي مسألة التديير السابقة فللشافعى
الحكم بصحة بيعه إن حكم الحنفى بالصحة لأن حكم بالموجب وكالحكم الشافعى ببيع دار لها جار فله حنفى
الحكم بصحة الشفعة للجاران حكم الشافعى بالصحة لأن حكم بالموجب لأنه للاستمرار والنوام ومنه ما لو
حكم ماله على في القرض فيمتنع على الشافعى أن يحكم بالرجوع في عينه إن حكم بالموجب لأن حكم بالصحة
ومنه ما لو حكم شافعى في الرهن فله ماله على الحكم بفسخه بنحو عتق الرهن مثلاً إن حكم الشافعى بالصحة لأن
حكم بالموجب لأن موجه عند الشافعى استمراره ومن أراد المزيد على ذلك فليراجع أصله وغيره من محله

[قوله المتن وكذا أصله وفرعه] أى حتى فى سماع الدعوى والينة ويجوز لزوجه وصديقه وفى
التنزيب يجوز أن يحلف ابنه على خلو ذمته لأنه ليس حكماً له [قوله والثانى ينفذ الخ] اعموم
أهل القضاء بين الناس ولأنه أسير الينة بخلاف الشهادة لهما ولو حكم لولده على ولده امتنع أيضاً وقيل

إليه وفى الثانية فى محله
ولا يته سببها العمل ظاهراً
ولا تحرم فى غير محله ولا يته
كافى الروضة وأصلها وإن
كان يهدى قبل ولا يته
(ولا خصومة) له (جاز)
قبولها إذا كانت (بقتل)
العادة والأولى أن يثيب
عليها) فإن زادت على
العادة حرم قبولها (ولا
ينفذ حكمه) أى القاضى
(لنفسه ورقيقه وشريكه
فى المشترك وكذا أصله
وفرعه) ورقيق كل منهما
وشريكه فى المشترك (على
الصحيح) والثانى ينفذ
حكمه لهم بالينة ولا ينفذ
بعلمه قطعاً وينفذ حكمه
على المذكورين معه
(ويحكم له ولهؤلاء) إذا
وقع لكل منهم خصومة
(الامام أو قاضى آخر وكذا
نائبه على الصحيح) والثانى
ينزله منزله (وإذا أقر
المدعى عليه أو نكل لحلف
المدعى وسأل القاضى أن
يشهد على إقراره عنده أو
يمينه) أى المدعى بعد
النكول (أو الحكم بما
ثبت والأشهاد به لزمه)
ما ذكر (أو أن يكتب له) فى
قرطاس أحضره (محضراً
بما جرى من غير حكم أو
سجلاً بحكم) به

(استحب إليه وقبل نجيب) كالأشهاد وفرق الأول بأن الكتابة لا تثبت حقا بخلاف الأشهاد (ويستحب نسختان أحدهما هو الآخر)
 مختلف في ديوان الحكم) ويكتب على رأيه اسم الخصمين (واذا حكم) القاضي (باجتهاده ثم بان) حكمه (خلاف نص الكتاب أو السنة
 أو الاجماع أو قياس جلي أو قضاة (٣٠٤) هو وغيره لا قياس (خفي) فلا ينقض الحكم المخالف له ومن الجلي قياس الضرب على

التأنيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقاتل لهما أف بجامع الإيذاء ومن الخفي قياس الأرز على البر في باب الربا بعمدة العلم (واقضاء) فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهر الأباطنا) فله حكم بشهادة زور بظاهري العدالة لم يحصل بحكمه الحل باطنا سواء المال والنكاح وغيرهما وما باطن الأمر فيه كظاهره وهو متفق عليه بين المتهدين ينفذ القضاء فيه باطنا أيضا وكذا في المختلف فيه فالأصح عند جماعة والثاني لا والثالث ينفذ باطنا لعقده دون غيره وعليهما لا يحل للشافعي الأخذ بحكم الخفي بشبهة الجسور (ولا يقضى) القاضي (بخلاف علمه بالاجماع) كأن علم أن المدعي أبرأ المدعي عليه بمالعه وأقام به بينة أو أن المدعي قتله وقامت به بينة أنه حي فلا يقضى بالبينة فيذكر (والأظهر أنه يقضى بعلمه) كأن رأى المدعي عليه اقترع من المدعي ملاهي به أو سمعه يقر به وأنكر هو ذلك فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك والثاني علل بأن فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) لتعيب السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القاذف فيقضى فيهما بعلمه كاللأل وفي قول لا لأن العقوبة يسى في دفعها ولا يرمح فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

(قوله استحب اجابته) نعم يجب التسجيل جزا في حكومة لصبي أو مجنون أو غائب لم أو عليهم ويندب للقاضي إذا اراد الحكم أن يعلم الخصم أن الحكم توجه عليه لأنه أطيب للقلب قال الأذرى ويجوز الحكم على الميت بإقراره حي على أصح الوجهين (قوله نسختان) انظر قرطاس النسخة الثانية وأجرة كتابتها على من (قوله أو قياس جلي) أو خلاف نص مقلده (قوله نقضه) بقوله نقضته أو بطلته وهذا المعتمد وقال شيخ الاسلام بان أن لا حكم قال بعضهم وهو خلاف لفظي وأبدى بعضهم له فوائد منها الزوائد الحاصلة قبل النقض فهي على النقض للثاني وعلى تبين البطلان الأول فراجعه وحرره ويندب التسجيل بالنقض ان لم يكن الأول مسجلا والاوجب (قوله لا باطنا) خلافا للحنفية (قوله والنكاح) فيحرم الوطء على الزوج المحكوم له (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله وعليهما لا يحل الخ) وعلى الأول المعتمد محل ما ذكره الدعوى به وان لم يعتقد ولا يحتاج الى تقليد نعم لو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد مضي أربع سنين والعدة أو نفى خيار مجلس أو نفى بيع العرايا أو منع القصاص في المثل أو صحة بيع أم الولد أو صحة نكاح الشغار أو نكاح المتعة أو حرمة الرضاع بعد حولين أو قتل مسلم بذي أو توارث بين كافر ومسلم أو باستحسان فاسد استنادا لعادة الناس بلادليل قضى قضاؤه في ذلك كله قاله شيخنا كوالده (فرع) قال خصمان لقاض حكم بينهما فلان بكذا فاقضه واحكم بينهما بخلافه لم يحجهم لأن الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله ولا يقضى) أى يحرم ولا ينفذ على الراجح في المجتهد وقطاعا في غيره (قوله بخلاف علمه) ولو بالظن ولا بعلمه المخالف للبينه فيتوقف (قوله انه يقضى بعلمه) ان كان مجتهدا والا فلا يقضى بعلمه قطعا بل بالبينه المخالفة له (قوله فيقضى به عليه مصرحا بأنه يعلم ذلك) فان لم يصرح بذلك لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملى (قوله الافى حدود الله) وكذا تعزيراته (قوله شاهدان) أو أكثرهما لم يملغوا عددا لتواتر على ما قاله بعض مشايخنا يجوز كالبيع [قول المتن نص الكتاب] المراد ما يشمل الظاهر وقوله السنة أى ولو آحادا [قول المتن أو الاجماع] النقض بمخالفة الاجماع بالاجماع والباقي في معناه كتب عمر الى أبى موسى لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ثم رجعت في نفسك وهديت لرشدك أن تنقضه فان الحق لا ينقض والرجوع الى الحق خير من التماذى في الباطل [قول المتن نقضه] يجب عليه التسجيل بذلك ان كان قد سجل بالحكم والافيسن [قول المتن لا باطنا] خلافا لأبي حنيفة حيث نفذ باطنا وأباح للشهود له الوطء [قوله عند جماعة] منهم البغوى ونقله القاضي والامام عن الجمهور وهو قضية قولهم محل للشافعي الأخذ بشبهة الجوار اذا حكم الخفي لكن وقع للرافى هنا انه قال ان قلنا المصيب واحد لم ينفذ باطنا ولا نفذ (تنبيه) محل النفوذ الاحكام التى لا تنقض أشار اليه الماوردى وابن عبد السلام قال الزركشى لكن قضية اطلاقهم النفوذ سواء الذى ينقض والذى لا ينقض [قول المتن بخلاف علمه] قال الزركشى المراد به هنا اليقين بخلاف ما أتى في القضاء بعلمه قبل الصواب أن يقول بما يعلم خلافه لأنه اذا شهدت عنده البينة بشئ لم يعلمه يحكم بها ويصدق أنه قضى بخلاف علمه ورد البلقينى بأنه في هذه انما يقضى بما شهد به الشهود لا بصدقهم فلم يقض بخلاف علمه ولا بما يعلم خلافه فالعبارتان مستويتان [قوله فلا يقضى الخ] أى ولا يقضى بخلافها [قول المتن انه يقضى بعلمه] توقف جماعة في الفاسق الذى نفذت أحكامه للضرورة ووجه التوقف ظاهر لأنه لا ضرورة في قبول قوله [قول المتن الافى حدود الله] بحث الزركشى استثناء الردة [قول المتن لم يعمل به] أى بخلاف غير مائة يعمل

بالحكم (الافى حدود الله تعالى) فيه تهمة (الافى حدود الله تعالى) لتعيب السر في أسبابها وشمل غير المستثنى القصاص وحد القاذف فيقضى فيهما بعلمه كاللأل وفي قول لا لأن العقوبة يسى في دفعها ولا يرمح فيها (ولو رأى ورقة فيها حكمه أو شهادته أو شهد شاهدان أنك حكمت أو شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد

حتى يتذكر (لا يمكن التزوير ومثابه الخط (وفيها) أى العمل والشهادة (وجه في ورقة مصونة عندهما) أى عند المطلوب منه العمل والمطلوب منه الشهادة للصيانة والوثوق (وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتمادا على خط مورثه اذا فرق بخطه وأماتته) قلها الروضة كما صلاها من الأصحاب وفيها عن الشامل لا يجوز له الحلف على ذلك اعتمادا على خط نفسه حتى يتذكر وسيأتي في كتاب الدعوى جواز الحلف على التبتن. وؤكد بعدم خطه وأخطأه وفي الروضة كما صلاها نحوه (٣٠٥) (والصحيح جواز رواية الحديث بخط

محفوظ عنده) وعليه عمل العلماء سلفا وخلفا والثاني المنع كالشهادة وفرق الأول بالتوسعة في الرواية (فصل: ليسوق) القاضي وجوبا وقيل استحبابا (بين الخصمين في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه (وقيام لهما) ونظر اليهما (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما (ومجلس) بأن يجلسهما ان كانا شريفيين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وكذا سائر أنواع الاكرام فلا يخص أحدهما بشئ منها (والأصح رفع مسلم على دمي فيه) أى المجلس بأن يجلس المسلم أقرب الى القاضي كالمجلس على رضى الله عنه بحجب شريح في خصومة له مع يهودى رواه البيهقي والثاني يسوى بينهما فيه ويشبه كما في الروضة كما صلاها أن يجري الخلاف في سائر وجوه الاكرام وظاهر أنه يأتي على كل من الوجهين

(قوله حتى يتذكر) ما حكم به أو شهد به ولا يكفي تذكر أنه خطه (قوله مورثه) أو كاتبه أو مأذونه أو وكيله أو شريكه أو غيرهم (قوله وفيها عن الشامل الخ) مرجوح (قوله جواز الحلف على التبتن معتمد) (قوله جواز رواية الحديث) والعمل بالفتوى (قوله بخط محفوظ) أو اخبار عدل (قوله عنده) أو عند من يثق به وان لم يتذكر قراءة ولا سماعا ولا اجازة للتوسع في ذلك

(فصل) في بيان كيفية ما يلزم القاضي من التسوية بين الخصمين وما يتبعها (قوله الخصمين) متى خصم بفتح الخاء وسكون المهملة وجمعه خصوم ومن العرب من يطلق الخصم على المفرد والجمع والمذكر والمؤنث قال بعضهم وهو الأصح والخصم بكسر الصاد الشديد الخصومة والمراد بهما المتخاصمان عند المالكم ولو بالوكالة لهما أو لأحدهما فلا يعتبر الموكل ولا مجلسه (قوله وقيام لهما) فلو قام لأحدهما لظنه أنه غير مختصم فبان أنه مختصم قام للآخر أو اعتذر له أو يقول قصدت القيام لكما ان أمكن (قوله ويشبه الخ) هو المعتمد والوجوب هو المعتمد أيضا فيحرم عليه مخالفته قال ابن قاسم وفي حرمة نحو الحديث وطلاقة الوجه توقف ويسقط جواب السلام من الأول اذا لم يسلم الثاني و يقتطع طول الفصل بعد الأول اذا سلم الثاني وإذا كان أحدهما غير مسلم وسلم المسلم أجابه حال تقدم أو تأخر وهل يسقط جواب الكافر فيهما نظرا للرفع المذكور أو يكفي عدم التوقف في الرد على سلامه راجعه (قوله ليتكلم المدعى منكما) فان عرفه قاله نكلم (قوله طالب) جوازا قبل طلب خصمه وجوبا ان طلب (قوله فذاك ظاهر) أنه يلزمه ما أقر به من غير حكم الا في اقرار مختلف فيه فلا بد من الحكم قال شيخنا في شرحه وله الدفع عن أحد الخصمين لعود النفع لهما وله أن يشفع له ان ظن قبوله لاعتناء حياء أو خوف والا أتم (قوله وأن يسكت) وهو أولى إلا ان علم جهله فيجب اعلامه (قوله فله ذلك) ان كان المدعى عليه متصرفا عن نفسه والا كوكيل أو ولي تعينت البيئة (قوله وأظهر كذبه) أى في الواقع وقد لا يكون كاذبا بظنية ظن أو نسيان ولذلك لا يعز خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة) أو كل بيئة أقيمها زورا وكاذبة فان قال يدينى عبيد أو فسقة ثم أقام بيته كاملة فان مضت مدة استبراء أو عتق أو قال هؤلاء غيرهم واعتذر بنسيانهم أو جهله بهم قبلت والا فلا ولو أنكر ودعيه ثم ادعى ردا أو تلقا قبل (قوله لأنه ربما الخ) أى شأنه ذلك فلا يضر اعترافه بعدم نسيان

بالحكم ما لم يصرح الأول بالانكار [قوله الحلف الخ] احتج ابن دقيق العيد على جواز اليمين بظنية الظن بحلف عمر في شأن ابن صياد بحضور النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه [قوله عن الشامل الخ] الفرق على هذا أن التذكر ممكن في خط نفسه ولو رأى خط وكيله أو شريكه أو أخبره عدل ووثق به في كل ذلك جاز له الحلف

(فصل: ليسوق الخ) [قوله والثاني يسوى بينهما] أى لعموم الأمر بالتسوية في غيره [قول المتن وأن يقول] قال في التنبيه لأن الدعوى تتضمن سؤال المدعى طلب الجواب

(٣٩ - (قليوبى وعميره) - رابع) الوجوب والاستحباب السابقان (واذا جلسا) بين يديه مثلا (فه) أن يسكت) حتى يتكلم (و) له (أن يقول ليتكلم المدعى) منكما (فاذا ادعى طالب خصمه بالجواب فان أقر فذاك) ظاهر (وان أنكر فله أن يقول للمدعى أنك بيته وأن يسكت فان قال لى بيته وأريد تحليفه فله ذلك) لأنه قد لا يحلف ويقر فيستغنى للمدعى عن إقامة البيعة وان حلف أقامها وأظهر كذبه فله في طلب تحليفه غرض (أو) قال (لا يبيته لى) أوزاد عليه لاحضرة ولا غابة وحظه (ثم أحضرها قبلت في الأصح) لأنه ربما لم يعرف له بيته

لوقى هم حرفاً وقد كروا الثاني لا يقبل المناقضة الآن يذ كر كلامه تأويل بما ذكر من جهل أونسيان وان قال لا بينة لي فحضره وحلفه
 ثم أحضرها قبلت جزماً فلعلها حضرت وجزم الغوى في مسألة الكتاب بالقبول وحكى النزاع فيها الوجهين (واذا ازدحم خصوم) مدعون
 (قدم الأسبق) فالأسبق منهم (٣٠٦) (فان جهل) الأسبق (أوجاهوا معاً أقرع) بينهم وقدم من خرجت قرعته هذا انما

لم يكن فيهم من ذكر في قوله (ويقدم مسافرون مستوفزون) شدوا الرجال ليخرجوا مع رفقتهم على مقيمين (ونسوة) على رجال (وان تأخروا) أى المسافرون والنسوة في الحجى الى القاضى (مالم يكتروا) وينبى كافي الروضة كأصلها أن لا يفرق بين كونهم مدعين ومدعى عليهم وتقديمهم جائزة وقيل واجب واختار في الروضة أنه مستحب فان كثروا أو كل الجميع مسافرين أو نسوة فالقديم بالسبق أو القرعة كما تقدم (ولا يقدم سابق وقارع إلا بدعوى) واحدة ثلاث يطول على الباقيين ويلحق بهما المسافر في احتمال للرافى وكذا المرأة قال ويحتمل أن يقدم بجميع دعاويه وهو الأرجح في الروضة ان لم يضر بالباقيين إضرارا بينا وإلا فيقدم بواحدة (ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) لما فيه من تضيق على الناس (واذا شهد) عنده (شهود فصرف) فيهم (عدالة أو

أوجهل) قوله (وجزم الغوى الخ) فالمناسب التعبير بالذهب (قوله مدعون) فلا يعتبر المدعى عليهم (قوله قدم الأسبق) وحبوا الى مجلس الحكم ان حضر خصمه وإلا قدم غيره ويؤخذ مما تقدم تقديم السلم على غيره مطلقاً وجوباً كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أقرع) وجوباً (قوله مسافرون) ولورجالاً على مقيمين ولونساء بجميع دعاويهم (قوله ونسوة على رجال) استوى الكل سفرأ أو إقامة والخش كالمرأة وتقدم شابة على عجوز (قوله مالم يكتروا) أى بحيث يحصل ضرر لغيرهم لا يحتمل عدة (قوله أن لا يفرق الخ) هو المعتمد (قوله أنه يستحب) هو المعتمد (قوله وهو الأرجح) وهو المعتمد كما مر والتقيد بالدعوى الواحدة فيما اذا كانوا ذكورا واتفقوا سفرأ أو إقامة أو إنا كذلك وهو المعتمد وكل ذلك في قاض يلزمه فصل الخصومة والا فله تقديم من شاء (فرع) الازدحام على المفتي والمدرس والبايع ونحوهم كالقاضى سواء تعين من ذكر أو لا وسواء كان الافتاء وغيره فرض عين أو كفاية أو لا كما قاله شيخنا الرملى واليه رجح شيخنا الزيدى آخرأ واعتمده (قوله) ويحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم) وتقدم أن المزكى وغيره كذلك وعلم بقوله لا يقبل غيرهم أنه لا يضر تعيينهم مع قبول غيرهم أخذاً من العلة وله تعيين من يكتب الوثائق ان رزق من بيت المال أو كان متبرعاً ولا فيحرم لأدائه الى المفاداة في الأجرة ولا يظهر التكبر على الشهود ولا الاستهزاء بهم ولا يتعنت عليهم في الألفاظ مثلاً (قوله واذا شهد) أوزكى (قوله عمل بعلمه) ان لم يكن قاضى ضرورة (قوله وجب الاستزكا) وللحاكم الحيولة بعد البينة وقبل التزكية ولو بغير طلب المدعى ان رآه والمدعى ملازمته ولو بنائبه ولا ينفذ تصرف أحدهما في مدتها وللحاكم بعد التزكية أن يحكم حالا والأولى أن يقول قبل المدعى عليه ألك دافع فلو طلب الا مهال أمهل ثلاثة أيام ولا يجب استيفاء حق ولا حجر ولا حبس قل الحكم (قوله فلا تنجزأ) أى العدالة كما في الدمبرى وشيخنا الرملى قال لا يبعد اختلافها بذلك (قوله من كيا) اثنين ويندب كون البعث سواء وأن لا يعلم أحدهما بالآخر ومع كل ورقة محتومة من غير علم صاحبه (قوله يبحث) من المبعوث اليه ويسمى من كيا أيضاً كما عبر به في المحرر وغيره

[قوله أونسى الخ] لوزاد عدم التمسك بنفسيان ولا غلط فالظاهر القول أيضاً [قوله شدوا الرجال] تفسير المستوفزون كما أشار اليه بتضييحه [قول المتن ويحرم اتخاذ شهود] أما تعيين من يكتب الوثائق لجائز في أصح الوجهين [قول المتن عمل بعلمه] خالف أبو حنيفة فقال اذا طلب الخصم التزكية وجب وان علم القاضى العدالة وانثنى البلقيني أصله وفرعه فلا يقضى بعلمه في عدالتهما كما لا يركيهما [قول المتن وجب الاستزكا] أى وان لم يطلب الخصم [قول المتن من كيا] هو في الحقيقة يجرح ويتركى ولكن وصف بأحسن أحواله قال الزركشى من كيا كذا بخط المصنف وصوابه الى المزكى كما عبر به في المحرر وغيره لأن أصحاب المسائل وان سموا بذلك فالزكى هو المبعوث اليه كأيته أصحاب وقول المتن يشافهه المزكى قال أى يشافه القاضى لأن المعول عليه شهادة المزكى وانما أرسل اليه أولاً ليمهده الأمر بما كنبه والاعتماد على ما يجرى آخرأ ثم نقل عن الشيخين أنهما قلنا عن جمع من الأصحاب أن المعول على قول أصحاب المسائل خلافاً لأبي اسحق وأن ابن الصباغ اعتذر عن قولهما وهى شهادة على شهادة والأصل حاضر لمكان الضرورة قال الامام وثلاثي شهر المزكون ويكثر ترددهم ثم قال الرافى ان ولى صاحب المسئلة الجرح والتعديل حكم

فسما عمل بعلمه) فيهم فيقبل من عرف عدالته ويرد من عرف فسقه (وإلا) أى وان لم يعرف فيهم ما ذكر (وجب الاستزكا) القاضى بأن يكتب ما يجيز به الشاهد والشهود له وعليه) من الأسماء والحرف وغيرها (وكذا قدر الدين) المشهود به (على الصحيح) والثاني لا يكتب لأن العدالة تختلف بجهة المال كذا فلا تنجزأ والأول قال على تقدير تسليم ذلك ذكر المال أطيب لقلب المزكى وكثيراً ما جرد بالاحتياط (ويبحث به) عما يكتب (من كيا) يبحث عن حال من ذكر في قبول الشاهد في نفسه وهل يفهم بين المشهود له وعليه ما يمنع شهادة تمن قرابة أو عدوة

ويسمى الأولان صاحبي مسألة أيضا (قوله ثم يشافه المزكي) أي يشافه المبعوث الحاكم الذي أرسله بماسمعه من المبعوث إليه وقيل يشافه المبعوث إليه بما يعلمه المبعوث من جهة الحاكم وهذا هو ظاهر عبارة المصنف فانزكي الأول في كلامه هو المبعوث والثاني هو المبعوث إليه وكلام الشارح يوافقه لكن يبعد هذا الوجه الثاني المذكور فتأمل (قوله وشرطه) أي المزكي المبعوث إليه وشرط المبعوث مثله في غير خبرة باطنه (قوله وخبرة باطن الخ) أي أن يكون المبعوث إليه خيرا باطن من يعله أو يجرحه ولو باستفاضة عن تجربتها من غيره من الناس وقال ابن الرفعة لا حاجة في الجرح إلى خبرة الباطن وهو المعتمد (قوله لكذا) راجع إلى غير عدل أي أن يقول هو غير عدل لأنه مجروح بالأمر الفلاني مثلا ولولا يقل لكذا لم يقبل ويتوقف تدبافي الحكم وقيل وجوبه ويندب تفرقة الشهود واستقصاء شهادتهم والأولى قبل التزكية ولا يجب عليه وإن سأل الخصم ولا يجب عليهم إجابته (قوله هو عدل) أو مرضى أو موقول القول ولا يكفي لأعلم فيه الاخيرا أولا أعلم منه سارده شهادته على المعتمد كما وقع لأمر المؤمنين كما يأتي (قوله على ولي) المعنى أنه ليس به صفة تمنع الشهادة وقال القفال معنى على أنه ليس عدواً إلى ومعنى إلى أنه ليس ولداً إلى مثلا وظاهر كلام المصنف أن قائل ما ذكر هو المبعوث إليه بدليل ما مر من اعتبار خبرة الباطنين وظاهر كلام ابن الصلاح أنه راجع للمبعوث لا اعتذاره عنه من أنه شهادة على شهادة مع حضور الأصل بالحاجة إليه فإنه لا يلزم المبعوث إليه الحضور وهذا ما مشى عليه شيخنا الرملي وقال شيخنا الزياي إن راجع لكل منهما فراجع (قوله ويجب ذكر سبب الجرح) كزنا وسرقة وإن كان فقيها موافقا للقاضي في مذهبه ولا يجوز ذكر جرح أكبر مع الاكتفاء بدونه ولا يكون بذكرا زنا قاذفا إذا لم يكف بدونه أو سئل عنه والافهو قاذف قاله شيخنا وفي كلام شيخنا الرملي ما يخالفه وإنما كان الشاهد إذا قصص عن النصاب قاذفا لأنه مندوب إلى الستر وإذا لم يذكرب سبب الجرح وجب التوقف إلى البحث عنه كما مر الإشارة إليه (قوله الاستفاضة) أي عن يعتمد قولهم وإن لم يبلغوا عدد التواتر ولا يجب ذكر ما يعتمدونه من معاينة أو غيرها على المعتمد (قوله وتاب منه وأصلح ذكر أصلح تأكيد والمعتبر ذكر التوبة وإن لم يذكرب شروطها ولا مدتها خلافا لابن حجر (قوله والأصح أنه لا يكفي الخ) فم إن قل هو عدل فيما شهد به على قبل وحكم عليه بذلك .

القاضي مبني على قوله ولا يعتبر العدد لأنه حاكم وإن بحث وشهد فالحكم أيضا مبني عليه لأنه شاهد ولا بد من العدد وإن راجع المزكين فقط فرسول والعمدة على قوله لما لأن شهادة الفرع مع حضور الأصل مردودة اه وتبعه النووي رحمه الله تعالى أقول وفي قوله ما حكى القاضي مبني على قوله ما يفيد أن الثبوت ينتقل في البلد وإن تجرد عن الحكم الآن بحمل ذلك على ما لو حكم نائب القاضي المذكور بالجرح أو التعديل ثم شافه القاضي ثم رأيت كلاما للشيخين محمله أن نائب القاضي يشافه بالثبوت وإن لم يحكم ويفتقر فيه ذلك لأنه معين له بخلاف القاضي المستقل ذكر ذلك الشيخان عند الكلام على كتاب القاضي للقاضي [قوله أيضا من كذا] قال صاحب التصحيح مراده به صاحب المسئلة وبالمزكي الآتي المبعوث إليه لا المبعوث المذكور [قول المتن وخبرة] بالكسبر والفتح كذا ضبطه المحشي رحمه الله [قوله لكذا] يرجع لقوله أو غير [قوله وقيل لا يشترط] علله الامام بأننا قبلنا شهادته مع إمكان الوصول إلى الأصول اه وقضيته اختصاص الخلاف بأصحاب المسائل [قول المتن وقيل يزيد الخ] قال ابن الصلاح فيما نقله عن خط الشيخ أبي محمد قلاعن القفال إن معناه ليس عدواً إلى بل تقبل شهادته على وليس بابن إلى بل تقبل شهادته إلى قال ومن أصحابنا من قال معناه المبالغة في القبول بكل حال وليس بصحيح وينه [قوله وقيل يكفي] أي لأنه اعترف بالعرفت بالبيئة يقضى عليه

(م) ثم يشافه المزكي بما عنده وقيل تكفي كتابته له وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعديل) أي أسبابهما لأنه يشهد بهما (وخبرة باطن من يعله) أو يجرحه (لصحة أو جوار أو عاملة) ليتأتى له التعديل أو الجرح (والأصح اشتراط لفظ شهادة) منه فيقول أشهد أنه عدل أو غير عدل لكذا وقيل لا يشترط لفظها (وأنه يكفي هو عدل مع لفظها) وقيل يزيد على ولي وهو على الأول تأكيد (ويجب ذكر سبب الجرح) للاختلاف فيه بخلاف سبب التعديل (ويعتمد فيه) أي الجرح (المعاينة أو الاستفاضة) ويقدم على التعديل لما فيه من زيادة العلم (فإن قال المعدل عرفت سبب الجرح وتاب منه وأصلح قدم) قوله على قول الجرح (والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عليه هو عدل وقد غلط في شهادته على وقيل يكفي في حقه

(باب القضاء على الغائب)

قد خالف في هذا الباب الأئمة الثلاثة فلم يقلوا به (قوله بينة) أى علمها الحاكم ولو بعد الدعوى وقبل
القضاء ولو عبر بحجة كان أولى ليدخل اليقين مع الشاهد وسواء كانت الحجة على الحق أو على الإقرار
وخالف شيخنا في هذه ولا يتصور هنا اليقين المردودة إلا أن كان ردها قبل غيبته لكن في هذه ليست
الدعوى على غائب (قوله فإن قال هو مقر) ولم يقل إنه ممتنع فإن قال هو مقر لكه ممتنع أولكن لا يقبل
إقراره سمعت الدعوى والبيعة كالأولى (قوله لم نسمع) نعم إن كان للغائب مال حاضر وأراد
المدعى إقامة البيعة ليوثق له القاضي حقه منه لا يكتب إقاضى ببلد الغائب سمعت على المتمد وان قال هو
مقر وكذا لو ادعى على غائب ودية أو غيرها بتقصير لأن للقاضي الوفاء من مال الغائب فيها (قوله غير بين
النصب وعدمه) المتمد أنه مستحب قال بعض مشايخنا وأجروته على الغائب فراجعه وجاز إنكار المسخر
وان كان كاذبا للصلحة (قوله ويجب أن يحلفه) أى وإن كانت حجة يمينام شاهد فيجتمع عليه يمينان
وعمل وجوب تحليفه إن لم يكن للغائب نائب حاضر والافلا يجب الإيسواله وخرج بالغائب الحاضر فلا يجب
التحليف وإن ارتاب القاضي في البيعة وكالغائب المتوارى والمتعزز على المتمد (قوله بعد البيعة) أى
وبعد تعديلهما (قوله ثابت) أى مستمر الثبوت وأنه يلزمه أدائه ولا يجب التعرض لصدقه شهوده
لكمال الحجة هنا خلافا لابن حجر وشرح شيخنا كابن حجر ولم يرتضه شيخنا الزبدي وخرج بالدعوى
بالحق الدعوى بإسقاطه كقوله كان له على ألف قضية أو أبرأني منه وأخاف مطالبته ولو حجة بذلك فلا
تسمع الدعوى ولا البيعة لعدم المطالبة قال ابن الصلاح والطريقة لسألهما أن يدعى إنسان أن الغائب أحاله
بهو يعترف مر يد الدعوى بالدين والحوالة ويدعى الإبراء والقضاء فسمع دعواه وبيته بذلك قال شيخنا
الرملي والحاضر في هذا كالتأنيب على المتمد قال في العباب وقائدة ذلك سقوط المطالبة لا البراءة ولا يمين
استظهار في غير الحقوق المالية مما قبل فيه شهادة الحسبة كطلاق وعنف (قوله على صبي أو مجنون)
ومثلها السفه (قوله وإن كان الخ) فلا بد من سؤاله كإقرار في الغائب ولو جهل السؤال أعلمه الحاكم
به ومثله على الصبي والمجنون فلو لم يوجد سؤال من هؤلاء جاز للحاكم التحليف ولا يجب ولو سئل الحاكم
ولم يحلف لم ينفذ حكمه قاله شيخنا الرملي وفي عكس ما ذكره بأن ادعى على موليه شيئا على شخص آخر أو على
وليه وأقام بيعة وجب انتظار كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له كاهو مقتضى كلام الشيخين وهو المتمد خلافا
لشيخ الإسلام تبعاً للسبكي وابن عبد السلام نعم لو ادعى المدعى عليه مسقطاً كإبراء ورث الصبي أو استيفائه
أو إشهاده على رسم القباله لم يعتبر دعواه ويؤمر بدفع المال حالا ولا يؤخر إلى كمال الصبي ليحلف كما يأتي في
دعوى الوكيل وعلم بما ذكره المدعى على الصبي ولو مع حضور وليه وقولهم بعدم محتها عليه محمول على
عدم البيعة وقال الخطيب الدعوى على الصبي بمعنى الدعوى على وليه (قوله لجزمهم عن التدارك) صريح
في أن الصبي والمجنون إذا كلاليس لهما تقص ما وقع وقال شيخنا الرملي لهما ذلك كافي للغائب إذا حضر
(قوله ولو ادعى وكيل) قال شيخنا عن غائب فوق مسافة العدوى وفيه نظر بل الوجه صحة الدعوى من
الوكيل مطلقا لكن بقيد عدم التحليف بكون الموكل في تلك المسافة والافلا بد من حضوره وحلفه ولا يحكم
على الغائب قبله فان حل كلام شيخنا على هذا فسلم كالأولى ادعى شخص ثم كل وغاب فانه لا يحكم إلا أن حضر

(باب القضاء على الغائب الخ)

[قول المتن إن كان عليه بيعة] لأن الإقرار حقيقة أو حكما يتعذر في الغائب [قول المتن بعد البيعة] أى
وبعد تعديلهما [قول المتن إن الحق ثابت الخ] قال ابن الرفعة لعل المراد استمرار الثبوت والافلا تأنيب نفسه

التي يأتي ضابطه (هو جاز
إن كان عليه) أى الغائب
(بيعة) بما يدعى به (و ادعى
المدعى جهوده فان قال هو
مقر لم تسمع بينته) ولت
دعواه (فان أطلق) أى لم
يتعرض لجهوده ولا إقراره
(فالأصح أنها) أى بيته
(تسمع) لأنه قد لا يعلم
جهوده ولا إقراره والبيعة
تسمع على الساكت فلتجعل
غيبته كسكوته والثاني نظر
إلى أن البيعة إنما يحتاج
إليه عند الجهود (و) الأصح
(أنه لا يلزم القاضي نصب
مسخر) بفتح الخاء المجمة
المستفدة (ينكر عن
الغائب) لأنه قد لا يكون
منكراً والثاني يلزمه
لتكون البيعة على إنكار
منكر وعدم الزوم بصدق
بإكمال أبو الحسن العبادي
ونظيره إن القاضي غير بين
النصب وعدمه (ويجب أن
يحلفه) أى المدعى (بعد
البيعة أن الحق ثابت في
فمنه) احتياطاً للغائب
لأنه لو حضر بما ادعى
ما يبرئه منه (وقيل يستحب)
فهرته وباب تداركه إن
كان هناك دافع غير منقسم
(و) مجريان) أى الوجهان
(في دعوى على صبي أو
مجنون) أو ميت ليس له
ولدت خلاص وإن كان

فيحلف بسؤال الوارث والوجوب فيهم أولى لجزمهم عن التدارك (ولو ادعى وكيل على الغائب فلا تحليف) لو

وحلف لأن غيبته حيلة لاسقاط اليمين فلا تعتبر (قوله ويعطى المال) أى بعد الحكم (قوله هناك) أى فى ولاية الحاكم والارجع الى الانتهاء الآتى .

(تنبيه) لو اعترف الخصم بوكالة المدعى قبل فى اثبات الحق لا فى وجوب تسليمه له ولو قال الشخص لآخر أنت وكيل فلان الغائب ولى عليه مال ومضى به بينة فأدعى عليك به وأقيم البينة فأنكر الوكالة أو قال لا أعلم أتى وكيل لم تصح الدعوى عليه ولا تصح إقامة بينة عليه أنه وكيل لأن الوكالة حقه ولم يدع بها وإذا ثبت وكالته فله عزل نفسه (قوله ولو حضر الخ) قال شيخنا هو مسئلة مستقلة بنفسها وليس لها تعلق بما قبلها وليست من فروع الباب فليراجع (قوله أمر بالتسليم) نعم له تخليفه أنه لا يعلم أن موكله أبرأ مثلا (قوله وإذا ثبت) أى حكم بثبوتها كما يأتى وطلبه المدعى أيضا قاله شيخنا (قوله وله مال) ولو دينا قال شيخنا الرملى ولو جانيا أو مرهونا فيجبر المرتهن والمجنى عليه على البيع ويوفى اسكل منهما حقه ويدفع الباقي للمدعى قال بعضهم ولو لم يكن فى نحو المرهون فضل فلا بيع وشمل الدفع للرتن مالو كان دينه مؤجلا لكن يتجه فى المؤجل أن يجعل ما يدفع له رهنا تحت يده لاستيفاء غرضه (قوله حاضر) أى فى محل ولاية القاضى وحضور الدين بحضور من هو عليه (قوله قضاء) أى وجوبا ان طلب كاسر (قوله والا الخ) ليس قيدا بل يجوز الانتهاء ولو مع وجود المال وحضوره فلو جعل ما بعد الا راجعا للقضاء لكان أولى (قوله أجابه) وجوبا ولو قاضى ضرورة وله انتهاء حكم بعلمه ان كان مجتهدا (قوله بسماع بينة) ولو شاهدا واحدا ولوقبل تعديله وقيم الشاهد الآخر أو يعذله أو يحلف عند المكتوب اليه ثم يحكم ولا يتقيد الانتهاء بقاضى بلد الغائب ويتقيد الوفاء بمن المال فى ولايته كما تقدم (قوله أن يشهد عدلين) ويكفى حضورهما ويكفى فى نحو هلال رمضان عدل واحد (قوله يؤدىان الخ) ولا بد من تعديلهما بعد ذلك الأداء عند القاضى الآخر ولا يكتفى تعديل الأول لهما لأنه قبل الأداء ولا بد أن يقول لهما أشهد كما أتى كتبت لفلان ما فى هذا أو بما سمعنا ويضعان خطهما فيه ولا يكتفى أشهد كما أن هذا خطى مثلا ولوضع الكتاب أو أجمعى عمل بقولهما (قوله ويستحب كتاب به الخ) ويستحب نسخة ثانية معهما بلا ختم ليطالعاها (قوله ويختمه) فوق نحو شمع (قوله ويحمل) أى يحمله من يوصله الى القاضى من الشاهدين أو غيرهما (قوله ان أنكر الخصم المحضر للقاضى) فلا بد من حضوره خلافا لبعض فقهاء اليمين ولا بد من حكم ثان من ذلك القاضى لكن بلا دعوى ولا حلف (قوله صدق بيمينه) ار لم

لو كان حاضرا وطلب هذا مع البينة لا يجاب [قول المتن ولو حضر الخ] قال العراقي هى مسئلة مستقلة ليست من تمام التى قبلها ولا هى فى الحقيقة من فروع هذا الباب قال دهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المعبرة فى القضاء عليه أو مطلق الغيبة عن البلدرجج البلقينى الثانى [قول المتن وله مال] لو كان مرهونا أوجابنا فهل للقاضى أن يطلب صاحب الدين أن يلزمه المرتن والمجنى عليه بأخذ حقهما بطريقه ليدفع الفاضل لرب الدين قال البلقينى هذا موضع نظر والأرجح له ذلك اه . أقول ولو كان مال الغائب دينا فالظاهر أن القاضى يقضى منه [قول المتن والا الخ] يوهم أن وجود المال الحاضر مانع من ذلك وليس كذلك ويجب أن الغالب أن طلب الانتهاء عند تعدد المال [قول المتن بسماع بينة] قال الزركشى الدرجات ثلاث مطلق السماع الثبوت عند القاضى الحكم قال ومراد النهاج هنا الثانية بدليل قوله ليحكم بها . أقول ليس فى قوله ليحكم دليل فالعبارة شاملة للتقسيمين بلادرب [قول المتن عدلين] لو كان المكتوب به هلال رمضان كفى القاضى أن يشهد على نفسه واحدا قاله الرافى

عليه هناك مال (ولو حضر المدعى عليه وقيل لو كبل المدعى أبرأتى موكلك أمر بالتسليم) للوكيل ولا يؤخر الحق الى أن يحضر الموكل والا لا تجزأ الأمر الى أن يتعذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وإذا ثبت) عند حاكم (مال على غائب وله مال) حاضر (قضاء الحاكم منه) لغيبته (والا) أى وان لم يكن له مال لحضر (فان سأل المدعى انتهاء الحال) فى ذلك (الى قاضى بلد الغائب أجابه فينبى) اليه (بسماع بينة ليحكم بها) ثم يستوفى المال (أو) ينهى اليه (حكما) إن حكم (لبيستوفى) المال (والانتهاء أن يشهد عدلين بذلك) يؤدىانه عند القاضى الآخر (ويستحب كتاب به يذكو فيه ما يميز به المحكوم عليه) والمحكوم له (ويختمه) ويحمل الى قاضى بلد الغائب ويخرج اليه العدلان ويقف على ما فيه (ويشهدان) عنده (عليه) أى على الحاكم به (ان أنكر) الخصم المحضر للقاضى أن المال المدكور فيه عليه (فان قال) لت المسمى فى الكتاب صدق بيمينه

هناك مشارك له في الاسم والصفات ولا يبالى بقوله (فان كان) هناك مشارك له فيما ذكر (أحضر فان اعترف بالحق طوب وترك الأول والابث الى) الحاكم (الكتاب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتبها ثانيا ولوحضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه في أمضائه اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه) وقد تقدم (ولو ناداه) كاتنين (في طرف ولا بينهما أمضاه وان اقتصر على سماع بينة كتب سمعت بينة على فلان ويسمى ان لم يعد لها والا) أى وان عدلها (فالأصح جواز ترك التسمية) هو المفهوم من كلام البغوى وغيره وقال الامام والنسائى لا يجوز وعبر في الحرر بالأشبه وقال في الشرح يجوز أن يقدر فيه خلاف (والكتاب بالحكم بمضى مع قرب المسافة) كبعدها (وبسماح البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة) وهي كاسياتى مافوق مسافة العدوى التي يرجع منها بكرا الى موضعه لئلا وقيل هي مسافة القصر

يكن معروفا بذلك الاسم والافلايالى بقوله (قوله وعلى المدعى بينة) ويكتفى فيها مستورا الصلة ولا يبالغ الحاكم في البحث عنها (قوله أحضر) أى أحضره المدعى عليه ولا يلزم صاحب الحق احضاره بل له الزام المدعى عليه بتوفية حقه قاله العلامة البرلى قال ويؤخذ مما هنا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان بن فلان مثلا ما اذا أنكر ذلك كلف باحضار مشارك (قوله والا) بأن لم يعترف بالحق وكذا لومات وكان معاصرا له يمكن معاملته له (قوله بعث) الحاكم المكتوب اليه (قوله زيادة صفة تميزه) فان لم توجد زيادة وقف الأمر حتى ينكشف قال شيخنا الرملى ولا بد بعد الزيادة من تجديد حكم وان كان الحاكم عالما بتلك الزيادة قبل طلبها ولا يحتاج في هذا الحكم الى دعوى ولا حلف (قوله ولو حضر الخ) المراد ولو شافه القاضي الذى حكم وهو في محل ولايته قاضيا آخر سواء كان هو المكتوب اليه أولا وسواء كان في محل ولايته أولا قال شيخنا كشيخنا الرملى والمراد بالقاضى في كل منهما من يتوقف تخليص الحق عليه ولو عرفا كبعض الشرطة (قوله بحكمه) أى لا بسماح اليد (قوله وقد تقدم) أى أنه من القضاء بالعلم فلا يجوز الا من المجتهد كذا قاله شيخنا تبا بالغير كاسر فانظره مع ما قبله من أن المراد بالقاضى الحاكم العرفى (قوله ولو ناداه) أى بالحكم كاسر (قوله أمضاه) وان لم يحضر الخصم ومعنى أمضاه نفاذه اذا كان في عمله وهو يحتاج الى صيغة كنفذته أو أمضيته قال بعض مشايخنا لا يحتاج فراجعه وخرج بالحكم المشافهة بسماح الحجة فلا يقضى بها ان تيسرت شهادة الحجة والا فله القضاء (قوله وان اقتصر) أى في الانتهاء السابق (قوله ان لم يعد لها) بحث الأذرى وجوب تعديلها ان لم يكن في بلد المنهى اليه من يعد لها ويجوز للمدعى عليه تجريحها (قوله جواز ترك التسمية) هو المعتمد وخرج بالبينة الشاهد مع اليمين واليمين الردودة والاقرار فلا بد من بيانها (قوله والكتاب بالحكم) أى الانتهاء به ولو بلا كتاب (قوله بمضى مع قرب المسافة كبعدها) قال شيخ الاسلام كغيره والمراد بالمسافة هنا ما بين القاضين في هذا وما بعده في سماع البينة وانما لم يعتبر البعد في الحكم لأنه قد تم ولم يبق الا استيفاء الحق وأما البينة فلأنه مع القرب يسهل احضارها للحاكم الآخر وأما المحكوم عليه فقبل الحكم يشترط أن يكون بينه وبين من يحكم عليه من القاضين دون الآخر فوق مسافة العدوى وبعد الحكم لا يعتبر له مسافة مطلقا أمل نعم لو عسر احضار البينة مع القرب لنحو مرض قبل الانتهاء مطلقا كذا ذكره في المطلب (فصل في الدعوى بالعين الغائبة اماكن البلد أو عن المجاس كاسياتى (قوله ادعى عينا) خرج بالعين

[قول المتن وعلى المدعى بينة] هذه البينة يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة ولا يبالغ فيها بالبحث والاستزكا كما أشار اليه الرافى في الشهادات [قول المتن لزمه الحكم الخ] يؤخذ من هذا أن الوثائق الشهادة باقرار فلان ابن فلان اذا وجد شخص ببلد النسبة يقضى عليه الآن يحضر من يشاركه في الاسم والنسب المذكور أى فهو المكلف بذلك لا صاحب الحق فاذا أحضره كلف صاحب الحق ما قاله المصنف فليتبينه لذلك [قول المتن بحكمه] قال الزركشى احتز عن المشافهة بسماح البينة لأنه لا يقضى بها مثل هذا قطعاً لأن الاحضار بها لا يحصل علما بخلاف الحكم فبذلك مسلك الشهادة فيختص بمحل الولاية [قول المتن في طرفى ولا بينهما] الشرط أن يكون الحاكم الذى أقيمت عنده البينة في ولايته بخلاف الآخر .

(تنبيه) احتز بالحاكم عن سماع البينة فانه لا يكتفى فيه المناذرة المذكورة كما يفيد ذلك أيضا قول المناج الآتى وبسماح البينة الخ [قول المتن جواز ترك التسمية] جزم القاضي بوجوب التسمية وحكى اجاع الأصحاب عليه وقواه ابن أبى الدم وقال هو متعين ليتأتى للخصم القدح فيه .

(فصل : ادعى عينا الخ)

القاضي (يفته وحكم بها
وكتب الى قاضي بلد
المال ليسله للمدعي
ويعتمد في العقار حدوده)
الأربعة (أولا يؤمن)
اشتباها كغير المعروف
من العبيد والفرس
(فالأظهر سماع البيعة) فيها
اعتمادا على الصفات والثاني
قال الصفات تشابه (و)
على الأول (يبالغ المدعي
في الوصف) ما أمكنه
(ويذكر) معه (القيمة)
في المتقوم وغيره (و)
الأظهر (أنه لا يحكم بها)
أي بالبيعة لخطر الاشتباه
ومقابله ما ينظر الى ذلك
(بل يكتب الى قاضي بلد
المال بما شهدت به
فيأخذه ويبعته الى
الكاتب ليشهدوا على
عينه والأظهر) في طريقه
(أنه ليسله الى المدعي بكفيل
بيدته) والثاني بكفيل باليمن
(فان شهدوا بعينه كتب
براءة الكفيل وإلا فعلى
المدعي مؤنة الرد أو غرامة
عن المجلس لا البلد أصرا
بالحضر ما يمكن احضاره
ليشهدوا بعينه ولا تسمع
شهادة بصفة) وما لا يمكن
احضاره كالعقار يحده
المدعي ويقم البيعة عليه
بتلك الحدود ولو كان

ماليس عينا مما لا يوصف باحضار ولا عده كدين ونكاح وطلاق ووكالة وصاية ونسب ونفي واثبات
وغبرها (قوله غالبة عن البلد) ولو في محل ولاية القاضي والمدعي عليه في البلد (قوله فيه تغليب الخ)
هو اعتراض وجواب على أحد طرفين (قوله حدوده الأربعة) فان عرف ببعضها اكتفى به أو
بالكل أو السكة فكذلك يكتب بها وإلا وجب ذكر الجميع (قوله ويبالغ المدعي في الوصف) بقدر
ما يدفع الاشتباه وان زاد على صفات السلم وذكر الوصف في المثلي واجب وذكر القيمة فيه مندوب
والتقوم بعكسه وهذا لا يخالف ما ذكره في الدعوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها
مثلية كانت أو متقومة لأنه في عين حاضرة بالبلد يسهل حضورها مجلس الحكم وأما البيعة هنا فانها
لا تشهد إلا بالصفات كما اقتصر عليه الشارح كغيره (قوله في طريقه) أي في كيفية البعث (قوله الى
المدعي) ان كان مليا ثقة ومع نحو محرم ان كان أمة تحل له وإلا فعلى أمين ثقة وينتدب الختم عليها
بخط لازم ثلاثا قبل ويلتبس الأمر على الشهود فان كان حيوانا جعل في نحو عنقه قلادة وختم
عليها (قوله بكفيل) وجوبا بشرط كونه مليا ثقة قادرا (قوله والثاني بكفيل باليمن) قال شيخنا معناه
أنه يبيع العين المدعاة للمدعي ويأخذ منه كفيلا بمنها وصح البيع للضرورة واذا ثبتت للمدعي تبين بطلان
البيع له فراجع واستفيد من كلامه أن الخلاف في كيفية البعث لافيه كما أشار اليه الشارح قبله (قوله
كتب براءة الكفيل) ولو أحضر الخصم عينا أخرى مشاركة لها في الاسم والصفة فكما مر في
المحكوم عليه (قوله مؤنة الرد) وكذا مؤنة الاحضار وكذا نفقة نحو رقيق بسبب السفر وكذا
أجرة مدة الحيلولة لأجرة الخصم المدعي عليه وفي شرح شيخنا كابن حجر أن نفقة المدعي به مدة
الخصومة في بيت المال ثم باقتراض ثم على المدعي (قوله لا البلد) نعم الغالبة عن البلد في دون مسافة
العدوى كالتى في البلد (قوله ما يمكن) أي ما يسهل احضاره بلا مشقة لا تحتمل عادة نعم ان كان مشهورا
لناس لم يحتاج لاحضاره فان عرفه القاضي بنى على أنه هل يقضى بعلمه (قوله يحده المدعي) أو يصفه وتشهد
البيعة بصفاته أو يحضره القاضي أو نائبه ويتعين هذا فيما لا يعرفه الشهود إلا بالعين وتعتمد الشهود الصفات
وقت التحمل ويحكم القاضي هنا بالتحديد أو الشهادة بالصفة بخلاف الغائب عن البلد كما تقدم

[قول المتن ويعتمد في العقار] قال الشيخ في المنهج أي الذي لم يشتر [قول المتن حدوده] ويذكر
أيضا الحارث والسكة وهل هو في صدرها أو يمينها أو غير ذلك [قول المتن ليشهدوا الخ] ففائدة الإقامة الأولى
قل العين المذكورة [قول المتن بيدته] أي وجوبا والضمير في بدته يرجع للمدعي من قوله الى المدعي
[قوله باليمن] بأن يديه ملو يطلب منه كفيلا باليمن ثم ان سلت العين له تبين بطلان البيع والإتيان بالصحة
ويتولى القاضي ذلك للضرورة [قول المتن مؤنة الرد] أي والاحضار وكذا نفقة العبد لكن الزائدة بسبب
السفر وكذا أجرته تلك المدة [قوله بصفة] لأنها انما جازت عند الغيبة عن المدلل الحاجة وهي منتفية هنا
ومن كلام الشيخ رحمه الله تعلم أن الدعوى تعتمد الصفة وتسمع بخلاف الشهادة وهو كذلك [قوله وما لا
يمكن] عبارة شرح الارشاد والتقييد بسهولة النقل ليخرج ما يتعذر نقله أو يتعسر لكونه قليلا فالأول
كالعقار بحدوده ويقم البيعة بتلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من
يسمعها على عينه ولو كان العقار مشهورا فلا حاجة إلى التحديد وأما الثاني وهو الذي يتعسر فيصفه المدعي
في دعواه ويحضره القاضي للشهادة أو يبعث نائباً [قول المتن واذا وجب احضار] أي بأن كانت العين
من شأنها أن يجب احضارها كعبد هذا هو المراد من قوله وجب

مشهورا لا يشتهى فلا حاجة الى تحديده (واذا وجب احضار فقال ليس
يبدى عين بهذه الصفة صدق بيعة ثم) بعد حلفه (المدعي)

دهوى القيمة فان نكل) من اليمين (خلف المدعى أو أقام بيته) حين أنكر (كأن الاحضار وجس عليه ولا يطلق إلا باحضار لودهى
تلف) فتؤخذ منه القيمة (ولو شك المدعى هل تلفت العين فيدعى قيمة أم لا فيدعيها) أى العين (فقال غصب منى كذا فان بقي لزمه رده)
الى (والا فقيمته سمعت دعواه) ويحلف غريمه أنه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها (وقيل لا) تسمع (بل يدعيها) أى العين (ويحلف ثم يدعى
القيمة) ويحلفه (ويجربان) (٣١٢) فيمن دفع ثوبه لدلال لبيعه فجده وشك هل باعه فيطلب الثمن أم أنفقه

فقيمته أم هو باق فيطلبه)
أى يدعى ذلك في دعوى
أوفى ثلاث دعوى ويحلف
الحصم على الأول يميناً
واحدة أنه لا يلزم رد الثوب
ولأنه ولا قيمته وعلى
الثاني ثلاث أيمان (وحيث
أوجبنا الاحضار) للمدعى
(فتبت للمدعى استقرت
مؤنته على المدعى عليه
والا) أى وان لم يثبت
للمدعى (فهى) أى مؤنة
الاحضار (ومؤنة الرد على
المدعى)

(فصل الغائب الذى تسمع
اليينة عليه ويحكم) بها (عليه
من بمسافة بعيدة وهى التى
لا يرجع منها مبكراً الى
موضعه ليلاً وقيل) هى
(مسافة قصر ومن بقرية)

وهى دون البعيدة بوجهها
(كحاضر فلا تسمع بيته
ولا يحكم) عليه (بغير
حضوره الا لتواريه أو
تعززه) فتسمع اليينة
ويحكم عليه بغير حضوره
(والأظهر جواز القضاء
على غائب فى قصاص وحد
قذف ومنعه فى حد الله
تعالى) كحد الزنا والشرب

(قوله دعوى القيمة) أى فى المتقوم أو المثل فى المثل (قوله أودعوى تلف) أى مع الحلف أو اليينة (قوله
والا فقيمته) الأولى بدله هنا وفيما يأتي (قوله لبيعه) قيده ابن الرفعة بأكثر من ثمن مثله قال شيخنا ولا
وجه له (قوله فى دعوى) أى على الأصح أوفى ثلاث على مقابله (قوله ويحلف الحصم الخ) فان رد اليمين
على المدعى حلف مترددا كما دعى قال شيخنا وبطال مترددا أيضاً (قوله أو مؤنة الاحضار) ومؤنة الرد
على المدعى قال شيخنا الرملى وكذا أجرة مدة الاحضار وخالفه شيخنا فى هذه تبع الشيعى الاسلام بخلاف
الغائبة كاسر ولو تلفت العين فى مدة الاحضار فلا ضمان فيها (فرع) قال شيخنا الرملى للحاكم الأمين
استخلاص مال الغائب من عين أودين حيث خيف فوته بهرب أو عسار أو جحد والا فالعين لا الدين .
(فصل) فى بيان من يحكم عليه فى غيبته وما يذكر معه (قوله منها) متعلق بمبكر الى موضعه متعلق
بالارجع فلا اعتراض والمراد بالمبكر عرفا وقيل من الفجر وبالليل قبيله وهذه المسافة فوق مسافة العدوى
ولم يذكر المصنف ولا غيره لها غاية وحيث فتكون أعم من مسافة القصر وذكر عن بعضهم أن غايتها الى
أول مسافة القصر فراجع وأما دون هذه فهى المسافة بمسافة العدوى كما تقدم وسيأتى ضبطها بضد هذه
واعتبار المسافة يقتضى أنه لا يعتبر محل ولاية القاضى ونقل عن شيخنا أن من ليس فى محل ولايته كالغائب
البعيد فراجع (قوله ولا يحكم عليه) أى على من فى المسافة القريبة بغير حضوره ولو فى الواقع فلو حكم
فتبين أنه فيها تبين بطلان الحكم قال شيخنا الرملى وكذا كل تصرف من الحاكم تبين فى الواقع ما يوجب
عدم محنته حكمه على صبي أو مجنون أو سفیه تبين كاله (قوله ويحكم عليه بغير حضوره) أى بعد يمين
الاستظهار كما مر لأنه كالغائب (قوله فى حد الله) لو قال عقوبة لله كان أولى ليشمل التعزير قال شيخنا
وصورتها أن يدعى عليه بها فى حضوره ثم يقرأ ويقام عليه اليينة فيهرب قبل الحكم والا فدعوى الحسبة
لا تسمع على الغائب (قوله حد الزنا) والشرب وأما نحو حد السرقة بما فيه الحاقان فيحكم فيه بحق الأدنى
دون حق الله تعالى فيحكم فى السرقة بالمال دون القطع (قوله ولو عزل) أو انزل (قوله بعد سماع بيته)
أى ولم يحكم بقبولها والا فلا تعاد (قوله وجبت الاستعادة) قال ابن الرفعة محله ان تيسرت اعادتها والا فلا

[قوله من اليمين] أى المأخوذة من قول المثل صدق بيمينه [قول المثل أودعوى تلف] أى فيقبل منه
ذلك وان ناقضها بالانكار أو بالضرورة الا يتخلد عليه المجلس مع احتمال صدقه [قول المثل ولو شك
المدعى الخ] يشمل المشتري وغيره [قول المثل أوجبنا الاحضار] أى فى البلد الا لا يتكرر مع الذى سلف
رأس الصفحة يعنى قوله أو غائبة عن المجلس الخ [قوله فهى ومؤنة] أى ولا تجب الأجرة بخلاف العين الغائبة
عن البلد لسهولة الأمر هنا ولو تلفت العين فى الطريق بانهدام دار ونحوها لم يضمنها قال ابن الرفعة
لأنها تلفت تحت يد مستحقها وجعل هذا حيلة لعدم ضمان أجرتها أيضاً [قول المثل ومؤنة الرد]
قال الزركشى كذلك تجب مؤنة الرد فى الأولى الى دار المدعى اذا كانت العين مضمومة .

(فصل الغائب الخ) [قول المثل وقيل الخ] هو كالحلاف فيمن دعى لأداء الشهادة (قائدة) لو كان دون مسافة
العدوى ولكنه خارج عن محل ولاية القاضى فهو كالبعيد لأنه لا يجب حضوره لو طلب [قوله بغير حضوره]
قال ابن القصاص ولا بد من نصب وكيل عنه بخلاف الغائب [قوله يوم الشهادة] كذلك قبله اذا لم تمض مدة

الاستبراء

والفرق أن حق الله تعالى مبنى على المساهلة بخلاف حق الأدنى والثانى

النوع مطلقاً لأن العقوبة لا يوسع بابها والثالث الجواز مطلقاً كالمال فيكتب القاضى الى قاضى بلد المشهود عليه ليأخذه بالعقوبة
(ولو سمع بيته على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعدها) أى لم يجب استعادتها (بل بخبره) بالحال (ويمكنه من جرح)
اليينة والقائم بعد الحكم على حجته بالأداء والابراء والجرح يوم الشهادة (ولو عزل بعد سماع بيته ثم ولى وجبت الاستعادة)

حاجة للاعادة ومال شيخنا الرملى الى خلافه (قوله واذا استعدى) يقال أعداء الحاكم أراد عدوه (قوله أحضره) ولو يهوديا في يوم السبت أو نصرانيا في يوم الأحد وجوابنا عن علم القاضى كذب الطالب أو كان المطلوب مكترى على عمل يتعطل بحضوره أو كان في وقت خطبة لم يحضره وفي كلام شيخنا الرملى أنه يحضره في صورة الاكتراء وإن تعطل العمل ولم يوافقه شيخنا . (فرع) لو طلب شخص حضور شخص لحاكم بنيرطلبه وجب الحضور إن كان عليه حق يتوقف قبوله على حضوره والاوجب الوفاء أو الحضور وإن لم يثبت الحق (قوله بدفع ختم طين رطب أو غيره) أى كسمع محتوم عليه (قوله وليكن مكتوبا الخ) قال شيخنا وهذا قد هجر في هذه الأعصار وصار المعتمد عليه الآن الكاغد المعروف (قوله أو بمرتب) هى للتفريع لأن المعتمد الترتيب بين الختم والمرتب قال شيخنا والترتيب مستحب (قوله ومؤته) أى المرتب على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو الفرض سواء قلنا بالتخير أو الترتيب فإن ذهب به بعد امتناعه فى الختم فؤته على المطلوب لتعديه بامتناعه سواء قلنا بالتخير أو الترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة على الطالب على قول التخير وعلى الممتنع على قول الترتيب فيه نظر فتأمل ومحل وجوب مؤنة المرتب ان لم يرزق من بيت المال قال بعضهم وينبغى أن يجري هنا ما سرى في احضار العين أنه إذا لم يثبت الحق فالمؤنة على الطالب مطلقا ولم يرتضه شيخنا (قوله فان امتنع) ويثبت امتناعه بقول المرتب ان كان معه والافعدين ومحل تعديه بالامتناع ان كان مع الطالب أو المرتب أمر القاضى والا فلا ولا يقبل قول المرتب أمرنى القاضى باحضارك ولا يلزمه الحضور معه من غير طلب خصمه والافكاس (قوله بلاعذر) من أعذار الجماعة ولو بقول العون (قوله أحضره بأعوان السلطان) ولا يلزمه الحضور الا ان كان مع العون أمر كاسر وإذا امتنع من الحضور مع العون لاختفائه بهرب مثلا نودى على بابه أنه ان لم يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه أو ختم عليه فان لم يحضر بعدها أوجب الخصم لماطلبه منهما لكن محلها ان لم يكن فى البيت غيره ويؤمر بالخروج منه مستعير لا مستأجر ومحل القسمير ان كان الباب ملكه وللقاضى أن يهجم عليه بنحو مسح ان كان فى البيت نساء قال ابن القاص ويبحث مع الذى يهجم عدلين يقفان قريبا منه قال ولاهجم فى حد الله ولا فى قطع طريق ولو لم يحضر بعد ما ذكر حكم القاضى عليه بالينة لكن بعد النداء على بابه أن القاضى يريد الحكم عليه بالنكول (قوله وان امتنع لعذر) أى مما تقدم (قوله وكل من يخاصم عنه الخ) عبارة شيخنا الرملى والمعدور يرسل اليه القاضى من يسمع الدعوى بينه وبين خصمه أو يلزمه بالتوكيل وله الحكم عليه بالينة كالغائب انتهى ولم يوافق على ما ذكره الأسوى (قوله فليس له احضاره) أى يحرم عليه ولو فى دون مسافة العدوى (قوله نائب) أو مصلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله لم يحضره) أى يحرم احضاره (قوله بل يسمع الخ) أى ان كان فوق مسافة العدوى لأن الكتاب بجمع البينة لا يقبل فيها (قوله اليه) أى الى نائبه أو للمصلح ليتوسط بينهما فى الصلح .

للينة (واذا استعدى على حاضر بالبد) أى طلب من القاضى احضاره (أحضره بدفع ختم طين رطب أو غيره) لادعى بعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه أجب القاضى فلانا (أو بمرتب لذلك) من الأعوان يباب القاضى ومؤته على الطالب (فان امتنع) المطلوب (بلاعذر أحضره بأعوان السلطان وعززه) بما يراه والمؤنة عليه وان امتنع لعذر كمرض وكل من يخاصم عنه فان وجب تحليفه بعث القاضى اليه من يحلفه (أو) على (غائبى غير) محل (ولا يته فليس له احضاره أو فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع بينته) عليه (ويكتب اليه) بذلك (أو لائب) له هناك

الاستبراء [قول المتن واذا استعدى] يقال أعداء الحاكم أزال العدوان كأشكاه بمعنى أزال شكواه [قول المتن أو بمرتب] يريد أن ذلك راجع لنظر القاضى بحسب ما يراه من خصم أو مرتب [قول المتن فان امتنع] لا يثبت الامتناع الا بشاهدين قال الماوردى والرويانى اذا كان المبعوث الخصم فان كان العون كفى قوله لأنهم يلب الاخبار أى فينقيد بالثقة [قول المتن فليس له احضاره] هذا يؤخذ منه أن له القضاء عليه ولو كان فى مسافة العدوى [قول المتن له هناك الخ] أنظر هل يلحق بهذا ما لو كانت البلد متسعة ولها قضاة وطلب شخص لقاض فى طرفها وهو بالطرف الآخر ظاهر كلامهم وجوب الاجابة ولا نظر الى وجود قاضى

(قوله فالأصح بحضره) أى بعد البحث عن صحة الدعوى ولزومها التلقيب بما لا يصح نحو دعوى ذى على مسلم فحرم ألقها وهذا واجب الغائب بخلاف الحاضر لقلة المشقة (قوله من مسافة العدوى) هو المعتمد (قوله وهى التى يرجع إلخ) هذا غايتها فادونه منها وأبداؤها من محل تبكيه ولو غير بلده ولعل ابتداءها فى البلدى محل جواز قصر الصلاة للسافر منه فراجع (فرع) قال شيخ شيخنا البرلى لو كان فى البلد الواسعة قضاء وطلب شخص لقاض وهما فى طرفها وجبت الإجابة ولا نظرقاضى طرف المدعى عليه انتهى فراجع (قوله المخدرة) أى ابتداء أو دواما ويعتبر فيها مدة توبة الفاسق وخروجها البرزة لكنها لا تحضر من خارج البلد الا مع محرم ونحوه ويثبت التخدير بينة وكذا بقولها ان كانت من قوم عادتهم التخدير (قوله مجلس الحكم) ولو لتحليف بخلاف حضور الجامع لحلف اقتضاء الحاكم فتحضر اليه (قوله بل توكل) أو يحضر القاضى اليها ويجزى فيها ما فى المخدور على ما سبق وإذا حضر اليها القاضى مثلا أجابته من وراء ستر ويكفى فى كونها هى اعتراف الخصم أو شهادة اثنين من محارمها والا تلففت بنحو ملحقه وخروجت من الستر اليه (قوله وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) أى من لا تخرج لمعالجة (باب القسمة)

بكسر القاف وسكون السين قال شيخ الاسلام وغيره وهى تميز الحصص بينهما من بعض وظاهره أن هذا معناها لغة وشرا فراجع (قوله أو منصوب بهم) أى بغير تحكيم والافس كمنسوب الحاكم ولو طلب الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يجز له اجابتهم كقوله العلامة السباطى وتقدم فى باب الفلوس ترجيحهم عن شيخنا أولم تجب عليه كقوله العراقى حتى يقيموا بينة غير شاهد وبين ثبت بهاملكهم وان لم يكن لهم منازع وسمعت البيهقي مع عدم الدعوى للحاجة اليها (قوله ذكر حردل) ضابط سمع بصير وغير ذلك من شروط الشهادة وكذا عفيف عن الطمع لأنه لا يجوز للحاكم أخذ أجره من صاحب الحكم لأنه حق الله والقول بجواز الأخذ كافى الروضة محمول على غير هذا من الأعمال (قوله يعلم المساحة) وهى علم يعرف به مقادير الأسطحة (قوله والحساب) وهو علم يعرف به مقادير الأعداد ويندب كونه عارفا بقيم المتقومات على المعتمد (قوله ولا يشترط فى منصوبهم العدالة) نعم ان كان فيهم محجور عليه اشترطت وعليه يحمل ما قاله شيخنا فى شرحه (قوله والحرية) أى ولا يشترط فى منصوبهم الحرية ولا غيرها ما عدا التكليف ولو وكل بعضهم واحدا منهم ليقسم مع بقيتهم فان ضم حصته مع حصته موكله صح والا فلا

طرفها وهو متجه لظهور الفرق بين الحاضر والغائب [قول المتن فالأصح بحضره] أى ولكن به تحرير دعواه ومعرفة بخلاف الحاضر فى البلد [قوله والأصح أن المخدرة إلخ] من جهة أدلته حديث واغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فأرجعها قالوا إنها كانت مخدرة وقوله لا تحضر أى يستحب عدم احضارها (فرع) لو اختلفا فى التخدير فعليها البيهقي [قول المتن وهى من لا يكثر إلخ] قال ابن أبى الدلم الأولى فى ذلك رده الى العرف والعادة .

(باب القسمة إلخ)

[قول المتن أو منصوب بهم] هو شامل للحكم [قول المتن ذكر] انظر كيف يصح حل الخبر على المبتدأ هنا [قول المتن يعلم المساحة] مصدر مسحت أى فرعت ولا يشترط علم المساحة والحساب للقاضى بخلاف هذا لأن هذا هنا بمنزلة الفقه المشترط للقاضى لا حياجه إليه [قوله بالاقرار] أى بالقرعة يحصل الإلزام بخلاف ما لو نصبوا انسانا ولو فى قسمة التعديل والافراز فانه لا بد من رضاهم بعد القرعة أيضا فلا يحصل الإلزام بالقرعة ولو كان ذلك على وجه التحكيم بينهم لم يراى بعد كتابة هذه الحاشية فى شرح الروض ما يخالفها فى مسألة التحكيم

(فالأصح بحضره من مسافة العدوى فقط وهى التى يرجع منها مبكرا ليلا) الى موضعه والثانى من دون مسافة القصر والثالث من أى مسافة قربت أو بعدت لكن له أن يبعث الى بلده من يحكم بينهما (و) الأصح (أن المخدرة لا تحضر) أى لا تكلف حضور مجلس الحكم بل توكل والثانى تحضر كغيرها (وهى من لا يكثر خروجها لحاجات) كشراء خبز وقطن وبيع غزل ونحوها بأن لم تخرج أصلا للضرورة أولم تخرج الا قليلا لحاجة ومنها العزائم والزيارة والحام (باب القسمة)

(قد يقسم) المشترك (الشركاء) أو منصوبهم أو منصوب الامام وشرط منصوبه ذكر حردل يعلم المساحة بكسر الميم (والحساب) ولا يشترط فى منصوبهم العدالة والحرية لأنه وكيل عنهم ومنسوب الامام ملزم بالاقرار) فان كان فيها

تقويم وجب للمسلمين) لاشتراط العدد في المقوم (وإلا فقسام وفي قول) من طريق (اثنان) بناء للقولين على أن منصب القاسم منصب الحاكم أو منصب الشاهد والكلام في منصب الامام ولو فوض الشركاء القسمة الى واحد بالتراضي جزأ قطعا (وللإمام جعل القاسم كما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم) بنفسه (٣١٥) (ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت

المال فان لم يكن) فيه مال كما في المحرر (فأجرتة على الشركاء فان استأجروه وسمى كل) منهم (قدرا لزمه وإلا) بأن أطلقوا المسمى (فالأجرة موزعة على الحصص وفي قول) من طريق (على الرودين) لأن العمل يقع لهم جميعا (ثم ما عظم الضرر في قسمته كجوهره ونوب نفيسين وزوجي خفة ان طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبه القاضي ولا يمنعهم ان قسموا بأنفسهم ان لم تبطل منفته كسيف يكسر) بخلاف ما تبطل منفته فيمنعهم لأنه سفة (وما يبطل نفته المقصود حكماء وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته في الأصح) لما فيها من الضرر والثاني يجاب لعدم ضرر الشركة (فان أمكن جهة حامين) أو طاحونتين (أجيب) وان احتيج الى أحداث بئر أو مستوقد (ولو كان له عشر دار لا يصلح لسكنى والباقي لآخر) يصلح للسكنى (فالأصح اجبار صاحب العشر بطلب صاحبه دون

(قوله جاز) وان كان فيها تقويم لأن الرجوع لما اتفقوا عليه (قوله بعدلين) أو بعله كما في الروضة (قوله ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال) وجوبا وحيث يجب نصبه ولولم يكف واحد وجبت الزيادة (قوله كافي المحرر) ولوأبقى كلام المصنف على اطلاقه لكان أولى ليشمل مالو كان غيره أهم أو منع ظما ولا يبعد أن المصنف أراد ذلك (قوله فأجرتة) أي ان استأجروه فالقصد من ذكره نفي كونها على بيت المال ولولم توجد اجارة فلا شيء له (قوله فان استأجروه) أي كلهم معا أو مرتبا ولو بأوليائهم فان استأجروه بعضهم فعليه وحده وعلى الولي طلب القسمة ان كان فيها مصلحة لوليه وللولي بذل الأجرة من مال موليه مع الشركاء وان لم يكن فيها حظ لموليه (قوله على الحصص) أي المأخوذة لا الأصلية في قسمة التعديل (قوله وان لم يبطل نفته) فلا يضر نفسه (قوله بخلاف ما يبطل نفته) أي بالسكنية بحيث لا يفتق به بوجه فيمنعهم الحاكم دجوبا واذا تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهابة ولكل الرجوع متى شاء أو أجروه لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على اجارته ان أمكن وإلا فلي الاتفاح به مهابة (قوله حكماء) وهو محل الاستحمام لامع نحو مستوقد (قوله وطاحونة) وهي محل دوران الدواب حول الحجر لامع نحو دار الدواب (قوله فان أمكن الخ) هذا مما لا يعظم ضرره وانما قدمه لضرورة الفهم (قوله دار) أي مثلا (قوله لآخر) واحدا أو أكثر وطلب كل القسمة وخت الدار عن نحو بناء وشجر وإلا لم يجب أحد للقسمة (قوله متعت) فلو كان بجانب الدار ملك له أو نحو موات أوجب للقسمة وتضم حصته بجانب ملكه كما قاله شيخنا الرمي لعدم متعته حيثئذ وكذا يقال في الآخر (قوله ووجه المرجوح) وهو مقابل الأصح وهو عدم اجابة صاحب الأكر في الأولى واجباره بطلب صاحبه في الثانية ومقتضى تقليله اجبار صاحب الأكر في الأولى وإجبارهما معاني الثانية قال بعضهم ولعل هذا وجه عدول الشارع عن أن يقول والثاني الخ فراجع (قوله أنواع) أي ثلاثة لأنه ان تساوت الأنصاء صورة وقيمة فهو الأول والا فان لم يحتج الى شيء آخر من خارج فالثاني والإفالتالث وبذلك علم وجه تقديم بعضها على بعض (قوله بالأجزاء) وتسمى قسمة المشابهات (قوله متفقة الأبنية) بأن لا يكون فيها بناء غير سورها أو بأن يكون في كل جانب منها مثل ما في الآخر من الأبنية وكذا من غيرها (قوله وأرض مشبهة بالأجزاء) أي متساوية في القوة والضعف وليس فيها نحو زرع فتقسم وحدها ولو اجبارا فان كان فيها زرع لم تصح قسمته وحده ولا قسمتها معا نعم ان كان

وليس كما قال [قول المتن تقويم] لو كان فيها خرص قال الامام فالقياس أن يكون كذلك لكن قال النووي في تصحيح التنبيه الصحيح ألا كفاء بواحد [قوله الى واحد بالتراضي] قال الماوردي والرويانى ولا يقبل قول هذا الواحد لأنه غير نائب القاضي وكذا لا تقبل شهادته لأنه شاهد على فعل نفسه [قول المتن فيعمل فيه الخ] قال الزركشى هو كالسكنى من شرط العدد [قوله وزوجي خف] قال ابن الأنباري العامة تخطئ بظن أن الزوج اثنان وليس ذلك في السنة العرب إذ كانوا لا يتكلمون بالزوج موحدا بل يقولون عندى زوجا حام قال الزركشى الحاصل أن الواحد هو الفرد فان ضم إليه غيره من جنسه سمي كل واحد منهما زوجا [قول المتن ولا يمنعهم] استئناف [قول المتن كسيف يكسر] مثال لما لا يمنعهم منه [قول المتن صغيرين] قال هذا لأن الحمام مذكر

عكسه) أي لا يجبر صاحب الباقي بطلب صاحب العشر والفرق أن صاحب العشر متعت في طلبه والآخر معذور ووجه المرجوح في الأولى ضرر صاحب العشر وفي الثانية تميز ملكه (وما لا يعظم ضرره قسمته أنواع أحدها بالأجزاء كسكنى) من حبوب ودراهم وأطعمان ونجيرا (ودار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء

فيجب المتع (عليها الأضرار وعليه فيها) فتعدل السهام كيلا في المكيل (أو وزنا) في الموزون (أو ذراعا) في المقروع والأرض (بعد
 أن تصاب من مستون) كالأثلاث لزيد وعمرو وبكر (ويكتب في كل رقعة اسم شريك أو جزء بمزج أوجهة) مثلا (وتدرج في بنادق
 مستوية) وزنا وشكلا من طين مخفف أو شمع (ثم يخرج من لم يحضرها) أي الرقاع حين الكتابة والادراج بعد جعلها في حجر مثلا (رقعة على
 الجزء الأول) ان كتب الأسماء فيعطى من خرج اسمه أو على اسم زيد ان كتب الأجزاء فيعطى ذلك الجزء ويفعل كذلك في الرقعة الثانية
 فيخرجها على الجزء الثاني أو على اسم عمرو وتتعين الثالثة للباقي ان كانت أثلاثا وتعين من يبدأ به من الشركاء والأجزاء منوط بنظر القاسم
 (فان اختلفت الأنصاء كنصف (٣١٦) وثلاث سدس) في أرض (جزئت الأرض على أقل السهام) وهو السدس فتكون ستة

أجزاء (وقسمت كما سبق
 ويحترز عن تفرق في حصة
 واحد) وهو في غير الأقل في
 كتابة الأجزاء في ستر قاع
 إن بادئ صاحب السدس
 وخرج على اسمه الجزء
 الثاني أو الخامس فيفرق
 حصة غيره فيبدأ بمن له
 النصف مثلا فان خرج على
 اسمه الجزء الأول أو الثاني
 أعطيهما والثالث وبقي
 صاحب الثلث فان خرج
 على اسمه الجزء الرابع
 أعطيه والخامس وتعين
 السدس لصاحب السدس
 وفي كتابة الأسهم زيد
 وعمرو وبكر في ثلاث رقاع
 أوست ان خرج اسم بكر
 صاحب السدس على الجزء
 الأول أخذ من ان خرج على
 الجزء الثاني اسم عمرو
 صاحب الثلث أخذه مع
 الثلث وتعين الثلاثة
 الباقيتين بصاحب النصف
 ولا يخفى الحكم لو خرج اسم
 زيد قبل اسم عمرو أو

قيلا لم يبد صلاحه جازت قسمتهما معا بالتراضي وتجوز قسمة الكنان بعد تقض رءوسه ومعايراه الوزن
 قاله شيخنا وتصح قسمة الثمر على الشجر من نخل وعنب خرصا ولو منصفا ولا يصح قسمة غيرهما وشملت
 الأرض شركة الوقف ولو مسجدا فتجوز قسمتهما معه في هذا النوع دون غيره على المتمد (قوله فيجب
 المتع) ولو في شركة الوقف (قوله ويكتب) مثلا فنحو صا وحصى كذلك (قوله مستوية) ندبا
 (قوله من لم يحضرها) والأولى كونه ميبا لبعده التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء كما
 سيذكره (قوله ويحترز) أي وجوبا (قوله وهو) أي التفرق يحصل في البداءة بصاحب الأقل
 (قوله أعطيهما والثالث) وبقرة بين الآخرين وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضا
 وأقرع بين الآخرين وكذا ان خرج باسمه الرابع أعطيه والذين قبله وتعين الأول لصاحب السدس
 والأخيران لصاحب الثلث وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضا وتعين الأخير لصاحب
 السدس وللآخر الأقلان كذا في شرح الروض واعترضه الأسنوي واعتبر كغيره نظرا للقاسم فيما يضم
 في صورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف مانع منه فخرج على اسمه الثاني أو الخامس لم يعطه
 وتعد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الآخرين بقياس ما (قوله أعطيه) أي الرابع وأعطى معه
 الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التفرق وان خرج على اسمه الخامس فعلى قياس كلام الشيخين من
 مراعاة القليلة أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لنظر القاسم فان ظهر له إعطاء السادس معه أعطيه
 وأقرع بين الباقيين وهكذا (قوله وفي كتابة الأسهم) وهي الأولى لأنه ليس فيها اجتناب شيء (قوله
 أوست) منها ثلاثة باسم زيد واثان باسم عمرو (قوله بحسب قوة انبات وقرب ماء) أوفى جانب منها عنب وفي
 الآخر نخل أوفيه بئر وفي الآخر شجر ولم تستو القيمة في ذلك (قوله ويجبر المتع الخ) ولا يمنع من الاجبار
 الاشتراك في نحو الممر ولا في نحو سطح بين سفلى وعلا ولو أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده فلا اجبار
 (قوله بحسب المأخوذة) هو المتمد كما تقدم (قوله فلا اجبار الخ) أي ولا قسمة أيضا فان تراضيا بها فهي

[قول المتن مستوية] لأنها لو اختلفت لما سبقت الكثرة الى اليد ففيه ترجيح لصاحبها [قول المتن
 على أقل السهام] أي لأنه يتأذى به القليل والكثير [قوله فان خرج الخ] لو خرج على اسمه الجزء الرابع
 مثلا فتدقيق نزاع فيما يضم اليه هل هو الخامس والسادس أو الثالث والثاني [قوله أوست] أي باسم صاحب
 النصف ثلاث وباسم صاحب الثلث اثنان وفائدة هذه سرعة اخراج نصيبهما [قول المتن فلا اجبار]
 قال الماوردي ولو تراضيا بذلك لم تكن قسمة بل هو بيع محض يبيع كل واحد منهما حقه من إحدى

أحدهما أولا وتوسط بينهما اسم بكر ولا تفرق لحصتهما في ذلك (الثاني) من الأنواع القسمة (بالتعديل) بأن الدارين
 فعلى السهام بالقسمة (كأرض تختلف قيمة أجزائها بحسب قوة انبات وقرب ماء) فاذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثمنها المشتل على
 مائة كرقعة ثلثها الخالي عن ذلك جعل الثلث سهما والثلاثان سهما وأقرع بكتابة الاسمين أو الجزئين نحو ما تقدم فن خرج له جزء أخذه
 (ويجبر) المتع (عليها في الأظهر) الحاصل للساوي في القيمة بالساوي في الأجزاء والثاني لا يجبر لاختلاف الأغراض والمنافع وعلى الأول
 أجر ما تقاسم بحسب المأخوذ وقيل بحسب الشركة في الأصل (ولو استوت قيمة دارين أو حانوتين) لاثنتين بالسوية (فطلب جعل كل) منهما
 (لواحد فلا اجبار) في ذلك تجاوز مائة كرا أو تباعد لثقة اختلاف الأغراض باختلاف الحالة والأبنية (أو) قيمة (حده) أي

من نوع أجبر (المتنع لاختلاف الأغراض فيها) (أونوعين) كعبد بن ركي وهندي ونوين ابرهيم وكتان (قال) اجبر في ملكه (الثالث) من الأنواع القسمة (بالرد بأن يكون في أحد الجانبين) من الأرض (بما أو شجرة لا يمكن قسمته فبرد من يأخذه) بالقسمة بأن خرج له بالقرعة (قسط قيمته) فان كانت ألقاؤه النصف ردخمائة (ولا اجبار) (٣١٧) فيه وهو بيع) وقيل فيها يقابل

المردود وفيما سواها بخلاف في قسمة التعديل (وكذا التعديل) بيع (على المذهب) وقيل فيها بخلاف في قسمة الأجزاء (وقسمة الأجزاء افراز في الأظهر) والثاني بيع ودخول الاجبار فيها للحاجة اليه ومعنى أن القسمة افراز أنها تبين أن ما خرج لكل من الشريكين مثلا هو الذي ملكه ووجه أنها بيع أنها لما افترقا بها كل من الشريكين ببعض المشترك بينهما كأنه باع كل منهما ما كان له مما افترقا به صاحبه بما كان لصاحبه مما افترقا هو به ولا يشترط فيها لفظ البيع (ويشترط في) قسمة (الرد الرضا بعد خروج القرعة) كما في الابتداء (ولو تراديا بقسمة مالا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الأصح كقولهما رضيا بهذه القسمة أو بما أخرجه القرعة) اعترض قوله لا اجبار فيه بأن صوابه عكسه كما في المحرر القسمة التي يجبر عليها اذا جرت بالتراضي الى آخره

يع كما قاله الماوردي (قوله من نوع أجبر المتنع) أي ان زالت الشركة ومنه نحو دكا كين صغار متلاصقة وان اختلفت قيمتها ومنه منفعة أرض استحقها جماعة ولم يرضوا بالمهاياة ومنه شجر في أرض مملوك دون أرضه وليس لهم منفعة الأرض والا فلا اجبار (فرع) يصح قسمة المنافع المملوكة ولو بوصية مهاياة ولو مسانحة ولا اجبار فيها ولا تصح ضمير المهاياة فان اتفقا عليها وتنازعا في البداية أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زائدا على حقه لزمه أجره ما زاد على قدر حصته من الزا - وان امتنعوا من المهاياة أوجبا الحكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح قسمة الديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يختص به كذا قلوا هنا فانظره مع قولهم ان محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذه أحد الورثة من الدين الموروث وفيما يأخذه أحد سيدي المكاتب من نجوم الكتابة وفيما يأخذه أحد الموقوف عليهم من ريع الوقف عليهم فراجع وحرر ولا تصح قسمة وقف بين أربابه نعم ان كان على سبيلين جاز (قوله لا يمكن قسمته) أي وليس في الجانب الآخر ما يعادله (قوله وهو بيع) فثبت فيه أحكامه من شفعة وخيار وغيرها (قوله وفيما سواها الخ) أي فيه طرق وفي ذلك اعتراض على المصنف بعدم ذكر الخلاف في القسمين (قوله بيع) أي في غير ما دخله الاجبار منها كالمس (قوله ولا يشترط فيها) أي في القسمة بأنواعها لفظ البيع (قوله الرضا) أي باللفظ كما يأتي (قوله بعد خروج القرعة) ولا يعتبره مجلس ولو تراضوا بالقرعة كأن رضی واحد بأحد الجانبين وواحد بجانب آخر أو رضی واحد بأخذ النفيس والآخر بالنفيس أو نحو ذلك لم يحتج الى رضا أصلا (قوله بما هو محله) وهو قسمة التعديل والافراز (قوله أصرح الخ) أي لا يهمل اجتماع التراضي والاجبار وهو فاسد وهو أصرح من عبارة الروضة المذكورة أيضا (قوله قسمة الاجبار) أي القسمة التي وقعت بالاجبار بالفعل (قوله وإذا تراضيا) أي بالقسمة بقاسم يقسم بينهما فيما هو محل الاجبار (قوله أظهرهما الاشتراط) أي اشتراط الرضا باللفظ بعد القرعة وهو المتمد وفيه اعتراض على المصنف في تغييره بالأصح (نفيه) حيث قلنا القسمة بيع

لهذين بحصته من الأخرى [قول المتن لا يمكن قسمته] قال الزركشي لا بد أن يزيد على هذا وما في الجانب الآخر لا يعادل ذلك الا بضم شيء آخر من خارج [قوله فيما يقابل الردود] أي وهو نصف البئر مثلا انتهى قوله بل للمال الذي أخذ من سلت له البئر ردود الى شريكه [قوله بيع] أي ولا ينافيه الاجبار كما في المحاكم بيع مال المتنع فهما [قول المتن في الأظهر] قال الرافعي محل الخلاف اذا لم يقسما بأقسامهما متفاضلا والا فهو بيع قطعا [قوله ولا يشترط فيها] أي في القسمة مطلقا [قول المتن ويشترط الخ] أي ولو قسم بينهم المحاكم (نفيه) هل خيارهم على الفور أم بمدة امتداد المجلس وجهان [قول المتن بعد خروج القرعة] ثم قوله الآتي أيضا بعد خروج القرعة [يفيدك أنهما واقعا بالتراضي من غير قرعة لا يتوقف على تصريح برضائهما وبذلك صرح في شرح المنهج [قوله أصرح في المراد] وذلك لأن عبارة المحرر تصدق بما لو تراضيا لقتضى عن رضائهما وسأله أن يقسم بينهما قسمة افراز أو تعديل قسم بينهما وأقرع فان أقرعه الزام لهما لا يتوقف على رضا بعد ذلك كما أشار اليه الشارح رحمه الله فيما سلف صدر الباب بخلاف عبارة المنهاج باعتبار التأويل المذكور هذا غاية ما ظهر لي وهو مراده ان شاء الله تعالى والله أعلم

ويجاب بأن المراد ما تنفي فيه الاجبار بما هو محله وهو أصرح في المراد مما في المحرر وفي الروضة كما أصلها قسمة الاجبار لا يعتبر فيها التراضي لا عند اخراج القرعة ولا بعدها وإذا تراضيا بقاسم يقسم بينهما فهل يشترط الرضا بعد خروج القرعة أم يكفي الرضا الأول

فولان أظهرهما الاشتراط

تحليف شريكه) فان نكل وحلف المدعى نقضت القصة (ولو ادعاء في قصة تراض) بأن نصبا قاسما أو اقتسما بأنفسهما ورضيا بعد القصة (وقلنا هي بيع فالأصح أنه لا أثر للغلط فلا قائمة لهذه الدعوى) والثاني له أثر لأنهما تراضيا لا اعتقدهما أنها قصة عدل فتقضى القصة إن قامت بينة بالغلط ويحلف الشريك إن لم يتم (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (وان قلنا افراز نقضت ان ثبت) الغلط (والا فيحلف شريكه والله أعلم ولو استحق بعض المقسوم خالفا) كالثالث (بطلت) فيمضي الباقي خلاف تفريق الصفقة) ففي قول يبطل فيه أيضا والأظهر يصح ويثبت الخيار (أو من النصيبين معين سواء) بالنصب (بقيت) أي القصة في الباقي (والا) أي وان كان المعين من أحدهما أكثر من المعين من الآخر (بطلت) تلك القصة لأن ما بقي لكل واحد لا يكون قدر حقه بل يحتاج أحدهما إلى الرجوع على الآخر ونحوه إلا حجة والله أعلم.

اشترط فيها شروط البيع كالقبض في المجلس الربوي وامتناع قصة الرطب منها بفتح المراء وغير ذلك تخيارى المجلس والشرط (قوله بينة) وهي هنا ذكران عدلان ومثلها اقرار وبين رد وعلم قاض (قوله وادعاء) أي وعين قدرا (قوله فله تحليف شريكه) أي لا تحليف القاسم ولا الدعوى عليه وبحث البلقيني سماع الدعوى عليه ان كان المراد رد الأجرة وغرمه رجاء أن يثبت فيرد ويغرم (قوله بأنفسهما) أو بمنسوب الحاكم برأيهما (قوله وقلنا هي بيع) أي على الأصح في التعديل والرد وعلى المرجوح في الافراز (قوله فلا قائمة لهذه الدعوى) الا ان كانت قصة ربوي وعلم الغلط (قوله بطلت) ولو زرع أو بنى أو غرس قبل ظهور فسادها فكما لو بان فساد البيع لكن لا يلزم الشريك هنا من نحو أرض القطع الا بقدر حصة شريكه.

(كتاب الشهادات)

قدمت على الدعوى نظرا لتحملها وتقدم أنها اخبار بحق الغير على الغير بلفظ أشهد وقال بعضهم هي اخبار عن شيء بلفظ خاص فهو أولى لشموله لنحو الشهادة بالهلال ولعل اختيار الأول لأجل قولهم والاقرار اخبار بحق لغيره عليه وعكسه الدعوى وعلم بما ذكر أن أركانها خمسة (قوله شرط الشاهد) ومثله المزكى في جميع ما يأتي (قوله أضدادهم) ومنه السفية لأنه غير عدل وقبل الامام أحمد شهادة الرقيق وقبل الامام مالك شهادة الصبيان على بعضهم فيما يقع بينهم من الجراحات (قوله وسكت عن النطق) المبرعنه بالصيغة وهو الركن الخامس فلا بد فيها من وجوده وهو لفظ أشهد فقط لا غيره وان أدى معناه لأنه لا تجوز الشهادة بالحق ولا يكفي أشهد بما شهد به هذا ولو بعد تقديم شهادته ولا بما وضعت به خطي ولا بنم في جواب تشهد بكذا مثلا ولو أخبر عدل شاهدا بما ينافي شهادته وظن مدقه اعتمده واستنعت عليه الشهادة أو ما كان يرجوع

[قول المتن أو حيف] وذلك لأن القاضي اذا ثبت عليه بالبينة أنه جار في حكمه ينقض في حد أو غيره [قوله ورضيا بعد القصة] أما اذا قلنا لا يعتبر الرضا بعد القصة فتكون كقصة الاجبار (ففيه) لو قسم القاضي بينهما قصة رد اشترط الرضا بعد أيضا [قول المتن لا أثر للغلط] لأنه لما وقع الرضا بعد القصة فكانت رضى بترك الزيادة فصار كمن اشترى شيئا بدين ولا أثر عنده للدعوى الغبن في البيع والشراء [قوله إن قامت بينة إلخ] وجهه في الكفاية عدم سماع البينة بأنه يجوز أن يكون قدر رضى بدون حقه لما صدر منه الرضا آخر نعم لو كان المقسوم يربو لمن جنس واحد نقضت [قول المتن نقضت] أي لأن الافراز لا يتحقق مع التفاوت بخلاف البيع [قوله ففي قول تبطل إلخ] هذه طريقة والثانية القطع بالطلان وهو ما حكاه الماوردي عن الجمهور ونسبها إلى المطلب للنص وجزم بها القاضي أبو الطيب وغيره ووجهها أن ما شرع له القصة من التمييز لم يتم ولا فرق على هذه الطريقة بين الافراز والبيع [قول المتن بقيت] وفيه وجه أنها تبطل نظرا للتفريق قال في البسيط وله التفات إلى تفريق الصفقة قال الزركشي وهو متجه على القول به في المسئلة قبلها.

(كتاب الشهادات)

[قول المتن شرط الشاهد] أي فلا بد من تأويل في المبتدا والخبر [قول المتن مسلم] خرج الكافر لقوله تعالى ذوى عدل منكم واشترط الحرية لأن مخاطب بالآية الأحرار بدليل اذا تداينتم وقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء وانما يرضى الأحرار وأيضا نفوذ القول على الغير نوع ولاية وخالف أحد قبل شهادة الرقيق واختاره ابن المنذر وغيره وأما الصبي فلائنه لا يقبل اقراره على نفسه فشهادته على غيره بالأولى وقبل مالك شهادة الصبيان في الجراحات التي تقع بينهم ما لم يفرقوا [قول المتن ذو مروءة]

(كتاب الشهادات) جمع شهادة وتتحقق بشاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود هي به وثائق الأربعة وما ينطبق بها (شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير منهم) فلا تقبل شهادة أضدادهم وسكت عن النطق لأن

(الاصرار على صغيرة)
فبارتكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع أو أنواع
تنتفى العدالة إلا أن قلبه
طاعت المصر على ما أمر
عليه فلا تنتفى العدالة عنه
ومن الكبائر القتل والزنا
واللواط وشرب الخمر القدر
المسكر وغيره والسرقه
والقذف وشهادة الزور
ومن الصغائر النظر الى
ملا يجوزوا الفرية والسكوت
عليها والكذب القبيح لا حد
فيه ولا ضرر والاشراف
على بيوت الناس وهجر
المسلم فوق ثلاث والجلوس
مع الفساق ايتاسا لم
(ويحرم اللعب بالفرد على
الصحيح) حديث أبى
داود من لعب بالفرد فقد
عصى الله ورسوله وفي
حديث مسلم فكأنما
غمس يده في لحم خنزير
ودمه أى وذلك حرام
والثاني يكره كالشطرنج
(ويكره) اللعب (بشطرنج)
بكسر أوله المجه والمهمل
وفتحه لأنه صرف العمر
الى ما لا يجدى (فان شرط
فيه مال من الجانبين) أى
ان من غلب من اللاعبين
كان له على الآخر كذا
(قمار) محرم فقد به
الشهادة بخلاف ما إذا شرط
من جانب أحد اللاعبين
أى ان غلب بضم أوله بئله

الشاهد فكذلك ومن شهد بأقرار مع علمه بخلافه باطنا وجب عليه الاخبار به (قوله وشرط
العدالة) أى حالة الأداء مطلقا لا فى النكاح حالة العقد أيضا وهى ملكه راسخة فى النفس تمنع صاحبها
من ارتكاب ما يبطلها وتحقق أى تظهر تلك الملكة بما ذكره المصنف كما أشار اليه الشارح (قوله
واجتناب الاصرار على صغيرة) بأن يزم على الترك فترك العزم عليه اصرار والعزم على الكبيرة
صغيرة نعم ان غلبت طاعت المصر على معاصيه لم ترّد شهادته ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من
غير نظر الى المضاعفة قال شيخنا وفيه بحث بقول ابن مسعود وروى مرفوعا أيضا ويل لمن غلبت
وحداته على عشراته فتأمل وراجع (قوله من نوع أو أنواع) راجع للكبيرة والصغيرة (قوله
ومن الكبائر) أشار الى عدم حصرها فيما ذكره وقد اختلف فى عددها وفى حدها وإنما موجب الحد وقيل
فيه قليل فى عددها سبعون وقيل سبعمائة وقيل غير ذلك وقيل فى حدها إنها ما توجب الحد وقيل
ما فيها وعيد شديد وقيل غير ذلك ومنها تقديم الصلاة على وقتها وتأخيرها عنه بغير عذر وقال بعضهم
ان هذه من الصغائر ومنها ترك تعلم فرض عيني فى بيع أو تجارة أو صلاة وان سمحت باعتقاده بأن
لا يعتقد بفرض فلا أو وضوء كذلك وغير ذلك فقد شهادته حيث قصر فيه (قوله القتل) أى العمد
ولو لكافر أو لنفسه ولو مهدرا كالزاني المحسن (قوله واللواط) وكذا اتيان البهائم على المعتد
(قوله القدر المسكر وغيره) أو القدر المسكر من غير الخمر (قوله والسرقه) أى لما يقطع به ودونه صغيرة
ومثلها النصب وقال شيخنا إنه كبيرة مطلقا كالمس (قوله والقذف) ولولم يصر محسن خلافا للحليمي نعم
قال ابن عبد السلام قذف المحسن فى خلوة بحيث لا يسمعه الا الله والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد لا تنفاه
المفسدة اهـ وحيفتد فهى من الصغائر وعليه فيكفى فيه الاستغفار لأنها لم تبلغ صاحبها فراجعه (قوله
وشهادة الزور) ولو باثبات فلس أوفيه ان كانت عند حاكم والافنى كونها كبيرة ترّد والنزير كذلك
وهو محاكاة الخط والنميمة كبيرة مطلقا وهى نقل الكلام بين الناس ولو كسار الفساد مع العلم بأنه للافساد
وان لم يقصده للافساد واليمين الفاجرة كبيرة ان كان فيها اقتطاع مال وان قل كالمس والافصيرة وقطيعة
الرحم وعقوق الوالدين وضرب المسلم بغير حق ونسيان القرآن (قوله والنية) بكسر أولها وهى ذكر
الشخص المسلم بما يكره وان كان فيه وهى فى أهل العلم والقرآن العاملين بهما والا صغيرة (قوله
والاشراف الخ) وان لم يوجد نظر قال شيخنا وهذا من الصغائر كالذى بعده (قوله وهجر المسلم) أى
بلاسبب شرعى والافيجوز ولو فى جميع الدهر (قوله ويحرم اللعب بالفرد) أى ومن الصغائر كالذى
بعده مما يأتى والفرد هو المعروف الآن بالطولة أو الطاولة بفتح أوله المهمل فيهما وألقى بها كل ما يعتمد
الخارج كلعب الطاب المعروف وتحرم المنقلة التى معه قال شيخنا الرملى وسيأتى عنه خلاف هذا ففعل
هذا مرجوح عنه عنده (قوله ويكره اللعب بشطرنج) ان كان مع من يعتقد حله والاحرم لاعاته
على محرم لا يمكن الانفراد به وبذلك فارق عدم حومة الكلام مع المالكي فى وقت خطبة الجمعة (قوله
وفتحه) أى أوله المجه والمهمل (قوله لا يجدى) أى لا يتنع (قوله قمار محرم) قال شيخنا الرملى والحرم
العقد وأخذ المال لأنه غصب من الجانبين أو أحدهما وأما اللعب فهو باق على كراهته وإنما عزر عليه
الحاكم المعتدللحرمة عملا باعتقاده لكن تقدم عنه حومة المنقلة مع الطاب وهو يخالف هذا فراجعه

هى الاستقامة [قول المتن وشرط العدالة] أى فهى الملكة وهذه شروط تحققها [قوله فلا تنتفى
العدالة عنه] قال بعضهم بشرط أن يؤمن أتباعه لهواه عند الغضب [قول المتن ويحرم اللعب الخ]
وهو صغيرة [قول المتن ويكره الخ] ذهب الأئمة الثلاثة الى التحريم [قوله فلا ترده الشهادة] ظاهره

لآخر وان طلب أمسكه فليس بقمار فلا ترده الشهادة لكنه عقد مسابقة على غير آله قتال

لما فيه من تشبيها للسب
وايقاظ التوام (ويكره
الفناء) بكسر الفين والمد
(بلا آله وسماعه) لما فيه
من اللهو (ويحرم استعمال
آله من شعار الشربة)
للخمر (كظنبور وعود
وصنج ومنمار عراقى
واستماعها) لأنها تطرب
(لا يراد في الأصح) لأنه
ينشط على السير في السفر
(قلت الأصح تحريمه والله
أعلم) قال في الروضة بعد
تصحيحه أيضا وهو هذه
الزمارة التي يقال لها
الشبابية (ويجوز دف
لعرس وختان وكذا
غيرهما) مما هو سبب
لاظهار السرور (في الأصح
وان كان فيه جلاجل) في
واحد من الثلاثة وقيل
لا يباح ما هي فيه في واحد
منها ومقابل الأصح في
الثالث لا يجوز الخالي عنها
فيه (ويحرم ضرب
الكوب بقوى طبل طويل
ضيق الوسط) واسع
الطرفين لحديث ان الله
حرم الخمر والبسر والكوبة
رواه أبو داود وابن حبان
والمنع فيه التشبه بمن
يعتاد ضربه وهم الخنثون
قاله الامام (لا الرقص الا
أن يكون فيه فكسر

(قوله فلا يصح) أى وهو حرام وأخذ المال فيه كبيرة كإمرو ويحرم اللعب بكل ما عليه صورة محرمة وبكل
ما فيه إخراج صلاة عن وقتها أو اقترن بفحش (قوله ويباح الحداء) بضم أوله المهمل وكسره مع المد وقبل
الألف دال مهملة وقال النووي هو مندوب وهو المعتمد (قوله من رجز) بجم قبلها مهملة وبعدها مهملة
نوع من الشعر وقيل الحداء تحسين الصوت بالشعر (قوله ويكره الفناء) بكسر أوله والمد فان قصر فهو ضد
الفقر وان مد مع الفتح فهو بمعنى النفع ومحل كراهة الأول ما لم يخف منه فتنة كإمرو والاف يحرم والتخنى
بالقرآن حرام قال الماوردي مطلقا لأخراجه عن نهجه القويم وقيدته غيره بما إذا وصل به إلى حلقم يقل به أحد
من القراء (قوله بلا آله) أمابها فيحرم وقال شيخنا الرملى كالزركشى بجرمة الآله دونه على قياس
ما مر عنه (قوله وسماعه) أى استماعه فلا يحرم بلا قصد (قوله كظنبور) بضم أوله ومثله الرابطة
المعروفة وقطع الصبى ونحو الفناجين ونحو ذلك (قوله وصنج) بفتح أوله ويقال له الصفاقتين وهما
من صفر أى نحاس تضرب إحداهما على الأخرى وقيل من صفر عليه أوتار يضرب بها وما قيل
عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات المطربة لما فيها من النشاط على الذكر أو غير ذلك
فهو من تهوؤهم وضلالهم فلا يعول عليه نعم يجوز لنحو مرض بقول طيب عدل (قوله ومنمار
عراقى) بكسر الميم أوله وبعدها زاي مهملة ساكنة وهو ماله بوق والغالب أنه يوجد مع الأوتار
ولون حشيش رطب كالبرسيم ونحوه (قوله لا يراد) بتحسنة مفتوحة فراء مهملة ثم ألف مم عين
مهملة (قوله قلت الأصح تحريمه) وكذا استماعه (قوله ويقال لها الشبابية) وهى ما ليس لها بوق
ومنها المأصول المشهور والسفارة ونحوها (قوله ويجوز دف) بل يندب على المعتمد ولومع الجلاجل
وهو بضم الدال أقصح من فتحها وتشديد الفاء واستماعه مثله (قوله جلاجل) جمع ججل
كقنفذ والمراد بها الخلق التي تجعل داخل دائرة الدف والقطع العراض التي تؤخذ من صفر وتوضع
في خروق دائرته (قوله وقيل لا يباح الخ) في ذكر هذا الوجه اعتراض على المصنف حيث لم يذكر ما يدل
عليه على قاعدة رجوع الخلاف لما بعد كذا واليه أشار المصنف بقوله ومقابل الأصح في الثالث وقيدته
بالخالي عنها لأنه محل إقراره عن الأولين لجواز الخالي فيهما جزما لا يقال يلزم على ذلك أن الوجه الثالث
يقول بجرمة الخالي عن الجلاجل ويحل غير الخالي عنها لأننا نقول يحتمل أن القائل به هو بعض القائلين
بالوجه الثاني فهو محرم مطلقا وانما قيد بالخالي لأنه محل تفرده عنهم ويحتمل أنه ثبت عنده أن الدف الوارد
كان فيه الجلاجل فقيدها لعله لوروده ومنع الخالي رجوعا إلى أصل المنع في آلات الملاهي فتأمل (قوله
الكوبة) بضم الكاف وسكون الواو قبل الموحدة (قوله واسع الطرفين) أو أحدهما (قوله الخنثون) بكسر
النون في الأشهر وفتحها على الأصح أى المقشبهون بحركات النساء كإسماً في بعده (قوله لا الرقص)
فلا يحرم ولا يكره (قوله فيحرم) أى على الرجال والنساء وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة
يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويترنون والزفن بالزاي المهملة والفاء الرقص محمول على أنه كان
بغير فكسر ومقابل عن بعض الصوفية بجوازه مع التكسر فهو كذب محض وخيال باطل أو محمول على ما

ولو بالمرّة الواحدة فتكون كبيرة وصرح في شرح المنهج بأنه صغيرة [قول المتن وصنج] وهو
الذى يتخذ من صفر يضرب إحدى الصنجات على الأخرى [قول المتن قلت الأصح تحريمه]
لأنه يطرب بانفراده [قول المتن لا الرقص] قال ابن أنى الهم لورفع رجلا وقعد على الأخرى فرحا
بنعمة الله تعالى عليه إذا هاج به شيء أخرجه وأزعجه عن مكانه فوثب مرارا من غير مراعاة تزين فلا بأس به

واستماعه (الآن يهجو) فيه ولو بما هو صادق فيه (أو يفحش) فيه بضم الياء وكسر الحاء (أو يعرض) وفيه وفيه
 يشبهه (بمراة معينة) أو غلام معين فيحرم وترد به الشهادة بخلاف المبهين لأن التشبيب صفة وغرض الشاعر تحسين الكلام
 لا تحقيق المذكور (والمروءة) للشخص (تخلق بخلق أمثاله في زمانه ومكانه فلا كل في سوق) والشرب فيها الغر بسوق إذا غلب على العطش
 ومنها الجوع (والمشى) فيها (مكشوف الرأس) أو البدين غير العورة من (٣٣١) لا يليق به مثله (وقبله زوجة) (وقبله

له (بحضرة الناس) واكثر
 حكايات مضحكة (بينهم
 (وليس فقيه قباء وقلنسوة
 حيث) أي في بلد (لا يستقام)
 للفقير (واكبب على لب
 الشطرخ أو) على (غناء أو
 سماعه وإدانة رقص
 يسقطها) أي المروءة
 (والأمر فيه) أي في
 مسقطها) يختلف بالأشخاص
 والأحوال والامكان
 فيستحب من شخص
 دون آخر وفي حال دون
 حال وفي بلد دون آخر كما علم
 مما تقدم (وحرفة دينية)
 بالهمز (كحجامة وكفن
 وبيع مما لا يليق به)
 بالفوقانية (يسقطها)
 لأشعارها بالنسبة (ظن
 اعتادها وكانت حرفة أي
 فلا) تسقطها (في الأصح)
 والثاني نعم لما تقدم قال في
 الروضة لم يتعرض الجمهور
 لهذا القيد وينبغي أن
 لا يتقيد بصنعة آياته أي
 المذكور في الشرح بل
 ينظر هل يليق به هو أم لا
 (والتهمة) بضم التاء وفتح
 الحاء في الشخص (أن
 يجر إليه) بشهادته (فغالوا

ليس بالاختيار (قوله الآن يهجو) هذا وما بعده مقيد بنير جري ومرند (قوله بمراة) أي غير
 حليته فلا يحرم فيها الآن تأذت به وتسقط مروءته بذكر ما يندب اخفاؤه منها (قوله أو غلام) أي أمره
 (قوله فيحرم وترد به الشهادة) راجع للهجو وما بعده (قوله المبهين) أي المرأة والأمرد على المعتمد
 فيه والمراد بالابهام عدم معرفته ولو بقرينة حاله أو مقابلة (قوله والمروءة) وهي لغة الاستقامة مطلقا وعرفا
 مذكوره (قوله بخلق أمثاله) أي الأخلاق المباحة غير المزرية وبحرم تعاطي مسقط للشهادة لمن عنده
 شهادة وقصد اسقاطها والا فلا حرمة كذا قاله شيخنا وفيه بحث يعلم مما يأتي (قوله والمشى) أي مثلا
 فكشف الرأس كاف (قوله وقبله الخ) أي لا لاكرام وخلا عن دناءة أورية ولا يرد تقبيل ابن عمر رضي
 الله عنه أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس لما قال الزركشي أن ذلك كان لأجل صورة الاستحسان
 أولأنه ظن أنه ليس هناك من ينظر إليه أولأن المرة الواحدة لا تسقط المروءة كائن على انتهى والوجه
 أن يقال إنه فعل ذلك لأجل التشريع لأنه قصد به إجماع الصحابة عليه ولذلك صار جازا كما ذكر في محله
 (قوله حكايات مضحكة) أي فعلها تصنعنا لاطعنا والمراد كثرتها عرفا فلا يرد ما ذكر عن بعض الصحابة
 وغيرهم (قوله قباء) هو المفتوح من أمامه وخلفه سمي بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن
 للمفتوح من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ونحوهم (قوله وإكبب) أي مداومة عرفا (قوله أو غناء)
 منه أو عنه كاتخاذ امرأة تنفي للناس (قوله وحرفة) سميت بذلك لانحراف الشخص إليها للتكسب وهي
 أهم من الصناعة لاعتبار الآلة في الصناعة دونها (قوله دينية) فظهرت أولى كالكاهن والعرفاء والمصور
 ويحتمل بها جل نحو طعام إلى نحو بيته والتعشف في نحو أكل ولبس لا بقصد الاقتداء بالسلف (قوله
 يسقطها) وإن قرره فيها حكم مثلا (قوله فإن اعتادها) بأن تلبس بهادة بحكم العرف بكونها صارت
 حرفة له (قوله وينبغي أن لا يقيد الخ) هو المعتمد (فرج) تنصب التوبة من مسقطات المروءة وهل يعتبر
 فيها مضي سنة كغيرها مما يأتي أو يكفي مضي زمن يقضي العرف بنفيها عنه أولا يعتبر ذلك راجعه (قوله
 أن يجر الخ) أي أن يظهر حالة الشهادة أن فيها جرح له فشهادته لاخ له ابن حالة الشهادة مقبولة وإن مات
 الابن بعدها (قوله وغيره) أي غير المأذون له فهو إشارة لكون عبارة المصنف أولى (قوله وغيرهم له ميت
 أو عليه حجر فلس) أي أن يشهد بمال عين أو دين كما قاله ابن حجر وشيخنا واعتدله لمديونه الميت أو لمديونه
 المحجور عليه بالفلس وإن لم تستغرق الديون تركمة الميت أو مال المحجور لأنه لما تعلق حقه بالمال فيها فمافكانه
 يشهد لنفسه ور بما يظهر غريم آخر لليت أو المحجور وخرج بذلك غريمه الموصر والمعسر قبل موته
 لتعلق حقه بالذمة (قوله وبما هو وكيل فيه) لأنه ثبت لنفسه ولاية على الشهود به نعم إن شهد به بعد

[قول المتن الآن يهجو] عليه حل حديث لأن يمتلى جوف أحدكم الحديث [قول المتن أو يفحش] أي
 يمسح الناس ويطربهم متجاوزا الحد في ذلك [قول المتن قباء] سمي بذلك لاجتماع طرفيه وكل شيء قبوته
 فقد جمت طرفيه [قول المتن وبما هو وكيل فيه] لو عزل فإن كان قد خاص لم تقبل شهادته والاقبلت

(٤١) - (قليوبي وعميرة) - رابع

بدفع عنه بها (ضرر افترد شهادته لمجده) المأذون له كافي المحرر وغيره (ومكاتبه
 وغيرهم له ميت أو عليه حجر فلس وبما هو وكيل فيه وبراءة من ضمنه) هو (وبجراحه مورثه) غير أصله وفرعه قبل انضمامه لأنه لو مات
 كان لأصله (ولو شهد لمورثه مريض أو جرح بمال قبل الاندمال) وهو غير أصل وفرعه (قبات) شهادته (في الأصح) والثاني قال لا
 كالحاجة لانهمة وفرق الأول بأن الجراحة سبب لثبوت التأنيل للحق اليه بخلاف المال وبعد الاندمال تقبل قطعا لا تنفاه التهمة (وترد شهادة

عاقلة بفسق فهو قتل) يحملونه من خطأ أو شبه عمد بخلاف شهود اقرار بذلك أو شهود محمود كرهذه المسائل هناع تقدمها في كتب
 وهوى النى لا بعد تكرار الأنة لتمثيل (و) رد شهادة (غرماء مفلس بفسق شهود دين آخر) لأنهم يدفعون بها ضرر المزاحة (ولو شهد)
 أى الشاهدان (لاثنين بوصية) من تركة (فشهدا) أى الاثنين (لشاهدين بوصية من تركة التركة قبلت الشهادتان فى الأصح) والثانى
 لمح لاحتمال المواطأة ويدفع بأن (٣٣٢) الأصل عدو هاع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (ولا تقبل) الشهادة (لأصل

ولا فرع) للشاهد (وتقبل)
 منه (عليهما وكذا) تقبل
 من ابنين (على أيهما
 بطلاق خضرة أمهما أو قذفها
 فى الأظهر) والثانى المنع
 فأنها تخرج نفعاً الى الأم
 فالتنف محج الى اللعان
 المسبب للفراق والأول قال
 لا عبرة بمثل هذا الجر ولا
 تقبل لمكاتب أصل أو فرع
 وما ذونهما (واذا شهد
 لفرع) أو أصل له (وأجنبي
 قبلت للأجنبي فى الأظهر)
 من قولى ففرق الصفقة
 والثانى لا فرق فلا تقبل
 له (قلت) أخذ من الرافى
 فى الشرح (وتقبل لكل
 من الزوجين) من الآخر
 (ولأخ) من أخيه
 (وصديق) من صديقه
 (والله أعلم) اذ لا تهمة (ولا
 تقبل من عدو) لشخص
 عليه (وهو من يفضه
 بحيث يفتى زوال نعمته
 ويحزن بسروره ويفرح
 بحسينته) وذلك قد يكون
 من الجانين وقد يكون
 من أحدهما (وتقبل له)
 أى للعدو (وكذا عليه فى
 صدوة دين ككافر

عزله ولم يكن خاصم قبله قبلت فان كان خاصم قبله لم تقبل قال شيخنا الرملى وكذا بعده قال بعضهم ولعله أراد
 بالخاصمة المنازعة وليس مراداً بل إنما المراد بها الدعوى منه أو عليه فتأمله ويجرى هنا ما مر فى شهادة
 الحاكم بحكمه بعد عزله (فرع) تقبل شهادة أصل الوكيل وفرعه له بالوكالة (تنبيه) الوصى والقيم
 كالوكيل لكن ينظر ماصورة الوصى راجعه (قوله عاقلة) ولو فقراء (قوله مفلس) أى محجور فليس وان كان
 عند الغرماء رهون تفى بديونهم لاحتمال ظهور غرماء غيرهم (قوله بوصية) أو اقرار أو دين (قوله لأصل ولا
 فرع) ولو برشد أو تركية أو على بعضه آخر نعم ان لم يكن الحق للشهود له قبلت كامام ادعى شيئاً لبيت
 المال أو ناظر ادعى شيئاً للوقف أو ولى ادعى شيئاً لمولويه أو وكيل ادعى شيئاً لموكله فشهد لواحد منهم أصله
 أو فرعه بذلك (قوله وتقبل منه) أى حيث لا عداوة (قوله بطلاق) أى بأن وكذا راجى قطعاً وعمله مالم
 تكن الأم وهى المتصية (قوله لفرع الخ) المراد ما لوجع فى شهادته بين من تقبل له ومن لا تقبل سواء قدم
 الأول على الثانى أو عكسه (قوله من الزوجين) وعليه نعم لا تقبل شهادته عليهما بانهما مع ثلاثة غيره ولا لها
 بأن فلا ناقدتها (قوله من عدو لشخص عليه) قال شيخنا الرملى ومنه شهادة عدو الوارث بدين على ميتة ولا
 تنقيد العداوة بزمان فلو بالغ فى خاصمة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل شهادته عليه
 وان لم يرد عليه قبلت ولا تنقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل أحد وخرج بالشهادة عليه الشهادة
 له فقبولة (قوله يفتى زوال نعمته) أى مطلقاً فان تفتى زوالها الى نفسه فهو الحسد (فرع) قال ابن
 عبد السلام لو شهد لأصل أو فرع أو على عدو أو شهد فاسق بحق يعلمه والحاكم يجهل ذلك فالتحارجوا زاره قال
 بعضهم بل يجب اذا تعين طر يقا لاتصال الحق (قوله أى غير سنى) وهو من يخالف ما عليه الامامان أبو الحسن
 الأشعري وأبو منصور الماترى بى بضم المثناة الفوقية لأنهما على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه (قوله كنسكى صفات الله) ولو الذاتية (قوله لما قام عندهم) أى من التأويل فقبلت شهادتهم وان
 استجلاوا دماء أو أموالاً العذرهم فيما لم يعلم بحجى الرسول به ضرورة فقبل شهادة الداعية على المعتمد كروايته
 وهو من يدعو الناس الى بدعته ولا تقبل شهادة الخطاى لئلا يأن لم يذ كرفعل نفسه كرايته فعل كذا أو سمعته
 قاله فان ذكره أو شهد لغيره قبلت وهو المنسوب الى أبى خطاب الأسدى الكوفى كان يقول بألوية جعفر
 الصادق فلعمامات جعفر ادعى الألوية لنفسه وهم يعتقدون أن أصحابهم لا يكذبون (قوله لا يضبط) أى دائماً
 أو غالباً مالم يبين السبب ويندب للحاكم استفساله فيه (قوله ولا مبادر) ولو فى مال يتيم أو زكاة أو كفارة

[قوله والثانى المنع] لو حكم بشهادة الأولين ثم شهد الآخران فالظاهر اختصاص الرد بالتأخر على هذا [قول
 المتن لأصل] لو ادعت المرأة الطلاق فشهد لها ابنها لم تقبل ولو شهدا حسبة من غير دعوى قبلت وروضة
 (فرع) لو شهد على الميت وهو عدو والوارث فوجهان [قول المتن وتقبل لكل من الزوجين] لأن شهادة
 الأخ تقبل مع وجود النسب فمع وجود السبب أولى [قول المتن الحسبة] سميت بذلك لأن صاحبها يحسبها
 عند الله لازالة الفاحشة ثم الدليل عليها خبر الأخرى بغير الشهود الذى يأتى بشهادته قبل أن يسألها وقصة

ومبتدع) أى غير سنى (وتقبل شهادة مبتدع لا تكفره) يبدعته كنسكى صفات الله وخلقه
 أفعال صبيغة وجوارز ريته يوم القيامة لا اعتقادهم أنهم مصبون فى ذلك لما قام عندهم بخلاف من نكفره يبدعته كنسكى حدوث العالم
 والبحث والخبر للأجسام وعلم الله بالمعدوم وبالجزئيات لانكارهم بعض ما علم بحجى الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لا مضط لا يضبط
 ولا مبادر) بالشهادة قبل أن يسألها فكل منهما منهم ويسقتى من الثانى ما ذكر فى قوله (وتقبل شهادة الحسبة فى حقوق الله تعالى)

الشهود

كالصلاة والزكاة والصوم بان يشهد بتركها (وفيما له فيه حق مؤكّد كطلاق وعتي وعفو عن قصاص وبقاء علة واتصافها) بان يشهد بما ذكر لجميع من مخالفة ما يترتب عليه (وحدّله) تعالى بان يشهد (٣٢٣) بموجبه والأفضل فيه السركنة

الزنا والسرقة وقطع الطريق (وكذا النسب على الصحيح) لأن في وصله حقا لله تعالى والثاني قال هو حق لآدمي وحقه كالتقصص وحدّ القذف واليحيى والاقرار لا تقبل فيه شهادة الحسبة وصورتها مثلا أن يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فأحضره لنشهد عليه فان ابتدوا وقالوا فلان زنى فهم قذفة وانما نسمع عند الحاجة إليها فلوشهد اثنان أن فلانا أعتق عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقولوا أنه يسترقه أو أنه يريد نكاحها وما تقبل فيه هل تسمع في الدعوى قبل لا اكتفاء بالينة وقيل نعم لأن الينة قد لا تساعد ويراد استخراج الحق باقرار المدعي عليه (ومنى حكم) القاضي (بشاهدين فبانا كافرين أو عبيدين أو صبيين نقضه هو وغيره) لتيقن الخطأ فيه (وكذا فاسقان في الأظهر) كما في المسائل المذكورة والثاني لا ينقض لأن قبولهما بالاجتهاد وقبول يينة فسقهما بالاجتهاد ولا ينقض الاجتهاد

أو وقف أو غائب أو غير ذلك بل ينصب القاضي من يدهي ثم يطلب الينة ولا يحتاج إلى حضور خصم ولو أعاد المبادر شهادته قبلت (تفنيه) علم بما سار أنه لا يشترط في الشاهد معرفته بفروض الصلاة والوضوء مثلا إذا لم يقصر في التعلم وأنه لا يضرتوقفه فيها إذا ادعاهما جازما بها ولا غير ذلك من غير ما تقدم (قوله كالصلاة) وكالحج ولو عن ميت ونحوه (قوله كالطلاق) ولو في خلع لافي ماله (قوله بقاء عدة واتصافها) واستيلاد واسلام وبلوغ وسفه ووقف ووصية لا لعين فيهما وتحريم رضاع ومصاهرة والثابت في الوقف أصله لا شروطها مالم يذكرها الشاهد (قوله مثلا) هو راجع إلى لفظ نشهد وإلى ابتداء وإلى فاحضره ويكفي أشهد وأنا شاهد أو عندى شهادة أو معى شهادة ولا يضرتقدم دعوى فاسدة كعبدان ادعيا أن سيدهما أعتق أحدهما ولا يضرت السكوت عن فاحضره مع أنه لا يحتاج إلى احضاره إلا ان كان بمسافة لا يحكم فيها على غائب والافقيه مافى القضاء على الغائب وعليه يحمل ما في شرح شيخنا تبالين حجر (قوله فهم قذفة) أى مالم يسلوه بقولهم فأحضره الخ (قوله وقيل نعم الخ) وهو المعتمد إلا في محض حدود الله تعالى (قوله فبانا) أى ظهر اولو بينة أنهما كانا وقت الحكم على ما ذكر بخلاف ماله كانا قبله أو صار بعده ولا يضرتطرق موت أو جنون أو غم أو عمى أو خرس (قوله نقضه) قال شيخنا بمعنى أن بطلانه لا يتوقف على صيغة نقض ولا غيره (قوله ولا كذا فاسقان) ولا بد في شهادة يينة الفسق من ذكر التاريخ لاحتمال طرقه بعد الحكم (قوله لأن قبولهما بالاجتهاد الخ) قيل المعنى أن القاضي اجتهد في ثبوت عدالة الشاهدين ليرتب الحكم عليهما واجتهد في ردّ عدالة الشاهدين بالفسق ولا ينقض اجتهاد بالاجتهاد وقيل المعنى أن شرط العدالة في الشاهد ثابت بالاجتهاد مطلقا وقيل غير ذلك (قوله ينقض بخبر الواحد) بخبر الواحد (قوله ولو شهد كافر) أى ليس مخفيا كفره ولا فلا يقبل لبقاء التهمة (قوله أو عبد أو صبي) أو أعمى أو آخرس (قوله بعد كماله) باسلام وحرية وبلوغ وإبصار ونطق ومثله مبادرة كإسار (قوله أو فاسق تاب) بعد شهادته ثم أعادها فلا تقبل ومثله شهادة عدو أو سيد أو خاتم مروءة وقيد شيخنا الفسق بالخفي والاقبلت حالا وكذا امرئ أسلم (قوله وتقبل شهادته) أى الفاسق في خبرها ومثله خاتم المروءة (قوله بسة) أى تقر ببيعة على الأوجه نعم يكفي في غيبة بصغيرة لم تبلغ صاحبها استغفار ولو بلغته بعد الاستغفار

الشهود على المنيرة بن شعبة (فرع) لافرق في المشهود عليه بين كونه حاضرا أو غائبا (فرع) أكل رجلان في آخر رمضان ثم جآ وشهدا أنه يوم العيدة ل بعضهم بتجهم عدم القبول لأن لهما في ذلك غرضا [قول المتن كطلاق] يدل على أن المقلب في حق الله تعالى عدم ارتفاع ما يقع منه وإن تراضى عليه الزوجان (فرع) لا تقبل في التدير وتعليق العتي أو الطلاق (فرع) العتي الضمني لا تقبل فيه شهادة الحسبة لأن النرض فيه الملك ثم يقبضه العتي بخلاف الخلع [قول المتن وبقاء عدة] كذلك البلوغ لما يترتب عليه من التكاييف [قول المتن فبانا] أو أحدهما وقت الحكم أو الشهادة فلوشهدا بفسقهما ولم يورخا لم ينقض الحكم لاحتمال الطريان [قول المتن نقضه هو وغيره] قضيته توقف الأمر على النقض قال في البحر وهو المذهب لكن الامام والغزالي قلا المعنى بالنقض تبين عدم النفوذ فان القضاء لا يغير الحكم عندنا وانما هو اظهار خلافا لأبي حنيفة [قوله لتيقن الخطأ فيه] قضية هذا أن محل النقض إذا لم يكن الحاكم يرى ذلك والا فلا نقض إلا أن يكون ذلك مخالفا لدليل من قياس جلى أو غيره [قول المتن وكذا فاسقان] لوقال كرهنى السلطان على الحكم بقولهما وكنت أعلم فسقهما قبل من غير يينة [قوله وقيل تقدر بسة أشهر] الذى في تعليق البغوى خـون يوما

بالاجتهاد وعورض بأن الحكم بالاجتهاد ينقض بخبر الواحد (ولو شهد كافر أو عبد أو صبي ثم أعادها بعد كماله قبلت أو فاسق تاب) بعد ما أعادها (فلا) تقبل منه لأنه متمم في ذلك بخلافهم (وتقبل شهادته في غيرها بشرط اختياره بعد التوبة بمدة يظن به صدق توبته وقدرها الأ كثر من بسة) وقيل تقدر بسة أشهر وقيل لا تقدر بمدة ويختلف الظن بالأشخاص وأطراف الصدق (ويشترط في توبة مصيبة قولية القول

بالحق وأنا نعم عليها ولا أعود إليها (قلت) أخذنا من الرافعي في الشرح (في العصبة) غيبا قولية كلزنا والشرب والسرقة (يشترط) في التوبة منها (اقلاع) عنها (ونعم) عليها (ويعزم أن لا يعود) إليها (هبة) سلامة آدمي أن تملك به وانه أعلم من مال وغيره فيؤدي الزكاة مستحقها ويرد التصوب إن بقي وجهه إن تفحصه ويمكن مستحق التصاص وحده القذف من الاستيفاء وما هو حد الله تعالى كلزنا والشرب إن لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقربه ليقام عليه الحد وإن يستر على نفسه وهو الأفضل وإن ظهر فضمت الترفياتي اللام وبقره ليقم عليه الحد

(فصل: لا يحكم بشاهد واحد) إلا في هلال رمضان فيحكم به فيه (في الأخير) كما قسم في كتاب الصيام وذكره هنا المحصر في لا يمت تكرارا (ويشترط) لزنا أربعة رجال قال تعالى والذين يرمون المحصنات لهم ياتوا بأربعة شهداء الآية (ولا يفسر) به اثنان

قالوجه بقاؤها (قوله فيقول) أي عند القاضي أن وصلت إليه نعم لا يشترط القول في نحو يا خنزير يا ملعون (قوله في التوبة منها) أي ومن القولية أيضا (قوله ويعزم أن لا يعود) وعدم وصوله إلى حالة الغرغرة وعدم طلوع الشمس من مغربها (قوله من مال) بعينه أو ببدله أو بالعزم على رده إذا قدر وبرده لمستحقه أو وارثه أو لحاكم قته والا فبالعزم إذا عرفه (فرع) تجب التوبة فوراً من كل ذنب ولو صغيرة وإن أتى بكفر لأن هذا بالنسبة للآخره وتصح من ذنب دون آخر وتكرر بتكرره لا بتدكره وإذا طلب في قتل قبل تسليم نفسه صحت في حق الله دون حق آدمي وإسلام المرتد أو الكافر توبة من الكفر بشرط الندم عليه وكذا قتلة تركها (فصل) في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود وحاصل كل منها خمسة أنواع لأن الشهود إما أربعة من الرجال أو رجلان فقط أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة واليمين مع الرجل مؤكد والأول في نحو الزنا والثاني فيما يطلع عليه الرجل والثالث في نحو هلال رمضان والرابع فيما يقصد منه المال والخامس فيما يطلع عليه النساء غالباً كإسباتي (قوله فيحكم به فيه) بوجوب الصوم على العموم فهو حكم حقيقة بلا خلاف ولا يجوز زعمه فيمرد على من ادعى أن هذا ثبوت لا حكم لأنه إنما يكون على معين وتقديم الصوم زيادة على ما هنا فراجع (قوله للمحصن فيه) أي المحصر الحقيقي من حيث أنه حكم كاسم فلا يرد قبول الواحد في المحرم وفي القسمة وفي ثبوت إسلام كافر مات الصلاة عليه وتوابها وفي أخبار العون للحاكم بامتناع الخمس لأجل تعزيره وفي صحة الأحرام بالحج بعد إيدأى هلال شوال وفي صحة صوم شهر فذر صومه بذلك وفي صحة الوقوف بعرفة كذلك وغير ذلك خلافاً لمن خالف في بعض ذلك (قوله الزنا) أي لا يثبت وإن لم يحجب فيه حد كالميتة وكذا اللواط وإتيان البهائم وخرج بآيات تدرج الشهادة فيمكن إثباته لأنه تجزئ بآن شهدا بسفته وفسرهما بلزنا لكن يشترط أن يقولوا إنهما اتخذا كراهة للتجريح وبذلك فارق ما لو شهد دون أربعة بزنا (قوله في فرجها) أي فلانة إن غابت أو هذه فلا بد من تعيينها باسمها ونسبها ولا يشترط ذكر زمان أو مكان إلا أن ذكره أحدهم فيجب سؤال باقيهم لاحتمال تناقضهم فلا حد (قوله ولعل)

أخذنا من قصة المتكلمين في تبوك وأما عدم التقدير الذي هو الثالث صححه القاضي وغيرهما قال الامام وكيف يطمع في التقدير وهو لا يثبت إلا بتوقيف [قول المتن قلت إلخ] هذه الثلاثة مشترطة في العصبة قولية أيضا [قول المتن اقلاع عنها] أي بعدم التلبس بالفعل حالا وبعدم التلبس بالعزم على الفعل حالا فهو متعلق بالحال والندم بالماضي والعزم أن لا يعود بالمستقبل قال تعالى فاستغفروا لذنوبهم وقالوا لم نصر وأعلى ما فعلوا الأول الندم والثاني العزم على أن لا يعود [قول المتن ردة ظلامه] روى مسلم من كان لأخيه عنده مظنة في عرض أو مال فليستحله اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم فإن كان له عمل أخذ منه بقدرة مظنت وإلا أخذ من سببات صاحبه وطرح عليه (قائدة) لو تلف عنده وهو فليس وجب عليه أن يكسب لو فاته ولو انقطع خبر المظالم ولم يعرف له وارث دفعه للامام العادل وإلا تصدق به على قصد الترم لوعلمه (فصل: لا يحكم إلخ) [قول المتن إلا في هلال رمضان] قد سلف أن آخر قول الشافعي اعتبار الاثنين (فرع) لو شهد مسلم أن هذا النصراني أسلم قبل موته فهل يحكم بذلك من حيث الصلاة عليه ونحوها وجهان بناء على المتولى على القولين في هلال رمضان حكاه عنه في شرح المهذب وأقره [قول المتن اثنان] لأنه ليس كالشهادة على نفس الزنا لتمكن المقر من الرجوع قال البندنجي وهذه المسئلة تصور في موضع واحد وهو إذا قذف رجل رجلاً ثم ادعى القاذف على المقذوف بأنه أقر بالزنا وأنكر وقضيته عدم سماعها بالاقرار ابتداء (قائدة) قد تعتبر ثلاثة على وجهه وذلك في الغارم بصرفه الزكاة وفي الإفلاس وفي حصة الورثة [قول المتن وعقد مالي]

كفيه (ولو قول أربعة) كلفه ولا يثبت اللواط وإتيان البهيمة إلا بأربعة وفي وجه من طريقين بآيتين (ولعل) وقد ملأ طلب في الشهادة من ذكره مفسراً فيقولون رأيناه أدخل ذكره أو قدر الحنفية منه في فرجها على سبيل الزنا (ولعل) وقد ملأ

جميع الاقالة وحالة وضمان وحق مالي - نكح وأجل رجلان أو رجل وامرأتان (فعموم قوله تعالى واستشهدوا أي فيما بينكم لكم شهود من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فعموم الأشخاص فيه مستلزم لعموم الأحوال المخرج منه ما يشترط فيه الأربعة وما لا يقتضي فيه رجل والمرأتين (ولغير ذلك من عقوبة الله تعالى) كحد الشرب وقطع الطريق والقتل بردة (أو لأدمي) كالقتصاص في النفس أو الطرف وحد القذف (وما يطلع عليه رجال غالبا كنكاح وطلاق ورجعة (٣٢٥) وإسلام وردة وجرح وتعديل وموت وإعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شاهد رجلان)

روى مالك عن الزهري
مضت السنة أنه لا يجوز شهادة
النساء في الحدود ولا في
النكاح والطلاق وقبس
على الثلاثة باقي المذكورات
بجامع أنها ليست بمال ولا
يقصد منها مال أو القصد من
الوكالة والوصاية الراجعتين
إلى المال الولاية والخلافة
للمال (وما يختص بمعرفة
النساء أولا برأى رجال غالبا
كبكارة وولادة وحيض
ورضاع وغيوب نحت
الثياب) كبس وروى
وقرن (ثبت بما سبق
وبأربع نسوة) روى مالك
عن الزهري مضت السنة
أنه يجوز شهادة النساء فيما
لا يطلع عليه غيره من
ولادة النساء وغيوبهن
وقبس بما ذكر باقي
المذكورات واحتز بقوله
نحت الثياب عما لا
يغوي الغيب في وجه المرأة
وكيفها لا يثبت إلا برجلين
وفوجه الأمة وما يبدو
عند المهنة يثبت برجل

أي أو يشترط بمعنى قبل رجلان أو رجل وامرأتان وكذا رجل ويمين كإياقي المال وعقد مالي أي أو فسخه
ومنه الاقالة وتخييل المصنف به للعقد مبني على مرجوح (قوله وضمان) وإبراء وقرض ووقف وصلاح
وشفعة ورد عيب ومسابقة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو طء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل
صبي ومجنون وقتل حر عبدا ومسلم ذميا والدولة وسرقة لا قطع فيها (قوله وحق مالي) ومنه رهن وقبض
مال ولو في كتابة ومن حقوق العقود طاعة زوجة لاستحقاق نفقة وكذا قتل كافر لسلبه وإزمان صيد لملكه
ومجز مكاتب وأفلاس ورجوع ميت عن تدبير وأما الشركة والقراض والكفالة فكالوكالة الآتية (قوله
نكح المجلس) أو شرط أو عيب (قوله فعموم الأشخاص) في قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا (قوله
ولغير ذلك) أي المذكور من هلال رمضان والزنا وما يقصد منه المال أي ويشترط رجلان لغير ما ذكر
(قوله كحد الشرب الخ) أي بأن شهدوا بأنه استحق الجلد بذلك (قوله وحد القذف) والتعزير (قوله
ووكله) وكذا الشركة والقراض والكفالة كما مر ثم إن أراد في الشركة والقراض حسنة من الرجح فكالل
ومنه دعوى المرأة النكاح لاثبات إرث كافى المهر كما تقدم وكذا عتق وبلوغ وإيلاء وظهار وفسخ
نكاح ورضاع محرم ومقدمات نكاح وإقرار ولومن النساء وولاء وإحسان وحكم قضاء عدة بأشهر وخلق
من جانب المرأة ودعوى الرقيق التدبير والأسفيلاد والكتابة بخلاف دعوى السيد شيئا من الثلاثة فانه من
قسم المال المتقدم (قوله وما يختص) أي يشترط بمعنى يكنى شهادة أربع نسوة لما الخ (قوله ورضاع)
أي من الثدي أو أن اللبن منه أما الرضاع من إناة متلا فلا بد من رجلين (قوله لا يثبت إلا برجلين) وهو
المستدوان قلنا بحرمة نظر ذلك ثم إن قصد منه المال فكالل (قوله وما يبدو) أي من الأمة (قوله
يثبت برجل وامرأتين) وكذا برجل ويمين ثم إن لم يكن المقصود المال فلا بد من رجلين كفى شرح
شيخنا (قوله ونحوها بالنسب) أي علقا على عيوب كالحيض والحمل فلم أنه لا يستثنى من عيوب
النساء ما في وجه المرأة وكيفها وما يبدو عند المهن من الأمة فلا يثبتان بالنساء المفردات ولا بد في الأول من
رجلين ويكنى في الثاني رجلان أو رجل وامرأتان (قوله فلا تثبت برجل ويمين) إن لم يقصد منه المظهر ولا
فكالل (نبيه) علم بما ذكر أن المرأتين واليمين لا يثبت بهما شيء وقال الإمام مالك تثبت بهما

أي أو فسخه ومنه الاقالة نعم القراض والشركة كالوكالة [قول المتن كبيع] كذا الاجارة والوقف
والصلح والفرقة والمهر والوصية والجنايات الموجبة للمال ومن حق المال الرد بالعيب وشرط رهن
وطاعة الزوجة [قول المتن نكح] أي المجلس أو شرط أو عيب أو مجز مكاتب أو أفلاس ونحوه [قوله قوله تعالى
واستشهدوا] قال الزركشي نص سبحانه وتعالى على ذلك في الديون وقسنا عليها غيرها والمعنى في ذلك
كثرتها وعموم البلوى بها [قوله روى مالك الخ] هو مرسل ولكنه اعتضد فيما يظهر [قول المتن كبكارة]
وثبوبة [قول المتن وحيض] للنساء طرقت في معرفته [قول المتن وغيوب] وكذا الحمل [قوله روى الخ]
أي أو أما اعتبار الأربع فلا ن كل امرأتين برجل قال الماوردي ويشترط في شهادة الرجال بالولادة أن

وامرأتين (وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت برجل ويمين وما ثبت بهم ثبت برجل ويمين) روى مسلم وأبو داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين (الاصيوب النساء ونحوها) بالنسب فلا تثبت برجل ويمين لخطرها (ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين) لعدم وروده وقياها. قام رجل في غير ذلك لوروده (و) في الشاهد واليمين (أما يخلف المدعي بعد شهادة شاهده وتعديله ويذكر) وجوبا (في حلفه صدق الشاهد) فيقول والله إن شاهدي لصديق وإني مستحق لسكنا قل الإمام ولو قدم ذكر الحق وأخر تصديقي الشاهد

فلا بأس وذكر صدق الشاهد ليحصل الارتباط بين اليمين والشهادة المختلفي الجنس (فان ترك) المدعى (الحلف) بعد شهادة الشاهد (وطلب بين خصمه فله ذلك) لأنه قد يتورع عن اليمين ويمتنع الخصم تسقط الدعوى (فان نكل) عن اليمين (فله) أى المدعى (أن يحلف) (٣٣٦)

الأموال وأن محض النساء لا يثبت بهن مال ولا ما يطلع عليه الرجال وإن الرجل والمرأتين أو اليمين لا يثبت بهن ما يطلع عليه الرجال وإن نحو الزنا لا يثبت بدون أربع من الرجال (فرع) يشترط في كل شاهد أن يكون عارفا بما يتعلق به ففي عيوب النساء يكون علما بالطلب (قوله فلا بأس) هو المعتمد (قوله) وطلب بين خصمه) فالزم يطلبه فلا خصم أن يقوله احلف أو حلفنى وخلصنى (قوله) وبين الخصم) أى لا يطلب اليمين قبل الحلف فلا يسقط الطلب ولا الدعوى خلافا لما راجحه الشيخان كإقيل ولعل الشيخين ببناء على مرجوح إذ لو سقط ذلك بالطلب لما احتيج إلى نكول بعده ولا إلى رد بين فتأمل (قوله تسقط الدعوى) أى فلا مطالبة أصلا وقال شيخ شيخنا عميرة أنه يدعى في مجلس آخر ويقيم البيعة ولو شاهدا ويمينا فراجع (قوله بين الرد) هو صريح في أن شهادة الشاهد سقط اعتبارها (قوله سقط حقه من اليمين) أى في هذا المجلس وله تجديد الدعوى ويحلف وظاهر ما في شرح شيخنا كابن حجر سقوط الدعوى مطلقا (قوله في ملكى) أى منى بدليل ما بعده (قوله لأن حكم المستولدة الخ) فيه إشارة إلى أن الثابت بالبيعة هو المالية فيها والاستيلاء تابع له بإقراره كذا ذكره الشارح بعده وكذا يقال في لبوت النسب والحريية على القول الثاني فالحكم بالتبعية فيه نظرا لإقراره فأسلكه بعضهم هنا بما يخالف ذلك فيه نظر فتأمل (قوله فيبقى الولد في يد صاحب اليد) أى على سبيل الملك فلا أسند دعواه إلى زمن يمكن فيه حدوث الولد تبع الولد أمه وللمدعى الزوائد من حينئذ (قوله ما ذكر في باب) وهو أنه إن كان صغيرا لم يثبت نسبه عن استلحقه الابينة أو كبر ثابت بتصديقه (قوله وهو الراجح في أصل الروضة) ولعل عذره في عدم حمل كلام المصنف عليه مراعاة النص الموافق له (قوله مالا) عينا أو ديناً أو منفعة (قوله وحلف معه بعضهم) وحلفه على الجميع أن ادعاهم وإن ادعى قدر حسته فقط حلف عليها فقط وكذا كل من حلف منهم ولا يكتفى حلف واحد منهم من غيره ولا يأخذ الأقدار حسته مطلقا (قوله ولا يشارك فيه) لئلا يلزم ثبوت ذلك لشخص يمين غيره (قوله) ويبطل حق الخ) أى من اليمين فقط ولا يحلف وارثه بعد موت مورثه (قوله بنكوله) خرج امتناعه بلا نكول فلا يبطل حقه (قوله إن حضر) أى وعلم بالخصومة قال شيخنا والغائب كالحاضر إذا علم ونكل كافى شرح شيخنا (قوله إن حضر) أى وعلم بالخصومة وشرع فيها والافسك الغائب (قوله حلف) أى على الجميع على

هذا بحسب المدعى عليه حتى يحلف أو يقر وعلى الأول لو لم يحلف المدعى سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم كما سيأتى في كتاب الدعوى (ولو كان بيده أمة وولدها) يسترقهما (فقال الرجل هذه مستولدتى) حلفت بهذا في ملكى وحلف مع شاهد أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الاستيلاء) لأن حكم للمستولدة حكم المال فسلم إليه وإذا مات حكم بعقها بإقراره (لا نسب الولد وحريته في الأظهر) لأنها لا يثبتان بهذه الحجة فيبقى الولد في يد صاحب اليد وفي ثبوت نسبه من المدعى بالإقرار ما ذكر في باب والثاني يثبتان تبعاً لها فينتزع الولد من المدعى عليه ويكون حراً نسباً بإقرار المدعى (ولو كان بيده غلام) يسترقه (فقال رجل كان لى وأعتقته وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل وامرأتان بذلك (فالذهب انتزاعه ومصيره حراً) كما نص عليه ومنهم من خرج قولاً

يذكروا أنهم شاهدوها من غير تعمد نظر (فرع) الذى تقبل فيه شهادة الفسوة ولو شهد فيه على الإقرار لم يقبل فيه [قول المتن فان نكل الخ] سكت عما إذا حلف وحكمه أنه لا يمكن من الحلف مع شاهده بعد ذلك [قول المتن لا نسب الولد الخ] عبارة المحرر وهل يحكمه بالولد وينزع من المدعى عليه قولان قال الزركشى لكن يلزم منه ما قاله المصنف رحمه الله اهـ . أقول عبارة المحرر أحسن ومنها تعلم أن قول الشارح رحمه الله الآتى والثاني يثبتان تبعاً الفرض منه ثبوت الانتزاع كما أشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآتى فينزع الولد وبهذا التقرير اندفع ما عساه يقال كيف يقول الشارح رحمه الله والثاني يثبتان تبعاً ثم يقول بعد ذلك أن النسب والحريية يثبتان بالإقرار والله تعالى أعلم [قوله ما ذكر في باب] فان كان صغيرا لم يثبت محافظة على حق الولد للسيد وإن كان كبيرا وصدقه ثبت [قول المتن فالذهب أنه لا يقبض الخ] ويمكن من في يده من التصرف فيه

[قول]

من مسئة الاستيلاء بنفى ذلك فجعل في المسئلة قولين ومنهم من قطع بالأول وهو الراجح

في أصل الروضة والفرق أن المدعى هنا يدعى ملكاً وحجته تصلح لابنائه والعق يرتب عليه بإقراره (ولو ادعت وروثة مالا لمورثهم وأقاموا شاهداً حلف معه بعضهم وأخذ نصيبه ولا يشارك فيه) كما نص عليه (ويبطل حق من لم يحلف بنكوله إن حضر وهو كامل فان كان غائباً أو ميباً أو مجنوناً فالذهب أنه لا يقبض نصيبه فانما زال عفره حلف وأخذ

بغير إعادة شهادة) وقيل في قول يقبض نصيبه ويوقف ولوتغير حال الشاهد قبل الحلف لم يقبض في أحد وجهين (ولا تجوز شهادة على فعل كزنا وغصب واتلاف وولادة) ورضاع (إلا بالابصار) له مع فاعله فلا يكفي فيه السماع من الغير (وتقبل) فيه (من أصم) لا بصره (والأقوال كعقد) وفسخ وقرار بهما (يشترط سماعها وإبصار قائلها) فلا (٣٣٧) تقبل فيها شهادة أصم لا يسمع

شيثا (ولا يقبل أعمى) حل شهادة في بصر (إلا أن يقر) رجل (في أذنه) بطلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيتعلق به حتى يشهد) عليه (عند قاض به) فيقبل (على الصحيح) والثاني المنع سدا للباب (ولو جعلها بصير ثم عي شهد إن كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب) بخلاف مجهوليهما أو أحدهما أخذنا من مفهوم الشرط (ومن سمع قول شخص أورأى فعله فإن عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره إشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فإن جهلهما لم يشهد عند موته وغيبته) وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بالنون قبل التاء من انتقبت كما في الصحاح (اعتمادا على صيوتها) فإن الأصوات تشابه (فإن عرفها بعينها أو باسم ونسب جاز) التحمل عليها منتقبة

مأمر (قوله بغير إعادة شهادة) أي أن كان السابق ادعى الجميع وإلا فتعذر جزمه كالعدوى (قوله لم يقبض) المعتمد خلافه فلا بد من شاهد غيره لغير من حلف ولا تعاد الدعوى إن كان ادعى من قبله بالجميع (قوله إلا بالابصار) صريحه أنه لا تصح شهادة الأعمى وإن من الذي ذكر بيده في الفرج والمعتمد جوازها إن أمسكهما إلى أن حضروا بين يدي القاضي وإن لم يستمر الذكر في الفرج ويجوز النظر لفرج الزانين لتحمل الشهادة لأنهما متكاسرة أنفسهما ولا تبطل شهادتهما لو تعمدوا النظر لغير الشهادة لأنه صغيرة (قوله فلا يقبل فيها) أي الأقوال فهو مفهوم شرط السماع وذكر الأعمى هو مفهوم إبصار فاعلمها لكنه مقيد بالبصريات كما أشار إليه الشارح بقوله في بصر وبذلك صح الاستثناء لقيام الفعل مقام البصر (قوله في أذنه) أي مثلا فنحو وضع يده على فمه وكونهما في محل ليس فيه غيرهما والاستفاضة كذلك (قوله وعند غيبته) قال شيخ الإسلام إلى فوق مسافة العدوى وقال الشيخ عميرة المراد الغيبة عن مجلس القاضي ولو في مسافة العدوى قال ولا أعلم لشيخنا يعني شيخ الإسلام سلفا فما ذكره انتهى وفي كلام شيخنا الرمي موافقة شيخ الإسلام واعتد شيخنا الزبدي كلام شيخه البرلسي المذكور (قوله وكذا إن جهل أحدهما فيما يظهر) هو المعتمد إن لم يعرف بالآخر وإلا كفي وحده ولا ينش بعدد فنه وإن اشتدت الحاجة إليه خلافا للفرزالي (قوله بعينها) برؤية سابقة معين أنها هي أو باستفاضة كذلك أو باسمها ونسبها وأخبر عدلان أنها هي فيجوز أن يشهد على شهادتهما (قوله جاز التحمل عليها منتقبة) ولا تجوز رؤيتها (قوله عدل أو عدلين) ولو في الشهادة ولو من أقر بها

[قول المتن بغير إعادة شهادة] وذلك لأن الشهادة تتعلق بأمر الميراث وأثبت ملك الميث وذلك في حكم الحصلة الواحدة فلذا تعدى حكمها للكل بخلاف اليمين فإنها مقصورة على الحالف لا يتجاوز أثرها وأما الدعوى فإنها وإن فرض اختصاصها فهي وسيلة والوسائل يسامح فيها ولا ينظر إليها نعم ينبغي أن يكون محل ذلك إذا ادعى الأول بالجميع لا بقدر نصيبه فقط وإلا فلا بد من إعادة الشهادة كذا يحتمل الزركشي رحمه الله [قول المتن بالابصار] أي فيجوز رؤية الزنا إذا كان لنقض التحمل [قول المتن على الصحيح] وذلك لأنه لو امتنع ذلك لزم أن لا تجوز شهادة البصير على الغائب والميث [قول المتن إشارة] اقتضى هذا أنه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة إليه وقوله ونسبه لو اقتصر على اسمه وإضافته لعنته كفلان عتيق السلطان فينبغي الاكتفاء بذلك إذا لم يلبس [قول المتن وعند غيبته] الظاهر أن المراد غيبته عن مجلس القاضي وفي شرح المنهج فوق العدوى ولا أعلم فيه سلفا [قول المتن فإن جهلهما الخ] قال ابن أبي الدم وأما شهادة الشاهد على من لا يعرفه اعتمادا على حليته وصفته كما يفعله كثير من جهلة الشهود ثم يؤذيها في غيبته أو موته فلا يجوز قول واحد ولا أعرف فيه خلافا أقول نعم مرع الرافي بأنه إذا جهلهما ولكن استفاض بين الناس من بعد أنه فلان بن فلان ساغ له أن يشهد ثم ما قاله في المنهاج مع ما قاله ابن أبي الدم يعرفك فساد كثير من الأحكام الواقعة في زماننا لأن الشهود يؤذون في الغيبة معولين في النسب على أخبار المشهود عليه وذلك باطل وإن وصفوا حليته فلينتبه لذلك [قوله منتقبة] كان صورة هذا في الاسم والنسب أن يستفيض عنده وهي منتقبة أنها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك [قوله وقيل يجوز بتعريف عدل] وحينئذ تعلم أنه

(ويشهد عند الأداء بما يعلم) مما ذكر فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها وموتها (ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل أو عدلين) أنها فلانة بنت فلان (على الأشهر) المعبر به في الحرر وفي الروضة كأصلها عند الأكثرين وقيل يجوز بتعريف عدل لأنه خبر وقيل بتعريف عدلين بناء على جواز الشهادة على النسب بالسماع منهما والأول معنى على اشتراط السماع من جمع يؤمن بوطأهم

على الكذب (والعمل على خلافه) أي الأشهر وهو التحمل بما ذكر وفي ذكر العمل به المزيد على الروض وأصلها إشارته إلى الميل إليه (ولو كانت حجة على عينه بحق فطلب المدهى التسجيل سجل القاضي بالحلية لا الاسم والنسب ما لم يثبت) ولا يكتفى فيهما

(٣٢٨)

قول المدهى ولا اقرار من

قامت عليه اليقظة لأن نسب الشخص لا يثبت باقراره ويثبت بينة حسبة على الصحيح فإذا قامت عند القاضي بنسبه سجل به (وله الشهادة بالتسامع على نسب) ثم كرا أو أثنى (من أب وقيلة وكذا أم في الأصح) كالأب والثاني المنع لا مكان رؤية الولادة (وموت على المذهب) وفي وجه من طريق المنع لأنه يمكن فيه المأينة (لاعتق هؤلاء ووقف ونكاح صلك في الأصح) لأن مشاهدة أسبابها متيسرة وصارة المحرر فيها رجح المنع (قلت الأصح عند المحققين والأكثرين في الجميع الجواز والله أعلم) لأن مدتها تطول فتعسر إقامة البينة على ابتنائها فتعسر الحاجة إلى اثباتها بالتسامع والرافى في الشرح قل في خبر مالك المنع عن طائفة والجواز عن أخرى زاد في الروضة الجواز أقوى وأصح وهو المختار وسكت فيها على قول الرافى في مالك أقرب الوجهين إلى إطلاق الأكثرين الجواز

(قوله والعمل على خلافه) أي عمل الشهود والناس لأعمال الأصحاب كما قاله البلقيني (قوله إشارته إلى الميل إليه) واعتمده بعض المتأخرين ونقل عن شيخنا الرملى أنه فعله وأقر عليه في تزويج بنته (قوله سجل القاضي) أي جوازا (قوله لا بالاسم والنسب) أي من غير انضمام الحلية إليهما (قوله لأن نسب الشخص لا يثبت باقراره) غايضه الآن بعض الشهود من جهلهم (قوله ويثبت بينة حسبة على الصحيح) هو المعتمد وكذا يعلم القاضي (قوله سجل به) فيقول حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان وحليته كذا وكذا وهذا واضح إن كان المراد التذكري فلان كان المراد الكتابة به إلى بلد آخر فيه نظر فراجع (قوله وله الشهادة بالتسامع) أي ما لم يعارض بانكار المنسوب إليه مثلا أو باخبار من يورث خبره رتبة بأن لم يقطع بكذبه (قوله وصارة المحرر فيها رجح المنع) فليس فيه جزم بالمنع كما مر في التنازع فالجزم فيه معترض (قوله الأصح في الجميع الجواز) وهي المسائل الخمس المذكورة وهي الرق والولاء والوقف والنكاح والملك كافي النسب والموت قبلها والمراد بالنسب من الأب لامن الأم قاله الخطيب والمعتمد خلافه والمراد بالوقف ثبوت أصله وأما قاصده وشروطه فلا تثبت بذلك قال ابن الصلاح نعم إن ذكرها الشاهد في شهادته تثبت على ما ذكره وإذا لم تثبت فقال النووي إن كان الوقف على جماعة قسم بينهم بالسوية أو على جهات فكذا ذلك والارجح إلى رأى الناظر والمراد بالملك أصله وأما حدود نحو العقار فلا تثبت بذلك أيضا قاله شيخنا وألحق بما ذكر ولاية القاضي وعزله ونقض الزوجة واستحقاق الزكاة والتصدق والرضاع والولادة والحمل واللوث وقدم العيب والسفوة والرشد والعدة والجرح والتعديل والكفر والاسلام والوصية والارث والقسامة والنسب والصدائق والأشربة والعسر والافلاس لجملة ذلك مع ما ذكره المصنف اثنان وثلاثون مسألة وبعضهم نظم غالبيتها (قوله وسكت فيها الخ) هو اعتراض على المصنف لخالفه كلامه (قوله والظاهر أنه لا يجوز) وهو مرجوح كما تقدم (فتبينه) صورة الشهادة بالتسامع أن يقول أشهد أن هذا ولد فلان وأنه ملكه وأنه وقفه وأنه أهنيقه أو مولاه أو أمته أو جته ولا يشهد بالأسباب الا في الارث ولا بالأفعال كأن يقول ان فلانة ولدت فلانا وان

على هذا لا يشترط عدل الشهادة [قول المتن والعمل الخ] قال البلقيني يريد عمل بعض البلدان لا عمل الأصحاب وحينئذ فلا عبرة به [قول المتن سجل القاضي الخ] أي فيكتب حضر رجل ذكر أنه فلان بن فلان ومن حليته كذا قال ابن أبي الدم إن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك فصحيح وإن كان الغرض الكتابة بالصفة إلى بلد آخر إذا غاب المدهى عليه ليقابل حليته ما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك إن أنكر فهو في غاية الاشكال وكذا إن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم ثانيا ولا أحسب أحدا يقول له قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأبواب جهلهم الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف أقول قد سلف لك عنه قريبا على قول المنهاج فإن جهلها الخ لأن الحلية لا تسوغ الشهادة في النية بخلاف فكيف يكون في مرتبة الاسم والنسب [قول المتن بالحلية] انظر لقوله لو قامت بينة على عينه فانه يهديك إلى دفع ما قلنا عن إن أي السهم في القولة التي قبل هذه [قول المتن وموت على المذهب] ألحق الصيمري والمأوردى بالتسامع فيه أن يمر بباب القتل فيسمع النوح في داره والناس جلوس للتعزية فيخبره واحد بموته [قول المتن وملك] لو انضم إلى الملك اليد والتصرف جاز بالتسامع قطعا [قول المتن سماعه الخ] هل يشترط التكرار وطول المدة خلاف [قول المتن وقيل يكفي الخ] وجهه أن القاضي يعتمد على فكذا الشاهد (فرع) لو جزم الشاهد بالشهادة

والظاهر أنه لا يجوز إلى آخره (وشرط التسامع) في استناد الشهادة إليه (سماعه) أي للشهود به (من جمع ثم من قولهم على الكذب) لكفرهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم (وقيل يكفي) سماعه (من عدلين) وعلى الأصل

وبناو بيع) وفسخ بطله
(ورهن) ولا يمكن
التصرف مرة واحدة لأنه
لا يحصل لنا (وتبنى شهادة
الاعسار على قرآن ومخايل
الضرر والاضافة) مصدر
أضاف الرجل ذهب ماله
والضيق بالكسر والفتح
مصدر ضاق الشيء وبالفتح
جمع الضيقة وهي الفقر
وسوء الحال والضرر بالفتح
خلاف النفع وبالضم
الهزال وسوء الحال وهو
المناسب هنا ومخايل جمع
مخيلة من خال بمعنى ظن
أى ما يظن بها ما ذكر بأن
يراقب الشاهد المشهود له
في خلواته وذلك طريق
خبرة باطنه التي ذكر فيها
التفليس وشرط شاهده
أى اعسار شخص خبرة
باطنه

(فصل : تحمل الشهادة
فرض كفاية في النكاح
وكذا الاقرار والتصرف
المالى . وكتابة الصك في
الأصح) أما فرضية
التحمل في النكاح فلتوقف
الانقضاء عليه وفي الاقرار
وتاليه الحاجة الى اثباتهما
عند التنازع والثاني قال

«فصل : في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك» قد مر أن الشهادة تطلق على تحملها كشهدت بمعنى تحملت وعلى أدائها وعلى المشهود به وهو المراد هنا كتحملت شهادة بمعنى مشهود به فهو مصدر بمعنى المفعول والمعنى تحمل حفظه أو الاطاعة به (قوله فرض كفاية) أى في حق من هم أهل لبثوته وإن زادوا على النصاب على ما يأتي (قوله وكتابة الصك) أى في حق من طلبت منهم الشهادة (قوله والفرضية فيها) أى كتابة الصك (قوله درهما) أى أضعف منها فيما قبلها الذي هو الاقرار والتصرف المالي المعتبر فيه أى فيما قبلها بالصحيح لأن مقابله لما كان واهيا جذا فسا كانه انفراد بالحكم فهو أقوى من المعتبر فيه بالأصح لقوة مقابله (قوله من طلب منه يلزمه) ظاهره وان زاد على النصاب وكان بحضرة غيره وهو غير بعيد لأن المطالب منه الاصفاء فقط وهو لا كفاية فيه عليه حتى ان كل من سمع ولو بلا طلب صار متحملا فليس معنى الزوم الا عدم التشاغل عن السماع تأمل (قوله فان دعى للتحمل) بأن لم يكن بحضرة المحمل (قوله فالأصح عدم وجوب الاجابة) أى لا عينيا ولا كفاية لأن الحمل لا عذر له فهو أولى بطلب

(٤٢ - (قليوبي وعميرة) - رابع) لا تتوقف محنتهما واستيفاء مقاصدهما عليه وقاله
ملك فلائها لا يستثنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكرو الثاني قال هي مندوبة والفرضية
روضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تطليق الثالثة ثم على فرضية التحمل من
ملك فلائها لا يستثنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكرو الثاني قال هي مندوبة والفرضية
روضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تطليق الثالثة ثم على فرضية التحمل من
ملك فلائها لا يستثنى عنها في حفظ الحق والمال ولها أثر ظاهر في التذكرو الثاني قال هي مندوبة والفرضية
روضة بالصحيح لأن الحجة بالشاهد لا بها في التعبير بالأصح في الثلاث تطليق الثالثة ثم على فرضية التحمل من

فإنه الإجابة (وإذا لم يكن في القضية الاثنان) بأن لم يتحمل سواهما أومات غيرهما أوجن أوفسقى أوغاب (لزمهما الأداء) إذا دعيه حال تعالى ولا يلزم الشهود إذا ادعوا (٣٣٠) (فلو أدى واحد وامتنع الآخر وقال) لادعى (احلف معه عصي) لأن من مقاصد

الاشهاد التورع من اليمين (ولم يكن) في القضية (شهود) كآر بعة (فالأداء فرض كفاية) عليهم (فلو طلب من اثنين) منهم (لزمهما في الأصح) والا لأفضى الي التواكل والثاني فاس على ما إذا دعيا للتحمل لا تلتزمهما الإجابة والفرق ظاهر (وان لم يكن) في القضية (الا واحد لزمه) الأداء (ان كان فيما ثبت بشاهد ويمين والا فلا) يلزمه (وقيل لا يلزم الأداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا) والأصح يلزم الآخر (ولو وجوب الأداء شروط أن يدعى من مسافة العدوى) فأقل وهي كما تقدم التحدرج منها مبكرا ليلا الى موضعه (وقيل دون مسافة قصر) وهذا يزيد على الأول بما بين المسافتين فان دعي من مسافة القصر لم يجب عليه الحضور للأداء لبعدها (وان يكون عدلا فان دعي ذو فسق يجمع عليه) كشارب الخمر (قبل أو مختلف فيه) كشارب التبيذ (لم يجب) عليه الأداء والأصح في الثاني وجوب الأداء وان عهد من القاضي رد الشهادة لأنه قد يتغير اجتهاده (وأن لا يكون معنورا بمرض ونحوه) كتنخدير المرأة (فان

الحضور عند المتحمل (قوله فلتزمه) أي تلتزم من دعي الإجابة لأجل عذر الحمل بعد قدرته على الحضور عند المتحمل حسا أو شرعا ولا يجوز للدعوى أن تمتنع وان كان مم غيرة خشية التواكل نعم ان زاد على النصاب وحضر قدر النصاب كفي عن غيره بل لو حضر نصاب غير المدعو كفي على الوجه الوجهه ولادعوى حينئذ طلب أجرة ان كان كافة وأجرة ركوب وان لم يركب وإذا دعي من مسافة فوق العدوى فله طلب ماشاء وان كثروا الامتناع لأخذه قاله شيخنا وهذا التقرير الذي سلكناه هو صريح كلام الشارح وهو واضح لا غبار عليه وما نقل عن شرح شيخنا وغيره مما يخالفه غير مستقيم ولعله نشأ من اشتباه التحمل المذكور بالأداء الآتي فراجعه وتأمله (قوله وإذا لم يكن الخ) هذا شروع فيما يلزم المتحمل بعد التحمل سواء وقع اتفاقا أولا (قوله لزمهما الأداء) أي عينا فورا وكذا الواحد فيما ثبت به مع اليمين والنساء كالرجال فيما ثبت بهن ولو مع غيرهن وفي طلب الأجرة ما تقدم (قوله عصي) وان كان امتناعه لنحو حياء من المشهود عليه وبامتناعه يخرج من أهلية الشهادة وليس للقاضي طلب احضاره لعدم صحة شهادته فلا بد من ثبوته الا ان أراد التأخير الى وقت آخر فتقبل شهادته حالا (قوله فرض كفاية) أي قبل الطلب وكذا بعده ان زاد المطلوب عن النصاب حالا (قوله من اثنين) أو من واحد (قوله والفرق ظاهر) وهو أنهما هنا يؤديان أمانة الزماها بخلاف التحمل وهذا صريح فيما قدمناه (قوله بشاهد ويمين) أي عند الحاكم والمراد به هنا كل من يمكن خلاص الحق على يديه وان لم يكن من جانب الشرع قاله شيخنا (قوله والأصح الخ) هو المتقدم في كلام المصنف (قوله من مسافة العدوى فأقل) أي أقل من آخرها اذ لا أقل لها (قوله لم يجب عليه الحضور) وان كان الطالب الامام الأعظم (قوله والأصح في الثاني الوجوب) هو المصنف لأن للشاهد أن يتحمل شهادة على ما يخالف معتقده ويؤدي عند حاكم يراها (قوله لأنه قد يتغير اجتهاده) خرج به المقلد فلا يجب على الشاهد أن يشهد عنده بما يعلم أنه بخلاف اعتقاد مقلده (قوله ونحوه) من بقية أعداء الجمعة (قوله أشهد على شهادته) أي يجب عليه ذلك ان طلب منه قال ابن حجر أو خيف ضياع الحق لو لم يشهد غيره قال بعضهم بالوجوب مطلقا نظرا لطلب الشهادة منه (قوله وكان في صلاة الخ) ضبط ذلك بما في الرد بالعبء . (فرع) تجوز الشهادة على المكوس لأجل رد الحقوق الى أربابها ولو لم تقبل الشهادة عند قاض وطلب الشهادة لقاض آخر تقبل شهادته عنده وجب حضوره اليه .

[قول المتن عصي] مثله من يدعي رد الوديعة ويطلب الشهادة بذلك مع تمكنه من اليمين قاله الزركشي [قول المتن ان كان فيما ثبت الخ] لا يقال هلا قال ان كان القاضي يرى ذلك لأنا نقول ذكر الثبوت ينفي عنه لأنه يفهم منه [قول المتن لا اتفاقا] لأنه لم يلزم وأجاب الأصح بأن ذلك نظير الثوب تلقية الرمح في داره يجب عليه الخروج من عهدها ويقرب من هذا كراهة الشمس ولو بنفسه وسجود التلاوة وان لم يستمع (فرع) لو كان ذلك مما تقبل فيه شهادة الحسبة كالطلاق ينبغي أن يجب قطعها اذا تحمل اتفاقا وهو ظاهر [قول المتن أن يدعي الخ] لو كان المشهود به حسبة من نسب أو طلاق ونحوهما فينبغي أن يجب من غير دعاء وهو ظاهر وأما فيما فوق مسافة العدوى فالظاهر عدم الوجوب فيها كغيرها لا مكان الشهادة على الشهادة لكن ينبغي أن يقال يجب أن يحضر أو يشهد على شهادته من يطلب على ظنه أنه يتوجه [قوله فأقل الخ] صريح في أن الأقل المذكور ليس من مسمى مسافة العدوى وفيه نظر .

(فصل) كان أشهد على شهادته أو بعث القاضي من يسمعها) وإذا اجتمعت الشروط وكان في صلاة أو حرام أو على طعام فله التأخير الى أن يخرج

(فصل : قبل الشهادة على غير عقوبة) كمال وعقد وفسخ وطلاق وعتي وولادة ورضاع ووقت مسجد وزكاة وجهه عليه
(وفي عقوبة الآدمي على المذهب) كقصاص وحد قذف بخلاف عقوبة الله تعالى كحد الزنا والشرب على الأظهر ومنه خرج قول في عقوبة
الآدمي بناء على أن علمته أن العقوبة لا يوسع بابها ودفع التخرج بأن العلم أن حق الله مبني على المساهلة بخلاف حق الآدمي فلذلك عبر المصنف
فيه بالمذهب وهذا الخلاف والتخرج والترجيح ذكره الرافعي في الشرح في القضاء على الغائب والكتب إلى قاضي بلدة ليبنى عليه وأحال هنا
عليه حكم الشهادة على الشهادة واقتصر على تصحيح القبول في الشق الأول (٣٣١) والمنع في الثاني وتبعه في الاقتصار في

الروضة وصبر بالمذهب
خلاف تعبيره في المنهاج في
القضاء بالأظهر (وتعملها
بأن يسترعيه) الأصل
(فيقول أنا شاهد بكذا
وأشهدك) على شهادتي
(أؤشده على شهادتي أو
يسمعه يشهد عند قاضي)
ان لفلان على فلان كذا
فهو أن يشهد على شهادته
وان لم يسترعه (أو) يسمعه
(يقول أشهد أن لفلان على
فلان ألفا عن ثمن مبيع أو
ضيمه) كقرض فتجوز
الشهادة على شهادته وان لم
يشهد عند قاضي (وفي هذا
وجه بالمنع) لاجتماع التوسع
فيه فلا يكتفى بسماع قوله
لفلان على فلان كذا أو
أشهد بكذا أو عندي
شهادة بكذا) لأن الناس
قد يفسأون في إطلاق ذلك
على عدة ونحوها (وليبيّن
الفرع عند الأداء جهة
التحمل) فان استرعه
الأصل قال أشهد أن فلانا
شهد أن لفلان على فلان

(فصل) في تحمل الشهادة على الشهادة (قوله بخلاف عقوبة الله) أي اثباتها أمارفها كان كاشاهدين
بأنه أقيم عليه الحد فيصح التحمل عنهما (قوله كحد الزنا) ومثله الاحسان وان ثبت الزنا باقراره خلافا
للبلقيني (قوله عبر المصنف فيه بالمذهب) نظرا لدفع التخرج فانه قاطع (قوله في الشق الأول) وهو
عقوبة الآدمي (قوله خلاف تعبيره الخ) فكان حقه هناك التعبير بالمذهب كاهنا إلا أن يقال أنه لم يعتبر
ردة التخرج (قوله بأن يسترعيه) أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها حقيقة أو حكما فن سمعه يسترعي
غيره كذلك (قوله الأصل) قال بعضهم ليس قيذا بل الفرع أن يسترعي غيره وهكذا لكن عليه هل يكفي
تسمية الفرع الذي قبله أو لابد من تسمية الشاهد الأصلي وحده أو مع ما بعده مراجعه (قوله أنا شاهد بكذا)
أي أنا شاهد بأن لفلان على فلان كذا كإثباتي وظاهر كلامهم أنه لا يحتاج إلى بيان السبب فراجع (قوله
عند قاضي) وكذا يحكم أو غيره ممن يراد بالشهادة عنده الالتزام كما سي (قوله وفي هذا وجه) وحل على ما إذا
قلت القرائن القطعية على تساهل الشاهد (قوله بعلبه) أي بمعرفة الشاهد بجهة التحمل (قوله وكان
الشاهد موافقا للقاضي) نعم يندب استفساله (قوله لا ما شهد به الأصل) منه يعلم أنه لو تحمل فرع واحد عن
أصل فيما ثبت بشاهد معين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل لا تثبت بشاهد
ويعين وأنه لو شهد فرعان على أصل واحد فله الحلف معهما (قوله لأنه) أي ذلك (قوله ولو حدث) أي قبل
شهادة الفرع أو بعدها وقبل الحكم ولا يضر حدوث ذلك بعد الحكم (قوله أو عداوة) أي بين المشهود
عليه والأصل (قوله منعت شهادة الفرع) لأنها لا تنهجم غالباً دفعة فتورث رية فيما مضى وليس لمدتها
الماضية ضبط فتتعطف على حالة التحمل فيبطل ذلك التحمل حتى لو زالت هذه الموانع احتيج إلى تحمل
جديد وبذلك يلغز ويقال لنا شخص قبلت شهادته وامتنع الحكم بها لفسق غيره (فرع) قال
شيخنا الرملي وتكذيب الأصل للفرع كقوله نسبت مازع من قبول الفرع قبل الحكم أيضا (قوله
وجنونه) أي حالة الشهادة والحكم وإن أفاق بعده فلا فرق بين الجنون المطبق والمتقطع وفي شرح شيخنا
تقييده بالمطبق وحله شيخنا على أن المراد بإطباقه وجوده حالة الشهادة ودوامه إلى تمام الحكم فراجع

(فصل : قبل الشهادة الخ) [قول المتن يسترعيه] أي يطلب منه رعاية الشهادة وحفظها [قوله
بكذا] يرجع لقوله على شهادة فلان [قول المتن ولا تحمل النسوة] [فرع] لو تحمل فرع واحد عن
أصل فيما ثبت بشاهد معين فأراد ذو الحق أن يحلف مع هذا الفرع لم تجز لأن شهادة الأصل
لا تثبت بشاهد معين ولو شهد على أصل واحد فرعان فله الحلف معهما [قول المتن كونه على
الصحيح] لأنه لا يوقعه في رية [قوله قبلت شهادته] أي كأصله لو كان كذلك

كذا وأشهدني على شهادته وان لم يسترعه بين أنه شهد عند القاضي وأنه أسند المشهود به إلى سببه (فان لم يبين) جهة التحمل (ووفق
القاضي بعلبه فلا بأس) في ذلك كأن يقول أشهد على شهادة فلان بكذا (ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) كفاستق ورقيق
وعصو (ولا تحمل النسوة) وان كانت الأصول أو بعضهم نساء وكانت الشهادة في ولادة أو رضاع أو مال لأن شهادة الفرع تثبت شهادة
الأصل لا ما شهد به الأصل (فان مات الأصل أو غاب أو مرض لم يمنع) ذلك (شهادة الفرع) لأن عملها كما سيأتي بشرطه وذكر هنا
قوتلة لما بعده (وان حدث ردة أو فسق أو عداوة منعت) شهادة الفرع (وجنونه) أي الأصل (كونه على الصحيح) والتخي
كفقه فيمنع شهادة الفرع (ولو تحمل فرع فسق أو عبد) أو صبي (فأدى وهو كامل قبلت) شهادته

(وتسكن شهادة اثنين على الشاهدين) كما لو شهد على مقرين (وفي قول بشرط لكل رجل أو امرأة اثنان) لأن شهادتهما على واحد قائمة مقام شهادته فلا تقوم (٣٣٣) مقام شهادة غيره (وبشرط قبولها) أى شهادة الفرع (تعذر أو تعسر الأصل

(قوله وتسكن شهادة اثنين على الشاهدين) بأن يشهد كل على كل فلا يكتفى واحد على واحد ولو في هلال رمضان قاله شيخنا الرملي (قوله تعذر أو تعسر الأصل) أى حال شهادة الفرع وبعدها إلى تمام الحكم فلا تنسرت شهادة الأصل قبل الحكم بزوال عذره كحضور غائب فلا بد من شهادته وتبطل شهادة الفرع (قوله أو مرض) أو غير الاعضاء على المعتمد إلا أن أيس من زواله والتعليل يقرب زواله غير معتبر أو هو حكمة لاتعليل ويلحق بما ذكر سائر أعيان الجماعة والجماعة قال شيخنا تبعاً لشيخنا الرملي ولو نحو ربح كربه (قوله كان موافقاً الخ) أى أنه لا بد منها على المعتمد (قوله وأن يسمى الأصول) أى يذكروهم بما يتميزون به من اسم أو نسب مثلاً وبحث الأذرعى وجوب تسمية القاضي المشهود عنده في هذه الأزمنة لعلبة الجهل والفسق فيهم (قوله ولا يشترط أن يذكروهم الفروع) ولأن يتعرضوا لصدقهم لأنهم قد لا يعرفونهم وبذلك فارق تعرض الحالف في يمينه لصدق شاهده (فرع) لو اجتمع أصل وفرع أصل وجب تقديم شهادة الأصل (قوله واشترطه بعضهم) وهو مرجوح وعلى الأول يجوز لهم تركيتهم (قوله تمة لشهادتهم) وبذلك فارق ما لو شهد اثنان في واقعة حيث لا يصلح أن يركى أحدهما الآخر (فصل) في رجوع الشهود ومأمعه (قوله إذا رجعوا) خرج ما لو قاله توقف فيجب عليه التوقف فإن قالوا له الحكم فله الحكم بلا إعادة شهادة ومن الرجوع قول الشاهد أبطلت شهادتي أو فسختها أو رددتها على المعتمد (قوله امتنع الحكم بها) ولا تقبل لأعادوها بل يفسقون إن قالوا نعمدنا (قوله أو بعده الخ) وليس للحاكم الرجوع لورجع الشهود بعده إن كان حكم بالصحة فإن كان حكم بالثبوت أو بالموجب فله الرجوع بل يتعين عليه أن ثبت عنده خلافه بل لو قامت بينة وصرحت بأنهم رجعوا قبل الحكم تبين بطلانه (قوله وقالوا نعمدنا) فإن قالوا أخطأنا فلا قصاص فإن قال بعضهم تعددت وبعضهم أخطأت فلكل حكمه فعلى الأول القصاص إن قال أخطأ صاحبى لأنه شريك مخطنى في الفعل ولا بد أن يزيدوا وعلينا أنه يقتل شهادتنا فإن قالوا لم نعلم ذلك لم يعتبر قولهم إن لم يخف عليهم ذلك وإلا كن قرب عهدك بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فنبه عمده (قوله قصاص) أى في القتل بشرطه السابق وفي الرجم وكذا في الجلد إن وقع في وقت يقتل غالباً كحر وقالوا علنا أنه يجلد فيه (قوله أودية) أى في غير ما ذكر ولو لم يمت بالجلد لم يستوف منهم بل يعزرون قاله البلقنى (قوله ويحسون الخ) فيه اعتبار رعاية المائلة وهو المعتمد

[قول المتن على الشاهدين] أى على كل واحد منهما [قول المتن تعذر أو تعسر] وذلك لأن باب الشهادة براعى فيه الأقوى بحسب الامكان ومن الأعذار كون المرأة غفيرة وخوف خروج من ظالم ونحوه [قول المتن أو مرض أو غيبة] يرجع كل منهما إلى قوله أو تعسر [قوله وقيل لمسافة قصر] لا يقال أى ساحة للفظ مسافة لأننا نقول لما سقطت عن هذا التقدير فسد المعنى لوجوب تقدير القرينة حينئذ [قول المتن ولو شهدوا الخ] قال الزركشى إنما أخره عن مسئلة التزكية ليفيد أن تزكية الفروع للأصول وإن جازت فلا بد من تعيينهم للاسم ولو قدمها لم يكن صريحاً في ذلك (تمة) شهد فرع أن الأرض التي حدودها كذا فلان ولا يعرف عين الأرض والأصل يعرفها قال الرويانى يحتمل أن يصح كما يروى الراوى وإن لم يشهد الثاني النبي صلى الله عليه وسلم (فصل : رجعوا الخ) [قوله أودية منطلقة] قال الرافى وقياس مشاركة الشهود في الصورة الثانية أن لا يجب عليه هنا إلا نصفها وأبطله ابن الرفعة بأنه يلزم على كلام الرافى أن الشهود لو رجعوا وحدهم يلزمهم النصف

بموت أو مرض أو مرض (يشق) به (حضوره أو غيبه لمسافة عدوى وقيل قصر) في الأول توسع بصنف لفظه فوق ولو ذكرها قبل مسافة وقال وقيل لمسافة قصر كان موافقاً لما في الروضة وأصلها والمحرر (وأن يسمى الأصول) لتعرف عدالتهم (ولا يشترط أن يذكروهم الفروع) فإن زكروهم قبل ذلك منهم واشترطه بعضهم تمة لشهادتهم (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو معلولين) يذكروهم (ولم يسموهم لم يحجز) أى لم يكف لأن القاضي قد يعرف جرحهم لو سموهم ولأنه يستدباب الجرح على الخصم (فصل) إذا (رجعوا) أى الشهود (عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها لأنه لا يبرى أصدقوا في الأول أوفى الثاني فلا يبقى على الصدق فيها (أو بعده) أى الحكم (وقبل استيفاء على استوفى أو عقوبة) كالقصاص وحسد القذف والزنا والشرب (فصل) يستوفى لأنها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة والمال لا يسقط بها (أو بعده) أى الاستيفاء (لم ينقض) أى الحكم (فإن كان المستوفى قصاصاً أو قتل ردة أو رجم زنا أو جلده ومات) وان

الملك (وقالوا نعمدنا) شهادة الزور (فعليهم قصاص أودية منطلقة) موزعة على عدد رموسهم ويحسون في شهادة الزنا حد القذف ثم يرجون وقيل يقتلون بالسيف (وعلى القاضي) الراجع دون الشهود (قصاص) أودية منطلقة

(من قال تمتدت) الحكم بشهادة الزور (وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص) أودية منطلقة (ان قالوا الصمدان قالوا اخطأوا) أو على من
 مال (فعلية نصف حدية وعليهم نصف) منها (ولو رجع منكره فلا صرح أنه يضمن) ويتعلق به قصاص لأنه بالنزكية يلجئ القاضي الى الحكم القضي
 الى القتل والثاني المنع لأنه كالمسك مع القاتل (أو) رجع (ولى) دم (وحده فعليه قصاص أودية أو مع الشهود فكذلك) على الولي وحده
 ما ذكر لأنه المباشر وهم معه كالمسك مع القاتل (وقيل هو وهم شركاء) لتعاونهم على القتل فعلى الجميع القصاص أو الدية نصفها
 على الولي ونصفها على الشهود ولو رجع القاضي معهم فثلث الدية عليه وثلث (٣٣٣) على الولي وثلث على الشهود

وكان المصنف أخذ
 ترجيح الأول من بداهة
 الرافعي به الناقل في الشرح
 ترجيحه عن الامام وترجيح
 الثاني عن البغوي وقال
 في المحرر لسنه في الروضة
 زاد الأصح الأول (ولو شهدا
 بطلاقها أو رضاع) محرم
 (أو لسان و فرق القاضي)
 في المسائل الثلاث (فرجعا)
 عن الشهادة (دام الفراق)
 وقولهما المحتمل لا يرد به
 القضاء (عليهم) هو أخصر
 من عليهما (مهر مثل
 وفي قول نفسه ان كان)
 الفراق (قبل وطء) لأنه
 القى فأتى على الزوج
 والأول نظر الى بدل البضع
 المفوت ولو رجعا عن
 الشهادة بطلاق رجعى فلا
 غرم اذ لم يفوتا شيئا فان لم
 يراجع حتى انقضت العدة
 التحق بالبين ووجب
 الغرم وقيل لا لتقصيره
 بترك الرجعة (ولو شهدا
 بطلاق) بائن (و فرق
 فرجعا فقامت بينة أنه كان

(قوله ان قال تمتدت) ويعتبر لوجوب القصاص أن يقول وعلمت أنه يقتل بحكمي (قوله فعلى الجميع
 القصاص) بشرطه السابق (قوله وعليهم نصف) ويوزع على رؤسهم (قوله أنه يضمن) أى وحده سواء
 قال علمت صدق الشهود أو كذبهم وسواء رجعوا معه أو لا وسواء رجع القاضي أيضا أو لا وقول شيخنا الرملى
 إنه يلزم المازكين قدر ما يلزم الشهود اذ ارجعوا معهم مبنى على مرجوح ولو رجع فرع مع أصله اختص
 الضمان بالفرع كذا قاله شيخنا فانظره (قوله أو رجع على الخ) قال البلقينى ولا عبرة برجوع الولي في قطع
 الطريق واعتمده شيخنا الرملى (قوله أو مع الشهود) أو مع القاضي والمزكى أيضا أخذا من الدلة وما
 يأتي بعده (قوله ولو رجع القاضي الخ) هو مبنى على مرجوح (قوله و فرق القاضي) كأن يقول فرقت
 بينكما أو حكمت بالفراق أو حكمت بالتحريم (قوله دام الفراق) قال شيخنا والدعوة في البائن ما لم يوجد
 سبب بخلافه (قوله وعليهم) ان كان الزوج حيا والا فلا غرم اذ لا نفويت (قوله مهر مثل) وان أبرأته
 الزوجة منه قبل أخذه منه وهو المطلب ان كان أهلا والا فويله فان كان رقيقا فهو لسيده أو بمعضا سقط
 (قوله ووجب الغرم) وهو المعتمد كالوجع شاة غيره وترك صاحبها ذبحها فعلى الجارح قيمتها (قوله
 فلا غرم) ويستردان ما غرماه قبل البينة ولو شهدا أنه تزوجها بألف ودخل بها ثم بعد الحكم رجعا غرما
 ما نقص عن مهر المثل على المعتمد أو أنه طلقها بألف ومهرها ألفان غرما ألفا وأنه أعنت أمته بألف وقيمتها
 ألفان غرما كل القيمة لأن الرقيق يؤدى من كسبه وهو لسيده كالوجع من رجعا عن الشهادة بالكتابة أو بعق
 رقيق ولو أم ولد غرما كل القيمة والغرم في المدبر للحيلولة فيستردان بعد الموت ما خرج من ثلث المال
 والغرم في المعلق بصفة عند وجودها وفي أم الولد بعد موت سيدها اذا شهد بتعلق العتق أو الأيلاد (قوله
 اذ لم يفوتا) فلا رجع شهود الرضاع اختص الغرم بهم (قوله ودفعه) أى المال فقبل دفعه لا غرم على
 الشهود وهل الإبراء كالدفع راجعه (قوله لحصول الحيلولة) صريح في أن الغرم القيمة ولو في المثل
 واعتمده شيخنا وفي شرح شيخنا كالمخرج خلافه وفيه نظر إلا أن يدهى أن الحيلولة هنا كالتلف لكن
 يرد قول الشارح وقد يصدق الخ والمعتبر في القيمة وقت الحكم لا وقت الشهادة (قوله بشهادتهم) أى مع

وأن القاضي اذا رجع وحده لا يطالب لبقاء النصاب فالوجه أن الشهود والقاضي كالشركيين ولو افترد
 أحدهما اختص بالغرم بخلاف جملة الشهود فانهم كالقاتل الواحد [قوله لكنه في الروضة زاد الخ]
 وقضية جعله من الزيادة عدم أخذه من كلام الرازي وان لا يمكن زيادة هذا وجه الايمان بل يمكن [قول
 المتن فلا غرم] أى فلا كانوا غرموا قبل اقامة البينة رجعوا به (فرع) لو رجع شهود الرضاع أيضا
 في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فالظاهر اختصاص الغرم بهم لأنهم فوتوا ما لزم الأولين ورجوعهم
 بعد الحكم لا يفيد [قوله والثاني المنع] لأن الضمان باليد أو الاتلاف ولم يوجد واحد منهما [قوله
 كن حبس] هو تنظير [قوله المفوت] يرجع لقوله الجميع [قوله لقسطه] الضمير فيه يرجع لقوله كل

بينهما رضاع) محرم (فلا غرم) اذ لم يفوتا (ولو رجع شهود مال) عين أودين بعد الحكم به ودفعه (غرموا في الأظهر) للشهود عليه
 لحصول الحيلولة بشهادتهم والثاني المنع وان أتوا بما يقضى الى الفوات كن حبس المالك عن ماشيته حتى ضاعت وقد يصدق المشهود
 الشهود في الرجوع فيلزمه رد المال (ومتى رجعوا كلهم وزع عليهم الغرم) بالسوية (أو بعضهم وبقى) منهم (نصاب فلا غرم) على
 الراجح لقيام الحجة بمن بقي (وقيل يغرم قسطه) لوقوع الحكم بشهادة الجميع المفوت كل منهم لقسطه (وان قصص النصاب ولم تزد
 الشهود عليه قسط) يغرمه الراجح وهو النصف في أحد اثنين (وان زاد) الشهود على النصاب كثلاثة رجع منهم اثنين وقسط

من النصاب وقيل من العدد) يفرمه من رجع فيفرمان النصف على الاول والثلاثين على الثاني (وان شهد رجل واحداً) ورجعوا (فصله
نصف وهما نصف أو) هو (وارجع) (٣٣٤) من النساء (في رضاع) ورجعوا (فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو أو ثنتان

الفرم كاسر (قوله في رضاع) ومثله كل ما ثبت بمحض النساء (قوله لبقاء الحجة) فان رجع النسوة لأربع
أو الرجل واحد أو اثنان فعلى الراجع نصف لبقاء نصف الحجة (قوله لما تقدم) بقوله لوقوع الحكم بشهادة الجميع
(قوله لا يفرمون) أى شهود الاحسان والصفة سواء رجعوا فقط أو مع غيرهم وسواء شهدوا قبل شهود
الزنا والتعليق أو بعدهم والضمان يتعلق بشهود الزنا والتعليق وظاهر كلامهم وقوع الطلاق والعق في رجوع
شهود الصفة فقط وفي عدم غرمهم في هذه نظر واهل هذا منشأ قول الأسنوي المعروف أنهم يفرمون وقول
الباقين انه الأرجح ويقال مثل ذلك في شهود الاحسان فراجع (قوله لا يترتب عليه الرجيم) لأنه كالشرط
مع السبب فيها وفي الاحسان صفة كمال (قوله الى توقفها عليه) فهو كالزكي مع الشاهد ورد بما ذكره بأن
الزكي معين للشاهد على ثبوت المشهود به (فرع) لو شهد أربعة بأربع بعتة ثم رجع واحد من مائة وآخر
عن مائتين وآخر عن ثلاثمائة وآخر عن الأربع بعتة غرم الكل مائة أو بأعوا غرم الثلاثة نصف مائة لبقاء
نصف الحجة فيها وغرم المائتين الباقيتين لبقاء الحجة فيهما قال شيخنا تبعاً لغيره وفيه بحث والوجه أن
يقال لا غرم على الأولين ويغرم الثالث نصف الأربع بعتة وحده ويغرم هو والرابع نصفها الآخر فتأمل
﴿ كتاب الدعوى والبيّنات ﴾

جمع الدعوى دعاوى بفتح الواو وكسرها قال بعضهم مدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين
والنكول والبينة وقد ذكرها المصنف كذلك (قوله اسم للادعاء) أى الطلب وهو معناها لغة وأما شرعا
فهى اخبار بحقه على غيره عند حاكم (قوله بمدعى) أصله مدعى به فدخله الحذف والاصال (قوله
تختلف البينة) بكونها شاهداً أو شاهدين أو أربعة من الرجال أو من النساء وسمى الشهود بينة لأن بهم يتبين
الحق (قوله تشترط الدعوى) أى فيما لا تسمع فيه شهادة الحسبة والافهى كافية عن الدعوى وتسمع فيها
الدعوى على المعتمد الا في محض حد لله كما تقدم (قوله عند قاض) وكذا الحكم وغيره ممن يرجع الخلاص
على يده (قوله في عقوبة لآدمي) لو قال في غير عين ودين كان أولى لدخول نحو نكاح ورجعة وإيلاء فلا
تضرب المدة لنفسها لتفسخ بعدها وهى كذلك لو لمعان فلا يستقل به أحد الزوجين أو ماولا تسمع الدعوى
في عقوبة الله وان توقفت على الحاكم وكذا التعزير لحق الله الا ان تعلق به مصلحة عامة كفاحح حجارة
بطريق وليس للفقراء استقلال بأخذ أموال الله كزكاة وان عزلها مالكها ونوى الزكاة وعلموا به
وانحصروا قاله شيخنا الرملى لكن لو أخذوها حينئذ اعتد به لوجود النية وان حرم عليهم وأما العين والدين
ففيهما تفصيل يأتي (قوله فلا يأخذها) أى يحرم عليه ذلك فلا يستقل به فان كان قصاصاً وقع الموقع مطلقاً

[قول المتن من النصاب وقيل من العدد] الخلاف مبنى على الوجهين فيما إذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان
قلنا لا غرم وهو الأصح وزع الغرم هنا على العدد المعتبر وهو النصاب وحصة من نقص من العدد المعتبر توزع
عليه بالسوية وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود [قوله بناء على الأصح] يرجع لقول المتن
والأصح هو نصف الخ [قول المتن لا يفرمون] استشكل مسألة الاحسان بتفريم شهود التزكية .
﴿ كتاب الدعوى والبيّنات ﴾

[قول المتن عند قاض] مثله الحكم والسيد [قوله فلا يأخذها] أى لا يجوز أخذها وان كان
يقع الموقع في بعض أفرادها كالقصاص فليجمل الاشتراط في عبارة المنهاج للجواز واعلم أن
عقوبة الله تعالى لا بد فيها من الرفع الى القاضى أيضاً غاية الأمر أنها لا يدهى فيها

[قول]

فلا غرم) على من رجع
(في الأصح) لبقاء الحجة
والثاني عليه أو عليهما الثلث
لما تقدم (وان شهد هو
وأربع بمال) ورجعوا
(فقيل كرضاع) فعليه ثلث
وعليهن ثلثان (والأصح هو
نصف وهن نصف سواء
رجعن معه أو وحدهن)
لأنه نصف الحجة وهن معه
كذلك اذ لا يثبت المال
بالنساء وحدهن بخلاف
الرضاع (وان رجع ثنتان)
منهن (فالأصح لا غرم)
عليهما لبقاء الحجة والثاني
عليهما يرج بناء على الأصح
فيما قبلها (و) (الأصح أن)
شهود احسان أو صفة مع
شهود تعليق طلاق وعق
اذا رجعوا (لا يفرمون)
لأن ما شهدوا به لا يترتب
عليه الرجيم والطلاق والعق
والثاني ينظر الى توقفها
عليه فيفرم شهود الصفة
النصف وشهود الاحسان
الثلث وقيل النصف

﴿ كتاب الدعوى

والبيّنات ﴾

الدعوى اسم للادعاء
تعلق بمدعى باختلافه
تختلف البينة فجمعت
(تشترط الدعوى عند
قاض في عقوبة) لآدمي

﴿ كقصاص و) حد (قدف) فلا يأخذها مستحقها بدون رفع
الى القاضى لخطرها والاحتياط في اثباتها واستيفائها (وان استحق) شخص (عيناً) عند آخر

(فه أخذها) بدون رفع إلى القاضي (ان لم يخف فتنة والاوجب الرفع إلى قاض) تحرز عنها (أودى بنا على غير مجتمع من الأداء طلبه لا يصل أخفى منها أو على منكر ولا يئنه) له (أخذ جنس حقه من ماله) ان ظفر به (وكذا) (٣٣٥) غير جنسه ان فقهه هو المذهب

للضرورة وفي قول من طريق المنع لأنه لا يمكن من تملكه (أو على مفرع من منكر ولا يئنه فكذلك) أي له أخذ حقه استقلالاً (وقيل يجب الرفع إلى قاض) والأول قال فيه مؤنة ومشقة وتضييع زمان (وإذا جاز الأخذ فله كسر باب وقب جدار لا يصل للمال إلا به) ولا يضمن ما فوته (ثم المأخوذ من جنسه) أي الحق (بتملكه ومن غيره يبيعه) استقلالاً (وقيل يجب رفعه إلى قاض يبيعه) وفي المحرز رجح كلاهما طائفة وبدافيه بالأول وقوة كلام الشرح تعطى ترجيعه وفي أصل الروضة أحدهما عند الجمهور الاستقلال ثم بيع القاضي بعد إقامة الينة على استحقاق المال (والمأخوذ مضمون عليه) أي الأخذ (في الأصح) فيضمنه ان تلف قبل تملكه (ويبع) لأنه أخذه لغرض نفسه كالاستلام والثاني قال أخذه للتوثق والتوصل به إلى الحق كالترهن واذن الشرع في الأخذ يقوم مقام اذن المالك عليهما (ولا يأخذ) المستحق (فوق حقه ان أمكن الاقتصر)

أو غيره فكذلك ان عجز عن رفع إلى قاض أو عن اثباتها عنده أو لم يجد (قوله فله أخذها الخ) أي ان كانت تحت يد عادية والا كوديعة فلا بد من اعلامه خوف الارهاب مع محض الأمانة (قوله لم يخف) أي لم يظن (قوله إلى قاض) تقدم المراد به (قوله ولا يصلح) فيحرم ولا يملكه ويجب رده ويضمنه ان تلف (قوله أودينا) ومنه فتنة تزوجه يلحق به نفقة نحو القرية كأيأتي والمنفعة كالعين ان وردت على عين ويستوفى بنفسه وكالدين ان وردت على الذمة فيستوفى بما يأخذ من ماله (قوله على منكر) ومثله من لا يقبل اقراره كسي (قوله ولا يئنه) أوله يئنه أو امتنع أو طلبت مالا أو طلب الحاكم رشوة (قوله على مفرع من ولوصفرا أو قبل رفع لقاض ومثل الممتنع من يدعي اعسارا وان أقام به يئنه أو صدق بيمينه وهو يعرف كذبه أو يدعي تأجيلا كذبا أو يدعي اعسارا بنفقة قريب كذبا أو يحدد قرابته (قوله فله) بنفسه لا بوكيله (قوله كسر باب الخ) ولا يحتاج إلى اذن حاكم على المعتد ومحل الكسر ونحوه ان كان المالك له يئنه لم يتعلق به حق ولا يس محجور اعليه والا كزوج ومهار ومهرهون ومحجور فليس فلا (قوله للمال) وكذا الاختصاص (قوله بتملكه) أي بلفظ ان كان دون صفة حقه نحو مكسر عن صحيح وملكه بلا لفظ ان كان بصفة حقه فان كان بصفة أعلى كصالح عن مكسرة فهو كغير الجنس فيما يأتي (قوله يبيعه) أي بنقد البلد وان لم يكن جنس حقه ثم يشتري به صفة حقه ويملكه بلفظ وان كان بصفة حقه وعن شيخنا الرملي أن الذي بصفة حقه يملكه بلا لفظ بل بمجرد أخذه كالتقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال شيخنا ويجب أن يقدم في الأخذ النقد على غيره وغير الأمانة عليها قال البلقيني ولو كان مدينه محجور اعليه فليس لم يحزله أن يأخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة (قوله استقلالاً) أي ان لم يكن له حجة من يئنه أو علم قاض والا فلا بد من الرفع اليه (قوله ثم بيع القاضي) على الوجه المرجوح (قوله مضمون) أصلا وزوائد ويجب رد الزوائد (قوله قبل تملكه ويبيعه) وكذا بعد بيعه حتى يملكه أو يملكه على ماصر (قوله كالاستلام) من حيث كونه مضمونا لكونه أخذه لغرض نفسه والا فالضمان هنا بأقصى القيم وفي الاستلام بقيمة يوم التلف (قوله في الأصح لعذر) هو المعتمد (تنبيه) لوجاه المديون بوفاء دينه فقال

[قول المتن فله أخذها] ان كانت تحت يد عادية والا فليس سبيله الا الطلب منه [قول المتن ان لم يخف] ظاهره الاكتفاء بمجرد الخوف والوجه تخصيصه بما اذا غلب الخوف أو استوى الأمران [قول المتن إلى قاض] مثله أمير ونحوه ممن يرجى الخلاص على يده والمقصود عدم الاستقلال [قول المتن على غير مجتمع الخ] هو مخرج المنكر ولغير المجتمع [قول المتن أو على منكر ولا يئنه] قال الماوردي وغيره يلحق به ما لو كان يئنه ولكنه يجوز قوة سلطان المستحق قال في الاكافي وكذلك لو كان باب الحاكم فاسدا [قول المتن وكذا غير جنسه] لاطلاق قصة هند رضي الله عنها أن حقوقها مختلفة من دهن ومشط وأدم وحسب وكسوة وغير ذلك [قول المتن فكذلك] أي لقصة هند رضي الله عنها [قول المتن وقيل يجب] لأنه متمكن في الجمله وعلى هذا القول جماعة كثيرون ولذا اعتبر الزركشي التعبير فيه بقيل أقول لاوجه للاعتراض لاحتمال أن يريد أن يقابله الأصح لا الصحيح [قوله ولا يضمن الخ] أي كدفع الصائل [قول المتن يبيعه] أي بعد ثبوت الحق بالينة وقيل يواطئ رجلا يقر له بالحق ويمتنع من الدفع ويقر له بالأخذ بالمال وضعف كل بأن الأول يجزئ في تكليف الينة والثاني كذب فلذا رجح الاستقلال [قوله واذن الشرع الخ] اوضح لجهه كالاستلام كالرهن فان فيها اذنا

عليه فان لم يمكنه بأن لم يظفر بالمتاع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة في الأصح لعذره وبيع منه بقدر حقه ان أمكن بتجزئة والاباع الكل وأخذ من نخته قدر حقه ورد الباقي بهية ونحوها (وله أخذ مال غريم غريمه) كأن يكون لزيد على عمرو ومن ولسرو على بكر مثله لزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك

رد عمرو وقره بكره ولا حمود بكر استحقاق زيد على عمرو وكذا في الروضة كمالها و يؤخذ منه علم القريين بالأخذ وتزيل على
 مفردة الأول (والأظهر أن المدعى من (٣٣٦) يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه من يوافقه) ذكرنا لتعلق الدعوى بهما والثاني أن

المدعى من لو سكت خلى ولم يطالب بشئ والمدعى عليه من لا يخلى ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد بغير ما يدعي في ذمته أو عين في يده فأنكر فزيد لو سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من راءة عمرو وعمرو لا يترك ويوافق قوله الظاهر فهو مدعى عليه وزيد مدع على القولين ولا يختلف موجبهما غالبا وقد يختلف منه قوله (فالذا أسلم زوجان قبل وطء فقال الزوج أسلما معا فالتكاح باق وقالت أسلما مرتبا) فالتكاح (فهو) على الأظهر (مدع) لأن ما قاله خلاف الظاهر وهي مدعى عليها وعلى الثاني هي مدعية وهو مدعى عليها لأنها لو سكت تركت وهو لا يترك لو سكت لزعمها انفساخ التكاح فعلى الأول تخلف المراقب يرتفع التكاح وعلى الثاني يحلف الزوج ويستمر التكاح (ومنى ادمى فقد اشترط بيان جنس ونوع وفقر وحمه وتسكسر ان اختلفت بهما قيمة) كانه درهم فضة ظاهرة صحاح أو مكسرة واشترط ذلك

الشيخان لا يأخذ منه ولا يرد له شيئا كان بعد تملكه لأن تملكه كدفع المدين له نعم تسجته أنه لو خشي من رده ضررا فله أخذه الآن ثم رده عليه بوجه حيلة (قوله رد عمرو) أى منع عمرو زيدا عن الأخذ من مال بكر (قوله واقرار بكره) أى لعمرو يدينه قال شيخنا تبعا لما فى المنهج ولا بد من جحد بكر مال عمرو أو امتناعه من دفعه ونظرفيه بأن امتناع عمرو من زيد كاف في جواز الأخذ أخذا من التزويل المذكور بعده لكن لا بد من محز زيد عن مال عمرو (قوله يؤخذ الخ) أى لأن منع عمرو زيدا عن الأخذ من بكر فرع من علمه بارادة أخذه وظاهر كلامه أن هذا شرط لجواز الاقدام وهو ما يفيد شرح شيخنا آخر وفى كلامه ولا ما يفيد الجواز وأن الواجب أن يعلم زيد عمرا أنه أخذ من مال بكر لئلا يؤخذ منه ثانيا ظنا (قوله وتزويل الخ) يفيد أن لا بد كسر باب بكر وقب جداره وشرح شيخنا كالشارح وفى شرح الخطيب المنع (فرع) لو كان لكل من اثنين على الآخر دين وجحد أحدهما فلا شأن بجحد قدر دينه ليقع التقاس وان لم يكونا من التقود واختلف الجنس للضرورة (قوله ذكرنا) بألف التثنية للمدعى والمدعى عليه وبدونها لدفع توهم أنه لا حاجة لذكر المدعى عليه إذ ليس الكلام فيه وتقدم شروطهما في باب القسامة (قوله تخلف المرأة) المعتمد أن الذى يحلف هو الزوج على هذا أيضا كالثاني كارجحهما فى أنسكة الكفار لقوة جانبه باستمرار النكاح وفى عكس ما ذكر يصدق الزوج أيضا (قوله قدنا) أودينا مثليا أو متقومنا بمجبى السلم ذكر صفاته وان لم يختلف بها قيمة على المعتمد (قوله ظاهرة) نسبة الى السلطان الظاهر (قوله عينا) أى من غير التقدين وفيهما يذ كر قيمة أحدهما بالآخر (قوله وجب ذكر القيمة) أى مع الجنس كافى العباب ويسن ذكر الوصف (قوله ويكفى) أى يجب الضبط بالصفات مع ذكر الجنس وينبذ ذكر القيمة وعلم بما ذكر أن الدعوى لا تسمع بالمجهول نعم قد استثنى من ذلك مسائل تسمع فيها الدعوى بالمجهول للضرورة كوصية واقرار ودية وغرة وفرض مهر ومتعة وحكومة ورخص وفتنة وكسوة وحق اجراء الماء فى أرض جدت (قوله ادمى نكاحا) خرج مالو ادمى زوجية امرأة فلا يحتاج الى تفصيل قاله شيخنا عميرة ولو ادمت زوجية رجل فأنكر وحلف اليمين المردودة ثبتت زوجيتها ووجبت مؤنتها وحل له وطؤها ظاهر او كذا بلنا ان كان كاذبا في انكاره (قوله لم يكف الاطلاق) كأن يقول هذه زوجتى ولومن فقيه علف كما اقتضاء اطلاقهم نعم يكفى في أنسكة الكفار ما لم يذ كروا استمراره بعد الاسلام (قوله مرشد) أى عدل فان كان يصح عقده مع فسقه قال بولى يصح عقده (قوله وشاهدى عدل)

من المالك بخلاف هذا ولكن اذن الشرع كاذنهما [قوله بالأخذ] فلا يحل الأخذ عند الجهل لأن بكرا يتضرر بالأخذ منه ثانيا وأما قوله وتزويل الخ فالظاهر أن غرضه من جواز الأخذ تعويلا على امتناع عمرو ولا نظر الى اقدار بكر لأننا نجعل ماله هو مال عمرو لكن اعتمد الأذى خلاف ذلك [قوله لأنها لو سكت تركت] نوزع فى هذا بأن الزوج يدعى دوام التمسكين بمقتضى استمرار النكاح فلا تخلى لو سكت ثم الظاهر أن الكلام مفروض فيها لو ابتدأت بدعوى رفع يده عنها بحكم التعاقب والافلازوج لو ابتدأ لكان يترك وسكوته لو سكت ففيه المعنيان قال الزركشى [قول المتن معها] قال الزركشى مستدرك لأن من اعتبر القيمة اكتفى بها من الصفات [قول المتن وجب ذكر القيمة] قال الزركشى مع الجنس فيها يظهر [قول المتن لم يكف الاطلاق الخ] وجهه الاحتياط فى الأنسكة وكثرة اختلاف الأئمة فى شروطه .

[قول]

المفيد لعلمه لتصح الدعوى به (أو) ادمى (عينا تضبط) مثلية أو متقومة (كحيوان) وحبوب وثياب

(وصفها بصفة السلم وقبل يجب معها ذكر القيمة) هذا ان بقيت (فان تلفت وهي متقومة وجب ذكر القيمة) لأنها الواجب أو مثلية فلا يجب ويكفى الضبط بالصفات (أو) ادمى (نكاحا لم يكف الاطلاق على الأصح بل يقول نكحتنا بولى مرشد وشاهدى عدل ورضاعا

ان كانوا مشركين بأن كانت غير مجبرة والثاني يكفى الاطلاق فيه كالمال (فان كانت أمة فالأصح وجوب ذكر الهجرين طول) أى مهر طهرة (وخوف عنت) أى زنا المشترطين في جواز نكاح الأمة والثاني لا يجب (٣٣٧) ذكرهما (أو) ادعى (عقدا ماليا كبيع

وهبة كفى الاطلاق فى الأصح)

والثاني يشترط التفصيل فيقول في البيع تعاقدنا بغير معلوم ونحن جازا التصرف وافرقتنا عن تراص (ومن قامت عليه بينة) بحق (لبس له تحليف المدعى) على استحقيقه لأنه كلعن في الشهود (فان ادعى أداء) له (أو أبراه) منه (أو شراء عين) من مدعيها (أو هبتها وإقباضها) منه (حلفه) أى خصمه (على نفيه) وهو أنه ما تآدى منه الحق ولا أبراه منه ولا باعه العين ولا وهبها لياها (وكذا لو ادعى علمه بفسق شاعده أو كذبه) فانه يحلفه على نفيه (في الأصح) فانه لو أقر بذلك بطلت الشهادة والثاني لا يحلفه ويكتفى بظاهر العدالة وتعديل المزكين (واذا استهل) من قامت عليه البينة (ليأتى بدافع أمهل ثلاثة أيام) وقيل يوما فقط (ولو ادعى رق بالغ فقال أنا حر) بالأصله (فالقول قوله) وعلى المدعى البينة وان استخدمه قبل انكاره وجرى عليه البيع سرا را وتداوله الأيدي (أو رق صغير ليس في يده لم يقبل الا بينة أو في يده حكم له به ان لم يعرف استنادها

ولا يشترط تعيينهما (قوله وخوف عنت) واسلامها ان كان مسلما ويقول زوجنيها من له ولاية نكاحها من مالك أو غيره (قوله عقدا ماليا) أى غير المسلم كالمهر (قوله كفى الاطلاق) ولا بد من وصف الصحة لأنه مشروط في كل عقد (نفية) بحث الأذرعى أن الدعوى بنحو ريع وقف تكون على الناظر لا على المستحق وان حضر الاقوى وقف على جماعة معينين سواء شرط النظر لكن في حصته أو للقاضى المدعى عنده والدعوى عليهم ان حضروا أو على الحاضر منهم لكن لا يحكم عليه الا بعد اعلام الجميع بالحال ومن هذا القبيل الدعوى على الورثة أو بعضهم (نفية) قال شيخنا والذي استقر عليه رأى السبكي أن الحاكم ولو حنفيا لا يتوجه عليه ولا على نائبه دعوى لبيت المال أو نحو يقيم أو محجور تحت نظره أو وقف كذلك بل ينصب الحاكم مدعيًا ومدعى عليه عنده أو عند غيره فراجعوا تأمله (قوله فان ادعى أداء الخ) سواء ادعى ذلك حالة الدعوى عليه أو بعدها أو بعد الحكم عليه كالمال اليه شيخنا الرملى حيث أمكن سبق ما ادعاه على وقت الدعوى عليه (قوله حلفه) أى إن لم يكن حلف بين الاستظهار أو مع شاعده (قوله وهو أنه ما تآدى الخ) فان نكل في هذه المسائل حلف المدعى عليه وبطلت الشهادة قاله شيخنا الرملى (قوله علم بفسق شاعده) أى مثلال حال شهادته لا بعده هالأنه لا يؤثر كالمروم مثل هذا ما لوقاقت بينة بأعصار مدين فلدائه تحليفه لاحتمال مال باطن ومالوقاقت بينة بعين وقالت لا نعلمه باع ولا وهب فلخصمه تحليفه أنها ما خرجت عن ملكه لأنه يحتمل خروجها بغير ما ذكرنا لم يكن التحليف في هذه المسائل لعناني الشهود لأنه في دعوى مستقلة حكما (قوله من قامت عليه البينة) وهو المدعى عليه (قوله ليأتى بدافع) ولا بد من ذكر الدافع من العامى لاحتمال أن يعتقد ما ليس بدافع دافعا (قوله أمهل وجوبا) بكفيل أو ترسيم ان خيف هربه (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزاد عليها وان كانت بينته بعيدة بل يؤمر بدفع الحق ثم يأتى بالدافع بعد ذلك ولو عاد بعد الثلاث وطلب بين خصمه على نحو إبراء أو أقام بعض البينة أو كلها وطلب الامهال للتعديل أو التكميل أمهل ثلاثا أيضا ولو وفى الحق ابتداء ثم أتى ببينة ولو قبل الثلاث سمعت (قوله بالغ) عاقل رشيد (قوله بالأصله) قيد لقبوله بيمينه ففي غيرها لا بد من بينة وعمل تصديقه مالم يسبق منه اقرار بالرق (قوله وجرى عليه البيع) ويرجع مشتريه على بائعه بئنه وان كان أقر له بالملكية عنده (قوله صغير) أو مجنون (قوله حكم له به) ان خلف (قوله وهو مميز) أو بعد بلوغه أو المجنون بعد افاقه (قوله فانكاره لقوى) ظاهره وان ادعى عن ذرا (قوله ووجل) أى كله وتسمع بالحال كله أو بعضه وان ادعى بكمه ليس له الحال قال البلقيني وكذا لو كان كله مؤجلا وقصد بدعواه تصحيح عقد وقع فيه . (فرع) لا تسمع الدعوى بدین على معسر ليطالبه اذا أيسر .

[قول المتن ان كان يشترط] خرج ما لو كان لا يشترط فانه يخلف ذلك اشتراط تعيين الولي من أب أو جد قاله الزركشى (فرع) لو ادعى أنها زوجته لم يحتج للتفصيل ومسئلة الكتاب فيما لو ادعى أنه نكحها [قوله والثاني يشترط الخ] قال الشيخ عز الدين بل هو أولى بالاحتياط لأن الناس يتساهلون فيها بخلاف الأنكحة [قوله والثاني لا يحلفه] لأنه لم يدع عليه حقا [قول المتن أمهل ثلاثة أيام] لو قال لى بينة في المكان القلاني والأمر يز يد على الثلاثة ففهوم كلامهم عدم الامهال فلو قضى عليه ثم أحضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت ولو حضر الشهود بعد الثلاثة وطلب منه التعديل أمهل ثلاثة أيضا [قول المتن فالقول قوله] أى لأن الأصل في الناس الحرية [قول المتن ولا تسمع دعوى دين الخ] لو كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا سمعت

(٤٣) - (قلىو بنى وعميره) - رابع (الى النقطة) كما تقدم في كتاب اللقيط فان عرف استنادها اليه لم يقبل الا بينة في الأظهر (فلو أنكر الصغير وهو مميز) في صورة عدم الاستناد (فانكاره لقوى وقيل) هو (كبالغ) فلا يحكم برقه الا بينة (ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الأصح) اذ لا يتعلق بها الزام في الحال والثاني تسمع لفرض الثبوت والثالث ان كان له بينة تسمع لفرض التسجيل وان لم تكن له بينة لم تسمع

(فصل) فما أصر المدعى عليه على السكوت عن جواب الدعوى جعل كسكوتنا كل فترد اليمين على المدعى وعلى التسليم **(فان المدعى عليه عشرة فقال لا تلمني عشرة لم يكف حتى يقول ولا بعضها وكذا يحلف) ان حلف لأن مدعى العشرة مدعى لكل جزء منها فافترط مطابقة الانكار واليمين دعواه (فان (٣٣٨) حلف على نفي العشرة واقتصر عليه فناكل) عمادون العشرة (فيحلف**

(فصل) فيما يتعلق بجواب المدعى عليه (قوله أصر المدعى عليه على السكوت) لالدهشة ولا لغبارة والواجب على القاضي أن يشرح له الحال وكذا لو نكل ولم يعرف ما يترتب على التسكوت ليجب الشرح له أيضا وسكوت الأصم قبل علمه بالحال ليس ذكولا بخلاف عدم الإشارة من الأخرس بعد سماعه (قوله جعل كسكوتنا كل) أي ان حكم القاضي بسكوله أو قال للمدعى احلف أو نحو ذلك (قوله فيحلف) أي من غير تجديد دعوى الا ان اقتصر في الجواب على العشرة وحلفه القاضي عليها ثم أراد تحليفه على مادونها فلا بد من تجديد دعوى نعم ان استند موجب العشرة لعقد كبيع فيكفيه نفي العقد نحو ما بعته بعشرة ولو قال المدعى عليه عند طلب اليمين أنا أدفع المال ولا أحلف لم يلزم المدعى قبوله بغير اقرار وله تحليفه لعدم أسنه منه بعد ذلك أن يدعى عليه بما دفعه له وكذا لو قال ذلك عند ارادة حلف المدعى عمن الرد فيلزمه الحاكم أن يقر والاقال للمدعى احلف (قوله بجزم) وان لم يتحمل لصحة الدعوى به على المعتمد (قوله لنفي الجهة) أي السبب فلو تعرض لنفيه جاز لكن لو أقام المدعى بينة به لم تسمع بينة المدعى عليه بعد ذلك بأداء مثالا نهايتبت الحق وقد نفاه أولا ومن هذا ما لو ادعت عليه نفقة أو كسوة فيكفيه الجواب المطلق نحو لا يلزمني لها شيء وان علم تمكنه لاحتال مسقط خفي قاله شيخنا واعتمده ولو ادعى عليه ودعيه لم يكفه الجواب بلا يلزمني التسليم لأنه انما يلزمه التخلية فيجب بلا يلزمني شيء أو رددتها أو تلفت ونحو ذلك كلا يلزمني التخلية (قوله بيده مرهون أو مكرى) أي في الواقع (قوله أولا) بتشديد الواو وهو متعلق بجزم أو اعترف لا تخاف اذا معنى له قاله العراقي (قوله بسكون الحاء) لافادة أنه مصدر معمول لحلف وأن ضميره عائد على المدعى لا بفتحها المقضى أنه فعل جواب للشرط وأن ضميره عائد للمدعى به (قوله خيلته الخ) فلا يكتفي في الجواب في هذا وغيره أن يقول يفتي ما يدعيه لاحتال علمه أنه للمدعى وهو عاجز عن الانبات (قوله فاذا كره لأجيب) وعكس هذا مثلها كأن يدعى المرتهن على الراهن بدينه وخاف الراهن أن يجحد المرتهن الرهن ان اعترف له بالدين خيلته في الجواب أن يقول ان ادعت ألقا الراهن بها فلا يلزمني أو به رهن فاذا كره لأجيب ولا يكون

بالكل واستشكل بأنه ان لم يقل يلزمه التسليم الى لم تسمع وان قاله لم يصح وان فصل فهما دعوتان .
(فصل : أصر المدعى الخ) [قول المتن بجزم] أي وان قل لأن المدعى عليه ناكل عن كل مادون العشرة ثم الجزء يشمل ما لا يتحمل وهو كذلك بناء على صحة الدعوى به وهو ما صححه الرافعي رحمه الله تعالى [قول المتن فان أجاب] لو أجاب بالنفي المطلق كان له الحلف على نفي السبب (فرع) حلف على نفي السبب فأقام المدعى بينة به فأراد المدعى عليه أن يقيم بينة بالقضاء أو البراء لم تسمع لأنها ثبتت الحق وقد نفاه أولا (قوله والثاني يقبل قوله) أي بالنسبة الى ثبوت الاجارة والدين فانه لم يقل به أحد قاله العراقي (قوله أولا) قال العراقي الأحسن تقديمه عقب عنها أو تأخيرها عن اعتراف فان تعلقه بالخوف لا معنى له [قول المتن خيلته الخ] قال العراقي هذا يلزمه الجاء المدعى الى تعيين أحد القسمين وهو يتصور بذلك لأن البيئة قد تساعد على اقرار الخصم بألف مطلقا ولا يمكنهم تعيين الجهة وكما اكتفينا بالجواب المطلق في المدعى عليه اثلا يلزمه ما ليس يلزم لوعين الجهة وجب الاكتفاء باطلاق المدعى وعدم الجأته الى التعيين خوفا عما ذكر .

المدعى على استحقاق دون عشرة بجزء وبأخذه وإذا ادعى مالا مضافا الى سبب كما قرنتك كذا كفاه في الجواب لا تستحق بالفوقانية (على شيئا أو ادعى (شفعة كفاه) في الجواب لا تستحق على شيئا أو لا تستحق تسلم الشقص) وذلك لأن المدعى قد يكون صادقا ويعرض ما يسقط الدعوى ولو اعترف به وادعى المسقط طوبى بالبيئة وقد يجزم عنها فدعت الحاجة الى قبول الجواب المطلق (ويحلف على حسب جوابه هذا) ولا يكف التعرض لنفي الجهة (فان أجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه وقيل له حلف بالنفي المطلق) كجواب به والأول راعى مطابقة اليمين للجواب (ولو كان بيده مرهون أو مكرى وادعاه ماله كفه) في الجواب (لا يلزمني تسليمه) ولا يجب التعرض لذلك (فلو اعترف بالملك وادعى الرهن والاجارة فالصحيح أنه لا يقبل الا يمينه) والثاني يقبل قوله

بهونها (فان يجزم عنها) على الأول (وخاف أولا ان اعترف بالملك) للمدعى (جعهه) بسكون الحاء (الرهن والاجارة خيلته أن يقول) في الجواب (ان ادعت مسلما مطلقا فلا يلزمني تسليم) لمدعائك (وان ادعت مرهونا فلا ذكره لأجيب) وكذا يقال في الزوج (واذا ادعى عليه عينا) عقارا أو منقولا (فقال ليس هي لي أو هي لرجل لا أعرفه أولا يني الطفل

أو وقف على الفقراء أو مسجدا كذا فالأصح أنه لا تنصرف الخصومة عنه (ولا (٣٣٩) تنزع العين منه بل يحلفه للمدعي

أنه لا يلزمه التسليم) العين (ان لم تكن بينة) بها والثاني تنصرف عنه وينزع الحاكم العين من يده فإن أقام المدعي بينة على استحقاقها أخذها والا حفظها إلى أن يظهر مالكها وفي وجه في الأوليين تسلم العين للمدعي إذا لا مزاحم له (وان أقرب به) أي بالذكور (العين حاضر يمكن مخاصمته وتحليفه مثل فإن صدقه صارت الخصومة معه وان كذبه ترك في يد المقر) كما تقدم تصحيحه في كتاب الاقرار (وقيل يسلم إلى المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك) به (وان أقرب له نائب فالأصح انصرف الخصومة عنه ويوقف الأمر حتى يتم النائب فإن كان للمدعي بينة قضى بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر) إذ الخصومة معه فلا يحلف معها ومعه في الروضة كأصلها وان لم يكن للمدعي بينة فله تحليف المدعي عليه أنه لا يلزمه تسليمه اليه فإن نكل حلف المدعي وأخذه وإذا عاد النائب وصدق المقر رد إليه بلا حجة لأن اليد له باقرار صاحب

أحدهما بما يذكره مقر التردد مع الحاجة (قوله أو وقف على الفقراء أو مسجدا كذا) أي وهو ناظر عليه فيهما وإلا انصرفت عنه الخصومة إلى ناظره ونزعت العين منه إليه (قوله ولا تنزع العين منه) حتى لو ادعاه بعد ذلك لنفسه سمعت دعواه كما قاله القاضي مجلي وابن أبي عصرون (قوله بل يحلفه المدعي) فإن أقر أو نكل وحلف المدعي ثبت له العين في الأولين والبدل للحالولة في البقية وانما يلزمه البدل لاحتمال صدقه في اقراره وعدم انزع العين منه لاحتمال أن له ولاية عليها ومعنى عدم انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لاثبات الملك (قوله إن لم تكن بينة) ليس قيدا بل له التحليف ولو كان له بينة (قوله العين) مفهومه المجهول وقدره وحاضر مفهومه النائب وسيأتي ونمكن مخاصمته لا مفهوم له وانما هو لمناسبة ما بعده إذ المحجور كذلك وولي مقامه (قوله ترك في يد المقر) ولا تنصرف الخصومة عنه من بينة حيث الحلف على مثل ما مر (قوله قضى بها) نعم ان أقام ذواليد بينة أنها الغائب قدمت لقوتها باقرار ذي اليد له وانصرفت الخصومة عنه وان دعت تهمة كذبه ثم ان أثبت أنه وكيل عنه فهي تحت يده بالوكالة أو أنها مؤجرة معه فيده عليها بالاجارة وإلا فيده عليها بالاستصحاب (قوله قضاء على غائب) فيتقيد بمسافة السابقة فيه بأن يكون فوق مسافة العدوى (قوله فيحلف معها) هو المعتقد (قوله ومعه في الروضة كأصلها) قال شيخنا الرمي هو سبق نظر من الشارح لأن التصحيح فيها على مقابل الأصح المرجوح وقال بعضهم لعل النسخة الواقعة للشارح قد سقط منها المقابل فظن أن التفرغ والتصحيح على الوجه الصحيح وهو محتمل (قوله وان لم يكن للمدعي بينة) هو مراعاة لكلام المصنف والا فقدم أن له التحليف وان كان معه بينة (قوله فان نكل الخ) هو تفرغ على ما في الروضة ومعنى أخذه على هذا أخذه له كما مر ولا تنزع العين منه (قوله كعقوبة) لأدعى كقود وحدقنف وتزير وكدين تجارة مأذون أماعقوبة الله تعالى فلا تسمع الدعوى فيها كأن تقدم (قوله كأرض) ليس بوضمان متلف (قوله فعل السيد) قال في التهذيب فإن ادعى على العبد سمعت واعتمده شيخنا الرمي نعم تكون الدعوى والجواب عليه في دعوى القتل خطأ أو شبه عمد بمحل لو تمتع أنه لا يقبل اقراره به لأن الولي يقسم وتعلق الهبة برقبته وقد يكونان عليهما معا كما في نكاح العبد ونكاح المكاتب فإنه انما ثبت باقرارهما .

[قول المتن ان لم تكن بينة] قضيته عدم مشروعية التحليف مع وجودها وبعبارة الحرر يقيم البينة أو يحلفه [قوله فان أقام المدعي الخ] تفرغ على قوله والثاني ينصرف عنه الخ [قوله ترك في يد المقر] أي فتق الخصومة معه [قول المتن وقيل يسلم إلى المدعي] أي يمينه قال الامام هو باطل لأنه اعطاء بمجرد الدعوى [قول المتن لظهور مالك له] أي كمال الضائع قال في الروضة في موضع وهذا أقوى الوجوه [قول المتن فالأصح انصراف الخصومة] أي بالنسبة إلى قيمة العين وإلا فله تحليفه رجاء أن يقر فينرم البدل للحالولة وبعبارة الزركشي حكاية مقابل الأصح والثاني لا تنصرف بل يحلف أنها غيره لنزع الملك من يده باليمين المردودة لئلا يتخذ ذلك ذريعة إلى اسقاط الدعوى [قوله ومعه الخ] هذا وكذا قوله الآتي فان نكل حلف المدعي وأخذه انما هو مفرع في الروضة وأصلها على مقابل الأصح القائل بأن الخصومة لا تنصرف وأما على الأصح وهو انصرافها فالذي رأيته في الروضة ترجيح أنه قضاء على غائب كافي للمحتاج ثم قال بعد ذلك وجب قلنا بانصراف الخصومة فله التحليف لتفريم البدل لعل نسخة الشارح رحمه الله من الروضة وإذا قلنا ينصرف باسقاط لا أعنى عند التفرغ على الوجه الضعيف فيكون منشأ ذكره هنا سقم النسخة التي وقف عليها فجعل التفرغ على الضعيف بسبب ذلك تفرغا على الصحيح .

اليد ثم يستأنف المدعي الخصومة معه (وما قبل اقرار عبده كعقوبة فالدعوى عليه وعليه الجواب ومالا) يقبل اقراره به (كأرض فعل السيد) الدعوى به وجوابها لأن الرقبة التي هي متعلقة حتى السيد

وإلا مدعى ولا موصاية
ووكالة (وفي مال يبلغ نصاب
زكاة) عشرين مثقالا
ذهباً أو مائتي درهم فضة ولا
تقليظ فيها دونه إلا أن يراه
القاضي لجرأة في الحالف
فهو ذلك بناء على الأصح
أن التقليظ لا يتوقف على
طلب الخصم (وسبق بيان
التقليظ في) كتاب
(العنان) بزمان وهو بعد
عصر جمة ومكان كعند
منبر الجامع فيأتي هنا
والتقليظ بهما مستحب
وكذا بزيادة الأسماء
والصفات المذكورة هنا
كذلك كأن يقول والله
الذي لا إله إلا هو عالم الغيب
والشهادة الرحمن الرحيم
الذي يعلم من السر ما يعلم
من العلانية فلا قصر على
قوله والله كفى (ويحلف
على البت في فعله) اثباتاً
كان أو نفياً لأنه يعلم حال
نفسه (وكذا فعل غيره)
أى على البت (إن كان
لثباتاً) لأنه يسهل الوقوف
عليه (وإن كان نفياً فعلى
نفي العلم) أى لأنه لا يعلمه
لأنه يسهل الوقوف عليه
(ولو ادعى ديناً لمورثته فقال
أبرأني حلف على نفي العلم
بالبرامة) وهو حلف على
نفي فعل غيره (ولو قال جنى

(فصل) في كيفية الحلف وضابط الحالف (قوله قلظ بين) ندبا وإن أسقطه المدعى أو المدعى عليه
وان امتنع منه فهو ناكل (قوله فيما ليس بمال) وليس بنجس لأنه لا تقليظ فيه (قوله كدعوى دم)
أى حمد لأن غيره كالمال (قوله وعق) فتقليظ على العبد مطلقاً وعلى السيدان بلغت قيمة العبد نصاباً وفي
طلاق وكذا في خلع إن بلغ عرضه نصاباً مطلقاً ولا فعلى الحالف منهما أن كان المدعى الزوجة فإن كان المدعى
الزوج فلا تقليظ عليهما (قوله وموصاية) كأن يحلف على إثبات كونه وصياً على من أنكرها (قوله
ووكالة) على من أنكرها ولو في درهم (قوله عشرين مثقالاً الخ) دفع به توهم أن يراد بالنصاب من
الحيوان أو النبات لأنها وغيرهما تعتبر بما يساوى نصاب النقد المذكور ويعتبر بالنصاب بدعوى الخصمين فلو
اختلفا في شيء فقال أحدهما عشرين مثقالاً والآخر تسعة عشر مثقالاً فلا تقليظ لعدم اتفاقهما على النصاب
(نفيه) دعوى حق المال كأجل وخيار تابعة للمال الذي هو فيه (قوله فله ذلك) أى التقليظ
وكذا في النجس إذا رأى ذلك (قوله بزمان ومكان) أى لا يجمع وتكرير ألفاظ (قوله بعد عصر
جمة) أى في المسلم وفي الكافر بغيره (قوله كعند منبر الجامع) أى في المسلم ولو أتى وإن كانت
محدرة وإن لم تحضر مجلس الحكم للدعوى كالمس (قوله معهما) أى الزمان والمكان (قوله كأن
يقول والله الخ) أى في المسلم أما اليهودى فبالله الذي أنزل التوراة على موسى ونجاة من الفرق والنصراني
فبالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى والمجوسى والوثنى فبالله الذي خلقه وصوره ويحرم على القاضي أن
يحلف بطلاق أو عتق أو نذر أو يجب عزله قال شيخنا ومعه في قاض لا يرى مقلده ذلك ولا يحرم على غير
القاضي التحليف بما ذكر نعم المحكم كالقاضي (قوله الرحمن الرحيم) ووجد في كلام الشيخين زيادة
الطالب الغالب المدرك المهلك وهو مبنى على رأى الضعيف المرجوح من أن أسماء الله ليست توقيفية قال
في الروضة ويندب وضع المصحف في حجر الحالف به وأن يقرأ عليه أن الذين يشتركون بعهده الله الآية وأن
يعظه قال بعضهم ويندب تحليفه قائماً (قوله في فعله) المراد به ما ليس فعل غيره فيشمل نحو تعليق نحو طلاق
بطلوع الشمس وظهور عيب مبيع وما وقع منه حالة جنونه (قوله لأنه يعلم حال نفسه) أى شأنه ذلك (قوله
وإن كان نفياً) أى مطلقاً فإن كان نفياً مقيداً حلف على البت أيضاً (قوله فعلى نفي العلم) أى إن ادعى عليه
العلم وإن لم يعلم المدعى علم المدعى عليه بذلك والافعال شيخنا يحلف على البت ونوزع فيه (قوله جنى عبدك)
أى المميز والافهوك بالبهيمة فيه القطع كإثباتى والإضافة فيه للإلابة لأن المراد من هو تحت يده ولو معاراً أو

(فصل: قلظ اليمين الخ) [قول المتن قلظ بين الخ] وذلك لأن اليمين موضوع لفرع شرع التقليظ مبانة
اختص بما هو متأكد في نظر الشرع [قوله عشرين مثقالاً الخ] أى فليس المراد أى نصاب حتى من الأبل
مثلاً [قوله مستحب] بخلاف الجمع لا يأتى هنا [قوله لأنه يعلم] أى وبديل ما روى أبو داود أن حضرمياً ادعى
على كندى أرضاً بأن أباه اغتصبها منه فأنكر الكندى فقال له الحضرمي تحلف بالله أنك ما تعلم أن أباك
اغتصبها فقها الكندى لليمين ولم ينكر النفي صلى الله عليه وسلم ذلك (فرع) لو حلف في هذا على البت اعتد
به ويحمل على نفي العلم لأن الاحاطة به غير ممكنة كالوقال الشاهد أشهد أنه وارثه لا وارث له سواء كان هذا النفي
محمول على نفي العلم قال الزركشى ولو كان نفياً محصوراً في نفي أن يحلف على البت كما تجوز الشهادة ويمتنع بالنفي
المطلق وأعلم أيضاً أن اليمين على نفي العلم إنما توجه إذا تعرض المدعى لأنه يعلم المدعى به بل لا تسمع دعوى
المدعى إلا بد كذا في شيء لو علق بامر طائر مثلاً وطلب يمينه فهى على البت وليس ذلك فعله ولا فعل غيره
بل هو لحق شيء فيحلف إن هذا الطائر غراب فالخامس أن اليمين على البت لا على نفي فعل الغير [قول المتن
أبرأني] أى وأنت تعلم ذلك إذ لا بد من هذا في مثل هذه الدعوى [قول المتن فالأصح] قال الرافى إن قلنا

يتعلق

عبدك على بما يوجب كذا فالأصح حلفه على البت) لأن عبده ماله وفعله
كفعله والثاني ينظر إلى أنه فعل غيره (قلت) أخذنا من الرافى في الشرح (ولو قال جفت يمينتك حلف على

مضروبا وكذا البينة الآتية لأن الدعوى على من معها (قوله ويجوز البتة) هو المعتمد (قوله جواز) فاعل تقدم وتقل مصدر عطف عليه واعتمد شيخنا الرمي اطلاق ما هنا لوضف ما في الشامل وقال الماوردي وما لا يجوز الحلف عليه لا يجوز الدعوى به وله المطالبة به (قوله نية القاضي) ومنه كل من له ولاية التحليف (قوله المستحلف) أي الطالب للحلف فلا بد من طلبه وطلب الخصم ومولاة اليمين وكونها بما يجوز الحلف به ممن يجوز له التحليف (قوله بحيث لا يسمع القاضي) فإن سمعه عزره وأعاد اليمين عليه رجوعا فإن وصلها بكلام لم يفهمه القاضي نهى عنه وأعادها أيضا فإن قال كنت أذ كر الله قال له ليس هذا موضع الذكر قال بعض مشايخنا والمراد بسماعه علمه بذلك ولو باخبار عدل أو الخصم ان اعتقد صدقه فراجع (قوله وفي ذلك) عائد لذكر كور من التورية وما معها (قوله الفاجرة) فيه إيماء إلى أنه لو كان الحالف محققا في الواقع نفعته التورية لأنها حينئذ غير فاجرة كالأخذ من ماله بنحو ظفر فادعى عليه أنه أخذ من ماله بغير إذنه وطلب تحليفه على ذلك فحلف ونوى بغير استحقاق لم يكن آمنا ولم تكن يمينه فاجرة كما قاله البلقيني وهو المعتمد (قوله أو حلفه غير القاضي) أو القاضي بنحو طلاق أو عتق أو نحوه كالمس (قوله أو خصم) خلافا لابن عبد السلام (قوله وتنفعه التورية) وإن حرمت حيث يبطل بها حق مستحق فنفعها من حيث عدم اعتقاد اليمين (قوله في دعوى) قيده ليوافق أصله كالروضة وأصلها والوجه عدم التقيد واصلها مراد المصنف كما قاله شيخ الاسلام ليشمل طلب القاذف بين المقدوف أو وارثه على أنه ملازني وقال الرافعي لو أدت زوجة وقوع الفرقة بينها وبين زوجها حلف على نفسها ولو علق الطلاق بفعل من أفعالها فزعمته وأنكر فطلبت يمينه لم يحلف قال بعضهم هذا مشكل فليراجع (قوله لو أقر الخ) خرج به نائب المالك كوكيل ووصى وقيم فلا يحلف لأنه لا يصح إقراره (قوله البينة على المدعي واليمين على من أنكر) قالوا والمعنى فيه أن جانب المدعي ضعيف لمخالفته للأصل فكلف الحجة القوية وجانب المدعي عليه قوى لموافقته للأصل فاكتفى منه بالحجة الضعيفة (قوله اليمين على المدعي عليه) هر بيان لمن أنكر في الرواية قبله (تنبيه) يستثنى من هذه القاعدة التي ذكرها المصنف مسائل تطلب من الطولان (قائمة) لا يجوز عندنا أخذ مال على ترك اليمين (قوله ولا يحلف قاض) أي قبل عزله كما تقدم (قوله أناسي) أوسفيه محجور (قوله لم يحلف) نعم لو كان كافرا مسبيا أثبت وادعى تحليفه حلف لسقوط القتل عنه والحكم برقه لوجود علامة البلوغ مع حقن الدم فإن أنكر قتل (قوله لبراءة) أي في غير نحو الوديعة إذا حلف الوديع على عدم استحقاق المودع مثلا (قوله أقام بينة) ولو شاهدا ويمين (قوله حكم بها) ولا يعزr اطالاف خلافا لما يفعله جهة القضاء لاحتمال

يتعلق الأرض بالرقبة فعلى البتة أو سهاو بالذمة معا فعلى نفي العلم لأن العبد ذمة وتكون الرقبة كالمرتبة بما ثبت في الذمة [قول المتن قطعا] أي لأنه لا ذمة لها [قوله أنه لا يجوز الخ] فديقال لا يجعل الظن المؤكد المذكور هنا في المتنازع الا بالذ كبر [قول المتن فلو وري أو تأول] قال الزركشي التورية قصد ما يخالف ظاهر افظله والتأويل اعتقاد خلافة لشبهة عنده كالخني في شفعة الجوار [قول المتن بحيث لا يسمع] أي ألو سمعه فلا يعتد باليمين وتعاد [قوله في دعوى] هذا صحيح للعبارة لكن مع ذلك لا يلائم قوله الآتي فأنكر الا أن يؤول بمعنى صمم على الانكار. نعم قيل عبارة للمتنازع تشمل ما لو طلب القاذف بين المقدوف أنه ملازني أقول هذه دعوى فهي يمين في دعوى ثم هذا الضابط يرد عليه اليمين المردودة [قول المتن ولا يحلف قاض] هذا يخرج عن الضابط إن أر بد توجه الدعوى لأنها هنا غير مسموعة وإن مشينا على ظاهر المتنازع في تعبيره باليمين فهذا يستثنى من الضابط [قول المتن أناسي] لو قسم المال بين الثراء فظهر شخص وقال لبعضهم أنت تعلم ثبوت ديني لم يحلف [قول المتن ثم أقام بينة] أي ولو شاهدا مع يمين

(بظن مؤكده يستمد خطه
أرخط آية) وتقسم في
كتاب القضاء جوار الحلف
اعتمادا على خط مورثه
إذا وثق بخطه ولما قته وتقل
الشبهين عن الشامل أنه
لا يجوز له الحلف اعتمادا
على خطه حتى يتذكر
(وتفسير نية القاضي
المستحلف) للخصم (فلو
ورى أو تأول خلافا أو
استثنى بحيث لا يسمع
القاضي لم يدفع) ذلك (إم
اليمين الفاجرة) وفي ذلك
حديث مسلم اليمين على نية
المستحلف حل على القاضي
قال في الروضة إذا حلف
الانسان ابتداء أو حلقه
غير القاضي من قاهر أو
خصم أو غيرهما فلا اعتبار
بنية الحالف وتنفعه التورية
(ومن توجهت عليه يمين)
في دعوى وفي المحسر
والروضة وأصلها بدل يمين
دعوى (لو أقر بمطالبة بقرته
فإن أنكر حلف) لحديث
البينة على المدعي واليمين
على من أنكر رواه البيهقي
وفي الصحيحين حديث
اليمين على المدعي عليه
(ولا يحلف قاض على تركه
الظلم في حكمه ولا شاهد
أنه لم يكذب) في شهادته
لأن منصبهما يأتي ذلك
(ولو قال مدعى عليه لا
صبي) وهو محتمل (لم يحلف
موقوف) (حتى يبلغ) فيدعى عليه (واليمين تفيد قطع الخصومة في الحال لبراءة فلو حلفه ثم أقام بينة) بقطعه (حكم بها)

(فليحلف أنه لم يحلفني) عليه (مكن) من ذلك (في الأصح) لأن ما قاله محتمل غير مستبعد والثاني المنع إذ لا يؤمن أن يدعى المدعى أنه حلف على أنه ما حلفه وهكذا في دور الأمر ولا ينصل . وأجيب بعدم سماع ذلك من المدعى لثلاث يتسلسل (وإذا نكل) المدعى عليه عن الحلف المطالب منه (حلف المدعى) لتحويل الحلف إليه (وقضى له ولا يقضى) له (بنكوله) أي المدعى عليه لأنه عليه الصلاة والسلام رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد (والنكول أن يقول أنا نكل أو يقول له القاضي احلف فيقول لا أحلف) فتقوله هذا نكول (فان سكت حكم القاضي بنكوله) لئلا لم يظهر كون سكوته لهنة وغباوة ونحوهما (وقوله) أي القاضي (المدعى احلف حكم بنكوله) أي المدعى عليه في سكوته وفي الروضة كأصلها نازل منزلة الحكم به (واليمين المردودة) وهي يمين للمدعى بعد نكول المدعى عليه يرددها هو أو القاضي (في قول كينة

نسيانه (قوله لما ذكر) وهو عدم البراءة الشاهد له حديث أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلا بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف كذبه (قوله عند قاض) أو أطلق وسواء عين القاضى أو أطلقه فان قال للقاضى المدعى بين يديه حلفني عندك فان ذكر لم يحلفه والاحلفه ولا عبرة بأقامة بيته أنه حلفه حيث لم يذكر (قوله مكن من ذلك) فاذا حلف طالبه بالحلف وقول الروضة طالبه بالمال سبق قلم فان أقام بيته بأنه حلفه فكما لو حلف ويجهل لأقامتها ثلاثة بطله وإذا لم يقمها وعاد الى الحلف مكن منه وان نكل حلف المدعى عليه يمين الرد وانصدفت الخصومة والدموى ولا تسقط يمين الأصل الابدعى أخرى لأنهما الآن في غير الدعوى الأولى (قوله وإذا نكل) هذا شروع في النكول ولذلك عبر عنه شيخ الإسلام بفصل من زيادته (قوله حلف المدعى) أي بعد طلب اليمين منه وهذا في الحكم للعين وسيأتي مقابلة كالفقراء وإذا حلف ثبت حقه وإن لم يقض له القاضي به على الأصح فان قضى ثبت قطعا وهذه المذكورة في كلامه بقوله وقضى له لعدم ذكره الخلاف فيها (قوله ولا يقضى له بنكوله) خلافا لآبي حنيفة وأحمد رضى الله عنهما (قوله والنكول الخ) هذا بيان لقوله نكل المتقدم (قوله أو يقول) أي بعد عرض اليمين عليه ويندب تكرير العرض عليه ثلاثا (قوله احلف) خرج ما لو قال له أتخلف بالاستفهام فتقوله بعده لا أحلف ليس نكولا (قوله فتقوله هذا نكول) فيه إيماء الى الاعتراض على عبارة المصنف ومن النكول عدوله عما ذكره له القاضي من الأسماء كقوله قل والله فقال والرحمن أو عكسه لأن للقاضى أن يحلف بالرحمن على العتد خلافا للبقين وكذا امتناعه من التخليط باللفظ أو الزمان أو المكان فنكول على المعتد بخلاف ما لو امتنع عن الصلة كقوله قل والله فقال بالله أو بالله أو عكسه فليس نكولا على المعتد (قوله حكم القاضي بنكوله) فيقول حكمت بنكولك أو بأنك نكل ونحو ذلك فلا يكون بسكوته نكولا قبل الحكم به بخلاف ما تقدم قبله (قوله إذا لم يظهر الخ) ليس قيد الصحة الحكم بنكوله لأنه صحيح وان ظهر له ذلك لتقصير المدعى عليه غالبا بعدم تعلمه مثلا وانما هو قيد لعدم وجوب التنبيه على القاضي لأنه اذا ظهر له منه ما ذكر وجب تنبيهه على المعتد كما يجب عليه أن يبين للجاهل ما يرتب على النكول وحكمه أن يقول له ان نكلت عن اليمين حلف المدعى وأخدمتك الحق وإذا حكم بلا قول فقد حكمه أيضا (قوله نازل منزلة الحكم به) وكذا اقبال القاضي على المدعى ليحلفه وان لم يقل له احلف نازل منزلة الحكم بنكوله أيضا وللدعى عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله حقيقة أو تزيلا وللدعى أن يعود الى طلب اليمين منه مطلقا واذا طلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى يمين الرد لأنه أبطل حقه برضاه ملصمه ولو طلب بعد إقامة شاهد تحليف المدعى عليه فهذا لا ينفعه بعد ذلك الا لينة لتقصيره ولو هرب المدعى عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الخالف على المدعى (قوله وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه) هو المعتد فيجب بفراغها الحق كما مر (قوله لم تسمع) هو المعتد

[قول المتن حكم القاضي] أي لابد من الحكم في حالة السكوت كأن يقول جعلتك نكالا أو يقول للمدعى احلف بخلاف التصريح بالنكول فانه يرد اليمين معه من غير توقف على الحكم وحيث حكم بالنكول فليس للدعى عليه أن يطلب العود الى اليمين الا برضا المدعى ولو رضى فلم يحلف لم يكن للدعى أن يعود الى الحلف لأنه أبطل حقه برضاه بيمين المدعى عليه قاله في الروضة [قول المتن كينة] أي تغليباً لجانب المدعى فتجعل يمينه بمنزلة بيته يقيمها والثاني غلب جانب المدعى عليه تزيلا لنكوله منزلة إقراره [قول المتن لم تسمع] قد خالف الشيخان ذلك في موضع آخر وقالوا بالسماع لأنه إقرار قد يرى ومقوله الزركشى

[قول]

وفي الأظهر كإقرار المدعى عليه فلا أقام المدعى عليه بعدها بيته بأداء أو إبراء

لم تسمع على الثاني لتكذيبه لما بأقراره وتسمع على الأول (فان لم يحلف المدعى ولم

يتعلل بشئ سقط حقه من اليمين وليس له مطالبة الخصم) وله أن يقيم اليانة (وان تعلل باقامة بينة أو مراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وقيل أبدا) لأن اليمين حقه فله تأخيرها الى أن يشاء كالبينة وفرق الأول بأن البينة (٣٤٣) قد لا تساعد ولا تحضر واليمين اليه

(وان استمهل المدعى عليه حين استعطف لينظر حسابه لم يمهل) الآن يرضى المدعى لأنه مقهور بطلب الاقرار أو اليمين بخلاف المدعى (وقيل) يمهل (ثلاثة) كالمدعى (ولو استمهل في ابتداء الجواب) لينظر في الحساب (أمهل الى آخر المجلس) قال في الروضة كأصلها ان شاء أى المدعى (ومن طوب بركة فادعى دفعها الى ساع آخر أو غلط خالص وأزمنه اليمين) على وجه (فشكل وتعذر رد اليمين) بأن لم ينحصر المستحقون في البلد ولارد على السلطان والساعي (فالأصح أنها تؤخذ منه) لأنه لم يأت بدافع والثاني لا إذ لم تقم عليه حجة وان انحصر المستحقون في البلد ومنعنا نقل الزكاة وهو أظهر ردت اليمين عليهم ويتعذر الرد على السلطان والساعي وان قلنا باستحباب اليمين وهو الأصح المتقدم في باب زكاة النبات لم يطالب بشئ (ولو ادعى ولى صبي ديناه) على شخص (فأنكر ونكل) عن الحلف (لم يحلف الولي)

سواء في العين والدين (قوله سقط حقه من اليمين) ولو في مجلس آخر وان لم يحكم القاضي بنكول خصمه (قوله وليس له مطالبة الخصم) ولو في مجلس آخر أيضا ولا ينفعه الإقامة البينة ولو شاهد أو يمينا (قوله وان تعلل) الأولى أبدى عذرا لأن التعلل للهو والاشتغال (قوله أمهل) وجوبا كإس (قوله ثلاثة أيام) غير يومى الامهال والعود ولا يزداد عليها كاتقدم ولو أقام شاهدا وطلب الامهال لانعام السنة أمهل ثلاثة أيضا وكذا التعليل (قوله لينظر حسابه) خرج استمهاله لاقامة بينة فيمهل ثلاثا كاتقدم وتقدم أنه لو كانت بينة بعيدة أمر بدفع الحق ولا يترك لاحضارها وله بعد ذلك أن يأتي بالدافع (قوله أى المدعى) هو من تصرف الشارح وهو مرجوح لأن امهال المدعى لا يتوقف على زمان فالعتمد أن الضمير عائد الى القاضي والمراد بالمجلس الى آخر النهار (فرع) لو نكل مدعى عليه بنحو وقف عام أو مسجد أو مال ميت بلا وارث أو على وارث بوصية من تركته ميتة حبس المدعى عليه الى أن يقر أو يحلف وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله على وجه) أى مرجوح كإس في بابه (قوله فالأصح) أى على الوجه المرجوح المذكور وكذا ما بعده (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله لم يطالب بشئ) وان انحصر المستحقون وأنكروا الدفع (فرع) من طوب بجزية فادعى مسقطا فان أمكن كأن ادعى أنه أسلم قبل مضى الحول وكان غائبا وحلف لم يطالب فان لم يمكن أو أمكن ولم يحلف أخذت منه وليس ذلك من القضاء بالنكول بل لعدم الدافع (قوله ولى صبي) وتقدم أن الوكيل والوصى والقيم وكذا الساعي كالولى وكالصبي المجنون (قوله لم يحلف الولي) خرج بالحلف اقامة البينة فيغيرم بها فان ادعى مسقطا كأداء آخر الى السكالم ويحلفه (قوله حلف) محل الخلاف اذا حلف على ثبوت الدين أما اذا أراد اثبات تصرفه فله الحلف قطعا ويثبت المال تبعاً . (فصل) في تعارض البينتين (قوله أى كل الخ) فيه دفع توهم أن العين مشتركة بينهما وأن كل واحد يدعى بحصة منها فتأمل (قوله أنكرهما) فان أقر لأحد هما ولو بعد اقامة البينة عمل باقراره .

[قول المتن سقط حقه] أى في هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه على اليمين على حكم القاضي بنكوله [قول المتن لينظر حسابه] خرج ما لو طلب الامهال لاقامة بينة بأداء أو ابراء فانه يمهل ثلاثة أيام قاله الزركشى ولو زعم أنها غائبة فالظاهر أنه لا امهال وقد تعرض لنحو المسئلة في متن الروض في الكلام على بينة الداخل والخارج [قول المتن فالأصح الخ] هذا كلامى من قوله لا يحكم بالنكول بل باليمين والتحقيق أنه لاحكم فيهما بالنكول بل بالحكم مستند للأصل لأن الحكم بالنكول ليس في مذهبننا [قول المتن لم يحلف الولي] قال في القوت كالحلف الساعي والوكيل انتهى فليقتبه لمسئلة الوكيل فيما يباشر فيه فانه لا يحلف كالولى والباوى تم بها [قول المتن وقيل يحلف الى آخره] هو مرجوح في الصداق حيث قال لا يتحالف ولى الصغير مع الزوجة فيه . (خاتمة) من وجب عليه عين قل المصنف عن البويطى جواز اقتدائها بالمال والمذهب المنع فان ذلك من قول البويطى لامن قول الشافعى رضى الله عنهما قال شريح في روضه لا يجوز عندنا خلافا لمالك . (فصل: ادعيان الخ) [قول المتن سقطنا] لأنهما متعارضا الموجب فأشبهنا الدليلين اذا تعارضا [قول المتن وفي قول تستعملان] أى صيانته عن الاسقاط بقدر الامكان وقوله في قول استدل بحديث شخصين اختصاصا في شئ وأقام كل بينة فجعل بينهما واستدل الثاني بحديث روى بمعناه والثالث بالقياس على

لأن اثبات الحق انير الحالف بعيد (وقيل يحلف) لأنه المستوفى (وقيل ان ادعى مباشرة سببه حلف) والا فلا يحلف

(فصل) اذا (ادعى) أى كل من اثنين (عينان يثبتان) أنكرهما (وأقام كل منهما بينة) بها (سقطنا) فيصار الى التحليف فيحلف لكل منهما يمينا (وفي قول تستعملان) فتترع العين منه وعلى هذا (في قول تقسم) بينهما أى يكون لكل نصفها (و) في (قول يقرع

بينهما فيأخذها من خرجت قرعته (و) في (قول بوقف الأمر حتى يبين أو يصطلحا) وسكت في الروضة كأصلها عن ترجيح واحد من الثلاثة (ولو كانت في يدها وأقاما بينتين بقيت) في يدهما (كما كانت) على قول السقوط وتجعل بينهما على قول القسمة ولا يجيء الوقف وفي القرعة وجهان (٣٤٤) (ولو كانت بيده) وحده (فأقام غيره بها بيته وهو بيته قدم صاحب اليد) ترجيحاً

(قوله وسكت في الروضة الخ) وقضية كلام الجمهور ترجيح الثالث لأنه أعدل (قوله في يدهما) أولاً في يد أحد (قوله بقيت في يدهما) إن لم يكن مرجح لأحدهما ومنه اليد الآتية وظاهر أن مقيم البيته أولاً في الذي بيدهما يحتاج إلى إقامتها ثانياً للنصف الذي بيده لتقع بعد بيته الخارج ولو أقام كل منهما بيته بما في يد الآخر حكم له به وبقيت في يدهما وكذا لو لم تكن بيته سواء حلف كل منهما أو نكلا (قوله بيده وحده) أي لا عن التقاط والافهمي كالعدم (قوله ترجيحاً لبيته بها) أي باليد وان كانت بيته شاهداً وبينا والأخرى شاهدين ومن المرجح ما لو شهدت أحدهما بفسب والأخرى بشراء فتقدم هذه لصحة قتلها ولو شهدت بيته الخارج بأن الداخل أقر له بالملك قدمت ما لم تشهد الأخرى بانتقاله من المقر والافتقار وتقدم من قالت اشتراه من زيد وهو ملكه على من قالت وهو في يده وتقدم من قالت وهو في يده على من قالت وتسلمه منه وليس من المرجح بيته وقف ولا بيته مع حكم فلو أقامت بفت من وقف وقفاً ولو مع حكم به بيته أن أباه باعه لها أو ملكه لها قبل وقفه سمعتو بطل الوقف قاله شيخنا الرملي وترجح الحكم بالصحة أو المطلق لجله عليها على الحكم بالموجب (قوله بعد بيته المدعى) ولو قبل تعديها نعم إن كان في إقامة بيته الداخل أولاً دفع ضرر كدفع تهمة سرقة سمعت ولا يحتاج لإعادتها بعد بيته الخارج قاله شيخنا الرملي (قوله مستنداً الخ) لا بد من ذكره في الدعوى وفي الشهادة والا فلا تسمع (قوله واعتذر الخ) ليس بقيد إلا إن ظهر ما يخالفه على المعتمد كما قاله الولوي العراقي المشهور بالولي العراقي (قوله بما قاله) خرج ما لو شهدت كل بيته بأنه اشتراه من صاحبه فتقدم بيته ذي اليد (قوله الآن يذكر انتقالاً) قال شيخنا الرملي ولا بد من ذكر سبب الانتقال في هذا وفي نظائره كإقرار أو حبة أو شراء فلو أقام بيته أنه أقر له بها والآخر بيته بأنها ملكه قدمت الأولى لذكر السبب (قوله مؤاخذه له بإقراره) ولو حكماً كاليمين المردودة (قوله لم يشترط ذكر الانتقال) قال شيخنا ولا يشترط ذكر السبب هنا مطلقاً كما قاله الجمهور بخلاف ما تقدم بأن ذاك في دعوى واحدة بخلافه هنا (فرع) لو قال وهبته له وملكه لم يكن إقراراً بلزوم الحبة لجواز اعتقاده لزومها بالعقد (فتبينه) لو اختلف زوجان أو أدارتهما أو أحدهما ووارث الآخر في أمتعة دار أو ابن صلحت لأحدهما فقط ولا يبينه ولا اختصاص بيد فكل تحليف الآخران حلقة جعلت بينهما وإن حلف أحدهما قضى له شيخنا الرملي (قوله رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يقبلن فيه (قوله شاهدو يمين) أي وليس معه يدوالارجح (قوله رجح الشاهدان) وكذا الرجل والمرأتان وكذا مالوزوجها وبيان ونسي أسقهما (قوله فيأخذها من خرجت قرعته) أي مع اليمين بناء على أن الحكم بدعواه مع القرعة فإن قلنا باليمين فلا وحكي الأول في البحر عن النص وعامة الأصحاب (قوله عن ترجيح واحد الخ) ورجح الرافعي الثالث في التحالف ولو كانت البيتان في نسب سقطت الأقوال الثلاثة وليس هناك إلا القيافة (قول المتن ومن أخذ الخ) هذه المسئلة في الحقيقة من فروع قوله قبل ذلك ولو أزيلت يده بيته وإنما أخرها إلى هنا لبيان الفرق بين ما استحق بالإقرار وما أزيل بالبيته لكن قد سلف أن بيته الداخل تحتاج أن تضيف إلى ما قبل الإزالة وحينئذ فلا وجه لمقابل الأصح فليتأمل (قوله لأن القلب الخ) وكنظيره من الرواية وفرق الأول بأن الشهادة نص فيتبع (قوله ترجيح إلى آخره) جواب عن قول الزركشي إن الذي رجحه الرافعي طريق الخلاف وفي الثانية طريق القطع (قوله لأنهما الخ) وأيضاً فالخالف

ليفته بها (ولا تسمع بيته الإبهى بيته المدعى) لأنه وقت إقامتها (ولو أزيلت يده بيته ثم أقام بيته بملكه مستنداً إلى ما قبل إزالة يدهما هتتر بفيته شهوده سمعت وقدمت) لأنها إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء (وقيل لا) والقضاء بحاله (ولو قال الخارج هو ملكي لشريته منك فقال بل ملكي وأقاما بينتين) بما قاله (قدم الخارج) زيادة على بيته بالانتقال (ومن أقر لغيره بشئ ثم ادعاه لم تسمع) دعواه (الا أن يذكر انتقالاً) منه لأنه مؤاخذ بإقراره ويستصحب إلى الانتقال (ومن أخذ منه مال بيته ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الأصح) لأنه قد يكون له بيته بملكه فرجح باليد السابقة كما تقدم والثاني يشترط كالأقرار (والذهب أن زيادة عدد شهود أحدهما لا ترجح) لكامل الحجة في الطرفين وفي قول من طريق ترجيح لأن القلب إلى الزائد أميل (وكذالو

صدق

كل لأحدهما رجلان ولا آخر رجل وامرأتان) لا يرجح الرجلان وفي قول من طريق برجحان زيادة الوثوق بقولهما وترجح طريق انقطع في المسئلتين في أصل الروضة (فإن كان الآخر شاهد ويمين رجح الشاهدان في الأظهر) لأنهما حجة بالاجماع وفي الشاهد واليمين خلاف والثاني بتعادلان لأن كلامهما حجة كافية في المال (ولو شهدت بيته لأحدهما

فذلك من سنة) إلى الآن (و) بينة (لاخر) بملك (من أكثر) من سنة إلى الآن كسنتين والعين في يد غيرها (فلاظهر ترجيح الأكثر) لأن الأخرى لا تعارضها فيه والثاني لا ترجيح به لأن مناط الشهادة الملك في الحال وقد استوفى فيه (ولصاحبها) أي بينة لا كسنتين ترجيحها (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي يوم ملكه بالشهادة وقول الثاني فيما (٣٤٥)

تعارض الينتين أي من القسمة والاقرار والوقف حتى بين الأمر أو يسطلحا (ولو اطلقت بينة وأرخت بينة فالذهب أنهما سواء) وقبل كافي أصل الروضة تقدم المؤرخة لأنها تقتضي الملك قبل الحال بخلاف المطلقة قال الأول لكنها لاتفي وفي الشرح حكاية طريقين طارد للقولين من المسئلة السابقة واطلع بالتسوية وكيف فرض فالظاهر التسوية انتهى (وأنه لو كان لصاحب متأخرة التاريخ بد قدم) على صاحب متقدمة التاريخ وقبل العكس وقيل يتساوون لأن لكل جهة ترجيح ثلاثة أوجه في الروضة كأصلها ولو كانت اليد لصاحب متقدم التاريخ قدم قطعا (وأنها لو شهدت بملكه أسس ولم تعرض للحال) تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه أولا نعم مزيل له) وفي قول تسمع من غيرها القول ويثبت بها الملك أسس ويستصحب ومنهم من قطع بالأول (ونجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما سبق من ارث وشراء

الأربع نسوة فيما يقبل فيه (قوله بملك) أي من غير اسناد لسبب (قوله والعين في يد غيرها) أخذه الشارح من كلام المصنف سابقا ولا حقاقومته لو كانت يدها أولا يدا أحد (قوله ترجيح الأكثر) وإن شهدا بوقف أو أحدهما به والأخرى بملك (قوله لا تعارضها فيه) أي الأكثر فيسقط ما تعارض فيه ويبقى أصل استمرار الملك السابق (قوله الأجرة) نعم لو كان المدعى به صداقا أو ميبعا قبل قبضهما فلا أجرة على الزوج أو البائع ولو بالتفويت كأمري في باهما (قوله فالذهب أنهما سواء) هو المعتمد سواء كان يدهما أو يدهما أو لا يدهما أحد نعم لو شهدت أحدهما بالحق والأخرى بالبراء قدمت بينة الإبراء وحمل الاستواء ما لم يوجد مرجح والا ككونه يد أحدهما أو كانت بينته غير شاهد وعين أو أسندت بينته لسبب كتنج في ملكه أو غرقه أو حمل فيه أو ورثه من أبيه فتقدم بينته ولا أثر لقولها بفت دابته من غير تعرض للمسكها (فرع) قال الأذرمي لا تجوز الشهادة بالارث أو الشراء أو نحو ذلك حتى يعلم الشاهد ذلك المتقل عنه (قوله بدقدم) وإن كانت شاهدة بوقف ما لم تكن اليد عادية كغصب وبيع من أهل وقف بلا موجب وبه يعلم أنه لو أقام بينة بين في يد غيره أنه اشتراها من زيد منسقين وأقام ذواليد بينة أنه اشتراها من زيد المذكور منذ سنة فتقدم بينة الخارج لأنه ثبت بها أن يد الداخل عادية ولا نظر لاحتمال زوال ملكه وهو دة لأنه خلاف الأصل ولاليد الصورية وكذا لو تنازع في شيء اشتراه من أمين بيت المال فتقدم سابقة التاريخ على المعتمد (قوله ثلاثة أوجه) هو إشارة إلى أن تغيير المصنف فيه بالذهب تليب لما قبله عليه (قوله لانهم مزيل) ولا يكتفى لاندري زوال ملكه أولا لمافيه من الريبة (قوله وفي قول الخ) اعتراض على المصنف (قوله ومنهم من قطع بالأول) كلوا دعوى رق شخص بيده وأقام آخر بينة أنه كان ملكه أسس وأنه اعتقه فانه تسمع بينته وفرق بأن المقصود هنا اثبات العتق وذكر الملك وقمع تبعا (قوله فوجهان) حل الأول منهما على ما إذا ذكره الأعلى وجه الريبة والثاني على ما إذا ذكره على وجه الريبة (قوله ولو شهدت بينة بأقراره) هذا مرجح لتقبلها لبينة الشاهدة بالملك أسس فانها لا تقبل كأمري حتى تقول ولا نعم لمحرلا كما تقدم أو تبين سبب ملكه كأن تقول اشتراه منه أو أقر له به فلا قرار في كلام المصنف يصدق نفسه والشهود يصدقون غيرهم قال ابن الرضا إن قلنا القضاء يستند إلى الشاهد واليمين أو إلى اليمين والشاهد فاضد قدم الشاهدان والاتعادلان العدد لا ينظر إليه [قوله إلى الآن] أي أما الشهادة بالملك فيما مضى من غير تعرض للحال فانها لا تسمع [قول المتن ولا آخر من أكثر] ولو لم عين وقتا [قوله في يد غيرها] زاد الزركشي أو في يدهما زاد شيخنا ولا يدا أحد [قول المتن فلا تظهر] لو فرض مثل ذلك في نكاح قدم السابق قطعا لأن الانتقال يوجب في المال دون النكاح [قوله وقيل يتساوون] وحكي ابن الصباغ طريقة قاطعة بالأول ولزركشي [قوله وانها لو شهدت الخ] شمل اطلاقه ما لو شهدوا بأنه ورث هذه الدار فلا يقبل حتى يتعرضوا لمساواة المصنف لكن خالف في ذلك العمراني ونسبه لنقل البيع والمزني واحتج بسامع البينة على الشراء من مالكها فانه يحكم له قال والمبرات أقوى (فرع) شهدت على حاكم بحكمه في زمن متقدم قل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه لم يرفها قطعا قال ويحتمل التوقف لأن الحكم بها لتبر مستند حاصر بل اعتمادا على استحباب ما ثبت مع احتمال زواله وظهور اليد الحاضرة في خلافه أي فلا بد أن يصل ذلك في الشهادة بما يلائم ما ذكره المصنف رحمه الله [قوله لا تقبل] أي بخلاف ما لو شهدت

(٤٤) - (قيلوني ومهيرة) - رابع

قال القاضي حسين قبل لأناظم أنه لا مستند له سواء وقال الغزالي قال أصحاب لا تقبل كالاتقبل شهادة الرضاع على امتصاص الثدي وموكة الخقوم (ولو شهدت) بينة (بأقراره) أي المدعى عليه (أسس بالملك له) أي للمدعى (استدبر) الأقرار وإن لم تصرح البينة

مثال (قوله موجودة) أي ظاهرة لأن غيرها ثابتة كما في البيع لأنها كالحل المذكور (قوله إذ يكفي الخ) فيد أن البينة المطلقة وأنها أقيمت عقب الدعوى فإن أرخت أو تأخرت عن وقت الدعوى فهذا لا يثبت من وقت التاريخ أو الدعوى وسواء تأخرت البينة بتمامها أو أحد شقيها لأن الحكم مفسوب إلى الشقين هل الأصح (قوله لا احتمال كونه الخ) ورد بأن الأصل عدم ذلك (قوله فأخذ منه) أي بعد قبضه لأنه قبله كالألف فيرجع بلا خلاف (قوله بحجة) أي من إقراره أو تصديقه أو عينه المردودة وإلا فلا يرجع نعم إن ظهر في ذلك كأن جهل كونه بمنع الرجوع رجع لم يرد كالألف من آخره لملكه لظاهر اليد ثم ثبت أنه سر الأصل فانه يرجع (قوله مطلق) قيد لعل الخلاف لأنه إذا قيدت بحال العقد أو بعده رجع قطعا (فتبينه) زوائد المبيع المشتري وإن رجع بالثمن وإن تعجب منه النزالي (قوله على بالعه) لا على بالعه لأنه لا يملكه يملك عنه (قوله لم يضر ما زادوه) أي ولا يكون مرجعا لعدم كونه في الدعوى فلا يستحق به الزوائد لو كانت فإن أعاد الدعوى وذكره فيها وذكره في شهادتهم كان مرجعا كما هو واستحق الزوائد إن كانت (قوله للتناقض بين الدعوى والشهادة) خرج به التناقض في الملك فلا يضر كالألف بآلف من ثمن عبد فشهدوا باستحقاقه من ثمن داره فانه ثبت له الألف (فرع) له عليه عشرة فدفع له منها خمسة ووجد الخمسة فصيغة البينة أن تقول نشهد أن له خمسة من جهة عشرة ولا نشهد بالكل ولا بالباقي (فصل) في اختلاف المتداعين (قوله تعارضنا) إن اتفقتا على أنه لم يجر إلا عقد واحد مطلقا أو مطلقا أو أحدهما أو اتفقتا تاريخيهما فإن اختلف عمل بالأسبق منهما فإن كانت هي الشاهدة بالكلية لفت الأخرى أو البعض عمل بالأخرى في الباقي وقول الرافعي يمثل ذلك عند عدم اتحاد التاريخ مرجوح وأجاب عنه شيخنا في شرحه كابن حجر فراجع (قوله ويقول الخ) أي إن القول بالتعارض الذي هو الأصح يقول قد تقدم أنه يجري قولان أحدهما سقوط البينتين وهو الأصح وعليه فيتعاضدان ثم يرجعان إلى رفع العقد منهما أو أحدهما والحاكم والقول الثاني يستعملان وعليه يجري هنا قول واحد من الأقوال الثلاثة السابقة وهو القرعة (قوله تعارضنا) ثم ينسخ العقد (هو المعتمد) (قوله ونجى) القرعة على الصحيح دون القسمة والوقف

بالمك أمس وقالت عقبه ولا نعلم له مزيلا فانهما قبل كما سلف لأنها استصحب تابع [قوله بالملك في الحال] بخلاف الشهادة بالملك كما سلف والفرق أن البينة هنا شهدت بأمر يقين فيستصحب وهناك بملك وهو أمر تخميني فضعف الاستصحاب قاله الامام [قول المتن رجع على بالعه] هذا كالاستثنى من مسألة الشجرة حيث اكتفى بتقدير الملك فيها قبيل البينة ولوراعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره مسبب الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم المعاملة بين المشتري والمدهي فليستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء وقال القاضي أبو سعيد قد تعارض أصلا عدم استحقاق الرجوع وعدم المعاملة بينهما فينبغي أن يكون على قولين وقال النزالي العجب كيف يترك في هذه نتائج حصل قبيل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وبعض الحنفية يعلل بأنه بالبيع الأول كأن البائع ضمن له العهدة في الثمن [قول المتن لم يضر] اقتضاه على نفي الضرر بما يدل على أن السبب الذي شهدته لا يكون مرجعا عند المعارضة لأنها شهدت به قبل دعواه (فصل : قال آجروك الخ)

[قول المتن تعارضنا] لو كانت أحدهما أسبق تاريخيا ففيها قولان أظهرهما تقدم السابقة والثاني اللاحقة وجه الثاني أنها ناسخة ووجه الأول أنه إن سبق العقد على الدار صرح ولما تأخر وإن سبق على البيت صرح وبطل الشيء بيده وفي الباقي قولان فريق الصفقة فكانت السابقة في التاريخ راجعة بذلك لأنها صحيحة بكل حال والمصاحب التقريب موضع القولين في مسألة سبق التاريخ إذا لم يتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد فإن اتفقا على أنه لم يجر إلا عقد واحد ففي مسألة تعارض البينتين قال الرافعي عقب هذا والله أن

لصلى البينة سبقه بلحظة الطلقة (ولا ولدا منضلا ويستحق خلاف الأصح) تباعا لا هو الثاني لا يستحقه لا احتمال كونه تيرمالك الأم بوضعية (ولو اشترى شيئا فأخذ منه بحجة مطلقة رجع على البائع بالثمن وقبل لا يرجع) (إلا إذا ادعى في ملك سابق على الشراء) لا احتمال انتقال الملك من المشتري إلى المدهي ودفع بأن الأصل عدم هذا الاحتمال فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء (ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له) به (مع سببه لم يضر) ما زادوه (وإن ذكر حبا وهم سببا آخر ضرر) ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وإن لم يذكرها السبب قبلت شهادتهم لأنهم شهدوا بالقصور ولا تناقض (فصل) إذا قال آجروك هذا (البيت) شهر كذا (بغيره فقال بل) آجرتني (جميع الدار) المشتد عليه (بالعشرة وأطاعتين) بملاؤه (تعارضنا في قول يقدم المستأجر) لما في بيته من زيادة غير البيت والأولى بنى الترتيب بذلك ويقول على قول السقوط يتعاضدان ثم ينسخ العقد لو ينسخ على ما سبق

فمن القسمة والوقف فن خرجت قرعته حمل بقوله (ولو ادعى) أى كل من التين (ثبت في بد ثلث) أنكرها وادعى كرجح
 حجة له الغرض منه (ووزن له ثمة فان اختلف تاريخ حكم للأسبق) تاريخا (والا بأن أحد) التاريخ (تعارضتا) فعل
 قول السقوط يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه ولا تعرض في التين فيلزمه (٣٤٧) وقيل نم فيحلف عليهما وعلى

القرعة من خرجت له سلم
 إليه التين واسترد الآخر
 ثمة وعلى القسمة لكل
 منهما نصف ثمن نصف
 الآخر وعلى الوقف يتزع
 الثمن والثمن من المصم
 ويرقب الجع (ولو قال
 كل منهما بتمك بكفا
 وألهاهما) أى اليتيم
 بمالكه وطالب بالتقسيم
 (فان أحد تاريخهما
 تعارضتا) فيحلف على
 قول السقوط يمينين ولا
 يلزمه شئ من التين وعلى
 القرعة من خرجت له قضى
 له ثمة ولا آخر تحليف
 المصم على ثمة وعلى
 القسمة لكل نصف ثمة
 وكانها باعه بيمين متقين
 أو مختلفين وعلى الوقف
 يؤخذ المبيع والختان على
 وزن ما تقدم ويوقف
 الجميع (وان اختلف)
 تاريخهما (لزمه الختان)
 لا مكان الجع بانتقال المدهى
 من المشتري إلى البائع الثاني
 بأن يسع ما بين التاريخين
 (وحكنا) يلزمه الختان
 (ان أطلقنا أو) أطلق
 (أحدهما) وأزحت
 الأخرى (في الأسمع)
 لا مكان الجع والثاني يقول

وهما القولان السابقان من الأقوال الثلاثة التي تقدم أنها مفرعة على استعمال اليتيمين فعمل في عبارة
 الشارح سقطا كما يصرح به كلام الزركشي وإنما لم تأت القسمة والوقف لأن العقد لا يقسم ولا يوقف
 (قوله ووزن له ثمة) وكذا لو سكتا عنه فلو ذكرته إحداهما قدمت وان تأخرت (قوله بأن أحد التاريخ)
 لوقال بأن لم يختلف التاريخ كان أوله لأنه مفهوم كلام المصنف ويشمل ما لو أطلقنا أو أحدهما إلا أن
 يحصل اتحاد التاريخ ولو احتمالا فيشمل ما ذكر (قوله تعارضتا) نعم ان قدمت إحداهما بملك البائع وقت
 المتقدم من الأخرى قدمت وان تأخرت (قوله فعلى قول السقوط) الذي هو المصنف من أحاد القولين عند
 التعارض يحلف لكل منهما يمينا أنه ما باعه وحينئذ فلا بيع له (قوله ولا تعرض في التين) لا تخلف اليتيمين
 على وزنه وإنما التعارض في التين (قوله فيلزمه) نعم ان تعرضت إحداهما لقبض المبيع دون الأخرى
 قدمت ولا رجوع بالتين (قوله وقيل نم) أى ان التعارض في التين أيضا فيحلف على عدم أحدهما ولا
 يلزمه (قوله وعلى القرعة) لوقال وعلى القول الثاني بعدم السقوط تجب الأقوال الثلاثة فعلى القرعة الخ
 لكان واضحا ويجرى مثل ذلك فيما يأتي (قوله بنصف الثمن) الذي وزنه وان اختلفت منهما (قوله ولو
 قال الخ) هذه عكس التي قبلها (قوله بتمك) ولا بد أن يقول وهو ملكي والالم نسمع دعواه (قوله بما
 قاله) أى من البيع ومثله الشهادة بالاقرار به (قوله يمينين) ولا يلزمه شئ من التين (قوله وعلى القرعة)
 فيما تقدم من التأويل (قوله بأن يسع) فان لم يسع حلف لكل منهما ولا يلزمه شئ كما لو اتحد التاريخ (قوله
 ولو مات الخ) هذه الأحكام بالنسبة للتركة أما تجهيزه والصلاة عليه فواجبة وله إطلاق المصنف والنية (قوله
 فان عرف أنه كان نصرانيا) لاجابة لهذا لأنه لازم لكفر الولد (قوله كقولهم) الكاف للثالث والقول
 يقول يجب أن يقال أيضا موضع التعارض في المطلقين والتين إحداهما مطلقة ما إذا افتتحتا على أنها
 مجردة للاعتقاد واحد والا فالتناني بين اليتيمين لجواز أن يكون التاريخ مختلفا وحينئذ ثبت أكثر الزيادة
 بالينة الزائدة [قوله دون القسمة] أى لأن المتنازع فيه العقد وهو لا يقسم وأما الوقف فلأن العقود عندنا
 لا توقف وأيضا تفتت للمنافع بالتأخير [قوله بأن أحد التاريخ] مثلها ما لو أطلقنا أو أطلقت إحداهما [قول
 المان تعارضتا] لو شهدت إحداهما مع ذلك بأن البائع مالك لما باعه وقت البيع أو بأنها ملك المشتري الآن قدمت
 [قوله ولا تعرض في التين] يعنى أن اليتيمين تعارضتا من وجه واحد من وجه آخر [قوله أى اليتيمين
 الخ] الذي صورها الشافعي رضي الله عنه وعزاه الرافعي لا كثيرين أن يقول المدهى وهو ملكي وتشهد
 البينة بذلك وان كانت ليست في ملكه الآن قال الماوردي لأن محبة البيع تنوقف على الملك فلا بد من
 ثبوته [قوله فيحلف] أى ولا يلزمه شئ من التين [قوله ولا خراج] اقتضى هذا أن يخرج القرعة مانع
 من العمل البينة الأخرى [قوله نصف ثمة] أى فإذا كان ثمن هذا مائة وثمان مائة فلا بد من حسن
 والثاني خمسة وعشرون ولا شئ لهما غير ذلك هذا معنى كلامه فيما يظهر [قوله لا مكان الجع] أى بخلاف
 المسألة السابقة ظه بالبيع الأول يطل البيع الثاني [قوله لا مكان الجع] أى ويخلف المسألة السابقة
 بأن التصديق عين واحدة تنطبق عن حتمها والتصدقنا الآتمان والتمة منسقة لها [قوله بتعارضهما]
 أى كتحدي التاريخ [قوله كقولهم ثالث ثلاثة] أى لا بد من بيان هذا ونحوه في الشهادة قواما بين ما به

بتعارضهما فيحلف على قول السقوط يمينين ولا يلزمه شئ من التين وعلى الأقوال الثلاثة ما تقدم (ولو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال لكل
 منهما مات على ديني فان عرف أنه كان نصرانيا صدق النصراني) يمينه لأن الأصل بقاء كثره (فان أبا يمينتين مطلقتين) بمالكه (فيم
 المسلم) لأن مع يمينته زيادة علم وهو انتقل من النصرانية (وإن قدمت) إحداهما (أن آخر كلامه استقم وعكست الأخرى) كقولهم ثالث

قولهم تعارضنا وكذا ان قيدت بينة النصراني فقط على قول السقوط بصدق النصراني يمينه وعلى القرعة من خرجت فرفضه **القرعة** وعلى القسمة بقسم بينهما نصين وعلى الوقف بوقف (وان لم يعرف دينه وأقام كل) منهما (بينه أنه مات على دينه تعارضنا) أطلقنا وأقيدنا بمثل ما ذكرنا وأقيدت بينة النصراني فقط فيه ما تقدم على الأقوال الأربعة (ولومات نصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم أسلمت بعد موته فإبراث يننا وقال النصراني (٣٤٨) بل قبله) فلا ترثه (صدق المسلم يمينه) لأن الأصل بقاؤه على دينه (وان أقامهما

لا بد منه ولا بد من تفسير كلمة الاسلام وكلمة التنصر خصوصا ممن لا يعرف ما به الكفر والاسلام ولو قالت بينة علمنا تنصره ثم اسلامه قدمت قطعا (قوله تعارضنا) قال البلقيني ان بقينا عنده الى موته والا فلا (قوله وان لم يعرف دينه) انظر كيف يجهل دينه مع كفر أحد ولديه فان قيل كفره الآن محتمل لاحتمال اسلامه قلنا يلزم علم كفره فيستحب عليه وان قيل برده قلنا يلزم أن ماله في لا يستحقه واحد منهما وقد يقال محتمل أن ولده المسلم أسلم بعد بلوغه ولا يلزم بقاء الأب على الكفر وفيه ما فيه (قوله على الأقوال الأربعة) هو صريح في أن النصراني يصدق يمينه على قول السقوط والذي اعتمدته شيخنا الرملي وصريح به شيخ الاسلام ان كلامهما يحلف الآخر يمينيا ويقسم المال بينهما وان كان في يد أحدهما أو في يد غيره لم يذهب (قوله صدق المسلم يمينه) سواء اتفقا على وقت موت الأب أم لا (قوله قسم النصراني) أي يفته نعم ان قالت بينة المسلم علمنا تنصر الوالد بعد موت أبيه تعارضنا فيحلف المسلم (قوله والأخرى مستحجة للحياة) نعم ان قالت رأيتاه حيا في شوال تعارضنا فيحلف النصراني وذكر في المنهج هنا كلاما مكررا مع ما قبله (قوله ولومات عن أبوين كافرين وابنين مسلمين) وفي عكس هذه في المنهج كلام غير محرر وقال شيخنا انه ان عرف للأبوين كفر سابقا وقال أسلمنا قبل بلوغه أو بلغ أو أسلم بعد اسلامنا ولم يتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة فالصدق الابنان لأن الأصل بقاء الكفر وان لم يعرف للأبوين كفر واتفقوا على وقت الاسلام في الثالثة صدق الأبوان عملا بالظاهر في الأولى وبأصل بقاء الصبا في الثانية (فرع) مات عن مال وأولاد فوضوا أيديهم على المال ومات أحدهم عن ولد صغير ثم بعد كماله ادعى بمال أبيه وبارت أبيه من جده فقالوا ان أباك مات في حياة أبيه فان كانت بينة عمله بها والا فان اتفق معهم على وقت موت أحدهما واختلف في الآخر صدق من ادعى البعدي والاصدق هو في مال أبيه وهم في مال أبيهم ولا رت بينهما وان نكلا جعل مال أبيه له ومال أبيهم لهم (قوله أنه أعنى) أي بلا تعليق لأحدهما على الآخر كما مر في الفرائض (قوله الذي هو أحد القولين) من الطريق الحاكية (قوله جماعين البيتين) ولا يفرع لاحتمال ارقاق حر وحرير رقيق أي كامل واحتمل مثل ذلك في النصف لأنه أسهل

الاسلام فيه وجهان [قول المتن تعارضنا] أي بالنظر الى الارث ولكن يسل ويصلى عليه ويدفن وينوى في الصلاة ان كان مسلما [قوله أو قيدت] عبارة الروضة أطلقنا وأقيدنا [قوله ما تقدم] اقتضى صنيعة أنه على السقوط بصدق النصراني وليس كذلك بل الحكم كالأول اتفقت بينهما في كل منهما لا يجوز ويجعل المال بينهما سواء كان في يد أحدهما أو في يد أحدهما [قول المتن ولومات] أي شخص [قول المتن وفي قول الخ] قال في الروضة هو أرجح دليلا ولكن الأصحاب على الأول [قول المتن قدم الأسبق] أي لأن التصرفات المتجزئة في مرض الموت يقدم منها الأول فالأول [قول المتن قيل فرع] أي لاحتمال المعية ووجه مقابلة أن القرعة بما تقتضي الى ارقاق الحر وعكسه واعلم أن القول بالتنصيف مشكل فانه ان كانت المعية فلا وجه سوى الاقراع وان كان الترتيب فلا وجه للتنصيف السابق [قوله الذي هو أحد القولين] (فائدة) ذكر هذا التنبيه على أن المذهب عبرهنا عن أحد القولين من الطريقة الحاكية وليس المراد طريقة قاطعة بذلك

أي البيتين بما قاله (قدم النصراني) لأن مع يمينه زيادة علم بالانتقال الى الاسلام قبل موت الأب يميني ناقة والأخرى مستحجة لدينه (فلو اتفقا على اسلام الابن فمضمان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني) لأن الأصل بقاء الحياة (وقدم بينة المسلم على يمينه) اذا أقامهما بما قاله لأنها ناقة من الحياة الى الموت والأخرى مستحجة للحياة (ولومات من أبوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل) من القرعيتين (مات على ديننا صدق الأبوان باليمين) لأن الولد محكوم بكفره في الابتداء تبعاً لهنا فينصحب حتى يعلم خلافه (وفي قول بوقف الأمر حتى يبين أو يسطلحو) والتجبة نزول بالبلوغ وفي وجه صدق الابنان باليمين لأن ظاهر النظر الاسلام (ولو شهدت) بينة (أنه

أعنى في مرضه سالما وأخرى) أنه أعنى (غائما وكل واحد) منهما (ثلاث ماله فان اختلف تاريخ) البيتين (قدم وحل الأسبق) تاريخا (وان اتحد التاريخ) بينهما (وان أطلقنا) أو أحدهما (قيل فرع بينهما) اقتصر عليه البتوى (وقيل في قول يفتي من كل نصفه) ذكره جماعة منهم الامام (قلت للمذهب يعتق من كل نصفه) الذي هو أحد القولين كإلى الروضة كإسقاطها من غير تصريح بجميع (وقلة أهل) جماعين البيتين (ولو شهد أجنبيان أنه أوصى بعتق سالم وهو ثقه) أي من ثقت ماله (وولرثان

حازن أنه رجح عن ذلك ورمى بعتي غام وهو ثلثه ثبنت) أي الوصية (ثانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع منه بذكر بدل يساويه (فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيعتق سالم) بشهادة الأجنيين (ومن غام ثلث ماله) أي الوصي أي قدر ثلث ماله (بعد سالم) باقرار الوارثين الذي تضمنته (٣٤٩) شهادتهما له وهو ثلثاه وكان سالما ملك

أو ضعب من التركة ولو كان الوارثان غير حازرين عتق من غام قدر ثلث حصتهما (فصل: في القاتل الملحق بالنسب عند الاشهاد ما خصه الله به من علم ذلك (شرط القاتل) ليعمل بقوله فيأذكر (مسلم عدل محرم) بأن يعرض عليه ولفي نسوة ليس فيهن أمه ثم في نسوة آخر كذلك ثم في نسوة رابع فيهن أمه ويصير في الكل والأصح الحاق الأب بالأم في عرض الولد مع في رجال ومنهم من اكتفى بالعرض مرة وقال الامام العبرة بظلة الظن وقد تحصل بدون ثلث (والأصح اشتراط حرّ ذكر) كالتقاضي والثاني لا كالتقاضي (لا عدد) كالتقاضي والثاني يشترط كالزكي (ولا كونه مدليا) أي من بني مدج فيجوز كونه من سائر العرب ومن الهجر والمشرط وقف مع ماورد في الحديث وهو ماورد الشيخان عن عائشة قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال

(قوله بدل يساويه) أي في القيمة ولا نظر لحرفة أو نحوها فان لم يساوه لم يقبل في الرائد في الباقي خلاف لبعض الشهادة فان قلنا به وهو المعتمد كما تقدم عتق كل غام ونصف سالم والإعتق الأول كله وقدر نصيب الورثة من الثاني (قوله وهو ثلثاه) أي غام وهما ثلث الثلثين الباقيين (قوله وعتق من غام) أي مع عتق سالم كله (فصل: في القاتل) من القيافة أي التي هي من خواص العرب وهو لغة المنيع للآثار والشبه وشرعا ما ذكره موجهة كبايع وباعة والحاكمة حكم بعد دعوى فلذلك ذكرهنا (قوله عدل) أي في الرواية وإلا لم يجز لما بعده (قوله والأصح الحاق الأب بالأم) وكذا سائر العصبة والأقارب على المعتمد (قوله وقال الامام الخ) هو المعتمد لما قيل من أنه يعرض في كل مرة مما تقدم ولد لواحدة منهن محمول على الأكمل (قوله حرّ ذكر) وكذا بقية شروط الشاهد إلا السمع على المعتمد ولا بد من عدم تهمة وعداوة فلو كان ابنا لأحد المتداهين قبل الحاقه بنسبه أو كان عدوا له فبالعكس (قوله مسرورا) سبب سروره أن أسامة وزيدا كانا محبويه عليه السلام وكان قد نبى زيدا أباه وكان أسامة أسود طويلا أبيض الأنف وزيد أبيض قصير أخضر الأنف وكان الكفار يطعمون في نسبهما اغاظة له عليه السلام فلما وقع من المدلج ما ذكره أقره عليه السلام عليه وفرح به وهو لا يقرّ على خطأ (قوله مجهولا) أي غير مميز كسبي ومجنون وسكران قال البيهقي وثم لم يوافقوه (قوله لحقه) ولا عبرة بانكاره بعد كماله ويعرض بعد البلوغ ما لم ينسب بعد الموت ما لم يدفن ولا ينشئ لودفن وعن أبي حنيفة الحاق الولد بالمتنازعين معا (قوله في وطء) وكذا استدخال النكاح كالوطء (قوله بشبهة) قال شيخنا ولا بد في ثبوت وطء الشبهة من يئنة أو تصديق الولد المكلف والالحاق بالزوج ولا يعرض ولا يكفي اتفاق الزوجين والواطي عليه فراجع

وحل الشارح على ذلك الموافقة لما في الروضة وأصلها وقوله من غير تصريح يعني أنها في الروضة وأصلها حكيا الطرفين من غير تصريح بترجيح [قول المتن حازن] قبل هذا ذكره توطئة لثبوت الآنية ولا مفهوم له هنا [قوله وارتفعت التهمة] أي ولا يقدح فيها ما بطن من طلب الكسب ونحوه كالحرفة في العبد ونظر الى ذلك ماله فنع وهذا قد يؤيد بما لو شهد أجنبيان أنه وصى لزيد ببرهم وشهد وارثان أنه رجح عن ذلك ووصى به لسكر فانهما لا يقبلان في الرجوع جزما [قوله وهو ثلثاه] أي ثلثا غام (فصل: شرط القاتل) ذكرهنا لأنه دعوى في الأنساب [قول المتن القاتل] هو متبع الآثار والنظائر من قولهم قتيته اذا تبت أثره [قول المتن مسلم] لو قال اسلام كان آيين [قول المتن محرم] كما لا يولى القضاء إلا بعد معرفته بالأحكام فلو ادعى عليه بها لم يقبل حتى يجزّب [قول المتن حرّ ذكر] لأن قول الفسّاء لا يقبل في الأنساب ثم الحرّية مفهومة من العدالة ولكن صرح بها للخلاف فيها [قوله لحقه] أي ولا ينقض إلا بيينة فلو بلغ واقف لم يؤثر بخلاف عكسه ومن ثم تعلم أن القاتل يرجع اليه بعد البلوغ أيضا ويعرض أيضا على القاتل بعد الموت فان دفن فلا ينشئ قال الرافعي لو كان لأحدهما عليه يد قدم كذا أطلقه الغزالي والقفال والأشبه ان كانت يد التناظر لم يؤثر إلا فيقدم ان سبق دعواه أو الإفوجها ان أحدهما يستويان فيعرض على القاتل [قول المتن وتنازعا] كذلك لو ادعاه أحدهما فقط والآخر ساكت أو منكر لأن

لم ترى أن مجززا المدلج دخل عليّ قرأى أسامة وزيدا عليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وقد بدت أقدامهما فقال ان هذه الأقدام بعضها من بعض (فلذا نداعيا مجهولا) لقيطا وأغيره (عرض عليه) أي القاتل فن الحقه به لحقه كما تقدم في كتب القبط (وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة (فولدت) ممكنا منهما وتنازعا بأن وطئا بشبهة) كأن وجدها كل بفراشه فظنها زوجته أو أمته (أو) وطئا مشتركة لهما ولو وطئ زوجته وطلق فوطئها آخر بشبهة

يستبرئ واحد منهما
وكذا لو وطئ) بشبهة
(منكوسة) وولدت
فكأنه ومن زناها
يورث على القاتل (في
النكاح) والثاني يلحق
الزوج لأبها فوائده (فإذا
ولدت) الموطوءة في المسائل
التي كره (لما بين سنة
أشهر وأربع سنين من
وطئها) ولذا (واحد
مرض طبعه) أي القاتل
فيلحق من الخلق منها
(فإن تخلف بين وطئها
سنة فلتلحق) الولد (الأب
أي يكون الأول نكاحا في
نكاح صحيح) والثاني
ولما يشبه أولي نكاح
فله فلا يلحق بغير الأول
لأن أمكن الوطء مع فرائض
النكاح فم مقام نفس
الوطء والامكان حاصل بعد
الحبسة وإن كان الأول
قوي في نكاح فاسد
انقطع بغيره في الأخير لأن
المرأة لا تصير فرائضا في
النكاح الفاسد الإجماع
الوطء (وسواء فيها) أي
المتزوجين قبل ذلك (انقضاء
اسلاما وحرة أم لا)
كسالم وفيه حر وعبد كما
قدم في كتاب القبط
(كتاب النكاح)
بني الاعتاق (أعياص
من مطلق التصرف) فلا

(قوله أولي نكاح فاسد) هو من عطف الخاص وخرج به النكاح الصحيح فالولد لاحق له حيث أمكن
وإن أمكن من غيره (قوله منكوسة) أي نكاحا صحيحا والتعميم هنا لصحة الاستثناء الآتي (قوله لأن
امكن الوطء الخ) يفيد أنه لا يعتبر الوطء بالفعل (قوله والامكان قائم مع الحبسة) فمع عدم الحبسة بالأول
فالولد لاحق في النكاح الصحيح بالزوج مطلقا متى أمكن منه كاتقدم وحينئذ فلا فائدة في العرض على
القاتل فيه فواجبه (قوله يورث) ويقع في النسب لافي الدين وبالبينة يتبعه فيها معا (قوله وعبد)
ولا يلحق بركة الولد لاحتمال حرية أمه
(كتاب النكاح)
هو لغة الاستقلال والاطلاق من قولهم عتق العبد وعتق الفرج إذا طار وشرع عازا الفرج عن الأدنى وهو
من المسلم فحرة مطلقا وأما طبقه فحرة إن كان جرة كان ملبث كذا فأت حر والأفلا ولو قال إن
حافظت على الصلاة فأنت حر اعتبر بحافظة سنة قال شيخنا الرمي وخرج بالأدعي البينة والطبر فلا يصح
عتقها وهو حرام نعم إن أرسله كولا بقصد البتة لمن يأخذ جاز ولا يأخذ أكله فقط (قوله يعني
الاعتاق) أي فهو ليس بمسود لا يعتق لاعتق لا يدرى متى يفرق من موطنه بقرينة عود ضمير يصح إليه قال ابن درسي
الطبعة تقول عتقوه موطئا وأما ما قاله أئمة في الحديث عن الشيخين أيعا رجل أعتق امرأة مسلما استنقذ
الله بكل عضو منه عضوانه من الترخي الفرج والفرج وأما من الفرج الذي لا خلاف ذكره فواوثة
أو لم يجر فمما لا يرد الودة لأنه لا يعتق فيها وذكر الرجل والمسلم للثالب فلا مفهوم لهما (قائلا)
أعتق النبي ﷺ ثلاثا وسنين رقية بنت عمر وأعتق عائشة نسما وستين رقية بنت عمر
وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا وأعتق عبد الله بن عمر ألفا وأعتق حكيم بن حزام مائة رقية مطوقة
بذهب وأعتق ذوالكراع الجبري في يوم ثمانية آلاف رقية (قوله أعياص الخ) أي شرط عتقه أن
يكون المقتضى مطلق التصرف فليقتصر على من أزاله الثلاثة وثانيه الصنف سيد كرها وثالثه العتق وضمهم
من كلامه شرطه أن لا يتطرق ما يمنع بغيره من عتقه على تفصيل فيه خلاف لا يمنع به كلبرة
أولادهم وهو عتق كالمسألة وكتابه (قوله من مطلق التصرف) ولو كان أحرا يابو وثبت له الولد على
عتقه ولو سلمنا وهذا إذا أراد العتق النجس من نفسه فخرج المطلق والعتق من النير وسيايان والولد
بالمطلق التصرف فهو تصرف فيه في ذاته وإن توقف على شيء فدخل عتق المشتري قبل قبضه وعتق الراهن
الموسر وعتق الوارث المورث في التركة وعتق الامم من بيت المال وخرج مجبور النفس ونحوه (قوله فلا
يصح من سي) خرج الاعتاق عنهم وليهم كقوله فله نصيب (قوله يوسف) أي من نفسه كاسر أما
من غيره بل منه نصيب ولا من مكاتب لعدم اطلاق تصرفه أيضا ولا من مكره ملك إلا عتق كإكرام الحاكم
قوله حقا في الانساب بل ولو أنكر أو ما علقه الزكشي رحمه الله ونه بذلك على أن وطء الشبهة لا يثبت إلا
بينة فلا يكفي فيه توافق الواطئ والموطوءة إلا أن صدقهما الولد المكاتب وعند أبي حنيفة يلحق بالمتازحين
مما وثقته أصحابه لأن لا يلحق من الماء بن وأنموذعا عياها مسلم وكافر لا يلحق بهما اتفاقا [قول المتن الآن
يكون الخ] أعلم أنه يكفي في هذا الحكم إمكان الوطء في النكاح الصحيح ولا يشترط الوطء بالفعل
(كتاب النكاح)
[قول المتن النكاح] ملته لغة تدور على معنى السراح والاستقلال ومنه عتق الفرج إذا طار واستقل
وشرع عازا الفرج عن الأدنى مطلقا تقربا إلى الله تعالى وخرج بمطلق الوقت فإنه رفع من
الرقبة دون المنافع قال ابن درسيه والامة قول عتقه وهو خطأ وأما هو أعتقه [قول المتن من
مطلق التصرف] حل للامام أن يعتق من بيت المال قال الزكشي الأصعب نعم بالمصلحة

(قوله في الحال) مستدرك (قوله ولزمه الألف) أي وإن لم تكن معينة والالزمة قيمته ولو قال إن أعطيتني ألفا فأتى حر لم يشترط الفور كافي الطلاق لأنه لا يملك ولو قال أعتقتك على أن تخدمني وإن لم يقل شهرا مثلا حتى بقيته وإن قال شهرا من الآن حتى بمائة (قوله نفسك) فإن قال بعتك نصفك صح وسرى (قوله بألف) أي غير معينة كما مر فإن قال بهذه الألف بطل البيع (قوله فيه طريقان) والمعبر عنه بالمذهب أحد القولين من الحاكمة (قوله ولو قال حامل) ولو قبل تمام انفصاله أو انفصل بخدمتها (قوله عتقا) نعم إن كان ذلك في مرض موته وثلاثة في الألف فقط عتقت فقط (قوله لأنه كالجزء منها) فعتقها التبعة لها وإن استثناءه (قوله ولو أعتقه أي الحمل حتى دونها) أي وإن كان قد نفخت فيه الروح كما سيذكره وانفصل حيا فإن انفصل ميتا ولو بجناية لم يعتق والواجب فيه مافي الأرقاء لاخرة (قوله والحمل الآخر) كوصية أو غيرها كان باعها خملت عند المشتري ثم ردها فإن الحمل بقي له لأنه زيادة ولو كان الحمل مضى أو علقه وقال أعتقت مضنتك أو علقته أوجله لم يعتق ولو قال مضى هذه الأمة أو علقته حرة فهو اقرار بانقضاء الولد حرا فإن قال علقته بها في ملكي متى صارت أم ولد أيضا لا فلا (قوله فأعتق أحدهما) ولو مسلما مع كافرا أو عكسه (قوله بقي الباقي لشريكه) ولا يلزم المصير قصص حرة شريكه لو قصت قيمتها وللرأى بقصر يكة الجنس فلا كانوا ثلاثة مثلا وأعتق واحدا لزمه قيمة حصص الآخرين ولو أعتق اثنان حصتهما معا وأحدهما مصير لزم المصير حرة شريكه الذي لم يعتق ولو كانا موسرين لزمهما قيمة حرة شريكهما الذي لم يعتق على عدد الروس وإن تفاوتا في قدر الملك (قوله والا) بأن كان موسرا بزائد على ما يترك للفلس سواء قدر حصة شريكه أو بعضها وقت الاعتراف سواء كان عليه دين أولا (قوله سري إليه) أي سري إلى ما يسره به من حصة شريكه كلها أو بعضها وإن تعلق به حتى لازم غير استيلاء وغير وقف وغير كتابة كإتيان في الكتابة أنهما لو كاتباه عبدا ثم أعتق أحدهما نصيبه لم يسر حتى يجر (قوله قيمة ذلك) أي نصيب شريكه وهذا صريح فإنه يلزمه قيمة النصف لانصف القيمة وهو مافي الروض وغيره وفي الروضة عكسه وبه قال البلقي وهو نظير ما رجعه في المهري بابه نعم قد يسرى ولا قيمة كأن وهب أصل فترعه بعض عبد ثم أعتق الأصل ما بقي منه فلا يسرى إلى ما أعطاه لولده ولا شيء عليه من ثمنه ما لو باع بعض عبد ثم جبر على المشتري بالفلس وأعتق الباقي ما بقي له فإنه يسرى عليه ولا شيء عليه لأنه صادف ما كان له أن يرجع فيه (قوله وفي قول بأداء القيمة) وعلى هذا ينبغي منع شريكه من التصرف في حصته وللشريك مطالبة المعتق بالقيمة على كل قول فإن لم يطالب طالبه العبد فإن لم يطالب طالبه القاضى وتؤخذ من تركته لومات قبل

صح وسرى إن قلنا الولاء للسيد والأفلا يسرى قاله البغوي في فتاويه [قول المتن فالمذهب صحة البيع] أي كالكتابة [قول المتن والولاء لسيد] أي كالأولاد [قول المتن ولو قال حامل الخ] لو كانت المستلفة في مرض الموت والثالث لابن الألف لم يفتقر عتقها دونها كالأول والثاني [قول المتن فاعتق أحدهما] أي ولو كافرا والشريك مسلم [قول المتن يوم الاعتراف] أي فإن كان باللفظ فوقته ومثله القول بالوقف وإن قلنا بالأداء فكذا المعتبر فيه يوم الاعتراف على الأصح [قول المتن وقمع السراية بنفس الاعتراف] وعليه يكون حكمه كالأحرار حتى في الحدود وإن كانت القيمة لم تدفع بعد [قول المتن وفي قول بأداء القيمة] ولا يبنى الإبراء ودليله حديث أن كان موسرا يقوم عليه ثم يعتق ورده بأن هذا يدل على اعتبار التقويم لا الدفع [قول المتن وفي قول إن دفعها الخ] وذلك لأن القول الأول يراعى العبد والثاني يراعى الشريك وهذا يراعى الجهتين [قول المتن لم يدفعها] أي بأن أهرس مثلا

البيع ويقت في الحال وعليه أقواله لا يسيد) وقيل الربيع قولاً أفتته بعض دون بعض أنه لا يصح فيه طريقان (ولو قال حامل أعتقتك أو أعتقتك دون حلك عتقا) لأنه كالجزء منها وقوة العتق لم يبطل في الثانية بخلاف البيع فيها كما تقدم (ولو أعتقه) أي الحمل (حتى دونها) ولو أعتقها عتقا بخلاف البيع في المستثنين فيبطل كما تقدم (ولو كانت لرجل والحمل الآخر لم يعتق أحدهما يعتق الآخر) وفي الروضة وأصلها أو آخر الباب في فتاوى القاضى حسين أنه لو قال لجاريتي وحملها مضى أعتقت مضنتك كان لقوا لأن اعتاق ما لم ينفخ فيه الروح لا يصح (وإذا كان بينهما عبد فأعتق أحدهما كله أو نصيبه عتق نصيبه فإن كان مصرا بقي الباقي لشريكه وإلا سري إليه لو ألى ما يسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتراف وقمع السراية بنفس الاعتراف وفي قول بأداء القيمة وفي قول إن دفعها بأن أنها بالاعتاق) وإن لم يدفعها أبان أنه لم يعتق لأصل في ذلك حديث

يبلغ ثمن العبد قيمته عدل فأعلى ثم كراه محصنهم وعق عليه العبد والاقتدعت منه ما متى ويقام المومر ببعض البلى على المومر بكافى السراية اليه وقيل لا يسرى اليه اقتصارا على الوارد في الحديث (واستبلا دأحد الشريكين المومر يسرى وعليه قيمة نصيب شريكه وحسنه من مهر مثل ونجوى الأقوال في حصول وقت السراية فعلى الأول والثالث لا يجب قيمة حسنه من الولد) وعلى الثاني يجب (ولا يسر تدير) من أحدهما نصيبه الى الباقي (ولا يمنع السراية من مستغرق في الأظهر) لنفوذ تصرف المدين فيما بيده المملوك له والثاني يقول هو في الحقيقة غير مومر (ولو قال لشريكه المومر أعنت نصيبك فعليك قيمة نصيبى فأنكر صدق بيمينه فلا يعتق نصيبه ويصدق نصيب المدهى باقراره ان قلنا يسرى بالاعتاق ولا يسرى الى نصيب المنكر) ولا يعتق على (٣٥٣) القولين الأخيرين (ولو قال لشريكه

ان أعنت نصيبك فنصيبى حر بعد نصيبك فأعتق الشريك وهو مومر يسرى الى نصيب الأول ان قلنا السراية بالاعتاق وعليه قيمته) وفي الروضة وأصلها وان قلنا بالتين فكذلك الحكم اذا أدبت القيمة وان قلنا بالأداء فنصيب المعلق عمن يعتق فيه وجهان أحدهما عنه والثاني عن المعتق وعليه قيمته وبنى على الوجهين فيما اذا أعنت أحدهما نصيبه بعد اعتاق الأول قبل الأداء فترى على قوله أحدهما يعتق عنه والأصح عن الأول وعليه قيمته وقوله وهو مومر احتزبه عن المعسر فلا يسرى عليه وعق على المعلق نصيبه (ولو قال) لشريكه ان أعنت نصيبك (فنصيبى حر قبله فأعتق الشريك فان كان المعلق مومرا عتق نصيب كل عنه

أدائها قال البلقيني والرضا بذمته كالأداء على القولين الأخيرين (قوله يبلغ ثمن العبد) أى قيمة حصص شركائه فيه ففي الحديث مضاف أى ثمن باقى العبد (قوله قيمة عدل) أى لا حيف فيها (قوله) واستبلا دأحد الشريكين المومر يسرى) ولو غير مطلق التصرف نحو مجنون وإن كان لا ينفذ عتقه لأن الفعل أقوى (قوله من مهر مثل) أى مهر مثل ثوب ان تأخر الانزال عن نصيب الحشفة والأفلا وعليه أيضاً أرش بكراً ان كانت بكراً ان تأخر الانزال عن زوالها أيضاً وقال شيخنا مطلقاً فراجعه (قوله لا يجب الخ) لا انعقاد الولد حر على الأول وتزبل استحقاق السراية منزلة حصول الملك على الثالث (قوله وعلى الثاني يجب) وفي انعقاد الولد حراً كله أو نصفه وجهان أحدهما الأول وانما وجبت قيمته لتوقف الحكم بحرثه على دفع قيمة أم تأمل (قوله ولا يمنع السراية دين) أى بلا حجر والافيمع ولو حال وجود الصفة فقط (قوله صدق بيمينه) فان رد اليمين على المدهى حلف واستحقاق القيمة ويعتق نصيب المنكر عنه لأن رده اليمين كالإقرار خلافاً لبعضهم ولا سراية عليه لأنه لم ينشئ عتقا (قوله ويعتق نصيب المدهى) أى عن نفسه وان أخذ القيمة بحلفه فراجعه وعليه فالولاء فى نصيب كل عن نفسه (قوله ولا يسرى الى نصيب المنكر) وان كان مومرا (قوله بعد نصيبك) وكذا لو أطلق (قوله يسرى الخ) وقدمت السراية على التعليق لأنها أقوى بكونها قهرية (قوله والثاني) هو الصحيح على المرجوح (قوله على قوله) أى الأداء (قوله دور لفظى) أى مرجعه الى اللفظ لا حقيقى مرجعه الى العقل (قوله والأصح يعتق عن كل نصيبه) هو المعتمد كالقبلىة ويبطل الدور (قوله بكسر الحاء) من حيث كونه ضبط المصنف لامن حيث الحكم (قوله بالثنية) أو بالأفراد لأنه مضاف (قوله بان علق الخ) أو فرغا من الصيغة معا (قوله وهما مومران) فان أيسر أحدهما يسرى عليه السكل (قوله لأن سبيلها) أى السراية سبيل الاتفاق فوزعت على الروس وهو المعتمد (قوله كفى نظيره فى الشفعة) رد بتعليق الأول المذكور بأن الشفعة مراعى في الأخذ بها فائدة الملك (قوله اعناقه) أى إيجاد العتق منه منجزا

[قول المتن لا يجب قيمة الخ] أى لأننا جعلناها أم ولد لها لا فيكون الوضع في ملكه [قوله وعلى الثاني الخ] عليه هل أفقد جميع أوله حراً أو نصفه ثم عتق النصف الآخر قولان [قوله ولا يعتق على القولين الخ] هذا اذا حلف المدهى عليه أموال داليمين خلف المدهى واستحقاق القيمة فقالوا انه لا يعتق أيضاً [قوله والأصح عن الأول] قضية البناء أن المسئلة المبينة يقع العتق فيها عن المعتق لاعتق المعلق فتدبر والمراد انه يقع عن المعتق اذا أدى القيمة كما يعلم بمراجعة الرافعى [قوله لأن سبيلها الخ] أى وكان ذلك كالوحيج سلاماً وقد ألقى بعضهم جزءاً وآخر جزأين من النجاسة [قول المتن وشرط السراية الخ] برد عليه ما لو وصى له ببعض

(٤٥) - (قلىوبى وعبره) - رابع) والولاء له ما وكذا ان كان مومرا وأبطلنا الدور) وهو الأصح (والا) أى وان صححناه (فلا يعتق شئ) لأنه لو عتق نصيبه المهجر لعتق قبله نصيب المعلق وسرى عليه بناء على ترتب السراية على العتق فلا يعتق نصيب المهجر فيلزم من القول بعقته عدم عتقه وفجاء كردور وهو ترتب الشئ على ما يتوقف عليه وهو دور لفظى ولو قال فى المسئلة فنصيبى حرم عتق نصيبك فأعتقه وقلنا السراية بالاعتاق فى وجه يعتق على المهجر جميعه ويلفوذ كرمع لأن المعلق يتأخر عن المعلق عليه والأصح يعتق على كل نصيبه نظر الاعتبار المعية المانع للسراية (ولو كان عبداً لرجل نصفه ولا آخر ثلثه ولا آخر سدسه فأعتق الآخران) بكسر الحاء (نصبيهما) بالثنية (معا) بأن علق العتق بشرط واحد أو كلا من أعنتهما دفعة وهما مومران (فالقضية) للنصف الذى سرى اليه العتق (عليه) انصفان على المذهب) لأن سبيلها حيل ضمن للتلف بعدد الروس وفى قول من الطريق الثاني ان قيمة عليهما على قدر المسكين كفى نظيره فى الشفعة (وشرط السراية اعناقه

بأختياره فلو وورث بعض ولده لم يسر) عنقه عليه الى باقية (والمرضى معسر الا في ثلث ماله) فاذا اعتق أحد الشرىكين نصيبه في مرض الموت ولم يخرج (٣٥٤) من الثلث الا نصيبه فلا سراية عليه (واليت معسر فلو أوصى بعتق نصيبه) من جهه

أومعقلا وكونه بأختياره حقيقة كالأشترى بعض قريبه أو تزولا ليدخل ماله وهب لعبد بعض قريب سيده لأن فعل عبده كفعله ماله وأوصى شخص ببعض قريبه وقبل وارثه بعموته فانه يسرى أيضا على الميت (قوله ولم يخرج من الثلث الا نصيبه فلا سراية) فان وسع الثلث بعض نصيب شريكه عتق بقتله أو كله عتق كله وفارق كون استيلاده من رأس المال لأنه أقوى وخارج بالموسر المعسر فلا يسرى استيلاده نعم ان كان المستولد أصلا أشريكه سرى اليه قال شيخنا الرملي وهذا في عتق التبرع فلو اعتق المريض عن كفارة عليه بعض رقبة بفيثا سرى ولا يتوقف على الثلث لأنها تقع كلها عن كفارته . (فصل) في العتق بالبعضية بمعنى الأصلية والفرعية (قوله أهل تبرع) المراد به الحر الكامل أخذا مما سيأتي ليخرج المكاتب وكذا البعض قاله شيخنا الرملي ونوزع بأن المنع في البعض لكونه ليس أهلا للولاء لا لضعف ملكه ولذلك تعتق أم ولده عنه بعموته لا تقطع الرق بعموته مع وجود شائبة الحرية فيه (قوله أصله أو فرعه) أي من النسب فيهما ولو حلا أو اختلفا ديناً أو منفياً بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق حلقها وفهم من كلام المصنف أن الملك مقدم على العتق على المذهب قال شيخ شيخنا عميرة لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق فراجع (قوله ولا يشترى لطفل) ومثله المجنون والسفيه (قوله قريبه) سواء كله أو جزؤه لأنه يعتق عليه (قوله ولو وهبه الخ) أي لو حصل له ملكه بلا عوض (قوله قريبه) أي كل قريبه أما جزء قريبه فيمتنع قبوله مطلقاً ولا يصح لضرره لأنه يسرى ويغرم القيمة (قوله كاسياً) المراد أنه لا تلزمه نفقته (قوله فعلى الولي قبوله) فان لم يقبل في هذه والتي بعدها قبل الحاكم فان لم يقبل فله أن يقبل بعد كاله في الوصية (قوله في بيت المال) تبرعاً في المسلم وقرضاً في الكافر على المعتمد كاذ كره في أحد وضعين (قوله حرم القبول) ولا يصح (قوله وقيل من رأس المال) هو المعتمد (قوله ولا يرث) أي حيث قلنا يعتق من الثلث أخذاً من العلة بخلاف ما إذا اعتق ابنه فأت وقبل الوصية أخوه عتق الشخص على الميت وسرى الى باقية ان وفي به الثلث .

(فصل : اذا ملك الخ) [قول المتن اذا ملك الخ] اقضت عبارته حصول الملك أولاً ثم يترتب العتق وهو المذهب لكن قال أبو اسحق يحصلان معا واستشكل في المطلب الأول بأن البعضية تنافي الملك فكيف يحصل مع اقترانها بسببه ولذا قال ابن الحداد لا يملك القريب الحر في القهر وقيل العتق مقرب على سبب الملك لا على حقيقة الملك وهو الشراء وهو اختيار أبي اسحق وفي آخر النهاية جواز الشراء ذرية إلى تخليصه من الرق وقال النزالي المختار أن من اشترى قريبه اندفع ملكه بالعتق لأنه حصل ثم انقطع قال الزركشي وهو قضية قولهم بعدم وجوب انقصاص على قاتل ولده وعدم ثبوت المهر على العبد للسيد [قول المتن أو فرعه] لو كان منفياً بلعان ففيه وجهان فلو استحلقه بعد ذلك قال الزركشي ثبت العتق . (فرع) لو وكله في شراء من يعتق على الوكيل لم يعتق وان قلنا الملك يقع للوكيل ابتداء (فرع) في فتاوى القاضي لو قال لمن ملك بعضه أعتقه عني على ألف ففعل لم يعتق قال البغوي ويحتمل أن يحكم بعتقه . (فرع) اشترى زوجته الحامل منه الظاهر أن الحل يعتق فلو اطاع على عيب استنجع الرد فيما يظهر [قول المتن فان كان كاسياً] ولكن وهبه بعضه امتنع القبول لحدوث السراية [قول المتن ونفقته في بيت المال] أي ان كان مسلماً فان كان كافراً فكذلك لكن قرضاً [قول المتن من ثلثه] علل بأنه دخل في ملكه وخروج بلا مقابل ثم على هذا لا يرث الا ليجتمع بين الوصية والارث وعلى مقابله يرث (فرع) حاول الزركشي ان يكون من هذا القبيل ماله بمعاوضة غير محضة كالصدق وعوض الخلع [قول المتن ولا يرث] هو عائد الى الصورتين

(القبول ونفقته في بيت المال أو وسراً حرم) القبول لئلا يتضرر الصبي بالانفاق عليه [قوله]

(ولو ملك في مرض موته قريبه بلا عوض) كأن ورثه أو وهب له (عتق) عليه (من ثلثه وقيل من رأس المال) لحصوله بلا مقابل وعبر فيه في الروضة بالأصح أخذاً من قول الرافعي إنه أولى بالترجيح (أو بعوض بلا محالة فن ثلثه) يعتق (ولا يرث)

لأن عتقه من التثنية ولا يجمع بينها وبين الارث (فان كان عليه دين قليل لا يصح القراء) لأنه لا يترتب عليه العتق (والأصح صحت) لا لا
 خلل فيه (ولا يعتق بل يباع للدين) فهو مانع من عتقه (أو بمعاينة قدرها كعبه) فتكون من الثلث وقيل من رأس المال كما قدم (والباقي
 من الثلث ولو وهب لغيره بعض قريب سيده فقبل وقلنا يستل به) أي بالقبول وهو الأصح المذكور في باب معاملات العبيد (عتق وسرى يوهب
 سيده قيمة باقية) لأن الهبة له هبة لسيده وقبوله كقبول سيده وقال في الروضة ينبغي أن لا يسرى لأنه دخل في ملكه قهرا كالارث وفيها
 كاصلها في كتاب الكتابة قبل الحكم الرابع تصحيحه وحكاية الأول وجهان الوسيط وفرض المسته في إذا لم يتعلق بالسيد لزوم النفقة انتهى
 والأول جزم به بغوى في التهذيب هنا وشيخه القاضي الحسين في كتاب القبط (٣٥٥) (فصل) إذا (أعتق في مرض موهبه

عبدا لا يملك غيره عتق
 ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر
 من الثلث كما تقدم في كتاب
 الوصايا (فان كان عليه دين
 مستغرق لم يعتق شي منه)
 لأن العتق وصية والدين
 مقدم عليها (ولو أعتق ثلاثة
 لا يملك غيرهم قيمتهم سواء)
 دفعة كقوله أعتقكم
 (عتق أحدهم بقرعة وكذا
 لو قال أعتقت لثلاثكم أو
 لثلاثكم حر ولو قال أعتقت
 لثلاث كل عبدا منكم
 (أفرع) بينهم لأن اعتاق
 بعض العبد كاعتاق كله
 فيكون كالوفاة أعتقكم
 (وقيل يعتق من كل ثلثه)
 فقط فلا أفرع (والقرعة
 أن يؤخذ ثلاث رقاع
 متساوية يكتب في ثنتين
 منها (رق وفي واحدة عتق
 وتدرج في بنادق كالسبق)
 في باب القسمة (وتخرج
 واحدة باسم أحدهم فان
 خرج العتق عتق ورق
 الآخران) بفتح الخاء (أو
 الرق ورق وأخرجت أخرى

من رأس المال وهو الأصح في الأولى فيرث (قوله لأن عتقه من التثنية ولا يجمع بينها وبين الارث)
 أي لتلازم الدور المعبر عنه بقولهم لأن لو ورث لكان عتقه تبرعا على وارث فيسقط لتعذر إجازته لتوقفها
 على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف عليها فيتوقف كل من إجازته وإرثه على الآخر (قوله دين مستغرق)
 هو في بعض النسخ ولا حاجة اليه (قوله بل يباع للدين) ان لم يسقط بإبراء أو غير موالاته كذا أو بعضه بحسب
 المال أو ما أبازه الوارث (قوله أو بمعاينة) أي من البائع (قوله وقيل من رأس المال) تقدم أنه المعتمد
 (قوله لغير مكاتب ولا مبعض لأن المكاتب له ملك فاذا قبل بعض سيده لا يعتق على سيده وان
 يجوز بعد ذلك ولو تهبجز السيد والبعض في نوبته لا يعتق وفي نوبة سيده كالقن وان لم تكن مهايأة فنيا
 يقابل الرق كالقن (قوله وهو الأصح) هو المعتمد (قوله وسرى) هو مروج وعلم السراية المذكور عن
 الروضة هو المعتمد (قوله لزوم النفقة) أي فان لزمه لم يصح القبول جزما وان أفذه السيد فيه كما قاله شيخنا
 (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (قوله إذا أعتق) أي تبرعا لا عن نذر وقع في محنته ولا
 عن كفرارة ولا عتق كله عنهما وسرى لو عتق جزؤه كاسر (قوله عتق ثلثه) أي ان تأخر موته عن موت
 سيده والامات رقيقا كله على المعتمد من أوجه ثلاثة (قوله مستغرق) فان لم يستغرق عتق ثلث ما يبق
 بعد ما لم تجز الوارث ولو سقط الدين بإبراء فكالم لم يكن دين (قوله عتق أحدهم بقرعة) أي تبين عتقه بها وان
 كان مات قبل القرعة ويتبعه كسب لو كان وورث عنه وليس من القرعة ما لو قيل ان طار غراب مثلا فقلان
 حر أو ان وضع مبيده على رأسه فهو حر ونحو ذلك (قوله لأن اعتاق الخ) هذا اذا كان في الحياة فان قال بعد
 موتي تبين الوجه الثاني لأنه لا سراية بعد الموت (قوله ثلاث رقاع) قال شيخنا الرمي ويجوز رقعتان وتعدادان
 خرج الرق أولا (قوله ويجوز الخ) قال القاضي وهو أولى وأصوب من الأول لعدم تعدد الإخراج فيه ولأنه
 أقرب إلى فصل الأمر (قوله على الحرية) أو على الرق والأول أولى لما مر (قوله بسهمي رق وسهم عتق)

[قوله لأنه الخ] عبارة تغيره لأنه عقد عتاقه فاذا لم يترتب عليه العتق وجب أن يبطل [قوله فتكون الخ] هذا
 يعرف أن المراد المجاب له لا منه وإفاده أعلم [قوله كالارث] أي كارت البعض من أصله وأفرعه السابق قبيل الفصل
 (فصل: أعتق الخ) [قول المتن عتق ثلثه] لو مات قبل موت الموصي فهل يموت كله رقيقا أو حرا أو ثلثه
 حرا أوجه أهمها عند السيد في الأول لأن ما يعتق يجب أن يبقى للورثة مثلا ونقل في الوصايا عن ابن الاستاذ
 تصحيح الثاني وقال في البحر ان الثالث هو ظاهر المذهب [قول المتن يكتب في ثنتين الخ] لأن الرق نصف
 الحرية ثم قبل هذا واجب وقيل احتياط فلو كتب واحدة للرق وأخرى للحرية كفى ثم ان خرجت التي
 للحرية فاقض الأمر والا احتيج إلى ادراج القرعة في البندقة ثانيا قال الامام الأوجه أنه احتياط [قول
 المتن ويجوز] فيه اشعار بأن الكيفية الأولى أولى لكن موقوف القاضي والامام وغيرهما الثانية لأن

باسم آخر) فان خرج العتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق عتق الثالث (ويجوز أن تكتب أسماؤهم) في الرقاع (ثم تخرج رقعة على
 الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقة) أي الباقيان (وان كانوا ثلاثة قيمة واحداً وأخر ماتان وأخر ثلثاه أفرع) بينهم (بسهمي رق وسهم
 عتق) فيكتب في رقعتين رقة وفي واحدة عتق إلى آخر ما تقدم (فان خرج العتق لثني الماتين عتق ورقة) أي الباقيان (أول ثالث عتق
 ثلثاه) ورق باقية الآخران أو الأول عتق (ثم يفرع بين الآخرين بسهم رق وسهم عتق) في رقعتين (فمن خرج) العتق على اسمه منهما (فمنه
 الثلث) فان كان ثلثا الماتين عتق نصفه أو ثلثا عتق ثلثه ورق الباقي والآخر وان كتب في الرقاع أسماؤهم فان خرج على الحرية اسم
 في المائة عتق ونعم الثلث بمن خرج اسمه بعده إلى آخر ما تقدم (وان كانوا فوق ثلاثة وأمكن توزيعهم بالعدد والقيمة) في جميع الأجزاء

(كسنة قيمتهم سواء حلوا اثنين اثنين) أى جعل كل اثنين منهم جزء وصنع كاسين في الثلاثة المتساوية القيمة (لأن القيمة دون العدد كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة و) قيمة (ثلاثة مائة جعل الأول جزءا والاثنان جزءا والثلاثة جزءا) وأخرج عنهم كما قسم وفي عتي الاثنين ان خرج رافق ثلث العدد ثلث القيمة فقوله دون العدد صادق ببعض الأجزاء في مقابلته لثبته قبله في جميع الأجزاء ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة (وان تعدد بالقيمة) مع العدد (كأربعة قيمتهم سواء ففي قول يجرمون ثلاثة أجزاء واحد) جزء (وواحد) جزء (رائتان) جزء (فان خرج العتي لواحد عتي ثم أقرع لتسيم الثلث) بين الثلاثة أثلاثا كما صرح به في التهذيب فمن خرج له سهم العتي عتي (أو) ثلثه (أو) خرج العتي (للاثنين رقّة الآخران ثم أقرع بينهما) أى

أو بكتابه الأسماء كما مر وسيد كره (قوله كسنة قيمتهم سواء) أو قيمة ثلاثة منهم مائة مائة وثلاثة خسون خسون فيضم خسين الى نفيس (قوله ولا يتأتى التوزيع بالعدد دون القيمة) أى بحيث تكون ثلاثة أجزاء كل جزء قدر الثلث قيمة وعددا ما فلا يتأتى ما في الروضة من تشبهه بالسة المذكورة للاستواء في العدد دون القيمة لأنه باعتبار قطع النظر عن القيمة كأن المصنف قطع النظر عن العدد (قوله كما صرح به في التهذيب) ودل عليه كلام الشيخين وبه رد على من أبى الاثنين على الممازرة دفعا إذا خرجت للماهل يعتق من كل سدسه أو يقرع ثانيا الى غير ذلك (قوله وثلث الثاني) أى الذى يخرج اسمه ثانيا (قوله فى استحباب) هو المعتد (تنبية) لو اعتق عبدا مرتبا قدم الأول فالأول الى تمام الثلث ولا أقراع (قوله من يوم الاعتاق) أى وقته وهو متعلق بقوله عتقا وبقوله لهم كسبهم وبين فساد تصرف الوارث فيهم ولو قضاؤا زوجا ويقين أن عليهم تمام حد نحرزنا وكالكسب والولد وأرض الجناية وفارق ما هنا كسب الموصى بعته بعده ثم قبل عتقه لأنه ملك للوارث قبله (قوله ولا يرجع الوارث بما أتفق) وهم لا يرجعون عليه بخدمتهم ان خدموا بغير استعداده والارجعوا عليه (قوله فيما اذا عتي من الثلاثة واحد) قيد بهذا المثال لأجل قول المصنف عبدا آخر والا فالحكم لا يتبدل بذلك لكن فالو عتي أو لأبعد وبعض عبدهم ظهر مال هل يكمل بقية العبد من غير قرعة أو يقرع بينه وبين غيره والذي مال اليه شيخنا الأول حذرنا من زيادة التشخيص (قوله قوم يوم الموت) ان لم تزد قيمته على وقت الاعتاق لأن المعتبر أقل قيمة من وقت الاعتاق الى وقت قبض الوارث التركة (قوله نصف ما عتي) لأنه اذا سقط من كسبه خمسة وعشرون بقي منه خمسة وسبعون وهي مع قيمة العبد الثلاثة ثلثا منه وخمسة وسبعون ثلثاها مائتان وخسون للورثة وثلثها مائة وخمسة وعشرون

الأخراج فيها يكون مرة واحدة فهي أقرب الى الفصل الأمر [قوله فقوله الخ] اعلم أن الزد كشي اعترض المتن بأن المثال غير مطابق من جهة أن الستة لمثلث صحيح فالتوزيع يمكن بالعدد دون القيمة قال وصواب المثال خمسة قيمة أحدهم مائة واثنين مائة واثنين مائة فصواب عبارة الكتاب وان أسكن بالعدد دون القيمة قال وقد صرح بما ذكرنا في الشرح والروضة والذي سلكه الشارح رحمه الله حسن وفيه تصحيح لكلام المتن رضى الله عنهم أجمعين [قوله لثبت] يرجع قول المتن وان كانوا فوق ثلاثة الخ [قوله بين الاثنين] يرجع لقول المتن للاثنين [قول المتن أظهرهما الأول] لأنه أشبه بما ورد في الحديث قاله الشافعي رضى الله عنه [قول المتن فى استحباب] أى لأن المقصود حاصل بكل ووجه الوجوب مراعاة ظاهر ما ورد [قول المتن عتقا] أى بان عتقهم من يوم الاعتاق حتى لو كان أحدهم نكح أمة لاتباح في الحرية بطل نكاحها [قول المتن ولا يرجع الوارث الخ] أى كالأفق من ظن أنها زوجته ثم بان فساد النكاح وكالاتاق على المشتري شراء قسدا بخلاف ما أفتى على المبتوتة بنية الحل ثم تبين عدم

بين الاثنين (فيعتق من خرج له العتي وثلث الآخر وفي قول يكتب اسم كل عبد في رقعة) ويخرج على الطرية رقعة ثم أخرى (فيعتق من خرج أولا وثلث الثاني قلت) كما قال الرافعي في الشرح (أظهرهما الأول والله أعلم والقولان في استحباب وقيل إيجاب) قال في الروضة كما أصلها وهو مقتضى كلام الأكثرين والأصل في القرعة ما روى مسلم عن عمران بن الحصين أن رجلا من الأنصار أعتق ستة أعبد مملوكين له عند موته لم يكن له مال غديرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة والظاهر تساوى الأثلاث في القيمة (واذا أعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم من يوم

الاعتاق ولا يرجع الوارث بما أتفق عليهم) ادلا موجب للرجوع به (وان خرج بمظهر عبد آخر) فيما اذا عتي من ثلاثة واحد (فصل) (أقرع) بين الباقيين فمن خرج له العتي عتي (ومن عتي بقرعة حكم بعته من يوم الاعتاق وتعتبر قيمته حينئذوله كسبه من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل الموت لا الحادث بعده) لأنه ملك للوارث (فلو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل) منهم (مائة فكسب أحدهم مائة) قبل موت السيد (أقرع) بينهم (فان خرج العتي لكسب عتي وله المائة وان خرج لغيره عتي ثم أقرع) بين الباقيين الكاسب وغيره (فان خرجت) القرعة (لغيره عتي ثلثه) لتسيم مائة الكاسب (وان خرجت) القرعة (له) أى لكاسب (عتق ربه ويصير مع كسبه) ويكون للوارث الباقي منه ومن كسبه مع العبد الآخر وذلك مائتان وخسون نصف ما عتي وذ كرى المحرم

طريقة بالجبر والمقابلة فقالوا يستخرج ذلك بطريق الجبر بأن قال عتيق من الثاني شيء ونجبه (٣٥٧) من الكسب ثم غير محسوب

من الثالث حتى لو ارت
ثلاثة سوى شيئين
تعدل مثل ما اعتقناه وهو
مائة وشئ فثلاثة مائتين
وثنان وذلك يقابل ثمانية
سوى شيئين فتجبر وتقابل
فثلاثان وأربعة أشياء
تقابل ثلثمائة تسقط المائتين
بالمائتين فيبقى أربعة أشياء
في مقابلة مائة فالثاني خمسة
وعشرون فعلنا أن الذي
عتق من العبد ربعه وتبعه
من الكسب ربعه غير
محسوب من الثالث.

(فصل في الولاء (من)
عتق عليه رقيقا باعتاق أو
كتابة وتديروا سقلا ودقراة
وسراية فولأؤله) أما بالاعتاق
فحديث الشيخين أن الولاء
لمن أعتق وأما بغيره فبالقياس
عليه (ثم لمصبت) الأقرب
فالأقرب لحديث الولاء لغة
كلعمة النسب رواه ابن
حبان وابن خزيمة والحاكم
وقال صحيح الاسناد يترتب
على الولاء الارت قد صرح
به في المحرر (ولا ترت
اسراة بولاء الامن عتيقها
وأولاد موعقائه) وقد تقدم
ذلك في كتاب الفرائض
(فان عتيق عليها أبوها ثم أعتق
عبدًا فأت بد موت الأب
بلاوارث فله البنت) لأنه
عتيق عتيقها (والولاء لأعلى
الصبات) كبن المعتق مع
ابن ابنه (ومن سه رق فلا
ولاء عليه إلا لعق ومعتبة)
ولو نكح عبد معتقة

لعتق (قوله طريقة بالجبر والمقابلة) وهي أن يقال عتيق من العبد الثاني شيء وتبعه من كسبه شيء مثله
يعني للورثة ثلاثة المائتين تعدل مثل ما عتيق وهو مائة وشئ ومثله مائتان وشئان وذلك يعدل
ثلاثة المائتين فتجبر وتقابل فثلاثان وأربعة أشياء تعدل ثلثمائة تسقط منها المائتين يبقى مائة
تعدل أربعة أشياء فالثاني خمسة وعشرون فعلنا أن الذي عتيق من العبد ربعه وتبعه ربع كسبه.
(فصل في الولاء) وهو بالمد وفتح الواو لغة القرابة مأخوذ من الموالاتة وهي المعاونة والمقاربة وشرعا
عسوية سبها نعمة المعتق على رقيق أو يقال سبها زوال الملك عن رقيق بالحرية (قوله من عتيق عليه
رقيق) المراد من وقع عنه عتيق رقيق وإن اختلفا دينا إن لم يرثة سواء من نفسه أو من غيره بوكالة أو ولاية
أو من أجنبي بأذنه بعوض أو دونه أو بغير أذنه ومصحناه كافي أصل الروضة وهو المعتقد خلافا للخطيب في
جعل ولائه للمالك فخرج بذلك من أقرت بحريته واشتراه فانه يعتق وولأؤه موقوف ومن طراه الرق بمد
ولائه كعتيق كافر التحق بدار الحرب واسترق ثم ملكه غريمه الأول وأعققه فولأؤه في هذا الثاني
لا لا ولأؤلايينهما ومنعوا عتيق الامام عبد بيت المال فولأؤه للمسلمين لاله (قوله ثم لمصبت) أي من حيث
الارتبته لأنه انتقل لأنه ثابت لهم ولو في حياة المعتق على الراجح والولاء لأعلى الصبات فلو خلف المعتق
ابنين فولأؤه لهما فلومات أحدهما من ابن فولأؤه لعمه وان كان هو الوارث لأبيه فلومات الآخر عن نعمة
بنين فولأؤه بينهم على العشرة بالسوية ولو أعتق عتيق أبامعتقه فلكل الولاء على الآخر ولو أعتق أجنبي
أختين فاشترى أباهما يعتق عليهما فليس لاحداهما ولأؤه على الآخر ولو أعتق كافر مسلما وله ابنان مسلم
وكافر فان مات العتيق في حياة معتقه فيرانه لبيت المال أو بعد موته فولأؤه للمسلم فقط فان أسلم الآخر قبل
موته فولأؤه لهما (قوله لغة) بضم اللام وفتحها بمعنى الاختلاط أو بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم له بالقرابة
بعيد (قوله ويترتب على الولاء الارت) هو إشارة لمراد بالترتيب في كلام المصنف كأمير والارت ولاية
الترويح تحمل الدية وصلاة الجنائز فهي أربعة أحكام (قوله بلاوارث) للعبد والأب (قوله فله البنت)
إن لم يكن البنت عصبة نسب كأخ أو ابن فهو الأفضال له ولا شيء لها وقد غلط في هذه المسئلة أن بعضا من غير
المنفعة لكن صور بعضهم مسئلة القضاء بغير هذه كجهر في الفرائض (قوله ولو نكح عبد معتقة) ففتح التاء
(فصل من عتيق عليه رقيق الخ) [قول المتن باعتاق] منه شراء العبد نفسه نعم أورد ما لو أقر بحرية
عبد ثم اشتراه فانه يعتق ويكون الولاء موقفا على النص ثم لا فرق في ثبوت الولاء بين الاتفاق في الدين
والاختلاف فيه (فرع) أعتق شخصا كافرا ثم التحق بدار الحرب فاسترقه آخر وأعتقه حكى ابن
القطان والدارمي ثلاثة أوجه للأول الثاني بينهما والراجح الثاني فقد قال ابن اللبان إنه قول الشافعي ومالك
[قول المتن ثم لمصبت] أعلم أن الذي يقتل اليهم الارتبته لا نفسه كالنفس سواء قال المتولى ووجه ذلك أن
ثبوت الولاء للمعتق إنما هو لانه عليه من النعمة وهي ليست لورثته حتى يثبت لهم ولأؤه (فتبينه) قوله ثم لمصبت
يقضي أنه لا يثبت في حياة المعتق وليس كذلك بدليل ارت المسلم من العتيق المسلم في حياة المعتق الكافر
[قول المتن ولا ترت اسراة] لأنها ليست بعصبة ومن ثم تعلم أن المراد بالعصبة السابقة العصبة بنفسه [قول المتن
الامن عتيقها] أي لا حديث أو ما أولادوه وعقائده فلا نعمة العتيق سرت اليهم تبعها [قول المتن بلاوارث] من
جمله هذا الوارث المنفي عصبة الأب ولو بعدت فانها مقدمة على البنت وهذه المسئلة هي التي غلط فيها أبوهم بعمامة
قاص حيث قالوا ان البنت هي الوارثة وغفلوا عن كون المقدم المعتق ثم عصبت ثم عتيق المعتق وصورها الامام
بأخ وأختا اشتريا أباهما فعتق ثم أعتق عبدا ومات بعد موت الأب فإليرات لا تخ [قوله لأنه عتيق عتيقها]
لأنها بنت معتقة [قول المتن ومن سه رق] أي عتيق فلاولاء عليه أي فيكون هذا مستثنى من استرسال
الولاء على أولاد العتيق وأخاذه واستثنى الرافعي معها من أبوه حوالا من فلا يثبت عليه الولاء لموال
أمه [قوله فلاولاء عليه] وذلك لأن نعمة معتقه مقدمة على النعمة التي على أصوله فلا تتناول به حال
فلاولاء عليه لمعتق أحسن أصوله ومورثه أن تلد رقيقة رقيقا من رقيق أو سر وأعتق لولاه لو أعتق أبواه أو أمه (ولو نكح عبد معتقة

كانت برهانه لا تملأ الأم لأنه عتق بنتها (فان اعتق الأب ابنته) الولاء (الى مواليه ولومات الابن رفيقا وعتق الجد ابنته مواليه قلن
اعتق الجد ابنته رفيقا ابنته) (٣٥٨) الى مواليه ايضا (فان اعتق الأب بعتد ابنته) من موالى الجد (الى مواليه وقيل) لا ينجر

اي حقيقة تغيره فولاء اولاد مملوكت ايهم وخرج بالبعد الحر فأولادهم منها أحرار أصالة لا ولا عليهم لأحد وان
طرا لأبويهم ثم عتقوا على الرجوع وخرج بالعتق الحرة إذا نكحها العبد فأولادهم منها أحرار لا ولا عليهم
لأحد وانهم يبقوا فإذا عتق بنت الولاء لمواليه (قوله ابنته الولاء الى مواليه) ولا يعود الى موالى الأم وإن عدم
مولى الأب بل هو ليت المال على الرجوع (قوله جز ولا اخوته لايه) ولومع أمه (قوله لا يجره) بل يبق
لموالى أمه قال شيخنا شيخنا عمير قولي هذا الموات اخوته ورثهم موالى أمه لأن لهم الولاء على هذا الولد الذي له
الولاء على اخوته عتق أبيه (قوله لأنه لا يمكن الخ) ولهذا إذا اشترى العبد نفسه من سيده أو كاتبه سيده
وعتق بأداء الثمن أو التجرد كان ولاؤه لسيده لأن نفسه كماله عامر (كتاب التديير)

هو لغة النظر في العواقب وشرعا ما ذكره (قوله بالموت الذي هو دبر الحياة) أي فسمي تدييرا لذلك وقيل سمي
به لأن السيد بر أمر نفسه في الدنيا باستخداه وفي الآخرة بعقته ورد ما رافى بأن التديير في الأمور مأخوذ
من لفظ البر وعورض بأنه مأخوذ من النظر في العواقب كما سركان معروف في الجاهلية فأقره الشرع وأشر
بقوله بالموت إلى أنه ليس وصية كسبائي والمراد موت السيد وحده أو مع صفة قبله لا معه ولا بعده كما يأتي (قوله
أن حر) وكذا مضوه نحو بذلك حرة أو رجلك أو رأسك ويكون مدبر أجيته على المعتد خلافا للخطيب
لأن كل تصرف قبل التطبيق لم يصح اضافته إلى بعض محله وهل هو من السراية أو من التصير ببعض عن
الكل ويظهر الثاني كبر شداله ما بعده وأما الجزء الشائع فالمدبر ما ذكره فقط نحو نصفك أو ربعك
فان قال بضعك صح ويرجع لما يبينه هو أو وارثه ولا يضر المحن بكسر التاء في مذكر أو عكسه أو فتح
الكاف في مؤنث أو عكسه (قوله مخرج من الكتابة) وسيأتي مع الفرق بينهما فان التديير مشهور في
معناه والكتابة لا يعرفها الا لغوامس (قوله ويصح بكناية عتق) وكذا صريح وقف نحو حبستك بعد
موتى (قوله مقيدا) أي يمكن لا ينحو الف سنة فانه لا يصح وكذا الوقيد بشئ وزال قبل موته كقوله إذا مات
في هذا الشهر فأت حر فإذا مضى الشهر قبل موته زال التديير (فرع) لو قال لعبد ان قرأت القرآن فأت حر فأت حر
فأت حر فقرأ شيئا من القرآن ثم مات السيد عتق بموته وكذا ان قال ان قرأت القرآن بالهمز فأت حر
القرآن بنبرهز لم يمتق الا ان قرأه أجيته قبل موته كذا قلته البغوي عن الامام الشافعي فراجع (قوله
ويشترط الخول) لا الفورية وهذه الصورة من التديير كماله مما تقدم (قوله ثم دخل الخ) وهذه
الصورة والتي بعدها ليست من التديير بل هي من تعليق العتق بصفة (قوله وهو على التراخي) أي لا تشترط

[قول المتن فان اعتق الجد] أي أبو الأب [قول المتن وقيل بقي الخ] هذا الخلاف قريب من الخلاف فيما لو أسلم
الجد الأب كافر وله أطفال هل يحكم بسلامتهم أم لا [قوله ثم يسقط] هذا الوجه في الامام بأن الولاء إذا ثبت
لا يسقط [قول المتن قلت الأصح الخ] لو فرض على هذا موت الاخوة عن موالى الأم خاصة فهل يرثونهم من
حيث ان لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على اخوته من حيث اعتاق الأب الظاهر نعم فليأتل [قوله
لأنه لا يمكن الخ] أي فيبقى لموالى أمه (كتاب التديير الخ) [قول المتن أنت حر] لو قال نحو أنت حر كان
أحسن [قوله من الكتابة] أي فيما لو قال كاتبتك على كذا ولم يقل فاذا أدت فأت حر والمذهب تقرير
النصين والفرق أن الكتابة تحتل المراسلة والخارجة بخلاف التديير [قول المتن ومعلقا] قال الزركشي
لأنه إملاوية أو عتق على صفة وكل منهما يقبل التطبيق [قول المتن ثم دخلت] لو أتى بالواو بدل ثم فنقل
عن البغوي اشتراط الخول بعد الموت أيضا وصوب الزركشي خلافه وقال ان هذا وجه أشار في التهمة
إلى أنه مفرغ على أن الواو للترتيب وقال ان الشيخين جزما في نظيره من الطلاق بأنه لا فرق بين التقدم
والتأخر وأن هذا وجه مفرغ على ما قاله [قول المتن وهو على التراخي] أي في كل من الصورتين

الى موالى الجد بل (يقل
لمولى الأم حتى يموت الأب
فينجري الى موالى الجد ولو
ملك هذا الولد أبا جد ولا
اخوته لايه) من مولى الأم
(اليه وكذا ولا نفسه في
الأصح) كالمولى الأب
غيره ثم يسقط ويصير كحر
لاولاد عليه (قلت) كقال
الرافعي في التبرع (الأصح
للتنصيص لا يجره) والله
أعلم لأنه لا يمكن أن يكون
له على نفسه ولا.

(كتاب التديير)
هو تطبيق عتق بالموت
التي هو دبر الحياة
(صريحه أنت حر بعد
موتى أو إذا مات أموتى مت
فأت حر أو أعتقتك بعد
موتى وكذا بغيرك أو أنت
مدبر على المذهب) التنصيص
لاشتمار في معناه وفي قول
من طريق ثان مخرج من
الكتابة هو كناية لخلاؤه
عن لفظ العتق والحرية
(ويصح بكناية عتق مع
نية تكتيل سيالك بعد
موتى) بنية العتق (ويجوز)
التديير (مقيدا كان
مت في هذا الشهر أو المرض
فأت حر) فان مات على
الصفة المذكورة عتق والا
فلا (ومطلقا كان دخلت)
المدار (فأت حر بعد موتى

فان وجدت الصفة ومات عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد) في
حصول العتق (فان قال ان مت ثم دخلت) المدار (فأت حر يشترط دخول بعد الموت) في حصول العتق (وهو على التراخي

وليس للوارث بيعه قبل الدخول) وله كسبه (ولو قال اذا مات ومضى شهر فانت حر فلو ارث استخدام في الشهر لا يبعه) حتى الميت (ولو قال ان شئت فانت مدبر لو انت حر بعد موتك ان شئت اشترطت المشيئة متعة) أي على الفور (فان قال متي شئت) بدل ان شئت (فقد راعى) وفتقر المشيئة في صورتين قبل موت السيد (ولو قال لعهدهما اذا متا فانت حر لم يمتق حتى يموتا) معا أو مرتبا (فان مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) وله اجارته ثم عتقه بموتهما معا قبل عتق تدير والصحيح لاتعلقه بموتين فهو عتق بحصول الصفة وفي موتهما مرتبا قبل لا تدير والصحيح أنه بموت أحدهما يصير نصيب الآخر مدبرا ونصيب الميت (٣٥٩) لا يكون مدبرا (ولا يصح تدير مكره

ومجنون وصبي لا يميز وكذا يميز في الأظهر) والثاني قال لا نصيب فيه (ويصح من سفه) أي محجور عليه بسفه لصحة عبارته (وكافر أصلي) حر بي أو ذمي (وتدير المرتد يني على اقوال ملكه) فعلى قول بقائه يصح وزواله لا يصح ووقفه وهو الأظهر إن أسلم بان محته وان مات مرتدا بان فساده (ولو دبر م ارتد لم يبطل) تديره (على المذهب) والطريق الثاني يبطل والثالث يني على اقوال ملكه ان يني لم يبطل أو زال بطل أو وقف وقف وجه الطريق الأول الصيانة لحق العبد عن الضياع فيعتق اذا مات السيد مرتدا ووجه الطريق الثاني بأنه لو بقي التدير لتفد العتق به من الثلث وشرط ما ينفذ من الثلث بقاء الثلثين للورثة ومال المرتد في لوارث ودفع بأن الشرط سلامة الثلثين للمستحقين من ورثة أو غيرهم (ولو ارث المدبر لم

فيه الفورية فتجوز ولو عبر بالقاء اشترط الفورية ولو عبر بالوارث جاز الدخول قبله وبعده مع الفور وعدمه فان أراد شيئا اتبع قاله الأسنوي واعتمد شيخنا الرمي تبعاً للشيخين اشترط الترتيب فيها مثل ثم الان أراد القبلية (قوله) وليس للوارث بيعه) ولا غيره مما يزيل الملك ومال شيخنا الزياي الى منع وطئها وان لم تحبل حسماً للباب كالحرة نعم ان أسره الوارث بالدخول فاستع جازله يبعه قطعاً وليس له رهنه لعدم فائده وليس له تنجيز عتقه ان خرج من الثلث لما فيه من ابطال الولاية الميت وهو مقصوده وعلى هذا ليس له تنجيز ما يخرج من الثلث مطلقاً والأولى للوارث في غير ما يخرج منه الاجازة لا التنجيز فتأمل (قوله) وله كسبه) ولو باجارة رهن تبطل بدخوله هو محتمل فان لم تبطل عتق مسلوب المنفعة مدتها والأجرة للوارث وان بطلت ملك منفعة نفسه وقياس أم الولد البطلان وما ذكرهنا يخرج في المسئلة بعدها (قوله ان شئت) فان لم يخاطب فهو مثل متي ولا عبرة بعدم المشيئة بعد وجودها ولا عكسه اذا شرطنا الفور (قوله قبل موت السيد) ما لم يصرح بأنها بعده (قوله والصحيح لا) هو العتمد فيهما (قوله يصير نصيب الآخر مدبرا) فله بيعه ويبطل تديره (قوله ونصيب الميت لا يكون مدبرا) بل باق على تعليقه وليس للوارث تصرف فيه فاذا مات الثاني عتق وليس تدير أو في الخطيب ان عتق نصيب الميت الثاني بالتدير (قوله ومجنون) أي حال جنونه فلا يضر طروه (قوله والثاني الخ) ورد بالقاء عبارته (قوله ويصح من سفه) ولولى ابطاله بالبيع اذا رآه مصلحة ويصح من محجور فليس ومن بعض لامن مكاتب ولو باذن سيده كاقتم (قوله لم يبطل) وان التحق بدار الحرب (قوله ولو ارث المدبر لم يبطل تديره) ولا يرقى لوسى لبقائه على ملك سيده فلو مات سيده جاز رقه ان كان عتيق ذمي لان كان عتيق مسلم (قوله ولحر بي حل مدبره لدار الحرب) وكذا أم ولده ومكاتبه كتابة فاسدة (قوله بخلاف مكاتبه) أي كتابة صحيحة وبخلاف المنقول من دين الى آخره بخلاف المرتد بعد تديره أو كتابته فليس له حلهم وصورته في المرتد أن يسلم ثم يرتد بعد ما ذكر (قوله ويبيع عليه) هو من عطف السبب لأن بيعه نقض ولا يحتاج الى نقض قبله (قوله بالقول) لوجه على البيع

[قول المتن وليس للوارث] أي وان كان مورثه كان له الابطال ونظيره الوصية [قول المتن يبعه] لو نجز عتقه فالظاهر النفوذ [قول المتن متعة] لأنه يشبه التملك ولأن الخطاب يقتضي جواباً وكفى نظيره من الطلاق [قوله قبل موت السيد] انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال اذا مت فانت حر ان شئت حيث قالوا تعتبر المشيئة بعد الموت [قول المتن ولو قال الخ] أي قال كل منهما الصيغة المذكورة [قوله والثاني قال الخ] عبارة غيره وذلك لأن الحجر لمصلحته والمصلحة هنا في جوارحه لأنه ان عاش لم يلزمه وان مات حصل الثواب وقد اختاره جماعة منهم الفارقي وقال وأما قولهم انه ليس من أهل العقود فانه يبطل بالسفيه هم الخلاف جار في وصيته واعلم أن تعليق الصبي باطل قطعاً والخلاف جار هنا وان قلنا هو تعليق لأنه في معنى الوصية من حيث اضافته لمابعد الموت [قول المتن على المذهب] لأنها لا تؤثر في العقود الماضية [قول المتن ولحر بي] صورته أن يكون قد دخل دارنا بأمان [قول المتن نقض ويبيع] لو بيع من أول

يبطل) تديره فلو مات السيد قبل موته عتق (ولحر بي حل مدبره) الكافر الكائن في دار الاسلام (الى دارهم) بخلاف مكاتبه الكافر من غير رضاه لاستقلاله (ولو كان لكافر عبد مسلم فديره نقض) تديره أي أبطل (ويبيع عليه) لأنه مأثور بإزالة الملك عنه وهي لا تحصل بالتدير كاذكره الرافعي في الشرح في كتابة الذمي في أثناء تعليل ولم يذكر المسئلة هنا ولا هي في الروضة (ولو دبر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع السيد في التدير) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به الآتي (نزع) العبد (من يد سيده) وجعل عند عدل دفعا للذل عنه (وصرف كسبه اليه) أي الى سيده وهو باق على تديره لا يباع (وفي قول يباع) عليه ويبطل التدير دفعا لاذلاله ورجع الأول

بتوقع الحرية ولو رجح السيد التدبير بالقول وجوز فالرجوع به بيع عليه جزا وظاهر أن البيع عليه حيث لم يزل ملكه بيع أو غيره (و) أي السيد (بيع التدبير) لأنه صلى الله عليه وسلم باع مدبر رجل من الأنصار رواء الشيخان (والتدبير تعليق عتق بصفة وفي قول وصية) للعبد بعتقه (فلو باعه) السيد (ثم ملكه لم يعد) (٣٩٠) التدبير على المذهب) وفي قول على قول التعليق يعود على قول عودا لحدث

كان أولى كذا ذكره بعده ولعل الحامل للشارح على ذلك لفظ الرجوع دون لفظ الإزالة (قوله بتوقع الحرية) التي ينظر في الشرع لها بتوقع الولاء للسيدة كافي المنهج (قوله أي للسيد) بنفسه أو بولي في السفيه (قوله بيع التدبير) أوهبته أو نحوها مما يزيل الملك (قوله رواء الشيخان) وفي الرواية أن يبيعه كان في دين عليه ولكنه ليس قيد المأورد أن عائشة باعت مدبرة لها ولم ينكر عليها أحد من الصحابة (قوله تعليق عتق بصفة) لعدم احتياجه إلى فعل أو قبول بعد الموت (قوله وفي قول الخ) أشار الشارح إلى أنه ليس في المسئلة طرق وأنه لا خلاف في عدم العود على قول الوصية كذا قيل وهو في الثاني مسلم وفي الأول ممنوع إذا اختلف المبنى على خلاف آخر واشتمل على قطع يسمى طرقا كما يعلم من سبر كلام الشارح في مواضع كثيرة وهو هنا كذلك إذ المعنى أنا إذا قلنا بعدم عودا لحدث لم يعد هنا قطعاً وإن قلنا بعودا لحدث ففيه هنا قولان فتأمل (قوله العتق بالتدبير) أي إن احتمله الثلث والاعتق منه بقدره والباقي بوجود الصفة نعم إن قال أنت حر قبل موته بلامرض يوم أو قبل مرضي الذي أموت فيه بيوم عتق كله بموته من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه وهذه حيلة في عتق المدبر من رأس المال (قوله بطل تديره) لو قال بطل تديرها لكان أنسب (قوله ويصح تدير مكاتب وكتابة مدبر) ويصح تعليق كل منهما بصفة فيكون مدبرا مكاتباً معلقاً ويعتق بالأسبق من الثلاثة وفيه ما يأتي (قوله قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة الخ) قال بعضهم ويجمع بين الكلامين بحمل البطلان على أنه لا يبطل بالنجوم وحل عدم البطلان على أنه يتبعه كسبه وولده كذا ذكره ابن الصلاح وظاهر أنه لو لم يسهه اثنان عتق منه بقدره ويتوقف باقيه على الأداء وعلى هذا هل يتوقف عتق باقيه على أداء جميع النجوم أو على قدر ما يقابل الباقي منها يظهر الآن لا محالة الثاني فليراجع (فصل في حكم حل المدبرة والمعلق وما يتبع ذلك) (قوله والثاني يثبت) وبه قال الأئمة الثلاثة (قوله بجامع العتق

في الميتين) ولو رجح عنه بقول كأبطلته فسخته بقتضيه رجعت فيه صح أن قلنا وصية والأفلا يصح (ولو عتق عتق مدبر بصفة صح) تعليقته (وعتق بالأسبق من الموت والصفة) ففي سقي الموت العتق بالتدبير (وله وطه مدبرته ولا يكون رجوعاً) عن التدبير (فإن أولها بطل تديره) لأن الاستيلاء أقوى منه (ولا يصح تدير أم ولد) إذ لا قاعدة فيه (ويصح تدير مكاتب وكتابة مدبر) فيكون كل منهما مدبرا مكاتباً فيعتق بالأسبق من موت السيد وأداء النجوم وذلك في الثاني متى على الأظهر أن التدبير تعليق عتق بصفة فإن قلنا وصية بطل بالكتابة ويطل أيضا إذا أدبت النجوم قبل موت السيد فإن مات قبل أدائها ففي المسئلة الأولى ومثلها الثانية قال الشيخ أبو حامد تبطل الكتابة وكذا قال الشيخ في التنبيه وفي التهذيب لرفعته وقال ابن الصباغ لا تبطل كلاً واعتق السيد

الأمر كفي في تحصيل الغرض المذكور [قول المثنى تعليق عتق بصفة] وذلك لأنه لا يحتاج إلى فعل ولا إنشاء قبول بعد الموت فكان كالتعليق على دخول الدار [قول المثنى وفي قول وصية] لا عبارته من الثلث [قول المثنى وكتابة مدبر] لأن كلامهما لا ينافي مقصود الآخر [قوله من موت السيد الخ] وإذا مات السيد أولاً وخرج بعضه من الثلث فقط عتق ذلك البعض وبسر باقيه متوقفاً على دفع قسطه قاله الرافعي [قوله وفي التهذيب ارتفعت] أعلم أن المكاتب إذا أولدها السيد ثم مات قبل مجزئته تعلق عن الكتابة ويتبعها كسبها وولدها كما نقله في الشرح الصغير عن البغوي وأقره فليست الفرق بين المكاتبين وعبرة الرافعي وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير إن احتمله الثلث حينئذ فمن الشيخ أني حامد أنها تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن يتبعه ولده وكسبه كالأعتق مكانه قبل الأداء فكذلك لا يبطل الكتابة بالاعتاق وجب أن لا يملكه بالتدبير قال ويحتمل أن يريد بالبطلان زوال العقد دون سقوط أحكامه انتهى قال في الخادم وهذا الاحتمال الثاني جزم به الروياني فلو خرج من الثلث بعض العبد عتق ذلك البعض ويبقى باقيه مكاتباً يعتق بأداء قسطه كما نقله الرافعي عن النص وأني حامد وغيره [قوله لا تبطل] أي بل يعتق بالموت عنها فيتبعه ولده وكسبه [قوله عن الكتابة] لأنه متضمن للإبراء عن النجوم (فصل : ولدت مدبرة الخ) [قول المثنى لا يثبت] لم يقل لا يسرى لأن السراية لا تكون إلا في الأشخاص ولا تكون في الأشخاص [قوله والثاني الخ] به قال الأئمة الثلاثة [قول المثنى ولو دبر حاملاً] لو استثناء صح

مكاتبه قبل الأداء فيتبعه ولده وكسبه انتهى وعلى الأول يكونان للسيد وبحاج بأن العتق في المقيس بخلاف

عليه عن الكتابة والكلام هنا في العتق بالتدبير (فصل) إذا (ولدت مدبرة من نكاح أوزنا) ولما حدث بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد (لا يثبت للولد حكم التدبير في الأظهر) كالأب يثبت للولد الرهونة حكم الرهن بجامع أن كلامهما يقبل الرفع والثاني يثبت كما يثبت للولد المستولدة حكم أمه بجامع العتق بموت السيد ولو كانت حاملاً عند موت السيد تبعها الحل قطعاً (ولو دبر حاملاً

بنتهم أي العمل (حكم التدير على المذهب) وفي قول من الطريق الثاني مبنى على أن الحمل لا يعلل لا يثبت وعلى الثبوت (فإن مات) في حياته السيد بعد انفصال الحمل (أورجع في تديرها) بالقول بناء على القول بصحة الرجوع به (دام تديره) أي الحمل المنفصل والتصل (وقيل اندرج وهو متصل فلا) يدوم تديره بل يقبها في الرجوع (ولو دبر خلاص) تديره (فإن مات) السيد (عق) الحمل (دون الأم وإن باعها صح) البيع (وكان رجوعا عنه) أي عن تديره الحمل (ولو ولدت الملقى عنها) (٣٦١) يفتوا لمن زنا أو نكاح حلت

ببطلان تطبيق وانفصل قبل وجود الصفة (لم يعق الولد وفي قول ان عتق بالصفة عتق) وهما كالقولين في ولد المدبرة ولو كانت حاملا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعا وظاهر أن الحامل عند التعليق كالحامل عند التدير فيقبها الحمل على الأصح في صحيح التنبيه (ولا يبيع مدبرا ولده) المملوك السيد وما يبيع الأم في الرق والحرية (وجنانيته) أي الدبر (لجنانية فن) فإن قتلها فالتدير أو بيع فيها بطل التدير فداء السيد بقي التدير والجنانية عليه كالجنانية على فن فإن كانت بالقتل وأخذ السيد قيمته لا يلزمه أن يشترى بها عبدا يدبره (ويعتق بالموت) أي موت السيد (من الثلث كله أو بصفة بعد الدين) فلو استغرق الدين التركة لم يعق منه شيء أو نصفها وهي هو فقط يبيع نصفه في الدين ويعتق ثلث الباقي منه وإن لم يكن دين ولا مال سواء

(الح) ورد بجواز بيع المدبرة (قوله ثبت حكم التدير) أي أن كان ملكه ولم يستثنه والإفلا يثبت له حكمه فإن مات في الثانية وهي حامل تبعها (قوله بالقول) قيد به لأنه إذا باعها حاملا تبعها في البيع حيث كان متصلا وبطل تديره (قوله بل يبيعها في الرجوع) أي كما يبيعها في التدير وفرق بأن العتق قوة (قوله فيقبها) نعم إن ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف ولد المدبرة (قوله بطل التدير) أي فيما يبيع من كله أو بعضه (قوله بقي التدير) فإن مات السيد قبل البيع والفداء لم يزم الفداء من التركة إن أمكن وعتق كله فإن لم تكن تركته بطل تديره إن استغرقه الأرض والاعتق منه ثلث ما بقي بعده (قوله لا يلزمه أن يشترى الح) لأنه باق على ملكه وبذلك فارق الأنحية والوقف (قوله من الثلث) نعم إن علق عتقه بزمان قبل موته وعاش بقدره فأكثر بعد التعليق كأن قال أنت حر قبل موتي بيوم ومات بعد يوم بلا مرض أو قال قبل مرض موتي بيوم عتق من رأس المال كامر (قوله وإن لم يكن دين) أو سقط ببراء مثلا (قوله فوجدت في المرض فن رأس المال) وكذا أن وجدت في حجر الفليس أو في الجنون أو السفه وليس في هذين خلاف لعدم تعلق الحق بالغير (قوله نعم الح) هو المعتقد (قوله فليس يرجع) هو المعتقد (قوله بل يحلف الح) فإن رد اليمين حلف العبد وثبت تديره

بخلاف ما لو قال أعتقتك دون حلك نعم بشرط في استثناء حمل المدبرة أن تلده قبل الموت (فرع) ولده تفريق ستة أشهر من وطء الزوج بعد التدير فله حكم الحادث بعده بخلاف ما إذا كان لا يطؤها أو يطؤها وولدت لغيره ستة أشهر من الوطء (قوله بل يبيعها الح) كما يبيعها في التدير وفرق الأول بتغليب الحرية في التدير (فرع) وهب ولده جارية حاملا ثم رجع فيها هل يثبت في الحمل أيضا ظاهر كلاهما نعم والرق ظاهر [قول المتن وكان رجوعا عنه] أي سواء قصد به الرجوع أم لا [قول المتن لم يعق الولد] أي لأنه عقد يلحقه الفسخ فلم يبعد إلى الولد الحادث كالرهن والوصية والتدير وقول الشارح رحمه الله وهما كالقولين الح يومهم أنه على القول الثاني إذا ماتت الأم قبل وجود الصفة بقي حكمها في الولد كولد المدبرة والذي عليه الجمهور أنه إذا مات السيد أو مات بطل حكم الصفة في الولد بخلاف ولد المدبرة إذا مات في حياة السيد بقي حكمه على القول المذكور [قوله عتق الحمل قطعا] أي بخلاف التدير فإن دخوله خلافا وقوله وظاهر الح هو كذلك ولكن لو ماتت الأم أو السيد قبل وجود الصفة بطل التعليق في الولد بخلاف نظيره في ولد المدبرة هذا هو الظاهر خلافا لما في شرح المنهج [قوله لم يعق منه شيء] لو فرض بعد ذلك إبراء من الدين مثلا فذا عتق وحاول ابن الرقة تخرج وجه بعدم النفوذ كعتق الرهن إذا رد ثم أفك الرهن ورد بأن العتق هنا لما أخرج عن اللفظ لتوقفه على الموت ساغ اعتباره بخلاف تنجيز الرهن لأنه لما رد لقانم إذا حصل الإبراء هل يقضى به من الآن أم يقول يفتن العتق من حين الموت تردد للامام قال والأظهر الأول [قول المتن فوجدت في المرض] لو وجدت في حال جنون السيد أو سفه فهمي معتبرة قطعا بخلاف ما لو وجدت في المرض لو حجر الفليس ففيه خلاف لتعلق الحق بالغير [قول المتن فليس يرجع] أي كأن جحد الرد لا يكون اسلا ما وجحد الإطلاق لا يكون رجعة

(٤٦) - (قليوبى وعمره) - رابع) عتق ثلثه وإن خرج من الثلث عتق كله وسواء في اعتبار التدير من الثلث وقع في الصحة أم في المرض (ولو علق عتقا على صفة تختص بالمرض كان دخلت) الدار (في مرض موتي فأنت حر عتق من الثلث) عند وجود الصفة (وإن احتملت) الصفة (الصحة) والمرض بأن لم يقيد به (فوجدت في المرض فن رأس المال) يعق (في الأظهر) اعتبار ابوقت التعليق والثاني من الثلث اعتبار ابوقت وجود الصفة يرجع الأول بأنه حين التعليق لم يكن منهما بإبطال حق الورثة نعم إن وجدت الصفة باختیار السيد عتق من الثلث جرما (ولو ادعى عبده التدير فأنكر فليس يرجع) بناء على جواز الرجوع بالقول (بل يحلف) أنه طهره

وله اسقاط الميراث من نفسه بأن يقول ان كنت دبرته فقد رجعت عنه بناء على جواز الرجوع بالقول (ولو وجد مع مدير طالع
فقال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المدير عيینه) لأن اليد له (وان ألقاها بينتين) بماله (قدمت بينته) لماله
(كتاب الكتابة) يعلم المراد بها (٣٦٢) من صيغتها الآية والأصل فيها قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت

(قوله وله اسقاط الميراث) وله رفع التدبير بالبيع (قوله صدق المدير عيینه) ان أمكن (قوله لأن اليد الخ)
وبذلك فارق قوله المدير أو المستولمة اذا ادعاء الوراث قبل الموت أو الاستيلاء فان الوارث يصدق وتقدم
بينه المدير على الورث لو ألقاها بينتين (كتاب الكتابة)

بكسر الكاف وحكى فتحها ولفظها اسلامي وسيت بذلك لجريان العادة بكتبا في كتاب وهي لغة الضم
والجمع وهو ما عقدت بلفظها عوض منجم بنجمين فأكثره في خارجة عن القواعد لأن العبد وكسبه
للسيد فكانه باع ماله بماله لكن قام الاجماع على جواز ما قاله الباقي رحمه الله ليس لنا عقد يتوقف على صيغة
مخصوصة الا السلم والنكاح والكتابة وقدم ذلك في مواضعه (قوله يعلم المراد بها الخ) أي يعلم تعريفها
وأركانها وهي أربعة مالك ورقيق وصيغة وعوض والصيغة الآتية مشتملة عليها فأغنت عن ذكرها وغير
ذلك (قوله وهما) أي الكسب والأمانة (قوله لأنه قد يضيع الخ) أشار إلى أن هذا المراد من الأمانة لا نحو
عبادة وصلاة (قوله ولا تذكره بحال) فهي مباحة أي من حيث ذاتها والافتقار ذكره لعارض كأن ظن كسبه
بمحرّم ويحرم ان علم ذلك كفجور وقد تجب كاي علم مما سرق ثقة الرقيق اذا توقفت ثقته على بيت المال
المتوقف على كتابته متلافرا حقه فتعزيرها الأحكام الخمسة (قوله ليعط الخ) وبذلك فارق بقاء الاثاء في الآية
على الوجوب (قوله اذا أدبته) أوردت منه أو فرغت منه ولا بد من ذلك ليفارق المخارجه (قوله ويبيع
أي يوجو بالأهجر من الصيغة (قوله ويكفي ذكر نجمين) فالمراد من الجمع ما زاد على الواحد ابتداءً وهما من
العقد ولا يشترط فيها طول زمان فيكفي نحو ساعتين لا مكان نحو الاقراض ويرجع في النية إليه وتصح بتقديم
قبول العبد كغيرها من العقود (قوله جاز) أي في الكتابة الصحيحة ولا بد من ذكره في الفاسدة لأنها
تعلق والنية لا تخلصه (قوله ولا يكتفى الخ) فالكتابة بغير ذلك باطلة فقوله بلا تعليق أي بلا لفظ به بأن عدم
لفظه ونية مع (قوله يخرج) أي من التدبير كما س (قوله ويقول المكاتب) فورا بنفسه لا بوكيله
أو أجنبي (قوله أي المكاتب والمكاتب) بكسر الفوقية في أحدهما وفتحها في الآخر (قوله مختارين)
فلا تصح من مكره ولاه فقول النهج ان الاختيار من زيارته فيه نظر لكنه تنوع فيه ما في التصحيح .

(كتاب الكتابة الخ) [قول المتن من كسب] أي بحيث تفي بالنجوم [قوله الخبير في الآية الخ] اعلم
أن الخبير يطلق بمعنى المال كافي قوله سبحانه وتعالى وأنه لعب الخبير لشدة ومعنى الذين كافي قوله سبحانه وتعالى
يعمل مثقال ذرة خيرا يره (فاذلة) حكى ابن الصباغ من الشافعي رحمه الله أنها استدلت على عدم الوجوب بأن
الأمر في الآية وارد بعد النهي وهو أن يبيع الانسان ماله بماله محظور فيكون الأمر بعد فيها للإباحة وثبت
الاستصحاب من محل آخر وقال الاصطخري الصارف قوله سبحانه ان علمتم فيهم خيرا حين وكل ذلك إلى اجتهد
السادات [قوله اذا أدبته الخ] ليس لتعلقها بمشاعرا وانما هو تعبير عن مقصود الكتابة وما لها بدليل حصول
العتق بالابراء ونحوه [قول المتن يبين الخ] وجه ذلك أنه عقد معاوضة فلا بد فيه من البيان كالبيع [قوله
وهو الوقت] سمي بذلك لأن العرب كانت تعرف الأوقات بالنجوم فسمي الوقت نجما [قول المتن جاز] لم
يجزوا في ذلك خلاف انعقاد البيع بالكتابة نظر الجواب العتيق [قول المتن بلا تعليق] قاله الامام [قول المتن
ولا نية] لو قال كاتبك فقط لم يكف قطعا [قول المتن والمطلق] قال الزركشي هو يعني عن التكليف

لإيمانكم فكاتبوهم ان
علمتم فيهم خيرا (هي
منسوبة ان طلبها رقيق
لميراث قوي على كسب)
وهما فسر الشافعي رضي
الله عنه الخبير في الآية (قيل
لو غير قوي) على الكسب
فلقوا إلى أن الأمين يمان
بالصدقات ليعتق والأول
قال لا يوثق بذلك وقيل
يستحب لقوى غير أمين كما
فسره ابن عباس وغيره
الظهير بالقدر على الكسب
والشافعي ضم إليها الأمانة
لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا
يعتق (ولا تذكره بحال)
لأنها عند فقد الوصفين قد
تفتى إلى العتق ولا تجب
لذا طلبها العبد للموصوف
بهما والابطال أثر الملك
واحتكم المالك على
المالكين (وصيغتها كاتبتك
على كذا) كالتب (منجما
أفادته فأتت جرد بين
عدم النجوم وقسط كل
نجم) وهو الوقت المضروب
ذكره الجوهري ويطلق
على المال المؤدى فيه ويكنى
ذكر نجمين (ولو ترك لفظ
التطبيق) أي اذا إلى آخره

(قوله) بقوله كاتبتك على كذا إلى آخره (جاز ولا يكتفى لفظ كتابة بلا تعليق.

ولا نية على المذهب) النصوص وفي قول من طريق ثان عرج يكتفى بالتدبير وفرق الأول بأن التدبير مشهور في معناه بخلاف
الكتابة لا يعرف معناها الا لغوا (ويقول المكاتب قبلت) وبه تم الصيغة ويؤخذ منها أن معنى الكتابة عقد عتق بلفظها عوض
مؤجل برقين فأكثر (وعشر طهما) أي المكاتب والمكاتب (تسكيف) بأن يكونا بالعين عاقلين (والمطلق) بأن يكونا عتق

والسيد غير محجور عليه بسفه والعبد غير مرهون ومؤجر ولا تصح كتابة ولي المحجور عليه أيا كان أو غيره لأجلها جميع (وكتابه المريض) مرض الموت (من الثلث فان كان له) عند الموت (مثلا) أي العبد بأن كانت قيمته ثلث التركة (صحت كتابة كنه فان لم يملك غيره وأدى في حياته مائتين وقيمته مائة عتق) لأنه يبنى (٣٦٣) للورثة مثلا ومما المائتين

(وان أدى مائة حتى قلته)

ويبقى للورثة ثلثه والمائة

والمؤدى في المستثنين هو

المكاتب عليه وان لم يؤده

شيء قبل موت السيد فقلته

مكاتب فإذا أدى حصته

من النجوم حتى (ولو كاتبه

مرته يبنى على أقوال المالك)

فلى قول بقائه يصح وزوجه

لا يصح (فان وقفناه) وهو

الأظهر (بطلت على

الجديد) في وقت العقود

وعلى القديم ان أسلم بان

صحتها وان مات مرته بان

بطلانها وتصح صك كتابة

الكافر غير مرته ولا تصح

كتابة (مرهون) لأنه

معرض للبيع (ومكرى)

لأنه مستحق للمنفعة فلا

يتفرغ للاكتساب لنفسه

(وشرط العوض كونه دينيا

مؤجلا) ليحصله ويؤديه

(ولو منفعة) كبناء (ومن جملة

بنجمن فأكثر) كاجرى

عليه الصحابة فن بعدهم

(وقيل ان ملك) السيد

(بضه وباقيه حر لم يشترط

أجل وتنجيم) في كتابه

لأنه قد يملك ببضه الحر

ما يؤديه فقتضى هذه

السورة على هذا الوجه

والأصح لا تستثنى ومن

التنجيم بنجمن في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوقين في وقتين معاوين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمانة فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه

في قضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

(قوله والسيد غير محجور عليه بسفه) بخلاف السفه الماهل فيصح منه ولا يصح من محجور فليس ولا من مكاتب لعبد ولو باذن السيد ولا من أذن الحاكم بصرف أمواله في الدين ولا من موصوله بالمنفعة ولا من مبعض لأنه ليس أهلا للولاية ويمكن شمول كلام المصنف لذلك كله بجعل الإطلاق عدم وجود مانع لمافلا يحتاج لزباد تأهلية الولاية كاضطرار المنهاج (قوله والعبد غير مرهون ولا مؤجر) ذكرهما هنا لبيان معنى الإطلاق في العبد فلا ينافي ذكر المصنف لهذا بعد ذلك ومثله ما موصى بمنفخته ومنسوب بمجور من خلاصه (قوله وكتابه المريض من الثلث) ولو باضعاف قيمته (قوله فإذا أدى) بعد موت السيد (قوله حسنة) أي الثلث (قوله عتق) ذلك الثلث الذي بقيت فيه الكتابة كذا ذكره فراجعه (قوله ولو كاتبه مرته) أي حال رفته بطلت ولم يصح فلوارثه بعدهم بطلت جزا وان التحق بدار الحرب ويقتدى بما أخذ من النجوم ويدفع العبد ما بقي منها لهما كرو يعتق فان طلب التجهيز فجزا لهما كرو ولا يبطل هذا التجهيز بعد السيد ولو مسلما وكتابة العبد المرته صحيحة ويعتق بالأداء فان مات على رفته بطلت (قوله على الجديد في وقت العقود) الواقعة من المرته فيما قبل التعليق منها وبطلانها فيما لا يقبل التعليق منها والكتابة من ذلك ولعلها انما صحت كتابة العبد المرته كإسقاطه لآماله لأن كسبه للسيد وهو مستثنى لأجل تشوف الشارع للعتق (قوله وتصح كتابة الكافر) هو مصدر مضاف لفاعله ومفعوله وكون ظاهر كلام الشارع الأول لا ينافيه وشمل الكافر الحر في غيره فدخل ما لو كان حريين فم لو قهر أحدهما الآخر بطلت وظاهر أنه لا يصح أن يكاتب الكافر مسلما لأنه مأثور بإزالة ملكه عنه حالا (قوله غير المرته) هو قيدي السيد لا في العبد كإسقاط (قوله ولا يصح كتابة مرهون) ظاهره مولود من سيد موصور وهو يخالف عتقه إلا أن قال بقاء الملك فيه فلم يحصل ما تشوف إليه الشارع من العتق التام فقامه (قوله كونه دينيا) وعلم من كونه عوضا أنه مال وإنه معلوم قدره وجنسًا وصفة بصفات السلم الاعزة الوجود من لو كاتبه كافر كافر على حر فان رافعا لينا قبل قبضه أبطلناها أو بعده حصل العتق لكن يرجع السيد على العبد بقيمته ان وقع القبض قبل استلامها (قوله مؤجلا) أي مستملا على أجل ليشمل المنفعة المتعلقة بالعين (قوله ليحصله) أي بحسب الأصل فلا يراد بالبعض أو لأنه عبد (ففيه) ذكر الأجل بعد الدين من ذكر القيد بعد التقيده ومن محاسن الخطابات والبلاغة والاعتراض بالاكفاء بالمؤجل عن الدين والاعتذار بكونه من دلالة الالتزام أو التضمن أو التصريح بما علم غير مستقيم لاتمام ما يتجه لو قسم للمؤجل فتأمل (قوله موصوقين الخ) هو تصريح بأن ذلك في المنفعة المتعلقة بالخدمة بخلاف ما بعده وعلم بقوله في وقتين عدم اتصالهما والافهما وقت واحد كإسقاط (قوله ويشترط في المنفعة)

[قوله والعبد الخ] دفع لما يقال كونه مطلقا التصرف قيدي السيد فقط وهو خلاف ظاهر العبارة [قوله ليحصله] هذا التعليق قد يتخلف في البعض فالأولى التعليل بأنها خارجة عن القيلس فيجب الاقتصار على ما ورد فيها وان كان في الحلال تجهيل العتق [قول المتن ولو منفعة] كما لا يجوز أن تحصل المنافع أجرة قال الزركشي عهره تقتضي أمرين أحدهما اشتراط تأجيلها كالدين وليس كذلك بل ان كانت منفعة عين اعتبر فيها التجهيل واشترط اتصالها بالمقدور ان كانت في النعمة جاز التجهيل والتأجيل الثاني لا اكتفاء بها وحدها والقول أنه ان كانت منفعة عين حالة فلا بد معها من دينار مثلا لأن التنجيم شرط [قوله والأصح لا تستثنى]

التنجيم بنجمن في المنفعة أن يكاتبه على بناء دارين موصوقين في وقتين معاوين ويشترط في المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة أن تتصل بالعقد ولا بد فيها لصحة الكتابة من ضمانة فإذا كاتبه على خدمة شهر من الآن أو على دينار يؤديه في قضاء الشهر الثاني أو يوم منه صحت ولو قسم شهر الدينار على شهر الخدمة

ليصبح ولو انصرف على خدمة الشهرين وصرح بان كل شهر نجم لم يصبح أيضا لانهم نجم واحد ولا ضمنية (ولو كاتب على خدمة شهر) من الآن (ردينار عند انقضائه) (٣٦٤) أو في أثنائه كبعد العقد يوم (محت) في المستثنين وقيل لا لانعاد النجم

وكضم الدينار ضم خيطة
توبع موصوف (أو) كاتب
العبد (على أن يبيعه كذا)
كتوب بألف (فست)
لأن شرط عقداني عقد
(ولو قال كابتك وبتك
هذا التوب بألف ونجم
الألف) بنجمين مثلاً فقال
لنكون كل شهر نصفه (وعلى
الطريق بأدائه) وقبل العبد
(فالمذهب صحة الكتابة
معين البيع) فيبطل وعلى
نحوه تبطل الكتابة أيضا
وهما قولان في الصفة
هذه الطريقة الراجعة
والطريق الثاني فيما قول
بالصحة وقول بالبطان
وهما قولان في عقد بين
مقتلي الحكم ووجه
ترجيح القطع بطلان
البيع تقدم أحدهما على
صبر العبد من أهل مبيعة
السيد وعلى صحة الكتابة
فقط يوزع الألف على
قيمتي العبد والتوب فما
خص العبد يؤديه في
النجمين مثلاً (ولو كاتب
هيذا) ك ثلاثة صفقة
(على عوض منجم)
بنجمين مثلاً (وعلى
مقتهم بأدائه فالنص
معتنا ويوزع) المسمى
كألف (على قيمتهم يوم
الكتابة فن أدى حته

أي المتعلقة بالعين أخذ من المثال وهذه توطئة لما في كلام المصنف وأشار إلى أن الضمنية إما بعد فراغ زمن
المنفعة أو في أثنائه والأول لا خلاف فيه وهو ما ذكره الشارح والثاني فيه خلاف وهو ما ذكره المصنف فافهم
وتأمل (قوله لم يصبح) أي لعدم اتصال المنفعة بالعقد مع تعلقها بالعين (قوله عند انقضائه) أي مع فراغه أو
قيل فراغه فخط في أثنائه مغاير أو علم (قوله كبعد العقد يوم) قال شيخنا فيه إشارة إلى أنه لا بد من
تحين وقت أدائه وفيه نظر لأن بعد العقد يوم شامل لجميع بقية الشهر فليس المراد الانصراف بكونه في
الشهر لا قبله ولا بعده حتى لو قال ودينار تؤديه في ذلك الشهر كان صحيحاً ويبدله ما صرف في السنة السابقة من
التصريح بكون الدينار بعد مدة الشهر ولم يقيد لأدائه زماناً تأمل (نفيه) لا يشترط بيان الخدمة ويرجع
فيها للعرف كما في الأجرة (قوله وكضم الدينار إلخ) فيه تصريح بأن اختلاف المنفعة بكونها متعلقة
بالنمرة وبالعين كاف في تعدد النجوم وحينئذ يلزم أن يكون خيطة التوب متأخرة عن الشهر لأن مناقضه
فيه مسترفة بخدمة السيد الآن قال إن السيد قد يأذنه فيه أو يكون في وقت خال من الخدمة وكلام
الشارح شامل له (نفيه) قول المنهج ولا تخلو المنفعة في القيمة من التأجيل وإن كان في بعض نجومها
تجهيل فالأجل فيها شرط في الجهة اه أشار به إلى أنه يصح كون العوض كله منفعة وأن نجومها متعددة
وأن التأجيل فيها موجود بالضرورة لأنه إذا كاتبه على بناء دارين مثلاً في وقتين معلومين فاما أن يتأخر
الوقتان عن العقد فالأجل واقع فيهما معاً فالعوض كله مؤجل واما أن يتصل الأول منهما بالعقد فيلزم
تأجيل الآخر فالأجل واقع في جهة العوض وبذلك علم أنه لو أسقط لفظ شرط أو بدله بوجوده لكان
واحداً وأنه لا حاجة لما ذكره بعضهم هنا مما لا يخلو من نظر أو فساد فراجع (قوله وبتك هذا التوب
بألف) قال شيخنا خرج السلم فيصح لكن فيه نظر بتعليه السابق بقوله لأنه شرط عقداني عقد فأنه
(قوله هذه الطريقة الراجعة) وفيها القطع بطلان البيع لانفاق القولين عليه وانما الخلاف في الكتابة
فصح ما سياتي بقوله ووجه ترجيح القطع إلخ (قوله من أهل مبيعة السيد) قال البلقيني يؤخضه أنه
لو كان مبعضاً مع البيع قطعاً قاله شيخنا وهو ظاهر (قوله فأخص العبد إلخ) أي وما خص التوب يسقط
من الألف وهل على هذا يسقط من كل نجم من النجمين قدر نصف ما يخص التوب ولو اتفق النجمان قدما
أو يسقط من كل نجم قدر نصف ما يخصه بالنسبة لو اختلفا أو يسقط كله من نجم واحد وما بقي منه يؤدي
فيه والآخر بحاله وهل يكون الاسقاط من النجم الأول أو الثاني وهل إذا استغرق على هذا جميع ما في
النجم يسقط واجبه ويبقى الآخر أو يوزع ما في الآخر عليهما وعلى التوزيع هل تعتبر النسبة أو بحسب
مراد السيد أو العبد راجع ذلك وحوره (قوله فن أدى حته عتي) فيه تصريح بأنه ليس عتي بعضهم
معلقاً بأداء غيره فقوله وعلى عتقهم بأدائه أي العوض منزل على معنى أن كل واحد مطلق عتقه بأداء
ما يخصه فسقط ما نقل عن بعضهم هنا تأمل (قوله فعلى الأول سدس المسمى) أي موزعاً على النجمين مثلاً
فعليه في كل نجم سدس ما فيه تساوي أو تفاوتاً وكذا يقال في الثلث والنصف هكذا يجب أن يفهم فتأمل وراجع

قال الزركشي لأنه بعد قال نعم لو جعل مال الكتابة عينا من الأعيان التي ملكها يبيعه الحرفيشه القطع
بالصحة قال ولم يذكره [قول المتن محت] لأن الخدمة مستحقة من الآن ودينار في الوقت المعين له ولو اختلف
اختلف وقت الاستحقاق حصل التنجيم قال الزركشي رحمه الله وكأنه لما كان استيفاء الخدمة فتملأها الإحصاء
الاقبال للمستقبل كان ذلك في معنى تأجيل العوض لحصول المقصود وهو الاتفاق بالتأخير [قول المتن على أن
يبيعه كذا] لو قال على ابتاع كذا كان أولى ليشمل الطرفين [قوله وفي قول إلخ] منه ثم أن طريقة القطع
بطلان البيع راجحة كانه عليه الشارح رحمه الله بعد [قوله يوزع] وفي قول يصح في العبد الجميع (فرع) فاما

قوله خرّج بطلان كتابهم (و يصح كتابه بعض من يقيموه فلو كاتبه مع (٣٦٥) في الرق في الاظهر) من قولهم خرّج

الصفة و بطل في الآخر
(ولو كاتب بعض رقيق
فسدت ان كان باقية غيره
ولم ياذن في كتابته) وكذا
ان اذن فيها (او كان له على
المذهب) لأن العبد لا يستقل
فيها بالتردد لا ككتاب
النجوم وفي قول تصح
كاعتقائه والطريق الثاني
القطع بالاول وهو الرجوع
في الثانية وحكاية الاولى
الرافعي وليس في الروضة
(ولو كاتبه معاً أو كلاهما
كاتبه أو وكل أحدهما الآخر
فكاتبه (صح) ذلك (ان
اتفقت النجوم) قال في
الروضة كأصلها جنس
وأجلاً وعدداً وفي هذا
الطلاق النجم على المؤدّي
(وجعل المال على نسبة
ملكهما) صرح به أو أطلق
(فلو عجز) العبد (فجهزه
أحدهما) وفسخ الكتابة
(وأراد الآخر إبقاءه) فيها
وانظاره (فكاتبه عقد)
فلا يجوز بغير اذن الآخر
ولا ياذنه على الاظهر (وقيل
يجوز) بلاذن قطعا لأن
الدوام أقوى من الابتداء
(ولو أبرأ) أحد المكاتبين
مع العبد (من نصيبه) من
النجوم (أو اعتقه) أي
نصيبه من العبد (حتى
نصيبه) (وقوم الباقي)
وعتق عليه (ان كان
موسراً) والعبد عاجز عاقل
الى الرق فان لم يكن كذلك

(قوله قول خرّج) أي من بيع عبيد جمع فمن فاته باطل ورد باعاً للمالك هنا كذا قالوا وفيه نظر لا يقتضاه
صح بيع عبده لجماعة فمن واحد فراجحه وقد يتقدم الصفة في ذلك ويوزع المالك فيه على عدد ودسهم كالمثلث
(قوله من باقية حر) أو موقوف على جهة عامة وفي الأرض خلافه (قوله فلو كاتبه) ولو مع علمه بحرية
بقية (قوله صح في الرق و بطل في الآخر) أي ويسقط ما يقابل من المسمى بنسبة القيمة فإذا أدى قسط الرق
عتق (قوله فسدت) أي ففسد من الكتابة الفاسدة فإذا لم يفسخها السيد وأدى النجوم حتى و يرى الى
بقية ان كان له مطلقاً أو لا بأس به من حصة غيره أو كلها فيخرم له ما لم يره ويرجع العبد على سيده بما دفعه له
ويخرم للسيد قسط القمر المكاتب من القيمة نعم استثنى من ابطال كتابة البعض ثلاث مسائل ملو أو وصى
بكتابة رقيق ولم يخرج من الثالث والابض لم تجز الورثة فتصح كتابة ذلك القدر ولو وصى بكتابة بعض
رقيق وملو كاتب في مرض موته بعض رقيق وهو ثلثه له والمعتد في الاولى الصفة وفي الآخر بين البطلان
لأن فيهما التبعض ابتداء (قوله وهو الرجوع في الثانية) أي طريق القطع بالبطلان هو الرجوع فيها إذا كان
البعض الباقي من الرقيق للسيد (قوله جنساً وأجلاً وعدداً) وكذا صفة أيضاً فالجنس والصفة للمال والأجل
والعدداً لمن فان اختلف شيء من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة ومكسرة أو فضة صحاح فلهما
واحد أو في نجمين وأحد النجمين لأحد هاشمير ولا آخر شهران أو أن لهذا النجمين ولا آخر ثلاثة وقال
شيخنا المراد بالعدد في الدفعات كأن يشترط أن يدفع لأحد هاشمير النجم الواحد ثلاث دفعات ولا آخر دفعتين
وفيه نظر مع قولهم ان الاتفاق في قدر المال لا يشترط فلو جعل في النجم الواحد لواحد خمسة ولا آخر عشرة
لم يضر فراجحه (قوله صرح به أو أطلق) فان شرط اختلاف النسبة فسدت أيضاً وحيث فسدت فبأن
ما تقدم (قوله فلا يجوز بغير اذن الخ) أي يحرم على الآخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تجهيز العبد
وفسخها بالعود نصيبه الى الرق فلم أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه (قوله ولو أبرأ أحد المكاتبين الخ)
خرج بالابراء والاعتاق ملو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى الآخر بتقدمه اذ ليس للعبد تخصيص أحدهما
بالقبض وما أخذه لا يختص به قهر عليه (قوله والعبد عاجز عاقل الى الرق) جهة حالية متعينة لصحة الحكم بما
قبلها من التتبع والعتق المرتبين على اليسار الذي نشأ عنه السراية دفع بها ما اقتضاه كلام المصنف من
وجود همام اليسار قبل فسخ السيد الآخر الذي يعود به العبد للرق وهو فاسد (قوله فان لم يكن كذلك)
ظاهره مع ما بعد ما نضمير يكن عاقل للعبد أي فان لم يكن العبد عاقلًا الى الرق ويحتمل أن ضميره عاقل الى
القيدين قبله وهما اليسار والعدول للرق وهو أفيد والمعنى فان لم يكن الأمر كذلك بأن كان المبرئ معسراً
وان عاد العبد للرق أو لم يعد العبد للرق وان كان المبرئ موسراً فلا سراية فيهما ثم ينظر فان أدى للشريك
حصة من النجوم حتى نصيبه عن الكتابة وصار الولاء لهما وان عجز قبل الأداء عاد ما تقدم من حقه
على الشريك المبرئ ان كان موسراً وقت التجهيز والا فلا هكذا يجب أن يفهم هذا التقرير في هذا المقام
الذي قد تراحت فيه الأفهام واختلفت فيه العقول والأوهام والله ولي التوفيق والالهام

قلنا بفسادها لم يعتق حتى يؤدي الجميع ثم يراجعان [قوله يبطلان كتابهم] كافي بيع عبيد جمع فمن
المثلث فسدت أي فان أدى عتق ويراجعان حينئذ فهو أحسن من قول المحرر بطلت [قوله وهو الرجوع]
يرجع لقوله والثاني القطع الخ [قول المثلث ولو أبرأ أو اعتقه] خرج به ملو أدى له نصيبه بغير اذن الآخر
فانه لا يعتق بناء على عدم صحة القبض وهو الأصح نيه عليه الزكشي وقال قد وقع في ذلك اضطراب
للعاوي الصنبر [قوله عتق نصيبه الخ] أي وقت الهجر لا وقت الاعتاق والابراء صرح بذلك الرافعي
رحم الله تعالى [قوله كما تقدم] أي فيها إذا أبرأ أو اعتق والحال أن العبد عاجز عاقل الى الرق والحاصل
أن تلك كان الهجر فيها موجوداً وهذه طراً بعد ذلك ويكون العتق فيها وقت الهجر قاله الشيخان

فان أدى نصيب المبرئ من النجوم عتق نصيبه من العبد من الكتابة وان عجز عاد الى الرق حتى النصيب على المثلث الاول بالقيمة كما تقدم

(فصل : يلزم السيد أن يصاحبه) أي العبد (جزء من المال) المكاتب عليه (أو يلحقه إليه) في قبضه ويقوم مقامه فيمن جنته قال تعالى
 ما تروهم من ملأه الله تعالى آتاكم فسر (٣٦٦) الإتياء بما ذكر لأن التصديقه لا إغاة على العتق (والخط أولى) من الدفع لما ذكر

(وفي النجم الأخير أيق)
 لأنه أقرب إلى العتق
 (والأصح أنه يكفي ما يقع
 عليه الاسم) أي اسم المال
 (ولا يختلف بحسب المال)
 وكثرة والثاني لا يكفي
 ما ذكر ويختلف بحسب
 المال فيجب ما يلحق بالمال
 فإن لم يتفقا على شيء ففتره
 الحاكم اجتهد (و) الأصح
 (أن وقت وجوبه قبل
 العتق) ليستعين به عليه
 والثاني بعده ليتبلغ موصلي
 الأول يتعين في النجم
 الأخير يجوز من أول عقد
 الكتابة وبعد الأداء
 والعتق قضاء (ويستحب
 الرابع والإفالسع) روى
 الفسائي والسيوطي عن علي
 كرم الله وجهه بخط عن
 المكاتب قد روى مع كتابته
 وروى عنه رفعه إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم وروى
 مالك في الموطأ عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أنه كاتب
 عبده على خمسة وثلاثين
 ألفاً ووضع منها خمسة آلاف
 وفك على آخر نجومه وخسة
 سبع وخمسة وثلاثين (ويحرم)
 على السيد (وطء مكاتبته)
 لاختلال ملكه فيها (ولا
 حذفيه) لبقاء ملكه فيها
 ويبرئ من علم محرجه

(فصل) فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسره وحكم رده المكاتبه وغير ذلك (قوله يلزم) خلافاً
 للإمام مالك والامام أبي حنيفة (قوله السيد) وكذا وأرغمقما على مؤنة التجهيز ولو تعدد السيد وجب
 الخط على كل منهم أو تعدد الرقيق وجب الخط لكل منهم نعم يستثنى السيد المريض إذا لم يزد المكاتب على
 ثلث ماله لأنه يلزم على الإتياء عدم عتقه كماله عدم خروجه من الثلث (قوله أن يحط) أي في الكتابة الصحيحة
 على غير منفعة فقط (قوله جزءاً من المال) أن يزداد على قدر ما يحط (قوله المكاتب عليه) فلا يصح من غيره
 قبل قبضه (قوله ويقوم مقامه) أي المقبوض غير من جنسه وكذا من غير ما رضى العبد به والدفع بذلك
 عن الخط والآية شاملة لهما والخط إتياء موز بوجه لأنه عتق (قوله ألق) أي أنسب لأنه أفضل (قوله ما يقع
 عليه اسم المال) وهو أقل، فتناول على العتق (قوله يجوز من أول عقد الكتابة) في الخط، طلقاً في الدفع
 بشرطه السابق أقام من أنه فيها أخذ منه الخ فهو واجب موسع كقوله البغوي (قوله ويستحب بيع) وأوجه
 الإمام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف عن نفسه أما الولي فيتعين عليه
 الأقل مراعاة للصحة (قوله ويحرم وطء مكاتبته) وشرطه في العتق فسدله عندنا وقال الإمام مالك بفساد
 الشرط فقط وقال الإمام أحمد يستحب ما وغير الوطء مثله لأنها كالحرجوم مثلاً المبنية وكذا أمة مكاتبه ويلزم
 باحبالها قيمتها (قوله لا اختلال ملكه) يفيد أنه في الكتابة الصحيحة فيعجز الوطء في الفاسدة (قوله
 ويجب به مهر) واحد وإن تعدد الوطء ماله يؤد قبل وطء آخر ولو عجزت قبل أخذه سقط أو حل نجم قبله وقطع
 القصاص بشرطه (قوله منه) هو قيد لكونه حر أنسيا (قوله في الأظهر) هو المعتمد وإن كان من عبدها
 (قوله مع قول آخر) وعلى هذا الأقيمة قطعاً فصح التغير بالمذهب (قوله وصارت) قال الزركشي يجوز في
 الصيرورة في المكاتبه أي لأن الكتابة ساقطة وقيد بقوله الصيرورة باعتبار انضمام الوصفين (قوله فإن عجزت
 عتقت بموته) أي عن الأيلاء وتبعها أولادها فإن مات السيد قبل عجزها أو أدت النجوم أو عجزت عنها عتقت
 عن الكتابة وتبعها كسبها وولدها (قوله وولدها) أي الحداث قبل الاستيلاء وقبل الكتابة (قوله من
 نكاح أوزنا مكاتب) أي له حكم المكاتب تبعاً لها ويجوز للسيد مكاتبته استقلالاً ويعتق بالأسبق من ألقائه

(فصل : يلزم السيد الخ) [قول المتن أن يحط عنه] لوحظ من غير النجوم لم يصح لأنه لا إغاة فيه على العتق
 [قوله قال تعالى وآتوهم الخ] ذهب الحسن البصري إلى أن المراد الإتياء من مال الزكاة وردت بأن الضمير
 للسادات وعن مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب واختاره الروياني قال لأن الوطء واجب لتعذر الزكاة [قول المتن أنه
 يكفي الخ] لا إطلاق الإتياء في الآية الكريمة والثاني يستنبط منها معنى خصصها وأعلم أن هذا الحكم خالف المنة
 لأن إتيانها ترضت للتقدير حيث قال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متابعاً للمعروف [قول المتن وإن وقت
 وجوبه] يحتمل أمرين وجوباً من حين العقد وجوباً موسعاً ويتضح عند العقد قال البغوي الثاني أن
 يدخل في العقد وقت الجواز لأنه سبب في الإتياء كدخول رمضان لجواز دفع زكاة الفطرة [قول المتن
 ويستحب] ذهب أحمد إلى وجوبه لأن مورد القاعدة حل المطلق على المقيد [قول المتن ويحرم] لو شرط
 ذلك في عقد الكتابة فسد العقد وقال مالك فسد الشرط فقط وقال أحمد يصحان (فرع) يجوز الوطء في
 الكتابة الفاسدة [قول المتن ولا يجب قيمته الخ] قال الزركشي لو تأخر الوضع إلى بعض العتق لم تجب القيمة
 قطعاً [قول المتن يتبعها] مع التبعية هنا كونه تابعاً في العتق بسبب الكتابة حتى لو عجز عنها قبل الأداء
 عتقت عن الكتابة وتبعها ولو ماتت بطلت طهره فيه لأنه عقد معاوضة فيوقف حكم الولد فيه على العاقد

وكذلك هي (ويجب) به (مهر) لها وإن طأ وقتها (والولد) منه (حر) لأنها عتقت به في ملكه (ولا يجب قيمته على المذهب)
 وفي قوله لها قيمته بناء على قول يأتي إن حق المالك في ولدها من غيره لها والا لمعنى على مقابلها الاظهر أن حق المالك فيه السيد مع قول
 آخر أن يكون له (وصارت) الولد (مستولمة مكاتبه) فإن عجزت عتقت بموته أي السيد (ولدها من نكاح أوزنا مكاتب) لا يظهر يقيناً أو عتقا

وليس عليه شيء) السيد والثاني هو مملوك السيد يتصرف فيه بالبيع وغيره كونه المرهونة (و) على الأول (الحق) أي حق المالك (فيه السيد
 ولحقولهما قتل فقيمتا في الحق) منهما (والذهب أن أرض جنايته عليه) أي على الولد (وكسبه ومهره ينفق منهما عليه وما فضل منها
 وقسطن حق له (والا فلا السيد) وفي وجه لا يوقف بل يصرف إلى السيد هذا كله على قول أن حق المالك فيه السيد وعلى قول إنه لما يكون
 ملاك من الأرض وغيره لها (ولا يفتق شيء من المكاتب حتى يؤدى الجبيع) أي (٣٦٧) جميع المال المكاتب عليه لخدمته
 المكاتب عبد مابق عليه
 درهم رواه أبو داود وغيره
 ووصفه في الروضة بأنه حسن
 (ولو أقي) للمكاتب (عمال
 فقال السيد هذا حرام
 أي ليس ملكا (ولا يئنه له
 بذلك (حلف المكاتب أنه
 حلال) أي ملكه (ويقال
 السيد تأخذه أو تبرئه عنه)
 أي عن قدره (فإن أقي
 قبضه القاضي) وإن كان
 قدر المكاتب عليه حتى
 العبد (فإن نكل المكاتب)
 عن الحلف (حلف السيد)
 لنرض امتناعه من الحرام
 ولو كان له يئنه - مع ذلك
 (ولو خرج للمؤدى مستحقا
 رجع السيد بيده) وهو
 مستحقه (فإن كان في النجم
 الأخير بأن العتيق لم يقع
 وإن كان) السيد (قال عند
 أخذه أنت حر) لأنه بناء
 على ظاهر الحال من جهة
 الأداء وقد بان عدم صحته
 (وإن خرج معيا فله رده
 وأخذ بدله) وله أن يرضى
 به (ولا يتزوج) المكاتب
 (الا بإذن سيده) لبقائه
 على الرقي (ولا ينسرى
 بأذنه على المذهب) خوفا

وعق أمه والسيد وطؤ ولو كان أنى ولم يكاتبها وله استخداما وإذا اعتق نعتالاه لا يرجع بمأذاه من النجوم
 كغيره وكذا لو نجز السيد عتقه ولو مات أمه قبل السيد بطلت كتابته كأمه ولو عتقت بغير الكتابة لا يقعها
 أيضا (قوله ينفق) يفتح الفاء مبنيًا للجهول أي ينفق عليه السيد بموته منهما فإن لم تكن قوته على السيد
 (قوله حتى يؤدى الجبيع) ولو القدر الواجب حله فيتوقف عتقه على حله أو أدائه وفي معنى الأداء الإبراء
 والحوالة بها عليها (قوله أي ليس ملكا) يفيد أن حرمة لا لوصفه فيخرج ما لوجه له بل يحكم فقال السيد أنه
 مينة فيحلف السيد إلا أن ادعى المكاتب أنه ذكاه بنفسه فالصدق المكاتب لأنه أخير من فعل نفسه
 (قوله حلف المكاتب) فإن رد اليمين على السيد حلف ولا يأخذه كإثباتي (قوله تأخذه أو تبرئه) مما معنى
 الأمر وبالتخير سقط ما قيل كيف يؤمر السيد بأن يأخذه مع دعواه أنه حرام (قوله ولو خرج المؤدى)
 ولو بعد موت السيد أو العبد (قوله وهو مستحقه) فيه إشارة إلى أن في البدلية أن نكل المكاتب مجاز (قوله لأنه
 بناء الخ) يفيد أنه لم يقصد الانشاء والاعتق قاله شيخنا وقال شيخنا الرمي أنه يعتق في الإطلاق أيضا تبعا لابن
 حجر ويصدق السيد في عدم قصد الانشاء أو عدم الإطلاق إذا ادعاه العبد وأنكر وفهم من بأن أن لا يعتق
 أن المدفوع على ملك ماله فروا عنه له (قوله أخذ بدله) لم يقل هنا وهو مستحقه كما سألنا العلم به من ذلك
 ولأنه الرضا به هنا وإذا رده بأن أن لا يعتق وإنما يعتق بأخذ البديل فإن رضى به عتق من وقت الرضا وظاهر
 ذلك أن الزوائد للعبد لعدم ملك السيد أخذها وقال شيخنا إنه في الرضا بيمين عتقه من القبض وعليه فالزوائد
 لا سيد قال وهذا كله في قصص الصفة فإن قصص عنه كوزن لم يعتق بالأخذ ولا بالرضا إلا أن أبرأه من النقص
 (قوله ولا يتزوج المكاتب) ذكرنا أن أو أئني بغير إذن (قوله ولا ينسرى) مطلقا أي لا يطأ ولو بغير تسر كما يشير
 إليه كلام الشارح (قوله خوفا الخ) أي مع ضعف المالك هنا فلا ينافي امتناعه مع الإذن وحينئذ فقياسه على
 الرهن لا يصح وإنما ذكره لأنه محل طريق القطع المقابل لما قول الشيخ أبي محمد الذي هو الطريق الحاكية
 ورده ولعله وقطع بالمنع أيضا وكلامهما فيمن لا تحبل (قوله في الثاني) وهو نكاحهم بمعنى العييد (قوله أن في
 تسرى المكاتب) الشامل لمن تحبل فالتعبير بالمذهب فيها صحيح كإثباتي قبلها في كلام الشيخ أبي محمد (قوله وما
 هنا الرجوع) أي المنع هنا مطلقا والراجع المتمد خلافا لما يقتضيه التنبية من جوازه بالإذن ووجه الرجوع
 أن النفقة قد تستغرق كسابه فيفوت مقصود العتق ولا كذلك التبرع (قوله أي جاريته) فيه إشارة إلى
 أن لام الجوارى للجنس وأن الوطاء بعد الشراء (قوله أي قبل حتى أياه) هو تفسير للظرفية وتدخل المعية فيها
 بخلاف التدبير والاستيلاء [قول المتن وليس عليه شيء] لأنه لم يجر معه عقد ولم يصدر منه قبول [قوله كونه
 المرهونة] أي بجمع أن كلا عقد يقبل الرفع [قول المتن في قول لها] أي لأنه لو كان للسيد لعتق بعتها ورد
 بأنه كأمة ثم القولان مفرعان على أنه ثبت له حكم الكتابة والافتهو ملك للسيد قطعاً له ببيع [قول المتن والا
 فلا سيد] منه أن يموت قبل عتقه [قوله حديث المكاتب الخ] ولأنه إن كان المذهب المعاوضة فلا يجب تسليمه
 الا قبض كل العوض وإن كان القلب التعليق فلا بد من وجود تمام الصفة قال الاصطخري ولو فضلت حبس لم
 يعتق [قوله أنه أن يرضى به] أي ويقع العتق من غير توقف على إبراء من قدر قصص العين بخلاف ما لو خرج

من هلاك الجارية في الطلق فتمه من الوطاء كنح الرهن من وطه المرهونة وقال الشيخ أبو محمد لا يبعد اجراء الوجهين في وطه الرهن
 من يؤمن حبسها هنا وفي الروضة في بابي معاملات العييد ونكاحهم كأصلها في الثاني أن في تسرى المكاتب. بل إن سيده قولين
 كتبرعه وماله أن يرجع (وله شراء الجوارى لتجارة فإن وطئها) أي جاريته على خلاف منعائه (فلاحد) عليه لشبهة المالك ولا مهر
 لأنه لو تمت ثبت له (والولد) من وطه (نسب فإن ولدته في الكتابة) أي قبل حتى أياه (أو بعد عتقه لمون ستة أشهر) منه

(بمعرفه وقتها) وهو عولوك لأبيه يتمتع بيه ولا يعتق عليه لضعف ملكه (ولا يصير مستولفاً في الأظهر) لأنها علقته بماله والثاني معبراً
 في حاجته حتى الحرة بكتابه على آية وامتاع بيه فيثبت له حارسمة الاستيلاء (ولو ولدته بعد العتق فوق ستة أشهر) منه وفي الروضة
 وأصلها ستة أشهر فأكثر (وكان) (٣٨٨) يطؤها فهو حر وهي أم ولد) وإن احتمل أن العولق قبل العتق تغلبا للحرة

وإن لم يطأها بعد العتق
 فاستيلاهما على الخلاف
 (ولو عجل) المكاتب (النجوم)
 قبل عجلها (لم يجبر السيد
 على القبول إن كان له في
 الامتاع) من قبضها
 (غرض كونه حظه)
 أي المال النجوم إلى عجله
 (أو خوف عليه) كأن عجل
 في زمن نهب (والا) أي وإن
 لم يكن له في الامتاع غرض
 (فيجبر) على قبضه (فإن
 أي قبضه القاضي) عنه
 وعق المكاتب (ولو عجل
 بعضها) أي النجوم (ليبرته
 من الباقي فأبرأ) مع الأخذ
 (لم يصح الدفع ولا الإبراء)
 وعلى السيد المأخوذ ولا
 عتق (ولا يصح بيع النجوم
 ولا الاعتياض عنها) لأنها
 غير مستقرة (فلو باع)
 السيد (وأدى) المكاتب
 (إلى المشتري) النجوم (لم
 يعتق في الأظهر وبطال
 السيد المكاتب) بها
 (والمكاتب المشتري بها
 أخذ منه) والثاني يعتق
 لأن السيد سلف المشتري
 على قبضها منه فأشبه الوكيل
 وقرئ الأول بأن المشتري
 يخبس نفسه بخلاف
 الوكيل ونعم الثاني بأن
 ما أخذه المشتري يعطيه
 السيد لأنه جعل كوكبه

بعده أو ملحقه به (قوله بعهرة وقتها) فإن لم يعتق أبوه رق وصار ملكاً للسيد (قوله يتمتع بيه) وهل يتمتع
 استخدامه أيضاً راجعه (قوله فيثبت له حارسمة الاستيلاء) ورد بأن ثبوت حق الحرية من ملك أبيه لا من
 الأبلاد كذا قيل فتأمل (قوله فوق الخ) لزوم على هذه اللفظة تدافع كلامه في الستة أشهر وهي ملحقه بما
 فوقها أخذنا بجهوم كلامه السابق وهو العتد كاذكراً عن الروضة والمراد ستة غير لحظة الوطء (قوله منه)
 أي من العتق (قوله وكان يطؤها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة وطئاً يمكن كون الولد منه (قوله بعد العتق
 أومعه) كاتقدم (قوله على الخلاف) والأظهر أنها لا تصير أم ولد والحاصل أنه إن حلت بالولد قبل العتق يقينا
 فهو عولوك ولا تصير أم ولد ولا فهو حر وهي أم ولد (قوله عجل النجوم) كلا أو بعضاً (قوله فرض) أي صحيح
 (قوله أي المال النجوم) إشارة إلى أن الأنسب تأنيث الضمير (قوله أو خوف عليه) أي من شيء يرجح زواله
 عند الحل ولو ألزمه القبول قطعا (قوله في زمن نهب) وإن وقعت الكتابة فيه ومن الغرض مالو كان يخاف
 نطق الزكاة به أو أحضره في غير محل التسليم كفى السلم (قوله فيجبر على قبضه) أي أو على الإبراء وفارق تعيين
 القبض في السلم لأن المقصود هنا العتق (قوله فإن أبي) أي وعجز القاضي عن إجباره أو تعذر (تنبه)
 المكان هنا كالزمان كما مرّت الإشارة إليه (قوله لم يصح) أي أن لم يعلم فساد الدفع والبرء وعتق وسواء
 كان الاتمسك من العبد أو السيد وخرج بقوله ليرته مالو عجل ذلك البعض بشرط فأخذه منه وأبرأه ما
 بقي أو أدى العجز عن الباقي فأبرأه منه أو أعتقه فانه يصح الإبراء والعتق في جميع ذلك وخرج بقوله عجل مالو
 جاء به في المحل ولو بعد الشرط فانه يبطل الشرط ويصح القبض والبراء والعتق (قوله ولا الاعتياض عنها)
 وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها هنا جزماً في الشفعة بصحته وقال الأسنوي نص الشافي عليه في الأم
 وغيرها وحل الجورجى الأول على الاعتياض من الأجنبي والثاني على الاعتياض من السيد والذي اعتمده
 شيخنا تبعنا شيخنا الرمل عدم الصحة مطلقاً لأن من المرجحات ذكر الشيء في بابه (قوله ولو باع السيد) أي
 على الرجوع (قوله يعطيه السيد) أي يلزمه إعطاؤه له لفساد قبضه لنفسه (قوله ولا يصح بيع رقبته) ولو
 بشرط العتق أي لأجنبي بغير رضاه فإن رضى فهو تهجير لنفسه أو باعه لنفسه صح وكان فسخاً للكتابة فيها
 فعتقه في الثانية ليس من الكتابة فلا يقبه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كان حجراً واعتمده عن شيخنا الرمل
 خلافه (قوله ولو باع) أي على الرجوع (قوله أظهرهما المنع) نعم لو علم المشتري كالسيد بعدم صحة البيع
 وأذن له السيد قبضها صح وعتق لأنه حينئذ وكيل محض عن السيد (قوله هو بهتة كبيهه) فتبطل إن كانت
 لأجنبي بغير رضاه على نظير ما مر وتبطل الوصية به أيضاً (قوله لأنه مع كالأجنبي) منه يعلم أن غير هذه الثلاثة
 ناقصة جزاً [قوله فيجبر على قبضه] أي بخلاف بخلاف نظيره من سائر الديون فإن في ذلك قولين ولو أدى
 هكذا والسيد غائب ولا ضرر بقبضه القاضي بخلاف غيره من الديون لأن يكون بهار من نظراً لفكها كأنظر
 هناك الرقبة [قوله المثل فإن أبي قبضه القاضي] قيل هذا لا يلزم الجبر. وأجيب بأن القاضي مخير بين جبره
 والقبض [قول المثل لم يصح الدفع ولا الإبراء] أي سواء كان الاتمسك من العبد أو من السيد وذلك لأن
 الإبراء المعلق بشرط باطل والتعجيل على شرط غير صحيح لأنه يشترط بالجاهلية فأنهم كانوا يبدون في الحق
 ليزاد في الأجل ومثله أبرأتك بشرط أن تعجل أو إذا عجلت فقد أبرأتك [قوله أظهرهما المنع] والثاني يعتق
 لكن قد سلف أن عليه العتق هناك لأن السيد سلف المشتري على قبض النجوم وهناك يقال التسليط إنما
 هو على الرقبة أشار إليه القاضي [قوله وفي القديم الخ] احتج به بقصة بريرة وأجيب بأنها هجرت نفسها قبل

(ولا يصح بيع رقبته في الجديد ولو باع) السيد (فأدى) المكاتب النجوم (إلى المشتري) ففي عتقه القولان شراء
 أظهرهما المنع وفي القديم يصح بيعه كبيع المطلق عتقه بصفة ويملكه المشتري مكاتباً يعتق بأداء النجوم إليه ولو ألامه (وهبتة كبيهه) فبالا
 (فأيس له) أي السيد (بيع ما في يده المكاتب واعتاق عبده وتزوج أمته) لأنه مع كالأجنبي (ولو قال لمرجل أعتق مكاتبك على كذا ففعل

عن قوله (ما لزمه) وهو اقتداء منه (فصل: الكتابة لازمة من جهة السيد ليس له فسحها الآن بجزء) المكاتب (عن الأداء) عند الحل
لنجم أو بضمه فليسيد الفسخ في ذلك وفيما إذا امتنع من الأداء مع القدرة عليه كافي الروضة كأصلها أو غاب وقه كإيائي (وجائزة للمكاتب
فله ترك الأداء وإن كان معه وفاة فاذا عجز نفسه) أي قال أنا عاجز من كتابتي (٣٦٩) مع تركه الأداء (فليسيد الصبر)

عليه (والفسخ) الكتابة
(بنفسه وإن شاء بالحاكم)
وليس على الفور (والمكاتب
الفسخ) لها أيضا (في
الأصح) والثاني قال لا ضرر
عليه في بقائها (ولو استعمل
المكاتب) السيد (عند
حلول النجم استحب) له
(إمهاله فإن أمهل) السيد
(ثم أراد الفسخ) لسبب
بما تقدم (فله) ذلك (وإن
كان معه عروض أمهله)
لزوما (ليبيعها فإن عرض
كساد فله أن لا يزيد في
المهلة على ثلاثة أيام) كافي
الروضة كأصلها من البغوى
لا يلزم أكثر منها وسكتا
على ذلك (وإن كان ماله
غائبا أمهله إلى الاحضار إن
كان دون مرحلتين واللام)
بأن كان مرحلتين أو أكثر
(فلا) يهل للسيد الفسخ
وفي الروضة كأصلها ذكر
هذا التفصيل عن ابن
المصباح والبغوى وغيرها
وحل إطلاق الامام والفزالي
أن للسيد الفسخ عليه
(ولو حل النجم وهو) أي
المكاتب (غائب) أو غلب
بعد حلوله فيترأى السيد
كافي الروضة كأصلها

مثلها في المنع من التصرف كالمطبة والتصدق وغير ذلك (قوله عتق) أي عن السيد وولاؤه له مطلقا
(قوله ولزمه) أي الملتزم (قوله ما لزمه) مالم يقل أعتقه عني أو عينا والا فلا شيء عليه في الأولى
وكذا في الثانية تعليلها جانب السيد ولأن الزوم على خلاف الأصل فراجع .
(فصل) في لزوم الكتابة وجوازها حكم تصرفات المكاتب وغير ذلك (قوله الكتابة) أي الصحيحة لأن
القاعدة جائزة لهما (قوله أو بضمه) أي غير الواجب في الإبقاء والمكاتب الرفع للحاكم يلزم السيد بحظه قال
شيخ الاسلام ولا يحصل التقاص لأن للسيد أن يؤديه من غيره إليه وفيه نظر لما سأل أنه لا يجوز الاعطاء من
غير مال الكتابة ولأن جوار الاعطاء من غيره لا يمنع من جواز التقاص فراجع (قوله أرغاب) أي فيترأى
السيد والأفليس له الفسخ (قوله وجائزة للمكاتب) خلافاً لأن حيفترضى الله عنه (قوله أي قال أنا عاجز)
أي مثلاً إذا مدار على الامتناع من الأداء (قوله والمكاتب الفسخ لها) أي تعاطيه بنفسه وفي فسخ السيد
بنفسه والمكاتب لا يحتاج إلى ثبوت عجز باقرار أو بينة وفي فسخ الحاكم يحتاج لذلك مع ثبوت الكتابة
وحلول النجم الأخير (قوله استحب له إمهاله) نعم يلزمه الامهال قضاء حاجة ووزن مال وأكل ونحو ذلك
من كل ضروري (قوله أمهله لزوما) ولا يلزمه أن يزيد على ثلاثة أيام كإيائي (قوله وسكتا على ذلك) وهو
المتعمد (قوله أمهله إلى الاحضار) أي وجوبه على المتعمد قال شيخنا إلى ثلاثة أيام كما مر في الكساد وقال
شيخنا الرملي وإن زادت المدة على الثلاث وفرق بما يعلم عدم جدوا بمراجعته (قوله فلا يعمل) أي لا يجب
إمهاله (قوله وهو غائب) ولو لم يكن مسافة القصر وفي شرح شيخنا إلى مسافة القصر أو العدوى (قوله فيترأى
لأن السيد) في المستثنى قال شيخنا الرملي ومثل اذنه انظاره قبل السفر (قوله فليس للقاضي إلخ) وإن كان
مضطورا في غيبته لنحو مرض أو خوف (قوله ولا تنفسح بمجنون المكاتب) ولا يجنون السيد ولا يموت (قوله
ويؤدى القاضي عنه) أي بعدما مر في جواز الفسخ عنده (قوله يضيع) أي يفسده (قوله لم يؤد) أي
شراء عائنة رضى الله عنهما وبأن محل المنع إذا لم يرض المكاتب به وهذه قد رضيت بحزم بذلك
القاضي قال الزركشى وهو الحق وقول الجرجاني لا يصح بيعه رضى أو سخط ممنوع .

(فصل: الكتابة لازمة إلخ) [قول المتن ليس له إلخ] تصریح بالالزام وتوطئة لما بعده [قوله في ذلك]
كفى البيع عند افلاس المشتري بالتمن ومن ثم تعلم أنه لا بد من الفسخ ولا يحصل بمجرد التجيز لنفسه
وسبأى ذلك صريحاً [قوله وفيما إذا امتنع إلخ] أي فليس ما أفاده الاستثناء من الحصر مراداً [قول المتن]
فليسيد الصبر] بسكونه الباء وكسرها [قول المتن بنفسه] أي لأنه لا يفسخ مجمع عليه فراجع إلخ الحاكم نعم
إن كان في يده وفانيه هو مع ذلك يجوز فسخه فقد جزم الماوردي بمنع استقلال السيد بالفسخ لكونه مختلفاً
فيه فقل لا بد من الحاكم [قول المتن والمكاتب الفسخ] أي كالمترين [قول المتن في الأصح] استشكل
حكايته بخلاف مع الجزم بجوازها من جهته وأجيب بأن معنى جوازها معك من تجيز نفسه لا إنشاء الفسخ
[قوله وهذا أحسن] قال الزاوي لكنه قليل الجدوى مع قولنا إن السيد إذا وجد له ما لا يستقل بأخذه الآن
يقال بمنه الحاكم والحالة ما ذكر قال الزركشى ومع ذلك هو قليل الجدوى أيضاً لأنه إذا منعه الحاكم ففسخ
ويجوز له المال [قوله يمكن السيد من الفسخ] قال الزركشى لا يمكن هنا إلا بعد الرفع إلى القاضي .

(٤٧) - (قليوبى وعيمره) - رابع (فليسيد الفسخ) إن شاء بنفسه وإن شاء بالحاكم (ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي
الأداء منه) ويمكن السيد من الفسخ لأنه ربما عجز نفسه لو كان حاضر أو لم يؤد المال (ولا تنفسخ) الكتابة (بمجنون المكاتب) ويؤدى
القاضي عنه (وإن وجد له مالا) قال الفزالي زيادة على الجمهور ورأى لمصلحة الحرية وإن رأى أنه يضيع إذا أفاق لم يؤد وهذا أحسن
وإن لم يجد له مالا يمكن السيد من الفسخ فاذا فسخ طرد المكاتب قتاله وعليه ثقته فإن أفاق وظهر له مال كأن حله قبل الفسخ دفعه إلى السيد

وحكم بعته وحقق التجهيز (ولا) تنسخ الكتابة (بجنون السيد يدفع) وجوبا المكاتب المال (الى وليه ولا يتحقق بالدفع اليه) أى الى السيد لأن قبضه فاسد ولو تلف في بدء فلا ضمان لتقصير المكاتب بالدفع اليه ثم ان لم يكن في يد المكاتب شيء آخر يؤديه فلولى تجهيزه ولا تنسخ أيضا إغناء السيد والحجر عليه بسفه ولا بإغناء العبد (ولو قتل سيده) عمدا (فلوارثه قصاص فان هفا على دية أو قتل) المكاتب (خطأ أخطأ) أى أخذ الوارث الدية (معامه) لأن معه كأجنبي وفي قول ان كانت الدية أكثر من القيمة أخذ القيمة (فان لم يكن) معه ما يفي بما ذكر (فله) أى الوارث (تجهيزه) (٣٧٠) فى الأصح) والثاني المنع لأنه اذا عجزه سقط مال الجناية لأن السيد لا يثبت له

على عبده دين فلا فائدة للتجهيز ودفع بأنه يستفيد بمال ذى الرق المحض (أو قطع) المكاتب (طرفه) أى السيد (فاقصاصة والدية) للطرف (كاسبق) فى قتله (ولو قتل) المكاتب (أجنبيا أو قطعه) عمدا (فضا على مال أو كان) ماضيا (خطأ أخذ) المستحق (معامه) وما سيكسبه الأقل من قيمته والأرض وفى قول ان كان الأرض أكثر من القيمة أخذه وفى إطلاقه على دية النفس تغليب وذكر فى الروضة كاصلها مسئلة السيد بعد هذه وقال فيها القولان أى فى هذا وهو يقتضى ترجيح أقل الأمرين فيها أيضا (فان لم يكن معه) أى المكاتب (شئ وسأل المستحق تجهيزه عجزه القاضي) المسئول (وبيع) منه (بقدر الأرض) ان زادت قيمته عليه والا فكله (فان بقى منه شئ بقيت فيه الكتابة) فاذا

ولا يمنع سيده من الأخذ بنفسه وان أدى الى ضياعه فله شيخنا كوالد شيخنا الرملى وفى شرحه تبعا لابن حجر خلافة (قوله وحكم بعته) ويرجع السيد بما أفتقه عليه ان لم يقصد التبرع ولم يعلم بالمال وانفق باذن الحاكم أو أشهد ولو أقام العبد بعد افاقة بينة أنه كان أدى النجوم للسيد قبل جنونه حكم بعته ولارجع للسيد عليه وما ذكر هنا يأتي بعد زوال الحجر الآتى (قوله وجوبا) هو من حيث عدم محبة الدفع لغير الولي والافل المكاتب تجهيز نفسه ونسخ الكتابة كاسر (قوله ولا تنسخ أيضا بإغناء السيد) وانظر على هذا هل ينتظر افاقة كافى بقية الأبواب أو قبض عنه الحاكم أو غيره راجعه وحرره (قوله والحجر عليه) أى السيد بسفه ويقوم وليه مقامه كاسر فى الجنون ومثله حجر النفس لكن قبض بنفسه (قوله ولا بإغناء العبد) وحينئذ هل يأتي فيه ما صرح فى جنونه راجعه وسكت عن حجر السفه فيه وذكره شيخ الاسلام فى المنهج وياتى فيه ما صرح فى جنونه (ففيه) صفة الفسخ من السيد فسخت الكتابة تقتضيا أبطلتها رفعتها عجزته ونحو ذلك ولا تعود بالترتيب بل لابد من انشاء عقد (قوله بمعامه) وما يكسبه (قوله وفى قول الخ) ورد بأن الواجب هنا يتعلق بذمته فتزومه الدية بالغة ما بلغت وبذلك فارق الأجنبي (قوله كاسبق فى قتله) فيلزمه الأرض بالغاما بلع كاسر (قوله الأقل من قيمته والأرض) نعم ان أعتقه السيد أخذ المستحق بمعامه الأرض بالغاما بلع فان لم ينف مامعه به فداء السيد على ما سياتى (قوله وهو يقتضى الخ) تقدم أنه مرجوح (قوله عجزه بالقاضى) أى عجزه بقدر الأرض ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجهيز وفارق المرهون بتشوف الشارع للعق هنا كذا قال شيخنا وهو فى الحقيقة لا يقرب عليه فائدة فتأمل (قوله عتق) ولا يسرى على باقية ولا على من اشتراه (قوله والسيد فداؤه) وله تجهيزه بطلب المستحق وبيعه كالحاكم (ففيه) قال الزركشى لو تعذر بيع بضعة ببيع كله (قوله ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) خرج ما لو أدى النجوم للسيد فانه يعتق ولا يلزم السيد فداؤه (قوله عتق) أى ان كان السيد موصرا ولا لم يصح عتقه ولا أبرأه لثلاث فوت حق المجنى عليه (قوله ولزمه الفداء الخ) بأقل الأمرين كاسر (قوله ومات رقيقا) وترقى أولاده كاسر (قوله ولو قتل) خرج ما لو قطع طرفه مثلا فيلزم ضمانه وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بضعة بالقطع الا هذا (قوله كالبيع الخ) أى بلا محاباة فى ذلك (قوله كالبيع نسبته) وكل ما يحسب من التثا لوقوف فى المرض [قول المتن ولا يجنون السيد] أى ولا يموت [قول المتن كاسبق فى قتله] فيكون الواجب الأرض بالغاما بلع قال الماوردى والفراي لأن حق السيد لا يتعلق برقبته لأنها ملكه وانما يتعلق بذمته فيلزمه وفاؤه بالغاما بلع كدين المعاملة بخلاف ما اذا كان المستحق أجنبيا فان حقه يتعلق بالرقبة فلا يجوز أن يزاد عليها [قوله وهو يقتضى الخ] قال بعضهم هو قضية قولهم انه معه فى الجناية كالأجنبي قال الزركشى نعم صرح الرافعى بعد هذا فيما لو أدى النجوم فعتق بأن الواجب فى الجناية على السيد لا يتعلق برقبة المكاتب بل هو فى ذمته بعد العتق [قوله كالبيع الخ] انظر هل له التدبير ولو بغير اذن السيد .

[قول

لحق حسنه من النجوم عتق (وللسيد فداؤه وإيقاؤه مكاتب) وعلى المستحق

قبوله فى الفداء وهو بأقل الأمرين (ولو أعتقه بعد الجناية أو أبرأه) من النجوم (عتق ولزمه الفداء) لأنه فوت متعلق حق المجنى عليه كولو قتله (ولو قتل المكاتب بطلت) كتابته (ومات رقيقا) لفوات محلها (وللسيد قصاص على قاتله) العائد (المكافى) له (والا فالقيمة) له (بعتقه على ملكه ولو قتله فليس عليه الا الكفارة) قاله فى المهرور (ويستقل) المكاتب (بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كالبيع والشراء والابارة (والا فلا) أى وما فيه تبرع كالصدقة والهبة أو خطر كالبيع نسبته والقرض فلا يستقل به

(ويصح بأن سيده في الأظهر) لأن الحق فيه لا يحدوهما والثاني نظر إلى أنه بقوت فرض العتق (ولو اشترى من يتي على سيده صح) والمالك فيه للمكاتب (فإن عجز وصار لسيده عتق) عليه (أو من يعتق) (عليه لم يصح بلاذن وبإذن فيه القولان) أظهرهما الصحة (فإن صح فمكاتب عليه) فيتبعه رقا وعتقا (ولا يصح اعتاقه وكتابته بإذن على المذهب) لأنهما (٣٧١) يعقبان الولاء والمكاتب فهي

أهله وفي قول يصح ويرقف الولاء والطريق الثاني القطع بالأول وعلى الثاني أن أعتق المكاتب كان الولاء له وإن مات ترقيقا كان لسيده

(فصل: الكتابة الفاسدة لشروط) فسد كشرط أن يبيعه كذا (أو عوض) فاسد حكمر (أو أجل فاسد) كنجم (كالصحيحة في استقلاله) أي المكاتب (بالكسب وأخذ أرض الجناية عليه ومهر شبهة) في الأمة (وفي أنه يعتق بالأداء ويتبعه كسبه) (والتعليق بصفة) (في أنه لا يعتق ببراء) ولا بأفاه النبر عنه تبرعا (وتبطل) كتابته (بموت سيده) قبل الأداء لعدم حصول المعلق عليه في المسائل الثلاث (وتصح الوصية برقبته ولا يصرف إليه من كتبتهم المكاتبين) بخلافهما في الصحيحة (وتخالفهما) أي تخالف الفاسدة الصحيحة والتعليق (في أن للسيد فسغها) وهو نفسه أو بالحاكم (وأنه

كذلك نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبز مما جرت العادة بأكله وعدم بيعه بجوزله أهداؤه كغيره كافي نص الأم ولا يكفر بالمال ولا يدبر عبده كاتقدم (قوله بإذن سيده) وكذا بقبول سيده ما تبرع به العبد عليه أو على مكاتب له آخر بأداء ما عليه لالسيد (قوله من يعتق على سيده) سواء اشترى جيبه أو جزاء (قوله عتق عليه) ولا يسرى في صورة الجزاء وإن اختار تجهيزه لما سر (قوله عليه) أي العبد (قوله أظهرهما الصحة) معتمد (قوله فمكاتب عليه) أي على العبد فيتبعه رقا وعتقا (قوله ولا يصح اعتاقه وكتابته) ووطؤه وتدييره لعبده كاتقدم فإن أعتق عن سيده أو أجنبي بإذن سيده صح وولاءه لمن وقع العتق عنه (فصل) في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما ينبع ذلك والباطلة ما اختل فيها ركن والفاسدة ما اختل فيها شرط والباطلة ملغاة إلا في تعليق معتبر بأن تقع مما يصح تعليقه كان أعطيني هذا المم فأت حرّ وأعلم أن الباطل والفاسد عندنا سواء إلا في مواضع منها الحجج والعماريات والخلع والكتابة وقال الأسنوي يجري ذلك في سائر الأبواب وقد مر في محله (قوله في استقلاله بالكسب) فله معاملة سيده لكن المعتمد خلافه (قوله ومهر شبهة) لو أسقط لفظ شبهة كان أخصروا عم (قوله وفي أنه يعتق بالأداء) قال البندنجي وليس لنا عقد فاسد يملك به كالصحيح إلا هذا أي لأنه حصل المعلق عليه وهو العتق (قوله فأنه يتبعه كسبه) وكذا ولده فيكاتب عليه وأنه لا يلزم السيد نفقته وإن لم يمت فطرته (قوله تبرعا) ولو بوكالة (قوله وتبطل بموت سيده) نعم إن كان قال إن أدت إلى أو إلى وارفى لم تبطل بموته (قوله وتصح الوصية برقبته) ويصح عتقه عن الكفارة ويصح تملكه ويجوز وطء الأمة وينعمن من السفرو تلزم فطرته ولا يعتق بتجهيل النجوم (قوله وتخالفهما في أن لا السيد فسغها) وكذا للعبد لجوازا من الجانيين بقول أو فعل كالبيع (قوله متقوما) أي له قيمة كما أشار إليه (قوله بخلاف غيره كالخر) فلا يرجع العبد على السيد بشئ إن تلقى بوله الرجوع بمحترم لم يلف ويرجع السيد على العبد بقيمة العبد راجعه وفي حاشية شيخنا ما يصرح برجوعه (قوله غالب نقد البلد) قيد لوقوع التجانس فيهما وكونهما من القود لأن القصاص خاص بهما على المعتمد (قوله سقوط أحد الدينين بالآخر) بشرط كونهما قدين حالين لا مؤجلين أو

[قول المتن ويصح بإذن سيده الخ] لو تبرع على السيد صح وإن تقدم الإيجاب كنظيره من بيع الرهن للرهن [قول المتن عتق] أي من حين الفسخ [قوله القطع بالأول] أي لأنه قد يستفيد من أكسابه ما يبيعه (فصل: الكتابة الفاسدة الخ) [قول المتن في استقلاله] منه تعلم أنه يسوغ له معاملة السيد وتستفيد أيضا من هناما يصرح به من تبعية الكسب قال الزركشي لكن أقوى الوجهين في الرافعي أنه لا يعمل سيده [قول المتن وأخذ أرض الجناية ومهر شبهة] وذلك لأنهما في معنى الكسب [قول المتن بالأداء] أي إلى السيد في وقت المحل وذلك لوجود الصفة والمراد أداء المسمى فلا ينفي الإبراء كما سيأتي ولا الأداء لنبر السيد كالوارث قيل وإذا تأملت وجدت ذلك في الحقيقة من أحوال افتراقهما لامن أحوال استوائهما بخلاف تبعية الكسب [قول المتن ويتبعه كسبه] وأولاده كذا قاله الأصحاب ونازعهم صاحب الاتصار من حيث أنه تعليق عتق بصفة والكسب والأولاد لا يتبعان فيه [قول المتن إن كان متقوما] أي له قيمة

لا يملك ما يأخذه بل يرجع المكاتب به إن كان متقوما بخلاف غيره كالخر فلا يرجع فيه بشئ (وهو) أي ويرجع السيد (عليه قيمة يوم العتق) وإن تلف ما أخذ ما للسيد يرجع عليه بمثله أو قيمته وعلى القيمة (فإن تجانسا) أي وأجبا السيد والعبد أي كانا من جنس واحد أي غالب نقد البلد (فأقول القصاص) فيه فعل القول به الأصح الآتي سقوط الدينين المتساويين (ويرجع صاحب الفضل) في أحدهما (به) على الآخر (قلت) أخلا من الرافعي في الشرح (أصح أقوال القصاص سقوط أحد الدينين بالآخر) من الجانيين (بالرضا) إذ لا حاجة إليه (والثاني برضاها) كالحيل والمحال

(والثالث برضا أحدهما) لوجود قضاء منه باذله القضاء من حيث شاء (والرابع لا يسقط) وانرضيا (واقعة أعلم) لأنه بيع بين يدين وهو منهي عنه قطعا خذ أحدهما من الآخر ثم يدفع اليه المأخوذ عن دينه ليسلم من التهيى ويجاب بأنه في بيع الدين لغير من عليه (فان فسخها) أى الفاسدة (السيد فليشهد) بالفسخ خوف النزاع فيه (فلو أدى) المكاتب فيها (المال فقال السيد كنت فسخت فأكره صدق العبد) فلتكر (يمينه) وعلى السيد اليقنة (والأصح بطلان الفاسدة بجنون السيد وانما هو والطهر عليه) بسفه (لابجنون العبد) وانما هو لأنها تجمع فيؤثر فيها اختلال عقل السيد دون العبد ووجه بطلانها فيما جازها من الطرفين كالوكالة ووجه عدمه أن المقلب فيها التعليق وهو لا يبطل بما ذكر (ولو ادعى) العبد (كتابة فأنكر سيده أو وارثه صدق) باليمين (و يحلف الورث على نفي العلم) والسيد على البت (ولو اختلفا) أى السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أى المال (أرصدتها) وفي الروضة كأصلها أو جنسها أو عددها أو قدر الأجل ولا ينة (تحالفا) على الكيفية السابقة في (٣٧٢) البيع (م) بعد التحاليف (ان لم يكن) السيد (قبض ما يدهيه لم تنسخ الكتابة

أحدهما ولا متقويين ولا مثليين فم يقع التقاض في المثليين هنا لتشوف الشارع للعق (قوله في بيع الدين لغير من عليه) بناء على المرجوح (قوله فان فسخها السيد) أو العبد فيشهد الفاسخ منهما ندبا (قوله بسفه) لا بفلس (قوله لابجنون العبد وانما هو) ولا بغيره عليه كافي التهج (قوله ولو ادعى العبد الخ) وفي عكس ذلك اذا أنكر العبد فأنكره تهيى لنفسه ان كان عايدا علما فان اعترف السيد بقبض النجوم عتق العبد لا لقرار (قوله في قدر النجوم) أى أو جنسها أو عددها غير المفسد إلا كدعوى نجم أو نجمين صدق مدعى الصحة (قوله تحالفا) ويبدأ بالسيد (قوله على شيء) أى بما قاله أحدهما (قوله في الأصح) هو المعتمد (قوله صدق السيد) أى مع أنه مدع للفاسد لأن الحق لمع ما بذلك فارق ما لوزج بانه ثم ادعى الفاسد حيث لا يقبل لتعلق الحق بذلك (قوله النجوم الآخر) قال بعضهم وهو أكثر من الأول ليكون للاختلاف فائدة وفيه نظر واضح اذ اختلاف وقت المطالبة ووقت حصول العتق فائدة (قوله فان أعنى أحدهما) أو أبرأ (قوله فالأصح في الحرر) مرجوح وكان الوجه التعمير بالأظهر أخذ بما بعده (قوله وان عجز قوم) فان كان أحدهما أبرأ عن نصيبه فلا يعتق منه شيء لبطلان الكتابة بالهجز (قوله بل الأظهر العتق) أى ولا سراية ممن عتق نصيب الآخر باعتاق أو أداء أو أبرأ فالولا لليت وان عجز عجزه بالآخر وعاد نصيبه فبقا (قوله ان أعنته) الا ان عتق بأداء أو أبرأ فلا سراية (قوله فالذهب) هو المعتمد (قوله يقوم عليه الباقي)

[قول المتن والثالث الخ] وجهه غير الشارح بأن ذلك نظير المثلث المشترك يحبر أحد الشريكين على قسمته بطلب الآخر [قول المتن لم ينسخ] أى كما في البيع ووجه مقابله أن العقد اذا انتهى الى النزاع فكأنه لم يكن قولهما [قوله عتق المكاتب] أى لاتفاقهما على العتق على كل تقدير [قول المتن على المصق] قال الزركشى احتراز عما اذا كان أحدهما أبرأ عن نصيبه فانه لا يعتق منه شيء بهلجز لأن الكتابة تبطل به والعق في غير الكتابة لا يحصل بالأبرأ [قول المتن بل الأظهر العتق] كما لو تباعدا وأعتق أحدهما نصيبه وعلى العتق فالولا لليت ولا سراية لأن الميت مصر [قول المتن فان أعنته] خرج بالوعتق نصيب المصدق قبضه

(ودعية) لى عند السيد (عتق) المكاتب (ورجع هو بما أدى والسيد بقيمته وقد يتقاضان) في تلف المولى بأن النجوم كانت قيمته من جنس قيمة العبد (ولو قال) السيد (كاتبك وأنا بجنون أو محجور على فأنكر العبد) الجنون أو المحجور (صدق السيد ان عرف سبق ما ادعاء والا فالعبد) ومعلوم أن تصديق كل منهما يمينه وصرح به في الحرر في السيد (ولو قال السيد وضعت عنك النجوم الأول أو قال البعض) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجوم (الأخيرا والكل) أى كل النجوم (صدق السيد) يمينه كافي الروضة كأصلها (ولومات عن ابنين وعبد فقال كاتبني أبو كما فان أنكر اصدقا) يمينهما على نفي العلم بكتابة الأب كافي الروضة كأصلها (وان صدقه) أو قلت بكتابتها ينة (لمكاتب فان أعنت أحدهما نصيبه فالأصح) في الحرر (لا يعتق بل يوقف فان أدى نصيب الآخر عتق كله وولاؤه للابن وان عجز قوم على المصق) الباقي (ان كان موسرا) وعتق كله وولاؤه له وبطلت كتابة الأب (والا) أى وان كان معسرا (فنصيبه حر والباقي من لاخرقت) أخذا من الرافى في الشرح في مقابلة تصحيح الحرر كالجنوى قول عدم العتق (بل الأظهر العتق ولفظة أعلم وان صدقه) أحدهما فنصيبه مكاتب ونصيب المكاتب حر (يمينه على نفي العلم بكتابة أبيه) (فان أعنته المصدق) أى أعنت نصيبه (فالذهب أنه يقوم عليه) الباقي

في الأصح بل ان لم يتفقا على شيء (فسخ القاضي) المكتابة والثاني تنسخ بالتعاقب وعلى الأول ان اتفقا على ما قاله أحدهما فظاهر بقاء الكتابة وفي الروضة كأصلها هل تنسخ الكتابة أو يفسخها الحاكم ان لم يرضيا على شيء فيه ما سبق في البيع وسبق فيه أن الحاكم يفسخ وكذلك حاله فان أحدهما في الأصح وفي البيان هل يتولى الفسخ الحاكم أو كل واحد منهما فيه وجهان كما في التبايعين (وان كان) السيد (قبضه) أى ما يدهيه (وقال المكاتب بعض المقبوض) وهو الزائد على ما اعترف به في العقد

لأنه ذكره الكتاب (قوله ويعتق) وولاء ماعتق من العبد كله أو بعده للمصدق وحده .

(كتاب أمهات الأولاد)

بكر للمهزة وضما مع فتح الميم وكسرها والمراد حكمهم من حيث الاستيلاء والعق به والاستيلاء قربة
ان قصد به الولد والافلا (قوله جمع أمهات) قال الشيخ الامام وفيه تسميح وانما هو جمع أم كقوله الجوهري
(قوله يقال في البهائم) أي من غير آدمي أمات وفي الناس أمهات وقال بعضهم يقال كل في كل ولكن
أمهات في الناس أكثر وعكسه في غيرهم وفي هذا المذکور اشار قال عموم البلب لغير آدمي ولغير العتق
فتخصيصه بما مر القام (قوله اذا) هي التيقن والمظنون الغالب وجوده كالوطء هنا فذلك أثرها
على أن لأنها لا توههم وجوده (قوله أحبل) الأولى حبلت فالمراد كونه سببا في الحبل باستدخال منيه المحترم
في حياته ولو في الدبر أو بوطئه وان حرم لفاته كاخته أو محوسية أو كافر في مسلمة أو لعارض كخضوع كتابة
وضمير أحبل قائم على الملك البالغ الحر ولو بعضا الممكن نسبة الولد اليه غير محجور الفلاس وغير المات وإن كان
سفيا أو مجنوناً أو مجرباً أو عينا أو خسياً أو كافراً أو لومراً تداءوا سلم أو مكرهاً أو رهن على ما يأتي نخرج المصبي
وإن نسب اليه الولد الرقيق ولو مكاتباً وإن عتق بعد والمسوح ومحجور الفلاس وإن برى من الدين بعد
أو ملكها بعد ذلك الخبر قاله شيخنا الرمي وخالفه الخطيب وخرج من حبلت بنيه مثلاً بعد موته وإن ثبت
القسم والأورث (قوله أمته) أي المملوكة له كالأو بعضاً أو قتريراً أو مالا غير المتعلق بها حق التبرقش مثل
أمتها المكاتبه وبناتها والزوجة والحرمه عليه كأمهوا المشرقة ويسرى إلى نصيب شريكه كان موسراً
والأفت الاستيلاء في حصته فقط وشمل من اشتراها بشرط اعتاقها وإن لم يسقط عنه طلب الاعتاق وشمل
أمة ولهم ولو مكاتبه له أو ضو جنة أو أمة مكاتبه أو مكاتب ولهم وخرج مملوكة غير من ذكر وسباني ومن نذر
التصدق بها أو جنتها ومن اشتراها مورثه بشرط اعتاقها ومن نذر عتقها والموصى بها وخرجت من الثلث
ومن تعلق بها مال جناية أو رهن وهو مصر ولم يملكها بعد وخرج المورثه مع تعلق دين بالتركة ومن اشتراها
عبد المأفون وعليه دين وأمة يت المالد وان ملكها بعد وكذا المصيبة (قوله فولدت) تمام انفصاله ولو لم
غيره المعتاد لا يخرج بعضه مع الاتصال ويثبت بالقاء بعضه الاستيلاء لا العتق فان ألفت بعضه بعد موت
السيد تبين عتقها ولما كسبها (قوله كضفة) الكاف استصائية (قوله أخبر بها القوابل) رجلا ن

النجوم فلا يسرى لأنه مجبر عليه وكذا لو أبرأه لاسرية على المذهب لأن المكاتب يعتقد أن الأبراء لهم
بخلاف ما لو صدر من المصدق الاعتاق فنسأله الله تعالى أن يمن علينا بالعتق من نار جهنم آمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم [قول المقلان كان موسراً] وولاء ماعتق من كل العبد أو بعضه للمصدق خاصة

(كتاب أمهات الأولاد الخ)

(قائمه) اذا كانت الأمة مستولمة مكاتبه ثم مات السيد قبل الأداء عتقت عن الكتابة ونجها الكسب
والولاء البغوى ولو كانت مدبرة مكاتبه ومات قبل الأداء قال الرافعي عتقت بالتدبير فان لم تخرج من الثلث
عتق قسراً الثلث وبقيت الكتابة في الباقي فاذا أدى قسطه عتق كأنه عليه وأورده الشيخ أبو حامد وجاعة
ثم قال الرافعي بعد ذلك بنحو صفحة في مسئلة المدير المكاتب ولومات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير ان
احتله الثلث وحينئذ فمن الشيخ أبي حامد أنه تبطل الكتابة قال ابن الصباغ وعندى أنه ينبغي أن
يفحص ولده وكسبه كالواعتق السيد مكاتبه قبل الأداء فكما لا يملك ابطال الكتابة بالاتفاق ويجب أن
لا يملك بالتدبير قال ويحتمل أنه أراد بالطلان زوال العبد دون سقوط أحكامه اه قال في الحامم
وهذا الاحتمال الثاني جزم الروايات اه . أقول هذا الذي تقرر عن أبي حامد قد تله الجلال المحلى عنه

(ان كان موسراً) ويعتق
وفي قول لا يقوم فلا يعتق
وقطع بعضهم بالأول .
(كتاب أمهات الأولاد)
جمع أمهات أصل أم قاله
الجوهري وقال بعضهم
يقال في البهائم أمات (اذا)
أجل أمته فولدت حيا
أو ميتاً أو ما نجب فيه
خوة (كضفة فيها صورة
آدمي ظاهرة أو خفية أخبر
بها القوابل

أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وإن خالفهم غيرهم وخرج بقوله فيها صورة خفية ما لو قالوا لو بقيت
تصورت فلا يثبت بها استيلا ولا عتق ولا يجب فيها غيرة لكن تنقضي بها العدة ويقال لهذه مسئلة النصوص
ل هذه الأحكام المذكورة (قوله عتقت) كلا أو بضاً لا انعقاد ولدها في ملكه حراً كله في غير البعض
بالاجماع وفيه على الراجح المعتقد (قوله بموت السيد) ولو بقتله له واسترقاقه كموته وتنسخ اجارتها لو
كانت مؤجزة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارت مالو أجزم سيده مدة ثم مات السيد في أثنائها أو
أعتقه ثم لو أجزه بعد إيجارها ثم مات لم تنسخ الإجارة كالعبد (قوله لو أمة غيره بنكاح) خرج استدخال
المنى فيعتقد فيه الولد حراً وعليه قيمته لسيدته ولا يثبت الاستيلاء لعدم ملكها وإن ملكها بعد حملها به
(قوله لا غرور فيه) سيد كرمفهوم وفيه احتراز عن تكرار الشبهة في كلام المصنف (قوله عتق عليه
الولد) قال العلامة البرلسي وله رد لها بالعيب على تردد (قوله ومعلوم الخ) دفع به عودة الرق بأجل السيد
الذي أوعده كلام المصنف (قوله أو بشبهة) أي من الواطئ كما يؤخذ من الأمثلة فخرج بها شبهة الأكرام
وشبهة الطريق كالحكم بصحة نكاح الموسر الأمة فالولد رقيق فيها (قوله وكالشبهة الخ) ومثله مالو
استدخلت أمة ذكر نائم حر فإن الولد ينعقد حراً لأنه ليس زمانه وعليه قيمته لسيدته ويحتمل أنه يرجع
عليها بعد عتقها قاله البغوي (قوله وله وطء أم الولد) الألمانع كردة وتزويج وإسلامها مع كافر لكن
يحال بينهما ولا يجبر على عتقها وخرج بها بنتها فيحرم وطؤها وإن ثبت الاستيلاء به إذا حبلت كأمس (قوله
واجارتها) لأنفسها وفارق البيع بأدائه إلى العتق قال شيخنا الرملي وأعارتها كاجارتها وقال الشمس
الخطيب بجواز إعارتها لنفسها وهو وجهه جداً لأنه كاستعارة الحر نفسه ممن استأجره وإذا مات السيد
انفسخت الإجارة إن لم تكن سابقة على الاستيلاء (قوله وقيمتها إذا قتلت) أي للسيد لموتها على الرق
نعم لو أقت بعد غصبها فترم الغاصب قيمتها ثم مات السيد أو أعتقها رجع الغاصب بما غرمه ومثلها العبد
النصوب إذا أعتقه .

(فرع) لو رجع شهود عتقها غرموا قيمتها لفوات ملكها أو شهود اقرار السيد بأمية الولد لا يفرمون
لبقاء ملكها والفائت عليه سلطنة لا قيمة لها وإذا مات السيد وجب عليهم قيمتها لفوات ملكها عليه
(قوله وكذا تزويجها بنبر اذنها) وفارقت المسكينة بملك السيد منافعها (قوله وهما في الروضة كأصلها
قولان ثانيهما قديم) فيه اعتراض على المصنف في تصديره بالأصح (قوله ويحرم بيعها) أي ولا يصح
ولو لمن عتق عليه وتقديم صحة كتابتها نعم يصح بيعها من نفسها كأمس بناء على أنه عقد عتاقة وهو
الأصح وينبغي عليه أنه لو باعها بعضاً يصح وسرى إلى باقيها لأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض (قوله
وهبتها) أي لا يصح ولو لنفسها كما هو ظاهر إطلاقهم هنا (قوله فلا يصح شئ من ذلك) أشار إلى فائدة
الحرمة في المذكورات نعم يصح بيع مستولدة المملوك والراهن ومالك الجانية العسرين كأمس وكذا مستولدة
حربي استرق أو استرق أو فهرها حربي آخر وتقدم في هذه أنه لا ينفذ الاستيلاء فيها ومهرها لو ملكها بعد

وعن البغوي وأبي اسحق الشيرازي وهو مشكل لأن الاستيلاء أقوى من التدبير فكيف يكون
التدبير هادماً لأحكام الكتابة بالموت ولا يكون الاستيلاء هادماً لها . لا يقال لعل سببه كون
العتق في مسئلة المدير من الثلث فيكون الكسب تركة ليعين على خروجه من الثلث . لأننا قول
في المسئلة المذكورة إن خرج العبد من الثلث فلا إشكال وينبغي أن يتبعه كسبه وولده إبقاء لحكم
الكتابة وإن لم يخرج من الثلث عتق منه بالتدبير ما يحتمله الثلث ويبقى الباقي مكاتباً وجميع كسبه
له تؤدي منه النجوم عن باقيه فالوجه ما قاله ابن الصباغ والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

مولى ابن ماجه وغيره
حديث أئمة ولدت من
سيدها فهي حرة عن دبر
منه وقال الحاكم صحيح
الاستناد (أو) أحبل (أمة)
غيره بنكاح) لا غرور فيه
بحريتها أو زناً (فالولد رقيق)
تبعاً له (ولا تصير أم ولد)
له (إذا ملكها) لا تنفاه
العاقب بجز ولو ملكها
حاملًا من نكاحه عتق
عليه الولد كقتله في المحرم
ومعلوم أن ولد المالك انعقد
حراً (أو بشبهة) كأن ظنها
أمتها أو زوجته الحرة (فالولد
حر) لظنه وعليه قيمته
لسيدها (ولا تصير أم ولد)
له (إذا ملكها في الأظهر)
والثاني تصير لها عاقباً بجز
والأول نظر إلى انتقام ملكه
حيثه وكالشبهة المذكورة
فيها ذكر نكاح أمة غر
بحريتها ولو ظن بالشبهة أنها
زوجه المملوك فالولد
رقيق ولا استيلاء إذا
ملكها جزاً (وله) أي
السيد (وطء أم الولد) منه
(واستخدامها واجارتها
وأرض جناية عليها) وقيمتها
لذا قتلت كما قتله في المحرم
(وكذا تزويجها بنبر اذنها
في الأصح) كالقنة والثاني
يشترط رضاها كالمسكينة
وهما في الروضة كأصلها
قولان ثانيهما قديم (ويحرم
بيعها وهبتها ورهنها) فلا يصح شئ من ذلك وفي الرهن تلبط على البيع

البيع وتصح حبة غير الموهونة والجانية (فرع) الوقف والوصية والتدبير كالمبة (قوله ولو ولدت)
 أي المستولدة (قوله من زوج أو زنا) أو شبهة ليس فيها ظن الحرية والا فهو حر (قوله تبعاً لها في
 حق الحرية) أشار بذلك إلى مفاد التشبيه في كلام المصنف ومنه يعلم منع بيعه وهبته ورهنه ووقفه
 وتهديره والوصية به وجواز اجارته وإعارته وتزويجه واستخدامه وغيره مما أمر به محرم وطء الولد الأثني
 ولذا وطئها صارت أم ولد كما هو لا يجبر الولد أن يكره على التزويج ولا يتزوج هو بغير إذن سيدها ويبطل حكم
 الولد بما ذكرناه من أمه في حياة السيد وحكم أولادها وأولادها الإناث حكم أولادها بخلاف الذكور ودخل في
 ذلك ما لو حلت من زوج أو زنا بعد بيعها في نحو من ثم ملكها حاملاً فانه يتبعها في حكمها أيضاً على المعتمد عند
 شيخنا الرملي (قوله وأولادها قبل الاستيلاء) ولو بدعوى السيد أو وارثه فان كلا منهما هو المصدق
 لو نظرته فيه كما أنه يصدق أيضاً فيما لو أنكر الحمل أو الولادة أو الاسقاط أو تصوير السقط ويجرم عليها
 كثيرها اسقاط ما نفخت فيه الروح ويكره قبله ويكره العزل ونسب الشهوة ويجرم قطع النسل ولو بدواء
 (قوله وعق المستولدة) وكذا أولادها المتقدم ولو قال ولولدها حكمها لشمع ذلك وسلم من جر الضمير بالكاف
 الذي هو شاذ وولولدها له حكمها ان كان من الإناث لأنه يتبع أمه بخلافه من الذكور قاله الشمس الخطيب
 بحثاً فراجع له لأنه شامل لتعدد الطبقات وان سفلت (قوله من رأس المال) وان أوصى به من الثلث
 وتلقو وصيته بذلك (قوله نزل) أي الاستيلاء (قوله منزلة استهلاك المال بافقا في الذات) فلا
 تؤثر فيه الوصية بدون الثلث ولذلك يكون قرابة إذا قصد به الولد والعق كبقية المباحات وبما ذكره فارق
 صحة الوصية بحجة الاسلام من الثلث كذا ذكره وفيه بحث ذكرناه في غير هذا المحل (فروع) لو أوصى
 بعق أمه بعد موته بمدة كعشرين سنة مثلاً توقفت عقها على مضي تلك المدة وأولادها في تلك المدة يعتقدون
 من رأس المال ويمتنع على الوارث التصرف فيهم بخلاف ما يملكهم حكم ولد المستولدة كما قاله الشيخان
 ولو تزوج حر جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج عبد جارية ابنه ثم عتق لم يفسخ النكاح فيهما والولد
 رقيق ولا استيلاء فيهما (فائدة) في ذكر أحكام الأولاد في أبواب الفقه الشامل لها ترجمة المصنف
 السابقة واقتصاره على العتق لأنه المقصود بالتبويب قوله المستولدة قد علم حكمه هنا وولد المكاتبة
 تقدم في الباب المتعلق لهذا وهو أنه يبعها عتقا ورقاً فيعود رقيقاً بموتها على الرق وولد المدبرة والمعلقة
 تقدم أيضاً أيضاً أنها لا يتبعهما في العتق وولد المندورة العتق وولد الأتخية والمندورة والمهدى له
 حكمها إلا في جواز أكله على ما فصل في محله وولد الموصى بمنفعها كأمه وولد المؤجرة والمعارة
 لا يتعدى حكمهما اليه وكذا ولد الموهونة والمضمونة والمنصوبة والوديعة والجانية والمستأجرة
 والموقوفة وأمة القراض ولذلك قال الزركشي ان ضابط ما يتعدى حكمه إلى ولده هو كل ما لا يقبل
 حكمه الرفع والا فلا وولد العدو تصح شهادته على عدو أصله وولد الكافر كافر وولد من في
 أصوله مسلم محكوم بإسلامه وولد المرتدين مرتد والله سبحانه وتعالى أعلم .

(ولو ولدت من زوج أو زنا)
 فالولد للسيد يعتق بموته
 كهي) تبعاً لها في حق
 الحرية (وأولادها قبل
 الاستيلاء من زنا أو زوج
 لا يعتقون بموت السيد وله
 بيعهم) لأنهم حدثوا قبل
 ثبوت حق الحرية للأب
 (وعق المستولدة من
 رأس المال) وان كان
 الاستيلاء في مرض الموت
 نزل منزلة استهلاك المال
 بافقا في الذات والشهوات
 ويقدم عتقها على الديون
 والله أعلم .
 في بعض النسخ ما نصه
 قال مؤلفه رحمه الله تعالى :
 ثم هذا الربع في ثالث
 ربيع الآخر في سنة ستين
 ونعمائنه انتهى .



تقريظ

وجد على طرة النسخة الأصلية هذه الأيات تقریظا لكتاب «المنهاج»
فأهتتناها هنا محافظة على الأصل :

قد صنف العلماء واختصروا فلم يأتوا بما اختصروه كالمنهاج
جمع الصحيح مع النصيح وفاق بالترجيح عند تلاطم الأمواج
لم لا وفيه مع النواوى الرافى جبران بل بحران كالعجاج
من قاسه بسواه مان وذاك من خسف ومن غبن وسوء مناج



بمداقة قد تم طبع :
« حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحل
على منهاج الطالبين للنووى »
مصححا بمعرفة لجنة التصحيح
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده
[١٤٨ / ١٠ / ٣٠٠٠ / ١٩٥٦]

٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ هـ
٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م } القاهرة في

فهرس

الشيخ السراج

من حاشيتي القليوبي وعميرة على شرح المحلى لمنهاج الطالبين للنووي

صفحة	
٢	(كتاب الرجعة)
٨	(كتاب الايلاء)
١٢	فصل في أحكام الايلاء
١٤	(كتاب الظهار)
١٧	فصل في أحكام الظهار المترتبة على وجوده ومحلته من قائله
٢٠	(كتاب الكفارة)
٢٧	(كتاب اللعان)
٣٢	فصل في قذف الزوج وزوجته
٣٣	فصل في كيفية اللعان وشروطه وثمرته وأركانه
٣٨	فصل فيما يترتب على اللعان وحكمه
٣٩	(كتاب العدد)
٤٣	فصل في انقضاء العدة بالحل ومأمعه
٤٦	فصل في تداخل العدتين وعدمه
٤٧	فصل في حكم ماهرة المعتدة
٤٩	فصل في عدة الوفاة والمفقود وفي الاحداد وغيرها
٥٤	فصل في سكنى المعتدة وزمانها ومكانها وغير ذلك
٥٨	باب الاستبراء
٦٢	(كتاب الرضاع)
٦٦	فصل في طرؤ الرضاع على النكاح وغيره
٦٧	فصل في الاقرار بالرضاع ومأمعه
٦٩	(كتاب النفقات)
٧٧	فصل في موجب المؤن ومسقطاتها

- ٨١ فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة
 ٨٤ فصل في مؤنة القريب وقدرها ونحو ذلك
 ٨٨ فصل في الحضنة
 ٩٢ فصل في مؤنة المملوك وما معها
 ٩٥ (كتاب الجراح)
 ١٠٣ فصل في الجنابة من اثنين وما معها
 ١٠٤ فصل في اختلاف حال المقتول وفي اعتبار الكفارة في القتل وغير ذلك
 ١١٠ فصل في تنبير حال المجروح وما معه
 ١١٢ فصل فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحات والمعاني وما معها
 ١١٦ باب كيفية القصاص ومستوفيه والاختلاف فيه
 ١٢٠ فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني
 ١٢١ فصل في مستحق القود ومستوفيه
 ١٢٦ فصل في موجب العمد
 ١٢٩ (كتاب البيات)
 ١٣٣ فصل في حكم واجب مادون النفس في المسلم وغيره
 ١٤٣ فصل في الجنابة التي لا يتقدر أرشها وفي الجنابة على الرقيق
 ١٤٥ باب موجبات الدية
 ١٥٠ فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يتبعه
 ١٥٤ فصل في بيان العقاقلة وكيفية تحملهم
 ١٥٧ فصل في جناية الرقيق
 ١٥٩ فصل في الفرقة
 ١٦٢ فصل في كفارة القتل
 ١٦٣ (كتاب دعوى الدم والقسامة)
 ١٦٨ فصل فيما ثبت به موجب القود أو المال
 ١٧٠ (كتاب البغاة)
 ١٧٣ فصل في شروط الامام الأعظم وما معه
 ١٧٤ (كتاب الردة)
 ١٧٨ (كتاب الزنا)
 ١٨٤ (كتاب بيان حد القذف)
 ١٨٥ (كتاب قطع السرقة)
 ١٩٣ فصل فيما يمنع القطع وما لا يمنعه وما يكون حرزا لشخص دون آخر
 ١٩٦ فصل فيما ثبت به السرقة ومن يقطع بها وما يقطع به غيرها
 ١٩٨ باب قطع الطريق

- ٢٠١ فصل في اجتماع عقوبات الله تعالى أو الأدب أو لهما
 ٢٠٢ (كتاب الأثرية)
 ٢٠٥ فصل في التعزير
 ٢٠٦ (كتاب الصيال)
 ٢١١ فصل في بيان حكم ما تلتفه البواب
 ٢١٣ (كتاب السير)
 ٢١٧ فصل فيما يكره من الغزو ومن يكره له وما يجوز أو يسر فعله بهم ومن يحرم قتله منهم
 ٢٢٠ فصل في حكم الأسر وما يؤخذ من أهل الحرب
 ٢٢٥ فصل في الأمان مع الكفار
 ٢٢٨ (كتاب الجزية)
 ٢٣١ فصل في مقدار مال الجزية وما يتبعه
 ٢٣٤ فصل في بقية أحكام عقد الجزية
 ٢٣٧ باب المدنة
 ٢٣٩ كتاب الصيد والنباه
 ٢٤٣ فصل في الركن الرابع من أركان الذبح
 ٢٤٦ فصل فيما يملك به الصيد وما يذكر معه
 ٢٤٩ (كتاب الأنصبة)
 ٢٥٥ فصل في العقيقة
 ٢٥٧ (كتاب الأطعمة)
 ٢٦٤ (كتاب السابقة والمناضة)
 ٢٧٠ (كتاب الإيمان)
 ٢٧٤ فصل في صفة كفارة اليمين
 ٢٧٦ فصل في الحلف على السكنى والمساكنة وغيرها
 ٢٧٩ فصل في الحلف على الأكل والشرب وما يتناول به بعض المأكولات وغير ذلك
 ٢٨٢ فصل في المسائل المنشورة
 ٢٨٦ فصل في الحلف على أن لا يفعل كذا
 ٢٨٨ (كتاب النذر)
 ٢٩٢ فصل في نذر أتيان الحرم المسكى أو غيره وغير ذلك
 ٢٩٥ (كتاب القضاء)
 ٢٩٩ فصل في انزال القاضى وهزله وغيرها
 ٣٠٠ فصل في آداب القضاء وغيرها
 ٣٠٥ فصل في بيان كيفية ما يلزم القاضى من التسوية بين الخصمين وما يتبعها
 ٣٠٨ باب القضاء على الغائب

- ٣١٠ فصل في الدعوى بالعين الغائبة
 ٣١٢ فصل في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذكر معه
 ٣١٤ باب القسمة
 ٣١٨ (كتاب الشهادات)
 ٣٢٤ فصل في بيان أنواع المشهود به وتعدد الشهود
 ٣٢٩ فصل في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصك
 ٣٣١ فصل في تحمل الشهادة على الشهادة
 ٣٣٢ فصل في رجوع الشهود ومأمعه
 ٣٣٤ (كتاب الدعوى والبيانات)
 ٣٣٨ فصل فيما يتعلق بجواب المدعى عليه
 ٣٤٠ فصل في كيفية الحلف وضابط الحالف
 ٣٤٣ فصل في تعارض البينتين
 ٣٤٦ فصل في اختلاف المتداعيين
 ٣٤٩ فصل في القاقف
 ٣٥٠ (كتاب العتق)
 ٣٥٤ فصل في العتق بالعضية
 ٣٥٥ فصل في الاعتراف في مرض الموت وبيان القرعة
 ٣٥٧ فصل في الولاء
 ٣٥٨ (كتاب التدبير)
 ٣٦٠ فصل في حكم حل المدبرة والمعلقة وما يتبع ذلك
 ٣٦٢ (كتاب الكتابة)
 ٣٦٦ فصل فيما يجب على السيد وما يحرم عليه وما يسن له وحكم ولد المسكينة وغير ذلك
 ٣٦٩ فصل في لزوم الكتابة وجوازها وحكم تصرفات المكاتب وغير ذلك
 ٣٧١ فصل في الفرق بين الكتابة الصحيحة والباطلة والفاسدة وما يتبع ذلك
 ٣٧٣ (كتاب أهمل الأولاد)